

المؤتمر السابع والعشرين للجمعية المصرية

للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع

٢٦ - ٢٧ يونيه ٢٠١٣

تحت رعاية

أ. د/ هشام قنديل - رئيس مجلس الوزراء

برئاسة

أ. د/ فياض عبد المنعم - وزير المالية

نائب رئيس المؤتمر
أ. د/ مصطفى السعيد
وزير الإقتصاد الأسبق
نائب رئيس الجمعية

أمين عام المؤتمر
أ. د. رابح رتيب
رئيس الموسم الثقافى
نائب رئيس جامعة بنى سويف

مقرروا المؤتمر:

أ. د/ محمد عبد الظاهر أ. د/ علاء رزق أ. د/ كمال محجوب
سكرتير عام الجمعية الخبير الإقتصادى والإستراتيجى رئيس مؤسسة دار المعارف

كلمة الناشر

انطلاقاً من الدور الوطني البارز لمؤسسة دار المعارف باعتبارها منارة للعلم والثقافة، تأسست عام ١٨٩٠ أى منذ نحو قرن وربع من الزمان، وحرصها على كل عمل من شأنه الصالح العام والمصلحة العليا للوطن فإنها لا تتخلف عن رعاية الأحداث الإقتصادية والسياسية والثقافية الهامة ومنها هذا المؤتمر.

ويسر مؤسسة دار المعارف أن تقدم للباحثين وراغبي المعرفة هذا الكتاب القيم الذى يحمل بين طياته أبحاث نخبة من رجال الفكر الاقتصاى والقانونى المقدمة الى المؤتمر الاقتصاى السابع والعشرين للجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع حول «رؤية استراتيجية لتحديث مصر من منظور اقتصاى وقانونى» يومى الاربعاء والخميس ٢٦، ٢٧ يونيو ٢٠١٣ بمقر الجمعية الكائن فى ١٦ شارع رمسيس - الاسعاف - القاهرة. ويمكن الحصول على هذا الكتاب من مقر المؤسسة الكائن فى: ١١١٩ شارع كورنيش النيل - ماسبيرو - القاهرة، ت: (٢٥٧٧٧٠٧٧ - ثلاثة عشر خطاً)، الموقع الالكترونى: http://gate.dar_elmarf.com، ومن كافة فروعها بجمهورية مصر العربية ومراسليها بخارج مصر.

كما تتيح المؤسسة لطلاب المعرفة أكثر من ١٧ ألف عنوان تقوم الدار بنشرهم، فضلا عن إتاحتها لمطبوعات وإصدارات أكثر من ١٤٦ دار نشر مصرية وعربية وعالمية باللغة العربية واللغات الأخرى مثل الانجليزية والفرنسية. ويمكن - بناء على رغبة طلاب العلم - إتاحة أى إصدارات من جميع أنحاء العالم فى شكل طلبيات خاصة تقوم المؤسسة بإستيرادها لحساب طلاب المعرفة.

د. كمال محجوب

رئيس مجلس إدارة مؤسسة دار المعارف

القاهرة فى: الاربعاء ٢٦ يونيو ٢٠١٣ م - ١٧ شعبان ١٤٣٤ هـ

الناشر: دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج. م. ع.

E-mail: maaref@idsc.net.eg هاتف: ٢٥٧٧٧٠٧٧ - فاكس: ٢٥٧٤٤٩٩٩

<http://gate.dar.elmarf.com>



السيد الأستاذ الدكتور

هشام قنديل

رئيس مجلس الوزراء

راعى المؤتمر



الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع

تعد الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع من أعرق وأقدم الجمعيات العلمية غير الحكومية فى مصر والعالم العربى وهى إحدى مكونات المجتمع المدنى وتتمتع بحرية واستقلالية كلية وجزئية عن الحكومة، وتهتم بالقضايا والمصالح العامة وتتسم بالعمل الإنسانى والإنمائى والثقافى والتعاون المتبادل.

وتركز نشاطها واهتمامها فى خدمة المجتمع وتحسين أوضاع الفئات الأكثر احتياجا منه وتضطلع بهذا الدور منذ تاريخ إنشاءها الذى يرجع إلى ٨ أبريل ١٩٠٩م فى مدينة القاهرة باسم جمعية الاقتصاد السياسى والتشريع والإحصاء ووضعت تحت رعاية الحكومة واعتمد القانون النظامى للجمعية التى سميت بالجمعية السلطانية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع.

ثم سميت عام ١٩٣٨ بجمعية فؤاد الأول للاقتصاد السياسى والتشريع عندما أطلق الملك فؤاد الأول اسمه على عدد من الجمعيات التى أنشئت فى عهده وتحت رعايته، وفى ١٥ مايو عام ١٩٥٤ أصدر الرئيس الراحل جمال عبد الناصر قرارا بأن يطلق على جمعية فؤاد الأول للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع «الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع».

وساهمت الجمعية منذ إنشائها فى النصف الأول من القرن الماضى بتشجيع البحث العلمى ودعوة كبار المتخصصين لإلقاء محاضراتهم حول مختلف القضايا التى تهم المجتمع، وتساهم فى تعميق الجوانب النظرية فى مجال الاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع وفى عقد الاجتماعات والمؤتمرات خاصة المؤتمر العلمى.

وتنفرد الجمعية بإصدار مجلة مصر المعاصرة وهى مجلة محكمة فصلية من أقدم المجلات العلمية فى مجالات الاقتصاد والقانون والإحصاء وأكثرها انتشارا فيعود تاريخ إصدارها إلى العام التالى من تاريخ إنشاء الجمعية وذلك فى عام ١٩١٠م ومازالت جارية.

ويعد من أبرز الذين تولوا رئاسة الجمعية الدكتور محمد حلمى مراد وزير التعليم الأسبق والدكتور جمال العطيفى وزير الإعلام الأسبق والدكتور محمد زكى شافعى وزير المالية الأسبق والدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء السابق والدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب.



كلمة معالى السيد وزير المالية للجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع حول "رؤية استراتيجية لتحديث مصر من منظور اقتصادى وقانونى"

السادة الحضور ، ،
السلام الله عليكم ورحمته وبركاته

أشعر بالأمل فى تنمية الاقتصاد المصرى ، فى ظل وجود هذه الكوكبة من المتخصصين والمؤهلين للعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية.

إن الفرصة سانحة الآن أكثر من أى وقت مضى لصعود الدول النامية بشكل عام ومصر بشكل خاص نحو مرتبة أكثر ارتفاعاً فى مؤشرات التنمية ، والإسهام بنصيب أعلى من الناتج العالمى مع تراجع إسهام عدد من الدول العظمى لصالح دول حديثة النمو.

ما ينبغى علينا الآن التركيز عليه هو تحديد أكثر الآليات والأدوات الاقتصادية فعالية وكفاءة لتحقيق أهدافنا المنشودة ، يأتى على رأس هذه الآليات استخدام أدوات الإقتصاد المبني على المعرفة بمكوناته المرتبطة بالتعليم والبنية التحتية التكنولوجية والإدارة الرشيدة.

إن «الاقتصاد المبني على المعرفة» هو الاقتصاد الذى يقوم على استغلال المعرفة فى تحقيق الثروة وتوزيعها بصورة أكثر عدالة واحتوائية.

السادة الحضور.. إن الحكومة المصرية تسعى بجهد لاستغلال مكونات معرفية كثيرة لتحقيق التنمية. هذه المكونات تشمل إصلاحات فى جوانب إنتاج الثروة وتوزيعها.

تشمل خطط العمل فى ظل تفهم واعٍ لأهمية الإقتصاد المبني على المعرفة ما يلى :

النمو المتوازن جغرافياً بفعل انتشار المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي يتطلب انتشارها الفعال شفافية وآنية فى المعلومات حول فرص التنمية المكانية.

التوزيع العادل لموارد الدولة من خلال توزيع الإنفاق العام وفق دوال الاحتياجات وهو ما يتطلب بدوره ربط معرفى حول احتياجات وإيرادات ومصروفات كل قرية مصرية. تطوير أداء المؤسسات والأجهزة الحكومية لتكون قادرة على التعامل بشكل أكثر فعالية مع عملية التنمية التى تشهدها مصر من خلال التركيز على التنافسية والجودة.

إعادة النظر فى خريطة الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر، فلم يعد الاستثمار الأجنبى ينظر إليه كتدفقات نقدية وافدة وفقط، بل يأتى الكيف على رأس قائمة اهتمامات الحكومة المصرية؛ فتسعى الحكومة نحو استثمارات تناسب الطبيعة المصرية وتكون أكثر نقلاً للمعرفة وتوطيئاً لآليات الابتكار الصناعى والزراعى والخدمى فى أطر من النمو الاحتوائى. تنشيط أسواق التصدير لمنتجات الصناعات المعرفية من خلال قاعدة قوية تتمثل فى وجود أسواق محلية نشطة لهذه المنتجات.

إن التحدى المصرى والعربى كبير، فعند تقسيم دول العالم إلى أربعة مجموعات متساوية بحسب قيمة دليل اقتصاد المعرفة يلاحظ عدم وجود أية دولة عربية ضمن مجموعة أعلى ٢٥٪ من دول العالم وتقع ثمانى دول عربية ضمن مجموعة ثانى ٢٥٪ من دول العالم وهذه الدول هى بلدان مجلس التعاون الخليجي الستة والأردن ولبنان.

إلا أنى كلى ثقة أنه فى يوم ليس ببعيد سوف تنتقل لمصر إلى مصاف الدول التى تدرس تجربتها ، فهى تمتلك المقومات البشرية من عمالة ماهرة ومدربة وشباب يسعون للعمل الحر المخاطر..

وفقكم الله وبارك مجهوداتكم، ، ،

أ.د. فياض عبد المنعم

وزير المالية





كلمة أ. د. مصطفى السعيد

أ. د. مصطفى السعيد
نائب رئيس المؤتمر
نائب رئيس الجمعية
وزير الاقتصاد الأسبق

إن التحديات التى تواجه الاقتصاد المصرى فى الوقت الراهن لايمكن التقليل من خطورتها، ولايمكن التغلب عليها الا من خلال الدراسات العلمية والحوار الموضوعى للتعرف على مصادر هذه التحديات واسبابها والبدائل المختلفه للتغلب عليها واسس المفاضله بين هذه البدائل.

وتأتى قضيه التحديث وما تتطلبه من اهتمام بقضايا التنمية البشرية وقضايا الاستخدام التنافسى للمعرفة لتحل مكان الصداره اذا اردنا التغلب على هذه التحديات والانطلاق بالاقتصاد المصرى إلى ما نسعى اليه جميعا من تنميه وعداله.

ومن هذا المنطلق كان قرار مجلس ادارة الجمعية بتخصيص مؤتمر هذا العام لبحث هذه القضية الهامة قضية التحديث، هذه القضية تتطلب دراسة العديد من الموضوعات كما تحتاج الى اتباع اساليب متقدمة لتحليل الواقع والتعرف على مختلف النظريات التى تضع الحلول لتطوير هذا الواقع ليتفق مع مقتضيات التحديث.

والجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع اذ تدعو الباحثين من ابنائها ومن المنظمات والمؤسسات المهتمة بمستقبل الاقتصاد المصرى الى المساهمة بافكارهم ورائهم

للقاء المزيد من الضوء على هذه القضية , فانها تحرص على تقديم كافة الامكانيات ليجنى المسئول عن اتخاذ القرار ثمار جهودهم الخلاقة.

وانى اذ اتمنى لهذا المؤتمر النجاح فى اداء رسالته ، فانه لا يسعنى الا تقديم خالص الشكر للسيد وزير المالية رئيس المؤتمر والسادة اعضاء اللجنة التنفيذية والباحثين وكل من ساهم بفكره وتواجهه لنشر الوعى بقضية الحداثه ووفقنا الله لما فيه تقدم مصر وخيرها.

أ.د/ مصطفى السعيد
نائب رئيس المؤتمر





كلمة أمين عام المؤتمر

أ.د/ رابع رتيب

رئيس الموسم الثقافي

نائب رئيس جامعة بنى سويف

يسعدنى وبشرفنى إقامة المؤتمر السابع والعشرين لجمعيتنا العريقة وذلك بعد طول غياب حيث كان آخر مؤتمر لها فى عام ٢٠٠٨ ، وقد حرصت كل الحرص على إقامة هذا المؤتمر الهام ضمن فعاليات الموسم الثقافى للجمعية الذى اشرف برئاسته. وخصوصية هذا المؤتمر تأتى بعد ثورة ٢٥ يناير المجيدة حيث يعيش المجتمع المصرى فترة من اهم مراحل حياته نتيجة لمجموعة من التحولات والتغيرات سواء على المستوى المحلى أو الإقليمى أو العالمى ، أصابت أمنه واستقراره وبدأت تؤسس لنظام جديد يتطلب إنقاذ الإقتصاد المصرى من الركود والتراجع الى الإنطلاقة الحقيقية نحو بناء عالم جديد يقوم على القواعد الصحيحة لإقتصاديات السوق التى تضمن تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة المرتكزة على البعد الإجتماعى والإنسانى ، لذلك فقد كان أمر تحديث الدولة المصرية من منظور إقتصادى وقانونى ضرورة لا بد من الأخذ بها ، وهذا يتطلب وجود رؤية مستقبلية واضحة تركز على قاعدة صلبة من إمكانياتنا المتاحة والإستفادة منها بأقصى صورة ممكنة وكذا الإستفادة من مشاركة الآخرين خاصة من الدول التى سبقتنا وحقت قفزات إقتصادية هائلة.

- ومما لاشك فيه أن إستشراف مستقبل مصر فى المرحلة المقبلة لا يمثل رفاهية فكرية بقدر ما هو ضرورة حتمية لمواجهة التحديات والتحديات المستقبلية من خلال العمل الجاد

وزيادة الإنتاجية مع الأخذ فى الاعتبار الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والقانونية فى نسق واحد من السياسات الهادفة الى رفع معدل النمو الإقتصادى والقضاء على الإختلالات الإقتصادية المختلفة.

- ومن هذا المنطلق كانت فكرة هذا المؤتمر حول «رؤية إستراتيجية لتحديث مصر من منظور إقتصادى وقانونى» لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

١ - الإستخدام التنافسى للمعرفة هو الأساس فى بناء إستراتيجية التحديث.

٢ - تحديد الدور المنوط بالدولة نحو تبنى إستراتيجية التحديث.

٣ - إبراز أهمية الإستفادة من تجارب الدول التى سبقتنا فى هذا المجال خاصة تجمع البيركس.

٤ - إبراز أهمية التسوية فى الإتفاقيات الثنائية لتشجيع الإستثمار للحد من المنازعات بين الأطراف.

٥ - التعريف بدور واهمية المشروعات الصغيرة، فى تحقيق نهضة إقتصادية حقيقية.

٦ - إبراز أهمية تحقيق المصلحة القومية، ومقاومة التهميش، والدخول فى شبكة علاقات دولية، فى كافة المجالات.

٧ - العمل على الإستفادة من إستخدام الإستثمار الأجنبى .

٨ - ضرورة مراعاة عمق الأمن القومى الإستراتيجى المصرى.

٩ - ضرورة تحديث الكثير من التشريعات وتعديلها لتتلائم مع المتغيرات والمستجدات الحديثة.

١٠- لفت نظر المشرع الى وضع التشريعات لتحديث مصر بعد ثورة ٢٥ يناير.

- وبناء على تلك الأهداف فقد تم إختيار المحاور التى تتلائم معها وتعمل عن طريق

اوارق العمل والأبحاث العلمية الجادة على تحقيقها والتى تتلخص فيما يلى :-

رؤية جديدة نحو تحديث العنصر البشرى.

الإصلاح السياسى والتغيير المنشود لدور الدولة.

الإصلاح الإقتصادى فى ضوء الرؤية الإستراتيجية لتحديث مصر.

دور المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى النهضة الصناعية لمصر.

فلسفة سياسية متطورة لتحقيق الأمن القومى والإستراتيجى المصرى.

الإتفاقات الثنائية مع الدول المختلفة لتشجيع الإستثمارات فى مصر.

١١ - الدور المنوط بالمشروع فى ظل الإستراتيجية لتحديث مصر.

١٢ - أهم التشريعات والقوانين التى يتعين تعديلها او إصدارها لتحديث مصر.

- ولا يفوتنى فى هذا المقام أن اتقدم بكل الشكر والتقدير لدولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ الدكتور/ هشام قنديل- لتفضله برعاية هذا المؤتمر الهام، وكذلك سعادة الأستاذ الدكتور/ فياض عبد المنعم - وزير المالية ورئيس المؤتمر الذى كان يتابع معنا لحظة بلحظة حتى يخرج المؤتمر بالصورة اللائقة ، أما سعادة الأستاذ الدكتور/ مصطفى السعيد - نائب رئيس الجمعية ونائب رئيس المؤتمر فلم يدخر جهداً فى سبيل إنجاح هذا المؤتمر.

- كما اتقدم بكل الشكر والتقدير ايضاً للزملاء الأعزاء مقررؤ المؤتمر واللجنة التنظيمية الذين كانوا يعملون بكل جد وإجتهد فى سبيل إتمام هذا العمل الكبير وإخراجه بالصورة اللائقة التى نتمناها.

- ولا يفوتنى أيضاً أن اشدد بالدور الكبير للسادة رعاة المؤتمر، (مؤسسة دار المعارف - جامعة النهضة - مؤسسة كايرو كان للعدالة والتنمية - شركة أمير الباز للأثاث)

- كما أشيد أيضاً بكل الود والتقدير لكل من ساهم معنا سواء بالمساهمات العلمية او المادية او بالمشاركة المعنوية وكذا كل السادة اعضاء الجمعية واعضاء مجلس إدارته والعاملين بها فى سبيل إنجاح هذا المؤتمر الكبير، الذى نتمنى له كل النجاح والتوفيق وأن نخرج منه بتوصيات مفيدة ونافعة.

وفقنا الله جميعاً الى ما فيه خير مصرنا الحبيبة ونمائها وتقدمها وتحقيق الأمن والإستقرار بها ولشعبنا المصرى العظيم كل التقدم والرفاهية.

والله ولى التوفيق،،،

ا.د. رابح رقيب

أمين عام المؤتمر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا رَبَّنَا أَفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ ﴾

[سورة الأعراف: الآية ٨٩].

كلمة مقررى المؤتمر



رئيس مجلس الوزراء
رئيس المؤتمر
نائب رئيس المؤتمر
أمين عام المؤتمر

الأستاذ الدكتور / هشام قنديل
الأستاذ الدكتور / فياض عبد المنعم
الأستاذ الدكتور / مصطفى السعيد
الأستاذ الدكتور / رايح رتيب بسطا

السيدات والسادة الحضور ، ، ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

إن انعقاد مؤتمر الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع السابع والعشرين وما يتصدى له من قضايا مصرية اقتصادية وقانونية يأتي إنطلاقاً من الخوف والشعور بأهمية ودقة الظروف الراهنة ، وإيماناً بوجود السبل للخروج الآمن لاقتصادنا من حصار الفقر والتخلف ، ويأتى هذا أيضاً بالتزامن مع تلك المرحلة الدقيقة التى يمر بها الاقتصاد المصرى حالياً وبعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ حيث تعلو الطموحات المتولدة من التغيرات السياسية التى صاحبت الثورة إلا أن تحقيق هذه الطموحات المشروعة لا يأتى فقط بمجرد التمنى ولكن لا بد من أعمال قيم العلم والعمل والعدل والأمل حتى يتسنى لنا النهوض وتحقيق آمال وأحلام الطبقات العريضة من الكادحين والفقراء وتوظيف طاقات

مصر الخلاقة من الشباب وضبط مستويات الأسعار وتبنى الدولة لمبادئ الاقتصاد الحر واقتصاد السوق المذهب المراقب من قبل إدارة قوية حازمة قادرة على ضبط الإيقاع بصورة تضمن الشفافية والإفصاح والرقابة والمتابعة بشكل قوى وحازم بما يتفق مع توجه الدولة فى محاربة الفساد وإرساء قواعد الحوكمة بصورة معلنة تطبق على الجميع ، مع تفعيل آليته للتعامل مع الخارجيين فى ظل إدارة اقتصادية قوية لها وجودها وقدرتها على تنفيذ قراراتها بشجاعة وقوة دون التأثر والتردد الذى يضر فى النهاية بمصالح الجميع ، مع ضرورة الارتقاء بعلاقتنا الاقتصادية الإقليمية والدولية للحد الذى تستحقه دولة كمصر.

السيدات والسادة الحضور ، ، ،

إن إنقاذ الاقتصاد المصرى عملية صعبة لأنها تتطلب هدم عالم قائم على الفساد والانحراف ومرتكز على التهرب الى بناء عالم جديد مبنى على القواعد الصحيحة لاقتصاديات السوق التى تضمن تحقيق التنمية المستدامة ، مع اليقين ان للدولة مسئوليات اقتصادية مباشرة لضبط الأسواق والمعاملات ، ولكن الإنقاذ ليس مستحيلاً إذا تم تشخيص المشكلة الاقتصادية وتحديد البدائل المناسبة للحل فى ضوء حزمة من السياسات المالية والاقتصادية والإدارية المناسبة.

وعليه فإن استشراف مستقبل مصر فى المرحلة المقبلة لا يمثل رفاهية فكرية بقدر ما هو ضرورة حتمية لمواجهة التحديات والتهديدات الحالية والمستقبلية التى لا تراعى عمق الأمن الاستراتيجى لمصر.

لهذه الأسباب الداخلية والخارجية اصبح أمر تحديث الاقتصاد المصرى وتحديث التشريعات المنظمة له والإسراع بالفصل فى القضايا المتراكمة أمام المحاكم ضرورة لا بد من الأخذ بها ليمتد تأثيره إلى كافة مكونات الاقتصاد المصرى ، ولتحقيق ذلك فإن الامر يتطلب وجود رؤية مستقبلية واضحة فالتحديث لمن ؟ وبمن؟ التحديث للمصريين وبالمصريين ، فلا بد من ان نقف على قاعدة صلبة من إمكانياتنا المتاحة والاستفادة منها بأقصى صورة ممكنة ثم الاستفادة من مشاركة الآخرين خاصة من الدول التى سبقتنا فى هذا المجال وحققنا قفزات اقتصادية هائلة والتى كانت اهتماماتها المشتركة العمل على وضع رؤية إستراتيجية للتحديث من المنظور الاقتصادى والقانونى تضمن خطة عمل وملاح واضحة لطريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكى يكون بمثابة دستور اقتصادى يوافق عليه المجتمع وينبثق منه مستقبل أفضل للعمل.

السيدات والسادة الحضور ، ، ،

إن هناك بعداً قومياً مهماً لابد ان تتكاتف كل قوى المجتمع من اجل تحقيقه وهو ضرورة تبني رؤية إستراتيجية واضحة لتحديث مصر من منظور اقتصادى وقانونى تكون مرتكزة على تحديث العنصر البشرى بالارتقاء بنظام التعليم والتدريب والصحة وتحديث قطاع المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر مع ضرورة الإصلاح السياسى والتغيير المنشود لدور الدولة ، والعمل على تحقيق المواطنة والانتماء والدخول فى شبكة من العلاقات الاقليمية والدولية لتحقيق المصلحة القومية والتى نعى بها مقاومة التهميش بالعمل على الدخول فى شبكة علاقات دولية فى كافة المجالات وكذلك العمل على الاستفادة من استقدام الاستثمار الأجنبى.

واخيراً ضرورة مراعاة عمق الأمن القومى الإستراتيجى المصرى.. بالعمل على مد الجسور فى هذا العمق وفق فلسفة سياسية متطورة ولتكن البداية الحقيقية لمراعاة هذا العمق احتواء ازمة سد النهضة الاثيوبى.

ومراعاة لما سبق فان فعاليات المؤتمر تشمل عقد ست جلسات يتم فيها عرض خمس وعشرين ورقة بحثية على مدار يومين وتخصيص جلسة لمناقشة سبل تحديث مصر فى ظل الأوضاع السياسية الراهنة بحضور العديد من القوى الحزبية والسياسية .

ونود فى النهاية ان نتقدم بشكر خاص إلى كل الجهات التى ساهمت فى انعقاد هذا المؤتمر وعلى رأسها مؤسسة دار المعارف وجامعة النهضة ومؤسسة كايرو كان للعدالة والتنمية وشركة أمير الباز للأثاث.

وأخيراً نشكر جميع الذين شرفونا بالحضور اليوم..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ، ،

مقرروا المؤتمر

أ. د/ محمد عبد الظاهر أ. د/ علاء رزق أ. د/ كمال محجوب

**الإستراتيجية المقترحة لتنمية وتعبئة واستخدام
قدرات مصر لتحقيق الاهداف القومية من منظور اقتصادى
بحث مقدم للمؤتمر الاقتصادى السابع والعشرين للجمعية المصرية
للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، حول "رؤية إستراتيجية
لتحديث مصر من منظور إقتصادى وقانونى" وذلك يوم الاربعاء
والخميس ٢٦، ٢٧ يونيو الجارى**

دكتور

علاء رزق

الخبير الاقتصادى والاستراتيجى

أستاذ الإستراتيجية بأكاديمية الشرطة

واكاديمية ناصر العسكرية

مقدمة:

منذ إنتهاء الحرب الباردة عام ١٩٩١ وسقوط القطب الكبير الاتحاد السوفيتى يجتاز العالم مرحلة من التحولات والمتغيرات المتلاحقة والتي مست جوهر العلاقات والتوازنات وبدأت تؤسس لنظام عالمى جديد أصبحت فيه القوة الإقتصادية هى الأداة الرئيسية للتنافس والعنصر المحدد لمواقع التأثير والتأثر على الخريطة السياسية والإقتصادية الدولية. ومن أبرز هذه التحولات والتغيرات ظهور الدور المؤثر للتكتلات الإقليمية وغير الإقليمية بالإضافة إلى سيطرة مؤسسات التمويل العالمى ومنظمة التجارة العالمية على إقتصاديات دول العالم خاصة الدول النامية (الليبرالية الحديثة) وهو مايفرض تحديات وتهديدات على الإقتصاد المصرى ومن ثم على الأمن القومى المصرى .

إن إستشراف مستقبل مصر فى المرحلة المقبلة لا يمثل رفاهية فكرية بقدر ما هو ضرورة حتمية لمواجهة هذه التحديات والتهديدات المستقبلية من خلال العمل الجاد وعطاء

المواطنين مع أخذ كلا من الجوانب الإقتصادية والإجتماعية فى نسق واحد من السياسات الهادفة إلى رفع معدل النمو الإقتصادى والقضاء على الإختلالات الإقتصادية المختلفة .

إن مصر بما تملكه من الكثير من عناصر القوة الشاملة للدولة من موقع جغرافى فريد وموارد بشرية وطبيعية وقوة عسكرية ودبلوماسية ومن طاقة روح الوطنية التى أطلققتها ثورة ٢٥ يناير بعزيمة أبنائها ورجالها ونسائها مؤهلة أن تكون دولة قوية ومركزية رائدة بإستخدام أدوات العصر فلا بديل من التخطيط العلمى فى كافة المجالات.

فالتقدم الإقتصادى والإرتقاء بالإنتاجية وتعظيم التنافسية مقدمات للتحديث والتطوير وضمان جوهر الديمقراطية وسيادة القانون وكفالة حقوق الإنسان وهى من الأمور اللازمة لتدعيم القوة الشاملة للدولة لتدعيم الأمن القومى .

مشكلة البحث :

إن موضوع الدراسة يعالج المشكلة التى تتعلق بكيفية تحديث مصر وكيفية استغلال الموارد والامكانيات إستغلالاً أمثل ، وكذلك دعم وتطوير المشروعات الصغيرة ماديًا ومعنويًا للنهوض بالتنمية الاقتصادية بالإضافة إلى دراسة كيفية مواجهته التهميش والدخول فى شبكة من العلاقات الدولية ومدى امكانية الاستفادة من تجارب بعض الدول المتقدمة فى النهوض اقتصاديا وفى ضوء ما سبق فإن دافع هذه الدراسة يتمثل فى معرفة مدى قدرة الادارة المصرية على القيام باستغلال الطاقات والامكانيات والموارد المتاحة وأداء دورها على الوجه الأكمل - فى ضوء المتغيرات الإقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية - من عدمه؟

هدف البحث :

وضع رؤية إستراتيجية للتحديث وتنمية وتعبئة واستخدام قدرات مصر لتحقيق الاهداف القومية من منظور اقتصادى مع وضع تصور للادارة المصرية للخروج من الازمة الاقتصادية للمساهمة فى تحقيق امن مصر القومى .

ولتحقيق هدف البحث تم تقسيم البحث الى المباحث التالية :

المبحث الأول: الأصول الفكرية للإستراتيجية والقوة الاقتصادية

المبحث الثانى: حقائق تاريخية عن الاقتصاد المصرى

المبحث الثالث: الإستراتيجية المقترحة لتنمية وتعبئة واستخدام قدرات مصر لتحقيق

الاهداف القومية



المبحث الأول

الأصول الفكرية للإستراتيجية والقوة الاقتصادية

يعتبر مفهوم تعبير (الإستراتيجية) من المفاهيم الكثيرة التداول في العلوم الإجتماعية إذ يستخدم هذا التعبير إستخداماً واسعاً للدلالة على أكثر من معنى ، سواء في الشؤون العسكرية أو السياسية أو الإقتصادية دون تعريف واضح لمعناه أو تحديد دقيق لأبعاده ، وواقع الأمر فقد إستمد هذا التعبير أصوله الفكرية من الكلمة اليونانية (STRETEGOS) بمعنى القائد، ويرى البعض أنه يعنى علم وفن القيادة، على حين يرى الآخرون أنه (فن قيادة القوات) الذى مارسه بمهارة بعض القادة العسكريين القدماء مثل (الإسكندر الأكبر - ويوليوس قيصر) وغيرهما دون أن يدونوا خبراتهم عنه، ثم أصبح ممارسة هذا الفن في العصور الوسطى بواسطة الأمير أو الحاكم، الذى كان يجمع بين السلطة السياسية، وقيادة الجيش، وكذلك الإمكانيات الإقتصادية اللازمة للإنفاق على هذا الجيش، ومن ثم العلاقة بين السياسة والإستراتيجية، أى أن هذا الفن يتمثل في إستخدام أفضل الوسائل فى ظل السلطات السياسية والعسكرية والإمكانيات الإقتصادية لتحقيق الأهداف الموضوعة بواسطة الأمير أو الحاكم الذى كان يجمع فى يده جميع السلطات والإمكانيات، وبالتالي فقد أصبح هدف الإستراتيجية هو تحقيق الغايات بإستخدام أفضل الوسائل المتاحة.

تطور مفهوم الإستراتيجية وإستخدامه فى العلوم الإجتماعية :

تطور مفهوم تعبير (الإستراتيجية) تطوراً كبيراً، فبالرغم من إعتبار انه ذو أصل عسكري، إرتبط بفن الحرب وإدارتها، إلا أنه إستخدم فى جميع العلوم الإجتماعية، ففى العلوم العسكرية تطور هذا التعبير وفقاً لإختلاف وتطور التقنيات العسكرية، وتباين المدارس الفكرية العسكرية، وقد عرف (كلاوتزفيتن) الإستراتيجية بأنها «نظرية إستخدام المعارك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب» ويلاحظ أن كلاوتزفيتن قد وضع هذا التعريف على ضوء مفهومه الأساسى عن الحرب بأنها «إستمرار للسياسة بوسائل أخرى».

أما (ليدل هارت) فقد عرف الإستراتيجية بأنها «فن توزيع وإستخدام الوسائل العسكرية لتحقيق هدف السياسة»، إلا أن الجنرال (أندريه بوفى) قد عرف الإستراتيجية بأنها «فن حوار الإدارات فى إستخدام القوة لحل خلافاتها». كما قدم المفكر الأمريكى تعريفاً آخر

للإستراتيجية على أنها «فن وعلم إستخدام القوات المسلحة للدولة، بغرض تحقيق أهداف السياسة القومية عن طريق القوة أو التهديد بإستخدامها».

فى سياق ماسبق، يمكن تحديد ثلاث خصائص لتطور مصطلح الإستراتيجية، الأولى أنه قد أستخدم أصلاً فى إطار العلوم العسكرية، والثانية أنه قد تم تعميم إستخداماته فى أغلب العلوم الإجتماعية، وبالتالي فقد أصبح التمييز بين أنواع الإستراتيجية، وهى الإستراتيجية العسكرية وغيرها من الإستراتيجيات الأخرى كالإستراتيجية الإقتصادية، والسياسية، والإجتماعية، أما الخاصية الثالثة فهى أن الإستراتيجية تبحث فى الوسائل التى تتعلق بكيفية تحقيق الأهداف، وهكذا أصبحت الإستراتيجية العسكرية فرعاً من فروع الإستراتيجية الكلية أو الشاملة أو القومية، ومهمتها هى التنسيق بين شعب الفن العسكرى بعد أن إتسع مجال الإستراتيجية وإشتمل نطاقها جميع المجالات السياسية والإقتصادية والعسكرية والإجتماعية، إحتلت الإستراتيجية الحيز الأول من إهتمامات القيادات العليا فى الدولة، وقد تم تعريفها بأنها «علم وفن استخدام القدرات السياسية، والإقتصادية، والعسكرية، والنفسية للدولة أو مجموعة من الدول، لتحقيق أقصى قدر ممكن من الدعم للسياسات التى تتخذها فى زمن الحرب والسلام»، أى أنها تعنى بإستخدام كل قوى الدولة فى ظروف الحرب والسلام لتحقيق الأهداف القومية للدولة، وبمعنى آخر فإنها تعنى بتوجيه الإستراتيجيات المختلفة (السياسية - الدبلوماسية - الإقتصادية - العسكرية - الإجتماعية) والتنسيق فيما بينها فى وقت السلم، والحرب على حد سواء، لتحقيق الأهداف القومية التى تحددها القيادة السياسية للدولة، ومن ثم يتضح أن الإستراتيجية تهتم بالوسائل وتحديد البدائل بتعبئة الموارد المتاحة وإستخدامها أفضل إستخدام لتحقيق هذه الأهداف.

بالدراسة والتحليل الدقيق لما سبق طرحه من مفاهيم لتعبير (الإستراتيجية) ووفقاً لتطور إستخدامات هذا التعبير، يرى الباحث مفهوم الإستراتيجية بأنها «علم وفن تنمية وتعبئة وإستخدام قدرات دولة ما، أو مجموعة دول، فى زمن السلم والحرب، بما يضمن تحقيق الأهداف القومية التى تحددها السياسة».

يتضح من هذا السياق، أن القوة القومية للدولة هى «خليط أو مزيج من الموارد والإستراتيجية القومية»، وهذا بدوره يوضح لنا قيمة وأهمية الإستراتيجية القومية، حيث أنها تعمل على تنمية وتطوير الموارد لتستمر فى العطاء وتحافظ على قوة الدولة وتعمل على تحسينها وزيادتها.

تمثل الإستراتيجية القومية رؤية الدولة لمستقبلها فى الفترة المخطط لها وما ترغب فى تسخير مواردها من أجله ، فلا تدع نفسها ومستقبلها نهائياً للأقدار ، ولا تكون حركتها وتصرفاتها مجرد ردود أفعال بحتة لما يدور حولها من أعمال ، بل تمزج بين ذلك وبين ما ترغب فى عمله وتحقيقه بما لديها من إمكانيات متاحة وإستراتيجية واعية ، ولا يمكن صنع المستقبل المنشود ووضع الطموحات القومية موضع التنفيذ دون التعرف على المتاح والممكن من موارد الدولة ووضع الإستراتيجية الملائمة لتحقيق تلك الطموحات لردع كل التهديدات والمخاطر التى تعترض مسيرة الدولة نحو مستقبلها المنشود .

مراحل بناء الإستراتيجية القومية :

ليس هناك أسلوب واحد لصياغة الإستراتيجية القومية ، ففى عملية متعددة المداخل متنوعة الأساليب ، رحبة فسيحة المجال تقبل العديد والكثير من الإجتهدات ، ومن ثم فسيكون الأسلوب المتناول هنا ، هو أحد الأساليب لصياغة إستراتيجية القومية ، والتى لا تختلف فى جوهرها كثيراً وإن تعددت صور الصياغة والإعداد .

جدير بالذكر ، أن عملية صياغة وبناء الإستراتيجية القومية عملية معقدة ومتداخلة الخطوات وقد تم تحديد وفصل المراحل والخطوات وأما عملية ديناميكية ومتداخلة صعوداً وهبوطاً حتى تتبلور فى النهاية فى شكل قرار رسمى يحدد أى السياسات ستنبع لإستخدام الموارد المخصصة لمختلف قطاعات الدولة تبعاً للغايات والأهداف المنشودة ، لوضع أو بناء أو صياغة إستراتيجية قومية ناجحة فالضرورة توافر عدد من العناصر الأساسية لهذه العملية وأهمها :

الغايات القومية العليا :

هى أولى خطوات صياغة الإستراتيجية القومية بن الأمور الأساسية وجود غاىة قومية عليها ، أو مصالح قومية حيوية تكون واضحة ومفهومة ، وتتمتع بتأييد قومى ويدور حولها شبه إجماع الشعب ولا لبس ولا خلاف عليه . حيث أنها لا تقبل المساومة فهى عادة «القيم أو المصالح التى فى سبيلها تدخل الدوا الحربية» ، وهذا ما عبر عنه مفكرو الأمن القومى بأنها القيم الجوهرية (Core Values) هى المصالح الحيوية (Vital interests) وبوجه عام هى «القيم والمصالح التى لا تقبل أية التضحية بها حتى فى سبيل تجنب

الحرب»، حيث أنها ذات تأثير حاد ومباشر على الأمن القومى للدولة. وتندرج هذه القيم الجوهرية أو المصلح الحيوية تحت مسمى «الغاية القومية (National Purpose)»، حيث تكون غاية الدولة العليا هى الحفاظ على تلك المصالح الجوهرية أو تلك المصالح الحيوية، وتقع مسئولية تحديد تلك الغاية القومية العليا على القيادة السياسية للدولة.

الأهداف القومية أو المصالح القومية

هى مصالح الدولة أو أهدافها التى تقتضيها طبيعة المرحلة المقبلة التى تخطط الدولة لها، وهذه الأهداف أو المصالح تتصف بالمرحلية، وتليها مصالح الدولة وأمانى شعبها وطموحاتهم فى المسئيل المنظور، وهى أيضاً الأهداف التى تصبوا الدولة إلى تحقيقها من خلال إستراتيجيتها، تقع مسئولية تحديد تلك الأهداف على القيادة السياسية، ويتوقف إلى حد بعيد صياغة تلك الأهداف وترتيب أولوياتها على مهارة متخذى القرارات السياسية

السياسات والبرامج (Policies and program)

وهى الخطط والأساليب لإستخدام موارد الدولة لتحقيق الغاية القومية العليا والأهداف أو المصالح القومية، وأيضاً بدائل تقدم من الأجهزة المتخصصة لمتخذى القرار السياسى ليفاضل ويختار من بينها أب وأفضل السياسات التى تدخل حيز التنفيذ ويتم تطبيقها للسير نحو تحقيق تلك الغا والأهداف، وتوضح هذه السياسات ببرامج مخططة يبرز من خلالها موارد الدولة وكيفية توزيعها على مختلف الأهداف والمراحل الزمنية اللازمة وتتابع المراحل حتى تمام بلوغ النوات المرغوبة، وتكون هذه السياسات خاصة بكل قطاع بحيث تكون فى مجموعها السياسات القومية للدولة ولكل سياسة من هذه السياسات المتخصصة برامجها الخاصة بها.

مصادر التخطيط للإستراتيجية القومية :

يستمد التخطيط للإستراتيجية القومية وصياغتها، روحه وجوهره من مصادر متعددة يضيف كل منها صبغته على الشكل السياسات التى تتبع المفاهيم والقيم السائدة، وبالتالي تكون تلك المصادر مرشداً وهادياً، ومع خطط الإستراتيجية، كما أنها تضع عليه قيوداً فى كثير من الأحيان وتكون له حلاً لا يستطيع تخطيطها ومنها:

الدستور: وهو أهم تلك المصالح فمن غير المتصور أن توضع أهداف أو تحدد غايات



قومية تتنافى مع دستور الدولة أو مع قيمة التي تسود المجتمع وإلا كانت مثاراً للجدل والخلاف، ولا تتمتع بالقبول أو الرضا الشعبي، وتكون مرفوضة في الدول الديمقراطية.

برنامج الحزب: الذى يفوز بأغلبية الشعب، حيث أن ما طرح فى البرنامج هو تمثيل لأمانى ومطالب الغالبية وما إرتضوه ويرغبون فى تحقيقه فى الفترة المقبلة، ويمثل الوعود التي على أساسها إختار الشعب حكومته المنوط بها صياغة وتنفيذ الإستراتيجية القومية عن فترة توليها الحكم حتى تضع الوعود والطموحات موضع التنفيذ وتحقق الأهداف .

(جـ) تصريحات المسئولين السياسيين من رجال الدولة ومتخذي القرارات والتي تلقى القبول والإجماع الشعبى، ضمن المصادر الهامة لتخطيط وصياغة الإستراتيجية القومية، حيث أنها تمثل رغبة الأغلبية وتعرب عن تفاعلهم مع قيادتهم لذلك فمن المهم جداً أن يكون لدى القيادة السياسية الحس المرهف والبصيرة النافذة، لإستشعار مدي القبول والرضا الشعبى والتفاعل الإجتماعى والسياسى مع ما يصدر من بيانات وتصريحات المسئولين السياسيين . كما تظهر أهمية الأجهزة التي تعمل فى مجال تجميع وإبلاغ رأى العام للقيادة السياسية، فقد يتخذ قراراً سياسياً لا يتفق مع رغبة الجماهير وضد مصالحهم تم يعزز ويدعم لقرارات أخرى وذلك بناء على بلاغ خاطئ من تلك الأجهزة بأن الجماهير متفاعلة لكل ما يصدر عن القيادة السياسية، والحقيقة تخالف ذلك.

(د) رأى المتبلور فى داخل البرلمان من المصادر الهامة والأساسية، والمناقشات التي تدور فيه تعبر عن رأى ممثلى الشعب وما يروونه من أهداف ومصالح ويتحقق بتحقيقها الصالح العام للدولة فهي النخبة التي إختارها الشعب بناء على برامج مطروحة رأى فيها الجمهور ما يتطلع إليه فى المستقبل القريب.

(هـ) تعتبر موارد الدولة المتاحة والمتوقعة خلال الفترة الزمنية المخطط لها أهم المصادر لتوظيف هذه الموارد من خلال السياسات الموضوعة لتحقيق الأهداف وهي أيضاً التي تتحول إلى القوى القومية للدولة من خلال الإستراتيجية القومية الواعية.

(و) تمثل التهديدات المحيطة بالدولة مصدراً أساسياً من مصادر التخطيط للإستراتيجية القومية حيث أن مصالح الأمن القومى للدولة يقع جزء منها فى الخارج والإستراتيجية ضمن ما تهدف إليه إزالة التهديدات أو تحييدها أو تحجيمها ومن ثم يصبح التعرف على تلك التهديدات من حيث المصادر والأساليب أمراً ضرورياً حتى يمكن التعامل معها وتحقيق ما تهدف اليه الدولة

(ز) الإستراتيجية التخصّصية تبني أولاً على وجود أو تحديد أهداف للقطاع، وتعتبر الغايات والأهداف القومية هي المصدر الأساسي والرئيسي لأهداف القطاعات التخصّصية، لذلك يجب أن تكون الأهداف التخصّصية للقطاعات متسقة مع بعضها وتسير في نسق نحو الغايات القومية العليا والأهداف القومية .

(ح) يستوجب الإعداد للاستراتيجيات التخصّصية، أن تكون الغايات والأهداف القومية واضحة ومتعارف عليها، ففي ضوء المصالح والسياسات القومية يبدأ الإعداد للإستراتيجيات التخصّصية. وتتسم هذه المرحلة من العمل (إعداد الإستراتيجيات التخصّصية) ببعض الملامح المحددة فالمرحلة السابقة (بناء الإستراتيجية القومية) تتسم بكثرة النقاش والمداولات والحوار، كما أنها غير مدونة في وثيقة مكتوبة، ومن أهم خصائصها تحديد موارد الدولة وتوزيعها أو تخصيصها للقطاعات التخصّصية، ومن هنا تبدو ملامح المرحلة التي نحن بصدها (إعداد الإستراتيجيات التخصّصية) فالعمل فيها يدور في ظل مخصصات واضحة، وتكمن المهارات هنا في كيفية إستخدام المخصصات أكفاً إستخدام .

القوة الإقتصادية :

يقصد بالقوة الإقتصادية، قيمة موارد الثروة الإقتصادية للدولة، ومدي تفاعل القوة البشرية مع هذه الموارد وكيفية إستغلالها لصالح تحقيق المصلحة القومية للدولة، والموارد الإقتصادية من وجهة نظر القوة الشاملة هي أى شىء تملكه الدولة، أو يمكن الحصول عليه، وقد ازدادت أهمية القوة الإقتصادية في الوقت الراهن فبعد أن كانت السياسة تقود الإقتصاد، أصبح الإقتصاد هو الذى يحرك السياسات.

تنقسم موارد الثروة الإقتصادية إلى موارد متاحة فوراً، وموارد يمكن توفيرها بعد وقت محدد، وأخرى يمكن الحصول عليها بعد تعديل المنتج الأصلي، وأخيراً موارد ينتظر الحصول عليها وتقاس القوة الإقتصادية بمدي توفير الخامات الأولية الزراعية، والمعدنية، والقوى المحركة بأشكالها المختلفة (فحم - غاز - بترول - كهرباء - طاقة نووية)، ويمكن القول بأن مشاركة الدولة في حركة التجارة الدولية، ومدي ماتمثلة هذه المشاركة من أهمية تعتبر أحد العوامل الهامة التي تدعم القوة الإقتصادية للدولة.

وترتيباً على ذلك، وبالدراسة التحليلية للقوة الإقتصادية يمكن تقسيم دول العالم من ناحية القوة الإقتصادية إلى خمسة تقسيمات هي :

(أ) دول محدودة الموارد الإقتصادية وغير متقدمة

يعتبر هذا النوع من الدول هو أضعفها إقتصادياً، إذ تعتمد إعتماً كلياً على غيرها من الدول ويمكن إعتبار معظم الدول النامية من هذا النوع (الصومال - تشاد).

(ب) دول محدودة الموارد الإقتصادية ومتقدمة

يعتمد هذا النوع من الدول إعتماً كلياً على التكنولوجيا المتقدمة، وعلى عنصر الإدارة القومية لشعوبها وتعتبر إلى أبان من أبرز أمثلة هذا النوع من الدول، إذ تستورد معظم إحتياجات صناعتها، إلى أن مثل هذا النوع من الدول يحمل فى جسمه ضعفاً، إذ يكون عرضه للضغوط السياسية والإقتصادية مالم تكن بالقوة الكافية التى تصون بها مصالحها.

(ج) دول تعتمد على مورد إقتصادى واحد

تعتمد دول هذا النوع على سياسة إنتاج السلعة الواحدة، وتعتبر دول الخليج المنتجة للبترول من هذا النوع، وقد يؤدي تنفيذ الخطط التنموية الشاملة فى بعض بلدان هذا النوع من الدول إلى زيادة قوتها الإقتصادية (السعودية) ولكن تتأثر إقتصاديتها بشدة بسعر هذه السلعة وعند حدوث أى شىء يؤدي إلى وقف إنتاج هذه السلعة تنهار الدولة .

(د) دول متوازنة الموارد الإقتصادية

تعتبر معظم دول غرب أوربا (ألمانيا - إنجلترا - فرنسا - هولندا - بلجيكا - إلخ) من هذا النوع، إذ يتوفر لديها موارد الثروة الإقتصادية مع خطط التنمية الشاملة مما يجعلها قوة إقتصادية مؤثرة فى سياسات غيرها من الدول، كما يعتبر ميزانها التجارى متوازن وإن كان يميل لصالحها فى بعض الأحيان.

(هـ) النوع الأخير فهى الدول الغنية الموارد

غالباً ما تمتلك مثل هذه الدول قاعدة زراعية عريضة، وقاعدة صناعية قوية بسبب كبر المساحة، وتعتبر الولايات المتحدة من هذا النوع من الدول. لذلك فإن القوة الإقتصادية تتأثر تأثيراً بالغاً بإنعدام توزيع الثروة الإقتصادية حيث تمتلك أقلية من السكان معظم موارد الثروة، بينما يكون أغلبية الشعب فى مستوى الفقر أو دونه إذ يترتب على ذلك نتائج سياسية خطيرة قد تعمل على إثارة الإضطرابات مما يؤثر

على الإنتماء القوم والإستقرار السياسى وبالتالى الإرادة القومية بالسلب وضعف القوة القومية للدولة .

وهكذا بدأت تظهر مجموعة من التغيرات الجذرية فى النظام العالمى عموماً والنظام الإقتصادى العالمى خصوصاً، تعتبر فى حد ذاتها قوى دافعة بدأت تعلن عن بداية قيام نظام إقتصادى عالمى جديد، حيث يلاحظ:

(أ) أن هناك إعادة هيكلة للنظام الإقتصادى العالمى على أساس تكنولوجياى، بهدف تعظيم العوائد وإعادة توطین الأنشطة الصناعية والتكنولوجية، فقد بدأ يظهر هيكل النظام العالمى من منظور تكنولوجياى، تأتى فى مقدمته مجموعة الدول الصناعية المركزية، ثم تليها مجموعة الدول حديثة التصنيع فى جنوب شرق آسيا، مع بعض دول شرق أوروبا، ثم تأتى بقية دول العالم الثالث المتخلفة والمتأخرة إقتصادياً.

(ب) الإتجاه إلى غلبة أيديولوجية إقتصادية (وسياسية) جديدة فى عالم ما بعد الحرب الباردة، بانتصار المعسكر الرأسمالى وبالتالى إنتصار إقتصاد السوق واليآت السوق والليبرالية السياسية، مما دعى «فوكوياما» المؤلف اليابانى الأصل، الأمريكى الجنسية، إلى إعلان «نهاية التاريخ» وإذا كنا هنا لسنا بصدد تقييم أفكار فوكوياما، وإبداء رأى نهائى حول حكم التاريخ على المستقبل، ولكن رغم أن التاريخ لا يعرف أحكاماً نهائية، إلا إننا نعيش فترة تغلب عليها أيديولوجية إقتصاد السوق والإتجاه نحو الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان.

(جـ) التحول نحو الخصخصة privatization والتخلى تدريجياً عن إقتصاد الأوامر والتخطيط المركزى والقطاع العام إلى إقتصاد السوق والقطاع الخاص، والتخطيط التأثيرى. (هـ) الإتجاه إلى عولة الإقتصاد Globalization على نطاق كل أطراف الإقتصاد الدولى، حيث يتحول العالم إلى قرية صغيرة Global - Village محدودة الأبعاد متنافسة الأطراف بفعل ثورة التكنولوجيا والإتصالات، وتتمثل العالمية فى نهوض إطار أعمال منظم عابر للقوميات يؤدى إلى عولة الإقتصاد، بما فى ذلك الدفع نحو توحيد وتنافس أسواق السلع والخدمات وأسواق رأس المال وأسواق التكنولوجيا والخدمات الحديثة، وبالتالى تحول العالم إلى كيان موحد إلى حد بعيد من حيث كثافة الإتصالات والمعاملات فيه .

(و) إنشاء منظمة التجارة العالمية wto فى أول يناير ١٩٩٥ لتحل محل سكرتارية الجات Gatt مع إنتهاء جولة أوروجواى عام ١٩٩٤ والتوقيع عليها من ١١٧ دولة فى مراكش لتتركز وظيفتها فى تسيير النظام التجارى العالمى، وبذلك يكتمل الضلع الثالث



المكون لمثلث النظام الإقتصادي الدولي أو العالمي الجديد، ليقوم على إدارة النظام الإقتصادي العالمي ثلاث منظمات عالمية هي: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. والجديد في منظمة التجارة العالمية أنها تؤكد بقوة أن تشكيل النظام الإقتصادي العالمي الجديد سيقوم على التحول نحو نظام الحرية التجارية من خلال تحرير التجارة الدولية.

المبحث الثانى

حقائق تاريخية عن الاقتصاد المصرى

على الجانب التطبيقى فإن الوضع الراهن بعد أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١ يركز حول التلويح بالكارثة الاقتصادية التى تدق الأبواب وعليه فإن انقاذ الاقتصاد المصرى قضية صعبة شديدة التعقيد لأنها تتطلب هدم عالم قديم قائم على الفساد والانحراف ومركز على التهرب إلى الانطلاق لبناء عالم جديد قائم على القواعد الصحية لاقتصاديات السوق التى تضمن تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة المرتكزة على البعد الاجتماعى ، مع اليقين بأن للدولة مسئوليات اقتصادية مباشرة لضبط السوق وإعادة التوازن للمعاملات والأنشطة بعيداً عن أوهام قوى السوق الخفية القادرة ذاتياً على التصحيح والتصويب بعد أن أثبتت الأزمة العالمية ان الدور الاقتصادى للدولة يتجاوز احاديث دور الرقيب والرقابة، بل التدخل المباشر فى النشاط الاقتصادى باستخدام جميع الاليات المتعارف عليها بدون تردد أو خوف من إدعاءات تجاوز القواعد الأصولية الرأسمالية . وهذا لن يتحقق بدون زيادة قدرات المؤسسات المالية والنقدية على مواجهة الأزمات الاقتصادية للدول التابعة لها وعلى الصعيدين الإقليمى والدولى.

ولقد عانى الإقتصاد المصرى من إختلالات كثيرة فى الفترة السابقة يمكن وصفها بأنها ظروف إقتصادية يصعب أن يواجهها بلد فى أمس الحاجة إلى التطوير والنمو..
(أ) البنية الأساسية التى يقوم عليها أى بناء إنتاجى أو إقتصادى تعاني من خلل شبه تام.

(ب) المصانع لا تعمل بطاقتها الكاملة بسبب تهالك الآلات أو عدم توفر العملة اللازمة لشراء المواد الخام. .

(ج) وسائل الإتصال والمواصلات والسكك الحديدية متهاكة متداعية.

(د) تآكل الصرف الصحى يهدد البلاد بالأوبئة.

(هـ) الديون المتراكمة من أكبر العقبات فى طريق البناء.

(و) القيود المفروضة على الإستثمار تشكل عقبة كبيرة.



(ز) إتجاه الإنفتاح إلى الإستهلاك وتكوين الثروات الشخصية العاجلة دون بناء القاعدة الإنتاجية التى ينطلق منها التطور.

(ن) تزايد مستمر مخيف فى عدد السكان يبتلع الطاقات التى يمكن أن ندبرها بشق الأنفس.

(ى) أصبحنا مهدين بتوقف التعامل الدولى معنا ما دامت قدراتنا الإنتاجية عاجزة عن الوفاء بالتزاماتنا مع الهيئات والمؤسسات الدولية.

والمشكلة الإقتصادية كلها تدور حول فكرة التضحية، والكفاءة تتحقق عندما لا تتجاوز هذه التضحية حدودها المعقولة وعندما تتناسب مع العائد من ورائها، وتتحقق العدالة عندما توزع التضحيات بشكل لا يثير الشعور العام، ويظل المبدأ العام أن الإدارة الإقتصادية هى إدارة التضحيات وليس فى الإقتصاد من معجزات ولكن هناك فقط ذكاء فى إقتناص الفرص المتاحة وعدم تحمل تضحيات لا مبرر لها أو المبالغة فى تحميلها للبعض على حساب البعض لأن ذلك سوف يقود إلى:

(أ) التضخم.

(ب) عجز الموازنة العامة ١٠٪.

(ج) العجز التجارى والديون الخارجية (٢٠١ تريليون).

(د) تدهور السياسات الزراعية وإتساع الفجوة الغذائية (٧٥ ٪ إستيراد إحتياجاتنا من الغذاء).

(هـ) أن التنمية الشاملة تضع فى إعتبارها البشر وذلك يعنى الحرية والديمقراطية والتطور والتقدم والبناء وهو بذلك تمثل النهضة التى تؤهل مصر إلى الأفضل وهو ما نفتقده حالياً، كما أن الركيزة الهامة أن يعتمد التمويل للتنمية على الموارد المصرية وليس على القروض الخارجية. وكيف يتم ذلك فى ظل تلك المشكلات الإقتصادية؟

لهذه الأسباب الداخلية والخارجية أصبح أمر تحديث الإقتصاد المصرى ضرورة لا بد من الأخذ بها ليشمل كافة مكونات الإقتصاد المصرى.

ولتحقيق ذلك فإن الأمر يتطلب وجود رؤية مستقبلية واضحة

فالتحديث لمن؟ وبمن؟ التحديث للمصريين وبالمصريين فلا بد أن نقف على قاعدة صلبة من إمكانياتنا المتاحة والإستفادة منها بأقصى صورة ممكنة ثم الإستفادة من مشاركة

الأخرين خاصة من الدول التى سبقتنا فى هذا المجال وحققنا قفزات إقتصادية هائلة مثل الصين، جنوب أفريقيا، الهند، البرازيل وروسيا التى تمثل دول مجموعة البيركس كانت إهتمامتها المشتركة فى :

(أ) خفض الفقر وتحقيق المساواة.

(ب) إستعادة النمو المستدام.

(ج) تحقيق الأمن ومواجهة نقاط الضعف.

(د) إعادة تعريف منظمات الأعمال.

(هـ) مشاركة القيم وإحترام الاختلافات.

(و) الإصلاح السياسى كنقطة إنطلاق لأى إصلاح إقتصادى ناجح.

وعندما نتحدث عن التحديث فلا بد أن نتناول فى صورة ميثاق أو رؤية يتناول صورة المجتمع فى المستقبل وفق منطق عام يرتضيه غالبية أفراد المجتمع وفى ضوء منظومة قيم المجتمع وبعد وضوح الرؤية تتحدد الأولويات حسب قيد الزمن وقيد الإمكانيات وباقى القيود.

وتقوم الرؤية الإستراتيجية لتحديث مصر على تعظيم الطاقات الذاتية للمجتمع والإقتصاد المصرى من خلال الإستغلال الأمثل لكافة الإمكانيات والثروات المنتشرة فى ربوع مصر وخاصة فى المساحات البكر التى يتوفر بها مقومات التنمية وتخفيف الكثافة السكانية القائمة على المساحة الضيقة التى يعيش عليها غالبية السكان التى تمثل نحو ٢,٥٪ من إجمالى المساحة الكلية للبلاد.

ودون الدخول فى متهات تاريخية فإن أوضاع مصر الإقتصادية المعاصرة هى حصيلة إختلال جوهري بين النمو السكانى والنمو الإقتصادى من ناحية وإجهاض محاولات التحديث من ناحية أخرى فتاريخ مصر الحديث يبدأ من محمد على فى بداية القرن ١٩ ومنذ ذلك التاريخ وحتى قيام الحرب العالمية الأولى عرفت مصر ثورتين فى نفس الوقت ثورة سكانية وثورة زراعية حيث بلغت مساحة الأرض الزراعية ٥,٦ مليون فدان والسكان ٢,٥ مليون منذ محمد على وحتى تعليية خزان أسوان ١٩١٢ تم تقابل بين الزيادة فى الإنتاج الزراعى وبين الزيادة السكانية. ومنذ الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ وحتى مشروع السد العالى لم يتم بشكل عام أى تغيير جوهري فى الزراعة وفى نفس الوقت إستمرت الثورة

السكانية دون إنقطاع مما أدى الى إختلال رهيب بين الموارد الإقتصادية والهيكل السكانى بعد الحرب العالمية الثانية وقد عرفت مصر خلال هذه الفترة باربع محاولات للتحديث على الأقل أجهضت جميعاً بشكل أو بآخر وكانت على النحو التالى :

المحاولة الأولى :

محاولة محمد على وربط التصنيع بالجهد العسكرى ولم تبذل أى محاولة لإقامة نظام سياسى وفكرى حديث متكامل فارتبطت محاولة التحديث فى التصنيع بأسلوب ديكتاتورى فى الحكم وقهرى فى نظم التعليم والحياة الثقافية العامة وفشلت التجربة عند أول فشل عسكرى فى الشام وعادت مصر إلى سبات جديد حتى عهد إسماعيل .

المحاولة الثانية :

حاولت مصر فيها التحديث من الجانب الآخر وهو التحديث الفكرى والسياسى سواء فى المطالبة بالدستور والمشاركة فى نظم الحكم أو بتقليد الغرب فى أنماط الحياة والقيم الجديدة وفشلت هذه التجربة من جديد بالنظر إلى المبالغة فى جانب الإستهلاك دون وضع أساس كاف لتغيير قاعدة الإنتاج وأدى التدخل الأجنبى مالياً فى أول الأمر ثم عسكراً إلا إجهاض هذه التجربة .

إلا أن الملاحظة الجديدة بالذكر أن مصر وقد قيل وقتها أنها كانت فى حالة إفلاس كامل فى منتصف الثمانيات من القرن ١٩ إستطاعت (بمجرد وضع مزيد من الضبط فى الإدارة المالية مع كروم) أن تحقق فائضاً مالياً ساعد على تمويل الحملة المصرية الإنجليزية لإعادة فتح السودان ١٨٩٩ مما يبين إلى أى حد يمكن أن تحقق الإدارة المالية السليمة إعادة ضبط الأمور.

المحاولة الثالثة :

وبدأت مع حركة ١٩٥٢ ونلاحظ أنه من خلال هذه المرحلة بأكملها وحتى الآن إتضح بشكل كبير مدى الإختلال فى الموارد الإقتصادية فى مصر . وفى خلال هذه المرحلة عاشت مصر بصفة عامة على موارد تجاوزت مواردها المحلية التجارية وبصفة عامة فقد مرت هذه المرحلة بالفترات التالية :

الفترة الأولى منذ ١٩٥٢ حتى ١٩٥٨:

إستخدمت مصر الموارد المتراكمة لها من الأرصدة الإسترلينية البالغة ٤٣٠ مليون جنيه إسترليني أرسدة لدى إنجلترا وفى نهاية ١٩٨٥ إستهلكت مصر كافة أرسدتها.

الفترة الثانية: ١٩٥٨ - ١٩٦٤:

إعتمدت مصر على الكتلتين الغربية (معونات زراعية) والشرقية (تمويل برنامج التصنيع) وأول قرض سوفيتي للسد العالى .

الفترة الثالثة: ١٩٦٤ - ١٩٧٤:

تم القضاء على ماتبقى من جهود ذاتية بسبب:
- حرب اليمن، حرب ٦٧، حرب الإستنزاف، توقف المعونات الغربية، عدم زيادة المعونات الشرقية - توقف الملاحة بقناة السويس.

المرحلة الرابعة: ١٩٧٤ - ١٩٧٩:

وتم الإعتماد فيها بشكل عام على التمويل العربى (مؤتمر الرباط ١٩٧٥) دعم مصر ١ مليار دولار لسنتين فقط (عندما بدأ التمويل يستهلك نفسه تم توقيع كامب ديفيد) وتم خلالها البدء فى عصر الانفتاح الاقتصادى والذى فشل لانه لم يركز على حكومات وامينة ونظيفة كما فعلت الصين فى تحقيق نهضتها الاقتصادية عام ١٩٧٩ على يد دونج سياو بنج وبعد ذلك تم الإعتماد على المعونات الغربية، قناة السويس، النفط، تحويلات العاملين بالخارج .

ويمكن القول أن المشاكل الإقتصادية القائمة ليست فقط نتيجة تطور تاريخى، بل هى أيضاً حصيلة ظروف وتغيرات إقتصادية معاصرة تبلورت بعد الحرب الباردة وظهور التكتلات وزيادة الصراعات الإقتصادية والتجارية والإتجاه الى التحرير الجزئى والتدريجى للتجارة الدولية عن طريق الضلع الثالث للنظام الإقتصادى الدولى وهو منظمة التجارة العالمية.

المبحث الثالث

الإستراتيجية المقترحة لتنمية وتعبئة واستخدام قدرات مصر لتحقيق الاهداف القومية

ولبناء إستراتيجية التحديث فمن الأفضل.. أن نعمل على سبعة محاور أساسية على التوازي إذ أن كل محور محفز ومكمل للمحاور الأخرى وهى على النحو التالى:

المحور الأول: تحديث العنصر البشرى بالإرتقاء بنظام التعليم والتدريب والصحة.

إن مصر مؤهلة فى الأجل الطويل لجعلها مجتمعاً للخدمات المتميزة نظراً للتحوّل (الهند) الناتج عن تراكم أعداد هائلة من خريجي كافة الكليات والتي تفوق المعدل المتوسط للدول النامية.

أن مساهمة العنصر البشرى أساسية فى تجارب التنمية الناجحة فالدول التى لديها تنمية بشرية متقدمة إستطاعت أن تتعامل مع الأزمات المالية بشيء من السرعة مع تقليل خسائرها فيها ووفقاً لتقرير التنمية البشرية بالأمم المتحدة سنة ٢٠١٠ فإن مصر تحتل المركز ١٢٩ على العالم فى مساهمة العنصر البشرى فى تجارب التنمية الناجحة (ماليزيا ٦١، لبنان ٨٢، إسرائيل ٢٣).

ويرجع سبب تأخر مصر فى الترتيب مقارنة بكثير من الدول النامية ذات مستوى دخل للفرد مماثل هو تدنى معدلات الإلتحاق بالتعليم الأساسى الذى يمثل القيمة المطلقة لمؤشر التنمية البشرية.

يرتكز تحديث العنصر البشرى على أمرين:
(أ) الأمر الأول التعليم من خلال:

فالنهضة فى التعليم التى شهدتها مصر من النصف الأول من القرن العشرين أصابها الوهن فى النصف الثانى من خلال متاهات سياسية وإجتماعية وعسكرية حيث ضاعت على مصر ستة عقود زمنية فى مرحلة قفزت فيها المعارف والعلوم بعد الحرب العالمية قفزات غير مسبوقة فى الألف سنة الأخيرة (وقد قيل إن العلم تقدم مليار مرة فى القرن العشرين عما قبل) ولقد ضاعت ثلاثون سنة من عمر مصر فى حروب خارجية فرضت علينا

وثلاثون عاماً أخرى إستهلكت فى معارك داخلية حفاظاً على أمن الوطن من عبث مدفع وقلق مستورد وكلها أمور إفتُعلت لإجتذاب مصر إلى خارج مضمار التقدم.

وقد إنعكس ذلك على المجتمع المصرى بظهور أعراض غير صحية تحتاج وقفة للدراسة والإصلاح فالأمية مازالت تضرب بأطنابها فى البلاد بصورة لا تليق بهذا الوطن العريق (٣٤٪) والإنتماء الوطنى فى شحوب بتأثير الإعلام المغرض فى عصر السماوات المفتوحة وكذلك تفشى البطالة المتزايد، كنتاج للتنازل فى أساليب التعليم وأعداده المتزايدة والشك فى مستواه وأن ظاهرتى العزوف «والآنامالية» أصبحت سلوكاً واضحاً وأن القيم الأصيلة والأخلاق الحميدة، تحتاج إلى تدخلات منشطة.

إننا نستطيع الآن بالعلم والإيمان عن طريق التعلم أن نجعل لحياتنا معنى وقيمة وأن نحقق رسالة الخلود التى حاول أجدادنا فى زمانهم أن يجسدوها فى الأهرامات والمعابد وإحتضانهم للتعليم فكانت جامعة أون (عين شمس) أقدم جامعة فى التاريخ وجامعة الإسكندرية أعلى منارة وإذا كان التعليم فى الماضى ظاهرة حضارية ووسيلة تطور وتقدم فإنه اليوم أصبح أمناً قومياً وضرورة للبقاء.

إذن لم يعد أماننا من خيار إلا أن نضع التعليم على قمة أولويات العمل الوطنى وأن نجند له كل القوى الوطنية وأن نحشد له كل إمكانيات الدولة وإخلاص كل المواطنين وتفانيهم لأن الحقبة القادمة لاتتعلق بإتمام إنجاز وطنى فحسب وانما تتعلق أيضاً بقضية أخطر بكثير هى أن نكون أو لا نكون.

فالتجارب الدولية المعاصرة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن بداية التقدم الحقيقية بل والوحيدة هى التعليم وأن كل الدول التى تقدمت بما فيها النمرور الآسيوية خاصة ماليزيا – تقدمت من بوابة التعليم. وتشهد على هذا أيضاً ثابوان وكوريا الجنوبية وتجربتهما الرائدة فى النهوض بالتعليم وبالتالى التنمية الشاملة فيهما حيث كانت كوريا الجنوبية فى بداية الستينات فى ظروف أكثر سوءاً من ظروف مصر وكانت نسبة التعليم العالى فيها لاتزيد عن ٦٪ ومع هذا فقد شهدت فيها التسعينات من القرن الماضى نمواً إقتصادياً قدره ٥,٨٪ لسنوات متتالية نتيجة الإيمان:

بالإهتمام بالكيف وليس بالكم داخل المؤسسات التعليمية من خلال خطة موضوعية لإصلاح التعليم وتطويره .



التوسع فى التعليم الأساسى وتحسين نوعيته والتوصل إلى الإستيعاب الكامل للأطفال فى سن الإلزام مع التركيز على التعليم الفنى بأنواعه فى المرحلة الثانية وتحسين نوعيته ورفع كفاءته مع تحقيق التوازن والترابط بين التعليم العام والسياسات المستهدفة. الإيمان بأن الإنفاق على التعليم مردود إقتصادى يضيف لعملية التنمية ولا يكون عبئاً عليها إذ يؤدى إلى تنمية القدرات والمهارات ومواصلة البحث والدراسة وإستخدام الوسائل الحديثة لجمع المعلومات التى يتحقق بها جميعاً التحديث الإجتماعى والإقتصادى والسياسى والثقافى.

التعليم لا يكتمل ولا يترسخ إلا بالوعى الثقافى المتزايد لحماية العقول من السقوط فى هوة التيارات التى تهدد الطاقة البشرية المفروض توظيفها لخدمة المجتمع .

(ب) الأمر الثانى: الصحة:

- الإستثمار فى صحة البشر من أهم سياسات التنمية البشرية ويتطلب الأمر:
- النهوض بمستوى أداء الخدمات الصحية الأولية وزيادة الإهتمام بخدمات الصحة الوقائية خاصة فى المحافظات البعيدة والمناطق النائية.
- عدالة توزيع الخدمات وتطوير الوحدات الصحية وتوفير التخصصات الطبية اللازمة.
- أن يشمل التأمين أكبر عدد من المواطنين إن لم يكن كل المواطنين.
- التوسع فى توفير المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحى.
- المحافظة على البيئة من التلوث .

المحور الثانى: تحديث قطاع المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر .

طبقاً لأخر الإحصاءات فإنه يوجد ٧,١ مليون منشأة صغيرة فى مصر يعمل بها ٤,٣ مليون عامل (خارج الزراعة) . وهذا القطاع مازال بعيداً على أن يعمل بكامل إمكانياته للأسباب الآتية :

- (أ) الإستثمارات المخططة على البنية الأساسية فى الخطط الخمسية السابقة لم تؤدى إلى تحسين ملموس فى الكهرباء والمياه والطرق والتليفونات مما أدى إلى تقليل الإنتاج المخطط.
- (ب) التحيزات القائمة التى تحول دون حصوله على الائتمان والأيدى العاملة المدربة وأشكال التكنولوجيا المتقدمة وفرص التسويق الأوسع والتصدير والإستفادة من مميزات المشروعات الكبيرة من حيث الإعفاءات الضريبية وحوافز الإستثمار.

(ج) السياق التاريخي والإقتصادى للاقتصاد المصرى يشير إلى أن هذا القطاع الذى يمثل أكبر صاحب للعمل فى القطاع الخاص خارج الزراعة (٣ مليون عامل) مرتبط ارتباطاً عضوياً بنظام الأسرة على مستوى القاعدة وله ارتباط ذو شقين مع أفراد الأسرة من حيث تزويدهم بفرص العمل من ناحية والإعتماد وعلى عملهم من ناحية أخرى .

لكن مساندة الدولة لهذا القطاع مفتقدة عند المستوى العريض للحصول على التعليم الإبتدائى والرعاية الصحية للفقراء .

لذا لابد من إعادة النظر فى السياسات العامة وأنظمة توفير الخدمات لهذا القطاع .

المحور الثالث: الإصلاح السياسى والتغيير المنشود لدور الدولة:

ويقترن الإصلاح السياسى بضرورة تعميق الممارسة الديمقراطية لتشمل مختلف جوانب الحياة والمعاملات وضرورة الإيمان بأن الديمقراطية هى سيادة الشعب وقبل كل شىء منهجية وأسلوب حياة من خلال

(إحترام الدستور والقانون - التعددية الحزبية والسياسية - إنتخابات دورية حرة ونزيهة - إحترام حقوق الإنسان - إستقلال القضاء - إحترام إرادة الأغلبية - حرية الإعلام). وينبغى أن يكون واضحاً لنا أن هذه المرحلة التى يمر بها ليست هى الهرولة نحو من سيفوز بالمقعد البرلمانى أو بمقعد الرئاسة ولكن السعى نحو رسم مستقبل مصر من خلال رؤية إستراتيجية واضحة تتيح إستقلال السلطات الثلاث وألا تطغى سلطة على سلطة كما حدث من قبل (٤٧ مادة للسلطة التنفيذية). ونخشى على الثورة المصرية من أربع :

- الفقر وهو المعضلة الكبرى والذى فشلت فيه الثورة الفرنسية ١٧٨٩
- التدهور الإقتصادى الذى يعانى من مثيرات أربعة (عجز الموازنة - عجز ميزان المدفوعات - زيادة البطالة - قصور الإستثمارات).
- فلول النظام البائد (الثورة البرتقالية - أوكرانيا).
- الفساد الذى تلاحقه الثورة ويتهاوى ببطء شديد.

لذا يجب سعى الدولة فور تعميق الممارسة الديمقراطية بتنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادى الذى يجب أن يقوم على محورين أساسيين هما :

المحور الأول: برنامج التثبيت: وتهدف لإعادة التوازن الكلى للإقتصاد القومى

عن طريق .



(أ) تقليص الاختلالات من خلال تصحيح العجز فى ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة.

(ب) تخفيض معدل التضخم .

المحور الثانى : برامج التكيف الهيكلى : وتهدف لإعادة تخصيص الموارد الإقتصادية بين فروع الإنتاج المختلفة وتحتوى هذه البرامج على :

(أ) تحرير وخصخصة القطاع العام لعلاج الاختلالات الهيكلية.

(ب) تحرير التجارة الخارجية.

(ج) تشجيع القطاع الخاص.

(د) تطوير سوق الأوراق المالية.

- بعد الأزمة المالية سنة ٢٠٠٨ ظهر جلياً دور الدولة فى النشاط الإقتصادى وهذا الدور ليس مرشحاً للتراجع ولكنه مرشح للعودة مرة أخرى لأهميته فى إدارة الأزمات الإقتصادية ولحماية الأسواق المحلية من الإستغلال والإحتكار والإتجاه إلى الأساليب غير المشروعة من خلال قواعد عامة تحكم الجميع وتعم المساواة وتواجه مظاهر الإنحراف وتكوين مراكز غير مشروعة للثروة والنفوذ والحفاظ على البعد الإجتماعى.

الأمر الذى سوف يعظم هدف الإنتاج وإزالة خطايا النظام السابق بما أساءه من قواعد هدم فكرة الإنتاج من أجل حماية ثقافة العمولات والتى تفشت بشكل تخريب وإستحوذت عليها طبقة معينة توسعت فى الإستيراد (إستيراد ٧٥٪ من إحتياجاتنا الغذائية). والأمثلة لاتعد ولا تحصى على سلوكيات العداة للإنتاج مثل :

- إلغاء المشروع القومى لتنمية سيناء - إلغاء المدينة الصناعية والتكنولوجية فى غرب خليج السويس مع الجانب الصينى - إلغاء مشروع مبيدات أمنة مع هيئة الطاقة النووية والذرية .

المحور الرابع: المواطنة والإنتماء:

المواطنة تعنى المساواة بين الأفراد دون تمييز لأى سبب وهى المشاركة فى تأسيس المجتمع وهى علاقة ذات إتجاهين متقابلين فى آن واحد.

الأول واجبات الوطن تجاه المواطن المساواة والعدالة والمشاركة أى الفعل الإيجابى والثانى واجبات المواطن تجاه الوطن العمل على نهضته وأمنه وإستقراره.

مع ضرورة التفرقة بين المواطنة والمواطنة العولمية وتعنى الحقوق الإنسانية العامة التى يتمتع بها الإنسان فى أى مكان وهى تبرير للتدخل الدولى فى الشئون الداخلية (دارفور) لذلك يجب ربط المواطنة بالإنتماء الذى يعنى الارتباط بالأرض عن طريق المشاركة فى بناء الوطن عن طريق عمله فيشعر الفرد بقيمته كفرد فى المجتمع وفى المقابل يجب على الدولة توفير وتأمين الحقوق الأساسية للمواطن التى تحافظ على إنسانيته وكرامته وتساهم له القيام بواجبه نحو وطنه وتتمثل قيمة الإنتماء الكبرى فى محبة الفرد لما ينتمى له وحرصه على رفعة شأنه وهى أحد أهم عناصر القوة الشاملة للدولة .

المحور الخامس: المصلحة القومية.. وتعنى بها مقاومة التهميش بالعمل على الدخول فى شبكة علاقات دولية فى كافة المجالات:

على المستوى السياسى: تفعيل إتفاقية الدفاع العربى المشترك.
على المستوى الإقتصادى: تفعيل السوق العربية المشتركة والتوجه الإفريقى.
على المستوى الإجتماعى: عودة هيبة الدولة وإقامة دولة المؤسسات وتفعيل مفهوم العدالة الاجتماعية بمفهومه الواسع

**المحور السادس: العمل على الإستفادة من إستقدام الإستثمار الأجنبى:
والإستثمار الأجنبى يعمل على:**

- إضافة فرص عمل جديد، مقدرة الشركات الأجنبية على التصوير وجلب التكنولوجيا الحديثة.

ولكن تبقى القضية فى كيفية توظيف هذه الإستثمارات بحيث تصب فى النهاية فى صالح الإقتصاد الوطنى ويتوقف ذلك على أمرين:

الأول: الإستفادة من الإستثمارات المحلية والعمل على إنهاء مشكلاتها.

الثانى: إجراء العديد من الإصلاحات فى المجالات الآتية:

١ - الإصلاح الضريبى (تبسيط النظام - تخفيض معدل الضريبة - إيجاد آلية سريعة وحاسمة للخلافات الضريبية).

٢ - تطوير النظام الجمركى (سهولة الإجراءات - وضوح نظام مراقبة الجودة، على الصادرات - اختصار الوقت اللازم للعمل بنظام الدروبك).

٣ - تسهيل إجراءات تأسيس الشركات.



- ٤ - الإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات فى التوقيت المناسب.
- ٥ - تطوير البنية الأساسية التى تزيد من تكاليف التشغيل وتحسين خدمات الموانئ وإنشاء خطوط بحرية لجذب رأس المال الأجنبى.
- ٦ - إصلاح الجهاز الإدارى بالدولة.
- ٧ - تحديد دور الدولة فى ظل الأزمات المالية العالمية.
- ٨ - إعادة النظر فى تعبئة وتخصيص الموارد.
- ٩ - تحديد نقاط الضعف والقوة وتحديد برامج عمل للنهوض بالقطاعات المختلفة.
- ١٠ - تحديد الشروط الموضوعية لتتحول الدولة من دورها الرقابى للدور المحفز.
- ١١ - إنشاء جهاز مركزى واحد لإصدار البيانات وليكن جهاز التعبئة العامة والإحصاء.

المحور السابع: ضرورة مراعاة عمق الأمن القومى الإستراتيجى المصرى.. بالعمل على مد جسور فى هذا العمق وفق فلسفة سياسية متطورة .ولتكن البداية الحقيقية لمراعاة هذا العمق احتواء أزمة سد النهضة الاثيوبى.

النتائج :

التقدم الإقتصادى والإرتقاء بالإنتاجية وتعظيم التنافسية مقدمات للتحديث والتطوير وضمن جوهر الديمقراطية وسيادة القانون وكفالة حقوق الإنسان وهى من الأمور اللازمة لتدعيم القوة الإقتصادية للدولة والتى تنعكس ايجابيا على الأمن القومى.

تمثل الإستراتيجية القومية رؤية الدولة لمستقبلها فى الفترة المخطط لها وما ترغب فى تسخير مواردها من أجله، فلا تدع نفسها ومستقبلها نهائيا للأقدار، ولا تكون حركتها وتصرفاتها مجرد ردود أفعال بحتة لما يدور حولها من أعمال، بل تمزج بين ذلك وبين ما ترغب فى عمله وتحقيقه بما لديها من إمكانيات متاحة وإستراتيجية واعية، ولا يمكن صنع المستقبل المنشود ووضع الطموحات القومية موضع التنفيذ دون التعرف على المتاح والممكن من موارد الدولة ووضع الإستراتيجية الملائمة لتحقيق تلك الطموحات لردع كل التهديدات والمخاطر التى تعترض مسيرة الدولة نحو مستقبلها المنشود.

القوة الإقتصادية تتمثل فى قيمة موارد الثروة الإقتصادية للدولة، ومدي تفاعل القوة البشرية مع هذه الموارد وكيفية إستغلالها لصالح تحقيق المصلحة القومية للدولة، والموارد الإقتصادية من وجهة نظر القوة الشاملة هى أى شئ تملكه الدولة، أو يمكن الحصول

عليه، وقد ازدادت أهمية القوة الإقتصادية فى الوقت الراهن فبعد أن كانت السياسة تقود الإقتصاد، أصبح الإقتصاد هو الذى يحرك السياسات.

الإتجاه إلى عولة الإقتصاد Globalization على نطاق كل أطراف الإقتصاد الدولى، حيث يتحول العالم إلى قرية صغيرة Global - Village محدودة الأبعاد متنافسة الأطراف بفعل ثورة التكنولوجيا والاتصالات، وتتمثل العالمية فى نهوض إطار أعمال منظم عابر للقوميات يؤدي إلى عولة الإقتصاد بما فى ذلك الدفع نحو توحيد وتنافس أسواق السلع والخدمات وأسواق رأس المال وأسواق التكنولوجيا والخدمات الحديثة و تحول العالم إلى كيان موحد إلى حد بعيد من حيث كثافة الإتصالات والمعاملات فيه.

يعانى الإقتصاد المصرى من إختلالات كثيرة فى الفترة السابقة يمكن وصفها بأنها ظروف إقتصادية يصعب أن يواجهها بلد فى أمس الحاجة إلى التطوير والنمو.

هناك فجوة كبيرة بين مصر ودول عائلة البيركس والتي حققت قفزات إقتصادية هائلة لان إهتمامتها المشتركة ارتكزت على:

(أ) خفض الفقر وتحقيق المساواة.

(ب) إستعادة النمو المستدام.

(ج) تحقيق الأمن ومواجهة نقاط الضعف.

(د) إعادة تعريف منظمات الأعمال.

(هـ) مشاركة القيم وإحترام الإختلافات.

(و) الإصلاح السياسى كنقطة إنطلاق لأى إصلاح إقتصادى ناجح.

أوضاع مصر الإقتصادية المعاصرة هى حصيلة إختلال جوهرى بين النمو السكانى والنمو الإقتصادى من ناحية وإجهاض محاولات التحديث من ناحية أخرى فتاريخ مصر الحديث مر بآربع محاولات للتحديث اجهضت جميعها.

بناء الإستراتيجية الحديثة لمصر يجب ان تقوم ونعمل على سبعة محاور أساسية على التوازى إذ أن كل محور محفز ومكمل للمحاور الأخرى.

التوصيات والمقترحات:

ضرورة تبنى إستراتيجية حقيقية لتحديث مصر وتتبني هدف قومى حتى ٢٠٢٠ نكون فيه رقم ٢٠ على العالم تقوم على أولا تحديث العنصر البشرى وثانيا تحديث المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وثالثا الإصلاح السياسى والتغيير المنشود لدور الدولة .ورابعا



المصلحة القومية بالدخول فى شبكة علاقات قوية مع دول العالم مبنية على تحقيق المصلحة القومية. وخامسا الانتماء والمواطنة والسعى لتحقيق الوفاق والإتفاق الوطنى. وسادسا الإستفادة من إستقدام الاستثمارات الأجنبية والدخول فى سلاسل الانتاج العالمية وسابعا مراعاة عمق الأمن القومى الاستراتيجى المصرى فى جميع القطاعات وعلى كافة الأصعدة سواء من الناحية الشرقية بالبدء فورا فى تنمية وتعمير سيناء ومن الناحية الجنوبية بعودة الريادة والقيادة المصرية خاصة مع دول حوض النيل وتحقيق الامن القومى المائى ومن الناحية الغربية ضرورة البدء فورا فى تفعيل المثلث الذهبى بين مصر وليبيا والسودان كنواة حقيقية للتكامل الاقتصادى والسياسى العربى ومن الناحية الشمالية ضرورة اعادة ترسيم الحدود البحرية وفقا للقانون الدولى مع اعادة دراسة جدوى الاستثمارات البترولية الجديدة لتحقيق اقصى استفادة منها.

رسم رؤية استثمارية مستقبلية جديدة تستغل إمكانات مصر البشرية والطبيعية لتحقيق نمو مستدام وعدالة اجتماعية حقيقية.

عمل حملة إعلامية لشرح دور القطاع الخاص خلال السنوات الـ ١٠ الماضية من خلال حصر المصانع التي تم إنشائها والمدن الجديدة التي يتم تعميرها والعمالة الموجودة حتى لا يكون هناك توجه معادي للقطاع الخاص.

عقد مؤتمر دولى عن الاستثمار فى مصر: يستهدف تسويق مصر الجديدة للعالم بدستورها ومؤسساتها وفرص الاستثمار فيها في مجالات مثل: الطاقة التقليدية والمتجددة، تطوير الساحل الشمالى، الثروة التعدينية، إزالة الألغام واستثمار الأراضى القائمة فيها.

خلق التنافسية بين المحافظات لاكتشاف واستغلال الإمكانيات الكامنة والظاهرة، وبحيث ترسم كل محافظة رؤيتها المستقبلية لجذب الاستثمار واستغلال الإمكانيات، وخلق التنافسية بين المحافظات لاختيار أفضل محافظة في تقديم الخدمات وجذب المستثمر ومستوى دخل الفرد وتحقيق أعلى مستوى إنتاجية للفرد. مع ضرورة الإسراع بتعديل قانون الإدارة المحلية، بما يزيد من سلطات المحليات ويزيد فى نفس الوقت الرقابة عليها ويعيد النظر فى تقييم القيادات المحلية من حيث قدرتها على إطلاق طاقات التنمية فى هذه المحافظات.

يعتبر القطاع الزراعى أكبر قطاع مشغل فى الاقتصاد، حيث يعمل به اكثر من ٢٨٪ من القوة العاملة، وهو مصدر الدخل الرئيسى للمزارع، وهو فى نفس الوقت لديه القدرة

على مضاعفة معدل نموه وتوفير نحو ٩١٠ ألف فرصة عمل جديدة. لذا يمكن تعزيز هذا القطاع من خلال:

تطبيق مفهوم قرية واحدة ومنتج زراعى واحد One Village One Product وذلك من خلال تشجيع القرى على أن تتخصص فى الإنتاج الزراعى تحقيقاً للاستفادة من الميزة النسبية لكل قرية فى زراعة بعض المحاصيل الزراعية.

إيجاد مظلة تسويق جماعى لإنتاج صغار المزارعين من خلال الجمعيات التعاونية الزراعية بما يتيح التحول لفكرة الزراعة التعاقدية .

إنشاء مركز لتحديث الزراعة يقدم الدعم والمساندة والاستشارات للمزارعين

تدعيم القطاع الصناعى من خلال :

التزام بالسياسات الداعمة للتشابكات الصناعية ، مع توافر جهاز او مؤسسة داعمة لهذه التشابكات لها ميزانية مستقلة وسلطة مستقلة وطرح الحكومة لبعض المشروعات وفقاً لنظام مشاركة الحكومة والقطاع الخاص، فى مجالات البنية الأساسية وتأكيد الدولة على تبنيها منهجية توفير الأراضى وترفيقها ثم طرحها و إعادة النظر فى برنامج حوافز الاستثمار فى الصعيد ومد النقل الجماعى للمناطق الصناعية لتوفير العمالة وإنشاء وتشغيل موانئ بضائع نيلية لتوفير وسائل النقل الداخلى وإنشاء مراكز لوجيستىكية فى التجمعات الصناعية والسكنية.

بناء شبكة أعمال استشارية على مستوى الدولة لتنشيط عمل المشروعات الصغيرة المحلية المتضررة، هذه الشبكة لديها فروع محلية فى كل محافظة، وتكون من المصارف المحلية والمحامين والمحاسبين وخبراء الضرائب مما يعطى المشروعات فرصة الاستشارة فيما يتعلق بخطة إعادة الهيكلة لأعمالها.

الحضور الكريم:

إن ثورة ٢٥ يناير كانت معركة الله التى إنتصر لنا فيها جميعاً أما معركتنا فهى معركة الإصلاح والتطوير والبناء وهى المعركة التى تتطلب مزيداً من الجهد والتضحيات. فإذا استطعنا أن نعرف مقدماً من نحن، وإلى أين نتجه.. نستطيع أن نختار بصورة أفضل ما يجب علينا أن نفعله وكيف نفعله؟

تحديث وتطوير الاقتصاد المصرى بين الاقتصادات العالمية والتوجهات الاستراتيجية بعيدة المدى

دكتور/ أبو هنطش عبد المجيد أحمد
خبير اقتصادى/ استشارى الدراسات الاقتصادية
عضو مجلس الإدارة للجمعية المصرية للاقتصاد
السياسى والإحصاء والتشريع
بريد إلكترونى: huntesh_3@hotmail.com

ملخص البحث

تشير جوانب التحليل والتقييم الموضحة فى فصول هذا البحث.. إلى تأخر الاقتصاد المصرى فى العديد من المؤشرات المتعلقة بالنمو الاقتصادى والاستثمار، والتنافسية على المستوى العالمى.. الأمر الذى أدى إلى تأخره عن اللحاق بركب الاقتصادات الصناعية المتقدمة، وبعض الاقتصادات الناهضة التى انتقلت إلى مرحلة التنمية الاقتصادية المتقدمة التى يقود الاقتصاد خلالها عناصر التحديث والتجديد والابتكار..

الاقتصادات العالمية بما فيها الاقتصاد المصرى.. تعمل ضمن بيئة عالمية تتأثر - فى الأساس - بالعديد من المتغيرات الاقتصادية والمالية والاستثمارية، على المستوى العالمى، إضافة إلى أن هذه الاقتصادات العالمية تعمل استناداً إلى توجهات السياسة الاقتصادية الكلية للاقتصاد الوطنى.

ومع تزايد العولة الاقتصادية وتحرير المبادلات الدولية فى اقتصاد عالمى يزداد انفتاحاً وتكاملاً.. تزداد أهمية الوقوف على الآثار الاقتصادية لبعض المتغيرات الاقتصادية الرئيسية؛ الاستثمار بشقيه الثابت المحلى الإجمالى والاستثمار الأجنبى المباشر، والوضع التنافسى للاقتصاد المصرى بين الاقتصادات العالمية، والنمو الاقتصادى، الناتج الصناعى.. على مسيرة وأداء الاقتصاد المصرى.

ويهدف هذا البحث إلى تحليل وتقييم الآثار الاقتصادية لبعض المتغيرات الاقتصادية الأساسية.. على مسيرة وأداء الاقتصاد المصري، واستخلاص أهم المؤشرات المرتبطة بها، والمقارنة ببعض الاقتصادات العالمية الأخرى، مع طرح أهم الجوانب الأساسية الداعمة لإعداد رؤية مستقبلية لتطوير وتحديث الاقتصاد المصري والانتقال به إلى مرحلة التنمية التي يقود الاقتصاد خلالها عناصر التحديث والتجديد والابتكار.

وتتركز مشكلة البحث في كيفية تأثير المتغيرات الاقتصادية والاستثمارية، على المستوى الكلي.. في تحقيق التحسن والتقدم في مسيرة وأداء الاقتصاد المصري بالمقارنة ببعض الاقتصادات العالمية الأخرى. وتحاول الدراسة الوقوف على جوهر المشكلة من خلال؛ تقييم أداء المتغيرات الاقتصادية والاستثمارية. ومدى انعكاس جهود التنمية على تحسن قدرة الاقتصاد المصري.

وقد تم استخدام منهج استقراء وتحليل البيانات والمعلومات المتاحة حول الاقتصاد المصري والاقتصادات العالمية، وتم الاعتماد على الأسلوب الاستنباطي، حيث يتم دراسة المشكلة من جوانبها المختلفة.

وفي سبيل إعداد هذا البحث، تم الاستناد على وثائق الإحصاءات المنشورة محلياً وعالمياً، حول المتغيرات الاقتصادية.. مع إعمال خبرة الباحث في التحقق من دقة وسلامة الإحصاءات المنشورة، حتى تأتي الدراسة ونتائج البحث معبرة بصدق - إلى حد كبير - عن حالة الاقتصاد المصري.

وقد شمل البحث خمسة فصول، تناولت النمو الاقتصادي والوضع التنافسي للاقتصاد المصري وواقع الاستثمار الكلي (الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر) وتطوره الكمي وتأثيره في الاقتصاد الوطني، والتوجهات الأساسية الداعمة لإعداد ووضع رؤية مستقبلية لتطوير وتحديث الاقتصاد المصري، وفي نهاية البحث تم إرفاق السيرة الذاتية للباحث.

تقديم

استجابة للدعوة الكريمة التي وجهت إلى من رئاسة وأمانة مؤتمر الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع السابع والعشرين المنعقد بمدينة القاهرة خلال الفترة (٢٦ - ٢٧ / ٦ / ٢٠١٣م) للمشاركة في المؤتمر والتحدث أمام المؤتمر حول موضوع «تحديث وتطوير الاقتصاد المصرى بين الاقتصادات العالمية والتوجهات الاستراتيجية بعيدة المدى». ومن منطلق الحرص على المشاركة الفعالة فى دعم جهود مسيرة التحديث والتطوير، بالمفهوم الشامل للإصلاح الاقتصادى والتنمية التكنولوجية فى الاقتصاد المصرى. فقد قمت بإعداد الورقة البحثية المرفقة بعنوان: «تحديث وتطوير الاقتصاد المصرى بين الاقتصادات العالمية والتوجهات الاستراتيجية بعيدة المدى».

ولقد حرصت كثيراً على تناول هذا الموضوع، المرتبط بجهود التحديث والتطوير، بأسلوب يمكن معه استقراء المؤشرات والأرقام فى إطار منظومة معلومات متكاملة، بحيث يتم الاستنتاج والاستدلال بأسلوب علمى تطبيقي، بهدف التعرف على واقع الاقتصاد المصرى، والمقارنة ببعض الاقتصادات العالمية الناهضة والأخرى النامية.. من حيث مؤشرات الأداء الاقتصادى والعناصر الرئيسية المكونة لها.

تضمنت الورقة مجموعة من المؤشرات حول الأداء الاقتصادى والعناصر الرئيسية المرتبطة به للاقتصاد المصرى وبعض الاقتصادات الناهضة، وأيضاً لبعض الاقتصادات العربية لعامى (٢٠١١/٢٠١٠، ٢٠١٢/٢٠١١) هذه المؤشرات تعكس مدى التقدم فى أداء الاقتصاد الكلى، وتعكس التقدم الصناعى والتطوير التكنولوجى لهذه الاقتصادات وغيرها من الاقتصادات العالمية الأخرى.

كما تضمنت الورقة بعض التوجهات الاستراتيجية بعيدة المدى لتطوير وتحديث الاقتصاد المصرى، وأيضاً بعض التوجهات الرئيسية الداعمة لإعداد رؤية مستقبلية لتطوير الاقتصاد الوطنى.

ناقشت الورقة موقع الاقتصاد المصرى وبعض الاقتصادات العالمية، من حيث مستوى تنافسية النمو وعناصرها الرئيسية وترتيب هذه الاقتصادات حسب مؤشر تنافسية النمو «The Growth Competitiveness Index» (GCI) للأعوام (٢٠١٠/٢٠٠٩، ٢٠١٢/٢٠١٣)

والمؤشرات الفرعية المكونة له المستخدمة بمعرفة المنتدى الاقتصادي العالمي «The World Economic Forum (WEF)»، إضافة إلى استخدام بعض المؤشرات الأخرى المرتبطة بالواقع الاقتصادى، مثل مؤشر تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر، ومؤشر متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة الصناعية، ومؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى، ومؤشر الأداء الصناعى التنافسى، ومؤشر التقدم التكنولوجى، ومعدلات نمو الاقتصاد الوطنى، والصادرات والواردات والميزان التجارى، المتضمنة فى مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن المؤسسات الدولية بتاريخ ٢٠١١م، ٢٠١٢م، وفى تقرير التنمية الصناعية العالمى ٢٠٠٩م الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «UNIDO»، وإحصاءات التمويل الدولية الصادرة عن البنك الدولى فى ٢٠١١م، ٢٠١٢م، ٢٠١٣م والإحصاءات الصناعية الصادرة عنها. وتقرير التنمية البشرية ٢٠١٢م الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائى «UNDP»، والمقارنة مع بعض الاقتصادات الناهضة التى حققت تحسناً فى مؤشرات الأداء الاقتصادى وفى العناصر الرئيسية المكونة لها.

تضمنت الورقة الإشارة إلى أن جهوداً جبارة مكثفة يجب أن تتم فى إطار رؤية مستقبلية واستراتيجية التنمية بعيدة المدى لتطوير وتحديث الاقتصاد المصرى، تنطوى على ضرورة إحداث تحول فى الاقتصاد المصرى ونقله نوعية فى الأداء الصناعى التكنولوجى، مع تكثيف الجهود لفتح أسواق جديدة للسلع المصرية.. بما يودى إلى حدوث إنقلاب فى رصيد الميزان التجارى فى المدى المتوسط، وعلى الأقل السعى - فى المدى القصير - إلى تخفيض ملموس فى عجز الميزان التجارى المصرى.

وتضمنت الورقة أيضاً، فى نهايتها، بعض التوجهات الداعمة لإعداد رؤية مستقبلية لتطوير وتحديث الاقتصاد المصرى، التى تم استخلاصها من خلال عرض وتقييم جوانب وعناصر الأداء الاقتصادى للاقتصاد المصرى وبعض الاقتصادات النامية الأخرى (الناهضة) المشار إليها فى هذه الورقة.

وليس من الصعب إمكان الاستدلال من خلال استقراء المؤشرات والأرقام الواردة فى هذه الورقة، والتى تشكل فيما بينها مجموعة متكاملة ومتراصة.. على أن الاصلاح الاقتصادى بالمفهوم الشامل والتنمية التكنولوجية وتحديث وتطوير الصناعة المصرية، يجب أن يوضح فى المركز من الاهتمام والتركيز، مع السباق المحموم بين جميع الاقتصادات لامتلاك

التكنولوجيا الصناعية المتقدمة والعقول التي تتميز بها، بهدف تحسين الانتاجية والنمو والتنافس في الأسواق العالمية، هذا في الوقت الذي تشتد فيه المنافسة بين الاقتصادات العالمية.. في إطار تنافسي اقتصادي على الاستثمارات والانتاج والأسواق. وأن البداية الطبيعية لهذا الاهتمام والتركيز ووضع استراتيجيات وسياسات طويلة المدى للإصلاح والتحديث والتطوير في جميع المجالات المشار إليها.. هي تقييم الوضع الراهن لعناصر الأداء الاقتصادي المذكورة ولعناصر مستوى الأداء الصناعي التنافسي، والتقدم التكنولوجي. مع الأخذ في الاعتبار أن التحديات المرتبطة بتسريع التقدم التكنولوجي سوف تؤثر بقوة في التنمية الصناعية.

وبهدف شمولية وتكامل الاستفادة من استقراء المؤشرات والتقييم والاستدلال.. فقد رؤى عرض مؤشرات الأداء الاقتصادي والعناصر المكونة لها لبعض الاقتصادات الناهضة، والتي جاءت في الصدارة من حيث تنافسية النمو والانفاق على البحث والتطوير ومستوى التطوير التكنولوجي، على الوجه المبين في هذه الورقة.

آمل أن تتحقق الفائدة المستهدفة من تقديم وعرض هذه الورقة البحثية، وما تتضمنه من بيانات ومؤشرات وتحليلات وتوجهات.

إعداد وتقديم

الخبير الاقتصادي

دكتور/ أبو هنطش عبد المجيد أحمد

عضو مجلس الإدارة / الجمعية المصرية للاقتصاد

السياسي والإحصاء والتشريع

الفصل الأول

مقدمة أساسية ونمو الاقتصاد العالمى

توالت على الاقتصاد العالمى العديد من المشكلات والمخاطر التى ضربت جوانب الاقتصاد العالمى الحقيقى منذ ما قبل الكساد العظيم «Great Depression» فى ثلاثينيات القرن الماضى، وكارثة دول ستريت فى عام ١٩٢٩ التى ترنح من هولها الاقتصاد الأمريكى وعم بلاؤها جميع بلاد العالم، ومروراً بفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وظهور ما أطلق عليه فى ذلك الوقت «العقيدة الاقتصادية الجديدة»، التى أجمع العديد من كبار الاقتصاديين والأبحاث المنشورة على المستوى العالمى، أن عالم الاقتصاد الأمريكى «Milton Friedman» الحائز على جائزة نوبل فى الاقتصاد، كان له تأثير قوى فى إرساء أسس هذه العقيدة الاقتصادية الجديدة^(١)، ومروراً أيضاً بأزمة ديون أمريكا اللاتينية فى ثمانينات القرن الماضى، وأزمة الاقتصادات الآسيوية التى ضربت النظام المصرفى العالمى فى عامى ١٩٩٧م، ١٩٩٨م، وإنهيار أسواق المال العالمية، وانتهاءً بالأزمة المالية العالمية التى اندلعت فى بدايات عام ٢٠٠٨م وضربت جوانب الاقتصاد العالمى بقوة.

وتُشير التقارير والبيانات الصادرة عن المنظمات الدولية مؤخراً، إلى توقع إرتفاع نمو الاقتصادى العالمى خلال عام ٢٠١٣، حيث انحسار العوامل الأساسية المتسببة فى ضعف النشاط العالمى.

وحيث حذرت التقارير الصادرة مؤخراً، أيضاً، من أن الاقتصاد العالمى يتعرض لمخاطر كبيرة ناتجة عن أزمة الديون الأوروبية والإفراط فى التقشف المالى فى بعض الاقتصادات الصناعية الكبرى.

وحيث تُشير التقديرات الأولية (التى تمت مؤخراً) لمعدل نمو الاقتصاد العالمى فى عام ٢٠١٢ بنحو (٣,٢٪) وفى الاقتصادات المتقدمة بنحو (١,٢٪)، وفى الاقتصادات الناهضة والنامية بنحو (٥,١٪)، والنمو فى التجارة العالمية (سلع وخدمات) بنحو

(١) راجع فى ذلك: بحث بعنوان الأزمة المالية العالمية من منظور اقتصادى، التداعيات وسبل المواجهة. مع الإشارة إلى حالة الاقتصاد المصرى أعده وقدمه الدكتور/ أبوهنطش عبدالمجيد أحمد، إلى الندوة الاقتصادية المنعقدة فى المركز الثقافى المصرى فى مدينة الرياض بالملكة العربية السعودية فى يناير/ ٢٠٠٩.

(٢,٨٪) وهذه التقديرات جميعها جاءت منخفضة كثيراً عن المعدلات المتحققة في عامي ٢٠١٠/٢٠١١^(١).

كما أن المخاوف المتصاعدة عالمياً من الأخطار المترتبة على إجراء الحمائية التجارية "Trade Protectionism" التي تنتهجها بعض الاقتصادات الصناعية الكبرى والاقتصادات الناهضة^(٢).. التي تتزايد بشكل كبير في الاقتصاد العالمي.. من شأنها أن تؤثر بقوة على النمو الاقتصادي، وتؤدي أيضاً إلى إبطاء تعافي الاقتصاد العالمي.

ومع تفجر الأزمة المالية العالمية منذ منتصف عام ٢٠٠٨م وتداعياتها التي ضربت جوانب الاقتصاد العالمي الحقيقي... ومع ما تكشف من خلل في نظم الرقابة المالية العالمية، وضعف الرقابة على الجهاز المصرفي العالمي، لدى بعض الاقتصادات الصناعية الكبرى، والإنهيارات التي أصابت أسواق رأس المال، والأخطار التي نجمت عن التوسع في سوق المشتقات ونظم التوريد^(٣).. فقد حرصت بعض الاقتصادات العالمية على اتخاذ إجراءات وتدابير ووسائل عديدة لحماية المنتج المحلي وحماية الصناعة من إغراق السوق المحلي بالسلع والخدمات، التي قد تؤدي إلى غلق صناعات ونشاطات ومنشآت وطنية كثيرة ناشئة لم تصل بعد إلى مستوى الكفاءة الإنتاجية الذي يمكنها من المنافسة في السوق المحلي والعالمي.

إن الواقع الجديد للاقتصاد العالمي، قد فرض دوراً واعداً للاقتصادات الناهضة في تشكيل الخريطة الاقتصادية الجديدة.. وأفسحت الاقتصادات المتقدمة المجال لهذه الاقتصادات الناهضة للمشاركة في التفكير في الخروج من الأزمة المالية العالمية وتداعياتها التي تؤلم وتوجع جوانب الاقتصاد العالمي، ومن بين هذه الاقتصادات الصين والهند

(١) راجع في ذلك: International Monetary Fund, April (٢٠١٣)

(٢) راجع في ذلك: بحث «الأخطار المترتبة على إجراء الحمائية التجارية التي تنتهجها بعض الاقتصادات الصناعية الكبرى والاقتصادات الناهضة، على تعافي الاقتصاد العالمي من آثار الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في منتصف عام ٢٠٠٨»، إعداد وتقديم دكتور/ أبوهنطش عبدالمجيد أحمد، للمنتدى الاقتصادي الثقافي «بامحسون الثقافي» الرياض - المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠م.

(٣) سوق المشتقات «Derivatives Market» أحد أهم أجزاء السوق المالي العالمي، وقد زادت أهمية الأوراق المتداولة في هذا السوق، وكذلك تنوع وتنافس المؤسسات المالية المتاجرة والمستثمرة في هذه الأوراق، وتضم تشكيلة واسعة من العقود المالية تتراوح بين العقود المستقبلية، والعقود الآجلة، وعقود المبادلات وعقود الخيارات، أو مزيج من هذه العقود.

والبرازيل والمملكة العربية السعودية واقتصادات نامية أخرى. ولم تعد مجموعة الاقتصادات السبعة الكبرى^(١) قادرة على الانفراد بإدارة الاقتصاد العالمي وتقرير ما تشاء منفردة. وإدراكاً - فى المرحلة الراهنة - لمدى خطورة بعض أهم التداعيات التى صاحبت الأحداث الراهنة لمسيرة الاقتصاد المصرى، تلك التداعيات التى كشفت العديد من السلبيات والمشكلات التى تؤلم وتُوجع جوانب الاقتصاد الوطنى.. سواءً من حيث خروج بعض الأموال والثروات، وتوقف نشاط التشغيل - ولو جزئياً - فى بعض قطاعات الإنتاج وقطاعات الخدمات، وتعثّر الاستثمار الكلى (الأجنبى المباشر، والمحلى^(٢)).. مما يُحدث أثر سلبى على الصادرات المصرية للأسواق العالمية، وما يترتب عليه من تزايد الخلل فى الميزان التجارى، وارتفاع معدلات البطالة مما يؤثر على مسيرة الاقتصاد الوطنى.

وأنا نشعر بجسامة مشاكلنا الاقتصادية التى تواجهنا فى كافة مجالات الاستثمار والإنتاج والتمويل وفى الأسواق والتجارة الدولية، وأوضاعنا وظروفنا الاقتصادية والاجتماعية، وأنا جميعاً ندرك بحس عميق ما يجرى وأسبابه فى الشأن الاقتصادى العالمى وفى منطقتنا.. كما أن معظم المؤشرات الاقتصادية التى تصدرها مختلف المنظمات والهيئات الدولية، بل التى تصدر عن الجهات المحلية.. يستدل منها أن الشأن الاقتصادى المصرى، يحتاج إلى جهود جبارة حقيقية على كافة المستويات للنهوض والصعود إلى أعلى بين الاقتصادات الناهضة واللاحاق بركب الاقتصادات المتقدمة.

وبالقطع.. فإن هذا الأمر يتطلب جهوداً شاملة متكاملة، تتم فى إطار صياغة رؤية مستقبلية تتخذ كأساس لوضع استراتيجية التنمية بعيدة المدى للاقتصاد المصرى.. استناداً إلى رصد حقيقى وتقييم شامل للوضع الراهن للاقتصاد المصرى.

(١) الاقتصادات الصناعية السبعة الكبرى: الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، اليابان، كندا. تشكل نحو (١١٪) من سكان العالم فى عام ٢٠١٠م، ويشكل الناتج المحلى الإجمالى لها نحو (٥٠,٣٪) من الناتج المحلى الإجمالى العالمى. ويتدفق منها نحو (٤٨,٧٪) من الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الاقتصادات العالمية..

(٢) راجع فى ذلك، الجداول أرقام (٤)، (٦)، (٧).

الفصل الثانى

جوانب أساسية فى

تقييم الوضع الراهن للاقتصاد المصرى

أولاً: مؤشرات النمو الاقتصادى:

حقق الناتج المحلى الإجمالى (بالأسعار الجارية) معدل نمو (١٢,٦٪) ليبلغ نحو (١٤٧٥,٣) بليون جنيه فى عام (٢٠١٢)، مقابل نحو (١٣٠٩,٩) بليون جنيه فى عام (٢٠١١) ومقارنة بنحو (١١٥٠,٦) بليون جنيه فى عام (٢٠١٠).

وحقق الناتج المحلى الإجمالى (بالأسعار الثابتة) نموًا قدره نحو (٢,٢٪) فى عام (٢٠١٢/٢٠١١) ليبلغ نحو (٨٧٣,١) بليون جنيه، مقارنة بنحو (٨٥٤,٠) بليون جنيه مقارنة بمعدل نمو حوالى (١,٩٪) فى عام (٢٠١١)^(١) بعد أن كان هذا المعدل حوالى (٥,١٪) فى عام (٢٠١٠).

ويعزى انخفاض معدل النمو فى عام ٢٠١١ - بشكل أساسى - إلى الأثر السلبي الناتج عن توقف نشاط التشغيل - ولو جزئيًا - فى بعض قطاعات الإنتاج وقطاعات الخدمات وتعثر الاستثمار الكلى (المحلى، الأجنبى المباشر)^(٢)، المصاحب لأحداث الثورة المصرية (ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١).

وتشير البيانات إلى انخفاض معدلات النمو الحقيقى فى السنوات ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢ عما كان عليه فى أعوام ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ بسبب الآثار الناتجة عن الركود الاقتصادى الذى ضرب الاقتصاد العالمى فى النصف الثانى من عام ٢٠٠٨م.

وتشير تقديرات المؤسسات الدولية إلى توقع انخفاض النمو الحقيقى للاقتصاد المصرى إلى (٢,٠٪) فى عام ٢٠١٣.

ويستدل من البيانات والمؤشرات المشار إليها^(٣) أن النمو الحقيقى للاقتصاد المصرى فى

(١) راجع: الجدول رقم (١) والجدول رقم (٣) من هذا البحث.

(٢) راجع: الجداول أرقام (٣)، (٨) من هذا البحث.

(٣) جدول رقم (٣).

عام (٢٠١٢) (٢,٢٪) جاء منخفضاً - بشكل ملحوظ - عن النمو الحقيقي لاقتصادات كل من ماليزيا (٥,٦٪)، والمملكة العربية السعودية (٦,٨٪)، والهند (٤,٠٪)، واقتصادات عديدة أخرى.

وساهم في تدنى النمو الحقيقي للاقتصاد المصرى - بشكل رئيسى - النمو المنخفض لقطاعات الصناعات التحويلية بمعدل بلغ (٠,٧٪) وهبوط النمو الحقيقي للأنشطة الاستخراجية (بترو - غاز.. أخرى) إلى نحو (٠,١٪) وهبوط النمو الحقيقي لبعض القطاعات الأخرى^(١).

وقد ارتفع عجز الميزانية العامة للدولة إلى نحو (١٦٧,٤) بليون جنيه فى عام ٢٠١٢ مقارنة بحوالى (١٣٦,٦) بليون جنيه فى عام ٢٠١١ بزيادة نسبتها حوالى (٢٢,٥٪) وكان عجز الميزانية حوالى (٤١,٩) بليون جنيه فى عام ٢٠٠٧.

وتشكل نسبة عجز الميزانية العامة للدولة حوالى (١١,٣٪) من الناتج المحلى الإجمالى (بالأسعار الجارية) مقابل حوالى (١٠,٤٪) فى عام ٢٠١١ وكانت هذه النسبة حوالى (٥,٩٪) فى عام ٢٠٠٧^(٢).

وقد ارتفع حجم الدين العام المحلى إلى حوالى (١١٢٩,٠) بليون جنيه فى عام ٢٠١٢ مقارنة بحوالى (٩٣٢,٥) بليون جنيه فى عام ٢٠١١ بمعدل زيادة نسبتها حوالى (٢١,٠٪)^(٣). وتشكل نسبة الدين العام المحلى إلى الناتج المحلى الإجمالى (بالأسعار الجارية) حوالى (٧٣,٢٪) فى عام ٢٠١٢ مقابل نسبة (٦٨,٠٪) فى عام ٢٠١١^(٤).

ونشير هنا، إلى أن ارتفاع مستوى الدين العام، يصاحبه ارتفاع معدلات الفائدة فى الاقتصاد الوطنى، مما يؤدى إلى ارتفاع تكلفة تمويل نشاطات الأعمال، وهذا يؤثر بالسلب فى الاستثمارات الخاصة التى تشكل نسبة عالية فى نمو الاقتصاد. وفوق هذا، فإن ارتفاع مستوى الدين العام من شأنه أن يضع السلطات القائمة على شئون الاقتصاد والمال والاستثمار تحت ضغط زيادة الضرائب، الأمر الذى قد ينتج عنه بعض الخلل فى أنشطة الأعمال. وبالإضافة إلى هذه التأثيرات التى تحدث للاقتصاد، على المدى القصير، من جراء الارتفاع الكبير فى الدين العام... فإن ارتفاع الدين العام (يؤثر) يصطدم بتنافسية الاقتصاد

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - القاهرة - مصر فى أرقام (٢٠١٣).

(٢) بتكلفة عوامل الإنتاج وبأسعار الجارية.

(٣) راجع الجدول رقم (٣) من هذا البحث.

(٤) راجع الجدول رقم (٢) من هذا البحث.

الوطني بين الاقتصادات العالمية ويؤثر عليها بالسالب، ويؤثر أيضاً على نمو الاقتصاد في المستقبل.

بصفة عامة، فإن تأثير الدين العام على مستوى تنافسية الاقتصاد الوطني - يعتمد بشكل كبير - على كيفية توجيه إنفاقه واستثماره داخل قطاعات الاقتصاد. والدين العام، يمكن أن يؤدي إلى تحسن تنافسية الاقتصاد الوطني، إذا تم توجيهه واستخدامه لتمويل الاستثمارات التي تؤدي بالفعل إلى تحسن الإنتاجية، مثل تطوير نشاطات البحث العلمي وتطوير وتحسين أداء الموارد البشرية.

وعليه، يجب فحص مكونات الدين العام وتحليلها.. وإصلاح هيكل الدين العام وتتبع مسارات توجيهه واستخدام الدين العام، ولا ضير في ذلك.. حيث مواجهة قضايا الدين العام والتوصل إلى حلول عملية لها هو من صميم مهام السلطات القائمة على شؤون الاقتصاد والمال والاستثمار في مصر، وهذا أفضل - بالقطع - من تركها تتزايد وتوجه إلى مسارات ليست بالضرورة تؤدي إلى تحسن الإنتاجية والتنافسية للاقتصاد.. ولابد أن ندرك جيداً، أن الدين العام المرتفع ينطوي على مدفوعات فوائد وخدمة الدين والتي سترتفع نسبة مساهمتها في الموازنة العامة للدولة، مما يؤدي إلى تخفيض نسبة الاتفاق على القطاعات الاقتصادية والخدمية في الموازنة.

كما ارتفع عجز الميزان التجاري إلى نحو (١٨٣,١) بليون جنية في عام ٢٠١١ مقابل نحو (١٤٥,٥) بليون جنية في عام ٢٠١٠ وبنسبة زيادة معدلها نحو (٢٥,٨٪)^(١). وكانت أعلى نسبة زيادة في عجز الميزان التجاري (١٣٦٪) في عام ٢٠٠٨، ويُعزى هذا بشكل رئيسي إلى الآثار الناتجة عن الأزمة المالية العالمية التي ضربت الاقتصاد العالمي في منتصف عام ٢٠٠٨.. على حجم التجارة الدولية.

وقد بلغت نسبة عجز الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) نحو (١٤,٠٪) في عام ٢٠١١ مقابل (١٢,٦٪) في عام ٢٠١٠ وكانت هذه النسبة حوالى (٨,٦٪) في عام ٢٠٠٧.

وتأتى هذه المؤشرات والأرقام المبيّنة، التي يستدل منها على تزايد الخلل في منظومة مسار نمو الاقتصاد المصرى.. متوافقة إلى حد كبير مع المؤشرات الصادرة من المؤسسات الدولية^(٢).

(١) راجع : مصر في أرقام ٢٠١٣ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

(٢) راجع في ذلك: الجدول رقم (٨).

حيث جاء ترتيب الاقتصاد المصرى فى الرقم (١٠٢) بين (١٤٤) اقتصادات عالمية حسب مؤشرات متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى (GDP Per Capita) للعام (٢٠١١). كما جاء ترتيب الاقتصاد المصرى متأخراً كثيراً عن العديد من الاقتصادات العالمية، حسب متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة الصناعية، مثل تركيا، وماليزيا، والبرازيل، والمملكة العربية السعودية، وكوريا، واقتصادات عديدة أخرى. وتأخر ترتيب الاقتصاد المصرى كثيراً (حسب مؤشر التنافسية العالمى وعناصره الرئيسية) عن الاقتصادات الناهضة والعديد من الاقتصادات النامية.

ويستدل من البيانات والمؤشرات المشار إليها المتعلقة بانخفاض النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى، وارتفاع عجز الميزانية العامة للدولة وتزايد نسبته إلى الناتج المحلى الإجمالى، والتزايد المستمر فى الدين العام المحلى وارتفاع نسبته إلى الناتج المحلى الإجمالى، والتزايد فى عجز الميزان التجارى.. كل هذا يستدل منه على التزايد فى خلل المنظومة المتعلقة بمسار النمو والتنمية للاقتصاد المصرى.

فإذا أضفنا إلى ذلك، التراجع والانخفاض الواضح فى استقطاب الاستثمار الأجنبى المباشر وما يصاحبه من تقنيات صناعية متقدمة High-Technology سواء التراكم الاستثمارى أو رأس المال الثابت) وضعف نصيب الفرد من القيمة المضافة الصناعية (MVA Per Capita) وتدنى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى (GDP Per Capita) والهبوط الكبير فى مؤشرات الأداء الصناعى التنافسى والبحث العلمى، بين الاقتصادات العالمية (كما سيرد ذكره فى الفصول التالية من هذا البحث)... لاتضح لنا فداحة وضخامة المشكلة الاقتصادية، والخلل الكبير فى مسيرة الأداء الاقتصادى والمالى والاستثمارى على مستوى الاقتصاد المصرى بين الاقتصادات العالمية.

ويستدعى ذلك، بالضرورة، البحث عن حلول غير عادية لهذا الوضع غير العادى، الذى يمر به المسار الاقتصادى المصرى.

لقد تنبهت العديد من الاقتصادات العالمية الناهضة منذ سنوات ومن خلال الرصد والتحليل والتقييم الحقيقى لواقع هذه الاقتصادات.. وشرعت منذ فترة فى بناء الاستراتيجيات الوطنية للنهوض باقتصاداتها بين الاقتصادات العالمية.

والاقتصادات التى نهضت نتيجة إعداد وتطبيق الرؤية المستقبلية الشاملة هى، المملكة العربية السعودية، والصين، والهند، وماليزيا، وتركيا، كما أن الصين ومنذ عام ١٩٧٨م

قامت بإعداد رؤية مستقبلية شاملة عبارة عن برنامج تدريجي تجريبي وحققت نجاحات من أعظم النجاحات على مستوى العالم. وقامت الهند بإعداد برنامج عام ٢٠٠٤م أطلق عليه "برنامج بناء الهند" وخصصت مبالغ ضخمة لتنفيذ هذا البرنامج، كما قامت بتطويره فيما بعد. أما المملكة العربية السعودية فقد شرعت في إعداد رؤية مستقبلية عام ٢٠٠٢م وقامت باستقطاب علماء وخبراء وطنيين سعوديين من ذوى الكفاءات العالية، ومن مختلف أنحاء العالم، حيث شارك في إعداد الرؤية المستقبلية لتطوير الاقتصاد السعودى الخبراء والعلماء الوطنيين من المملكة العربية السعودية ومن بعض الدول العربية والمنظمات الدولية. وقد كان لى الشرف بالمشاركة فى إعداد الرؤية المستقبلية لتطوير الاقتصاد الوطنى السعودى، والمساهمة الفعالة فى متابعة تنفيذ خطط التنمية وتقييم الأداء^(١). وقامت هذه الاقتصادات العالمية بإعداد الرؤية المستقبلية واستراتيجية التنمية بعيدة المدى، وفق منهجية علمية تطبيقية للنهوض باقتصاداتها بين الاقتصادات العالمية وحققت نجاحات ملموسة^(٢).

ثانياً: الاستثمار فى الاقتصاد المصرى:

١- الاستثمار الوطنى (رأس المال الثابت الإجمالى):

الاستثمار (Investment) أحد العناصر الأساسية الحاكمة للتقدم والتحديث والنمو. وأن بناء القدرات والطاقات الإنتاجية وتحديثها على مستوى الاقتصاد الكلى والقطاعى وعلى مستوى المنشآت الصناعية الوطنية، يستند - بشكل أساسى - إلى نمو الاستثمارات (كمًا ونوعًا).

وتسارع جميع الاقتصادات العالمية - وفق استراتيجيات وسياسات طويلة المدى - إلى جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية بما تجلبه من تقنيات متطورة مع أحدث فنون الصناعة وطرق التصنيع المستحدثة.

ولعل من أهم ما تحدثه الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إيجابيات هو نقل التقنية التى تؤدى إلى تحسن نمو الإنتاجية، والذى يمكن أن يتم - بشكل أساسى - عبر برامج

(١) من خلال عملى خبير اقتصادى لدى وزارة الاقتصاد والتخطيط، بالمملكة العربية السعودية فى الفترة من ١٩٨٨

- ٢٠٠٥) وأيضاً، مستشار اقتصادى بالبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة لدى الوزارة فى الفترة من (٢٠٠٥ - ٢٠١٠م).

(٢) راجع فى ذلك: الجداول أرقام (٣، ٥، ٧، ٨).

التخصيص، وأيضاً من خلال اتفاقيات الاستثمار الدولية (International Investment Agreements "IIAs")، إضافة إلى إمكان تحسين القدرات التنافسية للاقتصاد الوطنى فى الأسواق العالمية.

إن الاستثمار الأجنبى المباشر، يجلب - خلافاً لرأس المال - العديد من المدخلات الصناعية، مثل التقنيات المتطورة والمستحدثة، والمهارات المتقدمة عالية الخبرة والمستوى، وأحدث فنون الصناعة والتقنيات الإدارية، وإمكان النفاذ إلى الأسواق الدولية^(١).

وتظل الاستثمارات الوطنية (الاستثمار المحلى)، تشكل النسبة العالية فى إجمالى الاستثمار^(٢)، والاستثمارات الأجنبية مكمله وداعمة للاستثمار الوطنى.. إن الأمر الذى يعوّل عليه - فى الأساس - من جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.. هو نقل التقنية الصناعية العالية المصاحبة لهذا الاستثمار، واستجلاب أحدث فنون الصناعة ونظم التشغيل والإدارة المتطورة.. بحيث يؤدى ذلك إلى تحسين وتطوير كفاءة الأداء والإنتاجية فى الاقتصاد الوطنى.

وقد بلغ تكوين رأس المال الثابت المحلى الإجمالى (١٦٢,٩) بليون جنيه (بالأسعار الثابتة) فى عام ٢٠١١/٢٠١٠ بنسبة انخفاض حوالى (٢,١٪) عن العام ٢٠١٠/٢٠٠٩م، وبانخفاض نسبته حوالى (٩,١٪) عن عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨^(٣).

وبلغت الاستثمارات (بالأسعار الجارية) فى عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ (١٩٧,١) بليون جنيه بنسبة انخفاض حوالى (١,٢٪).. ويعزى هذا الانخفاض - بشكل رئيسى - إلى اندلاع الأزمة المالية العالمية التى ضربت الاقتصاد الحقيقى حول العالم بقوة فى منتصف عام ٢٠٠٨.

وقد عاودت الاستثمارات المحلية الانخفاض مرة أخرى فى عام ٢٠١١/٢٠١٠ بنسبة حوالى (١,٢٪) مقارنة بالعام الذى قبله ٢٠١٠/٢٠٠٩ لتصل إلى نحو (٢٢٩,١) بليون جنيه فى عام ٢٠١١/٢٠١٠... ويرجع هذا الانخفاض - بشكل رئيسى - إلى أحداث الثورة المصرية (ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١)، حيث ترقب حالة الاستقرار والأحداث التى تزامنت مع

(١) راجع فى ذلك: بحث الاستثمار الأجنبى المباشر وتطوره التشريعى وتأثيره على الاقتصاد المصرى أعده وقدمه دكتور أبو هنطش عبد المجيد، فى الاحتفالية المقامة بمناسبة مرور مائة عام على إنشاء الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع فى (٢٠٠٩/١٠) القاهرة.

(٢) راجع الجدول رقم (٦) بنهاية هذا البحث.

(٣) راجع: الكتاب الإحصائى السنوى ٢٠١٢/٩، وزارة التخطيط - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

بداية الثورة وما تلاها من أحداث أثرت بشكل ملموس على حركة الاستثمارات الكلية بالسالب.

٢ - الاستثمار الأجنبي المباشر (التطور الكمي وتأثيره في الاقتصاد المصري):

العلاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر «Foreign Direct Investment (FDI) Inflows» ونقل التقنية «Technology Transfer» إلى الاقتصاد الوطنى علاقة وثيقة. وأن أهم ما تحدثه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هو نقل التقنية التى تؤدى إلى تحسين ونمو الإنتاجية، والذى يمكن أن يتم - بشكل أساسى - من خلال اتفاقيات الاستثمار الدولية، إضافة إلى تحسين القدرات التنافسية للاقتصاد الوطنى فى الأسواق العالمية.

وتظل الاستثمارات المحلية تشكل الأساس (النسبة العالية) فى إجمالى الاستثمار^(١). والاستثمارات الأجنبية مكمل وداعمة للاستثمار الوطنى، ولم تزد نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الاقتصاد الوطنى عن (٢٥,٨٪) من الاستثمار المحلى (رأس المال الثابت الاجمالى) فى عام ٢٠٠٨ انخفضت إلى (١٥,٨٪) فى عام ٢٠١٠ وانعدمت فى عام ٢٠١١. وكما سبقت الإشارة، فإن الأمر الذى يُعَوَّل عليه - فى الأساس - من جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة... هو نقل التقنية الصناعية العالية المصاحبة لهذا الاستثمار، واستجلاب أحدث فنون الصناعة ونظم التشغيل والإدارة المتطورة.. بحيث يؤدى ذلك إلى تحسين وتطوير كفاءة الأداء والإنتاجية فى الاقتصاد الوطنى.

وبقينا، فإن قدرة الاقتصاد الوطنى على تعظيم الاستفادة من استقطاب الاستثمار الأجنبي، للنهوض بالوضع الاقتصادى والاستثمارى... إنما يستند - فى الأساس - إلى قدرة الاقتصاد الوطنى على تكوين القدرات والخبرات العلمية من العلماء والمتخصصين، وأيضاً بناء استراتيجية استثمارية شاملة ضمن تطوير الاقتصاد المصرى تستند - فى الأساس - إلى رؤية مستقبلية واستراتيجية للتنمية بعيدة المدى للاقتصاد الوطنى.

بمعنى آخر، فإن البنية الأساسية العلمية والقواعد الصناعية، وبناء الكوادر العلمية فى إطار تطوير الموارد البشرية.. جميعها تشكل عناصر أساسية فى القدرة على تكثيف الاستفادة من استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر فى جميع القطاعات المكونة للاقتصاد الوطنى.

(١) راجع فى ذلك: الجدول رقم (٦) بنهاية هذا البحث.

وتشير بيانات الجدول رقم (٤) بنهاية هذا البحث إلى بلوغ الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الاقتصاد المصرى أقصاه فى عام ٢٠٠٧م فقد بلغ نحو (١١,٦) بليون دولار أمريكي. بدأ يتناقص بنسب متزايدة فى الأعوام التالية إلى أن انعدم فى عام ٢٠١١. فقد انخفض إلى نحو (٩,٥) بليون دولار فى عام ٢٠٠٨ وإلى نحو (٦,٧) فى عام ٢٠٠٩، وإلى نحو (٦,٤) بليون دولار فى عام ٢٠١٠ بنسب انخفاض قدرها (١٨,١٪)، (٤٢,٢٪)، (٤٤,٨٪) مقارنة بعام ٢٠٠٧. ويعزى هذا الانخفاض - بشكل أساسى - إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية التى اندلعت فى منتصف عام ٢٠٠٨. ويأتى انعدام استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد المصرى فى عام ٢٠١١ بسبب أحداث الثورة المصرية (ثورة يناير ٢٠١١) وما تلاها من أحداث مؤثرة فى الاستثمار الكلى بشقيه المحلى والأجنبي المباشر.

كما أن تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الاقتصاد المصرى بلغ نحو (٧٢,٦) بليون دولار فى عام ٢٠١١ جاء متأخراً بشكل كبير عن العديد من الاقتصادات الناهضة والنامية، مثل الصين (٧١١,٨) بليون دولار، البرازيل (٦٦٩,٧) بليون دولار، وستغافورا (٥١٨,٦) بليون دولار، والهند (٢٠١,٧) بليون دولار والمملكة العربية السعودية (١٨٦,٩) بليون دولار، وتركيا (١٤٠,٣) بليون دولار، وجاء متأخراً كثيراً عن اقتصادات كل من كوريا وماليزيا والإمارات العربية المتحدة، واقتصادات عديدة أخرى.

مع العلم أن الاقتصاد المصرى حسب هذا المؤشر (تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الاقتصاد العالمى)، كان متقدماً على العديد من الاقتصادات العالمية فى عام ١٩٩٠م مثل الاقتصاد الماليزى، والكورى، والهندي، والإمارات العربية المتحدة ومعادل تقريباً للاقتصاد التركى. ويأتى هذا التأخر للاقتصاد المصرى حسب هذا المؤشر متوافقاً مع تأخر ترتيب الاقتصاد المصرى بين الاقتصادات العالمية إلى الترتيب رقم (٧٥) بين (١٤٤) اقتصادات عالمية حسب مؤشر (الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التقنية)^(١)، بينما تقدم الاقتصاد السعودى إلى الترتيب رقم (٨) والاقتصاد الماليزى إلى الترتيب رقم (١٦) والإمارات العربية المتحدة إلى الترتيب رقم (٦)، وسنغافورا إلى الترتيب رقم (٤).

ويستدل من تأخر الاقتصاد المصرى حسب مؤشرات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر... على الضعف الذى أصاب بيئة الاستثمار الكلى ومناخ الاستثمار مع ضعف

فعالية القوانين واللوائح الحاكمة للاستثمار فى الاقتصاد المصري. واستقطاب الاستثمار الأجنبى المباشر وما يصاحبه من نقل التقنية الصناعية المتقدمة وطرق التصنيع المستحدثة.

الفصل الثالث

الوضع التنافسى للاقتصاد المصري بين الاقتصادات العالمية

أولاً: التنافسية:

التنافسية «Competitiveness» أصبحت فى المركز من الاهتمام فى كل الاقتصادات المتقدمة والنامية على السواء، فى اقتصاد عالمى يزداد انفتاحاً وتكاملاً.

ومع تزايد وتحرير المبادلات الدولية، سارعت جميع الاقتصادات - بدرجات متفاوتة - إلى التنافس على المستوى العالمى.

ومع السباق المحموم بين جميع الاقتصادات، لامتلاك التقنيات الصناعية والعقول التى تتميز بها، بهدف تحسين الإنتاجية والنمو والتنافس فى الأسواق العالمية.. فإن الاقتصاد القائم على المعرفة والذى تقوده عناصر التحديث والتجديد والابتكار، قد تركز غالباً فى أيدي عدد قليل من الشركات الخاصة الكبرى عبر الحدود الدولية.. مما يجعل من الصعب عزل الاقتصادات الوطنية عن قوى السوق العالمى.

فإذا أضفنا إلى ذلك، ما يحدث من تغيير فى طبيعة النشاط الصناعى العالمى ونمطه، حيث التغير التقنى السريع الذى يؤدى إلى تقليص بعض الأنشطة وظهور أنشطة أخرى.. فإن المنشآت والمؤسسات الوطنية، تواجه منافسة قوية على المستوى العالمى، نادراً ما تكون قد واجهتها سابقاً.

ويتركز المفهوم العام (فى الغالب) للتنافسية فى مساهمة منتجات الدولة فى الأسواق العالمية، وتُقاس التنافسية بالمعنى الحقيقى بالإنتاجية. وتعتمد الإنتاجية - بشكل أساسى - على قدرة الاقتصاد على الاستخدام الفعّال للموارد البشرية، وأيضاً الموارد الطبيعية المتاحة.

وتعرف التنافسية، بأنها؛ مجموعة من الأوضاع المؤسسية والسياسات، وعدة عوامل تحدد إنتاجية الاقتصاد الوطنى.

إن مستوى الإنتاجية، بدوره، يحدد مستوى إستدامة حالة الرخاء التي يمكن تحقيقها في الاقتصاد الوطني، بعبارة أخرى، الاقتصادات الأعلى تنافسيًا، تتجه لأن تكون قادرة على تحقيق مستويات عالية من الدخل للمواطنين في الدولة. والاقتصاد الأعلى تنافسية هو الذى يمكن أن ينمو أسرع فى المدى المتوسط والمدى الطويل.

وهناك مجموعة من المحددات، تقود الإنتاجية والتنافسية للاقتصاد الوطني، تتركز في؛ الأوضاع المؤسسية، والبنية الأساسية، وبيئة الاقتصاد الكلي، والصحة والتعليم الأساسي، وهذه المحددات تُشكل المتطلبات الأساسية ولها الوزن الأكبر فى المرحلة الأولى من مراحل التنمية التى تقودها العوامل والمحددات المذكورة. أما المجموعة الأخرى من المحددات المؤثرة فى الإنتاجية والتنافسية ولها وزن أكبر فى المرحلة الثانية من مراحل التنمية التى تقودها عناصر الكفاءة، فهي تتركز فى التعليم العالى والتدريب، وكفاءة أسواق السلع وأسواق العمل، وتطور أسواق المال ومستوى التكنولوجيا المستخدمة، وحجم السوق.

وتتركز المجموعة الأخيرة من المحددات فى التجديد والتحديث والابتكار والريادة العالمية فى الأعمال وهذه تشكل نسبة عالية فى الاقتصاد الذى تقوده عوامل التحديث والتجديد والابتكار (المرحلة المتقدمة من مراحل التنمية).

ونشير هنا إلى أن النظريات الاقتصادية وفلسفة النمو والتنمية الاقتصادية.. تُعَوِّل على أن مراحل التنمية لأى اقتصاد من الاقتصادات العالمية، تتركز فى الآتى:

المرحلة الأولى للتنمية: يقود الاقتصاد خلالها العوامل الأساسية «Factor – Driven» فى هذه المرحلة، يوصف الاقتصاد أنه يستند إلى تحسن العوامل التى تشمل الأوضاع المؤسسية، والبنية التحتية، وبيئة الاقتصاد الكلى، والصحة والتعليم الأساسى. حيث تعتمد تنافسية الاقتصاد على مزج وتكامل هذه العوامل، كما أن عناصر العمل والموارد الطبيعية لا تتسم بالمهارات المتقدمة العالية، وأن الشركات تنافس فى الأساس على السعر ومبيعات المنتجات الأساسية (البضائع الأساسية) ذات الإنتاجية المنخفضة التى تنعكس فى مستوى أجور منخفض فى هذه المرحلة، فإن المحافظة على التنافسية وتحسينها، تتركز فى البداية على تحسن العوامل الأساسية المشار إليها.

وعندما يصبح الاقتصاد أكثر تنافسية، فإن الإنتاجية تتحسن وتزداد، ويرتفع مستوى الأجور مع التطوير.. عندئذ، فإن الاقتصاد يتحرك في اتجاه مرحلة التنمية، حيث الاقتصاد يقوده عناصر الكفاءة «Efficiency - Driven».

المرحلة الثانية للتنمية: يقود الاقتصاد خلالها عناصر الكفاءة «Efficiency - Driven» في هذه المرحلة، فإن التنافسية تستلزم البدء في تطوير العمليات الإنتاجية أكثر كفاءة.. والتنافسية تزداد يقودها في ذلك تحسن مستويات التعليم العالي والتدريب الفعّال، وكفاءة أسواق السلع وتحسين كفاءة أسواق العمل، وتطوير التقنيات (التكنولوجيا المستخدمة)، وإتساع حجم السوق المحلي والأجنبي.

المرحلة الثالثة للتنمية: يقود الاقتصاد خلالها عناصر التحديث والابتكار والتجديد «Innovation - Driven» في هذه المرحلة، فإن الاقتصاد والشركات... يجب أن تنافس بإنتاج منتجات جديدة مستحدثة تتصف بصفة التفرد والنوعية والجودة العالية، وحيث الأجور ترتفع مع القدرة على الحفاظ على استدامة هذه الأجور العالية والتوافق مع مستوى المعيشة. ويستند تصنيف أى اقتصاد عالمي ضمن مرحلة معينة من مراحل التنمية الثلاث، إلى المعايير التالية:

(أ) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي «GDP Per Capita» باعتباره متغير أساسي «Proxy Variable» يعكس مستوى الأجور^(١).

(ب) قياس مدى اعتماد أى اقتصاد عالمي على العناصر الأساسية التي تقود الاقتصاد والتنمية (التي تركز على المتطلبات الأساسية للاقتصاد).

ويمكن قياس ذلك، بمعيار مساهمة صادرات السلع والبضائع من الموارد الطبيعية (الموارد التعدينية Mineral goods) في إجمالي صادرات السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني.

ثانياً: واقع التنافسية في الاقتصاد المصري:

تُشير التقارير الصادرة عن الهيئات والمؤسسات الدولية إلى وقوع الاقتصاد المصري في الترتيب رقم (١٠٧) في التصنيف العالمي ضمن (١٤٤) اقتصادات عالمية حسب مؤشر التنافسية العالمي^(٢) في العام ٢٠١٢/٢٠١٣، بعد أن كان في الترتيب رقم (٧٠) عام

(١) بسبب صعوبة (عدم توفر) إمكانية المقارنة بين الاقتصادات العالمية حسب مستويات الأجور.

(٢) راجع في ذلك :

٢٠١٠/٢٠٠٩ والترتيب رقم (٨١) فى عام ٢٠١٠/٢٠١١.. ويشير ذلك إلى تراجع متصاعد للوضع التنافسى للاقتصاد المصرى بين الاقتصادات العالمية، ويقود هذا التراجع - بصفة أساسية - ترتيب الاقتصاد المصرى حسب المتطلبات الأساسية فى المرتبة رقم (١١٠)، وعناصر تحسين الكفاءة فى المرتبة (١٠١).. بصفة عامة فإن جميع العناصر الأساسية المكونة للمؤشر العام للوضع التنافسى.. جاءت فى مراتب متأخرة جداً عن العديد من الاقتصادات النامية والناهضة ؛ مثل : اقتصاد المملكة العربية السعودية الذى صعد إلى المرتبة (١٨) فى عام ٢٠١٢/٢٠١٣ بعد أن كان فى المرتبة (٢٥) فى عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، والاقتصاد الماليزى فى المرتبة (٢٥)، والاقتصاد الصينى فى المرتبة (٢٩)، والإمارات العربية المتحدة فى المرتبة (٢٤)..

وفيمما يلى أهم العناصر والمتغيرات الأساسية التى ساهمت - بشكل كبير - فى تدنى ترتيب الاقتصاد المصرى حسب الوضع التنافسى العالمى، وأيضاً وقوع الاقتصاد المصرى فى ترتيب متأخر جداً فى مؤشر التنمية البشرية عام ٢٠١٢/٢٠١٣ :^(١)

تكامل الجامعات مع قطاعات الصناعة فى البحث والتطوير، تأخر ترتيب الاقتصاد المصرى إلى الرقم (١٢٨) بين (١٤٤) اقتصادات عالمية.

نوعية مراكز البحوث العلمية، تأخر ترتيب الاقتصاد المصرى إلى الرقم (١١٤).
إنفاق الشركات على البحث والتطوير، جاء ترتيب الاقتصاد فى الرقم (١١٦).
جهود الحكومة فى تحسين وتطوير المنتجات ذات التقنية الفنية العالية فى الترتيب رقم (٩٥).

القدرة (طاقة) التجديد والابتكار فى الترتيب رقم (٨٠)
أما فى مجال تنمية الموارد البشرية (قطاعات التعليم الأولى والتعليم العالى والتدريب) فقد جاءت المؤشرات الخاصة، بنوعية التعليم الأولى والنظام التعليمى، والتعليم فى الرياضيات والعلوم، والإدارة المدرسية فى ترتيب متأخر جداً (١٣٧، ١٣٩، ١٣٩، ١٣٧) على الترتيب بين (١٤٤) اقتصادات عالمية، حسب الوضع التنافسى العالمى.

(١) راجع فى ذلك :

Global-Competitiveness Index (GCI) (2012/2013), World Economic Forum.

الفصل الرابع

بعض التوجهات الاستراتيجية بعيدة المدى لتطوير وتحديث الاقتصاد المصري

عند الشروع فى إعداد استراتيجية بعيدة المدى للإقتصاد الوطنى أو حتى على مستوى الإقتصاد الجزئى (قطاع أو هيئة أو مؤسسة ما...)، فإن الخطوة الأولى تتضمن استحداث وصياغة مجموعة تصورات (أو مجموعة أفكار معينة) تتعلق بالوضع المستهدف الوصول إليه للدولة (أو للإقتصاد الوطنى) على المدى البعيد.

وعلى ضوء هذه التصورات والأفكار المستحدثة، يتم تحديد الوضع الذى تتطلع إليه مصر (المستهدف تحقيقه) خلال فترة محددة، ولتكن بنهاية عام ٢٠٢٠ م (أو ٢٠٢٥ م) أو تاريخ آخر. إن صياغة رؤية مستقبلية «Vision for the future»، تعتبر الخطوة الأساسية فى اتجاه إعداد استراتيجية التنمية بعيدة المدى «Long-Term Development Strategy». هذه الرؤية المستقبلية تعتبر بيان عام لتطلعات جمهورية مصر العربية، ومن المهم جداً تحديد التفاصيل العملية لها. وتعنى الرؤية على وجه التحديد وضع أهداف عامة تنبنى على الخطوة السابقة (التطلعات وتفاصيلها) وتنطوى على توضيح كامل لها^(١). والروية المستقبلية تنطوى على أهمية وفائدة كبيرة بسبب أنها تساعد فى تحديد (توضيح) التطلعات المستهدف تحقيقها فى نهاية الفترة الزمنية المحددة، كما أن صياغة الرؤية المستقبلية بوضوح يُعد الخطوة الأولى - كأساس - فى اتجاه إعداد الاستراتيجية بعيدة المدى التى تعتبر - بالضرورة - إطار عام شامل متكامل للعمل المستقبلي.

ويتطلب إعداد الرؤية المستقبلية الشاملة، بالقطع، جهوداً مسبقة تتمثل فى الوقوف على الرؤى القطاعية على مستوى قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (القطاعات الانتاجية وقطاعات الخدمات)، شاملة رؤى هيئات ومؤسسات ومراكز البحوث والتطوير

(١) فى حالة دولة ماليزيا، تضمنت صياغة الرؤية المستقبلية تصور ماليزيا دولة متقدمة فى كافة المجالات بحلول عام ٢٠٢٠. مع تصور مجموعة تحديات استراتيجية أساسية، يتعلق بعضها بالجوانب الاقتصادية ويتعلق بعضها الآخر بالجوانب السياسية والاجتماعية، لقد تطلب تنفيذ الرؤية فى المرحلة الأولى، قيام المتخصصين بإعداد وتجهيز متطلبات الرؤية فيما يتعلق بوضع الأهداف الاقتصادية على المستوى الكلى، وتحديد الأهداف القطاعية التفصيلية. وتحديد دور كل من القطاعين العام والخاص فى تنفيذ الرؤية.

فى الدولة (للقطاعين العام والخاص).

وينبغى الوصول إلى تحديد واختيار رؤية واقعية تستند إلى نتائج تقييم الوضع الراهن لحالة الاقتصاد الوطنى، على أن تكون هذه النتائج صائبة ومتسقة وقادمة من رصد وتحليل حقيقة الوضع الراهن. ويجب أن تستند الرؤية المستقبلية أيضاً، والتي يتم اختيارها وتحديدّها إلى آراء ووجهات النظر الفنية والعملية وجهود الوزارات والجهات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المتخصصة. ومن المهم بلورة اتفاق عام على رؤية مستقبلية مبنية على رؤية قطاعية شاملة متسقة، تُتخذ - كأساس - لإعداد استراتيجية التنمية بعيدة المدى. كما يجب أن تحظى الرؤية التى يتم التوصل إليها بقوة الدفع الايجابية والمساندة الوطنية من قبل القيادة السياسية العليا للدولة، لكونها تعكس تطلعات الأمة كلها.

وهذا يتطلب، بالضرورة خلال إعداد تفاصيل الرؤية ووضع الأهداف - البحث والتفكير الجدى حول المشكلات والتحديات والقضايا والتوقعات المتعلقة بالاقتصاد الوطنى والقطاعات، وذلك فى إطار شامل ومتكامل^(١).

بمعنى، من الضرورى أن تتمخض ندوة (أو مؤتمر) الرؤية المستقبلية عما يأتى :
(أ) إصدار أولى يتضمن صياغة رؤية مستقبلية لمصر، مع تحديد الأهداف الوطنية (الأهداف العامة).

(ب) تحديد رؤية قطاعية عديدة ومتنوعة خلال الندوة أو المؤتمر.

(ج) الاجتماع حول رؤية مستقبلية لتطوير وتحديث الاقتصاد المصدري - تُتخذ كأساس لاستراتيجية التنمية بعيدة المدى.

(د) بمجرد الاتفاق حول الرؤية المستقبلية يجب تقديم المزيد من التفاصيل حول معنى

(١) بشأن تحديد المشكلات والتحديات الاستراتيجية (اقتصادية، سياسية، اجتماعية، علمية...) والقضايا والتوقعات المتعلقة بالاقتصاد الوطنى، فى إطار شامل متكامل.. قد يقترح عقد ندوة علمية مفتوحة أو مؤتمر موسع بشأنها وليكن موضوع هذه الندوة أو المؤتمر هو (الرؤية المستقبلية للاقتصاد المصري) تطرح فيها الدراسات والأبحاث والأوراق حول الرؤى الوطنية والقطاعية المحتملة، للمناقشات والتقييم والتحليل، تشارك فيه جهات القطاع الحكومى وقطاع الأعمال العام وهيئات ومؤسسات القطاع الخاص، ومراكز البحوث، للقيام بأبحاث ودراسات مستغنية جادة على مستوى الاقتصاد الكلى والقطاعات، تتسم بالشمولية والتكامل والتعمق، من أجل تحديد الأهداف الوطنية على أن تعرض البحوث والدراسات للنقاش والتحليل خلال جلسات الندوة أو المؤتمر، على أساس محاور محددة، يتم صياغتها وتضمينها فى الدعوة للمؤتمر أو للندوة. وبحيث تكون هذه الأبحاث والدراسات وما يتم التوصل إليه من تصورات من خلال النقاش والحوار... أساساً منهجياً لإعداد وصياغة الرؤية المستقبلية وأيضاً إعداد استراتيجية التنمية بعيدة المدى لمصر.

كل عنصر من عناصرها من الناحية العملية.

ومن الجوانب الهامة التي يجب وضعها في الاعتبار، هي التغيرات الهيكلية المتوقعة والأهداف المحددة، لكل قطاع.

(هـ) قيام مجموعات عمل تشكل من (خبراء الاقتصاد والتخطيط والمال، والاستثمار والصناعة، والتعليم والعلوم وقطاعات الزراعة، والبيئة، والسياحة..) بإعداد الأهداف المحددة في إطار كل هدف عام، بحيث يصبح الهدف العام أكثر تفصيلاً من الناحية الكمية والإطار الزمني^(١).

ويجب أن يعتمد النمو المستقبلي لمصر - بصفة أساسية - على النمو الذاتي المستند إلى العوامل الداخلية ويجب أن يكون النمو المستهدف الذي يستند فيه النمو الاقتصادي إلى المهارات عالية المستوى والمعرفة والابتكار والتحديث والتطوير وأنشطة القطاع الخاص.. بمثابة نقاط تركيز ومحاور رئيسية في جميع الأبحاث والمناقشات، هذا يستلزم بالطبع حشد كافة الجهود لتوفير البيئة الملائمة لذلك.

تتطلب مرحلة ما بعد إصدار الرؤية المستقبلية لمصرة تشكيل مجموعات عمل من الخبراء والمتخصصين على مستوى عالٍ من الكفاءة والخبرة، تضم هذه المجموعات ممثلين من الجهات الحكومية وأعضاء من هيئات ومؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية.. بهدف تحليل وتفصيل كل عنصر من عناصر الرؤية المستقبلية إلى أهداف عامة وأهداف محددة، مع الأخذ في الحسبان كافة القيود، والقضايا والفرص. ويهدف هذا الإجراء إلى إعداد الاستراتيجية بعيدة المدى بصورة واضحة داخل الوزارات والأجهزة الحكومية وجهات التنمية الأخرى. مجموعات العمل المشار إليها يمكن تشكيلها في إطار العديد من المحاور الأساسية، منها على سبيل المثال المحاور التالية؛ النمو الاقتصادي المستدام

(١) قامت الحكومة المالية فور إعلان الرؤية المستقبلية بتنظيم ندوة وطنية شارك فيها خبراء وعلماء من القطاعين العام والخاص والمؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث، بهدف بحث وفهم الأفكار والمفاهيم المتضمنة في الرؤية، وتحديد ومناقشة القضايا والمشكلات التي تبرز من خلال تنفيذ الرؤية، وإيجاد فهم مشترك حول الرؤية بهدف تحديد الدعم الوطني. وتركزت النتيجة الرئيسية لتلك الندوة الوطنية في توضيح أهداف الرؤية ٢٠٢٠م، فعلى سبيل المثال، في مجال الاقتصاد، اتضح أنه من الضروري، لكى تكون الدولة في عداد الدول المتقدمة، مطلوب مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي كل عشر سنوات بمعدل نمو سنوى متوسط (٧٪)، ولتحقيق مثل هذا المعدل من النمو، يتطلب الأمر بذلك جهود جبارة لإحداث تحول في الاقتصاد، مع الأخذ في الاعتبار مدى امكانية تحقيق ذلك واقعياً وأيضاً السياسات والاستراتيجيات المطلوبة في هذا الصدد. لذلك تم إعداد أهداف واضحة لتحقيق عملية التحول.

والتنوع الاقتصادى، دور القطاع الخاص والتحديات التى تواجه زيادة الاستثمار الخاص، القضايا الصناعية والبحث العلمى، السكان وقضايا العمل وإيجاد الفرص الوظيفية، الانتاجية والقدرات التنافسية، إمكانات نمو قطاعات التنمية والتحول الهيكلى، القيم والثقافة والبيئة. إن تحليل عناصر الرؤية المستقبلية فى إطار محاور ونقاط تركيز محددة، من شأنه إتاحة تحليل جيد للقضايا الأساسية وإمكان صياغة وإعداد إطار عمل يُمكن الحكومة من القيام بإعداد الاستراتيجيات بعيدة المدى اللازمة لتحقيق الرؤية المستقبلية التى يتم التوصل إليها.

وعلى سبيل المثال، فى مجال النمو الاقتصادى المستدام والتنوع الاقتصادى. يمكن أن تتضمن عناصر هذا المحور، تحديد مصادر جديدة للنمو الاقتصادى، ونطاق التنوع الاقتصادى، وما ينبغى عمله من أجل إحداث تحول حقيقى فى الاقتصاد، ومن أجل ذلك يتعين بحث وإعداد بدائل وسيناريوهات عديدة لاحتمالات النمو على المدى البعيد إستناداً إلى الافتراضات المختلفة لهيكل قطاعات التنمية المناسب (أو المطلوب) للاقتصاد الوطنى.

ويجب إعداد إطار عمل للاقتصاد الكلى للرؤية بعيدة المدى لتوضيح الوضع المتوقع (المطلوب) للاقتصاد المصرى فى نهاية الفترة الزمنية المحددة، ولتكن نهاية عام ٢٠٢٠م أو ٢٠٢٥م أو ٢٠٣٠م أو تاريخ آخر. ويتطلب ذلك إعداد واستخدام نماذج لمحاكاة الأوضاع المستقبلية. فمثلاً، بالإمكان إجراء محاكاة لمتوسط دخل الفرد (المرغوب فيه) كدليل (للاسترشاد به) لتحديد معدلات النمو الاقتصادى المطلوبة (المستهدفة) فى ظل معدلات النمو السكانى المختلفة. كما يتضمن إطار العمل الاقتصادى الكلى تقييماً للمدخرات المتاحة والمتطلبات الاستثمارية اللازمة لتحقيق معدلات نمو اقتصادى أعلى على المستوى الكلى وعلى المستوى القطاعى، بهدف التخطيط لقطاعات نمو جديدة وبالطبع، يجب أن يتضمن التقييم الذى تضطلع به مجموعة الخبراء المتخصصين فى هذا المجال الجوانب المتعلقة بميزان المدفوعات والمالية العامة، مع أهمية التركيز على، كيف يمكن أن ينهض الاقتصاد المصرى من حالته الراهنة إلى الوضع الذى تتصوره الاستراتيجية بعيدة المدى (مرحلة التنمية التى يقود الاقتصاد خلالها عناصر التحديث والتجديد والابتكار).

ويجب الأخذ فى الاعتبار أهمية استناد توقعات النمو المستقبلية إلى تحليل وتقييم دقيق للوضع الراهن، وخاصة اتجاهات النمو فى الفترة الماضية، والموارد التى يمكن حشدّها.



كما يجب أن تركز سياسات استراتيجية التنمية بعيدة المدى وخطط التنمية الخمسية، في اتجاه تحقيق نمو مستدام. وأن الجانب الأساسى فى ذلك، هو؛ انتقال استراتيجية النمو «Growth Strategy» من اعتمادها على المدخلات «Input-Driven» إلى نمو يستند إلى المعرفة «Knowledge-Driven» وذلك بغرض تحسين نمو الناتج «Output Growth» وتسريع التحولات الهيكلية داخل قطاعات التصنيع والخدمات. ولغرض تحسين والارتقاء بمستوى تنافسية الاقتصاد المصرى، فإن جوانب أساسية هامة يجب التركيز عليها تشمل زيادة الانتاجية وتحسين الكفاءة من خلال تطوير الموارد البشرية، وتشجيع أنشطة البحث العلمى، والاستفادة القصوى من أحدث التقنيات خاصة فى مجال تقنيات الاتصالات والمعلومات والتحديث التقنى الصناعى.

ويجب تركيز جهود الحكومة فى تشجيع استقطاب الاستثمار الأجنبى المباشر «FDI»، خاصة فى التكنولوجيا الرفيعة فى مجال التصنيع «In high Technology Manufacturing»، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات «ICT»، والطاقة «Energy»، والأنشطة الاستراتيجية الأخرى. مع أهمية تضمين استراتيجية التنمية بعيدة المدى وخطط التنمية الخمسية، ضرورة تكثيف الجهود فى اتجاه تحويل الاقتصاد المصرى إلى اقتصاد قائم على المعرفة «Enhancing Efforts to Develop a Knowledge-based Economy»، وبما يساير الاتجاه العالمى. والمثال الواضح فى هذا الخصوص كل من الاقتصاد الماليزى والاقتصاد الهندى والاقتصاد الصينى.

الفصل الخامس

أهم التوجهات الأساسية الداعمة لإعداد ووضع رؤية مستقبلية لتطوير وتحديث الاقتصاد المصرى

أولاً: مقدمة أساسية:

مع تزايد العولة الاقتصادية وتحرير المبادلات الدولية فى اقتصاد عالمى يزداد انفتاحاً وتكاملاً.. ومع التحولات المتسارعة التى ظهرت منذ العقد الماضى، والتى أدت إلى تطورات جذرية فى النظام الاقتصادى والمالى والتجارى العالمى، وبروز التكتلات الاقتصادية والتجارية، وإنشاء منظمة التجارة العالمية.. مما أدى إلى تحولات غير مسبوقة فى انتشار المنافسة وشراستها على المستوى العالمى، وحدوث تغيير جذرى فى طريقة تفكير المجمعات وأسلوب حياتها وممارستها لأعمالها.

ومع الإخفاقات والتشوّهات التى أصابت الاقتصاد العالمى منذ ما قبل الكساد العظيم فى ثلاثينيات القرن الماضى، مروراً بالأزمات الاقتصادية فى اقتصادات أمريكا اللاتينية والاقتصادات الآسيوية، والكوارث المالية التى أصابت مؤسسات التمويل العالمية فى الاقتصادات المتقدمة، والإنهيارات المالية التى حدثت مؤخراً، وأزمات وقضايا الطاقة والغذاء على المستوى العالمى.

ومع تفجر الأزمة المالية العالمية فى النصف الأول من عام ٢٠٠٨م، وتداعياتها التى ضربت جوانب الاقتصاد الحقيقى، بما فيه الاقتصاد المصرى والاقتصادات العربية الأخرى.. مع ما تكشف من خلل فى نظم الرقابة المالية العالمية.

ومع ما تمخض عنه النظام الاقتصادى العالمى حالياً من سلبيات ومشكلات وقضايا، ألقت بظلالها على مسيرة النمو والتنمية فى الاقتصاد العالمى.. حيث الفساد وتوغله فى شرايين الاقتصادات العالمية، ضخامة الديون والإنهيارات المالية المتتالية عالمياً، تفجر أزمة الغذاء عالمياً وتوقع الضغوط على الفقراء وتزايدها فى المستقبل، الإجراءات والسياسات التى تنتهجها بعض الاقتصادات الصناعية الكبرى وبعض الاقتصادات الناهضة والتى تتركز فى الحمائية التجارية والتمييز فى التجارة الدولية.

ومع فشل الرأسمالية العالمية فى احتواء الآثار السلبية المدمرة التى صاحبت تفجر الأزمة المالية العالمية فى النصف الأول من عام ٢٠٠٨.

فقد بات الأمر مُلحاً.. إلى الحاجة لوضع برنامج عمل يتضمن أسس وتوجهات يجب العمل بها فى صناعة السياسة الاقتصادية المستقبلية للاقتصاد المصري.

لقد تنبهت اقتصادات عديدة منها على سبيل المثال الاقتصاد الماليزى، والاقتصاد الوطنى السعودى، والاقتصاد التركى، لأهمية تطوير وتحديث نظم وسياسات اقتصاداتها.. حيث شرعت السلطات القائمة على شئون الاقتصاد والمال والاستثمار فيها، منذ أكثر من (١٠) عشرة سنوات فى وضع الرؤية المستقبلية لاقتصاداتها، ويجرى تنفيذ الاستراتيجيات الاقتصادية بعيدة المدى التى وضعت ويتم تقييمها، وحققت نجاحات ملموسة فى مسيرة النمو والتنمية لشعوبها.

ثانياً: أهمية إعداد استراتيجية طويلة المدى للنهوض بالاقتصاد المصري:

ولأننا جميعاً ندرك - فى المرحلة الراهنة - مدى خطورة بعض أهم التداعيات التى صاحبت الأحداث الراهنة لمسيرة الاقتصاد الوطنى.. تلك التداعيات التى كشفت العديد من السلبيات والمشكلات التى تؤلم وتُوجع جوانب الاقتصاد الوطنى.. سواءً من حيث خروج بعض الأموال والثروات، وتوقع توقف نشاط التشغيل - ولو جزئياً - فى بعض قطاعات الإنتاج وقطاعات الخدمات، وتعثر الاستثمار الكلى (الأجنبى المباشر، والمحلى).. مما يُحدث أثر سلبى على الصادرات المصرية للأسواق العالمية، وما يترتب عليه من تزايد الخلل فى الميزان التجارى.. وارتفاع معدلات البطالة مما يؤثر على مسيرة الاقتصاد الوطنى.

كل هذا.. أدى بنا إلى أن نشعر بجسامة مشاكلنا الاقتصادية التى تواجهنا فى كافة مجالات الاستثمار والإنتاج والتمويل وفى الأسواق والتجارة الدولية، وأوضاعنا وظروفنا الاقتصادية والاجتماعية.

وكل هذا، أدى بنا، أيضاً، أن ندرك بحس عميق ما يجرى وأسبابه فى الشأن الاقتصادى العالمى وفى منطقتنا.. وألاً نقنع بترديد خطط وأوضاع قد لا تتناسب وحجم المشكلة وظروفنا، فأمامنا بطالة نرزح تحت أثقالها.

ومعظم المؤشرات الاقتصادية التى تصدرها مختلف المنظمات والهيئات الدولية، بل التى تصدر عن الجهات المحلية.. يستدل منها أن الشأن الاقتصادى المصرى، يحتاج

إلى جهود جبارة حقيقية على كافة المستويات للنهوض والصعود إلى أعلى بين الاقتصادات الناهضة واللاحق بركب الاقتصادات المتقدمة.. ويرتكز هذا - فى الأساس إلى توفير قاعدة قوية متكاملة للعلوم والتقنية والبحث العلمى. مع التأكيد على أهمية التوجه القوى وتكثيف الجهود فى اتجاه تحويل الاقتصاد المصرى إلى اقتصاد مبنى على المعرفة (اقتصاد تقوده المعرفة)، وبما يساير الاتجاه العالمى.

وبالقطع.. فإن هذا الأمر يتطلب جهوداً شاملة متكاملة، تتم فى إطار صياغة رؤية مستقبلية تُتخذ كأساس لوضع استراتيجية التنمية بعيدة المدى للاقتصاد المصرى.. استناداً إلى رصد حقيقى وتقييم شامل للوضع الراهن للاقتصاد الوطنى.

لقد بات الأمر ملجأً إلى الحاجة للتوصل، بداية، إلى إعداد «رؤية مستقبلية للاقتصاد المصرى» يتم إعدادها استناداً إلى دراسات مستفيضة وعقد العديد من ورش العمل المتخصصة.. يشارك فيها بفاعلية، الجهات الحكومية المختصة، ومؤسسات وهيئات القطاع الخاص، والخبراء المتخصصين المصريين والدوليين، ومؤسسات ومراكز البحث العلمى والجامعات المصرية..

وبحيث ينطلق البدء فى إعداد صياغة «الرؤية المستقبلية» استناداً إلى قرار السلطة والقيادة العليا فى الدولة، بإعداد «استراتيجية طويلة المدى للاقتصاد المصرى». وبحيث تتناول الدراسات (التي يسهم فى إعدادها الجهات المشار إليها).. جميع محاور الاقتصاد المصرى، وجميع قطاعاته الرئيسية والقطاعات الفرعية المكونة لها. ومع التأكيد على أهمية أن تتسم التوجهات المستقبلية للاقتصاد المصرى.. بالبعد عن الفكر والوصفات التقليدية التى ثبت فشل نتائج تطبيقها على مدار العقود الماضية فى العديد من الاقتصادات العالمية.

ثالثاً: بعض الجوانب الأساسية الداعمة لإعداد رؤية مستقبلية لتطوير وتحديث الاقتصاد المصرى:

تشير جوانب التحليل والتقييم الموضحة فى فصول هذا البحث، إلى تأخر الاقتصاد الوطنى المصرى فى العديد من المؤشرات المتعلقة بالنمو الاقتصادى، والاستثمار، والتنافسية على المستوى العالمى.. الأمر الذى أدى إلى وقوع الاقتصاد المصرى فى مرحلة التنمية الاقتصادية

التي تقع ما بين مرحلة الاقتصاد الذى تقوده العوامل. ومرحلة الاقتصاد الذى تقوده عناصر الكفاءة.

وبغرض تسريع انتقال الاقتصاد المصرى إلى مرحلة التنمية التى يقود الاقتصاد خلالها عناصر الكفاءة.. تمهيداً للانتقال إلى مرحلة التنمية (مرحلة التنمية المتقدمة) التى يقود الاقتصاد خلالها عناصر التحديث والتجديد والابتكار.. وذلك بنهاية فترة استراتيجية التنمية بعيدة المدى التى يتم تحديدها من خلال إعداد رؤية مستقبلية لتطوير الاقتصاد المصرى.

سنورد فيما يلى بعض عناصر النُهج الاستراتيجية للنهوض بالاقتصاد الوطنى المصرى بين الاقتصادات العالمية الناهضة واللاحاق بركب الاقتصادات الصناعية المتقدمة. على اعتبار أن النهوض بالتعليم العالى والتدريب التكني الفُعال، وتحسين نوعية نظم التعليم وكفاءته. وتطوير عمليات إنتاجية أكثر كفاءة فى قطاعات التصنيع والخدمات.. تشكل بعض أهم العناصر اللازمة للانتقال الكامل للاقتصاد الوطنى إلى المرحلة الاقتصادية التى يقود الاقتصاد خلالها عناصر الكفاءة.. لذا، يتركز التوجه الاستراتيجى، هنا فى؛ صياغة رؤية استراتيجية مستحدثة (جديدة) متكاملة الأبعاد، لتطوير الموارد البشرية الوطنية بحيث يتم تطوير وبناء قاعدة بيانات متكاملة عن الموارد البشرية فى الاقتصاد المصرى فى إطار بناء رؤية استراتيجية متكاملة لتطوير الاقتصاد المصرى.

وأن يستند فى تطوير وإعداد هذه الاستراتيجية إلى الرصد الحقيقى المتكامل والتقييم الفُعال للقدرات والخبرات والكفاءات الوطنية فى مختلف قطاعات الاقتصاد الوطنى. مع الأخذ فى الاعتبار جميع العناصر والمتغيرات الواجب التركيز عليها فى إعداد وصياغة استراتيجية تطوير الموارد البشرية الوطنية ومع أهمية المشاركة الفاعلة لمختلف الجهات والهيئات والمؤسسات الوطنية فى إعداد «استراتيجية مستحدثة جديدة لتطوير الموارد البشرية».

على اعتبار أن الاستثمار الأجنبى المباشر، يجلب - خلافاً لرأس المال - العديد من المدخلات الصناعية، مثل التقنيات المتطورة، والمهارات والخبرات المتقدمة عالية المستوى، وأحدث فنون الصناعة، وطرق التصنيع المستحدثة والتقنيات الإدارية، وتعزيز القدرة على النفاذ إلى الأسواق الدولية. وعلى اعتبار أن الاستثمارات الأجنبية هى أحد العناصر الأساسية التى تقود المنافسة على المستوى العالمى.

من هذا المنطلق تأتي أهمية وضع استراتيجية طويلة المدى لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية تستند - في الأساس - إلى رصيد حقيقى وتقييم فعال لأداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة.. ضمن استراتيجية استثمارية شاملة لمصر، وذلك فى إطار رؤية مستقبلية واستراتيجية للتنمية بعيدة المدى للاقتصاد الوطنى.

وعلى هذا الأساس يقترح صياغة استراتيجية طويلة المدى لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الاقتصاد الوطنى بحيث تركز على الجوانب الأساسية التالية:

(أ) الترابط القوى بين سياسات الاستثمار الأجنبى المباشر والسياسات الاقتصادية والصناعية فى إطار رؤية مستقبلية واستراتيجية للتنمية بعيدة المدى للاقتصاد المصرى ويتم إعدادها ويتم التعامل معها حتى نهاية فترة تتحدد ضمن عناصر الرؤية المستقبلية.

(ب) نظراً لما تُشير إليه الدراسات الدولية فى هذا الخصوص، بأنه لتحقيق زيادة وتحسين الاستثمار الأجنبى المباشر والحصول على الفوائد والمزايا العديدة المستهدفة منه.. فإنه يلزم فى الأساس تطوير وبقوة القدرات الصناعية والتكنولوجية.

وعلى هذا، فإنه يجب تطوير الصناعة المصرية ضمن تطوير اقتصاد مبنى على المعرفة The Knowledge – Based Economy، والذى يرتبط فى الأساس بالصناعات القائمة على المعرفة «The Knowledge-Based Industries»، بحيث يتم تطوير التقنيات الصناعية رفيعة المستوى بما يؤدى إلى تعزيز المنافسة للمنتجات الصناعية المصرية لمواجهة العولة والتحرر الاقتصادى، واستقطاب الاستثمار الأجنبى المباشر.

(ج) توجيه الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الأنشطة المستندة إلى كثافة المعرفة «Knowledge – Intensive Activities»، وإلى الأنشطة التى تؤدى إلى تحسين الصادرات من السلع والخدمات. وخاصة صادرات التكنولوجيا الرفيعة بحيث ترفع نسبة صادراتها إلى صادرات المصنوعات.

(د) استقطاب الاستثمار الأجنبى المباشر يجب أن يتم وفق ضوابط محددة فى إطار اتفاقيات الاستثمار الدولية ومع تحقيق الأهداف المتوخاة من هذا الاستثمار.

(هـ) أهمية قياس مساهمة الاستثمار الأجنبى المباشر فى تعميق المفاهيم المرتبطة بالتنمية الشاملة والمستدامة التى تربط البعدين الاقتصادى والاجتماعى والتنمية الإنسانية فى إطار المعايير الدولية.

ويجب الأخذ فى الاعتبار أن يتم رصد توجهات الاستثمار الأجنبى المباشر وحساب العوائد والفوائد المستهدفة منه.

(و) الأخذ فى الاعتبار أن أهم ما تحدثه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هو نقل التقنية التى تؤدى إلى تحسن نمو الإنتاجية والذى يمكن أن يتم - بشكل أساسى - من خلال اتفاقيات الاستثمار الدولية، إضافة إلى تحسين القدرات التنافسية للاقتصاد الوطنى فى الأسواق العالمية.

على اعتبار أن انتقال الاقتصاد المصرى إلى مرحلة التنمية الاقتصادية التى يقود الاقتصاد خلالها عناصر التحديث والتجديد والابتكار.. مروراً بمرحلة التنمية التى يقود الاقتصاد خلالها عناصر الكفاءة.. يتطلب بالضرورة تطوير القدرة على التنافس فى السوق العالمى بإنتاج منتجات جديدة مستحدثة تتصف بصفة التفرد والنوعية العالية.. لذا، يتركز التوجه الاستراتيجى، هنا، فى توفير وبناء قاعدة قوية متكاملة للعلوم والتقنية والبحث العلمى، وبحيث يستند إعداد وصياغة هذا التوجه الاستراتيجى على الرصد والتقييم الحقيقى الفعّال لواقع البحث العلمى فى إطار استراتيجية متكاملة للعلوم والتقنية. ومع الأخذ فى الاعتبار تحديد، بدقة المسار المستهدف لتطوير القدرات العلمية والتقنية والمعرفة فى الاقتصاد المصرى.

ومع ضرورة التركيز فى هذا التوجه الاستراتيجى على بناء القدرات الوطنية بالتكامل مع إعداد وتنفيذ استراتيجية طويلة لتطوير الموارد البشرية على المستوى الكلى والقطاعى. ومع التأكيد هنا على أهمية التوجه القوى وتكثيف الجهود فى اتجاه تحويل للاقتصاد الوطنى المصرى إلى اقتصاد مبنى على المعرفة (اقتصاد تقوده المعرفة)، بغرض الانتقال إلى مرحلة التنمية التى يقود الاقتصاد خلالها عناصر التحديث والتجديد والابتكار.

خبير اقتصادى

دكتور / أبو هنطش عبد المجيد أحمد

عضو مجلس الإدارة للجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع

E-mail:huntesh_3@hotmail.com

الجدول المستخدمة في التحليل:

جسٹول رقم (۱)

مؤشرات اقتصادية أساسية للاقتصاد المصري
خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٢ م)

[illegible]

(•) سنوات مالية .

المصدر: الجواز المركزي للتنمية العامة والإحصاء - المكتب الإحصائي السوري، سبتمبر ٢٠١٢، وزارة التخطيط - القاهرة - جمهورية مصر العربية - مصر في أرقام
٢٠١٣ - مارس ٢٠١٣.

٢٠١٣ - مارس ٢٠١٣

جدول رقم (٢)

(٥) الدين العام المحلي والدين الخارجي ونسبته إلى الناتج الإجمالي
للاقتصاد المصري للسنوات (٢٠١١/٢٠١٠ ، ٢٠١٢/٢٠١١)

نسبة التغير (%)	٢٠١٢	٢٠١١	في نهاية يونيو البيانات
٢١,٠	١١٢٩٠,٠	٩٣٢,٥	إجمالي الدين العام المحلي النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) (بلون جنيه)
٢٥,٦	٩٣١,٠	٧٤١,٣	صافي الدين العام المحلي النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) (بلون جنيه)
(١,٤)	٣٤,٤	٣٤,٩	إجمالي الدين الخارج-ي النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) (بلون دولار)
	١٣,٥	١٥,٤	

(٥) المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - مصر في أرقام (٢٠١٣)، مارس ٢٠١٣.

جدول رقم (٣)
النمو الحقيقي للاقتصاد المصري وبعض الاقتصادات النامية الأخرى والاقتصادات الناهضة (٥)
للسنوات (٢٠٠٥ - ٢٠١٢) والتوقع للسنوات (٢٠١٣ - ٢٠١٤) (%)

متوقع		فيمى									السنوات
٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	الاقتصادات	
٨,٢	٨,٠	٧,٨	٩,٣	١٠,٤	٩,٢	٩,٦	١٤,٢	١٢,٧	١١,٣	الصين	
٣,٥	٢,٨	١,٩	٨,٩	٩,٢	٠,٩	٦,٨	٨,٧	٨,٥	٩,٢	الارجنتين	
٦,٢	٥,٧	٤,٠	٧,٧	١١,٢	٥,٠	٦,٢	١٠,١	٩,٤	٩,٠	الهند	
٣,٧	٣,٤	٢,٦	٨,٥	٩,٢	(٤,٨)	٠,٧	٤,٧	٦,٩	٨,٤	تركيا	
٥,٢	٥,١	٥,٦	٥,١	٧,٢	(١,٥)	٤,٨	٦,٣	٥,٦	٥,٠	ماليزيا	
٤,٢	٤,٤	٦,٨	٨,٥	٧,٤	١,٨	٨,٤	٦,٠	٥,٦	٧,٣	المملكة العربية السعودية	
٣,٣	٢,٠	٢,٢	١,٨	٥,١	٤,٧	٧,٢	٧,١	٦,٨	٤,٥	مصر (٥٥)	
٤,٠	٣,٠	٠,٩	٢,٧	٧,٥	(٠,٣)	٥,٢	٦,١	٤,٠	٣,٢	البرازيل	
٣,٧	٢,٨	٢,٣	٤,٩	٠,٩	(٣,٣)	٥,٣	٦,٥	٨,٨	٨,٦	الإمارات العربية المتحدة	

(٥٥) International monetary fund / April 2013 the world Economic outlook.

ملاحظة: تشير بيانات الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء - مصر في أرقام ٢٠١٣ إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعامي ٢٠١٠/٢٠١١، ٢٠١١/٢٠١٢ يبلغ حوالي (١,٩%)، (٢,١%)، (٢,١%).

جدول رقم (٤)
تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للاقتصاد المصري مقارنة بالاقتصادات العربية الأخرى^(١)
(مليارات دولار)
للسنوات (٢٠٠٥ - ٢٠١١)

السنوات	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الاقتصادات (الدول)							
المملكة العربية السعودية	١٢١٠٠	١٧١٤٠	٢٢٨٢٠	٢٨١٥٠	٣٢١٠٠	٢٨١١٠	١٦٤٠٠
الإمارات العربية المتحدة	١٠٩٠٠	١٢٨٠٠	١٤١٩٠	١٣٧٢٠	٤٠٠٠	٥٥٠٠	٧٨٠٠
لبنان	٣٣٢٠	٣١٣٠	٣٣٨٠	٤٣٣٠	٤٨٠٠	٤٢٨٠	٣٢٠٠
البحرين	١٠٨٠	١٧٩٠	١٦٦٠	١٦٦٠	٢٥٩٠	٢٢١٠	٢٥٧٠
السودان	٢٣٠٠	٢٥٣٠	٢٤٣٠	٢١٠٠	١٨٢٠	٢٠٦٠	١٩٤٠
الأردن	١٩٨٠	٣٥٤٠	٢٦٢٠	٢٨٣٠	٢٤١٠	١٦٥٠	١٤٧٠
عمان	١٥٤٠	١٥٩٠	٣٣٣٠	٢٩٥٠	١٥١٠	١١٤٠	٧٨٨
لبنان	١٠٤٠	٢٠٦٠	٢٨٥٠	٣١٨٠	٣٣١٠	١٩١٠	٠٠٠
قطر	٢٥٠٠	٣٥٠٠	٤٧٠٠	٣٧٨٠	٨١٣٠	٤٦٧٠	(٤٨٠)
مصر	٥٣٨٠	١٠٠٤٠	١١٥٨٠	٩٥٠٠	٦٧١٠	٦٣٩٠	(٤٨٠)
بقي الاقتصادات العربية	٥٧١٠	١١٢٨٠	٩٩٧٠	١٢٦٥٠	٨٤٩٠	٧١٧٠	٧٢٥٠
إجمالي الاقتصادات العربية	٤٧٨٥٠	٧٠٤٠٠	٨٠٥٣٠	٩٦٢٨٠	٧٦٠٣٠	٦٥١٤٠	٤٠٧٣١
النسبة إلى إجمالي العالم	٤,٩	٤,٨	٤,١	٥,٤	٦,٣	٥,٠	٢,٧
إجمالي العالم	٩٨٢,٦٠٠	١٤٦٣,٤٠٠	١٩٧٥,٥٠٠	١٧٩٠,٧٠٠	١١٩٧,٨٠٠	١٣٠٩,٠٠٠	١٥٢٤,٤٠٠

الترتيب حسب القيمة في عام ٢٠١١

(١) World Investment Report, United Nation, New York and Geneva years (2011, 2012).

جدول رقم (٥)
تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للاقتصاد المصري مقارنة ببعض الاقتصادات الناهضة
(بليون دولار)
للسنوات (٢٠٠٦ - ٢٠١١م)

السنوات	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
القطاعات (الدول)						
الصين	٧٢,٧	٨٣,٥	١٠٨,٣٠	٩٥,٠	١١٤,٧	١٢٤,٠
البرازيل	١٨,٨	٣٤,٦	٤٥,١	٧٥,٩	٤٨,٦	٦٦,٧
سنغافورا	٢٩,٣	٣٧,٠	١١,٨	٢٤,٤	٣٨,٦	٦٤,٠
الهند	٢٠,٣	٢٥,٥	٤٣,٤	٣٥,٦	٢٤,٢	٣١,٦
المملكة العربية السعودية	١٧,١	٢٢,٨	٣٨,٢	٣٢,١	٢٨,١	١٦,٤
تركيا	٢٠,٢	٢٢,٠	١٩,٥	٨,٤	٩,٠	١٥,٩
ماليزيا	٦,١	٨,٦	٧,٢	١,٥	٩,١	١٢,٠
كوريا	٤,٩	٢,٦	٨,٤	٧,٥	٨,٥	٤,٧
مصر	١٠,٠	١١,٦	٩,٥	٦,٧	٦,٤	(٠,٤٨٠)

الترتيب: حسب القيمة في عام ٢٠١١م

(٠) World Investment Report, United Nation, New York and Geneva years (2011, 2012).

جدول رقم (٦)
تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الاقتصاد المصري
(١٠) (FDI Inflows) ونسبته إلى رأس المال الثابت المحلي الإجمالي (FGC)
للسنوات (٢٠٠٨ - ٢٠١١ م)

البيان	الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل (FDI Inflows)	
	مليون دولار	النسبة إلى رأس المال الثابت المحلي الإجمالي (%)
٢٠٠٨	٩٤٩٥	٢٥,٨
٢٠٠٩	٦٧١٢	١٨,٩
٢٠١٠	٦٣٨٦	١٥,٨
٢٠١١	(٤٨٣)	(١,٢)

(١٠) UNCTAD: World Investment Report, United Nation, New York and Geneva (2011, 2012).

جدول رقم (٧)
تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر الداخِل إلى الاقتصاد المصري^(١)
(FDI Inward Stock) مقارنة ببعض الاقتصادات العالية الانماضة والنامية
للسنوات (١٩٩٠، ٢٠٠٠، ٢٠١١)
(بليون دولار أمريكي)

٢٠١١	٢٠٠٠	١٩٩٠	السنوات الاقتصادات
٧١١,٨	١٩٣,٣	٢٠,٧	الصين
٦٦٩,٧	١٢٢,٣	٣٧,١	البرازيل
٥١٨,٦	١١٠,٦	٣٠,٥	سنغافورا
٢٠١,٧	١٦,٣	١,٧	الهند
١٨٦,٩	١٧,٦	١٥,٢	المملكة العربية السعودية
١٤٠,٣	١٩,٢	١١,٢	تركيا
١٣١,٧	٤٣,٧	٥,٢	كوريا
١١٤,٦	٥٢,٧	١٠,٣	ماليزيا
٨٥,٤	١,١	٠,٨	الإمارات
٧٢,٦	٢٠,٠	١١,٠	مصر

الترتيب حسب القيمة في عام ٢٠١١

(١) مرجع سبق ذكره بالجدول رقم (٦).

جدول رقم (٨)
متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة الصناعية ومن الناتج المحلي الإجمالي
لبعض الاقتصادات العالية الناضجة والاقتصاد المصري للعام (٢٠١٠م)

الترتيب بين الاقتصادات العالمية	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP Per Capita)		الترتيب بين الاقتصادات العالمية
	القيمة (دولار أمريكي / أسطر جارية)	القيمة (دولار أمريكي / أسطر ثابتة)	
٥	٥٩٧١٧	٣٨٧١	الإمارات العربية المتحدة
١٣	٤٣١١٧	٨١٩٨	سنغافورا
٣٥	٢٠٥٩١	٤٧٨٣	كوريا
٣٨	١٦٩٩٦	١١٥٧	المملكة العربية السعودية
٥٩	١٠٣٩٩	١٠١٣	تركيا
٦٢	٨٤٢٣	١٤٢٧	ماليزيا
٨٠	٤٣٨٢	٨٢٠	الصين
١٠٢	٢٧٨٩	٣٦٢	مصر

الترتيب بين ١٤٤ اقتصادات عالمية

- (٠) UNIDO Statistics/ International Comparisons: of Industrial Performance (2012)
(٠٠) International Montry Fund (IMF), World Economic: outlook Database (2011)

المراجع

- (1) The World Economic Forum: The Global competitiveness Report (GCR), 2010/ 2011, 2011/ 2012.
 - (2) UNCTAD: World Investment Report, United Nations, New York and Geneva, 2010/ 2011, 2011/ 2012.
 - (3) UNDP: Human Development Report, 2012/ 2011.
 - (4) UNIDO: Industrial Development Report, 2009.
 - (5) UNIDO: International comparisos of Industrial performance, 2011.
- (١) جمهورية مصر العربية – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى، ٢٠١٢ / ٩ – ومصر فى أرقام ٢٠١٣.

اقتصاد العدالة الاجتماعية...

دكتور

عبد الناصر حسبو السيد

دكتوراه الاقتصاد والمالية العامة

عضو الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع والاحصاء

زميل الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب

بسم الله الرحمن الرحيم

«رب أوزعنى أن أشكر نعمتك التى أنعمت على

وعلى والدى وأن أعمل صالحا ترضاه وأطعم لى

فى ذريتى إنى تبت إليك وإنى من المسلمين»

صدق الله العظيم

«سورة الأحقاف. الآية رقم «١٥»

إهداء

- إلى روح والدي تغمده الله بوافر رحمته
- إلى والدتي منحها الله موفور الصحة والنعمة
- إلى كل من يحب العلم ويحب التعلم
- إلى أحبائي مريم - محمد - مؤمن - عمر

تمهيد وتقسيم :

تشكل العدالة الاجتماعية مادة خصبة للنقاش فى السياسة، والدين، و محدّدات المجتمع المتحضّر. و تتمثل العدالة الاجتماعية فى النفعيّة الاقتصاديّة، و إعادة توزيع الدخل القومي، و تكافؤ الفرص، و غيرها من أمارات المجتمع المدني. وتعدّ العدالة واحدة من أكثر الموضوعات قدسية وشيوعاً فى السلوك الاجتماعى. ويمكن أن تتخذ وجوهاً متضاربة جداً حتى ضمن المجتمع الواحد. فأينما كان هناك أناس يريدون شيئاً، وكانت هناك موارد يراد توزيعها. فإن العامل الجوهرى المحرك لعملية اتخاذ القرار سيكون أحد وجوه العدالة.

وللعدالة سيادة على غيرها من المفاهيم المقاربة، كالحرية والمساواة، ذلك أنها لا تقف عند حد معين. فقد يطالب الناس بمزيد من الحرية، وفجأة يضطرون إلى التوقف عند حد معين حتى لا تنقلب الحرية إلى نقيضها، إلا أنهم لا يستطيعون التوقف عن محاولة أن يكونوا عادلين. ولا يستطيع أى مجتمع أن يصل إلى درجة الإشباع فى تحقيق العدل، لأنه لا يوجد حد نهائى للعدالة. فالعدالة بهذا المعنى هى الخير العام الذى يستطيع تنظيم العلاقة بين مفهومي الحرية والمساواة، إذ يكفل الموازنة بين الطرفين. ومع ذلك فإن الظلم رافق وجود الإنسان منذ بداياته. فقد ظهرت التفرقة بين الناس ونشأت بالدرجة الأولى عن مفهوم الملكية الذى يعتمد على الأناية والمصلحة الفردية. فمنذ أن انتقل المجتمع البدائى إلى مجتمع تنظيمى اختفت المساواة وألغيت. لأن جماعة من الأفراد تملكوا الأرض واستغلوا غيرهم. وبمرور الزمن صار لهم قانون يحميهم من كل عقاب، ويحافظ على مصالحهم، ويقر بشرعية الفروق المادية بين الفئات الاجتماعية. فتحوّلت هذه الفروق بالتدريج إلى فروق معنوية أصيلة.

والواقع أن الإنسان دفع ثمناً غالياً لارتقائه إلى أشكال اجتماعية أكثر تعقيداً. فأصبح النظام المعقد للمجتمع يعنى أيضاً تحطيم العلاقات الإنسانية، إذ كان معنى زيادة الثروة الاجتماعية فى كثير من الحالات زيادة فقر الإنسان.

أهمية البحث

تعتبر قضية العدالة الاجتماعية بمفهومها الواسع، وبتطبيقاتها المتعددة فى ميادين الحياة الاجتماعية، والسياسية، والقانونية. من بين أهم القضايا التى انحسر الاهتمام بها

نظرياً وعلمياً. فلا نكاد نجد - إلا نادراً - عملاً علمياً، أو إنتاجاً فكرياً ثقافياً خاصاً بهذه القضية. وليس زوال المظالم - بأنواعها - هو سبب انحسار الاهتمام بالبحث في العدالة وعنها أو في السعى لتطبيقها عملياً في مختلف مجالات الحياة، بل ربما يكون العكس هو الصحيح. بمعنى أن تفاقم تلك المظالم بدرجة كبيرة في ظل الصعود المستمر للمذهب الرأسمالي، وحدوث تغيرات أساسية في الهياكل الاقتصادية لكثير من الدول، وكذلك في أبنيتها السياسية بدرجات متفاوتة. كل ذلك قد أدى إلى تراجع قضية العدالة الاجتماعية في الفكر والممارسة معاً. في الوقت الذي صعدت فيه مفاهيم ومصطلحات دالة على قضايا أخرى منها «الانفتاح»، و«التحرير الاقتصادي» و«الإصلاح الاقتصادي» و«الخصخصة». وتقدمت في المقابل سياسات مكافحة الإرهاب، والتصدى للجريمة المنظمة، وملاحقة الاتجار في المخدرات. على السياسات التي كانت تسعى لتقريب الفوارق بين الطبقات، ومحاصرة الفقر، والقضاء على الجهل، والارتفاع بمستوى معيشة القطاعات الواسعة من المواطنين، وتحقيق التوازن «والعدالة» بين الذين لا يملكون والذين يملكون، أو بين العمال وأصحاب الأعمال.

من هنا تأتي أهمية هذا البحث في اقتصاد العدالة الاجتماعية حيث يتم مناقشة هذه القضية من خلال التعريف بماهية العدالة الاجتماعية ودور الدولة في المجال الاقتصادي. ومحاولة طرح رؤية مبسطة يمكن من خلال تنفيذها وتطبيقها على أرض الواقع تحقيق العدالة الاجتماعية في مصر. وسيتم ذلك من خلال فصول ثلاثة وذلك على النحو التالي:

- التعريف بالعدالة الاجتماعية
- دور الدولة في المجال الاقتصادي
- الجانب التطبيقي لاقتصاد العدالة الاجتماعية

الفصل الأول

ماهية العدالة الاجتماعية

العدالة فى جوهرها هى إعطاء كل ذى حق حقه وفقاً لمبدأ «تكافؤ الفرص» بين المواطنين كافة بقطع النظر عن أى اعتبارات تتعلق بأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، أو باعتقاداتهم المذهبية أو الدينية، أو السياسية.

أما الحديث عن تكافؤ الفرص فى ظل أوضاع مختلفة اجتماعياً واقتصادياً وأخلاقياً فهو حديث لا معنى له، كما أنه لا معنى - فى مثل تلك الأوضاع - للحديث عن المساواة أمام القانون.

أولاً: تعريف العدالة

العدل والعدالة من جذر لغوى واحد هو «عدل»، والعدل هو الإنصاف، وهو ما قام فى النفوس أنه الحكم، ويقال عدل الشئ عدلاً بمعنى سواه وأقامه، وعدل الشئ بالشئ، سواه به وجعله مثله قائماً مقامه، واعتدل أى توسط بين حالين فى كم، أو كيف، أو تناسب، والعدل أى الإنصاف - هو إعطاء المرء ما له وأخذ ما عليه!

وثمة تعريفات متعددة لمفهوم «العدالة»، وليس ثمة تعريف واحد جامع مانع - بلغة أهل المنطق - ومنذ البدايات الأولى لظهور مبدأ العدالة، كان لمفهومها معنيان متداخلان، أولهما يشير إليها باعتبارها نسقاً للقيم والمثل الأخلاقية ومحوراً جامعاً للفضائل الإنسانية. وثانيهما يشير إليها باعتبارها مجموعة الإجراءات المؤدية إلى معرفة الحق والكفيلة بتوصيله إلى صاحبه ضعيفاً كان أو قوياً.

ثانياً: المقومات الأساسية للعدالة

إذا كان «تكافؤ الفرص» هو جوهر «العدالة» - على النحو السابق ذكره - فإن لهذا الجوهر مقومات واقعية من المفترض وجودها حتى تتوافر البيئة المناسبة لإعمال مبدأ العدالة، ومن أهم تلك المقومات:

١- **المقوم الاقتصادي:** الذى يعنى توفير الحد الأدنى لمتطلبات المعيشة الكريمة، ويعنى كذلك وضع سياسة عامة للثروة القومية من حيث طرق اكتسابها وكيفية التصرف فيها، وحق الدولة فى التدخل لتحديد الملكية، وإعادة توزيع الثروة بطريقة عادلة.

٢- **المقوم القانونى الحقوقى:** الذى يضمن الحقوق الخاصة للمواطنين فى نصوص واضحة ومعلنة تجاه بعضهم البعض، وتجاه الدولة ذاتها، طالما كانت منضبطة بأحكام القانون، وسارية فى مساراتها الشرعية.

٣- **المقوم الفكرى الأخلاقى.** الذى تغذيه ثقافة تحض على التكافل وتعالى من شأن التعاون، وتنمى الشعور بالمسؤولية تجاه الآخرين، وتؤكد على فضائل احترام الغير، ومراعاة حقوقه المادية والمعنوية. ومسؤولية توفير مثل هذه الثقافة لا تقع على جهة واحدة، أو مؤسسة دون غيرها من مؤسسات التنشئة الفكرية والثقافية، بل هى مسؤولية كافة الجهات والمؤسسات. وإلى جانبها كل المفكرين وقادة الرأى والمبدعين والفنانين. وبهذا المعنى تصير ثقافة العدالة هى ثقافة الحرية، لأن العدل والحرية قيمتان تنبعان من أصل واحد، فالعدل والحرية هما فى بناء قلب الإنسان وفكره ووجدانه وإرادته، بناء لا مجال فيه للظلم والاستبداد. وبكلمات أخرى، فإنه لا عدالة فى ظل خضوع الفرد للفقر، أو للقهر، أو لإنكار حقوقه الأساسية تحت أى ذريعة من الذرائع، ولا عدالة - كذلك - فى ظل ثقافة تغذى عوامل التفرقة والتمييز والحط من كرامة الإنسان.

ثالثاً: المستويات التطبيقية للعدالة

للعدالة أكثر من مستوى تطبيقي فى الحياة الاجتماعية، ويمكن التمييز بين ثلاثة مستويات رئيسية لها وهى:

١- **المستوى الاجتماعى السياسى العام:** حيث تصير العدالة قيمة حاكمة للحركة السياسية وللممارسة الاجتماعية، وتكون محل إجماع عام من كافة القوى والاتجاهات المؤثرة فى تسيير شؤون المجتمع، ويصير الالتزام بها عنواناً على وجود مجتمع عادل، ونظام عادل وسياسة عادلة.

٢- **المستوى الفردى الخاص:** حيث تصير العدالة محوراً للسلوك الفردى، وإطاراً مرجعياً عاماً لضبط تصرفات الأفراد ومواقفهم تجاه بعضهم البعض، فيكون الفرد عادلاً فى ممارسة حقوقه، وعادلاً فى أداء واجباته.

٣ - المستوى المؤسسى: حيث تكون العدالة إحدى أبنية النظام السياسى والاجتماعى القائم، وهى تتمثل - فى هذه الحالة - فى مجموعة من القوانين، والإجراءات، والمؤسسات، والوظائف. التى تكون مهمتها الأساسية تطبيق أحكام القانون. إن العدالة فى هذا المستوى تصير مرادفة للسلطة القضائية، وتكون هى الآلية التى عن طريقها يتم حسم المنازعات، واستيفاء الحقوق من مغتصبينها، وردّها إلى مستحقيها.

وثمة تقسيم آخر لمستويات العدالة يتلخص فى التمييز بين العدالة الإجرائية (القانونية) من ناحية، والعدالة الموضوعية التى تشير إلى معايير تنظيم الحقوق وتوزيعها من ناحية ثانية، والعدالة فى بعدها التنفيذى من ناحية ثالثة. حيث يتعين على الدول - أو السلطة العامة- أن تتدخل لصالح الفئات المحرومة، أو غير القادرة على الوصول إلى حقوقها، أو تلك التى يحال بينها وبين حقوقها لأى سبب من الأسباب. ويشير موضوع تدخل الدولة لتحقيق العدالة كثيراً من الإشكالات ذات الطابع القانونى والسياسى. وبخاصة أن هذا التدخل عادة ما يتم تحت شعار «تحقيق العدالة الاجتماعية» التى تصير - فى هذه الحالة- مرادفة لجملة السياسات والإجراءات التى تتخذها السلطة الحاكمة باسم الدولة بهدف تقريب الفوارق بين الطبقات، وحصرتها فى حدودها الدنيا، وإعادة توزيع الثروة، ودعم العديد من الخدمات والسلع وجعلها فى متناول القطاعات العريضة من المواطنين.

رابعاً - أنواع العدالة ومضامينها

يمكن القول أن دافع العدالة اتخذ له أربعة أنواع لم يخرج عنها طوال التاريخ البشرى تتمثل فيما يلى:

١ - عدالة الحاجات: يتم بموجبها توزيع الموارد بين الأفراد على أساس تلبية أكثر حاجاتهم إلحاحاً، بصرف النظر عن مدخلاتهم أو أدائهم، ودون الأخذ بمبدأ التكافؤ. مثال ذلك الأسرة إذ يقوم الأفراد البالغون فيها بتوزيع الموارد التى يكسبونها على الآخرين طبقاً لحاجاتهم لا لمدخلاتهم.

٢ - عدالة التكافؤ: تظهر هذه العدالة لدى الأفراد المنتمين إلى جماعة معينة، ممن يدركون أنفسهم بوصفهم وحدة واحدة. إذ يشترك الجميع فى تقاسم المخرجات بالتساوى: (الفرد من أجل الجماعة، والجماعة من أجل الفرد).

٣ - عدالة الإنصاف: تبرز فى مواقف الاعتماد المتبادل، كما فى السوق، حيث يعمل الفرد على تحقيق التكافؤ بين مخرجاته واستثماراته.

٤ - عدالة القانون: تعنى أن العدالة ليست أكثر أو أقل مما يقرره ممثلو السلطة القانونية للمجتمع. ويمكن توظيف الأسس التي تقوم عليها أشكال العدالة الثلاثة السابقة، في تطوير القوانين وتقويمها وتعديلها. ولكن ما أن يُسن القانون حتى يصبح المحدد الوحيد لاستحقاقات الفرد في موقف معين. بصرف النظر عن حاجاته واستثماراته وآرائه.

خامساً- العدالة الاجتماعية في الأنظمة المختلفة

إن العدالة الاجتماعية في الفكر الإسلامي تتمثل في العدل والحق، وهي جزء من المصالح المنزلة في الشريعة الإسلامية، وتلك المصالح يتم تحديدها في أطر وأنظمة وفقاً للظروف على ألا تخرج من الضوابط العامة للشريعة. فالتشريع الإسلامي طرح فكرة المساواة والسواسية بين البشر. وقد مارس الإسلام بالفعل العدالة بتحريمه للاحتكار، كما أوصى بإعطاء الأجير حقه قبل أن يجف عرقه وفي المقابل وضع الحدود بقطع يد السارق حتى لو كانت فاطمة بنت محمد. كما تدخل ضمن أهدافها الفئات الضعيفة والنساء وهم مقصد تطبيق العدالة.

أما عن كيفية تحقيق العدالة الاجتماعية فيتم ذلك عن طريق فرض الضرائب على الأغنياء وذلك في صورة الزكاة على الأموال بنسبة (٢,٥٪). وهو أمر محمود جداً نظراً لأن ذلك يعنى إعفاء الطبقات الفقيرة والمتوسطة من الضرائب، وتشجيع الطبقات الغنية على الإنفاق الذي يعفيهم من الضرائب لأنه يخفض من الوعاء الذي تحتسب الضرائب على أساسه. وأحقية الدولة أن تنزع ممتلكات الأشخاص في حالة حيادهم عن الهدف الرئيسي الذي أقرته الشريعة وهو إعمار الأرض. كما أن العدالة الاجتماعية ستتحقق بتدخل الدولة في تبني مشروعات لبرامج مباشرة تخدم الفئات الأكثر تضرراً من ناحية، ومن ناحية أخرى تعود الدولة لدورها الاقتصادي في توفير الاحتياجات الأساسية ومكافحة الفساد والقضاء على الرشوة والسرقات. كما على الدولة أن تتدخل في الرعاية الصحية وتعيد هيكلة المخصصات بما في ذلك الدعم وإصلاح هيكل الأجور وربط ذلك بمعدلات الإنتاج والأرباح. كما أن على الدولة ومنظمات المجتمع المدني إعادة نموذج الوقف والذي به يتم توزيع نسبة من ممتلكات الأغنياء على الفقراء.

أما العدالة الاجتماعية في الفكر الليبرالي فتعتمد بالأساس على الحقوق المتساوية لكل المواطنين مع ضرورة توافر الحريات الأساسية والانفتاح على ثقافة الحوار، وهو ما سيعكس

تداول السلطة والتعددية الحزبية. أما اجتماعيا واقتصاديا فالرؤية الليبرالية تعتمد على ثلاثة مبادئ رئيسية هي الحرية، وتكافؤ الفرص، وسيادة القانون.

ففى ظل حرية النشاط الاقتصادى ستكون هناك العدالة الاجتماعية على عدة مستويات تنحصر فى دور الدولة كمنظم لاقتصاد السوق فى إطار الحريات الاقتصادية ومن خلال فرض تشريعات وقوانين تحمى السوق من الاختلالات كالهيمنة والاحتكار، كذلك انضباط الدولة فى إدارة المنشآت الحيوية كقناة السويس والبترول. كما أن العدالة الاجتماعية هي ضمانات العدالة التوزيعية بعد فرض الضرائب، كالتصاعدية والعقارية، التي يتم استغلالها طبقاً لأدوات عدالة التوزيع للدولة المتمثلة فى تقديم شبكات خدمية كالتأمينات والرعاية الصحية والتعليم.

أما عن تكافؤ الفرص فهو أحد أهم السبل التى لابد أن تنتهجها الدولة فى ضبطها للسوق، أو فى دخولها كمشارك مع بقية المستثمرين لتنظيم مبدأ التكافؤ. وبالنسبة لسيادة القانون وهو المبدأ الثالث فى الرؤية الاجتماعية والاقتصادية الليبرالية، فضمان النزاهة فى كل من الحرية الاقتصادية وتكافؤ الفرص لابد أن يشرع له قوانين سيتم اعتبارها نقطة انطلاق متساوية لكل المشاركين بالسوق دون تقديم تسهيلات لأحد دون الآخر. كما أن العدالة الاجتماعية لها علاقة بالعدالة الاقتصادية، وهذا سيحدث بحرية فتح الأسواق للمستثمرين فى وجود الدولة كمشارك منظم للاقتصاد.

كما أن وضع حد أدنى وحد أقصى للأجور وتطبيق الضرائب التصاعدية ليس فقط هو الهدف، ولكن التفكير فى كيفية توزيع عائداتها هو الأهم. فالعائدات والاستثمار لابد أن يداروا من أجل مصالح الأغلبية الساحقة، لعل ذلك يستوجب ضرورة رفع الدعم عن مصانع الحديد والاسمنت وعودة الشركات التى بيعت للقطاع الخاص وتدهور معها الاقتصاد وتم تشريد آلاف العمال. كما أن أولويات التنمية والاستثمار لابد أن تتم فى ضوء إدارة وتدخل المجتمع، كالمجالس العمالية التى تضمن حق المجتمع فى تحديد أولويات الإنتاج بعيدا عن المستثمرين الذين يلهثون وراء السلع الربحية دون الاهتمام بالاحتياجات الأولية للمجتمع، وأيضاً بعيداً عن تعويم الأسواق التى تعكس مؤشرات تنمية مرتفعة ليس لها علاقة بالمستوى الاقتصادى المتدهور لدى الأفراد. مع ضرورة تقوية العمال وحمايتهم بالقوانين. فالعامل القوى المحصن بنقابة قوية والمشارك فى مجلس الإدارة وصاحب الحق

فى شراء الأسهم والمشاركة فى الربح قادر على إدارة هذه المصانع والشركات مع حماية نصيب المالك العادل فى الربح حيث أنه يتحمل المخاطرة بالخسارة إلى جانب الربح. أما العدالة الاجتماعية فى الفكر الاشتراكى فلن تتحقق إلا بحدوث ثورة اجتماعية حقيقية تؤدى إلى الملكية الاجتماعية لأدوات الإنتاج بشكل ديمقراطى. تحققه مجالس عمالية منتخبة قادرة على تحويل كل النظريات إلى واقع ملموس مثل تحديد حد أقصى للملكية ووضع إجراءات جديدة لفلاحى الإقطاع. وتحديد حد أقصى للضريبة على الفلاح. كذلك وضع حد أدنى وحد أقصى للأجور.

إن المساواة الاجتماعية هى وضع اجتماعى تختفى فيه الامتيازات التى تتمتع بها مجموعات محددة. وهو وضع يسود فيه تكافؤ الفرص، حيث ينعم الجميع بأوضاع مادية وثقافية تلبي حاجاتهم. ويعتمد شكل المساواة الاجتماعية و مضمونها إلى حد كبير على النظام الاجتماعى القائم. إلا أن المساواة الاقتصادية غير متوافرة بسبب عدم المساواة فى توزيع الملكية (الفردية) بالإضافة إلى وجود دخول لا علاقة لها بالعمل، وافتقار برامج الرفاه الاجتماعى إلى الفعالية.

ويسرون أن تحقيق العدالة الاجتماعية فى ظروفنا الراهنة سيؤدى حتما لدخول معركة مصالح فى مجتمع أوجدته الرأسمالية فى شكل طبقي صارخ، فهناك من سيقفون بالعرض ضد تحقيق العدالة بل سيؤجرون البلطجية ويوقفون بإرادتهم عجلة الإنتاج حتى لا ينتقص من وضعهم شيئاً.

وهنا يؤكد الاشتراكيون أن المعركة القادمة التى تطرحها مصر ما بعد الثورة لن تتوقف عند حدود الإصلاحات السياسية أو تعديل بعض المواد الدستورية، كما لن يتم تحقيق العدالة الاجتماعية بمفهومها الصحيح من خلال تعويم حدة الصراع الطبقي تحت مسميات براءة من المساواة وسيادة القانون. فالقوانين المطاطية التى صنعت أحمد عز وأمثاله قادرة على صناعة الكثير منهم، أما الثورة التى رفعت شعارات الكرامة والعدالة الاجتماعية فمازالت فى طريقها النضالى فى بناء نقابات مستقلة تنتزع حقوقها من رجال أعمال يتهدى وجودهم بالأساس على التقسيم الطبقي للمجتمع.

وبالتالى لن تتحقق العدالة الاجتماعية إلا بالقضاء الجذرى على كل مسببات أزماتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكافة أشكال القهر والاستغلال. المسئول عنهم النظام الرأسمالى وسياساته الاقتصادية، وتكون السلطة للشعب، عندها فقط ستتحقق المساواة.

أما بالنسبة لمفهوم العدالة كما كشفت عنه الممارسة في الخبرة التاريخية العربية الإسلامية، فقد قام على أساس الاعتدال وعدم التطرف، والسعى لتحقيق التوازن والاستقرار داخل الكيان الاجتماعي حتى ولو أدى ذلك إلى تدخل الدولة بما يكفل تحقيق هذا التوازن، وحسم كل ما يثور من عوامل الإخلال. والسعى - كذلك - لتوفير الشعور بالاستقرار، والمعرفة المسبقة بالحقوق والواجبات، ثم إشاعة الطمأنينة بمعنى احترام الحقوق المكتسبة، وتحقيق ما لم يتحقق للفئات غير القادرة، وضمان أكبر قدر ممكن من السلام الاجتماعي، وذلك بإزالة مصادر التوتر في شتى مرافق المجتمع.

بهذا المعنى - السالف ذكره - يمكن القول أن العدالة الاجتماعية تعنى السعى لتمكين المواطن من حماية آدميته، حيث يتوافر له الحد الأدنى للكفاف الاقتصادي والمعيشي، كما تعنى أيضاً احترام الوجود الذاتي لمختلف التكوينات الاجتماعية، وهنا تتداخل مضامين العدالة الاجتماعية مع مضامين العدالة السياسية، ويصعب - في الواقع - الفصل بين هذه وتلك.

إذا فالعدالة الاجتماعية هي نظام اقتصادي يهدف إلى إزالة الفوارق الاقتصادية الكبيرة بين طبقات المجتمع. وتوفير معاملة عادلة و حصة تشاركية من خيرات المجتمع^(١).

(١) لمزيد من التفاصيل راجع:

(١) أحمد جمال ظاهر (١٩٨٨). دراسات في الفلسفة السياسية. عمان: دار مكتبة الكندي للنشر، ص ١٨٦ وما بعدها

(٢) بول تيليش (١٩٨١). الحب والقوة والعدالة. ترجمة مجاهد عبد المنعم مجاهد. القاهرة: دار الثقافة للطباعة

والنشر، ص ٣٠، ٨٤ وما بعدها

(٣) أحمد زكي بدوي (١٩٨٢). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. بيروت: مكتبة لبنان، ص ٢٣٢ وما بعدها

(٤) الحسن، إحسان محمد (١٩٩٩) موسوعة علم الاجتماع. بيروت: الدار العربية للموسوعات، ص ٤٦٠. وما بعدها

ه - العدالة الاجتماعية. حسنى الطنطاوى. www.palagh.com



الفصل الثانى

دور الدولة فى المجال الاقتصادى

لا شك أن تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى بشكل مباشر أو غير مباشر يتم وفق ظروف ومعطيات أحيانا أيدلوجية أو عقائدية معينة. وهى قضية مطروحة بين مؤيد ومعارض وكل يستعرض حججه وبراهينه لتأييد وجهة نظره. فإذا اعتبرنا أن السوق هى حيز يتم فيه تبادل الممتلكات الخاصة أيا كان شكلها (منتجات، رأسمال، عقارات.. الخ) بمقابل يعتبر عادلاً نسبياً بالمنظور الاجتماعى. فإن هذه السوق لا يمكن أن تتواجد إلا إذا وجد إدراك متطور لحقوق الملكية الخاصة. وتجسد ذلك فى قانون قوى تمثله دولة قوية ومتدخلة فى الاقتصاد. لأنه إذا لم يكن هناك قانون يحفظ ويحترم الملكية الخاصة ولم تكن هناك دولة قوية تطبق هذا القانون فإنه لن تكون هناك عمليات تبادل حقيقى من خلال هذه السوق. حيث سيسلب القوى عقارات أو منتجات الضعيف بدلاً من أن يدفع له ثمناً أو إيجاراً.

ويمكن بيان دور الدولة فى المجال الاقتصادى على النحو التالى:

أولاً- مدى أهمية تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى

يمكن القول بأن وجود الدولة وتدخلها فى النشاط الاقتصادى هو أمر هام ولا غنى عنه. وبالتالي فالخلاف عادة لا يكون حول التدخل من عدمه وإنما يكون حول مدى هذا التدخل وشكله. وهنا يجب التمييز بين شكلين من التدخل وهما:

الأول: هو إحلال الدولة محل السوق. بمعنى قيام جهة معينة فى الدولة (وزارة التخطيط مثلاً) بإدارة الاقتصاد وحل المشكلة الأساسية فى الاقتصاد وهى مشكلة الموارد والحاجات. من خلال عملية التخطيط المركزى. وهذا النموذج ثبت عدم نجاحه فعلاً من خلال التجربة الاشتراكية.

الثانى: هو تدخل الدولة لإكمال عمل السوق ومعالجة حالات فشل السوق فى إدارة الاقتصاد. وتحقيق أفضل توافق بين الحاجات والموارد. وهذا أمر طبيعى حيث يمكن أن تتدخل الدولة عند حدوث الأزمات التى يمكن أن ينتج عنها خسائر ذات طابع عام تمس

صميم عمل الدولة. ولا شك أن هذا التدخل سوف يزداد مع ظهور الأزمات الاقتصادية ويتراجع مع تراجع هذه الأزمات.

وعلى ذلك فإن النظام الاقتصادى الذى يسود العالم الآن وهو النظام الرأسمالى يجب أن يكون أقل أصولية وأكثر توازناً تؤدي فيه الدولة دوراً أساسياً فى المجال الاقتصادى. ويتحقق فيه توازن بين دور الدولة ودور الأسواق فى الاقتصاديات الوطنية دون أن يطغى أحدهما على الآخر. ويصبح دور الدولة تدخلياً أكثر مما كان عليه فى الماضى. مستهدفاً تصحيح أى مسارات خاطئة ينتهجها القطاع الخاص وأى سياسات تؤثر بالسلب على الاقتصاد الوطنى أو على المجتمع عامة. ولا بد أن يكون لهذا النظام الاقتصادى توجهات اجتماعية وأيضاً سياسية تهدف خدمة الصالح العام دون أن تضحي بالصالح الخاص. بل تعمل على تصحيح مساراته ذات الطابع الفردى التى لا تأخذ فى الاعتبار الآثار الاجتماعية والسياسية التى تترتب عليه.

وبالتالى فإن تدخل الدولة يصبح ضرورة تفرضها مطالب اجتماعية واقتصادية قوية مع مراعاة اختلاف درجة التدخل من دولة إلى أخرى. تبعاً لنموها الاقتصادى ومدى عمق مشاكلها الاجتماعية ومدى طموحها لتحقيق تقدم سريع^(١).

بل إن الدولة سوف يكون لها دور بارز وقوى وسوف يزداد حجم تدخلها عن ذى قبل. لأنه من الخطأ الاعتماد على الرأسماليين فى ضبط الأسواق بحجة حرية التجارة وآليات السوق. ذلك لأن هؤلاء الرأسماليين سيكون هدفهم من قريب أو من بعيد هو تحقيق أقصى الأرباح فقط. الأمر الذى سيؤثر قطعاً على مستويات المعيشة وتحقيق الصالح العام للدولة والأفراد.^(٢)

ثانياً- الدور الاقتصادى للدولة

إن تعبير الدولة قد يقصد به أمور مختلفة. فهو فى معنى واسع يكاد يتسع ليشمل المجتمع نفسه باعتبار أن الدولة هى التنظيم السياسى للمجتمع وبالتالي يشمل كل المندرجين تحت هذا التنظيم من أفراد وهيئات ومؤسسات وأحزاب وحكومة.

(١) راجع تفصيلاً د/ محمود عبد الحافظ محمد. فشل آلية الأسواق وأهمية تدخل الدولة فى ضوء الأزمة الاقتصادية

العالمية. مجلة مصر المعاصرة يناير ٢٠١١ العدد ٥٠١ ص ١٧ وما بعدها

(٢) د/ فتحى أبو الفضل - د/ عز الدين حسانين - د/ محمد القفاص. دور الدولة والمؤسسات فى ظل العولمة.

مكتبة الأسرة ٢٠٠٤ ص ٥٥.

كما يوجد معنى ضيق ويقصد به المؤسسات الحاكمة بالمقابلة للأفراد والهيئات الخاصة. وفى هذا المعنى الثانى يختلط اصطلاح الدولة بتعبير «الحكومة» بالمعنى الواسع. وعندما يدور الحديث عن دور الدولة فإن المعنى الثانى يرد بشكل أقرب إلى الأذهان باعتباره حديثاً عن المؤسسات الحاكمة فى النشاط الاقتصادى.

وليس من السهل رد علاقة الأفراد بالدولة ومجال كل منهما إلى مرتكزات محددة. فهذه من الأمور التى تخضع للعديد من المؤثرات البيئية والبيولوجية والثقافية والتاريخية والنفسية والتكنولوجية. لكن من المسلم به أن سلوك الأفراد والجماعات داخل الدولة لا بد وأن يستند إلى مجموعة من الاعتبارات التى ترتبط بكل من السياسة والاقتصاد والأخلاق. ويقصد بالسياسة هنا اعتبارات السلطة. وبالاقتصاد اعتبارات المنفعة والمصلحة. وبالأخلاق اعتبارات القيم ووازع الضمير الفردى والجماعى. وينبغى أن نعترف بأنه يدخل وراء كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة العديد من الظروف والمؤثرات. ولا يمكن أن تستقيم جماعة ويزدهر أفرادها ما لم يتوافر الانسجام والتوازن بين اعتبارات السياسة أو السلطة من ناحية. والاقتصاد أو المصلحة من ناحية ثانية. والأخلاق أو القيم من ناحية ثالثة. وبالتالي يمكن القول أن السياسة هى المجال الرئيسى لدور الدولة. فى حين أن المجال الطبيعى للاقتصاد هو السوق. وأن الأخلاق - بالمعنى الواسع - تفرض سلطانها فيما جاوز كلا من الدولة والسوق ومؤسساتهما المنظمة استناداً إلى مدى تماسك المجتمع ووحدة قيمه وتجانسه. وتجد أدواتها الأساسية فى مؤسسات المجتمع المدنى.

وتتميز الدولة المعاصرة عن غيرها بأهدافها والوسائل المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف. فضلاً عن الاعتراف لها بحدود إقليمية تتمتع داخلها بالسيادة المطلقة. فأما أهداف الدولة المعاصرة فهى أساساً حفظ الأمن والاستقرار لأبنائها وإقامة العدل. كذلك تحقيق التقدم الاقتصادى والعدالة الاجتماعية. أما عن وسائلها فهى تتمثل بشكل رئيسى فى القهر المنظم عن طريق استخدام القوانين المستندة إلى القوة المادية لأجهزة السلطة. أما الحدود الإقليمية والسيادة المطلقة فهى تعنى أن الدولة تمتد سلطانها داخل هذه الحدود من ناحية. وبحيث تطلق لها الحرية داخل هذه الحدود ومع الاستقلال عن الدول الأخرى من ناحية ثانية. ويمكن القول أن أهم المجالات التى تلتزم الدولة برعايتها تجاه أفرادها فى المجال الاقتصادى تتمثل فى عدة أمور أساسية وهى:

- توفير الخدمات الأساسية للمجتمع.
- وضع القواعد القانونية المنظمة للنشاط الاقتصادي.
- نظام قضائي لحماية الحقوق واحترام التعاقدات.
- فرض الضرائب.
- النقود وسياسات الاستقرار الاقتصادي.
- مراعاة البعد الاجتماعي.

١- توفير الخدمات الأساسية للمجتمع

يعتبر توفير الخدمات الأساسية للمجتمع هو مبرر وجود الدولة. وقد صاحب ذلك جميع المجتمعات الإنسانية. حيث قامت السلطة السياسية بتوفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية اللازمة لحفظ المجتمع وحمايته. سواء تعلق الأمر بتوفير الأمن والعدالة في الداخل والخارج من المخاطر الخارجية. أو توفير عدد من الخدمات الأساسية كنظم الصرف والرى أو شق الطرق وحماية المواصلات أو رعاية العلوم والفنون. ومع تطور الدولة واتساع مفهوم الحاجات العامة والحاجات الاجتماعية اتسع مجال الخدمات الأساسية التي تقدمها الدولة لمواطنيها. فأصبحت مسئولة أيضاً عن توفير مستوى معقول من التعليم الإلزامي. فضلاً عن حماية مستوى من التعليم العالي والجامعي. ورعاية البحث العلمي. كذلك أصبحت مسئولة عن ضمان رعاية مستوى الصحة العامة والخدمات الطبية. وتوفير المواصلات والاتصالات لربط أجزاء الاقتصاد ببعضه البعض فضلاً عن ربط الاقتصاد القومي بالعالم الخارجي. كذلك امتد هذا المفهوم ليشمل أيضاً مجالات أخرى متعددة مثل الإعلام ورعاية الشباب وحماية البيئة. وفي نفس الوقت زادت مسئولية الدولة في المجال الاجتماعي برعاية المتعطلين وتوفير أنواع الضمان الاجتماعي ضد العجز والشيخوخة والمرض.

٢- وضع القواعد القانونية المنظمة للنشاط الاقتصادي

يعتبر من أهم الخدمات التي يمكن أن تقدمها الدولة إلى مواطنيها هو وضع الإطار القانوني لمباشرة مختلف نواحي النشاط الاقتصادي. فإذا كانت الدولة لا تتدخل في كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. فليس معنى ذلك أنها لا تضع القواعد القانونية المنظمة لمثل هذه الأنشطة. فنحن هنا بصدد خدمة أساسية لحسن أداء النشاط الاقتصادي. ألا وهي وضع القواعد المنظمة لهذا النشاط حماية للأفراد وحقوقهم. ويكون دور الدولة هنا التأكيد

والمراقبة والإشراف على إتباع الأفراد هذه القواعد فى مباشرتهم لهذه الأنشطة الخاصة. ويلاحظ أن أهم ما يميز هذه القواعد التنظيمية للنشاط الاقتصادى هو أنها تستند إلى قواعد القانون المكتوب الصادر عن السلطة الحاكمة. ومع توفير إطار قانونى واضح وسليم تنضبط معاملات الأفراد إلى حد بعيد وتتأكد مراكزهم القانونية مما يسهل على الأفراد القدرة على التنبؤ والتخطيط. ولذلك فإن وضع الإطار القانونى هو بمثابة توفير معقول من الاستقرار القانونى فى الأوضاع وعدم تعريض المتعاملين إلى مفاجآت أو صدمات غير متوقعة. وهذا يستلزم ضرورة توفير البيانات والمعلومات السليمة عن أوضاع الاقتصاد فهو أمر لا غنى عنه. كما يجب أن تتمتع هذه المعلومات بقدر كبير من المصادقية والانتظام والاستقلال.

٣- نظام قضائى لحماية الحقوق واحترام التعاقدات

لا تقتصر الدولة على تقديم الخدمات الأساسية ووضع الإطار القانونى وتوفير البيانات الرئيسية عن أوضاع الاقتصاد. ولكنها تضع فوق ذلك نظاماً قضائياً وبوليسياً لضمان احترام القواعد الموضوعية وحماية حقوق الأفراد. وفى ذلك تظهر الدولة باعتبارها صاحبة سلطة وسيادة. فهى وحدها التى تملك استخدام القوة بشكل مشروع على أساس أن ذلك ضرورة لحل جميع المنازعات بين الأفراد والمؤسسات.

٤- فرض الضرائب والأعباء العامة

حتى تستطيع الدولة القيام بالخدمات الأساسية، ووضع الإطار القانونى، وضمان احترام القواعد والحقوق. فإنها بالضرورة تحتاج إلى موارد مالية مناسبة لتمكينها من أداء هذا الدور. فالدولة لا تستطيع القيام بهذا الدور دون أن تتوافر لها موارد مالية كافية. ويعتبر فرض الضرائب هو أهم مظاهر توفير الموارد المالية للدولة. والدولة تلجأ إلى فرض أنواع عديدة من الضرائب لتغطية العجز فى النفقات العامة. كما يمكنها التوسع فى فرض أعباء متزايدة على الأفراد بأشكال ضمنية مثل الاعتماد على تمويل الموازنات بالعجز. أو تمويل عجز الميزانية بالتضخم أو بصفة عامة الاقتراض من الجهاز المصرفى. وعلى أى الأحوال تستطيع الدولة بما تملكه من سيادة أن توفر لنفسها موارد مالية جبراً عن الأفراد. سواء صراحة بالضرائب وغيرها من الأعباء المالية. أو بأشكال ضمنية عن طريق التضخم والسيطرة على النظام النقدى. مع مراعاة أن الضرائب لا تفرض إلا بقانون وبالتالى بموافقة ممثلى الشعب فى المجالس النيابية.

٥- النقود وسياسات الاستقرار الاقتصادى

من أهم وظائف الدولة سيطرتها على النظام النقدى وبما يمكنها من تحديد إطار الحساب الاقتصادى داخل الدولة من ناحية. والتأثير فى توجيه النشاط الاقتصادى بصفة عامة من ناحية أخرى. وتحمل الدولة مسئولية توفير الاستقرار فى قيمة النقد. فإذا كانت النقود هى أداة الحساب الاقتصادى فينبغى أن تتمتع النقود بقدر معقول من الاستقرار. فلا يكفى توفير الاستقرار القانونى والقدرة على التنبؤ بالمراكز القانونية بل لابد أن يصاحب ذلك توفير الاستقرار النقدى والقدرة على التنبؤ بالمكاسب والتكاليف الحقيقية.

ويعتبر إصدار العملة هو أحد أهم مظاهر السيادة فى الدولة الحديثة. فوجود عملة وطنية يعنى أن الدولة تقدم لمواطنيها أساساً يستندون إليه فى تقييم نشاطهم الاقتصادى حيث تتم المعاملات وبالتالي المقارنة بين العائد والتكاليف بهذه الوحدة النقدية. وتؤدى سيطرة الدولة على النظام النقدى إلى التأثير فى النشاط الاقتصادى من خلال الوحدات النقدية المستخدمة فى الحساب الاقتصادى. كذلك يعتبر استخدام السياسات النقدية وسيلة فعالة للتأثير فى مستوى وتوجهات النشاط الاقتصادى. ذلك أن تحقيق الاستقرار النقدى من أهم ضمانات نجاح اقتصاد السوق. وما لم يتوافر نظام نقدى ثابت ومستقر وقابل للتوقع فان كافة الحسابات الاقتصادية تفقد أساسها ومعيارها.

وقد عرفت مصر - شأنها شأن الدول النامية - تطوراً كبيراً فى دور الدولة الاقتصادى خلال النصف الأخير من القرن العشرين. حيث خرجت مصر من الحرب العلمية الثانية لتواجه مشكلتي تحقيق الاستقلال السياسى والاقتصادى. وهما بعد غير منفصلتين. وفى بداية الخمسينات قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ المصرية وأخذت على عاتقها مواجهة هاتين المشكلتين. وإذا كان تحقيق الاستقلال السياسى وإنهاء الاحتلال أمراً سهلاً نسبياً وقد تحقق بمعاهدة الجلاء ١٩٥٤. فقد كانت قضية التنمية الاقتصادية أكثر وعورة وتعقيداً.^(١)

٦- مراعاة البعد الاجتماعى

يمكن القول أن دور الدولة فى مراعاة البعد الاجتماعى فى عملية التنمية يكمن فى الاهتمام بالتعليم والبحث العلمى والصحة والغذاء. فتوفير الاحتياجات الأساسية للأفراد من أهم الاعتبارات الاجتماعية التى يجب أن تتوفر فى أى مجتمع.

(١) د/ حازم الببلاوى. دور الدولة فى الاقتصاد. مكتبة الأسرة ١٩٩٩ ص ٢٠

- د/ حازم الببلاوى. التغيير من أجل الاستقرار مكتبة الأسرة ١٩٩٨



ومن المعروف أن عملية التحول الاقتصادى فى مصر من النظام القائم على التخطيط المركزى وملكية الدولة لوسائل الإنتاج إلى النظام القائم على العرض والطلب والاعتماد على السوق نتج عنه تكلفة باهظة وقع معظمها على الطبقات الفقيرة فى المجتمع. وعلى ذلك فإن الدولة فى ممارستها لدورها الاجتماعى تجاه مواطنيها يجب أن تضع برنامجا تنمويا تعمل فيه على رفع مستوى الأفراد خاصة الفقراء ومحدودى الدخل. تنشأ من خلاله العديد من المؤسسات الأهلية التى تساعد فى تنفيذ هذا البرنامج مثل الصندوق الاجتماعى للتنمية ومنظمات المجتمع المدنى. تهتم فيه بمبدأ الإنفاق العام الاجتماعى ومحاربة البطالة وإزالة التفاوت بين الدخل. مع فرض رقابة قوية على الأسواق ومنع الاحتكار وضبط الأسعار.

حيث يجب الاهتمام بمبدأ الإنفاق الاجتماعى العام الذى يخصص من أجل تحقيق أهداف اجتماعية تمس رفاهية القاعدة العريضة من سكان المجتمع ويشمل العناصر التالية: - التعليم والصحة - الضمان الاجتماعى. وهو العنصر الوحيد الذى يخصص مباشرة للفئات المستهدفة. وهو يشتمل على ثلاثة مكونات: المعاشات. المساعدات. إعانة العاملين السابقين.

كما يجب الاهتمام بالدعم السلعى ويتمثل الهدف الأساسى للدعم فى رفع المعاناة عن فئات الدخل الدنيا فى المجتمع والتخفيف من أعباء ارتفاع تكاليف المعيشة. وتتمثل أنواع الدعم السلعى فيما يلى: دعم الغذاء وهو من أهم عناصر الدعم السلعى لارتباطه الوثيق باستفادة الفقراء - دعم قطاع الزراعة - دعم التأمين الصحى للطلاب - دعم قروض الإسكان - دعم النقل العام ومنتجات الطاقة - دعم السلع والشركات الصناعية.

كما يجب الاهتمام بمحاربة البطالة حيث تعتبر البطالة من أكثر العوامل التى تؤثر سلباً على الاقتصاد القومى للدولة. ذلك أن المتعطلين لا يتم استخدام طاقاتهم وإبداعاتهم فى أعمال تفيد الاقتصاد القومى. وهذا يعنى قصور الاقتصاد عن استغلال كافة الموارد المتاحة. ذلك أنه من المتفق عليه أن عدم استغلال الموارد المتاحة فى النشاط الاقتصادى سوف يحرم الاقتصاد القومى من أن يصل إلى مستوى تشغيل كافة الموارد. وأيضاً عدم زيادة الدخل القومى بما كان سيتم إنتاجه بواسطة هؤلاء المتعطلين.

كما أن للبطالة أثرها السيئ فى انخفاض الطلب الكلى وبالتالي انخفاض حجم الإنتاج مما تسبب فى عدم كفاية الإنتاج الكلى عن إشباع الطلب الكلى. الأمر الذى يؤدى إلى انخفاض مستوى معيشة الأفراد وبالتالي نقص الادخار عن تمويل الاستثمار اللازم للتنمية.

مما يستوجب معه اللجوء إلى الاقتراض سواء على المستوى المحلى أو الدولى وبالتالى زيادة الديون وأعبائها على كاهل الاقتصاد القومى.

ومما لا شك فيه أن البطالة أثرت سلباً على المجتمع المصرى فى كثير من المجالات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والسياسية.

فقد أوضحت كثير من الدراسات أن للبطالة أثراً كبيراً على معدلات الجريمة نظراً لما يترتب على سوء الحالة الاقتصادية من انحراف يؤدي إلى ارتكاب العديد من الجرائم.

وقد أثبتت الدراسات أن هناك علاقة طردية بين زيادة حجم البطالة وانعكاساتها على السلوك الإجرامى.

كما أظهرت الدراسات أن أكثر المجالات التى يتم فيها ارتكاب الجرائم من المتعطلين هى سرقة المساكن والمتاجر والسيارات. والخطف وهتك العرض والاغتصاب والسرقة بالإكراه العمدى. والتزيف والتقليد وتزوير الأوراق الرسمية. وهى ذات الجرائم المنتشرة فى المجتمع المصرى فى السنوات الأخيرة.

وتشير التقارير إلى أن عدد العاطلين فى مصر يزيد عن خمسة مليون شخص. وأن أغلب العاطلين من حملة المؤهلات العليا وفوق المتوسطة والمتوسطة. وأن نسبة البطالة تعدت ١٨٪ من مجموع أفراد الشعب.

الفصل الثالث

الجانب التطبيقي لاقتصاد العدالة الاجتماعية

يمكن القول أن «العدالة» بمفهومها العام، والعدالة الاجتماعية- بشكل خاص- تتطلب وجود ثلاثة أسس حتى يمكن تطبيقها فى أرض الواقع الاجتماعى بمختلف مرافقه الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية والثقافية والتعليمية. وهى تلخص فيما يلى:

١- التحرر الوجدانى: إذ لن تتحقق عدالة اجتماعية ما لم تستند إلى شعور نفسى لدى كل فرد «مواطن» باستحقاقه لها، وبحاجة الجماعة الوطنية بأسرها إلى العدالة، وبالاتقاد بأن إعلاء شأن العدالة يؤدي إلى واقع إنسانى أسمى من الواقع القائم الملىء بالمظالم. ولن تتحقق العدالة - كذلك - ما لم تستند إلى أوضاع مادية تهيئ للفرد «المواطن» أن يتمسك بها، ويتحمل أعباءها ويدفع - عن رضا - تكاليفها، ويدافع عنها. وبعبارة أخرى فإن العدالة الاجتماعية لن يستحقها المواطن بالتشريع قبل أن يستحقها بالشعور، وكلما كان هناك إيمان لدى المواطن بتشريع العدالة والعمل وفقاً لمقتضياتها كانت الجماعة الوطنية أقدر على صيانة هذا التشريع وتطوره باستمرار إلى ما هو أفضل.

٢- المساواة: ولا يقصد بها هنا المساواة بين كافة المواطنين بالمعنى المادى للكلمة، وإنما المقصود هو المساواة فى الحقوق والواجبات وأمام القانون. وحين تستند المساواة إلى تشريع عادل، وتنفيذ منضبط لهذا التشريع، فإن الشعور بها سيكون أقوى عند الضعيف وعند القوى فى آن واحد، إنها تستحيل فى الضعيف تسامياً، وفى القوى تواضعاً، وهما يلتقيان معاً فى وحدة المجتمع، وتكامله، ومن ثم يصير جوهر المساواة هو الجمع بين الحق والكرامة والمعاملة الواحدة.

٣- التكافل الاجتماعى: حيث إنه مع الحرية الفردية وحق التملك، والمساواة، هناك أيضاً المسؤولية الفردية فى مقابل الحرية الفردية - وهناك المسؤولية الجماعية التى تشمل الفرد والجماعة بتكاليفها، فالمواطن الفرد لا يعيش بمفرده. وكذلك الجماعة الوطنية ليست

مجرد حاصل جمع أفرادها. بل هي أعم من ذلك وأعمق، إذ هي تجسيد للمصالح المشتركة، ولللهوية الواحدة، وللكيان الجماعي الذي يتضمن داخله مصالح الأفراد والجماعات ويضمن المحافظة عليها، وصيانتها في إطار من القيم العليا المشتركة التي تكون محلاً لما يطلق عليه الإجماع الوطني، وفي مقدمتها قيمة العدالة الاجتماعية.^(١)

ومما لا شك فيه أنه لا عدالة في ظل خضوع الفرد للفقر، أو للقمع، أو لإنكار حقوقه الأساسية تحت أي ذريعة من الذرائع، ولا عدالة - كذلك - في ظل ثقافة تغذي عوامل التفرقة والتمييز والحط من كرامة الإنسان.

وبناءً على ذلك فإن الإستراتيجية التي يطرحها البحث لتحقيق اقتصاد العدالة الاجتماعية لا بد وأن تبني على عدة محاور تتمثل فيما يلي:

المطلب الأول: محاربة الفقر

يؤكد تقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في مصر تصل بلغت نحو ٤٦,٩٪. وصنف التقرير أسويوط بوصفها أفقر محافظات مصر، حيث يبلغ عدد الفقراء بها ٥٨,١٪ من عدد سكانها، منهم ٢٤,٨٪ لا يجدون قوت يومهم، فيما تحتل محافظة بنى سويف المركز الثاني، حيث يبلغ عدد الفقراء بها ٥٣,٢٪، منهم ٢٠,٢٪ لا يجدون قوت يومهم. وتأتى محافظة سوهاج فى المركز الثالث بنسبة ٤٥,٥٪، منهم ١٧,٢٪ لا يجدون قوت يومهم. وذكر التقرير أن اللحوم والأسماك لا تدخل ضمن قائمة طعام حوالى ٥١,٢٪ من السكان إلا حسب الظروف، بينما لا يشتري ٣٣٪ منهم الفواكه لعدم قدرتهم، بينما يكتفى ٥٨,٨٪ منهم بوجبتين فقط فى اليوم، فيما يعتمد ٦١٪ من الفقراء فى طعامهم على البقوليات (الفول والعدس).

كما أفاد تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠ بوجود أكثر من ثلاثة ملايين مواطن يسكنون العشوائيات والمقابر فى القاهرة وحدها. وهم يمثلون نسبة ٢٨٪ من سكان العشوائيات فى مصر. كما بلغ عدد سكان القرى الأكثر فقراً فى مصر نحو ١١,٨ مليون مواطن. كما بلغ عدد الأسر المصرية الفقيرة نحو ٥,٣ مليون أسرة. من هنا تعتبر معالجة مشكلة الفقر من أولى المحاور التى يجب أن تبني عليها استراتيجية تحقيق العدالة الاجتماعية فى مصر.

(١) لمزيد من التفاصيل حول هذه الأسس راجع: الشهيد سيد قطب. العدالة الاجتماعية فى الإسلام. دار الشروق.

أولاً- مفهوم الفقر

يعتبر الفقر ظاهرة معقدة وذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية. ويمكن تعريف الفقر بأنه «عدم القدرة على الحصول على الحد الأدنى من مستوى المعيشة». وللقر عدة وجوه تتمثل فى عدم كفاية الدخول وسوء التغذية وانعدام الوضع الاجتماعى والسياسى وزيادة نسبة الأمية وعدم توافر الخدمات العامة وتدهور البيئة. والفقر لا يكمن فى الفقر المالى والاقتصادى فقط وإنما له وجوه كثيرة. فقد يكون كامناً فى الموارد البشرية فيكون هناك فقر فى الأيدى العاملة وفقر فى السكان. ويمكن التخفيف من حدة الفقر إذا تحقق النمو الاقتصادى أو تم رفع متوسط الدخل على أساس مستمر. كما يجب أن يتسم النمو الاقتصادى بالحياد فى توزيع الدخل.^(١)

ثانياً- أسباب الفقر فى مصر

يمكن القول أن من أهم أسباب حدة الفقر فى مصر ما يلى :

- أسباب اقتصادية: تعد الأسباب الاقتصادية من أهم العوامل التى تساهم فى تزايد حدة الفقر فى مصر. ذلك أن استراتيجيات التنمية الاقتصادية المتبعة فى مصر لم تنجح فى التقليل من هذه الظاهرة بالقدر الكافى. حيث تميز الأداء الاقتصادى بالضعف وخاصة فى السنوات الأخيرة وبعد ثورة يناير ٢٠١١ مما انعكس بدوره على مستوى الدخول وزيادة البطالة فى مصر والتضخم. فنجد أن هذه السياسات لم توازن بين الطبقات والمناطق المختلفة بل كانت دائماً فى مصلحة الطبقة الغنية فى المجتمع من حيث تسهيل الحصول على رأس المال اللازم للإنتاج.
- أسباب اجتماعية: تظهر الأسباب الاجتماعية من خلال عدم توافر الخدمات العامة وفرص العمل وعدم الاهتمام بالتنمية الثقافية. كما تتمثل فى ارتفاع نسبة الأمية وانخفاض نسبة التعليم. بالإضافة إلى تدهور البيئة.

ثالثاً- سياسات وأساليب الحد من الفقر فى مصر

نظراً لما تمثله مشكلة الفقر من مسببات متشابكة فالقضاء عليه يتطلب التعامل معه بشكل علمى سليم. وهنا تلعب السياسات الاقتصادية دوراً هاماً للحد من هذه المشكلة وذلك

(١) د. شريف محمد على أحمد. الفقر وتوزيع الدخل بمصر. (المفهوم والحجم والسياسات) مجلة مصر المعاصرة.

بالعمل على رفع معدلات النمو الاقتصادى وخفض معدلات التضخم. كذلك أيضا تعتبر عملية تنمية العنصر البشرى وما يرتبط به من تطوير التعليم والتدريب عاملاً هاماً فى الحد من هذه المشكلة. كما يمكن الحد من هذه المشكلة عن طريق شبكات التضامن الاجتماعى والتي تتمثل فى صندوق التضامن الاجتماعى والجمعيات الأهلية. وهو ما نتناوله بشئ من التفصيل على النحو التالى:

١- دور السياسات الاقتصادية فى الحد من الفقر

يمكن القول أن انخفاض معدلات النمو فى الاقتصاد المصرى وارتفاع معدلات التضخم وكذلك انخفاض مستوى دخل الفرد من أهم المؤشرات الاقتصادية لتزايد حدة مشكلة الفقر فى مصر ومثل هذا الأمر يتطلب ضرورة إعادة صياغات السياسات الاقتصادية لعلاج هذه المشكلة ويمكن ذكر ذلك فى عدة نقاط:

- **السياسة النقدية:** يجب تطبيق سياسة نقدية خاصة قادرة على استهداف التضخم وذلك بالحد من تكلفة الإنتاج وخفض تكلفة المعيشة. حيث إن استمرار ارتفاع الأسعار يشكل عائقاً كبيراً أمام ارتفاع الدخل وبالتالى فهو يزيد حدة الفقر فى مصر.

- **السياسة المالية:** يجب إتباع سياسة مالية تعمل على زيادة حصة الضرائب المباشرة من الإيرادات العامة وزيادة معدلاتها على ذوى الدخل المرتفعة. ورفع حد الإعفاء الضريبى ليتناسب مع مستويات الفقر. كذلك الحد من الضرائب غير المباشرة والتي تؤدى إلى زيادة تكلفة الإنتاج والمعيشة.

- **رفع معدل النمو الاقتصادى:** لا شك أن العمل الجاد على رفع معدل النمو الاقتصادى ومراعاة العدالة فى توزيع الدخل لصالح الفقراء يساعد على علاج مشكلة الفقر فى مصر - **رفع معدلات الاستثمار:** إن العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية الجادة من خلال توفير المناخ المناسب.. كذلك العمل على خلق سوق عمل مرنة ورفع قيمة الأجور وربط الحافز بالأداء. يساعد على تحقيق معدل النمو المستهدف واللازم لاستيعاب الداخلين الجدد فى سوق العمل

- **مراجعة سياسة الدعم:** إن إصلاح سياسة الدعم الحالية يجب أن تتم من خلال توفير آليات تضمن وصول الدعم لمستحقه. وعدم تسربه لغير مستحقه وتحديث نظام التسجيل فى بطاقات التموين. ورفع كفاءة نظام توزيع السلع والخدمات المدعومة. ووضع آلية لتسعير المنتجات البترولية والكهرباء بدعم الفقراء.

٢- تنمية الموارد البشرية ودورها فى الحد من الفقر

يعتبر التحدى الحقيقى لعلاج مشكلة الفقر فى مصر هو النجاح فى تنمية القدرات والمهارات البشرية للفقراء. فالعمل على رفع مستوى المهارات ومستوى التعليم يمكنهم من الدخول إلى سوق العمل وبالتالي العمل على رفع مستوى الدخول لديهم. لأنه إذا لم تتم تنمية مستوى تعليمهم وتطوير مهاراتهم فلن يغادروا خط الفقر. فلا شك أن التعليم له أثر كبير على زيادة الإنتاجية. لأنه بالتعليم والتدريب وإعادة التأهيل يمكن رفع جودة المنتج وبالتالي خلق الطلب الفعال عليه. كذلك يجب النظر إلى الإنفاق على التعليم على أنه إنفاق استثمارى فى تطوير رأس المال البشرى. كذلك يجب العمل على إعادة هيكلة برامج التعليم من خلال العمل على محو الأمية وإعادة النظر فى برامج التعليم والتدريب لتصبح أكثر فاعلية وكفاءة. إن الاهتمام بتنمية وتطوير العنصر البشرى يعتبر عاملاً هاماً لحل مشاكل اقتصادية كثيرة ومن أهمهما الفقر.

٣- دور شبكات الضمان الاجتماعى فى الحد من الفقر

تتمثل شبكات الضمان الاجتماعى فى مصر فى مجموعة من الإجراءات المعوضة والتي تهدف إلى تخفيف أثر الفقر على أكثر الجماعات ضعفاً. من خلال تزويدهم بالسلع والخدمات الأساسية. وتعمل هذه الشبكات على توفير آليات لمساعدة الفقراء. مثل الصندوق الاجتماعى للتنمية وبنك ناصر الاجتماعى ومشروع الأسر المنتجة والضمان الاجتماعى. إلا أنه يمكن القول أن مثل هذه المشروعات والهيئات تواجهها كثير من الصعوبات فى تحقيق هدفها وهو الوصول إلى الفقراء.^(١) لذلك نرى أنه يمكن تعويض هذا الدور وتحقيق الهدف المنشود بالحد من مشكلة الفقر فى مصر من خلال الجمعيات الأهلية الموجودة فى مصر.

المطلب الثانى - محاربة الفساد

لا شك أن أنواعا عديدة وجديدة من الفساد قد انتشرت فى هذا المجتمع. فلم تعد الرشوة والاختلاس فقط هما مظاهر الفساد وإنما برز ما يسمى بالاقتصاد الخفى. ويعنى

(١) د. شريف محمد على أحمد. الفقر وتوزيع الدخل بمصر. (المفهوم والحجم والسياسات) مجلة مصر المعاصرة.

تلك الأنشطة المالية أو الاقتصادية التي تجرى في الخفاء وتخالف القوانين المعمول بها. كما برزت مفاهيم أخرى مثل دخول الظل والتي تتمثل في الدخول النقدية التي يحصل عليها بعض الأفراد والجماعات - وغالبيتهم من الموظفين في المصالح الحكومية - بصورة غير قانونية. والتي عادة لا تجد طريقة ما لتسجيلها في سجلات الحسابات القومية. ومن ثم فهي ليست عنصراً من عناصر الدخل القومي الرسمي. برغم أهميتها وثقلها في صيرورة التدفقات المالية والنقدية في البلاد. وقد انتشرت حالة استغلال النفوذ الوظيفي للتربح من المال العام في المستويات العليا والقيادات والوزراء والمسؤولين.

كما أن هذا الفساد راح يرتفع في كل القطاعات وكل المجالات بدءاً من عملية بيع الشركات والمنشآت المملوكة للدولة من خلال برنامج الخصخصة الذي شابه الكثير من التواطؤ والفساد. مروراً بالقطاع المصرفي والقطاع الإعلامي والأراضي المملوكة للدولة وكافة القطاعات التي لم تسلم من الفساد. وقد رأينا أن هذا الفساد أضاع المليارات من الجنيهات على الدولة ذهبت إلى جيوب أشخاص معدودين استغلوا مناصبهم الرئاسية والوزارية والحكومية وتربحوا من هذا المال لمصالحهم الشخصية ولذويهم وأقاربهم.

أولاً- مفهوم الفساد وأسبابه

يوجد العديد من التعريفات للفساد كلها تدور حول التعريف التالي «الفساد هو استغلال النفوذ واستغلال المناصب لغايات شخصية» وعادة ما ينتشر الفساد في القطاع العام وفي المكاتب الحكومية بالدرجة الأولى وهو ما يؤثر سلباً على الاستقرار والبناء الاجتماعي والتقدم الاقتصادي.

وفي تعريف للبنك الدولي للفساد قال أنه «العائق الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تشويه القوانين وإضعاف البناء المؤسسي التي تركز عليه التنمية الاقتصادية». وتعتبر عدم عدالة توزيع الدخل أحد أهم أسباب الفساد في مصر إذ يمكن القول أن عدم العدالة في توزيع الدخل يؤدي إلى مزيد من الكسب غير المشروع. وهناك علاقة معنوية كبيرة بين عدم العدالة في توزيع الدخل وبين الفساد.

- كما أن حجم الحكومة يعتبر من العوامل الهامة في انتشار الفساد. فكلما زاد عدد العاملين عن قوة العمل زاد الفساد. إلى غير ذلك من الأسباب العديدة لتفشى ظاهرة الفساد في المجتمع^(١)

(١) د. هدى عبد الحميد على محمد. الفساد والتضخم. بحث منشور بمجلة مصر المعاصرة. يناير ٢٠٠٩ العدد ٤٩٧

ثانياً- سياسات مكافحة الفساد

يمكن القول أن أية استراتيجية لمكافحة الفساد لا تأخذ بعين الاعتبار الأسباب التي أدت وساعدت على نمو وتفشي هذه الظاهرة. والآليات التي تساعد على إعادة إنتاجه لن تكون استراتيجية ناجحة. إذ تتداخل عوامل الفساد وآلياته ولا يمكن شن هجوم على الفساد بمعزل عن المشكلات الأخرى. لذلك يتعين محاربته من خلال استراتيجية متعددة الجوانب. وعندما يصبح الفساد منظماً فإن محاربته لا بد ألا تقتصر على السياسات الاقتصادية. بل لا بد كذلك من وجود إصلاحات إدارية وسياسية. وذلك على النحو التالي:

١- العلاج الاقتصادي للفساد

إن المعالجة الاقتصادية ينبغي أن تهتم بكيفية الحد من الطلب على الفساد وكذلك الحد من عرضه. وذلك من خلال التأثير على العوامل التي قد تزيد كل منهما. ومن المعلوم أنه من غير المتوقع أن يصبح مستوى الفساد في مجتمع ما صفراً. إلا أنه ينبغي محاربته حتى يصل إلى أدنى مستوى له. وذلك على النحو التالي:

(أ) الحد من عوامل الطلب على الفساد

يمكن الحد من عوامل الطلب على الفساد من خلال الحد من المنافع التي تحتكرها الإدارة مما يقلل من فرص الفساد. ومن ذلك ما يلي:

- توضيح وتبسيط القوانين بشكل يؤدي إلى الحد من السلطة التقديرية للموظفين. وجعل القواعد القانونية أكثر شفافية. فوضوح النص وحسن التنظيم يؤدي إلى الحد من الفساد.
- تحديد أسعار الصرف وأسعار الفائدة على أساس من قوى السوق. والقضاء على احتكارات المؤسسات الحكومية.
- إنفاذ قواعد الحيطة المصرفية ومعايير المراجعة والمحاسبة بطريقة تتسم بالشفافية.
- إزالة القيود والتشوهات المختلفة التي تؤثر على أسعار وكميات السلع والخدمات التي تطلبها أو تعرضها الحكومة.
- باختصار يمكن القول أن إطاراً أوسع من الحريات الاقتصادية يؤدي إلى فساد أقل. وعلى ذلك فإن من الأسباب الهامة التي تؤدي إلى تفشي الفساد يعود إلى تزايد القيود والتشوهات داخل الاقتصاد وعدم كفاءة نظام التوزيع. والعمل على تقليص هذه القيود يؤدي إلى الحد بشكل أو بآخر من الفساد.

(ب) الحد من عوامل عرض الفساد

يمكن الحد من عوامل عرض الفساد من خلال عدة إجراءات اقتصادية لعل من أهمها ما يلي:

زيادة معدل الأجور:

حيث يعتبر انخفاض معدلات الأجور في كثير من البلدان النامية. وافتقار القطاع العام لمعايير موضوعية في الأداء. وعدم وجود ارتباط بين الأجر والإنتاج. سبباً قوياً في انتشار الفساد. وتؤكد التجارب في كل من القطاع العام والخاص على ضرورة قياس الأداء وإصلاح نظم الأجور. فمحاربة الفساد ليست سوى جزء من جهد أوسع هو الإصلاح المؤسسي أو إعادة الصياغة الشاملة للحوافز حتى تصبح الأجور والمرتبات وسيلة لمستوى ملائم مما يساعد على زيادة درجة الحصانة ضد الفساد.

على أنه يجب مراعاة أن حل مشكلة البطالة عن طريق التوظيف العام الكامل سيكون مكلفاً للدرجة التي قد تتجاوز قدرة العديد من الحكومات وما تسمح به مواردها المالية والاقتصادية.

الشفافية في العمليات الحكومية:

لا سيما الشفافية المالية التي تعد شرطاً أساسياً لسلامة السياسة المالية الاقتصادية. فنشر وثيقة الميزانية بوضوح يضيف الانضباط على العمليات الحكومية. بينما يؤدي غياب الشفافية إلى تبديد الموارد العامة. وسوء تخصيصها، وتفاقم مبدأ عدم المساواة.

تقوية آليات الرصد والعقاب:

لا شك أن زيادة فاعلية آليات الرقابة والعقاب سوف يقلص من حجم الفساد ذلك أن زيادة احتمالات كشف الفساد وعقاب المفسدين يقلل من حوافز الفساد ويحد من فاعلية المنافع المحتملة منه.

ويجب أن تقوم مؤسسات الرقابة المستقلة بدورها كاملاً في هذا المجال وكشف الفساد والمفسدين وذلك للحد من الفساد.

كما ينبغي أن تتوافر الاستقلالية لهذه الأجهزة الرقابية بعيداً عن الحكومة والسلطة التنفيذية. حتى تستطيع ممارسة الدور المطلوب منها بكل قوة ونزاهة. كما يجب أن تركز

اهتماماتها على حالات الفساد فى المستويات العليا والقطاعات الاستراتيجية. وفى جريمة الرشوة ينبغى أن تكون العقوبة شديدة على كلا الطرفين ، ويجب أن تتضمن العقوبات احتمال استبعاد دافع الرشوة من التعاقد مع الحكومة لعدد من السنوات.

كما يجب تقوية النظام العقابى على المفسدين. وتفعيل القوانين التى تجعلهم محل مساءلة ومحاسبة أيا كانت مواقعهم الرئاسية أو الوزارية أو التشريعية. فلا يوجد شخص أيا كان منصبه بعيد عن المساءلة والمحاسبة. فلا شك أن تقوية نظام الرصد والرقابة والمحاسبة وأن الجميع سواء أمام القانون من أهم الأمور التى تساعد على منع الفساد.

إصلاح الاختلالات المالية

ويتم ذلك من خلال إصلاح الإيرادات والنفقات العامة والموازنة. وفى جانب الإيرادات العامة: يجب أن يتم تفعيل جباية الضرائب لرجال الأعمال والمستثمرين وإلغاء الكثير من الإعفاءات الضريبية وتوسيع الوعاء الضريبى. كما يجب تنمية الأموال العامة من خلال المشروعات الجادة والاستراتيجية التى تعود بالنفع على المواطنين جميعا. كذلك يجب الحفاظ على المؤسسات الاستراتيجية التى تعتبر مصدرا من مصادر تمويل خزانة الدولة وتحسين مستوى الأداء للإدارات القائمة عليها وتحديثها بدلاً من تصفيتها وبيعها بأبخس الأثمان.

وفى جانب النفقات العامة: ينبغى أن توضع النظم الكافية للتأكد من وصول الدعم إلى مستحقيه. واستخدام المعايير الكلية الملائمة بالنسبة للإنفاق العام. وتحسين إدارة مراقبة النفقات العامة. والعمل على ترشيد الإنفاق العام على ما هو ضرورى أولاً ثم شبه الضرورى. والبعد عن الإنفاق الترفى ومظاهر البذخ.

أما بالنسبة للموازنة العامة فينبغى الالتزام بمبدأ عمومية الموازنة. والحد من الموازنات المستقلة أو الملحقه بقدر الإمكان لتحقيق الرقابة الفعالة وخلق موثيق أو مبادئ الممارسات الجيدة فى الإدارة المالية. مع تحسين الأطر القانونية والمحاسبية والإحصائية فى مجالات القوانين البنكية والضريبية والجمارك.

كذلك لا بد من وضع القواعد والضوابط اللازمة لمنع التداخل بين الوظيفة العامة وممارسة النشاط التجارى والمالى (بالأصالة أو الوكالة) لمنع اختلاط المال العام والمال الخاص.

وهذا يقتضى إعادة النظر فى اللوائح المالية والإدارية. وتشديد الضوابط والقيود.^(١)

ثانياً- العلاج الإدارى للفساد

الفساد الإدارى هو لجوء بعض المسؤولين فى الحكومة والقطاع العام إلى استغلال وظائفهم فى الحصول على مكاسب شخصية أو دخول غير مشروعة. حيث يجد كثير من الموظفين أنفسهم فى موقع قوة يتيح لهم الحصول على مكاسب شخصية غير قانونية. وخاصة فى مجالات تراخيص الاستيراد والتصدير وتراخيص الاستثمار. وتراخيص البناء وتراخيص الحصول على خدمات عامة مثل الكهرباء والمياه والصرف الصحى.. الخ.^(٢)

لذلك يلزم إحداث تغييرات إدارية وإصلاحات داخلية فى قطاعات الخدمة العامة حتى يمكن التعامل بشكل فعال مع الفساد الإدارى. ومن ذلك :

- اعتماد سياسة التدوير الوظيفى. ذلك أن العلاقات الاجتماعية الحميمة تخلق البيئة التى تساعد على الفساد. لذلك يلزم إجراء حركة تنقلات جغرافية إجبارية ودورية للموظفين.
- إجراء مقارنة بين الإجراءات الإدارية الرسمية المحددة فى السياسات والقوانين. والإجراءات الإدارية كما تتم فى الواقع العملى. لإظهار الفجوة بين ما ينبغى أن يكون وما هو كائن بالفعل. وكلما اتسعت الفجوة زادت مساحة الفساد والعكس.
- التركيز أثناء التدريب للخدمة العامة على أخلاقيات الوظيفة العامة والمسئولية العامة. ووضع قواعد المساءلة ووضع عقوبات إدارية رادعة للمخالفين.
- إصلاح نظام الاستخدام والترقية الوظيفية على أساس الكفاءة والخبرة والعلم. ووفق معايير موضوعية عادلة. وليس على أساس الأقدمية فقط. أو على أساس القرابة أو الانتماءات السياسية والحزبية.

ثالثاً- العلاج السياسى للفساد

- يجب تبنى استراتيجية ذات أبعاد سياسية للحد من الفساد. من أهم هذه الأبعاد:
- تعزيز الديمقراطية والخضوع للمساءلة. فقد أكد الواقع السياسى أن المجتمعات التى تسودها الديكتاتورية والحكم الفردى وتسيطر فيها الدولة على جميع القرارات الاقتصادية تكون معدلات الفساد فيها مرتفعة.

(١) د/ طارق محمود السالوس. التحليل الاقتصادى للفساد. مرجع سابق ص ٤٤ وما بعدها

(٢) د/ صفوت عبد السلام عوض الله. الآثار الاقتصادية لعمليات غسيل الأموال. ص ٢٩ وما بعدها.

- توسيع دائرة الرقابة والمساءلة من جانب المجالس التشريعية والنيابية. والأجهزة الرقابية. ومنظمات المجتمع المدني. لتحقيق أكبر قدر ممكن من الشفافية فى العقود الدولية والعطاءات واتفاقيات المعونة. للقضاء على ما يسمى بالفساد الكبير. وليس هناك شك فى أن الضمان الحقيقى لحل مشكلة الفساد هو تدوير السلطة حتى لا يستشرى الفساد ويتعمق ويمتد لفترات طويلة ويتم توارثه والتستر عليه. حيث يلزم تبادل المواقع بين الحكومة والمعارضة الفعالة. حيث ينبغى ألا توجد الحكومة بصفة دائمة. وإنما يتم التبادل طبقاً لنتائج الانتخابات الحرة النزيهة.

- التأكيد على استقلالية القضاء. ذلك أن القضاء وحده هو الذى يملك استخدام قوة الدولة على الإلزام فى تنفيذ الأحكام. كما أنه هو الوحيد الذى لديه القدرة على رقابة مشروعية إجراءات السلطين التشريعية والتنفيذية.^(١)

- التأكيد على دور الإعلام والصحافة المسؤولة فى تسليط الضوء على الفساد الكبير فى أعلى المواقع مع توافر الضمانات القانونية والقضائية اللازمة.

المطلب الثالث - العدالة الضريبية

لقد تطورت الحصيلة الضريبية فى السنوات الأخيرة تطوراً كبيراً. فقد بلغت فى عام ٢٠٠٢ نحو ٥٠,٨ مليار جنيه مصرى ووصلت إلى نحو ٢٣٢,٢ مليار جنيه فى عام ٢٠١٢ وتحليل هذه الحصيلة عن عام ٢٠١٢ يتبين لنا أن حصيلة ضرائب المبيعات تحتل المركز الأول بنحو ٧٢,١ مليار جنيه. تليها الضرائب على هيئة البترول بحصيلة قدرها ٥٠,٥٦٩ مليار جنيه. أما الضريبة على شركات الأموال من بنوك وشركات مساهمة سواء عامة أو خاصة فقد بلغت نحو ٢٠,٦١٠ مليار جنيه. ثم تأتى الضريبة الجمركية بنحو ١٨ مليار جنيه. أما الضرائب على التوظيف فقد بلغت نحو ١٧,٤٧٠ مليار جنيه. ثم تأتى حصيلة الضرائب على قناة السويس بنحو ١٢,٨٠٥ مليار جنيه. تليها حصيلة الضرائب على النشاط التجارى والصناعى بحصيلة تقدر بنحو ٨,١٧٣ مليار جنيه. وأخيراً تأتى حصيلة الضرائب على البنك المركزى بنحو ٣,٥٦٨ مليار جنيه.

وبتجميع المصادر الأولية من هذه الضرائب سنجد أن المستهلك والمواطن العادى يتحمل ضرائب المبيعات والجمارك والتوظيف نحو ١٠٧,٦١٤ مليار جنيه بنسبة ٤٦,٥٪ من

(١) د/ طارق محمود السالوس. التحليل الاقتصادى للفساد. مرجع سابق ص ٤٤ وما بعدها

الحصيلة. أما الجهات الحكومية ممثلة فى البنك المركزى وقناة السويس وهيئة البترول فقد بلغت حصيلتها نحو ٦٦,٩٤٢ مليار جنيه بنسبة ٢٩٪ من الحصيلة. وتأتى فى المرتبة الأخيرة شركات الأموال ومعها نشاط التجارة والصناعة بنحو ٢٨,٨٢٧ مليار جنيه بنسبة ١٢٪ من الحصيلة.

مما سبق يلاحظ أن المواطن العادى يتحمل نحو ٤٦,٥ ٪ من حصيلة الضرائب فهو العميل الأساسى لضريبة المبيعات والضريبة الجمركية وضرائب التوظيف.

والمدهش أن شركات الأموال والنشاط التجارى والصناعى لا تتعدى الحصيلة الضريبية منها نسبة ١٢٪ من الإيرادات الضريبية. هذا فى الوقت الذى يتحمل فيه المواطن الأمريكى نحو ١٠٪ بينما تتحمل الشركات نحو ٢٧٪ من حصيلة الضرائب. كذلك يتحمل المواطن الاسرائيلى نحو ٦٪ من عبء الضريبة مقابل نسبة ٢٨٪ تتحملها الشركات. مع مراعاة الفارق الكبير جداً بين الخدمات المؤداة للمواطن فى مصر وبين الخدمات المؤداة للمواطن فى الدول الأخرى. فهم لا يعرفون هناك طوابير الخبز أو البوتاجاز. ولا يعرفون اختلاط مياه الشرب بالصرف الصحى. ولا يعرفون السحابة السوداء.

ومن غرائب الضريبة على التوظيف فى مصر أن حد الإعفاء لم يعاد النظر فيه منذ صدور القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٣ ليتماشى مع نسب التضخم الناتج عن سياسات الحكومة وعجز الموازنة. وبتحليل هذا الأمر يتبين وجود انخفاض حقيقى فى دخل الموظف بسبب ارتفاع اسعار المستهلكين بنسب تفوق الزيادة فى الدخول مضافاً إليها زيادة قيمة الضريبة التى تقتطع من المرتب.

كل هذا يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك انحياز السياسات الضريبية فى مصر لصالح الشركات والمستثمرين وضد الأفراد ومتوسطى الدخل والفقراء. وهو الأمر الذى يتنافى مع مبادئ العدالة الاجتماعية.

– لذلك كان لزاماً إعادة النظر فى استراتيجية توزيع عبء الضريبة فى مصر وذلك من خلال إعادة توزيع الأعباء الضريبية بين الأفراد والمؤسسات بشكل عادى يتناسب مع مقدرتهم التكاليفية .

– اعتماد نظام الضرائب التصاعدية كأساس للسياسات الضريبية فى كافة تطبيقاتها العملية.

- إعادة النظر في حد الإعفاء على ضرائب التوظيف سنوياً بشكل يتناسب مع نسب التضخم حرصاً على عدم انخفاض القوة الشرائية للعاملين^(١).
- إيجاد حلول صارمة لمحاربة الفساد والإسراف في المال العام والتهرب الضريبي.
- إعادة النظر في الإعفاءات الضريبية للمشروعات والمؤسسات والمضاربين في سوق المال. وإعادة صياغة سياسة الدعم الموجه للقادرين والتي تتسبب في النهاية في تحميل المواطن العادى بعبء هذه الضريبة.
- تجنب فرض ضرائب جديدة على الافراد فى المستقبل^(٢).

المطلب الرابع - الدعم العينى

من المعلوم أن النقود لا تطلب لذاتها وإنما لكونها مقياساً للقيمة ومخزناً لها. فهي صك دائن لمن يملكها يعطيه الحق فى الحصول على سلع وخدمات بالسوق توازى القيمة التى يحملها هذا الصك. فأنت حينما تملك ورقة مالية من فئة المائة جنيه فإن ذلك يعنى ببساطة شديدة أن لك الحق فى أن تشتري من السوق سلع وخدمات بهذه القيمة. فكأنك دائن للاقتصاد المحلى بمقدار ما تملك من قيم نقدية.

كما أنه من المعلوم أيضاً أن هناك علاقة عكسية بين قيمة النقود - أى قوتها الشرائية - وبين المستوى العام للأسعار. فكلما ارتفع المستوى العام للأسعار انخفضت قيمة النقود. وهذا ما يقصده الاقتصاديون حينما يقولوا أن قيمة النقود تساوى مقلوب المستوى العام للأسعار. فإذا ارتفعت الأسعار بنسبة ١٠٪ فى السنة فإن ذلك يعنى بالمقابل أن قيمة النقود الشرائية قد انخفضت بنسبة ١٠٪. وكلما ظلت الأسعار ترتفع ظلت القوة الشرائية للنقود تنخفض. فتفقد النقود وظيفتها كمقياس للقيمة وتسبب اضطراباً فى المعاملات بين البائعين والمشتريين وبين المنتجين والمستهلكين وتشيع الفوضى داخل الاقتصاد المحلى. وقد يؤدى الأمر إلى تخلى كثير من الأفراد عن عملة بلدهم ويلجأون إلى مقاييس أخرى للقيمة.

(١) لقد صدر القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٣ المعدل لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ المنظم للضرائب على الدخل وجعل حد الاعفاء على ضرائب التوظيف مبلغ ٧٠٠٠ جنيه بدلا من مبلغ ٥٠٠٠ جنيه ليصبح اجمالى الاعفاء على التوظيف مبلغ ١٢٠٠٠ جنيه بدلا من ٩٠٠٠ جنيه. على أن يطبق ذلك التعديل من أول سبتمبر ٢٠١٣

(٢) أ. رضا عيسى. العدالة الضريبة فى مصر من وجهة نظر دافع الضرائب. المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وقد حدث هذا فى ألمانيا فى العشرينات من القرن العشرين حينما جنحت الأسعار نحو الارتفاع بسرعة الصاروخ. وفقدت النقود وظيفتها الأساسية كمقياس للقيمة ومخزناً لها. وحدث نوع من التضخم الجامح حيث كانت الأسعار ترتفع كل يوم بل كل ساعة. وكان يتعين على المواطن الألماني آنذاك أن يحمل حقيبة كبيرة مليئة بالنقود لكي يدفع ثمن شراء رغيف خبز أو رطل لحم. وعاد الناس إلى المقايضة مرة أخرى فى التعامل التجارى حيث كان التاجر يحدد سعر كيلو التفاح بثلاث بيضات مثلاً. وسعر علبة السجائر بمائة جرام من الزبد. حتى قيل أن الزائر كان يرى الأطفال فى شوارع برلين وهم يلعبون بأوراق البنكنوت. والنقطة الجوهرية فى هذا السياق هى أن كل الآثار السلبية التى يسببها التضخم - ارتفاع الأسعار المستمر - ترجع إلى حقيقة أساسية وهى: العبث الذى يحدثه التضخم فى منظومة الأسعار النسبية. حيث إن الارتفاع لا يحدث فى كل السلع والخدمات بنسبة واحدة. كما أن الدخول والمرتبات والأجور والأرباح لا تزيد بنفس النسبة وإلا لما كانت هناك مشكلة على الإطلاق. حيث إن الزيادة تقع على الجميع وسوف تقابلها زيادة مماثلة فى الأجور والمرتبات والأرباح.

لكن الحقيقة غير ذلك ففى غمار موجة الغلاء هناك طائفة من السلع والخدمات ترتفع أسعارها بنسبة كبيرة وهناك طائفة أخرى ترتفع أسعارها بنسبة أقل وهناك طائفة ثالثة لا تتغير أسعارها. كما أن الأجور والمرتبات لن تزيد بنفس الزيادة فى أسعار السلع والخدمات. وعلى ذلك فسوف يكون هناك من أضر إضراراً كبيراً من الغلاء وهناك من استفاد من هذا الغلاء وهناك من كان فى مركزاً وسطاً بين هذا وذاك.

فى ضوء هذه الحقيقة من المؤلف جداً أن يعيد التضخم توزيع الدخل القومى بين الطبقات والشرائح الاجتماعية فى المجتمع بطريقة عشوائية. وأول المضروبين من هذا الارتفاع هم أصحاب الدخل الثابتة والمحدودة (مثل موظفى وعمال الحكومة والقطاع العام وأصحاب المعاشات والإعانات الاجتماعية). حتى لو زادت دخول هؤلاء فسوف تكون الزيادة بنسب أقل بكثير من نسبة الزيادة الحاصلة فى الأسعار.

أما أصحاب الدخل المرتفعة والمتغيرة (مثل التجار وأصحاب المصانع والعقارات وأصحاب الودائع بالبنوك) فدخولهم عادة ما تزيد مع موجات ارتفاع الأسعار. حيث تكون نسبة الأرباح المحققة من ارتفاع الأسعار أكبر من نسبة ارتفاع الأسعار ذاتها. لذلك فإن هؤلاء عادة ما يكونوا مستفيدين من موجة الغلاء. ومن هنا يميل الدخل القومى نحو التوزيع المتحيز لصالح هؤلاء وضد مصلحة أصحاب الدخل المحدودة والثابتة.

وسوف يؤدي هذا إلى تزايد عملية الاستهلاك ويضعف من حوافز الادخار في المجتمع لسبب بسيط. وهو أنه مع اشتداد موجة الغلاء سرعان ما يدرك الناس أن الشراء بأسعار اليوم أفضل من الشراء بأسعار الغد الأكثر ارتفاعاً. ولهذا فسوف يشترون أكبر كم من السلع والخدمات للأيام القادمة وتخزينها. وبالتالي لن يكون هناك فائض يوجه إلى الادخار. كما سيؤدي إلى نفاذ كثير من السلع والتقليل من المعروض منها وبالتالي سوف ترتفع أسعارها أكثر وأكثر. بل إن الأمر قد يغرى كثير من المستوردين باستيراد هذه السلع من الخارج خاصة إذا كانت أسعارها أقل من أسعارها بالداخل. فتميل الواردات السلعية إلى التزايد. وتتزايد الصعوبات أمام صادرات الدولة بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلية وبسبب عدم قدرة المصدر المحلي على زيادة الأسعار نظراً لوجود البديل المستورد بأسعار أقل.

لا شك أن كل هذا يضر بالعملة المحلية للدولة. وسرعان ما يضر بميزان المدفوعات للدولة. ويصاحب هذا كله تشويه اتجاهات الاستثمار المحلي. فبدلاً من أن يستثمر المستثمرون أموالهم في مشروعات إنتاجية طويلة الأجل في القطاع الصناعي أو الزراعي. فإنهم سوف يلجأون للاستثمار في قطاعات سريعة الدوران في رأس المال وأكثر ارتفاعاً في معدل الربح. والمشكلات والمخاطر أقل. كقطاع الخدمات والتجارة والاستثمار العقاري والسياحي وأعمال الوساطة والمطاعم والنوادي.. الخ.

في ظل هذه الضغوط والآثار السلبية تجد الحكومة نفسها في أزمة حقيقية. فهي مطالبة بزيادة معدلات الأجور الرسمية أو التوسع في الإعانات الاجتماعية وبالتالي زيادة الإنفاق العام. هذا في الوقت الذي تتعرض فيه القوة الشرائية الحقيقية لموارد الدولة السيادية (من حصيلة الضرائب والرسوم وإيرادات الدومين العام) للتدهور وبخاصة إذا ظلت معدلات هذه الموارد ثابتة. مما يعني حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة أو تفاقمه إذا كان موجود قبلاً. هنا يثور التساؤل: كيف تعيد الدولة توزيع الدخل مرة أخرى في ظل هذه الظروف وتحقق العدالة الاجتماعية بين مواطنيها؟^(١)

فى عام ١٩٩٠ نشرت جريدة القبس الكويتية خبراً مفاده « فوجئ قاضى الأحوال الشخصية بمصر الجديدة بسيده فى الأربعين من عمرها تطالب زوجها بنفقة بعد أن هجرها وأولادها.. ولما سألها القاضى عن المبلغ الذى تطلبه. قالت إنها لا تريد مالا. بل تريد

(١) د/ رمزى زكى. قضايا مزعجة. مقالات مبسطة فى قضايا الاقتصادية المعاصرة. مكتبة مدبولى ١٩٩٣

ثمانية كيلو جرامات لحم وعشر فرخات وستة كيلو جرامات سكر وأربعة أكياس عدس وفول ومكرونة و٢٠٠ رغيف»

حينما نقرأ هذا الخبر لا بد أن يستوقفنا هذا الذكاء الشديد لتلك المرأة وحكمتها البالغة وقدرتها الفائقة على التحديد الدقيق لمطالبها ومصالحها على نحو فاق الكثير من الاقتصاديين والخبراء.

فقد عبرت هذه المرأة عن سلوك بالغ الرشادة والعقلانية تجاه قضية من اعقد القضايا التي حار الاقتصاديون والعلماء في تفسيرها والنتائج التي تتمخض عنها. وهي قضية التضخم أو الارتفاع المستمر للأسعار. حيث إن كلماتها البسيطة أشارت إلى دلالات وحقائق علمية واستنتاجات هامة. أولها أنه مع اشتداد موجة الغلاء تفقد النقود احد وظائفها وهي كونها مقياسا للقيمة ومخزنا لها.

فقد أدركت هذه المرأة هذه الحقيقة وكانت على وعى تام بأن أى رقم نقدي كانت سوف تحدده كنفقة مستحقة لها ولأولادها في ظروف الغلاء المستمر لن يكون ضامنا لتوفير ما تراه ضروري لمواجهة متطلبات الغذاء. فمن المؤكد أنها حسبت في ذهنها تكاليف كمية اللحم والفراخ والسكر والعدس والفول والمكرونة والخبز وقت وقوفها أمام القاضي. لكنها أدركت في نفس الوقت أنها لو حددت رقما نقديا معيناً فلن يكون له معنى طالما أن الأسعار تتجه نحو التزايد المستمر. وأن رقم النفقة المستحقة سيظل ثابتاً ولن يتغير مع تغير الأسعار.

فإذا افترضنا على سبيل المثال أنها حسبت في ذهنها تكلفة الحصول على هذه الكميات من السلع الغذائية بمبلغ مائة جنيه مصري (حاصل ضرب أسعار هذه السلع في الكميات التي حددتها) وقد أدركت في نفس الوقت بحكم تعاملها اليومي مع حركة الأسعار في السوق أن الأسعار في ارتفاع مستمر. فمن المؤكد أنها توقعت أن تكلفة الحصول على هذه الكميات قد تصل بعد ستة شهور مثلاً إلى مبلغ ١٥٠ مائة وخمسين جنيهها. وقد تقفز إلى ٢٠٠ مائتي جنيه بعد عام مثلاً فلماذا تلزم نفسها برقم نقدي معين. تعلم مقدماً أن قيمته سوف تتدهور ولن يضمن لها الحصول على تلك الكميات.

إذاً فالقضية الأساسية التي كانت تشغل بال تلك المرأة ليس حجم النقود. بل حجم السلع التي تحتاجها. ومن المؤكد أنه لو كانت قيمة النقود ثابتة أو كان هناك زيادة في الدخل بنفس نسبة زيادة الأسعار لكان من السهل عليها أن تحدد حجم النفقة نقدياً لأنه حينئذ لن تكون هناك مشكلة.^(١)

(١) د/ رمزي زكي. قضايا مزعجة. مقالات مبسطة في قضايا الاقتصادية المعاصرة. مكتبة مدبولي ١٩٩٣

من هذا المنطلق ووفقاً لهذا المفهوم فإن على الدولة حينما تقدم إعانات للفقراء ومحدودي الدخل أن تحدد هذا الدعم بكميات معينة من السلع الأساسية التي تحتاجها الأسرة الفقيرة بجانب مبلغ من النقود لتوفير الاحتياجات الأخرى الضرورية للمعيشة. خاصة في ظل التراجع المستمر لقيمة الجنيه المصرى أمام كافة العملات الأخرى.

على أن يكون مقدار هذا الدعم متفاوتا بحسب عدد أفراد الأسرة وبحسب ما إذا كانت هذه الأسرة من أصحاب الدخل الثابتة والمنظمة أم ليست كذلك. وكذلك إذا كانت توجد مصادر أخرى للدخل لهذه الأسرة أم لا.

على أن تولى عناية خاصة للأسر التى ليس لها عائل كالمطلقة وأولادها أو الأرملة وأولادها أو التى لها عائل عاجز عن توفير احتياجاتها لعذر المرض أو كبر السن وما شابه ذلك.

المطلب الخامس- منظمات المجتمع المدنى

إن التنمية الشاملة تقتضى مشاركة كافة القطاعات الموجودة بالمجتمع مشاركة فعالة. وهذه القطاعات هى: القطاع الحكومى - القطاع الخاص - القطاع الأهلى. ويمكن اعتبار مشاركة القطاع الأهلى فى تنمية المجتمع وتنمية الاقتصاد عموماً من القضايا الهامة جداً. والتى يجب أن تستحوذ على تفكير واضعى السياسة الاقتصادية فى مصر نظراً لما لهذا القطاع من مساحة كبيرة يستطيع من خلالها أن يكون له دور حيوى وملئوس فى إحداث تنمية حقيقية فى المجتمع المصرى خصوصاً بعد تقليص دور القطاع الحكومى فى كثير من المجالات التى كان يقوم بها. وعدم قدرة القطاع الخاص على قيادة التنمية الاقتصادية فى مصر بمفرده.

وتتضمن الميادين التى تعمل فيها الجمعيات الأهلية نحو ١٧ ميداناً منها: رعاية الطفولة والأمومة - رعاية الأسرة - المساعدات الاجتماعية للأسر الفقيرة والمحتاجين - كفالة الأيتام - رعاية الشيوخ - رعاية الفئات الخاصة والمعاقين - الخدمات الثقافية والدينية - تنمية المجتمعات المحلية - تنظيم الأسرة - أرباب المعاشات - حماية البيئة والمحافظة عليها - التنمية الاقتصادية للأسرة وتنمية الدخل - حماية المستهلك. وقد أوضحت بعض الدراسات أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

التي حدثت على مستوى العالم قد أدت الى تصاعد الاهتمام بالمنظمات غير الحكومية. وقد حظى الدور التنموى لهذه المنظمات باهتمام خاص فى دول العالم الثالث التى ما زالت التنمية هى الحد الأساسى لها.^(١)

وقد عرفت مصر العمل التطوعى منذ تاريخ طويل ناتج عن تراث تراكمى يعتمد على مفهوم «الخير»، وتضم شبكة الجمعيات الأهلية فى مصر أكثر من ١٦,٨٠٠ ألف جمعية تمارس أنشطة متباينة فى التعليم والثقافة والأعمال الخيرية والخدمية وغيرها من مناحى الحياة. وتلعب الجمعيات الأهلية دور وسيط بين الفرد والدولة فهى كفيلة بالارتقاء بشخصية الفرد عن طريق نشر المعرفة والوعى وثقافة الديمقراطية، وتعبئة الجهود الفردية والجماعية لمزيد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتأثير فى السياسات العامة وتعميق مفهوم التضامن الاجتماعى.

وتعود بدايات ظهور المنظمات الأهلية فى مصر إلى القرن التاسع عشر، حيث نشأت أول جمعية أهلية فى مصر عام ١٨٢١ باسم الجمعية اليونانية بالإسكندرية. وبعدها توالى تأسيس الجمعيات. فهناك جمعيات ذات طابع ثقافى مثل جمعية مصر للبحث فى تاريخ الحضارة المصرية عام ١٨٥٩، وجمعية المعارف عام ١٨٦٨ والجمعية الجغرافية عام ١٨٧٥، وهناك جمعيات ذات طابع دينى مثل الجمعية الخيرية الإسلامية عام ١٨٧٨ وجمعية المساعى الخيرية القبطية عام ١٨٨١م - وقد ازدهرت الجمعيات الأهلية فى مصر وزاد عددها مع اعتراف دستور ١٩٢٣ فى مادته رقم (٣٠) بحق المصريين فى التجمع وتكوين جمعيات.

ومنذ منتصف السبعينيات بدأت حركة انتعاش جديدة فى المجتمع المدنى عموماً والجمعيات الأهلية خصوصاً، حيث بلغ عددها حالياً ما يقارب ١٦,٨٠٠ ألف جمعية وتضم نحو ٣ ملايين عضواً تعمل فى مختلف المجالات الاجتماعية.

وقد قامت مصر باتخاذ خطوات لإصلاح الإطار التشريعى والمؤسسى المنظم لحركة الجمعيات والمؤسسات الأهلية وذلك بإصدار القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية حتى يكون إطاراً دافعاً لنهضة الجمعيات الأهلية، وقد مثل هذا القانون للجمعيات الأهلية نقلة نوعية وحضارية حيث قرر مبدأ التأسيس بالأخطار وحرر

(١) د/ فتحى أبو الفضل - د/ عز الدين حسانين - د/ محمد القفاص. دور الدولة والمؤسسات فى ظل العولمة. مكتبة

حركتها من القيود الإدارية وفتح ميادين العمل أمامها لتضم كافة الأنشطة الإنتاجية والخدمية التي تساهم فى عملية التنمية الاجتماعية وزيادة فرص العمل أمام الشباب. - كذلك أكد القانون حق الجمعيات الأهلية فى ممارسة نشاط الدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل. كما قرر عدداً من المزايا والإعفاءات اللازمة لتشجيع نشاطها، وقرن فكرة الوقف الإسلامى بتسييره تأسيس المؤسسات الأهلية باعتبارها آلية لتمويل الأنشطة الخيرية والاجتماعية التى تستند إلى الكفاءة فى استخدام الموارد. من خلال ما سبق يتبين أن هناك مسئوليات أساسية أمام العمل الأهلى والتطوعى فى عدة مجالات حيوية بالنسبة لمستقبل مصر ومن أهمها:

- تقديم المساعدات الاجتماعية للأسر الفقيرة والمحتاجين وكفالة الأيتام ورعاية الشيخوخة ورعاية الفئات الخاصة والمعاقين وأرباب المعاشات.
- المساهمة فى مجالات مكافحة الأمية، وكذلك المساهمة فى تطوير أنشطة التعليم والتثقيف وخاصة بين الفتيات.
- المساهمة فى خلق فرص العمل من خلال تشجيع ومساندة المشروعات الصغيرة وأنشطة التشغيل الذاتى.
- يمثل نشاط رعاية الأسرة والأمومة والطفولة وذوى الاحتياجات الخاصة أحد أهم المجالات التى يتميز فيها العمل الأهلى فى مصر بشكل يعبر بصدق عن قيم الخير والتكافل والتماسك الاجتماعى التى تسود المجتمع المصرى.
- المساهمة فى رفع مستوى الوعى البيئى لدى أفراد المجتمع وفى الرقابة على الممارسات التى من شأنها الإضرار بالبيئة وفى أخذ مبادرات مختلفة لتحسين الأوضاع البيئية. فى ضوء ما سبق نجد أن القطاع الأهلى فى مصر يلعب دوراً حيوياً فى نشر مظلة الخدمات الاجتماعية. وتعد الجمعيات الأهلية شريك هام لا يمكن إغفاله فى طريق التنمية والتقدم، لذا فقد أفسحت الدولة مجال كبير لظهورها، كما قدمت لها كل سبل الدعم المادى والحماية القانونية المتاحة لتبأشر عملها بكل حرية. الأمر الذى يؤكد أهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه الجمعيات الأهلية فى تحقيق العدالة الاجتماعية فى مصر^(١).

(١) من المعلوم أن مجلس الشورى الحالى يحاول إصدار قانون خاص ينظم عمل الجمعيات الأهلية فى مصر. ويلقى هذا القانون المزمع إصداره الكثير من الاعتراضات.

الخاتمة والتوصيات

من خلال العرض السابق يمكن القول أن أهم التوصيات التي يود الباحث وضعها موضع التطبيق لتحقيق اقتصاد العدالة الاجتماعية في مصر ما يلي:

- العمل على وضع إطار من السياسات الملائمة في الاقتصاد القومي من خلال الإصلاحات المالية والنقدية للحد من عجز الموازنة العامة والتضخم والبطالة.
- إعادة توزيع الدخل وجعلها في صالح الفقراء والشرائح أصحاب الدخل الضعيفة. من خلال الأدوات الاقتصادية مثل الضرائب والإنفاق الحكومي والاستثمار. والتركيز على النمو الاقتصادي. وتوجيه الاستثمارات إلى القطاعات ذات القدرة الأعلى على زيادة النمو.

- وضع الاستراتيجيات اللازمة لمحاربة الفقر من خلال رفع معدلات النمو الاقتصادي وخفض معدلات التضخم. كذلك أيضا تنمية العنصر البشري وما يرتبط به من تطوير التعليم والتدريب ومحو الأمية. كذلك الاهتمام بالدور الذي يمكن أن تقوم به شبكات التضامن الاجتماعي والتي تتمثل في صندوق التضامن الاجتماعي والجمعيات الأهلية.
- العمل الدؤوب لمكافحة الفساد من خلال زيادة الدخل وربط الأجر بالانتاج. والقضاء على التشوهات داخل الاقتصاد وجعل نظام التوزيع أكثر كفاءة. وتنمية الأموال العامة من خلال المشروعات الجادة والاستراتيجية التي تعود بالنفع على المواطنين جميعا. والحفاظ على المؤسسات الاستراتيجية التي تعتبر مصدراً من مصادر تمويل خزانة الدولة وتحسين مستوى الأداء للإدارات القائمة عليها وتحديثها بدلاً من تصفيتها وبيعها بأبخس الأثمان.

- مراعاة العدالة الضريبية من خلال إعادة النظر في استراتيجية توزيع عبء الضريبة في مصر وذلك بإعادة توزيع الأعباء الضريبية بين الأفراد والمؤسسات بشكل عادل يتناسب مع قدرتهم التكاليفية. واعتماد نظام الضرائب التصاعدية كأساس للسياسات الضريبية في كافة تطبيقاتها العملية. مع ضرورة إعادة النظر في حد الإعفاء على ضرائب التوظيف سنوياً بشكل يتناسب مع نسب التضخم حرصاً على عدم انخفاض القوة الشرائية للعاملين.

- الاهتمام بمسألة الدعم العيني من خلال تقديم إعانات للفقراء ومحدودى الدخل. على أن يحدد هذا الدعم بكميات معينة من السلع الأساسية التى تحتاجها الأسرة الفقيرة بجانب مبلغ من النقود لتوفير الاحتياجات الأخرى الضرورية للمعيشة. خاصة فى ظل التراجع المستمر لقيمة الجنيه المصرى أمام كافة العملات الأخرى.
- ومراعاة أن يكون مقدار هذا الدعم متفاوتا بحسب عدد أفراد الأسرة وبحسب ما إذا كانت هذه الأسرة من أصحاب الدخل الثابتة والمنتظمة أم ليست كذلك. وكذلك إذا كانت توجد مصادر أخرى للدخل لهذه الأسرة أم لا.
- العمل على توفير الخدمات الأساسية والارتقاء بمستوى جودتها. والعمل على توفير المسكن المناسب والخدمات التعليمية والصحية والتنمية الثقافية.
- الاهتمام بالدور الكبير الذى يمكن أن تلعبه الجمعيات الأهلية فى مصر فى الحد من مشكلة الفقر وإعادة توزيع الدخل. وقدرتها على تحقيق قدر كبير من العدالة الاجتماعية.

المراجع

- (١) أحمد جمال ظاهر (١٩٨٨). دراسات في الفلسفة السياسية. عمان: دار مكتبة الكندى للنشر،
- (٢) أحمد زكى بدوى (١٩٨٢). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. بيروت: مكتبة لبنان،
- (٣) الحسن، إحسان محمد (١٩٩٩) موسوعة علم الاجتماع. بيروت: الدار العربية للموسوعات
- (٤) بول تيليش (١٩٨١). الحب والقوة والعدالة. ترجمة مجاهد عبد المنعم مجاهد. القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر،
- (٥) د/ حازم الببلاوى. دور الدولة في الاقتصاد. مكتبة الأسرة ١٩٩٩
- (٦) د/ حازم الببلاوى. التغيير من أجل الاستقرار مكتبة الأسرة ١٩٩٨
- (٧) حسنى الطنطاوي. العدالة الاجتماعية. www.palagh.com
- (٨) أ. رضا عيسى. العدالة الضريبة فى مصر من وجهة نظر دافع الضرائب. المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
- (٩) د/ رمزى زكى. قضايا مزعجة. مقالات مبسطة فى قضايانا الاقتصادية المعاصرة. مكتبة مدبولى ١٩٩٣
- (١٠) الشهيد سيد قطب. العدالة الاجتماعية فى الإسلام. دار الشروق.
- (١١) د. شريف محمد على أحمد. الفقر وتوزيع الدخل بمصر. (المفهوم والحجم والسياسات) مجلة مصر المعاصرة. العدد ٤٩٠ إبريل ٢٠٠٨
- (١٢) د/ صفوت عبد السلام عوض الله. الآثار الاقتصادية لعمليات غسيل الأموال. دار النهضة العربية
- (١٣) د/ طارق محمود السالوس. التحليل الاقتصادى للفساد. دار النهضة العربية
- (١٤) د/ فتحى أبو الفضل - د/ عز الدين حسانين - د/ محمد القفاص. دور الدولة والمؤسسات فى ظل العولمة. مكتبة الأسرة ٢٠٠٤
- (١٥) د/ محمود عبد الحافظ محمد. فشل آلية الأسواق وأهمية تدخل الدولة فى ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية. مجلة مصر المعاصرة يناير ٢٠١١ العدد ٥٠١

(١٦) د. هدى عبد الحميد على محمد. الفساد والتضخم.. مجلة مصر المعاصرة. يناير

٢٠٠٩ العدد ٤٩٧

(١٨) موقع مصلحة الضرائب المصرية. www.incometax.gov.eg

**دور الدولة فى ضوء الأفكار الاقتصادية والمتغيرات
المعاصرة بالإشارة للتجربة المصرية
مقدم إلى المؤتمر السنوى السابع والعشرين – الجمعية
المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع
رؤية استراتيجية لتحديث مصر من منظور اقتصادى
وقانونى**

إعداد

الدكتور/عبد الفتاح محمد عبد الفتاح
باحث قانونى مصلحة الضرائب المصرية
زميل الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب
عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى
والإحصاء والتشريع
٢٠١٣م

مقدمة:

إن دور الدولة الاقتصادى من القضايا الجدلية التى احتلت ولا تزال تحتل مساحة واسعة من النقاشات سواء على المستوى الأكاديمى أو على مستوى صناعة السياسة الاقتصادية، وتلخص هذا النقاشات فى اتجاهات الفكر الاقتصادى المتباينة بين من يؤيد تدخل الدولة المفرط فى الاقتصاد وبين من يضيق من نطاق وحجم هذا الدور الاقتصادى للدولة، وبين هذين الاتجاهين نادى جانب من الفقه بضرورة التوفيق والتكامل بين تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى بجانب افساح المجال للقطاع الخاص.

كما أنه منذ الثمانينيات من القرن العشرين بدأ الاهتمام بهذا الدور حيث أبانت تجارب الدول النامية عن تدخل مفرط للدولة فى النشاط الاقتصادى بدافع تحقيق خطط التنمية،

ولكن اقترن بهذا التدخل العديد من الأزمات والتشوهات الاقتصادية، واختلال مزمن فى الموازنات العامة وموازن المدفوعات وزيادة حجم المديونيات المحلية والدولية، وهو ما أفضى لتبنى هذه الدول لبرامج الإصلاح الاقتصادى المقدمة من صندوق النقد والبنك الدوليين، وهو ما يعتمد على التحول فى دور الدولة نحو التحرر الاقتصادى إلى جانب الديمقراطية السياسية. وكانت من الدول التى عانت من الاختلالات والتشوهات الاقتصادية مصر لذا لجأت كغيرها من الدول النامية نحو الأخذ ببرنامج الإصلاح الاقتصادى، وأن مصر بعد أحداث ثورة يناير ٢٠١١م وتداعياتها فى أشد الحاجة إلى الإصلاح الاقتصادى الذى يراعى البعد الاجتماعى للمواطن البسيط.

أهمية البحث

تأتى أهمية هذا البحث ليناقدش الخطوط العامة للأدبيات الاقتصادية التى تبحث دور الدولة فى النشاط الاقتصادى والتى انقسمت إلى مؤيد ومعارض لتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى، كما ظهر تيار التوفيق والتكامل بين دور الدولة وبين آليات السوق الحر لمعالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية، بالإضافة إلى دراسة برنامج الإصلاح الاقتصادى والذى بات مفروض على معظم الدول النامية كروشته علاج ناجعه لمعالجة مشاكلها الاقتصادية، وذلك على نحو يبلور بدرجة معنوية مجموعة من الدروس التى يمكن الاستفادة منها فى الحالة المصرية.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى التعرف على الآتى:
الاتجاهات الفكرية المؤيدة والمعارضة للتدخل الحكومى فى الحياة الاقتصادية.
التعرض لاتجاه التوفيق والتكامل بين اقتصاديات السوق وبين التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى.

برامج الإصلاح الاقتصادى ومدى ضرورة اللجوء إلى الاخذ بها.
تطور دور الدولة الاقتصادى فى مصر ومدى تحقيق برنامج الإصلاح الاقتصادى لأهداف التنمية الحقيقية.
علاقة التشابك والتكامل بين الدولة والقطاع الخاص فى ظل مرحلة التحرر الاقتصادى فى مصر.

إشكالية البحث

يتعرض البحث لتحليل دور الدولة فى المدارس الفكرية المختلفة والجدل المحتدم بين هذه المدارس برفض أو قبول تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ، ومدى حرية السوق أو تقييده فى ظل السياسات الاقتصادية القائمة. والتعرض لدراسة دور الدولة الاقتصادى فى الحالة المصرية ومدى ضرورة الأخذ ببرنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر، والتعرض لبيان حالة التشابك فى العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص خلال مرحلة التحرر الاقتصادى.

خطة البحث

مقدمة

المبحث الأول: الفكر الاقتصادى الرافض لتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى

المبحث الثانى: الفكر الاقتصادى المؤيد لتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى

المبحث الثالث: الفكر الداع إلى التوفيق بين دور الدولة وآليات السوق.

المبحث الرابع: برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر.

المبحث الخامس: العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص فى ظل التحول الاقتصادى فى مصر.

الخاتمة

المبحث الأول

الفكر الاقتصادي الرافض لتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى

المدرسة الكلاسيكية (classical school) أو الكلاسيكية الجديدة (New-Classical). تمثل الفريق الرافض لتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى^(١) وتمتد جذور هذه المدرسة الفكرية إلى مدرسة الطبيعيين الفرنسية (الفيز وقراط)، والتي كانت ترى أن القوانين الاقتصادية أشبه بالقوانين الطبيعية وهو ما يعنى أن التدخل من قبل الإنسان فى عمل سير هذه القوانين لن يترتب عليه سوى عرقلة هذه القوانين. وباختلاف الكتابات منذ آدم سميث وحتى فريدمان وهايك وغيرهم، فإن فكر هذه المدرسة يؤسس رفضه لتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى على الفروض التالية:

فروض الفكر الكلاسيكى

- ١ - الحرية الاقتصادية والمنافسة هى الضمان لتحقيق أهداف المجتمع، إذ أن اقتصاد السوق الخالى من التدخل هو الأكثر كفاءة فى عملية تخصيص الموارد.
 - ٢ - فرضية كمال الأسواق (Market Perfection)، ففى ظل تحقق فرضية كمال الأسواق فإن آليات السوق الحر هى التى تحقق مصلحة الفرد والجماعة معا إذ يكون الإنتاج عند أقصاه وبأقل تكلفة.
 - ٣ - انسياب وتوافر المعلومات فى بيئة ذات درجة عالية من الشفافية والوضوح.
 - ٤ - التناغم بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة.
- ويؤسس هذا التيار الفكرى فكرته المعارضة لتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى على مجموعة من المبادئ الأساسية كما يلى:
- التدخل الحكومى غير ضرورى إذ أن ما يمكن أن تقوم به الدولة يستطيع القطاع الخاص القيام به.
 - التدخل الحكومى غير فعال إذ أن ما يمكن أن تقوم به الدولة يستطيع القطاع الخاص القيام به بصورة أفضل.

(١) لابد من التشديد على أن فكرة الرفض للتدخل هى فيما يتعلق بحجم التدخل وليس التدخل بصورته المطلقة.



● التدخل الحكومى يقتدر دائماً بنقص فى رفاهية الأفراد أو على الأقل تقليل مستويات النشاط الاقتصادى من خلال تحويل جزء من الموارد الخاصة من مجموعة ما لصالح مجموعة أخرى من الناس عادة ما يكون لمجموعة غير مستحقة.

تلك الفرضيات والمبادئ، تبلور دور الدولة فى الحياة الاقتصادية فيما يعرف بالحد الأدنى للتدخل الحكومى والذى يطلق عليه حد التدخل الكلاسيكى والذى يقتصر على:

١ - حفظ النظام والأمن العام والعدالة واستقرار العلاقات السياسية الخارجية

٢ - حماية حقوق الملكية (property rights)

٣ - حماية المنافسة بمعنى توفير المناخ الملائم للمنافسة

٤ - الشفافية وتوفير المعلومات

وما يمكن استشعاره من هذه الوظائف أن الدولة لم يعد لديها دوراً مباشراً فى العملية الإنتاجية (direct provider) وإنما يشبه دور الدولة وفقاً للتصور الرافض للتدخل دور الحارس الذى يقوم بواجب الحراسة والحماية للمكان دون التدخل فى أى أمر من أموره، أو على حد تعبير الأدبيات الاقتصادية حماية قواعد اللعبة داخل المكان (rules of the game).

مناقشة الفكر الكلاسيكى

بمناقشة هذه الفرضيات يتضح أن كتاب هذه المدرسة لم يناقشوا آليات تنفيذ تلك الوظائف الخاصة بالدولة، والتى هى من الأهمية بمكان، لأن لكل آليه أثراً يختلف باختلافها. ومن ثم فإن الكتابات والأدبيات تلك لم توضح لصانع القرار (الحكومة) على سبيل المثال كيف تقوم الدولة بحماية حدودها هل من خلال بناء جيش قوى يعتمد فى تدريبه على أحدث الآليات العسكرية والأسلحة النووية أم من الأفضل أن يتعهد لجيش آخر يتولى حمايته فى نظير مقابل ما. الأمر ذاته فيما يتعلق بحفظ الأمن وحجم القوة العسكرية اللازمة لحفظ الأمن وغيرها من الأمثلة. ومن ثم ظلت هذه الوظائف أشبه بتوصيات عامة غير محددة لا تسمن ولا تغنى ولم تتعد المبادئ العامة المجردة.

من الأمثلة على ذلك ما حدث إبان أزمة الكساد الكبير فى الثلاثينات من القرن العشرين، حيث رأى رموز التيار الرافض للتدخل الحكومى إن لقوى السوق ما يمكنها تلقائياً من العودة إلى أوضاع التوازن والنمو مرة أخرى، إذ أن انخفاض الأجور الحقيقية

كفيل بتشجيع قطاع الأعمال بتشغيل العمالة ومن ثم الإنتاج والخروج من أزمة الكساد. لكن الحقيقة المرة أن النظرية الكلاسيكية أخفقت في التصدي لأزمة الكساد الكبير، وأن الاقتصاد لم يخرج من أزمته إلا بمساندة فعالة وتدخل صريح للدولة كما في تجربة روزفلت في الولايات المتحدة والتي أيدتها التوصيات الكينزية في نظريته العامة.

المبحث الثانى

الفكر الاقتصادى المؤيد لتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى

حفلت النظرية الاقتصادية فى تيارها الأساسى (mainstream) بالفحص لحجج الحد الأدنى للتدخل الحكومى. فإذا كانت المدرسة الكينيزية أو الكينيزية الجديدة (New Keynesian)^(١) قد عارضت فكرة الحد الأدنى لتدخل الدولة - على الرغم من إيمانها بمبادئ نظام السوق والمنافسة - فإن أدبيات الرفاهة الاقتصادية وخاصة أدبيات الفشل السوقى (Market failure) قد سيطرت على النقاش الأكاديمى حول دور الدولة فى الحياة الاقتصادية. ويعرف الفشل السوقى بأنه الحالة التى يفشل فيها نظام السوق فى تحقيق الشرط الأمثل لباريتو (Pareto Optimality) عند تخصيص الموارد^(٢). وبصورة أكثر تحديدا فإن فكرة الفشل السوقى فى أدبيات الرفاهة تخص فكرة الكفاءة فى تخصيص الموارد أى أنها لا ترتبط بفكرة العدالة فى التوزيع.

مبررات فكر التيار المؤيد لتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى

ووفقا لأدبيات الرفاهة الاقتصادية^(٣) تشترك مجموعة من الأسباب التى إن توافرت لأدت إلى عدم الوصول إلى الوضع الأمثل لتخصيص الموارد، هذه الأسباب يمكن أن نجملها فى ثلاثة عوامل أساسية:

- ١ - غياب المنافسة فى السوق (imperfect competition) والذى يعود إلى غياب عناصر المنافسة التى قد تنتج - على سبيل المثال - عن خضوع الإنتاج لتزايد الغلة (تناقص التكلفة) - المعلومات المتضاربة أو المتضادة (Asymmetric Information)

(١) تضم المدرسة الكينيزية (١٩٤٠-١٩٧٠) أسماء مشهورة مثل: جون هيكس، جيمس توبين وفرانكو موديليانى وروبرت سولو، بينما تضم المدرسة الكينيزية الحديثة أسماء مثل جوزيف ستيجلتز و الان بيلندر، و جانيت يلين وجورج اكريلوف.

(٢) يعرف الوضع الأمثل لباريتو بأنه الوضع الذى إذا تم الوصول إليه لا يمكن إعادة تخصيص الموارد مرة أخرى بحيث يمكن تحسين حال فرد (أفراد) دون الإضرار بفرد (أفراد) آخر (آخرين).

(٣) كان لكل من بول سامويلسون وماسجريف دوراً كبيراً فى بلورة ما يعرف بنظرية الفشل السوقى فى الأدبيات الاقتصادية.



٢ - الخارجيةات (Externalities) أو ما يطلق عليه الآثار الخارجية^(١).

٣ - السلع العامة (Public goods).

فتمثل حالة تناقص التكلفة سبباً لتدخل الدولة، إذ أن التوازن الناجم عن حالة تناقص الغلة في ظل تطبيق مبادئ التسعير الحدى (وهو التسعير الذى يحقق الكفاءة) سوف يؤدى إلى خسارة للمنتج، حيث يكون منحنى التكلفة المتوسطة أعلى من منحنى التكلفة الحدية وهى حالة ما يعرف بالاحتكار الطبيعى. و الأمر كذلك فى حالة وجود آثار خارجية سواء الإيجابية منها أو السلبية والتي تمثل حالة من الأسواق غير الظاهرة (Missing markets). إذ يفشل نظام السوق فى تحقيق الكفاءة فى الإنتاج فى ظل وجود هذه الآثار، مما يستوجب التدخل من خلال آليات مختلفة كالدمج أو الضرائب أو حتى التدخل بالردع القانونى إلى غير ذلك من أدوات التدخل الحكومى.

كذلك أشارت أدبيات الرفاهية الاقتصادية إلى أن وجود ما يعرف بالسلع العامة تمثل هى الأخرى حالة من الحالات التى تستوجب التدخل الحكومى، إذ أن السلع العامة بطبيعتها لا تجتذب القطاع الخاص لإنتاجها. فمن خصائص السلع العامة أن جميع المستهلكين يشتركون فى استهلاكها دون تحديد نصيب كل فرد على حده (non-rival in consumption) كما أن التكلفة الحدية (Marginal cost) لتوفيرها للشخص الحدى تساوى صفراً، وهو ما يعنى أن التسعير الحدى يقتضى أن تقدم السلعة أو الخدمة بدون مقابل.

كما يمكن أن ينتقد نظام السوق على أساس عدم مراعاة اعتبارات العدالة فى توزيع الدخل. إذ يستند الإطار العام لنظام السوق على فرضية ضمنية أن لدى جميع الأفراد القدرة على النفاذ للأسواق أو المشاركة فى العملية الإنتاجية. ومن ثم فإن وجود فئات لا تستطيع الحصول على الحد الأدنى من احتياجاتها لم تلق النظرية لها بالاً. ويمثل ذلك حالة من الفشل السوقى ولكن على مستوى التوزيع وهو ما يبرر التدخل الحكومى لحماية تلك الفئات المحرومة والتى لا تستطيع أن تحصل على الحدود الدنيا لاستهلاكها أو التى لا تستطيع المشاركة فى العملية الإنتاجية.

(١) يقصد بالخارجيات تلك الآثار الاقتصادية (سلبية كانت أو إيجابية) التى إما أن تستفيد منها أو تضر وحدة اقتصادية (مستهلك أو منتج) نتيجة تصرفات قامت بها وحدات أخرى، على سبيل المثال تلوث مياه الشرب نتيجة مخلفات المصانع أو الضوضاء التى يعانى منها الفرد نتيجة استماع فرد آخر لموسيقى بصوت مرتفع.

هذه التبريرات النظرية لتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى لم تسلم هى الأخرى من الانتقادات. إذ ينتقد البعض فكرة الخارجيات سواء كانت إيجابية أو سلبية باعتبارها مبرراً لتدخل الدولة على أساس أن هناك قناعات بإمكانية الحل من خلال نظام السوق. ففى حالة تحديد حقوق الملكية على نحو سليم فإن التوازن من خلال السوق يمكن أن يكون كفوفاً فى حالة السماح بالتفاوض بين أطراف مصدر الخارجيات والمُضار أو المُستفيد بشرط أن تكون عملية التفاوض غير مكلفة^(١). بل حتى فى حالة وجود نفقة للتفاوض فإن إمكانية حل مشكلات الآثار الخارجية قائمة نظراً لأن تكاليف التفاوض عادة ما تكون منخفضة، ولكن عندما تتعدد أطراف التفاوض فإنه يصعب دائماً تصور قيام عملية التفاوض دون وسيط وهو ما يمكن أن تقوم به الدولة.

كما انتقدت فكرة التدخل من أجل توفير السلع العامة نظراً لأنهم يرون أن هذا المفهوم مبهم ومتغير، وأن ما جرى العرف على اعتباره سلعة أو خدمات عامة قد تم توفيرها بواسطة القطاع الخاص. بل يذهب المتشددون من أصحاب الفكر الليبرالى إلى رفض مفهوم السلع العامة ذاته.

هناك أيضاً العديد من الاعتراضات على فكرة التسعير الحدى (التسعير الكفء) باعتبارها مبرراً لقيام القطاع العام فى حالة تناقص النفقة بالإنتاج على أساس أنه لا يوجد من يؤكد أن القطاع العام سوف يلتزم بقاعدة التسعير الحدية، كما أن العجز المتوقع (نتيجة تحمل الخسارة) إذا تم تمويله من خلال الضريبة تكون ذات أثر مشوه للسوق، فإن ذلك يعنى وجود صورة من صور عدم الكفاءة سوف تظهر فى أماكن أخرى. بل أن الخبرة التاريخية تشير إلى أن القائمين على الإنتاج لا يفهمون مسألة التسعير الكفء أو التسعير الحدى، بل أن التسعير يتم غالباً على أساس تحقيق فائض مالى. كذلك فإن القول بأن سياسة معينة أو نظام تسعيرى معين هو الأمثل لا يعنى بالضرورة أن التطبيق سوف يسير فى ذات النهج. ففى كثير من التجارب من الصعب القول بوجود تزايد الغلة فى كثير من المنشآت التى تمتلكها الحكومة، ومن ثم فلا يوجد ما يدعم فكرة الملكية العامة لهذه الأصول والمنشآت.

(١) لقد تناولت ما يعرف فى الأدبيات «Coase theorem» الكيفية التى يمكن من خلال حل مشكلة الخارجيات فى إطار السوق دون الحاجة لتدخل الدولة.

كذلك فإن حجة العدالة التوزيعية باعتبارها مبرراً رئيساً أيضاً لتدخل الدولة سواء في الإنتاج أو التوزيع لم تخل هي الأخرى من تحفظات.

التحفظ الأول هو عدم وضوح مفهوم المساواة أو العدالة فهناك مفاهيم متعددة للعدالة تختلف من مؤسسة لأخرى ومن قطاع لآخر ومن فرد لآخر.

التحفظ الثاني هو أنه قد تكون الأولوية في بعض الأحيان للمساواة في مجال عن غيره، فالمساواة في الحصول على خدمات التعليم والصحة في مرحلة الشباب مسألة أساسية لتحقيق المساواة في الحصول على فرصة عمل، بينما الضريبة التصاعدية تصمم فقط لتحقيق التساوي بالنسبة للمخرجات.

كذلك ينتقد أصحاب التيار الحر فكرة التدخل اعتماداً على مفهوم الفشل الحكومي في مقابل الفشل السوقي الذي أشارت إليه الأدبيات المنادية بالتدخل. ويرى أنصار هذا الاتجاه ضرورة وجود الأسواق لتعوض عدم كفاءة الحكومات أو ما يعرف بالفشل الحكومي والذي يعود وفقاً لهذا الاتجاه لما يلي من الأسباب:

أسباب الفشل الحكومي

● الرشادة المقيدة (Bounded Rationality) والتي تعود بصورة أساسية إلى نقص المعلومات التي يجب أن تتوفر للحكومة عند القيام بعمليات تخصيص الموارد. فهناك من يرى أن الدولة وإن عظمت إمكانياتها تعاني من مشكلة قصور في المعلومات وهي تلك المعلومات التي يتضمنها نظام السوق وتتخلص جميعها في سعر السلعة أو الخدمة في السوق. لذا فإن الدولة لدى محاولتها لتخصيص الموارد فإنها تصبح في موقف رشادة مقيدة.

● التدخل الحكومي يترتب عليه التنافس بين القائمين في السلطة على ما يسمى عائد الأنشطة الريعية (rent seeking). فلا يوجد ضمان لقيام الحكومة بتحقيق مصالح الشعب وليس مصالح القيادات المسيطرة فيها (مصالح فردية خاصة). فغالبا ما تسيطر على المنشآت العامة فكرة تسخير المصلحة الحكومية لتحقيق مآرب شخصية فيما يعرف بالسلوك الانتهازى (opportunistic behavior) أو ما تطلق عليه الأدبيات (Rent seeking behavior). كذلك فإن سيطرة البيروقراطية الحكومية والتي لا تصب في معظم الأحوال في تحقيق المصلحة العامة غالبا ما تنتهى بانتشار الفساد في الجهاز الإدارى أو على الأقل تكوين جماعات أصحاب المصالح في الحكومات الأقل فساداً.

- عندما تكون تكلفة توفير الخدمة العامة أعلى من منفعتها (SMC>SMB).
- تعاني المؤسسة العامة من بعض السمات السلبية التي تؤثر على كفاءة عملية تخصيص الموارد. فالمؤسسة العامة تتبنى أهدافاً لا يمكن قياسها بصورة تسمح بتقييم الأداء مثل المدارس والجامعات والمؤسسات الثقافية والمستشفيات. وهذا ما يجعل عملية تقييم الأداء مسألة غاية في الصعوبة من ناحية القبول الاجتماعي والسياسي لمستويات الأداء. كما أنه في حالة تعدد الأهداف فإنه يصعب على المستفيدين من الخدمة رقابة مستوى أداء المنظمة وهو ما قد يدفع الموظفين إلى إتباع مصالحهم الشخصية وهو الأمر الذي لا يحدث في المؤسسات الخاصة والتي لديها هدف محدد وهو تعظيم الربح. بل قد يؤدي أحياناً تعدد الأهداف إلى تزايد التكلفة. هذه المشاكل الخاصة بالقطاع العام تعود على المتعاملين مع المنظمة أو تعدد المهام الموكلة إليها أو تعدد الأهداف (مثل المستشفى - مثال أقسام التدريس باللغات الأجنبية بالكلية). ومن ثم فإن التقييم بناءً على هدف واحد تصاحب أنشطته حوافز فردية، قد يجعل من هذا النوع من النشاط أكثر كفاءة في حين تكون المؤسسة ككل ليست على نفس الدرجة.
- باختصار، فإنه وفي ظل التسليم بالحاجة أحياناً للتدخل الحكومي من قبل أصحاب الفكر الليبرالي فإنهم يرون أن القطاع العام أو بصورة أعم تدخل الدولة قد تعدى الحدود المثلى. هذا التوجه تترجمه المقولة السائدة أنه إذا أردت أن تثبت أن القطاع العام أكثر قدرة وكفاءة على توفير السلع والخدمات من القطاع الخاص فإن عليك أن تتحمل نتيجة ذلك الادعاء. كذلك تؤكد الأدبيات على أنه من الخطأ أن نعتقد أن كل حالة من حالات الفشل تعني ضمناً ضرورة التدخل.

المبحث الثالث

الفكر الداع إلى التوفيق بين دور الدولة وآليات السوق

إن هذا التيار الفكرى لا يرفض مبدأ تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى بل يعتبره فى كثير من الأحيان مؤثراً على الحياة الاقتصادية، ولكن من ناحية أخرى يؤكد على أن التدخل الحكومى الخاطئ قد يكون له أثراً سلبية مدمرة. وقد كانت تجربة دول جنوب شرق اسيا من أهم الأمثلة التى أكدت أهمية فكرة التكامل بين آليات السوق والتدخل الحكومى أو ما يمكن أن نطلق عليه علاقة المشاركة (Partnership) بين الدولة والقطاع الخاص.

هذا التيار الفكرى يؤكد على مجموعة من الأسس فيما يتعلق بدور الدولة والعلاقة مع آليات السوق. وتتمثل أهم هذه الأسس فيما يلى:

الأسس الفكرية لتيار التكامل

- الاعتماد على فرضية الفشل أيا كان سببه أو مظهره كسبب للتدخل هى فرضية غير مكتملة. فالقول بضرورة تدخل القطاع العام فى نشاط ما يستلزم أولاً تحديد موطن الفشل السوقى وثانياً إثبات أن القطاع العام أكثر قدرة على القيام بالمهمة من القطاع الخاص. إذ لا يوجد ما يؤكد أن الفشل السوقى فى حالة وجود الاحتكار سوف يكون أفضل فى حالة الملكية العامة، إذ قد تحل عدم الكفاءة فى التسعير محل عدم الكفاءة فى النفقة^(١).
- إذا كانت مشكلة تحديد موطن الفشل أيسر نسبياً، فإن إثبات أن القطاع العام أكثر قدرة على القيام بالمهمة من القطاع الخاص مهمة ليست باليسيرة. ولهذا يمكن القول أن مسألة تحديد حدود للفصل بين ما يجب أن تقوم به الدولة (القطاع العام) وما يترك للقطاع

(١) هذه المشكلة تظهر جلية إذا كان الإنتاج العام ذات سمة خدمية، أى أنه كثيف العمالة. وهو ما يترتب عليه فى كثير من الأحيان عدم إمكانية السيطرة الكاملة عليه بواسطة الإدارة العليا وغياب المسائلة والمحاسبة، مما قد يؤدى إلى العديد من المشاكل. وإن كانت هذه المشاكل مشتركة بين القطاعين العام والخاص إلا أنها أكثر وضوحاً فى القطاع العام. إلا أنه يجب التأكيد على أنه لا يوجد من الدراسات التطبيقية ما يمكن أن نسميه حقيقة دامغة فيما يتعلق بعدم كفاءة القطاع العام، وإن كانت العديد من الدراسات تشير إلى أن القطاع الخاص أكثر كفاءة فى الإنتاج من القطاع العام بسبب المنافسة فى حين أن الحماية الحكومية تقلل من قدرة القطاع العام.

الخاص مسألة نسبية وديناميكية وفقاً لمنطق أن الضرورة تقدر بقدرها^(١). ومن ثم فهناك عدة عوامل يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند الوصول إلى شكل توافقي لهذه العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

● أن مبررات التدخل الحكومي لا تفترض التلازم بين الإنتاج وبين تقديم الخدمة والملكية فلا داعي دائماً للتلازم بين الملكية وبين تقديم الخدمة. إذ تستطيع الدولة تقديم الخدمة أو السلعة من خلال العديد من الآليات قد تكون الملكية العامة فيها إحدى هذه الأشكال. فإذا تم تحديد السلع والخدمات التي على الحكومة أن تقدمها فإن التدخل الحكومي أو التدخل من خلال القطاع العام (involvement) قد يأخذ عدة أشكال مثل الجمع بين الملكية العامة والإنتاج (خدمات الدفاع والشرطة والمدارس العامة) أو تقديم أو توفير الخدمة بدون القيام بالإنتاج من خلال الاستعانة بالقطاع الخاص أو حتى من خلال التأثير على عملية تخصيص الموارد بواسطة القطاع الخاص من خلال التوجيه أو الدعم أو الإشراف من خلال الأطر القانونية.

● الفشل الحكومي لا يعنى أنه لا توجد طرق لمعالجة هذا الفشل، ففي ظل تعدد آليات تقديم الخدمات والسلع بواسطة الدولة فإنه يمكن الوصول إلى وضع توافقي يحقق ما يعرف بشرط سام ولسون (١٩٧٤) لتحقيق الكفاءة عند تخصيص الموارد^(٢). أى أن هناك حاجة ماسة للتوفيق بين التدخل الحكومي لمعالجة الفشل السوقي وبين ضمان أن يكون هذا التدخل هو الأكفأ.

إطار التدخل الحكومي الكفاء

فى إطار البحث عن أفضل حل توافقي بين التدخل الحكومي وآليات السوق تم اقتراح العديد من مواطن التدخل الحكومي التى يمكن من خلالها أن تحقق الدالة الكفاءة فى عمليات التدخل.

ولكن الملاحظ أن مواطن التدخل المطروحة فى الأدبيات الحديثة لا تختلف بصورة معنوية عما أقرته الأدبيات الأساسية إلا فيما يتعلق بالتغيرات التى طرأت على الاقتصاد والسلع والخدمات فى ظل التقدم التكنولوجى والعولة الاقتصادية.

(١) المقصود بالضرورة هو ضرورة التدخل فى النشاط الاقتصادى.

(٢) يقصد بشرط سام ولسون (١٩٧٤) هو شرط لتحقيق الكفاءة فى إنتاج السلع العامة والذى إذا ما انطبق فإن إحلال إنتاج السلع الخاصة محل السلع العامة أو العكس سوف يؤدى إلى تناقص فى المنفعة الكلية للمجتمع.

ولقد خصص البنك الدولي تقريره السنوى عن التنمية فى العالم عام ١٩٩٧ لموضوع «الدولة فى عالم متغير»، وحدد التقرير الوظائف الاقتصادية للدولة على النحو التالى:

- ١ - إيجاد قاعدة أساسية من القانون وحماية حقوق الملكية.
- ٢ - توفير بيئة حميدة للسياسة العامة تتسم بالشفافية والمرونة وعدم الفساد.
- ٣ - الاستثمار فى الموارد البشرية والبنية الأساسية.
- ٤ - حماية المستضعفين.
- ٥ - حماية البيئة الطبيعية.

ويمكن القول بأن معظم الأدبيات التى عُنيت بالوظائف الاقتصادية للدولة قد اتفقت حول ضرورة قيام الدولة بالوظائف التالية فى المجال الاقتصادى:

- ١ - وضع القواعد القانونية المنظمة للنشاط الاقتصادى، وتوفير الضمانات القانونية والإدارية اللازمة لقيام القطاع الخاص بدوره فى النشاط الاقتصادى مع متابعته ووضع الضوابط اللازمة لامتثاله للقواعد القانونية المنظمة لنشاطه، ومن ثم فوضع القواعد القانونية وحده لا يكفى، وإنما لابد وأن يرتبط به القيام بمهمة المتابعة ووظيفة الضبط الملزم للامتثال لهذه القواعد.

- ٢ - توفير الظروف الملائمة للمنافسة ومنع الاحتكار، وذلك من خلال تفعيل مبدأ الشفافية فى المعاملات والمعلومات، والسعى إلى مقاومة الفساد وصولاً إلى مستوى تقل فيه درجة الفساد إلى أقل درجة ممكنة.

- ٣ - وضع منظومة من السياسات المالية والنقدية المرنة، القادرة على تمكين الدولة من إدارة النشاط الاقتصادى وتوجيهه، بما يحقق الأهداف المطلوبة للدولة ككل، ويعالج أى خلل فى التوجهات الاقتصادية التى يمكن أن تحدث نتيجة لنظام اقتصاد السوق.

- ٤ - علاج الخلل الذى قد يحدث فى توزيع الدخل، من خلال منظومة من السياسات الاجتماعية المتكاملة التى تتعامل مع الآثار الاجتماعية غير الحميدة المحتملة الناتجة عن ذلك.

إدارة الأزمات الاقتصادية والمالية والنقدية المحتملة من خلال وضع منظومة من السيناريوهات المحتملة وتطويرها باستمرار، وإعداد فرق لإدارة الأزمات المتوقعة والمحتملة..

الخلاصة

إن ما يراه هذا التيار التوافقي أن القضية ليست أن السوق بديلاً للدولة أو أن الدولة بديلاً للسوق، ولكن الأجدى أن نبحث عن الوسائل التي تضمن معالجة الفشل السوقي ومعالجة صور الفشل الحكومي من خلال إدراك علاقات التشابك بين التدخل الحكومي وآليات السوق، فهي علاقة مشاركة أكثر من كونها علاقة تنافس.

المبحث الرابع

برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر

ظل الاقتصاد المصرى طوال الفترة السابقة - منذ نهاية الخمسينيات حتى نهاية الثمانينيات - محكوماً بتدخلات حكومية مفرطة، وسياسات وقيود إدارية محكمة، وقطاع عام كبير وغير كفء. حيث كان القطاع العام حتى عام ١٩٩١ م مسيطراً على حوالى ٥٥٪ من الناتج الصناعى، و ٨٠٪ من إجمالى عمليات التصدير والاستيراد و ٩٠٪ من النظام المصرفى ويستحوذ على حوالى ٣٥٪ من العمالة، ويساهم بحوالى ٦٨٪ من الاستثمار الإجمالى.

ومع تفاقم الاختلالات والأزمات الاقتصادية، وتضخم حجم الدولة، وتدنى كفاءتها بدأت الحكومة فى تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادى اعتباراً من عام ١٩٩١ م. وذلك لتحقيق نمو مستمر، ويهدف البرنامج إلى الانتقال من اقتصاد مخطط مركزياً، ومدار بواسطة التدخلات الحكومية ومحكوماً بواسطة القطاع العام إلى اقتصاد السوق الحر الذى يقوده القطاع الخاص فى ظل بيئة تنافسية ومستقلة عن القيود الحكومية. و تمثلت أهم دوافع تبنى هذا البرنامج فيما يلى:

الدوافع الداخلية:

- ١ - عجز الموازنة العامة للدولة، عجز ميزان المدفوعات، ضعف معدلات النمو الاقتصادى، والضغوط التضخمية.
- ٢ - تفاقم المديونية الداخلية للدولة وارتفاع أعبائها.
- ٣ - الاختلالات الهيكلية وتدهور الأداء الاقتصادى للقطاع العام، وتدهور البنية الأساسية والخدمية.
- ٤ - عدم ملاءمة المناخ الاقتصادى والاجتماعى فى مصر لجذب المزيد من رؤوس الأموال العربية والأجنبية.
- ٥ - ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات غير مسبوقة.

٦ - ارتفاع معدلات البطالة وعدم قدرة مشروعات الدولة وحدها على استيعاب الوافدين الجدد على سوق العمل.

الدوافع الخارجية:

١ - تفاقم المديونية الخارجية وتضاؤل القدرة على الاستمرار فى السداد وإعراض الجهات المانحة عن تقديم المساعدات لمصر دون إصلاح.

٢ - فقدان مصر لمعظم الأسواق التقليدية لصادراتها السلعية نتيجة للتغيرات المتلاحقة فى النظام الدولى، لذا فقد تم التوصل من خلال المشاورات بين الحكومة المصرية وكل من صندوق النقد والبنك الدوليين إلى أن جوهر المشكلة الاقتصادية فى مصر يتمثل فى اختلال التوازن بين جانبى العرض والطلب فى الاقتصاد القومى.

تم الأخذ ببرنامج الإصلاح الاقتصادى والذى يصنف إلى مجموعتين رئيسيتين بالإضافة لمجموعة من السياسات الاجتماعية وذلك كما يلى:

مرحلة التثبيت الاقتصادى والذى يستند إلى مجموعة من الإجراءات المالية والنقدية تستهدف تخفيف الضغوط على أسعار الفائدة، وأسعار الصرف وتقليل عجز الموازنة العامة.

ومرحلة التكيف الهيكلى التى تستهدف تقليل دور القطاع العام عن طريق الأخذ ببرنامج خصخصة شركات القطاع العام، وتحسين كفاءتها وتحرير أسعار السلع وتحرير التجارة الخارجية، وإيجاد بيئة تنافسية حرة للاستثمار المحلى والأجنبى، والذى يتضمن إصلاحاً نقدياً فى المؤشرات الكمية (ضبط سعر الصرف، وتخفيض عجز الموازنة، وضبط التضخم) وإجراء الإصلاح الهيكلى بإعادة ترتيب شروط الانتاج، بما يساعد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية وإعادة النظر فى الإطار القانونى (تدعيم المؤسسات المدنية والخاصة).

السياسات الاجتماعية:

يأخذ برنامج الإصلاح الاقتصادى ببعض السياسات ذات البعد الاجتماعى، حيث أنه من المعروف أن الحفاظ على البعد الاجتماعى يعد ركيزة أساسية لأى سياسة اقتصادية تبغى النجاح فى تحقيق أهدافها، وتشتمل السياسات الاجتماعية فى برنامج الإصلاح الاقتصادى على الآتى:

- إيجاد شبكة للضمان الاجتماعى تعمل على احتواء الآثار الاجتماعية السلبية الناتجة عن الأخذ ببرامج الإصلاح الاقتصادى مثل البطالة.



- وضع برامج مساعدات اجتماعية تستهدف الفقراء وأصحاب الأجور البسيطة ، بالإضافة إلى ترشيد الدعم للمستهلكين وإتباع إجراءات تصحيحية حتى يصل الدعم إلى مستحقه^(١)

- زيادة الاعتمادات المالية للتأمين الاجتماعى ضمن بنود الموازنة العامة للدولة، حيث تخصص الحكومة مبالغ ضخمة فى الموازنة العامة لبرامج الإنفاق الاجتماعى ، ودعم السلع لحماية ومساندة الفئات الأولى بالرعاية ومحدودى الدخل^(٢)

كما أنشئ الصندوق الاجتماعى للتنمية كمبادرة مشتركة بين الحكومة المصرية والبنك الدولى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، وبدأ العمل الفعلى له فى مارس ١٩٩٣ . ويعتمد اعتماداً كبيراً على التمويل الخارجى ، كما يعمل الصندوق على تحقيق الأهداف المرجوة منه من خلال البرامج التالية :

١ - برنامج الأشغال العامة ، والذى يهدف إلى إعادة تأهيل مرافق الخدمات العامة وغيرها من المشاريع كثيفة العمل.

٢ - برنامج تنمية المجتمع ، ويهدف إلى تطوير الخدمات الاجتماعية ومساعدة الأفراد على إنشاء المشروعات الصغيرة.

٣ - برنامج تنمية المشروعات ، ويقوم على تقديم التسهيلات الائتمانية المصرفية اللازمة لتنمية المشروعات الصغيرة.

٤ - برنامج تنمية الموارد البشرية : يهدف إلى بحث احتياجات تأهيل وتدريب العمالة لإيجاد فرص عمل جديدة لها.

برنامج التنمية المؤسسية : يهدف إلى دعم القدرات الإدارية والفنية للصندوق حتى يمكنه تنفيذ أهدافه بالكفاءة والفاعلية المطلوبة ، ودعم الأجهزة الوسيطة من المؤسسات الحكومية حتى يمكنها - أيضاً - مشاركة الصندوق فى تنفيذ برامجه.

(١) أتاححت إتفاقية التكيف الهيكلى التى أبرمتها مصر مع صندوق النقد الدولى عام ١٩٩١م حصول مصر على قرض بقيمة ٣٠٠ مليون دولار تسدد على عشرين سنة منها خمس سنوات سماح ، وقدمت هيئة التنمية الدولية قرضاً ميسراً بقيمة ١٤٠ مليون دولار يسدد على ٣٥ سنة بدون فوائد لتمويل الصندوق الاجتماعى للتنمية وذلك لمواجهة الآثار الاجتماعية الضارة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى. لمزيد من التفصيل راجع

د/ إبراهيم شحاته : نحو الإصلاح الاقتصادى الشامل - دار الصباح - القاهرة - ١٩٩٣م - ص ١٥٢.

(٢) المصدر: موازنة المواطن - دليل المواطن المصرى للموازنة العامة للدولة - ٢٠١١/٢٠١٠ - وزارة المالية.

المبحث الخامس

العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص فى ظل التحول الاقتصادى فى مصر

هناك مجموعة من الأسس الخاصة ببرنامج الإصلاح الاقتصادى فيما يتعلق بدور الدولة هى :-

- أن برنامج الإصلاح الاقتصادى هو برنامج يحمل فى مضمونه فرضية التفوق لنظام وآليات السوق على التدخل الحكومى فيما يتعلق بكفاءة هذا النظام فى تخصيص الموارد الاقتصادية وتحقيق أهداف المجتمع. فالبرنامج بشقيه التثبيت والتكيف الهيكلى يقدم وصفاً للتحول نحو سيطرة آليات السوق والمبادرات الفردية على عملية تخصيص الموارد فى الاقتصاد القومى، ومن ثم فهو ينحاز فكراً لصالح قوى السوق.

- أن البرنامج بسياساته المختلفة المنبثقة عن مكوناته لم يتطرق لطبيعة دور الدولة ليس فقط فى مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق بل أيضاً لدور الدولة بصورة عامة. إذ لا يتعرض البرنامج لطبيعة العلاقة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص. فخصائص هذا البرنامج تترجمه ما يعرف بتفاهم واشنطن، والذى يشمل العناصر التالية :

- ١ - الانضباط المالى.
- ٢ - إعادة تخصيص الإنفاق العام بما يحقق أعلى عائد للإنفاق العام وذلك من خلال توجيه الموارد العامة نحو قطاعات مثل الرعاية الصحية الأولية والتعليم الابتدائى والبنية الأساسية.
- ٣ - الإصلاح الضريبى والاتجاه نحو تخفيض معدلات الضريبة وتوسيع القاعدة الضريبية.
- ٤ - تحرير سعر الفائدة.
- ٥ - تحرير سعر الصرف.
- ٦ - تحرير التجارة.
- ٧ - الخصخصة.

- ٨ - تحرير تدفقات رأس المال من أية قيود.
- ٩ - بناء السوق الحر من خلال إزالة معوقات الخروج أو الدخول من وإلى السوق.
- ١٠ - حماية حقوق الملكية الفكرية.
- ولكن مع إدراك القائمين على تنفيذ تلك البرامج للمشاكل^(١) التى صاحبت عملية التنفيذ، ظهر ما يعرف «بإجماع واشنطن المعدل» الذى اشتمل على عناصر جديدة لا تختلف عن النهج الليبرالى سوى فى تأكيدها على دور الدولة المساند لآليات السوق، والذى تمثلت عناصره فيما يلى:

- ١ - الحكم الرشيد
 - ٢ - مواجهة الفساد
 - ٣ - مرونة أسواق العمل (flexible labour markets)
 - ٤ - اتفاقيات التجارة الحرة
 - ٥ - القواعد والأسس الحاكمة المالية والنقدية
 - ٦ - ضبط القواعد المحاسبية الحكومية
 - ٧ - القضاء على أسواق سعر الصرف الوسيطة
 - ٨ - استقلالية البنك المركزى واستهداف التضخم
 - ٩ - شبكات الضمان الاجتماعى
 - ١٠ - مواجهة وتخفيض معدلات الفقر
- هذا الفرق بين إجماع واشنطن وإجماع واشنطن المعدل لا يعكس سوى الإقرار بأن فكرة الغلبة لآليات السوق ليست صحيحة وهو ما يستدعى التعامل مع قضية التكامل بين الأدوار المختلفة للدولة وآليات السوق لتحقيق المصلحة العامة. فقد شهدت ولا زالت تعاني التجربة المصرية للتحويل نحو الأخذ بآليات السوق العديد من مظاهر الفشل سواء الخاص بآليات السوق أو ذلك الخاص بالفشل الحكومى.

مظاهر فشل آليات السوق والحكومة فى التجربة المصرية

هناك عدد من الحالات التى تمثل صوراً للفشل - ليس فقط لقوى ونظام السوق بل

(١) ولكن الدول النامية واجهت ولا تزال تواجه العديد من التحديات تمثلت أهمها فيما يتعلق بطبيعة عملية الإدارة الحكومية منها: تطبيق القانون وتطبيق مبادئ العدالة والمساواة وتحقيق تكافؤ الفرص وضمان حرية الأفراد والحكم الرشيد وضمان الاستقرار والسلام والأمن وحل المنازعات ومكافحة الفساد وحماية حقوق الإنسان.

مظاهر أخرى للفشل الحكومى - لا تعبر إلا عن غياب فكرة التكامل والمشاركة بين التدخل الحكومى وبين آليات السوق بل وعن غياب التوليفة المثلى التى تقلل من صور الفشل السوقى المختلفة. ومن أهم مظاهر الفشل على صعيد السوق والحكومة الذى شهدته ولا تزال تشهده التجربة المصرية ما يلى:

● الفشل النسبى فى توفير السلع والخدمات العامة كخدمات التعليم والصحة ومياه الشرب وغيرها والذى تبلورت مظاهره فى المشكلات الخاصة بالتعليم والصحة وعدم كفاءة المؤسسات فى توفير الخدمات بل والنقص الحاد فى توفير الخدمات مثل خدمات المياه والصرف الصحى فى العديد من القرى المصرية.

● تحول العديد من الأسواق فى الحالة المصرية من احتكار الدولة إلى احتكار القطاع الخاص أو بالأصح احتكار رجال الأعمال. فعلى الرغم من التحول ورفع شعار نظام السوق الحر فإن السوق المصرى لا يعكس درجة كافية من المنافسة فى ظل ارتفاع معدلات التركيز السوقى ووجود العديد من الممارسات الاحتكارية فى عدد من القطاعات الاقتصادية.

● انتشار الفساد الإدارى فى العديد من المؤسسات الحكومية وهو ما أثر على وضع مصر فى التقارير الخاصة بمؤشرات انتشار الفساد.

تأجيل العديد من الإصلاحات وفقا لتوازنات سياسية معينة. فعلى الرغم من الفشل الواضح لسياسات الدعم الحالية سواء دعم الغذاء أو دعم الطاقة إلا أن عمليات تأجيل الإصلاح تتم وفقا لأغراض سياسية بعيدا عن رأى أهل الخبرة ولتحقيق مكاسب سياسية على حساب الكفاءة الاقتصادية.

● ارتباط صناعة القرار الاقتصادى بمجموعة من أصحاب المصالح والذين نفذوا إلى مواطن صنع القرار من خلال المجالس التشريعية.

● الفشل على مستوى توزيع الدخل إذ تلازم ارتفاع معدلات الفقر مع اتساع الفجوة بين مستويات دخول الأفراد.

هذه المظاهر الخاصة بالفشل تعود بصورة أساسية لغياب تصور واضح لدور الدولة فى ظل التحول نحو اقتصاديات السوق بالإضافة إلى التلازم بين صناعة السياسة وجماعات المصالح على نحو أضر بآليات السوق وبعملية التدخل الحكومى. فحتى فى ظل التمسك بخيار السوق الحر فإن ما تقوم به الحكومة المصرية لا يتوافق مع ما عرف بتفاهم واشنطن

المعدل الذى يتحدث بصورة صريحة عن أهمية دور الدولة فى إجراء عمليات التصحيح لمظاهر الفشل بما فيها الفشل الحكومى ، تحت شعار الحكم الرشيد (good governance). والمشكلة الأساسية أيضاً أن هناك العديد من الملفات الخاصة بالأداء الحكومى لا بد من التعامل معها حتى لا تتدخل الدولة فقط لمعالجة الفشل السوقى فى حين تترك الفشل الحكومى على حالة.

وهذا الوضع يتطلب اتخاذ مجموعة من السياسات التى من شأنها النهوض بأوضاع الاقتصاد المصرى وذلك كما يلى :-

أولاً: تشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة ، والعمل على زيادة الإنتاج والصادرات ، ومن ثم ارتفاع مستوى التشغيل وانخفاض معدل البطالة ، وأهم ما يلزم فى هذا الصدد ما يلى :
- توفير حوافز لأصحاب الأعمال فى القطاع الخاص لزيادة التوظيف ، وذلك من خلال تقرير بعض الحوافز الضريبية ، بالإضافة إلى الدعم المؤقت للتدريب المهنى لتشجيع التدريب ورفع الكفاءة المهنية ، على أن يتم إيقاف هذا الدعم تدريجياً مع تحسن إنتاجية العامل.

- حث الجهاز المصرفى على توفير التمويل اللازم للوحدات الإنتاجية وإتاحة السيولة المطلوبة للقطاعات المختلفة ، مع سرعة فتح الاعتمادات اللازمة لاستيراد السلع الاستراتيجية (استهلاكية ، ومستلزمات إنتاج ، و سلع رأسمالية) بدون تأخير ، مع عدم وضع العراقيل أمام طلبات الائتمان المنتجة التى لها جدارة ائتمانية.

- تشجيع البنوك على إنشاء مشروعات كبرى كثيفة العمالة مع طرح جزء من رأسمالها للاكتتاب العام. وهذه المشروعات تحقق الصالح العام ، وكذلك ربحية عالية للبنوك على المدى الطويل.

- ضرورة قيام الجهاز المصرفى بمراجعة تكاليف التمويل المرتفعة بطريقة غير مبررة ، وذلك للحد من ارتفاع تكلفة إنتاج السلع والخدمات.

ثانياً: تحسين مناخ الاستثمار لجذب رجال الأعمال لزيادة الاستثمار ، والحفاظ على مستويات الإنتاج والتشغيل.

ثالثاً: زيادة موارد الموازنة العامة للدولة من خلال إعادة النظر فى هيكل النفقات العامة ، بحيث يتم إعادة توزيع الموارد على نحو يعود بالنفع على الفقراء ويساعد على تنشيط الاقتصاد.

وفيما يتعلق بالسياسة النقدية، فإن التحدى يكمن فى القدرة على مواجهة الضغوط التضخيمية، وخاصة تلك الناتجة عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وتزايد الضغوط على الجنيه المصرى بسبب الانخفاض الحاد فى عوائد النقد الأجنبى. وللتصدى لمثل هذه الضغوط، يجب الالتزام بمبدأ الشفافية فى إدارة السياسة النقدية مما يساعد على خلق توقعات أكثر واقعية.

رابعاً: ضرورة تكثيف جهود الصندوق الاجتماعى للتنمية لتشجيع قيام مزيد من المشروعات المتوسطة والصغيرة التى تُكوّن العصب الأساسى للاقتصاد المصرى، وخاصة تلك التى تنتج سلعا يحتاجها الاقتصاد الوطنى ويقوم باستيرادها حالياً. كما يجب دعم موارد الصندوق كى يقدم تسهيلات أكبر للمشروعات متناهية الصغر التى تحسن دخول الفقراء والسيدات المعيلات، وتولد فرص عمالة كبيرة بأقل التكاليف.

نظام السوق الاجتماعى :

هذا ويمكن القول إن النظام الاقتصادى ليس هدفاً فى حد ذاته، ولكنه وسيلة لتحقيق أكبر قدر من الرفاهية فى المجتمع. وعناصر الرفاهية هى الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية، وهى: التنمية المستدامة، والعدالة الاجتماعية، والتوظيف الكامل، واستقرار مستوى الأسعار والعملة، وميزان مدفوعات ملاءم.

وقد أظهرت تجارب الماضى أن اقرب هذه النظم لتحقيق أكبر قدر ممكن من هذه الأهداف هو «نظام السوق الاجتماعى»، بمعنى التوجه نحو أعمال آليات السوق الحر مع الأخذ فى الاعتبار البعد الاجتماعى وتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث أدى نظام السوق وحده إلى توحش الرأسمالية، كما أدى النظام الاشتراكى إلى انخفاض الكفاءة، وضعف الحافز الفردى.

هذا وتتمثل أهم عناصر نظام السوق الاجتماعى فيما يلى :

- ١ - اتخاذ القرارات الأساسية، الإنتاج والاستثمار والاستهلاك، بناء على قوى السوق. وأن تتخذ هذه القرارات بشفافية.
- ٢ - اتساع المجال أمام القطاع الخاص للقيام بالنشاط الإنتاجى.
- إعطاء أهمية كبرى لعدالة توزيع الدخل والثروة مع اتخاذ السياسات الملائمة لتحقيق ذلك.
- ٣ - قيام القطاع العام بالعمل فى المجالات الاستراتيجية والحيوية التى يقرر المجتمع عدم احتكار القطاع الخاص لها.

٤ - تشجيع المنافسة إلى أبعد حد، ومنع الاحتكار، وحماية الأسواق من الأعمال غير المشروعة وذلك من خلال تفعيل القوانين وتطبيقها بطريقة حاسمة على من يخالف دون تمييز.

٥ - حكومة قوية ترعى الصالح العام فى المقام الأول، وقادرة على الإشراف والتوجيه.

٦ - الانحياز الحكومى إلى طبقة الفقراء والمهمشين ورعايتهم من خلال برامج اجتماعية شاملة.

الخاتمة

حاول البحث التعرض بالتحليل المختصر لحجج الرفض والتأييد للتدخل الحكومى فى الأدبيات الاقتصادية. وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن النظرية الاقتصادية لا تقدم حلولاً سحرية لدور الدولة على نحو افعل ولا تفعل. ولكن تقدم النظرية خطوطاً عريضة للتدخل الحكومى فى ظل توليفة مثلى تجمع بين قدرات نظام السوق وكفاءته المعهودة فى الإنتاج وبين عدالة التوزيع الناتج عن التحسن فى تلك الكفاءة. كما أن الدراسة أشارت إلى أن فكرة الغلبة لقوى السوق أو الحكومة هى فكرة واهية وإنما الأولى البحث عن صورة توافقية للتعايش بين آليات التدخل وآليات السوق على نحو يحقق أهداف المنظومة الاقتصادية للدولة.

وفى إشارة للحالة المصرية فإن البحث قد انتهت إلى أن الحالة المصرية تجمع مظاهر عدة للفشل السوقى والفشل الحكومى. وتقتضى الحكمة فى التعامل مع مثل هذه المظاهر من الفشل التأكيد على دور الدولة القوى فى توفير المناخ الملائم لسوق تنافسية حرة والذى لا يمكن الوصول إليه بدون تقوية مؤسسات الدولة ومعالجة عيوبها وخاصة التعامل مع قضايا الفساد الإدارى وتقوية فرض هيبة القانون وضمان تكافؤ الفرص للأفراد والالتزام بمبادئ الحكم الرشيد.

خفض حجم تدخل الدولة فى الاقتصاد حتى يمكن تحقيق نتائج ايجابية للنمو الاقتصادى وزيادة كفاءة الدولة وزيادة مستوى الكفاءة المؤسسية وضرورة قيام الدولة بانتهاج سياسات جادة وحازمة لتحرير النشاط الاقتصادى فى كافة قطاعاته وصولاً لتحسين مستوى الكفاءة المؤسسية وزيادة معدلات الانتاجية الكلية.

المراجع

المراجع باللغة العربية

- د/ أحمد حلمى عبداللطيف «وظيفة الدولة فى الاقتصاد المعاصر» رسالة الدكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨م.
- د/ أحمد مصطفى معبد «معوقات الاستثمار فى مصر» بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى الثالث، كلية الحقوق، بنها، ٢٠٠٦م.
- د/ أحمد غنيم ود/ عبدالله شحاته، «المؤسسات والإصلاح الاقتصادى فى مصر»، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الإصلاح المؤسسى فى مصر، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- د/ إبراهيم شحاته «نحو الإصلاح الاقتصادى الشامل» دار الصباح، القاهرة، ١٩٩٣م.
- د/ إيهاب الدسوقي «التخصيصية والإصلاح الاقتصادى فى الدول النامية مع دراسة التجربة المصرية»، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٥م.
- د/ إبراهيم العيسوى «الاقتصاد المصرى فى ثلاثين عام»، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- د/ إسماعيل عبد الرحيم شلبى، د/ ماجدة أحمد شلبى «اقتصاديات النقود والبنوك» بدون دار نشر، ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦. وطبعة ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩.
- د/ السيد عطية عبد الواحد: «دور السياسة المالية فى تحقيق التنمية الاقتصادية والتوزيع العادل للدخل والتنمية الاجتماعية وضبط التضخم»، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣م.
- د/ السيد عطية عبد الواحد: «الاتجاهات الحديثة فى العلاقة بين السياسة المالية والنقدية مع إشارة خاصة لمصر»، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٣.
- د/ السيد عبد المولى «دراسة للاقتصاد العام المصرى» دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٤م.

- د/ المرسى السيد حجازى «النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق» الدار الجامعية الإسكندرية، ١٩٩٨م.
- د/ المرسى السيد حجازى «النظم والقضايا الضريبية المعاصرة»، دار أليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، ٢٠٠٤.
- د/ جلال أمين: «الاقتصاد والسياسة والمجتمع فى عصر الانفتاح» مكتبة مدبولى، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٤.
- جون دوناهيو «قرار التحول إلى القطاع الخاص» الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ترجمة محمد مصطفى غنيم، القاهرة، ١٩٩١م.
- د/ حازم الببلاوى «دور الدولة فى الاقتصاد» مكتبة دار الشرق، القاهرة، ١٩٩٩م.
- د/ خالد محمد عبد العلى السروجى «الأثار التوظيفية لسياسات الإصلاح الاقتصادى فى مصر» رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة طنطا، ٢٠٠٨م.
- د/ رمزى زكى «العولمة المالية والاقتصاد السياسى لرأس المال الدولى» دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٩٩م.
- د/ رشدى صالح عبد الفتاح «التمويل المصرفى للمشروعات» دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- سميرة أحمد على عبد المولى «آثار الإصلاح الاقتصادى على التنمية البشرية» رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧م.
- د / سعاد شفيق بشاى «نمط التنمية الاقتصادية فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى مع التطبيق على مصر، ١٩٩١ - ٢٠٠٣م» رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- شيرين محمد فهمى «أثر تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى والتكليف الهيكلى على الاستقرار السياسى فى مصر» رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥م.
- عبدالله شحاته خطاب «دور الدولة والنظرية الاقتصادية: الدروس المستفادة للحالة المصرية» كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - قسم الاقتصاد - جامعة القاهرة.
- د/ سميرة إبراهيم أيوب «صندوق النقد الدولى وقضية الإصلاح الاقتصادى والمالى» مركز الإسكندرية للكتاب، سنة ٢٠٠٦م.

- د/ شكرى رجب العشماوى «برنامج الإصلاح الاقتصادى»، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد ١٨٢، فبراير ٢٠٠٣م.
- د/ صلاح الدين نامق «النظم الاقتصادية المعاصرة وتطبيقاتها (دراسة مقارنة)» دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م.
- د/ عبد المنعم راضى، د/ محمد بسيونى «أسس تطور الفكر الاقتصادى» مطابع الدار الهندسية، القاهرة.
- عبد الخالق فاروق «الاقتصاد المصرى من عهد التخطيط إلى عصر الامتيازات والخصخصة» مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٤.
- د/ عبد الفتاح محمد عبدالفتاح، المتغيرات الاقتصادية العالمية ودور السياسة المالية فى جذب الاستثمارات الاجنبية، المؤتمر العلمى السنوى السادس لكلية الحقوق جامعة بنها، رؤية مستقبلية لدستور مصر الجديد، ٢٠١٢م.
- د/عبدالفتاح محمد عبدالفتاح، السياسة الضريبية وأثرها على الاستثمار فى مصر، مقدم إلى المؤتمر السنوى السابع لكلية الحقوق - جامعة بنها، الآفاق القانونية والاقتصادية للاستثمار فى مصر بعد ثورة ٢٥ يناير وفى ضوء الدستور الجديد، ٢٠١٣م.
- د/عبدالفتاح محمد عبدالفتاح: المشاكل التطبيقية لقانون الضريبة على الدخل ومدى تحقيق العدالة الضريبية فى ظل المتغيرات العالمية والاقليمية المعاصرة، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، المؤتمر الضريبى الثامن عشر، نحو نظام ضريبى ملائم لمواجهة التحديات المعاصرة، ٢٠١٢م.
- د/ عبدالفتاح محمد عبدالفتاح «السياسة الضريبية المتبعة فى ظل نظام الخصخصة بالتطبيق على القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥م» رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١١م.
- د/ عصام عبد القادر الشهابى «ضوابط السياسة الضريبية فى ظل العولة الاقتصادية والمالية» رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- د/ عصام حسنى محمد عبدالحليم «الدور الاقتصادى للدولة فى ضوء التحولات الاقتصادية المعاصرة مع الإشارة للحالة المصرية» كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٣م.
- د/ ماجدة أحمد شلبى «المالية العامة قضايا معاصرة ورؤى جديدة فى ظل التحول فى دور الدولة» ٢٠١٠م.

- د/ محمد عثمان مصطفى «تقييم برنامج الإصلاح الاقتصادى» مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٥٧ / ٤٥٨، يناير / ابريل، ٢٠٠٠م، القاهرة .
- د/ منى قاسم «الإصلاح الاقتصادى فى مصر» الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٨م.

المراجع الاجنبية

- Abdellatif, Adel M. (2003): «Good Governance and its Relationship to Democracy and Economic Development», UNDP, Workshop IV Democracy, Economic, Development, and Culture, Republic of Korea
- Agere, Sam: (2000): «Promoting Good Governance: Principles, Practices a Perspectives». Commonwealth Secretariat.
- Andrew Glyn – Capitalism unleashed. Finance, Globalization, and welfare – oxford university press– 2006 .
- Besley, T. and Ghatak, M. (2003). «Incentives, Choice and Accountability in the Provision of Public Services», the UK: The Institute for Fiscal studies
- David N. Balaam & Michael veseth : « Introduction to International Political Economy », Prentice hall, new Jersey, second Edition, 2001.
- Kauzya, J-M. (2000). «The Role of The State and Africa's Development Challenges», 7th Africa Governance Forum, UNDP.
- Lee, V. and Wong, E. (2002). «Education Voucher System», Research and Library Services Division, Legislative Council Secretariat, Hong Kong.
- Mokh Turk Hattab, privatization in Egypt : Constraints and Resolutions, The world Bank, 1998.
- Wahba, M. (1994). «The Role of the State in the Egyptian Economy 1945-1981-», London: Ithaca Press.

-Stiglitz, J. (1998). "Redefining the Role of the State: What should it do: How should it Do it and How should these decisions be made?" Paper presented on the Tenth Anniversary of MITI Research Institute, Tokyo, the World Bank.

تحليل كمى للعوامل المؤثرة التى تعوق تنمية أقاليم مصر إقتصادياً مع وضع تصور مقترح لتقسيم الاقاليم وإعادة توزيع السكان

مقدم من الباحثة

د / هاله سمير الغاوى

مدرس اقتصاد بالاكاديمية الحديثة بالمعادي

ورئيس مركز الاتصال البيئى والتنمية

المستدامة بالاكاديمية (التابع لوزارة البيئة)

بحث بعنوان :تحليل كمى للعوامل المؤثرة التى تعوق تنمية أقاليم مصر إقتصادياً
مع وضع تصور مقترح لتقسيم الاقاليم وإعادة توزيع السكان
مقدمة البحث:

ان مستويات التقدم والنمو الإقتصادى التى يمكن تحقيقها تتوقف الى حد كبير على
حجم الموارد الاقتصادية المتوفرة فى الحيز المكانى من اراضى ومصادر مياه و ثروات معدنية
وغير ذلك من العناصر القابلة للإستغلال الإقتصادى والقادرة على توفير طاقات إنتاجية.
وكلما كان هناك تنوعاً فى الموارد الاقتصادية المتوفرة فى الاقليم كلما امكن تحقيق معدلات
تنمية مستقرة تضمن تحقيق الرفاهية والاستدامة واستغلال الطاقات البشرية وذلك لن يمكن
ان يتم الا فى اطار خطة تقدم حوافز من خلال ادوات تساعد على اعادة توزيع السكان
على مستوى الاقاليم وبالتالى على مستوى المحافظات.

مشكلة البحث:-

تمر مصر بلحظة فارقة فى تاريخها من الممكن ان تشكل اركان جديدة لمستقبل دولة
حديثة حيث تتطلب المرحلة حلول جريئة وسريعة لمشكلات قد اعتبرناها مزمنة
مثل الزيادة السكانية ولكنها قد تكون معبرا لمستقبل مضيء، فأمامنا فرصة لا بد ان تقتنص

د تحدث مرة في الحياة البشرية للامم, حيث عدد السكان في سن العمل أكثر ما يمكن عدد السكان في غير سن العمل أقل ما يمكن, ومن ثم نسبة الإعالة منخفضة, وهذه الحالة الديموجرافية تكون فرصة بالنسبة للدول النامية لكي تحقق طفرات تنموية وقد استفادت بالفعل دول النمر الاسيوية من هذه الفرصة وقامت بتأهيل قواها البشرية لتحقيق أكبر قدر من التقدم الاقتصادي.

ولكن يقف امام الاستغلال الامثل لتلك القوة البشرية الهائلة في مصر عقبات يعيننا منها في هذا البحث التكدس السكاني لمحافظات مصر على شريط النيل شرقه وغربه مما يسبب هدراً للموارد الطبيعية في شكل تاكل للأراضي الزراعية وتلوأ ضاغطاً لمجرى النيل واهمال تجاهل لمناطق شاسعة من الأراضي مليئة بالموارد التي لاتستغل سواء لسؤ توزيع السكان وعدم تضمين تلك المناطق في خطط التنمية للمحافظات وإغفال المنظور الاقليمي للتنمية. وتأسيساً على ما سبق ياتي دور السياسة المالية والنقدية كاحد السياسات ذات الادوار الفاعلة في اعادة توزيع السكان في اطار خطة اقتصادية تنموية اقليمية اعتماداً على دعم لمشروعات الاقتصادية من منظور قطاعي بحيث يتم عمل خرائط أستثمارية موسعة لاقليم مصر تغير من شكل ومساحات المحافظات الحالية من محافظات تشكل نقطة مركزية ضيقة على مجرى النيل بطول مصر الى محافظات كبيرة بشكل عرضي يصل الى البحر الاحمر شرقاً بحيث يكون لكل محافظة ميناء على البحر الاحمر وميناء نهري وظهير صحراوي كبير يربطها بينهم مدعم بشريط سكة حديد وطريق برى. وتحدد الدولة المشروعات ذات الاولوية لكل اقليم في ضوء امكانياته الكامنة بشكل يعكس تكاملاً وتوازناً بين الاقاليم ومنح مزايا تحفيزية منها أدوات السياسة المالية والنقدية لدفع السكان للانتقال لتلك المناطق مما يستدعي استحداث منصب اعلى من المحافظين وهو منسق الاقليم والذي على يقع على عاتقه مهمة التنسيق بين المحافظات التابعة للاقليم سواء على مستوى الموارد البشرية او الطبيعية او المالية والتمويلية هذا الى جانب كونه محدداً لاولويات الاستثمار في اطار من المشاركة مع الاطراف الفاعلة ذات العلاقة.

فروض البحث :

- ١ - ان تبني منظور التنمية الاقليمية لمحافظات مصر يُدخل مساحات شاسعة وهائلة من الأراضي ذات الموارد والامكانات والثروات المعدنية داخل دائرة الاستغلال.

٢ - ان لاعادة تقسيم اقاليم مصر ضرورة تنموية لاعادة توزيع السكان بما يمكن من الاستغلال الامثل للطاقة البشرية.

٣ - ان اهم هدف من التنمية الاقليمية فى مجملها هو إعادة هيكلة توزيع مراكز الثقل السكانى على المستوى القومى للدولة.

٤ - ان لادوات السياسة المالية والنقدية دور كبير يجب ان يستغل بكفاءة فى اعادة توزيع السكان فى اطار خريطة إستثمارية لكل اقليم من اقاليم مصر.

أهداف البحث :

ويهدف البحث الى :

١ - اعادة النظر فى التقسيم الاقتصادى لاقاليم مصر الحالية بشكل يحقق الاستفادة القصوى من موارد كل اقليم ويقلل من التفاوتات الاقليمية بين محافظات مصر.

٢ - تحديد اهم العوامل المؤثرة على الكثافة السكانية للمساحة المأهولة من كل اقليم من الاقاليم المصرية.

٣ - تحديد كيفية إستخدام ادوات السياسة المالية والنقدية فى إعادة توزيع السكان على الاقاليم ذات الموارد والامكانات والتي تتميز بالكثافة السكانية الضعيفة لاستغلال الطاقات الكامنة بما يضمن تحقيق الكفاءة الاقتصادية فى استغلال الموارد فى اطار خطة استراتيجية تنموية.

٤ - وضع تصور مقترح لمحاور تنمية إقليمية للخروج من الحيز المأهول الحالى فى الدلتا والوادي .

منهج البحث :

يعتمد البحث على الاسلوب الاستنباطى التحليلى فى التعرف على الجوانب المختلفة للمشكلة , ويجمع هذا الاسلوب التحليلى بين الاستقراء التاريخى للبيانات مستخدما منهج التحليل الاحصائى لاستخلاص المؤشرات والنسب ذات العلاقة والتي تصف الظاهرة وتوضح خصائصها وحجمها ودرجة ارتباطها بالظواهر الاخرى المختلفة . هذا بالاضافة الى استخدام نموذج كمي spss17 بغرض التحليل والوقوف على اهم العوامل ذات العلاقة بالظاهرة وتحديد درجة تأثيرها ونوع تلك العلاقة.

خطة البحث:

وتتكون خطة البحث من النقاط التالية:

أولاً: مفهوم التنمية الاقليمية وابعاد تأثيرها.

ثانياً: التفاوتات الاقليمية بين محافظات مصر.

ثالثاً: تحليل كمى لاهم العوامل المؤثرة على تفاوت نسب واعداد السكان بكل إقليم.

رابعاً: أهم العوامل المؤثرة التى تعوق تنمية أقاليم مصر إقتصادياً وإعادة توزيع السكان وأهم المشاكل المترتبة عليها .

خامساً: محاور تنمية إقليمية مقترحة للخروج من الحيز المأهول الحالى فى الدلتا والوادی وإعادة توزيع السكان.

سادساً: دور السياسة المالية والنقدية فى تنمية أقاليم مصر وإعادة توزيع السكان.

سابعاً: النتائج التوصيات

ثامناً: قائمة المراجع

أولاً: مفهوم التنمية الاقليمية وابعاد تأثيرها:-

لم يكن للتنمية الاقليمية او حتى التخطيط الاقليمى اى وجود فى هيكلا او نظام التخطيط القومى حتى صدور قانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ ، فقد خلت الخطط فى مصر حتى السبعينيات من هذين المدلولين بإستثناء الخطة الخمسية الاولى ٥٩ - ٦٠ / ٦٤ التى أشارت فى مقدمتها^(١) الى ان الخطة المثلى هى الخطة التى توزع خيراتها على سائر انحاء البلاد بما يتلائم مع حالة كل اقليم من حيث ظروفه الاقتصادية والاجتماعية. وبالرغم من هذه الاشارة الا انه لم يظهر اى دور لعملية التخطيط الاقليمى. فقد اعدت الخطة قطاعياً ولم تأخذ إحتياجات كل إقليم فى الاعتبار.

وتعرف استراتيجية التنمية الاقليمية^(٢) بانها فن تخطيط وإدارة شئون التنمية فى بعدها المكانى على المدى البعيد ويوضح هذا المفهوم التنمية الاقليمية بمفهومها الشامل حيث تأخذ

(١) السيد محمد الكيلانى "التفاوتات الاقليمية واستراتيجيات التنمية الاقليمية فى مصر بعض قضاياها النظرية ومشاكله التطبيقية" مذكرة رقم ١٤٣٣ معهد التخطيط القومى ١٩٨٧ ص ٤١ - ٤٢.

(٢) علا سليمان الحكيم "تجربة التخطيط الاقليمى فى مصر" مذكرة خارجية ١٥٨٠ معهد التخطيط القومى

ديسمبر ١٩٩٤.

فى الاعتبار اهداف التنمية فى ابعادها المختلفة الاقتصادية من زراعة وصناعة ومياه وصرف صحى وكهرباء ونقل ومواصلات.. أى جميع قطاعات الانشطة الاقتصادية والاجتماعية من تعليم وصحة، حيث ان الهدف من التنمية الاقليمية فى مجملها هو إعادة هيكلة توزيع مراكز الثقل السكانى على المستوى القومى فى الحيز القديم وفى أفاق أرحب فى الحيز الجديد عبر عملية تنمية مكانية تراكمية طويلة المدى، او بمعنى اخر فإن الهدف من التنمية هو العمل على تلاقى المخزون السكانى الكبير فى الحيز القديم والسعة المكانية المترامية الاطراف فى الحيز الجديد. اى إعادة التوازن بين الانسان والمكان.

و قد اظهرت المشاكل الاقتصادية والتغيرات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى الناتجة عن ثورة ٢٥ يناير ضرورة الاخذ بالتخطيط الاقليمى لانه يمثل الاستغلال الامثل والاكفا لموارد المجتمع المتاحة سواء البشرية او الطبيعية والاستفادة القصوى من كل الامكانيات والموارد المتاحة كما انه يؤدى الى إعادة التوازن على المستوى القومى ويحقق مشاركة السكان المحليين مشاركة فعليه فى التنمية.

- لقد تم تقسيم الحيز المصرى الى سبعة اقاليم الا ان الاقاليم حتى الان لم تقم بالدور الاساسى الذى بنيت من اجله هذا بالاضافة الى ان هذه الاقاليم يجب ان تكون اقاليم تخطيطية وليست اقاليم إقتصادية حيث أن هذه الاقاليم لم تأخذ الاهتمام الكاف من الناحية التطبيقية الفعلية والتخطيطية حتى اصبح وجود هذه الاقاليم مع عدم فعاليتها عبئاً يعوق عملية التخطيط والتنمية. فيلاحظ ان جميع الدراسات وحتى الخطط الخمسية والسنوية اهتمت بالبيانات والمشروعات على مستوى المحافظات وليس هناك ذكر للاقاليم. ويعرف الاقليم التخطيطى على انه الاقليم الذى يسمح بقيام وإعداد الخطط الاقليمية أخذاً فى الاعتبار العوامل الإقتصادية وغير الإقتصادية أما الاقليم الاقتصادى فهو يتغير باختلاف الهدف من التقسيم، فهناك تقسيم وظيفى للاقاليم (اقاليم زراعية، صناعية، خدمات..). أو تقسيم سياسى أو إدارى أو جغرافى أو صحى.. إلخ.

ومن حيث التقسيم الإدارى، تضم مصر ٢٧ محافظة، بجانب محافظة الأقصر والتي كانت تقع بمحافظه قنا. ولكل محافظة مدينة هى عاصمة إدارية لها تضم مديريات الخدمات المختلفة مثل التعليمية والصحية والأمنية والشئون الاجتماعية والإسكان وغيرها إلى جانب الإدارة العامة..، كما تنقسم كل محافظة إلى عدة مراكز بكل منها مدينة مركزية

يتوفر بها مستويات إدارية فرعية من الخدمات ، وقد يكون في داخل المركز مدن تابعة إدارياً للمدن المركزية.

وباستثناء أربع محافظات حضرية وهى (القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والسويس) فإن بقية المحافظات تضم تجمعات ريفية. ويشمل التقسيم الإدارى الحالى للجمهورية^(١) ٢١٨ مدينة ونحو ٤٦٠٠ قرية. وتدار تلك التجمعات من خلال وحدات محلية تباشر اختصاصها عن طريق المجالس الشعبية المحلية المنتخبة والأجهزة التنفيذية الإدارية ممثلة فى رئيس الوحدة المحلية والمجلس التنفيذى والجهاز الإدارى بالوحدة المحلية.



ومن المنظور الإقليمى، تنقسم مصر إلى (٧) أقاليم تخطيطية لكل منها لجنة عليا وهيئة للتخطيط الإقليمى، وهى: إقليم القاهرة، الاسكندرية، قناة السويس، الدلتا، شمال الصعيد، أسسوط، وجنوب الصعيد موزع عليها محافظات الجمهورية على النحو التالى:

- * إقليم القاهرة: القاهرة - الجيزة - القليوبية.
- * إقليم الإسكندرية: الإسكندرية - البحيرة - مطروح.
- * إقليم قناة السويس: شمال سيناء - جنوب سيناء - بورسعيد - الإسماعيلية - السويس - الشرقية - جزء من شمال محافظة البحر الأحمر.

* إقليم الدلتا: كفر الشيخ - الغربية - المنوفية - دمياط - الدقهلية.

* إقليم شمال الصعيد: بنى سويف - الفيوم - المنيا - جزء من محافظة البحر الأحمر.

(١) «إستراتيجيات تنمية محافظات مصر» ٢٠٠٦ الهيئة العامة للتخطيط العمرانى بوزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية.

* إقليم أسيوط: أسيوط - الوادى الجديد.

* إقليم جنوب الصعيد: سوهاج - قنا - الأقصر - أسوان - جزء من محافظة البحر الأحمر.

* ويمكن ملاحظة أن محافظة البحر الأحمر مقسمة بين ثلاث أقاليم تخطيطية نظرا لطبيعتها الجغرافية الشريطية .

ثانياً: التفاوتات الاقليمية بين محافظات مصر:-

لقد ادت خطط الدولة السابقة واليات تنفيذها الى اختلال قدرات المحافظات نتيجة عدم توازن مجهودات التنمية بها فقد قامت الدولة بتركيز وتكثيف الجهود التنموية فى عدد من المحافظات وذلك نتيجة محدودية الموارد ورغبه فى تحقيق اعلى عائد، فقد ركزت خطط الدولة المختلفة الاستثمارات فى عدد محدود من المحافظات مما استتبع تركيز للسكان والانشطة وترتب عليه عديد من المشاكل القومية والاقليمية كنتيجة لإغفال محور الحيز المكاني او البعد المكاني عند اعداد الخطة القومية مما نتج عنه إختلال التوازن بين المحافظات المختلفة وظهور التفاوتات بينها فى شكل إختلافات فى مستويات المعيشة و ظهور مجموعة من المشاكل تتمثل اساسا فى إختلال توزيع السكان، تأكل الاراضى الزراعية، سوء توزيع الانشطة الاقتصادية والاجتماعية، استقطاب المدن الكبرى للتنمية، الهجرة غير المنظمة من الحضر للريف، اختلال هيكل توزيع الاستثمارات. وانخفاض مستوى الخدمات والمرافق، وفيما يلى اهم التفاوتات الاقليمية بين المحافظات:

١ - عدم التوازن بين المعمار واللامعمار، وهو ناتج من سوء توزيع السكان مكانياً، حيث تبلغ الكثافة السكانية الإجمالية نحو ٧٣,٦ شخص/ كم^٢ بالنسبة للمساحة الكلية لمصر ولكن هذه النسبة تعتبر مضللة الى حد كبير إذا أخذنا فى الاعتبار ان ٩٦٪ من مساحة حيث مصر تكاد تكون خالية من السكان، أما الكثافة الصافية التى تنسب للمساحة المأهولة فتصل إلى ٩٤٠,٨ شخص/ كم^٢، وتتفاقم النسبة لوجمعت على مستوى الاقليم حيث تصل فى اقليم القاهرة وحده الى مايقرب من ٨٢٥١٩,١ شخص/ كم^٢ تصل فى محافظة القاهرة وحدها الى ٤٥٤٨٣,٢ شخص/ كم^٢ وهى نسبة مرتفعة للغاية تعكس التركيز السكانى الشديد فى الدلتا والوادى الضيق لنهر النيل وعدم استهداف اى برامج تنموية لاعادة توزيع السكان إقليمياً.



اما بالنسبة لتوزيع السكان مكانياً فيعتبر غير متجانس مطلقاً على المسطح الجغرافى للجمهورية، فيتركز معظم السكان فى إقليمى القاهرة^(١) (٢٥,٢٪) والدلتا (٢٢,٥٪)، ويلى ذلك أقاليم الإسكندرية وشمال الصعيد وجنوب الصعيد وقناة السويس بنسبة متقاربة تدور حول ١١٪ - ١٢٪ لكل منها، وذلك نتيجة وجود محافظات قليلة السكان بجانب محافظات كبيرة فى عدد السكان. أما إقليم أسيوط، فلا يتجاوز نصيبه ٥٪ من جملة عدد سكان الجمهورية.

٢ - عدم الإتران فى النسق الحضرى القائم حيث يتركز حوالى ٦٢٪ من سكان الحضر فى إقليمى القاهرة الكبرى والأسكندرية الأمر الذى يزيد من ظاهرة الاستقطاب الحضرى وسيطرة تلك المدينتين على منظومة المدن المصرية، حيث يمثل سكان الحضر حوالى ٤٢,٩٪ من سكان الجمهورية. وجدير بالذكر ان الفترة (١٩٦٠ - ١٩٨٦) قدشهدت نمواً متسارعاً لسكان الحضر مقارنة بالريف بفعل عوامل الجذب للمدن الكبرى وتركز الاستثمارات وفرص العمل بها، حيث زاد فيها نسبة سكان الحضر من ٣٨٪ إلى ٤٤٪. وخلال العشرين عاماً الأخيرة، شهدت التجمعات الحضرية درجة عالية من التشيع صاحبه توسع ملحوظ فى الخدمات ووسائل الإتصال بالقرى مما زاد من جاذبيتها للكل، الأمر الذى انعكس فى شكل تراجع طفيف فى نسبة سكان الحضر من جملة تعداد السكان. جدول رقم (١) يوضح نسبة الفقراء بين أقاليم الجمهورية عام ٢٠١٠ - ٢٠١١ مقارناً ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩.

البيان	٢٠٠٩ - ٢٠٠٨	٢٠١٠ - ٢٠١١
إجمالى الجمهورية	٢١,٦	٢٥,٢
المحافظات الحضرية	٦,٩	٩,٦
حضر وجه بحرى	٧,٣	١٠,٣
ريف وجه بحرى	١٦,٧	١٧
حضر وجه قبلى	٢١,٣	٢٩,٥
ريف وجه قبلى	٤٣,٧	٥١,٤
ريف الحدود	٢٣,٢	٣٣,٣

(١) جهاز التعبئة العامة والإحصاء: «إحصاءات مصر فى ارقام ٢٠١٢».

ومن الجدول يتضح مدى التفاوت فى نسبة الفقر بين الريف والحضر وبين وجه بحرى ووجه قبلى مما ساهم فى هجرة كبيرة من الريف للحضر وخاصة للمحافظات الاكثر جذب مثل القاهرة والاسكندرية مما انعكس على مستوى الخدمات والمرافق وتدهور الوضع البيئى وظهور مشكلات بيئية وإختناقات مرورية وإهداراً للموارد العمرانية فى تلك المحافظات ابرزها كانت قصورفى (مياه الشرب النقية والصرف الصحى) فى نسبة كبيرة من العمران المصرى على تلبية إحتياجات المواطنين.

اما بالنسبة للتركيب النوعى/ العمرى للسكان فيعتبر متزناً حيث تمثل الإناث نصف سكان المجتمع المصرى الراهن بنحو ٤٨,٩٪، ويشير الهيكل العمرى الحالى للسكان^(١) إلى أن الشريحة فى الفئة العمرية (أقل من ١٥ سنة) تشكل ٤٣,٤٪، فى حين يمثل السكان فى سن العمل (١٥ - ٦٤ سنة) حوالى ٥٤,٣٪ من جملة السكان، ولا تتجاوز نسبة السكان فى قمة الهرم (٦٥ سنة فأكثر) ٢,٢٪ من إجمالى سكان الجمهورية. مما ينبىء بوجود طاقة بشرية هائلة يجب إعادة توزيعها مكانياً وإقليمياً حتى لا تتفاقم المؤشرات الديموجرافية وحتى يمكن توظيفهم بشكل أمثل وجدير بالذكر ان اقليم القاهرة وحده يشكل نحو ٢٨,٥٪ من اجمالى قوة العمل (تمثل محافظة القاهرة وحدها ١٣,١٪ اى ٤٦,١٪ من اجمالى قوة العمل للإقليم)، يليه إقليم الدلتا بنحو ٢٢,٦٪ (تشكل الغربية وحدها ٨,٦٪ والدقهلية ٧,٢٪ اى يمثلان كليهما ٧٠٪ من اجمالى قوة الاقليم)، يليه إقليم السويس بنحو ١٣,٤٪ من اجمالى قوة العمل (تشكل الشرقية وحدها ٧,١٪ اى ٥٣٪ من اجمالى قوة العمل للإقليم).

٣ - تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية فى المدن مع إنتشار ظاهرة العشوائيات وخاصة فى المحافظات الاكثر كثافة. وتدهور المناطق التاريخية داخل المدن، وخاصة بمدن مثل القاهرة والأسكندرية والأقصر ورشيد.. الخ حيث فى دراسة مقارنة^(٢) لأكبر مدينة فى العالم والتي تشمل كلا من القاهرة والاسكندرية وباستخدام مؤشرات قياسية، هى : مستوى الإسكان - مستوى الضوضاء - نظافة الهواء - التعليم الصحة - الغذاء الامن العام تقع القاهرة فى المرتبة ٨٤ وتقديرها العام من حيث نوعية الحياة «ضعيف جداً» كما

(١) جمعت بواسطة الباحثة من تقديرات السكان والتي تمت فى ٢٠١١\٧\١ بواسطة جهاز التعبئة العامة

والاحصاء

(2) Population crises committee: cities life in the world 100 largest cities .Washington D.C.1991



ن درجة الامان فيها من ادنى الدرجات بين مدن العالم فمعدل القتلى فى القاهرة ٥٦ لكل ١٠٠ الف وهو حوالى خمسة امثاله فى نيويورك ١٢,٨ لكل ١٠٠ الف وتأتى الاسكندرية فى المرتبة ٧٣ وتقديرها العام ضعيف.

٤ - التركيز الشديد للمستقرات البشرية فى الرقعة الزراعية المحدودة فى الوادى والدلتا. وتآكل الأرض الزراعية والتناقص المستمر فى نصيب الفرد منها. كنتيجة لعدم لعناية بتخطيط القرى مما أدى إلى إمتدادها عشوائياً على الأراضى الزراعية، وخاصة أن هناك حوالى ٤٥٥٠ قرية بجانب الآلاف من النجوع والكفور والعزب منتشرة داخل الأراضى الزراعية بكثافات سكانية وبنائية منخفضة.

٥ - تداخل إستعمالات الأراضى بالمدن القائمة الناتج عن غياب تخطيط تفصيلى لمدن مصر وقرىها تتحدد فيه استعمالات الاراضى والانشطة بكل حى، مما سبب خلل فى المنظومة العمرانية وخلل فى السوق العقارى من ناحية اخرى، تدهور المناطق التاريخية داخل المدن، وخاصة بمدن مثل القاهرة والأسكندرية والأقصر ورشيد... الخ.، فقد زحفت الانشطة التجارية والمالية والمهنية والسياحية الى احياء كان طابعها إسكانيا فى المقام الاول وقد أدى هذا الاختلاط فى الانشطة المتباينة اى فقدان الاتزان المعمارى والنسق العمرانى لهذه الاحياء كما أدى الى اختلال فى استخدامات الاراضى والمباني، ولم تستطع القوانين و لوائح التنظيم التى حددت ارتفاعات المباني كما حددت مساحة المبنى بالنسبة لمساحة الموقع المقام عليه ان تقف امام زحف الانشطة الوافدة بديناميتها الطاعية معومة بفساد المحليات والادارات الحكومية.

ثالثاً: تحليل كمى لاهم العوامل المؤثرة على تفاوت نسب واعداد السكان بكل إقليم:-

هنا تحاول الباحثة الوصول الى اهم العوامل المؤثرة على توزيع السكان بين اقاليم مصر السبعة لتحديد الاولويات الاستراتيجية فى اطار لخطه تنمية اقليمية شاملة فى مصر وللوصول الى ذلك يمكننا الاعتماد على التحليل الكمى من خلال بناء نموذج احصائى كمى لقياس اهم العوامل المؤثرة « كمتغيرات مستقلة » على نسبة السكان فى كل اقليم كمتغير تابع.

(أ) أهداف النموذج :

يهدف النموذج الكمى المعد الى ما يلى :-

- ١ - تحديد أهم المتغيرات المؤثرة ذات الدلالة الاحصائية على توزيع السكان وطبيعتها.
- ٢ - تحديد الأولويات ذات التوجه الاستراتيجى الخاصة بتلك المتغيرات بغرض ادراجه ضمن الخطة الاستراتيجية للتنمية الاقليمية واعادة توزيع السكان.
- ٣ - تحديد نوع المؤشرات التى يتم الاعتماد عليها فى مرحلتى تحديد الوضع الراهن ومرحلة وضع استراتيجية .
- ٤ - محاولة بناء نموذج له القدرة على التنبؤ .

(ب) مجال النموذج:

يتناول النموذج الكمى المعد مجموعة^(١) من المؤشرات الكمية لعدد من المتغيرات المتوقع وجود علاقة ذات دلالة احصائية بينها وبين الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المأهولة فى كل محافظة بكل اقليم على مستوى جمهورية مصر العربية.

(ج) البيانات المعتمد عليها:

وقد تم تجميع البيانات الخاصة بكل اقليم من خلال تجميع البيانات الخاصة بجميع المحافظات التى يشملها الاقليم وذلك لعدم وجود احصائيا جاهزة على مستوى اقاليم مصر بـ صور كلية من بيانات واحصائيات جهاز التعبئة العامة والاحصاء- مصر فى ارقام ٢٠١٢.

(د) متغيرات النموذج :

يعتمد النموذج المعد على مجموعة من المتغيرات المستقلة والمتوقع تأثيرها على الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المأهولة السكان فى كل إقليم كمتغير تابع من خلال علاقة ذات دلالة احصائية. ويمكن عرض دالة المتوقعة فيما يلى :

PD (pp,ncs,nbh,nc,sw,ue,nso,np,pov,ds,npl,pl,ha,ad,,li,fe,im)

حيث :

تم تجميع تلك المتغيرات بمعرفة الباحثة (١)

جدول رقم (٢) يوضح متغيرات النموذج المقترح ومؤشرات قياسها.

NP	POV	NOS	SW	NC	NBH	NCS	PP	PD	المتغيرات
مستقل	مستقل	مستقل	مستقل	مستقل	مستقل	مستقل	مستقل	تابع	نوع المتغيرات
عدد المرضى	نسبة	عدد	كمية	عدد	عدد	عدد	نسبة	الكثافة	مؤشر القياس
الاستقبال	اجمالي	الجمعيات	المياه	دور	الاسرة	الفصول	السكان	السكانية	
والطوارئ	الفقراء	الثقافية	التنظيفية	السينما	في	في	في	بأنسبة	
في	الى		من		المستشفيات	المدارس	كل اقليم	للمساحة	
المستشفيات	السكان		محطات		الحكومية	الحكومية		المأهولة	
الحكومية			التنقية					الف	
			الحكومية					نسمة	
								كم ^٢	

جدول رقم (٢) متغيرات النموذج المقترح ومؤشرات قياسها .تابع

FE	AD	IM	HA	LI	NPL	PL	DS	UE
مستقل	مستقل	مستقل	مستقل	مستقل	مستقل	مستقل	مستقل	مستقل
معدل	ترتيب	مستقل	دليل	معدل	عدد	قيمة	قيمة	عدد
الالام	الاقليم	معدل	التنمية	الالام	المشروعات	القروض	الدين	العاطلين
بالقراءة	حسب	الهجرة	البشرية	بالقراءة	من	لمشروعات	المشروعات	من
والكتابة	تقرير	من كل	للاقليم	والكتابة	صندوق	من صندوق	المتعثرة	+١٥
للإناث	التنمية	اقليم			التنمية	التنمية	وتم عليه	
	البشرية				المحلية	المحلية	بروتستو	

والجدير بالذكر أن جميع المؤشرات سالفة الذكر يعبر عنها في النموذج على مستوى الاقليم. كذلك راعينا تمثيل المحددات الرئيسية للسياسة المالية (في الانفاق الحكومي في الصحة في شكل عدد الاسرة في المستشفيات الحكومية NBH، ووفى التعليم في شكل عدد الفصول في المدارس الحكومية NCS، ومعدلات الالام بالقراءة والكتابة في الاقليم وفي الثقافة في شكل عدد دور السينما NC (وعدد الجمعيات الثقافية NSO وكمية المياه النقية من محطات تحلية حكومية لكل اقليم WS).

وتمثيل السياسة النقدية في عدد المشروعات المقدمة من صندوق التنمية المحلية NPL

وقيمتها PL وعدد وقيمة المشروعات المتعثرة وقيمة الديون لها DS، هذا الى جانب مؤشر نسبة السكان في كل اقليم PP والذي تم اضافته لافتراضنا وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بينه كمتغير مستقل وبين الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المأهولة PD. كمتغير تابع.

(هـ) تشغيل النموذج المقترح:

سوف يتم تشغيل النموذج المقترح من خلال الاعتماد على البرنامج الكمي الاحصائي SPSS+17 PC .

١ - التأكد من عدم وجود ظاهرة الارتباط الذاتي Multicollinearity واستبعاد المتغيرات الأقل ارتباطا : - حيث تم اعداد مصفوفة معاملات الارتباط فيما بين المتغيرات المستقلة للدالة التالية

(PD, PP, NCS, NBH, NC, SW, UE, NSO, NP, POV, DS, NPL, PL, HA, AD, LI, FE, IM) وللتأكد من عدم وجود علاقة قوية بين المتغيرات المستقلة بالنموذج المقترح يتم اعداد مصفوفة معاملات الارتباط Correlation matrix، حيث يعتقد البعض أن العلاقة بين متغيرين مستقلين تعتبر علاقة قوية اذا كان معامل الارتباط بينهما (٨) أو أكثر^(١). في حين يرى البعض الآخر أن الشك يثور حول وجود علاقة ارتباط قوية بين متغيرين مستقلين اذا كان معامل الارتباط بينهما يبلغ (٧) فأكثر^(٢). الا أننا سوف نعتمد على المعامل الأخير تطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر. وبالرجوع الى مصفوفة معاملات الارتباط للنموذج الكمي الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المأهولة PD. بالملحق الاحصائي (Correlation) (١)

- تظهر المصفوفة معاملات الارتباط الجزئية بين مجموعة من المتغيرات المستقلة السابق الاشارة اليها وبين الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المأهولة PD. كمتغير تابع، - هذا وقد تم تفادي ظاهرة الارتباط الذاتي اعتمادا على الابقاء ذات معاملات الارتباط الجزئي الأكبر مع المتغير التابع، وبالتالي تم حذف المتغير المستقلة التالية - NP-UE-MA - - NBH - FE-PP-NC ويمكن توضيح ذلك من الجدول التالي:

(1) Calark. C and Skade. L. «Statistical Analysis For Administration Decision», (3rd ed) , South Westren Pub. co. 1992. P 616 .

(2) Gunst. M and Manson. R. «Regression Analysis and it's Application» , (3rd ed) , N. Y. Marel Dekker. co.1995. P118 .

جدول رقم (٣) معاملات الارتباط الجزئية للمتغيرات المستقلة للنموذج الكمي
الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المأهولة PD. كمتغير تابع

المتغيرات المستقلة	AD	IM	PL	POV	NCS
(PD) معاملات الارتباط مع	.١٠١	.١٨٠	.٥٨٧	.٨٦٦*	.٩٦٣**

المصدر: مخرجات تشغيل البيانات على الحاسب الألى باستخدام برنامج SPSS+17.PC .

يتضح من الجدول السابق أن أكبر معامل ارتباط جزئى مع المتغير التابع (PD) هو المتغير المستقل NCS عدد الفصول فى المدارس الحكومية على مستوى اقاليم مصر، حيث بلغ ٩٦٣. درجة عند مستوى ثقة قدره ٩٥٪، يليه المتغير المستقل الخاص بمعدل الفقر فى اقاليم مصر POV حيث بلغ معامل الارتباط الجزئى ٨٦٦. درجة عند مستوى ثقة قدره ٩٥٪. ثم جاء فى المرتبة الثالثة المتغير المستقل الخاص قيمة القروض لمشروعات من صندوق التنمية المحلية الحكومية PL وذلك بمعامل ارتباط قدره ٥٨٧. درجة عند مستوى ثقة قدره ٩٥٪. ثم جاء فى المرتبة الثالثة المتغير المستقل الخاص معدل الهجرة من كل اقليم MI وذلك بمعامل ارتباط قدره ١٨٠. درجة عند مستوى ثقة قدره ٩٥٪ ثم جاء فى المرتبة الثالثة المتغير المستقل الخاص ترتيب الاقليم حسب تقرير التنمية البشرية DA وذلك بمعامل ارتباط قدره ١٠١. درجة عند مستوى ثقة قدره ٩٥٪.

وبذلك تكون المعادلة كالتالى: NSC,POV,PL,IM,AD) PD

هذا وقد تم تشغيل الدالة السابقة بطريقة الانحدار المتعدد التدريجى، حيث تبين أن معامل التحديد (Adjusted R Square) يبلغ ٩٨١. درجة، وهذا يعنى أن ٩٨,١٪ من التغيرات التى تحدث للمتغير التابع (PD) والمعبّر عنه ب الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المأهولة فى اقاليم مصر ترجع للتغيرات فى n متغيرين رئيسيين هما POV والذى يعبر عن معدل الفقر الاجمالى على مستوى اقليم مصر، NCS والذى يعبر عن عدد الفصول فى المدارس الحكومية على مستوى اقليم مصر، كما هو واضح بالملحق الاحصائى (Regression) (١) .

٢- اختبارات المعنوية:

يحتتم علينا الأمر إجراء الاختبارات المتعلقة بمدى المعنوية Test Of Significance للنموذج المعد حتى يمكن اختبار الى أى مدى يمكن الاعتماد على التقديرات لقيم تقديري (لكافة المتغيرات المستقلة كأساس جيد للوصول الى معلمات المجتمع الفعلية (B). وسوف يتم ذلك من خلال اختبارات مدى ملائمتها الاحصائية Statistical Reliability باستخدام اختبارات المعنوية، وسوف نعتمد على

(أ) اختبار الخطأ المعياري Standard Error Test .

(ب) اختبار (T) Test (T).

(ج) اختبار (F) Test (F) .

(أ) اختبار الخطأ المعياري :

يمكن القول بوجه عام أنه كلما زادت قيمة الخطأ المعياري للمعلمات المقدرة كلما أصبحت هذه المعلمات أقل تمثيلا لمعلمات المجتمع (B). وبالتالي يكون ليس لها معنوية احصائية، وبناءا عليه نقبل فرض العدم (Null Hypothesis) القائل بأن المعلمة الحقيقية للمجتمع ($B=0$) ونرفض الفرض البديل (Alternative Hypothesis) القائل بأن المعلمة الحقيقية للمجتمع ($B \neq 0$)، والعكس صحيح. وبتطبيق هذا الاختبار على نموذج (PD) طبقا للدالة السابقة والوارد نتائجها بالملحق الاحصائي (Regression) (١) فيما يلي :-
جدول رقم (٤) حجم الخطأ المعياري لكل (على مستوى كل متغير مستقل لنموذج (PD).

POV	NCS	المتغيرات المستقلة
.852	3,454	B
.196	000.	STd.Error
		النتيجة *

المصدر: مخرجات تشغيل البيانات على الحاسب الألى باستخدام برنامج SPSS+17.PC.

(*) حسبت بمعرفة الباحث .

يتضح من الجدول السابق معنوية المتغيرين المستقلين احصائيا وعدم قبول فرض



العدم بشأنها حيث $HO=0$ ، حيث (HO) هى فرض العدم، وهى التى تكون عندها ونقبل الفرض البديل للمتغيرين التاليين:-

- عدد الفصول فى المدارس الحكومية على مستوى اقاليم مصر

- معدل الفقر الاجمالى على مستوى اقاليم مصر POV

وبالتالى فان دالة نموذج (PD) كما يلى: - PD

و باجراء اختبار (T) يتضح لنا معنوية العلاقة احصائياً وكذلك معنوية العلاقة (F) الامر الذى يعكس قدرة النموذج على التنبؤ.

وبالتالى فان دالة الاتجاه العام تصبح كالآتى: $PD = -9.804 + 0.852 \text{ POV} + 3.45 \text{ NCS}$

وهذا يعنى ان المتغير التابع والذى يعبر عن الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المأهولة PD. على مستوى اقاليم مصر السبعة يتاثر من خلال علاقة ذات معنوية احصائية موجبة بمتغيرين رئيسيين هما على الترتيب عدد الفصول فى المدارس الحكومية على مستوى اقاليم مصر و معدل الفقر الاجمالى حسب اقاليم مصر.

وهذا يعنى ان المعدل الاجمالى للفقر يتمتع بمرونة متكافئة تقريباً مع المتغير التابع الكثافة السكانية حيث ان زيادة قدرها ١٪ فى المعدل الاجمالى للفقر يؤدى الى زيادة قدرها ٠,٨٥ نسمة لكل كم ٢ للمساحة المأهولة لاقاليم مصر. اما بالنسبة لعلاقة متغير عدد الفصول بالمدارس الحكومية مع المتغير التابع فان مرونته كبيرة حيث ان زيادة قدرها فصل واحد فى المدرسة الحكومية يؤدى لزيادة قدرها ٣,٤٥ نسمة لكل كم ٢.

وتأسيساً على ما سبق ان معدلات الفقر المرتفعة تؤدى الى تفاوتات فى الكثافة السكانية على مستوى اقاليم مصر، حيث ان الاقاليم التى تعاني من ارتفاع معدلات الفقر ترتفع فيها نسبة السكان للمساحة المأهولة نظراً لعدم توافر بدائل امام الفقراء لتغيير الاماكن التى يستوطنون بها نتيجة عدم وجود بدائل للوظائف مختلفة نتيجة انخفاض مهاراتهم وانخفاض المستوى الصحى وبالتالي انخفاض انتاجيتهم. مما يدفعهم للتركز فى اماكن محددة عادة تتسم بعدم وجود تخطيط عمرانى لها وبالتالي تتسم بضعف عام فى مستوى الخدمات المتاحة من صرف صحى ومياه امنة.. الخ. ومن ثم تتضاعف حجم العشوائيات ومن ثم تتضاعف حدة المشكلة ومن ثم دائرة الفقر .

اما بالنسبة لعدد الفصول فى المدارس الحكومية «والتي تمثل جزءاً او جانباً من الانفاق

الحكوى للدولة » والتى تؤدى زيادتها الى زيادة نسبة السكان للمساحة الماهولة نسمة/ كم ٢ لكل اقليم فانها تعكس هذه العلاقة عدم وجود رؤية واضحة لدى الحكومة من حيث توزيع قيمة انفاقها على مستوى الاقاليم لتخفيض معدلات التفاوت بينها وبالتالي عدم الاستخدام الامثل لادوات سياساتها الاقتصادية وخاصة سياساتها المالية من خلال اداة الانفاق الحكوى.

فالامر يتطلب الاعتماد على اسلوب تحليل المنافع والتكاليف فى ظل مراعاة الابعاد البيئية والجغرافية والمساحات الماهولة فى كل اقليم وصولا الى تحقيق كفاءة النفقة. ان هذين المتغيرين السابق الاشارة اليهما يعكسان اولوية استراتيجية لضمان تحقيق تنمية اقليمية مستدامة تراعى فيها عدم مركزية كل من السياستين المالية والنقدية وكذا الادوات التى تعتمد عليها كل منهما فى اطار تشجيع مؤسسات المجتمع المدنى كقنوات رئيسية للاتصال. ودعم مفهوم الحكم المحلى كبديل عن التنمية المحلية.

رابعاً: أهم العوامل المؤثرة التى تعوق تنمية أقاليم مصر إقتصادياً وإعادة توزيع السكان واهم المشاكل المترتبة عليها:

١ - عدم توافر البيانات والمعلومات بالنوعية التى تسمح بإعداد خطة إقليمية شاملة ، على سبيل المثال نسبة مساهمة كل محافظة فى قيمة الضرائب المحصلة أو فى توليد الدخل القومى ونمو الناتج المحلى الاجمالى او فى قيمة الصادرات أو... الخ، حيث يعوق هذا المستوى المنخفض من الاحصاءات عملية إعداد نماذج للحسابات القومية على المستوى الاقليمى او مؤشرات إقتصادية كلية.

٢ - عدم اشراك المحافظات فى وضع مشاريع الخطط المركزية وبذلك تم الفصل بين خطط دوواوين عموم المحافظات وخطط الوزارات المركزية فهى تخطط وتنفذ مركزياً فلا يوجد تنسيق بينهما. وقد ترتب على ذلك عديد من المشاكل من اهمها عدم ملائمة بعض المشروعات لطبيعة الاقليم مما يؤدى الى خسائر واهدار الموارد ،بالاضافة الى تكرار لمشروعات مماثلة. كما مشروع وادى النطرون.

٣ - عدم توافر الكوادر الفنية المؤهلة والمدربة لاعداد الخطط الاقليمية على المستوى المركزى والاقليمى والمحلى فى الهيئات والوزارات الحكومية التى تملك رؤية البعد المكانى لمحافظات مصر وإستغلاله والاستفادة منه فى تحديد اولويات المشروعات ووضعها فى إستراتيجية كاملة للتنمية الاقليمية.

٤ - عدم تنظيم وتحديد العلاقة بين هيئات التخطيط الاقليمي وادارات التخطيط والمتابعة بالمحافظات حيث تم تشكيل هيئات التخطيط الاقليمي بناء على قرار ادارى وبدون شخصية اعتبارية وبدون تحديد العلاقة بينها وبين المحليات والمركزيات حيث لم تتوافر هياكل تنظيمية تربط الوحدات الاقليمية مع الوحدات المحلية مع المستوى القومى ، هذا بالإضافة الى تقليص اختصاصات الهيئات الاقليمية مما اضعف تأثيرها. ناهيك عن الخلط فى المفاهيم بينها وبين الحكم المحلى والادارة المحلية.

٥ - عدم وجود قانون للادارة المحلية يتلائم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتفشى الفساد فى هذه الادارات الناتج عن عدم وجود حياة ديمقراطية سليمة حيث لم تحاول هذه الادارات المحلية التدخل بصور فعالة فى تحديد اهداف تنمية مجتمعاتها الاقليمية كما تجاهلت إشراك السكان المحليين و السلطات الممثلة لهم بصورة فعالة فى تحديد تلك الاهداف.

٦ - مشكلة الحدود الادارية للمحافظات حيث تشكل هذه الحدود عقبة أمام التنمية لاقليمية حيث أن هذه الحدود لم تأخذ فى حسابها سوى عوامل الامن والنظام والادارة ولم تراعى العوامل الاجتماعية والاقتصادية فلقد تمت عملية التقسيم فى ظروف مختلفة عما هو عليه الان ولاهداف مختلفة «اهداف غير تنموية» ، وقد ادت الزيادة السكانية والتوسع العمرانى على الاراضى الزراعية الى تداخل الحدود بحيث أصبحت غير واضحة مما يتطلب إعادة التقسيم.

لذلك يجب تركيز الاهتمام بالمنظور الاقليمي للتنمية من اجل تلافى المشاكل التى قد تترتب على إغفاله ولعلاج اختلال التوازن فى التنمية بين المحافظات ، فالتخطيط الاقليمي هو احد الاساليب التى تحقق الموازنة والموائمة بين اعتبارات الكفاءة الاقتصادية واعتبارات العدالة الاجتماعية كذلك يهتم بعمليات تخصيص الموارد بين الاقاليم والمناطق المختلفة وتحقيق الموازنة بين الخصائص الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بهدف الوصول الى اقصى انجاز تنموى وتطور انساني ممكن.

كما أن تطبيق الخطة على الحيز القومى بصورة لاتأخذ فى الاعتبار المشاكل السابقة ، وكذلك إمكانيات واحتياجات السكان الاقليمية لا تكون معبرة عن الوضع الصحيح داخل المجتمع. فقصور التخطيط القومى يرجع الى استخدام المنهج القطاعى فى تحقيق الاهداف القومية بغض النظر عن أثارها على الموقع الجغرفى الذى تتوطن عليه الأنشطة ، وهذا يعكس منهج التخطيط الاقليمي الذى يؤدى دوره من خلال المكان الذى تتوطن عليه

الانشطة الاقتصادية والخدمية والسكان.

خامساً: اهم محاور التنمية الإقليمية المقترحة للخروج من الحيز المأهول الحالى فى الدلتا والوادى و إعادة توزيع السكان:

إن إستراتيجية التنمية الاقليمية المقترحة ترتبط بالتوظف المتوازن لكل الموارد المتاحة طبقاً لخصوصية الموارد والإمكانات بكل إقليم من أقاليم التنمية وحسب الطلب على المنتج منها محلياً وعالياً وبما يتفق ومراحل التنمية وبرامجها، حيث يلزم لتحديد مجالات التنمية فى أى حيز مكانى جديد معرفة ودراسة الموارد السطحية والجوفية الكامنة من حيث المواد الأولية والمعادن والمياه والطاقة بمصادرها المختلفة ولا تقف الدراسة عند تحديد أنواع الخامات وكمياتها بل يجب دراسة خواصها الكيميائية والطبيعية والميكانيكية لمعرفة وتحديد استخداماتها المختلفة كما يلزم إستعراض الطبيعة الإيكولوجية من مناخ وبيئة لمعرفة وملائمة هذه الطبيعة من رياح وأشعة شمس ومصادر توليد الطاقة والاستفادة من الأمطار والابار فى الزراعة والرعى، وتمثل هذه الدراسات البنية التحتية الحتمية للتنمية والتي على أساسها ستحدد الخريطة الاستثمارية لكل إقليم ونوعية التقنية الملائمة لمجالات التنمية من صناعة وزراعة وسياحة وغيرها لذات الاقليم وكذلك مناطق توطينها، وتتبع هذه الدراسة تحديد النمط المعمارى والتخطيطى الامثل للمستقرات البشرية فى محاور التنمية الجديدة وتدرجها الحجمى والعددى وعلاقاتها الوظيفية فيما بينها، كما يحدد النمط العمرانى نمط النشاط المعيشى بجانبه الاقتصادى والاجتماعى فضلاً عن تأثير العناصر البيئية والمناخية على التخطيط الحضرى الذى ينظم الإنشاء والتصميم المعمارى.

(أ) محاور التنمية الطولية والعرضية للمسطح المصرى:

وبنظرة عامة على الحيز المكانى المصرى يتضح انه فى مجمله يأخذ^(١) الشكل الشبكي بخطوط رأسية واخرى عرضية. فالخطوط الرأسية تمثل محاور تنمية تمتد طويلاً من الشمال الى الجنوب فى نفس اتجاه المحور التنموى المأهول الحالى وتسير متوازية ومتتالية من شمال البلاد الى جنوبها وهى كالتالى:

(١) ابو زيد راجح : "العمران المصرى - رصد التطورات فى عمران ارض مصر اواخر القرن العشرين واستطلاع مساراته المستقبلية حتى عام ٢٠٢٠ - المجلد الاول" منتدى العالم الثالث مكتب الشرق الوسط ————— المكتبة الاكاديمية ٢٠٠٧ ص ١٢٠.



- ١ - محور يمتد بمحاذاة مجرى النيل فى الاراضى الصحراوية المشرفة على الوادى الاخضر وهو محور تنمية زراعية
 - ٢ - محور الساحل الشرقى بطول شواطىء البحر الاحمر وخليج السويس وهو محور تنمية سياحية فى المقام الاول.
 - ٣ - محور وسطى يقع بالهضبة الشرقية بين البحر الاحمر والوادى ويختص اساساً بالتنمية الخامات التعدينية المتوافرة بهذه المنطقة.
 - ٤ - منطقة شبه جزيرة سيناء بسواحلها على خليج السويس وخليج العقبة والبحر المتوسط وهضبتها الوسطى وكذلك منطقة قناة السويس وهذا المحور يحتوى على امكانات كبيرة فى التنمية الزراعية والتعدينية والصناعية والسياحية.
 - ٥ - محور طولى يشمل منخفضات الصحراء الغربية بالوادى الجديد ويبدأ من وادى توشكى جنوباً ماراً بواحات الخارجة والداخله والغرافة والبحرية وسيوة وهو محور تعدينى وتنمية زراعية وصناعية.
 - ٦ - المحور الساحلى الشمالى والذى يمتد بين السلوم وشمال الدلتا ويختص اساساً بالتنمية السياحية والزراعية.
 - ٧ - منطقة بحيرة السد العالى وتختص بالتنمية السياحية والزراعية وصيد الاسماك.
- أما الخطوط العرضية التى تمتد من الشرق الى الغرب حيث تسير فى اتجاه العرضى متعامدة تقريباً مع محاور التنمية الطولية وتربطها بالوادى شبكة طرق رئيسية تمثل شرايين المواصلات الرئيسية التى يمكنها نقل الطاقة والمرافق والسكان والخامات والمنتجات بين محاور التنمية الطولية المتوازية اى انها محاور الانتشار العمرانى. هذه المحاور هى :
- ١ - محور الكريمات الزعفرانة.
 - ٢ - محور الشيخ فضل «المنيا» - راس غارب.
 - ٣ - محور اسيوط - الغردقة.
 - ٤ - محور قنا - سفاجا
 - ٥ - محور قفط - القصير.
 - ٦ - محور ادفو - مرسى علم .
 - ٧ - محور كوم امبو - راس بناس.
 - ٨ - محور اسوان - بير شلاتين ويمتد جنوباً الى حلايب.

٩ - المحور الساحلى الشمالى الذى يربط السواحل الشمالية للصحراء الغربية والدلتا وشبه جزيرة سيناء.

١٠ - المحور الاوسط ويمتد من منخفض القطارة ووادى النطرون الى مديرية التحرير ووسط الدلتا ثم الاسماعيلية وينتهى بمحور وسط سيناء.

١١ - المحور الجنوبى ويمر بمدينة ٦ أكتوبر والجيزة والسويس ويتصل بمحور جنوب سيناء.

وبذلك تكون شبكة محاور التنمية الرأسية وشبكة الانتشار العمرانى العرضية شبهيتين بخطوط الطول والعرض على المسطح الجغرافى.

(ب) أهمية إعادة تقسيم أقاليم مصر الى ١٢ إقليم واستحداث منصب منسق الاقليم:

من العرض السابق يتضح لنا ان تقسيم المسطح المصرى الى أقاليم يجب أن يأخذ فى اعتباره التقسيم العرضى بحيث يشتمل الإقليم الواحد على قطاعات segments من محاور تنمية مختلفة: صناعية زراعية وتعدينية وسياحية وغيرها وذلك حتى يتكامل الاقليم فيما بينه من عناصر التنمية بانواعها المختلفة، ومثل هذا التنوع يساعد على زيادة معدل التنمية وعلى وجه الخصوص التنمية الاقتصادية، كما ان هذا التقسيم الافقى يتيح لكثير من الاقاليم - خصوصاً اقاليم الصعيد - منافذ على البحر الاحمر بجانب منافذ اقاليم الشمال على البحر المتوسط، بالإضافة الى ان هذا التقسيم سوف يجعل الإقليم الواحد يضم مساحات واسعة وانشطة اقتصادية متعددة وبذلك تزداد قدرة الإقليم الإستثمارية والإنتاجية ويصبح فى مقدوره ان يعتمد إقتصادياً على نفسه وان يستغنى تدريجياً عن التدخل والتمويل المركزى فى إدارته وفى مشروعاته، كما ان الاقاليم ستكون اكثر قدرة على إستيعاب التكنولوجيات الحديثة المتطورة فى مجالات هامة مثل الطاقة النظيفة والبديلة والاتصالات والمعلومات والاستفادة الكاملة منها.

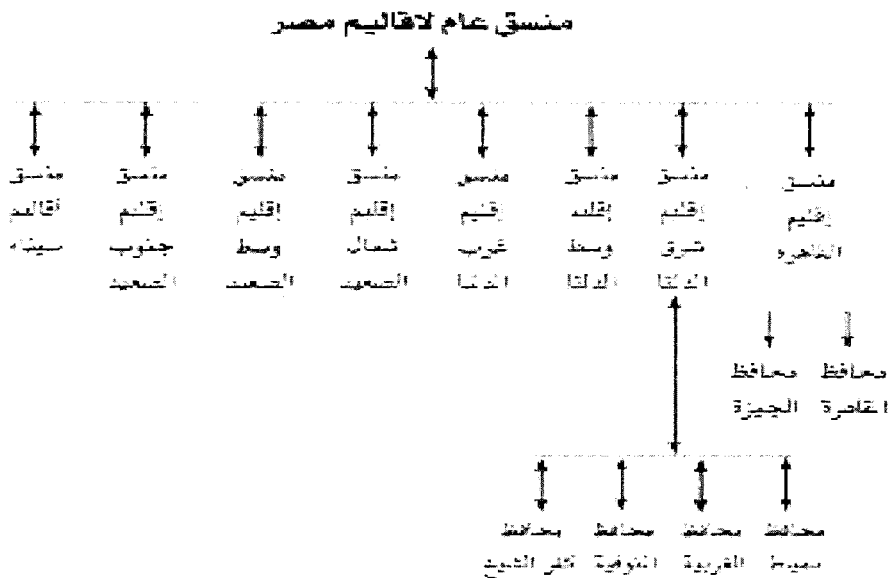
وتأسيساً على ما سبق يجب ان يعاد تقسيم اقاليم مصر^(١) الى ١٢ اقاليم كالاتى:

١ - إقليم القاهرة: ويضم محافظات القاهرة و الجيزة. ومدينة الواحات البحرية (كظهير صحراوى للاقليم وذلك لانها تبعد عن القاهرة والجيزة حوالى ٣٥٠ كيلو فقط يمكن الاستفادة منها كما ان هناك طريق فعلى ممهد يمكن تطويره).

(١) مقترح الباحث.

- ٢ - إقليم وسط الدلتا: ويضم محافظات دمياط وكفر الشيخ والغربية والمنوفية. «منفذ على البحر المتوسط من خلال ميناء دمياط و مدينة راس البر».
 - ٣ - إقليم شرق الدلتا: ويضم محافظات الشرقية والدقهلية والقليوبية. «منفذ على البحر المتوسط من خلال مدينة جمصة».
 - ٤ - إقليم غرب الدلتا: ويضم محافظات البحيرة والاسكندرية ومطروح.
 - ٥ - إقليم شمال الصعيد: ويضم محافظات بنى سويف والمنيا والفيوم جزءاً من البحر الاحمر «راس غارب والعين لسخنة والكريمات والزعفرانة».
 - ٦ - إقليم أسيوط: ويضم محافظات أسيوط وسوهاج والوادى الجديد وجزء من محافظة البحر الاحمر «الغردقة وسفاجا».
 - ٧ - إقليم جنوب الصعيد: ويضم محافظات قنا واسوان والاقصر وجنوب البحر الاحمر «مرسى علم وجنوب الصحراء الغربية» شلاتين».
 - ٨ - إقليم قناة السويس: ويضم محافظات بورسعيد والاسماعيلية والسويس (وجارى الان تطوير الاقليم).
 - ٩ - إقليم شمال سيناء: ويضم العريش ورفع وترعة السلام وتكون عاصمته العريش ويختص بالمشروعات الزراعية والتجارية والصناعية ورعى الماشية.
 - ١٠ - إقليم وسط وغرب سيناء: ويكون عند القنطرة وراس سدر فيختص بمشروعات الزراعة والتجارة والرعى والتعدين والصناعات الصغيرة.
 - ١١ - إقليم جنوب شرق سيناء: طابا ونويبع وشرم الشيخ وراس محمد ويختص بالمشروعات السياحية.
 - ١٢ - إقليم جنوب غرب سيناء: مدينة الطور وابو زنيمة ودير سانت كاترين ووادى فيران ويختص بالمشروعات السياحية والتعدين واستخراج البترول.
- وهكذا فإن كل إقليم يتمتع بجزء من الاراضى الصحراوية وميناء او أكثر على البحر الاحمر او المتوسط بالاضافة الى جزء من النيل على ان يكون لكل إقليم عاصمة ولكن يجب ان تكون عواصم الاقاليم فى مدن جديدة وليست عواصم المحافظات حتى يساعد ذلك على نمو هذه المدن ومنع التكدس فى عواصم المحافظات ، كما انه يجب ان لا يوضع ادارة المحافظة وجهاز ادارة الاقليم فى مدينة واحدة. ولان تقسيم مصر الى أقاليم إقتصادية

في الماضي لم يلق نجاحاً يذكر لان هذه الاقاليم لم تكن لها سلطة تنفيذية، ولم يكن لها في حقيقة الامر فاعلية في مجال التخطيط والتنفيذ، وان يستحدث منصب يطلق عليه «منسق عام لاقاليم مصر» يتبع رئيس الجمهورية مباشرة يتفرع منه منصب منسق الاقليم وهو منصب يجب ان يكون إدارياً اعلى من المحافظ. وفيما يلي شكل رقم ١ يوضح استحداث منصب منسقين لاقاليم مصر اعلى ادارياً من المحافظين لمحافظات الاقليم:



ونظراً لأن إدارة التنمية والعمران شديداً الارتباط فإنه من المقترح ان تتولى هيئة واحدة ادارتهما معا على كافة المستويات القومية والاقليمي والمحلي وذلك على النحوالتالى:

- الجهاز المركزي لتخطيط التنمية والعمران على المستوى القومى ويقوم بإعداد التخطيط على المستوى القومى ويتحدد فى هذا التخطيط محاور التنمية الرئيسية والفرعية بعناصرها من الموارد والامكانات ومحاور الاتصال الفرعية التى تربطها وتمدها بالمرافق وكذلك مراحل التنمية والانتشار السكانى فى إطار السياسات القومية للدولة كما يحدد فى تخطيطه النمط العمرانى الامثل للمستقرات البشرية فى محاور التنمية الجديدة ويكون هذا الجهاز القومى على اتصال راسى مباشر بهيئات التخطيط الاقليمى ولجان التخطيط المحلية.

● هيئة التخطيط الاقليمي للتنمية وال عمران: وتنشأ هذه الهيئة بكل اقليم وتتولى إعداد التخطيط التنموى وال عمرانى للإقليم بما يلزم ذلك من دراسات إجتماعية وإقتصادية وبيئية، بالاضافة الى الى الدراسات الخاصة بإمكانات وموارد الاقليم الطبيعية والبشرية وتحديد اتجاهات ومحاو التنمية وال عمران ويتم ذلك فى اطار التخطيط القومى وفى اطار الاستراتيجية العامة للتنمية.

● لجنة التخطيط المحلية: وتقوم بوظائف شبيهة لهيئة التخطيط الاقليمي للتنمية وال عمران ولكن داخل حدودها الادارية والمحلية على مستوى المحافظة. وترتبط هذه الاجهزة راسياً مع بعضها البعض كما يرتبط كل منها افقياً بالاجهزة التنفيذية فى نفس مستواها الادارى القومى والاقليمى والمحلى.

سادساً: دور السياسة المالية والنقدية فى تنمية أقاليم مصر وإعادة توزيع السكان:

تستخدم الدولة السياسة المالية والنقدية بصفة عامة لكبح جماح التضخم inflation ولللقضاء على الركود الاقتصادى stagnation فى الحالة الاول وهى التضخم تتبع الدولة سياسة مالية ونقدية إنكماشية بمعنى تخفيض الانفاق الحكومى أو زيادة الضرائب أو الاثنين معاً وذلك بالنسبة للسياسة المالية، اما فى حالة إتباع الحكومة لسياسة نقدية إنكماشية فيتم رفع سعر الخصم^(١) المعلن من البنك المركزى او زيادة نسبة الاحتياطى القانونى أو دخول البنك المركزى سوق السندات. بائعاً كعمليات السوق المفتوحة مما ينتج عنها إنخفاض عرض النقود مما يعمل على إنخفاض المستوى العام للأسعار وبالتالي إرتفاع معدل الفائدة الحقيقى ومن ثم إرتفاع تكلفة رأس المال مما يؤدى إلى إنخفاض الإستهلاك والتوجه العام للإستثمار والإدخار.

اما فى حالة الركود الاقتصادى فيتم العكس فى كلا السياستين المالية والنقدية وذلك لتحفيز النشاط الاقتصادى من خلال زيادة حجم الطلب الفعال^(٢). وتأتى مشكلة الاقتصاد المصرى فى انه يعانى من التضخم والركود فى ذات الوقت وهذا ما يطلق عليه الركود التضخمى stagflation وهنا تتعدد البدائل امام متخذ القرار الاقتصادى سواء على مستوى السياسة المالية فقط او السياسة النقدية او الاثنين معاً، ولكن الامر يتطلب

(١) محمود البتانونى-الاقتصاد الكلى الاسس المفاهيم الاليات - مكتبة عين شمس ٢٠١١ ص ١٢٠

(٢) يتكون الطلب الفعال من = الاستثمار + الاستهلاك + الانفاق الحكومى + صافى الصادرات

فى جميع الاحوال التنسيق الكامل بين السياستين المالية والنقدية فى اطار مجتمعى مع كافة مؤسسات المجتمع المدنى والتي تضمن التخفيف من حدة أثر تطبيقات السياسات الاقتصادية على المجتمع فى خلال تطبيق مفهوم عدالة توزيع الدخل و بما يضمن تقليص حجم كل من الركود والتضخم عند ادنى مستوياتهما.

وهنا يأتى الدور الهام لكل من ادوات السياسة النقدية والمالية فى تنمية أقاليم مصر وإعادة توزيع السكان فى كيفية إختيار حزمة السياسات الملائمة من كلا السياستين لتشجيع عمليات تعبئة الموارد المتاحة للأقاليم، مع ضمان الإستغلال الأمثل لها بالإضافة الى تشجيع وتحفيز عوامل الجذب إلى المناطق الجديدة عن طريق الحوافز النوعية والمالية الايجابية للمشروعات الإنتاجية والخدمات الملائمة للخريطة الاستثمارية لكل إقليم لتتوطن تلك المشروعات فى تلك المناطق.، حيث ترتفع مستويات الإنتاجية من خلال توطین الأنشطة الاقتصادية وفقاً لامكانيات كل منطقة وظروفها. كما ان توزيع القروض من البنوك للمشروعات على مستوى الاقاليم يجب ان يتم بشكل يقلص من حدة التفاوت السكاني الاقليمي حيث ان توطن وتركز المشروعات يجب ان يتم فى ظل خرائط استثمارية اقليمية تقوم على اساس التكامل والوصول بتكاليف الانتاج الى ادنى مستوياتها اعتماداً على دراسات جدوى واقعية حقيقية قائمة على استغلال موارد الاقليم بكفاءة، وتراعى مفهوم الاثار الخارجية للمشروعات (EXTERNALITIES) وهذا يتطلب وجود سياسة نقدية خاصة بكل اقليم، تراعى الاحتياجات والابعاد الاقليمية وتحديد موطنها ومتطلبات الاهداف المنشودة على مستوى المشروعات والمحافظات والاقاليم.

وهذا يتطلب تحديد السياسات الاقتصادية اللازمة على مستوى كل اقليم فى اطار من التنسيق العام لتلك السياسات على مستوى اقاليم مصر بما يضمن تحقيق الاهداف التالية:

١ - الاستخدام الكفئ للموارد المتاحة على مستويين مستوى الاقليم ومستوى المحافظات التابعة لكل إقليم بما يتفق مع الخرائط الاستثمارية والتي تعد الية ضامنة من اليات كفاءة ادارة الموارد بوجه عام.

٢ - دعم فكرة اللامركزية فى اتخاذ القرار الرشيد من خلال دعم مفهوم الحكم المحلى بدلا من التنمية المحلية فى اطار الدور التاثيرى للحكومة.

٣ - تحديد الليات الاقتصادية اللازمة للتطبيق السياسات الاقتصادية والتي تختلف باختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية لكل اقليم ولكل محافظة داخل ذات الاقليم، بما يضمن فتح قنوات اتصال للقواعد الشعبية تضمن تحقيق الشعور العام بنتائج تلك السياسات.

وتأسيسا على ما سبق فإنه يجب عدم توحيد السياسات المالية والنقدية على مستوى اقليم مصر بل يجب ان يكون لكل إقليم حزمة من السياسات المالية والنقدية الخاصة به والتي تعمل على دعم وتحفيز لاولويات مجالات التنمية المستهدفة من هذا الاقليم وفي نفس الوقت ستعمل على نقل و تركز وتوطن العمالة الملائمة لتلك المجالات للاستفادة من المزايا المقدمة فى ذلك الاقليم فى مجال تخصصاتهم، فى ظل وجود برامج تدريبية لرفع المهارات التى تتفق مع تلك الانشطة المستهدفة لكل إقليم، وصولاً الى تحقيق انتاجية مرتفعة نسبياً، مما سيؤدى فى نهاية الامر الى توزيع متكافئ للكتافات السكانية فى كل إقليم ومن ثم تحقيق التوظيف الامثل للزيادة السكانية وتغيير وجهة النظر من كونها عبء على الاقتصاد القومى الى كونها ميزة نسبية يمكن الاعتماد عليها لتعظيم العوائد للإقتصاد القومى وفيما يلى وضع تصور لكيفية وضع سياسات مالية ونقدية مختلفة لكل اقليم على حدى:

الاقليم	المحافظات او المدن التى يضمها الاقليم	المشروعات الملائمة للاقليم	السياسة المالية الملائمة للاقليم	السياسة النقدية الملائمة للاقليم
إقليم القاهرة	القاهرة والجيزة والواحات البحرية	مساكن ملائمة لمتوسطى ومحدودى الدخل واستغلال واستخراج المعادن من الواحات البحرية "الحديد"	الاعفاء من الضرائب لتلك المشروعات وتركيز الاتفاق الحكومي للاقليم على تطوير خطوط المواصلات والسكة الحديد بين الجيزة والواحات البحرية	تسهيل الحصول على القروض لتلك المشروعات وتخفيض سعر الفائدة على الاقراض لها.
إقليم جنوب شرق سيناء	طابا و نويبع و شرم الشيخ وراس محمد ومحمية نبق و ابو جالوم	مشروعات سياحية ملائمة للبيئة والمحميات الطبيعية جاذبة للسياح موفرة للطاقة وتعتمد على الطاقة الشمسية او طاقة الرياح "السفارى وتسلق الجبال والتخييم والغوص والصيد البرى والسياحة العلاجية.	تخفيض الضرائب او اعفائها عدد من السنوات وتركيز الاتفاق الحكومي للاقليم على امداد الخدمات اللوجيستية لتلك المشروعات	تسهيل الحصول على القروض وتخفيض سعر الفائدة على الاقراض على تلك المشروعات.
إقليم شمال سيناء	العريش ورفح وترعة السلام	مشروعات زراعية وخاصة نباتات عطرية ودوائية وبستانية و انتاج حيوانى ورعى الماشية وصيد الاسماك وصناعات التراث لبدو شمال سيناء	الاعفاء من الضرائب عدد من السنوات وتركيز الاتفاق الحكومي للاقليم على امداد المزارعين بالتقاوى الجيدة والخبرات الفنية اللازمة وتوصيل مياه الرى من ترعة السلام لتلك الاراضى.	تسهيل الحصول على القروض وتخفيض سعر الفائدة على الاقراض على تلك المشروعات

١ - إن إستراتيجية التنمية الاقليمية المقترحة ترتبط بالتوظيف المتوازن لكل الموارد المتاحة طبقاً لخصوصية الموارد والإمكانات بكل إقليم من أقاليم التنمية وحسب الطلب على المنتج منها محلياً و عالمياً وبما يتفق ومراحل التنمية وبرامجها، حيث يلزم لتحديد مجالات التنمية فى اى حيز مكانى جديد معرفة و دراسة الموارد السطحية والجوفية الكامنة من حيث المواد الاولية والمعادن والمياه والطاقة بمصادرها المختلفة ولا تقف الدراسة عند تحديد أنواع الخامات وكمياتها بل يجب دراسة خواصها الكيميائية والطبيعية والميكانيكية لمعرفة وتحديد استخداماتها المختلفة كما يلزم إستعراض الطبيعة الإيكولوجية من مناخ وبيئة لمعرفة وملائمة هذه الطبيعة من رياح وأشعة شمس ومصادر توليد الطاقة والاستفادة من الأمطار والابار فى الزراعة والرعى، وتمثل هذه الدراسات البنية التحتية الحتمية للتنمية والتي على أساسها ستحدد الخريطة الاستثمارية لكل إقليم ونوعية التقنية الملائمة لمجالات التنمية من صناعة وزراعة وسياحة وغيرها لذات الاقليم وكذلك مناطق توطيئها، وتتبع هذه الدراسة تحديد النمط العمرارى والتخطيطى الامثل للمستقرات البشرية فى محاور التنمية الجديدة وتدرجها الحجمى والعددى وعلاقاتها الوظيفية فيما بينها، كما يحدد النمط العمرانى نمط النشاط المعيشى بجانبه الاقتصادى والاجتماعى فضلاً عن تأثير العناصر البيئية والمناخية على التخطيط الحضرى الذى ينظم الإنشاء والتصميم العمرارى.

٢ - الحيز المكانى المصرى يتضح انه فى مجمله يأخذ الشكل الشبكي بخطوط رأسية واخرى عرضية. فالخطوط الرأسية تمثل محاور تنمية تمتد طويلاً من الشمال إلى الجنوب فى نفس اتجاه المحور التنموى الماهول الحالى وتسير متوازية ومتتالية من شمال البلاد الى جنوبها وبذلك تكون شبكة محاور التنمية الرأسية وشبكة الانتشار العمرانى العرضية شبيهتين بخطوط الطول والعرض على المسطح الجغرافى.

٣ - أهم العوامل المؤثرة التى تعوق تنمية أقاليم مصر إقتصادياً وإعادة توزيع السكان: • عدم توافر البيانات والمعلومات بالنوعية التى تسمح بإعداد خطه إقليمية شاملة، فعلى سبيل المثال نسبة مساهمة كل محافظة فى قيمة الضرائب المحصلة او فى توليد

الدخل القومى ونمو الناتج المحلى الاجمالى او فى قيمة الصادرات أو.. الخ، حيث يعوق هذا المستوى المنخفض من الاحصاءات عملية إعداد نماذج للحسابات القومية على المستوى الاقليمى أو مؤشرات إقتصادية كلية.

● عدم اشراك المحافظات فى وضع مشاريع الخطط المركزية، وعدم توافر الكوادر الفنية المؤهلة والمدرية لاعداد الخطط الاقليمية على المستوى المركزى والاقليمى والمحلى فى الهيئات والوزارات الحكومية بالاضافة عدم تنظيم وتحديد العلاقة بين هيئات التخطيط الاقليمى وادارات التخطيط والمتابعة بالمحافظات.

● عدم وجود قانون للادارة المحلية يتلائم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتفشى الفساد فى هذه الادارات الناتج عن عدم وجود حياة ديمقراطية سليمة. حيث لم تحاول هذه الادارات المحلية التدخل بصور فعالة فى تحديد اهداف تنمية مجتمعاتها الاقليمية كما تجاهلت إشراك السكان المحليين و السلطات الممثلة لهم بصورة فعالة فى تحديد تلك الاهداف. بالاضافة الى مشكلة الحدود الادارية للمحافظات حيث تشكل هذه الحدود عقبة أمام التنمية لاقليمية حيث أن هذه الحدود لم تأخذ فى حسابها سوى عوامل الامن والنظام والادارة ولم تراعى العوامل الاجتماعية والاقتصادية.

٤ - لقد اظهر التحليل الكمى ان المتغير التابع والذى يعبر عن الكثافة السكانية للمساحة المأهولة على مستوى اقاليم مصر السبعة يتاثر من خلال علاقة ذات معنوية احصائية موجبة بمتغيرين رئيسيين هما على الترتيب معدل الفقر الاجمالى حسب اقاليم مصر وعدد الفصول بالمدارس الحكومية، وقد اظهرت النتائج ان المعدل الاجمالى للفقر يتمتع بمرونة متكافئة مع المتغير التابع الكثافة السكانية حيث ان زيادة قدرها ١٪ فى المعدل الاجمالى للفقر يؤدى الى زيادة قدرها ٠,٨٥ نسمة لكل كم^٢ للمساحة المأهولة لكل اقليم بمصر. اما بالنسبة لعلاقة متغير عدد الفصول بالمدارس الحكومية مع المتغير التابع فان مرونته كبيرة حيث ان زيادة قدرها فصل واحد فى المدرسة الحكومية يؤدى لزيادة قدرها ٣,٤٥ نسمة لكل كم^٢.

● وتأسيسا على ما سبق ان معدلات الفقر المرتفعة تؤدى الى تفاوتات فى الكثافة السكانية على مستوى اقاليم مصر، حيث ان الاقاليم التى تعاني من ارتفاع معدلات

الفقر ترتفع فيها نسبة السكان للمساحة المأهولة نظراً لعدم توافر بدائل أمام الفقراء لتغيير الأماكن التي يستوطنون بها نتيجة عدم وجود بدائل للوظائف المختلفة نتيجة انخفاض مهاراتهم وانخفاض المستوى الصحي وبالتالي انخفاض انتاجيتهم. مما يدفعهم للتركز في أماكن محددة عادة تتسم بعدم وجود تخطيط عمراني لها وبالتالي تتسم بضعف عام في مستوى الخدمات المتاحة من صرف صحي ومياه امنة... الخ. ومن ثم تتضاعف حجم العشوائيات ومن ثم تتضاعف حدة المشكلة ومن ثم دائرة الفقر.

● اما بالنسبة لعدد الفصول في المدارس الحكومية «والتي تمثل جزءاً او جانباً من الانفاق الحكومي للدولة» والتي تؤدي زيادتها الى زيادة نسبة السكان للمساحة المأهولة نسبه\ كم ٢ لكل اقليم فانها تعكس هذه العلاقة عدم وجود رؤية واضحة لدى الحكومة من حيث توزيع قيمة انفاقها على مستوى الاقاليم لتخفيض معدلات التفاوت بينها وبالتالي عدم الاستخدام الامثل لادوات سياساتها الاقتصادية وخاصة سياساتها المالية من خلال اداة الانفاق الحكومي.

ثامناً: أهم التوصيات:-

- ١- يجب تركيز الاهتمام بالمنظور الاقليمي للتنمية من اجل تلافي المشاكل التي قد تترتب على إغفاله ولعلاج اختلال التوازن في التنمية بين المحافظات، فالتخطيط الاقليمي هو احد الاساليب التي تحقق الموازنة والموائمة بين اعتبارات الكفاءة الاقتصادية واعتبارات العدالة الاجتماعية كذلك يهتم بعمليات تخصيص الموارد بين الاقاليم والمناطق المختلفة وتحقيق الموازنة بين الخصائص الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بهدف الوصول الى اقصى انجاز تنموي وتطور انساني ممكن.
- ٢- أهمية إعادة تقسيم أقاليم مصر الى ١٢ إقليم بحيث يتمتع كل إقليم بجزء من الاراضي الصحراوية وميناء او أكثر على البحر الاحمر او المتوسط بالإضافة الى جزء من النيل حيث ان التقسيم الافقى يتيح لكثير من الاقاليم - خصوصاً اقليم الصعيد - منافذ على البحر الاحمر بجانب منافذ اقليم الشمال على البحر المتوسط، بالإضافة الى ان هذا التقسيم سوف يجعل الإقليم الواحد يضم مساحات واسعة وانشطة اقتصادية متعددة وبذلك تزداد قدرة الإقليم الإستثمارية والإنتاجية

ويصبح فى مقدوره ان يعتمد إقتصادياً على نفسه وان يستغنى تدريجياً عن التدخل والتمويل المركزى فى إدارته وفى مشروعاته ، كما ان الاقاليم ستكون اكثر قدرة على إستيعاب التكنولوجيات الحديثة المتطورة فى مجالات هامة مثل الطاقة النظيفة والبديلة والاتصالات والمعلومات والاستفادة الكاملة منها.

٣ - يجب أن يكون لكل إقليم عاصمة ولكن بشرط ان تكون عواصم الاقاليم فى مدن جديدة وليست عواصم المحافظات حتى يساعد ذلك على نمو هذه المدن ومنع التكدس فى عواصم المحافظات ، كما انه يجب ان لا يوضع ادارة المحافظة وجهاز ادارة الاقليم فى مدينة واحدة. واستحداث منصب منسق عام لاقليم مصر» يتبع رئيس الجمهورية مباشرة يتفرع منه منصب منسق الاقليم وهو منصب يجب ان يكون إدارياً أعلى من المحافظين الذين بالضرورة تابعين لمنسق الاقليم الذى تقع فيه تلك المحافظات.

٤ - توطن وتركز المشروعات يجب ان يتم فى ظل خرائط استثمارية اقليمية تقوم على اساس التكامل والوصول بتكاليف الانتاج الى ادنى مستوياتها اعتماداً على دراسات جدوى واقعية حقيقية قائمة على استغلال موارد الاقليم بكفاءة، وتراعى مفهوم الاثار الخارجية للمشروعات (EXTERNALITIES) وهذا يتطلب وجود سياسة نقدية خاصة بكل اقليم، تراعى الاحتياجات والابعاد الاقليمية وتحديد موطنها ومتطلبات الاهداف المنشودة على مستوى المشروعات والمحافظات والاقاليمية ومنح مزايا تحفيزية من خلال ادوات السياسة المالية والنقدية لمشروعات صغيرة ومتوسطة فى اطار تكامل وتنسيق بين اقاليم مصر فى ضوء خرائط استثمارية لكل اقليم من أهم الادوات التى تساعد على نزوح السكان بشكل تدريجى لمناطق التحفيز.

٥ - اهمية وجود حزمة مختلفة من السياسات المالية والنقدية لكل اقليم بشكل خاص ، التى تعمل على دعم وتحفيز لاولويات مجالات التنمية المستهدفة من هذا الاقليم وفى نفس الوقت ستعمل على نقل و تركز وتوطن العمالة الملائمة لتلك المجالات للاستفادة من المزايا المقدمة فى ذلك الاقليم فى مجال تخصصاتهم ، فى ظل وجود برامج تدريبية لرفع المهارات التى تتفق مع تلك الانشطة المستهدفة لكل إقليم، وصولاً الى تحقيق انتاجية مرتفعة نسبياً ، مما سيؤدى فى نهاية الامر الى توزيع متكافىء للكثافات السكانية فى كل إقليم و من ثم تحقيق التوظيف الامثل للزيادة

السكانية وتغيير وجهة النظر من كونها عبء على الاقتصاد القومي الى كونها ميز
نسبية يمكن الاعتماد عليها لتعظيم العوائد للإقتصاد القومي.

تاسعاً: قائمة المراجع:

- ١ - السيد محمد الكيلانى «التفاوتات الاقليمية واستراتيجيات التنمية الاقليمية في
مصر مذكرة رقم ١٤٣٣ بمعهد التخطيط القومى ١٩٨٧.
- ٢ - ابو زيد راجح: «العمران المصرى - رصد التطورات فى عمران ارض مصر اواخر
القرن العشرين وإستطلاع مساراته المستقبلية حتى عام ٢٠٢٠ - المجلد الاول
منتدى العالم الثالث مكتب الشرق الوسط - المكتبة الاكاديمية ٢٠٠٧.
- ٣ - محمود البتانونى - الاقتصاد الكلى الاسس المفاهيم الاليات - مكتبة عين شمس
٢٠١١.
- ٤ - جهاز التعبئة العامة والاحصاء: «احصاءات مصر فى ارقام ٢٠١٢».
- ٥ - الهيئة العامة للتخطيط العمرانى بوزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية
إستراتيجيات تنمية محافظات مصر ٢٠٠٦.
- ٦ - منى عبد العال دسوقى « العلاقة بين بعض التغيرات الديموجرافية والاقتصادية
والاجتماعية فى المحافظات المصرية » مذكرة خارجية رقم ١٦٤٤ معهد التخطيط
القومى يوليو ٢٠١٠.
- ٧ - علا سليمان الحكيم « تجربة التخطيط الاقليمى فى مصر » مذكرة خارجية ١٥٨٠
معهد التخطيط القومى ديسمبر ١٩٩٤.
- ٨ - مصر تقرير التنمية البشرية « شباب مصر: بناء مستقبلنا ٢٠١٠.
- ٩ - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية - مستقبل التنمية فى محافظات الحدود : مع
التطبيق على سيناء - اغسطس ٢٠٠٧.
- ١٠ - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية - التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى
خريطة المحافظات واثارها على التنمية فبراير ٢٠١٠.
- ١١ - نجوى ابراهيم عبد القادر عامر - دور مشروعات التنمية الحيزية فى تحقيق
إستراتيجية التنمية الاقليمية ورسم خريطة جديدة لمصر - بحث دبلوم معهد التخطيط
القومى ٢٠٠٢.

PP	LI	DS	PL	NPL	HA	IM	FE	ID	
25.2	77.83333	1662665	67064	2673	0.7466	22.8	72.76667	4	اقليم القاهرة الكبرى
12.5	47.96667	91877	9698.4	2443	0.7433	8.1	60.6	5	اقليم الاسكندرية
10.9	51.91667	72687	22026.7	5453	0.7666	24.88333	72.8	1	اقليم قناة السويس
21.9	72.42	348400	91292.1	24817	0.748	2.74	65.94	3	اقليم الدلتا
11.9	55.18	95658	85303.9	24945	0.738	7.12	63.96	6	اقليم جنوب الصعيد
12.5	59.1	89563	47130.7	13289	0.7066	1.166667	48.26667	7	اقليم شمال الصعيد
5.1	30.45	23862	30169.3	10030	0.75	8.95	63.3	2	اقليم اسيوط

المراجع الاجنبية:

1. Calark. C and Skade. L. .Statistical Analysis For Administration Decision., (3rd ed) , South Westren Pub. co. 1992. P 616 .
2. Gunst. M and Manson. R. .Regression Analysis and it's Application., (3rd ed) , N. Y. Marel Dekker. co.1995. P118 .
3. Population crises committee: cities life in the world 100 largest cities .Washington D.C.1991
4. William Dillinger"poverty and regional development in eastern europe and central asia"WORLD BANK working paper no 118.june 2007.

الملاحق الاحصائية للبحث: البيانات التى اعتمد عليها النموذج وهى مجمعة من بيانات المحافظات بمعرفة الباحثة

PD	NCS	NBH	NC	SW	UE	NSO	POV	NP	
8.251905	90050	34186	166	4850748	666	72	13.96667	9797549	اقليم القاهرة الكبرى
1.285331	53442	13833	73	1357363	201	18	9.96666	5838101	اقليم الاسكندرية
0.212978	50883	9916	20	1948714	405	4	7.383333	5037474	اقليم قناة السويس
1.461583	91545	20115	20	1471072	531	21	9.42	10721381	اقليم الدلتا
1.917023	55827	8139	8	725853	266	4	29.16	6189489	اقليم جنوب الصعيد
1.784428	58750	7342	3	514645	170	6	33.7	3117695	اقليم شمال الصعيد
1.398307	22984	5739	4	455232	109	15	30.5	2693583	اقليم اسيوط

Regression

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	NCS		Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).
2	POV		Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).

a. Dependent Variable: PD

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.963 ^a	.927	.912	2.04515
2	.994 ^b	.987	.981	.95638

a. Predictors: (Constant), NCS

b. Predictors: (Constant), NCS, POV

ANOVA^c

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	264.095	1	264.095	13.141	.001 ^a
	Residual	20.913	5	4.183		
	Total	285.009	6			
2	Regression	281.350	2	140.675	22.801	.000 ^b
	Residual	3.659	4	.915		
	Total	285.009	6			

a. Predictors: (Constant), NCS

b. Predictors: (Constant), NCS, POV

c. Dependent Variable: PD

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-8.124	2.924		-2.778	.039
	NCS	.000	.000	.963	7.946	.001
2	(Constant)	-9.804	1.421		-6.899	.002
	NCS	3.45432109	.000	.705	8.589	.001
	POV	.852	.196	.356	4.343	.012

a. Dependent Variable: PD

Excluded Variables^c

Model		Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics
						Tolerance
1	POV	.356 ^a	4.343	.012	.908	.477
	PL	-.134 ^a	-.772	.483	-.360	.533
	IM	.137 ^a	1.167	.303	.504	.998
	AD	.080 ^a	.621	.568	.297	1.000
2	PL	-.006 ^b	-.060	.956	-.035	.455
	IM	.076 ^b	1.447	.244	.641	.925
	AD	-.080 ^b	-1.260	.297	-.588	.694

a. Predictors in the Model: (Constant), NCS

b. Predictors in the Model: (Constant), NCS, POV

c. Dependent Variable: PD

Correlations

Correlations

		PD	NCS	POV	PL	IM	AD
PD	Pearson Correlation	1	.963 ^{**}	.866 ^{**}	.587	.180	.101
	Sig. (2-tailed)		.001	.012	.166	.699	.830
	N	7	7	7	7	7	7
NCS	Pearson Correlation	.963 ^{**}	1	.723	.683	.046	.021
	Sig. (2-tailed)	.001		.066	.091	.923	.964
	N	7	7	7	7	7	7
POV	Pearson Correlation	.866 ^{**}	.723	1	.302	.220	.397
	Sig. (2-tailed)	.012	.066		.510	.636	.378
	N	7	7	7	7	7	7
PL	Pearson Correlation	.587	.683	.302	1	-.269	.253



	Sig. (2-tailed)	.166	.091	.510		.560	.585
	N	7	7	7	7	7	7
IM	Pearson Correlation	.180	.046	.220	-.269	1	-.573
	Sig. (2-tailed)	.699	.923	.636	.560		.179
	N	7	7	7	7	7	7
AD	Pearson Correlation	.101	.021	.397	.253	-.573	1
	Sig. (2-tailed)	.830	.964	.378	.585	.179	
	N	7	7	7	7	7	7

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Regression

Variables Entered/Removed

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	AD, NCS, IM, PL, POV ^a		Enter

a. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	1.000 ^a	.999	.995	.47701

a. Predictors: (Constant), AD, NCS, IM, PL, POV

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	284.781	5	56.956	250.314	.048 ^a
	Residual	.228	1	.228		
	Total	285.009	6			

a. Predictors: (Constant), AD, NCS, IM, PL, POV

b. Dependent Variable: PD



Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	10.000 ^a	.999	.995	.47701

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-14.439	3.556		-.108	
	NCS	7.532E-5	.000	-.206	-.634	
	POV	3.010	.794	1.259	3.789	
	PL	9.251E-5	.000	.426	2.909	
	IM	-.285	.126	-.387	-2.259	
	AD	-2.309	.825	-.724	-2.798	

a. Dependent Variable: PD



المراجع الأجنبية :

1 – Calark. C and Sckade. L. «Statistical Analysis For Administration Decision», (3rd ed), South Westren Pub. co. 1992. P 616.

2 – Gunst. M and Manson. R. «Regression Analysis and it's Application», (3rd ed), N. Y. Marel Dekker. co.1995. P118 .

3 – Population crises committee: cities life in the world 100 largest cities .Washington D.C.1991

4 – William Dillinger «poverty and regional development in eastern europe and central asia» WORLD BANK working paper no 118.june 2007.

الملاحق الإحصائية للبحث : البيانات التي اعتمد عليها النموذج وهي مجمعة من بيانات المحافظات بمعرفة الباحثة

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى التنمية الصناعية لمصر

إعداد

حسين عبد المطلب الأسرج

قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة
وزارة الصناعة والتجارة الخارجية

مقدمة

يلعب القطاع الصناعى دوراً هاماً فى اقتصاديات جميع دول العالم حيث أن هذا القطاع يعتبر من القطاعات الهامة والتي تساهم مساهمة فعالة فى الناتج المحلى الإجمالى، ومن هنا فإن دعم القطاع الصناعى والارتقاء بمستوى الصناعات الموجودة يجب أن يكون من الأهداف الأساسية لأية سياسة تنموية شاملة، لاسيما وأن هذا القطاع له وزن نسبى كبير بين القطاعات الاقتصادية.

ويأتى قطاع الصناعة فى مقدمة القطاعات الاقتصادية من حيث المساهمة فى الاقتصاد القومى، فخلال عام ٢٠١٠ - ٢٠١١ ساهم قطاع الصناعة التحويلية بما نسبته ١٧,١٪ فى الناتج المحلى الإجمالى، ويستوعب هذا القطاع نحو ٣,٠ مليون فرد من إجمالى قوة العمل أى يساهم القطاع الصناعى فى مصر فى تشغيل حوالى ٢١,١٤٪ من قوة العمل. أما عن هيكل القطاع الصناعى فى مصر، فتحل الصناعات التحويلية النصيب الأكبر من الاستثمارات الكلية، حيث يعتبر هذه الصناعات هى المحفز للنمو الاقتصادى، لأنها تتسم بارتفاع الإنتاجية والقدرة التشغيلية والتسويقية. وتتركز أهم الصناعات المصرية فى صناعة الغزل والنسيج (السجاد والمفروشات) والملابس الجاهزة والمنتجات الغذائية والمشروبات، وصناعة الحديد والصلب والألومنيوم، والصناعات البترولية، والمنتجات المعدنية والهندسية ومنتجات الأسمدة والمنتجات الكيماوية والدوائية ومنتجات مواد البناء والأسمنت والفوسفات.

ويتميز هيكل قطاع الصناعة بالتركيز الواضح على المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث يمثل قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة قطاعاً بالغ

الأهمية، وصاحب أولوية كبيرة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأية دولة فى العالم حاليا. وتتكوّن النسبة الأكبر من الوحدات الإنتاجية بالاقتصاد المصرى من هذه المشروعات التى يمكن أن تلعب دورا هاما فى خلق فرص عمل جديدة، واستيعاب الأعداد الكبيرة المتزايدة التى تلتحق بسوق العمل المصرى عاما تلو الآخر، بالإضافة إلى تحفيز النمو الاقتصادى والإسراع بمعدلاته، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر. ولتلك المشروعات النصيب الأكبر من الوحدات الاقتصادية والإنتاجية بالاقتصاد المصرى، كما أنها المسؤولة عن توظيف أعداد كبيرة من العمالة. فهى تساهم بحوالى ٧٥ فى المئة من مجموع العمالة وحوالى ٨٠ فى المئة من الناتج المحلى الإجمالى. ومع ذلك، فإن مساهمتها فى تكوين رأس المال لا تتجاوز ١٠ فى المئة بسبب القيود المالية التى تواجهها^(١). وبناء على نتائج مسح سوق العمل فى مصر لعام ٢٠٠٦، فإن عدد الأعمال التى يعمل بها أقل من ٥٠ عامل قد زادت بمعدل سنوى يقدر ب ٤,٧ ٪ فى خلال الفترة من ١٩٩٨ - ٢٠٠٦ وطبقاً لإحصاء المنشآت لعام ٢٠٠٦ كان هناك ٢,٤ مليون منشأة متناهية الصغر يعمل بها أقل من عشرة عمال و يعمل بها ٥,٢ مليون وهناك أيضا ٣٩ ألف منشأة أخرى خاصة يعمل بها من ١٠ الى ٤٩ عامل^(٢). وللمشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة دور فى الحفاظ على الطابع الصناعى المحلى ومنافسة الإنتاج الأجنبى حيث أنه فى ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وحرية التجارة فإنه يجب ترقية الإنتاج المحلى عن طريق مراقبة الجودة التى تبقى الضمان الأول والوحيد لقدرة المنتجات المحلية على منافسة المنتجات الأجنبية وكذلك عن طريق تفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الصناعية منها لأنها تضمن المحافظة على الطابع الصناعى الوطنى والمحلى أمام المنتجات الأجنبية. وقد

(١) فنحو ٦ فى المئة فقط من القروض المصرفية تم منحها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بينما حوالى ٩٢ فى المئة من طلبات القروض المقدمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد تم رفضها. ويمكن أن يعزى هذا إلى عدة أسباب مثل، عدم وجود سجلات تاريخية متينة لهذه المشروعات وعدم وجود نظم محاسبية بها التنبؤ بها؛ وارتفاع مستوى المخاطر الناجمة عن اقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة. راجع:

Mohammed Omran, Access to Finance for SMEs through the Stock Exchange in Egypt: Conceptual Framework and Policy Implications, CASE Occasional Papers No.3, the Cairo and Alexandria Stock. June 2008,p3

(٢) راجع عرض تقديمى للدكتورة عالية المهدي متاح فى:

www.undp.org.eg/Portals/0/EHDR%20Page/Alia%20El%20Mahdi-Arabic.ppt

سفرت تجربة المشروعات الصغيرة فى مصر والتي توليها الحكومة اهتماما متزايدا عن ان لقائمين على هذه المشروعات يفتقدون الكثير من الخبرات التسويقية والتصديرية الامر الذى دى الى تراكم المخزون وتضخم اعباء التمويل وبالتالى افلس الكثيرون وتعثرت مشروعاتهم خرجت من السوق خاصة فى ظل أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ المجيدة.

ويهدف هذا البحث باستخدام المنهج الاستقرائى التحليلى والوصفى، بالإضافة الى المنهج الاحصائى، لدراسة وتحليل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى التنمية لصناعية لمصر، وذلك من خلال التعرف على أهم ملامح قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر، ووضع المشروعات الصغيرة فى الهيكل الصناعى المصرى، واهم العقبات التى تواجه قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر، وأخيرا التوصية بأهم السياسات الواجب إتباعها لتعزيز مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى التنمية الصناعية لمصر.

أولاً: ملامح قطاع المشروعات الصغيرة و المتوسطة فى مصر :

١- تعريف المشروعات الصغيرة :

اتجهت الحكومة المصرية نحو تدعيم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والعمل على تعزيز وتطوير قدراته التنافسية فى إطار جهودها للتخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

ويتوقع للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تكون قاطرة للنمو الاقتصادى فى مصر خلال العقود القادمة، وأن تساهم فى توفير العديد من فرص العمل اللازمة للزيادة السكانية المطردة، إلى جانب مساهمتها بنصيب كبير فى إجمالى القيمة المضافة وقيامها بتوفير السلع والخدمات بأسعار فى متناول اليد لشريحة ضخمة من ذوى الدخل المحدود، وهى تعتبر وسيلة مفيدة لتوجيه المدخرات الصغيرة إلى الاستثمار، كما أنها قادرة على تدعيم التجديد والابتكار وإجراء التجارب التى تعتبر أساسية للتغيير الهيكلى من خلال ظهور مجموعة من رواد الأعمال ذوى الكفاءة والطموح والنشاط، وهى قادرة أيضا على لعب دور أكثر ايجابية فى تنمية الصادرات وفى المساعدة على استحداث منتجات جديدة، وهى عند مستويات معينة من الإنتاجية يمكنها العمل كصناعات مغذية للمشروعات الصناعية الكبيرة، وبهذا يتم توفير النقد الأجنبى الذى ينفق على

استيراد السلع الوسيطة أو الرأسمالية. كما أنها أيضا تعتبر بارومتر هام لدى ما يتسم به السوق من حيوية وحركة. وقد وضعت الحكومة المصرية إستراتيجية لخلق ٥٥٠ ألف وظيفة جديدة سنويا حتى عام ٢٠١٧، ومن المتوقع أن يسهم قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بنحو ثلثي هذا العدد من الوظائف الجديدة، بحيث تتولد على الأقل ١١٠ ألف وظيفة سنويا من خلال برامج الصندوق الاجتماعي للتنمية، الذي يُعتبر الجهة الأساسية المسؤولة عن دعم قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر.

وقد ظلت المشروعات الصغيرة في مصر تعاني من عدم وجود تعريف واضح ومحدد لها نظرا لاختلاف النظرة إليها لدى كل من أجهزة التخطيط والتنفيذ والإحصاء والتمويل. وبصدور القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ والمسمى بقانون تنمية المنشآت الصغيرة، توفر الإطار القانوني المنظم لتلك المشروعات. وقد عرف القانون المشار إليه المنشآت الصغيرة بكل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو خدميا أو تجاريا لا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها عن خمسين عاملا. وفيما يتعلق بالمنشآت المتناهية الصغر فقد عرفها القانون بكل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو خدميا أو تجاريا ويقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه. ويلاحظ من التعريف السابق أن المشرع المصري قد استخدم معيارى العمالة ورأس المال في تعريف المشروعات الصغيرة، ولم يحدد هذا التصنيف المشروعات المتوسطة. ولا شك في أن قانون تنمية المنشآت الصغيرة يعد خطوة هامة تهدف الى تنظيم وتنمية عمل المنشآت الصغيرة في مصر بهدف رفع قدرتها التنافسية للمساهمة بصورة أكبر في عملية التنمية. وفيما يلي عرض لأهم ما جاء بالقانون ثم التعرض لوضع المشروعات الصغيرة في الهيكل الصناعي المصري.

٢ - عرض لأهم ما جاء بالقانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ :

نص قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ على أن الصندوق الاجتماعي للتنمية^(١) هو الجهة المختصة بالعمل على تنمية المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر وذلك

(١) أنشئ الصندوق الاجتماعي للتنمية بالقرار الجمهورى رقم ٤٠ لعام ١٩٩١ بهدف تخفيف الآثار الجانبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى على محدودى الدخل من خلال خلق فرص عمل جديدة للحد من مشكلة البطالة والفقر.



بالتعاون مع الوزارات والهيئات العامة. وقد نصت المواد من الثالثة الى الخامسة على قيام الصندوق الاجتماعى بإنشاء وحدات لخدمة المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر فى مكاتبه أو فروع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالمحافظات تضم مندوبين عن كافة المصالح المعنية لتولى كافة إجراءات التسجيل واستخراج التراخيص لتلك المشروعات خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً. كما ينشأ فى كل محافظة صندوق أو أكثر لتمويل تلك المشروعات بقرار من المحافظ بالتنسيق مع الصندوق الاجتماعى، وتتكون موارد تلك الصناديق من التمويل الذى يتاح لها من الصندوق الاجتماعى والهبات والمنح الأجنبية والاعتمادات التى تخصصها الدولة وما تخصصه المجالس الشعبية المحلية.

كما نصت المواد من السابعة الى التاسعة على قيام الصندوق الاجتماعى للتنمية بتقديم التمويل اللازم لتلك المشروعات وفقاً للقواعد التى يحددها مجلس إدارته، فضلاً عما يخصه لصناديق تمويل المشروعات بالمحافظات، كما يحق له الحصول على التمويل اللازم من أسواق المال المحلية بالتنسيق مع وزارة المالية لإعادة استخدامها فى تمويل صناديق تمويل المشروعات بالمحافظات، كما ينشأ الصندوق بالتنسيق مع صناديق المحافظات نظاماً لضمان مخاطر الائتمان التى تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.

= وتتكون موارد الصندوق من المنح والقروض التى تقدمها الحكومات والمؤسسات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية، وأيضاً من المبالغ التى يتم تخصيصها من الموازنة العامة للدولة. وهو مؤسسة شبه حكومية مسئولة عن التنسيق ما بين المشروعات الصغيرة، الوزارات، المؤسسات غير الحكومية والمؤسسات الأجنبية المانحة- ليكون المنسق الرئيسى بين تلك المشروعات والوزارات المعنية والجهات المانحة الأجنبية. ويوزع الصندوق ابتداءً أموال الائتمان التى تتيحها الجهات المانحة له بأسعار فائدة تفضيلية تتراوح ما بين ١٪ إلى ٤٪ ثم يقرضها للمشروعات بسعر فائدة ٧٪ بحيث يغطى الفرق التكاليف الإدارية والمخاطر، بالمقارنة مع سعر الإقراض الذى تطبقه البنوك والمقدر حالياً بحوالى ١٣٪. ويقدم للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة المقترضة خدمات متنوعة مثل دراسات الجدوى والمعلومات التسويقية والمخاطر وأسماء موردي الآلات. ولهذا الغرض، فهو يخصص حوالى نصف موارده لمؤسسة تنمية المشروعات الصغيرة. وأخيراً يعزز الصندوق إنشاء صناديق فى كل محافظة لمساعدة المشروعات فى الحصول على التمويل، وكذلك صندوق لتأمين المشروعات ضد المخاطر = المالية. وقد بلغت المبالغ المتاحة للصندوق حتى يناير ٢٠٠٤ نحو ٥,٧ مليار جنيه، فى حين بلغ ما ضحه الصندوق حتى نفس الفترة نحو ٦,١ مليار جنيه (منها نحو ٤,٤ مليار من الجهات المانحة، ونحو ١,٧ مليار عوائد دورانها) استفاد منها نحو ٢٩٤ ألف مشروع وفتت نحو مليون فرصة عمل. راجع:

-البنك الأهلى المصرى، المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر فى ظل القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد السابع والخمسون، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٧٩.

- عالية المهدي متاح فى:

www.undp.org.eg/Portals/0/EHDR%20Page/Alia%20El%20Mahdi-Arabic.ppt

وقد تضمنت المواد من العاشرة الى السابعة عشر الحوافز والتيسيرات التى أتاحها القانون لتلك المشروعات والتى من أهمها:

١ - تخصيص نسبة لا تقل عن ١٠٪ من الأراضى الشاغرة المتاحة للاستثمار فى المناطق الصناعية والسياحية والمجتمعات العمرانية وأراضى الاستصلاح الزراعى لأنشطة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.

٢ - يحدد سعر بيع الأراضى سالفه الذكر فى حدود تكلفة توصيل المرافق لها، كما يجوز طلب حق الانتفاع بها بمقابل سنوى لا يزيد عن ٥٠٪ من الثمن المقدّر لها.

٣ - تحدد الجهات صاحبة الحق فى التصرف فى تلك الأراضى مندوبين عنها فى وحدات الصندوق الاجتماعى للتنمية يكون لهم صلاحية التعاقد واتخاذ إجراءات التسجيل والشهر.

٤ - تتعاقد الوزارات والهيئات ووحدات الإدارة المحلية التى تتعامل مع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر لشراء نسبة لا تقل عن ١٠٪ من منتجات تلك المشروعات.

٥ - يسدّد صاحب المشروع نسبة ١٪ من رأس المال المدفوع بحد أقصى خمسمائة جنيه للمشروعات الصغيرة ومائتين جنيه للمشروعات متناهية الصغر تحت حساب الرسوم ومقابل الخدمات التى تقدم من كافة الجهات الحكومية.

٦ - يقدم الصندوق الاجتماعى للتنمية بجانب التمويل اللازم للمشروعات العديد من الخدمات الأخرى والتى منها التعريف بفرص الاستثمار المتاحة، وتقديم دراسات جدوى للمشروعات، والتعريف بالمعارض المحلية والدولية.

٧ - يحدد مقابل شغل المشروعات لأماكن توزيع السلع التى تخصصها الأحياء بما لا يجاوز نصف المقابل المحدد لها.

٨ - لا يجوز إيقاف نشاط المنشأة إداريا إلا فى حالة ارتكاب مخالفة تستوجب الغلق، كما يشكل بقرار من المحافظ المختص لجنة دائمة يرأسها أحد رجال القضاء ويشترك فيها ممثل من الغرفة التجارية وآخر من الصندوق الاجتماعى للنظر فى التظلمات الخاصة بقرارات الإيقاف، كما تختص اللجنة بالفصل فى المنازعات التى قد تنشأ بين المنشأة والجهات المتعاملة معها.

وعلى الرغم مما سبق يلاحظ أنه لا يزال هناك بعض المعوقات التى تؤثر بالسلب على عمل تلك المنشآت والتى من أهمها^(١):

(١) البنك الأهلى المصرى، المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر فى ظل القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، مرجع سابق

١- ارتفاع أسعار المواد الخام خاصة المواد المستوردة من الخارج، مما ينعكس بالسلب على جودة المنتجات نظرا لاضطرار أصحاب تلك المشروعات الى الاعتماد على خامات أقل جودة.

٢ - ارتفاع تكاليف النقل-فى بعض الأحيان- نظرا للبعد الجغرافى بين مناطق الإنتاج ومنافذ التسويق مما يزيد من تكلفة المنتج النهائى.

٣ - اعتماد غالبية المشروعات على معدات وآلات مستعملة ذات تكنولوجيا بسيطة مما ينعكس بالسلب على جودة المنتج النهائى.

٤ - يلزم قانون الضرائب الجديد كافة الوحدات الاقتصادية بمعايير المحاسبة المصرية كأساس للمحاسبة كما يلزمها بأن تلجأ الى مكتب للمحاسبة وهو ما يعد عبء على المشروعات الصغيرة من حيث التكلفة.

٥ - على الرغم من تقديم بعض البنوك التمويل اللازم لتلك المشروعات إلا أن العديد منها يحجم عن توفير التمويل أو يخصص نسبة ضئيلة من محفظة قروضه لتمويل تلك المشروعات، وهو الأمر الذى يعزى لعدة أسباب منها: ارتفاع نسبة المخاطر المالية فى إقراض هذه المشروعات نظرا لضعف قدرتها على مواجهة ضغوط السوق، ارتفاع التكلفة الإدارية للإقراض مما يؤثر على ربحية البنوك.

٦ - عدم توافر شبكة من تجار الجملة أو الشركات الكبرى لشراء منتجات تلك المشروعات، والاعتماد على التعامل المباشر بين المشروعات والمستهلك النهائى.

٣- وضع المشروعات الصغيرة فى الهيكل الصناعى المصرى

يحتل قطاع الصناعة مرتبة متقدمة من حيث الأهمية بالنسبة للاقتصاد القومى فى مصر، فخلال عام ٢٠١٢/٢٠١١ ساهم قطاع الصناعة التحويلية بما نسبته ١٦,٢٪ فى الناتج المحلى الإجمالى، ويستوعب هذا القطاع نحو ٣,٠ مليون فرد من إجمالى قوة العمل أى يساهم القطاع الصناعى فى مصر فى تشغيل حوالى ٢١,١٤٪ من قوة العمل^(١).

يتعرض القطاع الصناعى لتحديات جديدة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ فى ظل اضطرابات الأوضاع الأمنية والسياسية وأهمها ما يلى:

• تراجع الأنشطة الانتاجية مع تعثر عديد من المصانع.

(١) محسوبة من التقرير المالى الشهرى لوزارة المالية، متاح فى:

allparts.pdf,p12/4/http://www.mof.gov.eg/MOFGallerySource/Arabic/Reportes/2013

• الانخفاض المتواصل في التصنيف الائتماني لمصر، وأحدثها تخفيض مؤسسة "موديز الدين السيادي بالعملة الأجنبية لمصر إلى CAAL بدلا من b3 في ٢١ / ٣ / ٢٠١٣. بسبب عدم استقرار الأوضاع السياسية، مما يرفع تكلفة الاقتراض من الخارج والتعاملات التجارية.

- عدم كفاية الموارد اللازمة لتفريق المناطق الصناعية.
- تفشى ظاهرة التهريب وإغراق الأسواق بمنتجات رديئة مما يضر بالصناعة الوطنية.
- فقدان عديد من الأسواق التصديرية بسبب الاضطرابات الداخلية، وعدم انتظام العمل بالموانئ مما يعوق الجدول التصديري للشركات، وتخوف المستوردين من عدم تلبية طلباتهم من المصانع المصرية.
- تراخي الجهاز المصرفي في توفير القروض والتسهيلات للمشروعات الصناعية تخوف من مشاكل التعثر المالي وعدم القدرة السداد.
- زيادة الاعباء المالية على الشركات الصناعية في ظل المطالب الفئوية وارتفاع أسعار الطاقة ومستلزمات التشغيل الأخرى.

وبالرغم من تراجع أداء القطاع في السنوات الأخيرة، وانخفاض معدل نمو الناتج الصناعي إلى مستويات متدنية إلا أنه مازال يشكل المصدر الرئيسي للنمو، بنسبة مساهمة في حدود ١٥٪، مما يضع القطاع الصناعي على قمة القطاعات الدافعة للنمو الاقتصادي^(١). أما عن أصول القطاع الصناعي في مصر، فقد وصل عدد المنشآت الصناعية المسجلة بالهيئة العامة للتنمية الصناعية موزعة طبقاً لمحافظات الجمهورية حتى ١٥ - ٢ - ٢٠١٢ - كما هو موضح في الجدول رقم (١) بنهاية البحث - نحو ٣٣٠٤٦ منشأة، يبلغ قيمة الإنتاج في هذه المنشآت ٧٠٧٤١٠ مليون جنيه، وتبلغ التكاليف الاستثمارية لهذه المنشآت حوالي ٥٣٣٩٩٩ مليون جنيه، بينما يبلغ حجم العمالة في هذه المنشآت نحو ١٧٨٦٧٢٧ عامل بإجمالي أجور بلغت ١٩٥٣٢ مليون جنيه^(٢).

وتتركز أهم الصناعات المصرية في صناعة الغزل والنسيج (السجاد والمفروشات) والملابس الجاهزة والمنتجات الغذائية والمشروبات، وصناعة الحديد والصلب والألومنيوم، والصناعات

(١) راجع: مشروع خطة عام ٢٠١٣-٢٠١٤، متاح في:

http://www.mopic.gov.eg/MopRep/part5_2013.pdf p115

(٢) بيانات الهيئة العامة للتنمية الصناعية، متاح في:

تاريخ الرجوع 2013/5/27 http://www.ida.gov.eg/ehsa2eyaataat_1.html

البترولية، والمنتجات المعدنية والهندسية ومنتجات الأسمدة والمنتجات الكيماوية والدوائية ومنتجات مواد البناء والأسمنت والفوسفات - كما هو موضح في الجدول رقم (٢) بنهاية البحث-.

كما يتميز هيكل قطاع الصناعة بالتركيز الواضح على المشروعات/ المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث يمثل قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة قطاعا بالغ الأهمية، وصاحب أولوية كبيرة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأية دولة في العالم حاليا. وتتكوّن النسبة الأكبر من الوحدات الإنتاجية بالاقتصاد المصرى من هذه المشروعات التى يمكن أن تلعب دورا هاما فى خلق فرص عمل جديدة، واستيعاب الأعداد الكبيرة المتزايدة التى تلتحق بسوق العمل المصرى عاما تلو الآخر، بالإضافة إلى تحفيز النمو الاقتصادى والإسراع بمعدلاته، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر. ولتلك المشروعات النصيب الأكبر من الوحدات الاقتصادية والإنتاجية بالاقتصاد المصرى، كما أنها المسؤولة عن توظيف أعداد كبيرة من العمالة. وقد أشار تقرير التنمية البشرية الخاص بمصر الصادر فى عام ٢٠٠٨ أن المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تمثل ٩٩٪ من القطاع الخاص غير الزراعى، وتساهم بنسبة ٨٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى، بالإضافة إلى أنها توظف ٧٥٪ من العمالة فى مصر. وبالإضافة الى علاقاته التشابكية القوية مع العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى، علاوة على دوره فى تنمية التجارة الخارجية وتحسين ميزان المدفوعات.

ثانيا: العقبات التى تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

قام الصندوق الاجتماعى للتنمية وبمشاركة قطاع تنمية سياسات صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعقد ثلاثة ملتقيات لقطاعات صناعات: الطباعة والتغليف، والنسجية والملابس، والأخشاب والأثاث. وتم عقد «١٨» ورشة عمل بواقع «٦» لكل ملتقى، وتلك الورش هى: التشريعات والإجراءات، معوقات التنمية (الإدارة - الفنية - العمالة)، مدخلات الإنتاج، التمويل، التسويق، الصناعات المغذية. وناقشت كل ورشة عمل ثلاثة محاور: التعرف على الاحتياجات، التعرف على المشاكل والمعوقات والتحديات، وضع المقترحات وتوصيات الحلول والجهات المعنية باتخاذ الإجراء. وقد حضر الملتقيات «٣٠٠» مشارك من ٣٦ جهة. ونتج عن هذه الورش صياغة لآهم التحديات العامة التى تواجه قطاع الصناعات الصغيرة بالكامل وهى كما يلي:

أولاً: التمويل :

- ١ - عدم الحصول على القدر الكافي من التمويل بما يتناسب مع متطلبات المشروعات.
- ٢ - كثرة وصعوبة الإجراءات المتبعة والمستندات المطلوبة عند الحصول على قروض.
- ٣ - ارتفاع نسبة مساهمة العملاء.
- ٤ - ارتفاع نسب الفائدة على القروض والتي تصل إلى ١٦٪ في بعض البنوك.
- ٥ - مغالاة بعض البنوك في طلب الضمانات خاصة الضمانات المالية والعينية والعقارية.
- ٦ - عدم تناسب الحد الأقصى للقرض الذي يمنحه الصندوق مع تكاليف المشروع الحالية.
- ٧ - عدم وجود نظم منح مشروع بدلاً من التمويل النقدي ، يتم تملكه بعد سداد القرض.
- ٨ - ضرورة تركيب الآلات للحصول على رخصة تشغيل النشاط والتي تتعارض مع طلبات مؤسسات التمويل بضرورة الحصول على الرخصة أولاً لإمكانية المنح.
- ٩ - عدم توفر دليل عن أماكن وشروط تمويل المشروعات الصغيرة وكيفية الحصول عليه.
- ١٠ - عدم كفاية منافذ التمويل، فعلى الرغم من وجود حوالى ٥٠ بنك إلا أن أقل من ١٠ منهم تهتم بتمويل المشروعات الصغيرة كما أن الصندوق الاجتماعى للتنمية لا يملك سوى ٣٠ فرع بالمحافظات، وتزداد المشكلة فى المحافظات الحدودية.
- ١١ - حرمان قطاع كبير من الاستفادة بقرار البنك المركزى بإعفاء البنوك من نسبة ١٤٪ الاحتياطي الإلزامى من قيمة القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة بسبب أن القرار عرف تلك المشروعات بأن رأس مالها لا يقل عن ٢٥٠ ألف جنيه وتتعامل بحجم مبيعات لا يقل عن مليون جنيه ولا يزيد عن عشرين مليون جنيه فى السنة.
- ١٢ - عدم الإقراض بنظم التمويل الإسلامى للمشروعات الصغيرة بالرغم من نجاحها.
- ١٣ - عدم إعطاء ميزة نسبية للمشروعات الصغيرة الصناعية بمنحها قروض بأسعار فائدة أقل وفترات سداد أطول.
- ١٤ - عدم ترحيب البنوك بتمويل المشروعات الجديدة وخاصة المشروعات التكنولوجية.

ثانياً: التشريعات والإجراءات :

- ١ - عدم تناسب تعريف المشروعات الصغيرة (ألا يزيد رأس مالها عن مليون جنيه) مع الوضع الحالى حيث أن ذلك تم منذ ٨ سنوات وحدثت متغيرات تتطلب تغيير المفهوم.

- ٢ - صعوبة إجراءات التسجيل والترخيص والموافقات البيئية ومتطلبات السلامة المهنية والاشتراطات المساحية وارتفاع تكاليف تلك الإجراءات.
- ٣ - تعدد جهات التفتيش والرقابة مما يتسبب في تعطيل أصحاب ومشروعاتهم.
- ٤ - صعوبة الحصول على أراضى ووحدات بالمناطق الصناعية لإقامة صناعات صغيرة، وارتفاع أسعارها إن وجدت وعدم توفر البنية التحتية اللازمة.
- ٥ - إلغاء ميزة الإعفاءات الضريبية على مشروعات الشراكة، وعدم منح إعفاءات للمشروعات الغير ممولة من الصندوق الاجتماعي.
- ٦ - صعوبة التصفية وخروج المشروعات من السوق، وخاصة في حالات الإفلاس.
- ٧ - الضغوط التأمينية على صاحب المشروع (١٥٪ لصاحب العمل، و٤٠٪ للعامل).
- ٨ - تضخم حجم القطاع الغير رسمى بسبب عدم وجود تشريعات منظمة ولصعوبة التحويل للقطاع الرسمى بسبب الإجراءات والتكاليف والمحاسبات بأثر رجعى ومنافسته حيث يتحمل أية أعباء (تراخيص - ضرائب - تسجيل).
- ٩ - عدم تفعيل نسبة ١٠٪ من التوريدات للمناقصات الحكومية، وعدم الإعلان عن المناقصات المطروحة، وعدم قدرة المشروعات الصغيرة على دفع تأمين المناقصات.
- ١٠ - زيادة الجمارك المفروضة على الواردات من مستلزمات الإنتاج على تلك المفروضة على المنتجات النهائية مما يسبب زيادة المنافسة ويدمر الصناعة الوطنية.
- ١١ - التلاعب بعض الأحيان فى الفواتير المقدمة للجمارك مما يقلل تكلفة المنتج المستورد.
- ١٢ - عدم الاهتمام بقوانين وسياسات الإغراق والتهريب لحماية المنتجات المصرية.

ثالثاً: التسويق :

- ١ - عدم كفاية وجودة طرق نقل البضائع وارتفاع أسعار الشحن.
- ٢ - قلة عدد المعارض المدعمة وعدم وجود معارض دائمة بالمحافظات.
- ٣ - عدم كفاية عدد المعارض المقامة من خلال الصندوق الاجتماعي.
- ٤ - عدم توفر بيانات المعارض الداخلية والخارجية، وارتفاع أسعار الاشتراك بها.
- ٥ - عدم توفر بيانات عن الدعم المقدم لأنشطة التسويق والتصدير مع عدم وجود جهة متخصصة فى تسويق منتجات الصناعات الصغيرة، وأخرى لتنمية صادراتها.
- ٦ - عدم وجود آلية من الدولة لمنح شهادات التصدير (Product Compliance).

- ٧ - عدم كفاءة المشروعات الصغيرة فى التسعير.
- ٨ - اضطراب أصحاب الصناعات الصغيرة للدفع النقدى لشراء الخامات ومستلزمات الإنتاج وقيامهم بتحصيل قيمة مبيعاتهم بالآجل.
- ٩ - عدم توفير الخرائط الاستثمارية ودراسات السوق لتحديد الفجوات السوقية.

رابعاً: معوقات التنمية:

- ١ - عدم توفر العمالة الفنية الماهرة وارتفاع أجرها، وتسربها للعمل الذى يحقق عائداً سريعاً.
- ٢ - ندرة العمالة العادية المستعدة لتلقى التدريب والعمل، وعزوف الخريجين الجدد خاصة من المؤهلات المتوسطة عن العمل بالمصانع.
- ٣ - عدم وجود جهة تعلن عنها تختص بتوفير العمالة المدربة لأصحاب المصانع.
- ٤ - عدم وجود جهة أو نقابة تضمن حقوق العاملين وأصحاب الأعمال وتقوم بتفعيل القوانين التى تنظم العلاقة بينهما.
- ٥ - عدم كفاية المؤسسات الجيدة لتدريب وتأهيل العمالة، وعدم توحيد الجهات المعنية بالتدريب للتعاون لرفع مستوى العمالة، وفى ذات الوقت عدم دراية أصحاب الصناعات الصغيرة بجهات التدريب وأماكنها وأنواع البرامج التدريبية التى تقدمها.
- ٦ - عدم وجود تجهيزات وأدوات وآلات حديثة لتدريب العمالة بمستوى جيد، وتهالك الآلات والمعدات المستخدمة وبالتالى عدم الاهتمام بالجزء العملى.
- ٧ - عدم توفر كفاءات من المدرسين والمدرسين بالمدارس الفنية الصناعية وعدم مناسبة المناهج، والنظرة السلبية لثقافة التعليم الفنى عند أولياء الأمور، وعدم ترسيخ ثقافة العمل وسلوك المهنة واحترام واستغلال وقت العمل لصالح الإنتاج.
- ٨ - عدم توفر قاعدة بيانات للجهات الداعمة للمشروعات الصغيرة للخدمات غير المالية، وعدم وجود جهة إدارية واحدة تخدم أصحاب المشروعات الصغيرة القائمة أو الجديدة، وتقوم بتوفير المعلومات المجمعة لمن يرغب فى إقامة مشروع صغير.
- ٩ - ندرة التدريب الإدارى المدعم لأصحاب الصناعات الصغيرة.
- ١٠ - ضعف البحوث والتطوير، وعدم التواصل بين المراكز البحثية والمصنعين والمناطق الصناعية، وقلة ميزانية البحث العلمى بالموازنة العامة للدولة، وفى ذات الوقت عدم كفاءة استخدام التمويل المتاح، وعدم مشاركة القطاع الخاص.

- ١١ - اختلاف طرق تصنيع المنتج الواحد وعدم تطبيق المواصفات القياسية فى مراحل الإنتاج المختلفة مما ينتج عنه عدم مطابقة العديد من منتجات الصناعات الصغيرة لمواصفات الجودة المصرية ، وعدم تفعيل الرقابة والإشراف على تطبيق المواصفات.
- ١٢ - افتقار دراسات الجدوى للصناعات الصغيرة المطلوب تمويلها للدقة أو الجدية أو التكمال ، وندرة المكاتب الاستشارية وبيوت الخبرة القادرة على إعدادها ، بالإضافة لقصور المعلومات المطلوبة لإعداد الدراسات.
- ١٣ - توقف الدعم الذى كان يقدم من مركز تحديث الصناعة لتحديث الآلات.
- ١٤ - انخفاض مستوى ثقافة ريادة الأعمال عند فئات عديدة فى المجتمع.

خامسا:مدخلات الإنتاج :

- ١ - احتكار بعض التجار لجزء كبير من مواد الخام المحلية والمستوردة مما يتسبب فى الارتفاع غير المبرر فى أسعاره.
- ٢ - عدم القدرة على شراء الخامات بأسعار منافسة لضعف معدل الاستهلاك.

سادسا:الصناعات الغذائية :

- ١ - عدم ثقة المشروعات الكبيرة فى اعتمادها على الصناعات الغذائية المحلية لتوفر المنتجات الغذائية المستوردة بأسعار أقل وعدم التزام المصانع الصغيرة بالجودة المطلوبة ولصعوبة وصول المشروعات الصغيرة للمنشآت الكبيرة لعدم وجود جهة متخصصة للتشبيك والربط وللتباعد الجغرافى بين أجزاء الصناعات الغذائية والمكملة.
- ٢ - عدم توفر بيانات ومعلومات عن منتجى الصناعات الغذائية.
- ٣ - صعوبة إصدار تراخيص لأنشطة جزئية حيث يصدر الترخيص بكامل النشاط.
- ٤ - ضعف المراكز الاستشارية المرتبطة بالصناعات المتخصصة ، والمغالاة فى أسعار الخدمات المقدمة منها.
- ٥ - عدم التخصص الصناعى والحرفى على مستوى المدن الصغيرة والقرى.
- كما اعد الصندوق مجموعة من التوصيات لمواجهة تحديات تنمية المنشآت الصناعية الصغيرة مقسمة طبقاً للجهات المعنية بالتنفيذ (راجع الملحق رقم (١) بنهاية البحث)
- وبالإضافة الى ماسبق ، يواجه قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة عديد من العقبات

التي تؤثر على الارتقاء بأدائه التصديري، حيث أشارت دراسة وزارة المالية التي أعدتها بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية بشأن تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، إلى أن هناك إجماع من جانب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أن أهم العقبات التي تعوق أدائها التصديري تتمثل في :-

(أ) صعوبة الوصول إلى قنوات التصدير: عبرت كل الشركات عن الحاجة إلى وجود وكالة أو بيت متخصص في التصدير ليكون مسئولاً عن اتخاذ قرارات حول أماكن تسويق منتجات هذه الشركات إلى الخارج، وكيفية تسويقها ومواعيد تسويقها.

(ب) نقص الوعي التصديري: اتفق المشاركون في المناقشات التي أجريت مع أصحاب المشروعات من مختلف القطاعات في القاهرة الكبرى، على أنهم غير ملمين بالمواصفات أو التعديلات المطلوبة في المنتجات حتى يتسنى تسويقها دولياً.

(ج) ارتفاع أسعار المدخلات: أرجع القائمون على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بعض القطاعات (مثل صناعة الملابس والنسيج) عدم قدرتهم على التصدير أو المنافسة دولياً إلى الارتفاع النسبي في أسعار مدخلاتهم الإنتاجية، مما يفقدهم القدرة على المنافسة أمام منتجات العديد من الدول النامية مثل الهند وبنجلادش.

(د) ندرة التمويل وصعوبة الحصول عليه : توافرت لعدد من الشركات فرص التصدير ولكنها لم تستطع أن تنتج على نطاق أوسع بسبب نقص التمويل.

ثالثاً: تفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية لمصر :

في البدايه يجدر التأكيد على أن هناك مجموعة من المغالطات حول دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي لا بد من توضيحها خصوصاً في ظل المتغيرات الدولية التي تستدعي إعادة النظر بالمفاهيم القديمة.

المغالطة الأولى، تتمثل في النظر إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمعزل عن الاستراتيجية الصناعية الشاملة، أو حتى من دون وجود أية استراتيجية صناعية شاملة، ومن دون ربط هذه المشروعات باحتياجات التنمية الصناعية التي تحددها هذه الاستراتيجية إن وجدت. ويخشى من أن تؤدي المبالغة في التركيز على هذا القطاع إلى تهميش الاقتصاد، وأن تلعب دوراً سلبياً من حيث تبديدها لمقدرات البلد الاقتصادية.

فإنه لمن غير المنطقي اعتماد استراتيجيات لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة قائمة بحد ذاتها، حسبما تدعو إليه منظمات الأمم المتحدة التي ترعى برامج مخصصة لمساعدة الحكومات في هذا الإطار، بل لابد من النظر إلى مسألة التنمية الصناعية برمتها في ضوء مجمل احتياجات التطوير الصناعي، وفي ضوء أولويات هذه الاحتياجات، ومدى توفر الموارد المناسبة لتحقيق الأهداف الصناعية، وتحقيق احتياجات تطوير هذه الموارد، فضلا عن مجالات النهوض والتقدم وفرص التعامل بكفاءة مع التحديات التي تفرزها المتغيرات الجديدة وأهمها ثورة المعلومات والاتصالات والتحرير التجاري، والتي نجم عنها تطور في مفهوم المزايا النسبية وتساعد في التركيز على الكفاءة التنافسية. والمغالطة الثانية هي في وضع استراتيجيات لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من دون دراسة احتياجات الأسواق المحلية وأسواق التصدير المحتملة، ومن دون تحديد مجالات معينة توجد مزايا نسبية من إنتاجها وتتمتع بفرص مجدية لتوظيف الاستثمارات وتحظى بقدرة على التسويق بكفاءة تنافسية عالية.

والمغالطة الثالثة هي في اعتبار هذا القطاع قطاعاً دولياً يحتل موقعاً متدنياً في درجات سلم العمليات الصناعية.

وأخيراً، استبعاد الجهات الممثلة للقطاع الخاص في وضع برامج التنمية الخاصة بهذا القطاع. وحتى تؤتي السياسة الصناعية ثمارها يجب أن تركز إلى مجموعة من المبادئ منها ما يلي:

١ - تقديم الدعم ومتابعة الأداء: يعد الدعم الحكومي لشركات القطاع الخاص ضرورياً من أجل توجيه أنشطة الاستثمار والأعمال التجارية إلى مجالات الصناعة ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة إلى النمو الاقتصادي الطويل الأجل وتوليد فرص العمل.

على أن هذا الدعم لا ينبغي أن يكون بلا غاية. وينبغي التوقف عن تقديم هذا الدعم إذا لم يتحقق تحسن في الأداء - مثل إنتاج السلع التصديرية التنافسية - خلال فترة زمنية محددة.

٢ - المشاركة في اتخاذ القرار: يلاحظ في بعض الأحيان أن القرارات الحكومية المتعلقة بالسياسة الصناعية قد لا تتوافق مع الظروف العملية التي تعيشها الشركات المحلية ومنظمى المشاريع المحليين. فعلى سبيل المثال، قد لا يتوفر العاملون ذوو المهارات

المناسبة؛ وقد لا يمكن الحصول على المواد الخام بأسعار تنافسية؛ كما أن الخدمات المصرفية والموارد المالية والتقنية قد لا تتوفر بصورة كافية أو ملائمة. وللتعرف على ما يمكن تحقيقه، يلزم إجراء المزيد من المشاورات مع المصنعين أو المصنعين المحتملين.

ومن جهة أخرى، فإن البحوث التى تجريها الحكومة بشأن المجالات المحتملة لتحقيق التنمية الصناعية يمكن أن توفر معلومات مفيدة لمنظمى المشاريع تمكنهم من وضع يدهم على الفرص الجديدة.

وينبغى للسياسة الصناعية، أن تكون موجهة نحو تشجيع عمليات البحث التى يقوم بها القطاع الخاص لكى يتمكن من اكتشاف ما يمكن أن ينتجه بصورة تنافسية.

٣ - إزالة العقبات التى تعترض سبيل التنمية الصناعية: من خلال التشاور مع الشركات المحلية ومنظمى المشاريع المحليين والمستثمرين الخارجيين، يمكن على وجه الدقة تحديد الخطوات الضرورية لحفز التقدم الصناعى.

ولربما يصبح إدخال تحسينات على الهياكل الأساسية، مثل الطرق، والسكك الحديدية، وإمدادات الطاقة الكهربائية، بمثابة شروط حيوية مسبقة لتحقيق النمو فى قطاعات من قبيل الصناعة التحويلية القائمة على كثافة اليد العاملة..

٤ - التقييم والمساءلة: ينبغى أن يخضع كل من السياسة الصناعية العامة والمشاريع المحددة فى مجال الصناعة للتقييم والمساءلة بشكل دورى، وينبغى تعديل السياسات والمشاريع التى تعتبر قاصرة الأداء أو عاطلة، استناداً إلى المشاورات المكثفة مع الشركات المعنية، أو وقف العمل بها.

وفى الختام فإنه من الضرورى التأكيد على أهمية وضع سياسات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الإطار الأشمل الخاص بالسياسات الاقتصادية للدولة بصفة عامة والصناعية بصفة خاصة.

وفى هذا الخصوص هناك بعض المتطلبات الأساسية منها:

١ - الاستمرار فى نشر الفهم الواقعى للإمكانيات الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإشراك جميع الجهات المعنية فى ذلك، إذ يمكن للضغوط السياسية أن تؤدى إلى نتائج مدمرة بالنسبة لوضع سياسات هذه المشروعات.

ومن ثم فإن الفصل بين الوهم والحقيقة فيما يتعلق بمختلف الموضوعات المتصلة بهذه المشروعات بما فى ذلك دورها فى خلق الوظائف وتشغيل الشباب وحديثى التخرج



وأیضا دورها فی محاربة الفقر، یشکل مطلباً أساسیاً لصیافة السیاسات ووضعتها بشكل سلیم.

ویمكن لحملات التوعية العامة المخططة والمنفذة بشكل جید أن تلعب دوراً إيجابیاً فی هذا الصدد.

٢ - تجنب تسییس البرامج المتصلة بتنمية هذا القطاع، حیث ینبغی أن تركز هذه البرامج على تحقیق نتائج تنمویة بدلاً من تحقیق أرباح سیاسیة آنیة.

إذ عادة ما یعرض التدخل السیاسی اعتبارات الاحترافیة والالتزام المهنی والكفاءة للخطر، ویزید من احتمال تعرض الموارد لسوء التخصیص والاستخدام.

٣ - المحافظة على التكامل الوثیق بین سیاسات وبرامج تنمية هذه المشروعات و بین التوجه العام للسیاسة الاقتصادیة، حیث أنه فی ظل الافتقار إلى هذا التكامل یوجد خطر من أن تكون المحصلة النهائیة إطاراً مفككاً للسیاسات لا یقدم النتائج المرجوة منه لخدمة هذا القطاع بشكل خاص وخدمة الاقتصاد بأكمله بوجه عام، وعلى ذلك فانه یجب إحداث نوع من التعدیل على استراتیجیات التنمية الاقتصادیة لاستیعاب قضیة تنمية المشروعات الصغیرة ومختلف الخدمات والسیاسات المطلوبة لتنمية هذه المشروعات.

٤ - زیادة فعالیة تمثیل المشروعات الصغیرة والمتوسطة ومشاركتها فی اتخاذ القرار، ینبغی بذل مزید من الجهود لزیادة مساهمة المشروعات الصغیرة فی صنع القرار، وأن یتم تشجیع هذه المشروعات على تشکیل منظمات لتمثیلها وأن یراعى صانعوا السیاسات الاقتصادیة إدراج هذه الهیئات التمثیلیة فی عملیة صیافة السیاسة الاقتصادیة عموماً، وفی تلك المتصلة بصیافة سیاسات هذا القطاع خصوصاً.

٥ - زیادة استقرار البنیة المؤسسیة وشفافیتها وإمكانیة التنبؤ بتطوراتها، حیث یجب التأكید على أنه بمجرد زیادة فعالیة البنیة المؤسسیة وتنشیطها بما یرسم لها بتمثیل هذا القطاع بفاعلیة بإدراجها هی ومخاوفها فی عملیة صنع القرار.

وینبغی أن تمنح هذه الآلیة بعض الوقت کى تعمل بدون إعاقه، وکی تتشکل وتترسّخ بالتالی فی شکل نظام، وسیعطیها ذلك فی المقابل مزیداً من المصداقیة فی عیون الجمهور ومختلف المنتفعین.

جدول رقم (١) إجمالى المصانع المسجلة بالهيئة موزعة على الأنشطة الصناعية

النشاط	عدد المنشآت	التكاليف الاستثمارية	قيمة الإنتاج	عدد العمال	الاجور السنوية	متوسط اجر العامل	كثافة الأموال المستثمرة
إنتاج نباتى و حيوانى	22	195	246	1783	10.5	0.006	0.11
إستخراج و تجهيز فحم	2	416	70	925	9.51	0.01	0.45
البترول و تكريره و منتجات الغاز الطبيعى	14	40205	30212	19417	407.51	0.021	2.07
إستخراج خامات المعادن	2	237	137	882	9.51	0.011	0.27
استغلال مناجم و محاجر	51	473	301	6431	53.16	0.008	0.07
مواد غذائية و مشروبات تبغ	6840	80594	147298	307237	3264.5	0.011	0.26
غزل و نسج و ملابس و جلود	7150	43014	63475	499794	3330.75	0.007	0.09
الخشب و منتجاته	2790	4089	9660	38268	273.49	0.007	0.11
الورق و منتجاته و طباعة و نشر	1878	16268	16298	76747	695.01	0.009	0.21
كيماويات اساسية و منتجاتها	4167	94661	128613	234636	3821.45	0.016	0.4
مواد بناء و خزف و صيني و حراريات	2300	50975	43627	153258	1925.5	0.013	0.33
معدنية أساسية	668	89594	77674	82159	1644.75	0.02	1.09
صناعات هندسية و الكترونية و كهربائية	6451	73259	166403	332041	3725.9	0.011	0.22
صناعات تحويلية اخرى	592	2779	14880	9286	53.35	0.006	0.3
إنتاج و توزيع كهرباء الانارة و القوى	34	36690	8419	20772	289.57	0.014	1.77
مراكز الخدمة و الصيانة	85	551	98	3091	17.78	0.006	0.18
الإجمالى	33046	533999	707410	1786727	19532	0.011	0.3

ملحوظة : (قيمة الإنتاج - التكاليف الاستثمارية - الاجور) بالمليون جنيه

المصدر : الهيئة العامة للتنمية الصناعية - ٢٠١٢-٢٠١٥

جدول رقم (٢) المنشآت الصناعية المسجلة بالهيئة موزعة طبقاً لمحافظة الجمهورية

المحافظة	عدد المنشآت	قيمة الإنتاج	التكاليف الاستثمارية	عدد العمال	الأجور
القاهرة	8244	28099	20351	194367	1526
الإسكندرية	2788	89065	106226	232602	2515
بور سعيد	340	13117	10059	42328	402
السويس	161	54029	42996	37683	915
حلوان	945	37648	23329	119003	2231
06-Oct	2514	114506	56571	210140	2242
دمياط	1069	9235	19409	17508	178
الدقهلية	1609	9614	6576	38513	351
الشرقية	3910	130685	67301	253328	2444
القليوبية	3514	67958	37214	243094	2179
كفر الشيخ	465	2731	2078	9414	72
الغربية	2250	11830	8526	84715	694
المنوفية	1010	39635	24133	67557	643
البحيرة	745	11858	10043	54807	721
الإسماعيلية	244	6310	3220	29058	245
الجيزة	786	16085	9246	40169	410
بنى سويف	217	7075	8968	10390	110
الفيوم	204	3432	2060	11478	120
المنيا	378	2422	2905	10153	81
أسيوط	677	7627	7535	15653	276
سوهاج	399	1959	1971	8542	68
قنسا	183	7293	44598	22716	325
أسوان	191	4073	4035	14389	224
الاقصر	28	926	687	2152	338
البحر الاحمر	59	22706	4387	7445	61
الوادى الجديد	22	107	128	912	3
مطروح	19	190	596	996	21
شمال سيناء	66	1832	3134	3011	38
جنوب سيناء	9	5363	5715	4604	99
الإجمالي	33046	707410	533999	1786727	19532

ملحوظة : (قيمة الإنتاج - التكاليف الاستثمارية - الأجور) بالمليون جنيه

المصدر : الهيئة العامة للتنمية الصناعية ٢٠١٢-٢٠١٠-٢٠١٢

ملحق رقم (١) أهم التوصيات لمواجهة تحديات تنمية المنشآت الصناعية الصغيرة مقسمة طبقاً للجهات المعنية بالتنفيذ

أولاً: الصندوق الاجتماعي للتنمية

م	التحدي	التوصية	الجهة المسئولة
١-١	عدم ترحيب البنوك بتمويل المشروعات الجديدة خاصة الابتكارية والتكنولوجية.	إنشاء صندوق لتمويل المشروعات الابتكارية بنظم رأس المال المخاطر والمشاركة.	مجلس إدارة الصندوق الاجتماعي
١-١	ارتفاع نسب الفائدة على القروض والتي تصل	تشجيع إقامة الصناعات الصغيرة ذات القيمة	لجنة الإدارة العليا

م	التحدي	التوصية	الجهة المستولة
	إلى ١٦% في بعض البنوك، وعدم إعطاء ميزة نسبية للمشروعات الصناعية والتكنولوجية.	المضافة العالية بمنحها قروض ميسرة بأسعار فائدة أقل ١-٢% عن باقي المشروعات وفترات سداد تصل لسبع سنوات.	القطاع المركزي للإئتمان
١-١	عدم توفر دليل عن أماكن وشروط تمويل المشروعات الصغيرة وكيفية الحصول عليه.	إعداد وتوفير دليل بنظم وشروط وإجراءات تمويل المشروعات الصغيرة والجهات الممولة، والمستندات المطلوبة لكل جهة.	القطاع المركزي للإئتمان
١-١	ارتفاع نسبة مساهمة العملاء في تمويل المشروعات.	تخفيض مساهمة العملاء خاصة للشباب أصحاب المشروعات الابتكارية والتكنولوجية والصناعية ذات القيمة المضافة والاعتماد على جدوى المشروع.	القطاع المركزي للإئتمان
١-١	ضرورة تركيب الآلات للحصول على رخصة تشغيل النشاط والتي تتعارض مع طلبات مؤسسات التمويل بضرورة الحصول على الرخصة أولاً لإمكانية المنح.	منح قيمة القرض المخصص للآلات والمعدات فور الحصول على الموافقة المبدئية للجهة الإدارية ومنحه ترخيص مؤقت لشراؤها وتركيبها، على أن يتم منح باقي مبلغ القرض والمخصص لرأس المال العامل فور الحصول على الترخيص النهائي.	القطاع المركزي للإئتمان
١-١	عدم الإقراض بنظم التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة بالرغم من نجاحها.	التوسع في تمويل المشروعات الصغيرة بنظم التمويل الإسلامي	القطاع المركزي للإئتمان
١-١	عدم الحصول على القدر الكافي من التمويل بما يتناسب مع متطلبات المشروع.	توفير التمويل المناسب طبقاً للاحتياج الفعلي لمتطلبات المشروع وتدقيقه النقدي بناءً على دراسة الجدوى.	القطاع المركزي للإئتمان والتنسيق مع البنوك
١-١	كثرة وصعوبة الإجراءات المتبعة والمستندات المطلوبة عند الحصول على قروض.	تيسير وتبسيط إجراءات الحصول على القرض بالإعلان عن الشروط، وتخفيض عدد زيارات العملاء، وخفض المستندات المطلوبة للحد الأدنى الواجب استيفائه.	القطاع المركزي للإئتمان والتنسيق مع البنوك
١-١	مغالاة بعض البنوك في طلب الضمانات خاصة الضمانات المالية والعينية والعقارية.	التنسيق لتوحيد الضمانات، وعدم طلب ضمانات مالية أو عقارية والتركيز على جدوى المشروع وجدية مقدمه. ومبحث إنشاء صندوق لتوفير ضمان لمخاطر الائتمان لتنوع آليات وجهات التأمين على مخاطر ائتمان المشروعات الصغيرة.	القطاع المركزي للإئتمان والتنسيق مع البنوك
١-١	عدم كفاية منافذ التمويل، فعلى الرغم من وجود حوالي ٥٠ بنك إلا أن أقل من ١٠ منهم تهتم بتمويل المشروعات الصغيرة كما أن الصندوق الاجتماعي للتنمية لا يملك سوى ٣٠ فرع بالمحافظات، وتزداد المشكلة في المحافظات الحدودية.	التنسيق لزيادة عدد منافذ تمويل المشروعات الصغيرة، وقيام الصندوق بالتعاقد مع عدد أكبر من البنوك والجمعيات التعاونية والأهلية والمؤسسات القادرة، لتغطية عدد أكبر من المدن والقرى خاصة في المحافظات الحدودية.	القطاع المركزي للإئتمان والتنسيق مع البنوك

م	التحدي	التوصية	الجهة المستولة
١-١	عدم كفاية عدد المعارض القائمة من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية.	إقامة معرض شهري بسعر التكلفة لدعم وتشجيع منتجات المشروعات الصغيرة بالمعرض الدائم للمشروعات الصغيرة التابع للصندوق الاجتماعي للتنمية.	لجنة المعارض القطاع المركزي للخدمات غير المالية إدارة المعارض
١-١	عدم كفاية وسائل وطرق التسويق	زيادة وتنوع التسويق والاهتمام بالتسويق الإلكتروني لمنتجات المشروعات الصغيرة وتحديث وتطوير الصفحة المعدة من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية لهذا الغرض.	القطاع المركزي للخدمات غير المالية إدارة التسويق الإلكتروني
١-١	عدم توفر قاعدة بيانات للجهات الداعمة للخدمات غير المالية للمشروعات الصغيرة، وعدم وجود جهة إدارية واحدة تخدم أصحاب تلك المشروعات القائمة أو الجديدة، وتقوم بتوفير المعلومات المجمعة لمن يرغب في إقامة مشروع صغير.	تنسيق الصندوق الاجتماعي مع وزارة الصناعة والوزارات ذات الصلة واتحاد الصناعات والغرف التجارية، وجهات تقدم الخدمات غير المالية من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والبقائات وإعداد قاعدة معلومات ودليل يشمل أنواع الخدمات غير المالية المقدمة للمشروعات الصغيرة وأماكن تقديمها ورسوم الحصول عليها (إن وجدت) وقيمة الدعم المقدم، ويتم إتاحتها في أي من أفرع الجهات المشاركة.	القطاع المركزي للخدمات غير المالية
١-١	عدم وجود جهة أو نقابة تضمن حقوق العاملين وأصحاب الأعمال الصغيرة وتقوم بتفعيل القوانين التي تنظم العلاقة بينهما.	دعم إنشاء نقابة أو رابطة تضمن حقوق العاملين وأصحاب الأعمال (علماً بوجود نقابة حديثة باسم "النقابة العامة للعاملين بالقطاع الخاص" مشهرة برقم ٢/١٨٨٠)	القطاع المركزي للخدمات غير المالية
١-١	افتقار دراسات الجدوى للصناعات الصغيرة المطلوب تمويلها للدقة أو الجدية أو التكامل، ونادرة المكاتب الاستشارية وبيوت الخبرة القادرة على إعدادها، بالإضافة لقصور المعلومات المطلوبة لإعداد الدراسات.	تفعيل إعداد دراسات جدوى أولية عن المشروعات التي تطرح على الراغبين في إقامتها طبقاً للمادة "١٤" من القانون ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، وتطوير نماذج الدراسات وتوحيدها مع البنوك، والاهتمام بمهارات تقييم دراسات الجدوى، والتدريب على إعداد دراسات جدوى وخطط عمل.	القطاع المركزي للخدمات غير المالية

ثانياً: وزارة الصناعة والتجارة الخارجية

م	التحدي	التوصية	الجهة المستولة
	صعوبة الحصول على أراضي وحدات بالمناطق الصناعية لإقامة صناعات صغيرة، وارتفاع أسعارها. إن وجدت وعدم توفر البنية التحتية	تفعيل المواد "١٠"، "١١" من القانون ١٤١ والمواد "٨"، "١٧" من لائحته بتخصيص نسبة لا تقل عن ١٠% من الأراضي الشاغرة المتاحة للاستثمار (صناعية، سياحية، عمرانية، استصلاح زراعي) لإقامة منشآت صغيرة ومتناهية	هيئة التنمية لصناعية

م	التحدي	التوصية	الجهة المسؤولة
	اللازمة.	الصغر، ويحدد سعر بيعها في حدود تكلفة توصيل المرافق، وإمكانية الطرح بحق الانتفاع بمقابل سنوي لا يزيد عن 5% من الثمن المقدّر، وتواجد مندوبين عن تلك الجهات في وحدات خدمات المنشآت، وتزويد الصندوق بالخرائط المساحية وبيانات الأراضي، وبنشئ الصندوق قاعدة معلومات عن الأراضي المتاحة وتحديث البيانات دورياً.	
		إنشاء مجمعات صناعية متكاملة ومتخصصة لكل قطاع صناعي لتغلب على مشاكل ندرة الأراضي وإدخال المرافق والبناء والترخيص، ولزيادة مشروعات القطاع الرسمي والتحويل من القطاع غير الرسمي، ولسهولة تقديم الخدمات المالية وغير المالية، على أن تسند إدارة المجمعات للمنظمات غير الحكومية أو لشركات مستقلة.	هيئة التنمية لصناعية
	قلة عدد المعارض المدعومة من الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات.	دعم الصندوق لإعادة صياغة تعاقد مع الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات.	الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات
		إقامة معارض تخصص لعرض منتجات المشروعات الصغيرة تنظمها الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية.	الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات
	عدم توفر بيانات المعارض الخارجية، وارتفاع أسعار الاشتراك بها.	تفعيل دور قطاع نقطة التجارة الدولية في توفير المعلومات والبيانات بالأسواق الخارجية وفرص التصدير وكميات ومواصفات وأسعار كل فرصة وترشيح الصندوق للمنتجات المتميزة لتسويقها دولياً.	قطاع نقطة التجارة الدولية
	عدم كفاية دعم التصدير لمنتجات الصناعات الصغيرة.	زيادة التصدير لأسواق جديدة خاصة مع الدول التي بينها وبينها اتفاقات تجارية حالية والإعلان عنها وعن المواصفات المطلوبة طبقاً لكل سوق منهم.	قطاع نقطة التجارة الدولية
		الاستعانة بدراسات الأسواق الدولية المتاحة بجهاز التمثيل التجاري للدخول والمنافسة في الأسواق الخارجية.	جهاز التمثيل التجاري
	عدم توفر بيانات عن الدعم المقدم لأنشطة التسويق والتصدير.	إعداد قاعدة بيانات عن الجهات الحكومية وغير الحكومية الداعمة لتسويق وتصدير منتجات المشروعات الصغيرة وأنواع الدعم المقدم من كل جهة وعن خطة المعارض الداخلية ونظم وشروط الاشتراك بكل معرض وإتاحة تلك البيانات ببيئات وزارة الصناعة والتجارة الخارجية وغرف اتحاد الصناعات المصرية والغرف التجارية بالمحافظات ومكاتب الصندوق الاجتماعي للتنمية وتحديث البيانات دورياً.	قطاع سياسات تنمية الصادرات واتحاد الصناعات المصرية والاتحاد العام للغرف التجارية تسويق الصندوق الاجتماعي للتنمية
	عدم كفاءة المشروعات الصغيرة في	التنسيق مع مجلس التدريب الصناعي لعقد دورات تدريبية في	مجلس التدريب

م	التجدي	التوصية	الجهة المستولة
	التسعين.	بجالات التسويق والتصدير والتسعر والجودة والمواصفات والإعلان عنها.	الصناعي
	عدم توفر العمالة الفنية الماهرة وارتفاع أجرها، وتسهرها للعمل الذي يحقق عائد سريع، وعدم كفاية المؤسسات الجيدة لتدريب وتأهيل العمالة، وعدم وجود تجهيزات وآلات حديثة وبالتالي عدم الاهتمام بالجزء العملي، وعدم توحيد جهود الجهات المعنية بالتدريب، وعدم دراية أصحاب الصناعات الصغيرة بجهات التدريب وأماكنها وأنواع البرامج التدريبية التي تقدمها.	تنسيق مجلس التدريب الصناعي مع كافة الوزارات والاتحادات والهيئات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لتوحيد جهود التدريب بالتخصصات الصناعية من خلال حصر والاستعانة بمراكز التدريب المتاحة ووضع آليات وخطة للتدريب، والإعلان عنها وعن أماكن التنفيذ وشروط الالتحاق بالتدريب وفرص العمل بالمصانع، والاتفاق مع اتحاد الصناعات لاستغلال مصانع القطاع الخاص في تدريب العمال بالمعايشة، واعتماد شهادات التدريب.	مجلس التدريب الصناعي
	احتكار بعض التجار لجزء كبير من المواد الخام المحلية والمستوردة مما يتسبب في الارتفاع غير المبرر في أسعاره.	قيام غرف اتحاد الصناعات المصرية بالتنسيق مع جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية بالرقابة على موردي الخامات المحلية والمستوردة.	جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية
	عدم ثقة المشروعات الكبيرة في اعتمادها على الصناعات الغذائية المحلية لتوفر المنتجات الغذائية المستوردة بأسعار أقل وعدم التزام المصانع الصغيرة بالجودة المطلوبة ولصعوبة وصول المشروعات الصغيرة للمنشآت الكبيرة لعدم وجود جهة متخصصة للتشبيك والربط، ولتباعد الجغرافي بين أجزاء الصناعات الغذائية والمكملة.	مطابقة الصناعات الغذائية للمواصفات القياسية والمعايير المطلوبة، وتدريب متجنيها.	الهيئة العامة للمواصفات والجودة مجلس التدريب الصناعي
	ربط وتشبيك الصناعات الصغيرة بالصناعات الكبيرة، والعمل على التكامل بين الصناعات الصغيرة.	وزارة الصناعة وتنسيق الصندوق الاجتماعي	
	العمل على إقامة صناعات غذائية بالمناطق الصناعية بالقرب من الصناعات الكبرى، من خلال الجمعيات الصناعية المتخصصة.	هيئة التنمية الصناعية وتنسيق الصندوق الاجتماعي	
	إقامة معارض للصناعات الغذائية.	إقامة معارض متخصصة للصناعات الغذائية.	الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات وتنسيق الصندوق الاجتماعي

ثالثاً: اتحاد الصناعات المصرية

التوصيات المشتركة للقطاعات الثلاثة

١-٣

م	التحدي	التوصية	الجهة المسؤولة
	عدم القدرة على شراء الخامات بأسعار منافسة لتضعف معدل الاستهلاك.	قيام غرف اتحاد الصناعات المصرية والاتحاد العام للغرف التجارية بإنشاء شركات للاستيراد الجماعي للخامات ومستلزمات الإنتاج وتوزيعه على المشروعات الصغيرة بأسعار التكلفة.	غرف اتحاد الصناعات المصرية
	عدم وجود بيانات دقيقة عن موردي المواد الخام ومستلزمات الإنتاج.	حصر بيانات موردي المواد الخام ومستلزمات الإنتاج لكل قطاع صناعي وإتاحة المعلومات للمصنعين.	غرف اتحاد الصناعات المصرية
	عدم توفر بيانات ومعلومات عن منتجي الصناعات الغذائية.	توفير بيانات كافية عن للصناعات الغذائية والمكملة للمشروعات الكبيرة لسهولة الوصول والتعاقد معها من خلال المواقع الإلكترونية وإصدار الأدلة.	غرف اتحاد الصناعات المصرية

رابعاً: وزارة الدولة للتنمية المحلية

م	التحدي	التوصية	الجهة المسؤولة
	صعوبة إجراءات التسجيل والترخيص والموافقات البيئية ومتطلبات السلامة المهنية والاشتراطات المساحية وارتفاع تكاليف تلك الإجراءات.	تفعيل المادة "٣" من القانون ١٤١ والمواد "١٢"، "١٣" من لائحته التنفيذية والخاصة بمهام وحدة تنمية المنشآت من تيسير للإجراءات وإزالة المعوقات، وإعداد دليل إرشادي لكل نشاط يتضمن: ضوابط ممارسة النشاط، والترخيص والموافقات المطلوبة وارتفاع تكاليف تلك الإجراءات. ولجان التظلم. والتنسيق لتشكيل لجنة من الجهات المعنية لتبسيط الإجراءات.	المحافظون بالتنسيق مع الصندوق الاجتماعي
	عدم القدرة على التظلم من قرار إيقاف نشاط المنشأة.	تفعيل المادة "١٧" من القانون ١٤١، وذلك باستصدار قرارات من السادة المحافظين لتشكيل اللجان برئاسة أحد رجال القضاء بدرجة رئيس محكمة على الأقل لكل لجنة وعضوية ممثل عن الغرفة التجارية وآخر من الصندوق الاجتماعي.	المحافظون بالتنسيق مع الصندوق الاجتماعي
	عدم وجود معارض دائمة بالمحافظات.	إقامة منافذ بيع دائمة أو معارض متكررة لمنتجات المشروعات الصغيرة بمختلف المحافظات على الأراضي وفي الأماكن المتاحة التابعة لكل محافظة، وتفعيل المادة رقم "١٥" من القانون رقم ١٤١ بأن تقوم الأحياء وغيرها من الجهات العامة بالترخيص لشغل أماكن للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر لتقوم بتوزيع منتجاتها بمقابل رمزي لا يتجاوز نصف المبلغ المحدد لشغل تلك الأماكن.	المحافظون بالتنسيق مع الصندوق الاجتماعي
	عدم توفر الخرائط الاستثمارية ودراسات	تفعيل التعريف بقرص الاستثمار المتاحة في كل محافظة وكل منطقة داخلها طبقاً للمادة "١٤" من القانون ١٤١ بتجميع الخرائط	مراكز المعلومات بالمحافظات بالتنسيق

م	التحدي	التوصية	الجهة المستولة
	السوق لتحديد الفجوات السوقية.	الاستثمارية ودراسات فرص الاستثمار، والعمل على تحديد الفجوات السوقية والمشروعات الواعدة المطلوب إقامتها، وعدم تكرار المشروعات المشيع بها السوق، وتوفير المعلومات بمكاتب الصندوق الاجتماعي للتنمية.	مع الصندوق الاجتماعي
	صعوبة الحصول على أراضي ووحدات بالمناطق الصناعية لإقامة صناعات صغيرة، وارتفاع أسعارها إن وجدت وعدم توفر البنية التحتية اللازمة.	تفعيل المواد "١٠"، "١١" من القانون ١٤١ والمواد "٨"، "١٧" من لائحته بتخصيص نسبة لا تقل عن ١٠% من الأراضي الشاغرة المتاحة للاستثمار (صناعية، سياحية، عمرانية، استصلاح زراعي) لإقامة منشآت صغيرة ومتناهية الصغر، ويحدد سعر بيعها في حدود تكلفة توصيل المرافق، وإمكانية الطرح بحق الانتفاع بمقابل سنوي لا يزيد عن ٥% من الثمن المقدّر، وتواجد مندوبين عن تلك الجهات في وحدات خدمات المنشآت، وتزويد الصندوق بالخرائط المساحية وبيانات الأراضي، وينشئ الصندوق قاعدة معلومات عن الأراضي المتاحة وتحديث البيانات دورياً.	مع الصندوق الاجتماعي
	صعوبة إجراءات الترخيص وارتفاع التكاليف وزيادة الجهات الرقابية عن باقي المشروعات حيث أن اشتراطات المطابع لها طابع خاص بالإضافة لصعوبة ترخيص الأنشطة الجزئية (الترخيص يصدر بنشاط مطبعة كامل في حين أن المنشأة تقوم بجزء في الصناعة).	تسهيل إجراءات ترخيص المطابع، والسماح بتخصيص الأنشطة الجزئية والفرعية.	وزارة الدولة للتنمية المحلية بالتنسيق مع الصندوق الاجتماعي

خامساً: وزارة المالية

م	التحدي	التوصية	الجهة المستولة
	عدم تفعيل نسبة ١٠% من التوريدات للمناقصات الحكومية، وعدم الإعلان عن المناقصات المطروحة، وعدم قدرة المشروعات الصغيرة على دفع تأمين المناقصات.	التنسيق مع وزارة المالية لتفعيل التزام الجهات الحكومية بتنفيذ الشراء من المشروعات الصغيرة بناءً على الرقم القومي للمنشآت، وطرح المناقصات طبقاً للمادة "١٢" من القانون ١٤١، والمادة "٢٢" من لائحته التنفيذية، مع تخفيض قيمة التأمين الابتدائي والنهائي إلى ١%، وحساب نسبة ١٠% من المشتريات الحكومية بالقيمة المالية وليس بعدد المناقصات.	إدارة متابعة التعاقدات الحكومية مع المشروعات الصغيرة بالتنسيق مع الصندوق الاجتماعي
	زيادة الجمارك المفروضة على الواردات من	إعفاء الخامات ومستلزمات الإنتاج الواردة	وزارة المالية

م	التحدي	التوصية	الجهة المستولة
	مستلزمات الإنتاج على تلك المفروضة على المنتجات النهائية مما يسبب زيادة المنافسة ويؤثر سلباً على الصناعات الوطنية.	للصناعات الصغيرة الرسمية من الجمارك أو تخفيض التعريف عليها حتى تتمكن من منافسة المنتجات المستوردة والتي تفرض على بعضها تعريف أقل، وحتى لا يتجه المصنعون لاستيراد المنتجات تامة الصنع.	
	منافسة الملابس المستوردة المهربة للصناعة المحلية، وعدم حماية المنتج المصري من التهريب.	الحد من قريب السلع المستوردة في صناعات الملابس الجاهزة حتى يمكن تطوير المنتجات المصرية ومنافستها.	مصلحة الجمارك

سادساً: البنك المركزي المصري

م	التحدي	التوصية	الجهة المستولة
١-٦	حرمان قطاع كبير من الاستفادة بقرار البنك المركزي بإعفاء البنوك من نسبة الاحتياطي الإلزامي للقروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة بسبب تعريف القرار لتلك المشروعات بأن رأس مالها لا يقل عن ٢٥٠ ألف جنيه و حجم مبيعاتها لا يقل عن مليون جنيه ولا يزيد عن ٢٠ مليون جنيه في السنة.	إعادة تعريف البنك المركزي المصري للمشروعات الصغيرة ليتطابق مع التعريف الوارد بالقانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ بأن لا يقل رأس المال المدفوع عن ٥٠ ألف جنيه بدلاً من ٢٥٠ ألف جنيه وتعديل حجم تعامل المشروع الصغير ليصبح الحد الأدنى ٢٥٠ ألف جنيه سنوياً بدلاً من مليون جنيه.	البنك المركزي

سابعاً: الاتحاد العام للغرف التجارية

م	التحدي	التوصية	الجهة المستولة
١-٧	عدم توفر بيانات عن الدعم المقدم لأنشطة التسويق والتصدير.	إعداد قاعدة بيانات عن الجهات الحكومية وغير الحكومية الداعمة لتسويق وتصدير منتجات المشروعات الصغيرة وأنواع الدعم المقدم من كل جهة وعن خطة المعارض الداخلية ونظم وشروط الاشتراك بكل معرض وإتاحة تلك البيانات هيئات وزارة الصناعة والتجارة الخارجية وغرف اتحاد الصناعات المصرية والغرف التجارية بالمحافظات ومكاتب الصندوق الاجتماعي للتنمية وتحديث البيانات دورياً.	الاتحاد العام للغرف التجارية بالتسيق مع الصندوق الاجتماعي
١-٧	عدم تقديم الغرف التجارية الدعم الفني سوى لأعمال الدهانات والتجديد فقط.	عقد ورش عمل من خلال الشعب المعنية بالغرف التجارية في باقي مجالات الأثاث وخاصة التصميم.	شعبة الأثاث بالاتحاد العام للغرف التجارية

م	التحدي	التوصية	الجهة المستولة
٨-١	صعوبة الحصول على أراضي ووحدات بالمناطق الصناعية لإقامة صناعات صغيرة، وارتفاع أسعارها إن وجدت وعدم توفر البنية التحتية اللازمة.	تفعيل المواد "١٠"، "١١" من القانون ١٤١ والمواد "٨"، "١٧" من لائحته بتخصيص نسبة لا تقل عن ١٠% من الأراضي الشاغرة المتاحة للاستثمار (صناعية، سياحية، عمرانية، استصلاح زراعي) لإقامة منشآت صغيرة ومتناهية الصغر، ويحدد سعر بيعها في حدود تكلفة توصيل المرافق، وإمكانية الطرح بحق الانتفاع بمقابل سنوي لا يزيد عن ٥% من الثمن المقدّر، وتواجد مندوبين عن تلك الجهات في وحدات خدمات المنشآت، وتزويد الصندوق بالخرائط المساحية وبيانات الأراضي، وإنشاء الصندوق قاعدة معلومات عن الأراضي المتاحة وتحديث البيانات دورياً.	هيئة المجتمعات العمرانية

تاسعاً: وزارة التعليم العالي

م	التحدي	التوصية	الجهة المستولة
٩-١	انخفاض مستوى ثقافة ريادة الأعمال عند فئات عديدة في المجتمع وندرة التدريب الإداري المدعم للراغبين بدء مشروع صغير أو أصحاب المشروعات القائمة.	زيادة الندوات وبرامج التدريب على ريادة الأعمال وكيف تبدأ مشروع صغير وكيف تطور مشروعك بالجامعات (سواء ضمن الساعات الأساسية أو نسبة ٥% الاختيارية أو خارج ساعات التعليم) وتعميم تجربة قسم إدارة المشروعات الصغيرة بالمعهد الفني التجاري بالكلية التكنولوجية بالمطرية على باقي المعاهد المتوسطة.	الصندوق الاجتماعي بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والمجلس الأعلى للجامعات
٩-١	ضعف البحوث والتطوير وعدم التواصل بين المراكز البحثية وصغار المصنعين والمناطق الصناعية وقلة ميزانية البحث العلمي بالموازنة العامة للدولة، وعدم مشاركة القطاع الخاص.	تشجيع الباحثين والمتقدمين للحصول على درجات عليا على البحث في المجالات الصناعية خاصة الواعدة وربطها ببيئة الأعمال، وإقامة لقاءات وورش عمل بين الجامعات وجهات التدريب والصناعة والمصنعين، وتفعيل الدراسات والأبحاث السابق إعدادها في تلك المجالات. وربط مشروعات التخرج من الكليات والمعاهد العليا العملية بالجامعات باحتياجات السوق في المجالات الصناعية مع تدريب الخريج إدارياً وفنياً قبل قبول مشروعه.	وزارة التعليم العالي الاتحاد النوعي للبحوث العلمي تنسيق الصندوق الاجتماعي

عاشراً: وزارة الدولة للبحث العلمي

م	التحدي	التوصية	الجهة المستولة
١٠-	ضعف البحوث والتطوير وعدم التواصل بين	تشجيع الباحثين والمتقدمين للحصول على	وزارة الدولة للبحث

م	التحدي	التوصية	الجهة المستولة
	المراكز البحثية وصغار المصنعين والمناطق الصناعية وقلة ميزانية البحث العلمي بالموازنة العامة للدولة، وفي ذات الوقت عدم كفاءة استخدام التمويل المتاح وعدم مشاركة القطاع الخاص.	درجات عليا على البحث في المجالات الصناعية خاصة الواعدة وربطها ببيئة الأعمال، وإقامة لقاءات وورش عمل بين جهات البحث العلمي والجامعات والتدريب والصناعة والمصنعين، وتفعيل الدراسات والأبحاث السابق إعدادها في تلك المجالات. وربط مشروعات التخرج من الكليات والمعاهد العليا العملية بالجامعات باحتياجات السوق في المجالات الصناعية مع تدريب الخريج إدارياً وقنياً قبل قبول مشروعه.	العلمي بالتنسيق مع الاتحاد النوعي لجمعيات البحث العلمي والصندوق الاجتماعي
١٠-	ضعف المراكز الاستشارية المرتبطة بالصناعات الغذائية المتخصصة، والمغالاة في أسعار الخدمات المقدمة منها.	التنسيق لربط المراكز البحثية بالمشروعات الصناعية الصغيرة، وتجميع المشاكل المشتركة والاستشارات لتخفيض التكاليف، والإعلان عن تلك الخدمات والمراكز التي تقدمها بمكاتب الصندوق الاجتماعي وأجهزة وزارة الصناعة والتجارة الخارجية ومن خلال المواقع الإلكترونية.	وزارة الدولة للبحث العلمي بالتنسيق مع وزارة الصناعة ووزارة التعليم العالي والصندوق الاجتماعي

حادي عشر: وزارة النقل

م	التحدي	التوصية	الجهة المستولة
	عدم كفاية وحودة طرق نقل البضائع وارتفاع أسعار الشحن.	استغلال ثمر النيل لنقل المنتجات وخاصة من وإلى صعيد مصر.	وزارة النقل

التوصيات الخاصة بطلب تفعيل قانون وتعديل تشريعي من خلال السيد رئيس مجلس الوزراء

م	التحدي	التوصية	الجهة المستولة
١	تعدد جهات التفتيش والرقابة مما يتسبب في تعطيل أصحاب ومشروعاتهم.	تفعيل المواد "٣"، و"١٦" من القانون ١٤١ والمادة "١٢" من لائحته التنفيذية، والتنسيق مع جهات التفتيش لموافاة الصندوق ببرامج التفتيش المقترحة متضمنة مواعيد وأسلوب إجراءاتها، وقيام الصندوق بإعداد برامج التفتيش بما لا يخل بحسن سير العمل بالمنشآت.	طلب تفعيل بعض مواد القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤
٢	عدم تناسب تعريف المشروعات الصغيرة (ألا يزيد رأس مالها عن مليون جنيه) مع الوضع الحالي حيث التعريف تم وضعه منذ ٨ سنوات وحدثت تغيرات تتطلب تغير المفهوم.	التوصية بتعديل المواد "١٦"، و"٢٣" من القانون رقم ١٤١ والخاصة بتعريف المنشآت الصغيرة لتتوافق مع الأوضاع الحالية والمعدلات العالمية برفع الحد الأقصى لرأس المال المدفوع وإضافة حجم المبيعات مع/ أو رأس المال ويقترح أن يكون الحد الأقصى لحجم المبيعات للمشروعات	طلب تعديل في القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤

م	التحدي	التوصية	الجهة المستولة
		المنشأة الصغر مليون جنيه و٥ مليون جنيه للصغيرة.	
٣	إلغاء ميزة الإعفاءات الضريبية على مشروعات الشراكة، وعدم منح إعفاءات للمشروعات الغير ممولة من الصندوق الاجتماعي.	تعميم الإعفاء الضريبي ليكون خمس سنوات للشركات وعدم قصرها على المشروعات الفردية، وتعديل الفقرة "٦" من المادة "٣١" بقانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ليشمل الإعفاء كل من يقيم مشروع صغير ويستخرج رقم قومي للمنشأة سواء للمقترضين من الصندوق الاجتماعي أو من أي جهة أخرى أو لغير المقترضين.	طلب تعديل في القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥
٤	صعوبة التصفية وخروج المشروعات من السوق، وخاصة في حالات الإفلاس.	تعديل القانون المنظم لإشهار الإفلاس، وتيسير إجراءات تصفية المشروع.	طلب تشريع
٥	الضغوط التأمينية على صاحب المشروع حيث تبلغ حصة التأمينات الاجتماعية المفروضة على صاحب العمل نسبة ١٥% من شريحة الدخل، وعلى العامل ٤٠% من الأجر الأساسي (٢٦%) يؤديها صاحب العمل، و١٤% تخصم من أجر العامل، و٣٥% من الأجر المتغير (٢٤%) يؤديها صاحب العمل، و١١% من أجر العامل). والمحاسبة التأمينية على الشهر حتى لو قام العامل بأداء العمل لمدة يوم واحد.	تعديل أحكام القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ بتخفيض حصة التأمينات الاجتماعية المفروضة على شريحة دخل صاحب العمل من ١٥% إلى ١٠%، وعلى الأجر الأساسي للعامل من ٤٠% إلى ١٥% وعلى الأجر المتغير من ٣٥% إلى ١٠%. وتعديل اللائحة التنفيذية للتأمينات ليتم حساب الحصة على العامل خلال فترة الاختبار (٣ أشهر) طبقاً لأيام عمله الفعلي وعدم احتساب الشهر كاملاً في حالة عدم العمل كامل الشهر.	طلب تعديل في القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦
٦	تضخم حجم القطاع الغير رسمي بسبب عدم وجود تشريعات منظمة وصعوبة التحويل للقطاع الرسمي بسبب الإجراءات والتكاليف والمحاسبات بأثر رجعي.	اعتبار مشروعات القطاع غير الرسمي والراغب أصحابها في تقنياتها، مشروعات جديدة لتحفيز الدخول للقطاع الرسمي.	طلب قانون جديد

المصدر: الصندوق الاجتماعي للتنمية، تقرير ملتقيات وورش عمل، تطوير وتنمية ورعاية المنشآت الصناعية الصغيرة في مصر، القاهرة، من ١١/١٢ - ١١/١٤/٢٠١٢

ملحق رقم (٢) أهم الاجراءات والتدخلات لتنمية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من واقع التجارب الدولية

المشاكل والصعوبات	الاجراءات
المعاملة الجمركية	الاعفاء الجمركي التام لجميع المعدات والأجهزة المستوردة لمعاهد البحوث وتعاونيات التكنولوجيا الصناعية، أو لادارات البحوث والتطوير في المشاريع الصناعية.

إعفاءات ضريبية للشركات الصغيرة لمدة زمنية بعد تكوينها. تخفيض قيمة الدخل الخاضع للضريبة. الائتمان الضريبي، حيث يتم خصم نسبة مئوية محددة من تكلفة الاستثمارات أو نفقات معينة من الوعاء الضريبي	المعاملة الضريبية
تجميع المعلومات اللازمة المتعلقة باحتياجات ومتطلبات مجتمعات الأعمال لمساعدتهم بطريقة أفضل لتخطيط استراتيجيتهم وحل مشاكلهم في ضوء المعلومات السابقة. تعريف مجتمع الأعمال والشركاء بالمنظمات الحكومية والبرامج التي تساعد على تحقيق أهدافها. مساعدة المستجدين على بدء مشروعاتهم. العمل على تيسير الإجراءات مع المنظمات الحكومية. إنشاء منظمات لتوفير معلومات حديثة عن التكنولوجيا اخلية والأجنبية عن طريق المطبوعات وشبكات المعلومات الهاتفية.	عدم توافر المعلومات عن الأسواق
إنشاء معهد خاص لتعليم وتدريب العمالة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة. إنشاء مركز للإعلام القومي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.	وجود معوقات هيكلية ذاتية لغياب المهارات الادارية والتسويقية
تزويد المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالإرشادات والمساعدات الفنية والمالية. تنسيق أنشطة جميع الشركاء الموجودين في منطقة واحدة لمساندتهم في مرحلة بدء المشاريع ومساعدتهم في عمليات توسيع وتنمية المشاريع القائمة. إصدار قانونين للمشروعات الصغيرة والمتوسطة . توفير المساعدات المالية لشراء المعدات اللازمة للعملية الإنتاجية. دعم مشاريع الأبحاث العلمية وتطوير وسائل الإنتاج. وضع سياسات الدعم الخاصة بالتصدير. تميز السياسات التي تهدف الى تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة بالمرونة والديناميكية. الاهتمام بالجانب التشريعي لتهيئة بيئة تساعد على نمو الشركات الصغيرة. تحفيز البحث العلمي والتطبيقي لاسيما المرتبط بالمشاريع الصغيرة.	برامج الدعم الفني و التنظيمي والمؤسسى للمشروعات
—إنشاء هيئات حكومية تعمل على تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة على غزو الأسواق الدولية بمنتجاتها. إقامة المعارض الدولية لمنتجات هذه المشاريع. إتاحة الفرصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة للحصول على العقود الحكومية	التسويق :

المراجع :

- ١ - البنك الأهلي المصرى، المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر فى ظل القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد السابع والخمسون، القاهرة، ٢٠٠٤.
- ٢ - البرنامج الانمائى للامم المتحدة بالتعاون مع معهد التخطيط القومى، تقرير التنمية البشرية فى مصر لعام ٢٠٠٨، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨.
- ٣ - الصندوق الاجتماعى للتنمية، تقرير ملتقيات وورش عمل، تطوير وتنمية ورعاية المنشآت الصناعية الصغيرة فى مصر، القاهرة، من ١١/١٢ - ٢٠١٢/١١/١٤.
- ٤ - حسين عبد المطلب الأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧.
- ٥ - حسين عبد المطلب الأسرج، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى التنمية الصناعية فى الدول العربية سلسلة «دراسات إستراتيجية»، العدد (١٤٠) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٩.
- ٦ - وزارة المالية المصرية، دراسة حول تبسيط القوانين والتشريعات والاجراءات التى تنظم عمليات التأسيس والنمو والتصدير والتصفية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة فى مصر، ٢٠٠٥.
- ٧ - وزارة التجارة الخارجية المصرية، خلفية عامة عن المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فى مصر، مارس ٢٠٠٣.
- ٨ - وزارة المالية، تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر، جمهورية مصر العربية، نوفمبر ٢٠٠٤.

ثانيا:المراجع الانجليزية:

1-Mohammed Omran, Access to Finance for SMEs through the Stock Exchange in Egypt: Conceptual Framework and Policy Implications, CASE Occasional Papers No.3, the Cairo and Alexandria Stock. June 2008

دور المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى النهضة الصناعية لمصر الاستخدام التنافسى للمعرفة كأساس لبناء استراتيجية التحديث وتعزيز دور المشروعات الصغيرة فى النهضة الصناعية لمصر

إعداد

د. ناصر جلال حسنين

استاذ الاقتصاد المساعد

أكاديمية الثقافة والعلوم

مقدمة

شهدت دول العالم المتقدم اقتصادياً تحولات وقفزات متتالية نحو عصر الاقتصاد القائم على المعرفة حيث أصبحت المعارف والعلوم هى المصدر الأهم للميزة التنافسية فى كافة الأنشطة الاقتصادية، وعلى وجه خاص فى أنشطة الصناعة والخدمات والتي أنعكست بدورها على المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، فقد أوجب ذلك الاهتمام البالغ بعامل الإبداع التكنولوجى باعتباره الرابط بين مستوى الموارد البشرية والمستوى المعرفى وهو بذلك يعكس مدى تقدم نشاطات البحث والتطوير ومسايرة التقنيات الحديثة.

ونظراً لتفاقم مشكلة البطالة وما يرتبط بها من ارتفاع نسبة الفقراء والمهمشين فى مصر، فقد أحتلت المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر مكانة متميزة فى إستراتيجية التنمية فى مصر، وقد تم إدراجها ضمن أولويات مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنظر إلى دورها الهام فى توفير فرص عمل لمكافحة بطالة الشباب وتعزيز المبادرة الخاصة ودعم التوازن الاجتماعى.

وترتكز تنمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر على العديد من المحاور الأساسية كى تلعب دوراً فاعلاً فى النهضة الصناعية والاقتصادية التى من بينها الدور المحورى للتمويل والاستثمار فى ترويج عمليات تأسيس وتشغيل هذه المشروعات، بالإضافة إلى دور الموارد البشرية والتخطيط الاستراتيجى الأمثل لتنميتها والسير بها قدماً لتوفير سبل النجاح وضمان استمرارها من خلال الاستخدام التنافسى للمعرفة.



أهمية البحث:

يسهم هذا البحث فى رصد المعوقات التى تحد من القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى ظل التحولات العالية المتسارعة من الاقتصاد العينى والمادى إلى الاقتصاد الرقمى والمعرفى التى أنعكست على سوق العمل فى مصر، وتستلزم مواجهتها من خلال حزمة من السياسات الإجرائية التى تعظم من المزايا التنافسية لبعض القطاعات الإنتاجية والخدمية، وعلى وجه خاص تحسين تنافسية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر القائمة على المعرفة والابتكار والفكر الابداعى حيث تتعاظم قيمة الفكر والاقتصاد المعرفى.

فروض الدراسة:

- ١ - تواجه المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر العديد من العقبات فى مجالات امتلاك أو استخدام التكنولوجيا والابتكارات الجديدة باعتبارها العامل الرئيسى فى زيادة الانتاجية والقدرة التنافسية.
- ٢ - تواجه المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بعض المعوقات الناتجة عن عدم قدرتها على إدارة أصول الملكية الفكرية القائمة على المعرفة والابتكار والفكر الابداعى.
- ٣ - تتأثر تنافسية المشروع بمدى قدرته على استخدام فنون الانتاج والتكنولوجيا المتقدمة حيث ترتبط عملية النمو الإنتاجى بدرجة كبيرة على مدى ملكية أو أستخدام المشروع من ابتكارات واختراعات.

هذا وتهدف الدراسة إلى:

- ١ - دراسة أهمية الإدارة الفعالة لأصول الملكية الفكرية القائمة على المعرفة والابتكار والفكر الابداعى على زيادة الانتاجية والقدرة التنافسية فى المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.
- ٢ - دراسة الآثار الإيجابية للاستخدام التنافسى للمعرفة والابتكار والفكر الابداعى على تشجيع الاستثمارات فى المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر التى تستخدم تكنولوجيا مبتكرة ولديها الاهتمام بمجالات البحث والتطوير.

منهجية البحث:

تحقيقاً لأهداف الدراسة تم الاعتماد على استخدام الأسلوب التحليلى والوصفى فى عرض الاطار النظرى لمفهوم ودور الصناعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى النهضة الصناعية لمصر.

هذا وتعتمد الدراسة على أسلوب التحليل والاستنتاج المنطقي من خلال المنهج التحليلي لدراسة ووصف خصائص الظاهرة وأبعادها بالاستعانة بمجموعة من المراجع العربية والأجنبية للوصول إلى وضع السياسات الملائمة لتحقيق الهدف من الدراسة في ضوء الموضوعية وعدم التحيز.

كما تعتمد الدراسة على الأسلوب الاستقرائي في التحليل من الناحيتين الوصفية والكمية المرتكز على تحليل المعطيات الاحصائية الكمية من خلال تجميع البيانات والمعلومات اللازمة وتحليلها.

عناصر البحث:

- أولاً: الوضع الراهن لقطاع الصناعة في مصر.
- ثانياً: الوضع التنافسي للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.
- ثالثاً: الاستخدام التنافسي للإبداع التكنولوجي.
- رابعاً: الاستخدام التنافسي للمعرفة والابتكار والفكر الابداعي.
- خامساً: الصناعات التقليدية التراثية والحرفية الصغيرة كنموذج للصناعات الابداعية.

أولاً: الوضع الراهن لقطاع الصناعة في مصر:

سلط تقرير التنافسية العالمي الضوء على العوامل والتحديات الراهنة المؤثرة على القدرة التنافسية حيث أثرت حالات عدم اليقين على القدرة التنافسية لبعض اقتصاديات المنطقة في ظل التطورات السياسية التي حدثت بعد عام ٢٠١١، فقد شهدت دول الربيع العربي العديد من الإخفاقات الاقتصادية والإرهاصات الاجتماعية، التي انفلتت فيها الاحتجاجات، وأدت إلى تغيير حكومات في بعضها وإلى تصعيد الاضطرابات في بعضها الآخر.

وعلى الرغم من تنوع الأسباب السياسية لهذه الاحتجاجات إلا أن هناك الكثير من الدوافع ذات الصبغة الاقتصادية، تشترك ببعضها أو بجميعها الساحات الاحتجاجية، أهمها ارتفاع معدلات البطالة والفقر، وعدم عدالة توزيع الدخل القومي الناتج عن انتشار الفساد وسوء الإدارة، وقد نتج عن ذلك تهمة شرايح عريضة من المواطنين، بما فيها الطبقة الوسطى صاحبها مناخ عام بالإحساس بالإحباط والإقصاء الاجتماعي انعكس سلباً على مستوى المواطن البسيط ورجل الشارع.

من ناحية أخرى فقد أثرت الاحتجاجات على نشاط كافة القطاعات الاقتصادية،



وبالتالى على تفاقم البطالة فيها، وخاصة فى القطاعات المرتبطة بالخارج، مثل قطاعات البترول والسياحة والسفر والنقل والمصارف والتجارة الخارجية، وامتد ليطول أسعار صرف العملات الوطنية وأنشطة الاستثمار المحلى وتدفقات الاستثمار الأجنبى، لينعكس ذلك كله على الأسعار المحلية لجميع السلع المستوردة والمحلية، بما فيها أسعار المواد الغذائية والضرورية.

هذا وقد شهدت مصر حالة من الفوضى الأمنية عقب الأطاحة بالنظام الحاكم ومؤسساته التنفيذية والتشريعية والأمنية أنعكست على الأداء الاقتصادى والتنافسى لمصر، وأتضحت معالمه فى التدهور المتتالى فى مؤشرات سوق المال وخروج المستثمرين الاجانب والعرب من السوق المصرى.

وعلاوة على المصاعب التى عانى منها الإقتصاد الكلى، أدت بعض خصائص البيئة المؤسسية المتصلة بانخفاض ثقة الجمهور فى السياسيين والمخاوف حول كفاءة الحكومة إلى إثارة القلق بين كبار رجال الأعمال والمستثمرين المصريين مما أدى إلى عدم الاستقرار فى بيئة الاعمال فى الإقتصاد المصرى.

١/١ التحديات التى تواجه الإقتصاد المصرى :

- ١ - تباطؤ معدلات النمو الاقتصادى، وعدم عدالة توزيع عوائد التنمية.
- ٢ - ارتفاع معدلات البطالة وخاصة بين الشباب، وفشل برامج التشغيل.
- ٣ - ارتفاع وتزايد معدلات الفقر.
- ٤ - التراجع الكمى والنوعى للخدمات العامة، وخاصة التعليم والصحة والمواصلات، وهو الأمر الذى كان له انعكاساته على جودة الحياة ومؤشرات التنمية البشرية، إضافة إلى نسب عالية جداً من الأمية التى بلغت نسبتها (٣٣,٦٪).
- ٥ - ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع مستوى الأسعار، بما فيها أسعار السلع والمواد الغذائية، وخاصة منذ أزمة الغذاء العالمية عام (٢٠٠٧) وما بعدها، فى ظل فشل وضعف فى برامج وسياسات الدعم الحكومى فى مساعدة الفئات الأكثر فقراً، نتيجة الفساد ومحدودية هذا الدعم وسوء إدارته.
- ٦ - تفشى الفساد، ومن المعروف أن آثار الفساد لا تقتصر على تداعياته المادية فحسب، بل تمتد إلى خلفيات اجتماعية وأخلاقية، ليخلق نوع من الإحباط والإقصاء والسلبية وعدم تكافؤ الفرص، لينعكس ذلك على الموقف الفردى والمجتمعى الأخلاقى من الدولة ومن أداؤها

السياسى (من جهة) وعلى الأداء والكفاءة الاقتصادية والاستثمارية (من جهة أخرى). هذا وتعتبر السياسات الاقتصادية الكلية ومدى تحقيقها للاستقرار الاقتصادى من أهم عوامل جذب الاستثمار المباشر، إذ انها تؤدي إلى زيادة ثقة المستثمر، وتحسين معدلات العوائد على الاستثمار، وتؤدي الاصلاحات فى مجالات السياسة الاقتصادية المختلفة إلى نتائج إيجابية أهمها ارتفاع معدل النمو الاقتصادى، كذلك زيادة حجم الناتج المحلى، ومعدل الادخار المحلى.

وتدل مؤشرات الاقتصاد المصرى على ضعف السياسات الكلية، المالية والنقدية والاستثمارية، وخاصة منها المتعلقة بتدعيم الجانب الاجتماعى لعملية التنمية، وهذا ما يُشكل أرضية خصبة للاحتجاجات نتيجة ما تسببه من إحساس بالإقصاء والقهر الاجتماعى لدى شرائح عريضة من المواطنين.

المؤشرات الاقتصادية لمصر فى الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١١

٢٠٠٥/	٢٠٠٦/	٢٠٠٧/	٢٠٠٨/	٢٠٠٩/	٢٠١٠/	٢٠١١/
٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
٦,٨	٧,١	٧,٢	٤,٧	٥,١	١,٩	١,٩
٤,٢	١١,٠	١١,٧	١٦,٢	١٠,١	١١,٨	١١,٨
١٠,٩	٩,٢	٨,١	٨,٨	٩,١	١١,٨	١١,٨
١١,٢-	١٢,٤-	١٤,٤-	١٣,٤-	١٢,٥-	١٢,٣-	١٢,٣-
٢٢,٨	٢٨,٥	٣٤,٥	٣١,٢	٣٥,٢	٢٦,٦	٢٦,٦
٢٩,٦	٢٩,٩	٣٣,٩	٣١,٥	٣٣,٧	٣٤,٩	٣٤,٩
٥,٧٥	٥,٧١	٥,٥١	٥,٥٣	٦,٠٣	٥,٩٦	٥,٩٦

SOURCE: International monetary fund IMF Country Report No. 1094/ April 2010 p8



وفى هذا الإطار يمكن أن نلخص هذه الآثار والتداعيات كالآتى:

(أ) تراجع الأنشطة الاقتصادية وانخفاض معدل النمو لعام (٢٠١١)، إلى نمو يقترب من الصفر، وارتفاع فى مستويات الأسعار ومعدلات التضخم التى بلغت (١١,٨٪).

(ب) أدت الاحتجاجات إلى إغلاق ما يزيد عن (١٢٠٠) مصنع فى قطاعات النسيج والأغذية والأثاث، وتحاول الحكومة حالياً تنفيذ خطة لتشغيلها عن طريق منحها تسهيلات مصرفية والمساعدة فى تسويق منتجاتها.

(ج) تفاقم ظاهرة هروب رؤوس الأموال وتوقف وتعطل أنشطة الكثير من الشركات والمؤسسات الأجنبية والمحلية، وتدهور نشاطات اقتصادية رئيسية مثل السياحة، وتقلص أنشطة النقل والخدمات، وتضرر البنية التحتية بصورة كبيرة، وهذا ما دفع وسيدفع الحكومة لوضع خطط تنموية وإنفاقية تقشفية، حيث صرح وزير المالية بأن مصر ستطبق خطة تقشف جديدة، وأن الحكومة تواجه نقص سيولة، وأنه سيتم رفع أسعار الغاز للأنشطة الصناعية بنسبة ٣٠٪، وتحصيل الضرائب من القطاع غير الرسمى.

(د) تفاقم مشكلة البطالة، التى تعد من أهم أسباب الاحتجاجات ونتيجة لها، ولتفاقم هذه المشكلة أسباب أخرى متشابكة، أهمها تراجع الأنشطة الاقتصادية فى الفترة التى سبقت الاحتجاجات نتيجة تأثرها بالأزمة المالية الاقتصادية العالمية، وعودة حوالى (٣ مليون) مشغل من العمالة المصرية بالخارج نتيجة التأثير بالأزمة العالمية، وهذا ما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة، وبالتالي، تفاقم الوضع الاجتماعى، ومعاناة شرائح واسعة وعريضة من المواطنين.

(هـ) تراجع حاد فى إيرادات قطاع السياحة: يُعد هذا القطاع أحد أهم مصادر الدخل القومى والنقد الأجنبى ورافد لميزان المدفوعات، بالإضافة إلى أهمية السياحة فى تشغيل أعداد كبيرة نسبياً من اليد العاملة وتُشغل الكثير من الأنشطة المهنية والحرفية المرتبطة بها بشكل مباشر وغير مباشر، لذا فإن تراجع الإيرادات السياحية له تأثير مباشر على بقية المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

و الأثر على سوق المال: سجل مؤشر البورصة المصرية تراجعاً بنسبة ٣٦٪، وقد أدى ذلك فى بعض الحالات إلى الإغلاق لفترة حتى تستقر الأوضاع، وما زالت البورصة تعيش حالة

عدم الاستقرار بسبب تراجع ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، وكانت البورصة المصرية من أكبر الخاسرين من الاحتجاجات، حيث بلغت خسائرها عام ٢٠١١ نحو ١٩٤ مليار جنيه. (م) الآثار على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر: تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث سجل الاستثمار الأجنبي تراجعاً ملموساً، وخاصة خلال الربع الأول من عام ٢٠١١ بنسبة ٢٥٪، بسبب إلغاء العديد من المشروعات الاستثمارية وخروج جزء من الاستثمارات، وقد بلغت الأموال التي خرجت من سوق سندات وأذونات الخزنة خلال الفترة من ٣٠ يناير حتى ٣١ مارس ٢٠١١ حوالى ٧,٥ مليار دولار، كما انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فى الفترة من يناير إلى يوليو ٢٠١١ حوالى ٢,٢ مليار دولار مقابل ٤,٦ مليار دولار للفترة من يوليو ٢٠١٠ إلى يناير ٢٠١١ وحوالى ٦,٨ مليار دولار خلال الفترة من يونيو ٢٠٠٩ إلى يوليو ٢٠١٠.

(و) تراجع التصنيف الائتماني، ومؤشر التنافسية وبيئة الاستثمار: لقد أدى تراجع معدلات النمو وحجم النشاط الاقتصادي والتأثير السلبي لمناخ الاستثمار وبيئة الأعمال، إلى تراجع التصنيفات السيادية، مقارنةً بما كانت عليه قبلها، الأمر الذى أسهم مرةً أخرى فى تراجع ثقة المقرضين والمستثمرين فى بيئة الاستثمار فى هذه الدول، حيث خفضت وكالات التصنيف الدولية التصنيفات الائتمانية والتصنيفات السيادية وتصنيفات الديون وتصنيفات السندات بالعملات الوطنية والأجنبية لمصر، ووضعت فى الوقت ذاته تحت المراقبة، مما يعنى احتمال تخفيض هذه التصنيفات مرةً أخرى. (ز) الآثار على أسعار الصرف: إن انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر، وهروب جزء من الأموال الساخنة من البورصات، أدى من جهة إلى حدوث ضغوط متزايدة على موازين المدفوعات، وعلى أسعار الصرف وأسواق الأسهم من الجهة الأخرى، فخلال الفترة ديسمبر ٢٠١٠ - يونيو ٢٠١١، تراجعت قيمة الجنيه المصرى أمام الدولار بنسبة ٢٨,٢٪، وأمام اليورو بحوالى ١٣,٤٪، وهذا ما أجبر البنك المركزى المصرى على التدخل باستخدام جزء من احتياطي النقد الأجنبي، وأدى ذلك إلى تراجع هذا الاحتياطي من حوالى ٣٦ مليار دولار فى ديسمبر ٢٠١٠ إلى حوالى ٢٥ ملياراً فى أغسطس ٢٠١١ ليصل إلى ١٤ مليار عام ٢٠١٣، فى الوقت الذى تراجعت فيه إيرادات السياحة من النقد الأجنبي، وكذلك تحويلات المصريين العاملين فى الخارج.

(ح) الآثار والتداعيات الأخرى للاحتجاجات : وهى المتعلقة بالخسائر المباشرة الناتجة عن تخريب البنية التحتية وإحراق وتكسير وسرقة المباني والمرافق العامة والخاصة ، وكذلك خسارة الوقت وتعطل وإرباك وإعاقة العمل الاقتصادى وسير الحياة اليومية .

٢/١ هيكل القطاع الصناعى المصرى:

- تحتل الصناعات الغذائية مكان الصدارة على المستوى القومى (من اجمالى الانتاج الصناعى) ، يليها الصناعات المعدنية فى حين احتلت الصناعات الكيماوية المركز الثالث .
- تميزت الصناعات التحويلية فى مصر باعتمادها على الصناعات التى تعتمد على المواد الخام (الغزل و النسيج ، الغذائية والمشروبات) أى أنها صناعات ذات ميزة نسبية وليست صناعات ذات ميزة تنافسية وذلك من منظور الميزة التنافسية .
- طبقا للمستوى التكنولوجى تميزت الصناعات التحويلية فى مصر بانها صناعات اعتمدت على المواد الخام فى المقام الأول ، وأيضا الصناعات ذات المستوى التكنولوجى المتوسط مثل الصناعات الكيماوية وذلك من منظور المستوى التكنولوجى .
- استاثرت محافظات القاهرة والاسكندرية والجيزة والشرقية بمعظم انتاج الصناعات التحويلية أى هناك تركيز صناعى اقليمى .
- تميز توزيع الصناعات التحويلية بين محافظات مصر بتوافر المواد الخام .
- هناك تشابه بين هيكل الصناعات التحويلية فى القطاع العام والأعمال والقطاع الخاص حيث احتلت الصناعات الغذائية والمعدنية والكيماوية مكان الصدارة فى هيكل كل من القطاعين .
- كما نلاحظ ظهور الطاقات العاطلة فى معظم أنشطة الصناعات التحويلية ، وكان من أهم أسباب الطاقة العاطلة فى معظم الصناعات التحويلية (قطاع أعمال وعام أوقطاع خاص) الانتاج حسب السوق ، وهذا راجع إلى عدم الاهتمام باعداد دراسات جدوى واقعية ، بالاضافة إلى المنافسة التى تتعرض لها الصناعة التحويلية من المنتجات المستوردة فى السوق المحلى .
- وقد انعكس اختلال هيكل الانتاج الصناعى على قطاع التجارة الخارجية ، حيث تميز هذا الهيكل انتاج سلع ذات ميزة نسبية فى معظم صادراته .

لذا فانه لكى يتم تصحيح هذا الوضع فان ذلك يتطلب تدعيم المزايا النسبية والتنافسية فى الاقتصاد، وربطها بالبعد المكانى فى الدولة من خلال رسم تصور لخريطة استثمارية اقليمية للصناعة التحويلية.

ويتضح من دراسة الواقع الراهن للصناعة التحويلية فى مصر أن هناك اختلال فى هذا الهيكل أدى إلى ضعف المزايا التنافسية لقطاع الصناعة، ناتج عنه ضعف فى جذب الاستثمارات فى هذا القطاع لذا فلكى يمكن تصحيح هذا الواقع لابد من تفعيل المزايا النسبية والتنافسية التى تتمتع بها المحافظات المختلفة فى مجالات وأنشطة صناعية محددة لتدعيم القدرات التنافسية للاقتصاد القومى وتعظيم أسس التنمية المكانية من خلال الربط بين البعدين المكانى والاقتصادى وتنشيط الاسواق الخارجية.

وينبغى أن تكون خطة توزيع الاستثمارات فى الاقتصاد القومى فى ظل إطار استراتيجية واقعية ومرنة قائمة على تحقيق ما يلى:

اولاً: أن يكون هناك توزيع نسبى بين الاستثمارات فى الصناعات ذات الميزة النسبية والميزة التنافسية ولابد أن يختلف هذا التوزيع من مرحلة لآخرى.

ثانياً: أن يرتبط التوزيع السابق بالتوزيع المكانى والذى يأخذ فى اعتباره أيضاً أماكن التصدير أو الاستيراد، مدى الطاقة الاستيعابية فى المحافظة التى تسمح باقامة صناعات جديدة، توافر العمالة، توافر البنية الأساسية، أيضاً مدى توافر قاعدة إنتاجية يمكن أن يترتب عليها آثار انتشارية لأنشطة صناعية أو غير صناعية جديدة أو مكمله أو مغذية مما يساهم فى تعميق علاقات التشابك الأمامية والخلفية داخل الاقليم.

ثالثاً: لابد أن يرتبط بالتوزيع المكانى توزيع الصناعات حسب الحجم (صغيرة - متوسطة - كبيرة) وايضا بنوع الصناعة.

رابعاً: التوزيع النسبى للصناعات طبقاً لمعيار صناعات رأسمالية - وسيطة - استهلاكية، ويرتبط بهذا التوزيع المستوى التكنولوجى المطلوب والاستعانة بخبرات أجنبية، وكيفية تطوره على مراحل الاستراتيجية المختلفة.

وفى ظل إطار برامج تحديث الصناعة المستهدفة حالياً فى مصر سواء البرامج الحكومية أو البرامج المحددة داخل اتفاقيات الاتحاد الاوروبى فإن هناك فرصة متاحة للاقتصاد المصرى لاعادة هيكلة قطاع الصناعة بشكل يمكنه من إعطاء إهتمام أكبر للصناعات التى لها

دورات وإمكانيات تنافسية وتعتمد بشكل كبير على موارد محلية مع إستخدام إمكانيات تكنولوجية غير مكلفة، والانتاج بتكلفة أقل من خلال تحسين الانتاجية وارتفاع كفاءة استخدام الموارد المحلية، مع ارتفاع الجودة نتيجة لاستخدام تكنولوجيا ملائمة، بالإضافة لى الدراسات والمسوح المستمرة للأسواق الدولية للتعرف على الأذواق المتغيرة، وبذلك يمكن لدولة تصدير سلعها إلى الأسواق الخارجية بشكل أفضل.

ويمثل توجه الدولة فى كل مرحلة من مراحل الاستراتيجية أهمية كبيرة فمثلا إذا كان لتوجه هو التركيز على الصناعات ذات الميزة التنافسية فيجب على الدولة ان تضع لنفسها ندفا تقيس عليه أداؤها بالنسبة لكل مؤشر من مؤشرات التنافسية، وان تحدد لنفسها الميزة لتنافسية المناسبة لها فى كل مرحلة من مراحل تطورها.

يمكن وضع تصور لخريطة إقليمية صناعية فى مصر قائمة على المحاور التالية:

لمحور الأول:

التركيز على الصناعة التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية، ولها إمكانيات الصناعات لعنقودية (الغزل والنسيج والملابس، الغذائية، الجلود، منتجات البلاستيك، المعادن غير لحديدية)، ويمثل تدعيم علاقات التشابك الأمامية والخلفية أحد السمات الأساسية لصناعة لغزل والنسيج والملابس، إلا أن الروابط الخلفية عالية فى هذه الصناعة لتوفر القطن الخام حليا، وصولا إلى إنتاج الملابس القطنية وذلك فى إطار منظومة متكاملة بين الوحدات الصناعية لتى تعمل على جذب المستثمرين، بالإضافة إلى وكلاء التسويق (المحليين والخارجيين) يعتبر القرب الجغرافى من الأسواق المحلية والخارجية أحد أهم عوامل نجاح هذه الصناعة. - كما تساعد هذه المنظومة فى دعم الصناعات الرأسمالية التى تتمثل فى الآلات الغزل والنسيج والآلات الطباعة والخياطة، وهذ يساهم فى الانتاج بتكلفة منخفضة، كما يساعد تعميق انتاج الصناعات الرأسمالية.

- أيضا تساعد هذه المنظومة على دعم الصناعات المغذية والصغيرة التى لاحتياج إلى تكلفة رأسمالية عالية ودمجها مع الصناعات الكبيرة وتتمثل هذه الصناعات فى صناعة لأزرار والأكسوار والتعبئة والتغليف مما يساهم فى زيادة علاقات التشابك بين الصناعات لصغيرة والمتوسطة والصناعات الكبيرة، الأمر الذى يعمل على زيادة تعميق الصناعة لمصرية وتخفيض الواردات وزيادة الصادرات.

المحور الثاني:

التركيز على الصناعات التي دخلت ضمن اطار الاتفاقيات التي عقدتها مصر مع الدول والتكتلات الاقتصادية حيث تتمتع هذه المنتجات باعفاءات جمركية الأمر الذى يساعده على المنافسة فى هذه الأسواق ومن ثم زيادة الصادرات.

المحور الثالث:

الدخول فى انتاج الصناعات ذات المحتوى التكنولوجى العالى ، ويساعد على الدخول فى هذه الصناعات القوانين والتشريعات التى صدرت فى مصر لجذب رأس المال الأجنبى . ايضا تتواجد المناطق الصناعية الحرة فى العديد من المحافظات والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة.

هذا ويتطلب وضع ملامح لاستراتيجية الاستثمارات الصناعية وتوزيعها على محافظات الدولة تحديد مجموعة من الأهداف التى تساهم فى رفع القدرة التنافسية لقطاع الصناعة . واستغلال المزايا التى تتمتع بها كل محافظة فى الدولة ، واستغلال الموارد المتوفرة محلياً مما يساهم فى تخفيض حجم الواردات ، وزيادة معدل نمو الصناعة وتحقيق معدل نمو عالمى فى التصدير، كما أن اختيار الصناعات التى تعمل على تعميق علاقات التشابك داخل قطاع الصناعة يمثل أحد المعايير الهامة.

٣/١ أهمية المدخلات من عناصر الانتاج المحلية فى تعزيز تنافسية القطاع الصناعى:

(أ) العنصر البشرى:

يمثل الاستثمار فى رأس المال البشرى لتكوين العنصر البشرى المؤهل عصب الصناعة ، ومن هنا يحتل التعليم التقنى أهمية كبيرة فتكوين رأس المال البشرى القادر على المنافسة هو محور الاهتمام للصناعة ، وإذا كانت تكلفة العمل تمثل عنصراً من عناصر نجاح الصادرات إلا أنها يجب أن توضع جنباً إلى جنب مع غيرها من العناصر ، حيث توضح الدراسات والبحوث أن العميل يضع عنصر المهارة والقدرة على تلبية احتياجاته فى مرتبة أهم من التكلفة^(١).

وعنصر العمل غير متجانس لذا يجب التفرقة بين من يمتلك المهارة Talent ومن يمتلك المهارة Skill ، وهناك عنصران آخران متصلان بالعنصر البشرى أولهما إجادة اللغات الاجنبية الأكثر شيوعاً فى التعامل وثانيهما المعرفة بالأسواق عبر الحدود ومعاييرها واحتياجات العميل ، وهذان العنصران يضعان من يتمتع بهما فى مرتبة تضمن له استمرار النمو فى مجال التصدير^(٢).

(ب) البنية الأساسية التكنولوجية:

يتضح دور المكون المعرفي والتقني في تكوين المزايا التنافسية حيث يعد توافر البنية الأساسية التكنولوجية عاملاً من عوامل نجاح كل من إسرائيل وأيرلندا وهذا يرجع إلى تحرير قطاع الاتصالات ودور كل من الحكومة والاستثمار الأجنبي في هذا المجال، وعلى عكس بالنسبة للهند كان هناك تردياً لأوضاع البنية الأساسية نظراً لتركيزها على تصدير الأفراد ولكن مع التسعينات تم تدارك هذا الضعف من خلال مشاركة القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي.

ويمثل توافر البنية الأساسية التكنولوجية مدخلاً هاماً، ويمكن القول بأن أحد أهم النقاط الايجابية هو الاهتمام المتنامي من جانب الدولة بتحديث البنية الأساسية لقطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وتزايد مساهمة القطاع الخاص وخاصة في قطاع الخدمات ذات القيمة المضافة Value Added Services^(٣).

(ج) التمويل:

يمثل الحصول على التمويل أحد العقبات أمام نمو الصناعة حيث أن نشاط البحث والتطوير هو بطبيعته نشاط غير ملموس، ومن ثم يعاني من غياب رأس المال المخاطر، فضلاً عن تردد الجهاز المصرفي في إقراض مشروعات لا تملك الضمانات الكافية للاقتراض^(٤).

(د) البحث والتطوير:

اهتمت الدراسات التي أجريت في مصر بتحليل عناصر القوة والضعف لها، وقد تركزت عناصر القوة في انخفاض تكلفة العمل، والموقع الجغرافي، واللغة، وتوافر بعض المهارات الفنية والقدرة على اجتذاب الشركات الدولية النشاط.

٤/١ عناصر القوة والضعف في منظومة البحث العلمي الداعم للقطاع الصناعي:

عناصر القوة:

- توافر قاعدة بشرية مؤهلة وقادرة على العمل البحثي يصل قوامها إلى ١٢٠ ألف عالم ومهندس وفني يعملون في ٣٢٠ مؤسسة بحثية.
- وجود عدد كبير من المؤسسات البحثية والمراكز ذات الطابع الخاص، تستهدف خدمة المجتمع من خلال الاستشارات والتدريب والبحوث.

• إنشاء عدد من مراكز التميز العلمى المتخصصة فى علوم وتكنولوجيا المستقبل وبعض المجالات التطبيقية.

• التزام الدولة بتمويل مؤسسات العلم والتكنولوجيا وفق ما تسمح به الموازنات المتاحة.

عناصر الضعف:

• غياب التنسيق بين مؤسسات البحث والتطوير فى مصر، وتفكك الروابط فيما بينها، وعدم توافر الآليات المناسبة لتسويق إنتاج المراكز البحثية ونقلها إلى مرحلة التطبيق.

• أن معظم منتجات مؤسسات البحوث والتطوير فى مصر لا يوجد طلب عليها من قبل قطاعات الإنتاج، كما تتدنى استفادة القطاع الخاص من مخرجات هذه المنظومة، إذ يعتمد رجال الصناعة والأعمال والمنتجون على استيراد التكنولوجيا والمعارف الفنية من الخارج.

• ضعف الإنفاق على البحث العلمى حيث لا تزال نسبة الإنفاق على البحث العلمى إلى الناتج المحلى الإجمالى فى مصر أقل من ٠,٢ ٪، وتذهب نسبة كبيرة منها (٨٥ ٪) للمرتبات والحوافز، وتحمل الدولة معظم أعباء تمويل البحث العلمى، ولا توجد مساهمة تذكر للقطاع الخاص فى تمويله.

• عدم توافر التسهيلات اللازمة للبحوث والتطوير، خاصة الأجهزة العلمية والمعدات والمكتبات ووسائل الاتصال الإلكتروني، ومصاريف الصيانة فى كثير من المراكز والمعاهد القائمة مع تقادم العديد من تلك المعاهد وتخلفها عن المستوى العالمى.

ويتطلب ذلك تبنى استراتيجية للبحث العلمى تقوم على مايلى:

• تشجيع القطاع الخاص على زيادة الإنفاق على البحث والتطوير، بأن تقوم الحكومة بإجراء تخفيض فى الرسوم والتعريفات الجمركية والضرائب على الأنشطة التى تتصل اتصالاً مباشراً أو غير مباشر بالبحث والتطوير.

• ضرورة تركيز الجهات البحثية على تفعيل دور البحث العلمى والتطوير التكنولوجى من خلال تحديد أولويات البحث من منظور الاحتياجات الوطنية، وتجميع ونشر المعرفة، وتعبئة موارد الحكومة والقطاع الخاص، وتنمية وتطوير الموارد البشرية لتأهيل القيادات المستقبلية.

• تفعيل دور الجامعة المنتجة وذلك بوضع سياسة لكل جامعة وفقاً لطبيعتها وجغرافيتها وإمكاناتها العلمية والبشرية والمادية لتنمية مواردها .

- التعاون بين كل من مؤسسات البحث والتطوير والجامعات وقطاع الصناعة، وضمان استمرارية تطور ونمو منظومة البحث العلمى والتطوير التكنولوجى والتعليم، وتفعيل العلاقات المؤسسية على المستوى الوطنى والدولى لتشجيع التطوير والابتكار التكنولوجى.
- تطبيق الهندسة العكسية فى مؤسسات البحث والتطوير، لإسراع الخطى للملاحقة التكنولوجية، وتقديم نماذج لإنتاج سلع وخدمات تنافسية الخصائص تصديرية التوجه، فيها إضافة وتحسين وتطوير للمنتج الأصلى.

ثانياً: الوضع التنافسى للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر:

اختلف معظم الاقتصاديين والهيئات الاقتصادية الدولية على تحديد مفهوم محدد ودقيق للتنافسية، فمن مفهوم الميزة النسبية وتتمثل فى قدرات الدولة من الموارد طبيعية واليد العاملة الرخيصة، والمناخ والموقع الجغرافى التى تسمح لها بإنتاج رخيص وتنافسى، إلى مفهوم الميزة التنافسية وتتمثل فى اعتماد الدولة على التكنولوجيا والعنصر الفكرى فى الإنتاج، ونوعية الإنتاج وفهم احتياجات ورغبات المستهلك، مما جعل العناصر المكونة للميزة النسبية تصبح غير فاعلة وغير مهمة فى تحديد التنافسية.

لقد إرتبطت مسيرة العولة والإنتفاح الإقتصادى وإعمال آليات السوق بتزايد حدة المنافسة واحتدامها بين المنشآت على الأسواق المحلية والدولية للسلع والخدمات، واكب ذلك حدوث تحول فى فلسفة المنافسة بين المنشآت والدول على الأسواق من الإعتماد على المزايا النسبية التى تتوافر للمتنافسين للإعتماد على المزايا التنافسية التى يمكن للمتنافسين خلقها، وهو ما جعل القدرة على النفاذ للأسواق والإستحواذ على النصيب الأكبر منها مرتبطة بقدرة المنشأة على خلق مزايا تنافسية لمنتجاتها تتفوق على الآخرين.

وبذلك تراجعت المزايا النسبية وتراجع دور عوامل الإنتاج والموارد الطبيعية الموروثة فى عملية المنافسة، وبدأت منشآت، فى دول لا يتوافر لها موارد طبيعية معينة، تنافس وتسيطر على أسواق منتجات كان يعتقد فى الماضى أن توفر هذه الموارد الطبيعية هو الأساس فى حسم المنافسة على أسواقها.

وتعرف التنافسية على أنها القدرة على تزويد المستهلك أو العميل بمنتجات وخدمات أكثر كفاءة وفاعلية بشكل متميز مقارنة مع منافسيها لتعزيز المركز التنافسى وزيادة الحصة السوقية^(٥)، وذلك من خلال إستغلال مواردها المالية والبشرية، لتقديم منتجات تتميز

بالجودة، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة، وأن يكون لديها القدرة على خفض التكلفة والكفاءة التسويقية، والابتكار والتطوير، ووفرة الموارد المالية، والتميز فى الفكر الإدارى، وإملاك الموارد البشرية المؤهلة.

ويرى معهد التنافسية الدولية على أنها القدرة على:

(١) الإنتاج الكفء بتكلفة أقل من خلال تحسينات فى الإنتاجية واستعمال الموارد بما فيها التقنية والتنظيم، وارتفاع الجودة وفقاً لأفضل تقنيات الإنتاج، والملائمة مع الحاجات العالمية، وليس فقط المحلية، فى المكان والزمان ونظم التوريد، بالاستناد إلى معلومات حديثة عن السوق ومرونة كافية فى الإنتاج والتخزين والإدارة.

(٢) البيع بكميات كبيرة من السلع المصنعة والتحول نحو السلع عالية التصنيع والتقنية وبالتالى ذات قيمة مضافة عالية فى السوقين الخارجى والمحلى، وبالتالى يتحصل على عوائد أكبر متمثلة فى دخل قومى أعلى للفرد، وذى نمو مطرد، وهو أحد عناصر التنمية البشرية.

(٣) القدرة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يوفره البلد من بيئة مناسبة وبما ترفعه الاستثمارات الأجنبية من المزايا التنافسية التى تضاف إلى المزايا النسبية. وتكتسب الميزة التنافسية أهمية بالغة فى حياة المنظمات، حيث بفضلها يتم تعظيم الإستفادة من المميزات التى يوفرها الإقتصاد العالمى، وكذا من تطوير المنظمات وتحقيقها لأعلى العوائد، وذلك من خلال زيادة ولاء العملاء ورضاءهم تجاه السلع والخدمات المنتجة من قبل المنظمة، وبالتالى حصولها على حصة سوقية أكبر.

إن تنافسية الدولة هى القدرة على إنتاج السلع والخدمات التى تلبي معايير الأسواق الدولية، فى نفس الوقت الذى يسمح فيه لمواطنيها بالتمتع بمستوى معيشة متزايد وقابل للاستمرار، كما تمثل التنافسية بناء قدرة وطنية تؤهل الدولة للتعامل الفعال فى المجال العلمى.

ويقوم بناء تنافسية الدولة من منظور المصلحة القومية على^(١):

(أ) مكون محلى: يتمثل فى رفع مستوى التطور التكنولوجى للاقتصاد وللصناعة تحديداً وبالتالى فإن القدرة التكنولوجية هى لب القدرة التنافسية.

(ب) مكون خارجي: يتمثل في تأسيس نسبية تنافسية للفروع الإنتاجية على الصعيد العالمي انطلاقاً من ارتفاع مكون القيمة المضافة المحلية على قاعدة من ارتفاع المكون التكنولوجي أو مكون البحث والتطوير.

وقد أنشأ بورتر مقياساً للتنافسية مستنداً على الميزة النسبية الظاهرة (RCA Revealed Comparative Advantage)، حيث يكون فرع النشاط أو مجموعة منتجات أو أحد المنتجات يمتلك البلد فيها ميزة نسبية، ويتضمن مصدر المزايا النسبية تكلفة عوامل الإنتاج (الموارد الطبيعية أو البشرية وهو التفسير التقليدي للميزة النسبية)، والمدخل إلى الأسواق (الميزة الجغرافية وتكلفة النقل)، والابتكار الذي يتعلق بثروات رأس المال البشري أى وفرة في اليد العاملة المتخصصة والخدمات المهنية^(٧).

١/٢ مراحل الميزة التنافسية:

يرى بورتر أن الميزة التنافسية تعتمد على توارث مفهوم عوامل الإنتاج وتنتقل بعد ذلك إلى مراحل أكثر تطوراً واستقراراً حيث تبدأ التنمية التنافسية للاقتصاد القومي بمرحلة الاقتصاد الذي تديره عوامل الإنتاج حيث تمثل انخفاض تكلفة عنصر العمل وتوافر الموارد الطبيعية مصدراً للميزة التنافسية، ومع تقدم الدولة يتحول الاقتصاد للمرحلة التالية وهي مرحلة الاقتصاد الذي يديره الاستثمار وتصبح الكفاءة في الإنتاج مصدراً للميزة التنافسية، ومع المزيد من التقدم يبلغ الاقتصاد المرحلة الثالثة وهي مرحلة الاقتصاد الذي يديره الابتكار ويصبح تقديم منتجات وخدمات قائمة على الابتكار المصدر الأساسي للميزة التنافسية^(٨). ففي مرحلة التنمية القائمة على عناصر الإنتاج Factor Driven يعتمد الاقتصاد على المواد الخام والموارد الطبيعية، وتكون مهمة الحكومة فيها العمل على تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي مع توفير أسواق أكثر حرية، والاستخدام الفعال للمواد الخام والعمالة من قبل الشركات الوطنية، وجذب الاستثمارات الأجنبية وهذه المرحلة يتم خلالها استيعاب التكنولوجيا من خلال الواردات والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وفي مرحلة الاستثمار Investment Driven يعتمد الاقتصاد على الكفاءة والفعالية، وتقوم الحكومة بالتركيز على رفع مستوى البنية التحتية، وتحسين الإجراءات التنظيمية مثل الجمارك والضرائب وقوانين الشركات وخلالها تكون المنتجات أكثر تعقيداً، وتأتي

التكنولوجيا والتصميمات من الخارج، ويتم الحصول على التكنولوجيا من خلال تراخيص الاستخدام والمشروعات المشتركة والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفي هذه المرحلة يركز الاقتصاد على التصنيع وتصدير الخدمات المساندة.

وتأتى مرحلة الاقتصاد الذى يعتمد على المعرفة والابتكار Innovation Driven من خلال استثمارات القطاع العام والخاص فى مجالات البحث والتطوير والتعليم العالى ورفع مستوى أسواق المال وتحسين الإجراءات التنظيمية ودعم إنشاء المشروعات التى تعتمد على التكنولوجيا ويعتمد هذا المؤشر على مؤشر فرعى لقياس مدى تطور بيئة الاعمال ومؤشر فرعى لقياس درجة الابتكار.

٢/٢ الميزة التنافسية لقطاع الصناعة المصرى:

لا يزال مفهوم القدرة التنافسية على قدر كبير من الاختلاف بين وجهات النظر المتعددة، فهو مفهوم متعدد الجوانب ذو طبيعة ديناميكية، ويتم التركيز على القدرة التنافسية على مستوى الصناعة والتى تعرف بقدرتها على المنافسة بمنتجاتها فى الأسواق المحلية والعالمية سواء من خلال السعر المنخفض أو الجودة المرتفعة، استناداً إلى معدلات مرتفعة من الانتاجية وأنشطة فعالة للابتكار والتجديد بما يساهم فى زيادة مستوى المعيشة باضطراد^(٩).

وتعرف التنافسية على مستوى الصناعة بأنها القدرة الحالية والمستقبلية والفرص المتاحة لأصحاب المشروعات لتصميم وأنتاج وتسويق منتجاتها، وتعتمد تنافسية الدولة على القدرة الذاتية للصناعات على تنظيم نفسها بصورة تؤثر إيجابياً على سلسلة القيمة المضافة، والصناعة التنافسية هى الصناعة التى تنمو من خلال الابتكار والتجديد، وتتطور إلى صناعة يمكنها الوصول إلى الموردين ذوى الجودة العالية الذين يوفران عوامل المدخلات التى تدعم نمو الصناعة، ولديها القدرة على توفير التمويل اللازم، والقدرة على وضع رؤيا لتشكيل المنتجات وأسلوب تصنيعها، والتوافق مع رغبات ومتطلبات العملاء.

ويمكن إجراء تحليل التنافسية على مستوى قطاع النشاط أو تجمع أنشطة بشرط أن تكون المتوسطات على هذا المستوى ذات معنى وفوارق مؤسسات القطاع محدودة، وتعود تلك الفوارق إلى تفسيرات عديدة مثل توليفة المنتجات، وعوامل الانتاج، وعمر المشروع، والحجم، والظروف التاريخية وعوامل أخرى، وإذا كان من الممكن تقييم تنافسية المشروع

على السوق المحلية أو الاقليمية بالقياس إلى المشروعات المحلية أو الاقليمية المنافسة فإن تقييم تنافسية فرع النشاط يتم بالمقارنة إلى فرع النشاط المماثلة لاقليم آخر أو بلد آخر الذى يتم معه التبادل.

وغالبا ما يستعمل الميزان التجارى وكذلك الحصة من السوق الدولية عادة كمؤشرات عن التنافسية على مستوى فرع النشاط، وهكذا ففى نطاق التبادل الحر فإن فرع النشاط يخسر تنافسيته عندما تتناقص حصته من الصادرات الوطنية الكلية أو تزيد حصته من الواردات الوطنية الكلية لسلعة معينة.

وتعرف التنافسية على مستوى المشروع على أنها «القدرة على إنتاج السلع الصحيحة والخدمات بالنوعية الجيدة وبالسعر المناسب وفى الوقت المناسب، وهذا يعنى تلبية حاجات المستهلكين، بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى».

إن مفهوم التنافسية أكثر وضوحاً على مستوى المشروع، فالمشروع قليل الربحية هو مشروع غير تنافسى، ولا يكون المشروع تنافسياً عندما تكون تكلفة إنتاجه المتوسطة تتجاوز سعر منتجاته فى السوق، أى أن قيمة الموارد التى يستعملها تزيد على قيمة السلع التى ينتجها أو الخدمات التى يقدمها.

وترتبط أهمية التنافسية بمدى مساهمتها فى تحسين الكفاءة، وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية، وإيجاد فرص للنمو وتسهيل النفاذ إلى الاسواق الدولية.

ويعتبر رفع التنافسية للمنتجات المحلية من أهم الأهداف التى تمثل تحدياً للدول الصناعية المتقدمة والدول النامية، وخاصة تلك الدول التى تسعى إلى إتباع استراتيجية التوسع فى الصادرات والتوجه للخارج لتحقيق التنمية المستدامة.

ويتطلب التوسع فى الصادرات زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد القومى وتدعيم مركزه التنافسى، وتنبع أهمية الميزة التنافسية من كونها تعمل على توفير البيئة التنافسية المناسبة لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد واستخدامها وتشجيع الاختراعات والابتكارات، بما يعمل على تحسين وتعزيز الانتاجية والارتقاء بمستوى نوعية الانتاج، ورفع مستوى الاداء وتحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع حيث تعمل التنافسية على رفع الكفاءة الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادى وتحسين مستويات المعيشة^(١١).

وتأخذ الميزة التنافسية فى الصناعة مظاهر متعددة من أبرزها ما يلى^(١٢):

– الجودة الأعلى للسلع والخدمات.

- الوقت الأقل فى الإنتاج والسرعة فى خدمة العملاء.
- العناية الأكفأ والأشمل بالعملاء.
- المرونة فى النظم والأساليب وسرعة التوافق مع المتغيرات.
- العلاقات الأكفأ مع الموردين.
- التكلفة الأقل والسعر الأفضل للعميل^(١٣).

وقد أوضح «بيكر» عام ١٩٨٧ أن الطريق إلى تحقيق الميزة التنافسية فى الصناعة لا يكون بسياسات الحماية لبعض الصناعات والانغلاق على الذات، وإنما بالمنافسة فى السوق العالمية والإبتكار والتنويع^(١٣).

وتتمثل محددات الميزة التنافسية للصناعة فى تخفيض تكاليف الانتاج، ورفع جودة المنتج، والبحث والتطوير، والتسويق حيث أن كسب أجزاء من السوق لا يمكن الحصول عليه الا بتحسين الميزة التنافسية كما توافر موقع مميز ومواد خام وعمالة ماهرة يدعم الميزة التنافسية للصناعة.

كما أن زيادة قدرة الدولة على ادخال تحسينات على المنتجات وعلى الانتاج يرفع من المستوى التكنولوجى للصناعة، وعلى هذا فإن زيادة الميزة التنافسية للصناعة تعمل على تحفيز الاستثمارات ومن ثم رفع الطاقة الانتاجية للاقتصاد.

أن تبنى استراتيجية صناعية واضحة ومرنة وقابلة للتطبيق تؤدى إلى خلق هيكل صناعى متوازن، كما أنها تعمل على تحقيق كفاءة فى تخصيص الموارد بما يعمل على تحسين وتعزيز الانتاجية والارتقاء بمستوى الانتاج، الأمر الذى يساهم على انتاج العديد من المنتجات التى تتمتع بمزايا تنافسية^(١٤).

ويؤدى تواجد العديد من المنتجات ذات المزايا التنافسية وذات المستوى التكنولوجى العالى إلى تحفيز الاستثمارات كما يساعد على توافر البيئة المحفزة على الاستثمار توافر البيئة الاقتصادية التى تتوافر فيها الشفافية والبيئة المعلوماتية والتشريعات الادارية وغيرها من العوامل الجاذبة للاستثمار.

هذا ويتحدد دور الصناعة فى قدرتها على تحقيق الأهداف التنموية، والتى تنقسم إلى أهداف على المستوى القومى (زيادة الصادرات - تخفيض نسبة مستلزمات الانتاج المستوردة - زيادة وتعميق علاقات التشابك الامامية والخلفية)، وأهداف على مستوى

الصناعة المحلية (زيادة مساهمة الصناعات التحويلية فى إجمالى القيمة المضافة - زيادة المساهمة فى العمالة - تحقيق معدلات نمو سنوية مرتفعة) ، وأهداف خاصة بالتجارة الخارجية (زيادة قدرة الصناعة على المنافسة فى الأسواق الدولية - تخفيض نسبة الانكشاف على العالم الخارجى - تحقيق فائض فى الميزان الخارجى - زيادة حصة الدولة فى السوق العالمى من صادرات الصناعات التحويلية).

ويمثل قطاع الصناعة أحد القطاعات الهامة التى تولى له الدول اهتماماً كبيراً لكى يقود عملية التنمية فيها، ويرجع ذلك إلى ما يتميز به هذا القطاع من قدرة على إحداث تغيير جذرى لبنيان وهيكلا الاقتصاد، وإيجاد هيكل مستقر يسيطر فيه قطاع صناعى قادر على انتاج مختلف السلع الإنتاجية والاستهلاكية، بالإضافة لتأثيراته الممتدة لكافة قطاعات الاقتصاد القومى.

ويعتمد نجاح استراتيجية التصنيع فى تحقيق أهدافها على التحديد الواضح لدوره فى عملية التنمية الاقتصادية، وهذا يتطلب تحديد استراتيجية تناسب كل مرحلة من مراحل النمو واختيار الاسلوب الملائم عند تنفيذ برامج التصنيع^(١٦).

ويمكن تجسيد دور الدولة فى تدعيم وتحسين تنافسيتها على المستوى الدولى، بتوفيرها لبيئة أعمال ملائمة، وهذا بتطبيق سياسات اقتصادية ومالية واجتماعية تهدف إلى تدعيم تنافسية النشاطات الإنتاجية والخدمية^(١٧)، وتتمثل فى:

- السياسات المالية والنقدية.
- سياسات الاستثمار وتهيئة المناخ الاستثمارى.
- سياسات تعزيز القدرات التكنولوجية الذاتية.
- سياسة إصلاح التشريعات والمؤسسات.
- أساليب الممارسة الإدارية الرشيدة.
- سياسة تحديث البنية الأساسية المادية.
- تحديث الجهاز الحكومى والإدارى.
- سياسة نشر وتداول المعلومات.

وفى هذا المناخ التنافسى تحتاج مصر إلى إنتاج وتسويق وتجارة تتواءم مع ميزتها النسبية وهذا يعنى تحسين قدرتها النسبية فى الإنتاج معتمدة على ثلاثة عوامل، هى: (أ) التكنولوجيا (التي تحدد الإمكانيات الإنتاجية وتؤثر على معدلات التحول الإنتاجى).

(ب) طريقة استعمال الموارد (التي تؤثر على قيمة الموارد المحلية مثل الموارد الطبيعية والعمالة ورأس المال).

(ج) الأسعار العالمية (التي تحدد بصورة مباشرة قيمة المدخلات والمنتجات القابلة للتجارة وبصورة غير مباشرة قيمة الموارد المحلية).

إن دعم الجهود البحثية فى مجال التصدير سوف يؤدى إلى زيادته، كما أنه يمكن زيادة الترويج للتصدير عن طريق الإتصال مع أسواق جديدة، ويوصى بتقدير الميزة التنافسية ليس فقط لمرحلة الإنتاج بل أيضاً لمختلف مراحل النظام السلى مثل النقل والتسويق والتجهيز، فقد يكون للسلة ميزة تنافسية عند مرحلة الإنتاج ولكنها لا تتمتع بهذه الميزة بالنسبة لمرحلة أخرى لعدم كفاءة عملية النقل والتسويق والتجهيز التى قد تؤثر بصورة سلبية على القيمة المضافة.

وفى سبيل تشجيع قطاع الصناعة قامت مصر بإصدار العديد من القوانين التى تهدف إلى تشجيع وتنويع الصناعة بشكل عام وتشجيع الصناعات التصديرية بشكل خاص، وأيضاً زيادة الاحتكاك بالاسواق الدولية، كما يساعد الدول فى الحصول على المعلومات والتطورات التكنولوجية السائدة فى الأسواق العالمية، وأيضاً انشاء المناطق الحرة العامة والخاصة والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة.

كما وقعت مصر على عدد من الاتفاقيات الدولية والاقليمية مثل (الجات - الكوميسا - المشاركة الأوروبية - الاتفاقيات المصرية مع عدد من الدول العربية).

هذا وقد اتجهت مصر إلى تشجيع الشباب على الاستثمار فى مجال المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغراسوة بالدول المتقدمة التى سبقتنا فى هذا المجال.

ويرجع نجاح تجارب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغرفى الدول المتقدمة إلى العديد من العوامل من أهمها^(١٧):

١ - عدم اعتبار الشركات الصغيرة كيان مستقل بل جزء من مجموعة مترابطة ذات علاقات متداخلة، فعلى الرغم من احتدام المنافسة بين الشركات إلا أن هناك درجة كبيرة من التعاون والتنسيق فيما بينها.

٢ - تميز السياسات التى تهدف إلى تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغربالمرونة والديناميكية.

- ٣ - اهتمام العديد من الجهات الحكومية وغير الحكومية بتوفير الدعم اللازم للمشروعات الصغيرة، والاهتمام بالجانب التشريعى لتهيئة البيئة لنموها.
- ٤ - تحديث معدات الإنتاج ونقل التكنولوجيا المتطورة وتوفير التدريب اللازم للعاملين، وتحفيز البحث العلمى والتطبيقى المرتبط بالمشروعات الصغيرة.

٣/٢ خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر:

- تعتمد المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر على العمالة المكثفة وتميل إلى توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة من المشروعات الكبيرة وبالتالي فهي تلعب دورا هاما فى خلق فرص العمل مما يخفف من حدة الفقر.
- يرتقى مستوى الادخار والاستثمار من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والجمعيات والهيئات غير الحكومية وغيرها من مصادر التمويل الذاتى.
- توزيع الصناعات الجديدة على المدن الصغيرة والريف ومن ثم تصبح الصناعات الصغيرة مفيدة حيث تستطيع أن تمارس نشاطها باستخدام المواد الأولية المحلية، وكذلك تستطيع أن تخدم الأسواق المحدودة، واستخدام اليد العاملة الرخيصة الموجودة محليا.
- إن المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر تحتاج إلى استثمارات منخفضة وبتكلفة منخفضة نسبيا مما يخفف العبء على ميزانيات الدول النامية التى تعاني من قلة الموارد المالية.
- تؤدى المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر إلى تحقيق التكامل مع المشروعات الكبيرة حيث يمكن أن تقوم هذه المشروعات بإنتاج احتياجات ومستلزمات المشروعات الكبيرة من المواد الأولية.
- الاستثمار فى الإبداعات التكنولوجية المتعلقة بأساليب الإنتاج يمكن أن يساهم فى تطوير وخلق منتجات جديدة ذات جودة عالية، لتلبية حاجات ورغبات العملاء الدائمين والمحتملين، فتتمكن المنظمة من الحفاظ على مركزها فى السوق وتعزز بذلك من قدرتها التنافسية.

٤/٢ التحديات التى تواجهها المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر:

تواجه المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى مصر العديد من المعوقات أهمها المعوقات التمويلية، والمعوقات الادارية والتسويقية، والمعوقات التنظيمية والبيروقراطية حيث تعاني

أغلب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من عدم حصولها على الخدمات التمويلية المناسبة لتغطية احتياجاتها من رأس المال العامل والثابت على أسس تتسم بالاستمرارية.

١ - التحديات الخاصة بالموارد البشرية:

- عادة ما يدير المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر مالكيها حيث تكون إدارته لها غير محترفة بسبب ضعف تكوينه في الميدان التجارى.
- انخفاض إنتاجية العمل لصعوبة الحصول على المهارات العمالية المطلوبة التى تجذبها المشروعات الكبيرة، بالإضافة لعدم قدرة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر على تدريب عمالها لمحدودية إمكانياتها.

٢ - التحديات الخاصة بالمواد الأولية:

- عدم انتظام تدفق المواد الأولية لعدم القدرة على منافسة المشروعات الكبيرة فى الحصول عليها.
- شراء المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر للمواد الأولية بكميات محدودة بسبب ارتفاع تكلفتها، مما يؤدي إلى ضعف القدرة على التفاوض مع الموردين نظراً لمحدودية الكميات المشتراه مقارنة مع المشروعات الكبيرة.
- ارتفاع أسعار المواد الخام خاصة المواد المستوردة من الخارج، مما ينعكس بالسلب على جودة المنتجات نظرا لاضطرار أصحاب تلك المؤسسات إلى الاعتماد على خامات أقل جودة.
- ارتفاع تكاليف النقل نظرا للبعد الجغرافى بين مناطق الإنتاج ومنافذ التسويق مما يزيد من تكلفة المنتج النهائى.

٣ - التحديات الخاصة بالتمويل:

- تشكل الخدمات التمويلية مكونا رئيسيا فى جهود تنمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، الا أن ضيق نطاق هذه الجهود بالإضافة إلى اعتماد أغلبها على مصادر الدعم الخارجى، يجعلها غير قادرة على تلبية احتياجات المنشآت الصغيرة بصورة منتظمة، فعلى الرغم من تقديم بعض البنوك التمويل اللازم لتلك المنشآت إلا أن

العديد منها يحجم عن توفير التمويل أو يخصص نسبة ضئيلة من محفظة قروضه لتمويل تلك المنشآت.

• عدم أو ضعف القدرة فى الحصول على القروض من المؤسسات المالية نظراً لعدم القدرة على توفير الضمانات الكبيرة المطلوبة لذلك، وارتفاع نسبة المخاطر المالية فى إقراض هذه المؤسسات نظراً لضعف قدرتها على مواجهة ضغوط السوق، وارتفاع التكلفة الإدارية للإقراض.

• أغلب مؤسسات القطاع المالى وأدواته غير مهيأة لخدمة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وذلك لعدم الخبرة فى أسلوب المتابعة ولا ارتفاع تكلفة الخدمة نسبياً حيث تحصل ٥٪ فقط من المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر على تمويل مصرفى^(١٨).

٤ - التحديات الخاصة باستخدام التكنولوجيا:

- عدم القدرة على استخدام التكنولوجيا المتقدمة لاعتبارات اقتصادية تتعلق بالطاقة التى تحتاج بالتكنولوجيا ومحدودية سوق المشروعات الصغيرة.
- صعوبة قيام هذه المشروعات بالبحوث والتطوير لمنتجاتها، وضعف القدرة على حماية اختراعاتها، واعتماد غالبيتها على معدات وآلات مستعملة ذات تكنولوجيا بسيطة مما ينعكس بالسلب على جودة المنتج النهائى.
- ثورة المعلومات التى تدفع بالنظام الاقتصادى العالمى الجديد بوجود ثورة علمية فى المعلومات والاتصالات والمواصلات والتكنولوجيا الكثيفة وحق المعرفة أدت إلى تقارب الأسواق بشكل كبير وتغيير شكل الملكيات وتشجيع الاندماجات بين المشروعات والمؤسسات الصغيرة للاستجابة لمتطلبات البيئة العالمية التى من أهمها الإنتاج بالحجم الكبير لتحقيق وفورات الحجم.
- التطور التكنولوجى الذى أدى إلى تسهيل عمليات الاتصال والانتقال بين الدول وسرعة أداء المعاملات الاقتصادية الدولية سواء التجارية أو المالية.

٥ - التحديات الخاصة بالأسواق الخارجية:

- تجاوز الحدود السياسية للدول واتساع الأسواق بصورة جعلت المنتجات تأخذ الصفة العالمية كذلك تشابه أنماط الاستهلاك فى العالم بين شعوب مختلفة الثقافات دفع بالمشروعات للاهتمام بتنمية ونشر الأساليب الإنتاجية التى تعتمد التكنولوجيا العالية

- بهدف الزيادة من جودة المنتجات ورفع إنتاجية الأداء.
- ثورة الاتصالات نتيجة التقدم التكنولوجى جعلت العالم قرية صغيرة، وأصبحت الشركات تعمل فى بيئة عالمية شديدة التنافس.
- تدويل التجارة من خلال إنشاء الاتفاقيات العالمية للتجارة والتعريفات الجمركية وتحرير التجارة العالمية.

ثالثاً: الاستخدام التنافسى للأبداع التكنولوجى:

تواجه المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر العديد من العقبات فى مجالات التكنولوجيا والابتكار باعتبارها العامل الرئيسى فى زيادة الانتاجية والقدرة التنافسية حيث تحتاج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر لزيادة استيعابها واستفادتها من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما تركز الأولويات المتعلقة بهذه المؤسسات على تحديات هامة مثل ضرورات التحديث وتحسين نظم المعلومات، وتقديم المساعدة لاستخدام التجارة الالكترونية^(١٩). ويتزايد التركيز الآن على تحفيز الصناعات الصغيرة القائمة على المعرفة والابتكار والفكر الابداعى، وهو ميدان تتفوق فيه تلك المؤسسات حيث تتعاظم قيمة الفكر فى ظل التحولات العالمية المتسارعة من الاقتصاد العينى والمادى إلى الاقتصاد الرقمى والمعرفى باعتبارها سلعة اقتصادية ذات قيمة مضافة مرتفعة^(٢٠).

وتعتبر صناعة تكنولوجيا المعلومات كثيفة رأس المال والتكنولوجيا من أرقى أشكال سلع دورة المنتج^(٢١)، ولدى المبتكرين الرؤية والتخيل للاستخدام الأفضل للموارد للحصول على أفضل عوائد^(٢٢)، وعندما تكون براءات الاختراع قادرة على منع دخول المقلدين فإن الشركات تستمر فى الإبقاء على نسبة عالية للابتكار^(٢٣).

١/٣ أهمية الإبداع التكنولوجى للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر:

استعمل الإقتصادى Josef Schumpeter سنة ١٩٣٩ مصطلح الإبداع التكنولوجى بالمعنى الحديث لأول مرة بقوله أن الإبداع التكنولوجى هو التغيير المنشأ أو الضرورى. والإبداع التكنولوجى هو الإختراع الذى يعود بالنفع، أى هو خطوة أكثر من الإختراع، فقد تبتكر ولكن تبقى هذه الفكرة دفيئة ولا يستفيد منها أحد، ولكن بعد أن تطوره إلى ما يستفيد منه الآخرون فأنت بذلك أصبحت مبدعاً.

وبصفة عامة فإن الإقتصادي Morin J. سنة ١٩٨٦ عرف الإبداع التكنولوجي على أنه «وضع حيز التنفيذ أو الإستغلال تكنولوجيا موجودة، التي تتم في شروط جديدة وترجم بنتيجة صناعية».

وفي تعريف لمنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OCDE) بأن «الإبداعات التكنولوجية تغطي المنتجات الجديدة والأساليب الفنية الجديدة، وأيضاً التغييرات التكنولوجية المهمة للمنتجات ولأساليب الفنية، ويكتمل الإبداع التكنولوجي عندما يتم إدخاله للسوق (إبداع المنتج) أو إستعماله في أساليب الإنتاج (إبداع الأساليب)، إذاً الإبداعات التكنولوجية تؤدي إلى تدخل كل أشكال النشاطات العلمية، التكنولوجية التنظيمية، المالية والتجارية». والاقتصاد الإبداعي هو العلم الذي يجمع بين البعد الاقتصادي وقيمة الابداع في مشروعات استثمار ذات طبيعة معرفية ابتكارية، تعرف بالصناعات الابداعية أو اقتصاد المعرفة، وتعد الآن جزءاً هاماً ومتنامياً من اقتصادات كثير من البلدان المتقدمة.

والاقتصاد ليس علماً جديداً ولا الإبداع أيضاً، لكن الجديد هو كيفية العلاقة بينهما وكيف يؤدي اجتماعهما إلى ثروة وأرباح استثنائية، وهو الأمر الذي جعل مفكراً اقتصادياً مثل (جون هوكنز) يعتبر ذوو الأفكار، أي أولئك الذين يملكونها، أكثر نفوذاً ممن يشغلون الآلات.

وفي تحليله يعرف (هوكنز) الإبداع بأنه القدرة على توليد شيء جديد، فهو يعني إنتاج الأفكار أو الاختراعات ذات الأهمية والفائدة، وليس الإبداع بالضرورة فعالية اقتصادية، لكنه يصبح كذلك عندما يؤدي إلى فكرة ذات مردود اقتصادي أو منتج يمكن الاتجار به، أي التحول من الفكرة إلى المنتج، وهذا ببساطة هو الجوهر الحقيقي لمفهوم اقتصاد المعرفة، ففي حين كانت الأرض، والعمالة، ورأس المال هي العوامل الثلاثة الأساسية للإنتاج في الاقتصاد القديم، أصبحت الأصول غير الملموسة في هذا الاقتصاد الجديد من المعرفة، والإبداع، والابتكار، والمعلومات.

وأصبح للابتكار المتجسد في برامج الكمبيوتر والتكنولوجيا عبر نطاق واسع من المنتجات أهمية تفوق أهمية رأس المال، أو المواد، أو العمالة، ومن ثم، فإن اقتصاد المعرفة في الأساس يقصد به أن تكون المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، وعلى العكس من الاقتصاد المبني على الإنتاج، حيث تلعب المعرفة دوراً أقل، ويكون النمو مدفوعاً بعوامل

الإنتاج التقليدي، فإن الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية أو رأس المال البشرى المبدع، هى أكثر الأصول قيمة فى اقتصاد الابداع المبني على المعرفة، وهو الاقتصاد الذى تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة.

ان عصر المعلومات بكل مكوناته ووسائله، وفى مقدمتها الصورة، ووسائل الاتصال، والثقافة والفنون بمختلف فروعها، سوف يحكمه مبدأ المنافسة فى مجالات الاقتصاد، والأبحاث والكشوف العلمية، وكذلك فى الفنون باعتبارها قوة اطلاق الهوية الوطنية وعنوان الانتماء للوطن. ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائى الاقتصاد المعرفى بكونه يركز بالأساس على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية فى جميع مجالات النشاط المجتمعى، والاقتصادى، والمجتمع المدنى، والسياسى، وحتى الحياة الخاصة وصولاً إلى التنمية الإنسانية المستدامة، ويتطلب ذلك بناء القدرات البشرية الممكنة والتوزيع الناجح للقدرات البشرية على مختلف القطاعات الإنتاجية.

ومن مزايا الاقتصاد المعرفى أنه يدعم حدوث تغيرات وتحسينات أساسية وضرورية للمستقبل، وتحقيق مخرجات ونواتج تعليمية مرغوبة ومؤهلة، كما يعطى المستهلكين ثقة أكبر وخيارات أوسع، ويدفع المؤسسات إلى التجديد والإبداع والاستجابة لاحتياجات المستهلك أو المستفيد من الخدمة، ويؤثر ايجابيا فى مؤشرات النمو، والإنتاج، والتوظيف. وتتجلى سمات الاقتصاد المعرفى فى قيامه بالاستثمار فى الموارد البشرية باعتبارها رأس المال الفكرى والمعرفى والاعتماد على القوى العاملة المؤهلة والمتخصصة، وانتقال النشاط الاقتصادى من إنتاج وصناعة السلع إلى إنتاج وصناعة الخدمات المعرفية، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بفاعلية، وتفعيل عمليات البحث والتطوير كمحرك للتغيير والتنمية، وارتفاع الدخل لصناع المعرفة كلما ارتفعت وتنوعت مؤهلاتهم وقدراتهم الابداعية وخبراتهم وكفاءاتهم، والاستخدام الكثيف للمعرفة العلمية والمعرفة العملية المتطورة عالية التقنية وتوظيفها فى أداء النشاط الاقتصادى لتحقيق أعلى نتائج متوقعة.

ولم يعد كبر حجم الشركة يتطلب زيادة فى التكاليف وبالتالي يحد من الأرباح، كما لم تعد هناك مواقع مالية أو تقنية تمنع النفاذ للمعلومات، بل أصبح تأسيس شركات عالمية لا يتطلب استثمارات مالية ضخمة بعد أن أصبح للمعلومة قيمة تبادلية ووظيفة استعمالية. ان الترجمة الحقيقية لاقتصادات المعرفة هى الصناعات الإبداعية، ومنها الصناعات الثقافية التى تعتمد على ظاهرة الثقافة وفى صلبها الإبداع، والصناعات التكنولوجية التى تعتمد على الابتكار والاختراعات وتواكب تطورات التكنولوجيا والعولمة.

ويقدم المفكر (جون هارتلي) فى كتابه «الصناعات الابداعية» تحليلاً يعتمد على أن «الإبداع» سيقود التغير الاجتماعى والاقتصادى» بأعتبارة «مصدر الميزة التنافسية» للأمم، فبعد أن سادت الطبقة العاملة «أصحاب الياقات الزرقاء» «وطبقة الخدمات» «أصحاب الياقات البيضاء»، انتقلت السيادة الآن إلى الطبقة الإبداعية «بلا ياقات»، فهم كتاب، وفنانون، ومبتكرون، لا يعملون ساعات عمل منتظمة، ويوجهون الاقتصاد توجيهاً ناعماً، سواء عبر ماركات عالمية شهيرة أو مشاريع صغيرة مستقلة.

وأبناء الطبقة الجديدة، يتميزون بالشره للتعلم، وتنوع الخبرات، وتعدد أماكن العمل، فهم لا يعملون فى صناعة وحيدة ولا مع مستخدم واحد، ويهدفون إلى غرس وعاء للمعرفة، واتخاذ المبادرة، والعمل الجماعى، والابتكار، والتصرف بمسؤولية.

فيما يطرح (جون هوكنز) تفريقاً دقيقاً بين «عصر المعلومات» وعصر «الصناعات الإبداعية»، فقديمًا كان الأفراد يحصلون على الجانب الأكبر من أموالهم نتيجة «تقديم معلومات» تساعد فى القيام بسلسلة من الخطوات المنطقية، لكنها لا تساعدنا فى الاختيار بين خطوات متكافئة منطقياً، أما فى عصر الصناعات الإبداعية فإن الأولوية للفكرة لا للمعلومة، وللتعبير الشخصى والابتكار، فعندما أقول عندى فكرة أعبر عن رؤية شخصية أكثر من القول عندى معلومة، وإن كل شخص يملك حساً إبداعياً فى مجال ما، لكن هذا لا يعنى بالضرورة أنه أصبح مفكراً أو مصمماً، ما لم يكن ثمة استخدام وتوظيف لهذه الطاقة الإبداعية، مع توافر البنية الأساسية والمال اللازم للاستثمار واستخلاص القيمة الاقتصادية والثقافية من هذا الإبداع، ومن ثم تحقيق النمو الشامل المتكامل.

ويؤكد (إيلي ريني) فى دراسته «العالم الإبداعي» أن الفرص الاقتصادية تكمن فى المعرفة، والأفكار، ولا تقوم الصناعات الإبداعية على «المحتوى» فقط «السلعة» ولا «حقوق النشر»، بل هى تستفيد بشكل أساسى من «المستهلكين» كمبتكرين للأبحاث والتطوير وتستقى منهم الفرص الجديدة.

وقد بات واضحاً أن امتلاك الشركات للذكاء والإبداع وقدرتها على استنزاف المواهب من منافسيها، يعتبر ميزة تنافسية جديدة يصعب التغلب عليها، ومن ثم بات العمل على تنمية الأفكار ورعاية المبدعين، ضرورة تنموية لمواكبة ما تفرضه حركة التحديث والتطور العالمى من تداعيات وتحديات ومسئوليات.

لقد أصبحت التطورات التكنولوجية حالياً عاملاً حاسماً وفعالاً بسبب السرعة المذهلة للمبتكرات الحديثة، وحجم التأثيرات التي تترتب عنها حيث شكلت التكنولوجيا دعامة قوية للنمو الاقتصادي، وتتكون البيئة التكنولوجية من البنية الأساسية للعلم من المؤسسات، والأفراد، والإمكانيات، ومستوى التقدم العلمي والتكنولوجي السائد في المجتمع، والقدرة الوطنية على الإبداع والابتكار، وكذلك مدى القدرة على نقل التكنولوجيا الأجنبية وتطويرها وتطويرها وتحقيق الاستفادة منها.

لقد أصبح الإبداع التكنولوجي لتعزيز التنافسية في المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ضرورة حتمية لا مفر منها، خاصة مع اشتداد التنافس حالياً في الأسواق، وأصبح عامل المنافسة يقوم على أساس القدرة على الإبداع واستخدام المواهب الإبداعية بشكل كامل وفقاً للقواعد السائدة في البيئة التي تنشط فيها، حيث صار الإبداع اليوم من أهم المعايير المعتمدة لقياس وتقييم الأداء من جهة والقابلية التنافسية من جهة أخرى.

ويلعب الإبداع التكنولوجي دوراً هاماً في تمييز الأداء وتعزيز القدرة التنافسية من خلال:

- إثارة الطلب خاصة إذ يقوم الإبداع والابتكار بتقوية الطلب الأولى عن طريق عرض جديد، ويقوى عن طريق إحلال منتجات جديدة، فالرغبة في الشراء تتواجد من خلال ابتكار منتجات جديدة.
- إثارة العرض وخلق موارد جديدة للدخل فمن خلال تقديم منتجات جديدة، وزيادة العرض، وتلبية الحاجات الجديدة في السوق، وتنويع النشاط، تقوم المنظمة بخلق موارد جديدة للدخل تمول بها تطورها.
- زيادة القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة عن طريق تقديم منتجات جديدة مع خفض تكلفة التصنيع من خلال الإبداع ومراحل العملية الإنتاجية.
- جذب العملاء والحصول على رضاهم عن طريق تقديم منتجات تواكب التطورات الحديثة.
- إيجاد فرص جديدة للمشروعات الصغيرة للبيع في أسواق جديدة وذلك يؤدي إلى زيادة حجم المبيعات ومن ثم زيادة الربحية.
- الحفاظ على بقاء واستمرارية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بتواجدها في محيط تنافسي، فالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر التي تعتمد على منتج واحد تكون فترة حياتها قصيرة بينما التي تنوع في منتجاتها تزيد من فترة حياتها.

هذا ويعمل الإبداع على تحقيق التنمية المستدامة للمشروعات الصغيرة، كما تم مؤخرا إبراز الدور التكنولوجي والبعد التقني في دالة الإنتاج حيث كان هذا البعد في السابق يعد كمتغير خارج عن دالة الإنتاج التي لها علاقة برأس المال والعمل في المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الناجحة ومن أجل ضمان بقائها واستمرارها قوية، يجب أن لا تبقى عند حد الكفاءة بمعنى أن لا تكتفى بالقيام بأعمالها أو تؤدي الوظيفة الملقاة على عاتقها فحسب، إنما يجب أن تكون إستراتيجيتها أكثر بعدا وتطلعا للمستقبل استعدادا وتكيفا، حيث تميز مركزها التنافسي في السوق من خلال جودة خدماتها وكفاءة أداءها وتوسيع أهدافها.

إن تعظيم الربحية وتدعيم الفرص من أجل زيادة حجم الحصة السوقية، يعد من بين أهم الدوافع التي تؤدي بالمنظمة إلى تبني تكنولوجيا حديثة، علاوة على وجود مجموعة أخرى من الدوافع التي تجعل من المنظمة تتبنى الإبداعات والتغيرات التكنولوجية المستثمرة.

إن تزايد الاهتمام العالمي بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر أصبح يشكل ظاهرة ومحور في الاقتصاد الحديث. ومن أبرز ملامح هذا الاهتمام وانعكاساته هو النمو الكثيف والواسع في أعداد هذه المشروعات في جميع دول العالم، حيث أدركت تلك الدول أهميتها وقدرتها على تحقيق عوائد اقتصادية مجدية وتحويلها إلى قوى عمل حقيقية ومنتجة من خلال انخراطها في حركة الإنتاج حيث تقوم بالدور الاساسي والمحرك للتنمية والتشغيل، وتساهم في الاستخدام الأمثل للموارد المحلية، بالإضافة إلى ذلك فإن لها دورا ملحوظا في زيادة الإنتاج المحلي والصادرات، وكذلك التكامل مع المشروعات الكبيرة حيث ظهرت العديد من المشاكل لم تستطع المشروعات الكبيرة التعامل معها أو إيجاد حلول لها وحدها واستلزم الأمر التعاون مع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.

ويمتلك الإبداع التكنولوجي قدرة مميزة لإحداث ثورة في هيكل المنافسة في المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، ولقد أثبتت التجارب نتائج تلك العملية من خلال خفض التكاليف الثابتة للإنتاج، ومن ثم تخفيض عوائق الدخول إلى السوق ومنح فرص الدخول أيضا لمنظمات جديدة أخرى بل وتشجيعها على المنافسة مع نظرائها على اختلاف أحجامهم، مما يستوجب ضرورة توجيه الجهود إلى مجال البحث والتطوير من أجل تحسين طرق الإنتاج أو خلق وتحديث منتجات أكثر قدرة على المنافسة.

أن البعد الحقيقي والفعلى لعملية الإبداع التكنولوجى هو التخفيض فى التكاليف، ومن هنا نجد من الضرورى وجود تنسيق مستمر بين جهاز الإنتاج ووحدة البحوث والتطوير لضمان تخفيض التكاليف، الأمر الذى يدفع لتعزيز التنافسية فى المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر عن طريق ترشيد العملية الإنتاجية والاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج.

٢/٣ خصائص الإبداع التكنولوجى:

- إن الإبداع التكنولوجى هو نتيجة تطبيق معارف فنية أو تكنولوجية معترف بها، ومعنى هذا أن كل جديد يقوم على معلومات غير دقيقة وبالتالي يؤدى إلى نتائج غير فعالة لا يمكن اعتبارها إبداعاً تكنولوجياً.
- أن يكون الإبداع مرتبطاً بالإنتاج والإنتاجية، أى أن كل إبداع لا يؤدى إلى تحسين عملية الإنتاج أو استخدام عناصر الإنتاج، ولا حتى فى توفير منتجات جديدة أو تحسين المنتجات المتواجدة لا يعتبر إبداعاً تكنولوجياً بالمعنى الصحيح.
- إن الإبداع التكنولوجى بدون إنتشاره فى الأسواق يكون محدود الفعالية والكفاءة، فإن الإبداع التكنولوجى هو عامل أساسى فى المنافسة وبالتالي فى ديناميكية السوق الحرة.
- إن المجهودات الإبداعية التى تؤدى إلى عدم التحكم فى التكاليف ليست إبداعات تكنولوجياً، والنقطة الأساسية هنا هى أن الإبداع التكنولوجى يحمل فى طياته المنافسة فى التكلفة النهائية.

وعموماً يجب التمييز بين طبيعة الإبداع التكنولوجى ودرجته، وقد صنف الإقتصادى Shumpeter الإبداع التكنولوجى حسب طبيعته إلى خمس أنواع أو فئات، وهى:

- المنتجات الجديدة.
- الأساليب الفنية الجديدة للإنتاج.
- الأسواق الجديدة.
- المصادر الجديدة للمواد الأولية.
- الأشكال الجديدة للتنظيم.

٢/٣ الإبداع التكنولوجى وتعزيز التنافسية:

يعتبر الإبداع التكنولوجى أحد أهم الركائز الأساسية فى بناء المزايا التنافسية



للمؤسسات، فإذا أرادت عدم التخلف عن السباق التنافسى فإنه يتعين عليها إتخاذ خطوات وإجراءات لتقديم منتجات أو لتطوير تقنيات جديدة لإنتاج هذه المنتجات بكل ثقة ومقابل تكلفة منخفضة.

١/٣ تأثير الإبداع التكنولوجى على التكاليف:

إن الإبداع التكنولوجى يحدث ثورة فى هيكل المنافسة، وخفض التكاليف الثابتة للإنتاج، ومن ثم تخفيض عوائق الدخول وتهيئة الفرصة لمؤسسات جديدة أصغر لدخول مجال المنافسة مع مؤسسات أخرى كبيرة، وفى هذه الحالة يجب على المؤسسة أن تركز جهودها على مجال البحث والتطوير من أجل تطوير المنتجات وتطوير العمليات.

٢/٣ تأثير الإبداع التكنولوجى على التمييز:

يتعين على المؤسسة لى تتبنى إستراتيجية التمييز تطوير الكفاءة فى مجال البحث والتطوير وذلك من أجل إنتاج تشكيلة واسعة من المنتجات تخدم شرائح أكثر من السوق، وإنتاج سلع مميزة بجودة عالية وتقديم خدمات مميزة وسريعة تختلف عما يقدمه المنافسين، وهذه العوامل تعطى مبرراً يدفع العملاء لدفع أسعار عالية ومميزة لهذه السلع أو الخدمات تغطى التكاليف التى تتكبدها المؤسسة.

إن التمييز فى السلع والخدمات، الذى تحققه المؤسسة من جراء قيامها بالإبداع التكنولوجى يمكن أن يحميها من منافسيها لدرجة قد تصل إلى خلق الولاء للعلامة من قبل العملاء حيال منتجاتها.

٣/٣ تأثير الإبداع التكنولوجى على التركيز:

إن الإبداع التكنولوجى يمكن المؤسسات من تركيز جهودها على شريحة معينة من المستهلكين وهذا من خلال التركيز على الإبداع فى خطوط الإنتاج أو الإبداع فى المنتجات أو فى سوق محددة من أجل تلبية حاجتهم ورغباتهم على أكمل وجه. أن المؤسسات التى تتبنى مفهوم التركيز تميل إلى تطوير منتجات ذات جودة متميزة بنجاح وذلك راجع لعرفتها وخبرتها بالمجال المستهدف.

أن الإبداع التكنولوجى له دور كبير فى تخفيض التكاليف ومساهمته فى تمييز المنتجات إذن يمكن القول بأن الإبداع التكنولوجى له تأثير أيضا على إستراتيجية التركيز (إما من خلال التركيز على التكاليف أو التركيز على التمييز)، ففى حالة قيام المؤسسة بالإبداع

التكنولوجى من أجل تركيزها على التكاليف لى تحصل على ميزة تنافسية فى السوق المستهدفة فيجب عليها أن تستعمل كافة الأساليب الفنية الجديدة فى عملية الإنتاج، نفس الأمر بالنسبة للمؤسسة التى تقوم بالإبداع التكنولوجى بهدف التركيز على تمييز منتجاتها فى السوق المستهدفة، فإنها لى تحقق ذلك يجب عليها إستخدام كافة الخصائص الإبداعية وطرق وأساليب العمل المختلفة.

٤/٣/٣ تأثير الإبداع التكنولوجى على المنافسة السوقية:

- عندما تؤدى الإبداعات التكنولوجية إلى تخفيض التكلفة، فإنه نجد بأن الضغوط تنمو وتزيد من أجل تخفيض الأسعار، بحيث يستطيع المنتجين منخفضى التكلفة إستخدام الأسعار لجذب العملاء بعيداً عن منافسيهم، وقد تحاول المؤسسات مرتفعة التكلفة الدفاع عن مساهمتها السوقية عن طريق تخفيض الأسعار، وبالتالي فإن التكنولوجيات المخفضة للتكاليف تدعم الإستراتيجية التنافسية التى تستهدف الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة على مستوى الصناعة.
- عندما يساهم الإبداع التكنولوجى فى تدعيم جودة المنتجات والمزايا المرتبطة بأداء السلع، فإنه من يتبنى هذه الإبداعات التكنولوجية يستطيع كسب العملاء من المنافسين بإتباع إستراتيجية قائمة على جاذبية منتجاته.
- إذا ما تمكنت المؤسسات القائمة من بناء الولاء للعلامة لمنتجاتها، وذلك من خلال قيامها بالإبداع التكنولوجى المستمر فإن هذا الأمر يترتب عليه تقليص المخاطر المرتبطة بدخول المنافسين الجدد على الصناعة.
- أن الإبداعات التكنولوجية تمكن المؤسسة من زيادة حواجز الدخول إلى السوق وذلك إذا كان من الممكن الأفراد بأساليب الإنتاج الجديدة من خلال الإستحواذ على حقوق ملكية الإبداعات التكنولوجية.
- إن الإبداع التكنولوجى فى أساليب الإنتاج يمكن المؤسسة من تغيير الإحتياجات الرأسمالية اللازمة لدخول الصناعة والإستثمار بكثافة وبشكل مستمر فى البحوث والتطوير حتى تستطيع أن تساير الإبداعات التكنولوجية الجديدة، كذلك التأثير على الإستمرار الرأسمالى اللازم لبناء وتجهيز مرافق الإنتاج الجديدة.

٥/٣/٣ تأثير الإبداع التكنولوجى على قوة المشترين (العملاء):

- إذا أدى الإبداع التكنولوجى إلى تنميط مجتمع معين، فإن هذا يُمكن العملاء من تحويل طلباتهم إلى موردين (منتجين) آخرين بسهولة وبتكلفة أقل، الأمر الذى بدوره يؤدي إلى زيادة قوة المفاوضة للعملاء مع البائعين حيث يتجه العملاء إلى الموردين الذين يقدمون أفضل الشروط.
- إذا ساهم الإبداع التكنولوجى فى إضافة خصائص جديدة إلى المنتجات يعتمد عليه العملاء فى إختيار المنتجات، فسوف يؤدي ذلك إلى خلق تفضيل قوى من جانب المشترين مما يؤدي إلى تضيق نطاق المفاوضة بين الموردين (المنتجين) والعملاء.

٦/٣/٣ تأثير الإبداع التكنولوجى على قوة المنتجين (الموردين):

- ١ - إذا كان الإبداع التكنولوجى فى مجال المنتجات أو فى أساليب الإنتاج متاح أمام عدد كبير من الموردين فإن تنقل العملاء من مورد لآخر يكون منخفض، الأمر الذى يزيد من شدة المنافسة بين الموردين.
- ٢ - إذا توفر لدى الموردين تكنولوجيات معينة متصلة بأداء سلعة أو بخصائص محددة بها تستطيع أن ترغب العملاء على الشراء من هؤلاء الموردين، فإن ذلك يضعهم فى قمة المنافسة ويمنحهم قوة تفاوضية كبيرة مع عملائهم.

رابعاً: الاستخدام التنافسى للمعرفة والابتكار والفكر الإبداعى:

يواجه تسويق تكنولوجيا المعلومات وتصديرها العديد من العقبات الاقتصادية والتجارية أهمها تفشى ظاهرة القرصنة والتزييف والتقليد وتزوير البرمجيات والاعتداء على حقوق الملكية الفكرية وضياع كافة الحقوق المادية والأدبية^(٢٤).

ومع تنامى صناعة تكنولوجيا المعلومات فقد إستلزم الأمر إيجاد الحماية القانونية اللازمة، ومن ثم فإن التوسع فى الإنتاج يتطلب زيادة الوعى بأهمية حماية الإبداع والإبتكار لإعادة صياغة الصناعة التكنولوجية فى ظل تطبيق إجراءات حازمة لحماية حقوق الملكية الفكرية^(٢٥).

هذا وتتطلب حماية الملكية الفكرية نفقات معينة كنفقات المطالبة بالاحتفاظ بتلك الحقوق، والنفقات القانونية الناجمة عن انتهاك تلك الحقوق، وحتى يمكن توفير الحماية

للملكية الفكرية في ظل قيود النفقات الخاصة بها ربما يؤدي ذلك إلى اتجاه المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ومتوسطة الحجم نحو التكتل معاً للتغلب على النفقات العالية التي لا يقدر عليها مشروع بعينه، أي أن الحماية ربما تؤدي إلى عمليات تحول لتلك المؤسسات إلى مشروعات كبيرة الحجم^(٢٦).

ويأتي التوجه ناحية التكتل أو الاندماج للتغلب على قيود النفقات التي لا تقوى عليها المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ومتوسطة الحجم في الدول النامية والتي لا توفر الدعم الكاف لتلك المؤسسات لتتمكن من مواجهة نفقات الحماية المرتفعة، على حين تقدم حكومات الدول المتقدمة دعماً للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم بما يساعدها على مواجهة النفقات الخاصة بالحماية^(٢٧).

ويجب على المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في جميع الحالات النظر في أفضل السبل لاستغلال نظام الملكية الفكرية بما يخدم مصالحها، وقد تساعد حقوق الملكية الفكرية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في جوانب التطور التجاري والاستراتيجي من حيث تطوير المنتج، وتسويقه وتصديره أو توسيع المشروع التجاري في الخارج عبر عقود الترخيص أو الامتياز^(٢٨).

وتساعد معرفة حقوق المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من الملكية الفكرية وقيمتها على تحديد أنواع حقوق الملكية التي يجب اقتناؤها والحفاظ عليها واتباع أفضل السبل لإدارة أصول المؤسسات من الملكية الفكرية، وتحقيق زيادة كبيرة في قيمة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بفضل ما تملكه من أصول الملكية الفكرية، وذلك لأن المستثمرين يحددون قيمة المؤسسات على أساس الأرباح المتوقعة في المستقبل والتي قد تكون مبنية على استغلال حقوق الملكية الفكرية^(٢٩).

هذا وتعد المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الحجم القوي الرائدة للابتكار حيث يمتلك أي مشروع صغير أو متوسط الحجم اسماً تجارياً أو علامة أو مجموعة من العلامات التجارية، ومن ثم فإن مكونات الملكية الفكرية هذه تتطلب الحماية، ويمتد الأمر إلى ضرورة حماية المعلومات ذات القيمة المرتفعة مثل قوائم عملاء المشروع التي يتعامل معها وأساليب مبيعاته.

ومن شأن ضمان حقوق الملكية الفكرية وفقاً لأسس ثابتة وبما يتسق والمعايير الدولية أن يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا المتطورة، بما يؤدي إلى زيادة

الإنتاج وخلق فرص للعمالة وتطوير البنية الأساسية التكنولوجية وتطوير المنتجات بما يزيد من قدرتها التنافسية، كما أن توفير نظم وقواعد تضمن حقوق الملكية الفكرية والاهتمام بالبحوث والتطوير (R&D) يشجع المبدعين والباحثين على الابتكار وبالتالي زيادة مستوى التقدم الثقافى والتكنولوجى.

١ - الاستخدام التنافسى لحق المؤلف:

يعد انتفاع بعض المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بمصنفات محمية بموجب حقوق المؤلف أو الحقوق المجاورة جزءاً أساسى من أنشطتها التجارية اليومية، مثال ذلك التسجيلات الصوتية، أو البرامج الإعلامية والإعلانية، ودور النشر، وشركات البرمجيات. وتحتاج كل شركة تنتفع بمصنفات محمية بموجب حق المؤلف أو الحقوق المجاورة أو تتعامل بها إلى ترخيص لممارسة أنشطتها حيث يقتضى الانتفاع بتلك الحقوق أو استغلالها لأغراض تجارية الحصول على ترخيص أو تنازل عن الحقوق من جهة صاحب الحق، وتشمل تلك الأنشطة استعمال أغنية مشهورة فى إعلان تلفزيونى وبيع الأقراص المدمجة والأقراص الفيديو الرقمية وتوزيعها واستعمال برامج الحاسب على أجهزة الشركة.

٢ - الاستخدام التنافسى للعلامات الجماعية:

يساعد الانتفاع بالعلامات الجماعية الشركات الصغيرة والمتوسطة على الاستفادة من السمعة المكتسبة من مصدر أو خصائص مشتركة فى المنتجات التى تنتجها، وينطبق ذلك بوجه خاص على المنتجات أو الخدمات التى تتحدد جودتها بمصدرها أو خصائصها المشتركة.

وتستطيع الشركات الصغيرة بفضل العمل الجماعى أن تضع حملة مشتركة لتسويق منتجاتها بالانتفاع بعلامات جماعية، وللشركات الصغيرة التى تصنع منتجات متشابهة أن تستفيد من العلامات الجماعية كأساس للتجمع مما يساعدها على التعريف بمنتجاتها لدى المستهلك وإرساء سمعة لسلعها، وهناك أيضاً علامات الرقابة (التصديق) التى يمكن الانتفاع بها للتأكيد على أن المنتج يستوفى معايير محددة مما يثبت للمستهلكين أن ذلك المنتج خضع للفحص من قبل منظمة لها صلاحية الرقابة (التصديق) على المنتج وأن ذلك المنتج يستوفى المتطلبات اللازمة، وقد يساعد ذلك الشركات على تسويق منتجاتها وتحسين صورتها أمام المستهلكين.

٣ - الاستخدام التنافسي لبراءات الاختراع:

تمثل الأفكار الابتكارية والإبداعية جوهر المؤسسات التجارية الناجحة حيث أن قيمة الأفكار فى حد ذاتها تظل محدودة، ويجب تطويرها وتحويلها إلى منتجات ابتكارية وتسويقها بنجاح بهدف تمكين المؤسسات التجارية من جنى ثمار ابتكارها وإبداعها، وتؤدي الملكية الفكرية والبراءات دوراً حاسماً فى تحويل الأفكار الابتكارية والاختراعات إلى منتجات تنافسية تزيد فى هامش الربح.

ويمكن للشركة أن تنتفع بالبراءات لتحقيق دخل من الإتاوات بواسطة ترخيص تلك الاختراعات المشمولة بالحماية بموجب البراءات لشركات أخرى تملك القدرة على تسويقها، والبراءة هى حق استثنائى يمنح لمنتجات أو طرق صنع جديدة لإنجاز عمل ما أو تقدم حلاً تقنياً جديداً لمشكلة ما، وتكفل البراءة لمالكها حماية اختراعه حيث لا يمكن صنعه أو الانتفاع به أو توزيعه أو بيعه لأغراض تجارية دون موافقة مالك البراءة، ولمالك البراءة الحق فى تقرير من الذى يجوز له الانتفاع بالاختراع المشمول بالبراءة خلال مدة حماية الاختراع، ويجوز لمالك البراءة التصريح لأطراف أخرى أو الترخيص لها بالانتفاع بالاختراع وفقاً لشروط متفق عليها، ويجوز لمالك البراءة بيع حقه فى الاختراع لشخص آخر يصبح بذلك مالك البراءة الجديد^(٣٠).

وتؤدي البراءات إلى تحفيز الأشخاص بالاعتراف بإبداعهم ومكافأتهم مالياً لاختراعاتهم القابلة للتسويق، وتشجع تلك الحوافز على الابتكار، وتعتبر المعلومات المتعلقة بالبراءات معلومات تقنية وقانونية ترد فى وثائق البراءات التى تنشرها مكاتب البراءات بصورة دورية، وتحتوى وثيقة البراءة على وصف شامل لطريقة عمل الاختراع المشمول بالبراءة والمطالب التى تحدد نطاق الحماية بالإضافة إلى تفاصيل عن صاحب الاختراع وتاريخ إصدار البراءة والإشارة إلى المراجع المعنية، ويمثل مجموع وثائق البراءات فى العالم حوالى ٤٠ مليون وثيقة.

أما فيما يتعلق بالاستراتيجية التجارية للشركة، فتساعد المعلومات المتعلقة بالبراءات على تحديد شركاء تجاريين، واختيار الموردين والمواد، ورصد أنشطة المنافسين الحاليين والمحتملين، والعثور على فرص جديدة فى الأسواق.

وتشكل المعلومات المتعلقة بالبراءات مصدراً لا مثيل له من المعلومات التقنية التى قد تعود بمنافع كثيرة على المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر التى تنوى وضع خطط

استراتيجية لمشروعاتها، ويتم الكشف للجمهور عن معظم البراءات لأول مرة عندما تنشر البراءة، وتمثل البراءات بالتالى وسيلة للإطلاع على الأبحاث والابتكارات الجارية قبل طرح المنتج الابتكارى فى السوق بفترة طويلة، وبفضل المعلومات التقنية الواردة فى وثائق البراءات تمتلك المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر معارف تمكنها من تفادى تكاليف لا داعى لها فى البحث عما هو معروف، وتحديد التكنولوجيا وتقييمها لأغراض الترخيص ونقل التكنولوجيا، واكتشاف التكنولوجيات البديلة، والإطلاع على أحدث تكنولوجيا فى مجال الاختصاص، وإيجاد حلول جاهزة لمشكلات تقنية، والعثور على أفكار للابتكار فى المستقبل.

٤ - الاستخدام التنافسى لنماذج المنفعة:

نماذج المنفعة هى كل إضافة تقنية جديدة فى بناء أو تكوين وسائل أو أدوات، أو عدد أو أجزائها، أو منتجات أو مستحضرات، أو طرق إنتاج كل ما تقدم، وبالمقارنة مع البراءات فإن شروط تسجيل نماذج المنفعة فى الغالب أقل صرامة، إذ لا يشترط أن ينطوى الاختراع على نشاط ابتكارى كبير الأهمية، وكذلك إجراءات التسجيل فى نماذج المنفعة أسرع لأن شرطى الجودة والنشاط الابتكارى لا يخضعان عادة للفحص قبل التسجيل وتودع الطلبات لدى مكتب براءات الاختراع بأكاديمية البحث العلمى.

وتناسب نماذج المنفعة بشكل خاص المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر التى تأتى بتحسينات وتعديلات طفيفة للمنتجات الموجودة، وتستعمل نماذج المنفعة فى الابتكارات الميكانيكية.

٥ - الاستخدام التنافسى للأسرار التجارية:

الأسرار التجارية هى كل المعلومات التجارية السرية التى تعطى للمؤسسات ميزة تنافسية، وتشمل الأسرار التجارية أسرار التصنيع أو الأسرار الصناعية، ويعد انتفاع شخص غير صاحب تلك المعلومات دون تصريح ممارسة غير مشروعة تعدياً على الأسرار التجارية. فقد تملك الشركات الصغيرة والمتوسطة معلومات تجارية سرية قد ترغب فى حمايتها كقوائم العملاء وإحصاءات المبيعات، كما تطور عدد كبير من الشركات رسوماً أو نماذج ابتكارية، والعديد من تلك الشركات يعمل على إنتاج مصنعات محمية بموجب حق المؤلف أو يساعد فى نشرها أو بيعها، وبعضها يخترع منتجات أو خدمات أو يطورها.

وتشكل حماية الأسرار التجارية جزءاً من المفهوم العام للحماية من المنافسة غير المشروعة، وتنقسم الأسرار التجارية إلى قسمين، فهناك الأسرار التجارية التي تخص الاختراعات أو طرق الصنع التي لا تستوفي معايير الأهلية للحماية بموجب البراءة، ويمكن بالتالي حمايتها كأسرار تجارية فقط، وهناك الأسرار التجارية التي تخص الاختراعات التي تستوفي معايير الأهلية للحماية بموجب البراءات ويمكن بالتالي حمايتها بموجب البراءات. وعلى المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في الحالة الثانية أن تختار بين طلب البراءة لذلك الاختراع أو الاحتفاظ به كسرّ تجارى، وحتى تعدّ المعلومات أسراراً تجارية يجب أن تستوفي بعض الشروط.

وتتنفع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بالأسرار التجارية حيث تعتمد على الأسرار التجارية لحماية ملكيتها الفكرية، وتتخذ كل التدابير اللازمة لحماية أسرارها التجارية بفعالية، ويشمل ذلك الحرص على أن يظل عدد الأشخاص المطلعين على الأسرار محدوداً، كذلك إدراج اتفاقيات السرية ضمن عقود الموظفين حيث يصبح الموظف ملزماً باحترام السرية بعد ترك العمل لمدة محددة.

٦ - الاستخدام التنافسى للرسوم والنماذج الصناعية:

تطبق الرسوم والنماذج الصناعية على مجموعة كبيرة من منتجات الصناعة والحرف اليدوية التي تتنوع من الأدوات التقنية أو الطبية إلى الساعات والمجوهرات، وغيرها من السلع الكمالية ومن الأدوات المنزلية والأجهزة الكهربائية، إلى هياكل السيارات، ومن تصميم النسيج إلى السلع الترفيهية.

ويتسم الرسم أو النموذج الصناعى بطابع جمالى بالدرجة الأولى ولا تحمى فيه أية عناصر تقنية للسلعة التي يطبق عليها، وترفع الرسوم والنماذج الصناعية من القيمة التجارية للمنتج وتزيد من فرص تسويقه، وعندما يكون الرسم أو النموذج الصناعى مشمولاً بالحماية يحصل المالك أى الشخص أو الكيان الذى سجل الرسم أو النموذج على حق استثنائى ضد استنساخ الرسم أو النموذج أو تقليده على يد الغير دون تصريح، مما يساعد على ضمان عائد عادل من الاستثمار.

وتستطيع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر أن تستقطب عىدد كبير من العملاء بواسطة تصميم مبتكر، وأن تصل إلى مجموعات متنوعة من العملاء وتستجيب لتطلعاتهم

وتتفوق على منافسيها بفضل اكتساب حقوق الرسم أو النموذج فيما يتعلق بشكل المنتج أو أسلوبه الجذاب ، وتساعد حماية الرسوم والنماذج الصناعية على التنمية الاقتصادية بتشجيع الإبداع فى قطاع الصناعات والفنون التقليدية والحرف اليدوية ، وتساهم فى توسيع النشاط التجارى وتصدير المنتجات الوطنية ، ومن الممكن تصميم الرسوم والنماذج الصناعية وحمايتها بطريقة بسيطة وغير مكلفة نسبيا.

٧ - الاستخدام التنافسى للعلامات التجارية:

تعدّ العلامات التجارية واجهة للمؤسسات الصغيرة على عدة مستويات ، فهى تمكن زبائن المؤسسات من تمييز منتجاتها عن منتجات المؤسسات المنافسة ، مما يتيح للمؤسسات إمكانية تسويق السلع أو الخدمات على نحو أفضل حيث تعدّ ضماناً للجودة ، فالمستهلك الذى يثق فى جودة منتج أو خدمة يكون أكثر أصراراً على شراء ذلك المنتج واقتناء تلك الخدمة بحثاً عن الجودة التى يتوقعها من العلامة التجارية التى يعرفها.

ويجب على المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر أن تحرص على اختيار العلامة التجارية المناسبة وتصميمها وحمايتها ، وان تتأكد من أن شركات أخرى لم تسجل العلامة التى وقع عليها الاختيار أو العلامات المشابهة لها بالنسبة إلى فئة المنتجات والأسواق المعنية.

٨ - الاستخدام التنافسى للمؤشرات والبيانات الجغرافية:

المؤشر الجغرافى هو إشارة توضع على السلع التى لها منشأ جغرافى محدد ، ولها صفات أو سمات تؤثر على ترويجها وترجع بصورة أساسية إلى منشأها الجغرافى حيث تستمد المنتجات الزراعية صفاتها من مكان إنتاجها وقد تتأثر بعوامل جغرافية محلية محددة كالمناخ والتربة.

ولا يقتصر الانتفاع بالبيانات الجغرافية على المنتجات الزراعية ، إذ يمكن الاستعانة بها لإبراز صفات محددة فى المنتج ترجع إلى عوامل بشرية يختص بها مكان منشأ تلك المنتجات مثل المهارات الصناعية والحرف التقليدية ، ويجوز لكل المنتجين وأصحاب المشروعات الصغيرة الذين يصنعون منتجاتهم فى إقليم جغرافى معين أن ينتفعوا ببيان جغرافى على منتجاتهم التى تتسم بالصفات التى يختص بها ذلك الإقليم.

٩ - الاستخدام التنافسى لعقود ترخيص الملكية الفكرية (٢١):

عقد ترخيص الملكية الفكرية هو اتفاق شراكة بين صاحب تلك الحقوق وشخص آخر

يحصل على التصريح بالانتفاع بتلك الحقوق لقاء تسديد مبلغ متفق عليه يمثل رسم أو إتاوة، وهناك عدد من عقود الترخيص المتاحة، ومنها عقد ترخيص التكنولوجيا، وعقد ترخيص علامة تجارية وعقد الامتياز، وعقد ترخيص حق المؤلف.

وهناك أيضا عقود ترخيص أخرى مبرمة في حالات أخرى مثل عمليات الاندماج أو الاقتناء أو في سياق التفاوض بشأن مشروع تجارى مشترك، وتتيح تلك الآليات للشركات الصغيرة طائفة متنوعة من الإمكانات لإنجاز أعمالها التجارية في بلدها أو في الخارج، ويمكن للشركة بصفتها صاحبة الملكية الفكرية أن توسع رقعة أنشطتها التجارية إلى حدود شركائها التجاريين وضمان مصدر دخل منتظم، ويمكن للشركة كمرخص لها أن تصنع مختلف السلع والخدمات وتبيعها وتصدرها وتوزعها وتسوقها.

(أ) عقد ترخيص التكنولوجيا:

إذا كانت الشركة ترغب في تحسين جودة منتجاتها أو تصنيع منتج جديد أو دخول السوق أو توسيع مكانتها في السوق من خلال الانتفاع بحقوق يملكها الغير في شكل براءة أو نموذج منفعة أو مهارة عملية محمية بموجب الأسرار التجارية يمكنها اكتساب تلك الحقوق بواسطة عقد ترخيص التكنولوجيا من خلال التصريح بالانتفاع بطريقة الصنع أو بالمنتج حيث يصرّح المرخص للمرخّص له بالانتفاع بالتكنولوجيا تحت أحكام وشروط متفق عليها^(٣٣).

(ب) عقد امتياز أو ترخيص العلامات التجارية:

إذا كانت الشركة ترغب في تسويق منتج أو دخول السوق أو توسيع مكانها في السوق وكانت العلامة التجارية أو الرسم أو النموذج الصناعي فى ذلك المنتج ملكاً للغير يجب عليها إبرام عقد ترخيص العلامة التجارية أو عقد الامتياز^(٣٤).

والوظيفة الأساسية التى تؤديها العلامة التجارية أو علامة الخدمة هى تمييز السلع أو الخدمات التابعة لشركة معينة عن سلع أو خدمات غيرها، وهى بذلك تحدّد المصدر وتشير بطريقة غير مباشرة إلى الجودة والسمعة، وبالتالي فإن مالك العلامة التجارية يكون ملزماً بموجب أحكام القانون أو بنود العقد، بالمحافظة على صلة وثيقة مع المرخص له واحترام معايير الجودة وعدم تضليل المستهلك.

(ج) عقود ترخيص حق المؤلف:

إذا كانت الشركة ترغب فى استغلال الإنتاج الأدبى والفنى للمبدعين أو توزيعه

أو تسويقه أو دخول السوق أو توسيع موقعها فى السوق يجب عليها إبرام عقد ترخيص
حق المؤلف، ويجد عدد كبير من أصحاب الحقوق صعوبات فى إدارة حقوقهم فينشئون
منظمات الإدارة الجماعية لتمثيلهم وإدارة حقوقهم.

وتساهم منظمات الإدارة الجماعية بقدر كبير فى تبسيط عملية الحصول على تراخيص
بشأن مصنفات متعددة عوضاً عن التعامل مباشرة مع كل مؤلف أو صاحب حق على
حدة، وتيسر منظمات الإدارة الجماعية للمنتفعين التفاوض بشأن أسعار الانتفاع وشروطه
والحصول على تصريحات وفقاً لإجراءات سهلة وسريعة، وهو أمر مفيد جداً لشركات
المنتجات متعددة الوسائط التى تحتاج إلى عدد كبير من التصريحات، فالتعامل مع منظمات
الإدارة الجماعية، يساعد على توفير الوقت والمال.

هذا وتساهم حقوق الملكية الفكرية فى استراتيجيات التسويق المحلى والتصدير
للخارج بطرق عديدة منها(٣٤):

(أ) العلامات التجارية وعلامات الخدمة:

تعتبر العلامات المحكمة التصميم أداة حاسمة فى نجاح الشركات الصغيرة والمتوسطة
فى الأسواق، وتمكن المستهلك من التمييز بين المنتجات أو الخدمات التابعة للشركة عن
تلك التابعة لمنافسى الشركة وربطها ببعض الميزات المطلوبة، وقد تؤدى دوراً مهماً فى قدرة
منتجات الشركة على ولوج أسواق جديدة، وتعدّ العلامات التجارية واجهة الشركات على
عدة مستويات، فهى تمكن زبائن الشركة من تمييز منتجاتها أو خدماتها عن منتجات
الشركات المنافسة أو خدماتها، مما يتيح للشركة إمكانية تسويق سلعها أو خدماتها على
نحو أفضل.

وتستطيع الشركات بفضل تسجيل العلامات التجارية على وجه خاص، من الاستفادة
الكاملة من إمكانيات تمييز المنتجات والترويج لها وتسويقها مما يساعدها على تعزيز
التعرف على منتجاتها أو خدماتها فى الأسواق الدولية وإقامة علاقة مباشرة مع المستهلكين
الأجانب، ومن شأن عقود الامتياز المبرمة مع شركات فى الخارج أن تتيح للشركة سبلاً
بديلة ومفيدة لتحقيق عائدات من علامتها التجارية فى الخارج، أما الشركات التى تصدر
منتجات غير مشمولة بعلامة تجارية فقد تعاني من تدنى العائدات حيث يطالب المستهلك
بأسعار منخفضة فى السلع غير المشمولة بعلامات تجارية.

(ب) الرسوم والنماذج الصناعية:

يمكن للشركة بفضل رسوم ونماذج صناعية إبداعية، أن تصل إلى مجموعات متنوعة من العملاء وتستجيب لتطلعاتهم رغم اختلاف أعمارهم ومناطقهم وثقافتهم بفضل اكتساب الحقوق فيما يتعلق بشكل المنتج أو أسلوبه الجذاب.

إن الحماية في أسواق التصدير تساعد على تعزيز استراتيجية التسويق ككل كما أنها تؤدي دوراً مهماً في تكييف المنتجات لتلائم مقتضيات السوق المستهدفة وفتح أماكن جديدة في الأسواق لتلائم منتجات الشركة وتعزيز صورة الشركة وسمعتها من خلال ربطها برسم أو نموذج محدد^(٣٥).

(ج) البيانات الجغرافية:

تتميز بعض منتجات منطقة معينة بخصائص مستمدة من التربة أو المناخ أو مهارة خاصة بشعوب المنطقة، وهي خصائص يقصدها مستهلكو تلك المنتجات ويثقون فيها، واستغلال تلك السمعة لمنتجات الشركة المستفيدة من تلك المهارات في استراتيجية التسويق له دور تجارى هام في تمييز منتجات الشركة عن منتجات الغير.

ويمكن للشركات الصغيرة أن تسعى أيضاً إلى تسجيل منتجاتها كبيانات جغرافية إذا رأت أن هناك علاقة مباشرة بين أحد منتجاتها والمنطقة الجغرافية التي يصنع فيها ذلك المنتج، وتحصل بالتالى على ضمان الحق الاستثنائى فى الانتفاع بالبيان الجغرافى من أجل الترويج لمنتجاتها.

هذا وتمثل عملية تسويق المنتجات أو الخدمات واحدة من التحديات الكبرى التى تواجهها معظم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، ويجب أن يكون المستهلك قادراً على التمييز بين منتجات أو خدمات المشروع، وبين منتجات منافسيه أو خدماتهم، وتقبل عدة شركات صغيرة ومتوسطة تدريجياً على العمل فى أكثر من سوق واحدة لبيع منتجاتها وخدماتها أو ترخيص حقوقها من الملكية الفكرية وخبراتها أو إصدار حقوق الامتياز بشأنها فيما وراء حدودها الوطنية^(٣٦).

إن الابتكار المستمر والإبداع المتواصل يفتحان السبيل إلى مزيد من القدرة التنافسية على الصعيدين المحلى والدولى^(٣٧)، وتساعد حقوق العلامات التجارية والرسوم والنماذج

الصناعية على احتلال مكانة متميزة في أسواق التصدير، كما تساهم في تعزيز فرص الشركات في استقطاب مستهلكين لمنتجاتها وخدماتها، وتسمح الحماية بموجب البراءة أو نماذج المنفعة في الخارج بالتمتع بميزة تنافسية في أسواق التصدير.

وتملك الشركات التي عملت على حماية اختراعاتها في الخارج على نحو سليم طائفة من الخيارات فيما يتعلق بتصدير منتجاتها الابتكارية، وتشمل ما يلي (٣٨):

- تصدير السلعة المحمية مباشرة أو عبر وسطاء حيث لا يجوز لأية شركة أخرى إنتاج المنتج أو بيعه أو استغلاله في السوق المعنية دون تصريح من الشركة المنتجة.
- ترخيص الاختراع لصالح شركة أجنبية تعمل على تصنيع المنتج محليا لقاء مبلغ يسدّد في دفعة واحدة أو مقابل إتاوات حيث تحقق الشركة حسب الاستراتيجية المتبعة عائداً إضافية إما من خلال بيع المنتج مباشرة أو بواسطة تحصيل الرسوم أو الإتاوات من الترخيص.

- تساعد براءات الاختراع أو نماذج المنفعة على فتح فرص جديدة للتصدير حيث يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنتفع بها لتحقيق دخل من الإتاوات المحصلة من ترخيص تلك الاختراعات.

- تمكن المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من الانتفاع بميزة تنافسية لها أهميتها في أسواق التصدير حيث تملك حماية قانونية للسلع التي تنتجها لا يجوز لأى شركة أخرى إنتاج المنتج ذاته أو بيعه أو استغلاله بطريقة قانونية في السوق المعنية دون تصريح من الجهة المنتجة.

- تستطيع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغرى بفضل تسجيل العلامات التجارية من الاستفادة الكاملة من إمكانيات تمييز المنتجات والترويج لها، وتسويقها مما يساعدها على تعزيز التعرف على منتجاتها في الأسواق الدولية.

- تمييز منتجات وخدمات المشروعات الصغيرة وجعلها واضحة للمستهلكين.
- الترويج لمنتجات المشروعات الصغيرة وخلق درجة من ولاء العملاء.
- فتح أسواق جديدة تلائم منتجات المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وتعزيز صورتها وسمعتها من خلال ربطها برسم أو نموذج محدد.

وعند وضع استراتيجية التصدير يجب التأكد من حق المشتري في إعادة بيع السلع المحمية بموجب الملكية الفكرية التي اشتراها من الشركة في سوق أخرى وبطريقة قانونية،

كذلك إذا اشترت الشركة سلعاً محمية بموجب براءة أو علامة تجارية أو رسم أو نموذج صناعي أو حق المؤلف^(٣٩).

خامساً: الصناعات التقليدية التراثية والحرفية كنموذج للصناعات الابداعية:

على الرغم من صعوبة تقدير حجم السوق العالمية للمنتجات الحرفية بسبب قلة احصاءات التجارة القائمة على المشغولات اليدوية، لكن من المقدر أن تصل قيمة السوق العالمية لها إلى حوالى ١٦٧,٥ بليون دولار، وهناك سوق متنامية للمنتجات الحرفية الرئيسية، وهناك العديد من الفرص المتاحة للحرفيين لتوسيع نطاق الحرف، وايجاد أسواق واسعة لهذه المنتجات.

وفي الوقت الراهن تهيمن الصين والهند إلى جانب عدد من البلدان الاسيويه الأخرى على انتاج الحرف اليدوية فى جميع انحاء العالم، ومن المرجح ان يستمر ذلك بالنسبة للمستقبل المنظور، ويرجع تفوقها إلى التكلفة المنخفضة وجودة التصميم، حيث ان العديد من المشترين والمستهلكين يبحثون عن منتجات فريدة من نوعها، وهى المنتجات التى تجمع بين العناصر القديمة مع التصميم المعاصرة وهؤلاء المستهلكون يمثلون فئة متنامية وفرصة حقيقية، امام صناعات الحرف التقليدية.

وتمثل الحرف التراثية والتقليدية إحدى الصناعات التى يجب أن تكون على رأس أولويات الاستثمار للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، بعدما هرب آلاف الحرفيين من العمل فى هذا المجال نتيجة ارتفاع أسعار الخامات، والمنافسة غير العادلة مع السلع المقلدة المستورد من الصين، علاوة على عشوائية التخطيط وضعف الاستثمارات، برغم أن شعوب العالم المتقدم تنبعت إلى أهمية الحرف التراثية والتقليدية كرافد ضرورى للتنمية، يمثل دخلاً للمجتمع، وحلاً عملياً لمشكلة البطالة.

ولا يحتاج الاستثمار فى هذه الحرف إلى تراكمات رأسمالية ضخمة، لأنه مثل معظم مجالات الاقتصاد الابداعى يعتمد أساساً على الابداع البشرى ويستخدم، الإمكانيات والموارد المحلية المتوافرة، مما يمنحها التنوع الإنتاجي، ويحقق لها مزايا نسبية ومطلقة، وقدرات تنافسية هائلة فى الأسواق الداخلية والخارجية، مع قدرتها على استيعاب عمالة كثيفة منتجة وتساهم فى حل مشكلة البطالة بفرص عمل حقيقية، ولا تحتاج إلى رأسمال ضخ، وقد حققت الحرف التقليدية تنمية اجتماعية واقتصادية فى العديد من الدول التى اهتمت

بها وأصبحت من أهم مكونات الدخل القومى لها، وفى مقدمتها الصين والهند وماليزيا وأسبانيا واليونان وإيطاليا وغيرها.

وطبقاً لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائى تعتبر مصر تاسع أكبر دولة نامية وأكبر دولة مصدرة للصناعات الإبداعية فى قارة أفريقيا وفى مقدمتها منتجات الحرف التقليدية والمشغولات الفنية، وتمتلك الإمكانيات الهائلة التى تستطيع من خلالها تحقيق المزيد من النجاح والتألق فى مجال الاقتصاد الإبداعى، وفيما يتعلق بالمشغولات الفنية الابتكارية فقد حققت هذه الصناعة نمواً متزايداً.

ويحتاج التراث الثقافى المصرى فى مجال الحرف التقليدية إلى أسلوب عصرى مبتكر لعرضه وتسويقه، لكى تحقق مزيداً من الانتعاش والازدهار، وتملك مصر كل المقومات لتحقيق مرتبة متقدمة بين دول العالم المتقدم فى هذا المجال، حيث تمثل حرفة أو صناعة الخيامية أبداع مصرى لا ينافس مصر أحد فيه على مستوى العالم.

وتعتبر مصر الأكثر شهرة عالمياً فى فن النسيج اليدوى حيث قدمت إلى الانسانية أول قطعة نسيج فى التاريخ، وبرغم كل المزايا التى تتمتع بها مصر دولياً فى حرفة النسيج اليدوى، والنجاحات الكبيرة التى تحقّقها المعارض المصرية فى الخارج، لكنها مثل بقية الحرف التقليدية تواجه معوقات وتحديات كثيرة أهمها تناقص عدد الحرفيين، وضعف التسويق، وعدم الإقبال على تعلم الحرفة، وانتشار الخيوط المستوردة، وعدم تطوير المنتجات لتلائم روح العصر، والسماح باحتكار بعض التجار لمصادر الخامات دون تدخل حكومى مما يعوق عملية الإنتاج، ويرفع أسعار المنتجات.

والحال ذاتها تسرى على بقية الحرف التراثية المصرية بأنواعها، وهو الوضع الذى يجب أن ننتبه له فى مصر، وتعمل على تغييره من منطلق أن قطاع الحرف التقليدية يمثل قوة اقتصادية واجتماعية وثقافية هائلة تمتد على كل شبر فى مصر.

والحرف التقليدية هى النشاط الأكثر قدرة ضمن أنشطة الاقتصاد الإبداعى، فهذه الصناعة الإبداعية تعتمد أساساً على الإمكانيات والموارد المحلية المتوافرة فى البيئة، وقادرة على استيعاب عمالة كثيفة منتجة، كذلك هى قادرة على التلاؤم مع الأنظمة التعاونية والصناعات الصغيرة والخفيفة، ويمكن نشرها فى الريف والأطراف بعيداً عن المدن، فضلاً عن كونها تغطى مجالاً كبيراً وواسعاً من التنوع والتعدد كحرف صحراوية وريفية وساحلية

وحضرية، مما يجعلها قادرة على لعب دور القاطرة فى التنمية الاجتماعية، إضافة إلى صغر رأس المال المستثمر فيها.

ويمثل الحرفى (رأس المال البشرى) أساس قيام هذه الصناعة حيث أن لإبداعه ومهارته وأسلوبه دوراً مباشراً فى حماية وازدهار الصناعة الحرفية وتوسيع نطاقها الجغرافى نحو العالمية، فالحرفى هو الذى يخلق القيمة للمنتج التقليدى من خلال ما يقدمه من ابداع وجهد، وبما لديه من مهارات وخبرات، ولا يمثل مصطلح رأس المال البشرى معنى مجرد، لكنه يعنى ما يمتلكه الأفراد الحرفيون من معرفة ومهارات ومعلومات واتجاهات تلعب دوراً رئيسياً فى صناعة الحرف التقليدية، والحرفى بدوره يتأثر بالتدريب الفنى العلمى لصقل موهبته، والحافز، والمواد الخام اللازمة لصناعته وهى مكمله لدور الحرفى.

لذا يجب حث الحكومة على دعم مشاريع الصناعات الإبداعية بخاصة المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ونشر مراكز تدريبية متنوعة لتوفير اليد العاملة الماهرة والابداعية ومختلف عناصر رأس المال البشرى الفادرة على ادماج التكنولوجيات الحديثة فى العمل. كذلك الزام البنوك والمؤسسات المصرفية والتمويلية بتخصيص جانب من محافظها الاستثمارية لمشروعات الاقتصاد الابداعى، وتقديم مزايا وحوافز فاعلة ومؤثرة للمستثمرين فى هذا المجال مع استحداث طرق تمويل، وعقد اتفاقيات لتبادل الاستثمارات والخبرات مع أطراف صناعة الابداع اقليمياً ودولياً، ويجب أن تقدم الحكومة الحوافز والدعم للمؤسسات الصغيرة فى القطاعات الواعدة ولديها امكانيات عالية للنمو وتتمتع بمزايا نسبية وخاصة الابتكارية منها التى تحتاج لدعم فنى وتمويلى.

وتمثل الافكار الابداعية والابتكارات للمؤسسات الصغيرة أصل غير ملموس له مردود وقيمة اقتصادية، مما يؤدى إلى زيادة القيمة السوقية لتلك المشروعات، وزيادة أرباحها نتيجة للأصول الفكرية التى تمتلكها بأعتبارها قيمة يمكن أن تباع ويرخص باستخدامها^(٤٠).

النتائج:

١ - تساعد الملكية الفكرية الشركات الصغيرة والمتوسطة فى كل جوانب التطور التجارى والاستراتيجية التنافسية من تطوير المنتج إلى تصميمه، ومن الإنتاج إلى التسويق، ومن التمويل إلى التصدير أو توسيع المشروع التجارى فى الخارج عبر الترخيص أو الامتياز، كما تساعد على توليد الدخل للشركات الصغيرة من خلال ترخيص المنتجات المحمية

بموجب الملكية الفكرية أو تسويقها مما يساهم فى تحسين حصة الشركة من السوق أو زيادة هامش الربح.

٢ - تمثل قضية تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة جزءاً كبيراً ومحورياً من قضايا حماية الملكية الفكرية، وبالتالي يجب أن تكون هناك متابعة مستمرة للتكنولوجيا الحديثة وما يمكن أن توفره من إمكانيات لصالح حماية الملكية الفكرية والتي منها تبني إستخدام الحلول الحديثة والمتطورة التي تستلزم رفع كفاءة الأجهزة المسؤولة عن تطبيق قوانين حماية الملكية الفكرية وتحقيق الترابط بين فئات المجتمع المستخدمة لمنتجات تخضع للملكية الفكرية بصورة تعظم عائد المجتمع منها.

٣ - تمثلت العناصر الأساسية لضعف القدرة التنافسية الوطنية لقطاع الصناعة المصرى فى محدودية القدرة التسويقية، والحاجة إلى استكمال البنية الأساسية التكنولوجية، وتضارب القوانين الضريبية، وصعوبة الحصول على التمويل كواحدة من أهم المشكلات التي تواجه رجال الأعمال خلال مزاولتهم الأعمال.

٤ - أصبح الإبداع والابتكار مسألة حاسمة فى دعم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث تكون القدرة التنافسية لأى مشروع مرهونة بقدرته المستمرة على تطوير وتحسين وتعديل نمط وأسلوب العمل، والتكيف مع ظروف السوق المتغيرة، وهو ما يتطلب قدراً كبيراً من الإبداع والابتكار.

٥ - أن بيئة الأعمال التي لا تتمتع بالاستقرار السياسى والأمنى تؤثر بشكل كبير على بيئة الأعمال، وقد تركزت المؤشرات الفرعية الأكثر انخفاضاً والتي تعكس أوجه الضعف فى الأداء التنافسى فى عدم توفر التكنولوجيا الحديثة، وضعف البيئة الداعمة للابتكار ومراكز البحث والتطوير، وضعف العلاقة بين مؤسسات البحث العلمى والقطاع الصناعى، وعدم فعالية تشريعات حماية حقوق الملكية الفكرية.

التوصيات:

١ - ضرورة قيام الجهات القائمة على تنمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بتشجيع تلك المؤسسات على الإبداع والابتكار وبناء القدرة على المبادرة الفردية للوصول إلى المستوى التنافسى العالمى.

٢ - انشاء كيان مستقل يمارس وظائف الإدارة والتوجيه التكنولوجى يقوم بعملية تنسيق

- مصادر المعلومات التكنولوجية المحلية والواردة من الخارج وتوجيهها لخدمة اهداف تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.
- ٣ - تعزيز دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى، وتقديم مزيد من الدعم للمشروعات الصغيرة لخلق فرص عمل جديدة، مما ينعكس على تحسين مستوى العدالة الاجتماعية.
- ٤ - إزالة معوقات الاستثمار، وتهيئة المناخ الجاذب للتكنولوجيا المتقدمة، وتطوير التكنولوجيا المحلية ووضع حوافز لتشجيع التطور التكنولوجى.
- ٥ - زيادة الكفاءة الإنتاجية من حيث الجودة ومعدلات الإنتاج والأداء للمنتجات التى تكون لصادراتها القدرة التنافسية بالخارج.
- ٦ - ضرورة التحديث الدائم للخريطة الاستثمارية لمصر مع مراعاة واقعياتها وشمولها لكافة الأنشطة الاستثمارية وذلك لمعرفة حجم الطاقة الاستيعابية واحتياجات السوق المحلية مع الأخذ فى الاعتبار السوق العالمية.
- ٧ - تعميق مراحل التصنيع وتنمية الصناعات الموجهة للتصدير، من خلال إعادة رسم سياسات التصنيع والتحديث التقنى وتدريب العمالة.
- ٨ - لابد من وضع تصور للمستوى التكنولوجى لكل مرحلة داخل هذه الاستراتيجية، وتحديد دور لكل من الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.
- ٩ - تشجيع الأنشطة الإنتاجية التى تعتمد على الفن الإنتاجى كثيف العمل، بما فى ذلك المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والفردية والحرفية، وذلك بما يتلاءم مع ظروف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج.
- ١٠ - تركيز القطاعات التكنولوجية وتعميم حضانات المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وتعتبر القطاعات التكنولوجية وحضانات المشروعات مراكز ملائمة للاستثمار فى المشاريع المجددة وذات القيمة التكنولوجية المرتفعة.

المراجع

- (1) Heeks, R & Nicholson, B (2002), Software export success factors and strategies in developing and transitional economies, Institute for development policy and management, paper No.12, University of Manchester, p. 10.
- (2) Carmel, E, The new software exporting nations: Success factors, the electronic journal on information systems in developing countries, No 13, 2003, p5.
- (3) د. علا الخواجة : خصخصة وتنظيم قطاع الاتصالات فى مصر، فى انعكاسات برنامج الخصخصة على الاقتصاد المصرى، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٣، ص ٢٩٧-٢٩٩.
- (4) Harvard computing group, Sector assessment of the Egyptian software industry, 1999,p28
- (5) Buhalis. D. 2000. «Marketing the competitive destination of the future». Tourism Management. Vol.21(1): 97116-.
- (٦) أ. د. محمد عبد الشفيق عيسى : « القدرة التنافسية من منظور التطور التكنولوجى مع تركيز خاص على الاستراتيجية الصناعية »، مجلة مصر المعاصرة، جمعية الاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة، العدد ٤٥٩ - ٤٦٠ يوليو / أكتوبر ٢٠٠٠، ص ١٢٩ - ١٧١.
- (7) Porter, M: «The Competitive Advantage of Nations», New York, Macmillan Press, 1990.
- (٨) تقرير التنافسية المصرى ٢٠٠٣/٢٠٠٤، ص ٢٩-٣٠.
- (٩) منى الجرف: مفهوم القدرة التنافسية ومحدداتها - مسح مرجعى- مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، العدد ١٩، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. ٢٠٠٢، ص ١٢.

(١٠) اسماعيل زغلول، «سياسات وخطط تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد الاردني»، القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، ١٩٩٩، أبو ظبي، ص ١٧١.

(11) UNCTAD, "Environment, International Competitiveness and Development: Lessons from Empirical Studies", TD/B/WG, 612, 10/ Sep. 1995, NO. (7964 CI), p. 4.

–Michael E. Porter, Competitive Advantages of Nations, The Free Press, New York, 1990, pp 36–.

(١٢) على السلمي، « نموذج قياس الفجوة التنافسية »، المؤتمر الأول للجمعية العربية للإدارة بعنوان : التنافسية ضمان البقاء، الإسكندرية، ٣٠-٣١ أكتوبر ١٩٩٦، ص ١١، ١٢.

(13) Biker Scott, " Creating comparative Advantage" in philip King (ed.), (International Economics and International Economic policy: Areader), New York: Mc Graw – Hill publishing company, 1990, p 82.

– Greanaway, D. & chirs M., Trade and Industrial policy in developing countries, Macmilan, London, 1993, pp 194197–.

(١٤) لمزيد من التفصيل، يمكن الرجوع إلى :

إبراهيم العيسوي، « التنافسية الوطنية والتنمية الشاملة، قضايا المفاهيم والمؤشرات والتشابكات »، مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع الاحصاء والتشريع، العدد ٤٧٥/٤٧٦، يوليو / اكتوبر ٢٠٠٤، ص ٥١، ٥٢، ٨٠، ٦١.

– عرفان الحق، «تنظيم المشروعات والتغيرات التكنولوجية والقدرة التنافسية الدولية» صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، ١٩٩٩، أبو ظبي، ص ٨٦، ٧٧.

– محمد عبد الشفيق، القدرة التنافسية من منظور التطور التكنولوجى مع تركيز خاص على الاستراتيجية الصناعية «مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، العدد ٤٥٩/٤٦٠، يوليو / اكتوبر ٢٠، ص ٢٠.

– محمد عوض هلودية، « الفكر المنظومى واستراتيجيات العبور » المؤتمر السابع، الجمعية العربية، ٢٠٠٥، ص ٨-١٠.

(١٥) لمزيد من التفصيل، يمكن الرجوع إلى :

معهد التخطيط القومى، « ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرين »، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (١١٠)، ديسمبر ١٩٩٧ ص ١٢.

- محمد عوض هلودية، « الفكر المظومى واستراتيجيات العبور »، مرجع سابق، ص ١٤.

- سلوى على سليمان (آخرون)، « تحفيز الاستثمار فى الاقتصاد المصرى، العوامل المؤثرة على الاستثمار »، الجزء الثانى، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، يناير ١٩٩٧، ص ٦٣، ٧٤، ١٦٢، ١٣٩، ١٢٢، ٩٣.

- سمحية فوزى، نهال المغربى، « الاستثمار العام والاستثمار الخاص فى مصر »، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، سلسلة أوراق العمل، ورقة عمل رقم (٩٦)، إبريل ٢٠٠٤، ص ١٧، ٢.

- ليلى الخواجه، « المحدثات الاقتصادية الكلية للاستثمار الخاص، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى ١٩٧٤-١٩٩٢ »، مصر المعاصرة، يوليو / أكتوبر ١٩٩٥، العدد ٤٣٩ / ٤٤٠، ص ١٥.

- جمال محمود عطيه، « تأثير الاستثمار الاجنبى المباشر على النمو الاقتصادى، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى »، رسالة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، ٢٠٠٢، ص ١٤٥، ١٣١.

(١٦) طارق نويرة، مرجع سابق.

(١٧) المصدر: البنك الأهلى المصرى، المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر فى ظل القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، ص ٧٧-٧٨.

(١٨) د. محمد عمران، « بورصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر »، بورصتى القاهرة والإسكندرية، بحث بمؤتمر البورصة، معهد التخطيط القومى، فبراير ٢٠٠٧.

(١٩) الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية : « تقرير رؤية عن مستقبل الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر »، ٢٠٠٤، ص ٥.

(٢٠) د. لطف الله إمام صالح: « دعم منظومة الملكية الفكرية كاحد عوامل الجذب الإستثمارى فى مصر »، معهد التخطيط القومى، ٢٠٠٥، ص ٥٦.

(٢١) د. ناصر جلال : « حقوق الملكية الفكرية وأثارها على اقتصاديات صناعات الثقافة والاتصال والأعلام »، الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠٥.

(22) Mason, R. H.; «Some Observations on the Choice of Techonology by Multinational Firms in Developing Countries», in: Review of Economics and Statistics, Vol. 55, 1973, P.349.

(23) E. Mansfield; «Economics, Public Policy, and the Patent System,» Journal of the Patent Office Society, Vol. XLVII, No. 5 May 1965, P. 295.

(٢٤) د. ناصر جلال : « القدرة التنافسية لصناعة البرمجيات المصرية » المؤتمر الاقتصادي للجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، ٢٠٠٣ .

(٢٥) د. لطف الله إمام صالح : «دعم منظومة الملكية الفكرية كاحد عوامل الجذب الإستثمارى فى مصر» ، معهد التخطيط القومى ، ٢٠٠٥ ، ص ٦٧ .

(٢٦) د. ناصر جلال : «تطور حقوق الملكية الفكرية محليا ودوليا» ، مجلة الفهرس ، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية ، يوليو ٢٠٠٣ .

(٢٧) د. ياسر محمد جاد الله محمود : «حماية الملكية الفكرية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم: الطريق إلى الاندماج» ، مرجع سابق .

(٢٨) المنظمة العالمية للملكية الفكرية: موقع الشركات الصغيرة والمتوسطة ، (www.wipo.int/sme)

(٢٩) د. ناصر جلال : «حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة فى مصر» ، مؤتمر الحماية القانونية والأمنية لحقوق الملكية الفكرية ، أكاديمية الشرطة ، ٢٠٠٦ .

(٣٠) محمد حجازى : «الملكية الفكرية ودورها فى تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة» ، مؤتمر الملكية الفكرية - فرص متاحة للتنمية ، مركز دراسات الملكية الفكرية ، مجلس الوزراء ، ٢٠٠٤ .

(٣١) المنظمة العالمية للملكية الفكرية: موقع الشركات الصغيرة والمتوسطة ، مرجع سابق .

(٣٢) د. ناصر جلال : «المنظور التكنولوجى للتنافسية وصناعات الاقتصاد الجديد» المؤتمر الاقتصادى لكلية التجارة - جامعة الإسكندرية ، عام ٢٠٠٦ .

(٣٣) محمد حجازى : «الملكية الفكرية ودورها فى تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة» ، مرجع سابق .

- (٣٤) المنظمة العالمية للملكية الفكرية: موقع الشركات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق.
- (٣٥) د. ياسر محمد جاد الله محمود : «حماية الملكية الفكرية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم: الطريق إلى الاندماج»، مرجع سابق.
- (٣٦) د. ياسر محمد جاد الله محمود : «حماية الملكية الفكرية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم: الطريق إلى الاندماج»، مرجع سابق.
- (٣٧) د. ناصر جلال : «السينما وحقوق الملكية الفكرية»، الهيئة العامة لقصور الثقافة، عام ٢٠٠٣.
- (٣٨) المنظمة العالمية للملكية الفكرية: موقع الشركات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق.
- (٣٩) د. ناصر جلال : «إنتاج الكتاب المصرى وتسويقه محليا ودوليا»، مجلة الفهرس، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، ابريل ٢٠٠٥.
- (٤٠) د. ياسر محمد جاد الله محمود : «حماية الملكية الفكرية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم: الطريق إلى الاندماج»، مؤتمر الملكية الفكرية- فرص متاحة للتنمية، مركز دراسات الملكية الفكرية، مجلس الوزراء، ٢٠٠٤.

المراجع :

- ١ - البنك الأهلي المصرى، المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر فى ظل القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد السابع والخمسون، القاهرة، ٢٠٠٤.
- ٢ - البرنامج الانمائى للامم المتحدة بالتعاون مع معهد التخطيط القومى، تقرير التنمية البشرية فى مصر لعام ٢٠٠٨، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨.
- ٣ - الصندوق الاجتماعى للتنمية، تقرير ملتقيات وورش عمل، تطوير وتنمية ورعاية المنشآت الصناعية الصغيرة فى مصر، القاهرة، من ١٢/١١ - ١٤/١١/٢٠١٢.
- ٤ - حسين عبد المطلب الأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧.
- ٥ - حسين عبد المطلب الأسرج، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى التنمية الصناعية فى الدول العربية، سلسلة "دراسات إستراتيجية"، العدد (١٤٠) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٩.
- ٦ - وزارة المالية المصرية، دراسة حول تبسيط القوانين والتشريعات والاجراءات التى تنظم عمليات التأسيس والنمو والتصدير والتصفية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة فى مصر، ٢٠٠٥.
- ٧ - وزارة التجارة الخارجية المصرية، خلفية عامة عن المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فى مصر، مارس ٢٠٠٣.
- ٨ - وزارة المالية، تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر، جمهورية مصر العربية، نوفمبر ٢٠٠٤.

ثانيا:المراجع الانجليزية

1 - Mohammed Omran, Access to Finance for SMEs through the Stock Exchange in Egypt: Conceptual Framework and Policy Implications, CASE Occasional Papers No.3, the Cairo and Alexandria Stock. June 2008

تنافسية الاقتصاد المصرى فى اقتصاد المعرفة رؤية جديدة نحو تحديث العنصر البشرى

د جابر محمد عبد الجواد (١)

أستاذ الاقتصاد المساعد

كلية التجارة وإدارة الأعمال

جامعة حلوان

مستخلص

تناولت الدراسة تنافسية الاقتصاد المصرى فى اقتصاد المعرفة لتنمية البحث العلمى والتطوير وتأهيل الموارد البشرية لبناء اقتصاد المعرفة كأساس لبناء استراتيجية التحديث فى مصر، الذى يركز على مرتكزات أربعة هى (الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسسى، والبحوث والتطوير ونظام الإبداع أو الابتكار، والتعليم والموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، وركزت الدراسة على المرتكزين الثانى والثالث (البحوث والتطوير، والتعليم والتدريب). وحللت مركز مصر التنافسى فى اقتصاد المعرفة بين خمسة عشرة دولة عربية شملها دليل اقتصاد المعرفة للبنك الدولى، واتضح ان مصر تحتل المرتبة الحادية عشر بين الدول العربية محل المقارنة، بتقدير ٣,٧٨ نقطة، وأن مجالها لتحسين تنافسياتها فى هذا المجال هو البحوث والتطوير والابتكار، والتعليم والتدريب من خلال الجامعات، والمشاركة المجتمعية، للارتقاء بالموارد البشرية المتاحة فى مصر.

Abstract

Study examined the competitive Egyptian economy in the knowledge economy to development of scientific research and development and qualification of human resources to build a knowledge-based economy as the basis for building a strategy update in Egypt, which is based on the pillars

(١) أستاذ مساعد الاقتصاد - كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان - مصر. ومعار كأستاذ مشارك الاقتصاد - بكلية إدارة الأعمال بحوطة بنى تميم - جامعة سلمان بن عبد العزيز - المملكة العربية السعودية.

of the four are (economic incentives and institutional regime, research and development or innovation, education and training, and information technology and communications), and the study focused on the second and third indices (research and development, and education and training). And analysed the Egypt's competitive position in the knowledge economy between fifteen Arab countries covered by Knowledge Economy Index (KEI) of the World Bank, and it turned out that Egypt occupies ranked eleventh among the Arab countries in comparison, appreciated 3.78 points, and the scope to improve its competitiveness in this area is research and development, innovation, education and training through universities, and social participation to improve the human resources in Egypt.

الكلمات المفتاحية:

التنافسية، اقتصاد المعرفة في مصر، البحوث والتطوير، الموارد البشرية.

Keywords:

Competitiveness, Knowledge Economy in Egypt, Research and Development, Human Resources

مقدمة

لقد عنون البنك الدولي تقريره عن التنمية في العالم عام ١٩٩٩/٩٨ عن «المعرفة للتنمية» (Knowledge for Development)، وأكد على ان المعرفة قوة تساهم في بناء اقتصاد الدولة، وعلى الدول النامية أن تعزز من البحوث والتطوير لتقليل الفجوة المعرفية بين الدول المتقدمة والنامية وبناء اقتصاد المعرفة في ظل ثورة المعلومات^(١). ان البحث العلمي والتطوير ورأس المال البشرى هما الدعامتان الاساسيتان لبناء اقتصاد المعرفة في ضوء التبادل المعرفي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

إن البشرية في الوقت الراهن تقف على عتبات عصر جديد، أخذت مؤشرات التسارعة في التشكل، يطلق عليه «عصر المعرفة»، ولعل التحدى الأكبر الان، هو التحدى المعرفي، والدور المتزايد والحاسم للتقنية الحديثة في دفع وتيرة التنمية. وما لم تسخر قوى المعرفة والتقنية الحديثتين؛ فإنه يصعب إن لم يكن مستحيلاً تحقيق التنمية المنشودة، وتطلعها لأن يكون لها دور في الشؤون الدولية.

ولذلك تسارعت الجهود نحو تكوين رأس المال المعرفي؛ بتأسيس قواعد منظومة المعرفة، سواء عن طريق الاهتمام بالبحث العلمي وتطوير العلوم وتقنية المعلومات والاتصالات، أو من خلال امتلاك أدوات الحصول على المعرفة ونشرها، أو عن طريق الاهتمام بالتعليم والتدريب، والإعلام الترجمة، والنشر وفق منظومة متكاملة تتيح إعداد وتأهيل القدرات الفكرية والعلمية، وتنمية الملكات الإبداعية والابتكارية، وإعداد الكفاءات المهنية والتقنية القادرة على إنتاج المعرفة وتوسيع نطاق استخدامها، أو تحديد نوع المعرفة التي يحتاجها اقتصاد المعرفة في المستقبل.. وما يتطلبه ذلك من إيجاد البنية التحتية للمعرفة.

مشكلة البحث:

نظراً لأن البحوث والتطوير ورأس المال البشرى من المرتكزات الأساسية لبناء اقتصاد المعرفة، وأن تنافسية مصر في اقتصاد المعرفة لم تتعدى ٤ نقاط من ١٠ نقاط وترتيبها ٨٣ ضمن ١٣٥ دولة وفقاً لدليل اقتصاد المعرفة للدول العربية مقارنة ببقية دول العالم عام

(1) World Bank (1998), "World Development Report 1998/99: Knowledge for Development", WB; Oxford University Press USA, PP. 112-.

٢٠٠٩، وأن ترتيبها تدهور إلى ٣,٧٨ نقطة بترتيب ٩٧ ضمن ١٤٥ دولة شملها مؤشر اقتصاد المعرفة للبنك الدولي عام ٢٠١٢، وان تنافسيتها في البحث العلمي والتطوير، ورأس المال البشري انخفضت من ٤,٥، ٤,٤ على التوالي عام ٢٠٠٩^(١) إلى ٤,١١ و ٣,٣٧ على التوالي عام ٢٠١٢^(٢)، فإن تدنى تنافسية مصر في اقتصاد المعرفة تعد مشكلة اقتصادية تقتضى ايجاد الحلول البديل للتغلب عليها.

وتتلخص مشكلة هذا البحث في دراسة البعدين (البحوث والتطوير، ورأس المال البشري) لدعم تنافسية الاقتصاد المصرى فى بناء اقتصاد المعرفة، والاجابة على السؤالين التاليين:

- ١ - ما هو مركز مصر التنافسى فى اقتصاد المعرفة ؟
- ٢ - ما هو دور البحوث والتطوير والتعليم والتدريب من خلال الجامعات فى تنمية وتطوير المهارات البشرية لدعم تنافسية الاقتصاد المصرى فى اقتصاد المعرفة؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحليل وتفسير طبيعة اقتصاد المعرفة وتنافسيته فى مصر، وأهميته وفوائده، ومقومات بنائه، كما يهدف إلى توضيح دور الجامعات فى مجال التبادل المعرفى على البحث العلمى، موضحا دور الجامعات فى تنمية البحوث والتطوير، والتعليم والتدريب وانعكاس ذلك على بناء اقتصاد المعرفة فى مصر.

فرضية البحث:

يقوم هذا البحث على فرضيتين أساسيتين هما:

- ١ - ان تنافسية مصر فى مجال اقتصاد المعرفة تراجعت فى السنوات الاخيرة بسبب عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى.
- ٢ - إن الواقع العام للتعليم الجامعى فى مصر، وإن كان يكشف عن حدوث طفرة نسبية

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم (٢٠٠٩). «تقرير المعرفة العربى للعام ٢٠٠٩: نحو تواصل معرفى منتج»، ص ٢٣٥. نظر الموقع التالى فى ٣/ ٣/ ٢٠١٣ م:

<http://www.mbrfoundation.ae/Arabic/pages/AKR2009.aspx>

(2) World Bank (2012), "Knowledge for Development (K4D)". See the following website:

http://info.worldbank.org/etools/kam2/KAM_page5.asp#c107

تحققت مؤخراً في بنيته ومؤسساته ، إلا أنه لازال يواجه عدداً من مشكلات وصعوبات تمثل في مجملها معوقات تحول دون أداء الجامعات لدورها التنموي المأمول للمجتمع. ٣ - إن الجامعات المصرية تساهم في بناء اقتصاد المعرفة من خلال مشاركة أعضاء هيئة التدريس بها ومعاهد ومراكز البحوث وطلاب الدراسات العليا ، في البحوث والتطوير والتعليم والتدريب لخلق رأس المال البشري الضروري لاقتصاد المعرفة ، وإن مساهمتها تتعاظم من خلال تطوير مراكز ومعاهد البحوث وربط البحوث العلمية والتطبيقية بمجالات الصناعة والزراعة والإدارة والصحة والاتصالات والبيئة المحيطة بها ، من أجل تطبيق تلك البحوث في مجالات الابتكار المختلفة.

أهمية البحث:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أنها تتناول بالتحليل والتفسير واحداً من أهم وأخطر المواضيع الجديدة التي تشغل دول العالم ، والمنظمات الدولية الإقليمية المتخصصة ، كما تشغل بال الباحثين والمهتمين ، مثلما تشغل المسؤولين في نظم التعليم ، والجامعات ، ومراكز البحث العلمي ، ألا وهو اقتصاد المعرفة وعلاقته الوثيقة بالتعليم ، وذلك بتقديم حقائق ومعلومات عن طبيعة اقتصاد المعرفة ومتطلبات تكوينه من خلال توفير بيئة مناسبة لمنظومة المعرفة إنتاجاً وتطبيقاً ، بما يمكن المسؤولين ومتخذي القرار من تكوين خلفية نظرية وعملية تساعدهم على التعامل الواعي مع اقتصاد المعرفة والاستجابة لتحدياته ، ونشر وعي عام داعم له يتقبله ويشارك فيه ، وكذا رصد معوقات تكوين اقتصاد المعرفة.

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي الاستقرائي والتحليل الكمي القائم على المؤشرات والادلة الرقمية عن وضع مصر التنافسي في اقتصاد المعرفة ، والاعتماد على منهج التحليل الاقتصادي الوصفي المدعم بالرقام والمؤشرات لتحليل تنافسية مصر في اقتصاد المعرفة ودور الجامعات في البحث العلمي والتعليم والتدريب على بناء اقتصاد المعرفة من خلال تطبيقات البحوث في المجالات التكنولوجية الحديثة وثورة المعلومات والاتصالات التي تشكل الجانب الأكبر من اقتصاد المعرفة.

خطة البحث:

ينقسم البحث إلى أربعة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: الإطار النظري لتحليل وتفسير وتأسيس بناء اقتصاد المعرفة.
المبحث الثانى: تنافسية الاقتصاد المصرى فى مجال اقتصاد المعرفة.
المبحث الثالث: مساهمة البحوث والتطوير فى بناء اقتصاد المعرفة فى مصر.
المبحث الرابع: الخلاصة والنتائج والتوصيات.

ان الحمد لله



المبحث الأول

الإطار النظري لتحليل وتفسير وتأصيل بناء اقتصاد المعرفة

أولاً: تعريف اقتصاد المعرفة

فى حين كانت الأرض، والعمالة، ورأس المال هى العوامل الثلاثة الأساسية للإنتاج فى الاقتصاد القديم، أصبحت الأصول المهمة فى الاقتصاد الجديد هى المعرفة الفنية، والإبداع، والذكاء، والمعلومات. وصار للذكاء المتجسد فى برامج الكمبيوتر والتكنولوجيا عبر نطاق واسع من المنتجات، له أهمية تفوق أهمية رأس المال، أو المواد، أو العمالة، إذن المعرفة هى احد عوامل الانتاج فى الاقتصاد الجديد.

وتعرّف منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) اقتصاد المعرفة بأنه «الاقتصاد الذى تعدّ فيه المعرفة المحدّد الرئيسى للإنتاجية والنموّ الاقتصادى من خلال التركيز على دور جديد للمعلومات وللتقنية والتعلّم فى تحقيق أداء اقتصادى متميّز». وبالتالى، فإن أبرز ما تتميز به المعرفة فى هذا الإطار أنها لا تنقص بكثرة الاستخدام، بل تزداد وتتجدّد نتيجة ذلك، وأنها غير حسّية، وبالتالى غير ملموسة ولكن يمكن التحكم بها، وأنها ليست خطيّة، بحيث يمكن أن تتمخّض عن فكرة صغيرة نتائج مذهلة.. إلخ^(١)

ويقصد باقتصاد المعرفة أن تكون المعرفة هى المحرك الرئيسى للنمو الاقتصادى. واقتصادات المعرفة تعتمد على توافر تكنولوجيات المعلومات والاتصال واستخدام الابتكار والرقمنة، وعلى العكس من الاقتصاد المبنى على الإنتاج، حيث تلعب المعرفة دوراً أقل، وحيث يكون النمو مدفوعاً بعوامل الإنتاج التقليدية، فإن الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية، أو رأس المال البشرى، هى أكثر الأصول قيمة فى الاقتصاد الجديد، المبنى على المعرفة. وفى الاقتصاد المبنى على المعرفة ترتفع المساهمة النسبية للصناعات المبنية على المعرفة أو تمكينها، وتتمثل فى الغالب فى الصناعات ذات التكنولوجيا

(١) مؤسسة الفكر العربى (٢٠١٢)، «العرب واقتصاد المعرفة» مجلة أفق، العدد (٢٠٠)، نظر الموقع التالى

فى ٢٠١٣/٥/٢٤:

المتوسطة والرفيعة، مثل الخدمات المالية وخدمات الأعمال. وبالتالي فإن رأس المال البشرى المؤهل والتكنولوجيا المتقدمة هي عماد اقتصاد المعرفة.

ثانياً: خصائص اقتصاد المعرفة

١ - الابتكار: نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية

٢ - التعليم: أساسى للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية. يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والإبداعية أو رأس المال البشرى القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل. وتنامى الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلاً عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة.

٣ - البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية⁽¹⁾.

٤ - حوافز تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو. وتشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات التكنولوجية، وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

٥ - الاعتماد على خصائص المعلومات.

- الخاصية الأولى: استخدام المعلومات كمورد اقتصادي حيث تعمل المؤسسات والشركات على استغلال المعلومات والانتفاع بها في زيادة كفاءتها وهناك اتجاه متزايد نحو شركات المعلومات لتعمل على تحسين الاقتصاد الكلي للدولة.

- الخاصية الثانية: هي الاستخدام المتناهي للمعلوماتيين الجمهور العام. يستخدم الناس المعلومات بشكل مكثف في أنشطتهم كمستهلكين وهم يستخدمون المعلومات أيضاً كمواطنين لممارسة حقوقهم ومسؤولياتهم، فضلاً عن إنشاء نظم المعلومات التي توسع من

(1) Powell, Walter W. and K. Snellman (2004), "THE KNOWLEDGE ECONOMY", Annu. Rev. Sociol. 2004.30:199220-. Downloaded from arjournals.annualreviews.org by Stanford Univ. Robert Crown law Lib. on 06/06/01/. School of Education and Department of Sociology, Stanford University, Stanford, California 94305. PP 199210-.

إتاحة التعليم والثقافة لأفراد المجتمع كافة، وبهذا فإن المعلومات عنصر لا غنى عنه في الحياة اليومية لأى فرد.

– **الخاصية الثالثة:** هى ظهور قطاع المعلومات، كقطاع مهم من قطاعات الاقتصاد إذ كان الاقتصاديون يقسمون النشاط الاقتصادى تقليدياً إلى ثلاثة قطاعات هى: الزراعة: وهو ما كان يُعرف بالمجتمع الزراعى المعتمد على الموارد الأولية. الصناعة: وهو ما كان يُعرف بالمجتمع الصناعى المعتمد على الطاقة المولدة مثل: الكهرباء، الغاز والطاقة النووية ثم

الخدمات: الخدمات التجارية والمالية وخدمات الشحن والتأمين والسفر والسياحة والخدمات الصحية والاستشارات وغيرها من الخدمات الأخرى.

وعلماء الاقتصاد والمعلومات يُضيفون إليها منذ الستينيات من القرن الماضى قطاعاً رابعاً وهو قطاع المعلومات، حيث أصبح إنتاج المعلومات، وتجهيزها وتوزيعها (معالجتها) نشاطاً اقتصادياً رئيسياً فى العديد من الدول.

٦ – رأس المال البشرى

هناك مفهومان يجب التمييز بينهما لاقتصاد المعرفة يتضمن كلاهما رأس المال البشرى: • **الأول:** اقتصاد المعرفة، القائم على المعلومات من الألف إلى الياء، بوصف المعلومات عنصراً وحيداً فى العملية الإنتاجية، والمنتج الوحيد أيضاً فى هذا الاقتصاد، الذى تشكل أساليب إنتاجه وفرص تسويق مجالاته المعلومات وتقنياتها. وربما المقصود بالمعلومات، فيه هنا مجرد الأفكار والبيانات DATA وربما البحوث العلمية والخبرات والمهارات، وكلاهما صحيح. المهم أن هذا الشكل من الاقتصاد هو نفسه اقتصاد المعلومات أو الاقتصاد الرمزي، وهو نفسه اقتصاد ما بعد الصناعى.

• **والثانى:** هو الاقتصاد المبني على المعرفة والمعلومات الممزوج بتقنيات الاقتصاد التقليدى، الذى تنهض فيه المعرفة بدور فى خلق الثروة. لكن ذلك ليس بجديد؛ فقد ظل للمعرفة دور قديم ومهم فى الاقتصاد، لكن ما أضافته كما ذكر أن حجمها اتسع، ومساحتها باتت عريضة، أكبر مما سبق وأكثر عمقا مما كان معروفاً.

ورغم البون الكبير بين هذين النوعين؛ فإن التوظيف الشائع لمصطلح الاقتصاد الجديد أو اقتصاد المعرفة يشمل كلا النوعين أو يقصدهما معاً. ورغم هذا الاختلاف؛ فإنهما يشتركان فى وجوبتاوفر رأس المال البشرى ويُقصد به المهارات والخبرات التى

تحوّزها الموارد البشرية^(١)؛ كما يشتركان في ضرورة توافر مزيج معين من ثقافة المعلومات، وهى القيم المنشودة للتعامل مع عصر المعلومات، شروطهما معا تطبيق نظم التقنية الفائقة، أو البحث والتطوير؛ أو العقول البشرية الذكية، شأنها فى ذلك شأن الثقافة والتعليم والبنية الإلكترونية من بين شروط أخرى عدة.

ثالثا: القوى الدافعة الرئيسية فى ظل اقتصاد المعرفة

- العولة Globalization أصبحت الاسواق والمنتجات أكثر عالمية.
- ثورة المعلومات Information Knowledge المعلومات/ المعرفة أصبحت تشكل كثافة عالية فى الإنتاج بحيث زاد اعتماده بصورة واضحة على المعلومات والمعارف؛ فنحو أكثر من ٧٠ فى المائة من العمال فى الاقتصادات المتقدمة هم عمال معلومات information workers؛ فالعديد من عمال المصانع صاروا يستخدمون رؤوسهم أكثر من أيديهم.
- انتشار الشبكات Computer networking شبكات الحاسوب والربط بين التطورات مثل الإنترنت جعل العلم بمثابة قرية واحدة أكثر من اى وقت مضى.
- وقد ساهمت هذه القوى فى توسع الإنتاج الدولى بتحفيز من العوامل التالية طويلة الأمد:
- تحرير السياسات وتلاشى الحدود بين البلدان، الأمر الذى أفسح المجال أمام كل أنواع الاستثمار الأجنبى المباشر والترتيبات الرأسمالية المختلفة.
- التغيير التكنولوجى السريع وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات جعل من الأوفر اقتصاديا إجراء تكامل بين العمليات المتباعدة جغرافياً ونقل المنتجات والمكونات عبر أرجاء العالم بحثا عن الكفاءة.
- المنافسة المتزايدة أجبرت الشركات على اكتشاف طرق جديدة لزيادة كفاءتها، بما فى ذلك استخدام أسواق جديدة وتغيير أماكن أنشطة إنتاجية معينة لتقليل التكاليف.

رابعا: مؤشرات قياس المعرفة

إن قياس اقتصاد المعرفة وفقا لمنهج البنك الدولى يعتمد على مؤشر أو دليل اقتصاد المعرفة (KEI) Knowledge Economy Index، الذى يتدرج على ١٠ نقاط، تقدير ١٠ يعنى

(١) منتدى الرياض الاقتصادي، «الاستثمار فى رأس المال البشرى واقتصاد المعرفة (الملخص التنفيذي)»، متاح على الموقع التالى فى تاريخ ٢٣/٢/٢٠١٣م، انظر:

http://www.riyadhef.com/siteimages/pdf/four_ras_mal.pdf

أعلى تقدير وتقدير ١ يعنى أقل تقدير، ويتكون أو يرتكز على أربع مرتكزات أو مؤشرات فرعية تشمل (الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية، والبحوث والتطوير والابتكار، والتعليم والتدريب، والبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، وسوف تعتمد الدراسة على هذا المؤشر لتحليل تنافسية مصر فى اقتصاد المعرفة، وكذلك يعتمد قياس المعرفة على قياس عناصرها القابلة للمقارنة بين الدول وخاصة المعلومات والانفاق على البحث العلمى وبراءات الاختراع ومؤشرات رأس المال البشرى من تعليم وتدريب وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من خطوط التليفون الأرضى والمحمول ومستخدمى الانترنت ووسائل الإعلام والاتصال الأخرى مثل الراديو والتلفزيون، ويمكن تصنيف مؤشرات قياس المعرفة وفقا لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD)، واليونسكو (UNESCO)، وغيرها من المنظمات والهيئات الدولية المعنية باقتصاد المعرفة، وذلك على النحو التالى:

(أ) مؤشرات العلم والتكنولوجيا:

وتشمل المؤشرات المتعلقة بالبحوث والتنمية أو التطوير، وإحصائيات براءات الاختراع، والمنشورات العلمية، ومؤشرات نشر المعلومات والاتصالات^(١):

١ - البحوث والتطوير

إن البحوث والتطوير من المؤشرات الأساسية لاقتصاد المعرفة، ويستخدم الانفاق على البحوث والتطوير مؤشر للمقارنة واهمية البحوث والتطوير فيما بين الدول، وكذلك فريق العمل المستخدم فى البحوث والتطوير. والمصدر الأساسى لبيانات الانفاق على البحوث والتطوير هى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، كما يقسم فريق العمل القائم على البحوث والتطوير إلى باحثون وتقنيون وغيرهم وفقا لشهاداتهم ومؤهلاتهم العلمية.

٢ - إحصائيات براءات الاختراع

براءات الاختراع هى حق احتكار مؤقت تمنحه الحكومة إلى مخترع مقابل نشر اختراعه لفترة محدودة وفقا لشروط معينة.

وتستخدم ثلاث معايير رئيسية لتعداد براءات الاختراع:

- التعدادات وفقا للألوية (البلد حيث تم تقديم الطلب الأول بها) تظهر استراتيجية منح براءات الاختراع.

(١) مرال توتليان (٢٠٠٦)، «مؤشرات اقتصاد المعرفة وموقع المرأة من تطورها»، المعهد العربى للتدريب والبحوث الإحصائية، لبنان، ص ص ١٩ - ٢٤.

– التعدادات وفقا لبلد اقامة المخترع تعكس القدرة التكنولوجية لبلد ما.

– التعدادات وفقا لبلد مودع الطلب تمثل التحكم بالاختراع.

٣ – المنشورات العلمية

ان بيانات العلم الكمي للفهرسة تركز على عدد الابحاث العلمية المنشورة في مجلات عالمية ودولية ، وتشكل مؤشر ووسيلة لتقييم نتائج نشاطات أبحاث أساسية. أن «فهرس الاستشهاد العلمي» الذى يصدره معهد المعلومات العلمية ، يشكل المصدر الأساسى للبيانات حول المنشورات العلمية ، أنه يجمع بشكل منتظم المعلومات حول المقالات المنشورة فى عدد كبير من المجلات والصحف.

٤ – مؤشرات التخصصات العلمية والتكنولوجية

تستخدم وسائل مختلفة لتقييم التخصصات العلمية والتكنولوجية للدول من خلال بيانات المنشورات العلمية والبحوث والتطوير وبراءات الاختراع... الخ ، غالبا ما تقدم بيانات المنشورات والبراءات بشكل مؤشرات تخصص تعكس التخصصات الخاصة بالدول فى المواد العلمية المختلفة (منشورات) أو المجالات التكنولوجية (براءات الاختراع).

(ب) المؤشرات المأخوذة من البحوث حول تنظيم نشاطات الابتكار

هذه المؤشرات منشورة فى كتيب أوصلو وقد تم مراجعة الطبعة الاولى من العائدة إلى عام ١٩٩٢ عام ١٩٩٦ م. وتشمل هذه المؤشرات ما يلى^(١):

١ – البحوث حول التملك التكنولوجى.

٢ – البحث الجماعى حول الابتكار.

٣ – بحث « المهارات للابتكار».

(ج) المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية

إن الموارد البشرية من العناصر الأساسية لاقتصاد المعرفة كما سبق إيضاحه ويقر به الجميع ، ولكن توافر مؤشرات قليلة ويرجع ذلك إلى امرين ، ان الدراسات فى هذا المجال وخاصة قياسه محدودة ، والأمر الآخر ان الكفاءات البشرية يصعب قياسها. ولؤشرات الموارد البشرية مصدران رئيسيان: البيانات المتعلقة بالتعليم والتدريب ، والبيانات المتعلقة بالكفاءات أو بمهنة العمال.

(١) المرجع السابق، ص ٢٥ - ٣٠.

١ - التعليم والتدريب

تسمح المؤشرات القائمة على البيانات المتعلقة بالتعليم والتدريب، بتقييم المعارف والمهارات المكتسبة خلال العملية الرسمية للتعليم، هذه المؤشرات تسمح بتقييم المخزون والاستثمار في رأس المال البشري. تجمع احصاءات التعليم في قاعدة دولية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية واليونسكو وإدارة الإحصاء في المجموعة الأوروبية وقاعدة بيانات الأمم المتحدة والبنك الدولي، وهي تتوافر عادة لبضعة أعوام.

٢- الكفاءات والمهن

ان الدراسات الوطنية حول القوى العاملة هي المصدر الرئيسي للبيانات حول كفاءات العمال، ولكنها غير متناغمة بشكل كاف لتسمح باستغلال البيانات القابلة للمقارنة إلى حد مقبول، وقد تسمح المصادر الوطنية في مصر، بإجراء تحليل أدق للكفاءات والمهن.

(د) عناصر قياس رأس المال المعرفي

أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣ إلى أن القياس الوافي لرأس المال المعرفي يقوم على الجوانب الرئيسية لاكتساب المعرفة وعناصرها الأساسية الآتية^(١):

- نشر المعرفة: أساسا عبر التعليم ووسائل الإعلام والترجمة.

- إنتاج المعرفة: وتتسع لبعدين هما:

• المدخلات: العاملون بالمعرفة والإنفاق على البحث والتطوير (الكم والهيكل) ومؤسسات البحث والتطوير.

• المخرجات: وتضم عناصر النشر العلمي (الكم والنوع)، وبراءات الاختراع وإصدار الكتب وأصناف التعبير الأدبي والفني.

- البنية الأساسية لرأس المال المعرفي: وتشتمل على البنية الأساسية لتقنيات المعلومات والاتصال، ومؤسسات دعم البحث والتطوير، والمؤسسات المهنية للعاملين بالمعرفة^(٢).

(١) عيسى خليفي، وكمال منصور، «البنية التحتية لاقتصاد المعارف في الوطن العربي: الواقع والأفاق»، الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة، جامعة بسكرة، نوفمبر ٢٠٠٥، ص ص ٤٧٠-٤٧١.

(٢) عبد الله بلوناس، وقدايفة أمينة (٢٠١١)، «البنية التحتية (المعلوماتية والبشرية) المطلوبة لبناء مجتمع المعرفة»، ورقة بحثية مقدمة في «المؤتمر العربي الخامس للمعلومات الصناعية والشبكات»، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الملكة المغربية ٢٠ - ٢٢ ديسمبر ٢٠١١، ص ٨.

وتشير بعض الدراسات الأخرى^(١) إلى مؤشرات انتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشرها، كمؤشرات لقياس اقتصاد المعرفة مثل البث الاذاعي والتلفزيون وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية والانترنت والأجهزة المحمولة، كمؤشرات لقياس اقتصاد المعرفة.

(١) مرال توتليان (٢٠٠٦)، « مؤشرات اقتصاد المعرفة وموقع المرأة من تطورها »، مرجع سبق ذكره، ص ٣١.

المبحث الثانى

تنافسية الاقتصاد المصرى فى مجال اقتصاد المعرفة

أولاً: تطور اقتصاد المعرفة فى مصر منذ ١٩٩٥ إلى ٢٠١٢

وفقاً لمنهج البنك الدولى يتضح من تطور مؤشر اقتصاد المعرفة لمصر، أن الاقتصاد المصرى اتجه إلى الانخفاض منذ ١٩٩٥ وحتى ٢٠١٢، كما يتضح من بيانات الجدول التالى:

مؤشر اقتصاد المعرفة فى مصر فى (١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٢)

جدول رقم (١)

السنوات	دليل اقتصاد المعرفة العام	الحوافز الاقتصادية والاجراءات المؤسسية	البحوث والتطوير والابتكار	التعليم والتدريب	تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات
١٩٩٥	٤,٦٨	٤,١٤	٥,٠٨	٤,٦٤	٤,٨٧
٢٠٠٠	٤,٢٩	٣,٦٨	٥,٠٣	٤,٦٦	٣,٧٧
٢٠١٢	٣,٧٨	٤,٥٠	٤,١١	٣,٣٧	٣,١٢

المصدر:

World Bank (2012), " Knowledge for Development (K4D)", See the following website

http://info.worldbank.org/etools/kam2/KAM_page5.asp#c107

يتضح من بيانات جدول رقم (١) ان دليل اقتصاد المعرفة العام انخفض من ٤,٦٨ نقطة عام ١٩٩٥ إلى ٤,٦٨ نقطة عام ٢٠٠٠ ثم إلى ٣,٧٨ نقطة عام ٢٠١٢، يعزى هذا الانخفاض إلى الانخفاض فى المؤشرات الفرعية المكونه له، وخاصة انخفاض مؤشرى التعليم والتدريب، والبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، اللذان انخفض كل منهما بـ ١,٢٧، ١,٧٥ نقطة لكل منهما على التوالى.

وبتحليل المؤشرات الفرعية لاقتصاد المعرفة يتضح ان مؤشر الحوافز الاقتصادية

والاجراءات المؤسسية على الرغم من انخفاضه خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠ من ٤,١٤ نقطة إلى ٣,٦٨ نقطة على التوالي، إلا أنه ارتفع وبدرجة ملحوظة عما كان عليه في بداية الفترة إلى ان وصل إلى ٤,٥٠ نقطة مما يعنى ان هناك تحسن ملموس في الحوافز الاقتصادية وتخفيض وتحسن في الاجراءات والنظم المؤسسية المدعمة لاقتصاد المعرفة، وعلى الجانب الآخر هناك انخفاض في المؤشرات الفرعية الثلاثة الاخرى التى يقوم عليها اقتصاد المعرفة، حيث انخفض مؤشر البحوث والتطوير والابتكار من ٥,٠٨ إلى ٥,٠٣ ثم إلى ٤,١١ نقطة خلال أعوام ١٩٩٥، و ٢٠٠٠، ثم ٢٠١٢ على التوالي، وعلى الرغم من ارتفاع مؤشر التعليم والتدريب الذى يتعلق برأس المال البشرى من ٤,٦٤ نقطة إلى ٤,٦٦ نقطة خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠ إلا انه انخفض وبشكل ملحوظ إلى ٣,٣٧ نقطة عام ٢٠١٢، وكذلك انخفض مؤشر البنية الاساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من ٤,٨٧ إلى ٣,٧٧ ثم إلى ٣,١٢ نقطة خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠ ثم ٢٠١٢ على التوالي. وقد انخفض ترتيب مصر فى مؤشر اقتصاد المعرفة للبنك الدولى الذى يقارن ١٤٥ دولة من ترتيب رقم ٨٨ عام ٢٠٠٠ إلى ترتيب رقم ٩٧ عام ٢٠١٢ بتغير قدره (٩-) ^(١)، مما يوضح تراجع مركز مصر التنافسى فى مجال اقتصاد المعرفة.

ثانيا: مركز مصر التنافسى بين الدول العربية فى اقتصاد المعرفة:

ان تنافسية الاقتصاد المصرى فى اقتصاد المعرفة تأتى فى الترتيب الحادى عشر ضمن خمسة عشر دولة عربية تضمنها دليل اقتصاد المعرفة للبنك الدولى عام ٢٠١٢ كما يتضح من بيانات الجدول التالى رقم (٢).

تنافسية مصر فى اقتصاد المعرفة بين الدول العربية عام ٢٠١٢

جدول رقم (٢)

الدولة	ترتيب	دليل اقتصاد المعرفة العام	الحوافز الاقتصادية والاجراءات المؤسسية	البحوث والتطوير والابتكار	التعليم والتدريب	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
الإمارات العربية المتحدة	١	٦,٩٤	٦,٥٠	٦,٦٠	٥,٨٠	٨,٨٨

(1) KAM 2012 (www.worldbank.org/kam).

الدولة	ترتيب	دليل اقتصاد المعرفة العام	الحوافز الاقتصادية والاجراءات المؤسسية	البحوث والتطوير والابتكار	التعليم والتدريب	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
البحرين	٢	٦,٩٠	٦,٦٩	٤,٦١	٦,٧٨	٩,٥٤
عمان	٣	٦,١٤	٦,٩٦	٥,٨٨	٥,٢٣	٦,٤٩
السعودية	٤	٥,٩٦	٥,٦٨	٤,١٤	٥,٦٥	٨,٣٧
قطر	٥	٥,٨٤	٦,٨٧	٦,٤٢	٣,٤١	٦,٦٥
الكويت	٦	٥,٣٣	٥,٨٦	٥,٢٢	٣,٧٠	٦,٥٣
الأردن	٧	٤,٩٥	٥,٦٥	٤,٠٥	٥,٥٥	٤,٥٤
تونس	٨	٤,٥٦	٣,٨١	٤,٩٧	٤,٥٥	٤,٨٩
لبنان	٩	٤,٥٦	٤,٢٨	٤,٨٦	٥,٥١	٣,٥٨
الجزائر	١٠	٣,٧٩	٢,٣٣	٣,٥٤	٥,٢٧	٤,٠٤
مصر	١١	٣,٧٨	٤,٥٠	٤,١١	٣,٣٧	٣,١٢
المغرب	١٢	٣,٦١	٤,٦٦	٣,٦٧	٢,٠٧	٤,٠٢
سوريا	١٣	٢,٧٧	٢,٠٤	٣,٠٧	٢,٤٠	٣,٥٥
اليمن	١٤	١,٩٢	٢,٩١	١,٩٦	١,٦٢	١,١٧
السودان	١٥	١,٤٨	٠,٤٨	١,٤٤	٠,٨٤	٣,١٦

المصدر:

World Bank (2012), " Knowledge for Development (K4D)", See the following.

website: http://info.worldbank.org/etools/kam2/KAM_page8.asp

من بيانات الجدول السابق يتضح ان الامارات العربية المتحدة تحتل المرتبة الأولى ضمن الدول العربية التي تضمنها المؤشر وبلغ دليل اقتصاد المعرفة لها ٦,٩٤ نقطة، وأن

تفوقها ارتكز على المؤشر الفرعى البنية الاساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث بلغ ٨,٨٨ نقطة تفوقها البحرين فقط فى هذا المجال بمؤشر بلغ ٩,٥٤ نقطة، وعموما تأتى الدول الخليجية الستة (الامارات العربية المتحدة، والبحرين، وعمان، والسعودية، وقطر، والكويت) فى مقدمة الدول العربية فى دليل اقتصاد المعرفة بتقدير (٦,٩٤، ٦,٩٠، ٦,١٤، ٥,٨٤، و٥,٣٣) نقطة للدول الستة على التوالى، وتأتى السودان فى نهاية الدول العربية محل المقارنة بتقدير (١,٤٨) نقطة، وان تنافسية مصر فى اقتصاد المعرفة جاءت فى المرتبة ١١ بالنسبة لـ ١٥ دولة عربية محل المقارنة بتقدير (٣,٧٨) نقطة، تسبقها اربع دول هى (الأردن، تونس، لبنان، والجزائر) بتقدير (٤,٩٥، ٤,٥٦، ٤,٥٦، و٣,٧٩) للدول الاربعة على التوالى. ويلى مصر فى تنافسية اقتصاد المعرفة أربع دول تأتى فى مؤخرة الدول العربية هى (المغرب، سوريا، اليمن، والسودان) بتقدير (٣,٦١، ٢,٧٧، ١,٩٢، و١,٤٨) على التوالى.

إن تراجع مركز مصر التنافسى فى اقتصاد المعرفة يرجع إلى تراجعها فى المرتكات الاربع للمؤشر العام، والتي يمكن تحليلها على النحو التالى:

١ - الحوافز الاقتصادية والإجراءات والنظم المؤسسية، يتكون هذا المؤشر من القيود الجمركية وغير الجمركية، جودة الإجراءات، والنظم والقواعد القانونية، وعلى الرغم من تحسن هذا المؤشر نسبيا بالنسبة لباقي المؤشرات الاربعة المكونة لدليل تنافسية مصر فى اقتصاد المعرفة، إلا أنه لا زال أقل من دول عربية كثيرة فى هذا المجال ففى عمان بلغ هذا المؤشر ٦,٩٦ نقطة فى حين لم يتعدى فى مصر ٤,٥٠ نقطة ويرجع هذا إلى ان تحرير التجارة لازالت تحتاج مزيد من التحرير والقيود غير الكمية لازالت كثيرة، وكذلك كم الاجراءات والمعوقات الروتينية تحتاج إلى تسهيل وتيسير، والقواعد القانونية تحتاج إلى مزيد من الضبط والتيسير.

٢ - البحوث والتطوير والابتكار، يتكون هذا المؤشر من عدد البحوث والمقالات العلمية المنشورة فى مجلات عالمية معتمدة، وعدد براءات الاختراع، وعدد الابتكارات العلمية المطبقة، ويدعم هذه المؤشرات الفرعية عدد معامل البحوث فى الجامعات، والانفاق على البحث العلمى والتطوير الذى استمر لفترة طويلة فى مصر أقل من مثيله فى العديد من الدول الاخرى الاجنبية القريبة فى مستوى التنمية مع مصر، ولم يتعدى ٠,٩١

مليار دولار بتعادل القوة الشرائية بما يعادل ٠,٢٣ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي فى حين بلغ فى كوريا الجنوبية على سبيل المثال ٤٤,٨ مليار دولار بتعادل القوى الشرائية بما يعاد ٣٪ من الناتج المحلي الاجمالى (انظر الجدول رقم ٣ التالى)، مما يوضح تراجع مركز مصر التنافسى فى مجال البحوث والتطوير والابتكار، مع ان هذا المؤشر مع مؤشر التعليم والتدريب يعدان هما مجال مصر للتقدم فى اقتصاد المعرفة.

٣ - التعليم والتدريب، وبالمثل يتكون هذا المؤشر من عدد من المؤشرات الفرعية تتمثل فى متوسط سنوات التعليم، نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوى Secondary Enrolment، نسبة الالتحاق بالتعليم الاساسى Tertiary Enrolment، وفى مصر تعد هذه المؤشرات مقبولة مقارنة ببعض الدول العربية ولكن أقل من مثيلاتها فى الدول الأجنبية الاخرى، وبمراجعة هذا المؤشر حتى مع بعض الدول العربية محل المقارنة نجد أن معظم الدول الخليجية الستة تتفوق على مصر فى هذا المؤشر أيضا، باستثناء قطر التى تقترب من مصر فى هذا المؤشر الفرعى حيث تحصل قطر على ٣,٤١ نقطة فى حين تحصل مصر على ٣,٣٧ نقطة، مما يعنى ان تنافسية مصر فى هذا المؤشر أيضا تحتاج إلى تدعيم عن طريق الاهتمام بالتعليم الاساسى والجامعات لخلق الموارد البشرية القادرة على رفع تنافسية مصر فى اقتصاد المعرفة.

٤ - البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ان هذا المؤشر يحتاج إلى موارد مالية واستثمارات كبيرة فى مجال المعلومات والاتصالات ويتكون هذا المؤشر من مؤشرات فرعية تتمثل فى، خطوط التليفون المحمولة والأرضية، وعدد أجهزة الكمبيوتر لكل ١٠٠٠ شخص، وعدد مستخدمى الانترنت، ويوضح الجدول السابق رقم (٢) ان مصر لازالت فى مركز تنافسى متأخر فى هذا المؤشر مقارنة بالعديد من الدول العربية ففى حين تحصل مصر على ٣,١٢ نقطة تحصل السعودية والبحرين على ٨,٣٧، ٩,٥٤ نقطة على التوالى، وحتى الدول العربية الأقل من مصر فى مؤشر تنافسية اقتصاد المعرفة تحصل على تقدير اعلى من مصر، باستثناء اليمن. فالمغرب، وسوريا، والسودان تحصل على تقدير ٤,٠٢، ٣,٥٥، و ٣,١٦ نقطة على التوالى، بينما تحصل اليمن على ١,١٧ نقطة فى مؤشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وهى اقل دولة عربية تلحق مصر فى هذا المؤشر.

المبحث الثالث

مساهمة البحوث والتطوير في بناء اقتصاد المعرفة في مصر

أولاً: علاقة البحوث والتطوير باقتصاد المعرفة

إن تعريف البحوث والتطوير يقصد به كل المجهودات المتضمنة تحويل المعارف المصادق عليها إلى حلول فنية، في صورة أساليب أو طرق إنتاج ومنتجات مادية استهلاكية أو استثمارية. وتباشر هذه النشاطات إما في مراكز بحوث الجامعات ومختبراتها، أو في مراكز البحث التطبيقي، أو في المؤسسات الصناعية دون اعتبار خاص لحجمها^(١). ومن هذا التعريف يتضح أن البحث والتطوير عبارة عن مجهودات علمية منظمة يقوم بها موارد بشرية ماهرة ومدربة عالية الكفاءة، بهدف تحويل المعارف إلى حلول فنية في صورة أساليب وطرق إنتاج تقنية متقدمة، من خلال مراكز البحوث.

ولقد أصبح اقتصاد المعرفة أحد التوجهات الاقتصادية الرئيسية إن لم نقل أحد أهم التوجهات الاقتصادية في عالم اليوم في الدول المتقدمة، والدول النامية. ويتميز اقتصاد المعرفة بسرعة تطوره ونمائه، وديناميكيته، وعدم اعتماده على أصول رأسمالية تقليدية كبيرة. إضافة إلى كونه اقتصاد عالمي لا يعرف الحدود الجغرافية، ولا الانتماء الوطني. كما أن آليات نقله وتطويره بسيطة، عالمية الطابع، صعبة الضبط، وأهمها البحوث والتطوير. لذا لابد للمؤسسات الصناعية بشكل عام، والجامعات أو المراكز البحثية بشكل خاص، من استثمار رأسمالها المعرفي، وتسخير وتطويره والاستفادة من الفرص المتاحة^(٢).

(١) عرابه الحاج، و تمغدين نور الدين (٢٠٠٧)، « وظيفة البحث والتطوير كأساس لتحقيق ميزة تنافسية جديدة في المؤسسات الاقتصادية»، ورقة مقدمة في (الملتقى الدولي: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية). الجزائر: جامعة الشلف، ٢٧-٢٨ نوفمبر، ص ٤، انظر الموقع التالي:

<http://ratoulrecherche.arabblogs.com/araba+timedjeghdine.pdf>

(٢) أكرم ناصر (٢٠٠٦)، « نظم إدارة المعرفة ودورها في تفعيل عملية البحث والتطوير»، ورقة مقدمة في المؤتمر الرابع حول (اتفاق البحث العلمي والتطوير والتطوير التكنولوجي في الوطن العربي)، دمشق: ١١ - ١٤ ديسمبر، ص ١. انظر الموقع التالي:

<http://www.abegs.org/sites/Upload/DocLib32846%D986%D8B8%D92085%D8A5%D8AF%D8A7%D8B1%D8A920%D8A7%D984%D985%D8B9D3B1%D981%D8A9.pdf>

ومما تقدم يتضح ان العلاقة وثيقة بين البحوث والتطوير واقتصاد المعرفة ، فآليات نقل وبناء اقتصاد المعرفة لا تعتمد على أصول رأسمالية بقدر اعتمادها على البحوث والتطوير بالدرجة الاولى ، ورأس المال البشرى أو العمالة الفنية الكفاء المدربة والمؤهلة والتي لا تتوافر إلا من خلال الجامعات ومراكز البحوث والمعاهد العلمية التكنولوجية المتخصصة. ان الجامعات فى مصر، ومراكز ومعاهد البحوث المرتبطة بها، هى معاقل البحوث والتطوير، وهى المصدر الرئيس أو الرافد المتجدد لانتاج رأس المال البشرى وبناء اقتصاد المعرفة وتطويره فى مصر. لذا سوف نتناول فيما يلى الاستثمار فى رأس المال البشرى لانتاج البحوث والتطوير، ومساهمة الجامعات فى البحوث والتطوير فى مصر، وكذلك علاقتها ببناء اقتصاد المعرفة، ثم تحليل الواقع والمأمول من البحوث والتطوير ورأس المال البشرى ودورها فى بناء اقتصاد المعرفة فى ظل الحاجة الماسة لبناء اقتصاد المعرفة فى عصر ثورة المعلومات والاتصالات.

ثانياً: الاستثمار فى رأس المال البشرى لانتاج البحوث والتطوير

فى المبحث الاول سبق توضيح ان رأس المال البشرى احد عناصر اقتصاد المعرفة ، وليس أى رأسمال بشرى، ولكن العمالة الفنية المدربة عالية الكفاءة هى التى تقوم بالبحوث والتطوير وتقود بناء اقتصاد المعرفة ، وإذا تتبعنا الاستثمار فى رأس المال البشرى فى مصر لوجدنا ان مصر وجهت اعتمادات مالية كبيرة ومتزايدة على امتداد الخطط التنموية المتعاقبة للإنفاق على تنمية الموارد البشرية

وبرغم ضخامة هذه الاستثمارات واطراد نموها سنة تلو الأخرى، إلا أنما تحقق على أرض الواقع - قياساً بمؤشرات الاقتصاد المعرفى وأدلة التنمية البشرية - يوضح بجلاء أن الفجوة المعرفية مازالت بالغة الاتساع، الأمر الذى يستدل منه على وجود خلل فى عملية إدارة تنمية الموارد البشرية.

وقد يرجع جوهر المشكلة - بالدرجة الأولى - إلى النمط السائد لتوزيع الاعتمادات المالية بين أوجهها لإنفاق على تنمية الموارد البشرية، الذى يركز على اعتبارات «الكم» قبل «الكيف» ويعانى من اختلالات كبيرة أثرت سلباً على الركائز الأساسية لبناء الاقتصاد المعرفى، وحالت بالتالى دون التقدم السريع لمصر فى تدعيم هذا البناء.

ففى مجال التعليم والتعلم والتدريب - وهو أهم ركائز الاقتصاد المعرفى - توجه أغلب الاعتمادات الحكومية للتعليم العام وعلى حساب التعليم العالى والتدريب التقنى العالى والمتوسط، ومن الاختلالات الأخرى التى تعانى منها منظومة التعليم والتعلم والتدريب:

- ضعف الاهتمام بالتعليم المستمر (طوال الحياة) بأشكالها المختلفة: التعلّم عن بعد ، التعليم الموازى ، التعليم المسائى ، والتعلم الذاتى.
- محدودية الدراسات العليا بالجامعات المصرية ، والتدنى الشديد فى أهميتها مقارنة بدراسات مرحلة البكالوريوس.

ومما سبق يتضح ان الاستثمار فى رأس المال البشرى فى مصر لم يؤتى ثماره بعد، وغير كافى للارتقاء باقتصاد مصرالى مصاف الدول المتقدمة فى بناء اقتصاد المعرفة ، ويقتضى الأمر علاج الاختلالات السابقة لرفع كفاءة الاستثمار فى رأس المال البشرى.

ثالثا: مساهمة الجامعات المصرية فى البحوث والتطوير

تعد البحوث والتطوير أحد المدخلات الأساسية لعمليات الابتكار فى الدولة ، التى تصب فى رفع قدرة الاقتصاد المحلى على المنافسة ، ففى التقرير السنوى عن قطاع البحوث والتطوير والابتكار الأمريكى ، أشار المجلس الوطنى للعلوم إلى أن النمو الاقتصادى الأمريكى يعتمد بصورة أساسية على القدرة على التعليم والابتكار والبناء. هذه المكونات الأساسية الثلاثة هى ما يشكل مصدر القوة الأساسية للاقتصاد الأمريكى التى تضعه فى طليعة اقتصادات العالم حاليا. لقد كانت الابتكارات القائمة على البحوث والتطوير دائما أحد الأعمدة الأساسية للاقتصاد الأمريكى ، حيث تساهم بصورة أساسية فى نمو الثروة القومية ورفع مستويات التوظيف ورفع جودة الحياة بشكل عام ، ولاستمرار تمتّع الاقتصاد الأمريكى بهذه المزايا تنفق الولايات المتحدة نحو ٢٥٠ مليار دولار سنويا كاستثمارات فى مجال البحوث والتطوير ، موزعة ما بين الحكومة الأمريكية وقطاع الأعمال الخاص الذى يستثمر أيضا نسبة جوهرية من قيمة نشاطه على عمليات البحوث والتطوير لدعم الطاقة الابتكارية للولايات المتحدة ولضمان احتلالها المراكز الأولى فى النشاط الصناعى العالمى.

ويتسم البحث العلمى والتطوير بأنه قطاع ترتفع درجة المخاطر المحيطة بالأنشطة التى تمارس فيه على نحو واضح ، وذلك نظرا للميزانيات الضخمة التى يجب أن تخصص لمثل هذه الأنشطة ، فى الوقت الذى لا تكون فيه نتائج هذه الأنشطة مضمونة ، لذلك تصبح المشاركة فى الإنفاق على أنشطة البحوث والتطوير بين كل من الحكومة والشركات الصناعية المختلفة ضرورة أساسية فى هذا المجال. على سبيل المثال تقوم الولايات المتحدة بدعم جهود البحوث والتطوير من خلال عدد من الأدوات أهمها الدعم الفيدرالى المباشر لجهود البحوث والتطوير فى مجالات الدفاع والمجالات المدنية التى تدعم البحوث الأساسية

والتطبيقية التي تؤدي إلى رفع مستويات الابتكار على المستوى الأمريكي، وكذلك تقدم الولايات المختلفة الدعم نفسه لصناعاتها المحلية، فضلا عن أن السياسات الأخرى مثل الضرائب مصممة بحيث تعطي هذه الأنشطة مزيدا من التحفيز^(١).

ان البحوث والتطوير هي مصدر القوة والنمو في الاقتصاديات المتقدمة، ومحفز ومولد الابتكار في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، واصبحت الصين من القوى الاقتصادية العظمى بعد ان زادت مخصصات الانفاق على البحوث والتطوير بحيث اصبحت تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في الانفاق على البحوث والتطوير، أن البحث العلمي هو مصدر التقدم الاقتصادي والتكنولوجي وهناك العديد من الدراسات التي توضح العلاقة الطردية بين الانفاق على البحث العلمي وعدد العلماء والمهندسين والتقدم الاقتصادي والتكنولوجي في دول العالم، ولتوضيح هذه العلاقة يمكن الرجوع إلى الجدول التالي.

جدول رقم (٣)
قائمة الدول حسب الانفاق على البحث والتطوير

الترتيب	الدولة	المنصرف على البحث والتطوير (مليار \$، ت ق ش) (*)	(% من م ن إ) (**) بالقوة الشرائية	العام
١	الولايات المتحدة	٤٠٥,٣	٢,٧	٢٠١١
٢	الصين	١٥٣,٧	١,٤	٢٠١١
٣	اليابان	١٤٤,١	٣,٣	٢٠١١
٤	المانيا	٦٩,٥	٢,٣	٢٠١١
٥	كوريا الجنوبية	٤٤,٨	٣,٠	٢٠١١
٧	المملكة المتحدة	٣٨,٤	١,٧	٢٠١١
١٣	تايوان	١٩,٠	٢,٣	٢٠١١

(١) محمد ابراهيم السقا (٢٠١٢)، «نحو قطاع صناعي فاعل خليجيا.. دور البحث العلمي والتطوير»، مجلة الاقتصادية الالكترونية، العدد (٦٩٦٢)، نظر موقعها التالي في ٢٠١٣/٣/١م:

http://www.aleqt.com/201202/11/article_706148.html

الترتيب	الدولة	المنصرف على البحث والتطوير (مليار \$، ت ق ش) (*)	(% من م إ) بالقيمة الشرائية (**)	العام
٢٢	تركيا	٦,٩	٠,٧	٢٠١١
٤٥	مصر	٠,٩١	٠,٢٣	٢٠٠٧
٤٧	المغرب	٠,٧٦	٠,٦	٢٠٠٧
٦٢	السعودية	٠,٢٧	٠,٠٥	٢٠٠٧
٦٦	السودان	٠,١٨	٠,٢٣	٢٠٠٧
٦٧	الجزائر	٠,١٦	٠,٠٧	٢٠٠٧
٧٢	اثيوبيا	٠,١	٠,١٧	٢٠٠٧

(*) (ت ق ش) = تعادل القوة الشرائية

(**) (ن م إ) = الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: ويكيبيديا (الموسوعة الحرة) (٢٠١١)، «ملحق: قائمة الدول حسب الانفاق

على البحث والتطوير»، زيارة الموقع التالى فى تاريخ ٢٣ يناير ٢٠١٣:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D985%D984%D8AD%D982%D982%D8A7%D8A6%D985%D8A9_%D8A7%D984%D8AF%D988%D984_%D8AD%D8B3%D8A8_%D8A7%D984%D8A5%D986%D981%D8A7%D982_%D8B9%D984%D989_%D8A7%D984%D8A8%D8AD%D8AB_%D988%D8A7%D984%D8AA%D8B7%D988%D98A%D8B1

يتضح من الجدول أن ترتيب مصر رقم (٤٥) من ٧٢ دولة مرتبة حسب الانفاق على البحث العلمى والتطوير وفقا لوكيبيديا^(١)، وتبدأ القائمة بالولايات المتحدة الامريكية رقم (١)

(١) ويكيبيديا (الموسوعة الحرة) (٢٠١١)، «ملحق: قائمة الدول حسب الانفاق على البحث والتطوير»، زيارة=

وتنتهى باثيوبيا رقم (٧٢) كما فى الجدول السابق، وعلى الرغم من أهمية البحث العلمى إلا أن المخصص للإنفاق عليه فى الدول النامية يعد متدنسى، إذا ما هو المطلوب للتغلب على تلك المشكلة. هل هو مسئولية اجتماعية على الدولة والجامعات وحدها لتقوم بالإنفاق على البحث العلمى والتطوير؟ أم شراكة مجتمعية بين مؤسسات القطاع الخاص والاهلى ومؤسسات الدولة والجامعات لرفع الإنفاق على البحث العلمى والتطوير؟

على الجامعات المصرية مسئولية اجتماعية تتمثل فى دعم البحوث والتطوير، ويجب ان تشاركها المسئولية مؤسسات القطاع الخاص لتحقيق الشراكة المجتمعية، ولكن هناك معوقات تحول دون الشراكة المجتمعية الفاعلة للقطاع الخاص فى البحث العلمى تتمثل هذه المعوقات فى:

- ١ - من أهم المعوقات المجتمعية التى تعرقل الشراكة المجتمعية فى مجال البحث العلمى فى المجتمع المصرى الاعتقاد السائد بأن البحث العلمى من مسئولية الدولة، وعدم القناعة بأهمية المشاركة، وعدم وجود حوافز تشجع على الشراكة المجتمعية، وضعف الإحساس بالمسئولية الاجتماعية، وحداثة تجربة الشراكة فى المجتمع المصرى.
- ٢ - من بين المعوقات الاقتصادية فى المجال أن الميزانية المخصصة للمشروعات البحثية أقل بكثير مما تتطلبه البرامج العلمية، فاحتياجات البحوث العلمية متجددة، وتكلفتها عالية، ومتطلباتها آخذة فى الازدياد، مما يؤكد أهمية دعم القطاع الخاص للأنشطة البحثية، فضلاً عن المكاسب التى يمكن أن يجنيها هذا القطاع من تأصيل مكانته فى المجتمع.
- ٣ - تتمثل أبرز التحديات الإدارية والتنظيمية التى تعوق الشراكة المجتمعية فى غياب الإشراف الإدارى، وعدم تقنين عملية الشراكة فى مؤسسات المجتمع، وتعدد الإجراءات الإدارية، وغياب التشريعات الحكومية، والافتقار إلى التكامل المؤسسى الذى يحقق روح التعاون والتنسيق بين مؤسسات البحث العلمى.
- ٤ - إضافة إلى ما سبق فهناك معوقات أخرى تسهم فى زيادة الفجوة بين المجتمع

=الموقع التالى فى تاريخ ٢٣ يناير ٢٠١٣:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D985%D984%D8AD%D982%:D982%D8A7%D8A6%D985%D8A9_%D8A7%D984%D8AF%D988%D984_%D8AD%D8B3%D8A8_%D8A7%D984%D8A5%D986%D981%D8A7%D982_%D8B9%D984%D989_%D8A7%D984%D8A8%D8AD%D8AB_%D9888%D8A7%D984%D8AA%D8B7%D988%D98A%D8B1

والشراكة، ومن بينها الجوانب السياسية والأخلاقية التي تهدد الحرية الأكاديمية، والإحجام عن إشراك مؤسسات المجتمع في جميع مراحل الشراكة، ووجود فجوة بين المؤسسات البحثية والمجتمع، وتحفظ البعض تجاه الشراكة المجتمعية، وترددهم في الإسهام في المسؤولية الاجتماعية^(١).

وللتغلب على هذه المعوقات يجب زيادة الوعي ونشر ثقافة المشاركة المجتمعية عند القطاع الخاص والصناعي، وإيجاد السبل الفاعلة والمنظمة والمقننة لإشراك القطاع الخاص للقيام بدوره المنشود في دعم البحوث والتطوير.

رابعاً: تحليل الواقع والمأمول من البحث والتطوير ومساهمته في بناء اقتصاد المعرفة

فيما يتعلق بالمجالات الداعمة للاقتصاد المعرفي (البحث والتطوير ونظم الاتصالات وتقنية المعلومات)، فالمشكلة ذات طبيعة مزدوجة. وتتمثل - من ناحية أولى - في تواضع الميزانيات العامة المخصصة لهذه المجالات، حيث لا تتجاوز نسبة الإنفاق العام على البحث والتطوير ٢٣،٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسب بالغة التدني بالمقارنة بمتطلبات التنمية في مصر، وبالنسب المناظرة في الدول ذات السبق المعرفي.

ومن ناحية أخرى، تتمثل القضية في ضعف علاقات الترابط بين جهود البحث العلمي والتطوير التقني ومسارات النمو الداعمة لاقتصاد المعرفة. فالمراكز البحثية الملحقه بالجامعات يغلب عليها الطابع الأكاديمي وتوجه بحوثها في الأساس لأغراض الترقى في السلم الوظيفي الجامعي دون الارتباط الوثيق والمباشر بقطاع الأعمال ومتطلباته من تطبيقات البحث العلمي والجهود الابتكارية، كما أن نظم الاتصالات وتقنية المعلومات - رغم ماشهدته من تطور ملحوظ في السنوات القليلة الماضية - إلا أنه مازال دورها حتى الآن غير مؤثر بصورة فاعلة في دعم المنظومة التقنية للتعليم العام والعالي، لتضييق الفجوة الرقمية في مصر. وقد أدى هذا إلى عدم توافق مخرجات التعليم والتدريب والمراكز البحثية مع احتياجات سوق العمل

(١) سالم بن محمد السالم، « معوقات الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية »، ورقة بحثية مقدمة في (منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي) البحث رقم (١٤)، جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية، ص ١٥٢. انظر الموقع التالي:

http://www.imamu.edu.sa/events/community_partnership_forum_in_scientific_research/Pages/researches.aspx

آخر زيارة للموقع في ٢٤/١/٢٠١٣.

ومتطلبات الاقتصاد المعرفي من التخصصات والمؤهلات العلمية والخبرات المهنية والتقنية^(١). من تحليل موقع مصر بين الدول العربية فيما يتعلق بتقرير اقتصاد المعرفة العربي لعام ٢٠٠٩م، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP)، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، يتضح ان اقتصاد المعرفة يركز على اربعة مركّزات اساسية (الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسسي، والبحوث والتطوير ونظام الابداع أو الابتكار Innovation، والتعليم والموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات) كما يصنفها البنك الدولي في مؤشر اقتصاد المعرفة، وكل عنصر منهم يعد ضروري لبناء اقتصاد المعرفة، وتعد البحوث والتطوير ونظام الإبداع ثاني أهم هذه المرتكزات، وعلى الرغم من ان مصر تصنف ضمن ثالث أعلى ٢٥٪ من مجموع الدول التي يتضمنها مؤشر اقتصاد المعرفة للبنك الدولي، إلا إن أقل مرتكزاتها الأربعة هو البحوث والتطوير كما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (٤)

دليل اقتصاد المعرفة للدول العربية بالمقارنة مع دول العالم عام (٢٠٠٩)

الدولة	الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسسي	البحوث والتطوير ونظام الابداع (الابتكار)	التعليم والموارد البشرية	تقنية المعلومات والاتصالات	دليل اقتصاد المعرفة	الفجوة بين ادنى مرتكز وأعلى مرتكز
الجزائر	٢,٦	٣,٥	٣,٧	٣,٢	٣,٣	١,١
البحرين	٦,٩	٤,٣	٥,٨	٧,٢	٦,١	٢,٩
جيبوتي	١,٢	١,٤	٠,٥	١,٧	١,٢	١,٢
مصر	٣,٦	٤,٥	٤,٤	٣,٥	٤,٠	١,٠
العراق	٠,٣	٤,٢	٢,٤	٣,٦	٢,٦	٣,٩

(١) منتدى الرياض الاقتصادي، « الاستثمار في رأس المال البشري واقتصاد المعرفة (الملخص التنفيذي) »، مرجع

سبق ذكره، ص (ص ت- ث) .

١,٢	٥,٤	٤,٦	٥,٥	٥,٧	٥,٨	الأردن
٢,٣	٦,١	٧,٣	٥,١	٥,٠	٧,٠	الكويت
١,١	٥,٠	٥,٨	٥,٠	٤,٧	٤,٨	لبنان
٤,١	٣,٤	٢,٥	٥,٦	٣,٩	١,٥	ليبيا
٣,٢	٢,١	١,٩	٠,٧	١,٨	٤,٠	موريتانيا
٢,٢	٣,٤	٤,٢	٢,٠	٣,٧	٣,٩	المغرب
٣,١	٥,٤	٤,٩	٤,٢	٥,١	٧,٤	عمان
١,٨	٦,٠	٧,١	٥,٣	٥,٨	٦,٠	قطر
١,٩	٥,١	٥,٩	٥,٠	٤,٠	٥,٤	السعودية
٢,٨	١,٩	٣,٥	١,٣	٢,٠	٠,٧	السودان
١,٩	٢,٩	٣,٥	٣,٠	٣,٥	١,٦	سورية
١,٢	٤,٧	٥,٠	٤,١	٤,٦	٥,٣	تونس
٢,٥	٦,٤	٧,١	٤,٦	٦,٨	٧,٠	الإمارات
٠,١	١,٨	١,٧	١,٨	١,٨	١,٨	اليمن

المصدر: برنامج الامم المتحدة الانمائي، ومؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم (٢٠٠٩)،
«تقرير المعرفة العربى للعام ٢٠٠٩: نحو تواصل معرفى منتج»، ص ٢٣٥. انظر الموقع التالى
فى ٢٠١٣/٣/٣ م:

<http://www.mbrfoundation.ae/Arabic/pages/AKR2009.aspx>

يتضح من جدول رقم (٤) ان اعلى دولة عربية فى مؤشر اقتصاد المعرفة العربى هى
الإمارات العربية المتحدة بمستوى ٦,٤ نقطة من ١٠ نقاط، وأن أقل دولة هى جيبوتى
بمستوى ١,٢ نقطة، وان مصر يقع ترتيبها العاشر بعد دول مجلس التعاون الخليجي



السته (الامارات العربية المتحدة، البحرين، الكويت، قطر، عمان، والسعودية) والأردن ولبنان وتونس من ١٩ دولة يشملها الدليل، وعلى الرغم من ان مستوى مصر ٤,٠ نقطة فى دليل اقتصاد المعرفة، الا ان مركز البحوث والتطوير ونظام الابداع (الابتكار) ومركز التعليم والتدريب يعد اعلى المرتكزات الاربعة فى عدد النقاط التى يحرزها بمستوى ٤,٤، ٤,٤ نقطة على التوالى فى حين ان باقى المرتكزات احرزت فيها مستوى اقل، وفى الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسساتى بمستوى ٣,٦ نقطة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمستوى ٣,٥ نقطة، مما يوضح اهمية الاهتمام بالبحوث والتطوير والتعليم والتدريب للارتقاء بمركز مصر التنافسي فى مجال اقتصاد المعرفة. وانهما هما السبيل لتطوير رأس المال البشرى. ولتوضيح ترتيبها عالميا ضمن الدول العربية يمكن النظر إلى الجدول التالى :

جدول رقم (٥)

دليل اقتصاد المعرفة للدول العربية بالمقارنة مع دول العالم عام (٢٠٠٩)
(الترتيب ضمن ١٣٥ دولة فى العالم)

الدولة	الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسساتى	البحوث والتطوير ونظام الابداع (الابتكار)	التعليم والموارد البشرية	تقنية المعلومات والاتصالات	دليل اقتصاد المعرفة	الفجوة بين ادنى مرتكز وأعلى مرتكز
الجزائر	١٠٩	٩١	٩٤	٩٩	٩٦	١٨
البحرين	٤٨	٧٦	٥٣	٣٨	٤٨	٣٨
جيبوتي	١٢٣	١٣٤	١٣٢	١١٨	١٣٢	١٦
مصر	٩١	٧١	٨٠	٩٣	٨٣	٢٢
العراق	١٣٥	٧٨	١٠٦	٨٩	١٠٨	٥٧

١٨	٦٢	٧٣	٥٧	٥٥	٥٥	الأردن
٣٠	٤٧	٣٦	٦٦	٦٦	٤٣	الكويت
١٠	٦٨	٦٢	٧٢	٦٨	٦٩	لبنان
٦٤	٩٣	١٠٦	٥٦	٨٣	١٢٠	ليبيا
٤٦	١١٦	١١٥	١٢٩	١٢٥	٨٣	موريتانيا
٣١	٩٢	٧٨	١٠٩	٨٨	٨٧	المغرب
٥٠	٦٣	٦٦	٨٧	٦٥	٣٧	عمان
١٨	٤٩	٤٣	٦١	٥٤	٥٢	قطر
٢٣	٦٧	٥٧	٧١	٨٠	٦١	السعودية
٣٥	١٢٠	٩٦	١٢٠	١٢٢	١٣١	السودان
٢٤	١٠٤	٩٥	١٠٠	٩٤	١١٨	سورية
٢٣	٧٢	٦٥	٨٨	٦٩	٦٥	تونس
٣٥	٤٣	٤٢	٧٧	٤٣	٤٥	الإمارات
١٢	١٢٢	١١٦	١١٤	١٢٦	١١٦	اليمن

المصدر: برنامج الامم المتحدة الانمائى، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم (٢٠٠٩)، «تقرير المعرفة العربى للعام ٢٠٠٩: نحو تواصل معرفى منتج»، ص ٢٣٥. نظر الموقع التالى فى ٢٠١٣/٣/٣م:

<http://www.mbrfoundation.ae/Arabic/pages/AKR2009.aspx>

وبمراجعة ترتيب الدول كما فى جدول رقم (٥)، يتضح أن أعلى دولة فى ال ١٩ دولة عربية هى الإمارات العربية المتحدة بترتيب رقم (٤٣) من ١٣٥ دولة، وأقل دولة عربية هى جيبوتى بترتيب (١٣٢)، وان مصر جاء ترتيبها (٨٣) اقل من دول مجلس

التعاون الخليجي الست وأقل من الاردن ولبنان وتونس ، ونفس التحليل فيما يتعلق بمرتكز
البحوث والتطوير ونظام الابداع كما فى الجدول السابق رقم (٤) مما يوضح اهمية التركيز
على البحوث والتطوير والتعليم والتدريب من خلال الجامعات وبالمشاركة المجتمعية لتنمية
القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى فى اقتصاد المعرفة.

المبحث الرابع

الخلاصة والنتائج والتوصيات

الخلاصة والنتائج

انقسم البحث إلى ثلاثة مباحث ،

تناول في المبحث الاول: الاطار النظرى لتحليل وتفسير وتأصيل بناء اقتصاد المعرفة، وفيه تم تناول تعريف اقتصاد المعرفة على انه اقتصاد يعتمد على البحوث والتطوير وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، ويولد الابتكارات أساس التقدم فى الدول الصناعية المتقدمة ، وخصائص اقتصاد المعرفة من الابتكار والاعتماد على رأس المال البشرى والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وتلعب الجامعات الدور الرئيس فى بناء اقتصاد المعرفة ، وتوفير التعليم والتدريب لرأس المال البشرى عماد اقتصاد المعرفة ، وكذلك توفير البحوث والتطوير الضرورية لتوليد الابتكار ، ثم تناول القوة الدافعة الرئيسية لاقتصاد المعرفة مثل العولمة وثورة المعلومات وانتشار الشبكات والتقدم التكنولوجى ، وبعد ذلك تناول مؤشرات قياس المعرفة مثل الابتكارات وبرأت الاختراع ، والبحوث المنشورة ، والمؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية مثل التعليم والتدريب وقياس الكفاءات البشرية.

والمبحث الثانى : تنافسية الاقتصاد المصرى فى مجال اقتصاد المعرفة. وتناول فيه اولا تطور تنافسية الاقتصاد المصرى فى اقتصاد المعرفة خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠١٢ واتضح منه تدهور مركز مصر التنافسى خلال تلك الفترة فى الدليل العام لاقتصاد المعرفة والمرتكزات الاربعة للدليل التى يعتمد عليها اقتصاد المعرفة وهى الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية ، والبحوث والتطوير والابتكارات ، والتعليم والتدريب ، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ، وان الدليل العام انخفض من ٤,٦٨ إلى ٣,٧٨ نقطة خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠١٢ على التوالى. كما تناول فى ثانيا مركز مصر التنافسى بين خمسة عشر دولة عربية تضمنها مؤشر البنك الدولى عن اقتصاد المعرفة لعام ٢٠١٢ ، ومن تحليل مركز مصر اتضح انها تحتل المرتبة الحادية عشر ، وان اعلى دولة هى الامارات العربية المتحدة وأقل دولة هى السودان.

المبحث الثالث: مساهمة البحوث والتطوير فى بناء اقتصاد المعرفة فى مصر، وفيه تم
تناول البحوث والتطوير وعاقبتهم باقتصاد المعرفة، ومنه نلاحظ ان البحوث والتطوير عنصر
رئيسى من عناصر بناء اقتصاد المعرفة والذي يتحقق من خلال الجامعات وومعاهد ومراكز
الابحاث بها ومراكز البحوث التطبيقية المستقلة وفى الصناعة. وثانيا: الاستثمار فى رأس
المال البشرى لانتاج البحوث والتطوير، من خلال التعليم والتدريب والاهتمام برأس المال
البشرى، ومنه نلاحظ هناك ارتباط وثيق بين البحوث والتطوير ودرجة التقدم الاقتصادى
فى الدول المختلفة، وهذه العلاقة تأكدت من خلال إنفاق الدول المتقدمة نسبة تفوق ٢٪ من
ناتجها المحلى الاجمالى على البحوث والتطوير، كما لوحظ انخفاض نسبة انفاق مصر على
البحوث والتطوير، وأنه يتوجب على القطاع الخاص زيادة مشاركته مع الحكومة لزيادة
مخصصات الانفاق على البحوث والتطوير. ورابعا: تحليل الواقع والمأمول من البحث
والتطوير ومساهمته فى بناء اقتصاد المعرفة، ومنه نلاحظ ان مرتكزات اقتصاد المعرفة اربعة
كما يصنفها البنك الدولى وهى (الحوافز الاقتصادية والمؤسستى، والبحوث والتطوير ونظام
الابداع أو الابتكار، والتعليم والتدريب، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، وعلى الرغم
من التحسن النسبى فى ترتيب مصر ضمن ١٤٥ دولة عام ٢٠١٢، فى البحوث والتطوير
والتعليم والتدريب مقارنة بباقي المرتكزات، الا انها لازالت متأخرة فى الدليل العام
لاقتصاد المعرفة، مما يؤكد على اهمية الاهتمام بالبحوث والتطوير والتعليم والتدريب كأمال
ومجالا مصر لزيادة قدرتها التنافسية فى اقتصاد المعرفة.

المقترحات والتوصيات:

- فى ضوء اهمية اقتصاد المعرفة واهم اعمدته البحوث والتطوير والابتكار والتعليم
والتدريب، توصى الدراسة بمجموعة من المقترحات على النحو التالى:
- ١ - زيادة مخصصات الانفاق على البحوث والتطوير فى الجامعات ومراكز الابحاث ومعهد
البحوث المرتبطة بها.
 - ٢ - تحفيز وتفعيل مشاركة القطاع الخاص والصناعة للجامعات والمؤسسات البحثية لدعم
البحوث والتطوير لبناء اقتصاد المعرفة.
 - ٣ - ربط البحوث العلمية فى الجامعات بمجالات التطبيق فى الصناعة والزراعة والصحة
والاعمال والمجالات التطبيقية الاخرى، عن طريق حوافز مباشرة ولا يقتصر أداؤها على
الترقى الأكاديمى.

- ٤ - الاهتمام بالدراسات العليا بنفس القدر الذى يعطى للتعليم العام والعالى ، وتوفير سبل البحث وتدعيمها بالمكتبات الرقمية والمعامل البحثية واساليب البحث المتطورة.
- ٥ - الاخذ بفكرة جامعة المستقبل التى تعتمد على التعليم المستمر والتعليم الذاتى ، والتعليم عن بعد ، والتعليم التقنى ، ومن قبلها الاهتمام بتطبيق فكرة المدرسة الذكية التى تعتمد على اساليب التعلم التقنى الحديثة بحيث توفر مخرجاتها الطلاب المؤهلين للالتحاق بجامعة المستقبل.
- ٦ - توفير البنية التحتية المعلوماتية فى مختلف بقاع المملكة لارتقاء بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وتيسير سبل تبادل المعلومات والحصول عليها واستخدامها.
- ٧ - توفير الدوريات والمجلات العلمية المتخصصة ، وتشجيع الباحثين على النشر بها وتبادل الثقافات والخبرات.
- ٨ - عقد شراكات مع الجامعات الاجنبية ومراكز ومعاهد البحوث العلمية العالمية ، وتعظيم الاستفادة منها فى المجالات التطبيقية.
- ٩ - ازالة معوقات الشراكة المجتمعية ، وتوعية القطاع الخاص بضرورة المشاركة فى بناء اقتصاد المعرفة ، لانعكاس اثاره على كل قطاعات الاقتصاد الوطنى.
- ١٠ - زيادة عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل والدورات التدريبية لرفع كفاءة رأس المال البشرى ، وتبادل الخبرات لتوفير العمالة الماهرة والمدربة اللازمة لبناء اقتصاد المعرفة فى مجال التبادل المعرفى.

قائمة المراجع

أولا المراجع باللغة العربية:

أكرم ناصر (٢٠٠٦)، « نظم ادارة المعرفة ودورها فى تفعيل عملية البحث والتطوير »، ورقة مقدمة فى المؤتمر الرابع حول (آفاق البحث العلمى والتطوير والتطوير التكنولوجى فى الوطن العربى)، دمشق: ١١-١٤ ديسمبر.

سالم بن محمد السالم، « معوقات الشراكة المجتمعية فى مجال البحث العلمى فى المملكة العربية السعودية »، ورقة بحثية مقدمة فى (منتدى الشراكة المجتمعية فى مجال البحث العلمى) البحث رقم (١٤)، جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية.

سعيد حنا المؤتمرات والبحث العلمى فى الوطن العربى مجله المعلوماتيه العدد (٢٦) - شهر نيسان ٢٠٠٨.

عبد الجليل التميمى: دور مراكز البحوث العربية فى استراتيجيه التنمية المعرفية للأمم: الواقع والآفاق؛ ضمن ندوة دولية حول: تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣، مركز الدراسات الدستورية والسياسية؛ مراكش ومؤسسة كونراد أديناور؛ ١٦ و١٧ أبريل ٢٠٠٤؛ الطبعة الأولى ٢٠٠٥؛ مطبعة النجاح الجديدة؛ المغرب.

عبد الله بلوناس، وقدايفة أمينة (٢٠١١)، « البنية التحتية (المعلوماتية و البشرية) المطلوبة لبناء مجتمع المعرفة »، ورقة بحثية مقدمة فى «المؤتمر العربى الخامس للمعلومات الصناعية والشبكات»، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، المملكة المغربية ٢٠-٢٢ ديسمبر ٢٠١١.

عبدالعزیز العلیوی، وآخرون العرب والنهضة العلمیه: تخلف بلا مبرر - فلاسفه العرب. عبدالمحسن بن سعد الداود، «الكراسى العلمیه فى الجامعات السعودیه.. وجهة أم ریادة بحثیه»، المجلة الاقتصادیة ینایر ١٤٣٤.

عرايه الحاج، و تمغدين نور الدين (٢٠٠٧)، «وظيفة البحث والتطوير كأساس لتحقيق ميزة تنافسية جديدة فى المؤسسات الاقتصادیة»، ورقة مقدمة فى (الملتقى الدولى: المعرفة فى ظل الاقتصاد الرقمى ومساهماتها فى تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربیه)، الجزائر: جامعة الشلف، ٢٧ - ٢٨ نوفمبر.

عيسى خليفى، وكمال منصورى، «البنية التحتية لاقتصاد المعارف فى الوطن العربى: الواقع والأفاق»، الملتقى الدولى حول اقتصاد المعرفة، جامعة بسكرة، نوفمبر ٢٠٠٥.

فاتن خورشيد واخرون: معوقات صنائه البحث العلمى فى المملكة العربيه السعوديه: تجربه واقعيه فى تحويل معوقات البحث إلى انطلاقه.

فهد العرابى الحارثى، «ازمة البحث العلمى.. والتنمية»، مركز اسبار للدراسات والبحوث والاعلام يونيو ٢٠١١.

محمد ابراهيم السقا (٢٠١٢)، «نحو قطاع صناعى فاعل خليجيا.. دور البحث العلمى والتطوير»، مجلة الاقتصادية الالكترونية، العدد (٦٩٦٢).

محمد بن على المسلم مجلة مال وأعمال / العدد الواحد والأربعون - يونيو ٢٠٠٤ م

محمد سيد ابو السعود جمعة (٢٠٠٩)، «تطوير التعليم ودورة فى بناء اقتصاد المعرفة»، ورقة علمية مقدمة فى (المؤتمر الدولى الاول للتعليم الالكترونى والتعليم عن بعد: صناعة التعليم للمستقبل)، الرياض: مارس ٢٠٠٩.

مرال توتليان (٢٠٠٦)، «مؤشرات اقتصاد المعرفة وموقع المرأة من تطورها»، المعهد العربى للتدريب والبحوث الاحصائية، لبنان.

مفيد الزيدى «أزمة البحث العلمى العربى وتحديات الألفية الثالثة» ميدل ايست أونلاين ٢٠١٢ - ٠٣ - ٢٣.

منتدى الرياض الاقتصادى، «الاستثمار فى رأس المال البشرى واقتصاد المعرفة (الملخص التنفيذي)».

ناصر بن محمد العقيلي، ستيفن هميفريز (كراسى البحث: التجربة السعوديه فى ضوء الممارسات العالميه) المجله السعوديه للتعليم العالى العدد الثامن ١٤٣٤ ديسمبر ٢٠١٢.

ويكيبيديا (الموسوعة الحرة) (٢٠١١)، «ملحق: قائمة الدول حسب الانفاق على البحث والتطوير».

يوسف يعقوب السلطان: الإسلام وتنمية العلم والبحث العلمى؛ الموقع الإلكتروني لمركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية.

ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية:

Abdel Gawad, Gaber Mohamed, and Venkata Sai Srinivasa Rao Murala, (2013), "Foreign Direct Investment (FDI) and Its Effects On Oil, Gas

And Refinery Production and Their Exports: An Applied Study”, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol 4, No (1).

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%84%D8%AD%D9%82:%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84_%D8%AD%D8%B3%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%82_%D8%B9%D9%84%D9%89_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%8A%D8%B1

<http://faculty.mu.edu.sa/public/uploads/1334616145.5936-تطوير-التعليم-ودوره-في-بناء-اقتصاد-المعرفة.pdf>

<http://partnership-forum.org/Papers/8-5-AR.pdf>

<http://ratoulrecherche.arabblogs.com/araba+timedjeghdine.pdf>

<http://siteresources.worldbank.org/INTUNIKAM/Resources/2012.pdf>

<http://www.abegs.org/sites/Upload/DocLib3/2846%D9%86%D8%B8%D9%85%20%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%A9.pdf>

http://www.aleqt.com/2012/11/02/article_706148.html

http://www.arabphilosophers.com/Arabic/adiscourse/aeast-west/Knowledge/Arab_Scientifcl_Renaissance.htm

<http://www.iiste.org/Journals/index.php/JEDS/article/view/4093>

http://www.imamu.edu.sa/events/community_partnership_forum_in_scientific_research/Pages/researches.aspx

<http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Research/2212.doc>

http://www.riyadhef.com/siteimages/pdf/four_ras_mal.pdf

Powell, WalterW. and K. Snellman (2004), “THE KNOWLEDGE

ECONOMY”, Annu. Rev. Sociol. 2004.30:199-220. Downloaded from arjournals.annualreviews.org by Stanford Univ. Robert Crown law Lib. on 06/01/06., School of Education and Department of Sociology, Stanford University, Stanford, California 94305.

Saudi Arabian General Investment Authority (2009), “ Creating a Knowledge Economy in Saudi Arabia”, Paper Presented in Conference of (Building 21st Century Knowledge Economies for Job Growth and Competitiveness in the Middle East), The World Bank, the flowing website in 24/2/2013, see: http://info.worldbank.org/etools/docs/library/252526/Session4_DrAl-Moneef.pdf

World Bank (1998), “World Development Report 1998/99: Knowledge for Development”, WB; Oxford University Press USA.

World Bank (2009), “Building Knowledge Economies for job creation, increased competitiveness, and balanced development: Individual Country Overviews”, Paper Presented in Conference of (Building 21st Century Knowledge Economies for Job Growth and Competitiveness in the Middle East), The World Bank, the flowing website in 24/2/2013, P 54. see: http://info.worldbank.org/etools/docs/library/252537/2009-12-18-142047_AD-jeflat%20_Background_Report.pdf

“World Bank (2012), “ Knowledge Economy Index (KEI), 2012 Rankings



المؤتمر العلمى السابع والعشرين للاقتصاديين المصريين دور العناقيد الصناعية فى إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة خبرة دولية - مع امكانية الاستفادة منها فى مصر

دكتور/ مصطفى محمود عبد السلام
خبير اقتصادى ومصرفى - بنك البركة مصر

مقدمة:

تلعب المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة دورا هاما فى تحقيق النمو الاقتصادى والتنمية فى الدول النامية، حيث تساهم تلك المشروعات فى توليد العمالة وخفض معدلات الفقر، وتحقيق توزيع عادل وأوسع للثروة والفرص الاقتصادية، ولكن هناك بعض المخاطر التى تواجه تلك المشروعات وتحول دون تحقيق تلك المشروعات للأهداف المرجوة منها. وتشير التجارب الدولية للعديد من المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة إلى المخاطر التى أدت إلى فشل تلك المشروعات فى تحقيق مزايا وفورات الحجم عند شراء المواد اللازمة للإنتاج مثل المواد الخام والمعدات، بالإضافة إلى مخاطر ضعف التمويل والخدمات الاستشارية، الأمر الذى يحول دون إحراز تلك المشروعات الفرص السوقية التى تتطلب إنتاج كميات كبيرة، ومعايير متجانسة وعرض منتظم (Regular supply). كذلك تعتبر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة قيда على الوظائف التى يتطلبها الدخول إلى العولة مثل التدريب واللوجيستيك، والابتكارات التكنولوجية والمعلومات السوقية، مما يؤدى إلى عدم قدرة تلك المشروعات على جنى ثمار التخصص وتقسيم العمل على المستوى المحلى، وبالتالي تتحقق الأرباح التى تحققها تلك المشروعات، لذلك فإن تلك المشروعات فى الدول النامية لا تستطيع إدخال تحسينات وابتكارات على المنتجات والعمليات الإنتاجية، مما يحد من الفرص المتاحة للمنشآت فى الدخول إلى الأسواق الجديدة.

وترجع عديد من الدراسات أن السبب الرئيسى فى تلك المخاطر هو عمل تلك المشروعات بصورة منفردة وبشكل منفصل (ISOLATION)، وليس بسبب الحجم لذلك فإن التقارب والتعاون بين المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة يمثل العامل الرئيسى فى التغلب على تلك المخاطر ومواجهتها، بل ويحسن أيضا من الوضع التنافسى لتلك المشروعات، ومن هنا نشأ مفهوم «العناقيد الصناعية» والتي يمكن من خلالها تحقيق العديد من المزايا ومواجهة الأخطار التي تواجه المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

مشكلة البحث:

اتبعت عديد من الدول النامية فكر الاقتصاد الحر منذ أوائل التسعينات، وصحب ذلك اتخاذ الحكومات بعض السياسات التي تدعم وضع هذه الدول التنافسى فى الأسواق الخارجية، وتمثلت إحدى هذه السياسات فى دعم وتنمية المشروعات الصناعية الصغيرة باعتبارها الوسيلة المناسبة لتعزيز القدرة التنافسية لهذه الدول، إلا أن اثر تلك الجهود مازال محدوداً. فالمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة بوجه عام تواجه العديد من المخاطر فى ما زالت تفتقر إلى العديد من مقومات التنافسية من إدارة واعية وعماله ماهرة وآلات ومعدات متقدمة، ونظم إنتاج وتسويق تتسم بالكفاءة.

وفى ظل ازدياد المنافسة سواء فى الأسواق المحلية أو العالمية يصبح التغلب على هذه المخاطر قضية مصيرية ليس لهذه المنشآت وحسب، بل للاقتصاد الوطنى بوجه عام. تأسيساً على ذلك ومع عدم تحقيق المشروعات الصناعية الصغيرة لآمال المعقودة عليها وهى متفرقة بالرغم من الدعم والاهتمام الموجه إليها، كان لابد من البحث عن شكل جديد لتحسين أدائها، وقد ظهر هذا الشكل فى صورة «العناقيد الصناعية».

لذا فإن مشكلة البحث تتلخص فى السؤال التالي:

ما هو دور العناقيد الصناعية فى إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة؟ وكيف واجهت العناقيد الصناعية هذه المخاطر من خلال عدد من النماذج المطبقة فى أحد الدول النامية، وكيف يمكن لمصر كدولة نامية تبني هذه الإستراتيجية؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث فى أنه يلقي الضوء على الدور الذى يمكن أن تلعبه عناقيد الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى إدارة ومواجهة المخاطر التي نتجت عن تدهور واضح

فى هذه الصناعات فى ظل بروز ونجاح العديد من الدول النامية فى إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة عن طريق تجميع تلك الصناعات فى مكان واحد مع وجود الصناعات الداعمة والمغذية لإنتاج منتج واحد، ومن ثم اقتحام الأسواق العالمية والصمود أمام المنافسة فى السوق المحلى.

منهج البحث:

تعتمد الدراسة على إتباع منهج التحليل الوصفى الاستنباطى فى التحليل، والذى يتم فى ضوءه وضع إطار نظرى واف يتم فيه توضيح التعاريف المتعلقة بالعناقيد الصناعية، والمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، والمخاطر التى تواجهها هذه المنشآت مع بيان كيفية مواجهة هذه العناقيد لمخاطر هذه المنشآت. وذلك فى ضوء استعراض تجربة أحد الدول النامية (المكسيك) باعتبارها أحد التجارب الناجحة فى مواجهة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي كيف يستفيد النموذج المصرى منها.

خطة الدراسة

أولاً: الإطار النظرى للدراسة.

ثانياً: آليات مواجهة العناقيد الصناعية لمخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

ثالثاً: خبرة دولية لدور العناقيد الصناعية فى مواجهة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة وامكانية استفادة مصر.

أولاً: الإطار النظرى للدراسة

تمهيد:

تحتل الصناعات الصغيرة والمتوسطة أهمية متميزة فى الهيكل الصناعى، وتمارس دوراً مهماً فى تحقيق التنمية الصناعية نظراً لدورها الفعال فى تكوين الدخل القومى، وخلق فرص عمل واسعة، وجذب المدخرات، وإيجاد فرص كبيرة لإقامة المشاريع ذات التكلفة الرأسمالية المنخفضة، كما أن معظمها يستخدم المواد الخام المحلية، أو المنتجات نصف المصنعة الناتجة عن الصناعات الكبيرة، كما أنها تقوم بتلبية احتياجاتها من بعض المنتجات الوسيطة بحيث تمارس دوراً مؤثراً فى تكامل الصناعات.

وبالرغم من هذه الأهمية الاقتصادية والاجتماعية إلا أنها تواجه بالعديد من المخاطر التى تهدد كيانها ووجودها، نتيجة ما برز من تطورات إقليمية ودولية، وما شهدته الأسواق المحلية والدولية مؤخراً من تعاضم فى المنافسة التجارية. فالشركات التى تقع فى هذه الفئة تقف على عتبة عصر جديد، لأن الاتجاهات والأحداث التى لا مفر من تأثيرها العميق على نوعية الحياة، تتوالى بسرعة فائقة. كما أن التكنولوجيات الحديثة، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات، أصبحت تدخل فى مجالات صناعية مختلفة، حاملة معها تغييرات فى إدارة الإنتاج والممارسة التجارية.

كذلك يشهد هيكل سوق الصادرات الدولية تحولاً جذرياً بعد تطبيق اتفاق منظمة التجارة العالمية. وتكتسب التكتلات الاقتصادية الإقليمية مزيداً من القوة، ويزداد تأثيرها باطراد على الأنماط التى تتدفق بها التجارة الدولية (كالتكتلات القائمة بين دول أوروبا وحوض البحر المتوسط)، فتفتح آفاقاً جديدة، وإن كانت تثير مخاوف جديدة.

وهذا المحور يستعرض مفهوم المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، ومفهوم إدارة المخاطر، وأيضاً مفهوم العناقيد الصناعية التى يمكن لها أن تواجه هذه المخاطر.

١- المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة (المفهوم - الأهمية)

إنه يصعب الاتفاق على تعريف معين ومحدد لمصطلح المشروعات الصغيرة نظراً لاختلاف طبيعتها لأسباب عدة أهمها: طبيعة ودرجة التطور والنمو الاقتصادى فى الدولة، وحجم وطبيعة المشروع من حيث العمالة وحجم الانتاج - المبيعات ورأس المال المستثمر، وعلى سبيل المثال، حددت منظمة التعاون الاقتصادى وتنمية المنشآت التى تستخدم ٩٩ عاملاً فأقل بأنها منشآت صغيرة. (OECD, 2006: 142)

إلا أن هناك تعاريف ترتبط بنوع الصناعة والمنتج يؤخذ بهما كذلك. فمثلاً المشروعات الصغيرة تشمل الصناعات الحرفية التى تستخدم طرق التصنيع التقليدية وتنتج منتجات يدوية وتقليدية تخدم الطبقات محدودة الدخل أو الصناعات التى تستخدم طرق التصنيع ما بين الحديثة والتقليدية وتتميز بتصنيع منتجات يزداد عليها الطلب.

كما أن بعض الشركات الهندسية والدوائية والكيميائية التى تستخدم تقنيات حديثة فى عمليات الانتاج تنتج منتجات متطورة والتى تعمل فى بعض الأحيان بعقود من الباطن مع الشركات الكبيرة يمكن لهذه الشركات ان تندرج تحت مسمى المشروعات الصغيرة.

وهناك طريقة أخرى أخيرا، وهي أكثر تعقيدا في تعريف تلك المشروعات وهي «طريقة الربحية»، وتعتبر هذه الطريقة أكثر صعوبة حيث تتنوع الأرباح الناتجة عن المشروعات باختلاف أنواع المشروعات نفسها، ولتوضح هذا المفهوم يمكننا أن نقارن بين صاحب مشروع في مجال النسيج مثلا وبين سمسار بورصة يعمل لدى كل منها ٥٠ عامل، فقد يصل إجمالي الأرباح السنوية عن الصفقات المالية في مجال السمسرة إلى مئات الملايين من الدولارات، بينما تصل أرباح تصنيع النسيج إلى أقل من ذلك بكثير، وبالتالي يجب مراعاة المقارنات المبنية على الأرباح العديد من العوامل التي تتعلق بنوع المشروع الذي يتم تقديره (157 : 2006, Lowson, B.)، وتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة واحدة من أهم الركائز التي يعتمد عليها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث انها توفر فرص عمل حقيقية وواحدة ومتنوعة، إلى جانب مساهمتها بنصيب كبير في إجمالي القيمة المضافة وقيامها بتوفير السلع والخدمات بأسعار في متناول اليد لشريحة ضخمة من ذوى الدخل المحدود، وهي تعتبر وسيلة مفيدة لتوجيه المدخرات الصغيرة إلى الاستثمار، كما أنها قادرة على تدعيم التجديد والابتكار وإجراء التجارب التي تعتبر أساسية للتغيير الهيكلي من خلال ظهور مجموعة من رواد الأعمال ذوى الكفاءة والطموح والنشاط، وهي قادرة أيضا على لعب دور أكثر ايجابية في تنمية الصادرات وفي المساعدة على استحداث منتجات جديدة، وهي عند مستويات معينة من الإنتاجية يمكنها العمل كصناعات مغذية للصناعات الكبيرة (كما هو الحال في اليابان)، وبهذا يتم توفير النقد الأجنبي الذى ينفق على استيراد السلع الوسيطة أو الرأسمالية.

ومصطلح المشروعات الصغيرة مصطلح واسع انتشر استخدامه مؤخرا، ويشمل هذا المصطلح الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو في منشأة صغيرة تستخدم عدد معين من العمال ولا يقتصر هذا المصطلح على منشآت القطاع الخاص وملاكها وأصحاب الأعمال والمستخدمين ولكنه يشمل كذلك التعاونيات ومجموعات الإنتاج الأسرية أو المنزلية. وتجمع الآراء على الأهمية المتعاظمة للمشروعات الصغيرة في الاقتصاد القومى سواء فى البلاد المتقدمة أو النامية خاصة فى ظل الاحتياج المتزايد لتوليد فرص العمل المنتجة.

وتشير بعض الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو ٩٠٪ من إجمالي الشركات فى معظم اقتصاديات العالم، كما تسهم هذه المشروعات بحوالى ٤٦٪ من الناتج المحلى العالمى، كما أنها توفر ما بين ٤٠٪ - ٨٠٪ من إجمالي فرص العمل، وتساهم بنسبة كبيرة فى الناتج المحلى للعديد من الدول، فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة

والمتوسطة بنحو ٨٥٪، ٥١٪ من إجمالى الناتج المحلى فى كل من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية على الترتيب. (Meghana & Thorsten Beck, 2006: 23).

ولقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة فى تهيئة فرص للبقاء والنماء كبيرة امام المشروعات الصغيرة نسبة لما تتميز به من مرونة وحيوية امام المستجدات والمتغيرات الاقتصادية منها والسياسية والاجتماعية.

٢ - مفهوم إدارة المخاطر:

ينشأ الخطر عندما يكون هناك احتمال لأكثر من نتيجة والمحصلة النهائية غير معروفة، ولأنه لا يوجد مشروع ليس به مخاطر بل جميع المشاريع بها مخاطر، وأن تحليل تلك المخاطر بعد التعرف عليها ومن ثم إدارتها تعتبر جزءاً مكمل لإدارة المشروع ومن دون ذلك سيكون المشروع عرضة للفشل.

وتحليل وإدارة مخاطر المشروع عبارة عن العملية التى تمكن من معرفة المخاطر وتحليل تلك المخاطر، ومن ثم وضع الحل المناسب الذى يزيل ذلك الخطر أو يقلل من آثاره. وبشكل آخر فهى العملية التى تزيد من نجاح وإنهاء المشروع من منظور التكلفة والوقت والمواصفات، بأقل ما يمكن من مشكلات. (Beckers, S., 2004: 321)

وعمليات إدارة وتحليل المخاطر هى عمليات صممت لإزالة أو التخفيف من آثار المخاطر التى تهدد إنجاز أهداف المشروع. وتتضمن إدارة المخاطر تحديد المقاييس الوقائية لتجنب المخاطر أو تخفيف حدة تأثيرها.

ومن ثم فهى تعنى عمل أقصى ما يمكن لتخفيف هذه المخاطر خلال جمع المعلومات الجيدة وبالتالي وضوح الرؤية لدى صانعى القرار.

كما أن هناك إستراتيجية إزالة المخاطر فى المشروع، التقليل من المخاطر أهم الاستراتيجيات فى إدارة المخاطر، ومن ثم هذه الإستراتيجية تعمل على فهم جيد للمشروع يقود هذا الفهم إلى تكوين خطط واقعية ومنطقية فى تقدير تكلفة المشروع وتحديد مدة المشروع، و الفهم الجيد للمخاطر فى المشروع يمكن جميع الأطراف المتعلقة بالمشروع، ويستفيد أصحاب المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة من استخدام تحليل المخاطر والذين يهمهم معرفة مواطن المخاطرة فى المشروع والقيام بتحليل تلك المخاطر وعلى ضوء ذلك يتم وضع الحلول المناسبة.

وتواجه المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة العديد من المخاطر كلما سعت إلى الخروج عن نطاق الأسواق المحلية ومحاولة اختراق السوق العالمي، تتمثل هذه المخاطر فيما يلي: -
- مخاطر الحصول على المعلومات (عن الدول، عن الأسواق، القطاعات، الأعراف لثقافية، المنتجات).

- مخاطر بناء القدرات التكنولوجية، وتقنيات التجارة العالمية.
- مخاطر التسويق (تكاليف السفر، الترويج، الاشتراك في العروض التجارية والمعارض).
- مخاطر التوثيق التجارى (التعقيد فى الفواتير، خطابات الائتمان، النماذج الأخرى).
- مخاطر التمويل التجارى (توافر التمويل، الآلية، طريقة الدفع).
- مخاطر النقل والتوزيع.
- مخاطر التعريفات الجمركية واللوائح والاتفاقات التجارية.

٢- مفهوم العناقيد الصناعية (The Industrial Clusters):

قد كان الأمل معقوداً على المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى رفع القدرة التنافسية للدول النامية إلا أن تلك المشروعات قد واجهتها العديد من المشكلات التى ترجع غالباً إلى صغر الحجم، فهى تعاني من التكاليف المرتفعة للحصول على المواد الخام والمعدات الإنتاجية الأخرى كالأستشارات الفنية والمالية والتدريب، وهو ما لا يمكنها من تحقيق التطورات التكنولوجية المطلوبة فى تقنيات الإنتاج، كما أنها لا تستطيع الاستفادة من الفرص التسويقية التى تتطلب شركات ذات حجم كبير.

إلا أن الدراسات الحديثة أوضحت أخيراً أن تلك المشكلات السابقة لا ترتبط فى الأصل بصغر حجم المنشآت فقط، وإنما بتفككها أو عزلها (Isolation) وعدم ارتباطها فى هياكل متكاملة. حيث تواجه المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة تفتتاً فى عمليات الإنتاج والتسويق والشراء، ومن هنا ظهر مفهوم العناقيد الصناعية لتطوير المشروعات من خلال شبكة من هذه المنشآت التى ترتبط مع بعضها فى كيان واحد، غير أن إنجاح هذه العناقيد وحثها على التنمية والتطور المتواصل لا يتطلب فقط تحقيق الترابط بين الشركات الموجودة فى العنقود، وإنما تحقيق الترابط بين جهات مختلفة فى المجتمع بصفة عامة، بما يمكنه من خدمة العنقود ورفع كفاءته الإنتاجية وفرصه التسويقية، وهو ما يتطلب مستويات عالية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق هذا الترابط بين كافة المؤسسات والهيئات التى لها دور فى تنمية نشاط العناقيد الناشئة.

إن واحداً من أهم المحددات للمقدرة التنافسية للصناعات هو انتشار ظاهرة العناقيد الصناعية، تلك الظاهرة التي وقفت وراء تفسير تميز دولة بعينها في صناعات دون غيرها. وهى الظاهرة التي أصبح لزاماً على كل دولة تسعى إلى تعزيز مقدرتها التنافسية أن تنظر إليها بجدية.

فالعنقود كما تعرفه الأدبيات الاقتصادية هو تجمع يضم مجموعة من شركات التي تجمع بينها عوامل مشتركة كاستخدام تكنولوجيا متشابهة أو الاشتراك في القنوات التسويقية ذاتها أو الاستقاء من وسط عمالة مشترك أو حتى الارتباط بعلاقات أمامية وخلفية فيما بينها. ويضم هذا التجمع كذلك مجموعة من المؤسسات المرتبطة به والداعمة له، والتي يعتبر وجودها ضرورة لتعزيز تنافسية أعضاء التجمع كالجامعات والمعاهد التعليمية. (Schmitz, H., 1992: 64)

ويتجاوز هذا المفهوم فكرة التجمع المجردة إلى إرادة حقيقية للتعاون والتنسيق بين عناصر السلسلة المختلفة تؤدي في نهاية الأمر إلى تحقيق ربحية أعلى للجميع، من خلال خلق وسط من المنافسة التي تؤدي إلى رفع الإنتاجية. وهى الفكرة التي تقف في جوهرها في وجه النظرة التقليدية للصناعة، والمتمثلة بالقطاع الذى يشمل جميع الصناعات ذات الإنتاج النهائى المتشابه، والمرتبط غالباً بالتردد في التنسيق والتعامل بين المتنافسين والاعتماد الأكبر على الدعم والحماية الحكومية دون غيرها.

ومن الجدير بالذكر أن العنقود كما تم تعريفه سابقاً قد يكون الشكل الأكثر نضجاً للعمل التكاملى ما بين المؤسسات العاملة في اقتصاد ما، في حين يمكن أن توجد أشكال أخرى للتجمعات الصناعية تشكل في جوهرها عنقوداً محتملاً **Potential Cluster**، وهى الأشكال التي تعد من زاوية عملية الأكثر أهمية لواضعى السياسة في الدول النامية. فمعرفة ما يمكن أن يكون عنقوداً ودراسة الظروف المحيطة به ستسهم بشكل فاعل في توجيه السياسات التنموية، لحفره للانتقال إلى عنقود ناضج.

وتتخذ العناقيد فى العادة صبغة مكانية بتركزها في مكان جغرافى واحد، وهو ما يطلق عليه بالعنقود المكانى (أو الإقليمى) **Regional Cluster** (مثال ذلك صناعة الكمبيوتر والخدمات ذات العلاقة بتكنولوجيا المعلومات فى **Silicon Valley**) حيث تعتمد درجة تركيز العناقيد إلى حد ما على مدى تطور وسائل النقل والاتصالات، الأمر الذى يتوقع معه أن يكون للتطور الكبير فى مجال الاتصالات أثر على هذه الظاهرة، وخصوصاً فى الصناعات القائمة على المعرفة كصناعة تكنولوجيا المعلومات والخدمات المرتبطة بها.

ثانياً: آليات مواجهة العقائد الصناعية لمخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

ويمكن تقسيمها إلى آليات على مستوى المنشآت (المنتجين)، وآليات على مستوى المستهلكين، وآليات على المستوى القومي: -

أولاً: آليات مواجهة المخاطر على مستوى المنشآت (المنتجين)

يساهم العنقود الصناعى فى مواجهة المخاطر على مستوى المنشآت الداخلة فى العنقود، تتمثل أهم تلك الآليات فى الآتى: -

١- زيادة الإنتاجية:

إن الهدف الأساسى الذى تسعى إليه أية منشأة صناعية من الدخول فى عمليات إنتاجية هو تحقيق أعلى معدلات إنتاجية، لذا فإن تكوين العنقود الصناعى يساعد المنشآت الصناعية على تحقيق هدف زيادة الإنتاجية، وذلك بسبب تحقيق عدد من العوامل التى تؤدى إلى رفع مستوى الإنتاجية التى تحققها المنشآت الداخلة فى العنقود وتتمثل أهم تلك العوامل فى ما يلي: -

- سهولة الحصول على المدخلات الإنتاجية:

حيث يؤدى التقارب الجغرافى للمنتجين والموردين المتخصصين فى المدخلات الأساسية اللازمة للإنتاج إلى سهولة حصول المنشآت على احتياجاتها ومتطلباتها من المدخلات الأساسية من الموردين المحليين الذين يعملون بالقرب من العنقود، الأمر الذى يؤدى إلى خفض تكاليف الاستيراد والتأخيرات (Delays) وبالتالي زيادة السمعة الجيدة للموردين المحليين. (Sudesh, K., 2005:171)، كذلك يساهم التقارب الجغرافى فى تحسين الاتصالات بما يمكن الموردين من تقديم الخدمات المساعدة والداعمة لمدخلاتهم مثل خدمات التركيب والتشغيل، الأمر الذى يؤدى إلى انخفاض المخاطر الناجمة عن عيوب الصناعة. وعلى الجانب الآخر فإن التعاون مع الموردين الموجودين فى العنقود يتغلب على بعض المشكلات التى قد تظهر عند التعامل مع موردين من خارج العنقود، والتى تتمثل فى تعقد

وصعوبة المفاوضات ومشاكل التحكم والإدارة والتي قد تؤثر سلباً على مرونة عمل المنشآت، لذا فإن العلاقات غير الرسمية التي تنشأ بين المنشآت الداخلة في العنقود تسهم في تنفيذ الصفقات بأقل مخاطرة.

- انخفاض تكاليف الصفقات:

يسهم التقارب الجغرافي للمنشآت الموجودة في العنقود في انخفاض تكاليف الصفقات، وتشير تكاليف الصفقات، إلى كل تكاليف الأنشطة المتعلقة بتنفيذ المشروع ولا تدخل ضمن تكاليف الإنتاج، مثل جمع المعلومات والتفاوض والرقابة والإشراف. فكلما انخفضت تكاليف الصفقات عن تكاليف الإنتاج، تزداد فرص المنشأة في التأثير على السوق من خلال توسيع وزيادة إنتاجها وأنشطتها، وعلى الجانب الآخر يؤدي انخفاض تكاليف الصفقات إلى إجبار المنشآت على توجيه طاقاتها إلى خطوط الإنتاج الأكثر ربحية. (Tavares, J., 2006: 59):

- **انخفاض تكاليف النقل (الميزة الرئيسية):** فالتركز الجغرافي للمنشآت العنقودية في مكان متقارب يؤدي إلى انخفاض تكاليف النقل اللازمة لنقل المدخلات والمواد الخام بين منشآت العنقود الأمر الذي يؤدي إلى خلق ميزة لوجستية (Logistic) للعنقود، وتشير الميزة اللوجيستية إلى درجة ضبط وإدارة تدفق المواد الخام، وعمليات الإنتاج والتوزيع، ثم النقل إلى أسواق الاستهلاك في أسرع وقت ممكن وبأقل تكلفة ممكنة. (Gunther, M., & Edward M., 2006 : 173)

وتؤدي هذه الميزة إلى توفير الوقت والنفقات وتحقيق جودة عالية في الإنتاج، فضلاً عن زيادة الإنتاجية والكفاءة لكل عنصر من عناصر الإنتاج، ويرتبط تحقيق تلك الميزة بتوافر عدد من المحددات أهمها البنية الأساسية الجيدة بالإقليم الذي يعمل به العنقود.

- انخفاض تكلفة المخزون:

ينجم عن العلاقات العنقودية ظهور علامات التكامل الخلفي، والتي تعنى قيام المنشأة بإنتاج بعض المواد التي تحتاج إليها منشآت أخرى كمدخلات في العملية الإنتاجية، كأن تقوم المؤسسة أو المنشأة بإنتاج المواد الخام أو المواد نصف المصنعة التي تحتاج إليها المنشأة الأخرى.

والذى بدوره يؤدى إلى حدوث سرعة تداول المدخلات الوسيطة والسلع نصف المصنعة والنهائية، مما يؤدى إلى انخفاض حاجة المنتجين إلى الاحتفاظ بكميات كبيرة من المخزون.

(van, D., & Rabelotti, R., (eds) 2006:89)

وبالتالى تنخفض التكاليف والمخاطر الناجمة عن ذلك المخزون مما يسهم فى دعم إنتاجية المنشأة.

٢- زيادة الحصة السوقية:

حيث تسعى المنشآت إلى الانضمام للعنقود من أجل التمتع بمزايا زيادة الطلب المحلى الناجم عن الصناعات المرتبطة، وبالتالى زيادة قدرة المنشأة فى الحصول على نصيب أكبر من السوق، مما يزيد من قدرتها على مواجهة المنافسة المحلية أو الخارجية.

ويرجع السبب فى ذلك إلى أن العناقيد تمثل أسواقا مختلفة متمركزة فى مكان واحد، وبالتالى تمكن الموردين من الحصول على الأسعار المرصية وتحقيق الكفاءة المطلوبة فى التسويق وخدمات ما بعد البيع، وذلك على عكس التعامل مع الأسواق المتفرقة أو المنفصلة (البعيدة) التى تؤدى إلى ارتفاع التكاليف.

كما يسهم العنقود فى شمولية المعرفة بالسوق فكل منشأة على حدة تعرف جزءاً عن السوق وتقوم بنشر تلك المعلومات بين المنشآت الداخلة فى العنقود.

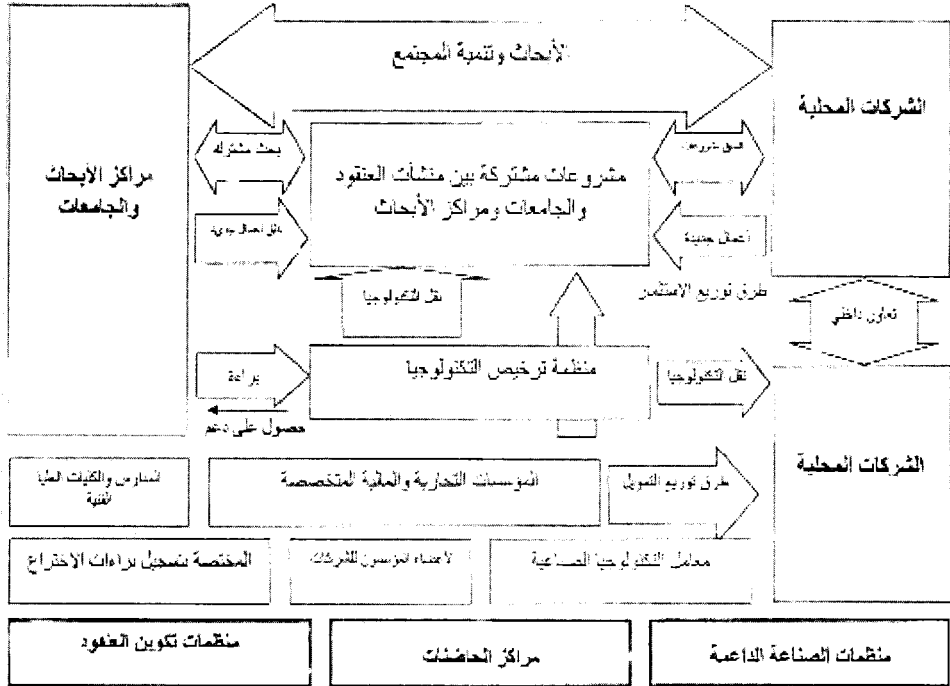
٣- زيادة القدرة الابتكارية:

حيث يسهم العنقود الصناعى فى تنمية وتحفيز الطاقات الابتكارية، والتى تمكن المنشآت من الحصول على المدخلات الجديدة، والمنتجات المتنوعة، والتى تتلاءم مع أذواق المستهلكين، كذلك تساعد تلك الطاقة الابتكارية فى انخفاض تكاليف التجريب (Experimental Costs)، وذلك بسبب توافر معلومات تكنولوجية جديدة داخل العنقود تمكن المشروعات من التعرف على الفرص السوقية المتاحة للاستثمار فى منتجات وخدمات جديدة أو تطوير مراحل التصنيع، بما يسهم فى انخفاض التكاليف والمخاطر التى تتحملها المنشآت الداخلة فى العنقود.

ويجب الإشارة إلى أن العناقيد الصناعية تكون فيما يعرف بسلسلة الابتكارات (Innovation Chain)، وهى تعنى التعاون بين المنشآت والجامعات ومراكز الأبحاث ومنظمات الصناعات الداعمة، والمجالس المحلية والحكومية بالشكل الذى

يحقق أهداف التنمية الصناعية للدولة ، حيث يؤدي هذا التعاون إلى زيادة الابتكارات وتحقيق أفضلية للصناعة ككل تؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية وذلك كما هو موضح بالشكل التالي : (Simmie, J, 2004:41)

أنظمة التكامل في العنقود الصناعي



ويتضح من الشكل السابق مدى التكامل والتعاون الذي يتم بين العناقيد الصناعية وجميع الكيانات الموجودة داخل العنقود.

فكما يتضح من الشكل السابق ، فإنه توجد علاقة متبادلة بين مراكز الأبحاث والجامعات والمنشآت والمشروعات القائمة أو الجديدة ، حيث تمتد الجامعات ومراكز البحوث المشروعات والأبحاث اللازمة لتطوير أعمال العنقود الصناعي ، وتحصل منهم على ما يفيد نجاح تلك الأبحاث وإمكانية التطبيق لأخذه في الاعتبار عند القيام بأبحاث جديدة.

ثانياً: آليات مواجهة المخاطر على مستوى المستهلكين

إن الهدف الأساسي من تكوين العنقود هو تقديم منتجات وخدمات تُشبع احتياجات المستهلك ورغباته، لذلك فإننا نجد أن تفضيلات المستهلكين للسلع تلعب دوراً كبيراً في تحديد أنواع المنتجات التي يقوم بإنتاجها العنقود، وكذلك أنواع المشروعات الصغيرة التي يمكن أن تندمج في عنقود واحد لتعظيم الفوائد المتحققة للمستهلكين من منتجات لعنقود. (Pedersen, P.O., 2004 : 128)

لذا يعتبر المستهلكون مصدراً هاماً لتدفق الأفكار والابتكارات للمنشآت الداخلة في العنقود. وبالتالي نجد أن كل المنشآت تحرص على وجود مركز لخدمة المستهلكين يعمل على تلقي مقترحاتهم وشكواهم بما يعظم من الفوائد والمنافع المتحققة للمستهلك. وعلى الجانب الآخر نجد أن وجود العلاقات التكاملية والتقارب الجغرافي لمنشآت العنقود يؤدي إلى انخفاض تكاليف التسوق.

وبالتالي يجعل الشراء من العناقيد أكثر جاذبية للمستهلكين، حيث يوجد بالعنقود عديد من البائعين في مكان واحد، وهو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مخاطر الشراء نتيجة تعدد مصادر الشراء.

بالإضافة إلى ذلك فإن انخفاض تكاليف الإنتاج والصفقات، وتكاليف النقل بالنسبة للمنتجين يؤدي إلى انخفاض السعر النهائي للمنتج، الأمر الذي يؤدي إلى حصول المستهلك على منتج عال الجودة وبأسعار مقبولة، وبالتالي لا يتعرض لمخاطر الغش والاستغلال من قبل بعض المنتجين.

ثالثاً: آليات مواجهة المخاطر على المستوى القومي:

يسهم العنقود الصناعي في تحقيق المزيد من الأهداف القومية التي تعود بالنفع على الاقتصاد القومي، ومن أهم تلك الأهداف خفض معدلات البطالة والتخفيف من حدة الفقر ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد القومي.

١- خفض معدلات البطالة والتخفيف من حدة الفقر:

يترتب على دخول المنشآت الصغيرة والمتوسطة في العناقيد مجموعة من التغيرات التي تؤثر على حياة الفقراء عن طريق تحسين قدرة الأفراد، وطاقاتهم سواء كانوا عمالاً، أو منتجين بالشكل الذي يمكنهم من تحسين دخولهم وزيادة رفاهيتهم.

حيث تسمح العناقيد لصغار المنتجين باستخدام أفضل للمواد والموارد المتاحة مثل المدخرات صغيرة الحجم أو عمالة الأسرة، وتوليد الدخول، والتي في مثل هذه العوامل لا تنتج أية آثار إيجابية بشكل منفرد إذا لم تندمج في عنقود، حيث يترتب على دخول المنشآت في عنقود مجموعة من المكاسب، وهي مكاسب التكتل (**Agglomeration gains**) وذلك بالنسبة للشركات الداخلة والدعومة للعنقود، مثل انتعاش أسواق العمل، سهولة الحصول على المدخلات، توافر المعلومات والتكنولوجيا. (Nadvi, K., & Stephanie, B., 2006: 57)

وتسهم فكرة العناقيد الصناعية والتي يتم فيها التركز الجغرافي (**geographical concentration**)، لنفس الصناعات والصناعات المرتبطة والداعمة في زيادة فرص العمالة للعمال ذوي المهارات المتشابهة، الأمر الذي يؤدي إلى التخفيف من حدة البطالة، ويشجع بذلك سوق العمل على توليد فرص عمالة متزايدة، مما يكون له أكبر الأثر على محاربة الفقر والتخفيف من آثاره.

ولتحليل العلاقة بين العناقيد والفقر سيتم التركيز على سمات ثلاثة تؤثر على كل من العمال والمنتجين في العنقود، وبالتالي لها أثر مباشر على الفقر: -

أ - موقع العنقود Location Cluster

تشهد حدة الفقر في الدول النامية، وتختلف مستويات الفقر بين الريف والحضر، ولكن الفقر في الريف يمثل نسبة أكبر من إجمالي الفقر الكلي على مستوى القطر النامي. وهذا يؤكد على أهمية الدخول الزراعية (دخول المزارعين)، والعمالة خارج المزارع بالنسبة لفقراء الريف، وبناء على ذلك فإن العناقيد في الريف (**Rural Clusters**) خاصة في مجال المعالجة الزراعية، وأنشطة الخدمات الزراعية (تنقية دودة القطن تمثل أولى مراحل سلسلة القيمة لعنقود المنسوجات، رش المبيدات وغيرها)، والتي تعتمد على عمل الأسرة، خاصة الأسر التي لا تمتلك أراضي، تعتبر أحد المصادر الهامة لتوفير الدخل لفقراء الريف وهم القطاع غير الرسمي لاقتصاديات الدول النامية. (Eric, A., 2005: 49)

ب- القطاعات والمنشآت Sectors and Firms

حيث تشير الدراسات إلى أن القطاعات والمنشآت الداخلة والداعمة للعنقود لها آثارها على الفقر، فالعناقيد الصناعية في الغالب عبارة عن صناعات صغيرة ومتوسطة، وتلك

لنوعية من المشروعات تتسم بالإنتاج كثيف العمالة ، لذا فإن أغلب العناقيد الصناعية على الدول النامية تركز على الصناعات كثيفة العمالة ، مثل صناعات الأحذية والأثاث ، ومراحل تصنيع الغذاء ، ومنتجات المعادن.

ج- العمالة Employment

العديد من الصناعات كثيفة العمالة الموجودة في العناقيد الصناعية تجذب العمال غير المهرة والعمالة المهمشة في المجتمعات الفقيرة ، مثل المرأة ، المهاجرين ، الأطفال . وتلعب طبيعة المهارات دورا هاما في التعرف على أفقر الفقراء ، فتوليد عمالة غير ماهرة يجذب الفئات الأفقر عن العمالة الماهرة ، ولكن يجب ملاحظة أن اعتماد العنقود على العمالة غير الماهرة فقط من شأنه أن يؤثر سلبا على الفقر.

وذلك لضعف مخرجات العنقود وجودته ، وبالتالي لابد أن يوضح كل عنقود طبيعة المهارات للعاملين التي يحتاجها لرفع المستوى الإنتاجي للعنقود ، ونسبة العمالة التي لا تتطلب المهارات واللازمة لإنجاز العمل.

اتضح من التحليل السابق أن هناك علاقة وأثراً مباشراً لسمات العنقود على تخفيف حدة الفقر ، حيث أوضح التحليل تأثير العنقود في الريف في مراحله الأولى على امتصاص الجزء الأكبر من العمالة ، والتي تتسم بالبداية في العمل (مراحل الزراعة الأولى المتمثلة في البذور - رش المحصول - جني الثمار وغيرها) ، وأن ذلك يؤدي على المستوى الكلي إلى استقرار العمالة ، وعدم الهجرة من الريف للمدن ، مما له أكبر الأثر على الاقتصاد القومي.

أيضا فإن تأثير القطاعات والمنشآت الداعمة والمرتبطة بالعنقود له أكبر الأثر على تخفيف حدة الفقر ، حيث تتسم هذه المنشآت بالنتاج كثيف العمالة ، مما له آثاره الكبيرة على التخفيف من حدة الفقر وتوليد الدخل ، من خلال التوظيف كثيف العمالة ، وهو ما تتسم به الدول النامية.

٢- آليات مواجهة المخاطر عن طريق رفع القدرة التنافسية للاقتصاد القومي

يمثل النظام العالمي الجديد ، المتمثل بتحرير قيود التجارة العالمية ، تحديا كبيرا وخطرا محتملا لدول العالم ، أو بالأحرى شركاته ، وبخاصة تلك الموجودة بالدول النامية.

ومن المعروف أنه - فى الوقت الحاضر - فإن الشركات هى التى تتنافس، وعليه فإن الشركات التى تملك قدرات تنافسية عالية، تكون قادرة على المهمة فى رفع مستوى معيشة أفراد دولها (وهو أحد تعاريف القدرة التنافسية).

ومن ثم يرتبط مستوى المعيشة فى دولة ما وبشكل كبير بنجاح الشركات العاملة فيها. وقدرتها على اقتحام الأسواق الدولية من خلال التصدير. وتستطيع الصناعات المتميزة المنافسة محليا وعالميا، عندما تتشكل المنشآت والمؤسسات الداعمة والمرتبطة بها لتكون عنقودا صناعيا متكاملًا تتعاون فيه المؤسسات لتحقيق ربحية أعلى للجميع.

وتكمن خصوصية العناقيد الصناعية بإيجاد موردين محليين لمدخلات الإنتاج وبتكلفتها أقل نسبيًا من استيرادها، مما يؤثر إيجابًا على منافسة الصناعة فى السوق المحلى والعالمى وكلما اتجهت الصناعات الداعمة والمرتبطة إلى إنتاج أجزاء محددة متخصصة من مدخلات الإنتاج، كلما كان لها دور أكبر فى مساعدة الصناعة الرئيسية على التطور والمنافسة عالميا، وبهذا يرتبط العنقود مباشرة برفع القدرة التنافسية للاقتصاد القومى.

ثالثا: خبرة دولية لدور العناقيد الصناعية فى مواجهة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة وامكانية استفادة مصر

١- تجربة عنقود Guadalajara فى المكسيك

جوادا لاجارا (Guadalajara) هى عاصمة ولاية خاليسكو، المكسيك. تقع فى منطقة المحيط الهادى الغربية. تعرف بعدة ألقاب منها «La Pearl del Occident» (لؤلؤة الغرب)، و«Ciudad de la Rosas» (مدينة الورد). كما تعرف بصناعة الزجاجيات والفخاريات والأحذية.

عدد سكانها ١٦٤٦١٨٣ نسمة (عام ٢٠٠٥). مساحتها تبلغ ١٨٧,٩ كم٢، وهى ثانى أكبر مدن المكسيك.

تأسست جوادا لاجارا بواسطة الأسبان فى عام ١٥٣١م، وفى عام ١٨١٠م، وقد استقلت عن طريق زعيم الإستقلال «ميجيل هيدالجو»، و منذ عام ١٩٤٠م أصبحت إحدى المدن الصناعية الرئيسية بينما لا تزال تحتفظ بالتجارة الزراعية الغنية، يوجد فى «جوادا لاجارا» جامعتان، تعرف المدينة بمناظرها الخلابة، وهى محاطة بالجبال.

وتأتى تسمية المدينة نسبة إلى مدينة تحمل نفس الاسم فى أسبانيا، التى ينحدر اسمها من التسمية العربية للمدينة «وادی الحجاره» أثناء حكم المسلمين للأندلس لتصبح فيما بعد تدعى «جوادا لاجارا». <http://www.Study-mexico.com>

أسباب نشأة العنقود:

تقع مدينة Guadalajara فى الشمال الغربى من Mexico City وهى عاصمة ولاية Jalisco، وتعتبر ثالث أهم مركز صناعى بعد المكسيك بعد مدينة المكسيك ومدينة Monterrey، وتتميز Guadalajara بتركز كبير للمشروعات الصغيرة فى قطاعات مثل الغذاء والمنسوجات والأحذية.

فى فترة الستينات والسبعينات طبقت الحكومة سياسة إحلال الواردات وحماية الصناعة الوطنية، ومنها صناعة الأحذية التى حدث بها نمو نتيجة للزيادة السكانية السريعة. وفى فترة الثمانينات ازدادت مخاطر المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومع حدوث الانفتاح فى الأسواق وتحرير التجارة والمنافسة الأجنبية، وتحرير تراخيص الاستيراد وتخفيض التعريفات تأثر بذلك سوق الأحذية، فقد أدت هذه التغيرات لإغراق السوق بالواردات من الأحذية الرخيصة، وزادت قيمة واردات الأحذية من ١٣,٧ مليون دولار أمريكى فى المتوسط فى السبعينات وبلغت ١٤٨,٤ مليون دولار أمريكى فى عام ١٩٩١.

52: (2006) Dominquez, V., L., Grossman, F., B.)

وبلغ حجم واردات الأحذية ١٠٧ مليون زوج فى عام ١٩٩١م، ويرجع هذا الانخفاض فى حجم الإنتاج المحلى إلى الزيادة فى درجة المنافسة، وضعف التجهيزات ومستويات الجودة ومستويات الموضة والتصميمات.

ولكن الحكومة فرضت تعريفية جمركية على واردات الأحذية فى عام ١٩٩٣، وقد تراوحت مستويات التعريفية من ١٦٠ : ١٠٠٠٪ من سعر استيراد الحذاء حسب نوعيته، وأدى ذلك إلى

انتعاش كبير فى صناعة الأحذية المكسيكية وإعادة هيكلتها. (Lall, S., ed., (2006) وبالتالي بدأت المشروعات فى تكوين عنقود يهدف إلى مواجهة مخاطر المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمثلة فى نقص واردات الأحذية عن طريق الأداء المشترك، وزيادة درجة التعاون الأفقى والرأسى، وذلك لتحسين مستوى الجودة والكفاءة الإنتاجية لزيادة القدرة التنافسية للمشروعات لمواجهة مستويات المنافسة العالمية القوية بعد تحرير التجارة.

آليات مواجهة العنقود لمخاطر المنشآت الصغيرة

أشارت دراسة (Rabellotti, R, 2005)، والتي أجرت دراسة ميدانية على ٦٣ مشروع من مشروعات العنقود في Guadalajara، والتي اشتملت على منتجين، وموردين ومنظمات للتجارة، إلى أن هناك مجموعة تغيرات حدثت بالعنقود هدفت إلى مواجهة مخاطر المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ورفع القدرة التنافسية لمشروعات العنقود وأهم تلك التغيرات هي:-

(أ) مواجهة مخاطر عن طريق التعاون بين المنتجين والموردين:

زادت درجة التعاون بين المنتجين والموردين بدرجة كبيرة في مختلف أنواع التعاون، وقد وتمثلت مظاهر التعاون في تبادل المعلومات، والاتفاقات الخاصة بشروط التسليم والدفع وتحسين مستوى الجودة، وضرورة تنويع المنتجات.

ولعب الموردون دوراً هاماً في تحسين مستوى الجودة ودعم القدرة التنافسية، وذلك عن طريق زياراتهم لمعارض التجارة الدولية الخاصة بصناعة الأحذية في مختلف الدول الأوروبية المعروفة بمركزها التنافسي العالمي في الصناعة.

وتهدف هذه الزيارات إلى الإطلاع على ما هو جديد من التصميمات والابتكارات، حيث كانت المشروعات قبل ذلك تعتمد على نقل التصميمات من الصحف الأوروبية وشمال أمريكا، ولذلك ظلت صناعة الأحذية لفترات طويلة تتصف بعدم التجديد، والاعتماد على التقليد في ظل حماية الحكومة للصناعة.

أما بعد تحرير التجارة، فقد اهتمت المشروعات بالإطلاع على الجديد بغرض التطوير والتجديد، هذا بجانب تعاون الموردين، والمنتجين من أجل تدعيم القدرة التنافسية.

وأدت زيادة درجة التعاون هذه إلى الزيادة في درجة التجانس بين المشروعات، ويتضح ذلك من الجدول رقم (١).

جدول رقم (١)
معدلات الزيادة فى التعاون بين المنتجين والموردين

أوجه التعاون	موردين الجلود	موردي النعال
تبادل المعلومات %	٥٤	٥٤
اتفاقات شروط التسليم والدفع %	٥٥,٦	٤١,٩
تنمية المنتج %	٤٤,٤	٥٠
تحسين المنتج %	٤٦	٥٢,٤
احترام مواعيد التسليم %	٥٨,٧	٦٦,٧

Source: Ibid , pp : 159.

(ب) مواجهة المخاطر عن طريق التعاون بين المنتجين والمقاولين من الباطن (Subcontractor):

تميزت صناعة الأحذية فى العناقيد المكسيكية بدرجة منخفضة من تقسيم العمل أى أن معظم مراحل الإنتاج تتم تحت سقف واحد. وتوصلت الدراسة السابقة إلى أنه نتيجة لمخاطر المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فنجد أن ٦٠٪ من منتجى العينة لا يسندون أى مرحلة من مراحل الإنتاج لمقاولين من الباطن، وتتم جميع المراحل الإنتاجية تحت سقف واحد. إلا أن هذه الدراسة أثبتت أيضاً أن علاقة المنتجين بمقاولى الباطن قوية فيما يتعلق بالاتفاق على تبادل المعلومات، حيث نجد أن ٦٠٪ من منتجى العينة زادت درجة تعاونهم مع مقاولى الباطن فى تبادل المعلومات، علاوة على أن ٨٠٪ من منتجى العينة زادت درجة تعاونهم فيما يتعلق بتنظيم التحكم فى الجودة. فى حين أن حوالى ٥٢٪ من مشروعات العينة زادت درجة تعاونهم مع مقاولى الباطن فيما يتعلق باتفاقات التسليم والدفع.

(ج) مواجهة المخاطر عن طريق التعاون بين المنتجين والمشتريين فى السوق المحلى:

بعد تحرير التجارة وتعرض العنقود للمنافسة القوية من صناعة الأحذية العالمية، لم يعد السوق المحلى المكسيكى مقتصراً على المنتجين المحليين فقط، حيث ضم المنتجين العالميين

أيضاً والذين غزوا السوق المحلي بقوة، وترتب على ذلك ضعف القوة التي كان يتمتع بها المنتجون المحليون قبل تحرير التجارة.

وقد كانت منظمة التجارة تقوم بالدور الأساسى فى العلاقة بين المنتجين والمشتريين المحليين قبل تحرير التجارة، فكانت هذه المنظمة تتولى جمع ونشر المعلومات عن سلوك تجار التجزئة وتمد المنتجين بها.

أما بعد تحرير التجارة، فقد أصبحت العلاقة مباشرة بين المنتجين والمشتريين، وزاد التعاون والتحاور فيما يتعلق بتبادل المعلومات والاتفاق على مستوى الجودة، واتفاقات التسليم والدفع وتحديد خصائص المنتج.

كما حدث تبادل للاقتراحات فيما يتعلق بخصائص المواد الخام التى تحقق مستويات الجودة والمكان الأمثل لشرائها.

ومن أهم مظاهر زيادة التعاون بين المنتجين والمشتريين، قيام بعض المشتريين بتوفير المواد الخام ومكونات الصناعة للمنتجين المتعاملين معهم، وذلك لضمان مستوى الجودة بعد التحرير. وفى إطار زيادة التعاون بين المنتجين والمشتريين، ظهر أسلوب جديد لتوزيع الأحذية وتسويقها وزيادة تسويقها فى السوق المحلي، وهذا الأسلوب هو استخدام كتالوج المبيعات الذى حقق نجاحاً كبيراً عند ظهوره مما شجع على استخدامه.

ويتطلب البيع بالكتالوج وجود التخطيط الكفء للإنتاج والمخزون، وأدرك المشترون (تجار الجملة والتجزئة)، ضرورة إقامة علاقات ثابتة وتعاون قوى بينهم وبين المنتجين، لتحقيق المنافسة والجودة وسرعة التسليم.

ويوضح الجدول رقم (٢) التعاقد بين المنتجين والمشتريين فى السوق المحلي فى مختلف مظاهر التعاون وزيادته بعد الأزمة.

جدول رقم (٢)

التعاون بين المنتجين والمشتريين في السوق المحلي

(العدد = ٦١ مشروع)

أوجه التعاون	المنتجين في السوق المحلي
تبادل المعلومات %	٦٧,٢
اتفاقات على شروط التسليم والدفع %	٦٠,٧
المساعدة التكنولوجية %	١٨
التحكم في الجودة %	٦٣,٩
تحديد مواصفات المنتج %	٤٢,٦
تنظيم الإنتاج %	١٣,٦

.Source : Rabellott, R.,: 2005 , Recovery Of A Mexican Cluster op-cit, p.170

(د) مواجهة المخاطر عن طريق زيادة التعاون بين المنتجين والمشتريين في سوق الصادرات :

بلغ حجم الصادرات حوالي ٥ مليون حذاء في المتوسط، وذلك قبل حدوث الانخفاض في قيمة العملة Peso في عام ١٩٩٥، أما بعد حدوث الانخفاض في قيمة الـ Peso ومع العمل في سوق عالمية حرة بعيدة عن حماية الأسواق تضاعفت الصادرات، ووصلت إلى ٢٠ مليون حذاء عن عام ٢٠٠٤.

ومع وجود العناقيد ووجود الروابط بين أعضاء العنقود، وتحقيق المنافسة اكتشف (الوسطاء الأمريكيون للصادرات) بعد انخفاض قيمة العملة، وجود منتجين ينتجون عند مستوى جودة مرتفع وأسعار جيدة.

ومن العينة بالدراسة السابقة، تبين أن هناك زيادة في التعاون بين المنتجين المحليين والمشتريين الأجانب، والوسطاء خاصة الأمريكيين في أمور تتعلق بالتحكم في الجودة والتكنولوجيا، وتعلق أيضاً بملاحظات تنظيمات الإنتاج وتبادل المعلومات، وشروط التسليم والدفع وتحديد مواصفات المنتج.

ويوضح الجدول رقم (٣) زيادة التعاون بين المنتجين والمشتريين في السوق العالمي والوسطاء في مختلف مجالات التعاون من خلال العنقود:-
جدول رقم (٣)

التعاون بين المنتجين والمشتريين في السوق العالمي والوسطاء في مختلف المجالات

أوجه التعاون	السوق العالمي (مشتريين ووسطاء)
تبادل المعلومات %	٨٠
اتفاقات على شروط التسليم والدفع %	٦٠
المساعدة التكنولوجية %	٢٨
التحكم في الجودة %	٨٠
تحديد مواصفات المنتج %	٦٠
تنظيم الإنتاج %	٢٠

.Source : Rabellotti, R., Recovery Of A Mexican Cluster, op-cit, p.171

(هـ) مواجهة المخاطر عن طريق الروابط والعلاقات بين المنتجين والمؤسسات في العنقود:

Woodruff, C., (2006)

لعبت مؤسسات العنقود دوراً مهماً وبارزاً في مواجهة مخاطر المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومن ثم تحقيق القدرة التنافسية لمشروعات العنقود، وأيضاً في التكيف مع الظروف المحيطة بالعنقود بعد تحرير التجارة، ومن هذه المؤسسات ثلاثة فروع لمنظمات تجارية توجه جهودها لدعم صناعة الأحذية في عنقود Guadalajara مثل:-

١ - مؤسسة (The Institute Technology Del Galzado) وتقوم هذه المؤسسة بتوفير التدريب اللازم للعمالة لمواجهة المنافسة العالمية بعد تحرير التجارة عن طريق تصميم، وتخطيط برامج تدريبية، كما تقوم أيضاً بتقديم الاستشارات الفنية للمشروعات، وتقديم المساعدات التكنولوجية عن طريق إرسال بعثات للخارج للإطلاع على أحدث نظم التكنولوجيا، والابتكار الخاص بصناعة الأحذية والتصميمات، وأيضاً لمعرفة توجهات الموضة لتحسين مستوى جودة المنتج.

٢ - مؤسسة (The Credit Union)، والهدف من إنشاء هذه المنظمة هو تقديم الدعم المالي لمشروعات العنقود، خاصة وأن التمويل له دور مهم بالنسبة لمشروعات العنقود.

ويعمل هذا الإتحاد على تقديم القروض لتلك المشروعات، من أجل تمويل نشاطاتها وفقاً لأسعار فائدة منخفضة، وبعد تحرير التجارة زادت معدلات التعاون بين هذه المؤسسة وبين الإتحاد لمواجهة مستويات المنافسة العالمية ولتحسين مستوى الجودة.

٣ - مؤسسة (The Camara De Galzado)، وهى مؤسسة تجارية هدفها تنظيم المعارض من أجل جذب المشترين لمشروعات العنقود فى السوق المحلية والعالمية، وكان اهتمام المؤسسة قبل تحرير التجارة موجه نحو السوق المحلي، وتنظيم المعارض به لجذب المشترين (تجار الجملة، والتجزئة).

وبعد تحرير التجارة أصبح هدف المعارض مزدوجاً لأنه أصبح موجهاً لكلا السوقين المحلي والعالمي، وزاد الاهتمام بالمعارض وعددها، ونوعية الأحذية المعروضة بها، بجانب الاهتمام بمستوى الجودة.

وزادت العلاقات بين المشروعات، وبين هذه المؤسسة وأصبح عدد المعارض التى تنظمها المؤسسة كبيراً، حيث بلغ ٤٥٠ معرضاً فى عام ٢٠٠٥م، بعد أن كان العدد لا يزيد عن ٢٥٠ معرضاً فى منتصف التسعينيات. (Woodruff, C., (2006)

وأدى ذلك إلى الزيادة فى عدد المشترين الأجانب والمحليين، أى أن هناك زيادة فى العلاقات والتعاون، وبذلك يكون التحسن الذى حدث فى مستوى الإنتاج، والمبيعات راجعاً إلى حد كبير لظروف العنقود، وإلى العلاقات والأداء المشترك بين المشروعات والمؤسسات والموردين والمشترين.

فمع تحرير التجارة وحدوث التغيرات فى قيمة العملة زاد الطلب واشتد التنافس، وعمل العنقود على تحسين نوعية المنتج والاستفادة من تحرير التجارة.

ولعبت المؤسسات والمنظمات دوراً كبيراً فى تدعيم علاقات العنقود، وتوفير الخدمات مثل تقديم الدراسات السوقية، وتوفير خدمات المعلومات والخدمات التكنولوجية للمشروعات.

(و) دور بنك «بانكوميكست» الحكومى الداعم للعناقيد الصناعية فى مواجهة مخاطر المنشآت الصغيرة والمتوسطة (Ten Kate, A., (2006)

يلعب بنك بانكوميكست (Bancomext) دوراً رائداً فى أنشطة ترويج صادرات المكسيك من منتجات العناقيد الصناعية، وهو بنك حكومى معنى بالتنمية تأسس عام ١٩٣٧م بهدف تشجيع وتمويل التجارة الخارجية.

وأصبح الهدف الأساسى لبنك بانكوميكست هو تطوير القدرة التنافسية للمشروعات
العنقودية المكسيكية، ومساعدتها لتصبح مشروعات مصدرة.

هذا بالإضافة إلى أن البنك يعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية لتشجيع الشراكات
بين الشركات المكسيكية والأجنبية.

يقدم بنك بانكوميكست خدمات متنوعة للعناقيد الصناعية فى مجالات مثل التدريب،
والمعلومات، والاستشارات، والتمويل بالإضافة إلى الخدمات الترويجية التى تساعد عملائه
على النفاذ إلى الأسواق الأجنبية.

ويقدم خدماته المالية بناء على متطلبات السوق للعناقيد الصناعية ذات المقومات
التصديرية فهى العميل الرئيسى للبنك، ويتم تقديم الخدمات سواء بشكل مباشر من خلال
شبكة البنك التى تضم ٣٨ مكتب إقليمى و ٣٧ مكتب دولى، أو بشكل غير مباشر عن طريق
المؤسسات التمويلية المكسيكية.

وتتمثل أقوى الطرق التى وظفتها المكسيك لتشجيع التصدير فى برامج الترويج
المتكاملة التى تجمع حزمة متنوعة من الأدوات والخدمات الترويجية والتمويلية، منها
برنامج المكسيك لصادرات العناقيد الصناعية، وبرنامج تطوير الموردين الذى يساعد بعض
المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أن تصبح مشروعات مدعمة للعناقيد الصناعية التى تقوم
بالتصدير وتندمج داخلها.

ويقدم بنك بانكوميكست - أيضا - المعلومات الضرورية للعملاء المستقبليين، الذين
يرغبون فى بدء مشروعات بالمكسيك.

وتشتمل الخدمات المقدمة على مساعدة العملاء فى العثور على الموردين المكسيكيين،
ودعم خدمات الشراكة من خلال شبكة الإنترنت، ونشر المعلومات حول المعارض التجارية
والأحداث الهامة المتعلقة بالعناقيد الصناعية داخل المكسيك، وتنظيم البعثات التجارية،
وترتيب اللقاءات مع العملاء المستقلين مع نظرائهم المكسيكيين، وإتاحة المعلومات للعملاء
الأجانب حول فرص الأعمال الجديدة مع المكسيك.

ويقدم بنك بانكوميكست مجموعة متنوعة من الخدمات المالية لتشجيع الصادرات
المكسيكية علاوة على إشراك العناقيد الصناعية فى سلسلة المشروعات الإنتاجية الموجهة
للتصدير، فيقوم البنك أيضاً بتمويل المصدرين سواء بشكل مباشر، أو من خلال المؤسسات
التمويلية خاصة شرائح السوق التى لا تغطيها البنوك التجارية بشكل كامل.

وتشتمل المنتجات المالية على ما يلي :

- منح قروض التصدير بأسعار فائدة، ومبالغ، وفترات استحقاق تنافسية بما يغطي كل مرحلة من مراحل عملية التصدير للعناقيد الصناعية، بدءاً من الإنتاج وشراء الماكينات والمعدات، إلى تسويق البضائع أو الخدمات المكسيكية في الخارج.
- تأمين القروض التي تحمي صادرات العناقيد الصناعية المكسيكية من مخاطر عدم السداد من جانب المشتريين الأجانب.
- منح ضمانات ضد مخاطر تنفيذ خطابات الاعتماد في عمليات التصدير.
- منح ضمانات إقراض المشروعات الاستثمارية التي يمكن أن تقوم بتطوير العناقيد الصناعية للصادرات الجديدة، أو التوسع في العناقيد القائمة بالفعل.
- تسويق خطوط الائتمان القائمة بالفعل مع بنوك أمريكا اللاتينية لتمويل عمليات الشراء من المصدرين المكسيكيين.
- إصدار خطابات الاعتماد التي توفر تأمين قوى للصفقات التجارية.
- خدمات الاستثمار المصرفية لتمويل العناقيد الصناعية.

هذا بالإضافة إلى تقديم البنك لمجموعة كبيرة من الخدمات غير المالية المهمة، بهدف تيسير عمليات تشغيل العناقيد الصناعية وزيادة قدرتها التنافسية، مثل خدمات ترويج منتجات العناقيد المكسيكية في الأسواق الأجنبية، ومعلومات حول الأسواق، والتدريب، والدعم الفني، والخدمات الاستشارية. وتشتمل هذه الخدمات على نشر المعلومات، والمطبوعات، والخدمات الاستشارية، والدعم الفني (مثل تحسين إنتاجية العناقيد الصناعية، واستحداث التكنولوجيا الجديدة.... الخ) والتدريب.

معايير نجاح عنقود الأحذية Guadalajara بالمكسيك في مواجهة مخاطر المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

من خلال دراسة التجربة يمكن استخلاص أهم معايير نجاح العنقود على النحو التالي:

- ١ - أحد السمات الأساسية في نجاح العنقود هو تركزه الجغرافي، حيث أدى التركيز الجغرافي لعنقود Guadalajara بالمكسيك إلى مواجهة مخاطر المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تعمل منفردة، ومن ثم أدى إلى رفع الإنتاجية وزيادة حجم الصادرات، ومن ثم رفع تنافسية الدولة.

٢- توافر الروابط الأمامية والخلفية بين المشروعات والموردين، والمؤسسات العامة والخاصة، أحد شروط نجاح عنقود Guadalajara، في مواجهة مخاطر المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فقد اتضحت قوة الروابط الأمامية والخلفية في زيادة التعاون الأفقى المتمثل في التعاون بين المنتجين وموردى الجلود والنعال بالنسبة للاتفاقات الخاصة بشروط التسليم والدفع، وتحسين مستوى الجودة وضرورة تنويع المنتجات، وحدثت أيضاً زيادة في التعاون بين المنتجين والمشتريين سواءً في السوق المحلى أوفى السوق الأجنبى

وبرزت صور التعاون الأفقى التى أشار إليها Schmitz فى صورة تعاون بين مشروعات العنقود والمؤسسات، وهو صورة لتعاون متعدد الأطراف، فقد تعاونت مشروعات العنقود مع مؤسسات ثلاث استفادت منها على الوجه التالى :-

- مؤسسة (The Institute Technology Del Galzado) فى القيام بتوفير التدريب اللازم للعمالة لمواجهة المنافسة العالمية بعد تحرير التجارة وتقديم المساعدات التكنولوجية، والابتكار، الاستثمار فى الموارد البشرية وتوفير ظروف العمل المناسبة، وهى فكرة Schmitz التى تطالب منتجات العنقود تحقيق القدرة التنافسية لمشروعاتها بالاعتماد على (High Road)، والتى تعنى تحقيق المنافسة اعتماداً على الابتكار، والاكتشافات التكنولوجية الحديثة، الاستثمار بتنمية المنتجات وتطويرها.

- مؤسسة (The Credit Union)، واستفادت منتجات العنقود من هذه المؤسسة من خلال توفير الدعم المالى المطلوب.

- مؤسسة (The Camara De Galzado)، واستفادت مشروعات العنقود من هذه المؤسسة عن طريق ترويج وتسويق منتجات العنقود فى السوق الخارجى.

٣- تحقيق نموذج الكفاءة التجميعية، حيث أدت الوفورات الخارجية إلى إنعاش سوق العمل نتيجة تجمع أكبر عدد من المهارات المتخصصة، والتى أدت إلى استفادة كل من العملاء والمنشآت من تلك المهارات بما يعظم من الفرص التنموية التى يمارس فيها نشاط العنقود الصناعى، وهو ما حدث فى تجربة Guadalajara، أما الأداء المشترك (Joint Action) الشق الثانى فى نموذج Schmitz، فقد تحقق فى تجربة عنقود Guadalajara من خلال زيادة التعاون بين المنتجين المحليين والمشتريين الأجانب،

زيادة تبادل المعلومات، وشروط التسليم والدفع وتحديد مواصفات المنتج، ومن ثم زادت من قدرة منتجات العنقود على الوصول إلى الأسواق الخارجية.

٤- التطوير والتحديث التكنولوجي لمنتجات العنقود، فقامت مؤسسة (The Institute Technology Del Galzado) بتقديم الاستشارات الفنية للمشروعات، وتقديم المساعدات التكنولوجية عن طريق إرسال بعثات للخارج للإطلاع على أحدث نظم التكنولوجيا، والابتكار الخاص بصناعة الأحذية والتصميمات، وأيضاً لمعرفة توجهات الموضة لتحسين مستوى جودة المنتج.

٥- اتضح من خلال تجربة عنقود Guadalajara اهتمام الدولة بالمشاركة في نجاح العنقود، والذي اعتبره Schmitz محورا رئيسيا في نجاح العنقود داخليا وخارجيا، وتبدى هذا الدور من خلال تدعيم بنك «بانكوميكست» الحكومي لمنتجات هذا العنقود، عن طريق العديد من البرامج التي تساعد العنقود على نجاحه في السوق الداخلي والخارجي معا، ومنها برنامج المكسيك لصادرات العناقيد الصناعية، وبرنامج تطوير الموردين الذي يساعد بعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أن تصبح مشروعات مدعمة للعناقيد الصناعية التي تقوم بالتصدير وتندمج داخلها، والتي وصلت إلى محاولات لعرض وتسويق منتجات العنقود بالخارج.

ثانيا: عنقود صناعة الجلود (مصر القديمة وباب الشعرية)

وتتركز المدايع في منطقتين هما مصر القديمة بالقاهرة وتبلغ عدد المدايع بها ٨٥ ٪ من إجمالي عدد المدايع الموجودة، والمنطقة الثانية بالإسكندرية و بها ١٠ ٪ من إجمالي المدايع، و ٥ ٪ الباقية بمحافظات الغربية والبحيرة والفيوم.

مثلت محافظة القاهرة فيها صناعة الجلود النسبة الكبرى، يتضح مدى التركيز الجغرافي لصناعة الجلود بالقاهرة ٢٣,٢٧ ٪ في توزيع المشروعات الصناعية التحويلية الصغيرة والمتوسطة طبقا للمحافظات، وقد مثلت صناعة الجلود بالقاهرة ٣١,٥٥ ٪ من نسبة توزيع المشروعات الصناعية التحويلية الصغيرة والمتوسطة طبقا لنوع الصناعة، وذلك من إجمالي المشروعات بتلك المحافظة. (Environmental Quality International, 2007).

إلا إن رفع الحظر عن تصدير الجلود الخام والجلود في حالة الدباغة الأولية أدى إلى الاندفاع في تصدير أفضل نوعيات الجلود الخام مما أخل بموازين العرض والطلب وأدى

ذلك إلى حرمان الصناعة وبصفة خاصة للمصانع المصدرة من احتياجاتها من الجلود متميزة الجودة، وقد عادت المضاربات بصورة كبيرة بعد تحرير سعر الصرف واستغلال فارق سعر العملة بين السوق الرسمي والسوق غير الرسمي.

وتهتم الدول الأوروبية باستيراد الجلود الخام والمذبوغة (الويت بلو) نظرا لما في هذه المرحلة من تأثيرات بيئية سلبية ضارة على المجتمع، إلا أن ذلك يحرم الصناعة المحلية من العائد الاقتصادي من قيمته المضافة بعد التصنيع.

ويفضل المستورد الأجنبي استيراد الجلود في حالة «الويت بلو» للأسباب التالية :-
- تستنفذ عملية الدباغة بالكروم معدلات استهلاك عالية للمياه والطاقة الكهربائية المدعومة من قبل الحكومة المصرية.

الجلد في هذه المرحلة تظهر به كل العيوب وبالتالي يسمح للمستورد بانتقاء الجلد المتميز بأقل الأسعار.

مشروع إعادة توطين عنقود الجلود بمدينة بدر

الغرض من مشروع إعادة التوطين هو ضيق المساحة وعدم توافر إمكانيات استخدام تكنولوجيات حديثة في منطقة مصر القديمة وقد قررت الحكومة نقل المدايح إلى منطقة صناعية جديدة في منطقة الروبيكى وذلك لعدة أسباب أهمها :-
تحسين الظروف البيئية والصحية والاجتماعية لمحافظة القاهرة وتحسين جودة وزيادة إنتاج الجلود المذبوغة وذلك لزيادة الصادرات من المنتجات الجلدية وإمكانية صناعة الجلود المصرية بالمنافسة على مستوى السوق العالمي.

وسيقام المشروع على مساحة تقريبية تصل إلى ٥٣٠ فدان تقع في منطقة الروبيكى على بعد حوالى ٤٥ كيلو متر من مدينة القاهرة على طريق القاهرة - السويس وفي الجزء الجنوبي لشبكة الطرق بين مدينة العاشر من رمضان ومدينة بدر وتقريبا في منتصف المسافة بين المدينتين كما يحتوى مركز الخدمات الرئيسى في منطقة الروبيكى عنصرا هاما للتعاون والتنسيق بين الدباغة وصناعة الجلود وسيؤدى هذا المركز إلى زيادة تنشيط وتطور هذه الصناعات بما سيقدمه من خدمات سوف تؤدى إلى النمو السريع للأنشطة الإنتاجية والإدارية مما يساعد هذه الصناعة فى التنافس على مستوى السوق العالمى ليضم عدد متنوع من مذبغة صغيرة ومتوسطة وكبيرة ومصانع للأحذية والمنتجات الجلدية ووحدات لإنتاج الغراء وإنتاج الباطس. http://www.sedo.org/flisc_a.asp

(أ) قصور التمويل: حيث أن هناك ارتفاع كبير فى أسعار الفائدة على القروض الممنوحة لهذه الصناعة، كما أن هناك خللا بين تحصيل المستحقات الآجلة واحتياجات التمويل نتيجة للركود الشديد فى السوق المحلية وشدة المنافسة فيه وكذلك البيع بالأجل.

(ب) ارتفاع تكلفة الإنتاج المحلى بالمقارنة بالمثل المستورد:

ويرجع أهم أسبابه إلى ارتفاع الرسوم الجمركية المفروضة على مستلزمات الإنتاج المستخدمة فى صناعة الجلود والمنتجات الجلدية والأحذية والتي تتراوح بين ٣٪ إلى ٥٣٪، وذلك بالإضافة إلى الضريبة العامة على المبيعات التى تبلغ حوالى ٦٪، مما يضعف القدرة التنافسية للمنتج المحلى سواء فى السوق المحلية أو فى الأسواق الخارجية أمام المثل من الإنتاج الأجنبى.. <http://www.imc-egypt.org/en/studies/index.asp>

(ج) رفع الحظر عن تصدير الجلود الخام والجلود فى حالة الدباغة الأولية أدى إلى الاندفاع فى تصدير أفضل نوعيات الجلود الخام وهو ما ساعد فى ارتفاع الميزة التنافسية لعنقود الجلود والذي لا يعنى ارتفاع مؤشر الصادرات للمنتجات الجلدية المصنعة (أحذية ومنتجات جلدية وملابس جلدية)، ومن ثم فقد استأثر الجلد المدبوغ بالنصيب الأكبر فى صادرات العنقود، وهو ما يحرم الصناعة القومية من عائد لقيمة مضافة تسهم بها فى رفع القدرة التنافسية.

(د) نقص الخبرة التسويقية فى الأسواق الخارجية نتيجة لعدم قيام الدولة بمسؤوليتها لتوفير البنية الأساسية للتصدير، بالإضافة إلى الافتقار إلى الهياكل التسويقية بشريا ومؤسسيا والقادرة على اختراق الأسواق الخارجية والتعرف على احتياجاتها وتلبيتها بشكل أكثر احترافا ينبع من العلم المنتج بالخبرة. http://www.sedo.org/flisc_a.asp

(هـ) وجود قاعدة صناعية ضخمة تفوق طاقاتها استخدام الكميات الموجودة من الجلود، مما يعنى وجود طاقة كبيرة يمكن استغلالها فى عمليات التصدير فيما لو تمت بعض عمليات التحديث.

كيفية استفادة الاقتصاد المصرى من التجربة الدولية السابقة:-

فى ضوء استعراض لتجربة المكسيك الناجحة للعناقيد الصناعية فى مواجهة مخاطر

الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، ومن ثم تدعيم صادراتها الصناعية ودعم قدرتها التنافسية ، يمكن للاقتصاد المصرى الاستفادة من تلك التجربة من خلال عدد من المعايير التى اتبعتها تلك الدول وأهم تلك المعايير:-

١ - ظهور مفهوم العناقيد الصناعية كأحد الاستراتيجيات المتبعة لحل ما تواجهه المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم من مخاطر سواء تتعلق بالتمويل أو التسويق أو التكنولوجيا ، حيث ترجع أغلب مشكلات تلك المشروعات إلى وتفككها وعدم ارتباطها فى هياكل متكاملة.

٢ - توجيه المنشآت الصغيرة والمتوسطة نحو التركيز الجغرافى للصناعة مع توافر الروابط الأمامية والخلفية للصناعات المتركة ، بما يمكنه من تكوين عنقود للصناعة يمكن أن يواجه به مخاطر تلك المنشآت المنفردة.

٣ - تبين أن هناك العديد من المميزات التى تترتب على تجمع المشروعات فى إطار العنقود الصناعى سواء للمشروعات أو للمجتمع ككل ، فهو يساعد على زيادة فرص التخصص وتقسيم العمل ، كما يؤدي إلى تقليل نفقات التبادل أثناء المراحل الإنتاجية وبالتالي تنخفض تكاليف الإنتاج بصفة عامة ، وهو ما يؤدي فى النهاية إلى رفع المزايا التنافسية للمنتجات وتحسين فرص التصدير مما ينعكس على الاقتصاد ككل.

٤ - اختارت الدراسة خبرة دولية لمواجهة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة المكسيك ، وتعتمد الدراسة اختيار دولة ساعية للتقدم ، ولم تختار خبرات دولية لدول متقدمة اتخذت العناقيد الصناعية كأهم محدد من محددات القدرة التنافسية ، حتى يمكن للدول النامية أن تستفيد من هذه التجربة ، وتستلهم منها أهمية الخروج بالصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى مراتب التنافسية ، ومن ثم يظل الأمل معقودا على هذه العناقيد لدعم القدرة التنافسية للدول العربية.

٥ - يتضح دور السياسات الحكومية فى دعم العناقيد الصناعية للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ، ومن ثم لابد من وجود سياسات داعمة لتلك المنشآت وحمايتها من مخاطر يمكن أن تهدد كيانها خاصة أن وجود تلك المنشآت وتوجيهها نحو رفع قدرتها التنافسية سيسهم بلا شك فى دعم الاقتصاد المصرى على المستوى القومى فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى معا.

٦ - مدى إسهام البنوك ومؤسسات التمويل فى إتاحة فرص الائتمان ومنح قروض للتصدير لتوفير مصادر تمويل دائمة لمشروعات العناقيد الصناعية ، ويبرز هذا الدور إستراتيجية

وخطة واضحة هدفها استمرار تلك المنشآت لتواصل برامجها فى توفير المنتجات المحلية وتصدير منتجات أخرى يمكن لها أن تسهم بدور هام فى الاقتصاد الوطنى.

٧ - دور المؤسسات الأهلية والمنظمات غير الحكومية فى محاولة دعم العنقود ماليا ومساعدة تلك العناقيد فى الترويج والتسويق الدولى ليتمكن من المنافسة الدولية، ولا شك أن هذا الدور يمكن أن يواجه مخاطر للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التى لا تستطيع الوصول إلى مرحلة التنافسية وبذلك يمكن للمجتمع المدنى أن يتشارك مع باقى عناصر العملية الإنتاجية للوصول لهدف رفع القدرة التنافسية لتلك العناقيد والتجارب الدولية أثبتت أن ذلك ممكن.

٨ - الاستفادة من التجربة المكسيكية بمنع تصدير الجلود الخام (الويت بلو)، إلا أن حرص وزارة الصناعة على تحقيق قدر سريع من معدلات النقد الأجنبي، وأن وقف التصدير فى هذه المرحلة والتى تعانى فيها الدولة من عجز واضح فى الميزان التجارى ونقص السيولة سيؤدى إلى تعقد كافة مراحل الصناعات الجلدية بداية من مرحلة الدباغة حتى التصنيع النهائى، مع ضعف القدرة التسويقية للمنتجات الجلدية المصرية، وبالتالي يمكن أن تتعرض الاستثمارات فى هذه الصناعة الهامة إلى انتكاسة سيظل أثرها على مدى بعيد.، غير أن هذا السبب الذى عرضته وزارة الصناعة غير كاف لفقد القيمة المضافة التى يمكن تحقيقها فى حالة التصنيع النهائى خاصة وأن الجلود المدبوغة المصرية من أجود أنواع الجلود بالعالم، وتعتبر ضمن أحد منشآت عنقود الجلود بإيطاليا وهو ما يفسر تقديم إيطاليا منحة لا ترد للإسراع فى توطين عنقود الجلود المصرى بمدينة بدر.

٩ - إن تفعيل إستراتيجية العناقيد الصناعية يتطلب العمل على جذب اهتمام المشروعات الصناعية صغيرة ومتوسطة الحجم إلى أهمية العنقود والمزايا التى تعود من العمل فى هذا الإطار، خاصة فى ظل المخاطر الشديدة التى تواجه تلك المشروعات، ويرجى من هذا التوجه أن يقاوم تلك المخاطر.

- (1) Aygagari Meghana & Thorsten Beck and Asli Demirguc-Kunt, «Small and Medium Enterprises Across The Global: a New Database», World Bank Policy Research, Working Paper 3127, August ,2006.
- (2) Beckers, S., (2004), «A Survey of Risk Management Theory and Practice», in Carol Alexander (Editor), Risk Management and Analysis, Volume 1: Measurement and Modeling Financial Risk, John Wiley and Sons, West Sussex.
- (3) Dion, C., & Laplant, B. 1997, Monitoring Environmental Standards; Do Local Conditions Matter? (World Bank Development, Research Group Policy, Working Paper n. 1701,), online www.Worldbank.org.
- (4) Dominquez, V., L., Grossman, F., B. (2006), «Employment And Income Effects Of Structural And Technological Change In Footwear Manufacturing In Mexico», (World Development Program Research, Working Paper n.224, Geneva, International Labour Office), pp.51, 52, online www.ilo.org/clusters.
- (5) Eric, A., 2005, «Industrial clusters: Enhancing rural economies» through business linkages» University of Kentucky, <http://www.ext.msstate.edu/srdc>.
- (6) Gunther, M., & Edward, M. 2006, STATED PREFERENCES FOR TRANSPORT AMONG INDUSTRIAL CLUSTER FIRMS, Vienna University of Economics and Business Administration, Vienna, Austria.
- (7) <http://www.Study-mexico.com>.
- (8) Lall, S., ed., (2006), «The Technological Response to Import Liberalization in Mexico's», op. cit.
- (9) Lowson, B. (2006), Quick Response for Small and Medium-sized



Enterprises – A Feasibility Study (University of Wales, Cardiff/The Textile Institute.

- (10) Nadvi, K., & Stephanie. B, 2006, INDUSTRIAL CLUSTERS AND POVERTY REDUCTION Towards a methodology for poverty and social impact assessment of cluster development initiatives, Institute of Development Studies, University of Sussex, online www.unido.org.
- (11) OECD, (2006) Globalization and Small and Medium Enterprises (SMEs), Vol. 1, Synthesis Report (Paris).
- (12) Pedersen, P.O., 2004, 'Clusters of Enterprises Within Systems of Production and Distribution', online www.kstc.org/Clusters/Index.htm.
- (13) Rabellotti, R., (2005), « Recovery Of A Mexican Cluster : Devaluation Bonanza of Collective Efficiency? », (World Bank), pp.157, online www.worldbank.
- (14) Schmitz, H., 1992, 'On the Clustering of Small Firms', IDS Bulletin 23 (3) LONDON.
- (15) Simmie, J. 2004. Innovation and Clustering in the Globalize International Economy. Urban Studies 41 (56/), online : www.unido.org.
- (16) Sudesh, K, 2005, Development of Industrial Cluster, United Kingdom, online: www.mpra.ub.uni-muenchen.de/171.
- (17) Tavares, J., 2006, Transaction Costs and Regional Trade, OAS Trade Unit, May 2006, online <http://www.sice.oas.org/tunit/Studies/TRANS/transac1.asp#Abstract>.
- (18) Ten Kate, A., (2006), « Trade Liberalization and Economic Stabilization in Mexico: Lessons of Experience », online www.en.wikipedia.org/wiki/guadalajara_jalisco.

- (19) Van, D. & Rabellotti, R. (eds) 2006, **Enterprise Clusters and Networks in Developing Countries**, London: Frank Cass.
- (20) Woodruff, C., (2006), «Trade Associations and Coalition Bargaining with Incomplete clusters in Mexico's», mimeo, San Diego: University of California, pp:32 online www.viv.guadalajara.gob.mx.
- (21) The Industrial Modernization Centre, (2006), **A Strategic Sector Study On The Egyptian Footwear And Leather Industry**, p: 56 online [www. http://www.imc-egypt.org/en/studies/index.asp](http://www.imc-egypt.org/en/studies/index.asp).
- (22) Environmental Quality International, (2007), «Profile of M/ SME's in Egypt, Update report», p:53, online www.eqi.com.eg

التنمية الزراعية (الاستخلاص من التاريخ ودروس الآخرين وآفاق المستقبل)

د . أشرف كمال عباس
أستاذ الاقتصاد الزراعى
مركز البحوث الزراعية

مقدمة :

إن مصر هى مهد الزراعة فى العالم طبقاً للثوابت المعروفة فى التاريخ ، ولم يتم الإشارة إلى أى موقع جغرافى آخر كبداية لتاريخ النشاط الزراعى فى ظل جميع الحضارات القديمة إلا فى مصر وذلك بدءاً من العصور التى عاش فيها الإنسان فى مراحله البدائية .
وتكمن الإشكالية الرئيسية فى إنه على مر التاريخ القديم منها أو الوسيط أو حتى فى التاريخ الحديث فإن الزراعة المصرية كانت تحقق فائضاً وتحول وضعها إلى زراعة لا تكفى الاحتياجات المحلية ، ومما يزيد من غرابة الأمر ان ذلك لا يرجع الى تدنى الإنتاجيات بل إنه توجد شواهد مؤكدة تشير إلى ارتفاع الإنتاجيات خلال العقود الأخيرة .

المحددات الطبيعية لتنمية القطاع الزراعى المصرى:

وتواجه تنمية القطاع الزراعى المصرى اشكالية مركبة تتمثل فى إن الموردين الطبيعيين الرئيسيين للإنتاج الزراعى وهما الأرض والمياه هما موردين رقيقين بطبيعتها فى الحالة المصرية نتيجة للعديد من لعوامل ، ويزداد عبء العوامل الضاغطة على محدوديتهما بمرور الوقت وبشكل متسارع وخطير خلال المرحلة الراهنة ، ويتضح ذلك فى حالة مورد المياه بشكل جلى من الممارسات الأخيرة لاثيوبيا فيما يتعلق بسد النهضة .

أولاً: محدودية المورد الارضى:

ويمكننا القول بأن القطاع العقارى المصرى قد نما خاصة خلال القرن ونصف الماضيين على حساب القطاع الزراعى المصرى ، ويشير استقراء التاريخ إلى أن التوسع الحضرى ونمو

المدن كان بشكل رئيسى على حساب الاراضى الزراعية داخل الوادى ، وكانت توسعات المدن فى الاتجاه الصحراوى شرقاً أو غرباً محدودة للغاية ولا تكاد تذكر. ويخبرنا التاريخ ان التوسعات الرئيسية للقاهرة كانت غرباً وفى اتجاه النيل ، فالمنطقة المعروفة ألان بميدان رمسيس (محطة مصر للسكك الحديدية) كانت قرية تسمى "المقس" وتقع على نهر النيل ، وكان كوبرى الليمون يعرف بقنطرة الليمون وذلك حتى الفترة عام ١٣٠٠م. أما ميدان التحرير فكان عبارة عن أراضى طرح نهر تعرف (بزربية قوصون) نسبة لاحد المماليك ، أما منطقة باب اللوق وشارع البستان (عبد السلام عارف) فإنه كانت تعد أحد أخصب المناطق الزراعية المجاورة للقاهرة القديمة ، وكانت تعرف "بمناظر اللوق" وكانت تزرع بها أجود البساتين ، ولم تحدث التوسعات المحدودة فى الاتجاه الشرقى من الصحراء بإنشاء حى العباسية فى عصر عباس لأول الا نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر كقتلاق لفرق الجيش المصرى ، وتم التوسع بإنشاء ضاحية مصر الجديدة على يد البارون أمبان مطلع القرن العشرين وانشاء مدينة نصر فى ستينيات القرن العشرين ، أما عن النمو العقارى الذى تم على حساب الاراضى الزراعية فى محافظة الجيزة فحدث ولا حرج فان أحياء كاملة فى الجيزة كانت قرى فى بداية القرن العشرين ومنه أحياء المهندسين والصحفيين ، كانت عبارة عن أراضى زراعية ، وكانت (ميت عقبة) قرية معروفة ، فضلا عن التوسعات التى حدثت على الاراضى الزراعية بشكل زحف كامل النصف الثانى من القرن العشرين فى ناهيا وزنين ، وكفر طهرمس ، وصفط اللبن ، وشارع فيصل ، وبوجه عام فان انشاء الجامعات الإقليمية فى مصر كان على حساب الاراضى الزراعية.

ثانيا: الموارد المائية:

وتعد مشكلتها أكبر لتزايد الضغوط السياسية فى هذا الإطار خلال الفترات السابقة ولكون مصر دولة مصب وللإهمال السياسى للبعد الافريقى فى سياسة مصر الخارجية خاصة مع دول حوض النيل والتى تمثل الامتداد الطبيعى للامن القومى المصرى الأمر الذى يوضحه لنا بجلاء مرة أخرى استقراء التاريخ ، إن المستنيرين عبر مختلف العصور فى مصر قد أدركوا هذه الحقيقة بدء من قدماء المصريين والذين كانت لديهم علاقات وطيدة مع بلاد (بونت) فى عهد حتشبسوت طبقاً للرسوم الموجودة على جدران معبد لدير البحرى بالأقصر ، ولقد أدرك محمد على مؤسس مصر الحديثة وابنه إبراهيم باشا مؤسس العسكرية

المصرية وبعدهم الخديوى اسماعيل هذه الحقيقة الإستراتيجية بشكل واضح، وكان البعد الأفريقى خطأ واضحاً للدبلوماسية المصرية إبان الحقبة الناصرية بدوائرها العربية والإفريقية والاسلامية فضلاً عن دور دول تجمع عدم الانحياز.

اولاً: الزراعة المصرية (الاستخلاص من دروس التاريخ) :

إن فصل الإقتصاد الذى هو علم اجتماعى بالضرورة عن سياقه الاجتماعى يؤدى إلى العديد من الأزمات عالمياً كما هو الحال بالنسبة للازمات الاقتصادية العالمية التى ضربت العالم المتقدم ولا زالت تلقى بظلالها على دول متقدمة وأعضاء بالاتحاد الاوروبى حتى الآن، أو كما هو الحال فى أزمات الفكر والأداء التنموى فى دول العالم الثالث خلال العقود الأخيرة، ولا تعد إشكالية التنمية الزراعية بمعزل عن ذلك السياق فلا نستطيع أن نعزل قضية التنمية الزراعية فى مصر عن سياقها التاريخى.

إن تبني علماء التاريخ للمنظور الاجتماعى فى تحليل وقائع وإحداث التاريخ يجعلهم أكثر إدراكاً للتسلسل المنطقي والترابط المجتمعى لإحداث التاريخ، وفى نفس الإطار فإن استقراء التاريخ يمثل منطلقاً هاماً للباحثين فى مجال التنمية الاقتصادية لاستخلاص الدروس، وإن تاريخ الزراعة المصرية غنى بالدروس التى يمكن استخلاصها فى حالة زراعة عمرها يقدر بالآلاف السنين وتوجد فى مجتمع نهري عتيق تفاعل مع شتى الحضارات وتعرض لجحافل المستعمرين لحقب زمنية طويلة.

ويخبرنا تاريخ العصور القديمة ان العصر الفرعونى فى مصر شهد ازدهاراً كبيراً للزراعة خلال فترة تلت بزوغ الزراعة أصلاً على مستوى الكرة الأرضية، ولقد تدرج الازدهار للنشاط الزراعى خاصة فى عهد الفرعون امنمحات الثالث الذى حقق نهضة زراعية انطلقت فى منطقة الفيوم مع اهتمام ببناء السدود وأشهرها سد اللاهون وشق القنوات المائية.

وقصة (الفلاح الفصيح) الشهيرة توضح لنا كيف ان المواطن البسيط كان يمكن له ان يرفع شكواه للفرعون نفسه عن مظالم حكامه وولاته.

ومع تدهور الإمبراطورية وتراجع الدولة تدهورت الزراعة فى الفترات التى تلت نهاية العصر الصاوى والذى حدثت فيه أول ثورة عرفها التاريخ فى عهد الملل بيبى، وكان التدهور الشديد للزراعة أبان فترات الغزو الخارجى سواء للفرس أو الرومان، ثم عادت الزراعة لأمجادها غداة الفتح الإسلامى لمصر وفى عهد الدولة الطولونية أهتم أحمد بن طولون

مؤسس الدولة بالزراعة وإنشاء الجسور وشق القنوات وبلغت مساحة الأراضي المزروعة في مصر حوالى مليون فدان، كما كانت الزراعة مزدهرة أيضاً فى العصر الفاطمى، ولكن خلال ذلك العهد حدثت: "الشدة المستنصرية"، وهى من أخطر المجاعات التى تعرض لها المصريون على مر تاريخهم، وكانت تلك المجاعات تحدث خلال العصور الوسطى فى بعض الفترات نتيجة انخفاض فيضان النيل عن الحدود المتعارف عليها.

ويعتبر عصر المماليك نموذجاً لاتجاهين متعاكسين للزراعة المصرية فى فترة دولة المماليك الأولى زادت مساحة الاراضى المزروعة فى مصر نتيجة الاهتمام بالزراعة، وبلغت مساحة الاراضى الزراعية حوالى ٤,١ مليون فدان فى عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون، وبلغ عدد المزارعين فى أحد التقديرات حوالى ٤٨٠ ألف مزارع على العكس مما أصبح عليه الحال خلال دولة المماليك الثانية حيث تدهورت أوضاع الزراعة وانخفضت المساحة المزروعة الى حوالى ٢,٥ مليون فدان كما انخفض عدد المزارعين الى حوالى ١٢٠ ألف مزارع طبقاً لبعض التقديرات واستمرت احوال تدهور الريف المصرى فى ظل الحكم العثمانى وهرب الفلاحون من القرى الى المدن وكان يتم اعادتهم قسراً، وفى فترة حكم محمد على لا يمكن إنكار النهضة التى شهدتها القطاع الزراعى برغم وجود نظام السخرة الغير آدمى ولقد أدخل محمد على المحاصيل النقدية وأهمها لقطن وقصب السكر فى مصر، وعلى الرغم من اهتمامه بالمحاصيل النقدية فإن سياسته الزراعية كانت تركز على توفير الغذاء حيث كانت المحاصيل الإستراتيجية الغذائية حينئذ تمثل ٧٣٪ من التركيب المحصولى وكان محصول الذرة الذى كان يمثل الغذاء الرئيسى لافراد المجتمع يمثل ٣٠٪ من هذا التركيب المحصولى، وارتفع إنتاج الغلال فى عهده من حوالى ٤ مليون أردب فى عام ١٨٢١ إلى حوالى ١٢,٥ مليون أردب فى عام ١٨٤٠ الأمر لذى يعنى ارتفاعاً أكثر من الثلاثة أضعاف، كما أحدث ثورة فى نظام الري فى مصر طبقاً لكافة المقاييس وأنشاء الرباحات والترع والقناطر، وتم تحديث الزراعة فى عهد محمد على فى ظل مشروع شامل لتحديث الدولة من مؤسسة عسكرية وصناعية وتعليم وبعثات للخارج، ويمكننا أن نقول أنه بمعايير العولمة كان محمد على يعتبر متعولماً بالفعل ولكن مع الحفاظ على هامش كافى للسيادة الدولة.

ونشأت طبقة من كبار ملاك الاراضى فى عهد حكام أسرة محمد على وظل أثرها قائماً حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والتى كان أول قراراتها فى المجال الاقتصادى هو قانون

الإصلاح الزراعى بعد أقل من شهرين من قيام الثورة، واتسمت الحقبة الناصرية بتحسين أوضاع قاعدة صغار ملاك الاراضى الزراعية والإجراء والمعدمين ولكن مع حدوث تحويلات للفائض الزراعى من المنتجين إلى المستهلكين من خلال تركيز الدولة على دعم المستهلك. ونستخلص من ذلك الأطار التاريخى بوجه عام إن أوضاع الزراعة فى مصر تاريخياً كانت دائماً انعكاساً لمدى استنارة الحكام وادراكهم لحقائق التاريخ ودروسه، وستكون قضية توجيه الفائض الزراعى هى المؤشر الذى يوضح لنا الأمر، ففى فترات طويلة فى عهد المماليك والعثمانيين كان الفائض يوجه إلى بذخ الشرائح المسيطرة دون أن يستفيد الفلاح أيضاً، وفى الحقبة الناصرية كان الفائض الزراعى يوجه بغرض تحقيق التنمية الصناعية فى اطار مشروع نهضوى شامل، كما كان الفائض أيضاً يوجه لدعم المستهلكين مع تحقيق استفادة غير كبيرة للفلاحين، وخلال العقود الثلاثة الماضية خلال فترة ماعرف بالاصلاح الاقتصادى للزراعة المصرية فان الشريحة الاوليجاركية المسيطرة قد انتفخت جيوبها بالفائض الريعى فى المجل العقارى والمجالات الأخرى لاقتناص الربح على حساب القطاع الزراعى الذى تم تهيمشه وكان جزء كبير فى الفائض يتم فى صورة تدفقات خارجة للنهب إلى الخارج وكان النمو هشاً ولم يستفد الفلاح وان كانت أحواله قد أصبحت أكثر سوءاً وتدهوراً فى ظل نظام لا يعطى للقطاع الزراعى الأولوية اللائقة به.

ثانياً: الزراعة المصرية (الاستخلاص من دروس الآخرين)

١ - الدروس المستخلصة من تجارب الدول المتقدمة:

من المفارقات الواضحة أن أكثر الدول تقدماً فى العالم صناعياً وتكنولوجياً هى أكثر الدول دعماً لقطاعاتها الزراعية رغم انخفاض مساهمة الزراعة بها بالناتج المحلى الاجمالى وانخفاض نسبة الفقر بها خاصة فى القطاعات الريفية، وتقدم تلك الدول برامج دعم ضخمة لها جذور تاريخية على مدى زمن طويل لمزارعيها ويعد الاتحاد الاوروبى هى أشهر سياسات الدعم الزراعى فى العالم وأكثرها تعقيداً وتطوراً وتكيفاً مع المتغيرات الدولية، وترجع جذورها التاريخية إلى أوضاع دول أوروبا خلال الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية، وبعد أن تكون فائض ضخم من المنتجات الزراعية نتيجة تطبيق السياسة الزراعية لأوربية بشكل غير مقيد بدأ تطوير تلك الساسة من خلال القيود الكمية الداخلية وتم تحديد حصص إنتاج الألبان فى عام ١٩٨٤ والذى يعتبر هو بداية تطوير تلك السياسة

من خلال القيود الكمية الداخلية التي تم فرضها نتيجة الفائض الكبير الذى طرأ على قطاع انتاج الألبان فى الاتحاد الاوروبى خلال الفترة السابقة لذلك الإصلاح، تم تلت ذلك إصلاحات mc charry ثم أجندة عام ٢٠٠٠ للإصلاح ثم الإصلاح متوسط المدى MTR فى عام ٢٠٠٣ ثم التطوير الحادث الجارى فى السياسة الزراعية الأوربية بعد توسع العضوية وانضمام دول جديدة، ويقدم الاتحاد الاوروبى دعماً لشباب الريفيين لتشجيعهم على البقاء فى الريف.

والدروس الرئيسية المستخلصة من تجربة الدول المتقدمة فى دعم القطاعات الزراعية هى:

أولاً: منع احداث تحويلات من القطاع الزراعى إلى القطاعات الأخرى سواء مستهلكين أو قطاعات إنتاجية أخرى.

ثانياً: القدرة على التكيف مع المتغيرات الدولية خاصة الاعتبارات القانونية المتعلقة بالالتزامات حيال اتفاقية منظمة التجارة العالمية فداًماً تقدم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الاوروبى دعم أقل من المسموحة به طبقاً لل Amber box ولكن تمت زيادة برامج الدعم فى اطار الصندوق الأخضر green box المسموح به.

ثالثاً: طبقاً لبرامج الدعم الزراعى التى تقدمها الدول المتقدمة لمزارعيها فانه من منظور الاقتصاد السياسى فان قطاعات كبار المزارعين فى الدول المتقدمة هم الاعلى صوتاً والأكثر تأثيراً فى دولهم بحكم حسابات التصويت الانتخابى بكافة مستوياته وذلك بالمقارنة بقطاعات صغار المزارعين والمهمشين منهم فى الدول النامية والاقبل نمواً والاحقت صوت بطبيعة الحال وان كان تأثيراً أوضاعهم المتدنية على الوضع الاقتصادى لدولهم أعمق وأشد حيث تشير كافة الشواهد التى تزايد نسبة الفقر الريفى فى الدول النامية.

رابعاً: لقد تمت تنمية القطاع الزراعى فى الدول المتقدمة فى اطار تاريخى طويل من برامج الدعم خاصة وان الزراعة لم تدخل فى الاطار التجارى متعدد الأطراف إلا من خلال جولة أوراجواى فى التسعينات الأمر الذى لم يتح بطبيعة الحال للدول النامية خاصة وأن النظام التجارى المتعدد الأطراف يقوم على تبادل الالتزامات.

خامساً: ان الفرضية التى تعتمد على أن نظام الدعم فى اطار الصندوق الاخضر المسموح به فى اطار اتفاقية الزراعة لمنظمة التجارة العالمية واعتباره دعماً غير مشوه للتجارة بحكم

انه غير ممنوح كإعانات مباشرة لدعم أسعار منتجات معينة وغير مرتبط بالقرار الانتاجي، ان هذا الافتراض يعتبر غير واقعي ونظري فضلا عن أن الافتراض بان الدول النامية يمكنها أن تقدم دعماً في إطار الصندوق الأخضر للإحتفاظ بمخزونات الغذاء لتقديم دعم البحوث والإرشاد ومشروعات البنية التسويقية لا يتحقق بالطبع وذلك للاعتبارات المتعلقة بضغوط الانفاق بالمالية العامة لتلك الدول النامية ناهيك عن الدول الأقل نمواً، والأخطر في ذلك الأمر أن تلك الدول المتقدمة مع المنظمات الاقتصادية الدولية المعبرة عن مصالحها أصلاً قد مارسوا تلك السياسات الحمائية المتشددة مع الترويج لأفكار تحرير الزراعة في الدول النامية والذين سارع الحمقى منهم بالتحرير السريع المتعجل وبدون دراسات مسبقة، بل الاخطر في ذلك انه تم الترويج لسياسات تتضمن زيادة الصادرات دون وجود انتاج حقيقي قابل للتصدير ولا بنية تصديرية ومؤسسية مناسبة فتكون كمن يشتري الأوهام مستقبلاً في مقابل الواقع.

٢- الدروس المستخلصة من تجارب الدول النامية:

تجارب الدول النامية أن الدول النامية لا تمثل كتلة متجانسة بل أن العكس هو الصحيح فتوجد العديد من الفوارق الشاسعة في السمات والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لتلك الكبيرة من الدول التي يطلق عليها مصطلح الدول النامية ، فتلك الدول منها ما هو يسير في اتجاه الدول المتقدمة بسرعة البرق وعلى سبيل المثال لذلك دول مجموعة BRIC وستتناول التجارب الزراعية للهند والبرازيل والصين منها كنموذج للدول النامية التي نجحت في هذا السياق، وهناك أيضاً دول نامية تعتبر دول زراعية ضخمة بموارد هائلة مثل دول مجموعة كيرنز مثل الأرجنتين، استراليا، كما أن هناك دولاً نامية مستوردة صافية مثل مصر، وهناك دول أقل نمواً مثل أثيوبيا، وهناك دول فاشلة لا تتوافر بها مقومات الدولة مثل الصومال.

١- تجربة الصين:

وهي تجربة فذة بكل المقاييس فهي أكبر جاذب للاستثمارات في العالم مع قاعدة عريضة من الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمنزلية المدمج أنتاجها في السوق العالمي، وفي ظل ميزان تجارى موجب مع العالم بأسره، لكن تجربتها في المجال الزراعي لم تكن في طريق

ممهد بالورود، فبعد ما قامت الثورة الصينية عام ١٩٤٩ تم القضاء على الاقطاع وانشاء النظام الجماعى للزراعة من خلال الكوميونات مع أهمال الجوانب الهامة فى الطبيعة البشرية، فكانت النتائج جيدة فى صالح الحضر على العكس من الريف الذى تدهورت أوضاعه وتزايدت حدة الفقر الريفى، ثم بدأت مراجعة الذات وتعديل المسار من خلال رؤية صينية خالصة تعمل على الاندماج فى السوق العالمى ولكن بشروط الصين الخاصة فكانت التجربة الانفتاح الصينى بقيادة دينج هسياوبنج والتي أرتكزت فى مرحلتها الاولى على حشد الطاقات وتنمية الريف وتخفيف حدة الفقر الريفى، وتم أقرار نظام توزيع الاراضى طبقاً لحق الانتفاع مع منح عقود تأجير لمدة خمسة عشر عاماً، على أن تقسم قيمة المحصول لأربعة أجزاء الأول منها هو ضريبة تحصل عليها الدولة، والثانى منها هو مساهمة فى صندوق تنمية القرية كتطبيق واقعى للمركزية وتنمية المجتمعات المحلية، والثالث منها هو عبارة عن هو قيم ما تشتريه الدول من المزارع بسعر مجزى، والرابع تتاح للمزارع حرية التصرف فيه.

وانطلقت الزراعة الصينية بعد أن تم تخفيف حده الفقر الريفى وبعد أن كانت الصين مستوردة للحبوب أصبحت مصدرة لها، أما بالنسبة للصناعات الصغيرة والمتوسطة فى الصين فأن لها تجربة ضخمة خاصة فى القطاع الريفى الذى بدأ به هذا النشاط أصلاً من خلال البرنامج القومى المركزى Torch الذى يدفع بدء النشاط وييسر الائتمان ويوفر التدريب ونقل التكنولوجيا، كما أن أحد الملامح الهامة للتجربة الصينية الريفية وهى شبكات الامان الاجتماعى بالريف والتي تتضمن: نظام تأمين كبار السن، ونظام الخدمة الطبية الريفية، وبرنامج الاغاثة الاجتماعى الريفية حيث يتم رعاية كبار السن والمعوقين والقصر مع تقديم خمسة ضمانات لهم هى المأكل والملبس والسكن والرعاية الطبية ومصاريف الدفن، تلك هى مجتمعات ترعى ضعفائها فلا خير فى مجتمع يترك ضعفائه بدون رعاية.

٢ - الهند:

ولقد كانت على شفا مجاعة خلال الخمسينيات من القرن الماضى وفى ظل مجتمع به الكثير من الفوارق المجتمعية من الفقر والبؤس، فكانت الثورة الخضراء خلال الستينيات والسبعينيات زانطلقن من ولاية البنجاب وتم وأستخدام التقاوى المحسنة والأسمدة والمبيدات، وتم أستنباط صنف الارز IR8 وتزايد انتاج الأرز إلى خمسة أطنان للهكتار

بدون أسمدة ، وإلى عشرة أطنان في ظل الظروف المثلى ، وبعد أن ظهرت الآثار البيئية السلبية لأستخدام الكيماويات بدأت التوجهات الزراعة الهندية البيئية من خلال مشروع نافدانيا للزراعة العضوية عام ١٩٨٧ ، أما المشروعات الصغيرة والمتوسطة فإنها جزء أصيل من فلسفة الدولة في الهند منذ الخطة الأولى من عام ١٩٥١ حتى عام ١٩٥٦ خاصة في القطاع الريفي ، ويلفت النظر أن الوزارة المسؤولة عن الصناعات الصغيرة في الهند هي وزارة الصناعات الصغيرة والريفية الزراعية ويتبعها لإدارة الصناعات الصغيرة وتم إنشاء ٢٠٠٠ تجمع في المناطق الريفية في مقابل ٣٥٠ تجمع في المناطق الحضرية ، لكن ما يلفت النظر في تجربة الهند فيما يتعلق بالصناعات الصغيرة هو التميز الشديد لصالح تلك المشروعات من خلال مميزات كثيرة ليس أقلها شانا الميزات الضريبية للصناعات المنشئة في المناطق الريفية خاصة.

٣- البرازيل:

حيث تمثل البرازيل تجربة مختلفة فتلك دولة ذات موارد زراعية ضخمة فيها أراضي شاسعة وأنهار عديدة ومعدلات غزيرة لسقوط الأمطار وغطاء أخضر منبسط والعديد من الغابات ، وعلى الرغم من ذلك فلقد كانت بها أكبر تجمع للفقراء خاصة الريفيين منهم بأمريكا اللاتينية ، وتعرضت للتعثر من خلال أزمة مالية طاحنة ولجأت الى صندوق النقد الدولي ، ثم تغيرت الأمور بعد تطبيق سياسات تنمية فعالة من خلال دور حاسم للدولة بالعمل على تخفيف حدة الفقر الريفي وطبقت برنامج تخفيف أعداد الفقراء بالمناطق الريفية خاصة في منطقة الشمال الشرقي ، ولقد أستفاد من هذا المشروع ١٣ مليون مواطن وأستفاد من البرامج التنموية التي طبقتها الحكومة بتمويل من البنك الدولي في المناطق الريفية ٦٥٠ ألف أسرة تم أمداها بالكهرباء ، ٨٠٢ ألف أسرة تم أمداها بمياه الشرب النقية ، ٤٠ ألف أسرة من غير حائزي الاراضي الزراعية من المعدمين تم تمكينهم من ملكية الاراضي الزراعية منهم ٦٤٠٠ أسرة تديرها مراة معيلة في إطار برنامج أئتمان الاراضي ، كما تم زيادة الممتلكات الشخصية للفقراء بنسبة ١٠٠٪ عما كانوا يمتلكونه.

- تتسم تجارب الدول الاسيوية عموماً بتطبيق سياسات سوق العمل النشطة Active Labour Market Policies والتي تعمل على مواجهة المشكلات الحادة والمزمنة خاصة البطالة مع التركيز برامج التدريب وإعادة التأهيل التي تتيح للمهمشين التواصل مع سوق العمل.

- يظل الملمح الخاص بأهمية برامج الحد من الفقر الريفي ملمحاً رئيسياً في تجارب تلك الدول، ولقد سقطت نظرية تسقاط ثمار الممول، وانه كما أنه للفقر سياسات تعمل على ترعرعه فهناك سياسات أخرى تعمل على التخفيف من حدة والدرس الرئيسي هو أنه لا يمكن بل يستحيل الانطلاق تنمويا بدون الحد من الفقر خاصة ذلك الفقر الريفي.

إن تلك العولة قلصت من الهامش المتاح أمام جميع الدول متقدمها وناميها، لكن يظل دائماً هناك هامش أمام تلك الدول لكنه يضيق ويتسع طبقاً لمدى تقدم الدول ولدى قدرتها على الاعتماد على الذات وطبقاً للدور الفاعل للدولة التنموية، فيجب أن تكون هناك سياسات لتشجيع الانتاج الزراعى أولاً ثم الانتاج الصناعى ثانياً فهذا ما تفعله جميع دول العالم متقدمها وناميها.

الروية المستقبلية للتنمية الزراعية فى مصر:

على الرغم من طبيعة المحددات التى تم تناولها بالنسبة لتنمية القطاع الزراعى المصرى، وعلى الرغم من ان استقرار التاريخ يوضح ان القطاع الزراعى لاقى إهمالاً خلال فترة طوية تقلص فيه الدور النموى للدولة كمحفز لتشجيع النشاط الاقتصادى الانتاجى بوجه عام، وعلى الرغم من تراجع القطاع الزراعى فى قائمة الأولويات عند متخذ القرار السياسى من الناحية الواقعية خلال العقود الماضية، فانه توجد محاور رئيسية يمكن الانطلاق منها لتحقيق التنمية الزراعية فى مصر.

اولاً: زيادة الإنتاجية:

ويمثل هذا المحور الرئيسى البعد الذى تحقق فيه الكثير من الانجازات فى مصر خلال العقود الماضية على النطاق البحثى من خلال الدور المتميز لمؤسسات البحث العلمى الزراعى وكليات الزراعة بالجامعات المصرية خاصة مركز البحوث الزراعية والذى يمثل أكبر صرح علمى زراعى فى الشرق الأوسط فى استنباط الأصناف عالية الإنتاجية وتحسين المعاملات الزراعية.

ثانياً: زيادة الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعى:

ولقد أصبح هذا التوجه ضرورة ملحة سواء من جانب القطاع الخاص أو الحكومة خاصة اذا ما علمنا ان العديد من الدراسات قد أوضحت ان الاستثمار العام فى الزراعة يعتبر مكملاً للاستثمار الخاص بها وليس منافساً له بل على عكس فانه بدفعه الى الإمام ويحفزه وذلك

فى ظل ارتفاع نسبة الاستثمارات المطلوبة فى مجال البنية الاساسية والتسويقية الزراعية وارتفاع نسبة التكاليف الثابتة فى النشاط الزراعى الانتاجى بوجه عام.

ثالثا: الاصلاح المؤسسى للزراعة المصرية:

تطوير البنىة التعاونى الزراعى

وذلك بإصدار جديد للتعاون الزراعى بحيث يسمح بإيجاد كيان تعاونى حقيقى يعبر عن مصالح اعضائه من المنتجين الزراعيين ويكون له دور رئيسى فى إمدادهم بمستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة فى ظل قدرة هذا الكيان على التفاوض على تحقيق شراء جماعى لكميات كبيرة من المستلزمات المطلوبة مما يمثل أحد الحلول الحقيقية للاختناقات التسويقية.

رابعا: تخفيف حدة الفقر الريفى:

إن الفقراء هم جزء أصيل وقاعدة رئيسية للإنتاج الزراعى فى مصر أما كصغار حائزين أو كعمال زراعيين فهم المنتجون الرئيسيون، وهناك فارق أساسى بين فقراء الريف وفقراء الحضر فإن جزءا لا يستهان به من فقراء الحضر هم فى أعمال هامشية ولكنهم فى الريف يمثلون جزءا رئيساً من الإنتاج الزراعى ولا يقومون بدور هامشى إلا فى حالة الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر نتيجة شظف العيش، ويعتمد تحسين أوضاع الفقراء فى الريف على تحسين مواردهم الذاتية وأوضاعهم الإنتاجية وتحسين فرص حصولهم على الأصول.

إن علاج الفقر يتطلب التعامل مع جذوره وليس مع بعض أعراضه كما كان الحال دائما، وإنه كما أن للفقر سياسات تعمل على التخفيف من حدته فإن هناك سياسات معاكسة تعمل بشكل غير مباشر على تعميقه وترعرعه.

خامسا: تطوير المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بالقطاع الريفى:

حيث انه من الأهمية بمكان تطوير تلك المشروعات لما لها من اثر فى تحقيق التنمية الريفية والمساهمة فى حل مشكلة البطالة من خلال دورها كمشروعات مولدة للدخل، وانه من الأهمية بمكان عمل خريطة استثمارية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بالمحافظات طبقاً للأنشطة واعتبارات التمايز الاقليمى.

سادسا: ترشيد الاستهلاك الغذائى:

ويعتبر ترشيد الاستهلاك الغذائى محوراَ رئيساً لتحقيق أهداف الامن الغذائى جنباً إلى جنب مع العمل على خفض الفاقد.

سابعا: الحد من فاقد المنتجات الزراعية:

إنه من الأهمية بمكان دعم دور الارشاد الزراعى التسويقي فى نوعية المزارعين بطرق خفض الفاقد خلال مراحل المختلفة انتاجاً وتسويقاً وتجهيزاً مع العمل على استخدام تكنولوجيا محلية تعمل خفض نسبة الفاقد خلال مختلف المراحل.

ثامنا: تطوير التعليم الزراعى:

فى اطار أى رؤية مستقبلية فان تطوير التعليم الزراعى يمثل أحد المتطلبات الرئيسية لتحقيق التنمية الزراعية، ولقد لاقت أبعاد التنمية البشرية وأهمها التعليم اهمالا واضحاَ خلال العقود الماضية، ومن الاهمية بمكان خلال المرحلة القادمة جعل مخرجات التعليم الزراعى ملائمة لمتطلبات سوق العمل التى كان حجم الطلب فيه منخفض أصلا لعدم وضوح البعد التنموى الزراعى فى توجه الدولة أصلا، أى أن الطلب على التنمية الزراعية ذاتها كان منخفضاً من ناحية متخذ القرار فأحجم الطلاب عن دخول كليات الزراعة والمعاهد الزراعية، وسيبدأ انطلاق التعليم الزراعى بعد أن يأخذ القطاع الزراعى المكانة اللائقة به مجتمعياً ابتداء.

الخلاصة والمآل

- إن أسباب ثورة ٢٥ يناير والأوضاع التى كانت سائدة قبلها هى التى ستسير لنا الطريق للرؤية المستقبلية فمن المفروض انه قد توافرت الان الإرادة السياسة لتحقيق التنمية الزراعية بعد ثورة ٢٥ يناير.

وإن مصر الآن تمر بمرحلة حرجة تمثل منعطفاً هاماً، ونحتاج إلى ترتيب الأولويات، ويستلزم الأمر ان يتم إعطاء القطاع الزراعى الاولوية اللائقة به على مستوى السياسات العليا للدولة، وان المرحلة الحالية تتطلب حوار مجتمعى حقيقى.

- تم تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى للزراعة المصرية، إلا أن عدم إجراء إصلاح مؤسسى موازى يواكب السياسات التى تم تطبيقها وترك المزارع بدون آليات تعمل على دعمه أدى إلى تفريغ ذلك الإصلاح من مضمونه وحتى أثاره الايجابية، وفى نفس الوقت ضخم من وطاه الاثار السلبية له وكانت النتيجة هى حال الفلاح الآن.

- ان الاقتصاد السياسى للزراعة المصرية كان هو الجزء المسكوت عنه فى القضية وإذا كنا نقول انه فى فترة التدخل الحكومى كانت هناك تحويلات من المنتجين الزراعيين إلى المستهلكين فإن التحويلات الآن أشد ولكنه ليست لصالح المنتجين أو المستهلكين أنها بصفة رئيسية تجريف ممنهج لصالح الأنشطة الريعية التى تضخمت وتسرطن على حساب قطاعات الانتاج الحقيقية وكذلك الوسطاء إذ تم فى الآونة الأخيرة إعطاء الأولوية للمنتجات السياحية وأنشطة (التسقيع) العقارية وبشكل ضارى على حساب القطاع الزراعى.

- ان تنمية القطاع الزراعى لا يمكن ان تخضع لحسابات الجمع والطرح بمقارنة العوائد المتوقعة من الوحدة المستخدمة من القطاعات الأخرى سواء كانت صناعية أو سياحية أو غيرها، إن الأمر أصبح يستلزم الإحلال محل الواردات سواء فى الصناعة أو الزراعة كلما أمكن ذلك، أن الجدوى السياسية والاجتماعية والإقتصادية لتنمية القطاع الزراعى هى أكثر أهمية من الاكتفاء بالجدوى المالية فقط.

المراجع

- ١ - أشرف كمال عباس (دكتور) "الأمن الغذائي المصرى فى ضوء المتغيرات المحلية والدولية، محاضرة بالموسم الثقافى للجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع"، القاهرة، أكتوبر ٢٠١١.
- ٢ - أشرف كمال عباس (دكتور) "ثورة يناير والزراعة المصرية"، ندوة التنمية الزراعية فى مصر رؤية مستقبلية بعد ثورة ٢٥ يناير، ندوة مشتركة بين الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى وقسم الاقتصاد الزراعى - كلية لزراعة بجامعة أسيوط، أسيوط مايو ٢٠١٢.
- ٣ - أشرف كمال عباس (دكتور) "المتغيرات الدولية والأمن الغذائى"، ندوة قضية الدعم والأمن الغذائى، المؤتمر السادس والثلاثون للإحصاء وعلوم الحاسب وتطبيقاته، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى، ابريل ٢٠١١.
- ٤ - أشرف كمال عباس (دكتور) "التنمية الزراعية فى مصر دروس التاريخ وآفاق المستقبل"، المؤتمر العشرون للاقتصاديين الزراعيين: مستقبل التنمية الزراعية فى مصر، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى، القاهرة، أكتوبر، ٢٠١٢.
- ٥ - جمال محمد صيام (دكتور) "متطلبات الإصلاح المؤسسى وتنافسية الزراعة المصرية، المؤتمر السنوى الثانى عشر للاقتصاديين الزراعيين، تنافسية الزراعة المصرية، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٤.
- ٦ - فوزى الشاذلى (دكتور) "رؤية مستقبلية للتعاونيات الزراعية فى ضوء المتغيرات المعاصرة، المؤتمر التعاونى الزراعى العام، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٦.
- ٧ - محمد مدحت مصطفى (دكتور) "التركيب المحصولى وسياسة محمد على الزراعية"، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد الثالث، العدد الأول، مارس ١٩٩٣.
- ٨ - محمد السيد عبد السلام (دكتور) "الأمن الغذائى للشعب المصرى: ضرورة التحاق مصر بالثورة الزراعية الثالثة"، القاهرة، ٢٠١٢.
- ٩ - إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠، مجلس البحوث الزراعية والتنمية، وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى مارس ٢٠٠٣.

- 10 - World Bank Report: Agriculture for Development, the World Bank, Washington, 2008.
- 11 - Jamie Morrison and Alexander Sarris, WTO rules for Agriculture Compatible with development, FAO, Rome, 2007.

ورقة بحثية مقدمة

تحت عنوان

"دور رأس المال البشرى فى دعم التنمية الاقتصادية"

مقدمة من الباحثتان:

د/ مروة منصور نصر

د/ عيبر فاروق محمود

دكتوراه الفلسفة فى الاقتصاد جامعة عين شمس

مدرسا الاقتصاد بالأكاديمية الحديثة لعلوم الكمبيوتر

وتكنولوجيا الإدارة

مقدمة البحث :

يعتبر العنصر البشرى عنصرا أساسيا ومن أهم العناصر الإستراتيجية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمختلف المجتمعات على اختلاف أنظمتها ومستويات نموها، ومن هنا تأتى أهمية تنمية رأس المال البشرى الذى يفوق فى أهميته رأس المال المادى لأن التكلفة العالية فى إعدادة (بدنيا، علميا، نفسيا) منذ الطفولة إلى أن يصبح قادرا على العمل المنتج يكلف الأسرة والمجتمع كثيراً وبالتالي فإن إهماله وإهداره وبقائه دون عمل هو إهدار للتنمية الشاملة ماديا وتعليميا وصحيا ونفسيا. ولذلك تسعى كل الدول على اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية إلى تطوير هذا العنصر بكل الوسائل والطرق معتمدة أساسا على التكوين والتعليم اللذان يزيدان من مخزون معارف رأسمالها البشرى، حيث تسعى أنظمة التعليم الحديثة الى تخريج كوادر علمية بشرية مؤهلة لتواكب سوق العمل ولذلك قامت الحكومات بالتوسع فى أنظمة التعليم المختلفة.

وقد كان الاعتقاد السائد إلى وقت قريب أن الأصول الملموسة مثل الأراضى والمباني والمعدات هى أساس النجاح والتطور لجميع الشعوب، ولكن مع دخول عصر التكنولوجيا

والمعرفة نتجت بيئة تعتبر المعلومات والمهارات والتعليم والتدريب سلعا لها قيمتها الكبيرة، وأصبح العنصر البشرى هو المؤثر الحقيقى فى نجاح الشعوب وتغيرت المفاهيم الاقتصادية التقليدية وظهرت مفاهيم اقتصادية جديدة تقرر بأن المجتمع مرتبط بطريقة أو بأخرى بالتعليم والتدريب. وتأتى التجربة اليابانية، ومعها تجربة بعض أقطار شرق آسيا لتؤكد على أن رأس المال البشرى يعتبر الركيزة الأساسية لعملية التصنيع والتنمية^(١).

وقد أكد الاقتصادى الفريد مارشال على أهمية الاستثمار فى رأس المال البشرى باعتباره استثمارا وطنيا، حيث أشار إلى أن أفضل أنواع رأس المال قيمة هو رأس المال الذى يستثمر فى الإنسان، فهو مفتاح تقدم الأمم والشعوب. وتستخدم بعض الدول رأس المال البشرى لمواجهة النقص فى الثروات الطبيعية والبشرية التى يمكن أن تعاني منها هذه الدول. وقد ازداد الاهتمام العالمى برأس المال البشرى فى أعقاب التوجه الدولى نحو العولة الذى يتطلب تراكما كيميا ونوعيا فى رأس المال البشرى بحيث يكون قادرا على إحداث نقلة كبيرة فى هياكل الإنتاج والتوزيع على مستوى الاقتصاد العالمى. هذا الأمر دفع معظم دول العالم لتخصيص مبالغ مالية طائلة لإعادة هيكلة التعليم وتطوير برامج بهدف تحسين خصائص رأس المال البشرى وجعلها أكثر ملاءمة وانسجاما مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية^(٢).

ونظراً لأن التعليم هو المصدر الذى يوفر المعرفة والمهارة للأفراد إضافة إلى أنه يسمح بإجراء الأبحاث والدراسات التى تخدم التطور فى جميع المجالات، كما أن العمل يوفر الفرص الوظيفية لمخرجات المؤسسات التعليمية بجميع تخصصاتها، وبالتالي فإن هناك علاقة قوية ومباشرة بين التعليم والعمل حيث يؤثر كل منهما فى الآخر، ويتأثر كل منهما بالآخر^(٣). ويواجه التعليم تحديات تفرضها عليه مجموعة من التحولات التى يشهدها العالم المعاصر من ترسيخ العولة، تزايد التكتلات الإقليمية، التطور الهائل فى تكنولوجيا المعلومات والاتصال وحركات التكامل الاقتصادى والاندماج السياسى والتجارة

(١) باقر سليمان النجار، التعليم والتدريب والعمالة فى الخليج العربى، قراءة سوسيولوجية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الأول، العدد (١ - ٢)، ١٩٩٣، ص ١٦٣.

(٢) سعيد محمد الخطيب، دور التعليم فى بناء رأس المال البشرى: الأراضى الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، رام الله، سبتمبر ٢٠٠٥، ص ٧.

(٣) على بن سليمان الشهري، العلاقة بين العمل والتعليم فى واقع متغير، ورقة عمل مقدمة إلى مؤسسة الفكر العربى، ٢٠١٠ متاح على الموقع الرسمى للمؤسسة www.arabthought.org

الحررة وغيرها من التحولات التى لابد لها أن تنعكس سلبا أو إيجابا على تطور ونمو التعليم بصفة عامة والتعليم العالى بصفة خاصة.

ففى وثيقة "إطار أولويات العمل" التى أصدرها مؤتمر باريس حول التعليم العالى، تم التأكيد على أنه يتوجب على مؤسسات التعليم بناء علاقات تكامل مع عالم الشغل، كما أكدت أن العلاقة بين التعليم والصناعة والإنتاج علاقة عضوية وضرورية وتبادلية، أى أن التعاون بين المؤسسات التعليمية وبين مؤسسات الإنتاج حتمى وضرورى.

وقد كان التحليل الاقتصادى خلال العقود الماضية يركز على مفهوم نظرية رأس المال المادى التقليدى (الكلاسيكية) التى أهملت أهمية رأس المال البشرى كعنصر من عناصر النمو الاقتصادى، إلى أن قدم شولتز Schultz مفهوما جديدا لرأس المال يتضمن نوعين رئيسيين هما رأس المال البشرى ورأس المال غير البشرى. وإن الاستثمار فى رأس المال البشرى خاصة من خلال التعليم العالى؛ يمكن أن يوفر لسوق العمل العمالة الضرورية والتى تكون على قدر كبير من المهارة وبالتالى زيادة الإنتاجية.

تؤكد الدراسات والأبحاث أن هناك علاقة كبيرة جداً بين إنتاجية المجتمعات والمؤسسات الاقتصادية وارتفاع مستوى التعليم، فكلما ازداد مستوى التعليم فى المجتمع ازدادت إنتاجيته. وهذا ينطبق على الأفراد أيضاً، فكلما ارتفع مستوى تعليم الفرد ازدادت إنتاجيته. هذا ما تؤيده النظريات التنموية والاقتصادية. ولقد نشأت فى البلدان المتقدمة مراكز أبحاث متخصصة للتعرف إلى مدى تأثير التعليم ومدى تأثير سوق العمل على الإنتاجية وتأثير كل منهما على النمو الاقتصادى والتطور والرفاهية فى المجتمعات.

ولذلك فإن هذه الدراسة تحاول الإجابة على إستفسارات متعددة منها:

- ١ - ما المقصود برأس المال البشرى؟
- ٢ - هل هناك فرق بين رأس المال البشرى ورأس المال الفكرى؟
- ٣ - هل هناك علاقة بين معدلات النمو الإقتصادى ورأس المال البشرى؟
- ٤ - كيف يمكن تنمية رأس المال البشرى ؟
- ٥ - كيف يمكن الاستفادة من التجارب الدولية فى دعم وتنمية رأس المال البشرى؟

مشكلة الدراسة:

يلاحظ أن هناك إنخفاض فى مساهمة رأس المال البشرى فى دعم معدلات التنمية الإقتصادية وذلك نتيجة لعدم الإهتمام بالعملية التعليمية لرفع كفاءة رأس المال البشرى،

بالرغم من أن رأس المال البشرى يعتبر من أهم الأدوات اللازمة لدعم عملية التنمية الاقتصادية، حيث أنه يؤثر فى معدلات التنمية الاقتصادية ويتأثر بها أيضاً، ولقد أصبح العنصر البشرى هو العامل الحاسم لتحقيق معدلات تنمية مرتفعة، هذا مع عدم الإهتمام بشكل ملحوظ خاصة فى الدول العربية بكفاءة هذا العنصر والذى يعتبر سبب واضح فى تراجع معدلات التنمية فى تلك الدول، وهذا ما لجأت إليه دول مثل الصين واليابان ودول شرق آسيا من تأهيل وتنمية قدرات العنصر البشرى للوصول لمعدلات تنمية مرتفعة وتجاوزت بذلك حاجز الدول المتخلفة وأصبحت من أولى الدول المتقدمة.

فروض الدراسة:-

- ١ - أن الاستثمار فى رأس المال البشرى يساعد على زيادة الانتاجية، وبالتالي فهناك علاقة وثيقة بين تنمية رأس المال البشرى والارتقاء بمعدلات النمو الاقتصادى.
- ٢ - امكانية دعم وتنمية رأس المال البشرى من خلال رفع كفاءة العنصر البشرى لمواكبة سوق العمل وبالتالي رفع كفاءة القطاعات إقتصادياً.
- ٣ - إن تنمية وتطوير رأس المال البشرى يأتى فى المقام الأول من خلال تطوير المؤسسات التعليمية.

أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى نقاط متعددة أهمها:

- ١ - إبراز أهمية رأس المال البشرى فى عملية التنمية الاقتصادية.
- ٢ - التوصل إلى كيفية تحقيق أفضل مناخ للإستثمار فى رأس المال البشرى.
- ٣ - دراسة كيفية الاستفادة من التجارب الدولية فى دعم الاستثمار فى رأس المال البشرى.

أهمية الدراسة:

تأتى أهمية الدراسة من أهمية الموضوع وهو مدى مساهمة رأس المال البشرى فى تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يعتبر من أهم الأدوات الحاسمة فى دعم معدلات التنمية وذلك من خلال دعم وتنمية المؤسسات التعليمية ورفع كفاءة العنصر البشرى. كما أكد الاقتصادى "الفريد مارشال" على أهمية الاستثمار فى رأس المال البشرى باعتباره استثماراً وطنياً، حيث أشار إلى أن أفضل أنواع رأس المال قيمة هو رأس المال الذى يستثمر فى الإنسان، فهو مفتاح تقدّم الأمم والشعوب.

منهج الدراسة:

منهج الدراسة هو المنهج التحليلي وذلك من خلال التحليل الاقتصادي للبيانات والمعلومات من مصادرها المختلفة التي ترتبط بالبحث، وتحليل مشكلة البحث وأبعادها وخصائصها عن طريق الاستعانة بالمراجع العربية والأجنبية ومواقع الانترنت والبيانات المتاحة عن الموضوع محل الدراسة.

خطة الدراسة:-

تشتمل خطة الدراسة على ثلاثة مباحث كالتالى:

المبحث الأول: الاطار العام للاستثمار فى رأس المال البشرى

المبحث الثانى: مؤشرات قياس رأس المال البشرى فى مصر

المبحث الثالث: نموذج كمى لقياس دور رأس المال البشرى فى دعم التنمية الاقتصادية

المبحث الرابع: تجارب دولية للاستفادة من رأس المال البشرى.

المبحث الأول

الإطار العام للإستثمار فى رأس المال البشرى

يعتبر الاستثمار فى رأس المال البشرى من الموضوعات الهامة والتي تشغل مساحة واسعة من فكر كبار القادة والمسؤولين لما له من علاقة قوية بعملية التطور والتنمية الاقتصادية، حيث توضح العديد من الدراسات الاقتصادية أن النمو الاقتصادى يعتمد على عدة عوامل من بينها رأس المال والتكنولوجيا وتغيير الهياكل الإقتصادية ورأس المال البشرى الذى يعد الآن فى الكتابات الإقتصادية الحديثة من أهم العوامل لإحداث النمو الإقتصادى، فإعداد الموارد البشرية بزيادة كفاءتها ومهارتها وابداعها وتدريبها يزيد من قيمتها الاقتصادية، ويمكنها من التأثير على الإنتاج والانتاجية وعلى الدخل وبالتالى على التنمية الإقتصادية والنمو الاقتصادى.

أولاً: مفهوم رأس المال البشرى

لقد ظهرت العديد من المفاهيم لرأس المال البشرى والتي تطرق اليها الكثيرون، فنجد أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى يعرف رأس المال البشرى بأنه: كل ما يزيد من انتاجية العمال والموظفين من خلال المهارات المعرفية والتقنية التى يكتسبونها أى من خلال العلم والمعرفة^(١).

كما يعد رأس المال البشرى القيمة المضافة على مستوى ممارسة العمل^(٢)، كما يقصد برأس المال البشرى المعرفة والمهارات، بالإضافة إلى القدرات الذاتية لتحديد وإيجاد مصادر المعرفة والمهارات التى لا يمتلكها الأفراد حالياً.

كما يعتبر رأس المال البشرى أحد مكونات رأس المال الفكرى والذى يتصف بخاصية هامة وهى أن المنظمة تحصل على مساهماته فى العمل بدون أن تمتلكه بشكل مباشر مما يضيف درجة من عدم التأكد بالنسبة الى استخدامه. ومن الواضح أن رأس المال البشرى يختلف عن رأس المال المادى من ناحية أساسية

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى: تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣، ص ٩٠.

(2) J.C. Spender & Bernard Marr, How a knowledge - based approach might illuminate the notion of human capital and its measurement, www.elsvier.com/locate/escwa.

هى أنه غير مادی بطبيعته، ومن هنا تأتى أهمية تنمية رأس المال البشرى الذى يفوق فى أهميته رأس المال المادى لأن تكلفة إعدادة بدنیا وعلمیا ونفسیا منذ الطفولة إلى أن يصبح قادراً على العمل المنتج تعتبر تكلفة عالية تكلف الأسرة والمجتمع الكثير وبالتالى لابد من الإهتمام بالعنصر البشرى لأن إهداره وبقائه دون عمل هو إهدار للتنمية.

ويمثل رأس المال البشرى المعارف والمهارات والقدرات التى تجعل العنصر البشرى قادراً على أداء واجباته ومسئولياته الوظيفية بكل فاعلية وكفاءة. وتتعلق تنمية رأس المال باستقطاب ومساندة العنصر البشرى والاستثمار فيه وذلك باستخدام العديد من الوسائل التى تتضمن التعليم والتدريب وإعطاء النصح والإرشاد والتدريب الميدانى والإشراف المباشر والتدريب على رأس العمل والتطوير التنظيمى إدارة الموارد البشرية^(١).

كما يفهم من رأس المال البشرى عادة أنه: "الإنتاج الإضافى الزائد عن إنتاج العمل غير المهارى للأفراد ذوى المهارات والمؤهلات". ومن هنا نجد تمييزاً بين رأس المال البشرى المحدود "القيمة وحدها لمستوظف واحد" وبين رأس المال البشرى العام "للقيمة فى مدى واسع من المهن"^(٢).

ويمكن صياغة تعريف شامل لرأس المال البشرى بأنه: (مجموع الأفراد العاملين الذين يمتلكون معارفاً ومهارات وخبرات وقدرات نادرة وذات قيمة عالية، ولديها إمكانية والقابلية لتحقيق زيادة فى ثروتها المادية والاقتصادية).

ثانياً: الأهمية الاقتصادية لرأس المال البشرى

من حيث الأهمية الاقتصادية، فيشكل رأس المال البشرى حجر الزاوية فى المجتمعات المتقدمة، فهو الركيزة الأساسية التى يبنى عليها تطور المجتمع ككل، فوجود رأس المال البشرى الذى يمكن استثماره يعد أهم متغيرات التطور الاقتصادى فى المجتمع بشكل عام^(٣)، كما يمثل رأس المال البشرى مورداً استراتيجياً فى العملية الإنتاجية فهو المورد الذى يصعب نسخه أو تقليده كالمهارات والموهبة والخبرة والحافز، فمن السهل فى هذا

(1) <http://www.w3c.org/TR/1999/REC-htm140-19991224/loose.dtd>.

(2) Martin Shindler, Human Capital and Labor Market Policy, University of Pennsylvania, 2002, <http://www.ssc.upenn.edu/mschindl>

(٣) ادفنسون ليف، الاستثمار فى رأس المال البشرى، التكاليف والمنافع المحتملة، ٢٠٠٤، موقع على شبكة

الانترنت:

<http://www.eccsr.Ac.Ae/CDA/ActivitiesprogramDetail,0.2029.923-1388,00.html>

العصر أن تقوم المؤسسات بنسخ وتقليد برامج العمل والآلات والتقنية المستخدمة فى الإنتاج فى أى مؤسسة أو بلد باستثناء العنصر البشرى الذى هو العنصر الوحيد الذى لا يمكن نسخه أو تقليده.

ويرى "بيكر" Becker فى كتابه "رأس المال البشرى" الذى تم نشره عام ١٩٦٤ أن رأس المال البشرى مماثل "للوائل المادية للإنتاج" مثل المصانع والآلات ويستطيع الفرد الاستثمار فى رأس المال البشرى (من خلال التعليم والتدريب والرعاية الطبية). وتعتمد المخرجات بشكل جزئى على نسبة العائد من رأس المال البشرى المتوفر. وعلى هذا، فإن رأس المال البشرى هو بمثابة وسيلة للإنتاج تنتج عنها مخرجات إضافية عند زيادة الاستثمار فيها. ويتميز رأس المال البشرى بالاستقرارية وليس بالتحول مثل الأرض والعمل ورأس المال المادى^(١).

ثالثاً: الإستثمار فى رأس المال البشرى

ظهرت فى السنوات الأخيرة الماضية أهمية الاستثمار فى رأس المال البشرى والذى يعتبر أداة من أدوات النشاط الاقتصادى وهدف نهائى لهذا النشاط، فالاستثمار فى تنمية العنصر البشرى أصبح يشكل فى حد ذاته أحد عوامل الإنتاج إن لم يكن أهمها على الإطلاق، لدوره الأساسى فى تحسين الإنتاجية وزيادة مستويات التشغيل، فضلاً عن كونه العامل الأساسى وراء الارتقاء بكفاءة عناصر الإنتاج.

وترجع بدايات الاهتمام بالعنصر البشرى الى كتابات آدم سميث فى مؤلفه الشهير ثروة الأمم والذى نشر فى عام ١٧٧٦ حيث بين أهمية التعليم وأنه يمكن أن يمنع الفساد فى العمل بل أنه سيكون عنصر فعال فى استقرار المجتمع اقتصادياً وسياسياً، كما أن التعليم يعتبر عنصراً من عناصر رأس المال الثابت مثل المباني والآلات والمعدات. كما أشار الفردمارشال إلى القيمة الاقتصادية للتعليم حيث أكد على "أن أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة ما يستثمر فى البشر". كما أن وليم بيتى W. Peety حاول قياس رأس المال البشرى وطالب الاقتصاديين من بعده بتخصيص رؤوس أموال كبيرة للتعليم، وأكد كارل ماركس على علاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أكد على أهمية التعليم والتدريب فى زيادة

(١) مهدى محمد القصاص، بيئة استثمار رأس المال البشرى «دراسة ميدانية فى قرية مصرية»، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمى الدولى الثالث للبيئة، جامعة جنوب الوادى، مصر، نوفمبر ٢٠٠٨، ص ٥٧.

وترقية مهارات العمل. والتعليم استثمار اقتصادى سليم، فهو بالنسبة للأفراد والعائلات يزيد الدخل، ويحسن الصحة، وبالنسبة للمجتمع يؤدي الاستثمار فى التعليم إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى، ويقلل من الفقر، ويدعم التوسع فى المعرفة.

كما كان يعتقد سابقا أن الاستثمار الحقيقى يرجع إلى الاستثمار فى رأس المال الطبيعى (الآلات والمعدات) ولكى يتمكن المجتمع من زيادة دخله لا بد له أن يوجه جزء من دخله للاستثمار فى رأس المال الطبيعى وكان يعتقد أيضاً أن زيادة الناتج المحلى (النمو الاقتصادى) يرجع إلى الزيادة التى تحصل فى رأس المال الطبيعى بالإضافة الى الزيادة فى عدد العمال الخام، وكان ينظر إلى التعليم على أنه نوع من أنواع الاستهلاك الذى ينقص ثروة المجتمع، ولكن مع تعمق الاقتصاديون فى موضوع التعليم أشار كثير منهم إلى أهمية التعليم فى زيادة ثروة المجتمع ومن أمثال هؤلاء الاقتصاديين آدم سميث وريكاردو ومالتوس والفرد مارشال ومع تطور أساليب القياس الاقتصادى اكتشف بعض العلماء أمثال شولتز ودينيسون وغيرهم ان الزيادة التى تحصل فى الناتج المحلى لا ترجع فقط إلى الزيادة فى رأس المال الطبيعى أو الزيادة فى عدد العمال الخام ولكن هناك عوامل أخرى تفسر كثير من تلك الزيادة ومن هذه العوامل التعليم.

وهناك عدة تعريفات للاستثمار فى رأس المال البشرى، فيعرفه كنيديلبرجر (dlergr- C.P kin) بأنه ذلك الجزء المضاف إلى العمالة الخام، ويعرفه تودارو (M.todaro) بأنه الاستثمارات الإنتاجية التى يحتوى عليها الفرد نفسه وهى تشتمل على المهارات والقدرات والقيم والصحة وغيرها من الأمور التى ينتجها الإنفاق على التعليم ويعرفه (Schults) بأنه مجموعة الطاقات البشرية التى يمكن استخدامها لاستغلال مجمل الموارد الاقتصادية. وهناك تعريف آخر للاستثمار فى رأس المال البشرى حيث يعرفه الحميد "بأنه الإنفاق على تطوير قدرات ومهارات ومواهب الإنسان على نحو يمكنه من زيادة إنتاجيته". كما يعرفه المصرى "بأنه مجموعة المفاهيم والمعارف والمعلومات من جهة والمهارات والخبرات وعناصر الأداء من جهة ثانية، والاتجاهات والسلوكيات والمثل والقيم من جهة ثالثة التى يحصل عليها الإنسان عن طريق نظم التعليم النظامية وغير النظامية، والتى تساهم فى تحسين إنتاجيته وتزيد بالتالى من المنافع والفوائد الناجمة عن عمله". ويمكن تعريف الاستثمار فى رأس المال البشرى بأنه (استخدام جزء من مدخرات المجتمع أو الأفراد فى تطوير قدرات ومهارات ومعلومات وسلوكيات الفرد بهدف رفع طاقته الإنتاجية وبالتالي طاقة المجتمع

الكلية لإنتاج مزيد من السلع والخدمات إلى تحقق الرفاهية للمجتمع كذلك لإعداده ليكون مواطناً صالحاً في مجتمعه).

ويعد العنصر البشري من أهم مصادر الانتاجية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية لكن لن يؤدي هذا العنصر دوره دون تعليم حيث يسهم التعليم في تراكم رأس المال البشري، وتشير نظريات النمو الاقتصادي إلى أن التقدم التقني يزيد من معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل، ويزداد التقدم التقني بسرعة عندما تكون قوة العمل أحسن تعليماً، من هنا فإن تراكم رأس المال البشري يساعد على التقدم التقني ويعد مصدراً من مصادر النمو المستدام^(١).

رابعاً: نظريات رأس المال البشري

تعتبر نظرية رأس المال البشري من أهم النظريات والتي حظيت ومازالت تحظى بالاهتمام الكبير من قبل الباحثين^(٢). وقد ظهرت نظرية رأس المال البشري مع نهاية الستينيات وبداية السبعينيات والمفكر الاقتصادي مينسر جاكوب (Mincer Jacob) هو أول من استخدم عبارة "رأس المال البشري" في مقالة له نشرت سنة ١٩٥٨، لكن يعتبر الظهور الحقيقي لنظرية رأس المال البشري من خلال مقال "الاستثمار في رأس المال البشري" الذي نشره الاقتصادي تيودور شولتز (Schultz Theodore) سنة ١٩٦١. وتقوم هذه النظرية على أساس إن هناك علاقة إيجابية بين الاستثمار في التعليم (الاستثمار في رأس المال البشري) وبين زيادة دخل الفرد والمجتمع أي أنه كلما زاد الاستثمار في رأس المال البشري كلما زاد الدخل سواء على مستوى المجتمع أو مستوى الفرد، "وبمعنى آخر تعد الموارد البشرية بمثابة رأسمال لها نفس أهمية الموارد المادية الأخرى وتسير بنفس المبادئ، وأن الاستثمار في العنصر البشري هو كل إنفاق استثماري على التربية والتعليم يؤدي إلى زيادة إنتاجية الفرد الذي حصل على التعليم، وبالتالي إلى زيادة دخله ورفع مستوى معيشته"^(٣). ومن وجهة نظر أصحاب هذه النظرية فإن تكاليف الصحة والتكوين والتعليم تعتبر

(١) عيادي عبد القادر - تعريفى عودة، مؤشرات قياس رأس المال البشري في الجزائر، الملتقى الدولي الخامس

حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة حسيبة بن بو علي -

الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ص ٣.

(٢) سميرة عبد الصمد وسهام العقون، الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في تخفيض البطالة: مدخل مواءمة

التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل المحلية، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة

وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ١٥ - ١٦

نوفمبر ٢٠١١، ص ٣ - ٤.

(٣) مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، ٢٠٠٧، ص ١٧١.

مكلفة جدا ولهذا فإن الإنفاق فيها يعتبر استثمارا بالنسبة للفرد العقلانى الذى سيفاضل بين المزايا التى سيتحصل عليها مستقبلا والتكاليف الحاضرة. فإذا أخذنا مثلا عن التعليم، فسنجد أن الفرد بنفسه سيقوم بالمفاضلة بين تكملة تعليمه الأساسى أم انه سيتوقف عند ذلك، كما أنه هو بنفسه من سيقدر ما إذا كان سيكمل تعليمه حتى يصل الى المرحلة الثانوية أو الجامعية، وفى كل الحالات فهو يفاضل بين الوقت الذى يخصصه للترفيه والوقت الذى يخصصه للعمل، فإذا إختار الحالة الثانية فإن ذلك سيعود عليه بالنفع مستقبلا بالحصول على دخول إضافية.

ونستطيع أن نقول بأن دور التعليم فى التنمية الاقتصادية قد حظى منذ القدم باهتمام المفكرين فقد أكد آدم سميث (A.Smith) فى كتابه ثروة الأمم على أهمية التعليم فى إكساب الأفراد المهارات والقدرات اللازمة للإنتاج واستثمار الموارد الطبيعية التى تتحول إلى رأسمال يصبح سلعا وخدمات بواسطة الجهد البشرى. ويرى مالتوس (T.R.Malthus) صاحب النظرية المعروفة فى العلاقة بين الموارد الطبيعية والسكان، أن التعليم عامل من عوامل تحديد النسل، ووسيلة فعالة للقضاء على الفقر. أما الفرد مارشال (A.Marshall) فقد أوضح أن التعليم له أثر غير مباشر لأنه لا يظهر بسرعة، لكنه يعترف ويؤكد أن للتعليم آثارا فى معظم الجوانب. وقد كان مارشال من الأوائل الذين أبرزوا القيمة الاقتصادية للتعليم، حيث أكد أن أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة ما يستثمر فى البشر.

خامسا: العلاقة بين رأس المال البشرى ورأس المال الفكرى

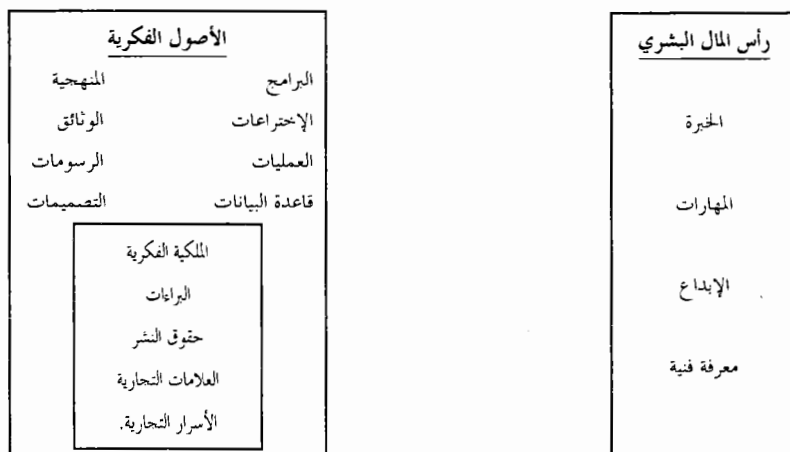
(أ) التمييز بين رأس المال البشرى ورأس المال الفكرى

إن مفهوم رأس المال البشرى من المفاهيم الاقتصادية التى تتضمن الأرض، العمالة، رأس المال. وقد تم تطبيق هذا المفهوم الاقتصادى فى مجال العلوم الاجتماعية والإدارية حيث أطلق على مجموعة المهارات والخبرات والتعليم المتراكمة فى العنصر البشرى اصطلاح رأس المال البشرى، وما زال التطوير مستمرا حيث تحول الاهتمام فى مرحلة عصر المعلومات إلى التركيز على رأس المال البشرى كأصل من أصول المؤسسة غير المادية، والذى يؤثر على ربحية المؤسسة تماما كأصولها المادية. ويتكون رأس المال البشرى من عدة مكونات غير مادية وهى^(١):

(١) رواية حسن، مدخل استراتيجى للتخطيط وتنمية الموارد البشرية، الاسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٣، ص

- ١ - الأصول البشرية: وهى المعرفة، المهارات، الإبداع والخبرة.
- ٢ - الأصول الفكرية: وهى المعلومات، المذكرات المكتوبة، الإرشادات والمنشورات، الخطط التصميمات الهندسية، وبرامج الحاسب الآلى.
- ٣ - الملكية الفكرية: وهى براءة الاختراع، حقوق الطبع والعلامات التجارية.
- ٤ - الأصول الهيكلية: وهى تشمل الثقافة، النماذج التنظيمية والعمليات، الإجراءات وقنوات التوزيع.
- ٥ - رأس مال العلاقات: وهو يعكس طبيعة العلاقات التى تربط المؤسسة بعملائها ومورديها ومنافسيها، أو أى طرف آخر يساعد فى تطوير وتحويل الفكرة إلى منتج أو خدمة.

شكل رقم (١): رأس المال البشرى ومكوناته الرئيسية



المصدر: راوية حسن، مدخل استراتيجى لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٣، ص ٧٦٣.

أما بالنسبة لفكرة رأس المال الفكرى فإنها ترجع الى الكلاسيك، ولكن ظهر الاهتمام بها واضحا فى القرن العشرين، حيث يعتبر Ralph Stayer مدير شركة Johnson Ville للأطعمة أول من أطلق هذا المصطلح فى عام ١٩٩٠. وتكمن فكرة رأس المال الفكرى فى أن الأصول المادية لمنشآت الأعمال مثل الأرض، الآلات، المباني تعتبر أقل قيمة من الأصول المعنوية غير المسجلة فى دفاتها (براءة الإختراع)، وحقوق التأليف، والنشر، والمعلومات، والبرمجيات، والقدرات والمهارات والخبرات. ومن هنا تعمل المنظمات جادة وباستمرار

لإكتساب ميزات تنافسية من خلال رأس المال الفكرى الذى يعتبر أهم مورد يحقق للمنظمة أهدافها، وبدأت الدول العربية تسعى إلى الإستثمار فيه.

ورأس المال الفكرى عبارة عن قوة ذهنية متكاملة تتضمن تركيبة من المعرفة والمعلومات والخصائص الفكرية والخبرات الإبداعية التى يمتلكها العاملين فى المنظمة والتى تعد الموارد الرئيسية لاقتصاد اليوم، وبالتالي فهو يتمثل فى القدرة العقلية لدى فئة معينة من الموارد البشرية ممثلة فى الكفاءات القادرة على توليد الافكار المتعلقة بالتطوير الخلاق والاستراتيجى للأنظمة والأنشطة والعمليات والاستراتيجيات بما يضمن للمنظمة من امتلاك ميزة تنافسية مستدامة أما رأس المال البشرى فيشمل المعرفة والمهارات وقدرات العاملين ومختلف امكاناتهم التنظيمية. وهناك عدة تعاريف تناولت مفهوم رأس المال الفكرى نذكر من بينها ما يلى:

”هو الموهبة والمهارات والمعرفة التقنية والعلاقات، وكذلك الماكينات التى تجسدها، والممكن استخدامها لخلق الثروة“^(١).

ويشير هذا التعريف إلى أن رأس المال الفكرى هو عبارة عن تملك المعرفة (المهارات، الخبرات، والتعليم المتراكم فى العنصر البشرى) والتى تخص الفرد، والتى فى الإمكان تحويلها إلى قيمة مضافة، ويمثل مجموعة متراكمة ومجمعة من المعارف، فكل فرد ينظر إلى جانب المعرفة الذى يدخل فى دائرة اهتماماته^(٢).

كما يمكن تعريفه على أنه ”مجموع كل ما يعرفه كل الأفراد فى المنظمة ويحقق ميزة تنافسية فى السوق“ وفى هذا التعريف تم اضافة مفهوم الميزة التنافسية التى تمكن المنظمة من مواجهة المنافسة الشديدة فى الأسواق^(٣).

وهناك تعريف آخر، حيث يرى Ulrich ”أن رأس المال الفكرى هو مجموعة المهارات المتوفرة فى المنظمة التى تتمتع بمعرفة واسعة تجعلها قادرة على جعل المنظمة عالمية من خلال الاستجابة لمتطلبات العملاء والفرص التى تتيحها التكنولوجيا“.

(١) توماس أ. ستيوارت، ثورة المعرفة: رأس المال الفكرى ومؤسسة القرن الحادى والعشرين، ترجمة علا أحمد صلاح، الدار الدولية، ٢٠٠٤، ص ٣١.

(٢) صالح أحمد على: أنماط التفكير الاستراتيجى وعلاقتها بعوامل المحافظة على رأس المال الفكرى، رسالة ماجستير فى إدارة الأعمال، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد. ٢٠٠١، ص ٢٣.

(٣) زكريا مطلق الدورى - أبو بكر أحمد أبو سالم، رأس المال الفكرى كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية المستدامة «دراسة ميدانية على شركات اتصالات الجزائر»، بحث مقدم إلى الملتقى الدولى الخامس حول رأس المال الفكرى فى منظمات الأعمال العربية فى ظل الاقتصاديات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو على، الجزائر، ١٣ - ١٥ ديسمبر ٢٠١١، ص ٦ - ٧.

(ب) اطار رأس المال الفكرى:

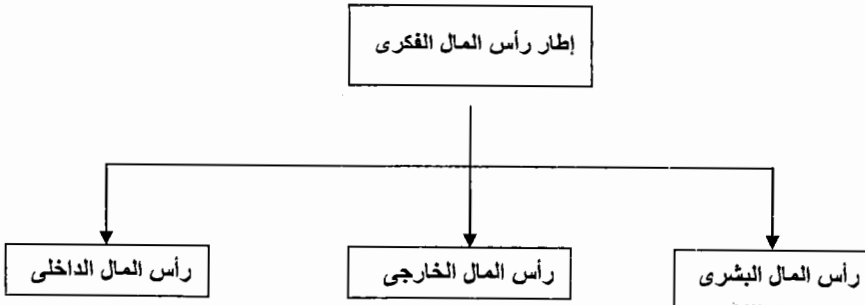
ينظر إلى رأس المال الفكرى على أنه تلك المعرفة المتاحة لدى الكفاءات البشرية، والتي يمكن تحويلها إلى أرباح، كما يمكن تشبيه عناصر رأس المال الفكرى بمجموعة متراكمة ومجمعة من المعارف بحيث ينظر لكل طرف إلى جانب المعرفة التى تدخل فى دائرة اهتماماته، ورغم تباين وجهة نظر الباحثين حول مفهوم رأس المال الفكرى، إلا أن هناك شبه إجماع على أنه مكون بدرجة أساسية من الأصول البشرية، الفكرية، والهيكلية. ويتكون اطار رأس المال الفكرى من الأنواع التالية^(١):

رأس المال البشرى: يتمثل فى مجموعة المعارف، والمهارات والخبرات والتعليم والبرامج التدريبية وكل القدرات التى تمكن من زيادة إنتاجية العمل لدى فرد أو جماعة عمل معينة، وبالتالي فهو نتيجة تراكم مختلف الطاقات والإبداعات وجميع الصفات التى يمتلكها العاملون فى المؤسسة، ويشترونها فى مجال عملهم، حيث يرى شولتر "أن الاستثمار فى البشر حقق معدلات نمو فى المجتمعات الغربية أعلى مما حققه الاستثمار المادى.

رأس المال الداخلى: ويتضمن ما يلى: (براءة الاختراع، حقوق النشر، العلاقات التجارية، الأصول المحولة، فلسفة الادارة، ثقافة المنظمة، نظم المعلومات، نظام الإنترنت، العلاقات المالية، العمليات التكنولوجية.

رأس المال الخارجى: ويتضمن ما يلى: (التعويضات، حصة السوق، رضا العميل، أسماء الشركات، قنوات التوزيع، معايير الجودة).

فيما يلى شكل رقم (٢) يوضح اطار رأس المال الفكرى



(١) رايح عرابه - حنان بن عوالى، مهابية رأس المال الفكرى والاستثمار فى رأس المال البشرى، بحث مقدم إلى الملتقى الدولى الخامس حول المال الفكرى فى منظمات الأعمال العربية فى ظل الاقتصاديات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن على، الجزائر، ١٣ - ١٥ ديسمبر ٢٠١١، ص ٦ - ٧.

المبحث الثانى

مؤشرات قياس رأس المال البشرى فى مصر

لقياس رأس المال البشرى فإن هناك العديد من المؤشرات والمعايير الهامة التى تستخدم فى قياس التنمية البشرية لعل من أهمها ما يلى: مؤشر الحالة الصحية ومؤشر التعليم ومؤشر مستوى المعيشة، ولذلك فقد طور برنامج الأمم المتحدة الإنمائى مؤشراً مركباً يستند على المؤشرات والمعايير السابقة لقياس التنمية البشرية، وتقرير التنمية البشرية يرتب الدول على أساس هذا المؤشر الذى تتراوح قيمته بين الصفر (أدنى مرتبة من الإنجاز) وقيمة الواحد الصحيح (أعلى مرتبة من الإنجاز).

وهناك مؤشرات كمية ومؤشرات كيفية ومن أهم المؤشرات المستخدمة لقياس رأس المال البشرى كميًا مؤشر معدل الأمية، مؤشر معدلات الالتحاق بالمدارس، مؤشر الرقم القياسى للتعليم، مؤشر التنمية البشرية، ومؤشر هيكل الإنفاق على التعليم.

المؤشر الأول: معدل الأمية

تبلغ نسبة الأمية فى مصر ٥٠٪ بين الاناث مقارنة بـ (٢٥٪) بين الذكور وهى نسبة مرتفعة للغاية إذا ما تمت مقارنتها بمثيلتها فى دول جنوب آسيا وفى معظم دول الشرق الاوسط^(١)، ووتتجه مصر نحو القضاء تمامًا على الأمية بين الأشخاص فى الفئة العمرية بين (١٥ - ٢٤) سنة، وبلغ معدل الأمية نحو ٣٠٪ من السكان فى الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر أميين^(٢)، وهو ما يمثل تحديًا جسيمًا يتطلب توجهات استراتيجية جديدة، ويتطلب لذلك ضرورة تحسين معدلات الالتحاق بالتعليم.

المؤشر الثانى: معدلات الالتحاق بالمدارس

يعتبر مؤشر معدلات الالتحاق بالمدارس مؤشر لقياس رصيد رأس المال البشرى، حيث أوضحت الدراسات إلى أنه فى منتصف التسعينات بلغ حوالى ١١ مليون طفل عربى (مابين

(١) منى محمد الحسينى عمار، مؤشرات التنمية البشرية فى مصر - دراسة مقارنة مع بعض الدول العربية، كلية التجارة، جامعة الأزهر، بدون سنة نشر، ص ٢١.

(٢) تقرير التنمية البشرية فى مصر، البرنامج الانمائى للأمم المتحدة ومعهد التخطيط القومى، مصر، ٢٠١٠، ص ٣.

٦ - ١١ سنة) مستبعدين من التعليم الإبتدائي أغلبهم من الإناث^(١)، وفي عام ٢٠٠٩ بلغت نسبة من لم يلتحقوا بالمدارس مطلقاً في الفئة العمرية (١٨ - ٢٩) سنة ١١٪، مقسمين إلى نسبة ما يقرب من ٨١٪ منهم إناث أغلبهم في المناطق الريفية هذا بالإضافة إلى بنات الأسر الأشد فقراً وتفيد بعض الدراسات أن نسبة عدم الإلتحاق بالمدارس تتزايد بشكل ملحوظ ومستمر بين الفقراء عنها بين الأثرياء^(٢). ووفقاً لتقرير التنمية البشرية لمصر لعام ٢٠١٠ أنه بحلول عام ٢٠١٥ من المتوقع إلتحاق كافة الأطفال من هم في سن المدرسة الإبتدائي بالتعليم الإبتدائي.

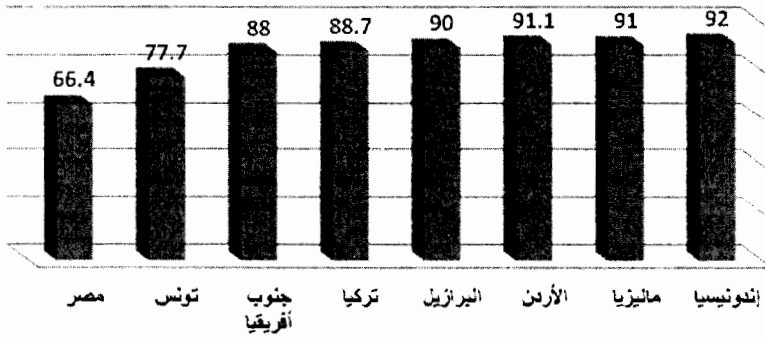
المؤشر الثالث: مؤشر الرقم القياسي للتعليم

هو عبارة عن مجموعة مشتركة من المعدلات والمؤشرات الخاصة بالإلتحاق بالمرحلة الإبتدائية والثانوية والجامعية ومعدل معرفة القراءة والكتابة. والشكل التالي يوضح معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (١٥ سنة فأكثر):

شكل رقم (٣)

يوضح معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين - ١٥ سنة فأكثر

معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين
(١٥ سنة فأكثر)



المصدر: تقرير التنمية البشرية العالمي، عام ٢٠٠٩، ص ١٧١ - ١٧٣.

(١) أحمد الكواز، السياسات الإقتصادية ورأس المال البشري، المعهد العربي للتخطيط، أكتوبر ٢٠٠٢، ص ٣.

(٢) تقرير التنمية البشرية لمصر، عام ٢٠١٠، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧.

يعتبر معدل القراءة والكتابة من المؤشرات التي تقيس الكفاءة الخارجية للإنفاق على التعليم بشكل غير مباشر ويتضح من الجدول السابق مدى إنخفاض معدل معرفة القراءة والكتابة في مصر بمقارنتها بعدد من الدول المختلفة والتي تعتبر من الدول متوسطة التنمية البشرية.

المؤشر الرابع: مؤشر التنمية البشرية

يعبر تقرير التنمية البشرية دليل على مدى تطور عدد من المؤشرات التي تؤثر على تطور ونمو رأس المال البشرى من أهمها مؤشر التنمية البشرية ومؤشر الدخل ومؤشر التعليم والجدول التالي يوضح تطور مؤشر التنمية البشرية حتى عام ٢٠١٠:

جدول رقم (١) يوضح تطوير مؤشر التنمية البشرية ٢٠١٠

التقرير	مؤشر التنمية البشرية	مؤشر الدخل	مؤشر التعليم
١٩٩٥	٠,٥٢٤	٠,٣٥٨	٠,٥٤٤
١٩٩٦	٠,٥٨٩	٠,٥٠٣	٠,٥٦٩
١٩٩٨ / ٩٧	٠,٦٣١	٠,٥٩٨	٠,٥٩٩
١٩٩٩ / ٩٨	٠,٦٤٨	٠,٦٣٢	٠,٦١٤
٢٠٠١ / ٢٠٠٠	٠,٦٥٥	٠,٦٤٩	٠,٦٤٣
٢٠٠٣	٠,٦٨	٠,٦٥٥	٠,٦٨٢
٢٠٠٤	٠,٦٨٧	٠,٦٠٧	٠,٧٠٣
٢٠٠٥	٠,٦٨٩	٠,٦٢٢	٠,٦٨٥
٢٠٠٨	٠,٧٢٣	٠,٦٨١	٠,٧١٨
٢٠١٠	٠,٧٣١	٠,٧٢٧	٠,٦٨٩

المصدر: تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠ ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ص ٢٠.

شكل رقم (٤)

يوضح تطوير مؤشر التنمية البشرية في مصر عام ٢٠١٠



المصدر: من بيانات الجدول السابق

يتضح من الجدول والشكل السابقين إرتفاع مؤشر التنمية البشرية بشكل واضح خلال عامي ٢٠٠٨، ٢٠١٠ وإرتفاع مؤشر الدخل، بينما إنخفض مؤشر التعليم عام ٢٠١٠ (٠,٦٨٩) عما كان عليه عام ٢٠٠٨ (٠,٧١٨) ويوضح تقرير التنمية البشرية أن ذلك الإنخفاض يرجع إلى عودة السنة السادسة الابتدائية والذي أدى إلى إنخفاض عدد المقيدون في بعض السنوات الدراسية خاصة السنة الأولى من المرحلة الثانوية.

أوضح تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠ أن مؤشر التعليم يلعب دوراً هاماً في تراجع ترتيب محافظة القاهرة وتقدم محافظة الإسماعيلية ضمن المحافظات الخمس التي تحتل أعلى مستوى للتنمية البشرية.

كما يتضح من الجدول السابق أن هناك تطور في العنصر البشري، ولكن فيما يلي نوضح بعض مؤشرات رأس المال البشري في مصر والتي تعبر عن كفاءة هذا العنصر أى ليس القياس بشكل كمي فقط بل سيكون بشكل كفي أيضاً وهذا ما سينتج عنه إختلاف كبير بين نتيجة القياس الكمي والقياس الكيفي لكفاءة عنصر رأس المال البشري.

المؤشر الخامس: هيكل الإنفاق على التعليم:

يتم تقييم الإنفاق على التعليم من حيث ثلاثة معايير وهي: الكفاية أو الملائمة، ومعيار العدالة، ومعيار الكفاءة:

أولاً: معيار الكفاية أو الملائمة:

وطبقاً لإحصاءات الموازنة العامة لعام ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ بلغ الإنفاق العام على التعليم ٧,٣٣ مليار جنيه، بزيادة نحو ٢١٪ عن العام السابق وتعتبر زيادة كبيرة لم يشهدها هذا القطاع منذ عام ٢٠٠٥ وبالرغم من هذه الزيادة إلا أن نسبة الإنفاق على التعليم تنخفض كنسبة من الإنفاق العام في عام بلغت ١٦٪ عام ٢٠٠٥ ثم إنخفضت إلى ١٢,٥٪ عام ٢٠٠٧ وبمقارنة هذه النسب مع مثيلتها في تونس والمغرب (مثلاً) فتبلغ ٢٥٪ عام ٢٠٠٨، وبلغت نسبة الإنفاق على التعليم بالنسبة للنواتج المحلي الإجمالي في مصر ٥,٣٪ عام ٢٠٠٠ ثم إنخفضت لتصل إلى ٣,٧٪ عام ٢٠٠٧ وبلغت النسبة في تونس ٤,٧٪ عام ٢٠٠٨ و٥,٩٪ في المغرب عام ٢٠٠٨^(١).

(١) د. أشرف العربي، تقييم سياسات الإنفاق على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة، المؤتمر الدولي الخاص بتحليل «أولويات الإنفاق العام بالموازنات العامة في مصر والدول العربية» فبراير ٢٠١٠، ص ١٣.

أيضاً يعتبر مؤشر الأجور أحد المؤشرات التى تعبر عن الكفاءة الداخلية والجدول التالى يوضح هيكل الإنفاق على التعليم فى مصر:

جدول رقم (٢)

يوضح الانفاق على التعليم فى مصر عام ٢٠٠٤

بنود الإستخدامات	القيمة بالمليون جنيه	النسبة المئوية %
الأجور	١٢٣٠٥	٥٧,٩ %
الإستخدامات الجارية	٢٢٤٢	١٣,٨ %
الإستخدامات الإستثمارية	١٦٥٢	١٠,٣ %
الإجمالي	١٦١٩٩	
متوسط الإنفاق / طالب	١١٠٠	

المصدر: د. يمن الحماقى، إدماج النوع الإجتماعى فى التنمية، ٢٠٠٥، ص ١٥
من الجدول السابق يتضح لنا أن الإنفاق على الأجور يحتل ٥٧,٩ % من إجمالى الإنفاق على التعليم وهو ما يعنى إرتفاع نسبة الأجور لجملة الإنفاق العام على التعليم وهذا ما يعكس إرتفاع الأجور ليس فقط بالنسبة للمعلمين وأعضاء هيئة التدريس وإنما للإداريين وغير الأكاديميين وهو ما يمثل إهدار للإنفاق العام على التعليم، وبلغ الإنفاق على بند الأجور ٨٠ % من إجمالى الإنفاق العام على التعليم عام ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ أى أن المشكلة ما تزال تتفاقم وتزيد وتصل هذه النسبة إلى ٨٨ % بالنسبة للتعليم قبل الجامعى، بينما تصل إلى ٥٩ % فى مرحلة التعليم الجامعى^(١).

إن أغلب العوامل التى تؤثر على كفاءة العملية التعليمية خاصة فى المرحلة الجامعية ذات طبيعة مالية ومع ذلك فإن الإنفاق العام على التعليم يتسم بعدم الكفاءة ويعتبر ذلك من أحد المشكلات الهامة التى تواجه كفاءة التعليم فى مصر، ومن البيانات السابقة الخاصة بالإنفاق على التعليم نجد أن ٧٨ % من ميزانية التعليم العالى مخصصة للنفقات الجارية، و ٢٢ % فقط مخصصة للنفقات الرأسمالية مثل (البنية الأساسية، الصيانة، وغيرها)،

(١) د. أشرف العربى، تقييم سياسات الإنفاق على التعليم فى مصر فى ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة، فبراير

٢٠١٠، مرجع سبق ذكره، ص ١٨.

وما يقرب من ٧٥٪ تخصص للمرتبات والأجور مع الأخذ في الاعتبار أن ٥٠٪ من إجمالي العاملين في الجامعات المصرية إداريون والنصف الآخر أكاديميين^(١).

ثانياً: معيار العدالة:

وهو ما يتطلب ضرورة توفير مستوى عادل من العملية التعليمية لجميع الطلاب وعدم تأثير القدرة المالية أو التوزيع الجغرافي ولذلك فإنه يتطلب لتحقيق ذلك أن يكون الإنفاق على التعليم إنفاقاً عادلاً وأن تلتزم الحكومة بتقديم خدمة التعليم لجميع أفراد المجتمع وألا يكون هناك تفرقة بين تقديم الخدمة حسب المستوى المالى لطالب الخدمة حتى تتحقق العدالة التعليمية.

أسفرت الدراسات التي ظهرت في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠ أن الشباب الفقير في الفئة العمرية (١٨ - ٢٩) سنة كانوا أكثر حراً من الالتحاق بالتعليم بالمقارنة بالفئات الأعلى دخلاً مما يعنى أن هناك تفاوت بشكل كبير في الحصول على الفرص المتكافئة في التعليم، وقد أثبتت البحوث في تقرير التنمية البشرية أن التعليم العالى من الممكن أن يقدم للطلاب محدودى الدخل فرصاً أكبر للتوظيف بدخول أعلى^(٢).

ثالثاً: معيار الكفاءة:

تكمّن مشكلة التعليم في مصر في انخفاض معدل كفاءة التعليم ويرجع ذلك في المقام الأول تحمّل القطاع العام عبء التعليم مع ضعف فرص التوظيف الحكومي مما يؤدي إلى استمرار إفراز القطاع العام لعدد كبير من الدرجات العلمية لا تستطيع مواكبة متطلبات سوق العمل بالقطاع الخاص مما يجعل الشباب يقدمون على الحصول على فرص عمل في الإقتصاد غير المنظم وذلك لضعف فرص العمل الحكومية.

وينقسم معيار الكفاءة إلى كفاءة خارجية: لا يوجد مؤشرات تقيس بشكل مباشر الكفاءة الخارجية للإنفاق العام على التعليم ولكن هناك عدد من المؤشرات الغير مباشرة مثل قياس الأهداف التعليمية التي يسعى لتحقيقها الإنفاق العام على التعليم فبلغ عام ٢٠٠٩ أقل من ٦٦٪ في مصر بالمقارنة بنحو ٧٨٪ في تونس، ٨٨٪ في جنوب أفريقيا، ٩١٪ في الأردن، و٩٢٪ في كل من أندونيسيا وماليزيا، أما عن الكفاءة الداخلية: ويعبر عن معيار الكفاءة

(١) تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٠، مرجع سبق ذكره، ص ٤٧.

(٢) تقرير التنمية البشرية لمصر، ٢٠١٠، مرجع سبق ذكره، ص ٨٣.

الداخلية مؤشر الإنفاق الإستثمارى على التعليم نسبة لجملة الإنفاق العام على التعليم ، بلغ ٩٣٪ من جملة الإنفاق العام على التعليم عام ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ ، وترتفع نسبة الإنفاق الإستثمارى بالنسبة للتعليم العالى لتصل إلى ٢١٪ بينما تنخفض لتصل إلى ٢٪ لمرحلة التعليم قبل الجامعى^(١) ، من أهم المؤثرات على كفاءة العملية التعليمية مستوى التأهيل للمدرس القائم بالتدريس والذى يستطيع بكفاءته رفع مستوى التأهيل للطلاب ، فعلى سبيل المثال مدرسى مرحلة الابتدائى فويوضح الجدول التالى مستوى تأهيل مدرسى المرحلة الابتدائى فى مصر ومقارنته بعض دول الآخري :

جدول رقم (٣) يوضح
نسبة تأهيل مدرسى الابتدائى

الدول	نسبة تأهيل مدرسى الابتدائى
الصين	١٠٠
ماليزيا	١٠٠
كوبا	٩٠
الأرجنتين	٦٥,٣
مصر	٢١,٣
تونس	٩٨
إيران	١٠٠

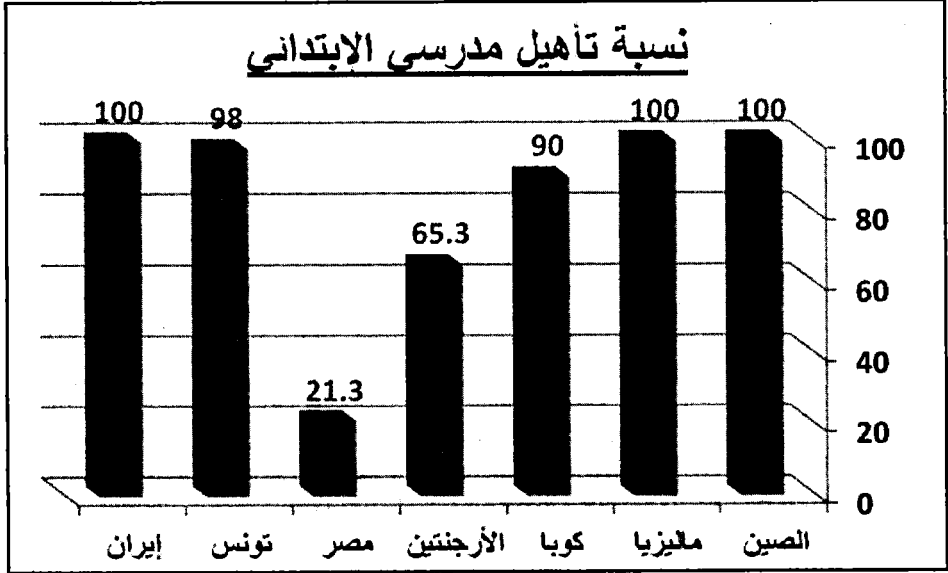
المصدر: د. يمن الحماقى ، إدماج النوع الإجتماعى فى التنمية ، ٢٠٠٥ ، ص ١١

(١) د. أشرف العربى ، تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم فى مصر ، فبراير ٢٠١٠ ، مرجع سبق ذكره ، ص

١٨ - ١٩ .



شكل رقم (٥) يوضح نسبة تأهيل مدرسي الابتدائي



المصدر: د. يمن الحماقى، إدماج النوع الإجتماعى فى التنمية، ٢٠٠٥، ص ١١.
ويوضح الشكل والجدول السابقين نسبة تأهيل مدرسي المرحلة الابتدائي بإعتبارها من أهم المراحل اللازمة لتأسيس الطلاب ويتضح لنا إنخفاض مستوى تأهيل مدرسي هذه المرحلة بالمقارنة بعدد من الدول وهذا ما ينعكس بالفعل على مستوى وكفاءة التعليم فى هذه المرحلة مما يؤثر سلبياً على تأسيس العنصر البشرى وينعكس على الأداء فى جميع المراحل التعليمية التالية ومن ثم على مستوى الأداء فى العمل.

إن إرتباط كفاءة عنصر رأس المال البشرى بالإنفاق على التعليم ومستوى كفاءة التعليم يعتبر من الخطوات الأولى التى يجب إتباعها لتحسين كفاءة العنصر البشرى وبالتالى زيادة إنتاجية العامل ومن ثم إرتفاع معدل النمو الإقتصادى فى مصر، ولقياس مستوى الإنفاق على التعليم يتم حسابه كنسبه من GNP حتى يتضح لنا نسة ما يتم إنفاقه على التعليم مقارنة بإجمالى الإنفاق العام فى الدولة وفيما يلى جدول يوضح نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج القومى الإجمالى:

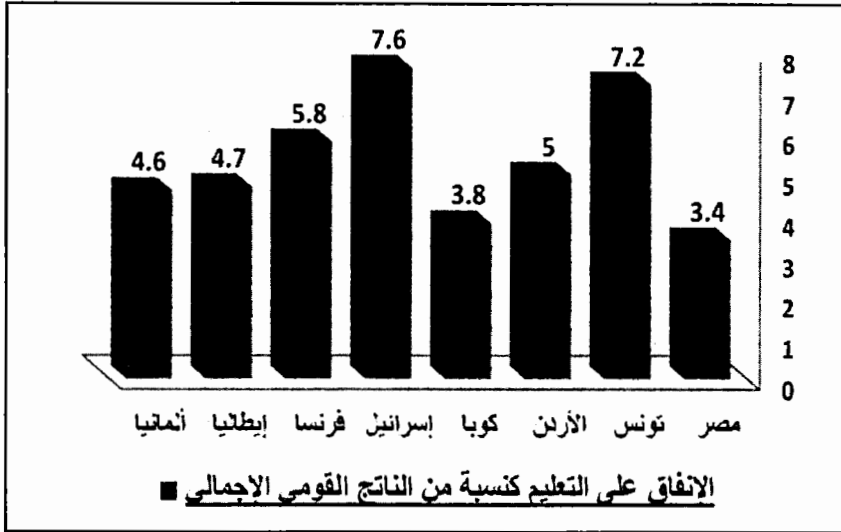
جدول رقم (٤)

يوضح الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج القومي الإجمالي عام ٢٠٠٤

الدول	مصر	تونس	الأردن	كوبا	إسرائيل	فرنسا	إيطاليا	ألمانيا
الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج القومي الإجمالي	٣,٤	٧,٢	٥	٣,٨	٧,٦	٥,٨	٤,٧	٤,٦

شكل رقم (٦)

يوضح الانفاق على التعليم كنسبة من الناتج القومي الإجمالي



المصدر: د. يمن الحماقى، إدماج النوع الإجتماعى فى التنمية ، ٢٠٠٥، ص ١٢
يوضح الجدول والشكل السابقين مدى إنخفاض مساهمة الإنفاق على التعليم كنسبة من إجمالى الناتج القومى وذلك مقارنة ببعض الدول ، يعنى ذلك عدم توجيه موارد بشكل كبير لقطاع التعليم من إجمالى الإنفاق العام مما يعنى إنخفاض الكفاءة التعليمية وإنخفاض كفاءة رأس المال البشرى ومن ثم إنخفاض الإنتاجية.
مما سبق يتضح لنا مستوى كفاءة التعليم فى مصر وهو ما يتضح من تقرير التنافسية العالمى التالى لعام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩:

جدول رقم (٥) يوضح

بعض مؤشرات جودة التعليم من تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩

البيان	جودة مؤسسات التعليم الحكومي	تلبية التعليم لإحتياجات الإقتصاد التنافسي	التعاون بين الجامعات ومراكز أبحاث الصناعة
المتوسط العالمي	٣,٧٪	٤,١	٤
قيمة المؤشر في مصر	٢,٤٪	٢,٦	٣,٦
ترتيب مصر من بين ١٣٤ دولة	١٢٦	١٢٨	٩٢

المصدر: د. أشرف العربي، تقييم سياسات الإنفاق على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاءة والعدالة والكفاءة، المؤتمر الدولي الخاص بتحليل "أولويات الإنفاق العام بالموازنات العامة في مصر والدول العربي" فبراير ٢٠١٠، ص ٢٢.

يتضح لنا من الجدول السابق إنخفاض بعض مؤشرات جودة التعليم وإنخفاض جودة مؤسسات التعليم الحكومي بالمقارنة بالمتوسط العالمي، أيضاً عدم تلبية التعليم لإحتياجات الإقتصاد التنافسي بشكل كبير فنجد أن هذا المؤشر ينخفض بما يقرب من ٥٠٪ من المتوسط العالمي مما يجعل مصر تحتل مرتبة متأخرة بين دول العالم مما يعنى عدم قدرة العنصر البشرى من التنافسية بين مثيله فى مختلف دول العالم وهذا ما يسبب المشاكل التى يعانى منها مستوى كفاءة الإنتاجية ومن ثم عدم قدرتها على التنافسية ومن ثم إنخفاض معدلات النمو بشكل عام.

جدول رقم (٦) يوضح

حجم المستثمر فى قطاع التعليم ونسبته إلى إجمالى الاستثمارات

السنة	حجم الاستثمارات فى قطاع التعليم بالليار جنيه	إجمالى الاستثمارات بالليار جنيه	نسبة المستثمر فى قطاع التعليم إلى إجمالى الاستثمارات	عدد السكان بالليون نسمة	نصيب الفرد من المستثمر فى قطاع التعليم
١٩٩٤	١,٨٥	٣٩,٤	٤,٧	٥٨,٩	٣,١
١٩٩٦	٢,٢	٥٠,٢	٤,٤	٥٩,٣	٣,٧
١٩٩٨	٣,٣	٦٨,٦	٤,٨	٦٢,٠	٥,٣
٢٠٠٠	٣,١	٧٣,١	٤,٢	٦٤,٥	٤,٨
٢٠٠٢	٣,١	٨٥,٥	٣,٦	٦٥,٩	٤,٧

المصدر: د. منى محمد الحسينى عمار، مؤشرات التنمية البشرية فى مصر دراسة مقارنة مع بعض الدول العربية، بدون سنة، ص ٢٢

من الجدول السابق يتضح لنا أن نظام التعليم يعاني من سوء تخصيص الموارد، حيث يتضح لنا ضعف نسبة الإستثمار فى قطاع التعليم مقارنة بإجمالى الإستثمارات وأن هذا الوضع يزداد سوءاً بإستمرار إنخفاض النسبة مع تزايد عدد المستفيدين من التعليم أى أن متوسط نصيب الفرد ينخفض بشكل ملحوظ.

وذلك لأن التفسير وراء إنخفاض مساهمة رأس المال البشرى فى نمو الناتج المحلى الإجمالى كان بسبب إنخفاض كفاءة ونوعية التعليم حيث أن التلاميذ لا يحققوا مخرجات التعليم (أهداف التعلم) من المواد التى يدرسونها وهذا ما تهدف إلى تحقيقه هيئة ضمان جودة التعليم فى مصر من خلال الرقابة على المؤسسات التعليمية الأساسية والجامعية سواء الخاصة أم الحكومية، هذا بالإضافة إلى عدم نقل وخلق مهارات شخصية لدى الطالب مثل القدرة على حل المشاكل والمرونة والحكم السليم وكيفية إتخاذ القرار السليم الذى يساعد العامل على التأقلم على مشكلاته اليومية. هذا بجانب مؤشرات الإنفاق على الدروس الخصوصية فتوضح الإحصائيات التى قامت بها وزارة التعليم فى التسعينات أن ٦٣٪ من الطلبة ما قبل التعليم الجامعى يتعاملون مع الدروس الخصوصية^(١) مما يؤثر سلباً على كفاءة العملية التعليمية، أيضاً سياسة الخفض فى الإنفاق الجارى يترتب عليها خفض فى الإنفاق على التعليم ومن ثم إنخفاض كفاءة رأس المال البشرى وبالتالي خفض الإنتاجية مما يؤثر سلباً على معدلات النمو.

(١) أحمد الكواز، السياسات الإقتصادية ورأس المال البشرى، المعهد العربى للتخطيط، أكتوبر ٢٠٠٢ مرجع سبق

ذكره، ص ٦.



المبحث الثالث

نموذج كمى لقياس دور رأس المال البشرى فى دعم التنمية الاقتصادية

لقد تم تحديد متغيرات الدراسة فى ضوء مشكلة الدراسة، وهدفها، وأهميتها وذلك فى محاولة التوصل إلى نموذج إحصائى يفسر العلاقة التبادلية بين رأس المال البشرى وبين معدلات النمو الاقتصادى وذلك لتحقيق معدلات مرتفعة من التنمية الاقتصادية، وعلى هذا يمكن توصيف كل من المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة، وأساليب قياسها كما سيرد توضيحه. إن العلاقة بين الاستثمار فى رأس المال البشرى من خلال الاهتمام بالعملية التعليمية وبين التنمية الاقتصادية يتم تحديدها من خلال بناء نموذج كمى لتفسير وتحليل سلوك العلاقة بين رأس المال البشرى وارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية، ومعرفة شكل واتجاه وقوة العلاقة التبادلية بين مقدار ما يتم الانفاق عليه فى مجال التعليم، وارتفاع معدلات النمو والتنمية الاقتصادية كمتغيرات تفسيرية Independent Variable يتم تفسيرها من داخل النموذج مرة، ومرة أخرى كمتغيرات تابعة Dependent Variables والتي يتوقع أن تساهم فى تفسير سلوك هذه الظواهر، وذلك فى ضوء ما أقرت به النظرية الاقتصادية والاستفادة من الأدبيات الأكثر انتشاراً وتناولاً لهذا الموضوع.

وفى هذا الإطار، يتجه هذا الجانب إلى تصميم نموذج كمى لقياس دور رأس المال البشرى فى دعم التنمية الاقتصادية، باستخدام أساليب الاقتصاد القياسى، وتحليل السلاسل الزمنية، وتطبيق اختبار استقرار بيانات السلاسل الزمنية، ومن ثم تقدير النموذج.

١-١ توصيف متغيرات النموذج

لقد تم حصر متغيرين اقتصاديين والتي يتوقع أن يكون لهما تأثير فى تفسير دور رأس المال البشرى فى دعم التنمية الاقتصادية، وسوف يتم التعبير عن هذين المتغيرين كما يلى:

١ - رأس المال البشرى والمعبر عنه "بالإستثمار فى مجال التعليم" - Investment in Education، ويرمز له باختصار الرمز Inl، وهو أحد المتغيرات التبادلية، والذي سوف يتم تفسير سلوكه من داخل النموذج وقد تم الحصول على هذه البيانات من خلال النشرات الاقتصادية للبنك المركزى المصرى.

٢ - معدل النمو الاقتصادى Economic Growth Rate، ويرمز له بإختصار Egr، حيث تم استخدام معدل التغير فى الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الثابتة كمقياس لمعدل النمو الاقتصادى، وهو أحد المتغيرات التبادلية والذى سوف يتم تفسير سلوكه من داخل النموذج. وقد تم الحصول على هذه البيانات من خلال النشرات الاقتصادية للبنك المركزى المصرى.

وقد تم استخدام سلسلة زمنية سنوية للمتغيرين تبدأ منذ عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠١١ وذلك فى ضوء البيانات المتوفرة عن هذين المتغيرين. ومن المتوقع وجود علاقة طردية بين رأس المال البشرى وبين معدل النمو الاقتصادى من ناحية، فالزيادة فى الاستثمارات فى مجال التعليم والتدريب تعنى الزيادة فى النمو الاقتصادى.

ومن ناحية أخرى، فمن المتوقع أيضاً وجود علاقة طردية بين معدل النمو من ناحية، وبين رأس المال البشرى من ناحية أخرى. فالزيادة فى هذا الأخير تؤدي إلى زيادة عنصر العمالة الماهرة فى عناصر الإنتاج وبالتالي إلى زيادة الإنتاجية وأخيراً ينعكس ذلك فى شكل زيادة معدلات النمو الاقتصادى.

١- ٢ اختبارات استقرار السلاسل الزمنية

تهتم النظرية الاقتصادية بدراسة العلاقات التوازنية بين المتغيرات محل الدراسة، لذلك يفترض علم الاقتصاد القياسى التطبيقى أن هذه المتغيرات مستقرة فى المتوسط والتباين، لكن تم هذا الافتراض دون اختبار. وحيث إن افتراض استقرار البيانات غالباً ما لا يتحقق فإن الاتجاهات الحديثة فى علم الاقتصاد القياسى New Trends In Econometrics تهتم - أولاً - باختبار عدم الاستقرار فى بيانات السلاسل الزمنية Testing Of Non Stationary.

ومما سبق، نستخلص أنه بعد توصيف النموذج الاقتصادى القياسى لا يجب تطبيق اختبار النموذج المناسب وتطبيقه إلا بعد التحقق من استقرار المتغيرات التفسيرية والمتغيرات التبادلية، وإلا سنعرض للوقوع فى الخطأ الشائع الذى يعرف باسم الإنحدار الزائف Spurious Regression.

ولكى يتم اختبار استقرار بيانات السلاسل الزمنية، فإنه يجب أن يتم ذلك باستخدام الطريقة التالية:



الطريقة الحديثة، وذلك بإستخدام اختبارات جذور الوحدة Unit Root Test وبصفة عامة، فإن هناك مجموعة من الشروط ينبغي توافرها حتى يمكن القول بأن السلسلة الزمنية مستقرة، وهي^(١):

١ - ثبات المتوسط، بمعنى أن يكون المتوسط مقدار ثابت لا يتوقف على الزمن.

$$E(X_t) = \mu \quad t = 1, 2, 3, \dots, T$$

٢ - ثبات التباين، بمعنى أن يكون التباين مقدار ثابت لا يتوقف على الزمن.

$$Var(X_t) = \sigma^2 \quad t = 1, 2, 3, \dots, T$$

٣ - اعتماد التغيرات الذاتية على طول الفترة الزمنية فقط.

$$Cov(X_t, X_{t-K}) = Cov(X_t, X_{t+K}) = \gamma_K \quad t = 1, 2, 3, \dots, T$$

وتأتى الخطوة الأخيرة للتحقق من استقرار هذه السلسلة الزمنية، وهى إجراء اختبارات جذور الوحدة بإستخدام اختبار ديكي فولر المزداد Augmented Dickey Fuller Test الذى يعرف اختصاراً باسم ADF، وذلك لأن هذا الاختبار يقترح إضافة الفروق المتتالية للمتغير لنماذج ديكي فولر العادية، مما يعطى نتائج أفضل فى التحليل. وتأخذ نماذج اختبارات ديكي فولر المزداد ثلاثة أشكال كما يلى:

١- اختبار الاستقرار بدون حد ثابت

$$\Delta X_t = \delta X_{t-1} + \sum_{j=1}^p \delta_j \Delta X_{t-j} + \epsilon_t \quad \begin{matrix} j = 1, 2, 3, \dots, P \\ t = 1, 2, 3, \dots, T \end{matrix}$$

٢ - اختبار الاستقرار بإدخال الحد الثابت

$$\Delta X_t = \alpha + \delta X_{t-1} + \sum_{j=1}^p \delta_j \Delta X_{t-j} + \epsilon_t$$

(١) أحمد رمزى، "معدلات الدولار وفاعلية السياسة النقدية فى مصر"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة إدارة الأعمال، جامعة حلوان، ٢٠١٠، ص ١٦٢ - ١٦٧.

٣- اختبار الاستقرار بإدخال الحد الثابت والزمن

$$\Delta X_t = \alpha + \beta t + \delta X_{t-1} + \sum_{j=1}^p \delta_j \Delta X_{t-j} + \epsilon_t$$

وبإجراء اختبار ديكي فولر للتحقق من استقرار السلسلة الزمنية لمتغيرات النموذج بإدخال الحد الثابت والزمن، نجد أن نتائج الاختبار قد جاءت على النحو التالي:
جدول (٤/٤)

ملخص نتائج اختبارات استقرار السلاسل الزمنية

المتغيرات	اختبار ADF	النتيجة	
مستقرة	٠٠٧٣٩١١٣٣,٣-	EGR	معدل النمو الاقتصادي
مستقرة	٠٧٦٦٧٣٩,٥-	INL	رأس المال البشري

تشير إلى مستوى المعنوية عند ١٪ - في حين تشير إلى مستوى المعنوية عند ٥٪
ومن خلال النتائج السابقة يتضح لنا أن السلسلة الزمنية - لمعدل النمو الاقتصادي ورأس المال البشري مستقرة.

٣-١ اختبارات التكامل المشترك

تبدأ اختبارات التكامل المشترك من فرضية أساسية مؤداها: أنه إذا وجدت توليفة خطية من متغيرين عشوائيين لا يتصفان بالسكون أو الاستقرار، فإن هذين المتغيرين يكون بينهما تكامل مشترك Co integrated، حتى وإن كانت العلاقة بينهما أو التوليفة ذاتها تتصف بالسكون، حيث يقال أن السلاسل الزمنية للمتغيرين متكاملة من درجاً (d,p)^(١).

وبإجراء اختبارات التكامل المشترك، نجد أن النتائج قد جاءت على النحو التالي:

(١) أحمد رمزي، المناهج المختلفة لنماذج تصحيح الخطأ، بحث غير منشور، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامع حلوان، ٢٠١١.



Date: 06/11/13 Time: 12:30
Sample (adjusted): 1992 2011
Included observations: 20 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: INL EGR
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.199167	5.555416	15.49471	0.7473
At most 1	0.054147	1.113371	3.841466	0.2913

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.199167	4.442045	14.26460	0.8100
At most 1	0.054147	1.113371	3.841466	0.2913

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

ويتضح مما سبق، أن نتائج اختبار جوهانسن للتساكن المشترك قد أوضحت عدم وجود أى درجة من درجات التكامل المشترك بين معدل النمو الاقتصادى، وبين رأس المال البشرى. وبالتالي يصبح النموذج المناسب فى هذه الحالة هو نموذج متجه الانحدار الذاتى. VAR Model The vector Auto regression Model والذى يرمز له اختصاراً بـ

١-٤ تقدير النموذج

بعد الانتهاء من المرحلة الأولى والثانية وهى التحقق من استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلية والتفسيرية وبعد إجراء اختبارات التكامل المشترك تأتى الخطوة الثالثة وهى صياغة النموذج الذى يأخذ الشكل التالى:

$$\begin{bmatrix} Egr_t \\ Inl_{t-1} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \alpha_1 \\ \alpha_2 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \beta_1 \\ \beta_2 \\ \beta_3 \\ \beta_4 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} Egr_{t-1} \\ Egr_{t-2} \\ Inl_{t-2} \\ Inl_{t-3} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \omega_1 \\ \omega_2 \\ \omega_3 \\ \omega_4 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} Egr_{t-1} \\ Egr_{t-2} \\ Inl_{t-2} \\ Inl_{t-3} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \xi_t \\ \xi_{t-1} \end{bmatrix}$$

وتشير الـ Yt إلى متجه المتغيرات الداخلية والذي يحتوى بداخله على متغيرين، وهما: رأس المال البشرى (الاستثمار فى مجال التعليم) Investment in Education، والذي يرمز له بـ Inl، ومعدل النمو الاقتصادى Economic Growth Rate والذي يرمز له بـ Egr.

كما تشير Egrt - 1 الى الاستثمار فى مجال التعليم فى الفترة السابقة (فترة ابطاء واحدة)، أما Inlt - 1 فتشير إلى معدل النمو الاقتصادى فى الفترة السابقة (فترة ابطاء واحدة).

ولقد تم الحصول عليه بفترة ابطاء واحدة لأن هذا المتغير يحتاج الى فترة ابطاء ليصل تأثيره الى معدل النمو الاقتصادى، حيث أن رأس المال البشرى يعتبر من أهم الأدوات اللازمة لدعم عملية التنمية الإقتصادية، فإعداد الموارد البشرية بزيادة كفاءتها ومهارتها وابداعها وتدريبها يزيد من قيمتها الاقتصادية، ويمكنها من التأثير على الإنتاج والانتاجية وعلى الدخل وبالتالي على التنمية الإقتصادية والنمو الاقتصادى وهذا التأهيل والتدريب يحتاج الى فترة زمنية ليست بقصيرة أى فترة ابطاء لاحداث الفاعلية والنمو الاقتصادى المنشود. وتشير B الى مصفوفة معاملات الانحدار والخاصة بتأثير المتغيرات المستقلة على معدل النمو. ما W فتشير الى مصفوفة معاملات الانحدار والخاصة بتأثير المتغيرات المستقلة على الاستثمار فى مجال التعليم.

كما تشير إلى مصفوفة حدود الخطأ العشوائية والمتخلصة من مشكلة الارتباط الذاتى بين الأخطاء.

وبتطبيق النموذج بالاعتماد على البيانات السنوية لمتغيرات النموذج خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١١)، نجد أن نتائج التقدير قد جاءت على النحو التالى:

Vector Autoregression Estimates

Vector Autoregression Estimates

Date: 06/11/13 Time: 12:29

Sample (adjusted): 1993 2011

Included observations: 19 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

	INL(-1)	EGR
INL(-2)	0.877865 (0.20720) [4.23677]	0.787360 (0.32532) [2.42027]
INL(-3)	-0.056569 (0.14538) [-0.38910]	-0.843081 (0.22826) [-3.69351]
EGR(-1)	0.637539 (0.12716) [5.01366]	0.732040 (0.19965) [3.66662]
EGR(-2)	-0.489902 (0.15866) [-3.08769]	-0.290535 (0.24911) [-1.16629]
C	0.042687 (0.59442) [0.07181]	2.728893 (0.93328) [2.92399]
R-squared	0.869235	0.704864
Adj. R-squared	0.831874	0.620539
Sum sq. resid	5.620584	13.85524
S.E. equation	0.633617	0.994817
F-statistic	23.26566	8.358937
Log likelihood	-15.38880	-23.95996
Akaike AIC	2.146189	3.048417
Schwarz SC	2.394726	3.296954
Mean dependent	4.158300	4.815789

وبالنظر إلى نتائج التقدير الواردة في الجدول الموضح أعلاه يتضح لنا ما يلي:

١ - وجود علاقة طردية معنوية بين الاستثمار في التعليم في الفترة الحالية $Inlt-1$ كمتغير داخلي Endogenous Variable، وبين الاستثمار في التعليم نفسه في الفترة السابقة Inl كمتغير تفسيري Explanatory Variable، فالزيادة في هذا الأخير بنسبة ١٪ تعني زيادة في الاستثمار في التعليم بنسبة ٨٧٪.

أما بالنسبة لمعنوية معامل الانحدار الخاص بالنمو الاقتصادي، نلاحظ أن قيمة t -Statistic المحسوبة جاءت مساوية لـ ٤,٢٣ وهى قيمة أكبر من قيمة t -Statistic الجدولية عند مستوى معنوية ٥٪، وهى قيمة جوهرية ومعنوية، وهو الأمر الذى من خلاله نستطيع رفض الفرض العدمى لصالح الفرض البديل القائل بأن معامل انحدار يختلف معنوياً عن الصفر.

٢ - وجود علاقة طردية معنوية بين معدل النمو الاقتصادى فى الفترة الحالية ($Egr\ t-1$) وبين الاستثمارات فى مجال التعليم فى نفس الفترة ($Inl\ t-1$) فالزيادة فى معدل النمو الاقتصادى بنسبة ١٪ تؤدي فوراً إلى زيادة الاستثمارات فى مجال التعليم بنسبة ٠,٦٣٪.

أما إذا انتقلنا إلى نسبة رأس المال البشرى، والتغير فى معدل النمو الاقتصادى بفترة إبطاء واحدة، فنجد أن هذين المتغيرين مسئولان عن حوالى ٨٦٪ من التغيرات التى تحدث فى سلوك المتغير الداخلى وهو رأس المال البشرى . وقد جاء ذلك واضحاً من خلال قيمة معامل التحديد R^2 .

٣ - وجود علاقة طردية معنوية بين معدل النمو الاقتصادى ($Egr\ t$) كمتغير داخلى وبين الاستثمار فى مجال التعليم فى الفترة السابقة ($Inl\ t-2$) كمتغير تفسيرى حيث يحتاج الى فترتين إبطاء، فالزيادة فى هذا الأخير بنسبة ١٪ تؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادى بنسبة ٠,٧٨٪.

أما بالنسبة لمعنوية معامل الانحدار الخاص بالاستثمار فى مجال التعليم، نلاحظ أن قيمة t -Statistic المحسوبة جاءت مساوية لـ ٢,٤ وهى قيمة أكبر من قيمة t -Statistic الجدولية عند مستوى معنوية ٥٪، وهى قيمة جوهرية ومعنوية، وهو الأمر الذى من خلاله نستطيع رفض الفرض العدمى لصالح الفرض البديل القائل بأن معامل انحدار يختلف معنوياً عن الصفر.

وهذا يعنى أن المتغير التفسيرى وهو الاستثمار فى مجال التعليم له تأثير معنوى طردى حقيقى على المتغير الداخلى وهو النمو الاقتصادى.

٤ - وجود علاقة طردية معنوية بين معدل النمو الاقتصادى ($Egr\ t$) كمتغير تفسيرى وبين معدل النمو الاقتصادى بفترة إبطاء واحدة (فى الفترة السابقة)، فالزيادة فى هذا الأخير بنسبة ١٪ تؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادى فى الفترة الحالية بنسبة ٠,٧٣٪.



أما بالنسبة لمعنوية معامل الانحدار الخاص بالاستثمار فى مجال التعليم، نلاحظ أن قيمة t-Statistic المحسوبة جاءت مساوية لـ ٣,٦ وهى قيمة أكبر من قيمة t-Statistic الجدولية عند مستوى معنوية ٥٪، وهى قيمة جوهرية ومعنوية، وهو الأمر الذى من خلاله نستطيع رفض الفرض العدمى لصالح الفرض البديل القائل بأن معامل انحدار يختلف معنوياً عن الصفر.

وهذا يعنى أن المتغير التفسيرى وهو الاستثمار فى مجال التعليم له تأثير معنوى طردى حقيقى على المتغير الداخلى وهو النمو الاقتصادى.

أما إذا انتقلنا إلى نسبة مساهمة الاستثمارات فى مجال التعليم بفترتين ابطاء ومعدل النمو الاقتصادى فى الفترة السابقة فى تفسير سلوك معدل النمو الاقتصادى فى الفترة الحالية نجد أنهما مسئولان عن حوالى ٧٠٪ من التغيرات التى تحدث فى سلوك المتغير الداخلى وهو معدل النمو الاقتصادى، وقد جاء ذلك واضحاً من خلال قيمة معامل التحديد R^2 .

١-٥ تحليل نتائج القياس

تم صياغة الفرضية الرئيسية للدراسة على النحو التالى:

أن الاستثمار فى رأس المال البشرى يساعد على زيادة الانتاجية، وبالتالى فهناك علاقة وثيقة بين تنمية رأس المال البشرى والارتقاء بمعدلات النمو الاقتصادى.

١ - وجود علاقة طردية معنوية بين الاستثمار فى مجال التعليم كمتغير داخلى Endogenous Variable، وبين معدل النمو الاقتصادى كمتغير تفسيرى Ex-planatory Variable.

وهذا يعنى أن المتغير التفسيرى وهو معدل النمو الاقتصادى له تأثير معنوى طردى حقيقى على المتغير الداخلى وهو الاستثمار فى رأس المال البشرى.

٢ - وعلى الجانب الآخر، أوضحت نتائج القياس وجود علاقة طردية معنوية بين النمو الاقتصادى كمتغير داخلى Endogenous Variable، وبين الاستثمار على التعليم كمتغير تفسيرى Explanatory Variable.

وهذا يعنى أن المتغير التفسيرى وهو الاستثمار على التعليم له تأثير معنوى طردى حقيقى على المتغير الداخلى وهو النمو الاقتصادى.

وبالتالى أثبتت نتائج التحليل القياسى أن متغير الاستثمار على التعليم له تأثير على النمو الاقتصادى، وهو ما جاء مطابق لتوقع النظرية الاقتصادية، مما يبين صحة الفرضية التى قامت عليها الدراسة وهى:

أن الاستثمار فى رأس المال البشرى يساعد على زيادة الانتاجية، وبالتالى فهناك علاقة وثيقة بين تنمية رأس المال البشرى والارتقاء بمعدلات النمو الاقتصادى.

كما أثبتت نتائج التحليل القياسى أيضاً أن متغير النمو الاقتصادى له تأثير على الاستثمار فى التعليم، ومن ثم نستنتج أن هناك علاقة تبادلية بين المتغيرين الاقتصاديين، حيث يؤثر كل منهما على الآخر بالزيادة، ففى حالة زيادة الاستثمار فى مجال التعليم يؤدى ذلك إلى زيادة الانتاج والانتاجية، ومن ثم النمو الاقتصادى الذى يؤدى الى حدوث تنمية اقتصادية وبالتالى تبرز أهمية رأس المال البشرى فى دعم عملية التنمية الاقتصادية.

المبحث الرابع

تجارب دولية للإستفادة من الإستثمار فى رأس المال البشرى

يستعرض هذا المبحث بعض التجارب الدولية التى توضح الدور الهام الذى لعبه الإستثمار فى رأس المال البشرى فى إحداث طفرة التنمية، والآليات التى طبقت لتفعيل هذا بغرض استخلاص بعض الدروس من القصص الناجحة للنظر فى إمكانية محاكاتها فى حالة مصر وبما يتوافق مع خصوصية المجتمع المصرى، حيث تتأكد مدى أهمية الإستثمار فى رأس المال البشرى من خلال النظر الى تجارب الدول الفقيرة فى الموارد الطبيعية والتى قامت بالاهتمام بالموارد البشرية وحققنت تقدما على مستوى دول العالم، حيث نجد من تجارب بعض الدول فى شرق آسيا أنها استلهمت سياستها التنموية من التجربة اليابانية ونجحت نجاحا باهرا فى تحقيق التنمية البشرية والمادية معا مثل كوريا الجنوبية وسنغافورا وماليزيا وتايوان.

وفيما يلى نذكر بعض التجارب الدولية فى مجال الاهتمام بالعنصر البشرى:

التجربة الماليزية: لقد أدركت ماليزيا أهمية تنمية رأس المال البشرى حيث عملت على تأسيس نظام تعليمى قوى مما ساهم فى عملية تحول الاقتصاد الماليزى من قطاع تقليدى زراعى إلى قطاع صناعى حديث وتوظيف ماليزيا للتعليم كأداة حاسمة لبلوغ مرحلة الاقتصاد المعرفى القائم على تقنية المعلومات والاتصالات. وقد أولت الحكومة عناية خاصة بالتعليم الأساسى والفنى واستخدمت اعتمادات مالية كبيرة فى مجالات العلوم والتقنية واستعانت ماليزيا بخبرات أجنبية فى كافة مستويات التعليم العالى والتقنى لتلبية احتياجات سوق العمل المحلية وهذا ساهم بقوة فى رفع مهارة قوة العمل حيث يعكس الجدول التالى المساهمة الملموسة لعنصر العمل فى نمو الناتج المحلى الإجمالى.

جدول رقم (٧)

يوضح المساهمة النسبية لعناصر الانتاج فى نمو الناتج المحلى الإجمالى

٢٠١٠-٢٠٠٦		٢٠٠٥-٢٠٠١		٢٠٠٠-١٩٩٦		البيان
المساهمة فى النمو	النسبة النئوية	المساهمة فى النمو	النسبة النئوية	المساهمة فى النمو	النسبة النئوية	
١,٨	٢٩,٨	١,٥	٣٣,٢	١,٥	٣٠,٨	عنصر العمل
٢,٠	٣٤,٤	١,٧	٣٧,٨	٢,٢	٤٥,٢	عنصر رأس المال
٢,٢	٣٥,٨	١,٣	٢٩	١,١	٢٤	الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج
٦,٠	١٠٠	٤,٥	١٠٠	٤,٨	١٠٠	الناتج

المصدر: الطيب عبد الله الطيب، تجارب دولية فى مجال تنمية الموارد البشرية "الدراسة المستفادة" ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر القومى لتنمية الموارد البشرية، السودان، ٣ - ٤ يوليو ٢٠١٢، ص ٢٤.

كما تميزت التجربة الماليزية بإنشاء المدارس الذكية لتعليم الطلبة التقنية الحديثة، مع غرس قيم العمل المنتج فى النشء، كما قامت ماليزيا بربط برامج التعليم والتدريب باحتياجات التنمية المحلية وبمواكبة عصر العولمة فى آن واحد، وإشراك القطاع الخاص المحلى والأجنبى فى وضع سياسات التعليم والتدريب مع الجهات الحكومية، وتحفيز القطاع الخاص المحلى والأجنبى فى الاستثمار بقطاعى التعليم والتدريب.

تجربة سنغافورة: قفزت سنغافورة من قرية فقيرة لصيادى السمك قبل خمسين عاماً إلى مثال يحتذى به حيث كانت سنغافورة وما زالت لا تمتلك أى مواد خام من مدخلات الصناعات القائمة فيها، ولكن بالرغم من ذلك فقد استطاعت أن تصبح من أكبر الدول المتقدمة اقتصادياً.

وبالنظر الى تجربة دولة سنغافورة فنجد أنها ركزت على أهمية التعليم والتدريب بدءاً من المرحلة الابتدائية ورياض الأطفال وفتح المجالات للتعليم للقطاع الخاص مع القطاع الحكومى لبناء قدرات الإبداع والابتكار، مع تطبيق أساليب الإدارة الحديثة وتحقيق فوائض مالية كبيرة وتوجيهها عن طريق صناديق سيادية (يوظف ٧٠٪ منها) للاستثمار محلياً وخارجياً من خلال شركة لإدارتها بدلاً من أن توضع كودائع بنكية.



وقد طبقت سنغافورة قوانين صارمة لحماية الملكية الفكرية، وتفوقت في مجال تقنية لمعلومات واستخدام الحاسب الآلى حيث بلغت ٦٢ جهازاً لكل ١٠٠ فرد، مع ارتفاع نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير التى بلغت ٣,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى وهو يعادل ما يزيد على عشرة أضعاف المعدل العالمى، وركزت سنغافورة على استيعاب سوق لعمل لخريجي قطاعى التعليم والتدريب من خلال الصناعات كثيفة العمالة لحل مشكلة البطالة، ثم بدأت فى إنشاء المدن التقنية واهتمت بتطويرها وجذب التقنيات العالمية إليها، واهتمت بمينائها الرئيس فأصبح يحتل المرتبة الثانية من بين موانئ العالم من حيث الطاقة الاستيعابية وسرعة العمليات، وأنشأت أكبر مركز فى العالم لتزويد البواخر بالوقود فى الميناء واستغلال موقعها الجغرافى المتميز، كما اهتمت سنغافورة بتطوير إمكاناتها كأحد مراكز العلاج والاستشفاء فى العالم.

التجربة الكورية^(١): تعد التجربة الكورية من أنضج تجارب النمو الآسيوية من حيث النقلة التنموية الشاملة التى حققتها هذه الدولة (على الرغم من قلة مواردها الطبيعية) خلال فترة لم تتجاوز الثلاثة عقود حيث انتقل خلالها الاقتصاد الكورى من اقتصاد زراعى متخلف إلى اقتصاد صناعى متقدم يحتل مرتبة عالمية مرموقة وجعلت من الاقتصاد الكورى من أسرع اقتصاديات العالم نمواً حيث نجحت كوريا فى تمويل هيكل الصناعة الوطنية من صناعة كثيفة العمالة قائمة على الاحلال محل الواردات إلى صناعة كثيفة رأس المال عالية التقنية موجهه بالدرجة الأولى نحو التصدير، وشكلت خطط التنمية الأربع الأولى إطاراً فعالاً لجهود التنمية التى انطلقت بقوة وجعلت من الاقتصاد الكورى من أسرع اقتصاديات العالم نمواً، ومن أهم الاستراتيجيات التى اتبعتها كوريا هو القيام ببرامج طويلة المدى لتطوير المؤسسات، حيث قدمت الحكومة دعم مالى لمدة تتراوح ما بين ٥ - ٦ سنوات للجامعات والأساتذة ومراكز البحوث للقيام بمشروعات محددة وتدريب طلاب الدراسات العليا. كما قامت بالاستفادة من مشاهير العلماء فى وضع المناهج والإشراف على المشروعات المدعومة من الدولة مع الاستفادة من صغار العلماء بقيادة المشروعات الهامة. كما قامت بإرسال علماء ومهندسين لدورات تدريبية قصيرة للخارج بصورة منتظمة فى مجالات مختارة وحثهم على العمل فى منشآت أوروبية لاستيعاب التقنيات المستخدمة فى تلك

(١) الطبيب عبد الله الطيب، تجارب دولية فى مجال تنمية الموارد البشرية "الدراسة لمستفادة" ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر القومى لتنمية الموارد البشرية، السودان، ٣ - ٤ يوليو ٢٠١٢، ص ٨.

المنشآت. كذلك قامت الحكومة بدعم الباحثين المتميزين ودعوة قيادات رجال الأعمال لمناقشة القضايا المتعلقة بالعلوم البحتة والتقنية والتطبيقية وذلك ربطا لرجال الأعمال بمؤسسات تنمية الموارد البشرية. كما فتحت الباب دون قيود للقطاع الخاص للاستثمار في قطاعي التعليم والتدريب.

التجربة الهندية: تعد الهند من أوائل الدول النامية التي اهتمت بتنمية موارده البشرية وللتأكيد على ذلك قامت بتغيير مسمى وزارة التربية والتعليم إلى وزارة تنمية الموارد البشرية، كما تميزت التجربة الهندية بالتركيز على قطاع تقنية المعلومات، وتكوين مجلس قومي لتحسين نوعية التعليم والتدريب وتطوير كفاءة المعلمين وتحديث المناهج العلمية واعداد الكتب الدراسية بدءا من المرحلة الابتدائية وحتى المرحلة الثانوية، وإلزامية التعليم المجاني حتى نهاية المرحلة الثانوية فقط لكي يصبح التعليم العام شاملا لكل أفراد المجتمع من الأجيال القادمة، والزام السياسة القومية للتعليم بتحسين وضع المرأة وذلك بوضع برامج لزيادة إقبالها على التعليم وزيادة نسبة المعلمات لتصل الى ٥٠٪ من إجمالي عدد المعلمين، وكذلك زيادة المخصصات المالية للجامعات واستقلاليتها وزيادة الميزانيات للبحث العلمي مع المزيد من المرونة في الأنظمة والتشريعات، والتركيز على نوعية التعليم وتوجيه فائض طلاب الثانوى للتعليم الفني، ومحو الأمية الأبجدية وأمية الحاسب الآلى لجميع المنتسبين الى مؤسسات تنمية الموارد البشرية شاملا جميع أعضاء هيئة التدريس والمعلمين والمتدربين والطلاب والطالبات، والتوسع فى التعليم عن بعد لكي تشمل جهود تنمية الموارد البشرية سكان المناطق النائية التي لم تحظى بنصيب وافر من التعليم، وكذلك دمج برامج التعليم المهني مع التعليم الثانوى لتهيئة أغلب الطلاب لدخول الحياة العملية مباشرة بدلا من دخول الجامعات.

التجربة الفلبينية: تميزت بتأهيل القوى العاملة للتعامل مع التقنية وركزت على تنمية الموارد البشرية ليس بغرض الاكتفاء الذاتى منها وإنما لتصدير العمالة الماهرة للخارج لزيادة عملاتها الصعبة ودخلها الوطنى، واستحداث فكرة التعليم غير الرسمى (بدون شهادات) لنشر الوعى فى المجتمع، كما عملت على تطوير مؤسسات التعليم والتدريب وتحويل أساليب التعليم من التلقين إلى الابتكار، وتصدير فائض العمالة الفنية للخارج، وأن يكون التعليم باللغة الفلبينية والإنجليزية معاً، والتعاون مع اليابان فى مجال التدريب،

والاستفادة من برامج التعاون الدولي فى مجالى التعليم والتدريب، كما أنها سعت لاستخدام المنظمات الأهلية غير الحكومية فى إعادة تأهيل الذين لم يجدوا وظائف فى سوق العمل لوظائف أخرى.

التجربة الاسترالية: تميزت بالتركيز على التعليم والتدريب كمفاتيح لتنمية الموارد البشرية والمجتمع ككل من خلال الدعم الكبير من الحكومة والمجتمع، وأهم مجال ركزت عليه هو مشروع تطوير التعليم وتغيير طرق التدريس لكى يكون الطالب متعلما "مستقلا"، وأن يكون المعلم ليس ملقنا للمعلومات بل مساعدا للطالب فى عملية التعلم، وعملت استراليا على دمج برامج التعليم الفنى والتدريب المهنى مع برامج التعليم الثانوى العام وربطها باحتياجات سوق العمل، وتبنى أنماط جديدة من التعليم مثل التعليم عن بعد والتعليم المستمر والتعليم التعاونى، والتركيز على تدريب المعلمين والمدرسين قبل المتدربين، والقيام بمشاركة القطاع الخاص فى قرارات تنمية الموارد البشرية.

التجربة اليابانية: بدأت انطلاقتها فى أواسط القرن العشرين، حيث بدأت باستيراد كل ما ينقصها من المواد الخام وتحويلها الى منتجات تنافس بها دول العالم وقد كانت التقنية هى القيمة التى أضافتها اليابان وبتملكها تلك التقنية وصلت اليابان فى نهاية القرن العشرين الى مرتبة متقدمة جدا فى العالم.

التجربة الألمانية: لقد خرجت ألمانيا من الحرب العالمية الثانية مدمرة، حيث تم تدمير أدواتها الاقتصادية كالمصانع والمزارع وبنيتها التحتية بما فى الطرق والسكك الحديدية وشبكات الاتصال المختلفة والجسور والموانئ، كما أنها لا تمتلك الكثير من المواد الخام ولكن بالرغم من ذلك فنجد أن ألمانيا استطاعت بفضل ما تمتلكه من عناصر بشرية أن تصبح من الدول المتقدمة اقتصاديا.

تجربة فنلندا: اعتمدت فى تطوير اقتصادها على القطاعات التقنية بمعنى أنها اعتمدت على برامج للتحويل الهيكلى منذ عام ٢٠٠٠م للانتقال من المواد الخام إلى الاعتماد على سياسة التركيز التقنى لتصنيع منتجات تقنية مرتفعة الجودة، وركزت فى توجهها على تصدير المنتجات عالية التقنية، واستطاعت تصدير ما قيمته ١٣٨ مليار دولار فى عام ٢٠٠٧م، كما استخدمت فنلندا عائدات الشركات المخصصة فى تمويل مشاريع البحث والتطوير والابتكار، وبلغت نسبة الإنفاق على البحوث نحو ٢٪ من الناتج المحلى فى عام

١٩٩٠م وازدادت إلى ٣,٤٪ عام ٢٠٠٠م ثم إلى ٦,٤٪ فى عام ٢٠٠٧م. كما طبقت فنلندا إستراتيجية وطنية لتحقيق اقتصاد المعرفة ومجتمع المعلومات، وأنشأت مدينة للصناعات التقنية، وتعاونت مع الجامعات ومراكز البحث العلمى ودعمت البحوث من أجل تحويلها من الصفة الأكاديمية البحتة إلى الصفة التطبيقية للنتائج فى أرض الواقع.

الدروس المستفادة من التجارب الدولية:

ومن هنا نجد من التجارب السابقة أن تلك الدول جميعها قد قطعت شوطاً كبيراً فى تنمية رأس المال البشرى وفى النهوض باقتصادياتها بما يعجل فى عملية الانتقال واللاحق بالدول المتقدمة. وبالنظر الى التجارب السابقة فنجد ضرورة استفادة مصر من تلك التجارب وضرورة وضع آليات لتفعيل ذلك حيث يمكن عن طريق الاستعانة بتلك التجارب من اللحاق بتلك الدول، وفيما يلى آليات الاستفادة من تلك التجارب:

- الاهتمام بالتعليم الأساسى والفنى وإنشاء المدارس الذكية لتعليم الطلبة التقنية الحديثة وهذا ما بدأته مصر فعلا بإنشاء المدارس الذكية والتي تهدف إلى إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى المدارس على مستوى عالمى لتحقيق استيعاب الطلاب الكامل للوسائل التكنولوجية الحديثة وزيادة المعرفة والتحصيل والبحث للوصول إلى الإبداع والابتكار وتحويل المدرسة إلى وحدة إنتاجية ومركز تعليم مجتمعى.

- ضرورة وجود جهاز مؤسسى يتولى الاشراف على برامج تنمية الموارد البشرية ويتابع تنفيذها ويقوم كذلك بالتنسيق بينها وبين مختلف البرامج التنموية الأخرى ذات الصلة لتفادى التعارض فيما بينها.

- اشراك القطاع الخاص ليس فقط فى اقامة مؤسسات تنمية الموارد البشرية ولكن أيضا فى وضع السياسات وتطوير المناهج التعليمية والتدريبية ، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى وسائل تنمية الموارد البشرية على صعيد كل المستويات.

- التوسع فى التعليم عن بعد لكى تشمل جهود تنمية رأس المال البشرى سكان المناطق الريفية التى لم تحظى بقدر كافى من التعليم.

- وضع مناهج تقنية وفنية فى المرحلة الثانوية لكى يستطيع خريجو هذه المرحلة التوجه للقطاع الخاص ولديهم بعض المهارات التى تساعدهم فى الحصول على عمل.



- ربط الكليات التقنية باحتياجات سوق العمل وتطبيق التعليم التعاونى لأنه سوف يساعد خريجى الكليات التقنية فى التوظيف وتقليص بطالة الخريجين.
- تطوير المناهج التعليمية وتعديلها باستمرار بما يتواءم مع متطلبات سوق العمل المتغيرة.
- ربط التعليم العام بتخصصات التعليم العالى والتقنى وباحتياجات ومتطلبات سوق العمل.

النتائج

أولاً: نتائج عامة:

- ١ - عدم قدرة الحكومة على توفير فرص عمل مناسبة للخريجين يؤدي إلى إتجاه الغالبية منهم إلى العمل في الإقتصاد غير المنظم وبالتالي فإن إنتاجية العاملين لا يتم حسابه ضمن الناتج المحلي الإجمالي ولا تؤثر على معدلات التنمية الإقتصادية.
- ٢ - يمثل الإنفاق على التعليم كنسبة من الإنفاق العام نسبة منخفضة بالرغم من أن التعلي من أهم أسس التنمية البشرية والتي تؤثر بشكل مباشر على التنمية الإقتصادية.
- ٣ - يعاني هيكل الإنفاق على التعليم فى مصر من سوء توزيع، حيث أن الأجور تمثل نسبة مرتفعة من إجمالى الإنفاق على التعليم ولا تقتصر الأجور على الأكاديميين بل تمثل أجور الإداريين جزء كبير من إجمالى الأجور.

ثانياً: نتائج إختبارات الفروض:

الفرض الأول: أن الاستثمار فى رأس المال البشرى يساعد على زيادة الانتاجية، وبالتالي فهناك علاقة وثيقة بين تنمية رأس المال البشرى والارتقاء بمعدلات التنمية الاقتصادية .

ثبت صحة الفرض: حيث يمثل العنصر البشرى قوة اقتصادية هائلة تساهم فى تحقيق التقدم والنمو الاقتصادى والاجتماعى، حيث نجد من العديد من التجارب الدولية والتي قامت بالاستفادة من العنصر البشرى بأنها قد تفوقت اقتصاديا ودوليا فنجد مثلاً دولا مثل كوريا واليابان وماليزيا وغيرهم من دول جنوب شرق آسيا قد حققوا معدلات عالية للنمو الاقتصادى واستطاعوا ان يتخطوا حاجز التخلف وان يصلوا الى مكانة متقدمة بين دول العالم ارتكازا على ما لديهم من موارد بشرية، كما أن ما يشهده العالم اليوم من تطورات تقنية فى مجال تكنولوجيا المعلومات يرجع الى ما تم تأهيله من مهارات وقدرات عالية المستوى لأفراد من العنصر البشرى.

الفرض الثانى : امكانية دعم وتنمية رأس المال البشرى من خلال رفع كفاءة العنصر البشرى لمواكبة سوق العمل وبالتالي رفع كفاءة القطاعات إقتصادياً.

ثبت صحة الفرض : ان مؤسسات التعليم فى مصر لاتهدف إلى تحقيق نواتج تعلم تواكب سوق العمل وبالتالي فإن خريجى الجامعات غير مؤهلين لشغل فرص العمل المتاحة



مما يؤكد وجود قصور وضعف فى كفاءة مؤسسات التعليم، وبالتالي فإن دعم وتنمية رأس المال البشرى يأتى من خلال رفع كفاءة العنصر البشرى لمواكبة سوق العمل وبالتالي رفع كفاءة القطاعات إقتصادياً.

الفرض الثالث: إن تنمية وتطوير رأس المال البشرى يأتى فى المقام الأول من خلال تطوير المؤسسات التعليمية.

ثبت صحة الفرض: من أهم أسباب تدهور النمو الإقتصادى فى مصر عدم كفاءة عنصر رأس المال البشرى ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة يأتى على رأسها إنخفاض كفاءة العملية التعليمية فى جميع مراحل التعليم الأساسى ، وبالتالي فإن تطوير وتنمية رأس المال البشرى يأتى فى المقام الأول من خلال تطوير المؤسسات التعليمية.

التوصيات

فيما يلي عرض لبعض التوصيات التي يمكن أن تساهم في النهوض بمنظومة رأس المال البشري :-

١ - ضرورة تبني الدولة لسياسة واضحة المعالم بهدف تنمية الموارد البشرية آخذه بعين الاعتبار الارتقاء برأس المال البشري.

٢ - ضرورة العمل على توسيع وتجديد وتطوير المؤسسات التربوية والتعليمية والبحثية.

٣ - ضرورة توفير إمكانية التعليم لجميع الفئات ومكافحة الأمية العادية والمعلوماتية وبناء مجتمع المعرفة وترسيخ مفهوم التعلم مدى الحياة وتأهيل الموارد البشرية الموجودة في سوق العمل.

٤ - السعى نحو تطوير المعاهد المتوسطة والجامعات، بما يتناسب مع تزويد سوق العمل بالخريجين الذين يتقنون المهن المناسبة والمطلوبة في سوق العمل.

٥ - حث جميع المعلمين والمدرسين على استخدام الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات وبشكل موسع كأداة تعليمية وفي جميع المراحل التعليمية.

٦ - العمل على محو الفقر والأمية وانتهاء الإجراءات البيروقراطية والعمل على تطوير البنية الأساسية لأنها تعتبر من العوامل التي تسهم في رفع مستوى الانجازات المحققة في مجال التعليم.

٧ - ضرورة مساهمة القطاع الخاص في مجال التعليم ونشر الوعي لدى الآباء بأهمية التعليم

٨ - ضرورة إعادة النظر في توزيع هيكل الإنفاق العام على التعليم بما يوفر نسبة مرتفعة توجه إلى تطوير العملية التعليمية وتحقق أهداف تنموية من شأنها رفع كفاءة العنصر البشري.

٩ - ومن أهم التوصيات الخاصة بصانع السياسات فتتمثل فيما يلي : ان الاستثمار في مجال التعليم والمعبّر عنه برأس المال البشري يحتاج الى فترتين ابطاء لكي يحدث أثره على التنمية الاقتصادية، فعلى صانع السياسة ألا ينتظر نتيجة فورية لزيادة الاستثمارات في رأس المال البشري على النمو وهو ما ظهر واضحاً من خلال نتائج

التحليل القياسي. فإعداد الموارد البشرية بزيادة كفاءتها ومهارتها وابداعها وتدريبها يزيد من قيمتها الاقتصادية، ويمكنها من التأثير على الإنتاج والانتاجية وعلى الدخل وبالتالي على التنمية الإقتصادية والنمو الإقتصادى وهذا التأهيل والتدريب يحتاج الى فترة زمنية ليست بقصيرة لاحداث الفاعلية والنمو الإقتصادى المنشود.

المراجع

- ١ - باقر سليمان النجار، التعليم والتدريب والعمالة في الخليج العربي، قراءة سوسيولوجية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الأول، العدد (١ - ٢)، ١٩٩٣، ص ١٦٣.
- ٢ - سعيد محمد الخطيب، دور التعليم في بناء رأس المال البشري: الأراضي الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، رام الله، سبتمبر ٢٠٠٥، ص ٧.
- ٣ - علي بن سليمان الشهري، العلاقة بين العمل والتعليم في واقع متغير، ورقة عمل مقدمة الى مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٠ متاح على الموقع الرسمي للمؤسسة. www.arabthought.org
- ٤ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣، ص ٩٠.
- 5- J.C. Spender & Bernard Marr, How a knowledge-based approach might illuminate the notion of human capital and its measurement, www.elsevier.com/locate/escwa
- 6-<http://www.w3c.org/TR/1999/REC-html401-19991224/loose.dtd>
- 7- Martin Shindler, Human Capital and Labor Market Policy, University of Pennsylvania, 2002, <http://www.ssc.upenn.edu/mschindl>
- ٨ - ادفنسون ليف، الاستثمار في رأس المال البشري، التكاليف والمنافع المحتملة، ٢٠٠٤، موقع على شبكة الانترنت: <http://www.ecssr.Ac.Ae/CDA/ActivitiesprogramDetail,0,2029,923-1388,00.html>
- ٩ - مهدي محمد القصاص، بيئة استثمار رأس المال البشري "دراسة ميدانية في قرية مصرية"، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر العلمي الدولي الثالث للبيئة، جامعة جنوب الوادي، مصر، نوفمبر ٢٠٠٨، ص ٥٧.
- ١٠ - عيادي عبد القادر - تعريفى عودة، مؤشرات قياس رأس المال البشري في الجزائر، الملتقى الدولي الخامس حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة حسيبة بن بو علي - الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ص ٣.



- ١١ - سميرة عبد الصمد وسهام العقون، الاستثمار في رأس المال البشرى ودوره في تخفيض البطالة: مدخل مواءمة التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل المحلية، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ١٥ - ١٦ نوفمبر ٢٠١١، ص ٣ - ٤.
- ١٢ - مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، ٢٠٠٧، ص ١٧١.
- ١٢ - راوية حسن، مدخل استراتيجي للتخطيط وتنمية الموارد البشرية، الاسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٣، ص ٣٦٥ - ٣٦٦.
- ١٤ - توماس أ.ستيوارت، ثورة المعرفة: رأس المال الفكرى ومؤسسة القرن الحادى والعشرين، ترجمة علا احمد اصلاح، الدار الدولية، ٢٠٠٤، ص ٣١.
- ١٤ - صالح أحمد على: أنماط التفكير الاستراتيجى وعلاقتها بعوامل المحافظة على رأس المال الفكرى، رسالة ماجستير فى ادارة الأعمال، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد - ٢٠٠١، ص ٢٣.
- ١٥ - زكريا مطلق الدورى - أبوبكر أحمد أبو سالم، رأس المال الفكرى كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية المستدامة "دراسة ميدانية على شركات اتصالات الجزائر"، بحث مقدم الى الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكرى فى منظمات الأعمال العربية فى ظل الاقتصاديات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو على، الجزائر، ١٣ - ١٥ ديسمبر ٢٠١١، ص ٦ - ٧.
- ١١ - رابع عرابه - حنان بن عوالى، ماهية رأس المال الفكرى والاستثمار فى رأس المال البشرى، بحث مقدم الى الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكرى فى منظمات الأعمال العربية فى ظل الاقتصاديات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو على، الجزائر، ١٣ - ١٥ ديسمبر ٢٠١١، ص ٦ - ٧.
- ١٧ - منى محمد الحسينى عمار، مؤشرات التنمية البشرية فى مصر - دراسة مقارنة مع بعض الدول العربية، كلية التجارة، جامعة الأزهر، بدون سنة نشر، ص ٢١.
- ١٧ - تقرير التنمية البشرية لمصر، البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ومعهد التخطيط القومى، مصر، عام ٢٠١٠، ص ٨٤.

- ٢٠ - أحمد الكواز، السياسات الإقتصادية ورأس المال البشرى، المعهد العربى للتخطيط أكتوبر ٢٠٠٢، ص ٣.
- ٢١ - تقرير التنمية البشرية لمصر، عام ٢٠١٠، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧
- ٢٢ - د. أشرف العربى، تقييم سياسات الإنفاق على التعليم فى مصر فى ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة، المؤتمر الدولى الخاص بتحليل "أولويات الإنفاق العا بالموازنات العامة فى مصر والدول العربى" فبراير ٢٠١٠، ص ١٣.
- ٢٣ - د. أشرف العربى، تقييم سياسات الإنفاق على التعليم فى مصر فى ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة، فبراير ٢٠١٠، مرجع سبق ذكره، ص ١٨.
- ٢٤ - تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٠، مرجع سبق ذكره، ص ٤٧.
- ٢٥ - تقرير التنمية البشرية لمصر، ٢٠١٠، مرجع سبق ذكره، ص ٨٣
- ٢٦ - د. أشرف العربى، تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم فى مصر، فبراير ٢٠١٠، مرجع سبق ذكره، ص ١٨ - ١٩
- ٢٧ - أحمد الكواز، السياسات الإقتصادية ورأس المال البشرى، المعهد العربى للتخطيط أكتوبر ٢٠٠٢ مرجع سبق ذكره، ص ٦.
- ٢٨ - أحمد رمزى، "معدلات الدولار وفاعلية السياسة النقدية فى مصر"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ٢٠١٠، ص: ١٦٢ - ١٦٧.
- ٢٩ - أحمد رمزى، المناهج المختلفة لنماذج تصحيح الخطأ، بحث غير منشور، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ٢٠١١.
- ٣٠ - الطيب عبد الله الطيب، تجارب دولية فى مجال تنمية الموارد البشرية "الدراس المستفادة" ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر القومى لتنمية الموارد البشرية، السودان ٣ - ٤ يوليو ٢٠١٢، ص ٨.

إستغلال الطاقة المتجددة كإستراتيجية

لحل مشكلة الطاقة فى مصر

عمل

محمود أحمد فواز

باحث دكتوراه

تمثل الطاقه عصب الحياه فى كل مجتمع وبدونها لا يستطيع الفرد ان يتعايش مع الحياه ويواجه المجتمع بشتى صوره، وهى تعد من مسلمات تحريك عمليات التنمية ووقودها، فبدون الطاقه لن يكون هناك قوه دافعه لعجلة التنمية بفروعها المختلفه، فهى تمثل العنصر الرئيسى فى جميع عمليات الإنتاج، ومعظم احتياجاتنا الحالية من الطاقه تنتج من موارد محدوده وغير متجدده وبالتالى كان الاعتماد الوحيد لقطاع الطاقه فى كل من النفط والغاز والفحم وقد ازداد الاستهلاك فى السنوات الأخيرة من ذلك الوقود الاحفورى، وارتفعت الاسعار فضلا عن انهم عن احتمال نضوبهم، مما يهدد العالم فى المستقبل نقصاً فادحاً فى موارد الطاقه.

ولم تكن الطاقه النووية وهى طاقه جديده ان تكون بديلاً آمناً لتأمين الطلب العالمى على الطاقه، فهى بالغه الخطورة والتكلفه وإنتاجها مهدد لمخاطر وكوارث عديده اهمها حادثه تشرونبييل بروسيا وفيوكوشىما باليابان.

لذلك انتبهت الدول إلى مشكله محدوديّة مصادر الطاقه التقليديّة، بالإضافة إلى المشاكل البيئية التى حلت بالأرض جراء الإعتماد على تلك المصادر التقليديّة للطاقه، ودون التوجه الى مصادر بديلة للطاقة سيعانى العالم فى المستقبل نقصاً فادحاً فى موارد الطاقه، لذلك بدأ الإنسان يسعى نحو الإستفادة من مصادر الطاقه الأخرى المتجددة أو الدائمة ومستفيدا بالتطور التكنولوجى الذى يشهده عصرنا الحالى.

وبدأت بعض الدول بالفعل التفكير فى السعى نحو الإستفادة من مصادر الطاقه البديلة والمتجددة كالطاقه الشمسيه وطاقه الرياح وطاقه الكتله الحيويه وطاقه حراره باطن الارض

والطاقة المائية وطاقة الوقود الحيوى، فضلا الى محاوله الوصول لتكنولوجيا وتقنيات تبسه استخدام مصادر تلك الطاقة المتجدده للاستفادة منها فى المستقبل.

وفى مصر كانت هناك اشكالية - وهى التى يتم تناولها فى هذه الورقة - توفير الكميات الملائمة والامنة من مصادر الطاقة الاحفورية (بترول وغان) مع تزايد الاستهلاك المحلى المصرى للطاقة مما ادى الى انقطاع دائم للكهرباء، لذا كان ضرورة أستغلال موارد الطاقة غير التقليدية، وضرورية البحث عن طاقة بديلة ومتجددة تتسم بالاستمرارية وتخدم معطيات البيئة وفى مقدمتها الطاقة الشمسية والرياح.

ومن خلال اهمية تأمين مصادر الطاقة مستقبلا واتاحة فرص انتشار تطبيقات الطاقة المتجددة والاستثمار فى مشروعاتها، تهدف هذه الورقة البحثية إلى إلقاء الضوء على الطاقة المتجددة المتوفرة فى مصر ولاسيما الطاقة الشمسية كمصدر من مصادر الطاقة البديلة والمتجددة والمساعدة على تحقيق الهدف الوطنى الاستراتيجى المتمثل فى مشاركة بدائل الطاقة المتجددة بنسبة ٢٠٪ من الكهرباء المنتجة بحلول عام ٢٠٢٠ والاستفادة من تقنياتها التكنولوجية.

وقد قسمت محتويات ورقة البحث إلى ثلاثة أجزاء، يضم الجزء الأول الوضع الحالى للطاقة فى مصر مع بيان استهلاك مصر من الطاقة وتصنيف مصادرها ويضم الجزء الثانى مصادر الطاقة فى العالم والجزء الثالث يضم مصادر الطاقة المتجددة فى مصر موضحا وضعها الحالى والاستراتيجية القادمة لاستغلالها فى مصر ويضم هذ الجزء تطبيقات تكنولوجيا الطاقة الشمسية ومعوقات استخدام الطاقة المتجددة ثم بيان الاستفادة الاقتصادية منها واخيرا التوصيات.

اولا: وضع الطاقة فى مصر:

يشكل البترول والغاز الطبيعى فى مصر ٩٥٪ من الطاقة المستهلكة بينما تشكل المساقط المائية وطاقة الشمس والرياح والكتلة الحية النسبة الباقية، والحقيقة أن موارد مصر من الطاقة الأولية متواضعة حيث يبلغ حجم الاحتياطى المؤكد من البترول ٤,٣ مليار برميل، بينما يبلغ الاحتياطى العالى ١٢٣٨ مليار برميل ونسبة مشاركة مصر فى الاحتياطى العالى ٠,٣٥٪. ويبلغ حجم الاحتياطى المؤكد للغاز الطبيعى فى مصر ٢٠٤٥ مليار متر مكعب ويبلغ الاحتياطى العالى ١٩٣٨٦٢ مليار متر مكعب ونسبة مشاركة مصر ١,٥٪ وعلى أحسن تقدير فإن الاحتياطى المؤكد للبترول سينفذ فى مصر بعد ١٥ عام والاحتياطى المؤكد للغاز الطبيعى سينفذ فى مصر بعد ٣٥ عام^(١).



ولقد زاد استهلاك مصر من الطاقة من ٩٨٢ ألف برميل مكافئ نفط يوميا فى سنة ٢٠٠١ ثم
 زاد الاستهلاك فى عام ٢٠٠٦ الى ١١٩٩ ألف برميل مكافئ نفط يوميا نظرا لزيادة النمو السكانى
 التنمىة حتى وصل الاستهلاك فى عام ٢٠١١ الى ١٧١٨ ألف برميل مكافئ نفط يوميا (٢).
 اما إنتاج الكهرباء فى مصر فى العام ٢٠١١ - ٢٠١٢ فهى تعتمد على تنوع مصادر
 لطاقة فتوجد محطات التوليد الكهرومائي بالسد العالى وغيرها بقدرة ١٢٩٣٤ جيجاوات
 - ساعة من كهرباء مصر، وهناك محطات الكهرباء الحرارية بقدرة ١٢٩٣٦١ جيجاوات
 - ساعة بنسبة من كهرباء مصر اما الطاقات المتجددة من رياح وشمسى فتقدر ٢٠٠٤
 جيجاوات - ساعة بنسبة ٢,٤٪ من قدرة الطاقة الكهربائية المولدة فى مصر ومع زيادة معدل
 مجلة التنمية الصناعية والزراعية وزيادة عدد السكان لمصر (حوالى ٨٥ مليون) ومع زيادة
 معدل استهلاك الإنسان للكهرباء والطاقة، فقد أصبح اليوم إنتاج مصر فى طاقة الكهرباء
 الكاد يكفى ولكن الاعتماد الاساسى على الغاز والنفط، فكانت نسبة القدرة المركبة للطاقة
 الكهربائية المولدة من محطات بخارية تستخدم مازوت كانت ٤٣,٦٪ ومحطات الغاز
 ٩,١٪ ومحطات الدورة المركبة ٣٤,٧٪ وذلك من نسب الطاقة المولدة فى مصر لذلك
 رى ان اعتماد المحطات على النفط والغاز تصل الى نسبة ٩٠,٣٪ من الانتاج الكهربى
 استهلاك مازوت يقدر ٤٦٠٥ ألف طن وذلك فى عام ٢٠١١ - ٢٠١٢ واستهلاك الغاز
 يقدر ٢٩٢١٠ مليون متر مكعب واستهلاك السولار ٦٢,٧ ألف طن اما باقى القوة المولدة
 من المحطات فهى كهرومائي ومتجدد وغير مربوط بالشبكة الكهربائية أى لقطاع خاص.
 وقد نرى هذه الطاقة يتنوع توزيعها كالاتى ٥٠,٥٪ منازل ٣,٤٪ محلات تجارية
 ١٦,٤٪ حكومة ومرافق عامة ١٩,٣٪ صناعة، ٤,٣٪ زراعة، ٥,٩٪ أخرى (٣).
 وهذه النسب تدل على ان اكثر النسب الاستهلاك هى المنزل، وقد يكون تعميم استخدام
 لسخانات الشمسية هى احد الحلول لترشيد الاستهلاك الكهربى فى المنازل والفنادق
 القرى السياحية والنوادرى، وكذلك نرى ان المرافق والحكومة ١٦,٣٪ ومعظمها ذات الديوان
 لنهاى فىمكن الاعتماد على الطاقة الشمسية فى الاضاءه من خلال التصميم العمارى
 لمنشآت الحكومية بان تكون اضاءه شمسية مباشرة او توليد الكهرباء من خلايا شمسية
 بلى اسطح المباني الحكومية، وكذلك استخدام الطاقة الشمسية الفوتوفلطية فى الاستخدام
 لزراعى وتشغيل طلمبات المياه والالات الزراعية الخفيفة.

ثانياً : مصادر الطاقة المتجددة فى العالم

الطاقة الشمسية :

تعتبر الطاقة الواردة اليها من الشمس اهم انواع الطاقات التى يمكن للانسان استغلالها، فهى طاقة دائمة ولا ينتظر ان تنفد طالما كانت الشمس تشرق علينا كل يوم فى اغلب مناطق سطح الارض.

ولو حولنا هذه الطاقة الشمسية الى طاقة كهربائية، لنتج عن ذلك نحو ٤٠٠٠ مليون كيلووات ساعة فى اليوم الواحد، وهى كمية هائلة من الطاقة الكهربائية تفى احتياجات كل سكان الارض مرات عديدة (٤).

ويمكن الاستفادة من الطاقة الشمسية عن طريق المنظومات الحرارية التى تجمع الاشعاع الشمسى لرفع درجة حرارة مائع ما (غالباً الماء) ويستفاد من هذه الحرارة فى التدفئة والتبريد وتسخين المياه وتوليد الكهرباء وغيرها، وتعد تطبيقات السخانات الشمسية هى الأكثر انتشاراً فى مجال التحويل الحرارى للطاقة الشمسية.

او عن طريق المنظومات الضوئية وتعرف بالخلايا الضوئية والتى تحول ضوء الشمس مباشرة الى طاقة كهربائية (٤٠).

وبناءً على التطورات التى شهدتها صناعة الطاقة الشمسية تتوقع الجهات الدولية انه بحلول عام ٢٠٢٥ سوف تسهم النظم الشمسية الحرارية المولدة للكهرباء بحوالى ١٣٠ جيجا وات على المستوى العالمى (٥).

وتوضح التقارير الدولية انخفاض تكلفة إنتاج الكهرباء عن طريق الخلايا الشمسية (الفوتوفلطية) من ١٠٠ سنت دولار - ك.و.س فى عام ١٩٨٠ إلى حوالى ١٥ سنت دولار-ك.و.س فى الوقت الراهن كنتيجة للابحاث المستمرة، وبحسب ما ورد بتقرير «Renewable 2007: Global Status Report» فإن معدل نمو الاستثمارات فى الخلايا الشمسية تراوح بين ٥٠٪ إلى ٦٠٪ ليسجل أعلى معدل نمو على مستوى تطبيقات الطاقة المتجددة خلال عام ٢٠٠٦، والتسخين الشمسى للمياه من ١٥ - ٢٠٪، ومثل هذه المؤشرات تعكس التطور الكبير فى الاستثمارات الموجهة لقطاع الطاقة المتجددة (٦).



وتوضح التقارير الدولية ايضا انه فى الفترة من عام 2006 الى نهايه عام 2008 زادت بقدرة الكهروضوئية الى ستة اضعاف (اكثر من ١٦ جيجاوات) وخلال نفس الفترة ضاعفت قدرة الطاقة الشمسية للتسخين الى ١٤٥ جيجاوات، وتوضح التقارير ان دول العالم تستثمر اكثر من ١٠٠ مليار دولار سنويا فى الطاقة البديله حيث بلغت الاستثمارات فى الطاقة الشمسية فى تلك الفترة ٢٨,٦ مليار دولار بنسبة ٢٤٪ (٧).

طاقة الرياح:

هى الطاقة الهوائية المستمدة من حركة الهواء والرياح، واستخدمت طاقة الرياح من اقدم لعصور فى دفع السفن الشراعية، كما استخدمت ايضا فى ادارة طواحين الهواء لطحن لغلال والحبوب ورفع المياه من الابار.

وتتزايد سرعة الرياح بالارتفاع عن سطح الارض حيث تبلغ طاقة الرياح على ارتفاع ٥٠ متر من سطح الارض نحو ضعف طاقتها على ارتفاع ١٠ متر كما تتأثر بطبوغرافية الارض بحد وجود تلال او جبال، وتتناسب كميته الطاقة المولدة مع مكعب سرعة الرياح، مما يجعل لسرعة الرياح الاثر الاكبر فى تحديد كميته الطاقة المولدة (٨).

ومن الناحية التاريخية يمكن اعتبار وسائل تحويل الرياح لطاقة من الآلات الاساسية للانسان، حيث انتقلت من بلدان لآخرى وبمرور الاعوام تغير تصميم واستخدام طواحين لهواء كثيرا، حيث تم انتاج اول جيل من طواحين الهواء الحديثه عام ١٨٩٠ لتوليد لكهرباء فى الدنمارك، وبحلول ١٩٠٨ كان مئات من طواحين الهواء التى تتراوح ساعاتها من ٥ الى ٢٥ كيلوات تنتشر فى الدنمارك ثم اوربا ومنها الى القارة الامريكية (٩).

وبمرور الوقت والتقدم التكنولوجى ادخلت توربينات هوائية لتوليد الكهرباء تتألف من شفرات (Blades) دوارة يتم تركيبها على محور عمودى، وفى منتصف التسعينات تطورت حجام التوربينات وتنوعت وازداد قطر شفراتها الى ١٢٥ مترا وارتفاعها ٩٠ مترا (١٠).

وفى نهاية عام ٢٠٠٨ شهدت طاقة الرياح نشاطا ملحوظا، حيث قدرت مزارع الرياح فى العالم بحوالى ١٢١ الف ميجاوات بزيادة ٢٩٪ تقريبا مقارنة بالعام السابق (١١)

الطاقة الكهرومائية:

تعتبر الطاقة الكهرومائية من ضمن مصادر الطاقة الرخيصة والنظيفة بيئيا، وهى الطاقة لنتيجة عن استغلال طاقة مساقط المياه الجارية، وقد لعب التدخل والدعم الحكومى المباشر

دورا اساسيا وراء تطور تلك الطاقة والذي قاد الى بناء سدود ضخمة ولاغراض متعددة منها ضمان امدادات المياه للمواطنين والسيطرة على الفيضانات، بالإضافة الى توليد الطاقة الكهربائيـه ومثال لذلك سدود كثيره بالعالم اهمها السد العالى بمصر (١٢).
وتقدر حصة الطاقة الكهرومائية بنسبة ١٩٪ من إنتاج الطاقة الكهربائيـة فى العالم فى عام، وبلغ اجمالى الطاقة المركبه ٧٣٠ جيجاوات مع وجود طاقة بحدود ١٠٠ جيجاوات تحت الانشاء.

طاقة الكتلة الحيوية والوقود الحيوى:

١- الكتلة الحيوية: تنتج الكتلة الحيوية Biomass عن استخدام المخلفات العضوية والحيوانية والنباتية التى يمكن معالجتها باستخدام التخمير البكتيرى او الاحتراق الحرارى، ويعد استخدام الكتلة الحيوية المصدر الرئيسى للطاقة فى البلدان النامية حيث لاتزال الكتلة الحيوية التقليدية والتي غالبا ما تكون شكل وقود خشبى او روث حيوانى جاف وتعتبر مصدر طاقة الطبخ والتدفئة لحوالى ثلث سكان العالم خاصا المناطق الريفية للدول النامية، ويتم جمعها واستخدامها محليا من دون ان تدخل الاسواق التجارية وتصل الكميات المستخدمة منها إلى أكثر من ١١١٠ مليون طن بترول مكافئ (م.ط.ب.م) سنويا، وبالتالي فإنها تشكل حوالى ١٠٪ من المصادر الأولية للطاقة العالمية والتي تقدر بحوالى ١١٥٠٠ م.ط.ب.م، ونظرا لصعوبة تقدير كميات الكتلة الإحيائية عالمياً فإن هذه الأرقام هى أرقام تقديرية (١٣).

وهناك طرق وتقنيات عديدة لاستغلال الكتلة الحيوية لاغراض توليد الكهرباء ومن ضمنها خلطها بالنفايات، لذلك تأتى الكتلة الحيوية المركبه او المختلطة المرتبة الثانية فى توليد الكهرباء بعد الطاقة الكهرومائية من بين المصادر المتجددة فى العالم حيث تشير بيانات وكالة الطاقة الدولية إلى أن مساهمة الكتلة الحيوية فى توليد الكهرباء وصلت الى ٧,١٪ فى عام ٢٠٠٤ من اجمالى توليد الكهرباء من المصادر المتجددة، وبحدود ٣٦ جيجاوات اى حوالى ١٪ من الاجمالى العالمى من الطاقة المركبة لتوليد الكهرباء من المصادر المختلفة لنفس العام (مجله التعاون ص٤٢).



٢ - الوقود الحيوى: هو الطاقة المستمدة من تحلل اوتخمر الكائنات الحية سواء النباتية أو الحيوانية منه، وهو أحد أهم مصادر الطاقة المتجددة ويحظى باهتمام عالمى واسع من بين الطاقات المتجددة كمصدر طاقة واعد، ويستخرج الوقود الحيوى اليوم كسائل او غاز من بعض انواع المحاصيل النباتية، لذلك بدأت بعض المناطق ببعض بلدان العالم بزراعة أنواع معينة من النباتات خصيصاً لاستخدامها فى مجال الوقود الحيوى، منها الذرة وفول الصويا فى الولايات المتحدة، وأيضاً اللفت فى أوروبا، وقصب السكر فى البرازيل، وزيت النخيل فى جنوب شرق آسيا.

ويتم ايضا الحصول على الوقود الحيوى من التحليل الصناعى للمزروعات والفضلات وبقايا الحيوانات التى يمكن إعادة استخدامها، مثل القش والخشب والسماد، وقشر الارز، وتحلل نفايات المنازل ونفايات الورش والمصانع، ومخلفات الأغذية، التى يمكن تحويلها إلى الغاز الحيوى عن طريق ميكروبات ذات الهضم اللاهوائى (١٤).

وهناك انواع رئيسية للوقود الحيوى السائل تستخدم فى قطاع النقل وهى الايثانول الحيوى Bioethanol والديزل الحيوى Biodiesel ويعتبر الايثانول الوقود الحيوى الاكثر شيوعا حيث يشكل حوالى ٩٠٪ من اجمالى الوقود الحيوى المنتج عالميا عام ٢٠٠٥ (١٥).

وتعتبر البرازيل من الدول الرائدة على مستوى العالم فى استخدام الوقود الحيوى فى انتاج الطاقة حيث يشكل الايثانول حوالى ٥٠٪ من اجمالى الطاقة المستخدمة فى تسيير المركبات بها عام ٢٠١١، وهى تحتل المركز الثانى - بعد الولايات المتحدة - على مستوى العالم فى انتاج الايثانول (٢١ بليون لتر) فى نفس العام بنسبة ٢٤، ٩٪ ووتمثل الولايات المتحدة والبرازيل نحو ٨٧، ١٪ من الانتاج العالمى لوقود الايثانول فى العالم (١٦).

ومن التحديات التى تواجه صناعة الايثانول هى ارتفاع اسعار المحاصيل الزراعية، مع الاخذ فى الاعتبار المفاضله بين توفير الغذاء وتوفير الطاقة حيث يمكن ان تغطي احتياجات الطاقة على احتياجات الغذاء و مما يصيب العالم بنقص الغذاء والمجاعات والاثار الوخيمة لهذا التوجه على البشرية كلها.

طاقة الحرارة الجوفية للأرض:

طاقة حرارة جوف الأرض (Geothermal energy) وهى الحرارة الهائلة الكامنة تحت قشرة الأرض وتعتبر مصدرا هاما من مصادر الطاقة المتجددة، وتبرز نفسها من خلال

الإنفجارات البركانية والينابيع الحارة او البخار وبعض الظواهر الجيولوجية وتقوم على مبدأ حفر آبار عميقة لإطلاق الحرارة العالية التي يمكن استغلالها لتدوير توربينات تعمل على البخار (احمد مدحت اسلام، الطاقة ومصادرها المختلفة، ص ١٨٥: ١٨٦).

ويذكر D-Etken ان طاقة حرارة جوف الارض تعد مصدرا اساسيا للطاقة المتجدد. لنحو ٥٨ دولة منها ٣٩ دولة يمكن امدادها بالكامل بنسبة ١٠٠٪ من هذه الطاقة (١٧). وفي مصر تستخدم طاقة حرارة جوف الارض في الاستشفاء كما في عيون موسى وحما، فرعون بسياء، وفي نيوزيلاندا وبعض الدول الاوربية مثل ايسلندا تستعمل طاقة حرار جوف الأرض كمصدر لتدفئة المنازل في الشتاء، وحتى الان ليس هناك دراسات شاملة حول حجم ومدى امكان استغلال هذه الموارد نظرا للغازات الضارة المصاحبة لها حيث ان نسبة استغلالها لاتزال ضئيلة (١٨).

طاقة الامواج البحرية:

طاقة حركة الامواج تحدث من تأثير حركة الرياح على سطح البحار والمحيطات، فالرياح تنشأ نتيجة اختلاف تسخين المناطق المختلفة من الارض وحينما تمر الرياح على مسطحات المياه المفتوحة فانها تنقل جزء من طاقتها اليها مكونة الامواج. وتختزن هذه الطاقة في الامواج في صورة طاقة وضع (في كتلة الماء التي تزاوح اعلى المستوى المتوسط لمياه البحر) وفي صورة طاقة حركة (في حركة جزيئات المياه) وتعتمد كمية الطاقة المنتقلة الى المياه وبالتالي حجم الامواج الناتجة على سرعة الرياح والزمن الى يستمر فيه هبوب الرياح والمسافة التي تهب فيها الرياح (١٩).

ولاتزال تقنيات توليد الكهرباء من طاقة الامواج في مراحلها الاولى وتجري محاولات في بعض البلدان لاستغلال هذا المصدر مثل استراليا والنرويج والصين وايرلندا والولايات المتحدة والبرتغال وقد واجهت جميعا بمشاكل فنية كبيرة في البداية (٢٠).

طاقة المد والجزر:

يحدث المد لعدة اسباب اهمها تأثير جاذبية القمر على مياه المحيطات والبحار ويبدو تأثير المد واضحا في الخلجان ومصبات الانهار والبحيرات، حيث يتغير ارتفاع موجه المد من مكان لآخر فقد يتراوح ارتفاعها بين ثلث متر وبين خمسة عشر مترا وقد يندفع تيار المد



مسافات كبيرة داخل مجرى النهر او الخلجان وقد تصل احيانا الى عدة كيلومترات ،
نم تجميع المياه داخل الحوض المهيأ للمد عندما يرتفع منسوبها الى الحدود القصوى
في حالة المد ويتم سد الفاصل وعندما تبدأ حالة الجزر وتبدأ المياه في العودة الى البحر ،
يمكن استغلال ارتفاع المياه بالاستفادة من قوة تصريفها لتشغيل توربينات لتوليد الطاقة
كهربية (٢١).

علاقة الهيدروجين:

الهيدروجين غاز موجود بوفرة في الكون فهو يكون ثلاثة ارباع الكون ويشكل ٧٥٪ من
كونات الشمس.

وغاز الهيدروجين له قابلية كبيرة للاشتعال ويمكن اسالته ، لذلك يتصف بميزات
جعله وقودا جيدا هذا بالاضافة لوفرتة وخفته ونظافته وسهولة تخزينه ونقله وقلة العوادم
لضارة بعد احراقه ، ومن اشهر الاستخدامات لتكنولوجيا الهيدروجين هي خلايا وقود
لهيدروجين وهي التي تنتج الكهرباء والطاقة من خلال تفاعل كهربائي كيميائي باستخدام
لهيدروجين والأكسجين ، ويستخرج الهيدروجين من انواع عديدة من سوائ تستخدم
كوقود منها الميثانول والايثانول والغاز الطبيعي والماء والبنزين ، كما يمكن ايضا الحصول
على الهيدروجين من مصادر الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية والكتلة الحيوية ويستعمل
الهيدروجين بالاضافة الى توليد الكهرباء في الصناعات الكيميائية والبتروكيماويات ونتاج
بعض المخصبات الزراعية ويمكن تحويل الهيدروجين الى طاقة حرارية تستخدم في
التسخين والتبريد ، لذلك يرى بعض الخبراء ان الهيدروجين سوف يكون ركيزة للمجتمعات
في المستقبل (٢٢).

ثالثا: الطاقة المتجددة في مصر:

الإستراتيجية المصرية للطاقة المتجددة تهدف حاليا إلى مشاركة مصادر الطاقة المتجددة
في توليد الكهرباء بنسبة ٢٠٪ من إجمالي الكهرباء المنتجة بحلول عام ٢٠٢٠ متضمنة ١٢٪
من طاقة الرياح و ٨٪ من الطاقة المائية بجانب الطاقة الشمسية (٢٣).
وهناك عدة مصادر للطاقة المتجددة المتاحة في مصر والتي امكن استخدامها ، وهي
الطاقة الكهرومائية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية وطاقة الكتلة الحيوية ، وهناك مصادر
اخرى غير مستغلة حتى الان مثل طاقة الحرارة الجوفية وطاقة الامواج.

وفيما يلي نوجز اهم مصادر الطاقة المتجددة المتاحة والتي امكن استغلالها فى مصر:

١- طاقة مساقط المياه (الكهرومائية):

يمكن القول بانه قد تم استغلال معظم الطاقة الكهرومائية الكبيرة فى مصر التى توليدها من فرق المنسوب المائى على طول نهر النيل، وذلك بعد انشاء محطة كهربية خزان اسوان بقدرة مركبة على مراحل مقدارها ٦١٥ ميجاوات، ومحطة كهربية السد العالى بقدرة ٢١٠٠ ميجاوات، كما تم انشاء محطة اسنا على النيل ذاتة بقدرة ٩٠ ميجاوات، وحالاً تم افتتاح محطة نجع حمادى الكهرومائية بقدرة ٦٤ ميجاوات، وفى القريب العاجل سيتم انشاء محطة اسيوط الكهرومائية على القناطر المقامة على النيل فى اسيوط بقدرة ٢٠ ميجاوات.

كما تجرى الدراسات حالياً حول جدوى انشاء محطات ضخ وتخزين المياه لتوليد الطاقة الكهربية فى اوقات ذروة الاحمال الكهربائية، ومن خلال المسح الجغرافى للدوله تبير وجود امكانية ضخ وتخزين المياه فى منطقة جبال عتاقة والجلالة البحرية على خليج السويس وجبال نجع حمادى على النيل، حيث تمتاز هذه المناطق بتوافر مصدر مائى لخزان سفلى بالقرب من مرتفع جبلى حتى يتسنى انشاء خزان علوى ومنه يتم استغلال سقوط المياه فى توليد الكهرباء (٢٤).

وهناك دراسات قديمة وحديثة لاستغلال منخفض القطارة وإمكانية توليد الكهرباء عن طريق شق قناة توصل مياه البحر الأبيض المتوسط لتصب فى منطقة منخفض القطارة فى الصحراء الغربية المصرية، وتستغل فرق هذا الارتفاع فى تشغيل توربينات لتوليد الكهرباء، ومن المتوقع ان ينتج كهربية بقدرة ٢٤٠٠ ميجاوات ولكن هناك تحذيرات من سلبيات ملاء المنخفض بمياه البحر.

٣ - الطاقة الشمسية:

تعتبر مصر من من اغنى دول العالم تمتعا بالاشعاع الشمسى حيث تقع الاراضى المصرية بين خطى عرض ٢٢ و ٣٣ شمالا داخل منطقة الحزام الشمسى، بالاضافة الى جفاف المناخ وصفاء السماء اغلب ايام السنة مما يساعد الاستفادة من الطاقة الشمسية كمصدر دائم ونظيفواثبتت الدراسات والقياسات على معظم مناطق مصر ان كثافة الاشعاع الشمسى الكلى الافقى يتراوح بين ٣٧٥٠ الى ٤٢٥٠ كيلو كالورى لكل متر مربع يومياً (ك كالورى/م^٢/

وم) شتاء، وتتراوح بين ٦٧٥٠ الى ٧٤٠٠ كيلو كالورى (ك كالورى/٢م/يوم) صيفا، وتعادل هذه المعدلات ما بين ٥ الى ٧ كيلو وات/ساعة (ك.و.س) م٢/اليوم على مدار العام، ويرتبط لك بساعات سطوع الشمس على المناطق المختلفة والتي تتراوح بين ٩ الى ١١ ساعة يوميا فى فصل الصيف وتنخفض عن ذلك فى فصل الشتاء وفقا للمناطق المختلفة على مستوى جمهورية.

وبالتالى فان الطاقة الشمسية متاحة بكثافة عالية على مختلف مناطق مصر حيث يتراوح لتوسط السنوى للاشعاع الشمسى الكلى حوالى ١٨٠٠كيلووات - ساعة لكل متر مربع على لساحل الشمالى لمصر، وحوالى ٢٥٠٠ كيلووات - ساعة لكل متر مربع على جنوب الصعيد. وهناك خطة شمسية وضعتها وزارة الكهرباء والطاقة المصرية، والتي تستهدف توليد لمائة كهربائية من الطاقة الشمسية من خلال ان شاء قدرات مركبة حوالى ٣٥٠٠ ميجا وات بحلول ٢٠٢٧ منها ٢٨٠٠ ميجاوات من المركزات الشمسية، ٧٠٠ ميجاوات من الخلايا لفوتوفلطية ومشاركة القطاع الخاص بنسبة ٦٧٪ من هذه المشروعات.

لوضع الحالى لاستغلال الطاقة الشمسية:

تم تشغيل اول مشروع لمحطة شمسية حرارية لتوليد الكهرباء بمنطقة الكريماط بطاقة توليد ١٤٠ ميجاوات منها ٢٠ميجاوات مكون شمسى بالارتباط مع الدورة المركبة التي تستخدم الغاز الطبيعى كوقود وساهم فى تمويل المشروع كل من هيئة البيئة العالمى وهيئة بنك التعاون الدولى اليابانى.

الخطط المستقبلية لاستغلال الطاقة الشمسية:

- تم وضع برنامج زمنى للخطة الخمسية ٢٠١٢-٢٠١٧ وذلك لانشاء مشروعات:
- عدد ٢ محطة شمسية بكم امبو باجمالى قوة كهربية قدرها ١٠٠ميجاوات.
- انشاء عدد ٤ وحدات فوتوفلطية باجمالى قوة كهربية قدرها ٢٠ميجاوات.

تطبيقات تكنولوجيا استخدام الطاقة الشمسية.

تلك التطبيقات تعمل على استغلال الطاقة الشمسية واستخدام تكنولوجيا المنظومات الشمسية الحرارية او الفوتوفلطية الكهربائية والتي من الممكن استخدامها فى مصر ومنها الاتى:

السخان الشمسى:

تستعمل الطاقة الشمسية لتسخين المياه من خلال مجمعات أشعة الشمس وتحويلها إلى طاقة حرارية وتخزينها فى خزانات السخان الشمسى لتدفئة المنازل أو تسخين المياه أو للطبخ فى المنازل والمطاعم والمستشفيات والنوادر والفنادق والقرى السياحية وذلك سواء استعمالها فى التدفئة أو تسخين، وتوجد حالياً ساعات مختلفة حتى ٥٠٠٠ لتر.

وتصل درجة الحرارة للمياه التى يمكن الحصول عليها بهذه الطريقة إلى حوالى ٩٠°م. والسخانات من هذه المجمعات ما يصلح لمنزل واحد أو عمارة كاملة ومنها ما يصلح لمنطقة أو حتى بأكمله.

والقطاع السياحى الفندقى بما يحتوى على ٢٢٥ ألف غرفة فندقية و٢٠٨ آلاف غرفة تحت الإنشاء اذا تم تعميم استخدام السخانات الشمسية فسوف يساهم فى توفير ١٢,٥٪ من استهلاك حجم الطاقة الكهربائية المستخدمة (٢٥).

استخدام الطاقة الشمسية فى تحلية المياه:

تتم عملية التحلية باستخدام المقطر الشمسى حيث يملأ أحواض بالمياه المالحة مغطاة بأسطح شفافة تسمح بمرور أشعة الشمس ولا تسمح بخروج بخار الماء، حيث يتكثف على السطح الداخلى، والمقطر الشمسى لا يحتاج إلى أى طاقة خارجية فى تشغيله، ويمكن للمتر المربع منه أن ينتج حوالى ٥ لترات من الماء العذب يومياً، وتصلح هذه المقطرات فى المناطق النائية والتى لا تتوفر فيها المياه العذب (٢٦).

استغلال الطاقة الشمسية فى عملية التبريد والتكييف للهواء:

حيث لا تختلف الثلاجة الحرارية الشمسية عن الثلاجة الكهربائية سوى فى عنصر القدرة، فبينما يكون فى الثلاجة الكهربائية هو التيار الكهربائى يكون فى الثلاجة الشمسية هو الطاقة الشمسية حيث لا تتوفر الكهرباء، وتعتمد هذه الثلاجات على دورة الامتصاص للأمونيا والماء ويمكنها توفير درجة حرارة تتراوح ما بين ٥ - ٨ درجات، وهى تناسب تخزين الخضراوات والفاكهة فى مناطق إنتاجه (٢٧).

استخدام الخلايا الفوتوفلطية فى توليد الطاقة الكهربائية فى المرافق العامة:

لإضاءة الطرق والشوارع بأعمدة الإنارة حيث تزود الخلية بجهاز يقوم بشحن البطارية



هاراً ثم إضاءة اللبة بعد غروب الشمس، كما تستخدم الخلايا الفوتوفلتية فى عمل لإشارات الضوئية على طول الطرق السريعة والسكك الحديدية فى المناطق الصحراوية، التى تتطلب قدرة كهربائية، كما يمكن استخدام القدرة الشمسية كعلامات كما فى لطارات حيث أنه يمكن للمولدات الشمسية أن تمتد هذه المنظومات المنعزلة على أساس مستمر ويمكن الوثوق بها بتكلفة أقل هذا بجانب إضاءة أرصفة الشحن على سواحل الموانى المنشآت البحرية على الشواطئ وداخل البحر، ومحطات تقوية الإرسال (٢٨).

تحويل الطاقة الشمسية إلى طاقة ميكانيكية:

عن طريق الدورة الحرارية التى يمكن بها إدارة مولد كهربائى أو تشغيل طلمبة لضخ لياه، وتستخدم معظم نظم هذه المحطات لتشغيل طلمبات الرى، ويوجد العديد من محطات الرى الشمسى فى الصحراء المصرية ويمكن ايضا استخدام تلك المولدات الكهربائية لى تشغيل الماكينات الزراعية.

نتاج الوقود الشمسى (الهيدروجين):

يمكن استخدام الطاقة الشمسية لتوليد الهيدروجين باستخدام التحليل الكهربى وذلك من الماء او مواد هيدروكربونية مختلفة واستخدام الهيدروجين الناتج كجزء من عمليات لاحقة اثناء انتاج الطاقة الشمسية ثم تحويل هذا الهيدروجين الى وقود سائل مناسب من لممكن استعمال الهيدروجين فى نظم الطاقة المعروفة حالياً عبر مزجه مع الغاز الطبيعى، والمزيج الناتج يمكن استخدامه فى الصناعة أو فى المنازل أو فى النقل، مما يساهم فى تخفيض انبعاثات ثانى أكسيد الكربون وأكاسيد النتروز، والكربون حيث يمكن للتوربينات لمستخدمه فى محطات توليد الكهرباء العاملة أن تستخدم وقوداً غازياً يحتوى على ٩٠٪ من الهيدروجين.

الأفران الشمسية:

تستطيع الطاقة الشمسية أن تساهم فى مجال صناعة المعادن عن طريق استخدامها فى مجال استخلاص المعادن وصهرها فى الأفران الشمسية، والتى يمكن الحصول منها على درجة ٩٩٠٠ فهرنهايت، بالإضافة إلى استخدامها فى عمليات التخمير Annealing، كما نستخدم اللواقط الشمسية فى توليد حرارة ينتج عنها بخار يستخدم فى صناعة الأغذية والورق كما فى فرنسا (٢٩).

التعريف بتكنولوجيات الطاقة المتجددة وهو ما يمكن الاستعانة به على الصعيد المصرفي في تفهم أبعاد هذه التكنولوجيا، وإزالة حاجز عدم الثقة عن مشروعاتها ومردوداتها من الاقتصاديات أو البيئية، بما يمكن معه فتح قنوات للتعاون المشترك بين المستثمرين المحليين في مجال الطاقة المتجددة والمصارف الوطنية، وتقليل الاعتماد على القروض الخارجية.

٣ - طاقة الرياح:

في ضوء استغلال طاقة الرياح في مصر قامت هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة بتحديد إمكانات طاقة الرياح في المناطق المختلفة اعتماداً على قياسات ٤٤ محطة رصد منتشرة في مواقع مختلفة بمصر، تم بمقتضاها إصدار أطلس رياح مصر في ديسمبر ٢٠٠٥ وذلك بالتعاون مع معامل ريزو وهيئة الأرصاد الجوية، وقد أوضح الأطلس إلى توافر طاقة الرياح قابلة للاستخدام الاقتصادي بمناطق واسعة تتمتع بسرعات رياح عالية بمنطقة غرب خليج السويس وعلى شرق العوينات بجنوب مصر الغربي وبعض مناطق جنوب بسينا والساحل الشمالي بمصر، بما يؤهل لإقامة مشروعات كبرى لتوليد الكهرباء من طاقة الرياح (٣٠). وقد تبين أنه توجد أربعة مواقع واسعة على خليج السويس والتي تتميز بمتوسط سرعة رياح عالية وهي:

- ١ - الزعفرانة: ويبلغ المتوسط السنوي لسرعة الرياح بها ٩,٠ متر/ثانية على ارتفاع ٢٤,٥ متر.
- ٢ - أبو دراج: ويبلغ المتوسط السنوي لسرعة الرياح بها ٩,١ متر/ثانية على ارتفاع ٢٤,٥ متر.
- ٣ - خليج الزيت: ويبلغ المتوسط السنوي لسرعة الرياح بها ١٠,٦ متر/ثانية على ارتفاع ٢٤,٥ متر.
- ٤ - الغردقة: ويبلغ المتوسط السنوي لسرعة الرياح بها ٦,٧ متر/ثانية على ارتفاع ٢٤,٥ متر (محمد مجاهد ص ٦٠).

وتعتبر المساحة الواقعة غرب خليج السويس من المناطق الواعدة لإقامة مشروعات مزارع الرياح الكبرى لتوليد الطاقة الكهربائية حيث تتوفر الأراضي الصحراوية وغير المأهولة ولذلك أعدت وزارة الكهرباء والطاقة المصرية خطة استراتيجية للتوسع في استغلال طاقة الرياح لتوليد الكهرباء، لتصل القدرات المولدة بحلول عام ٢٠١٦ إلى ٣٠٤٠ ميجاوات. من ٥٥٠ ميجاوات، ولتضاعف بحلول عام ٢٠٢٠ مع استخدامات الطاقة الشمسية، إلى

٧٢٠٠ ميجاوات وذلك فى إطار توجهات الحكومة المصرية لاستغلال الطاقة المتجددة فى توليد الكهرباء. (٣١).

لوضع الحالى لاستغلال طاقة الرياح:

وتجدر الاشارة ان هناك انجازات قد تمت فى مجال استغلال طاقة الرياح لتوليد الطاقة لكهربائية :

- ١ - محطة رياح بالغردقة قدرة ٥ ميجاوات، وتضم عدد (٤٢) وحدة رياح وتتراوح قدرة وحدات الرياح ما بين ١٠٠-٣٠٠ كيلووات.
- ٢ - محطه رياح بالزعفرانة بقدرات مركبة ٥٤٥ ميجاوات، تم تنفيذها على عدة مراحل.
- ٣ - محطات رياح صغيره لتوليد طاقة للاستخدام المباشر كما فى مدينه الغصون لتشغيل وحدة لصناعة الثلج المجروش بسعة ٣ طن يوميا، وكذلك لكهربة القرى النائية بالساحل الشمالى الغربى بقرية الداخلة بالقرب من رأس الحكمة بمحافظة مطروح، وكذلك لتشغيل وحدة تحلية مياة بمدينة الغردقة لانتاج ٨٠ متر مكعب من المياة العذبة يوميا (٣٢).

الخطط المستقبلية لاستغلال طاقة الرياح:

- وتنفيدا لاستراتيجية قطاع الكهرباء قرر البدء فى وضع خطة إضافية خلال السنوات الخمس القادمة لاستغلال طاقة الرياح باضافة قدرات جديدة تصل إلى ١٣٢٠ ميجاوات تقوم هيئة الطاقة المتجددة باعدادها كمشروعات تحت التنفيذ من خلال اتفاقيات تعاون حكومية وهى على النحو التالى: (٣٣) محطة رياح قدرة ٢٠٠ ميجاوات بمنطقة جبل الزيت وتبلغ الطاقة المتوقع انتاجها حوالى ٨٩٤ جيجاوات ساعة سنويا.
- ١ - مشروعات رياح قدرة ٤٢٠ ميجاوات منها مشروع رياح بقدره ٢٢٠ ميجاوات بمنطقة جبل الزيت وتبلغ الطاقة المتوقع انتاجها حوالى ٩٨٣ جيجاوات ساعة سنويا.
 - ٢ - مشروعات رياح قدرة ٣٠٠ ميجاوات منها محطة رياح بقدره ١٢٠ ميجاوات، وتبلغ الطاقة المتوقع انتاجها حوالى ٥٣٦ جيجاوات ساعة سنويا، ومنها ايضا محطة رياح بقدره ١٤٠ ميجاوات والطاقة المتوقع انتاجها حوالى ٦٢٥ جيجاوات ساعة سنويا.
 - ٣ - مشروع انشاء محطة رياح بقدره ٤٠ ميجاوات والطاقة المتوقع انتاجها حوالى ١٧٩ جيجاوات ساعة سنويا.

٤ - مشروع محطة رياح قدرة ٢٠٠ ميجاوات بمنطقة خليج السويس والطاقة المتوقع انتاجها حوالى ٨٩٤ جيجاوات ساعة سنويا.

٥ - مشروع محطة رياح قدرة ٢٠٠ ميجاوات بمنطقة خليج السويس والطاقة المتوقعة انتاجها حوالى ٨٩٤ جيجاوات ساعة سنويا (٣٤).

وتنفيذا لاستراتيجية قطاع الكهرباء يجرى العمل حاليا العمل على مشاركة القطاع الخاص فى تنفيذ مشروعات طاقة الرياح ودعم وتحفيز الاستثمار فى مشروعات طاقة الرياح حيث اقر سياسة بدائل مشاركة القطاع الخاص من خلال المناقصات والاتفاقيات الثنائية والمشاركة الحكومية، وافر ايضا ابرام اتفاقية شراء طاقة الرياح بسعر يغطى التكلفة والعائد مع توفير ضمان من الحكومة للالتزام بشراء الطاقة المنتجة وكذلك اقر اعفاء معدات الطاقة المتجددة من الرسوم الجمركية والضرائب وكذلك اتاحة استفادة المستثمر من بيع شهادات خفض انبعاث غاز ثانى اكسيد الكربون.

٣- طاقة الكتلة الحيوية (الكتلة الاحيائية Biomass والغاز الحيوى Biogas):

تنتج الكتلة الحيوية (الكتلة الاحيائية - البيوماس) عن استخدام المخلفات العضوية والحيوانية والنباتية التى يمكن معالجتها باستخدام التخمير البكتيرى او الاحتراق الحرارى وتتعدد معالجة واستخدام الكتلة الحيوية على حسب المصادر المتوفرة من مخلفات زراعية او حيوانية او صرف صحى او النفايات العضوية الرطبة.

ويشير تقرير مركزالمعلومات ودعم القرار بمجلس الوزراء ان حجم المخلفات الزراعية فى مصر خلال عام ٢٠١٠ وصلت إلى ٣٥ مليون طن سنويا، منها حوالى ٢٣ مليون طن مخلفات نباتية يستفاد من حوالى ١١ مليون طن منها ٢، ٢ مليون طن قش ارز يتم التخلص منه بشكل آمن من كبس وفرم وتحويله الى اسمدة عضوية واعلاف غير تقليدية والفاقد من المخلفات الزراعية حوالى ١٢ مليون طن.

كما يصل حجم المخلفات الحيوانية إلى ١٢ مليون طن سنويا يستفاد من حوالى ٣ ملايين طن منها فى تسميد الزراعات والاستخدام المنزلى، ويفقد منها ما يزيد عن ٩ ملايين طن. اما حجم المخلفات الصناعية كانت حوالى ٢،٩ مليون طن، كما يصل حجم مخلفات الصرف الصحى الى ١٤٧، ٨ مليون طن والتى يمكن انتاج غازالبىوجاز من عملية تخمر حمأة الصرف الصحى ويمكن ايضا انتاج الطاقة الكهربائية ومخلفات التدوير يمكن استخدامة كسماد زراعى عضوى.

اما حجم القمامة المنزلية فى مصر خلال عام ٢٠١٠ بلغت ١٣،٨ مليون طن، موزعة نسبيا كالتالى منها ٩،٦٪ ورق كرتون، ٦،٢٪ بلاستيك، ٣، ٧٪ معادن، ٣،٥٪ زجاج ٢١٪ أخرى ٥٦٪ عضويه ومنها يمكن انتاج غاز البيوجاز والطاقة الكهربائية بتكنولوجيا حديثة (٣٥).

وفى عام ١٩٩٥ كان بداية تطبيق برنامج معالجة النفايات من خلال انشاء مصانع تحويل النفايات الى اسمده عضويه واسترجاع المفرزات وذلك من خلال انشاء ٥٤ مصنع تدوير خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٧) على مستوى الجمهورية بينما تحتاج المحافظات الى ٨٥ مصنع جديد ليساهم فى تدوير القمامة فى عام ٢٠١٠ (٣٦).

ونظريا كل المواد قابلة للتدوير، ولكن اقتصاديا بعض أنواع التحويل او التدوير تعتبر ذات مردود أقل، لذا لا يمكننا تدوير أى شيء فمثلا تكاليف تدوير المواد الإلكترونية مكلف جدا.

واذا كانت هناك معالجة المواد المستخدمة (النفايات) القابلة للتدوير إلى منتجات مفيدة للإنسان العملية وتساعد على الحد من إستهلاك المواد الخام فانها كذلك تساعد على خفض إستهلاك الطاقة وخفض إنبعاثات الغازات المسببة للإحتباس الحرارى.

فمثلا اعادة تدوير علبة واحدة من الالمونيوم توفر طاقة تساعد على تشغيل التليفزيون لمدة ٣ ساعات او مايعادل نصف جالون من البنزين.

واعادة تدوير البلاستيك يوفر ضعف الطاقة عما اذا تم حرقها حيث كل طن من البلاستيك المسترجع يمكننا من توفير ٧٠٠ كيلوجرام من البترول الخام، والطاقة التى يتم توفيرها من اعادة تدوير زجاجة واحدة يمكن ان تستخدم فى تشغيل مصباح كهربائى ١٠٠ وات لمدة ٤ ساعات كما تساهم فى انخفاض تلوث الهواء بنسبة ٢٠٪ مقارنة اذا كانت هذه الزجاجات جديدة ومصنوعة من المواد الخام.

اما المخلفات الصلبة والسائلة كمخلفات الصرف الصحى والمخلفات الزراعية النباتية والحيوانية والقمامة العضوية، يوجد امكانية إنتاج غاز الميثان او البيوجاز من خلال عملية التخمر اللاهوائى كمصدر جديد ومتجدد للطاقة، فيمكن أن ينتج كل طن من المخلفات العضوية اذا استخدمت بطريقة صحيحة انتاج من ٢٠٠ الى ٢٥٠ كيلو وات كهرباء باليوم يساهم إلى حد كبير فى ترشيد استهلاك الطاقة التقليدية كالبترول وحمية البيوماس من الحرق المباشر (٣٧).

وهناك مشروعات بحثية فى مجال الكتلة الاحيائية تقوم بها هيئة الطاقة الجديد والمتجددة بالاتفاق مع اكااديمية البحث العلمى منها مشروع لمعالجة المخلفات النباتية من قش ارز وحطب وماشابهه بتحويلها الى قوالب سهلة النقل والتخزين واستخدامها كوقود للافران المنزلية الريفية بدلا من البوتجاز.

كذلك مشروع لتفحيم الاخشاب بدلا من الكامير البلدية الملوثة وذلك لانتاج فحم جيد. وهناك ايضا مشروع قائم تم تجربته بنجاح لتشغيل وحدتين نموذجيتين لتحويل قش الارز إلى غاز حرارى بمحافطة الشرقية والدقهلية يكفى إنتاج الغاز لكل وحدة تغطية استهلاك ٣٠٠ شقة (٣٨).

معوقات استخدام الطاقة المتجددة:

١ - معوقات مالية

تتركز هذه المعوقات فى ارتفاع التكلفة الرأسمالية لمشروعات الطاقة المتجددة خاصا توربينات الرياح والخلايا الضوئية ومثل هذه المشروعات قد يمثل مخاطرة مالية قد يحجم بعض البنوك ومصادر التمويل فى تقديم القروض والاستثمارات بالمقارنة بمشروعات الطاقة التقليدية، لكن هناك، إمكانيات بحث التعاون المشترك بين عدد من البنوك وصناديق الأموال الوطنية بهدف تخصيص رأس مال مشترك لتمويل مشروعات الطاقة المتجددة على أسس التمويل الميسر، وقد يكون سياسات الدعم المالى والاعفاء الضريبى على انتاج الطاقة المتجددة وغرامات على المصانع والمشروعات والالات الاكثر تلويثا وهو احد الحلول الاخرى لدفع الاستثمار فى هذه الطاقة.

٢ - معوقات تكنولوجية

تطبيقات الطاقة المتجددة تحتاج الى تصنيع معدات تكنولوجية، ويتطلب ذلك خبرة فنية وتقنيات قد تفتقرها مصر لذلك يتطلب دراسة واسعة للقدرات المحلية فى تصنيع الاجزاء وتدريب الايدى العاملة الماهرة ونقل المعرفة ويأتى من خلال المشاركة الاستثمارية والفنية للدول ذات الخبرة فى مجال الطاقة المتجددة.

٣ - معوقات ادارية وتأسيس هيكل

استخدام الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والوقود الحيوى يحتاج إلى تضافر جهود عدد كبير



من الشركاء منهم شركات التصنيع والمستخدمين، والسلطات التشريعية والتنفيذية ذات الصلة (منها وزارات الكهرباء والطاقة والنقل والبيئة، ووزارة المالية (الجمارك، والضرائب) والبحث العلمى والمواصفات والمقاييس). لذا يجب تحديد الأدوار وخطط التنفيذ ووضع نظام إدارى متكامل للتنسيق بين هذه الأطراف من أجل الوصول إلى إنتاج الطاقة من مصادر متجددة (٣٩).

٤ - ضعف ثقافة الطاقة المتجددة

يبرز دور الإعلام فى توعية الأفراد والمجتمعات نحو مفهوم استخدام وإنتاج طاقة من مصادر نظيفة وصديقة للبيئة، مع مراعاة التوعية بتطبيقات الطاقة المتجددة من خلال التدريب والتثقيف الفنى وعمل برامج تدريبية وندوات علمية وورش العمل ومؤتمرات للمهندسين والفنيين الأمر الذى يساعد على توضيح الحقائق الاقتصادية والبيئية والفنية فى هذه المجالات.

الاستفادة الاقتصادية باستخدام الطاقة المتجددة:

- ١ - استحداث صناعات تكنولوجية جديدة وهى صناعة السخانات الشمسية بإجبالها المتعددة وانظمتها المختلفة وكذلك صناعة الخلايا الشمسية المعتمدة على السليكون المتوفر فى مصر.
- ٢ - التوفير الكهربى من استخدام السخانات الشمسية فى المنازل والقنادق والقرى السياحية وكذلك من انارة الطرق من خلال الخلايا الشمسية مما يؤدى تخفيف الضغط على الشبكة الكبرى للكهرباء.
- ٣ - تشغيل الايدى العاملة والمساعدة على تخفيف البطالة.
- ٤ - توفير خطوط الكهرباء الى المناطق النائية والقرى البعيدة.
- ٥ - توفير طاقة جديدة وهى طاقة الهيدروجين فى النقل مما يؤدى الى تخفيف الطلب على البنزين والسولار.
- ٦ - تقليل انبعاث غازات الكربون والمساعدة على تقليل التلوث البيئى.
- ٧ - التخلص من القمامة وتحويلها الى طاقة بدل حرقها او الى بيوغاز والاستفادة منها.
- ٨ - توفير استهلاك البنزين والسولار فى محطات الكهرباء والنقل وتقليل السحب من الاحتياطى منها للأجيال القادمة.

التوصيات:

- ١ - إزالة المعوقات المؤسسية والتشريعية والعمل على اصدار تشريعات خاصة بالطاقة المتجددة وتشمل قانون جديد للتغذية بالطاقة المتجددة وتعريفاتها لتمكين منتجي تلك الطاقة من ضخها في الشبكة القومية للكهرباء واعفاء مكونات صناعات الطاقة الجديدة والمتجددة من الجمارك.
- ٢ - ضرورة الاهتمام بإحلال مصادر الطاقة التقليدية في المنشآت الصناعية بمصادر طاقة متجددة وتطبيق غرامات رادعه على ملوثات البيئة وحواجز على استخدام الطاقة المتجددة.
- ٣ - الاستفادة بالمخلفات البيولوجية الزراعية والمنزلية والصناعية مع مراعاة الالتزام بالمعايير البيئية والاتفاقات الدولية المتعلقة بمكافحة التلوث وحماية البيئة.
- ٤ - نشر الوعي الثقافى بالمجتمع على أهمية التكنولوجيات الجديدة للطاقة المتجددة ومشاركة الاعلام للإسراع فى الدخول إلى عصر الطاقة الجديدة والمتجددة.
- ٥ - الاهتمام بالطاقة الحرارية الأرضية خصوصاً فى الأماكن النشطة كخليج السويس وخليج العقبة.
- ٦ - مساندة الأنشطة الحالية لقطاع البترول والجهات المعنية لإنتاج الديزل الحيوى من نبات الجاتروفا، على ضوء المشروع القومى المقترح لإنتاج الديزل الحيوى من نبات الجاتروفا.
- ٧ - تحفيز الشركات الاستثمارية والبنوك على الاستثمار فى الطاقة المتجددة من خلال طرح المزيد من الاراضى الساحلية الواقعة فى مناطق توليد طاقة الرياح والطاقة الشمسية مع اعفاءات ضريبية وجمركية على معدات الطاقة المتجددة.
- ٨ - الاهتمام بوضع ضوابط للتصميمات المعمارية الجديدة بان يكون هناك مساحات لوضع سخانات شمسية على اسطح العمارات.
- ٩ - إعداد برنامج خاص للبحث والتطوير بهدف رفع القدرات و تحسين التنافسية للصناعة لإنتاج مكونات النظم للسوق المحلى والتصدير للخارج.
- ١٠ - المشاركة الفعالة والاستعداد لتنفيذ مبادرة توليد طاقة نظيفة من الصحراء DESERTEC والتي تضم عدد من المؤسسات الصناعية والبنكية من الدول الأوروبية والعربية وتهدف إلى إنتاج الطاقة عبر استغلال الطاقة الشمسية فى صحارى بلدان شمال إفريقيا والشرق.



المصادر

- (١) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك) التقرير الاحصائي السنوى ٢٠١٢
- (2) <http://www.iea.org-stats-index.asp>.
- (٣) (وزارة الكهرباء والطاقة، الشركة القابضة لكهرباء مصر، تقرير ٢٠١١-٢٠١٢).
- (٤) (د، احمد مدحت اسلام، الطاقة ومصادرها المختلفة، دار الاهرام للنشر، القاهرة ١٩٨٨، ص ١٥٧).
- (٥) (الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا إسكوا (٢٠٠١). «إمكانات وآفاق توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة فى دول الإسكوا، الجزء الثانى النظم الشمسية الحرارية».
- (6) Renewable Energy Policy Network for the 21st Century (Dec 2007)
«Renewable 2007: Global Status Report
- (٧) (معهد التخطيط القومى، سلسه قضايا العدد ٢٢٧ ص ٨٠، ص ٨٤).
- (٨) (د. محمد منير مجاهد، مصادر الطاقة فى مصر وفاق تنميتها، المعرفة للطباعة والنشر، القاهرة ٢٠٠٢، ص ٥٩).
- (٩) (د، محمود سرى طه، الطاقة الجديد والمتجددة حاضرها ومستقبلها، الهيئته المصرية للكتاب ١٩٩٠، ص ١٤٥).
- (١٠) (مجلة النفط والتعاون العربى المجلد ١٤١، تقنيات الطاقة المتجددة وفاق الطاقة الشمسية ص ٢٦).
- (١١) (معهد التخطيط القومى، سلسله قضايا رقم ٢٢٧، ص ٨٣).
- (١٢) (مجلة النفط والتعاون، مرجع سابق ص ٣٥).
- (١٣) (د، هشام الخطيب، مصادر الطاقة المتجددة، التطورات التقنية والاقتصادية، عربيا وعالمياً، مؤتمر الطاقة العربى الثامن، الأردن، مايو، ٢٠٠٦).
- (١٤) (الوقود الحيوى، <http://en.wikipedia.org-wiki>) ويكيبيديا.
- (١٥) (اتكين دونالد، ترجمة هشام المحماوى، «التحول إلى مستقبل الطاقة المتجددة»، المنظمة الدولية للطاقة الشمسية، ٢٠٠٥).
- (١٦) (مجلة اقتصاد مرجع سابق ٤٢).
- (١٧) (مجلة التعاون، مرجع سابق ص ٤٦).

- (١٨) (http://en.wikipedia.org/wiki-Ethanol_fuel_in_Brazil).
- (١٩) (د. محمد منير مجاهد، مرجع سابق ص ٦٣).
- (٢٠) (مجلة النفط والتعاون ص ٤١).
- (٢١) (د. احمد مدحت اسلام، مرجع سابق ص ١٨٢).
- (٢٢) (اصلى، مجله الاقتصاد ص ٩٣).
- (٢٣) (التقرير السنوى لهيئة الطاقة المتجددة ٢٠١٢).
- (٢٤) (معهد التخطيط القومى سلسله قضايا العدد ٢٠٢، ص ٢٧).
- (٢٥) جمال زغلول رئيس إدارة الطاقة الجديدة بوزارة السياحة - ندوة في المعرض الدولى لحلول ترشيد الطاقة في القاهره ٢٣/٥/٢٠١٣).
- (٢٦) إبراهيم أحمد صقر، «الطاقة الشمسية»، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧م، ص ٤٧، ٤٥.
- (٢٧) إبراهيم محمد القرضاوى «أجهزة الطاقة الشمسية»، منشأة المعارف، ١٩٩٥م. الإسكندرية، ص ٢١٨.
- (٢٨) إبراهيم محمد القرضاوى، نفس المرجع، ص ١٧٢.
- (٢٩) إبراهيم محمد القرضاوى، نفس المرجع، ص ١٤٢، ٧٦.
- (٣٠) (التقرير السنوى ٢٠١ لهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة ص ١٥).
- (٣١) (وزارة الكهرباء المصرية الشركة القابضة لكهرباء مصر التقرير السنوى ٢٠١١-٢٠١٢).
- (٣٢) http://www.moee.gov.eg/test_new/ST_energy.aspx (32).
- (٣٣) (التقرير السنوى ٢٠١١-٢٠١٠ هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة).
- (٣٤) <http://nrea.gov.eg-arabic.html>.
- (٣٥) وزارة الدولة لشئون البيئة، جهاز شئون البيئة، التقرير السنوى لشئون البيئة (٢٠١١).
- (٣٦) (مجلس الوزراء - تقرير مركز المعلومات بحث «تدوير النفايات في مصر» ٢٠١٠).
- (٣٧) (r.wikipedia.org/wiki تدوير - النفايات).
- (٣٨) (التقرير السنوى ٢٠١٠ - ٢٠١١ لهيئة الطاقة المتجددة).
- (٣٩) د. محمد مصطفى محمد الخياط، الطاقة المتجددة في الوطن العربي، هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، القاهرة.
- (٤٠) (د. محمد منير مجاهد مرجع سابق ص ٤٩).

المجلس الأعلى للضرائب وحتمية التغير والتفعيل

اعداد

حمادة خير محمود

محاضر بمركز التدريب الضريبي

باحث دكتوراه

عضو بالجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب

مقدمة

كثيرا ما تناولت الابحاث والموضوعات الخاصة بالمجال الضريبي والاقتصادى الالتزامات التى تقع على الممولين ودائما ما نبحث عن افضل السبل لتحقيق اعلى حصيله ضريبية متوقعة من اجل توفير حصيله كبيرة للخزانة العامة تساعد الحكومات على تنفيذ خططها المرسومة من بناء مستشفيات ومدارس وتوفير سبل المواصلات وبناء المساكن لمحدودى الدخل وغيرها من المشاريع التى تقوم بها من اجل صالح المجتمع وصالح الافراد وهو ما تصبوا اليه كثيرا من الدول وخاصة الدول التى تعتمد على الضرائب كمصدر اساسى للايرادات لذلك تسن القوانين وتتخذ القرارات التى تساعد على تحقيق الهدف المنشود ويعتمد ذلك كله على ممولي مصلحة الضرائب فتجد الاهتمام بما يجب عليه ان يلتزم به الممول بدا من حصر المجتمع الضريبي وانتهاء باجراءات الفحص والربط من اجل تحصيل الضرائب وفى كل مرحلة من هذه المراحل تجد الكثير من الالتزامات التى تقع على الممول ولم يتنبه احد الى انه بجانب الالتزامات لابد ان يكون هناك حقوق لدافعي هذه الضرائب اى للممولين الذين هم العامل الاساسى الذى تقوم عليه خطط تحصيل الضريبة لانه مهما سن من تشريعات والتزامات على الممول دون ان يشعر بوجود حقوق يجب مراعاتها مما ينعكس عليه سلبيا فيتكاسل عن سداد الضرائب و كلما زادت الالتزامات كلما زادت حالات التهرب من الضرائب، ولا يمكن لاي دولة ان تدفع الممولين الى الامتثال الطوعى

للاتزامات الضريبية طالما ان هؤلاء الممولين يعتبرون ان هذه الالتزامات غير عادلة او باز الضرائب التي يدفعونها لا تحسن الحكومة صرفها فى مواضعها الصحيحة ونتيجة لذلك لا توجد حقوق له فى تعامله مع الادارة الضريبية يستطيع من خلالها الرجوع على الادارة فى حالة التعسف معه واهدار حقوقه لذلك سوف نتناول فى هذا البحث بعض التساؤلات لتسليط الضوء على حقوق دافعى الضرائب فى الدستور وفى القانون من اجل الوصول الى الهدف المنشود من تحقيق اعلى الايرادات من الضرائب ماهو موقف الدستور من حقوق دافعى الضرائب، وما موقف القانون ايضا من هذه الحقوق، و ما هو المجلس الاعلى للضرائب، وما هى اختصاصته، وما هى الغرض من إنشائه، وما هو تشكليه، وهل حقق الغرض من انشائه، وهل يحتاج إلى التغيير ام التعديل، وماهى تجارب بعض الدول فى إيجاد ضمانات لحقوق دافعى الضرائب وذلك من خلال.

المبحث الاول: حقوق دافعى الضرائب فى الدستور.

المبحث الثانى: حقوق دافعى الضرائب فى القانون.

المبحث الاول

حقوق دافعى الضرائب فى الدستور

تعريف الدستور

التعريف اللغوى:

الدستور كلمة فارسية تعنى الدفتر الذى تكتب فيه أسماء الجند، والذى تجمع فيه قوانين الملك، وتطلق أيضا على الوزير، وهى مركبة من كلمة «دست» بمعنى قاعدة، وكلمة «ور» أى صاحب، وانتقلت إلى العربية من التركية بمعنى (قانون، وإذن) ثم تطور استعمالها حتى أصبحت تطلق الآن على القانون الأساسى فى الدولة.

التعريف الاصطلاحي:

يعرف الدستور اصطلاحا بأنه مجموعة الأحكام التى تبين شكل الدولة ونظام الحكم فيها، وسلطاتها، وطريقة توزيع هذه السلطات، وبيان اختصاصاتها، وبيان حقوق المواطنين وواجباتهم.

وينطبق تعريف الدستور هذا على تعريف القانون الدستوري، لأن القانون الدستورى هو الأحكام الدستورية المطبقة فى بلد ما، والدستور المطبق فى بلد ما هو مجموعة الأحكام الدستورية الخاصة بهذا البلد.

حقوق دافعى الضرائب فى الدساتير المصرية.

ترسم قوانين الضرائب الحدود بين حقوق الدولة وحقوق الممولين مستندة فى ذلك الى أحكام الدستور وهو القانون الاساسى أو أب كل القوانين: فاذا خولفت أحكام الدستور فى أى من القوانين واللوائح كان لصاحب الشأن أن يلجأ الى المحكمة الدستورية العليا وفقاً للاجراءات والاحكام المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون المحكمة الدستورية العليا طالبا الحكم بعدم دستورية قانون أو عدم دستورية بعض النصوص التى فى

القانون أو اللائحة ولقد عرفت مصر الحديثة اول دستور للبلاد عام ١٨٨٢م^(١) وقد احتوى هذا الدستور على ثلاثة وخمسون مادة ولقد جاءت المادة ٣٠ من دستور عام ١٨٨٢ وتكلمت عن ربط الاموال الجديدة او الرسوم لا يجوز ربطها الا بمقتضى قانون^(٢) ولم تتناول اى اشارة لحقوق ممولى الضرائب.

دستور عام ١٩٢٣:

دستور عام ١٩٢٣ صدر فى عهد الملك فاروق واحتوى على مائة وسبعون مادة ولقد جاء الباب الرابع من الدستور والذى يتحدث عن المالية جاءت المادة ١٣٤ والمادة ١٣٥ لتتناول موضوع فرض الضرائب والاعفاء منها ولم تتطرق الى ثمة حقوق لدافعى الضرائب حيث نصت المادة.

مادة ١٣٤ (لا يجوز انشاء ضريبة ولا تعديلها او الغاؤها الا بقانون ولا يجوز تكليف الاهالى بتادية شى من الاموال او الرسوم الا فى حدود القانون) ونصت المادة ١٣٥ على انه (لا يجوز اعفاء احدمن اداء الضرائب فى غير الاحوال المبينة فى القانون).

دستور عام ١٩٥٦:

اشتمل هذا الدستور على مائة وخمسة وتسعون مادة وجاءت المادة ٥٩ من الدستور على النحو التالى (اداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقا للقانون، وينظم القانون اعفاء الدخول الصغيرة من الضرائب بما يكفل عدم المساس بالحد الأدنى اللازم للمعيشة) هنا بدا الدستور فى الحديث على دافعى الضرائب وتنظيم تحصيل الضرائب وسن القوانين بما لا يمس الحد الأدنى للمعيشة بالنسبة للممول والحد الأدنى هو الحد الذى يكفيه حد الكفاف لحياة مستقرة.

(١) عرفت الدولة الحديثة فى مصر اول دستور فى السابع من فبراير سنة ١٩٨٢ (الموافق ١٨ من ربيع الاول فى عهد الخديوى توفيق وفتح عهدا جديدا لافاق الدولة الحديثة فى مصر حيث اعتبره فقهاء الدستور اكثر الدساتير المصرية تقدما وتطورا باتجاه النظام الديمقراطى ثم مالبت ان ابتليت مصر بالاحتلال البريطانى والغت سلطات الاحتلال الانجليزى لمصر دستور ١٩٨٢ واستبدلت به دستورا اخر اسمته القانون النظامى صدر عام ١٨٨٣.

(٢) مادة ٣٠ (لا يجوز ربط اموال جديدة او رسوم او عوائد على منقولات او عقارات او ويركوا فى الحكومة المصرية الا بمقتضى قانون يصدق عليه مجلس النواب وعلى ذلك لا يجوز باى وجه كان وبأى صفة كانت تحصيل عوائد جديدة وكل من جهات الحكومة امرت بتحصيل شى من ذلك وكل مستخدم حرر كشوفات او تعريفات عنها وكل شخص باشر تحصيلها بدون قانون مصدق عليه من مجلس النواب يحاكم كمختلس وترد الحقوق لاربابها).

ونصت المادة ٩٤ على (انشاء الضرائب العامة او تعديلها او الغاؤها لا يكون الا بقانون، ولا يعفى احد من ادائها فى غير الاحوال المبينة فى القانون ولا يجوز تكليف احد اداء غير ذلك من الضرائب او الرسوم الا فى حدود القانون).
كما جاء نص المادة ٩٥ من الدستور لتعطى القانون الحق فى ارساء قواعد لجابية الضرائب وإجراءات صرفها حيث نصت المادة على (ينظم القانون القواعد الاساسية لجباية الاموال العامة واجراءات صرفها).

دستور ١٩٦٤ (دستور الجمهورية العربية المتحدة):

اشتمل هذا الدستور على ١٦٩ مادة وقد تحدث عن الضرائب فى المادة ٧٠ والمادة ٧١ من الدستور.

حيث نصت المادة ٧٠ على انه (انشاء الضرائب العامة، او تعديلها، او الغاؤها، لا يكون الا بقانون، ولا يعفى احد من ادائها الا فى الاحوال المبينة فى القانون)
ولا يجوز تكليف احد اداء غير ذلك، من الضرائب والرسوم الا فى حدود القانون)
كما نصت المادة ٧١ من الدستور (ينظم القانون القواعد الاساسية العامة لجباية الاموال واجراءات صرفها) وهو نفس النص التى جاء به دستور عام ٥٦ فى المادة ٩٥ دون تغيير أو تعديل بها.

دستور عام ١٩٧١:

احتوى دستور ٧١ على مائتان وعشر مادة ولقد تحدثت المواد ٦١ و ١١٩ و ١٢٠ عن تنظيم جباية الضرائب.

حيث نصت المادة ٦١ على (اداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقا للقانون).
كما نصت المادة ١١٩ من الدستور على.

(انشاء الضرائب العامة، او تعديلها، او الغاؤها، لا يكون الا بقانون، ولا يعفى احد من ادائها الا فى الاحوال المبينة فى القانون).

ولا يجوز تكليف احد اداء غير ذلك، من الضرائب والرسوم الا فى حدود القانون).
وجاءت المادة ١٢٠ من الدستور بالنص على (ينظم القانون القواعد الاساسية العامة لجباية الاموال وإجراءات صرفها).

الاعلان الدستورى:

(الصادر من المجلس الاعلى للقوات المسلحة فى ١٣ فبراير ٢٠١١ م):

بدات مصر عصر ما بعد ثورة ٢٥ يناير المجيدة مرحلة جديدة وفارقة فى تاريخ مصر ومازال المشوار مستمر من اجل تحقيق المطالب الاساسية التى قامت من اجلها الثورة عيش، حرية، عدالة اجتماعية، وهو ما نصبوا اليه من تحقيق ايضا عدالة ضريبية بين الممولين دافعى الضرائب ولا تاتى هذه العدالة الا بايجاد مساواة ما بين التزامات وحقوق دافعى الضرائب على السواء ليس فقط التركيز على الالتزامات واهمال الحقوق مما يشعر دافعى الضرائب بتجاهل حقوقهم وينعكس ذلك سلبا على سداد الضرائب وعزوف الكثير من دافعى الضرائب على عدم الاكتراث بسداد الضريبة بل تصل احيانا فى التفكير فى التهرب من الضرائب.

ولقد جاء الاعلان الدستورى الذى احتوى على ثلاثة وستون مادة ولقد تحدثت المادة ١٨ من الدستور على الضرائب حيث نصت المادة على (انشاء الضرائب العامة او تعديلها او الغاؤها لا يكون الا بقانون، ولا يعفى احد من اداء غير ذلك من الضرائب او الرسوم الا فى حدود القانون) جاءت المادة لتتحدث عن طريقة فرض الضرائب او تعديلها او الغاؤها ولم تتطرق الى ثمة حديث عن حقوق لدافعى الضرائب.

دستور عام ٢٠١٢:

بعد مرور عام من قيام ثورة ٢٥ يناير صدر دستور مصر الذى خرج الشعب للاستفتاء عليه وجاءت نسبة الموافقين عليه ٦٤ ٪، صدر الدستور الذى شمل على ٢٣٦ مادة ولقد جاءت المادة ٢٦ من دستور عام ٢٠١٢ لتتناول الضرائب حيث نصت المادة على (العدالة الاجتماعية اساس الضرائب وغيرها من التكاليف المالية العامة ولا يكون انشاء الضرائب العامة ولا تعديلها ولا الغاؤها الا بقانون، ولا يعفى احد من ادائها فى غير الاحوال المبينة فى القانون، ولا يجوز تكليف احد باداء غير ذلك من الضرائب والرسوم الا فى حدود القانون).

بعد ان استعرضنا سويا موقف الدساتير المصرية من حقوق دافعى الضرائب لم نجد فيها ما هو يحيط هذه الحقوق من مواد تحميها على الرغم من ان الدول المتقدمة قد افردت



قسما خاصا فى دستورهما تناولت فيه حقوق دافعى الضرائب باعتبار ان الممول هو الطرف الضعيف فى العلاقة بينه وبين الادارة الضريبية ومن ثم يجب اصفاء حماية خاصة عليه ولهذه الاسباب الطبيعية وجد انه من الضرورى وضع هذه الحقوق بعيدا عن رغبة الافراد ونصوص القانون لتكون هذه الحقوق فى الدساتير لذلك يرى الباحث انه فى الوقت الحاضر نحن بحاجة الى وضع حقوق دافعى الضرائب فى الدستور حيث يوجد فى العالم اكثر من سبعة وستون دولة فى العالم اشتمل دستورهما على مواد تنص على ضمانات لحماية حقوق دافعى الضرائب ومنها دول كثيرة من الدول النامية مثل كينا وزامبيا واوغندا وجنوب افريقيا بالاضافة الى دول كبرى مثل الولايات المتحدة الامريكية.

لذلك مصر ليست اقل من هذه الدولة فى حماية حقوق دافعى الضرائب ووضعها فى اطار دستورى ويرى الباحث ضرورة ادخال تعديل دستورى بالنص على نصوص تؤكد الحماية القانونية والدستورى لحقوق دافعى الضرائب.

المبحث الثانى

حقوق دافعى الضرائب فى القانون الضريبي

بعد ان انتهينا من موقف الدستور فى مصر من دافعى الضرائب نستعرض حقوق دافعى الضرائب فى قوانين الضرائب المتعاقبة لنعرف سويا ما هو موقف القوانين من حقوق دافعى الضرائب وهل شملها القانون بالرعاية وذكرها واذا كان شملها ماهى هذه الحقوق وهل هناك جهة تدافع عنها، من خلال ذلك المبحث سو نحاول الاجابة على هذه التساولات وغيرها. فمن مقتضى العدل والانصاف انه مثلما هو مقرر للادارة الضريبية فى مواجهة الافراد العديد من الحقوق والسلطات الضريبية المختلفة التى تنص عليها التشريعات المختلفة، فمن المنطقى ان يكون للافراد بالمثل حقوق وضمانات فى مقابل الواجبات الملقاه على عواتقهم ومن ضمن هذه الحقوق والضمانات القانونية للممول^(١).

١ - الحق فى الاستعلام.

٢ - الحق فى الخصوصية والحفاظ على سرية بياناتهم.

٣ - الحق فى إنشاء هيئة أو كيان يدافع عن حقوق المولين.
وسوف نتناول بالشرح هذه الحقوق.

اولا: الحق فى الاستعلام :

للممول الحق فى الحصول على المعلومات الضريبية، والاستفسار عن الانشطة التى يريد ان يمارسها ومعرفة اسس المحاسبة سواء ذكان لك فى صورة نشرات تصدرها المصلحة او من خلال وجود الاستعلامات فى الما موريات، وهذا الامر لا شك بانه يندرج فى اطار قاعدة اليقين التى تعد احدى القواعد التى يلزم على المشرع مراعاتها عند فرض الضرائب. وتقتضى هذه القاعدة ان يكون الممول على علم كامل بالالتزامات الضريبية الملقاه على عاتقه بحيث يتمكن على ضوء ذلك من تحديد موقفه المالى وبالضريبة التى ستستحق عليه من حيث مقدارها واحكام فرضها وتحصيلها وكذا حقوقه وواجباته المختلفة حتى يكون على

(١) د/ محمد على عوض الحرازي: المنازعات الضريبية ووسائل حلها دراسة مقارنة، دار التهضة عام ٢٠١٢ ص ١٩٧

علم وبينة من اى مشروع يقدم عليه وموقفه من الضريبة وهو ما يجعل هناك مسؤولية تقع على عاتق الادارة الضريبية ان تجعل هذه المعلومات الضريبية متاحة للكافة بواسطة اى وسيلة اتصال ^(١) ومن البديهي ان الاستعلام الضريبى يلبى جانباً من حاجة الممول فى معلومات ضريبية عامة حول علاقته مع الادارة الضريبية او معلومات دقيقة تتعلق بتفاصيل النشاط الذى يزاوله او سيزواله وما سيترتب على ذلك من التزامات ضريبية مختلفة وهناك بعض الوسائل التى يمكن للإدارة الضريبية بواسطتها تزويد الممول بالمعلومات الضريبية منها ^(٢).

– فيما يتعلق بالمعلومات الضريبية العامة المعمول بها فى فرنسا على سبيل المثال يتم تلبية حاجة الممول اليها من خلال الوثائق الرسمية المتمثلة فى التعليمات والقرارات الادارية او ما يطلق عليه تسمية المرشد او الدليل الضريبى او يكون من خلال ملخص للقوانين الضريبية المعمول بها اما الوثائق غير الرسمية فهى متنوعة وكثيرة كالكتب والمؤلفات الجامعية والمجلات المحكمة او البروشولات والمجلات الضريبية الصادرة عن الجمعيات والنقابات الضريبية كذلك هو الحال فى مصر يوجد موقع على شبكة الانترنت باسم مصلحة الضرائب المصرية يحتوى على كل ما هو مرتبط بالضريبة على الدخل من نصوص للقانون وتعليمات تنفيذية للأنشطة والإجابة على التساؤلات وتصدر أيضاً الجمعيات المتخصصة فى الشأن الضريبى مجالات شهرية تحتوى على كل ما هو جديد فى الضرائب ^(٣).

ثانياً: الحق فى الخصوصية وسرية البيانات:

للممول الحق فى ان تحجب معلوماته عن الغير والمحافظة عليها ويقع ذلك الحق على عاتق الادارة الضريبية فى الحفاظ على سرية بيانات الممولين حتى لا يساء استعمال تلك البيانات ضد الممول لذلك يتعين على الادارة الضريبية متمثلة فى موظفيها مما لهم حق الاطلاع على تلك البيانات بمناسبة قيامهم بعملهم من ربط وتحصيل الضريبة بالا تخرج هذه المعلومات لاي شخص من الغير الا فى الحالات التى نص عليها القانون على سبيل الحصر ^(٤) حيث نصت المادة ١٠١ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ من قانون الضرائب على

(١) د/ طاهر الجناي : علم المالية والتشريع ص ١٤٢.

(٢) د/ رابع رتب، المول والادارة الضريبة دار النهضة ١٩٩١ ص ٣٥، ٣٤.

(٣) هناك العديد من الجمعيات المتخصصة فى الشأن الضريبى فى مصر مثل الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، الجمعية المصرية للضرائب، الجمعية المصرية للخبرة الضريبية، وغيرها من الجمعيات.

(٤) راجع فى ذلك بحثنا المنشور فى المؤتمر الضريبى السابع عشر عام ٢٠١١ تقييم وتقويم النظام الضريبى المصرى بحث بعنوان الاحتجاج بالسر الضريبى فى مواجهة الاشخاص العامة والخاصة

الدخل (يلتزم كل شخص يكون بحكم وظيفته او اختصاصه او عمله شان في ربط أو تحصيل الضرائب المنصوص عليها في هذا القانون او الفصل فيما يتعلق بها من منازعات بمراعاة سرية البيانات ولا يجوز لاي من العاملين بالمصلحة ممن لا يتصل علمهم برط أو تحصيل الضريبة اعطاء بيانات او اطلاع الغير على اية ورقة، او بيان، و ملف أو غيره الا في الاحوال المصرح بها قانونا ولا يجوز اعطاء بيانات من الملفات الضريبية الابناء على طلب كتابي من الممول او بناء على نص في اى قانون اخر، ولا يعتبر افشاء.

للسرية اعطاء بيانات للمتنازل اليه عن المنشأة او تبادل المعلومات والبيانات بين الجهات الايرادية التابعة لوزارة المالية وفقا للتنظيم الذى يصدر به قرار من الوزير وبالرجوع الى نصوص قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ نجد انه لم يتضمن العقوبة المقررة لمخالفة الالتزام بمراعاة السرية ومن ثم يتم الرجوع الى القواعد العامة وما ورد بالمادة ٣١٠ عقوبات ولقد حدد المشرع عقوبة جريمة افشاء الاسرار بالحبس الذى لا يتجاوز مدته ستة شهور او الغرامة التى لا تتجاوز ٥٠٠ جنيه.

ثالثا : الحق فى انشاء هيئة او مجلس للدفاع عن حقوق الممول:

الإدارة الضريبية عندما ترتكب خطأ بمناسبة القيام بأعمالها هناك من يدافع عنها ممثلا ذلك فى هيئة قضايا الدولة فمن العدالة والانصاف ان يكون للممول هيئة او جهة، تدافع عنه حال التعسف من قبل الإدارة الضريبية ودائما ما يكون الممول هو الطرف الضعيف عند الاستطادام بالادارة الضريبية، ونتيجة هذا التعسف يلجا الممول الى التهرب من الضريبة لشعوره بالتسعف من قبل الادارة الضريبية وعدم وجود كيان او هيئة تدافع عنه لذا تلجا كيرا من الدول الى ايجاد الية يتم منة خلالها الدفاع عن حقوق ممولى الضرائب احيانا فى شكل ميثاق لحقوق الممولين تقوم فيه بتعريف الممولين كيفية التعامل مع الادارة الضريبية ويوضح بشكل سهل ومختصر حقوق الممولين وواجباتهم كالإجراءات الضريبية المختلفة وعلى اختلاف بين هذه الدول يتخذ ميثاق حقوق الممولين وفى بعضها شكل بيان عام للمبادئ التى يجب ان تحكم العلاقة بين الادارات الضريبية والممولين والاجراءات الضريبية المختلفة.

ميثاق حقوق الممولين، ويندرج ضمن هذه المواثيق ما اصدره الكونجرس الامريكى عام ١٩٨٨ لـ (جامع اعلان حقوق الممولين) الذى صدرت قبله مواثيق مشابهة فى نيوزلندا عام ١٩٨٦م، وكندا عام ١٩٨٤م، وبليجيكا عام ١٩٨٦م، وفرنسا عام ١٩٧٥^(١) وفى السياق

(١) د/ محمد على عوض الحرازى : المنازعات الضريبية ووسائل حلها دراسة مقارنة : دار النهضة عام ٢٠١٢ ص ١٩٧

نفسه يصدر عن إدارة الضرائب الاسترالية سنويا منشور بعنوان (ماذا ينبغي ان تعرف عن ميثاق دافعي الضرائب) وذلك بعدة لغات منها العربية والهدف من هذا تعريف المواطنين والمقيمين فى استراليا بحقوقهم وواجباتهم الضريبية المختلفة.

كما تقوم بعض الدول بانشاء هيئات متخصصة تتولى التخطيط للسياسة الضريبية فى الدولة، ومتابعة التزام الادارة الضريبية بالقانون، وكذلك نشر الوعى الضريبى بين افراد المجتمع وتعريفهم بواجباتهم وحقوقهم الضريبية المختلفة، وتعتبر مصر من هذه الدول التى نصت فى قانونها الضريبى على انشاء مجلس اعلى للضرائب هدفه المحافظة على حقوق دافعى الضرائب.

وسوف نتناول هذا المجلس بشى من التفصيل

المجلس الاعلى للضرائب والقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ :

يعتبر القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ قانون الضرائب على الدخل نقلة حقيقية فى تاريخ قوانين الضرائب حيث(تبنت مصلحة الضرائب منذ نهاية عام ٢٠٠٥ سياسة جديدة تقوم على ضرورة تطوير الادارة الضريبية ومواكبة القفزات الهائلة فى نظم الإدارة والتكنولوجيا التى يشهدها العالم الان بما يتيح خدمة المجتمع الضريبى وتحقيق الالتزام الطوعى بين الجمهور والابتعاد عن اسلوب الجباية التى اتهمت باتباعه منذ صدور القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وحتى صدور القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣)^(١)

واستلزم هذا التطوير ايضا تطوير فى الفكر حيث بدا التفكير فى ايجاد مظلة تحمى حقوق دافعى الضرائب حتى نصل الى توازن بين التزامات الممول وحقوقه فى ان واحد وكانت هذه هى المرة الاولى التى يتناول قانون الضرائب مواد تتعلق بحقوق دافعى الضرائب ونص على انشاء مجلس يكون هدفه هو حماية حقوق دافعى الضرائب لذا فقد نص القانون على انشاء مجلس اعلى للضرائب هدفه هو حماية حقوق دافعى الضرائب وايجاد الية من خلاله لذا سوف نتناول هذا المجلس والذى افرد له القانون المواد من ١٣٩ وحتى ١٤٥ ونتناول فيه ما هو الهدف من انشاء المجلس، ومما يشكل، وما هى اختصاصته، وهل حقق الهدف الذى قام من اجله، وتبعية هذا المجلس.

(١) أ/ سيد محمود احمد عوض: شرح احكام قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

المجلس الاعلى للضرائب:

نص قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، فى الباب الثامن منه بشأن الأحكام الختامية، على إنشاء مجلس أعلى للضرائب يتبع رئيس مجلس الوزراء، وخول الأمر إلى رئيس الجمهورية، حيث نصت المادة ١٣٩ منه على أن «ينشأ بقرار من رئيس الجمهورية مجلس أعلى للضرائب يتبع رئيس مجلس الوزراء مقره الرئيسى القاهرة وتكون له الشخصية الاعتبارية».

وعلى الرغم من صدور القانون فى عام ٢٠٠٥ إلا أن صدور القرار بإنشاء المجلس الأعلى للضرائب تأخر كثيرا مما يدل على عدم إدراك المختصين بأهمية المجلس الأعلى للضرائب ودوره الهامة فى المنظومة الضريبية فكيف يصدر قانون فى عام ٢٠٠٥ ونص فيه على إنشاء المجلس الأعلى للضرائب ولم يتم صدور قرار بإنشائه إلا بعد مرور خمس سنوات وهى فترة ليست بالقليلة^(١) حيث اصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٣٥٨ لسنة ٢٠١٠، مبين فيه هيكل المجلس واختصاصاته والهدف من إنشائه واختصاصاته، وإلزامه بتقديم تقرير لرئيس الجمهورية، اجتماع المجلس، موارد المجلس، الموازنة الخاصة بالمجلس، لوائح عمل المجلس^(٢) وبالرغم من صدور قرار بإنشائه إلا أنه حتى هذه اللحظة لم يفعل ولم نرى أى عمل مما ناط بهذا المجلس القيام به.

طبيعة هذا المجلس:

يتمتع هذا المجلس بالشخصية الاعتبارية، ويتبع رئيس مجلس الوزراء، المادة ١٣٩ من القانون، والمادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٨ لسنة ٢٠١٠ ولقد جاء فى نص المادة أن تبعية هذا المجلس تكون لمجلس الوزراء ويرى الباحث أنه لابد من تعديل هذه المادة بجعل هذه المجلس له شخصية اعتبارية مستقلة مثله مثل كثيرا من المجالس المستقلة مثل المجلس القومى لحقوق الإنسان حتى يكون بعيد عن أى تأثير عند اتخاذ قرار.

(١) اسمه المجلس الأعلى للضرائب كتبت شهادة ميلاده بقرار جمهورى بعد أن حدد اختصاصاته القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ فى ثمانى مواد هى ١٣٩ الى ١٤٦ وجاء القرار الجمهورى بعد حوالى خمس سنوات من صدور القانون وهو فاصل زمنى لا يستهان به حيث صدر القرار فى يناير ٢٠١١ ويقول الدكتور محمود الناقى استاذ المحاسبة والضرائب بجامعة المنصورة أن المواد الثمانى الخاصة بالمجلس صدرت ضمن الكتاب الثامن والآخر بما فى ذلك مادة التقادم ومادة اثابة العاملين وفى تحليل لهذه المواد أكد د.الناغى أن تبعية المجلس كان من الأفضل أن تكون لمجلس الشعب أفضل من رئيس الوزراء وذلك على أساس أن المجلس مطلوب منه تقديم تقرير عن أعماله فى ٣٠ سبتمبر من كل عام ويقدم هذا التقرير أيضا إلى رئيس مجلس الشعب (مقال للدكتور محمود الناقى فى جريدة الاهرام الاقتصادى ١٨ يوليو ٢٠١١).

(٢) د / حسين ابراهيم :ورقة بحثية بعنوان المجلس الاعلى للضرائب ص ٢

مقر المجلس:

نص القرار على أن يكون مقر المجلس محافظة القاهرة.

الهدف من إنشاء المجلس:

بينت المادة ١٤٠ من قانون الضرائب الهدف من وراء إنشاء هذا المجلس حيث نصت على أن «يهدف المجلس إلى ضمان حقوق دافعي الضرائب على اختلاف أنواعها والتزام الإدارات الضريبية المختصة بأحكام القوانين واللوائح الصادرة في هذا الشأن، وأن تتم إجراءات الربط والتحصيل في إطار من التعاون وحسن النية.

وكذلك توجيه الممولين إلى الإجراءات القانونية التي تكفل حصولهم على حقوقهم».

وهو عين ما نصت عليه المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية سالف البيان.

يفهم من هذا النص أن هذا المجلس يهدف إلى ضمان حقوق دافعي الضرائب على اختلاف أنواعها سواء كانت الضرائب العامة أو ضرائب المبيعات أو الضرائب العقارية.

ويهدف المجلس إلى ضمان حقوق دافعي الضرائب على اختلاف أنواعها والتزام الإدارات الضريبية المختصة بأحكام القوانين واللوائح الصادرة في هذا الشأن وأن تتم إجراءات الربط والتحصيل في إطار من التعاون وحسن النية وكذلك توجيه الممولين إلى الإجراءات القانونية التي تكفل حصولهم على حقوقهم وتحليل هذه الأهداف نجد أن المشرع اهتم بتحديد علاقة المجلس بالممولين في ضمان حقوقهم وتوجيههم إلى الإجراءات القانونية التي تكفل حصولهم على هذه الحقوق وأن لم تحدد المادة كيفية ضمان حقوق دافعي الضرائب ويجب أن تتوافر لدى المجلس الوسائل التي يمكن بها التحقق من مدى التزام الإدارات الضريبية المختصة بأحكام القوانين واللوائح الصادرة في هذا الشأن وكيف تتم إجراءات الربط والتحصيل في إطار من التعاون وحسن النية بين الإدارة الضريبية والممولين^(١).

المجلس:

بينت المادة ١٤٢ من القانون تشكيل المجلس حيث نصت على أن « يُشكل المجلس

بقرار من رئيس مجلس الوزراء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد على النحو الآتي: -

١ - رئيس من الشخصيات العامة.

(١) د/ محمود النافى مرجع سابق مقال فى جريدة الاهرام الاقتصادي

- ٢ - ثلاثة من رؤساء المصالح العامة للضرائب السابقين يرشحهم الوزير.
 - ٣ - أحد رجال القضاء من درجة مستشار على الأقل يرشحه وزير العدل.
 - ٤ - اثنان من المحاسبين المقيدين بجدول المحاسبين والمراجعين لشركات الأموال بالسجل العام لمزاوى المهنة الحرة للمحاسبة والمراجعة ترشحهم شعبة المحاسبة والمراجعة بنقابة التجاريين.
 - ٥ - رئيس اتحاد الصناعات المصرية.
 - ٦ - رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية.
 - ٧ - أحد أساتذة الجامعات من المتخصصين فى شئون الضرائب يرشحه المجلس الأعلى للجامعات.
 - ٨ - أحد وكلاء الجهاز المركزى للمحاسبات يرشحه رئيس الجهاز.
- ويحدد القرار مكافأة رئيس وأعضاء المجلس.
- فمن خلال نص هذه المادة والمادة من قرار رئيس الجمهورية سالف البيان، يتضح جلياً أن المختص قانوناً بتشكيل المجلس هو رئيس الوزراء فعليه بالتالى التزام بإصدار قرار بتشكيل المجلس وتحديد مكافأة رئيسه وأعضائه.

اختصاصات المجلس:

بينت المادة ١٤١ من القانون اختصاصات المجلس وهى:

- ١ - دراسة وإقرار وثيقة حقوق دافعى الضرائب ومتابعة الالتزام بها.
- ٢ - دراسة القوانين واللوائح المنظمة لشئون الضرائب على اختلاف أنواعها واقتراح تعديلها وذلك بالتعاون مع الحكومة والجهات الإدارية المختصة. ويجب عرض مشروعات القوانين واللوائح التى تقترحها الحكومة بالنسبة للضرائب بمختلف أنواعها على المجلس لمراجعتها وأخذ رأيه فيها قبل عرضها على مجلس الشعب.
- ٣ - دراسة التعليمات الصادرة من الجهات الإدارية المختصة بشئون الضرائب على اختلاف أنواعها والتدخل لدى جهات الاختصاص والسلطات المختصة لإلغاء التعليمات التى لا تتفق وأحكام القوانين واللوائح أو وثيقة حقوق دافعى الضرائب، وكذلك العمل على أن تكون هذه التعليمات غير متعارضة وتكفل ربط الضريبة وتحصيلها فى يسر ودون عنت.



- ٤ - متابعة ممارسة المصالح الضريبية لاختصاصاتها لضمان التزامها بحقوق دافعي الضرائب.
 - ٥ - مراجعة أدلة العمل الضريبية وإبداء الرأى فيها قبل إقرارها ونشرها وعلى الأخص:
 - أدلة عمل الإدارة الضريبية.
 - دليل القواعد الأساسية للفحص.
 - دليل إجراءات الفحص.
 - دليل الفحص بالعينة.
 - ٦ - دراسة مدى الكفاءة الفنية والمالية للجهات الإدارية القائمة على شئون الضرائب بما يضمن جودة مستوى الخدمات الفنية والإدارية التى تؤديها، والسعى لدى الجهات المختصة وتقديم المقترحات لإزالة أى قصور فى هذا الشأن.
 - ٧ - نشر المعلومات والتقارير والتوصيات التى تساعد الممولين على التعرف على حقوقهم والتزاماتهم.
 - ٨ - دراسة ما يقدم للمجلس من شكاوى الممولين والسعى لدى جهات الاختصاص لإزالة أسباب الصحيح منها واقتراح قواعد عامة تكفل إزالة أسبابها فى المستقبل. وتلتزم الجهات الإدارية المختصة بالتعاون مع المجلس فى دراسة ما يحال إليها من شكاوى وتزود المجلس بالبيانات والتقارير والبحوث التى يطلبها مما يتصل بأعماله.
- أن اختصاصات المجلس يلاحظ عليها ما يلي:
- وثيقة حقوق دافعي الضرائب يقوم المجلس بدراسة ومتابعة الالتزام بها وهنا يظهر تساؤل من المسئول عن اعدادها وما محتواها؟
 - تقديم اقتراحات لتعديل تشريعات الضرائب الى الحكومة وفى الوقت نفسه ضرورة عرض مشروعات القوانين من جانب الحكومة على المجلس قبل عرضها على مجلس الشعب وهذا اتجاه محمود ويدخل ضمن الدور الاساسى للمجلس. وقد يثور التساؤل ما هو موقف التعديلات الضريبية التى أدخلت على قانون الضرائب والتى لم يتم عرضها على المجلس الاعلى للضرائب هل بذلك تكون هذه التعديلات باطلة ام ما هو الجزاء المترتب على إغفال عرض القوانين او التعديلات المتعلقة بالضرائب على المجلس واذا كان الجزاء المترتب على عدم عرض مشاريع الضرائب على المجلس هو البطلان.
- ففى هذه الحالة تثار مشكلة خطيرة اليس يعتبر ذلك افتئات على حقوق مجلس الشعب وتعطيل اعماله حيث انه هو المنوط به مناقشة القوانين واصدارها وبذلك يكون قد عطل اختصاصه وسلب منه اذا كات القانون يتعلق بالشان الضريبى ولم يتم عرضه

على المجلس هو البطلان، ويرى الباحث انه بذلك قد يكون المجلس الاعلى للضرائب توسع فى اختصاصه ويصبح له سلطة اقوى من مجلس الشعب نفسه الذى من اختصاصاته الاصلية هو مناقشة مشاريع القوانين واقرارها وهو لايمكن ان يكون ذلك قصد الشارع لكن فى الفقرة من المادة ١٤١ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ قانون الضرائب على الدخل ذكر عبارة (ويجب عرض مشروعات القوانين واللوائح التى تقترحها الحكومة بالنسبة للضرائب بمختلف أنواعها على المجلس لمراجعتها وأخذ رأيه فيها قبل عرضها على مجلس) وهو ما يثيركل هذه التساؤلات لذا لابد من ادخال تعديلات عليه تبين الجزاء المترب على عدم عرض هذه المشروعات على المجلس الاعلى للضرائب وعرضها على مجلس الشعب مباشرة هل يكون جزاء ذلك البطلان وبالتالى تكون النتيجة بطلان كل ما صدر من تعديلات على قانون الضرائب منذ اقراره عام ٢٠٠٥ ام ان هناك جزاءات اخرى ام لاتوجد جزاءات وبالتالى يكون نص هذه المادة غير ملزم للحكومة بتقديم مشروعات القوانين المتعلقة بالشان الضريبى على المجلس الاعلى للضرائب واذا كان هناك الزام بالنسبة للحكومة فى تقديم تلك المشاريع ما هو الموقف فى حالة تقديم المشاريع من احزاب سياسية او من احد اعضاء مجلس الشعب هل ينطبق نص المادة عليهم والزامهم بتقديم تلك المشاريع على المجلس الاعلى للضرائب كل هذه التساؤلات كان لابد ان يفسرها القانون ويحسمها، ان الغموض فى صياغة النص يودى الى اللبس وعدم الفهم ومن ثم يدفع الادارة والمتعاملين معها الى تفسير ما شاب ذلك التشريع من غموض كل حسب ما يعتقد صوابه او تدفعه اليه مصلحته مما يودى الى تعارض المصالح واختلاف الروى والتفسيرات^(١)

ويؤثر غموض التشريعات التاثير فى مبدا العدالة الضريبية من خلال الظلم الذى قد يقع على بعض الممولين الذين لا ياتى لهم الاستفادة على قدم المساواة من اوجه الغموض والتعقيدات والثغرات التى تشوب هذا التشريع والتى يستفيد منها بعض الممولين دون غيرهم^(٢) ويرى البعض ان اوجه الغموض فى التشريع الضريبى قد تتجسد فى الخلط بين الضريبية والرسم حتى من قبل المشرع نفسه احيانا^(٣) وفى ذلك السياق ينسب الى العالم الشهير البرت اينشاتين مخترع نظرية النسبية قوله بان اصعب شى فى العالم هو ان نفهم

(١) د/ محمد على عوض الحرازى : المنازعات الضريبية ووسائل حلها دراسة مقارنة مرجع سابق ص ٦٠

(٢) Simon James: Tax simplification isNotAsimple IssueThe Reasons For Difficulty

And Possible Strategy.Op.Cit p٧, مشار اليه لدى د/ محمد على عوض : المنازعات الضريبية ووسائل حلها.

(٣) د/ راجح رتيب : الممول والادارة الضريبية : دار النهضة العربية القاهرة ١٩٩١ م ص ١٧٣

ضريبة الدخل^(١) وإذا كان ذلك حال احد عباقره العالم واكثرهم شهره فى القرن العشرين مع فهم نصوص الضرائب واجراءتها، فكيف يكون الحال عليه بالنسبة لغيره من الناس الذين يتمتعون بذكاء عادي.

مراجعة ما تصدره الجهات الادارية بشئون الضرائب على اختلاف انواعها والتدخل لدى جهات الاختصاص لالغاء او ازالة التعارض فيها ما لا يتفق مع احكام القوانين واللوائح السارية او وثيقة حقوق دافعى الضرائب.

– من الاختصاصات ايضا متابعة ممارسة المصالح الضريبية لاختصاصاتها وهذا اختصاص جيد ولكن يبقى السؤال كيف سيتم للمجلس تحقيق ذلك؟.

– هناك كذلك مراجعة أدلة العمل الضريبية وابداء الرأى فيها قبل اقرارها ونشرها والمشعر بذلك اعتبار ادلة العمل جزءا اساسيا من العمل الضريبى رغم عدم ورودها ضمن مواد القانون.

– دراسة مدى الكفاءة الفنية والمالية للجهات الادارية القائمة على شئون الضرائب وتلك مهمة ليست سهلة للمجلس حيث يجب ان تتوافر لديه الكوادر والاساليب الكفيلة بتحقيق التعرف على مستوى الكفاءة الفنية والمالية من خلال مقاييس ومؤشرات موضوعة قابلة للتحقيق والفهم والمقارنة.

– نشر المعلومات والتقارير والتوصيات التى تساعد الممولين على التعرف على حقوقهم والتزاماتهم مع مراعاة التنسيق والتعاون مع اجهزة الضرائب المختصة حتى لا يكون هناك ازدواج او تعارض بين ما قد ينشره المجلس والجهات المختصة.

دراسة ما يقدم للمجلس من شكاوى الممولين والسعى لدى جهات الاختصاص لانهاؤها وهذا أمر جيد ولكنه يمثل عبئا قد يصعب على المجلس بتشكيله الحالى الوفاء به.

– التقرير الذى يقدمه المجلس فى ٣٠/٩ من كل عام اى بعد انتهاء السنة المالية بثلاثة اشهر يتم توجيهه الى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الشعب لعرضه على المجلس وهذا التعدد يحتاج لاعادة نظر.

تقرير عمل المجلس:

ألزمت الفقرة الأخيرة من المادة ١٤١ من القانون والمادة الرابعة المجلس بتقديم تقرير

(١) موقع (Us Business Services) الأمريكى على شبكة المعلومات الدولية الانترنت الارتباط.

<http://www.usbusserv.com/eng/our-services/taxes>

عن أعماله فى نهاية شهر سبتمبر من كل عام إلى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء على أن يكون هذا التقرير مشتملاً على الآتى :

- ١ - ما كشفت عنه ممارسة المجلس لاختصاصه من نقص فى التشريعات الضريبية.
- ٢ - حالات إساءة استعمال السلطة من أى جهة من جهات الإدارة الضريبية ومجاوزة تلك الجهات لاختصاصاتها.

وانتهت المادة السابقة بأن يقدم التقرير إلى رئيس مجلس الشعب لعرضه على المجلس، والسؤال فى هذه الحالة من يقدم التقرير إلى رئيس مجلس الشعب هل رئيس الجمهورية أم رئيس مجلس الوزراء أم المجلس ذاته؟.

لقد جاءت صياغة المادة رديئة فى هذا الخصوص فكان لزاماً أن توضح الأمر دون لبس، ومن جانبنا نرى أن الذى يقوم بتقديم التقرير إلى رئيس مجلس الشعب هو المجلس الأعلى للضرائب. حيث إن الفقرة الأخيرة من المادة ١٤١ من القانون نصت صراحة على أن « ويقدم المجلس فى... إلى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء... ويقدم هذا التقرير إلى رئيس مجلس الشعب لعرضه على المجلس »^(١).

اجتماع المجلس:

نصت المادة ١٤٣ من القانون على أن « يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه مرة على الأقل كل شهرين و كلما رأى الرئيس ضرورة لذلك، ولا يكون الاجتماع صحيحاً إلا بحضور ستة من أعضائه على الأقل، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس.

وللمجلس أن يدعو لحضور اجتماعاته ممثلين للإدارات الضريبية المتصلة بالموضوعات المعروضة وكذلك من يرى الاستعانة بهم من خبراء ماليين أو اقتصاديين أو قانونيين دون أن يكون لهم صوت محدود فى المداولات.

وعلى النحو السابق فإن المجلس يجتمع مرة على الأقل كل شهرين، وذلك بناء على دعوة من رئيسه، وكذا كلما رأى رئيس المجلس ضرورة لذلك.

ويشترط لصحة الاجتماع، أن يحضر ستة أعضاء على الأقل.

إصدار القرارات، تصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين، وعند التساوى يرجح

(١) د / حسين ابراهيم : المجلس الاعلى للضرائب مرجع سابق ص ٧

الجانب الذى منه الرئيس.

استعانة المجلس بالغير لحضور الاجتماعات التى يعقدها، خول القرار الجمهورى المجلس فى حرية الاستعانة من يراهم صالحين لحضور الجلسات من الخبراء الماليين أو الاقتصاديين أو القانونيين شريطة إلا يكون لهؤلاء الحضور صوت محدود فى المداولات. كما أن للمجلس أن يدعو لحضور اجتماعاته ممثلين للإدارات الضريبية المتصلة بالموضوعات المعروضة عليه.

موارد المجلس:

حددت المادة ١٤٤ من القانون، وكذا المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية سالف البيان موارد المجلس وهى :

- ١ - ما يخصص له من أعمدات مالية كافية فى الموازنة العامة للدولة.
- ٢ - الهبات والتبرعات والإعانات والمنح التى يقبلها المجلس والتى لا تتعارض مع أغراضه.
- ٣ - عائد استثمار أمواله

وبالنسبة لموارد المجلس فقد نص القانون على أنها تكون من تخصيص أعمدات مالية كافية فى الموازنة العامة للدولة والهبات والتبرعات والإعانات والمنح التى يقبلها المجلس والتى لا تتعارض مع أغراضه بالإضافة الى عائد استثمار أمواله والواضح ان المورد الرئيسى للمجلس يتمثل فى تخصيص أعمدات مالية فى الموازنة العامة للدولة فضلا عن التبرعات والمنح والإعانات وكان يمكن تنمية موارد المجلس عن طريق تحصيل مقابل لدراسة شكاوى الممولين وبيع النشرات والأدلة للممولين وعقد المؤتمرات والندوات العلمية ودورات خاصة عن المراجعة الضريبية^(١).

الموازنة الخاصة بالمجلس:

للمجلس موازنة خاصة به، وتبدأ الموازنة الخاصة بالمجلس فى أول يولييه وتنتهى فى آخر يونيه من كل عام. المادة ١٤٥ من القانون.

لوائح عمل المجلس:

نظمت المادة ١/١٤٦ من القانون هذا الأمر حيث نصت على أن « يضع المجلس اللوائح

(١) د/ محمود الناقى : مقال فى جريدة الاهرام الاقتصادى مرجع سابق

المالية والإدارية والفنية لعمله.

مما سبق يتبين أن المشرع، خول المجلس ذاته لوضع اللوائح المالية والإدارية والفنية لعمله وذلك بموجب المادة الثامنة منه.

المدير التنفيذي للمجلس :

اشترط القانون وكذا قرار رئيس الجمهورية بإنشاء المجلس، أن يقوم المجلس بإصدار قرار بتعيين مدير تنفيذه له لمدة ثلاث سنوات، على أن يحدد المجلس اختصاصاته ومعاملته المالية، م ٢/١٤٦ من القانون.

الفنية للمجلس:

يكون للمجلس أمانة فنية، وعهد قرار رئيس الجمهورية للمجلس في إصدار القرار الخاص بتنظيمها ووضع هيكلها الوظيفي والتنظيمي وتحديد اختصاصاتها. م ٢/١٤٦ من القانون ان تعطيل قيام المجلس بأعماله المخولة له قد ساهم في عدم اصدار وثيقة حقوق دافعي الضرائب ومتابعة مدى الالتزام بها، وعدم دراسة المجلس للقوانين واللوائح المنظمة لشؤون الضرائب على اختلاف انواعها واقتراح تعديلها بالتعاون مع الحكومة والجهات الادارية المختصة لمراجعتها والاطلاع على رايه فيها قبل عرضها على مجلس الشعب وهذا ما يفسر لنا كثرة التخطي الذي ينتج عن اجراء تعديلات ضريبية دون دراسة متأنية واخذ رأى الجهات المنوط بها العملية الضريبية برمتها واهم طرف فيها وهو الممول مما يودى في النهاية الى صدور تعديلات ضريبية تكون مرفوضة من المجتمع مثلما حدث في التعديلات الاخيرة التي صدرت بقرار بقانون رقم ١٠١ لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض احكام قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ (والتي نشرت بالجريدة الرسمية في العدد ٤٩ بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٦) والتي صدرت وفي اقل من اربع وعشرون ساعة بيان من رئاسة الجمهورية بوقف العمل بها لحين اجراء حوار مجتمعي حولها وكاننا نسير في عكس الاتجاه المفترض ان يتم الحوار المجتمعي اولاً ثم يليه اصدار القانون وليس العكس كما حدث،^(١).

(١) صدق الرئيس محمد مرسى، على تعديلات قانون الضريبة على الدخل، والذي أصدره برقم ١١ لسنة ٢٠١٣ في ١٨ مايو ٢٠١٣ حيث أصدر القانون بالكيفية ذاتها التي أنهى بها مجلس الشورى مناقشة مشروع القانون، لتنتفى بذلك الأنباء التي ترددت حول إعادته للمناقشة، واعتراض الرئيس عليه.

وأوضحت المادة الأولى من القانون، أن أحكام ضريبة المرتبات الجديدة ستسرى من أول شهر يونيه القادم، على أن العمل بمنح الممول إعفاءً شخصياً بمبلغ ٧ آلاف جنيه سنوياً ابتداءً من أول سبتمبر المقبل، بينما تسرى أحكام نظام 'ضافة والضريبة المستقطعة من المنبع اعتباراً من أول يونيو أيضاً. وتسرى أحكام الضريبة على إيرادات النشاط التجارى لصناعى وإيرادات المهن غير التجارية والثروة العقارية للأشخاص الطبيعيين اعتباراً من الفترة الضريبية ٢٠١٣، النسبة للأشخاص الاعتبارية اعتباراً من الفترة الضريبية ٢٠١٣ أو التى تبدأ بعد تاريخ العمل بهذا القانون.

وبالنسبة لأسعار وشرائح الضرائب فقد جاءت على النحو التالى:

الشريحة الأولى: حتى ٥ آلاف جنيه سنوياً معفى من الضريبة.

الشريحة الثانية: من ٥ آلاف إلى ٣٠ ألفاً بنسبة ١٠٪.

الشريحة الثالثة: من ٣٠ ألفاً إلى ٤٥ ألفاً بنسبة ١٥٪.

الشريحة الرابعة من ٤٥ ألفاً إلى ٢٥٠ ألفاً بنسبة ٢٠٪.

الشريحة الخامسة: أكثر من ٢٥٠ ألف جنيه بنسبة ٢٥٪.

ونصت المادة ١١ الجديدة على أنه استثناءً من أحكام هذه الشرائح، فإن الضريبة تسرى على المبالغ التى يحصل فيها المقيمون من غير جهات عملهم الأصلية بسعر ١٠٪ بدون تخفيض لمواجهة التكاليف ودون إجراء أى خصم آخر. كما تقرر الإعفاء من الضريبة للأرباح التى تتحقق من المشروعات الجديدة المنشأة بتمويل من الصندوق الاجتماعى تنمية فى حدود نسبة هذا التمويل إلى رأس المال المستثمر، وبحد أقصى ٥٠٪ من الربح السنوي، وبما لا يجاوز ٥ ألف جنيه، وذلك لمدة ٥ سنوات من تاريخ بدء النشاط، وقد كانت فى القانون القديم غير محددة القيمة. ما تقرر إعفاء صافى إيرادات أصحاب المهن الحرة المقيدين كأعضاء عاملين فى نقابات مهنية فى مجال نصصهم، وذلك لمدة ٣ سنوات من تاريخ مزاولة المهنة الحرة وبحد أقصى ٥٠ ألف جنيه سنوياً. نص المادة ٤٢ الجديدة على فرض ضريبة ٢,٥٪ وبدون أى تخفيض على إجمالى الإيرادات الناتجة عن التصرف فى العقارات بنية أو الأراضى للبناء عليها، عدا القرى، سواء انصب التصرف عليها بحالتها أو بعد إقامة منشآت عليها وسواء كان هذا التصرف املا العقار كله أو جزءاً منه أو وحدة سكنية منه أو غير ذلك وسواء كانت إقامة المنشآت على أرض مملوكة للممول أو للغير. تستثنى من التصرفات الخاضعة لهذه الضريبة تصرفات الوارث فى العقارات التى آلت إليه من مورثه بحالتها عند الميراث، كذلك تقديم العقار كحصة عينية فى رأس مال شركات المساهمة بشرط عدم التصرف فى الأسهم المقابلة لها لمدة ٥ سنوات. نص المادة ٥٣ الجديدة على فرض ضريبة على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن إعادة التقييم، بما فيها أرباح الاستجواز حالة تغيير الشكل القانونى للشخص الاعتبارى، ويكون للشخص الاعتبارى تأجيل الخضوع للضريبة بشرط إثبات أصول والالتزامات بقيمتها الدفترية وقت تغيير الشكل القانونى وأن يتم حساب الإهلاك على الأصول وترحيل خصصات والاحتياطات وفقاً للقواعد المقررة قبل إجراء هذا التغيير.

ويعد تغييراً للشكل القانونى: اندماج شركتين مقيمتين أو أكثر، تقسيم شركة مقيمة إلى شركتين أو أكثر، تحول شركة خاص إلى شركة أموال، شراء أو الاستحواذ على ٣٣٪ فأكثر من الأسهم، أو تحول شخص اعتبارى إلى شركة أموال. وتعفى المادة ٨٢ الممول من تقديم الإقرار الضريبى إذا اقتصر دخله على إيرادات الثروة العقارية ولم يتجاوز صافى فله منها المبلغ المحدد فى الشريحة المعفاة، وإذا اقتصر دخله على المرتبات وما فى حكمها وإيرادات الثروة العقارية لم يتجاوز صافى دخله المبلغ المحدد فى الشريحة المعفاة.

وتنص المادة ٨٧ مكرراً على أداء مبلغ إضافى للضريبة النهائية إذا أدرج الممول مبلغ الضريبة فى الإقرار الضريبى

وكذلك اصدار المصلحة والوزارة كثيرا من القرارات والتعليمات والكتب الدورية الخاص بالشان الضريبي موظفي الضرائب انفسهم لا يفهمون كيف يتم تطبيقها قبل ان يفهمها الممولين ومثال ذلك التعليمات التي اثارت لغط وسخط الصيادلة او الاحداث التي صاحبت صدور قانون الضريبة العقارية وغيرها من المنازعات مما نتج عن هذا التخبط وهذه القرارات ان ساهم ذلك في زيادة معدلات المنازعات الضريبية بين الادارة الضريبية وبين الممولين المنظورة امام لجان الطعن الضريبي والمحاكم مما ادى الى زيادة الادعائات بالادارات الضريبية نتيجة لفقدان الدور الرقابي للمجلس.

بأقل من قيمة الضريبة المقررة نهائياً

ويعاقب بغرامة لا تقل عن ألفي جنيه ولا تجاوز ١٠ آلاف كل من امتنع عن تقديم إخطار مزاوله النشاط أو امتنع عن تقديم الإقرار الضريبي أو لم يصدر أو يسلم الفاتورة المنصوص عليها في القرة الثالثة من المادة ٧٨ من القانون ويعاقب بغرامة ٢٥٪ من المبالغ غير المؤداة كل من امتنع عن تطبيق نظام استقطاع وخصم وإضافة وتحصيل وتور الضريبة في المواعيد القانونية.

الخاتمة

تناولنا فى هذا البحث موضوع لم يتطرق اليه الكثير الا وهو حقوق دافعى الضرائب ذلك من خلال تقسيم البحث الى مبحثين تناولنا فى المبحث الأول حقوق دافعى الضرائب ؛ضعها فى الدساتير المصرية المتعاقبة وبيننا كيف ان هذا الموضوع لم تتناوله الدساتير صرية وتناولنا فى المبحث الثانى حقوق دافعى الضرائب فى القانون الضريبى المصرى وانه ١٠ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ قانون الضرائب على الدخل نص فى المواد من ١٣٩ وحتى مادة ١٤٦ على انشاء ما يعرف بالمجلس الاعلى للضرائب والغرض من انشائه هو حماية حقوق دافعى الضرائب الا ان المجلس بوضعه الحالى يحتاج الى التعديل والتفعيل للدور منوط به وان فكرة وجود هيئة او مجلس تدافع عن حقوق ممولى الضرائب موجودة عند ثيرا من الدول ونص أيضا فى دساتير هذه الدول على وضع ضمانات قانونية ودستورية حمى حقوق دافعى الضرائب فى مواجهة الإدارة الضريبية.

هدف من البحث:

يهدف البحث الى تحقيق المساواة بين التزامات الممول وحقوقه تحقيقا للعدالة الضريبية لتى ننشدها بعد قيام ثورة ٢٥ يناير مما يجعل من الضرورى ان نعمل وبكل جد واخلاص ثلق روج جديدة فى علاقة الادارة الضريبية بالممولين والاستفادة من تجارب الدول التى سبقتنا فى ايجاد ضمانات لحقوق دافعى الضرائب فى الدستور والقانون ان تعريف الممول حقوقه وواجباته يحقق فوائد للممول والادارة الضريبية وتتخلص اهم هذه الفوائد فيما يلي.

- تعريف الممول بحقوقه وواجباته القانونية بحيث يكون تعامله مع الادارة على اساس من المعرفة بتلك الحقوق والواجبات والامام بالاجراءات الضريبية المختلفة.
- فوائد تعود على الادارة تتمثل فى ان معرفة والمامل المتعاملين مع الادارة الضريبية بحقوقهم وواجباتهم وكذا بالاجراءات الضريبية المختلفة ينعكس فى تسهيل الاجراءات الضريبية وتوفير الوقت والجهد وتلافى المشاكل والتعقيدات المترتبة على الجهل بتلك الحقوق والواجبات والاجراءات المختلفة وهو ما يترتب عليه تجنب الإدارة الضريبية الدخول مع الممولين فى منازعات ضريبية يكون الجهل بالالتزامات والاجراءات من اهم اسبابها^(١)

(١) د/ رابع رتيب : الممول والادارة مرجع سابق ص ١٥٦-١٥٧

التوصيات

- ١ - تفعيل دور المجلس الاعلى للضرائب وان يقوم بالاعمال الموكلة اليه فى القانون.
- ٢ - ادخال تعديلات على الدستور بالنص صراحة على ضمانات لحقوق دافعى الضرائب.
- ٣ - جعل المجلس الاعلى للضرائب هيئة مستقلة ولا تتبع رئيس الوزراء حتى تكون قراراتها وعملها بعيدا عن تسلط الحكومة عليه.
- ٤ - النص صراحة على بطلان اى تعديلات او قوانين تتعلق بالشان الضريبى حال عد عرضها على المجلس الاعلى للضرائب.
- ٥ - خلق روح جديدة بين الادارة الضريبية والممولين قائمة على المشاركة.

قائمة المراجع

- ١ - محمد على عوض الحرازى : المنازعات الضريبية ووسائل حلها دراسة مقارنة ؛
- ٢ - د/ طاهر الجنابى : علم المالية والتشريع .
- ٣ - د/ رابع رتيب، الممول والادارة الضريبية.
- ٤ - سيد محمود احمد عوض : شرح احكام قانون الضريبية على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥
- ٥ - د/ محمود الناعى فى جريدة الاهرام الاقتصادى ١٨ يوليو ٢٠١١.
- ٦ - د/ حسين ابراهيم : ورقة بحثية بعنوان المجلس الاعلى للضرائب.
- ٧ - د/ حمادة خير محمود : الاحتياج بالسر الضريبى فى مواجهة الأشخاص العامة والخاصة.

تقييم نظام التأمين الاجتماعي في مصر ومقترحات إصلاحه

إعداد

دكتور/ أحمد محمد عادل عبد العزيز
دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد (جامعة الأزهر)
وزارة التأمينات الاجتماعية

مقدمة

إن الهدف من أى نظام للحماية الاجتماعية هو تحقيق الأمان الاجتماعي. أى اطمئنان الأفراد على حاضرتهم ومستقبلهم، دون خوف من آثار وقوع أى خطر اجتماعى، إذ يعمل هذا النظام على إزالة تلك الآثار (بأكبر قدر ممكن)، من خلال آليات معينة. ويستند النظام على دعامتين، الأولى هى دعامة الادخار، والثانية هى دعامة المساعدات الاجتماعية.

وسائل تحقيق الأمان الاجتماعي

تكاثر اجتماعي
(مساعدات نقدية أو عينية)

ادخار
(اختياري - إجباري)

ولقد عنى الإسلام بتحقيق هدف الأمان الاجتماعى ، وذلك من خلال الترغيب فى العمل وكف النفس عن السؤال ، والتحبيب فى الادخار والحض عليه لمواجهة كافة الأخطار المحتملة من ناحية ، ولتنمية المال بالاستثمار من ناحية أخرى. وأهم ما يميز النظام الإسلامى هو العدالة ، وعدم السماح بحصول أى مدخر على أكثر ولا أقل من حقه. وأما نظام المساعدات الاجتماعية ، فيتم إسلامياً من خلال الزكاة والأوقاف بشكل اساسى ، وهو ما ثبت أنه نظام إعجازى تفوق على كل نظم المساعدات الاجتماعية الوضعية.

أما تحقيق الأمان الاجتماعى تقليدياً أو وضعياً فيقوم على ركيزتين ، الأولى هى التأمين الاجتماعى ، والذى يتم تمويله من خلال اشتراكات إجبارية سابقة (ادخار إجبارى)^(١) ، ويرجح البعض أنه يعتمد على ذات الأساليب الفنية التى يتم استخدامها فى التأمين التجارى ، مع وجود بعض الاختلافات بين النظامين يأتى فى مقدمتها عدم استهداف التأمين الاجتماعى لتحقيق ربح من المؤمن عليهم على عكس التأمين التجارى^(٢). والركيزة الثانية وهى المساعدات الاجتماعية ، فيتم تمويلها من خلال الضرائب ، ويمكن القول بأن أهم ما يعيبها أن الضرائب تتسم براجعيتها (نقل العبء من المكلف إلى أشخاص آخرين)^(٣) ، وبالتالي التأثير سلباً على اقتصاد الدولة ، وتحمل الفقراء (المحتاجين) لجزء من عبء هذه الضرائب فى الوقت الذى هم فى حاجة للمساعدة. فضلاً عن كون هذه المساعدات غالباً ما تكون غير كافية لإشباع حاجات المحتاجين^(٤).

أولاً - مشكلة البحث :

عرفت مصر نظامى التأمين الاجتماعى ، الإسلامى والوضعى. فقد طبقت النظام التكافلى الإسلامى فى ظل الحكم الإسلامى. كما اتبعت نظاماً وضعياً مقتبس من مختلف الثقافات والنظم الأجنبية ، والذى تبلور كنظام تأمينى شامل يتكون من أربعة قوانين ، كان أهمها القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥م الخاص بالتأمين على العاملين لدى الغير ، تلاه القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦م الخاص بالتأمين على العاملين لدى أنفسهم ، ثم القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨م للتأمين على المصريين العاملين بالخارج ، وأخيراً القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠م للتأمين على العمالة غير المنتظمة.

ومنذ بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر سنة ١٩٩١م ، أثيرت بعض القضايا لعل من أهمها ما يتعلق بقدرة نظام التأمين الاجتماعى على الاستمرار ، بما ينصرف إلى قدرة هذا النظام على توفير المزايا المقررة وزيادتها بما يضمن عدم تعرض مستوى معيشة

المستحقين للتدهور بسبب زيادة تكاليف المعيشة^(٥). خصوصاً بعد أن صدر القرار الجمهورى فى نهاية عام ٢٠٠٥م، بتشكيل الحكومة وتبعية التأمينات الاجتماعية لوزارة المالية (وبالتالى إلغاء وزارة التأمينات). مما أثار الخوف على أموال التأمينات التى أودعت ببنك الاستثمار القومى، وخاصة أنه كان قد صدر قبل ذلك قرار بنقل تبعية بنك الاستثمار القومى إلى وزارة المالية. ولعل لهذا الخوف ما يبرره، إذ يرأس وزير المالية فى نفس الوقت كلا من مجلس إدارة بنك الاستثمار القومى ومجلس إدارة الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى، أى يرأس مجلس إدارة كل من الدائن والمدين، وهو ما قد يؤدى لتضارب المصالح وسوء استخدام السلطة^(٦).

وثمة إجماع بين المتخصصين على أن نظام التأمين الاجتماعى القومى فى مصر يعانى من مشكلة رئيسة تتمثل فى سوء استثمار فوائضه المالية. بينما أكدت وزارة المالية (بعد توليها مسؤولية التأمينات) أن هناك المزيد من المشاكل والعيوب فى نظام التأمين الاجتماعى^(٧). ولمواجهة تلك المشاكل والعيوب اقترحت وزارة المالية نظاماً جديداً، يقوم على أساس نظام الاشتراكات المحددة، وتم إقراره بعد مراجعته وتعديله ليصدر بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ٢٠١٠م، الذى أثار ومازال يثير الكثير من الجدل والخلاف حوله^(٨).

ثانياً - فرضية البحث :

يمكن صياغة فرضية البحث على النحو التالى :

«إن نظام التأمين الاجتماعى فى مصر يواجه مشكلات مالية واقتصادية خطيرة، تستلزم إصلاحه»

ثالثاً - هدف البحث:

يستهدف البحث التعرف على الجوانب الاقتصادية لنظام التأمين الاجتماعى فى مصر، للوقوف على أهم المشاكل والسلبيات التى يعانى منها، بهدف القضاء عليها، وكذلك الإيجابيات التى ينطوى عليها لإبرازها وتدعيمها.

رابعاً - أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث فى دراسة أحد أهم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية فى مصر وهو قطاع التأمين الاجتماعى، والذى يمس مصالح ثلث الشعب المصرى تقريباً من مؤمن عليهم

وأصحاب معاشات وورثة مستفيدين. ووضع تصور لإصلاح هذا النظام بما يعود بالنفع عليهم وعلى الاقتصاد القومي كله.

خامساً - حدود وإطار البحث:

ستحدد هذه الدراسة مكانياً بجمهورية مصر العربية، وزمنياً بالفترة الممتدة من بداية تطبيق قانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥م في مصر وحتى عام ٢٠١٢م تاريخ آخر بيان متاح عن التأمين الاجتماعي (لم تتوافر بيانات لبعض السنوات). و تتحدد موضوعياً بالجوانب الاقتصادية لنظام التأمين الاجتماعي في مصر.

المبحث الأول

المفاهيم الأساسية والتجارب الدولية

المطلب الأول

المفاهيم الأساسية

يعتمد أى نظام للتأمين الاجتماعى على عنصرين أساسيين، هما الاشتراكات التى تُدفع عن الدخل المكتسب، والمزايا التى يتم الحصول عليها عند وقوع الخطر الاجتماعى المغطى^(٩). وتتحدد ملامح هذا النظام بأمرين رئيسيين، الأمر الأول هو الطريقة التى يتم بها تحديد قيمة معاش الفرد، والثانى هو الأسلوب المتبع فى تمويل المزايا المستحقة^(١٠).

أولاً - طرق تحديد قيمة المعاشات:

يمكن تحديد قيمة المعاش بإحدى طريقتين، إما بطريقة الاشتراكات المحددة، أو بطريقة المزايا المحددة.

الاشتراكات المحددة - Defined Contributions:

وهو الأسلوب الذى تكون فيه الاشتراكات محددة مسبقاً، وتعتمد المزايا المستحقة على رصيد الاشتراكات المدخره فى حساب المؤمن عليه الخاص، بالإضافة لعوائد توظيفها^(١١).

المزايا المحددة - Defined Benefits:

وهو الأسلوب الذى يُضْمَنُ فيه لمن تتوافر بشأنه شروط الاستحقاق، مزايا محددة مسبقاً وفق معادلة حسابية، ترتبط بمدة الاشتراك، ومتوسط أجر الاشتراك خلال عدد معين من سنوات اشتراكه^(١٢). وغالباً ما يضاف معامل اكتوارى عن كل سنة، وبالتالي لا ترتبط برصيد الاشتراكات ولا عوائد توظيفها.

ثانياً - أساليب التمويل:

التأمين الاجتماعى مهما تعاضمت أهمية الشق الاجتماعى فيه، فهو نظام يقوم على

أسس تأمينية تعتمد على تحصيل اشتراكات مناسبة لمقابلة التزامات متوقعة، فمن الضروري تحقيق التوازن المالى بين الموارد والنفقات، وهو الأمر الذى يتم بطرق مختلفة وفقاً لأسلوب التمويل المتبع^(١٣). وبناء عليه يمكن تقسيم أنواع نظم التأمين الاجتماعى إلى ما يلى:

(١) نظام التمويل الكامل – Fully Funded:

يقوم هذا النظام على تمويل كل جيل لنفسه من خلال الأرصدة المتراكمة من حصص الاشتراكات التى ادخرها المؤمن عليهم خلال سنوات اشتراكهم، وعوائد استثمارها^(١٤). ولإن التراكم المالى من أهم سمات هذا النظام، تلجأ إليه البلاد الراغبة فى تكوين أموال لاستخدامها فى تنفيذ مشروعات قومية^(١٥). ويرى البحث أن أسلوب الاشتراكات المحددة هو المتوافق مع هذا النظام. ويكمن عيبه الرئيس فى تحمل المؤمن عليهم عبء مخاطر توظيف الفوائض المالية المتراكمة، بما يؤدي إلى انخفاض المزايا، حال تدنى العائد أو تحقيق خسارة. وبالتالي فعدم كفاءة استثمار أموال النظام يدفع ثمنها المستحقين وحدهم. وتزداد خطورة الموقف عند تعرض تلك الاحتياطيات للتآكل بفعل التضخم.

وثمة مبادئ أساسية لاستثمار الفوائض المالية للتأمين الاجتماعى الوضعى، والاهتمام بتحديد تلك المبادئ يمثل أولى خطوات تصميم سياسة استثمارية ناجحة، تحقق مصالح النظام وأعضائه. ويمكن القول بأن هناك ثلاثة مبادئ أساسية للاستثمار هى:

- الأمان: ويعنى ببساطة انتقاء قنوات الاستثمار، بحيث لا يتم توجيه الأموال إلى أنواع مرتفعة المخاطر. وذلك لضمان الديمومة المالية للنظام^(١٦).
- السيولة: وتمثل ضرورة لمقابلة الالتزامات الطارئة^(١٧) التى قد يتعرض لها النظام^(١٨).
- العائد: يعد عائد الاستثمار عنصراً أساسياً فى تمويل المزايا (الالتزامات) التأمينية^(١٩)، وكلما ارتفع العائد المحقق ارتفعت إمكانية زيادة المزايا^(٢٠). وينقسم العائد إلى نوعين، اسمى وحقيقى^(٢١). وقرار الاستثمار الرشيد هو الذى يعتمد على العائد الحقيقى وليس الاسمى. ويمكن استثمار أموال التأمين الاجتماعى فى أصول مالية، أو عينية (مادية)^(٢٢)، وفيما يلى مجالات الاستثمار الرئيسية:

المشروعات الإنتاجية:

تختلف درجة المخاطرة من نشاط إنتاجى لآخر، وبالتالي عند الإقدام على توظيف أموال التأمين الاجتماعى فى مشروع إنتاجى لابد من انتقاء المشروع بدقة وبعد عمل الدراسات

اللازمة بكل جدية وإحساس بالمسؤولية. ويمكن القول أن درجة الأمان في المشروعات الإنتاجية المنتقة تكون جيدة جداً، وأما القابلية للتسييل فهي ضعيفة نسبياً، ومن ناحية العائد، يمكن القول بأن المشروع الإنتاجي الناجح يحقق عائداً حقيقياً موجباً، يختلف ارتفاعاً وانخفاضاً باختلاف النشاط.

الأراضى والعقارات:

تتسم الأراضى والعقارات بدرجة كبيرة من الأمان، إلا أن إمكانية تسييلها منخفضة إلى حد ما. وتتميز باحتفاظها بقيمتها الحقيقية، مع إمكانية إحراز عائد حقيقى موجب من خلال تأجيرها.

الذهب:

يعد الذهب أفضل مخزن للقيمة عرفته البشرية على مر العصور، وهو يتمتع بدرجة عالية جداً من الأمان والسيولة^(٢٣).

القروض الحكومية:

تنطوى القروض الحكومية على درجة عالية من الأمان، وإمكانية تسييل جيدة، إلا إن عائدها الحقيقى غالباً ما يكون منخفضاً للغاية وربما سالباً.

ودائع بالبنوك:

تتسم ودائع البنوك بدرجة كبيرة من الأمان والسيولة، إلا أنها منخفضة العائد الحقيقى، والذى غالباً ما يكون سالباً، إذا ما قورن بمعدل التضخم الفعلى، وأحياناً يكون سالباً حتى مع مقارنته بمعدل التضخم المعلن^(٢٤).

البورصة:

يتسم توظيف أموال التأمين الاجتماعى فى البورصة بارتفاع المخاطر، بما يتنافى مع مبدأ الأمان، ومن ناحية السيولة فهو مجال يتسم بإمكانية تسييل جيدة، ومن حيث العائد، فكما هو معلوم كلما ارتفعت المخاطر ارتفع العائد، وفى نفس الوقت كانت الخسارة شديدة إذا ما تحققت.

ومن استعراض مجالات التوظيف على النحو السابق، يتبين أن أفضل تلك المجالات هو المشروعات الإنتاجية، والأراضي والعقارات، والذهب. وأن البورصة غير ملائمة لتوظيف أموال التأمين الاجتماعي (خصوصاً في البلاد النامية)، وأن كل من ودائع البنوك والقروض الحكومية يعيبها العائد الحقيقي السالب المحتمل، إلا أن ذلك يمكن علاجه من خلال الإقراض والاسترداد بالذهب. حيث يمكن إقراض الحكومة بالذهب. وعند الاسترداد يسترد نظام التأمين الاجتماعي الوضعي أمواله بالذهب أيضاً. ويعد تنويع محفظة التوظيف، من أنسب الخيارات لتفادي عيوب بعض المجالات التوظيفية، وعدم وضع البيض كله في سلة واحدة.

ومن الجدير بالذكر أن ضخامة أموال التأمين الاجتماعي، تمثل أحياناً إغراء للحكومات، ومحاولة استخدامها لتحقيق أغراض سياسية أو اقتصادية، وكقاعدة عامة فإن أى هدف (صريحاً كان أم ضمنياً)، يختلف عن الغرض الأساسى وهو تمويل الالتزامات (المزايا التأمينية)، يجب فحصه بدقة وعناية قبل تبنيه^(٢٥).

(٢) نظام التمويل السنوى^(٢٦): Pay As You Go (PAYG)

هو نظام يتم تمويله من خلال اقتطاع الاشتراكات من أجور العاملين الحاليين، ودفعها مباشرة للمتقاعدين الحاليين فى صورة مزايا (معاشات وتعويضات)^(٢٧). فيقوم هذا النظام على تمويل الجيل الحالى للجيل السابق، والحفاظ على توازن سنوى بين الالتزامات (المزايا) المدفوعة فى فترة معينة والاشتراكات المحصلة عن نفس الفترة^(٢٨).

ويرى البحث أن استخدام أسلوب المزايا المحددة هو المتوافق مع هذا النظام، الذى تواجهه مخاطر الشيخوخة السكانية، والتضخم، بما قد يجعل الاشتراكات الجارية غير كافية لسداد المعاشات الجارية، فتتحمل الدولة عبء تمويل هذا العجز. كما قد تلجأ إلى زيادة دورية فى الاشتراكات لتغطية تزايد المزايا. وتختفى عادة فى هذا النظام مشكلة توظيف الفوائض المالية، لعدم وجود تلك الفوائض من الأصل. إلا أنه عندما تتمتع الدولة بهيكل سكاني شاب وبالتالي تفوق أعداد دافعى الاشتراكات أعداد المستحقين للمزايا، تزيد الاشتراكات الجارية على المزايا المسددة، وبالتالي يحدث فائض مالى^(٢٩).

المطلب الثاني

الاتجاهات الدولية لإصلاح نظم التأمينات الاجتماعية

بالإضافة لإعادة توزيع الدخل بصورة عشوائية بين المشتركين^(٣٠)، وإزاء قصور نظم التأمين الاجتماعي وانطوائها على مشاكل ومخاطر أخرى تهدد استمرارها، كان لبعض الدول تجارب إصلاحية، يمكن الاستفادة منها.

فقد اتجهت كثير من دول العالم خلال العقدين الماضيين إلى التحول المباشر أو التدريجي، بعيداً عن نظام الدفع عند الاستحقاق بمزايا محددة تديره الحكومة، إلى النظام الممول بالكامل باشتراكات محددة تودع في حسابات شخصية للأفراد المشتركين فيه (المؤمن عليهم). بحيث تتولى شركات خاصة مهمة إدارة أموال المعاشات. ويرجع هذا التوجه لثلاثة عوامل رئيسة هي:

١ - أن هذه الدول تشهد تزايد في عدد السكان الذين تجاوزت أعمارهم الستون عاماً بالنسبة لإجمالي عدد السكان، بفعل ارتفاع معدلات توقع الحياة. مما ترتب عليه ارتفاع مصروفات نظم التأمين الاجتماعي الممثل في المعاشات والتعويضات، بالإضافة لانخفاض معدل المواليد وبالتالي انخفاض مواردها الممثلة في الاشتراكات نظراً لانخفاض عدد المشتركين الجدد^(٣١).

٢ - عدم تناسب الاشتراكات مع المزايا، مما دفع الكثير من المؤمن عليهم لعدم الالتزام بالسداد والتكاليف على التقاعد المبكر، مما أدى لزيادة النفقات وتناقص إيرادات الاشتراكات^(٣٢).

٣ - عدم كفاءة الإدارة الحكومية لأموال التأمين الاجتماعي، وتحقيقها لمعدلات عائد سالبة في أغلب الأحوال^(٣٣). فقد أوضحت كثير من الدراسات أن أغلب الحكومات تفضل الاستفادة من فوائض أموال التأمين الاجتماعي كمصدر رخيص (نسبياً) لتمويل المشاريع التنموية أو النفقات العامة، وبالتالي تقوم بتحديد معدل عائد على استخدامها لهذه الأموال، غالباً ما يكون أقل من معدل التضخم، دون مراعاة مصالح أصحاب الأموال وهم المشتركين من المؤمن عليهم. كما أن موظفي الحكومة القائمين على توظيف هذه

الأموال يفضلون توجيهها لمجالات مضمونة كالسندات الحكومية والودائع بالبنوك العامة، رغم انخفاض العائد عليها. وقد رجحت هذه الدراسة أن الشركات الخاصة قادرة على توظيف هذه الأموال بكفاءة أعلى، ولكن تحت إشراف ورقابة الدولة لتجنب إساءة توظيفها وتوجيهها في مجالات شديدة المخاطر.

وقد وجدت بعض الدول (مثل: السويد، وإيطاليا، وبولندا، ومنغوليا، والصين) أنه من الصعب عليها الانتقال بصورة مباشرة من نظام الدفع عند الاستحقاق (PAYG) بمزايا محددة إلى نظام التمويل الكامل باشتراكات محددة، لأن العاملين الحاليين سيسددون حينئذ اشتراكاتهم في حساباتهم الشخصية، ويصبح عبء توفير الموارد المالية اللازمة لسداد المعاشات المستحقة لأعداد كبيرة من المتقاعدين الحاليين بالغ الارتفاع على الخزنة العامة. ولذلك تحولت هذه الدول لنظام الدفع عند الاستحقاق باشتراكات محددة اسمية العامة. (National Defined Contribution - NDC) ^(٣٤)، ووفقاً لهذا النظام الذى تديره الحكومة يتم تسجيل قيمة الاشتراكات التى يسدها العاملون الحاليون فى حسابات اسمية ^(٣٥)، وتحدد الحكومة معدل عائد اسمى عليها، (أى أن هذا المعدل للعائد ليس ناتجاً عن استثمار حقيقى أو مالى للأموال فى السوق). ويعكس معدل العائد الاسمى، معدل النمو الاسمى للناتج المحلى الإجمالى (فى إيطاليا)، أو الأجور (بالسويد)، أو سعر الفائدة على السندات الحكومية قصيرة الأجل (فى الصين). وتقوم الحكومة باستخدام الاشتراكات الجارية فى سداد المزايا التأمينية للمستحقين الحاليين. أما عند تقاعد أصحاب الحسابات الاسمية يحسب لهم معاش التقاعد على أساس رصيد اشتراكاتهم الاسمية مضافاً إليه العوائد الاسمية، مُقسَّماً على عدد السنوات المتوقعة لحياة الفرد بعد تقاعده.

وتعتمد الاستراتيجية المتبعة للتطبيق التدريجى للنظام على أمرين أساسيين، الأول: استمرار العمل بنظام المعاشات القائم بالنسبة لأصحاب المعاشات الحاليين والمستحقين عنهم والمشاركين الحاليين، فيما عدا من هم دون سن معينة ويرغبون (اختيارياً) فى التحول للنظام الجديد، على أن يتم إصدار سندات حكومية لضمان حقوقهم عند التحول (كبولندا ولااتفيا). أما الاشتراك فى نظام المعاشات الجديد فيكون إجبارياً بالنسبة للمنضمين الجدد لسوق العمل. والثانى: هو المزج بين أسلوب التمويل السنوى والتمويل الكامل، وبين الإدارة العامة والخاصة، من خلال نوعين من الحسابات: حسابات دفترية (اعتبارية)

قائمة على التمويل السنوى بالاشتراكات المحددة وتديرها الحكومة. وحسابات نقدية قائمة على التمويل الكامل بالاشتراكات المحددة وتديرها شركات خاصة تحت إشراف الدولة. ويتم توجيه النسبة الأكبر من الاشتراكات إلى الحسابات الاعتبارية فى بداية تطبيق النظام الجديد ثم يتم تخفيضها تدريجياً.

وعوضاً عما اتبعته هذه الدول، فيمكن تصفية مديونية الدولة تجاه نظام التأمين الاجتماعى بتمليكه أصولاً عينية (أراضى مثلاً)، وعندئذ ستختفى مشكلة الانتقال من نظام الدفع عند الاستحقاق ذو المزايا المحددة إلى نظام التمويل الكامل ذو الاشتراكات المحددة، نظراً لتوفير مقابل حقيقى لاشتراكات المؤمن عليهم المحصلة سابقاً فى نظام المزايا المحددة.

المبحث الثانى

تقييم نظام التأمين الاجتماعى فى مصر

المطلب الأول

تقييم تشريعات (قوانين) النظام

تُطبَّقُ مصر نظاماً يتكون من مدخلى الضمان والتأمين الاجتماعى، غالباً ما ترجع بدايته لعهد الخديوى سعيد. وقد أخذت تشريعاته فى التطور فى ضوء الخبرات الدولية فى هذا المجال، وحسب ظروف كل حقبة زمنية ومتطلباتها، وثمة إجماع على أن هذا النظام قد نضج فى العهد الجمهورى. وبالإضافة لإيجابيات وسلبيات التأمين الاجتماعى بشكل عام، يمكن عرض أهم إيجابيات وسلبيات تشريعات التأمين الاجتماعى الأربع المطبقة فى مصر حالياً، فيما يلى:

أولاً - الإيجابيات:

- ١ - توفير فوائض مالية كبيرة تراكمت عبر سنوات عمر النظام التى بلغت ٣٧ سنة تقريباً.
- ٢ - تغطية معظم الأخطار الاجتماعية.
- ٣ - مد مظلة التأمين الاجتماعى للغالبية العظمى من فئات الشعب المصرى.
- ٤ - منح معاش لحالات الوفاة أثناء الخدمة بشروط ميسرة، مما يساعد فى كفالة أسرة المتوفى رغم احتمال عدم سداده ما يغطى المزايا التى يتم صرفها للمستحقين.

ثانياً - السلبيات:

- ١ - النظام التأمينى على النحو المطبق بالقوانين الأربع، ليس نظاماً عادلاً فى طريقة معاملته المؤمن عليهم الخاضعين له. وذلك لتعدد واختلاف كل من: حصص وأجور الاشتراكات وطرق حساب المزايا، والأخطار المغطاة. وهو ما يؤدى للتمييز فى المعاملة التأمينية بين المواطنين بحسب طبيعة القطاع المهنى الذى ينتمون إليه، وهو أمر غير مقبول^(٣٦). وغالباً فهو غير دستورى أيضاً.

٢ - ارتفاع نسب الاشتراكات، التي تصل إلى ٤٠٪ من أجر المؤمن عليه من العاملين لدى الغير بالقطاع الخاص، مما أدى بأصحاب الأعمال للتهرب من التأمين على العاملين لديهم، كما أرق المؤمن عليهم أنفسهم^(٣٧). أما إذا كان المؤمن عليه من العاملين لدى أنفسهم فيدفع ١٥٪ إجبارياً من الدخل الذي يرغب في الاشتراك به من ضمن شرائح الدخل التي يحددها القانون. وإذا كان من العاملين بالخارج فيشارك اختيارياً بنسبة ٢٢,٥٪ من الأجر الذي يرغب الاشتراك به من ضمن شرائح الأجور التي يحددها القانون. علماً بأن المعدل السائد في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يتراوح ما بين ٨٪ و ١٤٪ (٣٨).

٣ - تعقيد النظام بسبب تعدد واختلاف القوانين، مما يؤدي لصعوبة فهمه وتطبيقه، سواء من جانب العاملين بالنظام، أو المتعاملين معه. وهو ما ينعكس في كثرة الشكاوى التي تصل في كثير من الأحيان إلى القضاء^(٣٩).

٤ - عدم تناسب المزايا الممنوحة مع الأجور الفعلية،^(٤٠) فنظراً لوجود حدود قصوى لأجر الاشتراك والتي تزيد في المتوسط عن ٥٠٪ فقط من مستوى الأجور الفعلية للمؤمن عليهم^(٤١)، وربط قيمة المعاش بمتوسط أجر الاشتراك، نجد قيمة المعاشات أقل بكثير من الأجور الفعلية التي كان يتقاضاها أصحاب المعاشات قبل تقاعدهم مباشرة. وهو ما يؤدي إلى تدهور مستوى معيشتهم، لدرجة تجعلها غالباً لا تتناسب مع مقتضيات الحياة الكريمة.

٥ - فرض حد أقصى لأجر الاشتراك يعتبر ضريبة تنازلية (ضمنياً)، ومعنى ذلك أن العامل منخفض الأجر يسدد الاشتراكات عن كامل أجره، أما العامل ذو الدخل الأعلى من الحد الأقصى فيسدد الاشتراكات عن جزء من دخله فقط. بذلك يفرض أعباء أعلى على أصحاب الأجور الأقل^(٤٢).

٦ - احتساب نسبة الزيادة السنوية على المعاش الأساسي فقط^(٤٣)، مما يجعلها تعويض جزئي عن التضخم، حيث أن الأجر الأساسي يمثل حوالى ٢٥٪ من إجمالى الأجر ومتوسط الزيادة السنوية خلال فترة الدراسة كان حوالى ١٢٪ على الأساسي أى ٣٪ بالنسبة للإجمالى بينما كان متوسط معدل التضخم خلال نفس الفترة هو ١١٪ أى أن الفرق كان بالسالب ويقدر بـ ٨٪ سنوياً في المتوسط. وهو ما يعنى انخفاض القيمة الحقيقية للمعاشات عاماً بعد عام، ويُضاعف من معاناة أصحابها^(٤٤).

٧ - حال وفاة المؤمن عليه مع عدم وجود مستحقين، يُصرف للورثة جزء زهيد من حصيلة الاشتراكات التي ادخرها، مما ينطوي على ظلم يتزايد بتزايد مدة اشتراك المتوفى، ومدى احتياج ورثته. فربما يترك هذا الفرد ورثة شرعيين ولكنهم لا يستحقون في المعاش (كالأبناء الذين تجاوزوا السن القانوني لاستحقاق المعاش، أو البنات المتزوجات، فقد يكونوا فقراء وفي أمس الحاجة لمدخرات والدهم. وهو ما يدفع بعضهم للتحويل على القانون، فالأبناء يقومون باستخراج شهادات عجز، والبنات يتطلقن من أزواجهن رسمياً ثم يعدن عرфияً، من أجل الحصول على معاش الآباء). وتتم مصادرة أصل المبلغ (الرصيد) المتراكم طوال فترة اشتراك المؤمن عليه بالنظام، وعلى الأرجح فالمعاش هو فقط العائد المتحقق من استثمار (أو توظيف) هذا المبلغ (الرصيد).

٨ - إمكانية حصول بعض المشتركين على أكثر مما سددوا وحصول بعض آخر على أقل مما سددوا، دون وجود ضمان لعدالة هذه العملية بحيث يحصل الفقراء على هذا الدعم الضمني. وهو ما وصفه البنك الدولي بإعادة التوزيع العشوائي.

٩ - عدم كفاءة استثمار الفوائض المالية للتأمينات، ووجود تشابكات معقدة بينها وبين كل من وزارة المالية وبنك الاستثمار القومي. ويعتبر الاحتياطي المالي لصندوقى التأمينات، مجرد حساب دفترى، لترتيبات دائرية بين الجهات الثلاثة^(٤٥).

١٠ - ادعت وزارة المالية (بعد دمج التأمينات بها) أن تحمل الموازنة العامة لعبء زيادة المعاشات لمواجهة التضخم، أرهقها وأثرفى قدرتها على تمويل النشاطات الأخرى، والتي مازالت غير قادرة على الوفاء بها. وتزايد التحويلات المطلوبة من الخزانة العامة لصندوقى التأمين الاجتماعى، والخوف كل الخوف أن يأتى وقت تعجز الخزانة العامة عن تغطية هذه التحويلات، وبالتالي تعثرهما وعدم وفائهما بالتزاماتهما^(٤٦).

ويمكن الرد على هذا الادعاء بأن تمويل الخزانة العامة للزيادات بالمخالفة لنص الفقرة الثالثة من المادة رقم (٨)، التى قضت باستخدام الفائض المالى للنظام فى تمويل زيادة المعاشات على ضوء الأسعار القياسية بنسبة يحددها قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التأمينات. وإصرارها على الحصول على تلك الفوائض، وتمويل الزيادات من الخزانة العامة، هو أمر يثير الدهشة والشك أيضاً، فغالباً ما كانت تقوم الحكومة

بتوظيف الفوائض المالية وتحصل على عوائد كبيرة، تعطى فتاتها للتأمينات، وتحصل على الباقي. وبجزء من العوائد التي حصلت عليها الحكومة يمكن تمويل الزيادات، وما يتبقى بعد ذلك يعد مكسباً صافياً للحكومة يظهر على الأقل في فرق الفوائد الذي يحصل عليه بنك الاستثمار القومي. (يمثل تمويلاً بتكلفة أقل من الاقتراض من البنوك أو من خلال أذون خزانة).

وجدير بالذكر أن هناك شبهة تناقض بين نصوص المادتين أرقام ٨ و ١٤٨، أو على الأقل تناقض في تطبيقهما. حيث نصت المادة رقم ١٤٨ على أن الحقوق التي تقرر طبقاً لهذا القانون هي وحدها التي يلتزم بها الصندوق، فإذا ما استحق المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقين عن أيهما زيادة عليها تطبيقاً لقوانين أو قرارات خاصة فتقوم الهيئة المختصة بصرفه على أن تلتزم الخزانة العامة بتلك الزيادة.

١١ - يتضمن نظام التأمين الاجتماعي في مصر العديد من الثغرات التي تساعد على إساءة استغلاله وتؤدي تدريجياً إلى ضعفه، ومن أمثلة ذلك استغلال قاعدة دون المساس (فوفقاً للمادة رقم ١١٤ فإذا طُلق أو تزلمت البنت أو الأخت أو عجز الابن أو الأخ عن الكسب بعد وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش، مُنح كل منهم ما كان يستحق له من معاش بافتراض استحقاقه في تاريخ وفاة المورث دون مساس بحقوق باقى المستحقين)^(٤٧)، إذ تقوم بنات أصحاب المعاشات المتوفين بالطلاق من أزواجهن، والعودة إليهم بعقود عرفية للحصول على معاش والديهما^(٤٨).

١٢ - الحكم بعدم دستورية العديد من مواد القوانين الأربع، أدى إلى تقويض الأسس الاكتوارية للتوازن المالى القائم عليه النظام مما أدى لفقدان النظام لعافيته. بعبارة أخرى الأسس الاكتوارية لم تراعى المبادئ الدستورية للدولة (٤٩).

١٣ - ترك النظام لبعض أعضائه بدون معاشات شيخوخة، فهو لا يمنح هذا المعاش لمن تقل مدد اشتراكهم عن ١٠ سنوات. وعدم فعالية نظام تأمين البطالة، وكذلك الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات، والتي تعتبر أقرب ما يكون للحبر على الورق (٥٠).

١٤ - عند التطبيق ظهرت مشكلة لا تتعلق بالنظام بقدر ما تتعلق برعونة القرارات السياسية، فقد أدى برنامج الخصخصة وما ترتب عليه من خروج جماعى للعاملين بالقطاع العام بنظام المعاش المبكر، إلى استنزاف أموال التأمين الاجتماعى فى مصر (٥١).

١٥ - وجود إيرادات جبائية مثل رسوم استخراج وتجديد شهادات السيارات سنوياً، ورسوم عمليات المقاولات، التي لا تقابلها مزايا تأمينية.

أما القانون الجديد للتأمين الاجتماعي والمعاشات في مصر (رقم ١٣٥ لسنة ٢٠١٠م) إنما هو مزيج من عدة نظم دولية، مع تطبيق دقيق لتوصيات (توجيهات) البنك الدولي فيما يخص إصلاح نظم المعاشات. وبالإضافة لإيجابيات وسلبيات التأمين الاجتماعي الوضعي بشكل عام، يمكن عرض أهم إيجابيات وسلبيات هذا القانون، فيما يلي:

(١) الإيجابيات:

- ١ - توحيد جميع تشريعات التأمين الاجتماعي في قانون واحد.
- ٢ - تصميم النظام على أساس أسلوب الاشتراكات المحددة (ربط المزايا بالاشتراكات)، لما في ذلك من ضمان استدامة النظام المالية، في حالة كفاءة استثمار فوائضه المالية.
- ٣ - تخفيض نسبة الاشتراكات، وهو ما يقلل العبء على فئات الدخل الدنيا، وهي تلك التي تقل عن الحد الأقصى للأجر التأميني أو تساويه. فقد أصبحت نسبة اشتراك العاملين لدى الغير هي ٢٦,٥٪ وأصحاب الأعمال والعاملين بالخارج ١٥٪.
- ٤ - رفع سن التقاعد، بما سيؤدي لزيادة الاستفادة من الكفاءات ذوى الخبرات من القادرين على العمل فى شتى المجالات.
- ٥ - إلغاء الحد الأقصى لأجر الاشتراك وبالتالي سداد كافة المشتركين بالنظام حصص الاشتراكات عن أجورهم بالكامل دون حدود.

(٢) السلبيات:

- لم يعالج هذا القانون بعض سلبيات التشريعات السابقة عليه، مثل:
- ١ - عدم العدالة فى معاملة المؤمن عليهم، نتيجة اختلاف كل من حصص الاشتراكات، ودخل وأجر الاشتراك، والأخطار المغطاة. وهو ما يعنى استمرار التمييز فى المعاملة التأمينية بين المواطنين.
 - ٢ - استمرار عدم كفاءة استثمار أموال التأمينات. وإمكانية تحقيق الحكومة لأرباح على حساب مجموع المؤمن عليهم، من خلال توظيف الفوائض المالية بعوائد عالية، ومنح المؤمن عليهم عوائد أقل، استرشاداً بالعائد على السندات الحكومية، ومعدل التضخم المعلن، اللذان يتسمان بالتدنى.

٣ - مصادرة جزء كبير من أموال المؤمن عليهم حال وفاتهم مع عدم وجود مستحقين قانونيين.

كما نشأت عنه سلبيات جديدة تتمثل فيما يلي:

١ - بالنسبة للحسابات المالية فثمة أمر يتعلق بحكمة وكفاءة الإدارة، إذ قد يواجه المؤمن عليهم مشكلة أساسية تكمن في ارتفاع التكلفة الإدارية لهذه الحسابات^(٥٢). ففي كثير من الدول تستنفذ التكلفة الإدارية نسبة كبيرة للغاية من معدل العائد على الأموال المستثمرة في الحساب النقدي. وتتمثل في تكلفة فتح الحسابات النقدية، واستثمار الأموال وحفظ السجلات والاتصال المستمر بالعاملين من أصحاب الحسابات والتسويق لجذب الأفراد من خلال الإعلانات^(٥٣).

٢ - نقل عبء إدارة المخاطر من الحكومة للأفراد، فمثلاً ارتفاع العمر المتوقع بعد التقاعد يؤدي لانخفاض المعاشات المستحقة^(٥٤)، فضلاً عن خطر انخفاض معدل العائد المحقق نتيجة التقلبات الاقتصادية.

٣ - العائد على الحساب الاعتباري (الذي يمثل معظم الاشتراكات) لا يعد عائداً مرتفعاً، إذ سيحدد استرشاداً بالعائد على السندات الحكومية (الذي يبلغ في المتوسط حوالي ١٠٪)^(٥٥)، وبحد أدنى قيمة معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي (الذي بلغ في المتوسط حوالي ٤,٦٪)^(٥٦). وضمان عائد بحد أدنى المتوسط الحسابي لمعدل التضخم، إنما يعني المحافظة على القيمة الحقيقية لاشتراكات المؤمن عليهم دون تحقيق عائد حقيقي. أما في ظل عدم واقعية معدل التضخم المعلن، فالنتيجة ستكون تآكل القيمة الحقيقية لأموال المشتركين.

٤ - ربط الحد الأدنى للمعاش بنسبة ٢٥٪ من متوسط الأجور على المستوى القومي، والتي تتسم بتدنيتها، إذ يبلغ متوسط الأجور الشهرية للعاملين في الحكومة والقطاع العام حوالي ٦٢٤ جنيه^(٥٧)، وبالتالي انخفاض الحد الأدنى وعدم ملاءمته لمتطلبات الحياة الكريمة ومستويات الأسعار.

٥ - يقوم بإعادة توزيع الدخل من خلال الحساب المسمى بالتكافلي بطريقة غير عادلة وعشوائية.

٦ - عدم تحديد اتجاهات الاستثمار بوضوح، لعدم صدور اللائحة التنفيذية بعد.

٧ - رفع سن التقاعد دون استحداث فرص عمل جديدة، إنما يعنى تراجع فرص الشباب فى إيجاد عمل.

٨ - اعترضت شركات التأمين الخاصة التى تقدم منتج التأمين على معاشات تكميلية، على القانون لقيامه بالتأمين الإجبارى على الدخل بالكامل دون حد أقصى.

المطلب الثاني

(تقييم عناصر النظام (مدخلات ومخرجات وعمليات

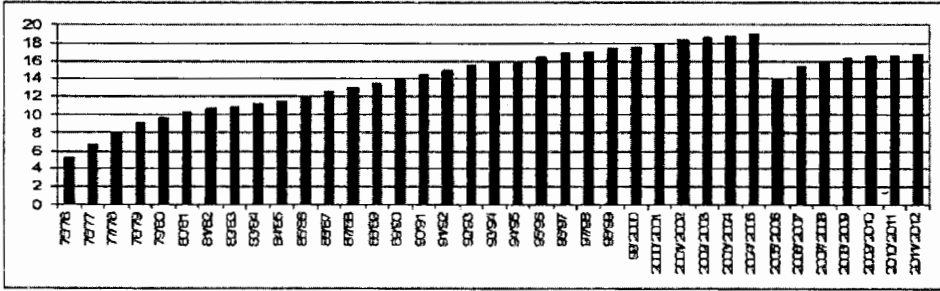
أولاً - المدخلات:

(أ) عدد المؤمن عليهم:

يوضح الجدول رقم (١) بالملحق الإحصائي تطور عدد المؤمن عليهم من ١٩٧٥م حتى ٢٠١٢م، وهو ما تم تمثيله بيانياً في الشكل التالي.

شكل رقم (١)

تطور عدد المؤمن عليهم منذ ١٩٧٥م حتى ٢٠١٢م



من الشكل السابق يتضح أن عدد المؤمن عليهم قد ارتفع من ٣,٨٤٣ مليون فرد في ١٩٧٥م، إلى حوالي ١٦,٧١٨ مليون فرد في ٢٠١٢م^(٥٨) (١١,١٠٨ مليون بالقطاعين العام والخاص^(٥٩)) وحوالي ٥,٦١ مليون بالقطاع الحكومي^(٦٠). بمتوسط معدل نمو سنوي قدره ٤,٧٪ تقريباً.

كما بلغت نسبة المؤمن عليهم إلى أعداد المشتغلين حوالي ٧١٪ في ٢٠١٢م وهو ما يعني أن نسبة التهرب الكلي^(٦١) لنفس العام بلغت حوالي ٢٩٪. أي ما يقرب من ثلث المشتغلين غير مؤمن عليهم.

وجدير بالذكر أنه وفقاً لبيانات ٢٠١٢م، يمثل المؤمن عليهم طبقاً للقانون ٧٩ لسنة

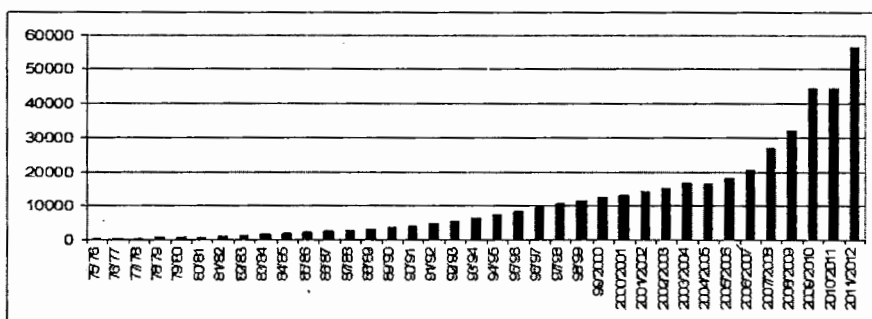
١٩٧٥م (العاملين لدى الغير) حوالى ٨٠٪ من إجمالى المؤمن عليهم، والقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦م (أصحاب الأعمال) حوالى ١٤٪، والقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠م (العمالة غير المنتظمة) حوالى ٥,٨٪، والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨م (العاملين بالخارج) حوالى ٠,٢٪.

(ب) صافى حصيلة الاشتراكات:

كما يوضح الجدول رقم (١) بالملحق الإحصائى، تطور صافى حصيلة الاشتراكات منذ ١٩٧٥م حتى ٢٠١٢م، وهو ما تم تمثيله بيانياً فى الشكل التالى.

شكل رقم (٢)

تطور صافى حصيلة اشتراكات التأمين الاجتماعى فى مصر من ١٩٧٥م حتى ٢٠١٢م



من الشكل السابق يتضح أن صافى الاشتراكات المحصلة بلغت فى ١٩٧٥م حوالى ٢٦٥ مليون جنيه، وقد استمرت فى الارتفاع حتى وصلت فى ٢٠١٢م لحوالى ٥٦,٧٤ مليار جنيه (٤٠,٧٩ مليار للصندوق الحكومى^(٦٢)، و ١٥,٩٥ مليار لصندوق العاملين بالقطاع العام والخاص^(٦٣)). بمتوسط معدل نمو سنوى قدره ١٥٪ تقريباً.

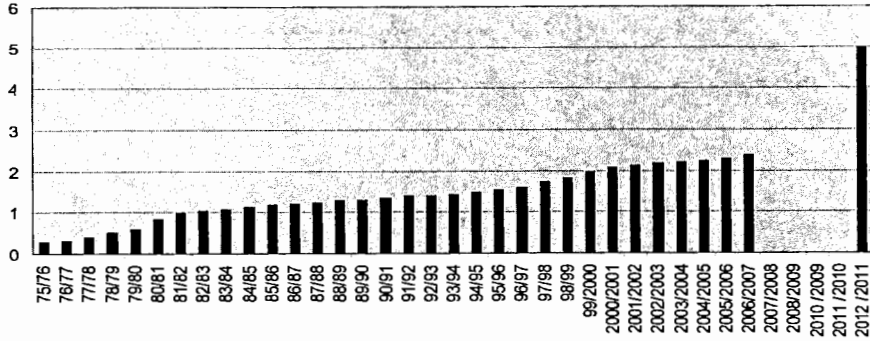
(٢) المخرجات:

(أ) عدد أصحاب المعاشات والمستفيدين:

يوضح الجدول رقم (٢) بالملحق الإحصائى تطور عدد أصحاب المعاشات من ١٩٧٥م حتى ٢٠١٢م، وهو ما تم تمثيله بيانياً فى الشكل التالى.

شكل رقم (٣)

تطور عدد أصحاب المعاشات في مصر من ١٩٧٥م حتى ٢٠١٢م^(٦٤)



من الشكل السابق يتضح أن عدد أصحاب المعاشات قد ارتفع من حوالى ٢٥٠ ألف فرد فى ١٩٧٥م إلى حوالى ٤,٩٧ مليون فرد فى ٢٠١٢م (٣,٩٩ مليون بالقطاع العام الخاص^(٦٥))، وحوالى ٩٨٢ ألف بالقطاع الحكومى^(٦٦)). بمتوسط معدل نمو سنوى قدره ٧,١٪ تقريباً.

وقد بلغت نسبة أعداد أصحاب المعاشات إلى أعداد المؤمن عليهم فى ٢٠١٢م حوالى ٢٩,١٪. وتبلغ هذه النسبة فى البلاد الأوروبية حوالى ٣٩,٢٪ نظراً لكونها مجتمعات تميل لشيخوخة السكانية^(٦٧).

جدير بالذكر أن جملة عدد المستحقين (الورثة) بلغت فى ١٩٧٥م حوالى ٥٧٢ ألف فرد وارتفعت فى ٢٠١٢م إلى حوالى ٥,٣٦٧ مليون فرد (٣,٥٥٧ مليون فرد بالقطاع العام الخاص^(٦٨))، و١,٨١١ مليون فرد بالقطاع الحكومى^(٦٩). أى أن هناك حوالى ٨,٢٤٥ مليون مواطن يستفيدون من المعاشات ما بين أصحاب معاشات أحياء وورثة، وهو ما يمثل حوالى ١٠٪ تقريباً من عدد السكان داخل مصر^(٧٠). وإذا أضفنا عدد المؤمن عليهم سنجد أن حوالى ٢٤,٩٦١ مليون مواطن يتعاملون مع التأمينات الاجتماعية ما بين مؤمن عليهم وأصحاب معاشات وورثة، وهو ما يمثل ٣٠٪ تقريباً من السكان.

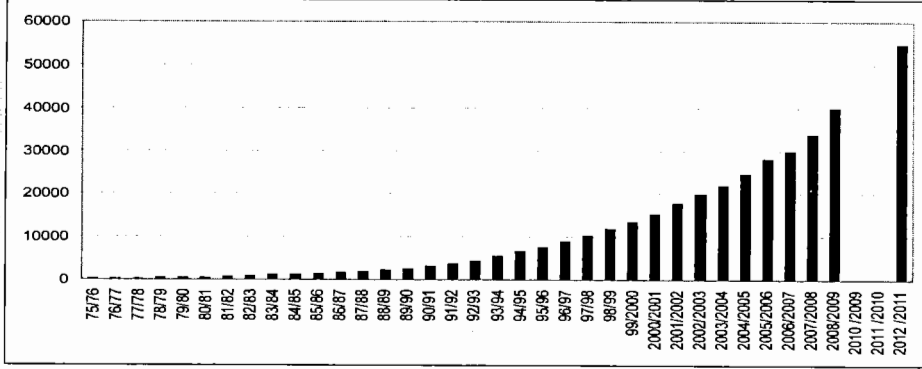
ب) المزايا المنصرفة:

كما يوضح الجدول رقم (٢) بالملحق الإحصائى، تطور قيمة المزايا المنصرفة من ١٩٧٥م

حتى ٢٠١٢م، وهو ما تم تمثيله بيانياً فى الشكل التالى.

شكل رقم (٤)

تطور المزايا التأمينية المنصرفة فى مصر من ١٩٧٥م حتى ٢٠١٢م^(٧١)



من الشكل السابق يتضح أن المزايا المنصرفة قد ارتفعت من ١٧٩,٣ مليون جنيه فى ١٩٧٥م إلى ٥٤,٨٢ مليار جنيه فى ٢٠١٢م. (٢٨,١٦ مليار جنيه صندوق العام والخاص، و٢٦,٦٥ مليار جنيه الصندوق الحكومى). بمتوسط معدل نمو سنوى قدره ١٧٪ تقريباً وبالرغم من ذلك فقد فشل النظام فى توفير معاشات لائقة للمتقاعدين، وهو ما أدى لتدهور مستوى معيشتهم فى سن هم الأحوج فيه للعيش الكريم. وهو ما أفقد المصريين الثقة فى هذا النظام.

جدير بالملاحظة أن متوسط معدل نمو عدد المؤمن عليهم (٤,٧٦٪) كان أقل من متوسط معدل نمو عدد أصحاب المعاشات والمستحقين عنهم (٧,٧٪) وهو ما يندرج بخطر على النظام مستقبلاً إذا استمر هذا الوضع، إذ سيصبح عدد أصحاب المعاشات والمستحقين عنها أكبر من المؤمن عليهم فى لحظة زمنية معينة. ومن جهة أخرى نجد أن متوسط معدل نمو صافى حصيللة الاشتراكات (١٥٪ تقريباً)، كان أقل من متوسط معدل نمو المزايا المنصرفة (١٧٪ تقريباً)، وهو ما يعنى ضعف نسبى فى الملاءة المالية للنظام (٧٢)، وذلك نتيجة اتباع نظام التمويل السنوى (الدفع عند الاستحقاق) ذو المزايا المحددة، مع استحواذ الحكومت

لمى رصيد فوائض أموال التأمينات. وهو ما برر بقوة للتوجه نحو نظام التمويل الكامل ذو الاشتراكات المحددة، على النحو الذى انتهجته وزارة المالية فى القانون رقم ١٣٥ لسنة ٢٠١٠م.

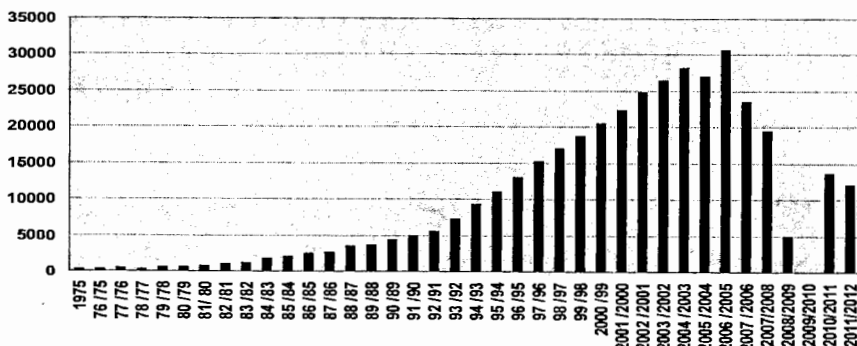
٣) عمليات استثمار أموال النظام:

فائض النشاط الجارى

يوضح الجدول رقم (٣) بالملحق الإحصائى تطور فوائض صندوقى التأمين الاجتماعى فى مصر من ١٩٧٥م حتى ٢٠١٢م، وهو ما تم تمثيله بيانياً فى الشكل التالى.

شكل رقم (٥)

تطور فائض النشاط الجارى لنظام التأمين الاجتماعى فى مصر من ١٩٧٥م حتى ٢٠١٢م



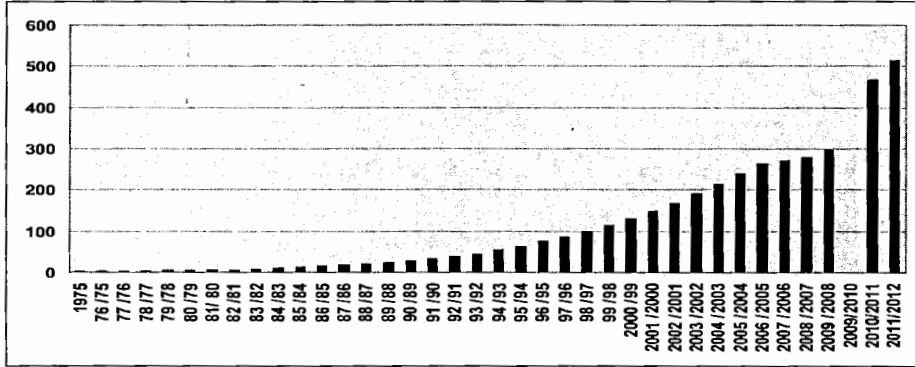
من الشكل السابق يتبين أن فائض النشاط الجارى قد ارتفع من ٢٤٧ مليون جنيه فى ١٩٧٥م حتى بلغ ١١,٩٩٦ مليار جنيه فى ٢٠١٢م بمتوسط معدل نمو سنوى قدره ١٢٪ تقريباً. وجدير بالذكر أن المؤشرات تدل على تدهور فائض النشاط الجارى للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بمقدار ١٢٪ تقريباً. وهى السنة التى حقق فيها صندوق العاملين بالقطاع العام والخاص خسارة صافية بلغت اقل من نصف المائة.

ب - رصيد الأموال المستثمرة والعائد عليها:

يوضح الجدول رقم (٤) بالملحق الإحصائي تطور استثمارات التأمين الاجتماعي من ١٩٧٥م حتى ٢٠١٢م وهو ما تم تمثيله بيانياً في الشكل التالي..

شكل رقم (٦)

تطور رصيد أموال التأمين الاجتماعي المستثمرة من ١٩٧٥م حتى ٢٠١٢م

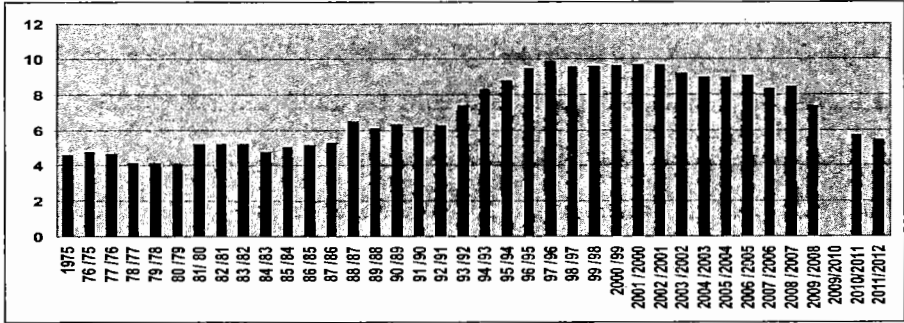


من الشكل السابق يتضح أن الأموال المستثمرة قد كانت في ١٩٧٥م حوالى ٢,٢٦٢ مليار جنيهه وأصبحت في ٢٠١٢م حوالى ٥١٢,٩٧٤ مليار جنيهه (٢١٦,٤٣١ مليار جنيهه لصندوق العام والخاص^(٧٣)، و٢٩٦,٥٤٣ للصندوق الحكومي^(٧٤)). بمتوسط معدل نمو سنوى قدره ١٥,٥٪.

وجدير بالذكر أن الأموال الموظفة لدى بنك الاستثمار القومى والخزانة العامة بلغت في ٢٠١٢م حوالى ٥٠١,٣٧١ مليار جنيهه بما يمثل ٩٤٪ من جملة الأموال المستثمرة. (٢١٥,٤٧ مليار جنيهه للصندوق العام والخاص، و٢٨٥,٩ مليار جنيهه للصندوق الحكومي). كما يوضح الجدول رقم (٤) تطور متوسط معدل العائد الاسمى على استثمارات التأمين الاجتماعي من ١٩٧٥م حتى ٢٠١٢م وهو ما تم تمثيله بيانياً في الشكل التالي.

شكل رقم (٧)

متوسط معدل العائد الاسمي على استثمارات التأمين الاجتماعي من ١٩٧٥م حتى ٢٠١٢م

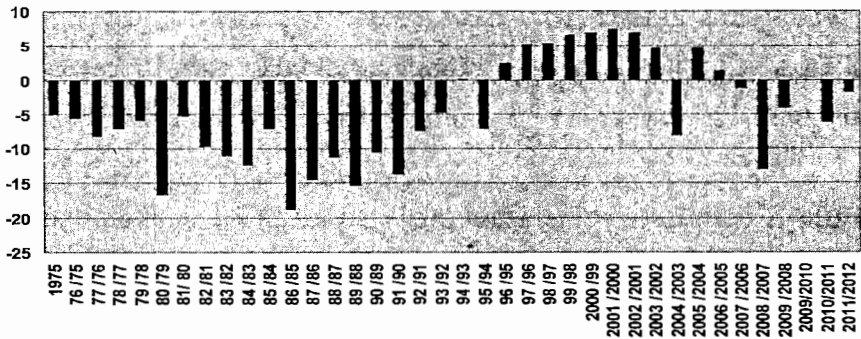


من الشكل السابق يتبين أن متوسط معدل العائد كان ٤,٦٪ في ١٩٧٥م وقد بلغ ٥,٤ سي ٢٠١٢م. ولا يخفى اتخاذ اتجاه عام هابط منذ ٢٠٠٢/٢٠٠٣م. وعموماً فقد بلغ في متوسط خلال الفترة المذكورة حوالي ٦,٩٪.

وبمقارنة معدل العائد الاسمي بمعدل التضخم نصل لقيمة المعدل الحقيقي للعائد، والتي رصدها الجدول رقم (٤) بالملحق الإحصائي، وتم تمثيلها في الشكل البياني التالي.

شكل رقم (٨)

القيمة الحقيقية لمعدل العائد على أموال التأمينات من ١٩٧٥م حتى ٢٠١٢م



من الشكل السابق يتضح أن القيمة الحقيقية لمعدل العائد كانت -٥٪ تقريباً في ١٩٧٥م، وقد بلغت -١,٩٪ تقريباً في ٢٠١٢م. وإنها كانت متذبذبة وغير واضحة الاتجاه العام، إلا إنها كانت سالبة معظم الفترة، وفي الفترات القصيرة التي بلغت فيها قيمة موجبة كانت أقل من ١٠٪. وقد بلغت في المتوسط حوالي -٤,٧٪. أي أن أموال نظ التأمين الاجتماعي في مصر كانت وما زالت تتآكل بفعل التضخم الذي بلغ متوسط معد خلال فترة الدراسة حوالي ١١,٦٪. بينما كانت تحقق عائد اسمي يقدر بحوالي ٦,٩ في المتوسط، بعبارة أخرى فقد فشلت إدارة التأمين الاجتماعي في مصر فشلاً ذريعاً في توظيف أموال المؤمن عليهم. وهو ما يشير بقوة إلى تحقيق خسارة سنوية حقيقية على أموال التأمينات، بعبارة أخرى قد حقق المدينون بهذه الأموال مكاسب تمثل فرق القيه الحقيقية لمعدل العائد، وباختصار فقد تم ظلم أصحاب هذه الأموال، وهم المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات.

ومقارنة بمعدل نمو أسعار الذهب (٢٠٪ تقريباً)^(٧٥)، نجد أن نظام التأمين الاجتماعي قد حقق خسارة سنوية مقدارها ١٣٪ تقريباً، من قيمة الأموال الموظفة. ومن الجدول رقم (د) بالملحق الإحصائي، نجد أنه إذا كان نظام التأمين الاجتماعي في مصر وظف كل فوائض المالية منذ ١٩٧٥م في أكثر الاستثمارات أماناً وحفاظاً على قيمة النقود، ألا وهو شراء سبائك الذهب (أو تقييس دين الخزنة العامة تجاه التأمينات بالذهب) لأصبح رصيده في ٢٠١٢م حوالي ٢,٩ تريليون جنيه مصري ومقارنة بالرصيد الفعلي لأموال التأمين الاجتماعي الموظفة في نفس العام (وهي ٥١٢,٩ مليار جنيه)، نجد أن هناك خسارة قدرها ٤,٩ تريليون جنيه تقريباً، تمثل تكلفة الفرصة البديلة^(٧٦). وهو ما يعادل أكثر من خمسة أمثا قيمة رصيد المال الموظف للتأمين الاجتماعي في مصر في ٢٠١٢م. وهو أيضاً ما يعنى فقدان فرصة هائلة لإمكانية زيادة قيمة المزايا.

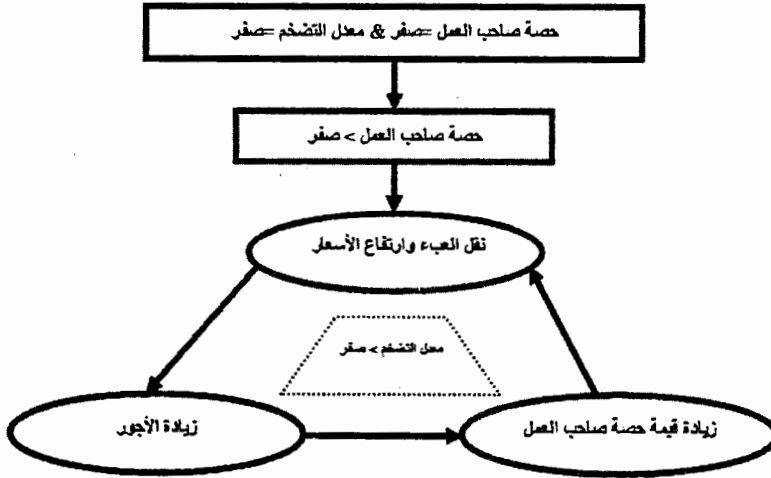
وإذا كان التضخم هو أهم أسباب تآكل أموال التأمينات الاجتماعية، فإنه من المفارقة المدهشة، أن التأمين الاجتماعي نفسه يؤدي للتضخم من خلال نقل عبء حصة صاحب العمل للأمام. وهو ما يمكن توضيحه في الشكل التالي.

شكل رقم (٩)

رسم توضيحي للعلاقة التبادلية بين اشتراكات التأمين الاجتماعي والتضخم

يلخص الشكل السابق توضيح العلاقة التبادلية بين اشتراكات التأمين الاجتماعي والتضخم، ففي بداية الأمر يفترض الشكل عدم وجود اشتراكات للتأمين الاجتماعي، وعدم وجود تضخم، وبعد فرض حصة اشتراكات ومن خلال نقل عبء حصة صاحب العمل للأمام ترتفع الأسعار، وهو ما يؤدي بدوره إلى الضغط على الحكومة والقطاع الخاص وزيادة الأجور النقدية التي هي وعاء الاشتراكات، وبالتالي زيادة الاشتراكات ومرة أخرى ينتقل العبء فترتفع الأسعار، وتستمر هذه العملية، ومن ثم يحدث التضخم. والسبيل الوحيد لكسر هذه الحلقة المفرغة هو تدخل الدولة بالرقابة على طريقة تسعير المنتجات وإجبار المنتجين على عدم نقل عبء اشتراكات التأمين الاجتماعي لأسعار منتجاتهم، وهو أمر مستحيل في ظل الرأسمالية، ويؤدي للتضخم المكبوت في ظل الاشتراكية^(٧٧). ويُستنتج من ذلك أنه نظام يحمل عوامل انهياره في داخله.

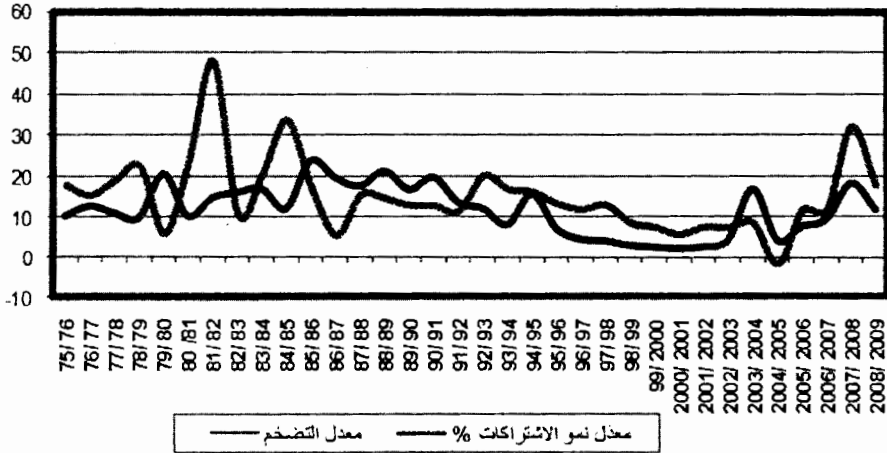
وللتطبيق على مصر فقد تم تمثيل بيانات معدل التضخم المعروضة بالجدول رقم (٤) بالملحق الإحصائي، ومعدل نمو الاشتراكات المعروضة في الجدول رقم (١) بالملحق ذاته، في الشكل التالي.



شكل رقم (١٠)

تطور معدل نمو حصيد الاشتراكات ومعدل التضخم في مصر من ١٩٧٥م حتى ٢٠٠٩م (%)^(٧٨)

من الشكل السابق يتضح أن الاتجاه العام لكل من معدل التضخم ومعدل نمو الاشتراكات، كان متشابهاً، بما يشير لوجود علاقة طردية بين المتغيرين. وللتأكد من ذلك تم إجراء تحليل ارتباط وانحدار بين المتغيرين. حيث بلغ معامل بيرسون للارتباط بين المتغيرين حوالي ٧٠٪ عند درجة ثقة كبيرة. كما بلغ معامل التحديد (التفسير) حوالي ٤٨٪، مما يعني أنه خلال فترة الدراسة كان معدل نمو الاشتراكات يفسر أو يحدد حوالي ٤٨٪ من معدل التضخم في مصر. (بافتراض ثبات العوامل الأخرى). وهو ما يدفعنا للتوصية بإلغاء حصة صاحب العمل. ومقابل ذلك يمكن الضغط من خلال النقابات العمالية ووزارة القوى العاملة، لرفع أجور العمال نسبياً، مقابل إعفاء أصحاب الأعمال من هذه الحصة.



المبحث الثالث

مقترحات لإصلاح نظام التأمين الاجتماعى فى مصر

المطلب الأول

استعراض مقترحات الإصلاح

صلاح النظام الحالى وإغلاقه:

من الأفضل أن يتم تحويل النظام الحالى بالكامل إلى النظام الجديد، ولكن لأن ذلك يواجه بمقاومة شرسة، فيقترح إصلاح وإعادة هيكلة النظام القائم حالياً مع الإبقاء عليه، من طريق ما يلى:

- العدالة فى معاملة جميع المؤمن عليهم أياً كانت طبيعة عملهم (عامل، أو صاحب عمل، أو عاملين بالخارج أو عمالة غير منتظمة). ورفع كفاءة الإدارة، والتحرر من القيود التشريعية والسياسية المفروضة على السياسات التمويلية والاستثمارية لنظام التأمين الاجتماعى وتمكينه من استثمار أمواله بكأفأ أسلوب ممكن لتحقيق أهدافه.
- إلغاء حصة صاحب العمل، وتحصيل حصة العامل فقط ولتكن فى حدود ١٥٪.
- وكذلك إلغاء الحد الأقصى للأجر التأمينى، وبالتالي خضوع إجمالى الأجر أو الدخل للتأمينات.

- ١- التوقف عن تحويل فوائض صندوق التأمينات لبنك الاستثمار القومى، وتوجيه فوائض التأمين الاجتماعى للاستثمار الحقيقى. وتصفية مديونية الدولة تجاه النظام القائم، من خلال تمليك النظام مساحات من الأراضى الصحراوية المعدة للبناء، بعد إعداد التخطيط العمرانى اللازم لها (٧٩)، والرسوم الهندسية الخاصة بالوحدات (وليكن تحت مسمى مشروع الخامس والعشرين من يناير أو مشروع مدينة الثورة، أو مصر الجديدة، ... إلخ). وكذلك إعداد مشروعات البنية التحتية اللازمة لها، من توصيل شبكات كهرباء ومياه وصرف صحى، وغيرها، حتى تعطى قيمة لهذه

الأراضى تمكنها من تصفية المديونية. ويمكن أيضاً المبادلة بأراضى قابلة للاستصلاح الزراعى، على أن يقوم النظام بدراسة الأسلوب الأنسب لاستخدام هذه الأراضى وهو ما سيعود بالنفع على الدولة من خلال تصفية مديونيتها تجاه نظام التأمين الاجتماعى بتكلفة بسيطة باستغلال سلطاتها فى ملكية الأراضى، وبالتالى التخلص من حوالى نصف الدين العام المحلى (٨٠)، بدون مصادرة أو بخس لحقوق المؤمر عليهم وأصحاب المعاشات. كذلك سيعمل هذا المشروع على علاج مشكلة الإسكان ويساهم بقيمة مضافة للاقتصاد المصرى. ويعمل على تنشيط قطاعات الاستثمار المرتبط بالمشروع، مما يخفف البطالة ويدفع عجلة النمو قدماً.

كما يمكن تصفية مديونية الدولة تجاه نظام التأمين الاجتماعى، بطريقة أخرى من خلال تمليك النظام شركات قطاع عام بقيمة المديونية. على أن يقوم النظام بإدارتها، مستعيناً بالكفاءات والخبرات اللازمة. علماً بأن هذا الاقتراح سيصدر عاء فورى على الأموال، ولكنه لا يمثل قيمة مضافة للاقتصاد المصرى، فهو مجرد نقل ملكية للشركات.

ويمكن تصفية المديونية بمزيج من كلا الطريقتين (الأراضى والشركات)، وبشكل عام فلا مفر من تصفية هذه المديونية من خلال الأصول العينية، لعدم قدرة الخزائن العامة على السداد نقداً دفعة واحدة. وإذا تم السداد نقداً بالتقسيط فإما سيتم ذلك على مدة طويلة إذا كانت قيمة الأقساط صغيرة، وهو ما سيهدر فرص استثمارية على التأمينات. أو سيضغط على موازنة الدولة إذا كانت قيمة الأقساط كبيرة. وفى كلا الحالتين سيتمتص سيولة نقدية متاحة للخزانة العامة كان يمكن الاستفادة منها فى أوجه إنفاق أخرى. وعموماً يمكن القول أن تقسيط المديونية هو حل أقل كفاءة من الناحية الاقتصادية.

٤ - وجدير بالذكر أن الحاجة إلى فصل التأمينات الاجتماعية والمعاشات عن الشئون الاجتماعية هو مطلب ضرورى. (فما علاقة التأمينات بقرعة الحج والمنظمات والجمعيات، ... إلخ). على أن يتم صرف معاشات الضمان (التكافل الاجتماعى من خلال وزارة التأمينات الاجتماعية، ومطلوب أيضاً استحداث آلية للاستفادة من الأوقاف فى التكافل الاجتماعى (ضم هيئة الأوقاف لوزارة التأمينات على سبيل المثال

لما للوقوف من دور عظيم فى هذا الأمر. فضلاً عن دمج صندوقى التأمين الاجتماعى
الحاليين (صندوق القطاع العام والخاص وصندوق القطاع الحكومى). وعموماً مطلوب
إعادة هيكلة إدارية للنظام.

- التضييق على الخروج معاشات مبكرة وخصوصاً، شراء المدة المكملة للمعاش، وذلك
من خلال رفع سن الشراء إلى عشرين سنة مرة أخرى، وزيادة عدد السنوات الموجبة
للمعاش المبكر ولتكن ٢٥ سنة سنة أو ٣٠ سنة.

شاء نظام جديد:

يقترح تجميد النظام الحالى عند المستوى الذى سيصل إليه (بعد إصلاحه) وإغلاقه على
من فيه. ثم إنشاء نظام جديد، مع ترك الحرية للمؤمن عليه بالنظام القديم للانتقال إلى
جديد. ويمكن تقسيم مقترحات إنشاء النظام الجديد من خلال، مقترحات بشأن مدخلات
نظام، وأخرى بشأن المخرجات، وثالثة بشأن عمليات استثمار أموال النظام. والاستفادة
من الخبرات الدولية فى هذا الشأن، مع إدخال عدد من التعديلات على نظام التمويل
كامل ذو الاشتراكات المحددة المتعارف عليه لدى المتخصصين ليتناسب مع خصوصية
مجتمع المصرى، ويتمشى مع الشريعة الإسلامية.

(١) مقترحات بشأن المدخلات:

- يجب أن يكون الصندوق مستقلاً، فلا تتدخل الدولة فى توجيه موارده لاستثمارات
بعينها، كما لا يجوز لها الاستحواذ على أمواله، باعتبارها أموال خاصة، تديرها
(أو تشرف عليها) الحكومة لصالح المشتركين. ويمكن إعادة هيكلة بنك الاستثمار
واسترداده للدور الحقيقى الذى أنشئ من أجله ألا وهو الاستثمار القومى.

- يجب أن يتم اختيار إدارة النظام بعناية فائقة، ليضم أفضل الخبرات، والكفاءات
فى مجال الاستثمار، وغيرها من التخصصات اللازمة. مع هيئة شرعية تقدم الفتوى
لتقييد النظام بالمعاملات الشرعية دون غيرها. بالإضافة لتشكيل جمعية عمومية من
المشاركين (أصحاب المعاشات والمؤمن عليهم) لمحاسبة مجلس الإدارة، وتغييره إذا
فشل فى تحقيق أهداف النظام، ومصالح المشتركين فيه.

- يقترح أن يكون الاشتراك فى الصندوق اشتراكاً إجبارياً مع تحديد حد أدنى لدخل
المشارك (١٥٠٠ جنيه) قبل فرض إجبارية الاشتراك^(١)، بما يضمن عدم إرهاب الفقراء

ومحدودى الدخل. وإذا كان الشخص يعمل فى وظيفتين فيتم جمعهما معاً ومقارنتهما بالحد الأدنى للدخل.

٤ - إلغاء حصة صاحب العمل^(٨٢)، لما لها من آثار سلبية، إذ أنها تؤدى على مدى السنوات لزيادة المستوى العام للأسعار ومن ثم التضخم، وماله من آثار مدمرة على اقتصاديات الدولة، بل والنظام التأمينى نفسه. وبالتالي فإلغاؤها سيؤدى إلى خفض الأسعار (نسبياً)، وما يترتب عليه من ارتفاع القيمة الحقيقية للدخل وتحسن مستوى المعيشة. فضلاً عن أثر ذلك فى تشجيع المستثمرين على زيادة الاستثمار (لأنخفاض التكاليف)، ومن ثم النمو وانحسار البطالة. وهو أمر يجب نشر الوعى به لأنه سيلة اعتراضاً فى البداية ما لم يتفهم سببه المهتمين بهذا الشأن. ويمكن تدريجياً الضم على أصحاب الأعمال لزيادة الأجور نسبياً فى مقابل إعفائهم من حصة صاحب العمل.

٥ - توحيد النظام على جميع المشتركين بحيث يكون الاشتراك بحصة المشترك فقط وتكون بنسبة تستقطع شهرياً من قيمة إجمالى دخله، ويقترح مبدئياً أن تكون هذه النسبة ١٥٪ من إجمالى الدخل الذى يحصل عليه^(٨٣)، بدون حد أقصى. وبذلك يكو قد تم القضاء على مشكلتى: ارتفاع نسبة الاشتراك^(٨٤) فى النظام التأمينى الحالى وتحديد حد أقصى لأجر الاشتراك، وما يترتب عليهما من آثار سلبية.

٦ - لمواجهة ضغط جماعات المصالح من شركات التأمين الخاصة، يمكن إجبار الفهر على التأمين على كامل دخله، مع ترك حرية الاختيار فى تقسيم ذلك بين التأمين الاجتماعى القومى أو فى وثائق تأمين خاصة للحصول على معاش. (على ألا يزد المخصص للقطاع الخاص عن ربع دخل المؤمن عليه كمقترح مبدئى).

٧ - تتم معاملة اشتراكات أعضاء النظام على أنها أموال خاصة، تم تفويض إدارة النظر لاستثمارها، وتحقيق أعلى عائد (ربح) ممكن عليها فى ضوء الشريعة الإسلامية. علم أن تودع فى حساب شخصى باسم المشترك، على أن يكون المؤمن عليه شريكاً فى الأرباح الرأسمالية أيضاً المترتبة على تغير أسعار أصول الصندوق.

٨ - بالنسبة لمواجهة خطر البطالة المؤقتة، فيجوز للمشارك أن يسحب من رصيده لدى النظام لتغطية نفقاته خلال تلك الفترة. إلا أنه يجب أن يُسن فى قانون العمل علم

حق العامل فى الحصول على مكافأة نهاية خدمة مناسبة وكافية لتغطية نفقاته خلال فترة بحثه عن عمل جديد كحد أدنى، إذا اجتاز فترة الاختبار بنجاح. أما بالنسبة للبطالة بشكل عام فتتم مواجهتها من خلال عدة مؤسسات، من ضمنها صندوق المساعدات الاجتماعية من خلال تدريب المتعطلين وتوفير العمل لهم، وتوفير أدوات المهنة أو الحرفة وغيرها من آليات تكافل الأمة الإسلامية (كالزكاة والأوقاف)، لمواجهة خطر البطالة. فالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، تعد النواة الأولى للنهوض بالاقتصاد المصرى، من وجهة نظر الكثير من المتخصصين. وهو دور يمكن لصندوق المساعدات الاجتماعية القيام به بكفاءة عالية (فى إطار تكافل الأمة)، بالتعاون مع الصندوق الاجتماعى للتنمية (بعد إصلاحه).

١ - التأكيد على حرية الأفراد فى الانتقال من النظام القديم للجديد. فإذا رغب أحد أعضاء النظام الحالى، الانتقال للنظام الجديد، فيتم إيقاف تحصيل الاشتراكات، وإنهاء مدد اشتراك المؤمن عليهم، بتاريخ آخر إيصال سداد لقيمة الاشتراكات فى النظام الحالى، تمهيداً لتحويلهم للنظام الجديد^(٨٥). وحصر المبالغ التى تم سدادها فعلياً، وهى عبارة عن حصة العامل وحصة صاحب العمل، كنسبة من أجر الاشتراك التأمينى (أساسى ومتغير)، خلال مدة الاشتراك^(٨٦). (ويتم السؤال فقهيّاً فى كيفية تعويضهم بعوائد توظيف هذه الأموال فى الفترة الماضية). واعتبار تلك المستحقات رصيد افتتاحى يودع فى حساباتهم الشخصية بالنظام الجديد^(٨٧).

٢) مقترحات بشأن المخرجات:

١ - يقترح أن يكون سن التقاعد إجبارياً عند سن معين تتم دراسته بتأنى مع المتخصصين فى الصحة وعلم النفس. على أن يكون التقاعد اختيارياً لمن يثبت حاجة العمل له^(٨٨)، لعدم إهدار الطاقات البشرية من كبار السن ذوى الخبرة، من القادرين على العمل والراغبين فيه^(٨٩).

٢ - يمكن بعد نضوج النظام وانتهاء مشكلات الثورة المضادة التى يقودها شيوخ النظام البائد، فيمكن ترك سن التقاعد لاختيار الشخص. فإذا ما وجد نفسه غير راغب فى العمل وسيتحقق له عائد على رصيده يكفيه، أو له مصادر دخل أخرى مكملة، أو كان غير قادر على العمل فله الحرية فى التقاعد عند أى سن يناسبه^(٩٠).

٣ - توفير آلية مشابهة لآلية استبدال جزء من المعاش، بسحب المؤمن عليه جزء من مدخراته لمواجهة العوارض والأزمات المالية. ويمكن السماح (على سبيل المثال) لم يستمر فى الاشتراك بالنظام لمدة ثلاثة سنوات، أن يسحب فى حدود ربع رصيده مع مراعاة عدم استخدام الفوائد، لأنه ليس قرض، ولكنه استرداد لجزء من مدخراته لدى النظام. فضلاً عن تعدد الآراء الفقهية بتحريم الفوائد واعتبارها ربا.

٤ - بالنسبة لتغطية خطر إصابات العمل، فيجب أن يُسن قانون يلزم صاحب العمل بتحمل تكاليف تغطية هذا الخطر كاملاً، مع توقيع العقوبة عليه إذا ثبت تقصيره في حماية عماله. مع معاقبة العامل إذا ثبت تقصيره مما تسبب في إصابته. وهو الأمر الذى يحتاج لجهة رقابية حازمة، ونص قانونى صارم.

٥ - يمكن تحديد حد أدنى للمعاش يتلائم مع مستويات الأسعار ويمكن صاحب المعاش (أو المستحقين عنه) من العيش حياة كريمة^(٩١)، وذلك لتفادى مشكلة عدم كفاية عوائد الرصيد المتراكم لتمويل معاش لائق بالنسبة لمن يثبت أنه من محدودى الدخل ويحتاجون لدعم الدولة، بحيث تتحمل الخزنة العامة الفرق بين العائد المستحق وقيمة الحد الأدنى للمعاش (من حساب المساعدات الاجتماعية). أو اللجوء لطريقة أخرى، بحيث إذا تبين عند طلب صرف العوائد فى صورة معاش أن هذه العوائد (المعاش) أقل مما يلزم لتوفير حياة كريمة، وليس لدى المشترك مصادر أخرى للدخل فعلى المشترك أن يتقدم لصندوق المساعدات الاجتماعية للحصول على مساعدة تكميلية على هذا المعاش بشرط أن يكون من المحتاجين، على أن يقوم نظام المساعدات ببحث حالة الشخص والوقوف على الطريقة المناسبة لمساعدته فى ضوء ظروفه. ومعاقبته إذا ثبت إدعائه الفقر بالكذب^(٩٢). وبذلك يكون قد تم علاج مشكلة عدم توفير المعاشات لحياة كريمة للمشاركين من محدودى الدخل. وجدير بالذكر أن تحديد حد أدنى للمعاش فى ظل التأمين على الأجر بالكامل، سيضمن حصول محدودى الدخل على مساعدة الدولة دون غيرهم، أما فى ظل عدم التأمين على الأجر بالكامل فكانت مساعدات الدولة توزع بشكل عشوائى ويمكن لغير المحتاج أن يحصل عليها.

٦ - فيما يخص كيفية التأكد من محدودى الدخل، يمكن إلزام كل حى بتجميع بيانات سكانه، فمثلاً يلتزم سكان حى مصر الجديدة، بموافاة إدارة الحى بجميع البيانات

المطلوبة والخاصة بهم، من بيانات مالية كأموال وحسابات بنكية وغيرها، والحالة الاجتماعية والصحية، إلخ. مع إلزام جميع أجهزة الدولة بعدم التعامل مع المواطن الذى يتخلف عن تقديم بياناته للحى التابع له، وإلزام المواطن بتحديث بياناته جميعها عند حدوث أى تغيير عليها، وبعد ذلك يقوم الحى بتغذية الدولة مركزياً بالبيانات المتاحة لديه وتحديثها. وهذا سيؤدى لسهولة جمع البيانات بالمقارنة بالقيام بها مركزياً للدولة ككل أو على مستوى المحافظات. وهذا المقترح موضع تنفيذ فى الأجل الطويل، نظراً لاحتياجه لمدة زمنية طويلة حتى ينتهى تنفيذه.

- اعتبار رصيد الشخص، ميراث يتم توزيعه وفقاً للشريعة الإسلامية الغراء، ولكل مستحق (وارث) أن يختار استمرار إيداع نصيبه لدى النظام وبنفس الشروط، أو إضافته على رصيده الشخصى إن كان له حساب مسبق. أو أن يختار سحب كل أو بعض الرصيد من النظام (بضوابط معينة بعد دراستها جيداً). وذلك إعمالاً للشريعة الإسلامية (المواريث) وما بها من حكمة، وبذلك لن تتم مصادرة لأموال أى مشترك بعد وفاته لا كلها ولا بعضها. بعبارة أخرى، أسلوب الحساب الشخصى، سيقضى على إمكانية حصول أحد المشتركين من النظام على مزايا أعلى من اشتراكاته أو أقل منها، كما أنه سيشمل التوازن والاستدامة المالية للنظام. جدير بالذكر أن مراعاة الحد الأدنى للمعاش ستقضى على المشكلة التى قد تواجه المستحقين، ومنهم على سبيل المثال: الأرملة التى ترث الثمن فقط من الرصيد، على أن يتم تمويل الفرق بين المستحق والحد الأدنى من الخزانة العامة للدولة.

٨ - فى حالة رغبة أصحاب المعاشات الحاليين فى الانتقال إلى النظام الجديد، فيتم حساب رصيدهم (الاشتراكات وعوائدها) فى تاريخ خروجهم على المعاش (بعد خصم قيمة المكافأة وتعويضات الدفعة الواحدة التى صرفت لهم) ومقارنة المعاش بالعائد الشهرى على هذا الرصيد، وصرف الفروق لهم. مع الاحتفاظ بملكية رصيدهم، واستثماره لهم بشكل أكفأ لتحقيق عائد أكبر واستمرار منحهم هذا العائد فى صورة معاش. (وهذا يتطلب مسبقاً الحصول على رصيد الأموال المستحق لدى الخزانة العامة)

٩ - بالنسبة للورثة الحاليين (المستفيدين) يتم نفس الشئ، فى حالة رغبتهم فى الانتقال إلى النظام الجديد، فيحسب رصيد المتوفى فى تاريخ أول استحقاق لصرف المعاش

(بعد خصم قيمة المكافأة وتعويضات الدفعة الواحدة المنصرفة له)، وتحويله ليصا
 رصيد افتتاحي في النظام الجديد، ومقارنة المعاش الذي حصل عليه بالعائد عا
 هذا الرصيد، ويحسب نصيبهم من هذا الرصيد ويورث إليهم بعوائده (طبقاً للميراث
 الشرعي). ومن يثبت أنه من محدودى الدخل يصرف له الحد الأدنى للمعاش
 وتتحمل الخزانة العامة الفرق بين هذا الحد الأدنى ومستحقته لدى النظام.
 ١٠ - ولنجاح هذا النظام المقترح لابد من إصلاح منظومة المساعدات الاجتماعية ورف
 كفاءتها، بتفعيل الزكاة والأوقاف.. إلخ. لسداد المبالغ التكميلية للحد الأدنى
 لمحدودى الدخل^(٩٣). والابتعاد عن الضرائب تدريجياً، لما له من أثر تضخمى ركودى

(٣) مقترحات بشأن عمليات الاستثمار:

فى ضوء الاعتبارات الأساسية للاستثمار (الأمان والسيولة والعائد)، لا شك أنه م
 الأفضل للاقتصاد القومى استثمار أموال التأمينات الاجتماعية فى مشروعات إنتاج
 حقيقية. مع إمكانية التأمين على المشروعات لدى شركات تأمين تكافلى إسلامى. ويوصى
 بقيام الخزانة العامة بضمان التوازن المالى للنظام ودعمه فى أى لحظة، يحتاج فيها إلى
 ذلك، مقابل مساهمته فى عملية التنمية. مع توافر آلية رقابة على إدارة النظام حتى لا
 تصبح تلك ميزة تؤدى لانحراف الإدارة.

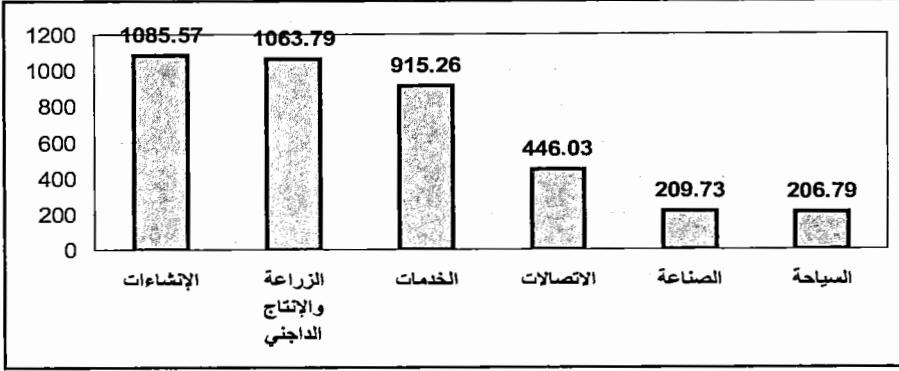
ومن المعلوم أنه كلما تمت دراسة المشروعات بعناية قبل الإقدام عليها كلما زاد الأمان
 الاستثمارى، وبالتأكيد تنوع أوجه الاستثمار هو أمر ضرورى لتخفيض مخاطر الاستثمار
 وأما من ناحية السيولة فيقترح الاحتفاظ برصيد سيولة ٢٠٪ احتياطى نقدى، واستثمار
 ما تبقى (٨٠٪) وفيما يخص العائد المتوقع من الاستثمار فى المشروعات الحقيقية ومدى
 ربحيته بالنسبة للمشاركين فى نظام التأمين الاجتماعى.

وبالنظر للبيانات غير المنشورة (ولا المعدة للنشر) التى تم الحصول عليها بصعوبة،
 من الهيئة العامة للاستثمار بالخطاب الصادر من قطاع الأداء الاقتصادى برقم ١٠٢٣/د
 بتاريخ ٢٠١٢/٣/١١م، والوارد إلى كلية التجارة بنين بجامعة الأزهر برقم ١١٤٠ بتاريخ
 ٢٠١٢/٣/٢٢م. والموضحة بياناته بالملحق الإحصائى بالجدول رقم (٧). وقد تم تمثيل
 بيانات متوسط معدل العائد على رأس المال فى القطاعات الرئيسية فى مصر، فى الشكل
 التالى.

شكل رقم (١١)

متوسط معدل العائد على رأس المال في القطاعات الاستثمارية الرئيسية في مصر من ٢٠٠٥م

حتى ٢٠٠٩م (%)



من الشكل السابق يتضح الارتفاع الهائل في ربحية الاستثمار في المشروعات الإنتاجية الحقيقية بشكل عام. حيث كان متوسط معدل العائد لجميع القطاعات حوالي ٦٥٠٪، والذي يفسر لنا جزء من أسباب الثراء السريع وأحياناً الفاحش الذي يتمتع به بعض رجال الأعمال والتجار في مصر، ويعطينا مؤشر على تغول الربح على الأجور وما هو يحتاج لمزيد من البحث والدراسة. ويمكن ترتيب القطاعات الاستثمارية الرئيسية في مصر تنازلياً حسب متوسط معدل العائد على رأس المال كالتالي^(٩٤):

١ - الإنشاءات (١٠٨٥٪)

٢ - الزراعة والإنتاج الحيواني والداجني (١٠٦٤٪).

٣ - الخدمات (٩١٥٪).

٤ - الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٤٤٦٪).

٥ - الصناعة (٢١٠٪).

٦ - السياحة (٢٠٧٪).

وبالتالي فإنه من المربح لنظام التأمينات الاستثمار في هذه القطاعات، كما أن له أثر إيجابي على الاقتصاد القومي ككل. كما يمكن الاستثمار في شراء صكوك إسلامية، أو طرح

التأمينات لصكوك تقوم من خلالها باستكمال تمويل مشروعات كبرى (كمشروع تعمير الأراضي المسددة من الدولة مقابل المديونية السابق الإشارة إليه).
ويقترح تشكيل لجنة من المتخصصين وذوى الخبرة الطويلة والتميزة فى مجال الاستثمار، لرسم خريطة استثمارية لأموال التأمينات الاجتماعية فى مصر. من خلال تكوين محفظة استثمارية متنوعة تحقق الأهداف المرجوة.

المطلب الثاني

مقارنة نظرية للتدليل على فعالية النظام المقترح

للقوف بشكل مبدأى على فعالية النظام الجديد المقترح نفترض أن مشترك ما، سيترك رصيده ينمو لدى النظام لمدة ٣٦ سنة، وقد قام بالاشتراك طبقاً للحدود القصوى للأجر التأمينى^(٩٥) بما يعادل ربع الحد الأقصى خلال الإثنى عشر سنة الأولى، ونصفه خلال الإثنى عشر سنة الثانية، والحد الأقصى كاملاً خلال الإثنى عشر سنة الأخيرة. كما هو موضح بالجدوال المرفقة بالملحق الإحصائى من رقم (٧) حتى رقم (١١). وفيما يلى ستمت المقارنة بين معاملته فى البديل المقترح وكل من قانون ٧٩ و قانون ١٠٨، وقانون ٥٠ وقانون ١٣٥، وهو ما يلخصه الجدول التالى.

جدول رقم (١)

مقارنة مالية بين قوانين التأمين الاجتماعى والبديل المقترح

البيان	قانون ٧٩	قانون ١٠٨	قانون ٥٠	قانون ١٣٥		البديل المقترح
				عامل	ص.عمل وعاملين بالخارج	
الاشتراكات المتراكمة خلال ٣٦ سنة	٨٤٧٣٥	٣٩٠٣٧	٥٨٥٥٦	٦٨٩٦٦	٥٤٦٥٢	٣٩٠٣٧
متوسط معدل العائد	%٧	%٧	%٧	%١٠	%١٠	%٢٠
قيمة العوائد المحققة	٧٤٦٨٧	٣٤٦٢٠	٥١٩٣٠	٧٣٩٥٨	٥٨٦٠٨	٨٣٧٢٧
مجموع الرصيد (الاشتراكات + العوائد)	١٥٩٤٢٢	٧٣٦٥٧	١١٠٤٨٦	١٤٢٩٢٥	١١٣٢٦١	١٢٢٧٦٥
قيمة المكافأة	٣٠٠٠٠	صفر	صفر	١٤٣٠	١١٣٢	٣٠٠٠٠
المعاش الشهري وفقاً لكل نظام	١٣٣١ (٥)	٤٨٢	٤٨٢	غير معروف		١٥٤٦
نسبة المعاش لآخر أجر كان يتقاضاه المتقاعد	%٧٦ (٥٥)	%٢٧,٥	%٢٧,٥	%٦٥ (٥٥٥)		%٨٨
هل يحتفظ المشترك بملكية الرصيد	لا	لا	لا	لا	لا	نعم

(*) ٨٠٪ من متوسط أجر الاشتراك كحد أقصى (متوسط آخر سنتين للأجر الأساسى، ومتوسط الأجر المتغير عن كامل فترة الاشتراك). بالإضافة إلى زيادة الأجر الأساسى (٢٥٪ خزانة عامة بحد أقصى ٣٥ جنيه) وزياد المتغير بنسبة ٢٪ عن كل سنة كاملة. (***) وهذه هى أعلى نسبة ممكنة، فكلما تجاوز المشترك الحد الأقصى للأجر التأمينى، انخفضت نسبة المعاش لآخر أجر كان يتقاضاه.

(*)*) طبقاً للمادة رقم ٢٩ من القانون رقم ١٣٥ لسنة ٢٠١٠م (لا يقل المعاش عن ٦٥٪ من أجر الاشتراك عن السنة الأخيرة) ولا يمكن معرفة المعاش بالتحديد لعدم صدور اللائحة التنفيذية بعد.

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥م (العاملين لدى الغير):

سنجد أنه طبقاً للقانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥م (إجباري)، فخلال ٣٦ سنة سيتم تحصيل اشتراكات قدرها ٨٤,٧٣٥ ألف جنيه، وبتحقيق معدل عائد قدره ٧٪ في المتوسط^(١٦)، يمكن للنظام توفير عوائد قيمتها ٧٤,٦٨٧ ألف جنيه، وبالتالي يصبح مجموع رصيد المشترك هو ١٥٩,٤٢٢ ألف جنيه. والقانون يمنحه معاش مقداره ١٣٣١,٥ جنيه (منهم ٣٥ جنيه دعم من الخزنة العامة)، وهو ما يعادل ٧٦٪ تقريباً من آخر أجر كان يتقاضاه المشترك قبل تقاعده. مع فقدان ملكية الرصيد الذي حققه. كما سيصرف له مكافأة مقدارها ٣٠ ألف جنيه تقريباً (متوسط الأجر الأساسي في عدد سنوات الخدمة).

وإذا افترضنا أن المشترك قام باستلام الرصيد المتبقى لدى نظام التأمينات الاجتماعية بعد صرف المكافأة وهو ١٣٠ ألف جنيه تقريباً وأودعه في البنك بمعدل عائد ١٠٪ فإنه سيحصل على عائد شهري قدره ١١٠٠ جنيه تقريباً.

ويبدو جلياً الظلم الذي وقع على المؤمن عليه بمصادرة رصيد أمواله المتراكم لدى النظام، والذي يتزايد بتزايد فقره وحاجته. بالإضافة للظلم الذي سيقع على الورثة من بعده، لا سيما أنهم لن يصرفوا كل المعاش بالضرورة، فربما تصرف الأرملة الثلاثة أرباع لو لم يكن هناك مستحقين من فئات أخرى، وغير ذلك من الأمثلة وفقاً لجدول توزيع المعاش على المستحقين.

وإذا قلنا بأن نظام المعاشات قد دعم المعاش بمقدار ٢٠٠ جنيه هي الفرق بين المعاش المنصرف فعلياً وقيمة العوائد المتحققة على الـ ١٣٠ ألف المتبقية (بافتراض إيداعها في البنك)، فإن هذا الرصيد سيتم استهلاكه خلال ٥٤ سنة ($١٣٠٠٠٠ \div ٢٠٠ = ٦٥٠$ شهر). فهل يستمر صاحب المعاش وورثته في صرف معاشات لمدة ٥٤ سنة، بالطبع لا وهو ما يؤكد على أن ظلماً قد وقع بشكل مؤكد على هذا الشخص. والمبرر الذي تسوقه فلسفة هذا النظام هو أنه نظماً تكافلي يحصل فيه البعض على أقل مما سدّدوا لكي يحصل غيرهم على أكثر

مما سددوا، ولكن لم يستطيع النظام أن يجعل إعادة التوزيع تتم بصورة صحيحة مؤكدة من الأغنياء للفقراء، ولكنه يسمح أيضاً بإعادة التوزيع من الفقراء للأغنياء وهو ما أطلق عليه البنك الدولي مصطلح إعادة التوزيع العشوائي.

القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦م (أصحاب الأعمال):

سنجد أنه طبقاً للقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦م الخاص بأصحاب الأعمال (وهو نظام إجباري)، سيتراكم رصيد اشتراكات قدره ٣٩,٠٣ ألف جنيه وسيتحقق عائد على هذا الرصيد قدره ٣٤,٦ ألف جنيه وبالتالي فمجموع الرصيد يصبح ٧٣,٦٥ ألف جنيه. وإذا تم إيداعهم بالبنك مقابل فوائد ١٠٪ سيتحقق عائد سنوي قدره ٧٣٦٥ ألف جنيه أى عائد شهري قدره ٦١٤ ألف جنيه تقريباً.

إلا أن هذا الفرد سيحصل على معاش يقدر بـ ٨٠٪ من متوسط أجور اشتراكه طوال السنوات الست والثلاثون أى ٤٨٢ ألف جنيه (٠,٨×٦٠٢,٤٣)، وهو ما يمثل حوالى ٢٧,٥٪ من آخر أجر كان يتقاضاه قبل تقاعده مباشرة! ولن يحصل على مكافأة نهاية خدمة لعدم تغطية هذا القانون للمكافأة. كما أنه سيفقد ملكية رصيد الأموال الذى تراكم طوال مدة اشتراكه. ويبدو واضحاً مدى الظلم الذى يقع على المؤمن عليه وفقاً لهذا القانون وهو ما يدفع أصحاب الأعمال للتهرب من التأمين على أنفسهم إما تهريباً كلياً بعدم التأمين نهائياً، أو تهريباً جزئياً بالتأمين بالحد الأدنى للأجر التأمينى حتى لا يتم استقطاع إلا أقل مبلغ ممكن، وذلك لعدم ثقتهم بهذا النظام وإدراكهم بأنه نظام ظالم، ويميز بينهم وبين العاملين لدى الغير، بشكل متحيز ضدهم.

القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨م (العاملين بالخارج):

العامل بالخارج الذى يختار الاشتراك فى هذا النظام، سيتراكم له رصيد اشتراكات قدره ٥٨,٥٥ ألف جنيه وسيتحقق عليهم عائد قدره ٥١,٩٣ ألف جنيه أى مجموع رصيده سيبلغ ١١٠,٤٨ ألف جنيه. وإذا تم إيداعهم فى البنك مقابل ١٠٪ فائدة سيتحقق عائد شهري قدره ٩٢٠ ألف جنيه تقريباً.

إلا أن هذا الفرد سيحصل على معاش يقدر بـ ٨٠٪ من متوسط أجور اشتراكه طوال السنوات الست والثلاثون أى ٤٨٢ ألف جنيه (٠,٨×٦٠٢,٤٣)، وهو ما يمثل حوالى ٢٧,٥٪

من آخر أجر كان يتقاضاه قبل تقاعده مباشرة! ولن يحصل على مكافأة نهاية خدمة لعدم تغطية هذا القانون للمكافأة. كما أنه سيفقد ملكية رصيد الأموال الذى تراكم طوال مدة اشتراكه. ويبدو واضحاً مدى الظلم الذى يقع على المؤمن عليه وفقاً لهذا القانون وهو ما يدفع العاملين بالخارج لعدم الاشتراك فى هذا النظام، وذلك لعدم ثقتهم بهذا النظام وإدراكهم بأنه نظام ظالم، ويميز بينهم وبين العاملين لدى الغير وأصحاب الأعمال، تمييزاً سلبياً.

القانون رقم ١٣٥ لسنة ٢٠١٠م:

أما طبقاً للقانون رقم ١٣٥ لسنة ٢٠١٠م فنجد أنه قد تم سداد اشتراكات (عامل لدى الغير) قدرها ٦٨,٩٦٦ ألف جنيه. وسيسدد النظام عنها معدل عائد يقدر حوالى ١٠٪ سنوياً، أى سيحقق عوائد قدرها ٧٣,٩٥٨ ألف جنيه تقريباً خلال فترة الستة وثلاثين سنة. وبالتالي يصبح مجموع رصيد المشترك هو ١٤٢,٩٢٥ ألف جنيه تقريباً. وبافتراض إيداع هذا المبلغ بالبنك فسيوفر للفرد عائد شهري قدره ١١٩١ جنيه تقريباً. وأما إذا كان صاحب عمل أو من العاملين بالخارج، فسيتم سداد اشتراكات قدرها ٥٤,٦٥٢ ألف جنيه، ويتحقق عليها عوائد قدرها ٥٨,٦٠٨ ألف جنيه بإجمالى رصيد ١١٣,٢٦١ ألف جنيه. إذا تم إيداعها فى البنك تدر عائد قدره شهري قدره ٩٤٤ جنيه تقريباً. ويوفر هذا النظام للمتقاعد بحد أدنى معاش يعادل ٦٥٪ من أجر الاشتراك الذى كان يتقاضاه خلال السنة الأخيرة قبل تقاعده، أى حوالى ١١٤٠ جنيه تقريباً. مع فقدان ملكية الرصيد الذى حققه. ومكافأة بمقدار ما يتراكم فى حسابه المخصص لذلك والذى يسدد عنه اشتراكات قدرها ١٪ من قيمة دخله الشهري وما يتحقق عليه من عوائد أى سيحصل على مكافأة قدرها ١٤٣٠ جنيه تقريباً. (ويخصم من هذا الرصيد ما يلزم لاستكمال المعاش لنصف متوسط أجر الاشتراك فى السنة الأخيرة ويجوز للمؤمن عليه والمستحقين عنه تحويل هذا الرصيد لزيادة قيمة المعاش).

ويبدو واضحاً أن أهم ما يعيب هذا القانون أنه يسلب المشترك ملكية رصيد أمواله المتراكمة لدى النظام. بالإضافة للظلم الذى سيقع على الورثة من بعده. ناهيك عن كون الحساب الشخصى ينقسم إلى حساب اعتبارى (دفترى) يمثل ما لا يقل عن ٦٥٪ ولا يزيد عن ٨٠٪ من الحساب الشخصى، وما يتبقى يكون الحساب المالى. وهو ما يعنى أن معظم



لحساب هو حساب دفترى لدى الدولة تضمنه بقوة نفوذها، ولكن هذا لا يمنع من احتمال تحقق مخاطر عدم قدرتها على السداد لى ظرف تواجهه ميزانيتها.

النظام الجديد المقترح:

سيتراكم رصيد اشتراكات قدره ٣٩,٠٣٧ ألف جنيه ويستطيع النظام تحقيق عوائد (بمعدل ٢٠٪ فى المتوسط كنتيجة استثمار فى أنشطة حقيقية متنوعة) على هذا الرصيد خلال فترة الاشتراك (٣٦ سنة) مقدارها ٨٣,٧٢٧ ألف جنيه، وبالتالي يكون مجموع رصيد المشترك لدى النظام هو ١٢٢,٧٦٥ ألف جنيه. وعندئذ يمكن للمشارك أن يقرر التقاعد وأن يقوم بالصرف من عوائد رصيد أمواله، وهو ما سيوفر له ٢٤,٥٥٣ ألف جنيه سنوياً وبالتالى يمكنه الحصول على عائد شهرى (معاش) مقداره ٢٠٤٦ جنيه شهرياً وهو ما يعادل ١١٦٪ تقريباً من آخر أجر كان يتقاضاه. مع احتفاظه بملكية قيمة رصيد أمواله وهو ١٢٢,٧٦٥ ألف جنيه (تقريباً)، وذلك بافتراض عدم حصوله على مكافأة نهاية خدمة.

أما إذا حصل على مكافأة نهاية فهناك عدة احتمالات، منها أن يحصل على مكافأة قدرها ١٧,٧٦٥ جنيه ويحصل على عائد (معاش) مساوى لآخر أجر كان يتقاضاه قبل تقاعده وهو ١٧٥٠ جنيه. ويمكنه زيادة المكافأة مقابل تخفيض المعاش. وإذا تم منحه مكافأة مقدارها ٣٠ ألف جنيه (مثل التى يمنحها قانون ٧٩) سيبقى له رصيد مقداره ٩٢,٧٦٥ ألف جنيه تحقق عائد مقداره ١٥٤٦ جنيه بما يعادل ٨٨٪ من آخر أجر كان يتقاضاه المتقاعد. مع التأكيد على احتفاظه بملكية رصيد أمواله. وعدم وجود أى ظلم سيقع عليه أو على ورثته من بعده. وهو ما يوضح أفضلية البديل المقترح من الناحية المالية.

وكذلك فمن الناحية الاقتصادية فمن المتوقع حدوث آثار إيجابية، من أهمها ما يلى:

١ - سداد ما يقرب من نصف الدين العام المحلى، من خلال مبادلة دين التأمينات بأراضى، وبالتالى التخلص منه وأعباء خدمته. وهو ما يعنى تحسن كبير فى المؤشرات المالية للاقتصاد المصرى. وتخفيف جزء لا بأس به من أعباء الموازنة العامة.

٢ - استثمار التأمينات للأراضى سيساهم بشكل كبير فى حل مشكلة الإسكان بالنسبة للأراضى المدة للبناء. وسيساهم بشكل ما فى علاج الفجوة الغذائية إذا تم حصوله على أراضى قابلة للاستصلاح الزراعى وتمت زراعتها بالمحاصيل الاستراتيجية كالقمح.

٣ - انخفاض أعداد المتهربين جزئياً أو كلياً من التأمين الاجتماعى بشكل كبير، نتيجة

إلغاء حصة صاحب العمل ، وضمان كل مشترك أن كل ما يدفعه محفوظ له فى حساب شخصى لن يمسه أحد غيره هو أو ورثته .

٤ - ارتفاع حجم الاشتراكات المحصلة نتيجة إلغاء الحد الأقصى لأجر الاشتراك وزيادة أعداد المؤمن عليهم . وتوجيه تلك الاشتراكات وعوائد استثمار أو بيع جزء من الأراضى ، إلى أنشطة إنتاجية حقيقية متنوعة ، سيعود بالنفع على الاقتصاد القومى ككل . من حيث زيادة الإنتاج القومى وبالتالى توافر السلع والخدمات واستقرار أسعارها ناهيك عن المساهمة فى علاج مشكلة البطالة ودفع عجلة النمو إلى الأمام ، والمشاركة فى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة للبلاد .

٥ - من الآثار المتوقعة أيضاً لزيادة الاستثمار فى الأنشطة الإنتاجية الحقيقية ، انخفاض الواردات تدريجياً وتراجع اعتماد مصر على الخارج فى توفير احتياجاتها الرئيسية ، وهو ما يعنى تحسن أسعار صرف الجنيه المصرى أمام العملات المختلفة ، وتحسن مؤشرات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات . لا سيما فى ظل زيادة الدخل القومى وبالتالى ارتفاع قدرة مصر على سداد ديونها الخارجية ، وانخفاض احتياجاتها للاقتراض .

٦ - ارتفاع قيمة المعاشات وبالتالى تحسن الأحوال المعيشية لقطاع عريض من المجتمع المصرى وهو ما سيساهم غالباً فى تخفيض معدلات الفقر فى مصر . كذلك فمن المتوقع تحسن مؤشرات توزيع الدخل ، فإذا قامت التأمينات بالاستثمار فى مشروعات حقيقية وعمدت إلى التوازن بين الربح والأجر ، فإن ذلك سيؤدى لرفع الأجور وانخفاض الأرباح إلى حد الاعتدال ، وبالتالى تحسن فى دخول أصحاب الأجور فى مقابل تراجع فى عوائد التملك ، فى منظومة عدالة توزيع ، فهذه ليست دعوة لظلم أصحاب عوائد التملك ، ولكنها دعوة لإنصاف أصحاب الأجور والمعاشات . وجدير بالذكر أن إنصاف أصحاب الأجور مؤداه ارتفاع إنتاجيتهم وهو ما سيعود بالنفع على صاحب العمل ، وعلى الاقتصاد ككل . مع ضرورة وجود قانون عمل عادل وشامل ، ووزارة قوى عاملة فعالة رقابياً ، وعادلة عند الفصل بين العامل وصاحب العمل .

٧ - كذلك فإنه نتيجة لإلغاء حصة صاحب العمل ، فمن المتوقع انخفاض نسبى ، أو على الأقل استقرار فى أسعار السلع والخدمات . وهو ما يصب فى صالح الاقتصاد المصرى بشكل عام ، ويستفيد منه المجتمع المصرى ككل بشدة ، لاعتبار تضخم الأسعار من أصعب المشكلات التى يواجهها .

النتائج والتوصيات

أولاً - النتائج:

توصل البحث إلى أن نظام التأمين الاجتماعى فى مصر يعانى من مشكلات مالية واقتصادية خطيرة تستلزم إصلاحه. وكان من أبرز تلك المشاكل ، عدم كفاءة استثمار فوائضه المالية ، وعدم توفير معاشات لائقة للمتقاعدين. فضلاً عن الضعف النسبى فى ملاءته المالية ، وتوقع تدهورها فى المستقبل. ناهيك عن نقل عبء حصة صاحب العمل للأمام وأثرها التضخمى الذى يؤثر سلباً على الاقتصاد القومى بل وعلى نظام التأمينات نفسه.

ثانياً- التوصيات:

- ١ - يوصى البحث بإصلاح النظام الحالى القائم على أسلوب المزايا المحددة، وإغلاقه على من فيه ، ثم إنشاء نظام جديد قائم على أسلوب الاشتراكات المحددة بعد تطويره ، على النحو المعروض تفصيلاً بالبحث.
- تصفية مديونية الخزانة العامة تجاه التأمينات ، بمبادلة الدين بأراضى ، تقوم التأمينات باستثمارها بكفاً صورة ممكنة.
- ٢ - رفع كفاءة استثمار فوائض التأمينات من خلال الدخول للأنشطة الإنتاجية الحقيقية.
- بعد قيام لجنة من الخبراء والمتخصصين بتحديد خريطة استثمارية لأموال التأمينات.

الملحق الإحصائي

طریق احمد الترمذی علیہ رحمۃً حبیبۃ العظمیٰ کا من ۱۹۲۲ء تا ۱۹۱۱ء

[illegible]

صمد: زيارت تهنيتك ويزار: متبادر تفرق كل واحد تهنيتك وتكلم: استمرأ استمرأ: تهنيتك أهدى مخطأ.

جدول رقم (٢)
طور اعداد اجمالي هكتار واهليين تظهر وهزليا المنتصرة من ١٩٧٥م حتى ٢٠١٢م

هكتار	عدد اجمالي هكتار	معدل النمو %	اهليا المنتصرة	معدل النمو %
٧٦/٢٥	١٠٠٠٠	٧.٦	١٨٥.٤٩٢	٣.٤٦
٧٧/٢٦	١٠٠٠٠	١٥.٤٩	٩١٤.٩٣٨	١٥.٥
٧٨/٢٧	١٠٠٠٠	٢٢.١٢	٢٦٤.٠٨٢	٢٢.٢٧
٧٩/٢٨	١٠٠٠٠	٣٣.٠٢	٣٤٨.٤٧	٣٢.١٣
٨٠/٢٩	١٠٠٠٠	٤٣.٢١	٣٨٨.٣٥٤	٤٣.٣
٨١/٣٠	١٠٠٠٠	٥٣.٥٧	٥٢٥.٢٧٤	٣٧.٨٣
٨٢/٣١	١٠٠٠٠	٦٣.٨٤	٧٥٣.٢٢٩	٤٠.٧٢
٨٣/٣٢	١٠٠٠٠	٧٤.١٣	٨٥٨.١٦٥	٤٣.٩٣
٨٤/٣٣	١٠٠٠٠	٨٤.٤١	١٠٤٢.٩٤٨	٤٦.٥٣
٨٥/٣٤	١٠٠٠٠	٩٤.٧٠	١١٩٤.٦٩٢	٤٩.٥٥
٨٦/٣٥	١٠٠٠٠	١٠٤.٩٩	١٤١٠.٧٨٣	٥٢.٠٩
٨٧/٣٦	١٠٠٠٠	١١٥.٢٨	١٥٣٤.٨٥	٥٤.٤٤
٨٨/٣٧	١٠٠٠٠	١٢٥.٥٧	١٨٣١.٩٨٩	٥٦.٠٨
٨٩/٣٨	١٠٠٠٠	١٣٥.٨٦	٢٢٤٤.٩٧	٥٨.٢١
٩٠/٣٩	١٠٠٠٠	١٤٦.١٥	٢٥٥١.٣١٥	٦٠.٦٥
٩١/٤٠	١٠٠٠٠	١٥٦.٤٤	٢٩٠٠.٩٧٨	٦٢.١٩
٩٢/٤١	١٠٠٠٠	١٦٦.٧٣	٣٢٤٣.٠٢٢	٦٣.٧٣
٩٣/٤٢	١٠٠٠٠	١٧٧.٠٢	٣٦٨٦.١٤٢	٦٥.٢٧
٩٤/٤٣	١٠٠٠٠	١٨٧.٣١	٤١٣٨.٥٦٨	٦٦.٧٩
٩٥/٤٤	١٠٠٠٠	١٩٧.٦٠	٤٦٨٧.٦٥	٦٨.٣٣
٩٦/٤٥	١٠٠٠٠	٢٠٨.٠٠	٥٢٣٧.٨٥٩	٧٠.٠٠
٩٧/٤٦	١٠٠٠٠	٢١٨.٢٩	٥٨٠١.٠٢٥	٧١.٦٦
٩٨/٤٧	١٠٠٠٠	٢٢٨.٥٨	٦٤٦٦.٠٠٥	٧٣.٣٣
٩٩/٤٨	١٠٠٠٠	٢٣٨.٨٧	٧١٨٨.٠١٩	٧٥.٠٠
١٠٠/٤٩	١٠٠٠٠	٢٤٩.١٦	٧٩٤٨.٤٥٤	٧٦.٥٣
١٠١/٥٠	١٠٠٠٠	٢٥٩.٤٥	٨٧٣٠.٥٩٢	٧٨.٠٨
١٠٢/٥١	١٠٠٠٠	٢٦٩.٧٤	٩٦١٤.٤٨٥	٨٠.٦٦
١٠٣/٥٢	١٠٠٠٠	٢٨٠.٠٣	١٠٥٨٧.٣٩٢	٨٢.٣١
١٠٤/٥٣	١٠٠٠٠	٢٩٠.٣٢	١١٥٨٦.٨٨٩	٨٤.٠٠
١٠٥/٥٤	١٠٠٠٠	٣٠٠.٦١	١٢٥٨٧.٨٨٩	٨٥.٦٦
١٠٦/٥٥	١٠٠٠٠	٣١٠.٩٠	١٣٥٨٧.٨٨٩	٨٧.٣١
١٠٧/٥٦	١٠٠٠٠	٣٢١.١٩	١٤٥٨٧.٨٨٩	٨٩.٠٠
١٠٨/٥٧	١٠٠٠٠	٣٣١.٤٨	١٥٥٨٧.٨٨٩	٩٠.٦٦
١٠٩/٥٨	١٠٠٠٠	٣٤١.٧٧	١٦٥٨٧.٨٨٩	٩٢.٣١
١١٠/٥٩	١٠٠٠٠	٣٥٢.٠٦	١٧٥٨٧.٨٨٩	٩٤.٠٠
١١١/٦٠	١٠٠٠٠	٣٦٢.٣٥	١٨٥٨٧.٨٨٩	٩٥.٦٦
١١٢/٦١	١٠٠٠٠	٣٧٢.٦٤	١٩٥٨٧.٨٨٩	٩٧.٣١
١١٣/٦٢	١٠٠٠٠	٣٨٢.٩٣	٢٠٥٨٧.٨٨٩	٩٩.٠٠
١١٤/٦٣	١٠٠٠٠	٣٩٣.٢٢	٢١٥٨٧.٨٨٩	١٠٠.٠٠
١١٥/٦٤	١٠٠٠٠	٤٠٣.٥١	٢٢٥٨٧.٨٨٩	١٠١.٦٦
١١٦/٦٥	١٠٠٠٠	٤١٣.٨٠	٢٣٥٨٧.٨٨٩	١٠٣.٣١
١١٧/٦٦	١٠٠٠٠	٤٢٤.٠٩	٢٤٥٨٧.٨٨٩	١٠٥.٠٠
١١٨/٦٧	١٠٠٠٠	٤٣٤.٣٨	٢٥٥٨٧.٨٨٩	١٠٦.٦٦
١١٩/٦٨	١٠٠٠٠	٤٤٤.٦٧	٢٦٥٨٧.٨٨٩	١٠٨.٣١
١٢٠/٦٩	١٠٠٠٠	٤٥٤.٩٦	٢٧٥٨٧.٨٨٩	١١٠.٠٠
١٢١/٧٠	١٠٠٠٠	٤٦٥.٢٥	٢٨٥٨٧.٨٨٩	١١١.٦٦
١٢٢/٧١	١٠٠٠٠	٤٧٥.٥٤	٢٩٥٨٧.٨٨٩	١١٣.٣١
١٢٣/٧٢	١٠٠٠٠	٤٨٥.٨٣	٣٠٥٨٧.٨٨٩	١١٥.٠٠
١٢٤/٧٣	١٠٠٠٠	٤٩٦.١٢	٣١٥٨٧.٨٨٩	١١٦.٦٦
١٢٥/٧٤	١٠٠٠٠	٥٠٦.٤١	٣٢٥٨٧.٨٨٩	١١٨.٣١
١٢٦/٧٥	١٠٠٠٠	٥١٦.٧٠	٣٣٥٨٧.٨٨٩	١٢٠.٠٠
١٢٧/٧٦	١٠٠٠٠	٥٢٧.٠٠	٣٤٥٨٧.٨٨٩	١٢١.٦٦
١٢٨/٧٧	١٠٠٠٠	٥٣٧.٢٩	٣٥٥٨٧.٨٨٩	١٢٣.٣١
١٢٩/٧٨	١٠٠٠٠	٥٤٧.٥٨	٣٦٥٨٧.٨٨٩	١٢٥.٠٠
١٣٠/٧٩	١٠٠٠٠	٥٥٧.٨٧	٣٧٥٨٧.٨٨٩	١٢٦.٦٦
١٣١/٨٠	١٠٠٠٠	٥٦٨.١٦	٣٨٥٨٧.٨٨٩	١٢٨.٣١
١٣٢/٨١	١٠٠٠٠	٥٧٨.٤٥	٣٩٥٨٧.٨٨٩	١٣٠.٠٠
١٣٣/٨٢	١٠٠٠٠	٥٨٨.٧٤	٤٠٥٨٧.٨٨٩	١٣١.٦٦
١٣٤/٨٣	١٠٠٠٠	٥٩٩.٠٣	٤١٥٨٧.٨٨٩	١٣٣.٣١
١٣٥/٨٤	١٠٠٠٠	٦٠٩.٣٢	٤٢٥٨٧.٨٨٩	١٣٥.٠٠
١٣٦/٨٥	١٠٠٠٠	٦١٩.٦١	٤٣٥٨٧.٨٨٩	١٣٦.٦٦
١٣٧/٨٦	١٠٠٠٠	٦٢٩.٩٠	٤٤٥٨٧.٨٨٩	١٣٨.٣١
١٣٨/٨٧	١٠٠٠٠	٦٣٩.١٩	٤٥٥٨٧.٨٨٩	١٤٠.٠٠
١٣٩/٨٨	١٠٠٠٠	٦٤٩.٤٨	٤٦٥٨٧.٨٨٩	١٤١.٦٦
١٤٠/٨٩	١٠٠٠٠	٦٥٩.٧٧	٤٧٥٨٧.٨٨٩	١٤٣.٣١
١٤١/٩٠	١٠٠٠٠	٦٦٩.٠٦	٤٨٥٨٧.٨٨٩	١٤٥.٠٠
١٤٢/٩١	١٠٠٠٠	٦٧٩.٣٥	٤٩٥٨٧.٨٨٩	١٤٦.٦٦
١٤٣/٩٢	١٠٠٠٠	٦٨٩.٦٤	٥٠٥٨٧.٨٨٩	١٤٨.٣١
١٤٤/٩٣	١٠٠٠٠	٦٩٩.٩٣	٥١٥٨٧.٨٨٩	١٥٠.٠٠
١٤٥/٩٤	١٠٠٠٠	٧١٠.٢٢	٥٢٥٨٧.٨٨٩	١٥١.٦٦
١٤٦/٩٥	١٠٠٠٠	٧٢٠.٥١	٥٣٥٨٧.٨٨٩	١٥٣.٣١
١٤٧/٩٦	١٠٠٠٠	٧٣٠.٨٠	٥٤٥٨٧.٨٨٩	١٥٥.٠٠
١٤٨/٩٧	١٠٠٠٠	٧٤١.٠٩	٥٥٥٨٧.٨٨٩	١٥٦.٦٦
١٤٩/٩٨	١٠٠٠٠	٧٥١.٣٨	٥٦٥٨٧.٨٨٩	١٥٨.٣١
١٥٠/٩٩	١٠٠٠٠	٧٦١.٦٧	٥٧٥٨٧.٨٨٩	١٦٠.٠٠
١٥١/١٠٠	١٠٠٠٠	٧٧١.٩٦	٥٨٥٨٧.٨٨٩	١٦١.٦٦
١٥٢/١٠١	١٠٠٠٠	٧٨٢.٢٥	٥٩٥٨٧.٨٨٩	١٦٣.٣١
١٥٣/١٠٢	١٠٠٠٠	٧٩٢.٥٤	٦٠٥٨٧.٨٨٩	١٦٥.٠٠
١٥٤/١٠٣	١٠٠٠٠	٨٠٢.٨٣	٦١٥٨٧.٨٨٩	١٦٦.٦٦
١٥٥/١٠٤	١٠٠٠٠	٨١٣.١٢	٦٢٥٨٧.٨٨٩	١٦٨.٣١
١٥٦/١٠٥	١٠٠٠٠	٨٢٣.٤١	٦٣٥٨٧.٨٨٩	١٦٩.٠٠
١٥٧/١٠٦	١٠٠٠٠	٨٣٣.٧٠	٦٤٥٨٧.٨٨٩	١٧٠.٦٦
١٥٨/١٠٧	١٠٠٠٠	٨٤٤.٠٠	٦٥٥٨٧.٨٨٩	١٧٢.٣١
١٥٩/١٠٨	١٠٠٠٠	٨٥٤.٢٩	٦٦٥٨٧.٨٨٩	١٧٤.٠٠
١٦٠/١٠٩	١٠٠٠٠	٨٦٤.٥٨	٦٧٥٨٧.٨٨٩	١٧٥.٦٦
١٦١/١١٠	١٠٠٠٠	٨٧٤.٨٧	٦٨٥٨٧.٨٨٩	١٧٧.٣١
١٦٢/١١١	١٠٠٠٠	٨٨٥.١٦	٦٩٥٨٧.٨٨٩	١٧٩.٠٠
١٦٣/١١٢	١٠٠٠٠	٨٩٥.٤٥	٧٠٥٨٧.٨٨٩	١٨٠.٦٦
١٦٤/١١٣	١٠٠٠٠	٩٠٥.٧٤	٧١٥٨٧.٨٨٩	١٨٢.٣١
١٦٥/١١٤	١٠٠٠٠	٩١٦.٠٣	٧٢٥٨٧.٨٨٩	١٨٤.٠٠
١٦٦/١١٥	١٠٠٠٠	٩٢٦.٣٢	٧٣٥٨٧.٨٨٩	١٨٥.٦٦
١٦٧/١١٦	١٠٠٠٠	٩٣٦.٦١	٧٤٥٨٧.٨٨٩	١٨٧.٣١
١٦٨/١١٧	١٠٠٠٠	٩٤٦.٩٠	٧٥٥٨٧.٨٨٩	١٨٩.٠٠
١٦٩/١١٨	١٠٠٠٠	٩٥٧.١٩	٧٦٥٨٧.٨٨٩	١٩٠.٦٦
١٧٠/١١٩	١٠٠٠٠	٩٦٧.٤٨	٧٧٥٨٧.٨٨٩	١٩٢.٣١
١٧١/١٢٠	١٠٠٠٠	٩٧٧.٧٧	٧٨٥٨٧.٨٨٩	١٩٤.٠٠
١٧٢/١٢١	١٠٠٠٠	٩٨٨.٠٦	٧٩٥٨٧.٨٨٩	١٩٥.٦٦
١٧٣/١٢٢	١٠٠٠٠	٩٩٨.٣٥	٨٠٥٨٧.٨٨٩	١٩٧.٣١
١٧٤/١٢٣	١٠٠٠٠	١٠٠٨.٦٤	٨١٥٨٧.٨٨٩	١٩٩.٠٠
١٧٥/١٢٤	١٠٠٠٠	١٠١٨.٩٣	٨٢٥٨٧.٨٨٩	٢٠٠.٦٦
١٧٦/١٢٥	١٠٠٠٠	١٠٢٩.٢٢	٨٣٥٨٧.٨٨٩	٢٠٢.٣١
١٧٧/١٢٦	١٠٠٠٠	١٠٣٩.٥١	٨٤٥٨٧.٨٨٩	٢٠٤.٠٠
١٧٨/١٢٧	١٠٠٠٠	١٠٤٩.٨٠	٨٥٥٨٧.٨٨٩	٢٠٥.٦٦
١٧٩/١٢٨	١٠٠٠٠	١٠٦٠.٠٩	٨٦٥٨٧.٨٨٩	٢٠٧.٣١
١٨٠/١٢٩	١٠٠٠٠	١٠٧٠.٣٨	٨٧٥٨٧.٨٨٩	٢٠٩.٠٠
١٨١/١٣٠	١٠٠٠٠	١٠٨٠.٦٧	٨٨٥٨٧.٨٨٩	٢١٠.٦٦
١٨٢/١٣١	١٠٠٠٠	١٠٩٠.٩٦	٨٩٥٨٧.٨٨٩	٢١٢.٣١
١٨٣/١٣٢	١٠٠٠٠	١١٠١.٢٥	٩٠٥٨٧.٨٨٩	٢١٤.٠٠
١٨٤/١٣٣	١٠٠٠٠	١١١١.٥٤	٩١٥٨٧.٨٨٩	٢١٥.٦٦
١٨٥/١٣٤	١٠٠٠٠	١١٢١.٨٣	٩٢٥٨٧.٨٨٩	٢١٧.٣١
١٨٦/١٣٥	١٠٠٠٠	١١٣٢.١٢	٩٣٥٨٧.٨٨٩	٢١٩.٠٠
١٨٧/١٣٦	١٠٠٠٠	١١٤٢.٤١	٩٤٥٨٧.٨٨٩	٢٢٠.٦٦
١٨٨/١٣٧	١٠٠٠٠	١١٥٢.٧٠	٩٥٥٨٧.٨٨٩	٢٢٢.٣١
١٨٩/١٣٨	١٠٠٠٠	١١٦٣.٠٠	٩٦٥٨٧.٨٨٩	٢٢٤.٠٠
١٩٠/١٣٩	١٠٠٠٠	١١٧٣.٢٩	٩٧٥٨٧.٨٨٩	٢٢٥.٦٦
١٩١/١٤٠	١٠٠٠٠	١١٨٣.٥٨	٩٨٥٨٧.٨٨٩	٢٢٧.٣١
١٩٢/١٤١	١٠٠٠٠	١١٩٣.٨٧	٩٩٥٨٧.٨٨٩	٢٢٩.٠٠
١٩٣/١٤٢	١٠٠٠٠	١٢٠٤.١٦	١٠٠٥٨٧.٨٨٩	٢٣٠.٦٦
١٩٤/١٤٣	١٠٠٠٠	١٢١٤.٤٥	١٠١٥٨٧.٨٨٩	٢٣٢.٣١
١٩٥/١٤٤	١٠٠٠٠	١٢٢٤.٧٤	١٠٢٥٨٧.٨٨٩	٢٣٤.٠٠
١٩٦/١٤٥	١٠٠٠٠	١٢٣٥.٠٣	١٠٣٥٨٧.٨٨٩	٢٣٥.٦٦
١٩٧/١٤٦	١٠٠٠٠	١٢٤٥.٣٢	١٠٤٥٨٧.٨٨٩	٢٣٧.٣١
١٩٨/١٤٧	١٠٠٠٠	١٢٥٥.٦١	١٠٥٥٨٧.٨٨٩	٢٣٩.٠٠
١٩٩/١٤٨	١٠٠٠٠	١٢٦٥.٩٠	١٠٦٥٨٧.٨٨٩	٢٤٠.٦٦
٢٠٠/١٤٩	١٠٠٠٠	١٢٧٦.١٩	١٠٧٥٨٧.٨٨٩	٢٤٢.٣١
٢٠١/١٥٠	١٠٠٠٠	١٢٨٦.٤٨	١٠٨٥٨٧.٨٨٩	٢٤٤.٠٠
٢٠٢/١٥١	١٠٠٠٠	١٢٩٦.٧٧	١٠٩٥٨٧.٨٨٩	٢٤٥.٦٦
٢٠٣/١٥٢	١٠٠٠٠	١٣٠٧.٠٦	١١٠٥٨٧.٨٨٩	٢٤٧.٣١
٢٠٤/١٥٣	١٠٠٠٠	١٣١٧.٣٥	١١١٥٨٧.٨٨٩	٢٤٩.٠٠
٢٠٥/١٥٤	١٠٠٠٠	١٣٢٧.٦٤	١١٢٥٨٧.٨٨٩	٢٥٠.٦٦
٢٠٦/١٥٥	١٠٠٠٠	١٣٣٧.٩٣	١١٣٥٨٧.٨٨٩	٢٥٢.٣١
٢٠٧/١٥٦	١٠٠٠٠	١٣٤٨.٢٢	١١٤٥٨٧.٨٨٩	٢٥٤.٠٠
٢٠٨/١٥٧	١٠٠٠٠	١٣٥٨.٥١	١١٥٥٨٧.٨٨٩	٢٥٥.٦٦
٢٠٩/١٥٨	١٠٠٠٠	١٣٦٨.٨٠	١١٦٥٨٧.٨٨٩	٢٥٧.٣١
٢١٠/١٥٩	١			

جدول رقم (١٤)

تطور إجمالي المشتركين بنظام التأمين الصحي ومتوسط معدل نفقاتها في مصر من ١٩٧٥م حتى ٢٠١٢م (بمليار جنيه)

السن	قيمة بمليار الجنيه	معدل الحو	معدل همتي		متوسط معدل نفقات بمليار الجنيه	معدل همتي في فرق بمليار الجنيه	متوسط معدل نفقات بمليار الجنيه
			معدل الحو	قيمة بمليار الجنيه			
١٩٧٥	٢.٦٦٤	-	-	٠.٠٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠
١٩٧٦	٢.٥٣٦	١١.٩٤	١٥.٣٨	٠.١٩	١٠.٣٢	١٠.٣٢	١٠.٣٢
١٩٧٧	٢.٨٧٥	١٣.٥٥	١٠.٨٣	٠.١٣٣	١١.٣٣	١١.٣٣	١١.٣٣
١٩٧٨	٢.٦٦٤	٢٧.٣٧	١٣.٥٣	٠.١٥٦	١١.٠٨	١١.٠٨	١١.٠٨
١٩٧٩	٢.٤٠٣	٢٠.٦٣	١٩.٨٧	٠.١٨٦	٩.٤	٩.٤	٩.٤
١٩٨٠	٢.٦٦٤	٥.٨٤	٥.٩٧	٠.١٩	٢.٠٦	٢.٠٦	٢.٠٦
١٩٨١	٢.٣٦٧	١٤.٠١	١٤.٠١	٠.١٣٦	١.٠٣٧	١.٠٣٧	١.٠٣٧
١٩٨٢	٢.٢٥٦	١٧.٦٦	١٧.٦٦	٠.١٣٥	١.٤.٢	١.٤.٢	١.٤.٢
١٩٨٣	٢.٣٧٧	١٢.٩٢	١٧.٦٥	٠.١٣٨	١.٠.٨	١.٠.٨	١.٠.٨
١٩٨٤	١.١.٠.١	١١.٢.٤	٣٨.٢.٤	٠.٥٣٩	١.٠.٤	١.٠.٤	١.٠.٤
١٩٨٥	١.٣.٣٩	١٣.٠.٣٩	٢٤.٠.١	٠.٦٥٩	١.٢.١	١.٢.١	١.٢.١
١٩٨٦	١.٢.٣٦٤	١٧.٢.٧	١٩.٢.٧	٠.٧٨٦	٢.٣.٦	٢.٣.٦	٢.٣.٦
١٩٨٧	١.٢.٣.٧٥	١٦.٣.٦	١٨.٣.٦	٠.٨٣٤	٢.٣.٦	٢.٣.٦	٢.٣.٦
١٩٨٨	٢.١.٠.٥	١٨.٠.٧	١٩.٠.٧	١.٣٧	٢.١.٠.٧	٢.١.٠.٧	٢.١.٠.٧
١٩٨٩	٢.٤.٥٦	١٦.٣.٥	١.٤.٨	١.٤.٨	٢.١.٠.٧	٢.١.٠.٧	٢.١.٠.٧
١٩٩٠	٢.٨.٤.٧٨	١٥.٨.٢	٢.٠.٣.٥	١.٧٨.٢	٢.٠.٣.٥	٢.٠.٣.٥	٢.٠.٣.٥
١٩٩١	٣.٣.٢.٨	١٦.٢.١	١.٤.٠.٦	٢.٠.٤.٤	١.٤.٠.٦	١.٤.٠.٦	١.٤.٠.٦
١٩٩٢	٣.٨.١.٤٨	١٤.٤.٧	١.٣.٣.٥	٢.٣.٣.٥	١.٣.٣.٥	١.٣.٣.٥	١.٣.٣.٥
١٩٩٣	٤.٤.٠.٤٤	١٤.٤.٠.٤٤	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥
١٩٩٤	٤.٤.٠.٤٤	١٤.٤.٠.٤٤	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥
١٩٩٥	٤.٤.٠.٤٤	١٤.٤.٠.٤٤	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥
١٩٩٦	٤.٤.٠.٤٤	١٤.٤.٠.٤٤	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥
١٩٩٧	٤.٤.٠.٤٤	١٤.٤.٠.٤٤	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥
١٩٩٨	٤.٤.٠.٤٤	١٤.٤.٠.٤٤	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥
١٩٩٩	٤.٤.٠.٤٤	١٤.٤.٠.٤٤	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥
٢٠٠٠	٤.٤.٠.٤٤	١٤.٤.٠.٤٤	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥
٢٠٠١	٤.٤.٠.٤٤	١٤.٤.٠.٤٤	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥
٢٠٠٢	٤.٤.٠.٤٤	١٤.٤.٠.٤٤	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥
٢٠٠٣	٤.٤.٠.٤٤	١٤.٤.٠.٤٤	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥
٢٠٠٤	٤.٤.٠.٤٤	١٤.٤.٠.٤٤	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥
٢٠٠٥	٤.٤.٠.٤٤	١٤.٤.٠.٤٤	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥
٢٠٠٦	٤.٤.٠.٤٤	١٤.٤.٠.٤٤	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥
٢٠٠٧	٤.٤.٠.٤٤	١٤.٤.٠.٤٤	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥
٢٠٠٨	٤.٤.٠.٤٤	١٤.٤.٠.٤٤	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥
٢٠٠٩	٤.٤.٠.٤٤	١٤.٤.٠.٤٤	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥
٢٠١٠	٤.٤.٠.٤٤	١٤.٤.٠.٤٤	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥
٢٠١١	٤.٤.٠.٤٤	١٤.٤.٠.٤٤	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥
٢٠١٢	٤.٤.٠.٤٤	١٤.٤.٠.٤٤	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥	٣.٣.٢.٥
المتوسط	١٥.٥	٥.٧	١٧.٢	٤.٥	٢٧.٧٨٣	٥.٧	٥.٧

المصدر: وزارة التأمينات (وزارة المالية): تقرير الإنجازات ونتائج أعمال قطاع التأمينات الاجتماعية. وتقارير إنجازات الصندوق.

جدول رقم (٤)
 سعر أونصة ذهب مصرى بقرص استثماري الذهب من ١٩٧٥م حتى ٢٠١٢م

السنة	سعر أونصة الذهب بقرص مصري	سعر أونصة الذهب بقرص مصري	سعر أونصة الذهب بقرص مصري	سعر أونصة الذهب بقرص مصري	سعر أونصة الذهب بقرص مصري
١٩٧٥	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
٧٦/٧٥	١٢٤.٧٦	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
٧٧/٧٦	١٢٧.٧٨	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
٧٨/٧٧	١٤٧.٣٩	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
٧٩/٧٨	٣٠٠.٤٣	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
٨٠/٧٩	١١٤.٠١	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
٨١/٨٠	١٥٩.٦٦	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
٨٢/٨١	٣٣٠.٣٨	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
٨٣/٨٢	٢٢٣.١١	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
٨٤/٨٣	٣٣٠.٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
٨٥/٨٤	٣١٧.١٤	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
٨٦/٨٥	٢١٩.٣٨	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
٨٧/٨٦	٢٢٩.٣٨	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
٨٨/٨٧	٢٣٩.٣٩	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
٨٩/٨٨	٣٨٠.٣٤	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
٩٠/٨٩	٣٨٣.٣٩	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
٩١/٩٠	٣٩٣.٣٩	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
٩٢/٩١	٣٩٣.٣٩	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
٩٣/٩٢	٣٩٣.٣٩	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
٩٤/٩٣	٣٩٣.٣٩	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
٩٥/٩٤	٣٩٣.٣٩	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
٩٦/٩٥	٣٩٣.٣٩	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
٩٧/٩٦	٣٩٣.٣٩	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
٩٨/٩٧	٣٩٣.٣٩	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
٩٩/٩٨	٣٩٣.٣٩	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
٢٠٠٠/٩٩	٣٩٣.٣٩	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
٢٠٠١/٠٠	٣٩٣.٣٩	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
٢٠٠٢/٠١	٣٩٣.٣٩	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
٢٠٠٣/٠٢	٣٩٣.٣٩	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
٢٠٠٤/٠٣	٣٩٣.٣٩	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
٢٠٠٥/٠٤	٣٩٣.٣٩	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
٢٠٠٦/٠٥	٣٩٣.٣٩	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
٢٠٠٧/٠٦	٣٩٣.٣٩	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
٢٠٠٨/٠٧	٣٩٣.٣٩	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
٢٠٠٩/٠٨	٣٩٣.٣٩	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
٢٠١٠/٠٩	٣٩٣.٣٩	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
٢٠١١/١٠	٣٩٣.٣٩	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
٢٠١٢/١١	٣٩٣.٣٩	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠

- المصدر:
- أسعار الذهب مصدرها: <http://www.research.gold.org/prices>
 - سعر الصرف من 75 حتى 91 مصدره:
 - World Bank: World Development Indicators, 2005.
 - سعر الصرف من 92 حتى 2009 من بوابة معلومات مصر. www.eip.gov.eg

القطاع	السنة					المتوسط
	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
الإنشاءات	١٠٨٧,٧	٩١٩,٨٦	٢٣٦٦,١٦	٥٦٨,٤٣	٤٨٥,٧	١٠٨٥,٥٧
الزراعة والإنتاج الداجنى	٧٣٥,٨٧	١٠٧٣,٩٨	٢٤٢٧,٠١	٥٢١,٦٧	٥٦٠,٤٣	١٠٦٣,٧٩
الخدمات	٦٧٧,٥٥	٦٦٨,٨٩	١٩٥٠,٢٦	٧١٢,٩	٥٦٦,٧٢	٩١٥,٢٦
الاتصالات	٣١٣,٠٦	٣١٣,٥٦	٧٤٠,٦٦	٣٣٨,١	٥٢٤,٧٨	٤٤٦,٠٣
الصناعة	٨٠,٠٣	٨١,٠٨	٦١٧,٤٥	١٥٣,١	١١٧,٠١	٢٠٩,٧٣
السياحة	١٧٥,٨٢	١٣٨,٦٢	٤٢٤,٢٣	١٥٣,٢٧	١٤٢,٠١	٢٠٦,٧٩
المتوسط	٥١١,٦٧	٥٣٢,٦٧	١٤٢٠,٩٦	٤٠٧,٩١	٣٩٩,٤٤	٦٥٤,٥٣

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار.

من قريش على بني تميم وعاد استدارها وغلبا القليل ٧٩ سنة ٩٧٤ هـ

[illegible]

جدول رقم (١)
 مبلغ قرضي على هيئة حصة وعمل مشترك وكذا حصة لتقنين رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٧م (إسناد المصلح)

م	السنو	إجمالي الجبر الائتماني	قيمة الائتماني الائتماني	الرقم الائتماني	معدل الائتماني	قيمة الائتماني
١	٧٦/٧٥	١٥٦.٧٥	٢٨١.٢٥	٢٨١.٢٥	٢.٤٦	١٩.٩٤
٢	٧٧/٧٦	١٥٦.٧٥	٢٨١.٢٥	٥٦٢.٥	٢.٤٧٤	٢٦.٦٦
٣	٧٨/٧٧	١٥٦.٧٥	٢٨١.٢٥	٨٤٣.٧٥	٢.٤٦٢	٣٥.٠٧
٤	٧٩/٧٨	١٥٦.٧٥	٢٨١.٢٥	١١٢٥	٢.٤٦٢	٤٦.٣٥
٥	٨٠/٧٩	١٥٦.٧٥	٢٨١.٢٥	١٤٠٦.٢٥	٢.٤٦١	٥٧.٨٠
٦	٨١/٨٠	١٥٦.٧٥	٢٨١.٢٥	١٦٨٧.٥	٢.٤٦٠	٦٨.٨٥
٧	٨٢/٨١	١٥٦.٧٥	٢٨١.٢٥	١٩٦٨.٧٥	٢.٤٦١	٨٠.٨٨
٨	٨٣/٨٢	١٥٦.٧٥	٢٨١.٢٥	٢٢٥٠	٢.٤٥٢	٩١.٠٠
٩	٨٤/٨٣	١٥٦.٧٥	٢٨١.٢٥	٢٥٣١.٢٥	٢.٤٥٢	١٠٢.٠٧
١٠	٨٥/٨٤	١٥٦.٧٥	٢٨١.٢٥	٢٨١٢.٥	٢.٤٥٤	١١٣.٣٧
١١	٨٦/٨٥	١٥٦.٧٥	٢٨١.٢٥	٣٠٩٣.٧٥	٢.٤٥٥	١٢٥.٠٣
١٢	٨٧/٨٦	١٥٦.٧٥	٢٨١.٢٥	٣٣٧٥	٢.٤٥١	١٣٧.٤٦
١٣	٨٨/٨٧	٣١٢.٥	٥٦٢.٥	٣٦٥٧.٥	٢.٤٥٢	١٥٠.٨٣
١٤	٨٩/٨٨	٣١٢.٥	٥٦٢.٥	٤٠٠٠	٢.٤٤٩	١٦٤.٠٥
١٥	٩٠/٨٩	٣١٢.٥	٥٦٢.٥	٤٠٦٢.٥	٢.٤٤٦	١٧٦.٧٦
١٦	٩١/٩٠	٣١٢.٥	٥٦٢.٥	٤٥٧٥	٢.٤٤٦	١٩٠.٨١
١٧	٩٢/٩١	٣١٢.٥	٥٦٢.٥	٥٠٨٧.٥	٢.٤٤٦	٢٠٦.٧٥
١٨	٩٣/٩٢	٤٠٠	٧٧٠	٥٦٠٠	٢.٤٤٢	٢٢٠.٣٤
١٩	٩٤/٩٣	٤١٨.٢٥	٧٥٣.٧٥	٦١٦١.٢٥	٢.٤٣٨	٢٣٥.٤٠
٢٠	٩٥/٩٤	٤٧٧.٥	٧٨٢.٥	٨٤٤٨.٧٥	٢.٤٣٦	٢٥٢.٨٧
٢١	٩٦/٩٥	٤٥٦.٧٥	٨٧١.٢٥	٩٧٧٠	٢.٤٣٧	٢٦٩.٨٨
٢٢	٩٧/٩٦	٤٧٧.٥	٩٠٠	١٠٩٢.٥	٢.٤٣٢	٢٨٣.٧٨
٢٣	٩٨/٩٧	٥٠٠	٩٠٠	١١٠٢.٥	٢.٤٣٢	٣٠٠.٢٦
٢٤	٩٩/٩٨	٥١٢.٥	٩٢٢.٥	١١٩٤.٧.٥	٢.٤٣٤	٣١٣.٧٩
٢٥	١٠٠٠/٩٩	١.٠٥٠	١.٠٨٠	١٣٨٣٧.٥	٢.٤٣٧	٣٣٦.٧٥
٢٦	١٠٠١/١٠٠	١.٠٧٥	١.٠٣٥	١٥٧٧٢.٥	٢.٤٣٤	٣٥٩.٣١
٢٧	١٠٠٢/١٠٠	١.١٠٠	١.٠٨٠	١٧٧٥٧.٥	٢.٤٣٤	٣٧٦.٣٤
٢٨	١٠٠٣/١٠٠	١.١٢٥	١.٠٧٥	١٩٧٧٧.٥	٢.٤٣٤	٣٩٤.٤٦
٢٩	١٠٠٤/١٠٠	١.١٥٠	١.٠٧٠	٢١٨٤٧.٥	٢.٤٣٧	٤١٣.٤٢
٣٠	١٠٠٥/١٠٠	١.١٧٥	١.١١٥	٢٣٩٦٧.٥	٢.٤٣٦	٤٣٣.٤٦
٣١	١٠٠٦/١٠٠	١.٢٠٠	١.١٤٠	٢٦١٢٧.٥	٢.٤٣٥	٤٥٣.٨٦
٣٢	١٠٠٧/١٠٠	١.٢٢٥	١.١٦٥	٢٨٣٧٧.٥	٢.٤٣٥	٤٧٥.٨٧
٣٣	١٠٠٨/١٠٠	١.٢٥٠	١.١٩٠	٣٠٥٧٧.٥	٢.٤٣٥	٤٩٧.١١
٣٤	١٠٠٩/١٠٠	١.٢٥٠	١.٢٠٠	٣٢٧.٤٧.٥	٢.٤٣٤	٥١٨.١٤
٣٥	١٠١٠/١٠٠	١.٢٥٠	١.٢٥٠	٣٥٨٨٧.٥	٢.٤٣٣	٥٣٦.٥٥
٣٦	١٠١١/١٠٠	١.٢٥٠	١.٢٥٠	٣٨.٣٧.٥	٢.٤٣٣	٥٥٦.٤٥
المجموع		٢١١٨٢.٥	٣٨.٣٧.٥			٣٤٦٢.١٦
المتوسط		٦.٠٢٨٣				
إجمالي الرصيد		٢٣١٥٧.٦٦				

جدول رقم (٩)
 ميزان ترنس على بونسك وكونك مستخدم وفقاً للفترة رقم ١ لسنة ٢٠١١ والمعلن بقتري

م	الفترة	إجمالي التبر الترنسي	قيمة البونسك المتروكة	فرص ترنسي للمستخدم	معدل الفترة	قيمة الفترة
١	٢٦/٧/٥	١٥٦,٢٥	١٦١,٢٧	٤٦٦,٢٧	٠,٤٦	١٩,٤٦
٢	٢٧/٧/٦	١٥٦,٢٥	١٦١,٢٧	٤٦٦,٢٧	٠,٤٦	٣٨,٩٢
٣	٢٨/٧/٧	١٥٦,٢٥	١٦١,٢٧	٤٦٦,٢٧	٠,٤٦	٥٨,٣٨
٤	٢٩/٧/٨	١٥٦,٢٥	١٦١,٢٧	٤٦٦,٢٧	٠,٤٦	٧٧,٨٤
٥	٣٠/٧/٩	١٥٦,٢٥	١٦١,٢٧	٤٦٦,٢٧	٠,٤٦	٩٧,٣٠
٦	٣١/٧/١٠	١٥٦,٢٥	١٦١,٢٧	٤٦٦,٢٧	٠,٤٦	١١٦,٧٦
٧	٣٢/٧/١١	١٥٦,٢٥	١٦١,٢٧	٤٦٦,٢٧	٠,٤٦	١٣٦,٢٢
٨	٣٣/٧/١٢	١٥٦,٢٥	١٦١,٢٧	٤٦٦,٢٧	٠,٤٦	١٥٥,٦٨
٩	٣٤/٧/١٣	١٥٦,٢٥	١٦١,٢٧	٤٦٦,٢٧	٠,٤٦	١٧٥,١٤
١٠	٣٥/٧/١٤	١٥٦,٢٥	١٦١,٢٧	٤٦٦,٢٧	٠,٤٦	١٩٤,٦٠
١١	٣٦/٧/١٥	١٥٦,٢٥	١٦١,٢٧	٤٦٦,٢٧	٠,٤٦	٢١٤,٠٦
١٢	٣٧/٧/١٦	١٥٦,٢٥	١٦١,٢٧	٤٦٦,٢٧	٠,٤٦	٢٣٣,٥٢
١٣	٣٨/٧/١٧	١٥٦,٢٥	١٦١,٢٧	٤٦٦,٢٧	٠,٤٦	٢٥٢,٩٨
١٤	٣٩/٧/١٨	١٥٦,٢٥	١٦١,٢٧	٤٦٦,٢٧	٠,٤٦	٢٧٢,٤٤
١٥	٤٠/٧/١٩	١٥٦,٢٥	١٦١,٢٧	٤٦٦,٢٧	٠,٤٦	٢٩١,٩٠
١٦	٤١/٧/٢٠	١٥٦,٢٥	١٦١,٢٧	٤٦٦,٢٧	٠,٤٦	٣١١,٣٦
١٧	٤٢/٧/٢١	١٥٦,٢٥	١٦١,٢٧	٤٦٦,٢٧	٠,٤٦	٣٣٠,٨٢
١٨	٤٣/٧/٢٢	١٥٦,٢٥	١٦١,٢٧	٤٦٦,٢٧	٠,٤٦	٣٥٠,٢٨
١٩	٤٤/٧/٢٣	١٥٦,٢٥	١٦١,٢٧	٤٦٦,٢٧	٠,٤٦	٣٦٩,٧٤
٢٠	٤٥/٧/٢٤	١٥٦,٢٥	١٦١,٢٧	٤٦٦,٢٧	٠,٤٦	٣٨٩,٢٠
٢١	٤٦/٧/٢٥	١٥٦,٢٥	١٦١,٢٧	٤٦٦,٢٧	٠,٤٦	٤٠٨,٦٦
٢٢	٤٧/٧/٢٦	١٥٦,٢٥	١٦١,٢٧	٤٦٦,٢٧	٠,٤٦	٤٢٨,١٢
٢٣	٤٨/٧/٢٧	١٥٦,٢٥	١٦١,٢٧	٤٦٦,٢٧	٠,٤٦	٤٤٧,٥٨
٢٤	٤٩/٧/٢٨	١٥٦,٢٥	١٦١,٢٧	٤٦٦,٢٧	٠,٤٦	٤٦٧,٠٤
٢٥	٥٠/٧/٢٩	١٥٦,٢٥	١٦١,٢٧	٤٦٦,٢٧	٠,٤٦	٤٨٦,٥٠
٢٦	٥١/٧/٣٠	١٥٦,٢٥	١٦١,٢٧	٤٦٦,٢٧	٠,٤٦	٥٠٦,٠٦
٢٧	٥٢/٧/٣١	١٥٦,٢٥	١٦١,٢٧	٤٦٦,٢٧	٠,٤٦	٥٢٥,٥٢
٢٨	٥٣/٧/٣٢	١٥٦,٢٥	١٦١,٢٧	٤٦٦,٢٧	٠,٤٦	٥٤٥,٠٨
٢٩	٥٤/٧/٣٣	١٥٦,٢٥	١٦١,٢٧	٤٦٦,٢٧	٠,٤٦	٥٦٤,٥٤
٣٠	٥٥/٧/٣٤	١٥٦,٢٥	١٦١,٢٧	٤٦٦,٢٧	٠,٤٦	٥٨٤,٠٠
٣١	٥٦/٧/٣٥	١٥٦,٢٥	١٦١,٢٧	٤٦٦,٢٧	٠,٤٦	٦٠٣,٤٦
٣٢	٥٧/٧/٣٦	١٥٦,٢٥	١٦١,٢٧	٤٦٦,٢٧	٠,٤٦	٦٢٢,٩٢
٣٣	٥٨/٧/٣٧	١٥٦,٢٥	١٦١,٢٧	٤٦٦,٢٧	٠,٤٦	٦٤٢,٣٨
٣٤	٥٩/٧/٣٨	١٥٦,٢٥	١٦١,٢٧	٤٦٦,٢٧	٠,٤٦	٦٦١,٨٤
٣٥	٦٠/٧/٣٩	١٥٦,٢٥	١٦١,٢٧	٤٦٦,٢٧	٠,٤٦	٦٨١,٣٠
٣٦	٦١/٧/٤٠	١٥٦,٢٥	١٦١,٢٧	٤٦٦,٢٧	٠,٤٦	٧٠٠,٧٦
المجموع		٢١٦٦,٧٥٠	٥٨٥٥٦,٢٥			٥١٩٣٠,٢٥
المتوسط		٦٠,٢٤٣				
إجمالي الفرص		١٩٠,٤٣٦,٤٨				

بعد از یک (۱۰)

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

منافرة على العلم والبرهان

[illegible]

الهوامش

- (١) وصف أحد الأبحاث الفقهية التأمين الاجتماعي بأنه تبرع إجبارى، وهو أمر مردود عليه، فلا يستقيم القول بأنه تبرع ثم نصفه بالإجبارى، إذ التبرع هو الإعطاء من غير سؤال والهبة عن طوعية. أو هو التفضل بما لا يجب عليه غير طالب عوضاً. انظر: مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز. طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم، ١٩٩٠م. ص ٤٦.
- (٢) برهام محمد عطا الله: أموال التأمينات الاجتماعية إلى أين. كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد رقم ٢٢٤، مايو، ٢٠٠٦م. ص ٦٤.
- (٣) لمزيد من التفاصيل انظر: أحمد محمد عادل عبد العزيز: راجعية الضرائب عند ابن خلدون وعلاقتها بعجز الموازنة العامة مع التطبيق المعاصر على مصر. من أبحاث مؤتمر الاقتصاد الإسلامى، ٢٠-٢١ أبريل ٢٠١٣م، جامعة الأزهر.
- (٤) يوسف كمال محمد: فقه اقتصاد السوق. الطبعة الثالثة، دار النشر للجامعات - مصر، القاهرة، ١٩٩٨م. ص ٣١٤.
- (٥) محمود عبد الحى، وآخرون: المعاشات والتأمينات فى جمهورية مصر العربية الواقع وإمكانيات التطوير. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٨٩)، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ٢٠٠٦م. ص ٢.
- (٦) برهام محمد عطا الله: مرجع سابق. ص ٥.
- (٧) محمد أحمد معيط: استراتيجية تطوير وإصلاح نظم التأمينات الاجتماعية و المعاشات المصرية. ورقة نقاش بندوة انعقدت فى الجمعية المصرية للاقتصاد، غير منشورة، القاهرة، نوفمبر ٢٠٠٩م. ص ص ٩ - ١٥.
- (٨) المرجع السابق، ص ص ١٦ - ٢٣. جدير بالذكر أنه فى أعقاب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، تقرر تأجيل تطبيق القانون رقم ١٣٥ لسنة ٢٠١٠م إلى حين مراجعته وتنقيحه، أو إلغاؤه بالكامل. كما تم إعادة وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية فى وزارة الإنقاذ لوطنى برئاسة الدكتور كمال الجنزورى فى أواخر عام ٢٠١١م.
- (٩) منى إبراهيم محمود إبراهيم: دراسة تحليلية لاقتصاديات نظم التأمينات الاجتماعية والمعاشات - دراسة مقارنة. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد

- والتجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ٢٠٠٧م. ص ٢٢.
- (١٠) أمنية حلمي: تطوير نظام المعاشات في مصر. المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم ٩٤، القاهرة، مارس ٢٠٠٤م. ص ٢.
- (١١) محمود عبد الحى، وآخرون: مرجع سابق. ص ١١.
- (١٢) فريق من الباحثين: إصلاح نظام المعاشات في مصر- الخيارات والسياسات. المكتب الفنى، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، القاهرة، ٢٠٠٥م. ص ١٤.
- (١٣) مها محمود رمضان: نظم المعاشات وأثرها على الاقتصاد المصرى. مجلد البحوث المالية، الجزء الأول، وزارة المالية، القاهرة، ٢٠٠٧م. ص ١٧٣.
- (١٤) جنات السمالوطى، وسامية ابراهيم عبد العزيز: إصلاح نظام المعاشات في مصر - الخبرات والاختيارات. وزارة المالية، قطاع مكتب الوزير، الإدارة المركزية لمركز المعلومات والتوثيق، القاهرة، ٢٠٠٧م. ص ٣.
- (١٥) منى إبراهيم محمود إبراهيم: مرجع سابق. ص ٢٣.
- (١٦) محمد أحمد معيط: استثمار أموال الضمان الاجتماعى فى ظل الأزمة المالية الراهنة. وزارة المالية، من أبحاث المؤتمر العربى للضمان الاجتماعى، شرم الشيخ، ١٩-٢١ ديسمبر ٢٠٠٩م. ص ٨.
- (١٧) الالتزامات الأساسية يتم تمويلها من حصيللة الاشتراكات.
- (١٨) محمد عطية أحمد سالم: التأمين الاجتماعى والتنمية الاقتصادية فى إفريقيا دراسة مقارنة لبعض دول القارة فى الفترة من ١٩٨٠م-١٩٩٠م. رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧م. ص ١٤٥.
- (١٩) محمد أحمد معيط: استثمار أموال الضمان الاجتماعى. مرجع سابق. ص ٣.
- ومحمد عطية أحمد سالم: مرجع سابق. ص ١٤٢.
- (٢٠) محمد أحمد معيط: المرجع السابق. ص ٤.
- (٢١) العائد الحقيقى هو العائد الاسمى مطروحاً منه معدل التضخم. وهناك ثلاثة احتمالات للقيمة الحقيقية للعائد، فإذا أن تكون موجبة أو سالبة أو مساوية للصفر.
- (٢٢) انظر:

Nicholas Barr and Peter Diamond: The economics of Pensions. Oxford

Review of economic policy, Vol.22, No.1, 2006. p.17. <http://papers.ssrn.com>.

(٢٣) هناك اتجاه الآن لاستثمار أموال التأمينات الاجتماعية في الذهب، لمزيد من تفاصيل انظر:

http://www.gold.org/investment/gold_for_pension_funds - مجلس الذهب العالمي

(٢٤) لمزيد من التفاصيل عن العلاقة بين سعر الفائدة والتضخم، انظر: أحمد محمد عادل بد العزيز: أثر سعر الفائدة على التضخم في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر - دراسة قياسية. رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الأزهر، القاهرة، ٢٠٠٠م.

(٢٥) انظر:

Edward Tamagno: The investment of social security funds: New approaches principles and considerations. International Social Security Association, Fourteenth African Regional Conference. Tunis. 25 - 2 June, 2002. p.3. <http://www-ssw.issa.int/sswen/lpext.dll>.

(٢٦) وتعدد مسمياته فمنها الدفع عند الاستحقاق، والتمويل المرحلي. انظر:

Edward Tamagno: The investment of social security funds: New approaches principles and considerations. International Social Security Association, Fourteenth African Regional Conference. Tunis, 2528- June 2002. p.3. <http://www-ssw.issa.int/sswen/lpext.dll>.

(٢٧) نوال أقاسم: مستقبل أنظمة التقاعد بالتوزيع - تجربة فرنسا. مصر المعاصرة، عدد ٤٩٤، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، إبريل ٢٠٠٠م. ص ٧١٦.

(٢٨) جنات السمالوطي، وسامية ابراهيم عبد العزيز: مرجع سابق. ص ٣.

(٢٩) لمزيد من التفاصيل انظر:

Van Praag, and Pedro Cardoso: The Mix Between Pay-As-You-Go and Funded Pensions and What Demography Has To Do With It. CESifo

Working Paper, no.865. Munich: Center for Economic Studies and Institutes for Economic Research, February, 2003.pp810-.

http://www.cesifogroup.de/portal/page/portal/DocBase_Content/WP/vPCESifo_Working_Papers/wp-cesifo-2003/wp-cesifo-200302-/cesifo_wp865.pdf

هذا هو ما حدث في مصر، إذ تتبع أسلوب التمويل السنوى ذو المزايا المحددة إلا أن الهيكل السكانى الشاب أدى لتراكم فوائض مالية طوال عمر النظام، وهو ما أدى بالكثير للخلط واعتبار أن نظام التأمين الاجتماعى المصرى نظام تمويل كامل (تراكم مالى).
(٣٠) البنك الدولى: الحاجة ملحة لإصلاح المعاشات التقاعدية فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ص٢.

(٣١) انظر:

Hans, Sinn – Werner: Pension Reform and Demographic Crisis: Why Funded System is Needed and why it is Not Needed. CESifo Working Paper, no. 195, Munich: Center for Economic Studies and the Institute for Economic Research, September, 1999.p5.

<http://www.cesifogroup.de/portal/page/portal/ifoContent/N/rtts/tsmitarbeiter/IFOMITARBSINNCV/C>.

(٣٢) انظر:

Estelle James: Pension Reform: An Efficiency – Equity Trade – off. in Nancy Birdsall, Carol Graham and Richard Sabot, eds., Beyond Trade-offs: Market Reforms and Equitable Growth in Latin America, Washington, D.C.: Inter-American Development Bank and Brookings Institution, 1997.p13.

<http://books.google.com.eg/books?id=jcpmEqUG9qcC&pg=PA253&lp3=PA253&d>

(٣٣) توصلت إحدى دراسات البنك الدولى أنه من بين ٢٢ دولة (نامية ومتقدمة) تتولى الحكومة إدارة أموال التأمين الاجتماعى، كان معدل العائد سالب فى ١٠ دول، وموجب منخفض فى باقى الدول فيما عدا كوريا وماليزيا. وتم تفسير ذلك بسببين رئيسيين، الأول



نو عدم حصول المسؤولين عن توظيف هذه الأموال على مكافآت عندما يحسنون الأداء، خضوعهم للعقاب عند إساءة الأداء، والسبب الثاني هو أن السياسات الحكومية هي لتى تملى سياسات الاستثمار، كاستخدام الأموال فى تمويل مشروعات التنمية، التى ربما حقق عائد اجتماعى مرتفع، ولكن عائدها الاقتصادى يكون منخفض. انظر:

World Bank: Public Manegment. Part I: How well do Government Invest Pension Reserves? World Bank Pension Reform Primer. Washington D.C. 2003.pp15-.

<http://siteresources.worldbank.org/INTPENSIONSResources/3954431121194657824/PRPNotePublicMgt.pdf>

(٣٤) كمحاولة لمحاكاة الأسس التى يقوم عليها نظام التمويل الكامل باشتراكات محددة، وأهمها تحقيق التناسب بين الاشتراكات التى يسدها الأفراد والمعاشات التى حصلون عليها.

(٣٥) ما هى إلا قيود دفترية تمثل حقوقاً للأفراد تستحق لهم على الخزنة العامة فى المستقبل، ودون وجود صندوق فعلى تدخر فيه أموال هذه الحسابات.

(٣٦) محمد أحمد معيط: استراتيجية تطوير وإصلاح نظم التأمينات. مرجع سابق.

ص ١١.

(٣٧) بربن عبد الرحمن محمد: التهرب التأمينى. من أبحاث مؤتمر التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول، مركز صالح عبد الله كامل، جامعة الأزهر، القاهرة، ٢٠٠١م. ولزبد من التفاصيل عن نسب الاشتراكات فى بعض دول العالم انظر: منى إبراهيم حمود إبراهيم: مرجع سابق. ص ص ٢٤٦، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٤.

(٣٨) أمنية حلمى: نظام المعاشات الجديد فى مصر. كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد قم (٢٤٥)، القاهرة، ٢٠٠٨م. ص ٨.

(٣٩) محمد أحمد معيط: استراتيجية تطوير. مرجع سابق. ص ص ١٢، ١٣.

(٤٠) سامى نجيب: مدى تناسب اشتراكات التأمين الاجتماعى والمزايا (الحقوق) لتأمينية. من أبحاث مؤتمر التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول، مركز صالح عبد لله كامل، جامعة الأزهر، القاهرة، ٢٠٠٢م. ص ص ١-٧.

- (٤١) محمد أحمد معيط: مرجع سابق. ص ١٥.
- (٤٢) أمنية حلمي: تطوير نظام المعاشات في مصر. مرجع سابق. ص ١٥.
- (٤٣) محمد حامد الصياد: دور التأمينات الاجتماعية في شبكة الأمان الاجتماعي من أبحاث مؤتمر التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول، مركز صالح عبد الله كامل جامعة الأزهر، القاهرة، ٢٠٠٢م. ص ص ٢٥ - ٢٨.
- (٤٤) بعد ثورة ٢٥ يناير أصبحت الزيادات تحسب على إجمالي المعاش (أساس ومتغير).
- (٤٥) لمزيد من التفاصيل انظر: حمد حامد والصياد، وليلى محمد الوزيري: العلاقة بين نظام التأمين الاجتماعي ووزارة التخطيط، والخزانة العامة، وبنك الاستثمار القومي محاضرات في التأمينات الاجتماعية، المحاضرة الحادية والثلاثون، ٢٠٠٣م. (متاح على موقع: الصياد دوت نت).
- (٤٦) محمد أحمد معيط: استراتيجية تطوير وإصلاح. مرجع سابق. ص ص ١٠، ١١
- (٤٧) وفقاً للمادة رقم (١١٤) فإذا طُلقت أو تزلت البنت أو الأخت أو عجز الابن أو الأخ عن الكسب بعد وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش، مُنح كل منهم ما كان يستحق من معاش بافتراض استحقاقه في تاريخ وفاة المورث دون مساس بحقوق باقى المستحقين
- (٤٨) بريـن عبد الرحمن محمد: التـحـايل على أحكام القانون للحصول على مزايا تأمينية بدون وجه حق. من أبحاث مؤتمر التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول، مركز صالح عبد الله كامل، جامعة الأزهر، القاهرة، ٢٠٠٢م. ص ص ١٩، ٢٠.
- (٤٩) محمد أحمد معيط: استراتيجية تطوير وإصلاح. مرجع سابق. ص ١٤.
- (٥٠) المرجع السابق. ص ص ١٤، ١٥.
- (٥١) لمزيد من التفاصيل انظر: حمد الله فهميم محمد: المعاش المبكر. من أبحاث مؤتمر التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول، مركز صالح عبد الله كامل، جامعة الأزهر القاهرة، ٢٠٠٢م.
- (٥٢) انظر:

Ashgar Zaidi: Pension Policy in EU25 and its possible impact on elderly poverty. Policy Brief, European Centre for Social Welfare Policy and Research, September, 2006.p.12.



(٥٣) انظر:

Kent Weaver: Design and implementation issues in Swedish individual pension accounts. Center for Retirement Research at Boston College April, 2005, pp.811-.

في شيلي كان معدل العائد الحقيقي الكلي على أموال التأمين الاجتماعي المستثمرة في حسابات التقديرية، مرتفعاً إذ بلغ ١٠,٢٩٪ سنوياً، إلا أن التكلفة الإدارية لهذه الحسابات استنفذت أكثر من نصف العائد المحقق خلال الفترة من ١٩٨٢ حتى ١٩٩٧م. انظر:

Michael Keran and Hang-Sheng Cheng: International experience and pension reform in china. The 1990 Institute Issue Paper, no.16, California April 2002, p.13.

(٥٤) أمنية حلمي: نظام المعاشات الجديد في مصر. مرجع سابق. ص ٢٣.

(٥٥) البنك المركزي المصري. <http://www.cbe.org.eg/timeseries.htm>

(٥٦) وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية. http://www.eip.gov.eg/nds/nds_view.aspx?id=56

(٥٧) الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، ٢٠٠٥م. وردت لدى: أمنية حلمي: نظام معاشات الجديد. مرجع سابق. ص ١٧.

(٥٨) انخفاض عدد المؤمن عليهم اعتباراً من ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ يرجع لاستبعاد حوالي ٥ ليون فرد هم عمالة غير منتظمة لا تشترك إلا عند بلوغ سن المعاش (٦٥ سنة).

(٥٩) صندوق العاملين بقطاع الأعمال العام والخاص: التقرير السنوي ٢٠١١م / ٢٠١٠م. ص ٥٤.

(٦٠) الصندوق الحكومي: التقرير السنوي ٢٠١١ / ٢٠١٢م. ص ١٠.

(٦١) فضلاً عن التهرب الجزئي بالتأمين على العمال بأقل من أجورهم الفعلية.

(٦٢) الصندوق الحكومي: مرجع سابق. ص ١٧.

(٦٣) صندوق العاملين بالقطاع العام والخاص: مرجع سابق. ص ٨٧.

(٦٤) البيانات من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠١١م غير متوفرة.

(٦٥) صندوق القطاع العام والخاص: مرجع سابق. ص ٥٧. منهم حوالي ٢,٠٩٣ مليون

حالة معاش توفي أصحابها وتم توريثها للمستحقين. انظر التقرير ذاته، ص ١٩٨. والأحيد عددهم ١,٨٩٦ مليون فرد.

(٦٦) الصندوق الحكومي: مرجع سابق. ص ٣٤.

(٦٧) جنات السمالوطى، وسامية عبد العزيز: مرجع سابق. ص ١٨.

(٦٨) صندوق العام والخاص: مرجع سابق. ص ١٩٨.

(٦٩) الصندوق الحكومي: مرجع سابق. ص ٩٠.

(٧٠) يقدر عدد السكان داخل مصر طبقاً لتقرير الجهاز المركزى للتعبئة العاد والإحصاء بحوالى ٨١,٣٩٥ مليون نسمة فى ٢٠١٢/١/١ م وحوالى ٨٣,٦٦١ مليون نسمة، ف ٢٠١٣/١/١ م.

(٧١) البيانات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١١ م غير متوفرة.

(٧٢) توصلت دراسة، إلى ضعف الاستدامة المالية لنظام التأمين الاجتماعى فى مصر وأرجعت السبب الرئيس فى ذلك إلى تساهل شروط استحقاق المعاش المبكر، وتحول الفر من ممول للنظام إلى مستحق للمعاش. انظر: أمنية خيرى إبراهيم على: الاستدامة المالية لنظام التأمينات الاجتماعية فى مصر. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٨ م. ص ٢١٣.

(٧٣) صندوق العام والخاص. مرجع سابق. ص ٦٣.

(٧٤) الصندوق الحكومي: مرجع سابق. ص ٥٢.

(٧٥) موقع مجلس الذهب العالمى. <http://www.gold.org>

(٧٦) قامت دراسة بحساب تكلفة الفرصة البديلة لتوظيف أموال التأمين الاجتماعى فى مصر، بحساب عائد الاستثمار الذى كان من الممكن تحقيقه إذا تم استثمار الأموال بالكامل فى الودائع المصرفية فقط. انظر: حمدى عبد العظيم: أساليب استثمار أموال التأمينات الاجتماعية. مؤتمر التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول، مركز صالح عبد الله كامل جامعة الأزهر، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٢ م. ص ٩، ١٤. وقد بلغت قيمة تكلفة الفر البديلة لديه، خلال حقبة التسعينات ٨,٦ مليار جنيه. ويمكن القول بأن هذا الفرق، ربح ممكن تحقيقه لصالح الحكومة إذا ما أودعت ما تقتضيه من نظام التأمين الاجتماع فى البنوك خلال تلك الفترة.

(٧٧) فى ظل نظام التأمين (التكافل) الاجتماعى الإسلامى لا توجد هذه المشكلة، ك يضع النظام الإسلامى ضوابط للتصدى لمثل هذه الظاهرة إذا ما وقعت، من خلال س

ثل. ١ : من التفاصيل عن سعر المثل انظر: يوسف كمال محمد: مرجع سابق. ص ص ٢٣-٢٤.

(٧٨) تقطعت بيانات حصيلة الاشتراكات خلال ٢٠٠٩/٢٠١٠ م و ٢٠١٠/٢٠١١ م. لك تم :كتفاء بتمثيل البيانات حتى ٢٠٠٩ م.

(٧٩) يقترح أن تكون على غرار تخطيط المدينة الإسلامية، ولزید من التفاصيل عن تخطيط المدن الإسلامية انظر: محمد عادل عبد العزيز: الآثار العربية. الطبعة الثانية، ون ناثر، ٢٠٠٩ م. ص ص ٨٣ - ١٢٦. ومصطفى كامل الفراء، وشيماء جهاد الهسي: تخطيط المدن بين المضمون الإسلامي والمضمون الحديث دراسة مقارنة.

IUG Journal of Natural and Engineering Studies/Vol.21، No.1، p 1232013 159-، ISSN 17266807-، <http://www.iugaza.edu.ps/ar/periodical/>

(٨٠) تقدر المديونية المستحقة للتأمينات لدى الدولة بما يقرب من ٤٠٪ (في المتوسط) من الدين العام المحلي. لمزيد من التفاصيل انظر: طارق محمد أحمد على عمران: تطور بء الدين العام المحلي في مصر (أسبابه ونتائجه). رسالة ماجستير غير منشورة، كلية تجارة - بنين، جامعة الأزهر، القاهرة، ٢٠١٠ م. ص ص ١٥٢ - ١٥٦.

(٨١) إذا كان أجر الشخص ١٥٠٠ جنيه فإنه سيتم استقطاع ١٥٪ تأمينات أى ٢٢٥ جنيه فيبقى ١٢٧٥ جنيه، سيتم استقطاع ضرائب بمعدل ١٠٪ بعد حد الإعفاء (وهو ١٢ ألف جنيه سنوياً) أى ٢٧,٥ جنيه وبالتالي سيتبقى للشخص ١٢٤٧ جنيه متاح لتصرفه، هو الحد الأدنى للأجر تقريباً (المقرر بالقانون).

(٨١) قامت شيلي بإلغاء حصة صاحب العمل، واكتفت بحصة العامل فقط، عندما تمت بإصلاح نظام التأمينات بها في عام ١٩٨١م، والذي وُصف من شدة نجاحه بأنه لمحة مدوية للنظام التأميني في العالم. انظر: منى إبراهيم محمود إبراهيم: مرجع سابق. ص ١٩٠.

(٨٣) أو شريحة الدخل التي يختارها إذا كان صاحب عمل مع تحديد قيمة هذه شرائح بما يتناسب والدخل الفعلي له. أما العاملين بالخارج فيتم الاستقطاع على أساس أجر المحدد في عقد العمل بعد تحويله للجنيه المصري.

(٨٤) ستنخفض تكاليف الاشتراك لكل من كان دخله أقل من الحد الأقصى للأجر

التأمينى المعمول به فى النظام الحالى. وبالنسبة لمن ترتفع دخولهم عن هذا الحد فسترتفع تكلفة الاشتراك عليهم.

(٨٥) أما إذا كان صاحب العمل قد قام باستقطاع حصة التأمينات من أجر العامل و يقوم بتوريدها للهيئة المختصة ، فيتم إلزامه برد هذه المبالغ إلى العاملين باعتبارها أجراً متأخرة عليه (تبديد أمانة).

(٨٦) تتوافر لدى إدارة نظام التأمين الاجتماعى الحالى، إمكانية برمجة الحاسب الآلى لحساب رصيد اشتراكات المؤمن عليهم (حصة العامل وصاحب العمل)، وهو ما سيوفر الوقت والجهد فى حالة انتقال أحد المشتركين فى النظام الجديد المقترح.

(٨٧) فمثلاً بافتراض أن هناك مشترك فى النظام الحالى للتأمين الاجتماعى، سدد لمدة سنتين حصص الاشتراك عن الأجر الأساسى (عامل وصاحب عمل)، عن أجر خمسمائة جنيه فى العام الأول وألف جنيه فى العام الثانى، وبالتالى فقد أصبح رصده اشتراكاته هو ٦٣٠٠ جنيه، وبفرض أن العائد المحقق على هذا الرصيد هو ٧٪ سنوياً فـ هذا المشترك سيصبح لديه ٧١٨٢ جنيه بعد إضافة العائد لرصيد اشتراكاته. وهو المبلغ الذى سيتم تحويله كرصيد افتتاحى لحسابه الشخصى فى النظام الجديد.

(٨٨) سيواجه هذا الاقتراح بنقد شديد، ولذلك يمكن العدول عنه مؤقتاً فى الفترة الانتقالية من النظام القديم إلى النظام المقترح.

(٨٩) لا شك فى أن المجتمع المصرى فى أمس الحاجة لتنفيذ خطة تستهدف وضوح كل شخص فى المكان المناسب له، من حيث موهبته وإمكانياته وكفاءته، ... إلخ، وتحقيق العدالة فى التعيين والترقى. فيشعر كل شخص بالرضى والسرور فى ممارسة العمل الذى يحبه ويتقنه، حتى تصل إنتاجيته لأقصى درجة ممكنة. مع ضرورة تعديل قانون الوظيفة العامة وتشديد الرقابة على الجهاز الإدارى للدولة (دون ظلم أو تجاوز)، بما يتيح القدر العادل على استبعاد العناصر الفاشلة والمقصرة، والقضاء على الوساطة والمحسوبية والرشاوة والبطالة المقنعة، وبما يضمن استمرار الكفاءات فقط، نظراً لاستمرار العامل فى العمل متدافعاً رغباً فى ذلك وقادراً عليه.

(٩٠) عادة ما يتم الدفاع عن فكرة التقاعد الإجبارى، لإفساح الطريق للشباب لإيجاد فرصة عمل. والحقيقة أن ذلك يقوم على افتراض ضمنى مفاده أن النظام الاقتصادى

فى حالة جمود، وهذا ما لا يجب أن يكون. إذ يتحتم على الدولة التوسع فى النشاط الاقتصادى بمعدل يتناسب طردياً مع معدل نمو السكان، بما يجعل المجتمع يستفيد من خبرات كبار السن وسواعد الشباب.

(٩١) يقترح أن يكون ١٥٠٠ جنيه، على أن يزيد بما يتناسب وزيادة الأسعار.
(٩٢) على أن يتم نشر الوعى الإسلامى، والتحبيب فى الأمانة والصدق والرضا والزهد فى مال الفقراء وغيرها من الأخلاق الإسلامية الواجبة. (وهو ما يندرج تحت التكافل المعنوى).

(٩٣) يمكن الاستعانة بمقترح قانون الزكاة المنشور لدى: محى محمد مسعد: نظام الزكاة بين النص والتطبيق. مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، ١٩٩٨م. ص ص ٥٣٣-٥٥٢.

(٩٤) معدل العائد على رأس المال = صافى الربح ÷ رأس المال المدفوع. والمتوسط محسوب بمعرفة الباحث.

(٩٥) المقررة بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥م وتعديلاته، لكل من الأجر الأساسى والمتغير.
(٩٦) استرشاداً بمتوسط معدل العائد المحقق فعلياً خلال فترة الدراسة على أموال التأمينات فى مصر من ١٩٧٥م حتى ٢٠١٢م.

الاتفاقات الثنائية وأثرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السابع والعشرين

اعداد الباحثة

هند مرسى محمد البربرى

مدرس مساعد الاقتصاد

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

جامعة بنى سويف

مقدمة:

عرف المجتمع الدولى اتفاقيات الاستثمار الثنائية منذ ما يتجاوز النصف قرن من الزمان. فأول اتفاقية استثمار ثنائية تم توقيعها فى ٢٥ نوفمبر ١٩٥٩ بين باكستان وألمانيا. ومع زيادة العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول زادت عدد الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بتشجيع وحماية الاستثمار الأجنبى للتجاوز ٢٥٠٠ اتفاقية استثمار ثنائية تشمل معظم دول العالم.

وتعد هذه الاتفاقيات من أهم آليات لتشجيع وتحفيز الاستثمار الأجنبى المباشر التى تعقدها الدول فيما بينها بصورة ثنائية. وتتضمن هذه الاتفاقيات سبل حماية وتعزيز وتشجيع الاستثمارات الأجنبية فى الدول المختلفة^(١).

وقد اهتمت الأمم المتحدة بتحليل اتفاقيات الاستثمار الثنائية منذ فترة طويلة فى مجال عملها فى الاستثمار الأجنبى المباشر وخاصة من جانب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) كما يقوم هذا المؤتمر على نشر الاتفاقيات التى تم عقدها فى مجال الاستثمارات الثنائية.

وقد شهدت التسعينات من القرن الماضى نمواً كبيراً فى عدد اتفاقيات الاستثمار

(١) <http://www.aladalacenter.com/index.php?>

الثنائية. حيث وصلت عدد الدول التي وقعت على (BIT's) حوالى ١٧٣ دولة. وقد زادت عدد الدول النامية التي ابرمت هذه الاتفاقيات، فبعد أن كانت ٦٣ اتفاقية فى نهاية الثمانينات أصبحت ٨٣٣ اتفاقية فى نهاية التسعينات من القرن المنصرم. وقد ابرمت الدول العربية ما يقارب ١٢٥٠ اتفاقية ثنائية لتشجيع الاستثمار وتجذب الازدواج الضريبى بنسبة ٢٢٪ من الاجمالى العام البالغ ٥٦٢٩ اتفاقية. وتعد مصر من اكثر ١٠ دول ابراما لاتفاقيات تشجيع الاستثمار الثنائية الدولية على المستوى العالمى والعربى، حيث جاءت فى الترتيب الخامس عالميا والأول عربيا بإبرامها (١٠١) اتفاقية بنهاية عام ٢٠٠٨. ويعتبر هذا مؤشراً ايجابيا عن وعى كافة الدول عن مدى أهمية هذه الاتفاقيات على معدلات التنمية الاقتصادية وعلاقات الاستثمار الدولية على مستوى العالم.

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث فى أنه وبالرغم من عقد مصر للعديد من اتفاقات الاستثمار الثنائية بينه وبين العديد من الدول العربية والأجنبية، إلا ان هذه الاتفاقات لم تسهم بشكل كبير فى تدفقات الاستثمار العربى والأجنبى المباشر من هذه الدول إلى مصر.

أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث فى تحديد مدى قدرة الاتفاقات الثنائية فى مجال الاستثمار على تحفيز تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الاقتصاد الوطنى، وكيفية معالجة القصور فى تلك الاتفاقات لتفعيل دورها فى زيادة تدفقات رؤوس الأموال العربية والأجنبية فى مجال الاستثمار المباشر.

قروض البحث:

يرتكز البحث على عدة فروض اساسية وهى:

١ - أنه رغم تعدد مزايا الاتفاقات الثنائية فى مجال الاستثمار بالنسبة للدول داخل الاتفاق، إلا أن هناك العديد من التأثيرات السلبية لهذا النوع من الاتفاقات على تحرير تدفق رؤوس الأموال العالمية.

٢ - أن الاتفاقات الثنائية العربية فى مجال الاستثمار لم تفعل بالقدر الذى يجعلها ذات تاثير مباشر على تدفقات رؤوس الأموال العربية البينية.

٣ - أن مناخ وحوافز الأستثمار، وكذا الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى هى عوامل أكثر أهمية فى التأثير على تدفقات الأستثمار الأجنبى المباشر من الاتفاقات الثنائية المبرمة فى هذا المجال.

الهدف من البحث:

تقييم اثر الاتفاقات الثنائية التى ابرمتها مصرفى مجال الأستثمار واثرها على تدفقات الأستثمار الجنبى المباشر.

منهج البحث:

يقوم البحث بدراسة تنامى ظاهرة الاتفاقات الثنائية وتأثيرها على تدفقات الأستثمار الأجنبى المباشر من خلال المنهج الاستقرائى والاستنباطى لتحليل بيانات تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والعربية إلى مصر.

خطة البحث:

يتكون البحث من العديد من النقاط على النحو التالى:

أولاً: بعض المفاهيم الأساسية.

ثانياً: أنواع الأستثمار.

ثالثاً: أهم مبادئ اتفاقيات الأستثمار الثنائية.

رابعاً: الاتفاقات الثنائية المبرمة بين مصر وبعض الدول الأخرى.

خامساً: الأسباب التى تدفع نحو تأليف ترتيبات تجارية إقليمية.

سادساً: دوافع لجوء مصر إلى عقد إتفاقات ثنائية.

سابعاً: مخاطر الاتفاقات الثنائية .

ثامناً: معوقات تحقيق الاتفاقات الثنائية العربية لأهدافها.

تاسعاً: الاتفاقات الثنائية ومدى تأثيرها على تدفق الأستثمار الأجنبى المباشر.

أولاً: بعض المفاهيم الأساسية:

• تعريف الاتفاقات الثنائية: طبقاً للمعاجم المالية تعرف الاتفاقات الثنائية بأنها اتفاقية بين دولتين تتضمن ترتيبات تتعلق بالتجارة والمدفوعات والأستثمار وتعنى باللغة الأنجليزية bilateral agreement.

● تعريف اتفاقات الاستثمار الثنائية: تعريف اتفاقيات الاستثمار الثنائية بأنها «اتفاقية بين بلدين تمنح العديد من الضمانات للمستثمر الأجنبي، وهدفها تشجيع وتعزيز وحماية الاستثمارات المتبادلة بين البلدين، من خلال الشركات العاملة في كل منهما». وهي عادة ما تتعلق بتحديد نطاق الاستثمار والمبادئ التي يتم تطبيقها في كل منهما^(١).
فاتفاقيات الاستثمار الثنائية تمنح مميزات تفضيلية للدولتين أطراف الاتفاقية وذلك من خلال منح معاملة مميزة للشركات العاملة في كل منهما. مما يمثل مناخاً خصباً للتدفقات الاستثمارية في كل منهما مع مراعاة القوانين والتشريعات الوطنية الخاصة بهما.

● مفهوم الاستثمار: هو كل إضافة إلى رصيد المجتمع من رأس المال الثابت أو المتغير فلا استثمار، هو خلق أو تكوين رأس المال، الذي يساهم في خلق طاقة إنتاجية جديدة، حيث يستخدم رأس المال المدخر في المساهمة في العملية الانتاجية وإضافة إلى رؤوس الأموال العينية الثابتة، بقصد زيادة أو تحسين أو حماية الطاقة الانتاجية للمشروعات والاقتصاد القومي.

ثانياً: أنواع الاستثمار:

يأخذ الاستثمار عدة أشكال:

١- الاستثمار بالإحلال أو الاستبدال، والاستثمار الصافي أو صافي المخزون.

(أ) الاستثمار بالإحلال أو الاستبدال: وهو تعويض الأهلاك الحادث في الأصول الرأسمالية القديمة سواء من الناحية المادية أو الفنية (آلات وأجهزة ومباني). وهذا النوع من الاستثمار لا يهدف مباشرة إلى إضافة أصول إنتاجية، ولكن الحفاظ على الطاقة الإنتاجية بحالتها والحيلولة دون تدهورها من خلال مخصص الأهلاك.

(ب) الاستثمار الصافي أو صافي المخزون: أي التغيير في قيمة المخزون الصناعي والتجاري، سواء تعلق بمواد أولية أو نصف مصنوعة أو تامة الصنع خلال الفترة الانتاجية (سنة ميلادية)، فإذا كانت قيمة المخزون في نهاية السنة أكبر من بدايتها، كان الاستثمار موجباً والعكس صحيح.

(١) المرجع السابق.

٢ - إستثمار عام أو خاص أو مختلط:

(أ) الاستثمار العام: تقوم به الدولة من خلال مؤسساتها العامة. فتقوم الدولة بمشروعات مشابهة لمشروعات القطاع الخاص بهدف تحقيق إيرادات للدولة. أو تكون مشروعات يعزف عنها القطاع الخاص لكونها لا تحقق أرباحاً مرتفعة ولكنها تحقق نفعاً عاماً للمجتمع وللإقتصاد على نحو يفوق الربح.

(ب) الاستثمار الخاص: وهو الاستثمار الذى يقوم به القطاع الخاص ويهدف أساساً إلى تحقيق معدلات مرتفعة من الأرباح، سواء من خلال المستثمر الوطنى أو الأجنبى.

(ج) الاستثمار المختلط: وهو الاستثمار الذى يقوم على مبدأ الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لتحقيق أهداف إيرادية على وجه الخصوص.

٣- الاستثمار الوطنى أو الأجنبى:

(أ) الاستثمار الوطنى: الذى يتم برأس مال وطنى داخل اقليم الدولة ويتعلق بكافة صور الاستثمار المعروفة.

(ب) الاستثمار الأجنبى: ويقصد به أن يتم الاستثمار داخل اقليم الدولة برأس مال أجنبى. أو بتعبير آخر استيراد رأس المال من الخارج للاستثمار داخل اقليم الدولة. ويمثل رأس المال الأجنبى حجر الأساس فى عملية التنمية الاقتصادية، خاصة فى داخل الاقتصاديات النامية التى تفتقر إلى الاستثمارات ذات رؤوس الأموال الضخمة، بالإضافة إلى حاجتها للنقد الأجنبى. ولذلك تعمل هذه الدول على سن التشريعات التجارية والضريبية والمالية التى تقدم العديد من الحوافز والامتيازات للاستثمار الأجنبى.

ثالثاً: أهم مبادئ اتفاقيات الاستثمار الثنائية:

تأخذ اتفاقيات الاستثمار الثنائية بمجموعة من المبادئ لتحضى وتعزز وتشجع وتقدم الضمانات العديدة للاستثمار الأجنبى^(١).

ومن أهم هذه المبادئ:

— مبدأ المعاملة الوطنية.

— مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

(١) http://aladalacenter.com/index.php?option=com_k2&view

- التعويضات فى حالة حدوث خسائر للاستثمار الأجنبى.
- ضمانات حرية تحويل الأموال والأرباح.
- آليات تسوية المنازعات.

وهى كلها مبادئ تقرر ضمانات وحماية للاستثمارات الأجنبى فى الدولة المتعاقدة على كافة مستويات وأنواع الاستثمار.

وبنظرة سريعة إلى اتفاقية الاستثمار الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر. التى وقعت فى ١١ مارس ١٩٨٦ ودخلت حيز النفاذ فى ٢٧ يونيو ١٩٩٢ نجد أنها تتكون من ١٣ مادة تحدد كافة الأمور والإجراءات المتعلقة بالاتفاقية وتتمثل فى :

المادة الأولى: تعريفات وتحديد أهداف الاتفاقية.

المادة الثانية: تحفيز وتشجيع الاستثمار.

المادة الثالثة: التعويض عن نزع الملكية.

المادة الرابعة: التعويض فى حالة الضرر الناتجة عن الحرب أو أى أحداث مشابهة.

المادة الخامسة: التحويلات (تحويل الأرباح).

المادة السادسة: الاستشارة وتبادل المعلومات.

المادة السابعة: تسوية المنازعات بين أحد الاعضاء وبين دولة أو شركة العضو الآخر.

المادة الثامنة: تسوية المنازعات بين الأطراف المعنية بشأن تفسير وتطبيق هذه الاتفاقية.

المادة التاسعة: حماية الحقوق.

المادة العاشرة: تدبير وإجراءات لا تمنع بموجب الاتفاقية.

المادة الحادية عشر: الضرائب.

المادة الثانية عشر: تطبيق الاتفاقية على التقسيمات السياسية أو الادارية للأطراف.

المادة الثالثة عشر: دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ومدتها ونهايتها.

فيما يتعلق بالمادة الخاصة بتحفيز وتشجيع الاستثمار (المادة الثانية) فنجد أنها قررت الأحكام التالية :

١ - أن كل طرف من أطراف الاتفاقية يجب عليه أن يوفر البيئة الملائمة للاستثمار، مع مراعاة ضرورة تطبيق نفس الشروط والأحكام التى تطبق على الاستثمار الوطنى أو أى

شروط متميزة قد تمنح للاستثمار لدولة غير عضو في الاتفاقية ، وذلك تطبيقاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية ، ومبدأ المعاملة الوطنية.

٢ - توفير الشروط اللازمة بشأن تملك أو ايجار العقارات اللازمة للاستثمار أو الإدارة. وكذلك توفير كافة الأحكام الخاصة بحماية حقوق المؤلف وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والتراخيص وغيرها من حقوق الملكية الصناعية.

٣ - تسهيل الشروط الخاصة بعملية الائتمان ، أى القروض من المؤسسات المالية المحلية. كذلك تسهيل عمليات شراء وإصدار الاسهم وفقاً للقوانين الوطنية ، وشراء العملات الأجنبية.

٤ - يحق لكل طرف أن يحتفظ بالاستثناءات المقررة له عن مبدأ المعاملة الوطنية ، كنوع من تشجيع وتحفيز الاستثمار. مع ضرورة ابلاغ كل طرف للآخر لهذه الاستثناءات عن المعاملة الوطنية. ويكون لكل طرف حق تقدير الموافقة على الاستثمار من عدمه وفقاً للخطط والأولوية التى يضعها.

٥ - يجب أن يكون تشجيع وحماية الاستثمار بصورة لا تقل عن تلك الممنوحة بموجب القانون الدولى والتشريعات الوطنية. فمن جهة دخول وإقامة المستثمر الأجنبى أو العمالة الأجنبية ، فيجب أن توفر هذه الاتفاقية الاجراءات التى تسمح لرعايا ايا من الطرفين الدخول والإقامة فى أراضى الطرف الآخر ، بقصد تأسيس وتطوير وتوجيه وإدارة أو تقدم المشورة بشأن عمليات الاستثمار. وفى كل الأحوال لا يجوز للعاملين أو المستثمر الأجنبى أو الشركات الأجنبية أن تفرض أى سيطرة أو شروط تمس سيادة الدولة المضيفة بل يجب أن يخضع هؤلاء للقوانين الوطنية وخاصة قوانين العمل.

٦ - أن تسهل الدولة المضيفة الاجراءات الخاصة بمنح تراخيص الاستثمار والاستثمارات العقارية ، وذلك بصورة تتوافق مع ما تمنحه لمواطنى الدولة أو الشركات الوطنية أو الشركات من دولة ثالثة ، ايهما أفضل فى المعاملة.

٧ - يحق لهؤلاء اللجوء إلى المحاكم بكافة أنواعها والهيئات التى تمارس سلطة قضائية من أجل الفصل فى الدعاوى المتعلقة بهم وتحقيق العدالة بصدد هذه الدعاوى.

٨ - يجب على كل طرف من أطراف اتفاقية الاستثمار الثنائية أن يوضح بصورة علنية كافة القوانين واللوائح والإجراءات الادارية والقرارات القضائية الوطنية التى قد تؤثر على الاستثمار الأجنبى فى أراضيها.

٩ - وهذه المادة توفر لأطراف الاتفاقية، وخاصة الطرف الأجنبي، كافة الضمانات والمزايا التي تعمل على تشجيع وتحفيز الاستثمار داخل أراضيها. كما توضح للمستثمر الأجنبي كافة القوانين التي يتعامل بها داخل الأراضي الوطنية، ومن ثم يستطيع أن يتخذ القرار الملائم بشأن الاستثمار داخل إقليم الدولة من عدمه.

رابعاً: الاتفاقات الثنائية المبرمة بين مصر وبعض الدول الأخرى^(١) :

١- اتِّفَاقِيَّةُ التِّجَارَةِ الحُرَّةِ بَيْنَ مِصْرَ وَبُلْدَانِ الرِّابِطَةِ الأوروپِيَّةِ لِلتِّجَارَةِ الحُرَّةِ (الإفتا)

بِمُجَرِّدِ دُخُولِ اتِّفَاقِيَّةِ التِّجَارَةِ الحُرَّةِ بَيْنَ مِصْرَ وَدُولِ الإفتا (EFTA) (آيسلندا وليخنشتاين والنرويج وسويسرا) حَيَّزَ النِّفَازَ فِي أَغْصَاطِ ٢٠٠٧؛ تَحَرَّرَتْ عَلَيَّ القُورِ الصَّادِرَاتُ المِصْرِيَّةُ مِنَ السِّلَعِ الصَّنَاعِيَّةِ إِلَى الدُّوَلِ الأَعْضَاءِ بِهَا. أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلصَّادِرَاتِ الأوروپِيَّةِ مِنَ السِّلَعِ الصَّنَاعِيَّةِ إِلَى مِصْرَ، فَسَيَتَمُّ تَحْرِيرُهَا كَذَلِكَ بِحُلُولِ عَامِ ٢٠٢٠. وَتَقُومُ التِّجَارَةُ فِي السِّلَعِ الزَّرَاعِيَّةِ الأَسَاسِيَّةِ عَلَيَّ أَسَاسِ المُعَامَلَةِ بِالمِثْلِ؛ بَيْنَمَا تَحْطَى السِّلَعُ الزَّرَاعِيَّةُ المَصْنُوعَةُ بِمُعَامَلَةٍ تَفْضِيلِيَّةٍ عِنْدَ تَصْدِيرِهَا مِنْ مِصْرَ إِلَى دُولِ الإفتا.

٢ - اتِّفَاقِيَّةُ التِّجَارَةِ الحُرَّةِ بَيْنَ مِصْرَ وَتُرْكِيَا :

دَخَلَتْ اتِّفَاقِيَّةُ التِّجَارَةِ الحُرَّةِ بَيْنَ مِصْرَ وَتُرْكِيَا حَيَّزَ النِّفَازَ فِي مَارَسِ ٢٠٠٧. وَتَعَكَّسُ أَحْكَامُهَا - بِصِفَةِ عَامَّةٍ - صُورَةً لِلْفُصُولِ الَّتِي تَتَنَاوَلُ التِّجَارَةَ الحُرَّةَ بَيْنَ مِصْرَ وَالاتِّحَادِ الأوروپِيِّ فِي اتِّفَاقِيَّةِ الشَّرَاكَةِ المِبرَمَةِ بَيْنَهُمَا. وَبِنَاءِ عَلَيَّ ذَلِكَ؛ تُصَبِّحُ الوَارِدَاتُ التُّرْكِيَّةُ مِنَ السِّلَعِ الصَّنَاعِيَّةِ ذاتِ المنشأ المِصْرِيِّ، مُعْفَاةً مِنَ الرُّسُومِ الجُمْرَكِيَّةِ أَوْ أَى رُسُومٍ أُخْرَى ذَاتِ أَثَرٍ مُمَاطِلٍ. وَمِنْ نَاحِيَةِ أُخْرَى، سَيَتَمُّ بِالتَّدْرِيجِ إِسْقَاطُ الرُّسُومِ الجُمْرَكِيَّةِ أَوْ أَى رُسُومٍ أُخْرَى ذَاتِ أَثَرٍ مُمَاطِلٍ عَلَيَّ الوَارِدَاتِ المِصْرِيَّةِ مِنَ السِّلَعِ الصَّنَاعِيَّةِ ذاتِ المنشأ التُّرْكِيِّ، وَذَلِكَ طَبَقاً لِعَدَدٍ مِنَ الجَدَاوِلِ الزَّمْنِيَّةِ المَاطِلَةِ لِتِلْكَ الَّتِي تَضَمَّنَتْهَا اتِّفَاقِيَّةُ الشَّرَاكَةِ بَيْنَ الاتِّحَادِ الأوروپِيِّ وَمِصْرَ. أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلسِّلَعِ الزَّرَاعِيَّةِ، وَالزَّرَاعِيَّةِ المَصْنُوعَةِ، وَالسَّمَكِيَّةِ؛ تَتَضَمَّنُ الاتِّفَاقِيَّةُ تَنَازُلَاتٍ تَتِمُّثَلُ فِي صُورَةِ خَفْضِ الرُّسُومِ الجُمْرَكِيَّةِ وَالحِصَصِ. وَقَوَاعِدُ المنشأ فِي اتِّفَاقِيَّةِ «يُورومِيد»، يَتَعَيَّنُ تَطْبِيقُهَا عَلَيَّ السِّلَعِ التُّبَادَلَةِ عَلَيَّ نَحْوِ ثُنَائِيٍّ.

(١) http://eeas.europa.eu/delegations/egypt/eu_egypt/trade_relation/agreement/in

٣- اتِّفَاقِيَّةُ أَغَادِيرَ

اتِّفَاقِيَّةُ أَغَادِيرَ إِلَى إِنْشَاءِ مِنتَقَةِ تِجَارَةِ حُرَّةٍ بَيْنَ كُلِّ مِنَ الْمَغْرِبِ وَتُونِسَ وَالْأُرْدُنَ وَمِصْرَ، كَجُزٍّ مِنْ اتِّفَاقِيَّةِ شَرَاكَةِ أوروْمُوْسَطِيَّةٍ، مُنْظُورَةً فِي عَمَلِيَّةِ بَرِشْلُونَةِ. وَمُنْذُ دُخُولِ اتِّفَاقِيَّةِ حَيَازِ النِّفَازِ فِي مَارِسَ ٢٠٠٧؛ تَحَرَّرَتْ تَمَاماً التِّجَارَةُ فِي السِّلَعِ الصَّنَاعِيَّةِ وَالزَّرَاعِيَّةِ بَيْنَ الدَّوَلِ الْأَرْبَعِ الْمَوْقَعَةِ عَلَى الاتِّفَاقِيَّةِ. وَتُشَكِّلُ قَوَاعِدُ الْمَنْشَأِ أَحَدَ الْعُنَاصِرِ الرَّئِيسِيَّةِ فِي الاتِّفَاقِيَّةِ؛ حَيْثُ أَنَّهَا تَسْمَحُ لِلشَّرَكَاءِ بِتَرَاكُمِ الْقِيَمَةِ الْمُضَافَةِ. فَعَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ: تَسْتَطِيعُ تُونِسَ اسْتِخْدَامَ الْأَقْمِشَةِ الْمِصْرِيَّةِ لِإِنْتِاجِ مَلَابِسٍ جَاهِزَةٍ يُمَكِّنُهَا دُخُولُ مِنتَقَةِ التِّجَارَةِ الْحُرَّةِ الْأُورُوبِيَّةِ. وَفِي نَفْسِ الْوَقْتِ، يَكُونُ بِإِمْكَانِ مِصْرَ اسْتِخْدَامَ مُكَوِّنَاتٍ مَنَشُؤُهَا الْمَغْرِبَ أَوِ الْأُرْدُنَ؛ لِإِنْتِاجِ مَكِينَةٍ، مِصْرِيَّةِ الْمَنْشَأِ، تَتَمَتَّعُ بِإِعْفَاءٍ مِنَ الرُّسُومِ عِنْدَ نَفَازِهَا إِلَى أَسْوَاقِ الْإِتِّحَادِ الْأُورُوبِيِّ.

٤- مِنتَقَةُ التِّجَارَةِ الْحُرَّةِ الْعَرَبِيَّةِ الْكُبْرَى (GAFTA)

قَامَ الْمَجْلِسُ الْاِقْتِصَادِيُّ وَالْاجْتِمَاعِيُّ لِجَامِعَةِ الدَّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ، فِي فَبْرَايِرَ ١٩٩٧، بِإِنْشَاءِ «مِنتَقَةِ التِّجَارَةِ الْحُرَّةِ الْعَرَبِيَّةِ الْعُظْمَى» (GAFTA)، الَّتِي تُعْرَفُ أَيْضاً بِاسْمِ «مِنتَقَةِ التِّجَارَةِ الْحُرَّةِ الْعَرَبِيَّةِ الْكُبْرَى» (PAFTA)؛ وَذَلِكَ بِهَدَفِ تَمْكِينِ الْبِلَادِ الْعَرَبِيَّةِ مِنَ اسْتِغَادَةِ مِنَ الْمَكَاسِبِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ لِلتَّكْمُلِ الْإِقْلِيمِيِّ. وَتُشَارِكُ بِالْعُضُويَّةِ ثَمَانِي عَشْرَةَ دَوْلَةً أَعْضَاءَ بِالْجَامِعَةِ، وَمِنْ ضِمْنِهَا مِصْرَ. وَقَدْ تَمْكَّنَتْ الاتِّفَاقِيَّةُ حَتَّى الْآنَ مِنَ التَّحْرِيرِ التَّامِّ لِلْسِّلَعِ بِإِعْفَائِهَا تَمَاماً مِنَ الرُّسُومِ الْجُمْرُكِيَّةِ، وَمِنْ مَدْفُوعَاتٍ أُخْرَى لَهَا نَفْسُ الْأَثَرِ، بَيْنَ الدَّوَلِ الْمَوْقَعَةِ عَلَى الاتِّفَاقِيَّةِ. عِلَاوَةً عَلَى ذَلِكَ، بَدَأَتْ جَامِعَةُ الدَّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ مُبَاحَثَاتٍ بِشَأْنِ تَحْرِيرِ الْخِدْمَاتِ وَالاسْتِثْمَارِ، وَقَامَتْ بِمُبَادَرَةٍ لِإِعْلَاءِ (GAFTA) إِلَى مَصَافِ اتِّحَادِ جُمْرُكِيِّ بِحُلُولِ عَامِ ٢٠١٥.

وَجَدِيرٌ بِالذِّكْرِ أَنَّ مِصْرَ قَدْ قَامَتْ بِالتَّصْدِيقِ عَلَى عَدَدٍ مِنَ الاتِّفَاقِيَّاتِ الرَّأِيسِيَّةِ إِلَى تَشْجِيعِ الْإِسْتِثْمَارِ بَيْنَ الدَّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ، الَّتِي تَمَّ تَوْقِيعُ أَغْلَبِهَا تَحْتَ رِعَايَةِ جَامِعَةِ الدَّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ (عَلَى الْأَخْصِ الْمَجْلِسِ الْاِقْتِصَادِيِّ لِلْوَحْدَةِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ، الَّتِي تَأَسَّسَتْ فِي يُونِيُو ١٩٥٧، بِمُوجِبِ قَرَارِ الْمَجْلِسِ الْاِقْتِصَادِيِّ وَالْاجْتِمَاعِيِّ لِلْجَامِعَةِ)، وَكَذَلِكَ مُنْظَمَةُ الْمُؤْتَمَرِ الْإِسْلَامِيِّ. تُغَطِّي هَذِهِ الاتِّفَاقِيَّاتُ - بِدَرَجَاتٍ مُتَفَاوِتَةٍ - مَوْضُوعَاتٍ مِثْلُ مَنَعِ الْإِزْدَوَاجِ الضَّرِيبِيِّ وَتَنْشِيطِ

الاستثمار وضمانات الاستثمار، وحل المنازعات.

٥- بروتوكول الكويز QIZ

المناطق الصناعية المؤهلة، المعروفة باسم (QIZ)، هي مناطق جغرافية معينة في مصر، حددتها الحكومة المصرية ووافقت عليها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث أن السلع الصناعية ذات المنشأ المصري، المستوفاة شرط أن تكون نسبة ١١,٧٪ - كحد أدنى - من مكوناتها إسرائيلياً؛ تتمتع بإعفاء من الرسوم الجمركية عند دخولها الأراضي الأمريكية. وليس للكويز تاريخ إنقضاء، ولا تحتاج إلى تجديد من الكونجرس بعد بضعة أعوام، مثل نظام الأفضليات المعم (GSP) أو أي تشريع تجاري آخر.

٦- السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي «الكوميسا» (COMESA)

تأسست الكوميسا في ديسمبر ١٩٩٤، بهدف إقامة كيان اقتصادي وتجاري قادر على تخطي بعض الحواجز التي تواجهها بعض الدول بشكل فردي. وهي عبارة عن هيئة، تشارك في عضويتها حالياً ١٩ دولة من بينها مصر التي انضمت إليها في عام ١٩٩٨.

إن إقامة منطقة تجارة حرة (FTA) أمر قد تحقق لـ ١١ من الدول الأعضاء، وهي تحديداً: جيبوتي ومصر وكينيا ومدغشقر ومالاوي وموريشيوس والسودان وزامبيا وزيمبابوي في عام ٢٠٠٠، ثم تبعته كل من بروندي ورواندا في عام ٢٠٠٤. وتنطبق الإعفاءات الجمركية على كل الواردات من المنتجات التي تشتمل على نسبة ٤٥٪ من القيمة المضافة - على الأقل - يكون قد تم اكتسابها في الدول الأعضاء.

وتهدف الكوميسا كذلك إلى إنشاء اتحاد جمركي. وفي إطار الإعداد لذلك، فقد تم إنجاز قدر كبيراً من العمل، أخذاً في الاعتبار تسميات المصطلحات الجمركية، ونظام التقييم العام، والقواعد الجمركية الإجرائية، بالإضافة إلى إزالة العقبات غير الجمركية. وعلاوة على

ذَلِكَ، فِي يُونِيُو ٢٠١١، بَدَأَتْ مُفَاوَضَاتٌ، بِهَدَفِ إِنْشَاءِ مِِنْطَقَةِ تِجَارَةِ حُرَّةٍ ثَلَاثِيَّةِ الْأَطْرَافِ، بَيْنَ الْكُومِيْسَا وَطَرَفَيْنِ إِقْلِيْمِيَيْنِ آخَرَيْنِ لِلتَّكَاْمُلِ، وَهُمَا تَحْدِيدًا: «جَمَاعَةُ شَرْقِ أَفْرِيقِيَا» (EAC)، وَ «مَجْمُوعَةُ تَنْمِيَةِ الْجَنْوِبِ الْأَفْرِيقِي» (SADC).

٧- مِصْرُ وَمِيرْكُوسُور

فِي عَام ٢٠٠٤، وَقَّعَتْ مِصْرُ عَلَى إِتْفَاقِيَّةٍ إِطَارِيَّةٍ مَعَ «السُّوقِ الْمُشْتَرَكَةِ لِلْبُدَآنِ الْخَرْوُطِ الْجَنْوِبِي» الْمَعْرُوفَةِ بِاسْمِ «مِيرْكُوسُور» MERCOSUR، وَ «الْإِتْحَادِ الْجُمْرُكِيِّ لِجَنْوِبِ أَمْرِيكَا اللَّاتِينِيَّةِ»، الَّذِي يَضُمُّ كُلِّ مِّن: الْأَرْجَنْتَيْنِ وَالْبِرَازِيلِ وَجَارَاوَايَ وَأُورُوْجَوَايَ، وَذَلِكَ بِهَدَفِ تَمْهِيدِ الطَّرِيقِ أَمَامَ إِنْشَاءِ مِِنْطَقَةِ تِجَارَةِ حُرَّةٍ. وَفِي أَغْسَس ٢٠١٠، كَلِمَتْ الْمُفَاوَضَاتِ بِالنَّجَاحِ فِي تَوْقِيعِ إِتْفَاقِيَّةٍ بَيْنَ مِصْرٍ وَ «مِيرْكُوسُور». وَهَذِهِ الْإِتْفَاقِيَّةُ - الَّتِي لَمْ تَدْخُلْ بَعْدَ حَيْزِ النِّقَاطِ - تَتَمَتَّعُ بِمُقَدَّرَاتٍ كَبِيرَةٍ لِتَعْزِيزِ التَّدْفِقاتِ التِّجَارِيَّةِ بَيْنَ طَرَفَيْهَا. فَعَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ: تُشِيرُ التَّقَارِيرُ إِلَى أَنَّ مِصْرَ هِيَ أَكْبَرُ مُسْتَوْدٍ لِلْقَمَحِ فِي الْعَالَمِ، فِي حِينِ تَأْتِي الْأَرْجَنْتَيْنِ بَيْنَ أَكْبَرِ مُسْتَوْدِيهِ. إِنَّ وَارِدَاتِ مِصْرٍ مِّن «مِيرْكُوسُور»، رُبَّمَا تُصْبِحُ قَابِلَةً لِلزِّيَادَةِ مِّنْ مُنْتَجَاتٍ مِثْل: اللَّحْمِ الْبَقْرِيِّ وَالذَّوَاْجِنِ وَالذَّرَّةِ وَالصُّوْيَا، وَالسِّيَّارَاتِ وَقَطْعِ غَيْرِهَا أَيْضًا.

خَامِسًا: الْأَسْبَابُ الَّتِي تَدْفَعُ نَحْوَ تَأْلِيفِ تَرْتِيبَاتٍ تِجَارِيَّةٍ إِقْلِيْمِيَّةٍ^(١) :

مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ بَعْضَ الدُّوَلِ قَدْ تَكُونُ مَدْفُوعَةٌ بِإِعْتِبَارَاتٍ اِقْتِصَادِيَّةٍ وَقَدْ يَكُونُ الْبَعْضُ - مَدْفُوعٌ بِإِعْتِبَارَاتٍ سِيَّاسِيَّةٍ تَتَعَلَّقُ بِالْأَمْنِ الْقَوْمِيِّ وَلَكِنْ هُنَاكَ فَوَائِدُ مِّنْ قِيَامِ إِتْفَاقِيَّاتٍ تِجَارِيَّةٍ أَوْ أَى تَرْتِيبِ تِجَارِيٍّ/إِقْلِيْمِيٍّ وَهِيَ عَلَى النِّحْوِ التَّالِي:

١- بِنَاءُ الثِّقَةِ :

عِنْدَمَا تَقَرَّرُ الدُّوَلُ تَأْلِيفَ إِتْحَادِ جُمْرُكِيٍّ فَانْ لَا بُدَّ مِّنْ أَمْرَيْنِ هُمَا إِزَالَةُ الْحَوَاجِزِ الَّتِي تَعْتَرِضُ التِّجَارَةَ الْبَيْنِيَّةَ ثُمَّ تَطْبِيقُ سِيَّاسَةِ تِجَارِيَّةٍ مُوَحَّدَةٍ تُشْمَلُ تَعْرِيفَةَ جُمْرُكِيَّةٍ خَارِجِيَّةٍ مُوَحَّدَةٍ وَتَتَوَافَرُ لِلسَّلْعِ وَالْمُنْتَجَاتِ حُرِيَّةُ التَّنْقُلِ دَاخِلَ الْإِقْلِيمِ الْجُمْرُكِيِّ مَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ

(١) مُحَمَّدُ نَبِيلُ الشَّيْمِي - "دِرَاسَةٌ حَوْلَ أَهْمِ الْإِتْفَاقِيَّاتِ التِّجَارِيَّةِ بَيْنَ مِصْرٍ وَالْعَالَمِ الْخَارِجِيِّ" - الْحَوَارِ الْمَتَمَدَّن - الْعَدَدُ

مخالفة للنظام العام والآداب^(١)، وكذلك ستتربط الدول وتتضافر جهودها وتقل عوامل التوتر بينهما لتأخذ سياسة حسن الجوار... والدور الذى تؤديه الاتفاقات التجارية الإقليمية فى بناء أواصر الثقة والتفاهم أمر لا غنى عنه للنمو الاقتصادى ولا شك أن قيام الاتحاد الأوروبى خير مثال على ذلك فقد ساهم كثيرا فى الحد من التوترات والتناحر بين فرنسا وألمانيا وتجنب قيام النزاعات العدائية بينهما كما أن توحيد العملة (اليورو) كان من أهم عناصر ربط القوى الأوروبية.

٢ - توسيع نطاق التجارة :

من أهم الآثار الاقتصادية للاتفاقيات التجارية الاستعاضة عن منتج مرتفع التكلفة بمنتج منخفض التكلفة الأمر الذى يزيد من حجم التجارة بين الأعضاء واستفادة المستهلكين من الأسعار المخصصة بعد إزالة الرسوم الجمركية وتزيد المنافسة بين الشركات المنتجة وتعمل على تصحيح أوضاعها وترشيدها استخداماتها ولكن يجب فى الوقت ذاته على الدول الأعضاء الانفتاح على الخارج من خلال عدم المغالاة فى فرض رسوم على منتجات منافسة من دول أخرى الأمر الذى يعمل على توفير حماية؟ بالصناعة المحلية ؟ المنافسة مع اتجاه الدول الأخرى خارج التكتل لاتحاد إجراءات مضادة لصادرات دول التكتل.

٣ - زيادة عوائد الاستثمار وزيادة المنافسة :

لا شك أن أى ترتيب تجارى إقليمي يزيد من عوائد الاستثمار ويشجع المنافسة بين المؤسسات، كما أن زيادة حجم السوق تعمل على زيادة المنافسة نظرا لأن الشركات المنتجة ستعمل على زيادة حصتها فى الأسواق وهذا بالتبعية يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية للصناعة مع اقتصاديات الحجم الكبير وخير مثال على ذلك النجاح الذى حققه الاتحاد الأوروبى بسبب التجارة الكبيرة فيما بين الصناعات التحويلية وما صاحب ذلك من ترشيد الإنتاج.

٤ - وسيلة لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر :

من المسلم به أن وجود سوق متكاملة وانتهاج سياسة منفتحة على الخارج وغيرها من سياسات الاقتصاد الكلى الناجحة تعد أهم محددات الاستثمار الأجنبى المباشر للاتفاقيات التجارية تشجع التدفقات الاستثمارية سواء بين الدول الأعضاء أو من خارج الاتفاقية حيث أنه فى حالة الاتحاد الجمركى يكون هناك سوقا واحدة داخل جدار التعريف الجمركية

الخارجية الموحدة يمكن أن نزيد من الحافز لدى المستثمرين الأجانب للدخول فيما يسمى بالقفزة التعريفية إذا كانت التعريفية الخارجية الموحدة أعلى من التعريفية السابقة بالنسبة لبعض الدول كمان أن الحد من تشوهات الإنتاج داخل دول في الاتفاق يمكن أن يزيد الكم الاجمالى للاستثمار الذى يقدمه المستثمرون فى الدول الأعضاء كما أن الزيادة التى يمكن أن يحدثها فى حجم السوق تمكن من زيادة كمية الاستثمار سواء من جانب المستثمرين الداخليين أو الخارجيين وهذا الأثر الذى ينطوى على أهمية خاصة للاستثمارات الكبيرة.. لماذا قامت مصر بالدخول فى اتفاقيات تجارة أو مشاركة مع العديد من الدول؟ هناك العديد من الدوافع التى حدة بمصر للدخول فى اتفاقيات ثنائية أو متعددة مع العديد من دول العالم ، وهذا ما سنوضحه فى الجزء التالى .

سادساً: دوافع لجوء مصر إلى عقد إتفاقات ثنائية :

لأشك أن قدرة مصر على تنمية صادراتها كانت قدرة محدودة فى ظل قيام لدول الكبرى فى وضع عراقيل أمام صادرات الدول النامية عامة وكانت الصناعات التقليدية المصرية من أكثر النوعيات التى فشلت فى النفاذ إلى الأسواق العالمية (يعود ذلك إلى انخفاض مستويات الفن الإنتاجى وارتفاع التكلفة وهى أسباب للأسف مازالت تلقى بأعبائها على الصناعة المصرية) ولم يكن لمصر أى وسائل أخرى سوى اتفاقيات التجارة التى يمكن من خلالها إيجاد موطن قدم للسلع الوطنية فى أسواق دول أخرى^(١). حيث حققت الاتفاقات الثنائية العديد من الأهداف الاقتصادية الهامة من أهمها ما يلى :

- ١ - حققت اتفاقات التجارة الحرة الثنائية والمتعددة أهداف التصدير هو ما رفع من حصيلة العملات الأجنبية والتى تسهم إيراداتها فى عمليات التنمية الاقتصادية.
- ٢ - ساهمت هذه الاتفاقات فى زيادة الواردات من المدخلات الصناعية والمواد الغذائية والخامات وهو ما حال دون حدوث العديد من الأزمات فى السلع الاستراتيجية فى كثير من الأحيان.
- ٣ - ساهمت هذه الاتفاقيات فى تحقيق حاله من الاستقرار النسبى فى أسعار السلع المصدرة وأيضاً المستوردة حيث كانت تنص على أسعار محددة لا تتغير إلا باتفاق الجانبين أو لأسباب مبررة وهو ما ساعد الأجهزة التخطيطية على وضع حسابات دقيقة لتكلفة التنمية وعائدها.

(١) محمد نبيل الشيمى. المرجع السابق.



٤ - ساهمت فى تطوير الصناعة وتوفير مستلزمات الإنتاج. حيث أن العديد من المشروعات الكبرى التى اقيمت فى مصر بؤوس أموال اجنبية كانت نتاج لاتفاقيات ثنائية أو متعددة للتجارة والاستثمار .

سابعاً: مخاطر الاتفاقات الثنائية^(١) :

تبنت العديد من الدول العربية فكرة تحرير التجارة العربية من خلال اتفاقيات ثنائية بدعى أنها ستؤدى فى النهاية إلى تحرير شامل للتجارة العربية ، ولاشك أن هذا الأسلوب ينطوى على العديد من المخاطر رغم بعض إيجابياته ، والسؤال الآن هل تؤثر الاتفاقيات الثنائية على مسيرة التعاون الاقتصادى العربى الشامل؟.

ورغم أنه من الممكن تبنى النزعة الثنائية والإقليمية فى تحرير التجارة مع التقدم نحو تحرير التجارة العالمية ، إلا أن هذا الأمر ينطوى على مخاطرة كبيرة من جانبين :

الأول : أنها قد تؤدى إلى تباطؤ مسيرة تحرير التجارة متعددة الأطراف .

والثانى : أنها قد تستبعد العديد من الدول الأكثر فقراً فى العالم ،

على الرغم من تلك المخاوف إلا ان الاتفاقات الثنائية هى الاتجاه السائد فى التحالفات التجارية الجديدة مثل الاتفاقية الجديدة بين المكسيك ومنظمة التجارة الحرة الأوروبية ، أو الاتفاق الثنائى بين سنغافورة ونيوزيلاند ، والاتفاقيات الثنائية والإقليمية بين الدول العربية^(٢) ، و ومن شأنها هذه الاتفاقيات أن تسمح للشركاء التجاريين بتخطيم الحواجز فيما بينهم دون الحاجة إلى انتظار ما تسفر عنه محادثات منظمة التجارة العالمية ، فهذه الشراكة ستحقق مصلحة ذاتية للدول المشاركة ، إلا أنها لن تحقق المكاسب حتماً للاقتصاد العالمى ، فقد يحدث خلق للتجارة بين البلدين الاخلين فى الاتفاق لكنها ستحول التجارة بعيداً عن المنتجين الأقل تكلفة والذين هم خارج التحالف ، لذلك يجب أن ينظر إلى اتفاقيات التجارة الإقليمية أو الثنائية بطريقة نقدية من حيث تأثيرها على التحرير الشامل للتجارة الدولية . حيث يجب أن نسال هل سيصبح الاتجاه الإقليمى والثنائى أسلوباً أفضل لتحرير التجارة العالمية فى المدى البعيد ، وأيهما أسرع فى احداث عملية التحرير اتفاقات إقليمية ضيقة أو ثنائية ، أم التحرير من خلال تكتلات أكبر تحت مظلة منظمة التجارة العالمية؟

(١) مغاورى شلبى - الاتفاقات الثنائية الباب الخلفى لتحرير التجارة - منتدى تمكين الأسرة المصرية - فبراير ٢٠٠١ .

(٢) راجع الجدول رقم (٤) الاتفاقيات الثنائية العربية العربية

ثامناً: معوقات تحقيق الاتفاقات الثنائية العربية لأهدافها:

أدى الإحساس العام لدى معظم الدول العربية ببطء مسيرة تحرير التجارة العربية البينية في إطار العمل العربى المشترك إلى تبنى العديد من الدول العربية لأسلوب تحرير التجارة البينية على المستوى الثنائى والإقليمى ، وهو ما أدى إلى انتشار هذه الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية ، وتعتبر مصر أكثر الدول التى وقعت على مثل هذه الاتفاقيات مع دول عربية أخرى ، ولكن من خلال الدراسة للاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية يلاحظ أن هناك خطوط مشتركة بين هذه الاتفاقيات تجعل منها صورة نمطية فى معظم أحكامها ، وخاصة فيما يتعلق بمراحل تحرير التجارة ، وقواعد المنشأ التى تحكم الاتفاقيات ، والإجراءات الوقائية لأغراض ميزان المدفوعات ، والمتابعة والتنفيذ ، ويمكن إبداء بعض الملاحظات على هذه الاتفاقيات كما يلي^(١):

- أن هذه الاتفاقيات عقدت استرشاداً بأهداف الاتفاقيات ذات الصلة فى إطار جامعة الدول العربية ، وقواعد اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، وهو ما تشير إليه ديباجة معظمها.
- تستبعد هذه الاتفاقات السلع المنتجة فى المناطق الحرة المقامة فى كلا الطرفين ومن المعروف أن هذه السلع تمثل مشكلة فى البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ولم يتم التوصل إلى حلول لها ، وكان من المفترض أن يتم حل هذه المشكلة فى إطار الاتفاقيات الثنائية العربية ، وهو ما لم تحققه الاتفاقيات الثنائية بين معظم الدول العربية.
- احتوت الاتفاقيات على قوائم سلبية تضم السلع التى يتمتع فيها كلا الطرفين بمنافسة عالية وميزة نسبية مثل المنسوجات والملابس الجاهزة فى كل من مصر وتونس أو السلع التى تخضع لاحتكار الحكومات أو القطاع العام فى البلاد العربية وتستوعب عدد كبير من العمالة مثل التبغ ومنتجاته أو حديد التسليح ، وهذا يعنى أن القائمة المجمعة للسلع التى لا يشملها التحرير لدولة عربية واحدة مثل مصر مثلاً - فى حالة إبرامها اتفاقيات ثنائية لتحرير التجارة مع أغلب البلدان العربية - سوف تكون قائمة طويلة وربما تشمل عدد أكبر مما كانت تحتويه قوائمها السلبية فى حالة تحرير التجارة العربية على المستوى العام فى إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

(١) المرجع السابق

• رغم مزايا هذه الاتفاقيات إلا أنها تؤدي في الغالب إلى تحويل التجارة من خارج طرفي الاتفاقية إلى التجارة بينهما بما فيها الدول العربية الأخرى حتى ولو كانت أسعار السلع في حالة استيرادها من الطرف الثاني أعلى مما لو تم استيرادها من دولة ثالثة، وهو ما يؤدي إلى رفع أسعار الواردات.

• أن هذه الاتفاقيات تؤدي إلى قيام نوع من التخصص وتقسيم العمل بين طرفي الاتفاقية وتنشأ صناعات ومشروعات معينة لسد الطلب لسوق معين يكون مضمونا ، وقد تظهر المشاكل عندما تتجه الدول إلى تحرير التجارة بينها على المستوى العام، حيث سيتم إعادة تحويل التجارة التي نمت بين الدولتين في إطار الاتفاقية الثنائية لتكون في إطار أوسع بين جميع الدول العربية، وهو ما يمكن أن يضر الصناعات والمشروعات التي أقيمت على أثر الاتفاقية الثنائية، وهذا ما يؤكد أفضلية الأسلوب الذي لجأ إليه الاتحاد الأوروبي في رحلته نحو الوحدة الاقتصادية.

• تخلق الاتفاقيات أكثر من سرعة في تحرير التجارة بين الدول العربية، حيث تقوم كل دولة بتحرير تجارتها على أكثر من مستوى فهي تقوم بذلك في إطار التزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية، وأيضاً تقوم بتحرير تجارتها الخارجية في إطار التزاماتها تجاه البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وتقوم بتحرير تجارتها مع دول أخرى عربية أو غير عربية بناء على اتفاقيات ثنائية ، وكل اتجاه من هذه الاتجاهات يسير بسرعة مختلفة وهو ما يخلق العديد من التعقيدات والمشاكل مما يتطلب ضرورة توحيد تلك السرعات.

ورغم هذه الملاحظات فهذه الاتفاقيات ليست عديمة الفائدة أو أن مجمل آثارها سلبية، ولكن الأمر يكون أكثر فاعلية إذا تم التحرير الثنائي للتجارة بين دولتين عربيتين بحيث يكون هذا التحرير أسرع واشمل من حيث الفترة الانتقالية له والسلع التي يشملها اتفاق التحرير الثنائي مقارنة ببرنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كما في حالة الاتفاق التجاري الموقع بين مصر والعراق مؤخراً والذي يحرر التجارة المتبادلة بين الطرفين بلا استثناء وفوراً ، وهذا يعني أنه لا مبرر للاتفاق بين الدول العربية إذا لم يكن يقدم جديد عما قدمه برنامج منطقة التجارة العربية الذي يجب الاتفاقيات الثنائية لتحرير التجارة العربية، وكذلك هناك ضرورة، لأن تكون هذه الاتفاقيات مفتوحة لانضمام دول

عربية أخرى عندما توفق أوضاعها مع هذا الاتفاق ليتحول من اتفاق ثنائي إلى اتفاق متعدد الأطراف بين الدول العربية ويسهل استكمال عملية التحرير على المستوى العام^(١).
وخلاصة القول أن الاتفاقيات الثنائية العربية لتحرير التجارة رغم مزاياها للدول المشارك فيها إلا أنها تصيب مسيرة التعاون العربى الشامل بالعديد من الأضرار أهمها أنها تؤدى إلى تباطؤ أو عرقلة مسيرة تحرير التجارة متعددة الأطراف بين الدول العربية وتؤدى إلى تشابك وتعقيد مسارات تحرير التجارة الخارجية فى الدول العربية وتفقد الدول العربية حمسها لإنجاز تكتل اقتصادى عربى شامل ليحل محله الأنماط الثنائية والإقليمية^(٢).

تاسعاً: الاتفاقات الثنائية ومدى تأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر:

عقدت مصر سبع اتفاقات ثنائية مع الدول العربية وهذه الدول هي (لبنان - سوريا - المغرب - تونس - ليبيا - الأردن - العراق) - جدول رقم (٤) يوضح تفاصيل تلك الاتفاقيات - نلاحظ أن هذه الاتفاقات لا تخرج عن كونها اتفاقات تجارة حرة أو تفضيلية- وقد ت عقد هذه الاتفاقات خلال الفترة من ١٩٩١ وحتى ٢٠٠٧. بهدف تيسير التبادل التجارى بين تلك الدول، وتخفيض أو إلغاء العوائق الجمركية والكمية على التجارة البينية لهذه الدول، إلا أنها لم تكن بأى حال من الأحوال اتفاقات لتيسير تدفق الاستثمارات المباشرة بين تلك الدول.

فبالنظرنا إلى حجم مساهمات العرب فى رؤوس الأموال المصدرة لشركات الاستثمار الداخلى بمصر طبقاً للقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ حتى نهاية يونية ٢٠٠٦ نلاحظ أن المملكة العربية السعودية تاتى على راس الدول التى لها استثمارات مباشرة فى مصر حيث بلغ عدد الشركات التى يمتلكها مواطنون سعوديون ٧٧٩ شركة بإجمالى رأسمال مستثمر ٧٨١٥ مليون جنية، وبنسبة تمثل ٣٥,٧ ٪ من جملة رؤوس الأموال العربية المستثمرة بمصر. تليها الكويت ثم ليبيا. أما إجمالى مساهمات الدول العربية السبع الداخلة فى اتفاقات ثنائية مع مصر فإنها تصل إلى ١٣١٢ شركة بإجمالى استثمارات ٤١٤٩,٣ مليون جنية تمثل ١٨,٩٧ ٪ من جملة رؤوس الأموال العربية المستثمرة فى مصر. وهذه النسبة تمثل ٥٣ ٪ من نسبة مساهمة دولة واحدة وهى المملكة العربية السعودية (جدول رقم ١).

(١) المرجع السابق

(٢) المرجع السابق

ونفس الوضع بالنسبة لمساهمات العرب فى رؤوس الأموال المصدرة لشركات بالمناطق لحره حتى نهاية يونيه ٢٠٠٦ (جدول رقم ٢) تاتى دولة الكويت على رأس القائمة عدد ١٨ شركة برأس مال إجمالى ٤٧٨,٥ مليون جنية تمثل ٥٨٪ من جملة الاستثمارات العربية بالمناطق الحرة. تلتها المملكة العربية السعودية ثم الإمارات العربية. فى حين بلغ عدد الشركات التابعة لدول الاتفاقات الثنائية ٦٦ شركة باستثمارات إجمالية ٥٣,٦ مليون جنية فقط وهى نسبة بسيطة جداً بالمقارنة بالدول العربية الثلاث الأولى.

ومن جهة أخرى وبالنظر إلى بيانات الجدول رقم (٣) والذى يوضح حجم مساهمات رؤوس الأموال الأجنبية فى تأسيس شركات بمصر حتى نهاية ٢٠٠٦/٦ نجد أن بريطانيا أتى على رأس القائمة بعدد ٢٨٢ شركة بإجمالى استثمارات ٥٤٠٢,٨ مليون جنية تمثل ١٤٪ من جملة الاستثمار الأجنبى المباشر، تليها فرنسا ثم هولندا. فى حين تأتى الولايات المتحدة الأمريكية - وهى إحدى دول بروتوكول الكويت- فى المرتبة الخامسة بعد بنما بإجمالى استثمارات ١٩٥٣,٣ مليون جنية بنسبة ٧٪ فقط من جملة الاستثمارات الأجنبية لمباشرة بمصر، وتأتى سويسرا - وهى احد دول اتفاقية الأفتا - فى المرتبة السابعة، كما تأتى تركيا (اتفاق ثنائى بينها وبين مصر) فى المرتبة السادسة والعشرون.

مما سبق يتضح أن الاتفاقات الثنائية أو متعددة الأطراف بين مصر وبعض الدول عربية والأجنبية لم يكن لها تأثير ملحوظ على مساهمات هذه الدول فى تدفقات رؤوس الأموال المباشرة إلى مصر، حيث أن أهم ثلاث دول عربية مساهمة فى تدفقات رؤوس الأموال العربية إلى مصر ليست دول اتفاقات ثنائية مع مصر، ونفس الحال بالنسبة لأهم ثلاث دول اجنبية تساهم فى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر. وهذا يعنى أن لاستثمار الأجنبى المباشر إلى دولة ما يتوقف على عوامل أخرى أهم ممن الاتفاقات الثنائية؛ هذه العوامل تتمثل فى توافر مناخ الاستثمار الجاذب لرؤوس الأموال الأجنبية ومنها حواز الاستثمار، الاستقرار الاقتصادى والسياسى، هيكل النظام الضريبى، إضافة إلى فروق تكاليف الإنتاج بين الدول المصدرة للإستثمار والدول المستقبلة له.

لنتائج:

من العرض السابق نخرج بالعديد من النتائج الهامة وهى
١ - أن الاتفاقات الثنائية وبالرغم من فوائدها العدة للأقتصاديات طرفى الاتفاق إلا انها قد تخلق نوعاً من توجيه التجارة فى غير صالح الاقتصاد العالمى والتخصص الدولى

وتقسيم العمل بما يحقق اكبر معدلات للرفاهة الاقتصادية العالمية.

٢ - أن الاتفاقات الثنائية العربية كانت فى معظمها اتفاقات لتسيير التجارة البينيـ العربية ، وكانت فى معظمها بين دول تتشابه فى الهيكل الاقتصادى ومعدلات النمو وهو ما جعل هذه الاتفاقات تعوقها الكثير من قوائم الاستثناءات التى فرغتها مـ مضمونها.

٣ - أن الاتفاقات الثنائية او المتعددة بين مصر والدول الخارجية لم يكن لها تاثير واضح على تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر، وقد يرجع السبب فى ذلك إلى أن معظم هذه الاتفاقات كانت فى مجال تحرير التجارة وليس فى مجال تحرير الاستثمار

التوصيات:

يمكننا ان نخرج من هذا البحث بالعديد من التوصيات الهامة لتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر.

١ - يجب إعادة التفكير فى صياغة الاتفاقات الثنائية المصرية العربية بما يجعلها اتفاقيات لتحرير التجارة فى السلع والخدمات ورؤس الأموال بما يرفع من الفوائد المرجوة من هذه الاتفاقات وهى التوصل تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بحلول عام ٢٠٢٥.

٢ - يجب السراع نحو الاستقرار السياسى والاقتصادى لنها من اهم عوامل جذب الاستثمارات الجنبية المباشرة وبناء الثقة فى الاقتصاد المصرى.

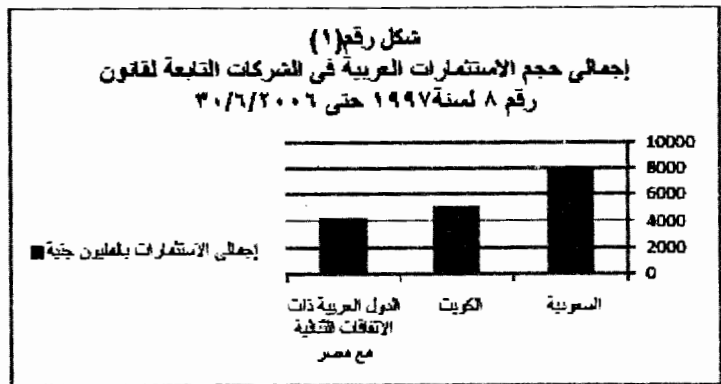
٣ - تحرير الاقتصاد المصرى من البيروقراطية وتبسيط إجراءات تسجيل الشركات الجديدة لأن تعقد الإجراءات من أهم عوامل الطرد للاستثمارات الاجنبية المباشرة.

جدول رقم (١)
مساهمات رؤوس الأموال العربية في تأسيس شركات
طبقاً للقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ حتى ٣٠/٦/٢٠٠٦

البيانات بالآلاف جنية

مستثمر	تسوية	عدد الشركات	قيمة المساهمة	%
١	السعودية	٧٧٩	٧٨١٥	٢٥.٧
٢	الكويت	٢٤٢	٥٠٥٧.١	٢٢.١
٣	ليبيا	١١٣	٢٠٠٢.٣	٩.٢
٤	الإمارات	١٢٢	١٦٧٢.٢	٧.٧
٥	البحرين	٤٩	١١١٢.٣	٥.١
٦	سوريا	٢٥٤	٨٥١.٨	٣.٩
٧	الأردن	٢٤٥	٧٩١.٨	٣.٦
٨	فلسطين	٨١١	٦٥١.٢	٣
٩	إيران	٢٢٠	٥٦٩.١	٢.٦
١٠	قطر	٤٠	٥٠٠.٩	٢.٣
١١	العراق	٢٢٨	٢٤٠.٢	١.١
١٢	اليمن	٥٧	١٢٦.٣	٠.٨
١٣	السودان	٥٤	١٣٩.٣	٠.٦
١٤	المغرب	٢٢	١٣٢.١	٠.٦
١٥	عمان	١٨	٩١.٧	٠.٤
١٦	تونس	١٩	٦٢.١	٠.٣
١٧	لجزائر	٤	٠.٩	*
١٨	جيبوتي	١	٠.٥	*
الإجمالي		٣٤٨٩	٢١٨٦٦.٨	١٠٠

مصدر: الدوائر المالية، الجريدة الرسمية، الإحصاء - الإصدار رقم ١٤٦٠-٦١٠٤-٢٠٠٧، ج٢، ص ٢٠٧-٢٠٨

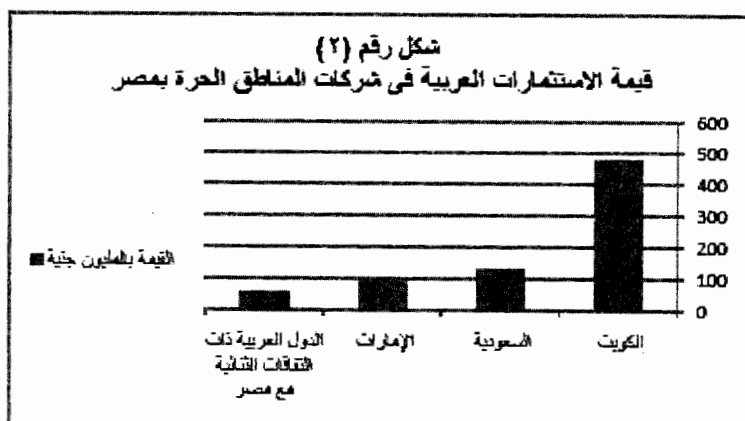


جدول رقم (٢)
مساهمات رؤوس الأموال العربية في تأسيس شركات
بالمناطق الحرة حتى ٢٠٠٦/٦/٣٠

القيمة بالليون جنية

ممثل	الدولة	عدد الشركات	قيمة المساهمة	%
١	الكويت	١٨	٤٧٨.٥	٥٨.٥
٢	السعودية	٣١	١٢٩.٩	١٥.٩
٣	الإمارات	١٦	١٠٤.٧	١٢.٨
٤	لبنان	١٦	٢١.١	٢.٦
٥	البحرين	٣	١٩.٥	٢.٤
٦	الأردن	١٦	١٧.٦	٢.٢
٧	اليمن	٥	١٣.٣	١.٦
٨	قطر	٣	١٠.٩	١.٣
٩	عمان	٢١	٩.٤	١.١
١٠	فلسطين	٥	٤.٤	٠.٥
١١	الجزائر	٢	٣.٥	٠.٤
١٢	العراق	٥	٣.١	٠.٤
١٣	ليبيا	٦	٢.٣	٠.٣
١٤	السودان	٢	٠.١	*
١٥	تونس	٢	٠.١	*
الإجمالي		١٥٩	٨١٨.٤	١٠٠

مصدر: دليل المراكز التجارية للمنطقة الاقتصادية - الإصدار الرابع - مصر - مرجع رقم ١٤٦٠٦١٠٤ - ٢٠٠٧ - ج١ ص ٢٠٧ - ٢٠٦



جدول رقم (٣)
مساهمات الجانب في تأسيس شركات

البيانات

مساهم	شركة	عدد شركات	قيمة المساهمة	%
١	يونيفيا	٢٨٣	٥٤٠,٨	١١,٣
٢	قرنبا	١٢١	٣٩١٨,٦	١٤,٣
٣	مواندا	٨٦	٣٠٦٤,٨	١١
٤	ديما	٣٦	١٢٦٢,٦	٧
٥	أمريكا	٢٧٢	١٢٥٣,٣	٧
٦	كافيا	٢٠١	١٠٢٢,٦	٣,٨
٧	سويسرا	٩٥	١٠٥٩,٣	٣,٨
٨	المصري	٣٦	١٢٦,٥	٣,٦
٩	بنطيا	١٧٤	١٢٨,١	٣,٣
١٠	جزر الكالمان	١٦	٧٥٨	٢,٧
١١	شاذان	١٢	٦٠٢,٣	٢,٢
١٢	ليونان	٢٣	٥٢٦,٦	١,٩
١٣	كاز	٦٧	٤٥٨	١,٦
١٤	باليكا	٢٧	٤٥٤	١,٦
١٥	إسبانيا	٣٢	٤١٠,٧	١,٥
١٦	لبنان	٧	٣٦٥,٦	١,٣
١٧	الصين	٢٣٠	٢٤١,٢	٠,٩
١٨	ماليزيا	٥	٢١٠,٧	٠,٧
١٩	الاتحاد	٢٥	٢٠٠,١	٠,٧
٢٠	كوريا	١٨	١٨٨,٣	٠,٧
٢١	برمودا	٣	١٧٦,٧	٠,٦
٢٢	الهند	٢٧	١٣٣,٦	٠,٥
٢٣	السود	٢٤	١١٦,٦	٠,٤
٢٤	لبنان	٨	١١٨,٣	٠,٤
٢٥	فرنسا	٦٥	١٠٥,٥	٠,٤
٢٦	تركيا	٢٦	٩٢	٠,٣
٢٧	فرنس	٢٤	٨٦,٣	٠,٣
٢٨	تايوان	٢	٨٤,٧	٠,٣
٢٩	رومانيا	٩	٧٥	٠,٢
٣٠	جزر شامالا	٤	٧٢,٤	٠,٢
٣١	الهند	٢١	٦٠,١	٠,٢
٣٢	فرنس	٣	٥٦,٧	٠,٢
٣٣	جزر الحراء الأمريكية	٤	٤٩,٨	٠,٢
٣٤	البرتغال	٧	٤٦,٨	٠,٢
٣٥	روسيا	٢٢	٤٤,٤	٠,٢
٣٦	إيطاليا	١٥	٤٠,٨	٠,١
٣٧	يونان	٣	٢١,٥	٠,١
٣٨	الهند	٦	٢١,٤	٠,١
٣٩	جنوب أفريقيا	٦	٢٠,٦	٠,١
٤٠	بهايتان	١٢	١٨,٦	٠,١
٤١	سنغافورة	٤	١٦	٠,١
٤٢	لبنان أخرى	١٣٠	١٢,٥,٦	٥,٧
	الإجمالي	٢٢٢٣	٢٧٩٢٢,١	١٠٠

طائر المَعْرِفِ

001

००३

قائمة المراجع

مراجع عربية

- ١ - محمد نبيل الشيمي «دراسة حول أهم الاتفاقيات التجارية بين مصر والعالم الخارجى»- الحوار المتمدن - العدد ٢٦٨٥- ٢٢/٦/٢٠٠٩ .
- ١ - محمد نبيل الشيمي. المرجع السابق.
- ٢ - مغاوى شلبى - الاتفاقات الثنائية الباب الخلفى لتحرير التجارة - منتدى تمكين الأسرة المصرية - فبراير ٢٠٠١ .
- ٤ - المركزى للتعبة العامة والإحصاء - الاستثمار فى مصر - مرجع رقم ١٠٤ - ١٤٦٠٦ - ٢٠٠٧ ، سبتمبر ٢٠٠٧ .

مواقع إلكترونية

- 5 - <http://www.aladalacenter.com/index.php?>
- 6 - http://aladalacenter.com/index.php?option=com_k2&view
- 7 - http://eeas.europa.eu/delegations/egypt/eu_egypt/trade_relation_agreement/in
- 8 - <http://www.ahewar.org/debat/show.art>
- 9 - www.tas.gov.eg/.../bilateralarabagsummaryinarabic.do..

بحث مختصر

باهم التشريعات والقوانين التى يتعين تعديلها او اصدارها لتحديث مصر

المستشار

محمود محمد فهمى

نائب رئيس مجلس الدولة سابقا

ورئيس هيئتى سوق المال والاستثمار سابقا

محام بالنقض ومستشار قانونى

محكم وخبير شركات واستثمار

على مدى التاريخ تميز المصريون بمبادراتهم الثورية غير المسبوقة فبرز فى مختلف العصور عدد كبير من المصريين الثوار الاطهار الذين وضعوا بصماتهم فى عالمنا المعاصر الهادر بالثورة - والذى له فرسانه ، وكان فرسان هذا العصر هم شباب مصر، لتنبؤاً قامتها الوطنية والفكرية ذرى القمة للثورات المصرية بل والعالمية.

من هذا المنطلق واستهداء به ، وفى ضوء اطار اهداف الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، وبمناسبة المؤتمر العلمى السابع والعشرين للجمعية ، فانه قد يكون من الملائم ، بل من اللازم اعادة النظر فى القوانين والتشريعات المختلفة لتتواءم مع الاحداث الحالية بدءا بالدستور لما احاط بتشكيل جمعياته التأسيسية من مطاعن وما اعتوره من عيوب ، ونزولا الى القوانين واللوائح والقرارات ، خاصة و ان فكرة تعديل الدستور كان موعودا بها من قبل النظام الحاكم فور تشكيل مجلس النواب الجديد الذى نرجو ان يتم قريبا فى ظل قانون سليم متفاديا المطاعن بعدم الدستورية حسبما كشفت عنه احكام المحكمة الدستورية العليا الاخيرة الصادرة فى شأن حل مجلس الشعب ومجلس الشورى على تفصيل يضيق المقام الحالى عن ذكره.

ولذلك فاتشرف بان اعرض - فى عجالة واجمال - تحديد أو حصر «أهم التشريعات والقوانين التى يتعين تعديلها او اصدارها لتحديث مصر» وذلك لتبادل الرأى ووجهات

النظر بشأنها وفقاً لما يلي :

أولاً - النظر في جميع احكام ومواد الدستور الحالى الصادر فى ديسمبر ٢٠١٢ وابداء
الرأى فيها جميعاً، من حيث الابقاء او الحذف او التعديل، او اصدار دستور جديد.
ثانياً - النظر فى تعديل اهم القوانين ذات الاولوية فى الفتره الحاليه وهى مرتبه
تاريخيا وفقاً لما يلي :-

١ - قانون العقوبات - «الكتاب الثانى - الجنايات والجناح المضره بالمصلحة العامة وبيان
عقوبتها».

٢ - قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤.

٣ - قانون مباشرة الحقوق السياسية رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦.

٤ - قانون تنظيم السجون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦.

٥ - قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨.

٦ - قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١.

٧ - قانون مجلس الشعب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢.

٨ - قانون الكسب غير المشروع رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥.

٩ - قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٩١ لسنة ١٩٧٥ فى شأن علاج العاملين والمواطنين على
نفقة الدولة.

١٠ - قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته.

١١ - قانون اتحاد الاذاعة والتليفزيون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩.

١٢ - قانون مجلس الشورى رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠.

١٣ - قانون الغاز الطبيعى رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٠.

١٤ - قانون المحاسبة الحكومية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١.

١٥ - قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣.

١٦ - قانون المزايدات والمناقصات رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٩.

١٧ - قانون البنك المركزى المصرى رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣.

١٨ - قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣.

١٩ - قانون الضرائب رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ وتعديل الضريبة بجعلها ضريبة تصاعدية.

٢٠ - قانون مجلس الهيئات القضائية رقم ١٩٢ لسنة ٢٠٠٨.

٢١ - قانون الصكوك رقم (١٠) لسنة ٢٠١٣.

وبعد هذا الحصر المختصر المجلد لاهم القوانين المقترح اعادة النظر فيها وتعديلها أو استبدالها، فانه قد يكون من الملائم ايراد تفصيل لما اجمل فيما تقدم، وذلك على النحو الآتي :

من المقترح تناول الموضوعات الرئيسية الآتية :

أولاً : الاولوية للتشريعات الحاكمة لشبه جزيرة سيناء باعتبارها المشروع القومي الاول لمصر :

١ / ١ - وذلك بمراجعة جميع القوانين والقرارات الاقتصادية والضريبية والجمركية والاستثمارية وانشاء الشركات وتداول الاوراق المالية وتحديد الحد الأدنى والاعلى للاجور، والمتعلقة بالانشطة الاستثمارية والاقتصادية والعمل، فى شبه جزيرة سيناء، وذلك لاقتراح ما يحتاج الى استصدار قوانين جديدة او تعديل للقائم منها وازالة التعارض بينها وذلك بغية تنشيط الاستثمار وانشاء الشركات والتعمير والتوطين فى هذا الجزء العزيز من ارض الوطن تمهيدا للعمل على ايجاد كثافة سكانية مناسبة ترد وتكون عائقا وحائطا صد ضد الطامعين فى سيناء على مختلف مشاريعهم واهدافهم وانتماءاتهم، وذلك باعتبار ما ثبت مؤخرا من احداث تستهدف سيناء واستقرارها وتنميتها وانتقاص السيادة المصرية عليها.

١ / ٢ - واستصحابا واستكمالا للمراجعة السالف ذكرها فاقترح ان تجرى دراسة مكثفة وعميقة ومحيطية بجميع جوانب المشكلة وذلك - بالتعاون مع الجهات الاخرى المختصة - لا سيما القوات المسلحة - لما تتمتع به سيناء من وضع استراتيجى خاص متميز باعتبارها البوابة الشرقية للوطن، وذلك للوصول الى آلية وحلول مناسبة لتوطين المواطنين فى سيناء - سواء المواطنين الاصليون او النازحون اليها - وذلك عن طريق تيسير التملك وتسجيل الملكيات وتقنين وضع اليد وغير ذلك من وسائل واجراءات التشجيع على التوطن والاستقرار.

١ / ٣ - ومن المنطلق السابق اقترح ان تكون اولوية العمالة فى المشروعات الجديدة وكذلك فى توسعات المشروعات الحالية لابناء سيناء ما دامت تتوافر فيهم الكفاءة والرغبة فى العمل، وتحقيقا لذلك اقترح عمل دورات تدريبية مجانية لتأهيلهم واكتسابهم المهارات والتخصصات اللازمة المطلوبة.

ثانيا : يرتبط بما تقدم بصفة خاصة ، وبالاقتصاد القومى بصفة عامة ، وجوب مراجعة وتعديل التشريعات المتعلقة بالجهاز المصرفى لا سيما قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ وذلك لاحكام وانضباط رقابة البنك المركزى على وحدات الجهاز المصرفى تحقيقا لتنفيذ مبادئ وقواعد الحوكمة وتفاديا لتعارض المصالح وتضاربها ، ولتقوية وتأكيد سلطات البنك المركزى فى ادماج البنوك المتعثرة بعد ثبوت عدم استجابتها لما يطلبه البنك المركزى من اجراءات وتدابير لاقالتها من عثرتها ، وذلك تفاديا للمنازعات القضائية التى تنشعب فى حالات الاندماج الاجبارى الجزائى للبنوك المتعثرة.

ثالثا : وكذلك مراجعة التشريعات والقرارات الحاكمة للاستثمار ، وسوق المال ، والرقابة المالية ، والبورصة ، والضرائب ، وضريبة المبيعات ، والاستيراد ، والتصدير ، والجمارك ، وحرية المنافسة ، ومنع الاحتكار ، والاغراق ، والاجور ، والشركات.

رابعا : العمل على سرعة اصدار قانون الشركات الموحد ، حيث ان الشركات فى مصر تحكمها ثلاثة قوانين رئيسية وثلاثة قوانين فرعية ، بينما مازال مشروع قانون الشركات الموحد حبيس الادراج لمدة تربو على الخمس عشرة سنة رغم ما بذل فى اعداده ومراجعته من جهد من جميع الجهات المختصة فى الدولة.

خامسا : اصدار قانون جديد مستقل لتنظيم الافلاس ، وذلك لتيسير اجراءات الافلاس والخروج من السوق باقل الاضرار الممكنة ، وباعتبار ذلك عنصرا اساسيا لجذب الاستثمارات والعمل على تشجيعها.

سادسا : اعداد دراسة ومناقشة آثار تطبيق قانون الضرائب على العقارات المبنية رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ من ناحية مدى تأثيره على النشاط الاقتصادى والاستثمارى فى مصر ، وذلك نظرا لما ينشر فى الصحف مؤخرا عن عزم الحكومة على تفعيل ذلك القانون ثم تردها فى ذلك.

سابعا : اعادة النظر فى نظام المحاكم الاقتصادية بدرجاتها المختلفة بغية تيسير اجراءات التقاضى امامها ، والاسراع فى استصدار الاحكام ، وتنفيذها ، وذلك استقرارا للمراكز القانونية الاقتصادية ، وباعتبار ان ذلك - اى حسم المنازعات والخروج من السوق - هو أحد الدعائم او الركائز المهمة التى ينظر اليها ويضعها فى تقديره المستثمر سواء كان مصرية أو عربية ، او اجنبيا ، وحتى تستعيد مصر قصب سبق الريادة فى هذا المجال.

ثامنا : اعداد دراسة مكثفة وعميقة لدى استفادة الحكومة والجهات العامة من ادراج شرط التحكيم فى العقود الادارية التى تبرمها الحكومة او هذه الجهات مع المستثمرين سواء المصريين او العرب او الاجانب ، وذلك نظرا لما لوحظ مؤخرا من فقدان الحكومة وتلك الجهات لبعض القضايا التحكيمية التى ترفع فى الخارج ، أو فى الداخل من جراء اختلاف وجهات النظر فى هيئات التحكيم المختلفة حول الاحكام العامة الحاكمة للعقود الادارية وتمتع الحكومة والجهات العامة بسلطات استثنائية اثناء انعقاد العقد وتنفيذه وفى انهاءه مما لا يوجد فى القواعد الحاكمة للعقود العادية التى تخضع للقانون المدنى أو التجارى .

تاسعا : اصدار قانون عام جديد بالضوابط والشروط العامة للتصالح مع رجال الاعمال وغيرهم بغية استرداد الاموال التى حصلوا عليها بدون وجه حق ، وتشجيعهم على اعادة الاستثمار فى مصر .

عاشرا : اعادة النظر فى قانون الصكوك رقم ١٠ لسنة ٢٠١٣ لما اعتوره من عيوب عدم الدستورية تمثلت فى انشاء هيئة مركزية شرعية تنازع هيئة كبار العلماء فى اختصاصها المقرر بالمادة (٣) من الدستور ، فضلا عن جعل قراراتها وفتاواها نهائية وملزمة لجميع الجهات المشاركة فى اصدار الصكوك ومن بينها الحكومة فكأنها صارت سلطة فوق الحكومة ، كما يجيز القانون فصل احد اعضاء الهيئة بقرار من خمسة من اعضائها رغم كونه معيننا اصلا بقرار من رئيس مجلس الوزراء ، هذا فضلا عن العيوب الاخرى المتعلقة بعدم انضباط الصياغة ، وتعارض القانون مع القوانين الاخرى التى تحكم ذات الموضوع ، هذا بالاضافة الى انه لم يكن ثمة داع لاصدار ذلك القانون اصلا اذ يغنى عن الصكوك الاسم اذ كان الغرض من التمويل الملكية والسندات اذا كان الغرض من التمويل الاقتراض ، وكلاهما منظمان بالقوانين القائمة حاليا .

ولا يفوتنى ان اذكر بوجوب الاستعانة بالابحاث والدراسات القيمة الموجودة حاليا لدى المجالس القومية المتخصصة والتى يمكن ان تكون معيننا مفيدا لالقاء مزيدا من الضوء على ما يحتاج من القوانين والتشريعات المتقدم ذكرها من تعديل او الغاء او استبدال .

تلك مقترحات مقتضبة وسريعة اردت ان اضعها تحت نظر القارئ العزيز والسادة المسئولين ، ويمكن ان يضاف اليها ما يستلزمه ما يستجد من الاحداث والتطورات على الساحة الاقتصادية والاستثمارية ، لا سيما بعد انتخاب مجلسى النواب والشورى طبقا

لاحكام الدستور الجديد ، وما يقتضيه ذلك بحكم اللزوم الدستوري والقانوني من تشكيل
لحكومة جديدة.

هذا اجتهد مني في الموضوع المطروح ومن اجتهد واصاب فله اجران ومن اجتهد واخطأ
فله اجر واحد ، وحسبي ان اكون من اصحاب الاجر الواحد .
والله من وراء القصد وهو الموفق والهادي الى سواء السبيل ، ، ،

دور المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر

فى النهضة الصناعية لمصر

إعداد

شعبان عبده أبو العز المحلاوى

أستاذ مساعد اقتصاد ومالية عامة

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالإحساء

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المملكة العربية السعودية

ملخص البحث :

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على المشروعات الصغيرة وخاصة المشروعات الصناعية، وبيان الآثار الاقتصادية لها على الاقتصاد، وتوضيح مدى الارتباط بين فعالية المشروعات الصغيرة وتحقيق النمو الصناعي. وفى سبيل تحقيق أهداف البحث تم دراسة الآفاق المستقبلية لهذا الدور الذى يمكن أن تلعبه هذه المشروعات مستقبلاً فى ظل الظروف التى انتابت مصر بعد ثورة يناير.

Abstract:

This research aims to shed light on small projects and their economic effects on the economy and to clarify the relationship between the effectiveness of small projects and economic growth. In order to achieve the objectives of the research the researcher examine the future prospects for this role which they can play in the future under Egypt.

مقدمة:

إن مفهوم التنمية الذى يقوم على جملة من التحولات من نمط اقتصادى إلى نمط آخر أكثر تقدماً، هو الوسيلة الأكثر ملائمة للوصول إلى الأهداف المرسومة، كالتقدم الاقتصادى والاجتماعى. ولهذا يجب رسم إستراتيجية للتنمية والتي تقوم على القرارات الأساسية التى ترسم الخطوط العريضة لبلوغ أهداف محددة، ومن أهم الشروط الأساسية لنجاح إستراتيجية التنمية؛ تنمية المبادرات الخاصة وتدخل الدولة فى ترقية الاستثمار وخاصة تحفيز وحمل الوحدات الاقتصادية على الاستثمار فى مجال المشاريع الصغيرة والتي تعد من أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادى نظراً لسهولة تكييفها ومرونتها التى تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل وجلب الثروة؛ فهى إلى جانب الاستثمارات الكبرى بإمكانها رفع التحديات التنافسية والتنمية وغزو الأسواق الخارجية. إن السياسات الاقتصادية للنظام السابق كانت تعمل بعشوائية اقتصادية تحت مسمى الاقتصاد الحر، ومن المؤكد أن مصر بعد ثورة يناير العظيمة تتأهب لإجراء تغييرات عظيمة على جبهة الاقتصاد للقضاء على الأزمات التى خلفها النظام السابق من بطالة وفقر وسوء توزيع الدخل، وجمود هيكل الإنتاج، وغلبة القطاعات الاستخراجية والأولية على قسم مهم من الاقتصاد، وضعف تقدمه التقني، وما يترتب على ذلك من انخفاض فى الإنتاجية. وضعف معدل الاستثمار الضرورى للنمو الاقتصادى.

أهمية موضوع البحث:

إن قضية تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة تحتل أهمية كبيرة لدى صناع القرار الاقتصادى فى كافة الدول المتقدمة والنامية على حد سواء؛ لما تلعبه هذه الصناعات من دور محورى فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها. وتجمع الآراء على الأهمية المتعاظمة للمشروعات الصغيرة فى الاقتصاد القومى، خاصة فى ظل الاحتياج المتزايد لتوليد فرص العمل المنتجة، ويمكنها أن تساهم بدور كبير فى زيادة الصادرات المصرية والمنافسة فى السوق العالمية بمنتجات ذات تكلفة مناسبة، وجودة عالية لاعتمادها على تكنولوجيا غير مكلفة، وعمالة مصرية رخيصة بالمقارنة بأجور العمالة فى الدول الرأسمالية المتقدمة.

تعد المشروعات الصغيرة هي الأكثر عدداً بالمقارنة بعدد المشروعات المتوسطة والكبيرة والأكثر توظيفاً للعمالة والأقل تكلفة في توفير فرص العمل، كما تعد صاحبة الدور الأكبر في تلبية احتياجات السكان المحلية من السلع والخدمات بأسعار تتوافق مع قدراتهم الشرائية، والأكثر اعتماداً على الخامات الموجودة في البيئة المحلية والأكثر استخداماً للتكنولوجيا المحلية؛ مما يزيد من القيمة المضافة لديها، كما أنها توفر البديل المحلي لكثير من السلع المستوردة. وهي مزاي تتوافق مع ظروف مصر التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة؛ وتباطؤ النمو الاقتصادي.

إشكالية البحث:

يتميز هيكل قطاع الصناعة حالياً بالتركيز الواضح على المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة؛ حيث تمثل المشروعات الصغيرة قطاعاً بالغ الأهمية، وله أولوية كبيرة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأية دولة في العالم. وجدير بالذكر ما لهذه المشروعات من الأهمية الاقتصادية على الاقتصاد المصري، ويتوقع لها أن تكون قاطرة للنمو الاقتصادي في مصر خلال العقود القادمة، وأن تساهم في توفير العديد من فرص العمل اللازمة للزيادة السكانية المطردة؛ فهذه المشروعات تشكل أكثر من ٩٩٪ من مشروعات القطاع الخاص غير الزراعي في مصر، وتسهم تقريباً في توفير ما يقرب من ثلاثة أرباع فرص العمل التي يوفرها هذا القطاع. ولكن هل تستطيع المشروعات الصغيرة في ظل التحديات الحالية أن تقوم بدورها المأمول في النهضة الصناعية لمصر؟ هذا ما سنحاول بحثه من خلال هذا البحث.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى معرفة دور المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وخاصة المؤسسات الصناعية في النهضة الصناعية لمصر، ومن ثم يهدف إلى معرفة:

- مفهوم المشروعات الصغيرة.
- الوضع الحالي للصناعة المصرية وحاجتها للمشروعات الصغيرة.
- الأهمية الاقتصادية للصناعات الصغيرة.
- أهم التحديات التي تواجه الصناعات الصغيرة.
- المشروعات الصغيرة الممكنة النجاح في مصر.

من خلال التتبع والبحث في الكتب وشبكة الإنترنت من أجل التوصل إلى دراسات تتحدث في إطار متقارب من هذه الدراسة فقد تم العثور على الدراسات التالية:

١ - دراسة عاصم عبدالنبي أحمد البندى، بعنوان «المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية مصر أنموذجاً»، وقد استهدفت هذه الدراسة لقاء الضوء على المشروعات الصغيرة وبيان الآثار الاقتصادية لها على الاقتصاد، وتوضيح مدى الارتباط بين فعالية المشروعات الصغيرة وتحقيق النمو الاقتصادي .

٢ - دراسة البنك الاسلامي للتنمية بعنوان «الصناعات الصغيرة في البلدان النامية»، اعداد د. عبد الرحمن يسرى أحمد، ١٤١٥هـ، وسعت هذه الدراسة الى بحث وسائل تنمية المشروعات الصغيرة ومشاكل تمويلها في ظل نظم وضعية واسلامية، والتمويل من خلال الطرق التي انتهجتها البنوك الاسلامية، مع المقارنة بوسائل التمويل التقليدية.

٣ - دراسة عبدالمجيد تيمواي، ومصطفى بن نوى، بعنوان «دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري»، الملتقى الدولي «متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية» أبريل ٢٠٠٦. حاولت هذه الدراسة بحث الدور الذى يمكن أن تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الاستثمار في الجزائر.

٤ - دراسة خليفة عيسى وكمال منصوري، بعنوان «مقومات التميز في أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة»، الملتقى الدولي «متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية» أبريل ٢٠٠٦. وقد هدفت الدراسة الى التعرف على أهمية التميز فى أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجى للوصول الى تحقيق التفوق وتعزيز الموقع التنافسى.

٥ - دراسة زياد أبو الفهم، بعنوان «دور المشاريع الصغيرة فى مكافحة الفقر والبطالة فى العالم العربى»، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، ٢٠٠٩، واستهدفت الدراسة بحث دور المشروعات الصغيرة فى مكافحة الفقر والبطالة من خلال توفير فرص عمل لكثير من الايدى العاملة، واستثمار المدخرات الصغيرة.

منهج البحث:

تعتمد تلك الدراسة على استخدام الأسلوب التحليلي الاستقرائي والاستنباطي في دراسة الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة، وخاصة الصناعات الصغيرة والمتناهية الصغر ودورها في النهضة الصناعية لمصر.

خطة البحث:

للإحاطة بفكرة المشروعات الصغيرة ودورها الهام في مجال التنمية الاقتصادية والنهضة الصناعية، يلزم معرفة ماهية المشروعات الصغيرة، والوضع الحالى للصناعة المصرية، والمزايا النسبية التى تتمتع بها المشروعات الصغيرة، وأهم التحديات أمام هذه المشروعات، هذه أمور سوف نتناولها وفق خطة بحث كالتالى:

أولاً: ماهية المشروعات الصغيرة.

ثانياً: الصناعة المصرية والحاجة إلى المشروعات الصغيرة.

ثالثاً: مقومات التميز فى أداء المشروعات الصغيرة فى مصر.

رابعاً: أهم التحديات أمام المشروعات الصغيرة.

خاتمة وأهم التوصيات

والله المستعان

أولاً: ماهية المشروعات الصغيرة.

ظلت المشروعات الصغيرة في مصر تعاني من عدم وجود تعريف واضح ومحدد لها؛ نظراً لاختلاف النظرة إليها لدى كل من أجهزة التخطيط والتنفيذ والإحصاء والتمويل. وبصدور القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، توفر الإطار القانوني المنظم لتلك المشروعات. يشير مصطلح الصناعات الصغيرة طبقاً للقانون ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ المسمى بقانون تنمية المنشآت الصغيرة: «يقصد بالمنشأة الصغيرة في تطبيق أحكام هذا القانون، كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً أو إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً لا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه. ولا يزيد عدد العاملين فيها عن خمسين عاملاً»^(١).

وتتنوع هذه المنشآت على الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص، أو في منشأة صغيرة، ولا يقتصر هذا المصطلح على منشآت القطاع الخاص وملاكها وأصحاب الأعمال والمستخدمين، ولكنه يشمل كذلك التعاونيات ومجموعات الإنتاج الأسرية أو المنزلية. ويمكن تصنيف وحدات المنشآت الصغيرة في ثلاث فئات^(٢):

- أنشطة العمل لحساب النفس: وهي أنشطة يقوم بها أكثر الناس فقراً ليحصلوا على أقواتهم في غياب الحماية بمظلة الضمان الاجتماعي، ومعظم هؤلاء الناس يفتقرون إلى المهارات الأساسية والخبرة والموارد المالية، وإمكانية الوصول إلى الأسواق.
 - المشروعات الحرفية: يعمل الحرفي أو المالك غالباً بنفسه ونادراً ما يزيد عدد العمال في هذه المنشآت عن عشرة عمال، وتشمل هذه الفئة الصناعات المنزلية التي تدر دخلاً دون أن يكون لها مقر معين ومعظم أصحابها من النساء.
 - المنشآت الصغيرة: هي تلك الأنشطة الخاصة الفردية أو العائلية التي تستهدف الربحية الاقتصادية وزيادة الدخل وتوفير فرص عمل، من خلال إنتاج تشكيلة من السلع والخدمات، وتعتمد بدرجة كبيرة على العمالة الماهرة وغير الماهرة المحلية، والخامات المحلية، وهذه المشروعات تحتاج إلى الدعم الفني، والإداري والتمويلي.
- ويقدر عدد المنشآت الصغيرة في مصر من هذه الفئات المختلفة من النشاط ٣٤٤٥٥٦

(١) المادة (١) من الباب الأول، من قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤.

(٢) في مواجهة البيروقراطية.. الإصلاح الإداري وتحسين مناخ الاستثمار: سلسلة أوراق سياسات تعزيز الشفافية

ومكافحة الفساد، الصادرة عن مركز المشروعات الدولية الخاصة "CIPE"، القاهرة، ٢٠٠٩.

- منشأة، يعمل بها أكثر من ثمانية ملايين عامل، تقدر القيمة المضافة الصافية لإنتاجها بما يقرب من خمسة مليارات جنيه^(١). وتتميز هذه المشروعات بمجموعة من السمات التي يمكن أن تميزها عن باقي الصناعات، ويمكن إجمالها فيما يلي:
- يغلب على أنشطتها طابع الفردية في مجال الإدارة والتخطيط والتسويق، وخاصة الصغيرة منها، وفي كثير من الأحيان تكون عائلية من حيث الإدارة والعاملين.
 - بساطة الهيكل التنظيمي من حيث الإدارة المباشرة من قبل صاحب المشروع، فضلاً عن تخطيط وإدارة الإنتاج والتسويق والعمليات المالية.
 - لا يحتاج العاملون بهذه المشروعات إلى مؤهلات عالية للعمل في المشاريع لمحدودية رأس المال المستثمر وبساطة التقنية المستخدمة.
 - تتمتع بقدر من التكيف وفقاً لظروف السوق سواء من حيث كمية الإنتاج أو نوعيته؛ ما يعنى القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود.

ثانياً: الصناعة المصرية والحاجة إلى المشروعات الصغيرة.

يلعب القطاع الصناعى دوراً هاماً فى اقتصادات جميع دول العالم؛ ذلك أن هذا القطاع يعتبر من القطاعات الهامة والتي تساهم مساهمة فعالة فى الناتج المحلى الإجمالى، ومن هنا فإن دعم القطاع الصناعى والارتقاء بمستوى الصناعات الموجودة يجب أن يكون من الأهداف الأساسية لأية سياسة تنمية شاملة، لاسيما وأن قطاع الصناعة له وزن نسبى كبير بين القطاعات الاقتصادية.

التصنيع لم يوضع على جدول أعمال حكومات مصر منذ إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى فى عهد الرئيس السادات، فقد رضح النظام لإملاءات المنظمات الاقتصادية الدولية، التى انطلقت من أيديولوجية السوق الحرة. فقد توقفت عملية التصنيع التى كانت تقوم بها الدولة، وترك الأمر لرأس المال المحلى والأجنبى يقيمان صناعات أغلبها للتجميع أو لتغطية النهم الاستهلاكى التى تتوافر لها سوق محلية واسعة. فضلاً عن استيلائهما فى إطار عملية الخصخصة على كثير من الصناعات الإستراتيجية القائمة كالحديد والصلب والاسمنت والأسمدة والصناعات الغذائية، وتوقفت تماماً عملية إقامة صناعات إنتاجية من قبل الدولة.

(١) فى مواجهة البيروقراطية .. الإصلاح الإدارى وتحسين مناخ الاستثمار: المرجع السابق، ص ٢٢.

ومن ثم أصبح معدل الاستثمار الحقيقي - قيمة الاستثمارات الجديدة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى - فى مصر واحدا من أدنى معدلات الاستثمار فى العالم. والمعدلات السائدة من عام ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠ تكفى بالكاد لتحقيق معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى يتراوح بين ٢,٥٪ و ٣٪ على أساس أن العائد السنوى على هذه الاستثمارات يدور حول مستوى ١٥٪ من قيمة الأموال المستثمرة. وإذا أضفنا إليه التحسن الممكن فى إنتاجية الجهاز الإنتاجى القائم فعليا فإن معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى من الممكن أن يكون فى حدود ٣,٥٪ فى أفضل الأحوال^(١).

ولمعرفة حجم تحدى تصنيع مصر بعد ثورة يناير، تبرز ضرورة التحليل المقارن بين إخفاقات تصنيع مصر وانجازات تصنيع غيرها من البلدان الصناعية الجديدة والصاعدة. ويكتفى هنا بالمقارنة بين مصر وكوريا الجنوبية اللتين صنفتهما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بين خمسة بلدان نامية اعتبرت الأكثر تصنيعا فى الجنوب فى مطلع السبعينات. فإنه بينما زادت القيمة المضافة للصناعة التحويلية فى مصر على مقابلها الكورى فى بداية الستينات، وتساوت القيمتان تقريبا فى منتصف الستينات، انخفضت فى مصر لكنها مثلت نحو ٧٨٪ من نظيرها الكورى فى عام ١٩٧٠. ثم تدهورت إلى ٨٪ فقط من نظيرها الكورى عام ١٩٩٠.

ونمت الصادرات الكورية وهى من السلع المصنعة، بنحو ٣٥٪ فى المتوسط سنويا، بما يعادل ١١ مثل معدل نمو إجمالى الصادرات السلعية المصرية، ومعظمها من السلع الأولية، وذلك بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٩٣، وبينما كانت قيمة صادرات مصر من السلع المصنعة أقل من ٦٪ من نظيرتها الكورية عام ٢٠٠٩، قفزت نسبة الصادرات المصنعة الكورية من السلع راقية التكنولوجيا إلى ٣٣٪ لم تتعد نظيرتها المصرية ١٪ فى عام ٢٠٠٩^(٢). أصبحت القطاعات الخدمية فى مصر هى القطاعات المسيطرة على الهيكل الاقتصادى؛ والتي تقود النمو من حيث تحقيقها لمعدلات نمو مرتفعة نسبيا، وانخفض بالتردى نصيب القطاعات السلعية، وعلى الأخص الزراعة والصناعة. ومن ناحية أخرى أصبح الاقتصاد

(١) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠١١: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة،

ص ٤٨..

(٢) د/ طه عبد العليم: الاقتصاد السياسى للثورة المصرية، فرص وقيود التصنيع، جريدة الأهرام المصرية،

٢٠١٢/٢/٢٦، ص ١٢.

المصرى أكثر اعتماداً على الخارج فى توفير احتياجاته الأساسية من الغذاء، والمنتجات الصناعية الاستهلاكية والوسيلة والإنتاجية، وارتفع بالتالى عجز الميزان التجارى، وتم الاعتماد على فوائض ميزان الخدمات، وفوائض ميزان العمليات الرأسمالية - القروض، وتدفقات رأس المال الأجنبى - لسداد هذا العجز. ويوضح الجدول التالى هيكل الاقتصاد المصرى ومدى مساهمة الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الإجمالى مقارنة بقطاع الخدمات.

جدول رقم (١)

هيكل الناتج المحلى الإجمالى فى مصر وبعض الدول عام ٢٠٠٩

الدولة	الزراعة	الصناعة التحويلية	الصناعات الاستخراجية	الخدمات
مصر	٪١٤	٪١٦	٪٢١	٪٤٩
المغرب	٪١٦	٪١٦	٪١٣	٪٥٥
تونس	٪٨	٪١٧	٪١٣	٪٦٢
سوريا	٪٢١	٪١٣	٪٢١	٪٤٥
تايلاند	٪١٢	٪٣٤	٪٩	٪٤٥
تركيا	٪٩	٪١٧	٪٩	٪٦٥
اندونيسيا	٪١٦	٪٢٧	٪٢٢	٪٣٥
الصين	٪١٠	٪٣٥	٪١٢	٪٤٣
ماليزيا	٪١٠	٪٢٥	٪١٩	٪٤٦

المصدر: تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠١١: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة ٢٠١١، ص ٤٢.

ساهم إخفاق التصنيع المصرى فى تفاقم مشكلة البطالة فى دولة يعد توافر العمالة الرخيصة أهم مزاياها التنافسية، ونشأت احتكارات كبيرة فى عدد من الصناعات تحالف الكثير منها مع سلطة الدولة، وحالت دون نمو القطاع الخاص وتوسيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما تم الاستغناء عن مئات الآلاف من العمال عن طريق إحالتهم للمعاش المبكر، وأصبح تشغيل العمالة المؤقتة ظاهرة عامة، الأمر الذى يجعل الاهتمام بالمشروعات الصغيرة - وخصوصاً المؤسسات الصناعية منها- بمثابة قاطرة الصناعة المصرية، وطوق النجاة للاقتصاد المصرى عموماً، لما لها من مميزات ومقومات كثيرة نذكرها فى النقاط اللاحقة.

ثالثاً: مقومات التميز فى أداء المشروعات الصغيرة فى مصر.

إن إدراك أهمية المشاريع الصغيرة للاقتصاد الوطنى، يشجع الشباب والدولة على الاهتمام بهذا القطاع الذى يساعد فى النهاية على تحقيق التوازن الاجتماعى والاقتصادى فى البلاد، وقد سجلت مجموعة دول شرق آسيا (هونج كونج، تايبوان، كوريا الجنوبية، سنغافورة، وتايلاند) نجاحاً كبيراً فى مواجهة الاختلالات الاقتصادية معتمدة على نمط تنمية المشروعات الصغيرة بصفة عامة، والصناعات الصغيرة بصفة خاصة.

ويتوقع للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تكون قاطرة للنمو الاقتصادى فى مصر، وأن تساهم فى توفير العديد من فرص العمل اللازمة للزيادة السكانية المطردة، إلى جانب مساهمتها بنصيب كبير فى إجمالى القيمة المضافة وتوفير السلع والخدمات بأثمان فى متناول اليد لشريحة ضخمة من ذوى الدخل المحدودة. كما أنها تعد وسيلة فعالة لتوجيه المدخرات الصغيرة إلى الاستثمار، وقادرة على لعب دوراً أكثر ايجابية فى تنمية الصادرات، والعمل كصناعات مغذية للمشروعات الصناعية الكبيرة.

(١) المشروعات الصغيرة وتوفير فرص عمل جديدة.

مع زيادة نسبة البطالة وندرة رأس المال زاد الاهتمام بالمشروعات الصغيرة كأحد الروافد المهمة فى عملية التنمية. خاصة أن فلسفة الإنتاج الكبير برغم أهميتها لأى اقتصاد؛ إلا أنه لا يمكن التعويل عليها وحدها فى الدول الآخذة فى النمو التى تتمتع بوفرة فى عنصر العمل، وتحتاج لآلية فعالة لخلق أعداد كبيرة من فرص العمل تتناسب مع أعداد الداخلين الجدد لسوق العمل. وتعتبر الصناعات الصغيرة من أهم وسائل مواجهة البطالة لأنها قليلة رأس المال وكثيفة الأيدى العاملة، كما أنها تساهم فى توفير فرص العمل للعمالة الماهرة ونصف الماهرة نتيجة لانخفاض نسبة المخاطرة، ووجود فرصة أفضل للتدريب أثناء العمل لرفع القدرات والمهارات، وهو ذلك النوع من التدريب الذى لا تسمح به المشروعات الكبيرة. تمثل الصناعات الصغيرة والمتوسطة طبقاً لآخر تعداد ٩٧,٧٪ من عدد المنشآت فى مصر، ويعمل بها حوالى ٧٦٪ من القوى العاملة وتنتج ٨٠٪ من الناتج القومى، وتساهم بدور كبير فى تحقيق الأمن الغذائى والكسائى لارتباطها ارتباطاً مباشراً باحتياجات المواطن اليومية، وتساعد فى استغلال كافة الموارد المتاحة - الخامات المحلية - وتساهم بدرجة كبيرة فى

تحقيق التكامل الصناعى بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وتتميز بصغر رأس المال اللازم لتدويرها لسهولة تسويق منتجاتها فى الأسواق، ولا تتطلب تكنولوجيا عالية، كما أنها تساهم بنسبة ٧٪ من حجم الصادرات المصرية، وهو رقم متواضع لكنه قابل للزيادة إذا ما تم الاهتمام بهذه المشروعات^(١).

(٢) العمل كصناعات داعمة للأنشطة الكبيرة والمتوسطة.

إن اقتصاد الدول يعتمد اعتماداً كبيراً على الاستثمار فى المؤسسات الكبيرة، إذ تساهم مساهمة فعالة فى التنمية الاقتصادية، ولكن تحتاج هذه الاستثمارات إلى استثمارات فى المؤسسات الصغيرة، سواء لتوفير المواد الأولية أو للتسويق الشامل لتغطية حاجات السوق، لأنه من غير المجدى للمشروعات الكبيرة أن تغطى بقاع السوق، ومثال ذلك مصانع اللحوم وحاجتها إلى التنسيق مع مربى الماشية والفلاحين لتوفير المواد الأولية، وكذا الحاجة إلى تجار التجزئة لتصريف مبيعاتهم، مما يساعد على تصريف منتجات المشروعات الكبيرة والتوزيع وتقليل نفقات التخزين، وهنا يظهر جلياً الدور الهام للمشروعات الصغيرة، ذلك أنها تتمتع بروابط خلفية وأمامية قوية مع الصناعات الكبيرة.

وتعتبر التجربة اليابانية تجربة رائدة فى مجال المشروعات الصغيرة، حيث أن المشروعات الكبيرة ما هى إلا تجميع لإنتاج الصناعات الصغيرة التى تتكامل أفقياً ورأسياً، مكونة فيما بينها تلك المشاريع الصناعية العملاقة. وقد أدى اعتماد اليابان على المشاريع الصغيرة إلى انخفاض نسبة البطالة حيث تقوم تلك المشروعات بتشغيل نحو ٧٠٪ من الأيدى العاملة فى اليابان، بالإضافة إلى زيادة حجم الإنتاج، وتحقيق مشاركة ومساهمة فعالة للأفراد والأقاليم المختلفة فى الناتج المحلى الإجمالى وبمعدلات مرتفعة^(٢).

(٣) الانتشار الجغرافى والاستفادة من المواد الخام.

من أهم ما يميز المشروعات الصغيرة قدرتها على الانتشار الجغرافى والاستفادة من المناطق التى تتوطن بها فى الحصول على المواد الخام، وتعتبر المقومات والموارد الاقتصادية لمحافظة مصر مدخلاً حقيقياً لهذه الصناعات. فعلى سبيل المثال تنتج مصر ٣٥ مليون طن فواكه وخضروات سنوياً يتلف منها فى حدود ٣٥٪ فى ذروة موسم

(١) فى مواجهة البيروقراطية .. الإصلاح الإدارى وتحسين مناخ الاستثمار: مرجع سابق، ص ٢٣.

(٢) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠١١: مرجع سابق، ص ١٢٣.

لإنتاج، حيث لا يتم استهلاكها أو تصديرها ولا توجد ثلاجات كافية لاستيعابها، ما يعرضها للتلف، فضلاً عن الفاقد في عمليات الإنتاج والجنى والنقل، والتسويق. هنا يظهر الدور الهام الذى يمكن أن تلعبه الصناعات الصغيرة من خلال مشروعات تجهيز الخضروات وتعليبها وتغليفها، مستفيدة من هذه الكميات الكبيرة من الإنتاج فى القرى والأماكن القريبة من الإنتاج، وبذلك نحافظ على الفواكه والخضروات من التلف^(١).

وتتباين تلك المقومات من محافظة إلى أخرى، وبالتالي هناك عدد هائل من المشروعات لصغيرة الناحجة، والتي يمكن إقامتها فى مصر بصورة متباينة من محافظة لأخرى حسب نوع المواد المتاحة فى البيئة، والاحتياجات المحلية من السلع والخدمات، وذلك على النحو التالى:

مشروعات تقوم على الموارد المائية والبحرية.

تتيح الموارد المائية والبحرية مجالات مهمة للأنشطة الاقتصادية التى تقوم على استغلال هذه الموارد. يأتى فى مقدمتها صيد الأسماك وما يرتبط بها من مشروعات صناعة سفن ومراكب الصيد واليخوت والقوارب ومعدات الصيد، وتعبئة ملح الطعام وحفظ وتعليب لأسماك. وتتوافر مقومات هذه الصناعات فى المحافظات الساحلية عموماً مثل الإسكندرية ودمياط والبحر الأحمر وغيرها من المحافظات.

مشروعات قائمة على الإنتاج الزراعى والحيوانى.

تصنف مصر ضمن الدول الزراعية، ومن ثم هناك مجموعة كبيرة من المشروعات المقترحة كنماذج لمشروعات صغيرة منها صناعة أقفاص تعبئة الخضر والفاكهة وإنتاج صلصة الطماطم، ومصانع تجهيز الحبوب، وعسل النحل، وإنتاج لفائف الفواكه وإنتاج أطباق بيض مزارع الدواجن، وتجميد الخضروات، وتربية الأرانب، وتصنيع منتجات ألبان وحفظ وتجميد الدواجن، ومشروع دود القز، وعيش الغراب، وغيرها الكثير من المشروعات، والتي يمكن إقامتها فى معظم محافظات مصر مثل الدقهلية والشرقية وبني سويف، وأسيوط وقنا، وكفر الشيخ وغيرها من المحافظات.

(١) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠١١: مرجع سابق، ص ١٢٤.

- صناعات حرفية يدوية وبيئية.

تشهد الصناعات الحرفية التقليدية والبيئية في مصر تطوراً كبيراً لتحويلها إلى مصدر لتمويلها كمشروعات اقتصادية قومية نظراً لما تحمله من موروثات ثقافية لأقاليم مصر المختلفة وتتمثل أهم الحرف اليدوية والبيئية في السجاد والكليم اليدوي والخزف والفخار والارابيسل المصنوع من جريد النخيل. وتعتمد صناعة السجاد على الخامات المحلية المتوفرة في مصر من صوف وشعر ووبر الغنم والماعز الخالص الطبيعي. وصناعة الأثاث والأحذية والحلويات والغزل والنسيج والصابون والخشب المضغوط ومضارب الأرز، ومطاحن القمح. ويمكن أن تقا هذه الحرف والصناعات في محافظات الوادي الجديد، وأسيوط، ودمياط.

(٤) الصناعات الصغيرة والتوظيف الكامل للموارد.

نعنى بالتوظيف أو الاستخدام الكامل للموارد أن جميع الموارد المتاحة للمجتمع يتم استخدامها، وللصناعات الصغيرة دوراً هاماً في الاستفادة من جميع موارد المجتمع وتقليل الفاقد منها، ذلك أن هناك مشروعات صغيرة تقوم على مخلفات الإنتاج الصناعي وأخرى تقوم على مخلفات الإنتاج الزراعي:

- مشروعات تقوم على المخلفات الزراعية.

تعتبر المخلفات الزراعية والمحاصيل غير الناضجة أو التي زاد نضجها، ثروة يجب الاستفادة منها وتصنيعها وإعادة تدويرها وإقامة الكثير من الصناعات الصغيرة عليها، مثال ذلك إنتاج السكريات، وفطر عيش الغراب، والأعلاف الحيوانية، وأسمدة حيوية، وكحول، ولب الورق، وغيرها من الصناعات، والتي يمكن إقامتها في جميع المحافظات الزراعية. ويعتبر قش الأرز والمخلفات الزراعية المختلفة غنية بالمادة العضوية والكربون، ولذلك يمكن الاستفادة منها كسماد عضوي، وهناك العديد من المخلفات الأخرى الغنية بالنيتروجين مثل روث الحيوانات والطيور وكذلك مخلفات الصرف الصحي.

- مشروعات تقوم على المخلفات الصناعية.

يمكن إقامة العديد من المشروعات الصغيرة على مخلفات الصناعات الغذائية، مثل مخلفات صناعة السكر والخضر والفاكهة، وصناعة الألبان، حيث يمكن الاستفادة من هذه المخلفات في إنتاج الكحول وحمض الستريك، والعلف الحيواني، وفطر عيش الغراب.



وينتج عن الصناعات الهندسية والمعدنية - مثل البلاستيك والكاوتش والمعادن - مخلفات، ويمكن إقامة العديد من الصناعات لتدوير هذه المخلفات مثل تدوير البلاستيك أو تصنيع مخلفات الكاوتش لإنتاج عدة منتجات مثل الخراطيم، كما يمكن تجهيز مخلفات المعادن بصورة يمكن معها استخدامها في كثير من الصناعات.

(٥) الصناعات الصغيرة مصدرا للإبداع.

معامل البحوث والتطوير الملحق بالشركات وكذلك معاهد الأبحاث القائمة على التمويل العام، إلى جانب التحويلات المالية من المشروعات الصناعية قد بدأت فقط مع نهاية القرن التاسع عشر، وقد أوضح فريمان أن الذى يميز البحث والتطوير المعاصر هو حجمه ومحتواه العلمى ومدى التخصص الاحترافى فيه ؛ وقد صار هذا التخصص بدوره مواكباً للصيغة العلمية للتكنولوجيا، وقد بدأت عوامل كهذه تفرض أفضلية لعمل البحث والتطوير المتخصص^(١). إن التطبيقات النمطية للمعرفة والإبداع فى عملية الإنتاج الاقتصادى قد صارت شائعة نسبياً مؤخراً؛ ففي الأطوار المبكرة للتصنيع كانت الأسس الفنية للإنتاج تتوفر عن طريق عوامل مثل الخبرة العملية والمعرفة بالفنون الحرفية، فى ارتباط مع ابتكارات مهمة كان يتم تطويرها وتنفيذها من خلال المهارات التى يمتلكها العمال، ومن ثم فإن الإبداع فى هذه المراحل المبكرة كان مؤسساً على الخبرة العملية للمهندسين والحرفيين، وقد صدرت أغلب الاختراعات فى هذه الفترة عن «ميكانيكيين» أو مهندسين كانوا ينفذون أعمال التطوير الخاصة بهم إلى جانب الإنتاج أو لحسابهم الخاص^(٢).

ومن ثم تلعب الصناعات الصغيرة دوراً مهماً كمصدر لروح المبادرة والإبداع؛ فالصناعات الصغيرة الجديدة تبادر إلى ابتكار منتجات وعمليات إنتاجية جديدة، وهى غالباً ما تكون صغيرة الحجم عند بداية نشاطها ثم ما تلبث أن تنمو بسرعة. وقد بينت دراسة ميدانية فى كندا أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة فى قطاع الصناعة أخذت تفوق المؤسسة الكبرى فى الميدان التكنولوجى ليس باستعمال التقنيات الحديثة فى الإعلان فحسب؛ بل أيضاً باستعمال الآلات الأكثر تناسباً وملائمة مع القطاع الموجودة فيه^(٣).

(١) Freeman : The Economics of Industrial Innovation, part 1, PENGUIN, 1974, P 24.

(٢) د/ نورمان كلارك: الاقتصاد السياسى للعلم والتكنولوجيا، ترجمة د/ محمد رضا محرم، سلسلة مكتبة الأسرة،

٢٠٠٥، ص ٤٠.

(٣) حسين عبد المطلب الأسرج: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تنمية الصناعة العربية، وزارة التجارة

والصناعة المصرية، ٢٠٠٨، ص ٦.

(٦) القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة.

تجمع الآراء على الأهمية المتعظمة للمشروعات الصغيرة فى الاقتصاد القومى ، ويمكنها أن تساهم بدور كبير فى زيادة الصادرات المصرية والمنافسة فى السوق العالمية بمنتجات ذات تكلفة مناسبة ، وجودة عالية لاعتمادها على تكنولوجيا غير مكلفة ، وعمالة مصرية رخيصة بالمقارنة بالعمالة فى الدول الرأسمالية المتقدمة .

إن أهم ما يميز هذه المشروعات انخفاض رأس المال وصغر القروض اللازمة ، والمخاطر المنضوية تحتها ، وبساطة التكنولوجيا المستعملة وسهولة العمل فيها ، ووجود إجراءات عمل مبسطة وتحقيق روح الفريق وتقليل النفقات نسبياً ، ونقص نفقات الإدارة والمصاريف العمومية ، ونقص الروتين والقدرة على تغيير النشاط . كل هذه المقومات دعمت القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة أمام منافسيها فى السوق سواء المشروعات الكبيرة العاملة فى نفس المجال أو المشروعات الأجنبية .

رابعاً: أهم التحديات أمام المشروعات الصغيرة.

تكتسب عملية تدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة قدراً متعظماً من الأهمية فى ظل تزايد المنافسة العالمية . خاصة أن تلك المشروعات تواجه تحديات كبيرة ، منها التمويل والتفكك فى عمليات الإنتاج والتسويق والشراء ، وعدم ارتباطها فى هيكل متكامل . ولذا فهى تحتاج إلى من يأخذ بيدها ويدخلها فى عالم التميز ، حتى يمكنها ذلك من تدعيم وتطوير إمكاناتها ، وقدراتها التنافسية فى بيئة الأعمال المتغيرة .

(١) البيروقراطية وتأثيرها على المشروعات الصغيرة.

تعرف البيروقراطية بأنها الحكم من خلال المكاتب أو من خلال الموظفين ويقصد بذلك أن تكون السلطة السياسية بيد جهاز الدولة المكون من المسؤولين الذين يهيمنون على الجهاز الإداري ، وليست بيد ممثلى الشعب المنتخبين . والبيروقراطيون هم المسئولون أو العاملون فى جهاز الدولة . فالبيروقراطية تعتبر خطوة للأمام فى سبيل تمكين المجتمعات من التكامل فنياً مع مشكلة تضخم حجم المؤسسات وتعقدها فى العصور الحديثة .

أما فى الواقع وعلى العكس من المفهوم السابق فإن النظرة الشائعة لدى الكافة هى أن البيروقراطية تعنى البطء فى التصرف وثقل رد الفعل وتعقيد الإجراءات وعدم ملائمة



نظميات لحاجات المتعاملين، وتغليب الروتين وعدم اكتراث البيروقراطية بمصالح جتمع والمواطنين^(١).

ورغم أهمية الصناعات الصغيرة ودورها فى الاقتصاد إلا أنها تواجه العديد من بوقات الإدارية التى تؤثر على نموها مثل الضرائب، ونظام التأمينات الاجتماعية، تغاع قبعة الاشتراكات فى التأمينات، وتكلفة بدء النشاط، والتشغيل مما يؤدى إلى فلاس، وإغلاق النشاط. ويؤدى تعقد الإجراءات الحكومية وارتفاع تكلفة انجازها، دون ماح هذه المشروعات فى الإطار الرسمى للنشاط الاقتصادي، وتعدد الجهات التى يتعامل بها أصحاب المشروعات الصغيرة بداية من الحصول على الترخيص والموافقات المتعددة الوزارات المختلفة، ثم الحصول على ترخيص تشغيل من الإدارة المحلية، مروراً بتدبير مويل اللازم.

والجدول التالى يوضح ترتيب مصر مع بعض البلدان الشبيهة فى البيروقراطية، والذى بد لزوم قيام المستثمر فى مصر لبدء النشاط أن يستغرق ٤٥١ يوم لإنهاء ٤٢ إجراء.

جدول رقم (٢)

ترتيب بعض الدول العربية مع بعض البلدان الشبيهة فى البيروقراطية

الإجراءات	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
بدء النشاط	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
بدء النشاط بالأيام	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
بدء إجراءات الحصول على الترخيص	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
بدء إجراءات الحصول على الترخيص بالأيام	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
بدء إجراءات تسجيل الملكية	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
بدء إجراءات تسجيل الملكية بالأيام	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠

مدر: تقرير أداء الأعمال الصادر من البنك الدولى ٢٠٠٨.

(١) د/ أحمد جمال الدين موسى: البيروقراطية والكفاءة الاقتصادية، بحث منشور بمجلة البحوث القانونية تصادية، كلية حقوق المنصورة، العدد الرابع عشر، أكتوبر ١٩٩٣، ص ١٥٧.

تشكل الخلايا المظلة عدد الإجراءات، وتمثل الخلايا الأخرى المدد اللازمة لإنهاء الإجراءات بالأيام. ويتضح من الجدول كثرة عدد الإجراءات، وطول المدد اللازمة لإنهاءها وهو ما يتسبب في سوء المناخ الاستثماري، وإعاقة المشروعات الصغيرة.

هذه البيئة تتسم بالتعقيد وعدم الاتساق وارتفاع تكلفة إتمامها، ويدخل في السياق أيضا تعدد جهات الإشراف على المشروعات الصغيرة، وتشمل الصندوق الاجتماع للتنمية، ووزارة التجارة الخارجية والصناعة، ووزارة المالية، ووزارات التنمية المحلي ووزارة التضامن الاجتماعي.

وتطبيقا لذلك فإنه ما زال هناك آلاف المصانع في العاشر من رمضان والسادس أكتوبر وبرج العرب، وبورسعيد والإسماعيلية تعمل منذ سنوات طويلة بدون ترخيص تشغيل. بل أن أكثر من ٧٥٪ من الورش في بورسعيد في مدينة الحرفيين حوالى ١٠ ورشة تعمل بدون ترخيص^(١).

(٢) المشروعات الصغيرة وإشكالية التمويل.

على الرغم من صدور قانون المشروعات الصغيرة ووجود أكثر من ١٥٠ جهة تدعم الفني والمالي لهذا القطاع، فإن الجهود لا تزال مقيدة بسبب وجود بقايا من صر بعض الأجهزة الحكومية للسيطرة على ذلك القطاع، وكذا غياب خدمة تمويلية تل احتياجات قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الآخذ في النمو. وقد أوضح تقرير الب الدولي عن مناخ الاستثمار في مصر صعوبة الحصول والنفوذ إلى التمويل وارتفاع تكلفته أن المشروعات الصغيرة؛ حيث يتم تمويل ٥٦٪ من المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة مصر بالتمويل الذاتي، بينما تمثل البنوك أقل من ٤٠٪ منها ١٣٪ بنوك عامة، و ٦ بنوك خاصة.

عموما فإن خريطة النفوذ إلى قنوات التمويل تدل على أنه كلما كبر حجم المشروع زاد قدرته على النفوذ للتمويل، وتدل الأرقام على أن ٧٨٪ من المشروعات الصغيرة في مصر لم تتقدم مطلقاً للحصول على قروض بنكية، وأن نسبة ٩٢٪ من المشروعات الصغيرة لا تقدمت للحصول على تمويل بنكية تم رفضها^(٢).

(١) في مواجهة البيروقراطية.. الإصلاح الإداري وتحسين مناخ الاستثمار: مرجع سابق، ص ٢٤.

(٢) في مواجهة البيروقراطية.. الإصلاح الإداري وتحسين مناخ الاستثمار: مرجع سابق، ص ٢٦.

فى ظل غياب النشاط التموىلى الرسمى من البنوك التجارية أو غيرها يضطر أصحاب لصناعات الصغىرة للاقتراض من سوق الاقتراض غير الرسمى. هذه السوق الذى يقوم فىها بعض أصحاب الأموال بإعطاء قروضا صغىرة ولغترات قصىرة أو قصىرة جدا، وبأسعار فائدة تد لا تبدو مرتفعة كثيرا فوق الأسعار الجارىة فى السوق الرسمى ولكن ذلك فقط من الناحىة لشكلىة، لأن فائدة هذه السوق تحسب على الأيام أو الشهر بنفس المعدلات السائدة فى السوق الرسمى عن السنة الكاملة، وبالتالى يصح معدل الفائدة مرتفع جدا؛ وتشىر احدى لدراسات أن سعر الفائدة فى السوق غير الرسمى فى «بىرو» وصل إلى ٨٠٠٪ فى بعض لأحيان^(١).

ىتم فى هذه السوق استغلال حاجة الحرفىين وأصحاب المنشآت الصغىرة للتموىل، ىستغل عدم علمهم، بالإضافة إلى تعجلهم فى طلب التموىل فتفرض علىهم أسعار فائدة باهظة، فى ظل معاملات مالىة لا تتم بىن طرفىن متكافئىن، وإنما طرف ىمتلك النقود ولدىة معلومات دقىقة عن المقترضىن، وىشعر بقوته الاحتكارىة، وطرف آخر حاجته ماسة إلى لنقود ولىس لدىة دراية أو خبرة الطرف الأول، ولا ىجد مصدرا تموىلىا بديلا ىلجأ إلىه. وىتلاحظ فى هذه السوق أن المقرضىن لا ىعطون فترة سماح قبل بدایة السداد، وىتشدد بقرضون فىما يأخذونه من ضمانات لتأمین عملیة الإقراض؛ فىأخذون من المقرض حلایا هبىة، أو رهونات عقارىة، أو ىوقع المقرض وزوجته أو أحد أفراد أسرته على عدد نهائى من إىصالات الأمانة والشىكات وغيرها من الضمانات، التى توصله فى نهاية بطاف إلى السجن.

(١) د. عبد الرحمن ىسرى أحمد: الصناعات الصغىرة فى البلدان النامىة، سلسلة بحوث العلماء الزائرىن، البنك اسلامى للتنمىة، المعهد الإسلامى للبحوث والتدرىب، جدة، ٢٠٠٠، ص ٣٧.

الخاتمة وأهم التوصيات

- من خلال بحثنا لموضوع المشروعات الصغيرة ودورها فى النهضة الصناعية لمصر توصلنا إلى نتائج نذكر منها:
- يمكن أن تساهم المشروعات الصغيرة بدور كبير فى زيادة الصادرات المصرية والمنافسة فى السوق العالمية بمنتجات ذات تكلفة مناسبة، وجودة عالية لاعتمادها على تكنولوجيا غير مكلفة، وعمالة مصرية رخيصة بالمقارنة بالعمالة فى الدول الرأسمالية المتقدمة.
 - أصبحت القطاعات الخدمية فى مصر هى القطاعات المسيطرة على الهيكل الاقتصادي والتسى تقود النمو من حيث تحقيقها لمعدلات نمو مرتفعة نسبياً، وانخفاض بالتدرج نصيب القطاعات السلعية، وعلى الأخص الزراعة والصناعة.
 - ساهم إخفاق التصنيع المصرى فى تفاقم مشكلة البطالة فى دولة يعد توافر العمالة الرخيصة أهم مزاياها التنافسية، ونشأت احتكارات كبيرة فى عدد من الصناعات تحالف الكثر منها مع سلطة الدولة، وحالت دون نمو القطاع الخاص وتوسيع المشروعات الصغير والمتوسطة.
 - من أهم ما يميز المشروعات الصغيرة قدرتها على الانتشار الجغرافى والاستفادة من المناطق التى تتوطن بها فى الحصول على المواد الخام، وتعتبر المقومات والموارد الاقتصادية لمحافظة مصر مدخلاً حقيقياً لهذه الصناعات.
 - تلعب الصناعات الصغيرة دوراً مهماً كمصدر لروح المبادرة والإبداع؛ فالصناعات الصغير الجديدة تبادر إلى ابتكار منتجات وعمليات إنتاجية جديدة، وهى غالباً ما تكون صغير الحجم عند بداية نشاطها ثم ما تلبث أن تنمو بسرعة.
 - تلعب المشروعات الصغيرة دوراً مهماً فى الاقتصاد الوطنى والعالمى إذ تشكل رافد مهماً من روافد الاقتصاد الوطنى. كما أنها تشكل تكاملاً واضحاً مع الشركات العالمية العابرة للقارات من خلال تكامل الوظائف معها. ورغم التوجه العالمى الحالى نحو التكتلات الكبرى إلا أن الاهتمام بالمشروعات الصغيرة ما زال قائماً فى الدول أو الشركات رغم تباعد الدول فى الاتفاق على حجم المشروعات الصغيرة علم مستوى العالم.

لذلك يتعين على مصر القيام بما يلى للاستفادة من المشروعات الصغيرة كقاطرة للنهضة لصناعية المصرية:

أولاً: تسهيل عملية إنشاء المشروعات الصغيرة، ومنح التراخيص اللازمة لها دون مقيدات إدارية. وإعفاء المشاريع الصغيرة من رسوم الترخيص.

ثانياً: إعفاء أصحاب هذه المشروعات من الضرائب لمدة ١٠ سنوات على الأقل من ربح بدء النشاط.

ثالثاً: تقديم تسهيلات جمركية إن استدعى المشروع استيراد مواد أولية أو معدات تلزم إنتاج أو أى بضائع أخرى.

رابعاً: تسهيل عملية التمويل، وتبسيط إجراءات الحصول على الدعم، وبسرعة والبعء ن الضمانات التقليدية للبنوك التجارية.

خامساً: فتح أسواق شعبية لأصحاب المشروعات الصغيرة لتسويق منتجاتهم بدعم من حكومة، وتشجيع التصدير.

سادساً: تخصيص جهة أو هيئة واحدة تكون مسئولة عن رعاية ومتابعة المشروعات صغيرة، ودراسة تطويرها وتمويلها ومساعدتها بكافة الطرق، مع العمل على تجنب يبيس البرامج المتصلة بتنمية المشروعات الصغيرة.

سابعاً: بصفة عامة يتطلب نمو وتطور المشروعات الصغيرة مناخاً صحياً سليماً بدءاً من حلة ما قبل التأسيس إلى مرحلة التشغيل والتسويق والتطور والنمو؛ وذلك حتى تؤتى أرها من توفير فرص العمل، وتحفيز التشغيل الذاتي، والعمل الخاص، وفى النهاية فير حياة كريمة للعاملين بها، وأصحابها.

وأخيراً: ندعو الله عز وجل أن يوفق شعب مصر وولاة أمورها إلى ما يحب ويرضى.

المراجع

- د/ أحمد جمال الدين موسى :
البيروقراطية والكفاءة الاقتصادية ، بحث منشور بمجلة البحوث القانونية والاقتصادية
كلية حقوق المنصورة، العدد الرابع عشر، أكتوبر ١٩٩٣.
- تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠١١ :
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.
- حسين عبد المطلب الأسرج :
دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تنمية الصناعة العربية، وزارة التجارة والصناعة
المصرية، ٢٠٠٨.
- د/ طه عبد العليم :
الاقتصاد السياسى للثورة المصرية، فرص وقيود التصنيع، جريدة الأهرام المصرية
٢٠١٢/٢/٢٦.
- د. عبد الرحمن يسرى أحمد :
الصناعات الصغيرة فى البلدان النامية، سلسلة بحوث العلماء الزائرين، البنك الإسلامى
للتنمية، المعهد الإسلامى للبحوث والتدريب، جدة، ٢٠٠٠.
- فى مواجهة البيروقراطية .. الإصلاح الإدارى وتحسين مناخ الاستثمار :
سلسلة أوراق سياسات تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، الصادرة عن مركز المشروعات
الدولية الخاصة «CIPE»، القاهرة، ٢٠٠٩.
- د/ نورمان كلارك :
الاقتصاد السياسى للعلم والتكنولوجيا، ترجمة د/ محمد رضا محرم، سلسلة مكتبة
الأسرة، ٢٠٠٥.

Freeman :

The Economics of Industrial Innovation, part 1, PENGUIN, 1974.



الإستراتيجية المقترحة لتنمية وتعبئة واستخدام قدرات مصر لتحقيق الاهداف القومية من منظور اقتصادى

دكتور/ علاء رزق

الخبير الاقتصادى والاستراتيجى

أستاذ الإستراتيجية بأكاديمية الشرطة واكاديمية ناصر العسكرية

مقدمة:

منذ إنتهاء الحرب الباردة عام ١٩٩١ وسقوط القطب الكبير الاتحاد السوفيتى يجتاز لعالم مرحلة من التحولات والمتغيرات المتلاحقة والتي مست جوهر العلاقات والتوازنات بدأت تؤسس لنظام عالمى جديد أصبحت فيه القوة الإقتصادية هى الأداة الرئيسية لتنافس والعنصر المحدد لمواقع التأثير والتأثر على الخريطة السياسية والإقتصادية الدولية. من أبرز هذه التحولات والتغيرات ظهور الدور المؤثر للتكتلات الإقليمية وغير الإقليمية بالإضافة إلى سيطرة مؤسسات التمويل العالمى ومنظمة التجارة العالمية على إقتصاديات دول عالم خاصة الدول النامية (الليبرالية الحديثة) وهو مايفرض تحديات وتهديدات على إقتصاد المصرى ومن ثم على الأمن القومى المصرى.

إن إستشراف مستقبل مصر فى المرحلة المقبلة لا يمثل رفاهية فكرية بقدر ما هو ضرورة تنمية لمواجهة هذه التحديات والتهديدات المستقبلية من خلال العمل الجاد وعطاء مواطنين مع أخذ كلا من الجوانب الإقتصادية والإجتماعية فى نسق واحد من السياسات هادفة إلى رفع معدل النمو الإقتصادى والقضاء على الإختلالات الإقتصادية المختلفة .

إن مصر بما تملكه من الكثير من عناصر القوة الشاملة للدولة (من موقع جغرافى فريد وارد بشرية وطبيعية وقوة عسكرية ودبلوماسية ومن طاقة روح الوطنية التى أطلقتها ثورة ٢٥ يناير بعزيمة أبنائها ورجالها ونسائها مؤهلة أن تكون دولة قوية ومركزية رائدة ستخدم أدوات العصر فلا بديل من التخطيط العلمى فى كافة المجالات.

فالتقدم الإقتصادى والإرتقاء بالإنتاجية وتعظيم التنافسية مقدمات للتحديث والتطوير وضمان جوهر الديمقراطية وسيادة القانون وكفالة حقوق الإنسان وهى من الأمور اللازمة لتدعيم القوة الشاملة للدولة لتدعيم الأمن القومى.

مشكلة البحث :

إن موضوع الدراسة يعالج المشكلة التى تتعلق بكيفية تحديث مصر وكيفية استغلال الموارد والامكانيات إستغلالاً أمثل، وكذلك دعم وتطوير المشروعات الصغيرة مادياً ومعنوياً للنهوض بالتنمية الاقتصادية بالإضافة إلى دراسة كيفية مواجهته التهميش والدخول فى شبكة من العلاقات الدولية ومدى امكانية الاستفادة من تجارب بعض الدول المتقدمة فى النهوض اقتصادياً وفى ضوء ما سبق فإن دافع هذه الدراسة يتمثل فى معرفة مدى قدر الادارة المصرية على القيام باستغلال الطاقات والامكانيات والموارد المتاحة وأداء دورها على الوجه الأكمل - فى ضوء المتغيرات الإقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية - من عدمه؟

هدف البحث :

وضع رؤية استراتيجية للتحديث وتنمية وتعبئة واستخدام قدرات مصر لتحقيق الاهداف القومية من منظور اقتصادى مع وضع تصور للادارة المصرية للخروج من الازمة الاقتصادية للمساهمة فى تحقيق امن مصر القومى.

ولتحقيق هدف البحث تم تقسيم البحث الى المباحث التالية :

المبحث الأول: الأصول الفكرية للإستراتيجية والقوة الاقتصادية.

المبحث الثانى: حقائق تاريخية عن الاقتصاد المصرى.

المبحث الثالث: الإستراتيجية المقترحة لتنمية وتعبئة واستخدام قدرات مصر لتحقيق

الاهداف القومية.

المبحث الأول

الأصول الفكرية للإستراتيجية والقوة الاقتصادية

يعتبر مفهوم تعبير (الإستراتيجية) من المفاهيم الكثيرة التداول في العلوم الإجتماعية إذ يستخدم هذا التعبير إستخداماً واسعاً للدلالة على أكثر من معنى، سواء في الشؤون عسكرية أو السياسية أو الإقتصادية دون تعريف واضح لمعناه أو تحديد دقيق لأبعاده، واقع الأمر فقد إستمد هذا التعبير أصوله الفكرية من الكلمة اليونانية (STRETEGOS) بمعنى القائد، ويرى البعض أنه يعنى علم وفن القيادة، على حين يرى الآخرون أنه (فن قيادة القوات) الذى مارسه بمهارة بعض القادة العسكريين القدماء مثل (الإسكندر الأكبر - يوليوس قيصر) وغيرهما دون أن يدونوا خبراتهم عنه، ثم أصبح ممارسة هذا الفن فى لعصور الوسطى بواسطة الأمير أو الحاكم، الذى كان يجمع بين السلطة السياسية، وقيادة لجيش، وكذلك الإمكانيات الإقتصادية اللازمة للإنفاق على هذا الجيش، ومن ثم العلاقة بين السياسة والإستراتيجية، أى أن هذا الفن يتمثل فى إستخدام أفضل الوسائل فى ظل لسلطات السياسية والعسكرية والإمكانيات الإقتصادية لتحقيق الأهداف الموضوعية بواسطة لأمير أو الحاكم الذى كان يجمع فى يده جميع السلطات والإمكانيات، وبالتالي فقد أصبح مدف الإستراتيجية هو تحقيق الغايات بإستخدام أفضل الوسائل المتاحة.

تطور مفهوم الإستراتيجية وإستخدامه فى العلوم الإجتماعية:

تطور مفهوم تعبير (الإستراتيجية) تطوراً كبيراً، فبالرغم من إعتبار انه ذو أصل عسكري، إرتبط بفن الحرب وإدارتها، إلا أنه إستخدم فى جميع العلوم الإجتماعية، ففى لعلوم العسكرية تطور هذا التعبير وفقاً لإختلاف وتطور التقنيات العسكرية، وتباين المدارس لفكرية العسكرية، وقد عرف (كلاوتزفيتن) الإستراتيجية بأنها «نظرية إستخدام المعارك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب» ويلاحظ أن كلاوتزفيتن قد وضع هذا التعريف على ضوء مفهومه الأساسى عن الحرب بأنها « إستمرار للسياسة بوسائل أخرى ».

أما (ليدل هارت) فقد عرف الإستراتيجية بأنها «فن توزيع وإستخدام الوسائل العسكرية لتحقيق هدف السياسة»، إلا أن الجنرال (أندريه بوفى) قد عرف الإستراتيجية بأنها «فن

حوار الإدارات فى إستخدام القوة لحل خلافاتها» كما قدم المفكر الأمريكى تعريفاً آخر للإستراتيجية على أنها «فن وعلم إستخدام القوات المسلحة للدولة، بغرض تحقيق أهداف السياسة القومية عن طريق القوة أو التهديد بإستخدامها».

فى سياق ماسبق، يمكن تحديد ثلاث خصائص لتطور مصطلح الإستراتيجية، الأول أنه قد أستخدم أصلاً فى إطار العلوم العسكرية، والثانية أنه قد تم تعميم إستخدامات فى أغلب العلوم الإجتماعية، وبالتالى فقد أصبح التمييز بين أنواع الإستراتيجية، وهى الإستراتيجية العسكرية وغيرها من الإستراتيجيات الأخرى كالإستراتيجية الإقتصادية، والسياسية، والإجتماعية، أما الخاصية الثالثة فهى أن الإستراتيجية تبحث فى الوسائل التى تتعلق بكيفية تحقيق الأهداف، وهكذا أصبحت الإستراتيجية العسكرية فرعاً من فروع الإستراتيجية الكلية أو الشاملة أو القومية، ومهمتها هى التنسيق بين شعب الفن العسكرى بعد أن إتسع مجال الإستراتيجية وإشتمل نطاقها جميع المجالات السياسية والإقتصادية والعسكرية والإجتماعية، إحتلت الإستراتيجية الحيز الأول من إهتمامات القيادات العليا فى الدولة، وقد تم تعريفها بأنها «علم وفن استخدام القدرات السياسية، والإقتصادية، والعسكرية، والنفسية للدولة أو مجموعة من الدول، لتحقيق أقصى قدر ممكن من الدعم للسياسات التى تتخذها فى زمن الحرب والسلم»، أى أنها تعنى بإستخدام كل قوى الدولة فى ظروف الحرب والسلم لتحقيق الاهداف القومية للدولة، وبمعنى آخر فإنها تعنى بتوجيه الإستراتيجيات المختلفة (السياسية- الدبلوماسية- الإقتصادية- العسكرية- الإجتماعية) والتنسيق فيما بينها فى وقت السلم، والحرب على حد سواء، لتحقيق الأهداف القومية التى تحددها القيادة السياسية للدولة، ومن ثم يتضح أن الإستراتيجية تهتم بالوسائل وتحديد البدائل بتعبئة الموارد المتاحة وإستخدامها أفضل إستخدام لتحقيق هذه الأهداف. بالدراسة والتحليل الدقيق لما سبق طرحه من مفاهيم لتعبير (الإستراتيجية) ووفقاً لتطور إستخدامات هذا التعبير، يرى الباحث مفهوم الإستراتيجية بأنها «علم وفن تنمية وتعبئة وإستخدام قدرات دولة ما، أو مجموعة دول، فى زمن السلم والحرب، بما يضمن تحقيق الأهداف القومية التى تحددها السياسة».

يتضح من هذا السياق، أن القوة القومية للدولة هى «خليط أو مزيج من الموارد والإستراتيجية القومية»، وهذا بدوره يوضح لنا قيمة وأهمية الإستراتيجية القومية، حيث

أنها تعمل على تنمية وتطوير الموارد لتستمر في العطاء وتحافظ على قوة الدولة وتعمل على تحسينها وزيادتها

تمثل الإستراتيجية القومية رؤية الدولة لمستقبلها في الفترة المخطط لها وما ترغب في تسخير مواردها من أجله، فلا تدع نفسها ومستقبلها نهائياً للأقدار، ولا تكون حركتها وتصرفاتها مجرد ردود أفعال بحتة لما يدور حولها من أعمال، بل تمزج بين ذلك وبين ما ترغب في عمله وتحقيقه بما لديها من إمكانيات متاحة وإستراتيجية واعية، ولا يمكن صنع المستقبل المنشود ووضع الطموحات القومية موضع التنفيذ دون التعرف على المتاح والممكن من موارد الدولة ووضع الإستراتيجية الملائمة لتحقيق تلك الطموحات لردع كل التهديدات والمخاطر التي تعترض مسيرة الدولة نحو مستقبلها المنشود.

مراحل بناء الإستراتيجية القومية :

ليس هناك أسلوب واحد لصياغة الإستراتيجية القومية، فهي عملية متعددة المداخل متنوعة الأساليب، رحية فسيحة المجال تقبل العديد والكثير من الإجتهدات، ومن ثم فسيكون الأسلوب المتناول هنا، هو أحد الأساليب لصياغة الإستراتيجية القومية، والتي لا تختلف في جوهرها كثيراً وإن تعددت صور الصياغة والإعداد.

جدير بالذكر، أن عملية صياغة وبناء الإستراتيجية القومية عملية معقدة ومتداخلة الخطوات وقد تم تحديد وفصل المراحل والخطوات ولكنها عملية ديناميكية ومتداخلة صعوداً وهبوطاً حتى تتبلور في النهاية في شكل قرار سياسي يحدد أي السياسات ستتبع لإستخدام الموارد المخصصة لمختلف قطاعات الدولة تحقيقاً للغايات والأهداف المنشودة، لوضع أو بناء أو صياغة إستراتيجية قومية ناجحة فمن الضروري توافر عدد من العناصر الأساسية لهذه العملية وأهمها:

الغايات القومية العليا :

هي أولى خطوات صياغة الإستراتيجية القومية، فمن الأمور الأساسية وجود غاية قومية على، أو مصالح قومية حيوية تكون واضحة ومعروفة، وتتمتع بتأييد قومي ويدور حولها شبه إجماع الشعب ولا لبس ولا خلاف عليها، حيث أنها لا تقبل المساومة فهي عادة القيم أو المصالح التي في سبيلها تدخل الدولة الحرب»، وهذا ما عبر عنه مفكرو الأمن القومي بأنها القيم الجوهرية (Core Values) أو هي المصالح الحيوية (Vital interests)

وبوجه عام هي «القيم والمصالح التي لا تقبل الدولة التضحية بها حتى في سبيل تجنب الحرب»، حيث أنها ذات تأثير حاد ومباشر على الأمن القومي للدولة. وتندرج هذه القيم الجهورية أو المصالح الحيوية تحت مسمى « الغاية القومية (National Purpose) »، حيث تكون غاية الدولة العليا هي الحفاظ على تلك المصالح الجهورية أو تلك المصالح الحيوية، وتقع مسئولية تحديد تلك الغاية القومية العليا على القيادة السياسية للدولة.

الأهداف القومية أو المصالح القومية :

هي مصالح الدولة وأهدافها التي تقتضيها طبيعة المرحلة المقبلة التي تخطط الدولة لها، وهذه الأهداف أو المصالح تتصف بالمرحلية، وتليها مصالح الدولة وأمانى شعبه وطموحاتهم في المستقبل المنظور، وهي أيضاً الأهداف التي تصبوا الدولة إلى تحقيقها من خلال إستراتيجيتها، وتقع مسئولية تحديد تلك الأهداف على القيادة السياسية، ويتوقف إلى حد بعيد صياغة تلك الأهداف وترتيب أولوياتها على مهارة متخذى القرارات السياسية السياسات والبرامج (Policies and programs) :

وهي الخطط والأساليب لإستخدام موارد الدولة لتحقيق الغاية القومية العليا والأهداف أو المصالح القومية، وأيضاً هي بدائل تقدم من الأجهزة المتخصصة لمتخذى القرار السياسى ليفاضل ويختار من بينها أنسب وأفضل السياسات التي تدخل حيز التنفيذ ويتم تطبيقها للسير نحو تحقيق تلك الغاية والأهداف، وتوضح هذه السياسات ببرامج مخططة يبرز من خلالها موارد الدولة وكيفية توزيعها على مختلف الأهداف والمراحل الزمنية اللازمة وتتابع المراحل حتى تمام بلوغ النهايات المرغوبة، وتكون هذه السياسات خاصة بكل قطاع بحيث تكون في مجموعها السياسة القومية للدولة ولكل سياسة من هذه السياسات المتخصصة برامجها الخاصة بها.

مصادر التخطيط للإستراتيجية القومية:

يستمد التخطيط للإستراتيجية القومية وصياغتها، روحه وجوهره من مصادر متعددة يضافى كل منها صبغته على الشكل والسياسات التي تتبع المفاهيم والقيم السائدة، وبالتالي تكون تلك المصادر مرشداً وهادياً لصانع ومخطط الإستراتيجية، كما أنها تضع عليه قيوداً في كثير من الأحيان وتكون له حدوداً لا يستطيع تخطيها ومنها:



(أ) الدستور: وهو أهم تلك المصادر، فمن غير المتصور أن توضع أهداف أو تحدد غايات قومية تتنافى مع دستور الدولة أو مع قيمة التي تسود المجتمع وإلا كانت مثاراً للجدل والخلاف، ولا تتمتع بالقبول أو الرضا الشعبي، وتكون مرفوضة في الدول الديمقراطية.

(ب) برنامج الحزب: الذي يفوز بأغلبية الشعب، حيث أن ما طرح في البرنامج هو تمثيل لأمانى ومطالب الغالبية وما إرتضوه ويرغبون فى تحقيقه فى الفترة المقبلة، ويمثل الوعود التي على أساسها إختار الشعب حكومته المنسوط بها صياغة وتنفيذ الإستراتيجية القومية عن فترة توليها الحكم حتى تضع الوعود والطموحات موضع التنفيذ وتحقق الأهداف.

(ج) تصريحات المسؤولين السياسيين من رجال الدولة ومتخذى القرارات والتي تلقى القبول والإجماع الشعبى، ضمن المصادر الهامة لتخطيط وصياغة الإستراتيجية القومية، حيث أنها تمثل رغبة الأغلبية وتعرب عن تفاعلهم مع قيادتهم لذلك فمن المهم جداً أن يكون لدى القيادة السياسية الحس المرفه والبصيرة النافذة، لإستشعار مدى القبول والرضا الشعبى والتفاعل الإجتماعى والسياسى مع ما يصدر من بيانات وتصرّيات المسؤولين السياسيين . كما تظهر أهمية الأجهزة التي تعمل فى مجال تجميع وإبلاغ الرأى العام للقيادة السياسية، فقد يتخذ قراراً سياسياً لا يتفق مع رغبة الجماهير وضد مصالحهم تم يعزز ويدعم لقرارات أخرى وذلك بناء على بلاغ خاطئ من تلك الأجهزة بأن الجماهير متفاعلة لكل ما يصدر عن القيادة السياسية، والحقيقة تخالف ذلك.

(د) الرأى المتبلور فى داخل البرلمان من المصادر الهامة والأساسية، والمناقشات التي تدور فيه تعبر عن رأى ممثلى الشعب وما يروونه من أهداف ومصالح ويتحقق بتحقيقها الصالح العام للدولة فهى النخبة التي إختارها الشعب بناء على برامج مطروحة رأى فيها الجمهور ما يتطلع إليه فى المستقبل القريب.

(هـ) تعتبر موارد الدولة المتاحة والمتوقعة خلال الفترة الزمنية المخطط لها أهم المصادر لتوظيف هذه الموارد من خلال السياسات الموضوعة لتحقيق الأهداف وهى أيضاً التي تتحول إلى القوى القومية للدولة من خلال الإستراتيجية القومية الواعية.

(و) تمثل التهديدات المحيطة بالدولة مصدراً أساسياً من مصادر التخطيط للإستراتيجية

القومية حيث أن مصالح الأمن القومى للدولة يقع جزء منها فى الخارج والإستراتيجيـة ضمن ما تهدف إليه إزالة التهديدات أو تحييدها أو تحجيمها ومن ثم يصبح التعرف على تلك التهديدات من حيث المصادر والأساليب أمراً ضرورياً حتى يمكن التعامل معها وتحقيق ما تهدف اليه الدولة.

(ز) الإستراتيجية التخصصية تبنى أولاً على وجود أو تحديد أهداف للقطاع ، وتعتبر الغايات والأهداف القومية هى المصدر الأساسى والرئيسى لأهداف القطاعات التخصصية، لذلك يجب أن تكون الأهداف التخصصية للقطاعات متسقة مع بعضها وتسير فى نسق نحو الغايات القومية العليا والأهداف القومية .

(ح) يستوجب الإعداد للاستراتيجيات التخصصية، أن تكون الغايات والأهداف القومية واضحة ومتعارف عليها، ففى ضوء المصالح والسياسات القومية يبدأ الإعداد للإستراتيجيات التخصصية. وتتسم هذه المرحلة من العمل (إعداد الإستراتيجيات التخصصية) ببعض الملامح المحددة فالمرحلة السابقة (بناء الإستراتيجية القومية تتسم بكثرة النقاش والمداولات والحوار، كما أنها غير مدونة فى وثيقة مكتوبة، ومر أهم خصائصها تحديد موارد الدولة وتوزيعها أو تخصيصها للقطاعات التخصصية ومن هنا تبدو ملامح المرحلة التى نحن بصدها (إعداد الإستراتيجيات التخصصية فالعمل فيها يدور فى ظل مخصصات واضحة، وتكمن المهارات هنا فى كيفية إستخدام المخصصات أكفاً إستخدام.

القوة الإقتصادية :

يقصد بالقوة الإقتصادية، قيمة موارد الثروة الإقتصادية للدولة، ومدى تفاعل القوى البشرية مع هذه الموارد وكيفية إستغلالها لصالح تحقيق المصلحة القومية للدولة، والموارد الإقتصادية من وجهة نظر القوة الشاملة هى أى شيء تملكه الدولة، أو يمكن الحصول عليه، وقد ازدادت أهمية القوة الإقتصادية فى الوقت الراهن فبعد أن كانت السياسة تقوى الإقتصاد، أصبح الإقتصاد هو الذى يحرك السياسات.

تنقسم موارد الثروة الإقتصادية إلى موارد متاحة فوراً، وموارد يمكن توفيرها بعد وقت محدد، وأخرى يمكن الحصول عليها بعد تعديل المنتج الأصلى، وأخيراً موارد ينتظ الحصول عليها وتقاس القوة الإقتصادية بمدى توفير الخامات الأولية الزراعية، والمعدنية

القوى المحركة بأشكالها المختلفة (فحم - غاز- بترول- كهرباء - طاقة نووية)، ويمكن القول بأن مشاركة الدولة فى حركة التجارة الدولية، ومدى ماتمثلة هذه المشاركة من أهمية تعتبر أحد العوامل الهامة التى تدعم القوة الإقتصادية للدولة وترتيباً على ذلك، وبالدراسة تحليلية للقوة الإقتصادية يمكن تقسيم دول العالم من ناحية القوة الإقتصادية إلى خمسة فسيمات هى:

أ) دول محدودة الموارد الإقتصادية وغير متقدمة.
يعتبر هذا النوع من الدول هو أضعفها إقتصادياً، إذ تعتمد إعتماً كلياً على غيرها من الدول ويمكن إعتبار معظم الدول النامية من هذا النوع (الصومال - تشاد).
ب) دول محدودة الموارد الإقتصادية ومتقدمة.

يعتمد هذا النوع من الدول إعتماً كلياً على التكنولوجيا المتقدمة، وعلى عنصر الإدارة القومية لشعوبها وتعتبر إلى أبان من أبرز أمثلة هذا النوع من الدول، إذ تستورد معظم إحتياجات صناعاتها، إلى أن مثل هذا النوع من الدول يحمل فى جسمه ضعفاً، إذ يكون عرضه للضغوط السياسية والإقتصادية مالم تكن بالقوة الكافية التى تصون بها مصالحها.

ج) دول تعتمد على مورد إقتصادى واحد.
تعتمد دول هذا النوع على سياسة إنتاج السلعة الواحدة، وتعتبر دول الخليج المنتجة للبترول من هذا النوع، وقد يؤدى تنفيذ الخطط التنموية الشاملة فى بعض بلدان هذا النوع من الدول إلى زيادة قوتها الإقتصادية (السعودية) ولكن تتأثر إقتصاديتها بشدة بسعر هذه السلعة وعند حدوث أى شىء يؤدى إلى وقف إنتاج هذه السلعة تنهار الدولة.

د) دول متوازنة الموارد الإقتصادية.
تعتبر معظم دول غرب أوربا (ألمانيا- إنجلترا - فرنسا - هولندا - بلجيكا-... إلخ) من هذا النوع، إذ يتوفر لديها موارد الثروة الإقتصادية مع خطط التنمية الشاملة مما يجعلها قوة إقتصادية مؤثرة فى سياسات غيرها من الدول، كما يعتبر ميزانها التجارى متوازن وإن كان يميل لصالحها فى بعض الأحيان.

(هـ) النوع الأخير فهمي الدول الغنية الموارد.

غالباً ما تمتلك مثل هذه الدول قاعدة زراعية عريضة، وقاعدة صناعية قوية بسبب كبر المساحة، وتعتبر الولايات المتحدة من هذا النوع من الدول.

لذلك فإن القوة الاقتصادية تتأثر تأثيراً بالغاً بانعدام توزيع الثروة الاقتصادية جيداً تمتلك أقلية من السكان معظم موارد الثروة، بينما يكون أغلبية الشعب في مستوى الفقة أو دونه إذ يترتب على ذلك نتائج سياسية خطيرة قد تعمل على إثارة الإضطرابات مد يؤثر على الإنتماء القوم والإستقرار السياسى وبالتالي الإرادة القومية بالسلب وضعف القو القومية للدولة.

وهكذا بدأت تظهر مجموعة من التغيرات الجذرية فى النظام العالمى عموماً والنظام الإقتصادى العالمى خصوصاً، تعتبر فى حد ذاتها قوى دافعة بدأت تعلن عن بداية قيا نظام إقتصادى عالمى جديد، حيث يلاحظ:

(أ) أن هناك إعادة هيكلة للنظام الإقتصادى العالمى على أساس تكنولوجياى، بهدف تعظيم العوائد وإعادة توطين الأنشطة الصناعية والتكنولوجية، فقد بدأ يظهر هيكل النظا العالمى من منظور تكنولوجياى، تأتى فى مقدمته مجموعة الدول الصناعية المركزية ثم تليها مجموعة الدول حديثة التصنيع فى جنوب شرق آسيا، مع بعض دول شرق أوروبا، ثم تأتى بقية دول العالم الثالث المتخلفة والمتأخرة إقتصادياً.

(ب) الإتجاه إلى غلبة أيديولوجية إقتصادية (وسياسية) جديدة فى عالم ما بعد الحرب الباردة، بانتصار المعسكر الرأسمالى وبالتالى إنتصار إقتصاد السوق واليآت السوق والليبرالية السياسية، مما دعى «فوكوياما» المؤلف اليابانى الأصل، الأمريكى الجنسية، إلى إعلان «نهاية التاريخ» وإذا كنا هنا لسنا بصدد تقييم أفكار فوكوياما وإبداء رأى نهائى حول حكم التاريخ على المستقبل، ولكن رغم أن التاريخ لا يعرف أحكاماً نهائية، إلا إننا نعيش فترة تغلب عليها أيديولوجية إقتصاد السوق والإتجا نحو الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

(جـ) التحول نحو الخصخصة privatization والتخلى تدريجياً عن إقتصاد الأوام والتخطيط المركزى والقطاع العام إلى إقتصاد السوق والقطاع الخاص، والتخطين التائىرى.

(هـ) الإتجاه إلى عولمة الإقتصاد Globalization على نطاق كل أطراف الإقتصاد الدولى ، حيث يتحول العالم إلى قرية صغيرة Global - Village محدودة الأبعاد متنافسة الأطراف بفعل ثورة التكنولوجيا والاتصالات ، وتتمثل العالمية فى نهوض إطار أعمال منظم عابر للقوميات يؤدى إلى عولمة الإقتصاد ، بما فى ذلك الدفع نحو توحيد وتنافس أسواق السلع والخدمات وأسواق رأس المال وأسواق التكنولوجيا والخدمات الحديثة ، وبالتالي تحول العالم إلى كيان موحد إلى حد بعيد من حيث كثافة الاتصالات والمعاملات فيه .

(و) إنشاء منظمة التجارة العالمية wto فى أول يناير ١٩٩٥ لتحل محل سكرتارية الجات Gatt مع إنتهاء جولة أورو جواى عام ١٩٩٤ والتوقيع عليها من ١١٧ دولة فى مراكش لتتركز وظيفتها فى تسيير النظام التجارى العالمى ، وبذلك يكتمل الضلع الثالث المكون لمثلث النظام الإقتصادى الدولى أو العالمى الجديد ، ليقوم على إدارة النظام الإقتصادى العالمى ثلاث منظمات عالمية هى : صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية . والجديد فى منظمة التجارة العالمية أنها تؤكد بقوة أن تشكيل النظام الإقتصادى العالمى الجديد سيقوم على التحول نحو نظام الحرية التجارية من خلال تحرير التجارة الدولية .

المبحث الثانى

حقائق تاريخية عن الاقتصاد المصرى

على الجانب التطبيقى فإن الوضع الراهن بعد أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١ يركز حول التلويح بالكارثة الاقتصادية التى تدق الأبواب وعليه فإن انقاذ الاقتصاد المصرى قضية صعبة شديدة التعقيد لأنها تتطلب هدم عالم قديم قائم على الفساد والانحراف ومرتكز على التهرب إلى الانطلاق لبناء عالم جديد قائم على القواعد الصحية لاقتصاديات السوق التى تضمن تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة المرتكزة على البعد الاجتماعى ، مع اليقين بأن للدولة مسئوليات اقتصادية مباشرة لضبط السوق وإعادة التوازن للمعاملات والأنشطة بعيداً عن أوهام قوى السوق الخفية القادرة ذاتياً على التصحيح والتصويب بعد أن أثبتت الأزمة العالمية ان الدور الاقتصادى للدولة يتجاوز احاديث دور الرقيب والرقابة ، بل التدخل المباشر فى النشاط الاقتصادى باستخدام جميع الاليات المتعارف عليها بدون تردد. أو خوف من إدعاءات تجاوز القواعد الأصولية الرأسمالية . وهذا لن يتحقق بدون زيادة قدرات المؤسسات المالية والنقدية على مواجهة الأزمات الاقتصادية للدول التابعة لها وعلى الصعيدين الإقليمى والدولى.

ولقد عانى الإقتصاد المصرى من إختلالات كثيرة فى الفترة السابقة يمكن وصفها بأنها ظروف إقتصادية يصعب أن يواجهها بلد فى أمس الحاجة إلى التطوير والنمو ...
(أ) البنية الأساسية التى يقوم عليها أى بناء إنتاجى أو إقتصادى تعاني من خلل شبه تام.

(ب) المصانع لا تعمل بطاقتها الكاملة بسبب تهالك الآلات أو عدم توفر العملة اللازمة لشراء المواد الخام.

(ج) وسائل الإتصال والمواصلات والسكك الحديدية متهاكة متداعية.

(د) تآكل الصرف الصحى يهدد البلاد بالوبئة.

(هـ) الديون المتراكمة من أكبر العقبات فى طريق البناء.

- (و) القيود المفروضة على الإستثمار تشكل عقبة كبيرة.
- (ز) إتجاه الإنفتاح إلى الإستهلاك وتكوين الثروات الشخصية العاجلة دون بناء القاعدة الإنتاجية التى ينطلق منها التطور.
- (ن) تزايد مستمر مخيف فى عدد السكان يبتلع الطاقات التى يمكن أن ندبرها بشق الأنفس.
- (ى) أصبحنا مهددين بتوقف التعامل الدولى معنا ما دامت قدراتنا الإنتاجية عاجزة عن الوفاء بالتزاماتنا مع الهيئات والمؤسسات الدولية.
- والمشكلة الإقتصادية كلها تدور حول فكرة التضحية ، والكفاءة تتحقق عندما لا تتجاوز هذه التضحية حدودها المعقولة وعندما تتناسب مع العائد من ورائها ، وتتحقق العدالة عندما توزع التضحيات بشكل لا يثير الشعور العام ، ويظل المبدأ العام أن الإدارة الإقتصادية هى إدارة التضحيات وليس فى الإقتصاد من معجزات ولكن هناك فقط ذكاء فى إقتناص الفرص المتاحة وعدم تحمل تضحيات لا مبرر لها اوالمبالغة فى تحميلها للبعض على حساب البعض لأن ذلك سوف يقود إلى :
- (أ) التضخم.
- (ب) عجز الموازنة العامة ١٠٪.
- (ج) العجز التجارى والديون الخارجية (٢٠١ تريليون).
- (د) تدهور السياسات الزراعية وإتساع الفجوة الغذائية (٧٥ ٪ إستيراد إحتياجاتنا من الغذاء).
- (هـ) أن التنمية الشاملة تضع فى إعتبارها البشر وذلك يعنى الحرية والديمقراطية والتطور والتقدم والبناء وهو بذلك تمثل النهضة التى تؤهل مصر إلى الأفضل وهو مانفتقده حالياً ، كما أن الركيزة الهامة أن يعتمد التمويل للتنمية على الموارد المصرية وليس على القروض الخارجية. وكيف يتم ذلك فى ظل تلك المشكلات الإقتصادية؟
- لهذه الأسباب الداخلية والخارجية أصبح أمر تحديث الإقتصاد المصرى ضرورة لابد من الأخذ بها ليشمل كافة مكونات الإقتصاد المصرى.
- ولتحقيق ذلك فإن الأمر يتطلب وجود رؤية مستقبلية واضحة
- فالتحديث لمن؟ وبمن؟ التحديث للمصريين وبالمصريين فلا بد أن نقف على قاعدة

صلبة من إمكانياتنا المتاحة والإستفادة منها بأقصى صورة ممكنة ثم الإستفادة من مشاركة الآخرين خاصة من الدول التى سبقتنا فى هذا المجال وحققنا قفزات إقتصادية هائلة مثل الصين، جنوب أفريقيا، الهند، البرازيل وروسيا التى تمثل دول مجموعة البيركس كانت إهتمامتها المشتركة فى :

(أ) خفض الفقر وتحقيق المساواة.

(ب) إستعادة النمو المستدام.

(ج) تحقيق الأمن ومواجهة نقاط الضعف.

(د) إعادة تعريف منظمات الأعمال.

(هـ) مشاركة القيم واحترام الاختلافات.

(و) الإصلاح السياسى كنقطة إنطلاق لأى إصلاح إقتصادى ناجح.

وعندما نتحدث عن التحديث فلا بد أن نتناول فى صورة ميثاق أو رؤية يتناول صورة المجتمع فى المستقبل وفق منطق عام يرتضىة غالبية أفراد المجتمع وفى ضوء منظومة قيم المجتمع وبعد وضوح الرؤية تتحدد الأولويات حسب قيد الزمن وقيد الإمكانيات وباقى القيود.

وتقوم الرؤية الإستراتيجية لتحديث مصر على تعظيم الطاقات الذاتية للمجتمع والإقتصاد المصرى من خلال الإستغلال الأمثل لكافة الإمكانيات والثروات المنتشرة فى ربوع مصر وخاصة فى المساحات البكر والتى يتوفر بها مقومات التنمية وتخفيف الكثافة السكانية القائمة على المساحة الضيقة التى يعيش عليها غالبية السكان والتى تمثل نحو ٢,٥٪ من إجمالى المساحة الكلية للبلاد.

ودون الدخول فى متاهات تاريخية فإن أوضاع مصر الإقتصادية المعاصرة هى حصيلة إختلال جوهري بين النمو السكاني والنمو الإقتصادى من ناحية وإجهاض محاولات التحديث من ناحية أخرى فتاريخ مصر الحديث يبدأ من محمد على فى بداية القرن ١٩ ومنذ ذلك التاريخ وحتى قيام الحرب العالمية الأولى عرفت مصر ثورتين فى نفس الوقت ثورة سكانية وثورة زراعية حيث بلغت مساحة الأرض الزراعية ٥,٦ مليون فدان والسكان ٢,٥ مليون منذ محمد على وحتى تعليية خزان أسوان ١٩١٢ تم تقابل بين الزيادة فى الإنتاج الزراعى وبين الزيادة السكانية. ومنذ الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ وحتى مشروع السد

العالي لم يتم بشكل عام أى تغيير جوهري فى الزراعة وفى نفس الوقت إستمرت الثورة السكانية دون إنقطاع مما أدى الى إختلال رهيب بين الموارد الإقتصادية والهيكل السكانى بعد الحرب العالمية الثانية وقد عرفت مصر خلال هذه الفترة باربع محاولات للتحديث على الأقل أجهضت جميعاً بشكل أو بآخر وكانت على النحو التالى:

المحاولة الأولى :

محاولة محمد على وربط التصنيع بالجهد العسكرى ولم تبذل أى محاولة لإقامة نظام سياسى وفكرى حديث متكامل فارتبطت محاولة التحديث فى التصنيع بأسلوب ديكتاتورى فى الحكم وقهرى فى نظم التعليم والحياة الثقافية العامة وفشلت التجربة عند أول فشل عسكرى فى الشام وعادت مصر إلى سبات جديد حتى عهد إسماعيل.

المحاولة الثانية :

حاولت مصر فيها التحديث من الجانب الآخر وهو التحديث الفكرى والسياسى سواء فى المطالبة بالدستور والمشاركة فى نظم الحكم أو بتقليد الغرب فى أنماط الحياة والقيم الجديدة وفشلت هذه التجربة من جديد بالنظر إلى المبالغة فى جانب الإستهلاك دون وضع أساس كاف لتغيير قاعدة الإنتاج وأدى التدخل الأجنبى مالياً فى أول الأمر ثم عسكراً إلا إجهاض هذه التجربة.

إلا أن الملاحظة الجديدة بالذكر أن مصر وقد قتل وقتها أنها كانت فى حالة إفلاس كامل فى منتصف الثمانيات من القرن ١٩ إستطاعت (بمجرد وضع مزيد من الضبط فى الإدارة المالية مع كروم) أن تحقق فائضاً مالياً ساعد على تمويل الحملة المصرية الإنجليزية لإعادة فتح السودان ١٨٩٩ مما يبين إلى أى حد يمكن أن تحقق الإدارة المالية السليمة إعادة ضبط الأمور.

المحاولة الثالثة :

وبدأت مع حركة ١٩٥٢ ونلاحظ أنه من خلال هذه المرحلة بأكملها وحتى الآن إتضح بشكل كبير مدى الإختلال فى الموارد الإقتصادية فى مصر. وفى خلال هذه المرحلة عاشت مصر بصفة عامة على موارد تجاوزت مواردها المحلية التجارية وبصفة عامة فقد مرت هذه المرحلة بالفترات التالية :-

الفترة الأولى منذ ١٩٥٢ حتى ١٩٥٨:

إستخدمت مصر الموارد المتراكمة لها من الأرصدة الإسترلينية البالغة ٤٣٠ مليون جنيه إسترليني أرصدة لدى إنجلترا وفي نهاية ١٩٨٥ إستهلكت مصر كافة أرصدها.

الفترة الثانية:- ١٩٥٨ - ١٩٦٤:

إعتمدت مصر على الكتلتين الغربية (معونات زراعية) والشرقية (تمويل برنامج التصنيع) وأول قرض سوفيتي للسد العالي.

الفترة الثالثة:- ١٩٦٤ - ١٩٧٤:

تم القضاء على ماتبقى من جهود ذاتية بسبب:
- حرب اليمن، حرب ٦٧، حرب الإستنزاف، توقف المعونات الغربية، عدم زيادة المعونات الشرقية توقف الملاحة بقناة السويس.

المرحلة الرابعة:- ١٩٧٤ - ١٩٧٩:

وتم الإعتماد فيها بشكل عام على التمويل العربى (مؤتمر الرباط ١٩٧٥) دعم مصر ١ مليار دولار لسنتين فقط (عندما بدأ التمويل يستهلك نفسه تم توقيع كامب ديفيد) وتم خلالها البدء فى عصر الانفتاح الاقتصادى والذى فشل لانه لم يركز على حكومات وامينة ونظيفة كما فعلت الصين فى تحقيق نهضتها الاقتصادية عام ١٩٧٩ على يد دونج سياو بنج.

وبعد ذلك تم الإعتماد على المعونات الغربية، قناة السويس، النقاط، تحويلات العاملين بالخارج.

ويمكن القول أن المشاكل الإقتصادية القائمة ليست فقط نتيجة تطور تاريخى، بل هى أيضاً حصيلة ظروف وتغيرات إقتصادية معاصرة تبلورت بعد الحرب الباردة وظهور التكتلات وزيادة الصراعات الإقتصادية والتجارية والإتجاه الى التحرير الجزئى والتدريجى للتجارة الدولية عن طريق الضلع الثالث للنظام الإقتصادى الدولى وهو منظمة التجارة العالمية.

المبحث الثالث

الإستراتيجية المقترحة لتنمية وتعبئة واستخدام قدرات مصر لتحقيق الاهداف القومية

ولبناء إستراتيجية التحديث فمن الأفضل... أن نعمل على سبعة محاور أساسية على التوازي إذ أن كل محور محفز ومكمل للمحاور الأخرى وهى على النحو التالى:

المحور الأول:- تحديث العنصر البشرى بالإرتقاء بنظام التعليم والتدريب والصحة.

إن مصر مؤهلة فى الأجل الطويل لجعلها مجتمعاً للخدمات المتميزة نظراً للتحوّل (الهند) الناتج عن تراكم أعداد هائلة من خريجي كافة الكليات والتي تفوق المعدل المتوسط للدول النامية.

أن مساهمة العنصر البشرى أساسية فى تجارب التنمية الناجحة فالدول التى لديها تنمية بشرية متقدمة إستطاعت أن تتعامل مع الأزمات المالية بشيء من السرعة مع تقليل خسائرها فيها ووفقاً لتقرير التنمية البشرية بالأمم المتحدة سنة ٢٠١٠ فإن مصر تحتل المركز ١٢٩ على العالم فى مساهمة العنصر البشرى فى تجارب التنمية الناجحة (ماليزيا ٦١، لبنان ٨٢، إسرائيل ٢٣) .

ويرجع سبب تأخر مصر فى الترتيب مقارنة بكثير من الدول النامية ذات مستوى دخل للفرد مماثل هو تدنى معدلات الإلتحاق بالتعليم الأساسى الذى يمثل القيمة المطلقة لمؤشر التنمية البشرية.

يرتكز تحديث العنصر البشرى على أمرين:

الأمر الأول التعليم من خلال:

فالنهضة فى التعليم التى شهدتها مصر من النصف الأول من القرن العشرين أصابها الوهن فى النصف الثانى من خلال متاهات سياسية وإجتماعية وعسكرية حيث ضاعت على مصر ستة عقود زمنية فى مرحلة قفزت فيها المعارف والعلوم بعد الحرب العالمية قفزات غير مسبوقة فى الألف سنة الأخيرة (وقد قيل إن العلم تقدم مليار مرة فى القرن

العشرين عما قبل) ولقد ضاعت ثلاثون سنة من عمر مصر فى حروب خارجية فرضت علينا وثلاثون عاماً أخرى إستهلكت فى معارك داخلية حفاظاً على أمن الوطن من عبث مدفوع وقلق مستورد وكلها أمور إفتعلت لإجتذاب مصر إلى خارج مضمار التقدم.

وقد إنعكس ذلك على المجتمع المصرى بظهور أعراض غير صحية تحتاج وقفة للدراسة والإصلاح فالأمية مازالت تضرب بأطنابها فى البلاد بصورة لا تليق بهذا الوطن العريق (٣٤٪) والانتماء الوطنى فى شحوب بتأثير الإعلام المغرض فى عصر السماوات المفتوحة وكذلك تفشى البطالة المتزايد، كنتاج للتنازل فى أساليب التعليم وأعداده المتزايدة والشك فى مستواه وأن ظاهرتى العزوف «والآنامالية» أصبحت سلوكاً واضحاً وأن القيم الأصيلة والأخلاق الحميدة، تحتاج إلى تدخلات منشطة.

إننا نستطيع الآن بالعلم والإيمان عن طريق التعلم أن نجعل لحياتنا معنى وقيمة وأن نحقق رسالة الخلود التى حاول أجدادنا فى زمانهم أن يجسدوها فى الأهرامات والمعابد وإحتضانهم للتعليم فكانت جامعة أون (عين شمس) أقدم جامعة فى التاريخ وجامعة الإسكندرية أعلى منارة وإذا كان التعليم فى الماضى ظاهرة حضارية ووسيلة تطور وتقدم فإنه اليوم أصبح أمناً قومياً وضرورة للبقاء.

إذن لم يعد أماننا من خيار إلا أن نضع التعليم على قمة أولويات العمل الوطنى وأن نجند له كل القوى الوطنية وأن نحشد له كل إمكانيات الدولة وإخلاص كل المواطنين وتفانيهم لأن الحقبة القادمة لاتتعلق بإتمام إنجاز وطنى فحسب وانما تتعلق أيضاً بقضية أخطر بكثير هى أن نكون أو لا نكون.

فالتجارب الدولية المعاصرة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن بداية التقدم الحقيقية بل والوحيدة هى التعليم وأن كل الدول التى تقدمت بما فيها النمرور الآسيوية خاصة ماليزيا تقدمت من بوابة التعليم. وتشهد على هذا أيضاً ثابوان وكوريا الجنوبية وتجربتهما الرائدة فى النهوض بالتعليم وبالتالى التنمية الشاملة فيهما حيث كانت كوريا الجنوبية فى بداية الستينات فى ظروف أكثر سوءاً من ظروف مصر وكانت نسبة التعليم العالى فيها لاتزيد عن ٦٪ ومع هذا فقد شهدت فيها التسعينات من القرن الماضى نمواً إقتصادياً قدره ٨,٥٪ لسنوات متتالية نتيجة الإيمان :

بالإهتمام بالكيف وليس بالكم داخل المؤسسات التعليمية من خلال خطة موضوعية لإصلاح التعليم وتطويره.

التوسع فى التعليم الأساسى وتحسين نوعيته والتوصل إلى الإستيعاب الكامل للأطفال فى سن الإلزام مع التركيز على التعليم الفنى بأنواعه فى المرحلة الثانية وتحسين نوعيته ورفع كفاءته مع تحقيق التوازن والترابط بين التعليم العام والسياسات المستهدفة. الإيمان بأن الإنفاق على التعليم مردود إقتصادى يضيف لعملية التنمية ولا يكون عبئاً عليها إذ يؤدي إلى تنمية القدرات والمهارات ومواصلة البحث والدراسة وإستخدام الوسائل الحديثة لجمع المعلومات التى يتحقق بها جميعاً التحديث الإجتماعى والإقتصادى والسياسى والثقافى.

التعليم لا يكتمل ولا يترسخ إلا بالوعى الثقافى المتزايد لحماية العقول من السقوط فى هوة التيارات التى تهدد الطاقة البشرية المفروض توظيفها لخدمة المجتمع .

الأمر الثانى : الصحة :

- الإستثمار فى صحة البشر من أهم سياسات التنمية البشرية ويتطلب الأمر:-
- النهوض بمستوى أداء الخدمات الصحية الأولية وزيادة الإهتمام بخدمات الصحة الوقائية خاصة فى المحافظات البعيدة والمناطق النائية.
- عدالة توزيع الخدمات وتطوير الوحدات الصحية وتوفير التخصصات الطبية اللازمة.
- أن يشمل التأمين أكبر عدد من المواطنين إن لم يكن كل المواطنين.
- التوسع فى توفير المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحى.
- المحافظة على البيئة من التلوث.

المحور الثانى: تحديث قطاع المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر .

طبقاً لأخر الإحصاءات فإنه يوجد ٧,١ مليون منشأة صغيرة فى مصر يعمل بها ٤,٣ مليون عامل (خارج الزراعة). وهذا القطاع مازال بعيداً على أن يعمل بكامل إمكانياته للأسباب الآتية :

(أ) الإستثمارات المخططة على البنية الأساسية فى الخطط الخمسية السابقة لم تؤدى إلى تحسين ملموس فى الكهرباء والمياه والطرق والتليفونات مما أدى إلى تقليل الإنتاج المخطط .

(ب) التجهيزات القائمة التى تحول دون حصوله على الائتمان والأيدى العاملة المدربة

وأشكال التكنولوجيا المتقدمة وفرص التسويق الأوسع والتصدير والإستفادة من مميزات المشروعات الكبيرة من حيث الإعفاءات الضريبية وحوافز الإستثمار.

(ج) السياق التاريخي والإقتصادى للاقتصاد المصرى يشير إلى أن هذا القطاع الذى يمثل أكبر صاحب للعمل فى القطاع الخاص خارج الزراعة (٣ مليون عامل) مرتبط ارتباطاً عضوياً بنظام الأسرة على مستوى القاعدة وله ارتباط ذو شقين مع أفراد الأسرة من حيث تزويدهم بفرص العمل من ناحية والإعتماد وعلى عملهم من ناحية أخرى. لكن مساندة الدولة لهذا القطاع مفتقدة عند المستوى العريض للحصول على التعليم الإبتدائى والرعاية الصحية للقراء. لذا لابد من إعادة النظر فى السياسات العامة وأنظمة توفير الخدمات لهذا القطاع.

المحور الثالث:- الإصلاح السياسى والتغيير المنشود لدور الدولة:

ويقترن الإصلاح السياسى بضرورة تعميق الممارسة الديمقراطية لتشمل مختلف جوانب الحياة والمعاملات وضرورة الإيمان بأن الديمقراطية هى سيادة الشعب وقبل كل شىء منهجية وأسلوب حياة من خلال.

(إحترام الدستور والقانون التعددية الحزبية والسياسية إنتخابات دورية حرة ونزيهة إحترام حقوق الإنسان إستقلال القضاء إحترام إرادة الأغلبية حرية الإعلام). وينبغى أن يكون واضحاً لنا أن هذه المرحلة التى يمر بها ليست هى الهرولة نحو من سيفوز بالمقعد البرلمانى أو بمقعد الرئاسة ولكن السعى نحو رسم مستقبل مصر من خلال رؤية إستراتيجية واضحة تتيح إستقلال السلطات الثلاث وألا تطفى سلطة على سلطة كما حدث من قبل (٤٧ مادة للسلطة التنفيذية). ونخشى على الثورة المصرية من أربع :-

- الفقر وهو المعضلة الكبرى والذى فشلت فيه الثورة الفرنسية ١٧٨٩
- التدهور الإقتصادى الذى يعانى من مثبطات أربعة (عجز الموازنة عجز ميزان المدفوعات زيادة البطالة قصور الإستثمارات).
- فلول النظام البائد (الثورة البرتقالية-أوكرانيا).
- الفساد الذى تلاحقه الثورة ويتهاوى ببطء شديد.

لذا يجب سعى الدولة فور تعميق الممارسة الديمقراطية بتنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادى الذى يجب أن يقوم على محورين أساسيين هما :-



المحور الأول: برنامج التثبييت: وتهدف لإعادة التوازن الكلى للإقتصاد القومى عن

طريق

(أ) تقليص الإختلالات من خلال تصحيح العجز فى ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة .

(ب) تخفيض معدل التضخم .

المحور الثانى: برامج التكيف الهيكلى: وتهدف لإعادة تخصيص الموارد الإقتصادية

بين فروع الإنتاج المختلفة وتحتوى هذه البرامج على :

(أ) تحرير وخصخصة القطاع العام لعلاج الإختلالات الهيكلية.

(ب) تحرير التجارة الخارجية.

(ج) تشجيع القطاع الخاص.

(د) تطوير سوق الأوراق المالية.

- بعد الأزمة المالية سنة ٢٠٠٨ ظهر جلياً دور الدولة فى النشاط الإقتصادى وهذا الدور ليس مرشحاً للتراجع ولكنه مرشح للعودة مرة أخرى لأهميته فى إدارة الأزمات الإقتصادية ولحماية الأسواق المحلية من الإستغلال والإحتكار والإتجاه إلى الأساليب غير المشروعة من خلال قواعد عامة تحكم الجميع وتعمم المساواة وتواجه مظاهر الإنحراف وتكوين مراكز غير مشروعة للثروة والنفوذ والحفاظ على البعد الإجتماعى.

- الأمر الذى سوف يعظم هدف الإنتاج وإزالة خطايا النظام السابق بما أساءه من قواعد هدم فكرة الإنتاج من أجل حماية ثقافة العمولات والتى تفشت بشكل تخريب وإستحوذت عليها طبقة معينة توسعت فى الإستيراد (إستيراد ٧٥٪ من إحتياجاتنا الغذائية). والأمثلة لاتعد ولا تحصى على سلوكيات العداء للإنتاج مثل:-

- إلغاء المشروع القومى لتنمية سيناء إلغاء المدينة الصناعية والتكنولوجية فى غرب خليج السويس مع الجانب الصينى إلغاء مشروع مبيدات أمنة مع هيئة الطاقة النووية والذرية.

المحور الرابع: المواطنة والإنتماء:

المواطنة تعنى المساواة بين الأفراد دون تمييز لأى سبب وهى المشاركة فى تأسيس

المجتمع وهى علاقة ذات إتجاهين متقابلين فى آن واحد.

الأول واجبات الوطن تجاه المواطن المساواة والعدالة والمشاركة أى الفعل الإيجابى

والثانى واجبات المواطن تجاه الوطن العمل على نهضته وأمنه وإستقراره .

مع ضرورة التفرقة بين المواطنة والمواطنة العولمية وتعنى الحقوق الإنسانية العامة التى يتمتع بها الإنسان فى أى مكان وهى تبرير للتدخل الدولى فى الشئون الداخلية (دارفور) لذلك يجب ربط المواطنة بالإنتماء الذى يعنى الارتباط بالأرض عن طريق المشاركة فى بناء الوطن عن طريق عمله فيشعر الفرد بقيمته كفرد فى المجتمع وفى المقابل يجب على الدولة توفير وتأمين الحقوق الأساسية للمواطن التى تحافظ على إنسانيته وكرامته وتساهم له القيام بواجبه نحو وطنه وتتمثل قيمة الإنتماء الكبرى فى محبة الفرد لما ينتمى له وحرصه على رفعة شأنه وهى أحد أهم عناصر القوة الشاملة للدولة.

المحور الخامس: المصلحة القومية... وتعنى بها مقاومة التهميش بالعمل على الدخول فى شبكة علاقات دولية فى كافة المجالات:

على المستوى السياسى: تفعيل إتفاقية الدفاع العربى المشترك.
على المستوى الإقتصادى: تفعيل السوق العربية المشتركة والتوجه الإفريقى.
على المستوى الإجتماعى: عودة هيبة الدولة واقامة دولة المؤسسات وتفعيل مفهوم العدالة الاجتماعية بمفهومه الواسع

المحور السادس: العمل على الإستفادة من إستخدام الإستثمار الأجنبى:

والإستثمار الأجنبى يعمل على:-

- إضافة فرص عمل جديد ، مقدرة الشركات الأجنبية على التصوير وجلب التكنولوجيا الحديثة.

ولكن تبقى القضية فى كيفية توظيف هذه الإستثمارات بحيث تصب فى النهاية فى صالح الإقتصاد الوطنى ويتوقف ذلك على أمرين:-

الأول: الإستفادة من الإستثمارات المحلية والعمل على إنهاء مشكلاتها.

الثانى: إجراء العديد من الإصلاحات فى المجالات الآتية:

١- الإصلاح الضريبى (تبسيط النظام تخفيض معدل الضريبة إيجاد آلية سريعة وحاسمة للخلافات الضريبية).

٢- تطوير النظام الجمركى (سهولة الإجراءات وضوح نظام مراقبة الجودة، على الصادرات اختصار الوقت اللازم للعمل بنظام الدروباك).



- ٣- تسهيل إجراءات تأسيس الشركات.
 - ٤- الإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات فى التوقيت المناسب.
 - ٥- تطوير البنية الأساسية التى تزيد من تكاليف التشغيل وتحسين خدمات الموانئ وإنشاء خطوط بحرية لجذب رأس المال الأجنبى.
 - ٦- إصلاح الجهاز الإدارى بالدولة.
 - ٧- تحديد دور الدولة فى ظل الأزمات المالية العالمية.
 - ٨- إعادة النظر فى تعبئة وتخصيص الموارد.
 - ٩- تحديد نقاط الضعف والقوة وتحديد برامج عمل للنهوض بالقطاعات المختلفة.
 - ١٠- تحديد الشروط الموضوعية لتتحول الدولة من دورها الرقابى للدور المحفز.
 - ١١- إنشاء جهاز مركزى واحد لإصدار البيانات وليكن جهاز التعبئة العامة والإحصاء.
- المحور السابع:- ضرورة مراعاة عمق الأمن القومى الإستراتيجى المصرى... بالعمل على مد جسور فى هذا العمق وفق فلسفة سياسية متطورة .ولتكن البداية الحقيقية لمراعاة هذا العمق احتواء ازمة سد النهضة الاثيوبى .**

النتائج :

- ١- التقدم الإقتصادى والإرتقاء بالإنتاجية وتعظيم التنافسية مقدمات للتحديث والتطوير وضمنان جوهر الديمقراطية وسيادة القانون وكفالة حقوق الإنسان وهى من الأمور اللازمة لتدعيم القوة الإقتصادية للدولة والتى تنعكس ايجابيا على الأمن القومى.
- ٢- تمثل الإستراتيجية القومية رؤية الدولة لمستقبلها فى الفترة المخطط لها وما ترغب فى تسخير مواردها من أجله ، فلا تدع نفسها ومستقبلها نهائيا للأقدار، ولا تكون حركتها وتصرفاتها مجرد ردود أفعال بحتة لما يدور حولها من أعمال، بل تمزج بين ذلك وبين ما ترغب فى عمله وتحقيقه بما لديها من إمكانيات متاحة وإستراتيجية واعيه ، ولا يمكن صنع المستقبل المنشود ووضع الطموحات القومية موضع التنفيذ دون التعرف على المتاح والممكن من موارد الدولة ووضع الإستراتيجية الملائمة لتحقيق تلك الطموحات لردع كل التهديدات والمخاطر التى تعترض مسيرة الدولة نحو مستقبلها المنشود.

- ٣- القوة الإقتصادية تتمثل فى قيمة موارد الثروة الإقتصادية للدولة، ومدى تفاعل القوة البشرية مع هذه الموارد وكيفية إستغلالها لصالح تحقيق المصلحة القومية للدولة، والموارد الإقتصادية من وجهة نظر القوة الشاملة هى أى شيء تملكه الدولة، أو يمكن الحصول عليه، وقد ازدادت أهمية القوة الإقتصادية فى الوقت الراهن فبعد أن كانت السياسة تقود الإقتصاد، أصبح الإقتصاد هو الذى يحرك السياسات
- ٤- الإتجاه إلى عولة الإقتصاد Globalization على نطاق كل أطراف الإقتصاد الدولى، حيث يتحول العالم إلى قرية صغيرة Global - Village محدودة الأبعاد متنافسة الأطراف بفعل ثورة التكنولوجيا والإتصالات، وتتمثل العالمية فى نهوض إطار أعمال منظم عابر للقوميات يؤدى إلى عولة الإقتصاد بما فى ذلك الدفع نحو توحيد وتنافس أسواق السلع والخدمات وأسواق رأس المال وأسواق التكنولوجيا والخدمات الحديثة و تحول العالم إلى كيان موحد إلى حد بعيد من حيث كثافة الإتصالات والمعاملات فيه.
- ٥- يعانى الإقتصاد المصرى من إختلالات كثيرة فى الفترة السابقة يمكن وصفها بأنها ظروف إقتصادية يصُعب أن يواجهها بلد فى أمس الحاجة إلى التطوير والنمو .
- ٦- هناك فجوة كبيرة بين مصر ودول عائلة البيركس والتي حققت قفزات إقتصادية هائلة لان إهتمامتها المشتركة ارتكزت على :
- (أ) خفض الفقر وتحقيق المساواة.
- (ب) إستعادة النمو المستدام.
- (ج) تحقيق الأمن ومواجهة نقاط الضعف.
- (د) إعادة تعريف منظمات الأعمال.
- (هـ) مشاركة القيم وإحترام الإختلافات.
- (و) الإصلاح السياسى كنقطة إنطلاق لأى إصلاح إقتصادى ناجح.
- ٧- أوضاع مصر الإقتصادية المعاصرة هى حصيلة إختلال جوهري بين النمو السكانى والنمو الإقتصادى من ناحية وإجهاض محاولات التحديث من ناحية أخرى فتاريخ مصر الحديث مر بآربع محاولات للتحديث اجهضت جميعها .
- ٨- بناء الإستراتيجية الحديثة لمصر يجب ان تقوم ونعمل على سبعة محاور أساسية على التوازى إذ أن كل محور محفز ومكمل للمحاور الأخرى

التوصيات والمقترحات:

١- ضرورة تبنى إستراتيجية حقيقية لتحديث مصر وتتبني هدف قومي حتى ٢٠٢٠ نكون

فيه رقم ٢٠ على العالم تقوم على:

أولاً: تحديث العنصر البشرى.

ثانياً: تحديث المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر

ثالثاً: الإصلاح السياسى والتغيير المنشود لدور الدولة.

رابعاً: المصلحة القومية بالدخول فى شبكة علاقات قوية مع دول العالم مبنية على

تحقيق المصلحة القومية.

خامساً: الانتماء والمواطنة والسعى لتحقيق الوفاق والإتفاق الوطنى.

سادساً: الإستفادة من إستقدام الاستثمارات الأجنبية والدخول فى سلاسل الانتاج

العالمية.

سابعاً: مراعاة عمق الأمن القومى الاستراتيجى المصرى فى جميع القطاعات وعلى

كافة الأصعدة سواء من الناحية الشرقية بالبدء فوراً فى تنمية وتعمير سيناء ومن

الناحية الجنوبية بعودة الريادة والقيادة المصرية خاصة مع دول حوض النيل وتحقيق

الأمن القومى المائى ومن الناحية الغربية ضرورة البدء فوراً فى تفعيل المثلث الذهبى

بين مصر وليبيا والسودان كنواة حقيقية للتكامل الاقتصادى والسياسى العربى ومن

الناحية الشمالية ضرورة إعادة ترسيم الحدود البحرية وفقاً للقانون الدولى مع إعادة

دراسة جدوى الاستثمارات البترولية الجديدة لتحقيق أقصى استفادة منها.

٢- رسم رؤية استثمارية مستقبلية جديدة تستغل إمكانات مصر البشرية والطبيعية

لتحقيق نمو مستدام وعدالة اجتماعية حقيقية.

٣- عمل حملة إعلامية لشرح دور القطاع الخاص خلال السنوات الـ ٤٠ الماضية من خلال

حصر المصانع التى تم إنشائها والمدن الجديدة التى يتم تعميرها والعمالة الموجودة حتى

لا يكون هناك توجه معادى للقطاع الخاص.

٤- عقد مؤتمر دولى عن الاستثمار فى مصر: يستهدف تسويق مصر الجديدة للعالم بدستورها

ومؤسساتها وفرص الاستثمار فيها فى مجالات مثل: الطاقة التقليدية

والمتجددة ، تطوير الساحل الشمالى ، الثروة التعدينية ، إزالة الألغام واستثمار الأراضى القائمة فيها.

٥- خلق التنافسية بين المحافظات لاكتشاف واستغلال الإمكانيات الكامنة والظاهرة ، وبحيث ترسم كل محافظة رؤيتها المستقبلية لجذب الاستثمار واستغلال الإمكانيات ، وخلق التنافسية بين المحافظات لاختيار أفضل محافظة فى تقديم الخدمات وجذب المستثمر ومستوى دخل الفرد وتحقيق أعلى مستوى إنتاجية للفرد . مع ضرورة الإسراع بتعديل قانون الإدارة المحلية ، بما يزيد من سلطات المحليات ويزيد فى نفس الوقت الرقابة عليها ويعيد النظر فى تقييم القيادات المحلية من حيث قدرتها على إطلاق طاقات التنمية فى هذه المحافظات.

٦- يعتبر القطاع الزراعى أكبر قطاع مشغل فى الاقتصاد ، حيث يعمل به أكثر من ٢٨٪ من القوة العاملة ، وهو مصدر الدخل الرئيسى للمزارع ، وهو فى نفس الوقت لديه القدرة على مضاعفة معدل نموه وتوفير نحو ٩١٠ ألف فرصة عمل جديدة . لذا يمكن تعزيز هذا القطاع من خلال :

- تطبيق مفهوم قرية واحدة ومنتج زراعى واحد One Village One Product وذلك من خلال تشجيع القرى على أن تتخصص فى الإنتاج الزراعى تحقيقاً للاستفادة من الميزة النسبية لكل قرية فى زراعة بعض المحاصيل الزراعية .

- إيجاد مظلة تسويق جماعى لإنتاج صغار المزارعين من خلال الجمعيات التعاونية الزراعية بما يتيح التحول لفكرة الزراعة التعاقدية .

- إنشاء مركز لتحديث الزراعة يقدم الدعم والمساندة والاستشارات للمزارعين

٧- تدعيم القطاع الصناعى من خلال :

٨- التزام بالسياسات الداعمة للتشابكات الصناعية ، مع توافر جهاز او مؤسسة داعمة لهذه التشابكات لها ميزانية مستقلة وسلطة مستقلة وطرح الحكومة لبعض المشروعات وفقاً لنظام مشاركة الحكومة والقطاع الخاص ، فى مجالات البنية الأساسية وتأكيد الدولة على تبنيها منهجية توفير الأراضى وترفيقها ثم طرحها و إعادة النظر فى برنامج حوافز الاستثمار فى الصعيد ومد النقل الجماعى للمناطق الصناعية لتوفير العمالة وإنشاء وتشغيل موانئ بضائع نيلية لتوفير وسائل النقل الداخلى وإنشاء مراكز لوجيستكية فى التجمعات الصناعية والسكنية.



- بناء شبكة أعمال استشارية على مستوى الدولة لتنشيط عمل المشروعات الصغيرة المحلية المتضررة، هذه الشبكة لديها فروع محلية في كل محافظة، وتكون من المصارف المحلية والمحامين والمحاسبين وخبراء الضرائب مما يعطى المشروعات فرصة الاستشارة فيما يتعلق بخطة إعادة الهيكلة لأعمالها.

حضور الكريم:

إن ثورة ٢٥ يناير كانت معركة الله التى إنتصر لنا فيها جميعاً أما معركتنا فهى معركة صلاح والتطوير والبناء وهى المعركة التى تتطلب مزيداً من الجهد والتضحيات. فإذا استطعنا أن نعرف مقدماً من نحن، وإلى أين نتجه.... نستطيع أن نختار بصورة ضل ما يجب علينا أن نفعله وكيف نفعله؟

تجربة التنمية الاقتصادية فى الصين، وكيف تستفيد مصر منها

إعداد: د.نادية حلمى

خبيرة فى الشؤون السياسية الصينية

hm_ambassador@yahoo.com

قامت الصين بالتخطيط الشامل للتنمية الداخلية والانفتاح على العالم الخارجى متمسكة بـ «المفهوم العلمى للتنمية»، ووضعت النقطة الأساسية للتنمية فى الانطلاق من الواقع الداخلى، وفى الوقت نفسه، تمسكت بالانفتاح شامل الاتجاهات وعريض المجالا ومتعدد المستويات سعياً لتحقيق تنمية أكثر توازناً.

شهدت الصين نمواً اقتصادياً سريعاً منذ قيام جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩ وخاصة منذ بدء تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح على الخارج عام ١٩٧٨، حيث ذ الاقتصاد الصينى ينمو بصورة مستقرة وسليمة، إذ بلغ معدل نموه السنوى أكثر من ٩ وفى عام ٢٠٠٣، بلغ اجمالى الناتج المحلى الصينى ١,٤ تريليون دولار أمريكى محا المركز السادس فى العالم بعد الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا. وحا نهاية عام ٢٠٠٣، تجاوز نصيب الفرد الصينى من اجمالى الناتج المحلى للبلاد ٠٠ دولار أمريكى.

ولقد برهنت التجارب التاريخية على أن تسوية مسائل التنمية فى العالم تتطلب الاعتماد على الصين ذاتها من حيث الأساس. وهذا عبارة عن تحمل الحكومة الصينية المسؤولية تجاه شعب الصين وتجاه شعوب العالم أيضاً، ومبدأ هام لضمان أن تسلك الصين طريق التنمية السلمية. ولن ترحل الصين هذه المسائل والتناقضات إلى بلد آخر، وأيضاً تطور نفسها من خلال نهج بلد آخر.

أن مسائل التنمية التى تواجهها الصين تتجسد رئيسياً فى التناقضات بين الاقتصاد المتطور وطلب الناس المتزايد على الثقافة المادية، وفى التناقضات بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والضغط الكبير الناجم عن السكان والموارد والبيئة.

تعتمد الصين اعتماداً رئيسياً على قوتها الذاتية والإصلاح والإبداع فى تحقيق التنمية، لأن هناك شروطاً متعددة لتحقيق تنميتها الذاتية، تتمثل فى: وجود الأساس المادى والفنى لدعم التنمية الاقتصادية الأكبر، ووجود الطلب السوقى الضخم المتزايد ونسبة المدخرات العالية نسبياً للمواطنين، ووجود موارد الأيدى العاملة الوفيرة التى ترتفع كفاءتها الكلية باستمرار، ووجود نظام اقتصاد السوق الاشتراكى المتكامل باستمرار وضمان السياسات، ووجود الظروف الاجتماعية والسياسية المستقرة.

فقد دلت الممارسات العملية منذ بدء تطبيق الصين لسياسة الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجى على أنها استطاعت تنشيط الحماسة والمبادرة والإبداعية لمئات الملايين من أبناء الشعب لتخلق باستمرار وضعاً جديداً لبناء التحديثات، بواسطة تحرير العقول والبحث عن الحقيقة من الواقع والتقدم إلى الأمام بحزم وجرأة. سوف تدفع الصين بثبات الإصلاح فى مختلف المجالات وتتمسك باتجاه الإصلاح لاقتصاد السوق الاشتراكى، وتعزيز قوة الإصلاح، وتركز على دفع إبداع الأنظمة من أجل تحقيق تقدم اختراقى فى بعض المجالات المصيرية والحلقات الهامة. ومن خلال الإصلاح، فإن الصين سترفع مدى توجه الاقتصاد الوطنى نحو السوق إلى حد أكبر، وتكمل نظام التنسيق والتحكم الكلى الوطنى، سعياً وراء تشكيل مجموعة من آليات النظام المفيدة لدفع التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمتناسقة.

مراحل تطور الاقتصاد الصينى:

تمكن الاقتصاد الصينى فى الثلاثين عاماً الماضية من تحقيق نمو اقتصادى مطرد واستطاع التحول من المركزية المحلية ليصبح أكثر انفتاحاً على العالم ويعتمد على التجارة الدولية. فعند نهاية العام ٢٠٠٧ بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية فى الصين ٨٤ مليار دولار. فى حين بلغت الاستثمارات الصينية فى الخارج ١١٨ مليار دولار. ويمكن تقسيم تطور الاقتصاد الصينى لمرحلتين هامتين:

١- مرحلة البناء الاشتراكى (١٩٤٩-١٩٧٦)

تميزت مرحلة البناء الاشتراكى بإعادة تنظيم الفلاحة والاعتماد على الصناعة الأساسية والتجهيزية وإضافة إلى القضاء على النظام الإقطاعى.

٢- مرحلة الانفتاح على الرأسمالية

منذ عام ١٩٧٨ تميزت مرحلة الانفتاح على الرأسمالية بإدخال إصلاحات جذرية على الاقتصاد، وذلك بالسماح بإنشاء مقاولات خاصة وتحديث الصناعة والسماح بالملكية الخاصة للأراضي وجلب التكنولوجيا الغربية.

فى سنة ٢٠٠٣، بلغ إجمالى قيمة الاستثمارات الصينية فى الأصول الثابتة أكثر من ٥,٥ تريليون يوان صينى، وحجم مبيعات المواد الاستهلاكية بالتجزئة قرابة ٤,٦ تريليون يوان صينى، وحجم التجارة الخارجية الصينية أكثر من ٨٥٠ مليار دولار أمريكى محتلاً المرتبة الرابعة بعد الولايات المتحدة وألمانيا واليابان وقبل بريطانيا وفرنسا. وفى نهاية عام ٢٠٠٣، تجاوز الاحتياطى الصينى من العملات الأجنبية ٤٠٠ مليار دولار أمريكى محتلاً المركز الثانى بعد اليابان فقط.

الاقتصاد الصينى الآن يبلغ ١٨٪ من حجم الاقتصاد الأمريكى قياساً بالدولار، إلا أنه يبلغ ٧٦٪ من الاقتصاد الأمريكى قياساً إلى القدرة الشرائية، إلا أن الاقتصاد الصينى تحول إلى ثالث أكبر اقتصاد فى العالم بعد إزاحته لألمانيا، بينما يقترب بسرعة من اليابان. وحصلت الصين على هذه المكانة بعد أن رفعت ناتجها المحلى الإجمالى إلى ٣,٤ تريليونات دولار للعام ٢٠٠٧، أى ما يزيد على الناتج المحلى الإجمالى الألمانى، البالغ ٣,٣ تريليونات دولار لنفس العام.

تعتبر الصين اليوم أكبر قوة اقتصادية فى شرق وجنوب شرق آسيا، وتتفوق على اليابان فى الاستيراد والتصدير والناتج القومى، ويساوى ناتجها المحلى ضعف ناتج الهند وروسيا معاً. كما تحرص الصين على أن يكون لها دور فاعل فى المؤسسات الدولية المالية وتطالب بتعديلات على النظام المالى الذى يخضع لسيطرة الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة. وتطالب بكين مجموعة العشرين بعملية تدريجية للإصلاح بعيداً عن الدولار، والتوجه نحو عملة عالمية بإشراف صندوق النقد الدولى.

بيانات هامة ولها دلالة للتعرف على تطور مفهوم التنمية فى الصين:

منذ أن أعلن الرئيس الصينى «ماوتسى تونغ» قبل نحو ٦٣ عاماً عن تأسيس جمهورية الصين الشعبية فى ميدان «تيان آن مان» فى العاصمة الصينية «بكين»، ومنذ ذلك الحين

نلت الصين مرحلة تاريخية جديدة على مدى ٦٣ عاماً، وخصوصاً جراء عملية الإصلاح
نفتاح التي بدأت في العام ١٩٨٧، حيث شهدت الصين تغييرات واسعة وعميقة،
نققت قفزة كبيرة في التطور الاقتصادي والاجتماعي، وتحولت من بلد فقير إلى بلد متقدم
هرقوى، ففي العام ٢٠١١ وصل حجم الاقتصاد الصيني إلى المرتبة الثانية في العالم،
نغ حجم التجارة الخارجية للصين ٣٦٤٠ مليار دولار، واحتياطي العملة الصعبة أكثر
ن ٣٠٠ مليار دولار، وفي أثناء الأزمة المالية التي ضربت العالم حافظ الاقتصاد الصيني
ن النمو السريع وهو بذلك ساهم بشكل كبير في استمرار نمو الاقتصاد العالمي، الصين
ن تواصل التطور السريع على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية
نكولوجيا، وتتغير ملامحها يوماً بعد يوم.

ويبلغ معدل دخل الفرد في الصين نحو ٦١٠٠ دولار بينما يقدر حجم القوة العاملة
وإلى ٨٠٧,٧ ملايين نسمة، ويبلغ معدل البطالة ٤٪ في العام ٢٠٠٨. وتضمنت ميزانية
ين عام ٢٠٠٨ دخل إجمالي قدره ٨٦٨,٦ مليار دولار، وإجمالي مصاريف قيمته ٨٥٠,٥
نار دولار، بينما وصل معدل التضخم إلى حوالي ٦٪، ويبلغ حجم الاحتياطات النقدية
نين ٢,٣ تريليون دولار ووصل معدل نمو الإنتاج الصناعي ١٠,٧٪، بينما بلغ حجم
نادر (٢٠٠٨) ١,٤٦٥ تريليون دولار وحجم الواردات ١,١٥٦ تريليون دولار. وبذلك،
ن تمكن الاقتصاد الصيني في الثلاثين عاماً الماضية من تحقيق نمو اقتصادي مطرد
نقطاع التحول من المركزية المحلية ليصبح أكثر انفتاحاً على العالم ويعتمد على التجارة
نلية.

نما سبق، نجد أن التجربة الصينية اعتمدت على ذاتها في التطوير والتعليم وحولت
ن البشرية لديها لقوى منتجة ورفعت حصصها في المنتجات والسلع المصدرة للخارج،
نأت تضع الجودة نصب عينيها، بدلاً من التوجه بالأسعار المنخفضة مما مكنها من
ن يق التنمية في النهاية بمؤشرات العلمة ووفق تخطيط علمي مدروس، وهي كلها
نات علينا أن نتعلم منها في مصر والدول العربية.

تراكية ذات الخصائص الصينية:

ن تطوير السياسة الديمقراطية الاشتراكية كان هدف الحزب الشيوعي الصيني دائماً.
عام ١٩٧٩، أعلن الحزب الشيوعي الحاكم عن سياسة للإصلاح الشامل، تضمنت

إصلاحات سياسية متناغمة على مدار العقود الثلاثة الماضية. وبالطبع، فإن السياس الديمقراطية الاشتراكية لم تتوقف عن عملية التطوير والتحسين المستمر، ولا يمكن أن تح ثقافة السياسة الاشتراكية النجاح والتقدم بين عشية وضحاها، فإذا نظرنا إلى السياسة الديمقراطية الاشتراكية الصينية، ومقارنتها مع تنمية المجتمع الاقصادى الصين والحفاظ على العدالة الاجتماعية ومتطلبات العدالة الجديدة، لا يزال هناك عيوب وكافية، ولا تزال هناك الحاجة إلى التحسين والإصلاح.

أشار «دينج شياوبينج» فى ثمانينيات القرن الماضى إلى أن «الاشتراكية ذات الخصائص الصينية» هى اشتراكية تهدف إلى تطوير القوة الإنتاجية على الصعيد الداخلى، وتد السلام على الصعيد الخارجى. كما أعلن الرئيس الصينى الحالى «هو جينتاو» أن الصين تعارض نزعة الهيمنة وسياسة القوة بكل أشكالها، ولن تمارس أبداً الهيمنة أو التوسع. الصين تتبنى إستراتيجية الانفتاح القائم على المنافع المتبادلة والفوز المشترك، فلن تذهب أى شيء لمصلحتها على حساب مصلحة غيرها، ولن ترمى ما لا يحلو لنفسها على الدول الأخرى على حد قول هو جينتاو.

منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية قبل أكثر من ٦٠ عاماً، وخاصة بعد تطبيق سياس الإصلاح والانفتاح قبل أكثر من ٣٠ عاماً، ظلت الصين تسعى إلى إيجاد طريق التحد الاشتراكى الذى يتناسب مع ظروفها الوطنية ومتطلبات العصر. وبالرغم من الصعوبات الجمة، بذل الشعب الصينى جهوداً لا تعرف الكلل والملل بعزم وإصرار لمواكبة الع واستخلاص دروس نفسه والاستفادة من تجارب الأمم الأخرى فى تحقيق التنمية، وموا تعميق الفهم لقوانين التطور الاجتماعى البشرى، بما يدفع التحسن الذاتى والتنمية للا اشتراكى باستمرار. وبهذا العمل الشاق، وجدت الصين طريقاً تنموياً يتمشى مع ظروف الوطنية، واسمه طريق الاشتراكية ذات الخصائص الصينية.

وفى هذا السياق، يمكن تلخيص طريق التنمية فى الصين من منظور تاريخى أوسع مستوى العالم، فى النقاط التالية: يجب على الصين تطوير نفسها من خلال الحفاظ السلام فى العالم، والمساهمة فى حماية السلام فى العالم بتطورها؛ ويجب عليها الا بالانفتاح على الخارج والاستفادة من تجارب الدول الأخرى تزامناً مع تأكيد الاع على نفسها والإصلاح والابتكار لتحقيق التنمية؛ ويجب عليها السير مع تيار عصر ال



لاقتصادية والعمل على تحقيق التنمية المشتركة مع الدول الأخرى على أساس المنفعة المتبادلة والفوز المشترك، ويجب عليها بذل جهود مشتركة مع المجتمع الدولي من أجل بناء عالم متناغم يسوده السلام الدائم والازدهار المشترك. وإن ما يميز هذا الطريق هو التنمية لعلمية والمستقلة والمنفتحة والسلمية والتعاونية والمشاركة.

تعلمت الصين من تجاربها السابقة أنها لا تستطيع تطوير نفسها وراء باب مغلق. وتتخذ لصين الإصلاح والانفتاح كسياسة أساسية في النهوض بنفسها، وتقوم بالإصلاح الداخلي الانفتاح على الخارج في آن واحد، وتحرص على الالتزام بكل من الاستقلال والمشاركة في لعولة الاقتصادية بل والسياسية، وتعمل الصين كذلك على الاستفادة من التقاليد الصينية لأصيلة وجميع الإنجازات للحضارات الأخرى. كما تسعى إلى دمج السوق المحلي مع لأسواق الدولية واستخدام كل الموارد المحلية والخارجية واتخاذ موقف منفتح لدمج الصين مع بقية العالم، إضافة إلى توسيع وتعميق إستراتيجية الانفتاح، وتعزيز التواصل والتعاون مع بلدان العالم لبناء نظام اقتصادى منفتح يضمن تفاعلاً أفضل مع الاقتصاد العالمى ويتميز بأمنه وكفاءته على أساس المنفعة المتبادلة والفوز المشترك. ولم تغلق الصين فى الوقت ذاته اب الانفتاح السياسى على العالم، بل استفادت منه أيضاً وبشدة لتطوير نفسها والنهوض ببلادها.

كيف يمكن لمصر أن تستفيد من التجربة التنموية الصينية فى كافة المجالات؟

تعتبر «التجربة الصينية» واحدة من أهم التجارب التى أدهشت المجتمع الإنسانى حيث لفتت انجازات التنمية المستدامة والمتسارعة خلال الـ ٣٠ عاماً الماضية، من تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح الكثير من العلماء والباحثين داخل وخارج الصين واتخاذها نموذج للدراسة والمناقشة، ومحاولتهم تلخيص التنمية فى الصين منذ الإصلاح والانفتاح تعميق فهم الناس لعنى الاشتراكية ذات الخصائص الصينية. حيث تمتاز التجربة الصينية بأربع خصائص رئيسية هى:

• الملكية، أى تنفيذ الملكية العامة هى الغالبة بينما تتطور الملكية المتنوعة الأخرى.
• التخصيص، هو تنفيذ التوزيع وفقاً للعمل بوصفه الرئيسى وتعايش أنواع من التخصيصات الأخرى.

- تخصيص المواد، وهو تنفيذ تخصيص المواد على قاعدة نظام السوق والتنظيم النموذج رائد من جانب الدولة.

- تنسيق التنمية المحلية والدولية، ويأتى عن طريق تنفيذ اعتماد على الذات مع تأكيد على الانفتاح.

كما تعتبر «التجربة الصينية» هى تجربة مرنة ومبتكرة مناسبة لظروف الصين المحلية حيث يعتقد بعض الخبراء أن تجربة الصين فى التنمية تناسب ظروف الصين واحتياجاتها الاجتماعية حيث تسعى لتحقيق العدالة ومزيج من النمو السريع فى تطوير تجربة مبتكرة ويمكن تلخيص هذه التجربة على أنها تجربة ابتكار والعمل الجاد والمبادرة الجريئة والعز، فى الممارسة العملية وحماية سيادة الدولة ومصالحها. فنجد أن الابتكار والتجريب والمرونة فى التغيير هو روح هذه التجربة وأساس نجاحها. ومما ميز هذه التجربة كذلك، أنه جاءت على عدة مراحل مما جعل لهذه التجربة حصانة من الفشل أو الإخفاق.

ويمكن أيضاً تلخيص «التجربة الصينية» فى عدة نقاط رئيسية، تتمثل فى: تفعيل قوة الحكومة الصينية والاستمرار فى السعى لاستخلاص الحقيقة من الواقع، والانطلاق منها شيئاً فشيئاً ومن ثم التوسع تدريجياً والتركيز على تحسين مستوى معيشة الشعب وتحقيق الاستقرار والتوازن بين علاقة التنمية والإصلاح وتنفيذه تدريجياً دون صدمات: والأولوية لقيام نظام صحى مع محافظة على اقتصاد سوق اشتراكى وكفاءة فى تخصيص الموارد وتحقيق العدالة الاجتماعية الشاملة والعقلية المتفتحة.

أما كيف يمكن أن تستفيد مصر من التجربة الصينية الناجحة فى التنمية، فعلى مصر والمصريين أن يدركوا أنه فى عالمنا اليوم الذى يشهد تغيرات هائلة، يكون جميع المذهب والنظم والأنماط والطرق على محك الزمن والتطبيقات. على خلفية تباین الظروف الوطنية فى مختلف البلدان، لا يوجد النمط الأفضل أو الأنفع أو النمط الصالح للجميع، بل يوجد فقط النمط الأكثر مواءمة للظروف الوطنية. فقد تم اكتشاف الطريق التنموى الصينى انطلاقاً من ظروفها الوطنية. لذا، فيجب أن تعى مصر جيداً أهمية التنمية المستقلة وإيجاد نموذج تنموى تحتذى به خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير، وعلى حكومة مصر والمصريين أن تعى أيضاً التغيرات العميقة والمعقدة التى طرأت على بيئتها الوطنية والدولية، وعليه، فيجب أن تولي مصر الجديدة فى فترة ما بعد ثورة ٢٥ يناير، اهتماماً أكبر لاستخلاص واستغلال تجاربها

ناجحة والاستفادة من التجارب الصالحة للبلدان الأخرى ودراسة المشاكل والتحديات الجديدة التي تعترض طريقها إلى الأمام، بما يفتح آفاقاً أرحب للتنمية السلمية.

زيارة الرئيس مرسى إلى الصين، والنتائج المترتبة على هذه الزيارة؟

فيما يتعلق بمستجدات العلاقة بين مصر والصين، فالملاحظ أنها تمتد لأكثر من ٥٥ عاماً، التي بدأت تحديداً في ٣٠ مايو ١٩٥٦ بعد الاعتراف المصرى بجمهورية الصين الشعبية أول دول عربية وأفريقية تنتهج هذا النهج الدبلوماسى فى الاعتراف بحق الصين فى تأسيس ولته الحديثه، ونحن هنا بصدد الحديث عن أهمية إعادة النظر لمستجدات هذه العلاقة ناصه بعد ثورة ٢٥ يناير فى مصر، وخاصة بعد الزيارة التاريخية التى قام بها الرئيس رسى للصين، حيث تكتسب هذه العلاقة أهمية كبيرة فى هذا التوقيت الذى تسعى فيه صر إلى إعادة ترتيب أوضاعها الداخلية والخارجية وإعادة التوازن فى العلاقات الخارجية ضلال المرحلة المقبلة إلى جانب العمل على دفع الاقتصاد المصرى نحو انطلاقة جديدة فى سوء استقرار الوضع السياسى بعد انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة جديدة.

تأتى زيارة الرئيس مرسى للصين قبل زيارته للولايات المتحدة، للتأكيد على النهج لجديد فى السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير، فى التوجه شرقاً، بعد أن كانت لولايات المتحدة والغرب هما الحليف الاستراتيجى الدائم لمصر فى عهد النظام السابق، الذى كان يخضع لضغوط وإملاءات حلفائه الغربيين، دون الاهتمام بإتباع نهج مستقل فى سياسة مصر الخارجية. فكانت أهداف ونتائج زيارة الرئيس مرسى للصين اقتصادية فى المقام الأول. ولم تخلو من محادثات جانبية مشتركة بشأن الشأن السورى وأهمية تقديم لدعم الدولى المناسب للشعب السورى للخروج من مأزقه الحالى.

لقد حققت زيارة الرئيس مرسى للصين، نتائج إيجابية، وإن كانت فى طور التنفيذ البحث حتى هذه اللحظة، والتي أثمرت عن إبرام اتفاقيات استثمارية تخطت قيمتها ٥ مليارات دولار فى مجالات نقل التكنولوجيا والبتر وكيمائيات والطاقة الجديدة المتجددة والتنمية المتكاملة والأدوية والكهرباء والسيارات وتحلية المياه، وغيرها، إلى نائب استكمال مشروع شمال غرب السويس. خاصة مع تأكيد الجانب الصينى عن إصراره لى استكمال هذا المشروع ليصبح بمثابة لبنة جيدة لإقامة مناطق صناعية توضع فيها لناعات مشتركة للجانبين، مما سيتيح أكثر من ٤٠ ألف فرصة عمل جديدة. كما منحت حكومة بكين ٧٠ مليار دولار كمنحة لا ترد إلى مصر.

كما تأتي نتائج الزيارة أيضاً لتطوير العلاقات الصينية - المصرية على كافة المستويات وخاصة العلاقات التجارية، حيث تم توقيع عدة اتفاقيات لتنشيط حركة التجارة بين البلدين، بالإضافة إلى التأكيد على سعى مصر إلى أن تكون الصين شريكاً تجارياً كبيراً لها خلال المرحلة المقبلة. كما كان من نتائج الزيارة أيضاً رفع الحظر على سفر السائح الصينيين إلى مصر، وتوقيع اتفاقيات أخرى لتسهيل نقل السائح الصينى إلى مصر. وعلى الجانب السياحى أيضاً وقعت مصر خلال الزيارة على اتفاقية تأسيس «الاتحاد العالم للمدن السياحية»، حيث تم اختيار القاهرة كعضو مؤسس للاتحاد، كما تم اختيار العاصمة الصينية بكين لتكون مقراً دائماً للاتحاد العالمى للمدن السياحية. كما أن الحكومة الصينى وافقت على تقديم جناح سياحى كبير باسم مدينة القاهرة بوصفها عضواً مؤسساً للاتحاد العالمى للمدن السياحية من بين ٤٠ مدينة سياحية عالمية، وستقدم الصين هذا الجناح إلى مصر على سبيل الإهداء بمناسبة الزيارة التى قام بها الرئيس محمد مرسى للصين.

وأخيراً، ما هى الحكمة التى يمكن استخلاصها من الصين؟

لقد تعلمت أنا شخصياً من الصينيين حب واحترام العمل بل وتقديره، حتى أن العمال الصينيين فى المصانع أضحى لهم نشيد خاص يستهلون به يومهم مفاده: «كلنا عائد واحد». وهذا وإن دل إنه يدل على أهمية العمل الجماعى، والعمل بروح الفريق، لرفع عجلة الإنتاج. ومن هنا فيجب علينا أن نستفيد من التجربة الصينية فى مجال تسهيل الاستثمارات، ومجال المشروعات الصغيرة التى نجحت فيها الصين نجاحاً منقطع النظير كما يجب علينا أن نتذكر دائماً الحكمة الصينية القائلة: «لا تعطنى سمكة ولكن علمنى كيف اصطاد». فلو تأملنا مغزى هذه الحكمة الفريدة من نوعها، لأدركنا أننا نعيش فى عالم متغير ومتسارع، وما لم نستفيد من تجارب الآخرين، ونلحق بالركب سنضيع فى الطريق، كما ضاع منا خلال العهد النظام السابق. أما وقد جاء عصر التغيير وأبهرنا العالم بثورتنا «ثورة ٢٥ يناير» المجيدة، فأن العالم الذى وقف يصفق لنا طويلاً على ما صنعناه ينبغي له أن يقف لنا أيضاً تقديراً واحتراماً عندما نفيق من عثرتنا الاقتصادية، وننتهج طريق التنمية الخاصة بنا. ساعتها فقط سينحنى لنا العالم، وسننهض كى نجنى ثماره زرعناه بالعرق والتعب والجهد، بدون النظر إلى الوراء، فالمستقبل لازال أمامنا طويلاً. وكل ما علينا أن نتعلم ونعمل، وأن ننحى خلافاتنا جانباً من أجل الهدف المنشود.



انتقال اتفاق التحكيم لغير أطرافه

د . سيد بحيرى

رئيس مجلس أمناء كايرو كان للعدالة والتنمية

ستهلال

لا تبرز أهمية اتفاق التحكيم ولا يتم التعامل به أو النظر فيه إلا عند نشوء النزاع ولكن اتفاق التحكيم قد ينعقد قبل نشوء النزاع وضمن نصوص عقد معين أو مستقلاً كوسيلة لحل المنازعات التى قد تثور مستقبلاً حول العقد وتنفيذه وهو ما يعرف بشرط التحكيم . كما وأن اتفاق التحكيم يمكن أن ينعقد بعد نشوء النزاع وفى اتفاق منفصل عن العقد الأصلى وذلك لاختصاص النزاع القائم بين طرفى العقد الأصلى لقضاء خاص هو قضاء التحكيم وهو ما يعرف بمشارطة تحكيم.

وخلال الفترة بين بداية نشوء العلاقة التعاقدية وحتى حسم المنازعة تحكيمياً قد يحدث تغييرات إرادية أو غير إرادية على أطراف العقد . فهل يؤثر ذلك على اتفاق التحكيم كعقد إجرائى أم أنه ينتقل كما ينتقل العقد الموضوعى وكيفية هذا الانتقال وشروط نفاذه فى مواجهة الغير وما هى القواعد الواجبة التطبيق على نقل اتفاق التحكيم إلى الغير . هذا ما نعمل على بيانه فى هذا المبحث من خلال :

أ : تحديد نطاق اتفاق التحكيم من حيث الأشخاص :

إن المفهوم الواسع للمتعاقدين يجعل المقصود بها طرفى العقد ومن يمثلانه فى التعاقد ، فالمتعاقدان إذا تعاقداً أنصرف أثر العقد اليهما ، وأنصرف كذلك إلى الخلف العام . والخلف العام هو من يخلف سلفه فى ذمته المالية كلها أو فى حصة منها كالوارث أو الموصى له لكل التركة أو بنسبة منها وكذلك الشخص المعنوى الذى يندمج فيه شخص آخر والأشخاص التى ينقسم اليها الشخص المعنوى .

والأصل أن الخلف العام يعد طرفاً فى العقد بقوة القانون ولا مجال للنظر فى إرادة أفراد

- الخلف العام ومدى علمهم أو جهلهم بوجود العقد، كما وأن أفراد الخلف العام لا يقبـ
منهم رفضهم الخلافة شريطة توافر الأهلية بالنسبة للخلف العام،
- أما إذا كان الخلف العام شخصاً اعتبارياً فإنه ينتقل إليه جميع الحقوق والالتزامات ومنـ
الحق في التحكيم والالتزام به.
 - ولكن المفهوم الواسع للمتعاقدین الذى يشمل طرفاه والخلف العام وذلك إذا ما تبين بالعا
أو من طبيعة التعامل أو من نص القانون أن أثر التعاقد لا ينصرف إلى الخلف العام.
 - فيجوز للمتعاقدان أن يتفقا على اقتصار أثره عليهما . طالما أن اتفاقهما لا يخل بقواء
الميراث ولا يصطدم بالنظام العام أو الآداب فيجوز مثلاً سقوط أجل سداد ثمن الشئ المبـ
بموت المشتري فيكون على الورثة إذا مات المشتري دفع الثمن فوراً من التركة.
 - وقد تكون طبيعة الحق أو الالتزام الناشئ من العقد تأبى أن ينتقل من المتعاقد إلى خـ
العام سواء كان المانع قانونياً كما هو مقرر بالنسبة لحق الانتفاع التى تقضى طبيعـ
القانونية بأن ينقضى بموت صاحبه أو كان المانع مادی بالنسبة لكل التزام نشأ من عـ
ولو خطأت فيه شخصية الملتزم أو صفة خاصة به، ينقضى بموت الملتزم ولا ينتقل إـ
الورثة نظراً لطبيعة الالتزام المادية كما هو الحال بالممثل أو المهندس أو المحام فلا ينتقل
التزامه إلى الورثة.
 - وأخيراً فقد يتدخل القانون بالنص على عدم انصراف أثر العقد إلى الخلف العام كما هـ
الحال فى نص المادة (٧١٤ مدنى) من أن الوكالة تنقضى بموت الموكل أو الوكيل، والمادـ
(٥٢٨ مدنى) تقضى بأن الشركة تنقضى بموت أحد الشركاء كما يعتبر الخلف من الأغيا
إذا ما تصرف المورث فى ماله حال حياته لما بعد موته بطريق الوصية بمقدار يزيد عـ
الثالث وكالوصية كل تصرف صدر فى مرض الموت ويكون مقصوداً به التبرع (٩١٦ مدنى)
 - وكذلك يشمل المفهوم الواسع للمتعاقدین الخلف الخاص وهو الشخص الذى يخلف سلفـ
فى حق معين بالذات أو حقاً عينياً على هذا الشئ فالمشتري يخلف البائع فى العير
المبيعة، والخلف الخاص يعتبر بقوة القانون طرفاً تنصرف إليه آثار العقد من حقو
والتزامات فى الوقت الذى ينتقل فيه العقد اليه إذا كان من مستلزماته وكان الخلف
الخاص يعلم بها وقت انتقال العقد اليه وهذا الانتقال يشمل آثار العقد الأصلى وكذا شرـ
أو مشارطه التحكيم باعتبار أن اتفاق التحكيم يعد من مستلزمات الشئ بحسبانه المحد

للجهة المختصة بالفصل فى المنازعة المتعلقة به ولكن علم الخلف الخاص باتفاق التحكيم وقت انتقال الاتفاق الأصلى اليه يكون فى ذات وقت الانتقال طالما أن اتفاق التحكيم كان أحد بنود العقد الأصلى ، أما إذا كان اتفاق التحكيم قبل المنازعة وفى ورقة مستقلة عن الاتفاق الأصلى فالعبرة بوقت اتصال علم الخلف بهذا الاتفاق المستقل. أما المشاركة فهى اتفاق لاحق على نشوء المنازعة وتكون مستقلة عن الاتفاق الأصلى - ومن هنا تأتى صعوبة إثبات اتصال علم الخلف الخاص بمثل هذا الاتفاق ويزداد الأمر صعوبة إذا كانت هناك مجموعة أشخاص لا يضمهم تنظيم ذو شخصية اعتبارية معترف بها قانوناً سواء كان ذلك فى صورة مشروع مشترك أو كونسورتيوم أو شركة محاصة وقد جرى العمل على تسميتها شركات الواقع والعقد المبرم بين هذه المجموعة وطرف آخر والمتضمن اتفاقاً على التحكيم ، يعد ملزماً لكافة الأشخاص الذين ضمهم تلك التسميات بحيث يجوز لأى منهم أن يحرك بأسمه إجراءات التحكيم ضد الطرف الآخر كما يجوز لهذا الأخير أن يوجه طلب التحكيم ضد الأشخاص المعينين أو ضد أى منهم.

- كما وأن الأثر الملزم لاتفاق التحكيم يمكن أن ينتقل إلى أطراف السلسلة العقدية والتى يجمعها مصلحة اقتصادية واحدة مما من شأنه أن يجعل من كل طرف بأى من هذه العقود طرفاً فى العقد الآخر ويعتبر قد أرتضى ضمناً بكل النتائج المترتبة على كل ما أبرم من عقود.

القانون الواجب التطبيق على نقل اتفاق التحكيم :

المرجح من رأى الفقه هو الجمع بين قواعد التنازع وبين القواعد الموضوعية لزيادة فرص صحة اتفاق التحكيم دون الإخلال بأولوية تطبيق القواعد الموضوعية لقانون التجارة الدولية مادام النزاع مطروحاً أمام قضاء التحكيم لكونها بمثابة القانون الخاص بالمحكم وفى هذه الحالة فإن تدخل قواعد التنازع هو تدخلاً احتياطياً .

قواعد التنازع التى تحكم نقل اتفاق التحكيم نقلاً اتفاقياً :

- فى حالة النقل الاتفاقى يكون فيها الخلف الخاص هو الشريك الجديد للمتعاقد الأصلى الآخر إلا أن القانون الواجب التطبيق يختلف باختلاف صورة النقل الاتفاقى لاتفاق التحكيم وذلك على النحو التالى :

أولاً : حالة التنازل عن اتفاق التحكيم :

- ثار جدل فقهي بشأن تحديد الطبيعة القانونية لنقل اتفاق التحكيم وهل يعد ذلك من قبيل حوالة الحق أم حوالة الدين أم حوالة العقد ؟
- إلا أن هذا الجدل ليس له انعكاس على القانون الواجب التطبيق بشأن حوالة الاتفاق التحكيمي إلا أنه يجب التفرقة بين نوعين من العلاقات :
النوع الأول: هو العلاقات بين المحال اليه والمحيل أى الدائن القائم بحوالة الحق أو المدين القائم بحوالة الدين تكون محكومة بالقانون الذى يحكم الالتزام أصلاً أو قانون العقد الذى نتج عنه هذا الالتزام .
- النوع الثانى: هو العلاقات بين المحال اليه والمدين المحال عليه فهى تخضع بالضرورة للقانون الذى يحكم الحق المتنازل عنه أو الذى تمت حوالته .

ثانياً: الحلول الاتفاقية لنقل اتفاق التحكيم :

وفيه يكون للدائن الذى استوفى حقه من غير المدين أن يتفق مع هذا الغير على أن يحل محله ، ولو لم يقبل المدين بذلك وهذه الإنابة الاتفاقية يحكمها ذات القانون الذى يحكم العلاقة الأصلية قبل حوالتها.

ثالثاً : نقل اتفاق التحكيم فى حالة اندماج وأنفصال الشركات :

- لأن دمج الشركات أو انفصالها يترتب عليه نقل كامل للذمة المالية للشركة المختصة لصالح الشركات القائمة أو الجديدة .
- وفى هذه الحالة يكون قانون العقد المبرم بين الشركة التى اندمجت وزالت شخصيتها الاعتبارية والشركة التى تعد بمثابة المتعاقد الأصلى معها هو القانون الذى يحكم العلاقات السابقة بين الشركتين قبل اندماج أحدهما فى الأخرى أو قبل انفصالهما هو الذى يظل واجب التطبيق على العلاقات الجديدة بين الشركة الأصلية الباقية ومن يتعامل معها .

رابعاً: الأشرط لمصلحة الغير ينتقل به الاتفاق التحكيمي :

من المقرر أن نظام الاشرط لمصلحة الغير يعد خروجاً على مبدأ نسبية آثار العقد لأن المستفيد من الاشرط له حق التمسك بالإفادة من هذا الاشرط لإثارة عدم اختصاص قضاء

لدولة أو لاستحضار أحد الأطراف على التحكيم لكن لن يكون خاضعاً للالتزامات الناتجة
من هذا الاشتراط فلا يمكن إجباره على التحكيم رغم إرادته لأن نظام الاشتراط لمصلحة
لغير تجعل هذا الغير يستفيد من الحقوق ولا يتحمل التزامات.

القانون الواجب التطبيق فى حالة النقل القانونى لاتفاق التحكيم

هناك أسلوبين للانتقال القانونى للعقد هما :

١- الانتقال الشامل لكل الذمة المالية أو جزء منها :

ويتم ذلك عن طريق الانتقال الأثرى بشكل كلى أو شامل بغير طريق الوصية أو بالوصية فالسوارث والموصى له بجزء من التركة فى مجموعها ولذلك يرتبط أى منهما ويلتزم باتفاؤ التحكيم الذى كان قد أبرمه المورث على أن يؤخذ فى الاعتبار أهلية الوارث أو الموصى له

٢- الانتقال نتيجة الحلول القانونى :

ويقصد به حلول الموفى محل الدائن فى استيفاء حقه من المدين بقوة القانون وهو مقرر بنص المادة ٣٢٦ من القانون المدنى المصرى والقانون الواجب التطبيق بشأن هذا الانتقال هو القانون الذى يحكم التركة أو قانون الإيجار أو قانون التأمين أو قانون عقد العمل.

أثر نقل اتفاق التحكيم على تشكيل المحكمة التحكيمية

أولاً: دور الأطراف الأصلية للتحكيم فى تشكيل المحكمة
(مبدأ سمو اتفاق التحكيم والقيود التى ترد عليه)

- يكون مبدأ سمو اتفاق التحكيم فى المحكمة التى من أجلها شرع القضاء الخاص .
فالأطراف يترك لهم حق اختيار المحكمين على اعتبار وجود تقارب بين أطراف التحكيم
ومن يختارونه فى الآراء وأنهم على دراية بموقفه أكثر من القاضى وللثقة فى حسن تقدير
المحكم وعدالته وحيدته .
- ومع ذلك فإن مبدأ سمو اتفاق الأطراف بشأن تشكيل هيئة التحكيم لا يؤخذ على إطلاقه
بل ترد عليه بعض القيود التى يفرضها احترام المبادئ الأساسية للإدارة الحسنة للعدالة
من أهمها مبدأ المساواة بين الأطراف فيما يتعلق باختيار المحكمين وقد أكدت عليه جميع
القوانين الدولية كما صدرت فى شأنه أحكام عديدة .

ثانياً : المستفيد من نقل اتفاق التحكيم وتشكيل المحكمة التحكيمية :

- للمستفيد أن يسمى من جديد محكماً أو محكمين سواء بالاتفاق مع المتعاقد الآخر الأصلية
أو عن طريق اتباع الإجراء الواجب التطبيق فى الحالات التى يصعب فيها تشكيل محكمة
التحكيم سواء كان المستفيد خلف خاص أو خلف عام أو محال اليه لأنه لم يشترك فى
اختيار المحكمة التحكيمية الأصلية ولذلك يكون من الملائم أن يكون له الحق فى تسمية
محكم أو محكمين جدد دون حاجة إلى التمسك فى مواجهتهم بسبب من أسباب الرد .
- أما اتفاق التحكيم فلا يتأثر بالانتقال الاتفاقى ولا القانونى لأن اتفاق التحكيم يستمر
متمتعاً بنفس قوة الاتفاق قبل نقله وتكون له نفس الأوصاف السابقة .

المراجع

- أ.د/ حسام فتحي ناصف - مجلة العلوم القانونية والأقتصادية.
- أ.د/ عبد الرازق السنهورى - الوسيط فى القانون المدنى.
- أ.د/ سامية راشد - اتفاق التحكيم.

دور المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى التنمية الاقتصادية فى مصر

الدكتور

عصام الدين أحمد عباس أباطة

مقدمة

يلعب قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى المشروعات متناهية الصغر دور الرافعة الاقتصادية التى تقود عملية التنمية ، ومن ثم فهو يلعب دورا هاما فى الوقت الحالى فى ظل ظروف الكساد العالمية وتراجع معدلات نمو النشاط الإقتصادى بوجه عام. وبالتالى فان تلك المشروعات لم تعد مشروعات للتشغيل ومكافحة البطالة بقدر ما أصبحت تمثل أداة للتنمية ورفع معدلات النمو وتحريك النشاط الإقتصادى وتعويض حالة الركود التى تعاني منها الأسواق فهى تمثل نسبة كبيرة من المنشآت الصناعية فى العديد من دول العالم على اختلاف درجة نموها الإقتصادى ، ففى المتوسط تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة حصة حاكمة من اجمالى الشركات فى معظم اقتصادات العالم ، كما أنها توفر نسبة كبيرة من اجمالى فرص العمل.

والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى المشروعات متناهية الصغر تقدم خدمات أو تنتج منتجات بالسوق المحلى أول للتصدير ، وإما للإستخدام النهائى أو لتغذية صناعات مشروعات أخرى وتمول هذه المشروعات فى الغالب بتمويل محلى ذاتى أو مصرفى وأحيانا تمويل دولى ويعتمد نجاح تسويق منتجات المشروعات الصغيرة على شخصية المدير أو صاحب المشروع الذى يتسم بالخبرة والمهارة ، والعلاقات الشخصية الطيبة ، بالإضافة إلى أن المشروع الصغير يعتمد على شخصية صاحبه فى الحصول على طلبات العملاء وتسويق منتجاته بناء على معرفته لإحتياجاتهم.

مشكلة البحث:

تعددت وتنوعت البرامج، والمساعدات المقدمة للمشروعات الصغيرة فى مصر بواسطة العديد من المنظمات ذات الصلة بها، ومن الناحية النظرية تعتبر هذه المساعدات جيدة. ولكن العبرة فى التطبيق العملى بطبيعة الأحوال حيث من خلال دراسة تناولت آراء ملاك مديرى عينة من المشروعات الصغيرة اتضح منها ضعف المساعدات المقدمة للمشروعات الصغيرة وهو ما يعتبر مؤشرا اما على تقاعس الجهات المساعدة عن استطلاع احتياجات هذه المشروعات وتوفيرها لهم او لعدم اقدام المشروعات الصغيرة على الاستفادة من خدمات هذه الجهات نتيجة لعدم العلم بها او لعدم الإحساس بأهميتها، او لان تكلفة الحصول على هذه الخدمات (مال، وقت، مجهود) اعلى من العائد المحقق منها من وجهة نظر هذه المشروعات، معنى هذا ان المنظمات ذات الصلة بالمشروعات الصغيرة فى مصر تهتم بالكيف وليس الكيف بدليل معاناة هذا القطاع من مشكلات متعلقة بالأنشطة الوظيفية المختلفة سواء فى التمويل او الإنتاج او التسويق مما يحد من فرص نجاحها، ومن ثم يضعف مساهمتها فى الاقتصاد القومى لذا يجب القيام بمواجهة هذه المشكلات والعمل على حلها.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من ضرورة لفت الأنظار للأهمية الاستراتيجية والدور الحيوى الذى تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى المشروعات المتناهية الصغر فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى ظل ظروف الكساد التى يمر بها الاقتصاد العالمى، وذلك برسم طريق النجاح لجميع من لهم صلة بالمشروعات الصغيرة سواء من جانب الجهات المساعدة او المتعاملة مع المشروعات الصغيرة لفهمها على المستوى القومى من حيث أهميتها وتعريفها والفرق بينها وبين الاحجام الأخرى من المشروعات وخصائصها ومزاياها ودوافع انشائها والمجالات المتاحة امامها والجهات المساعدة لها والمشكلات المعوقة لها، وعوامل نجاحها وفشلها حتى يستطيع ان يقرر أهمية دوره لهذا القطاع ويتفهم التعامل معه بشكل يدعمه او من جانب مدير/ صاحب المشروع الصغير الذى يسعى إلى توفير المعرفة لاستيعاب دورة حياة المشروع منذ نشأته ثم ادارته ثم تقييمه وتطويره والتحديات الواجب ان يدركها فى عالم الاعمال من تشغيل وتمويل وتسويق حتى يمكنه ان يتعامل معها ويستفيد منها.

الإطار العام للبحث:

جاء البحث «دور المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى النهضة الصناعية فى مصر» فى ثمانية محاور بالإضافة إلى ماتوصل له هذا البحث من نتائج وتوصيات على النحو التالى:

١. ماهية المشروعات الصغيرة.
 ٢. الأهمية الإقتصادية للمشروعات الصغيرة.
 ٣. تجارب بعض الدول فى مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
 ٤. المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر
 - ٤-١. الإطار التشريعى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر.
 - ٤-٢. واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر.
 - ٤-٣. التوزيع الجغرافى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر.
 ٥. المشاكل والتحديات التى تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى مصر.
 ٦. تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فى مصر.
 - ٦-١. التمويل متناهى الصغر فى مصر .
 - ٦-٢. تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
 - ٦-٣. المساعدات المقدمة فى مجال التسويق.
 - ٦-٤. المساعدات المقدمة فى مجال العمالة .
 ٧. معوقات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
 ٨. إدارة المشروعات الصغيرة فى مصر
 - ٨-١. المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم فى مصر.
 - ٨-٢. من مظاهر إدارة بعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم فى مصر.
 - ٨-٣. الدروس المستفادة والنظرة إلى المستقبل .
 - ٨-٤. حالة عملية لبناء مصنع صغير ومتوسط الحجم.
- نتائج وتوصيات .

١- ماهى المشروعات الصغيرة

تختلف الأدبيات الاقتصادية حول تعريف المشروعات الصغيرة من دولة لأخرى تبعاً لإختلاف المعايير التى تستخدم فى تحديد حجم هذه المشروعات وكذلك إختلاف الهدف من تنميتها، فالإتفاق على تعريف محدد للصناعات الصغيرة يعتبر أحد المقومات الرئيسية لإعداد إستراتيجيات وخطط وبرامج تنمية تلك الصناعات.

وهناك معايير متعددة يمكن الإعتماد عليها لتحديد مفهوم المشروعات الصغيرة لكن التعريف يختلف من دولة إلى أخرى لإختلاف إمكانياتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية ومراحل النمو بها. فالمشروعات التى تعتبر صغيرة أو متوسطة الحجم فى دولة صناعية قد تعتبر مشروعات كبيرة الحجم فى دولة نامية، كما قد يختلف تقييم حجم المشروع داخل الدولة نفسها طبقاً لمراحل النمو الذى يمر به إقتصاد تلك الدولة.

ويمكن تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة طبقاً لعدد من المعايير هى حجم العمالة ورأس المال والمبيعات السنوية والأصول الثابتة، بالإضافة إلى مستوى التكنولوجيا المستخدمة، إلا أنه من المتعارف عليه فى معظم دول العالم أن^(١):

- المشروعات متناهية الصغر هى التى يقل عدد العاملين فيها عن ١٠ عاملين، ولا يزيد حجم أصولها أو مبيعاتها السنوية عن ١٠٠ ألف دولار أمريكى.

- المشروعات الصغيرة يتراوح العاملين بها ما بين ١٠ عاملين إلى ٥٠ عامل، ولا يزيد حجم أصولها أو مبيعاتها السنوية عن ٣ مليون دولار.

- المشروعات المتوسطة يتراوح عدد العاملين فيها ما بين ٥٠ إلى ٣٠٠ عامل، ولا يزيد حجم أصولها أو مبيعاتها السنوية عن ١٥ مليون دولار.

وتختلف التعريفات من قبل المنظمات الدولية وعدد من دول العالم لمفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، مما يوضح أن معظم المؤسسات الدولية تستخدم معيار عدد العمال كمعيار أساسى ومشترك فى جميع التعريفات الخاصة بتلك المشروعات.

(١) Samira Khalil. SME Financing: An integrated vision for the next era-Narrowing the gap: SMEs and Banks. Access to finance. Egyptian Banking Institute. October 2010.

خصائص المشروعات الصغيرة :

تتميز المشروعات الصغيرة بالعديد من الخصائص المتشابهة والتي يمكن إجمال أهمها

فيما يلي ^(١) :

- انخفاض الطاقة الإنتاجية.
- انخفاض الأجور.
- انخفاض الحجم المطلق لرأس المال.
- الإعتماد على الخدمات المحلية.
- القدرة على الانتشار الجغرافي وتخفيف الهجرة من الريف إلى الحضر.
- التخفيف من حدة التركيز الصناعي.
- غالباً يتأثر بالظروف الشخصية التي يتعرض لها مالكه.
- العائد على الإستثمار من المشروع سريع جداً.
- يحتاج إلى تكنولوجيا بسيطة.
- يستغرق معظم وقت صاحبه.
- يغلب على المشروعات الصغيرة الصفة الشخصية مثل مشروع الخبز - ورشة صغيرة للسجاد - ورش السيارات - ورش التفصيل - محطة تمويل السيارات - سوبر ماركت - معمل جبن وألبان إلخ

٢- الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة:

- وتظهر أهمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد العالمى من خلال:
- أهميتها النسبية: حيث تمثل المشروعات الصغيرة و المتوسطة نسبة حاکمة بين مؤسسات الأعمال العاملة فى الأنشطة المختلفة، حيث تتراوح نسبتها بين ٩٥٪ و ٩٩٪ من إجمالى مؤسسات ومنظمات الأعمال على مستوى العالم ^(٢).
 - نصيبها فى الناتج: حيث تمثل هذه المشروعات نسبة تزيد عن نصف الناتج المحلى

(١) حسين عبد المطلب الأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة فى مصر، كتاب الأهرام الإقتصادى، العدد ٢٩٩،

مطابع مؤسسة الأهرام القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٦.

(٢) مصدر سبق ذكره: Samira Khalil, SME

الإجمالي في الإقتصادات المتقدمة، كما تمثل نسبة كبيرة ومؤثرة في الإقتصادات النامية والناشئة.

- دورها في النمو: حيث تعد تلك المشروعات قاطرة للنمو الإقتصادى فى العديد من دول العالم بما يساعد على رفع مستوى المعيشة لدى المواطنين.
- خلق فرص عمل: حيث تعمل تلك المشروعات بشكل كبير على خلق فرص عمل جديدة، وقد بلغت مساهمتها فى خلق فرص العمل فى مجموعة دول منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية OECD ما بين ٦٠٪ إلى ٧٠٪.
- عددها: حيث يبلغ عدد المشروعات الصغيرة فى بريطانيا نحو ٥ مليون مشروع، ويعمل بالمشروعات و المتوسطة نحو ١٤ مليون عامل بما يمثل نحو ٦٠٪ من إجمالى القوة العاملة فى القطاع الخاص ببريطانيا، كما أن تلك المشروعات مسئولة عن ما يزيد عن ٥٠٪ من إجمالى الإيرادات المالية فى بريطانيا. ويبلغ إجمالى ودائع المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو ٥٣ مليار جنيه إسترلينى كما يبلغ إجمالى الإقراض المصرفى لتلك المشروعات نحو ٥٤ مليار جنيه إسترلينى^(١).
- الابتكار: حيث تمثل المشروعات الصغيرة و المتوسطة مصدراً هاماً للمنتجات الجديدة والمبتكرة فى الأسواق العالمية.
- وتقدم المشروعات الصغيرة و المتوسطة العديد من المزايا الإقتصادية والإجتماعية ذات العائد الإيجابى على إقتصاديات الدول أهمها:
- توظيف عوامل الإنتاج والبيئة.
- زيادة الناتج المحلى الإجمالى.
- توفير الصناعات المغذية وخدمات الإنتاج للصناعات الكبيرة بتكلفة أقل.
- إستيعاب قوة العمل والحد من البطالة حيث تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد الحلول الفعالة فى معالجة مشكلة البطالة و بالتالى التخفيف من أعباء الوظائف الحكومية العامة.
- زيادة حجم الصادرات وتخفيض الواردات (فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة و المتوسطة بنحو ٥٠٪ من إجمالى صادرات الصين).

(1)Chartered Banker, Egyptian Banking Institute, Central bank of Egypt, October 2010.

- الإسهام فى تحقيق الإستقرار الإجتماعى والسياسى ، حيث توافر تلك المشروعات للفئات التى لا تملك القدرات المالية أو الأكاديمية المساهمة فى العملية الإنتاجية مما يؤدى إلى إزالة التوتر الذى يغلف العلاقة بين هذه الفئات وباقى شرائح المجتمع وبالتالى إثبات الذات لأصحابها وبناء الثقة بالنفس البشرية.
- رفع مستوى المعيشة وتخفيض معدل الفقر.
- زيادة قدرات الابتكار حيث تعتبر تلك المشروعات حاضنة للمهارات و الإبداعات الجديدة.
- أحد آليات دمج المرأة فى النشاط الإقتصادى.

ويشهد الإقتصاد العالمى على نجاح العديد من تجارب الدول التى إتخذت من المشروعات الصغيرة و المتوسطة ركيزة لتحقيق أهدافها التنموية ، حيث تنبعت العديد من الدول الكبرى فى العالم لأهمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة فى إحداث التنمية الإقتصادية وتنشيط الأعمال ودعم الصادرات وتوفير فرص عمل ، ومن أمثلة ذلك تأسيس إدارة المشروعات الصغيرة بالولايات المتحدة الأمريكية The US Small business Administration فى عام ١٩٥٣ كهيئة مستقلة تابعة للحكومة لتقديم الدعم والمعونة لأصحاب المشروعات الصغيرة وحماية مصالحهم ، وذلك لضمان وجود بيئة تنافسية حرة ودفع وتنشيط الإقتصاد الأمريكى ككل. وتعمل تلك الهيئة على المساهمة فى إنجاح المشروعات الجديدة من خلال المشاركة فى كافة مراحل المشروع بدءاً من نقطة البداية ومروراً بمراحل التأسيس والتشغيل . كما ساهمت تلك المشروعات بشكل رئيسى فى ظهور دول النمر الأسيوية على الساحة العالمية ، ومن أبرزها الإقتصاد التايوانى الذى يعد من أكبر الإقتصاديات التى تقوم بشكل رئيسى على تلك المشروعات حيث تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو ٩٩٪ من إجمالى المشروعات وتسهم بنحو ٤٠٪ من الناتج المحلى وتستوعب مايقرب من ٧٠٪ من إجمالى العمالة^(١)

كما ساهم تبنى فكر العناقيد الصناعية فى العديد من دول العالم فى تنمية وتطوير عمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومساعدتها فى التغلب على المشاكل التى تواجهها والناجمة عن صغر الحجم.

(١) هناك العديد من التجارب الناجحة الأخرى فى هذا المجال مثل التجربة الكورية ، اليابانية ، الهندية ، الكندية.

وتعرف العناقيد الصغيرة (The industrial Clusters) أو التجمعات الصناعية بأنها تجمعات جغرافية محلية أو إقليمية أو عالمية لمجموعة من الشركات والمؤسسات المرتبطة والمتصلة ببعضها البعض في مجال معين مما يجعلها تمثل نظاماً متكاملًا من الأنشطة اللازمة لتشجيع وتدعيم المنافسة.^(١)

وتتميز العناقيد الصناعية بعدة مزايا أهمها زيادة فرص التخصص وتقسيم العمل وتقليل نفقات التبادل أثناء المرحلة الإنتاجية، وتحسين فرص التصدير، والمساهمة في تركيز الخبرات الفنية والبشرية والتكنولوجية، والحصول على مزايا الحجم الكبير، وتخفيض معدلات البطالة، وجذب الإستثمارات الأجنبية.

ومن أهم أبرز الأمثلة عن العناقيد الصناعية التي حققت نجاحاً كبيراً على المستوى العالمي تجمع صناعة السيارات في كل من الولايات المتحدة وألمانيا، وتجمع صناعة الإتصالات في فنلندا، والحاسبات و البرامج الحديثة في كل من وادي السيليكون في الولايات المتحدة وبنجالور في الهند، وصناعة الأزياء والسيراميك في جنوب إيطاليا. وتعتبر تجربة إيطاليا من أبرز وأثرى التجارب في العناقيد الصناعية، حيث حققت الشركات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا نجاحاً خاصاً في إنتاج السلع التقليدية مثل الأحذية، وحقائب اليد الجلدية والملابس والأثاث والآلات الموسيقية، وهو ما ساهم في دعم الإقتصاد القومي وتطوير دور تلك الشركات في العملية التصديرية.

٢- تجارب بعض الدول في المشروعات الصغيرة و المتوسطة:

يشهد الإقتصاد العالمي على نجاح العديد من تجارب الدول التي إتخذت من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ركيزة لتحقيق أهدافها التنموية، كما يمكن القول بوجه عام أن تلك المشروعات كانت السبب الرئيسي لظهور دول النمر الآسيوية على الساحة العالمية. وتعد التجربة الإيطالية من أهم وأنجح التجارب العالمية التي أكدت أن تحقيق التنمية الإقتصادية ليس بالضرورة من خلال الشركات الضخمة فالإقتصاد الإيطالي الذي يعد من أهم وأقوى الإقتصاديات العالمية يعتمد في الأساس على الشركات الصغيرة والمتناهية

(١) شوقي جباري - أبوديار زهية، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إستراتيجية العناقيد الصناعية - قراءات في التجربة الإيطالية، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية.

الصغر التي إستطاعت أن تصبح من كبرى الشركات المصدرة عالمياً للعديد من السلع ذات الجودة العالية خاصة في مجال السلع الغذائية والماكينات الزراعية وغيرها، ويعكس عدد المشروعات الصغيرة فى إيطاليا والذي يبلغ نحو ٧٥٠ ألف مشروع - يعمل بكل منها أقل من عشرة عاملين - سيطرة تلك المشروعات على البنية الإنتاجية للإقتصاد الإيطالى. كما يعد الإقتصاد التايلاندى من أكبر الإقتصاديات التي تقوم بشكل رئيسى على تلك المشروعات حيث يبلغ عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو ١,٧ مليون مشروع تمثل نحو ٩٩,٦٪ من إجمالى المشروعات، وتسهم بنحو ٣٩٪ من إجمالى الناتج المحلى، وتستوعب نحو ٦٩٪ من إجمالى العمالة.

ويعزى نجاح تجربة المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تلك الدول إلى العديد من العوامل أهمها:

- عدم إعتبار الشركات الصغيرة كيان مستقل بل جزء من مجموعة مترابطة ذات علاقات متداخلة (SMEs Clusters)، فعلى الرغم من إحترام المنافسة بين الشركات إلا أن هناك درجة كبيرة من التعاون والتنسيق فيما بينها، حيث يتم تقسيم العملية الإنتاجية إلى عدة مراحل تختص كل مجموعة من تلك الشركات بمرحلة واحدة. (فعلى الرغم من تنافس نحو ٢٥٠ شركة فى إيطاليا فى مجال إنتاج معين إلا أنها تتعاون فيما بينها وتختص كل مجموعة من تلك الشركات بجزء محدد من تلك الصناعة الأمر الذى نتج عنه إنتاج منتج ذو جودة عالية قادر على المنافسة عالمياً.
- تميز السياسات التي تهدف إلى تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة بالمرونة والديناميكية.
- إهتمام العديد من الجهات الحكومية وغير الحكومية بتوفير الدعم اللازم للمشروعات الصغيرة، فعلى سبيل المثال تقوم وزارة الصناعة فى إيطاليا بتوفير المساعدات المالية لشراء المعدات اللازمة للعملية الإنتاجية، وتقوم وزارة البحث العلمى بدعم مشاريع الأبحاث العملية وتطوير وسائل الإنتاج، وتقوم وزارة التجارة الخارجية بوضع سياسات الدعم الخاصة بالتصدير.
- الإهتمام بالجانب التشريعى لتهيئة بيئة تساعد على نمو الشركات الصغيرة .
- تطوير وتحديث معدات الإنتاج ونقل التكنولوجيا المتطورة وتوفير التدريب اللازم للعاملين.
- تحفيز البحث العلمى والتطبيقات لا سيما المرتبط بالمشروعات الصغيرة.

٤- المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر

بدأ الإهتمام بتلك المشروعات فى مصر - بصورة متزايدة - مع تبنى برنامج الإصلاح الإقتصادى فى بداية التسعينيات من القرن الماضى بهدف التحول نحو إقتصاديات السوق الحر وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص فى عملية التنمية. وقد تزايدت أهمية تلك النوعية من المشروعات مع تزايد الضغوط التى يواجهها الإقتصاد القومى وتنامى الحاجات الإقتصادية وإحتدام المنافسة فى ظل تحرير التجارة العالمية.

وهو ما إستوجب بدوره توفير إطار قانونى منظم لتلك المشروعات، ومن ثم صدر قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، فى وجود التعريفات المختلفة من قبل الهيئات والوزارات والجمعيات لمفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر فى مصر، وأن معظم الهيئات تستخدم معيارى عدد العمال ورأس المال كمعيارين أساسيين لتعريف تلك المشروعات.

١-٤- الإطار التشريعى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر:

على الرغم من عدم تعريف محدد أو متفق عليه فى مصر للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، إلا أن تلك المشروعات تعمل فى ظل إطار قانونى منظم لعملها ونشاطها وهو قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ والذى عرف المنشآت الصغيرة بأنها «كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاط إقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً لا يقل رأسمالها المدفوع عن ٥٠ ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها عن خمسين عاملاً». كما عرف المنشآت متناهية الصغر بأنها «كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاط إقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً ويقل رأسمالها المدفوع عن ٥٠ ألف جنيه».

وقد نص القانون على أن الصندوق الإجتماعى للتنمية هو الجهة المختصة بالعمل على تنمية المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر بالتعاون مع الوزارات والهيئات العامة.

ويعد قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ خطوة هامة تهدف إلى تنظيم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر فى مصر بهدف رفع قدراتها التنافسية للمساهمة بصورة أكبر فى عملية التنمية، ويلاحظ أن المشروع قد إستطاع من خلال نصوص القانون القضاء على العديد من السلبيات التى كانت تواجه عمل تلك المنشآت والتى كان من أهمها عدم وجود بيانات محددة عن أفراد هذا القطاع نظراً لعدم وجود تعريف محدد للمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر، وتعدد الجهات التى يتعامل معها اصحاب المنشآت الصغيرة

بيث كان يستوجب للحصول على التراخيص والموافقات اللازمة للخضوع لنحو ١٨ قانوناً. كما أعطى القانون المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر العديد من الحوافز والتيسيرات من منها إنشاء صناديق في المحافظات لتمويل تلك المشروعات، وتخصيص نسبة لا تقل عن ١٪ من الأراضي الشاغرة المتاحة للإستثمار لتلك المشروعات بسعر لا يتعدى تكلفة توصيل رافق لتلك الأراضي، وشراء الوزارات والهيئات المتعاملة مع المشروعات الصغيرة والمتناهية صغر نسبة لا تقل عن ١٠٪ من إنتاج تلك المشروعات.

٢- واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر:

تمثل المشروعات الصغيرة و المتوسطة نحو ٩٩٪ من المشروعات غير الزراعية في مصر. تساهم بنحو ٨٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في مصر. تستوعب ما نسبته ٧٥٪ من إجمالي القوى العاملة في مصر. يبلغ عددها في مصر نحو ٢,٥ مليون مشروع أو منشأة. يبلغ عدد المشروعات الصغيرة و المتوسطة الجديدة الداخلة إلى السوق سنوياً نحو ٣٩ ألف مشروع.

تمثل المشروعات الصغيرة نسبة ١٣٪ من الإنتاج الصناعي، في حين تمثل المشروعات المتوسطة نسبة ٤٦٪ من هذا الإنتاج.

وفيما يتعلق بقطاعات النشاط الإقتصادي، هناك ٣٢,٩٪ من المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعمل في مجال الخدمات، ٤٦,٧٪ يعمل في مجال التجارة، ١٨,٦٪ يعمل في المجال الصناعي، ١,٨٪ يعمل في المجال الزراعي^(١).

تتنوع الأشكال المختلفة للمشروعات الصغيرة في مصر كما يلي:

- المشروعات الحرفية.
- المشروعات المنزلية الصغيرة.
- المشروعات الريفية.
- المشروعات الصغيرة المستقلة.
- المشروعات الصغيرة غير المستقلة.
- المشروعات الصغيرة في القطاع الغير منظم.

(١) Industrial bank. Finance services for SME's : The role of the banking sector, Acces to finance. Egyptian Banking Institute. October 2010.

وعلى الرغم من ذلك فلا يزال معدل نمو قطاع المشروعات الصغيرة فى مصر بطيئاً مقارنة بالشركات الكبرى، ومن أسباب ذلك عدم حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر على التمويل الكافى إذ تتراوح نسبة المشروعات التى تحصل على تمويل مصرفى بين ١٠٪ و ١٥٪ مما يؤثر على قدرة تلك المشروعات على التطوير والتوسع^(١) ونظراً لتعدد وتنوع أشكال المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى مصر، وكذلك عدم وجود تعريف محدد لها فإن تقدير قيمة التسهيلات الائتمانية المقدمة لتلك المشروعات قبل الجهاز المصرفى يتطلب مزيداً من دقة الإحصاءات.

٣-٤- التوزيع الجغرافى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر:

- تتركز النسبة الأكبر من الإستثمارات الموجهة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة فى المحافظات الكبرى (القاهرة، الإسكندرية، الجيزة)، فى حين يقل عدد هذه المنشآت بشكل كبير فى محافظات البحر الأحمر والوادي الجديد ومطروح وشمال وجنوب سيناء.^(٢)
- يستحوذ نشاط التجارة والمطاعم والفنادق على أكبر عدد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة بالأنشطة المختلفة، فى حين تتوزع النسبة الباقية على الأنشطة الإقتصادية الأخرى.

٥- المشاكل والتحديات التى تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى مصر:

- تعانى المشروعات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة العديد من المعوقات التى تحول دور تحقيق إمكاناتها فى التوسع والنمو وزيادة الإستثمار مما يؤدى إلى صعوبة قيامها بدورها التنامى فى الإقتصاد المصرى، ومن أهم تلك الصعوبات:^(٣)
- ٥-١- مشاكل متعلقة بصغر الحجم، حيث أن حجم ونشاط هذا النوع من المشروعات يجعل من الصعب الإستفادة من وفورات الحجم الكبير الإقتصادية، وبالتالى عدم القدرة على منافسة المشروعات الكبرى القائمة.

(١) موقع الأهرام الرقمى digital.ahram.org.eg بتاريخ ٦ يونيو ٢٠١١

(٢) مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، المشروعات الصغيرة فى مصر: المشاكل ومقترحات الحل، ٢٠٠٢.

(٣) أحمد حسين عبد الجواد، تيسير حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل المصرفى «دراسة تطبيقية على الحالة المصرية»، المعهد المصرفى المصرى، البنك المركزى المصرى ن القاهرة، ٢٠١٠.

٥-٢- مشاكل متعلقة بصعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج، حيث تتمتع المنشآت والمشروعات الكبرى بفرص أفضل للنفاذ إلى أسواق المدخلات والإئتمان والعمالة والمعلومات مقارنة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٥-٣- مشاكل متعلقة بالتحيز في السياسات الحكومية، حيث تتحيز السياسات الحكومية بوجه عام المشروعات الكبيرة خاصة في البلدان النامية، مما يصعب من قدرة المشروعات الصغيرة على المنافسة.

٥-٤- التضخم، لأن التضخم يؤثر على رأسمال المشروعات الصغيرة وعلى القيمة النقدية للمشروع مما يؤدي - مع استمرار زيادة معدلات التضخم- إلى تآكل رأس المال العامل في تلك المشروعات والتأثير على هامش الربح.

٥-٥- الضرائب، حيث تمثل الضرائب عائقاً هاماً أمام نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي يجب أن تعامل ضريبياً بشكل يدعمها ويميزها عن المشروعات الكبيرة، لا سيما الأنشطة خارج الأنماط المشار إليها بقانون الضرائب مثلاً خلايا النحل والعجول والدواجن.

٥-٦- التمويل، ويعتبر من أهم التحديات والعوائق التي تواجه عمل وتوسع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بل وأحياناً مدى استمرارها في السوق من عدمه، وذلك نظراً لضعف السجل الائتماني لتلك المشروعات وضعف هيكلها المالية وكذا عدم قدراتها على توفير الضمانات اللازمة.

٥-٧- محدودية دور المشروعات الصغيرة في التصدير، حيث لا تتجاوز نسبة صادراتها من المنتجات الصناعية ٣٪ من إجمالي الصادرات المصرية، في حين تتراوح هذه النسبة في بعض الدول النامية مثل كوريا وتايوان والهند والصين ما بين ٣٥٪ إلى ٥٠٪^(١)

٥-٨- علاقات التشابك الصناعية بين المشروعات الصغيرة والكبير تكاد منعدمة وتتم في أضيق الحدود بما يحرم المشروع الصغير من القدرة على الاستفادة من الخبرة الفنية للمشروع الكبير.

٥-٩- العوائق التعليمية حيث لا يزال هناك فجوة كبيرة بين المناهج التعليمية والدراسية لطلبة المدارس والجامعات في مصر وبين متطلبات سوق العمل الفعلي ومن ثم لا تمد المؤسسات التعليمية في مصر أصحاب الأعمال بالمهارات الإدارية والفنية اللازمة.

(١) حسين عبد المطلب الأسرج، مصدر سبق ذكره

١٠-٥- العوائق الثقافية حيث مازالت المفاهيم السائدة فى المجتمع المصرى تصور الوظيفة الحكومية على أنها الملاذ المثالى الآمن مما يشكل عقبة فى طريق أصحاب المشروعات الصغيرة.

- ١١-٥- قلة الأراضى المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وإرتفاع تكلفتها.^(١)
- وبناء على ماتقدم يمكن الحد أو التخفيف من هذه المشاكل عن طريق :
- استخدام نظم المعلومات الجغرافية لبناء شبكة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الدولة
 - توفير حضانات اعمال ودراسات الجدوى واقعية وجاهزة ومجانية لرواد الاعمال
 - التحكم فى التراخيص لتحديد العلاقة بين جانبى الطلب على والعرض من المنتجات والخدمات ولتجنب الحروب التسويقية والمنافسة غير الشريفة
 - الاهتمام ببراءات الاختراع وعلامات الجودة والعلامات التجارية والمواصفات المحلية والدولية
 - الاستفادة من التجارب الدولية للمشروعات الصغيرة كأحد وسائل التنمية الاقتصادية حيث نجاح هذه التجارب ليس مرتبطا بالتقدم الاقتصادى للدولة (مثال الهند)، فاكتساب الخبرة لا يأتى بالتعلم او بالتجربة والخطأ فقط، وانما يمكن تحقيقه بوسيلة اقل تكلفة وهى التعلم من تجارب الاخرين لتفادى المشكلات التى واجهتهم والتعرف على اخطائهم لعدم تكرارها.
 - تحويل المنافسة الشرسة بين الشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة إلى منافسة تعاونية وذلك عن طريق التعاقدات من الباطن والتحالفات الاستراتيجية والتسويق بالعلاقات، والمشاركة فى البحوث والتطوير، والترويج المشترك، والمشاركة والتعاون فى إدارة الازمات، والتدريب المشترك، والمشاركة فى التامين وتخفيض المخاطر.
 - تشجيع صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وأيضا تشجيع الصناعات

(١) يذكر أن المادة (١٠) من القانون لرقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ تنص على أنه يخصص من الأراضى الشاغرة المتاحة للإستثمار فى المناطق الصناعية والسياحية والمجمعات العمرانية وأراضى الإستصلاح الزراعى نسبة لا تقل عن ١٠٪ وذلك لإقامة المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، ويتم تزويد هذه الأراضى بالمرافق، كما نصت المادة (١٥) من نفس القانون على أن يكون الترخيص بشغل الأماكن للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر فى الأماكن لآتى تخصصها الأحياء وغيرها من الجهات العامة لتوزيع السلع بمقابل رمزى لا يجاوز نصف المقابل المحدد لشغل تلك الأماكن.

المغذية وشبكات الاعمال مع الاهتمام بعلاج الامية والبطالة بالمشروعات الصغيرة ويتطلب كل ذلك مراجعة القوانين الاقتصادية والسياسات النقدية والسياسات المالية والحفاظ على قيمة العملة الوطنية وترشيد التجارة الدولية وتقديم حافز الاستثمار فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والا هم من كل ذلك وبناء كواد رواد الاعمال صناع المستقبل.

- تمويل المشروعات المتناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة فى مصر:

١- التمويل متناهى الصغر فى مصر:

يمكن تعريف التمويل متناهى الصغر Microfinance أو ما يطلق عليه أحياناً التمويل لأصغر بأنه «حزمة من الخدمات والمنتجات المالية المقدمة لمحدودى ومنخفضى الدخل الفقراء الذين عادة يفتقدون فرص الحصول على خدمات مصرفية بما فى ذلك الإقراض والإدخار والتأمين وتحويل الأموال»^(١).

وقد بدأت برامج الإقراض الأصغر فى مصر بنهاية الثمانينات من القرن الماضى من خلال لبنك الوطنى للتنمية وجمعية رجال الأعمال بالإسكندرية وذلك بدعم مالى وفنى من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، حيث كان الغرض من هذه البرامج إتاحة الإقراض للفئات غير لقادرة الحصول على التمويل البنكى من المنشآت الصغيرة والأفراد فى مصر.

ومنذ ذلك الحين توالى ظهور مؤسسات التمويل الأصغر التى تقدم برامج إقراض لهذا لقطاع بدعم مالى وفنى من عدد من الجهات المانحة مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، وبنك التعمير الألمانى، والبنك الدولى، والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، إلى جانب الصندوق الإجتماعى للتنمية.

وتعد مصر أكبر أسواق التمويل الأصغر فى الدول العربية نظراً لتعدادها السكانى ومعدل لنمو السكانى بها، وتتسم مصر بهيمنة فئة الشباب على تركيبتها حيث تشكل الفئة العمرية من ١٥ إلى ٦٤ عاماً نسبة ٦٣٪ من إجمالى عدد السكان فى مصر^(٢).

وتتوفر خدمات التمويل الأصغر فى مصر بصفة أساسية من خلال عدد من المنظمات غير لحكومية، بالإضافة إلى عدد من البنوك العامة والتجارية العاملة فى قطاع التمويل الأصغر^(٣).

(١) الهيئة العامة للرقابة المالية، تقرير عن صناعة التمويل الأصغر فى مصر، أبريل ٢٠١٠.

(٢) سنابل، شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية، التقرير العربى للتمويل الأصغر: إستعراض آخر مستجدات

لقطاع، دى سبتمبر ٢٠١٠.

(٣) من أهمها: الجمعية المصرية لتنمية المشروعات الصغيرة، وجمعية رجال الأعمال بالإسكندرية.

ويوجد حالياً في مصر عدد من البنوك التي تقدم منتجات الإقراض الأصغر، يأتي على رأسها البنك الأهلي المصري وبنك مصر وبنك القاهرة وبنك الإسكندرية والبنك الوطني للتنمية. كما يتولى البنك التجاري الدولي والبنك المصري الخليجي توفير خدمات التمويل الأصغر لأصحاب المشروعات الصغيرة.

٦-٢- تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

يتمثل الدور التمويلي المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر في عدد م المصادر، يأتي على رأسها الصندوق الإجتماعي للتنمية، وعدد من المؤسسات التمويلية غير الحكومية والجمعيات الأهلية، بالإضافة إلى الجهاز المصرفي.

٦-٢-١- وتنوع أشكال التمويل المتاحة والمتوفرة لإقراض المشروعات الصغير والمتوسطة، ومن أهمها^(١):

- القروض والتسهيلات الائتمانية من البنوك.
- إتباع نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص PPP.
- المشروعات الصغيرة للخدمات Small Service Projects والتي تعمل بنظام الـ Boot
- التمويل عن طريق بورصة النيل Nilex (Nile Stock Exchange)^(٢).

٦-٢-٢- أما فيما يتعلق بأهم الجهات المانحة للتمويل لتلك النوعية من المشروعات فتتمثل فيما يلي:

٦-٢-٢-١ الصندوق الإجتماعي للتنمية

أنشئ الصندوق^(٣) عام ١٩٩١ برأسمال ١,١ مليار جنيه بهدف تخفيف الآثار الجانبية لبرنامج الإصلاح الإقتصادي على محدودى الدخل وكذلك لمواجهة الآثار الناتجة عن حرب الخليج الأولى (عودة العمالة المصرية) من خلال فرص عمل جديدة للحد من مشكلة البطالة والفقر، ويتبع الصندوق ٣٠ مكتب إقليمي في جميع أنحاء الجمهورية. وقد تم حتى الآن

(١) Industrial bank , Finance services for SME's, ...op.cit.p211.

(٢) هي سوق يعمل داخل البورصة المصرية مخصصة لقيود وتداول الشركات الواعدة متوسطة وصغير الحجم لتوفير التمويل اللازم لها للتوسع والنمو، وقد تأسست عام ٢٠٠٧ وبدأ التداول الرسمي بها في ٣ يونيو ٢٠١٠، وتضم ٠ شركات تعمل في مجالات الصناعة وتكنولوجيا المعلومات والتجارة والتعدين والزراعة والكيمياء. ويتم التداول في بورصة النيل من خلال شركات السمسرة العادية دون الحاجة لإجراءات جديدة، وتخضع جميع تعاملاتها لرقابة البورصة المصرية كما تلتزم الشركات بنفس قواعد الإفصاح للسوق الرئيسي.

(٣) موقع الصندوق الإجتماعي للتنمية على شبكة الإنترنت www.sfdegypt.org.

توفير ٣٥٥ ألف فرصة عمل (مشروع) لعد ١,٣ مليون مستفيد.

وتقوم فكرة عمل الصندوق على دعم شرائح المجتمع المختلفة وتشجيعها على قبول ثقافة لعمل الحر والإبتعاد عن الوظائف الحكومية التقليدية، بالإضافة إلى دعم المشروعات فى مدن الصناعية الجديدة مثل العاشر من رمضان والسادس من أكتوبر وبرج العرب.

وقد نص قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ - كما سلفت الإشارة- على أن الصندوق الإجتماعى للتنمية هو الجهة المختصة بالعمل على تنمية المنشآت لصغيرة ومتناهية الصغر وبالتخطيط والتنسيق والترويج لإننتشارها والمعاونة فى الحصول على ما تحتاجه من تمويل وخدمات وذلك بالتعاون مع الوزارات وأجهزتها والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية وغيرها من الجهات.

وتتمثل أهم برامج عمل الصندوق الإجتماعى للتنمية فيما يلى :

- تنمية المجتمع، من خلال أنشطة التدريب على صناعات حرفية صغيرة إنتاجية وتسويقية، بالإضافة إلى أنشطة إجتماعية تشمل خدمات صحية وتعليمية وثقافية.

- أشغال عامة، من خلال مشروعات تستوعب عمالة مكثفة لتحسين البنية الأساسية مثل تحسين الطرق ومياه الشرب وصيانة المنشآت إلخ.

- تنمية المشروعات، من خلال إتاحة التمويل والمعاونة الفنية والتدريب للشباب لإنشاء مشروعات صغيرة جديدة أو قائمة وقابلة للتوسع.

- تنمية الموارد البشرية، من خلال تشجيع وتمويل برامج التدريب وإعادة التأهيل وتطوير الإمكانات المتاحة وتقديم المساعدة الفنية وتمويل أنشطة توفير فرص عمل جديدة.

- التنمية المؤسسية، من خلال توفير المعلومات والبيانات عن طريق الدراسات والتدريب لمساعدة المؤسسات على تنمية برامجها وخططها ورفع كفاءتها الفنية والإدارية.

ويقوم الصندوق بتقديم خدماته من خلال جهات وسيطة كالبنوك والجهات الأهلية الحكومية، كما يقوم الصندوق بعمل تيسيرات للمستفيدين من القروض مثل الإعفاءات ضريبية ومنح القروض بأسعار فائدة أقل من البنوك التجارية وإعطاء فترات سماح تتناسب طبيعة القروض.

كما يقوم الصندوق بتقديم مساعدات غير مالية للمستفيدين تتمثل فى المعاونة الفنية لمساعدة فى إعداد دراسات الجدوى لمشروعات الشباب والمساهمة فى التسويق وعمل نارض المحلية والدولية.

٢-٢-٦ المؤسسات الحكومية غير التمويلية ١-٢-٢-٦ وزارة الصناعة والتجارة الخارجية

- تساهم الوزارة فى دعم تلك المشروعات وذلك من خلال قطاع سياسات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة^(١). ويعمل القطاع على أربعة محاور رئيسية، وهى:
- محور السياسات: ويساهم فى رسم السياسات وإقتراح الآليات لتعزيز القدرات التسويقية والتصديرية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
 - محور البحوث: من خلال دراسة التجارب الدولية الناجحة فى مجال تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة والإستفادة منها فى بناء نماذج تصلح للتطبيق على المشروعات الصغيرة المصرية.
 - محور التنسيق: من خلال التنسيق بين قطاعات الوزارة والهيئات التابعة لها لتطوير الخدمات التى تقدمها هذه القطاعات والهيئات وبما يخدم تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
 - محور المعلومات: من خلال إعداد قاعدة بيانات تتضمن منظمات الأعمال والجهات الحكومية وغير الحكومية التى تعمل فى مجال المشروعات الصغيرة و المتوسطة وتحديثها باستمرار.

٢-٢-٦-٢ الهيئة العامة للتنمية الصناعية

والتي تقدم خدمات فى مجال الصناعات الصغيرة تتضمن تخصيص وحدات مجتمعات الصناعات الصغيرة بالمحافظات والمدن الجديدة^(٢)

٣-٢-٢-٦ مشروع الأسر المنتجة

هو مشروع قومى إجتماعى يهدف إلى تنمية الموارد الإقتصادية للأسر محدودة الدخل للعمل فى مجال الصناعات البيئية والريفية والمنزلية والصناعات الصغيرة. وتشمل الخدمات التى يقدمها المشروع: خدمات تدريبية وخدمات عينية وخدمات نقدية وخدمات تسويقية وخدمات فنية وخدمات توجيهية^(٣).

(١) موقع وزارة الصناعة والتجارة الخارجية على شبكة الإنترنت www.mfti.gov eg/SMS

(٢) موقع الهيئة العامة للتنمية الصناعية على شبكة الإنترنت www.ida.gov eg

(٣) مجلس الوزراء، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦

٦-٢-٢-٤ صندوق التنمية المحلية

أنشئ الصندوق كشخصية اعتبارية مستقلة^(١) فى إطار جهاز بناء وتنمية القرية المصرية بموجب القرار الجمهورى رقم ٣١٠ لسنة ١٩٧٨ ، وهو صندوق تنموى يهدف بالأساس إلى تدعيم التنمية الإقتصادية فى قطاع المحليات والقرية . ويعد الصندوق من أهم آليات العمل التى تعتمد عليها وزارة التنمية المحلية فى إنجاز أهداف التنمية الإقتصادية المحلية ، وتقوم سياسة الصندوق على إقراض مختلف مشروعات التنمية الريفية (الإنتاجية ، التسويقية ، الخدمية ، مشروعات صغار المستثمرين) ، بالإضافة إلى إعداد دراسات جدوى للمشروعات ، وتقسيم المدى الزمنى للقروض إلى قروض قصيرة الآجل تسدد من خلال عامين ومتوسطة الآجل تسدد خلال أربع سنوات.

٦-٢-٢-٥ جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجى

يعمل الجهاز فى مجالين أساسيين: الإشراف على قطاع التعاون الإنتاجى من خلال إشرافه على ما يقرب من ٥٠٠ جمعية تعاونية إنتاجية، والعمل فى مجال الصناعات الحرفية.

٦-٢-٢-٦ الجمعيات الأهلية

يوجد عدد من الجمعيات الأهلية^(٢) العاملة فى مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر فى مصر من أهمها :

- جمعية رجال أعمال الإسكندرية.
- جمعية تنمية المجتمعات المحلية والمشروعات الصغيرة (المبادرة).
- الجمعية المصرية لرعاية صغار الصناع والحرفيين.
- جمعية تنمية المشروعات الصغيرة (SECDA).
- الجمعية المصرية لتشجيع وإقامة المشروعات الصغيرة (YES).

(١) موقع كنانة أون لاين على شبكة الإنترنت www.kenanaonline.com

(٢) موقع كنانة أون لاين على شبكة الإنترنت www.kenanaonline.com

٦-٢-٣ الجهاز المصرفى

تقوم العديد من البنوك المصرية بتقديم التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة و المتوسطة سواء من خلال العمل كجهة وسيطة للصندوق الإجتماعى أو تمويل تلك المشروعات من مواردها الذاتية.

وقد تضمنت المرحلة الثانية من خطة إصلاح الجهاز المصرفى المصرى تأهيل البنوك لمواجهة متطلبات المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وكذا تطوير أنظمة المدفوعات والأنظمة التكنولوجية والإدارية للوصول إلى أفضل الممارسات^(١).

كما قام البنك المركزى المصرى فى ديسمبر ٢٠٠٨ بإطلاق مبادرة متكاملة لتشجيع البنوك على منح الإئتمان للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وذلك بإعفاء البنوك التى تمنح قروضا وتسهيلاات إئتمانية لتلك المنشآت من نسبة الإحتياطى القانونى البالغة ١٤٪ وذلك فى حدود ما يتم منحه، وتم تحديد معيارين لتحديد المشروعات الصغيرة المستفيدة من المبادرة وهى المبيعات السنوية والتى تتراوح من مليون جنيه وحتى ٢٠ مليون جنيه، ورأس المال المدفوع والذى يكون بحد أدنى ٢٥٠ ألف جنيه وحد أقصى ٥ مليون جنيه^(٢). كما تم فى هذا الشأن إنشاء وحدة خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمعهد المصرفى التابع للبنك المركزى لخدمة البنوك فى مجالات إعداد الكوادر البشرية اللازمة لإنشاء إدارات متخصصة فى تمويل وتقديم الخدمات المصرفية لتلك المشروعات، مما يساعد فى زيادة حجم الإقراض الموجه من البنوك لهذه النوعية من الإقراض. وفيما يلى عرض لأهم تجارب وآليات البنوك العاملة فى مصر فيما يتعلق بتمويل ودعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

-البنك الأهلى المصرى

يتبنى البنك منظومة متطورة وفعالة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم كافة الخدمات الإستثمارية والإستشارية لها إيماناً منه بأهمية القصوى لتلك المشروعات فى تحقيق التنمية الإقتصادية المنشودة.

(١) تم الإعلان عن الخطة والبدء فى تنفيذها ٢٠٠٤.

(٢) البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ٢٠٠٩/٢٠١٠.

ولذلك قام البنك بوضع إستراتيجية مستقبلية لتمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة
قوم على عدة محاور أهمها^(١):

- إعادة الهيكلة التنظيمية والإدارية داخل البنك وذلك بإستحداث قطاع متخصص لأنشطة
المشروعات الصغيرة والمتوسطة يضم وحدات منتشرة فى كافة فروع البنك التى تغطى كافة
أنحاء الجمهورية .

- تحديد شريحة تلك المشروعات إستناداً لمعيار حجم الإيرادات السنوية، حيث حدد
البنك المشروعات متناهية الصغر بأنها التى يتراوح حجم إيراداتها / مبيعاتها من مليون
إلى أقل من ٢٠ مليون جنيه، والمشروعات المتوسطة التى يتراوح حجم إيراداتها / مبيعاتها
من ٢٠ مليون إلى ١٠٠ مليون جنيه.

- تقديم التمويل لكافة الأنشطة الإقتصادية (صناعية وخدمية و بيئية و زراعية و ثروة
حيوانية ... إلخ) خلال مراحلها المختلفة .

- تقديم برنامج تمويلى للمشروعات الصغيرة، حيث تم رصد نحو مليار جنيه له وبحد
أقصى ٥ مليون جنيه للعميل الواحد، وروعى فى تصميمه المرونة فى التنفيذ وتنميط
الإجراءات.

- التعاون مع مؤسسات التمويل الخارجية (محلية وأجنبية) لتوفير خطط إئتمانية أهمها:
برنامج الصندوق الإجتماعى للتنمية (بلغ إجمالى المبالغ المرصودة المعاد إقراضها للمشروعات
الصغيرة نحو ٤ مليار جنيه لعدد ١١٠ ألف عميل).

خط بنك التنمية الإفريقى بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار.

الخط الإيطالى الميسر بمبلغ ١٠ مليون يورو.

بعض خطوط تمويل يتم إدارتها من خلال بنوك أخرى ويشارك البنك الأهلى فى تسويقها
مثل برنامج تنمية قطاع الزراعة، وبرنامج الخدمات البيطرية، ومشروع التعاون فى
القطاع المالى والإستثمارى فى الريف.

توفير الإحتياجات التمويلية للمشروعات متناهية الصغر (غير المؤهلة للتعامل مع البنوك)
من خلال توفير تمويل لعدد ٩ جمعيات مقدم لها تمويل بنحو ٥١٠ مليون جنيه.

وقد إنعكس هذا النشاط فى زيادة محفظة هذه النوعية من المشروعات لترتفع إلى نحو
١ مليار جنيه ويصل عدد عملائها إلى نحو ٣٥ ألف عميل.

(١) البنك الأهلى المصرى، قطاع أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك.

- بنك مصر:

يقوم بنك مصر بتمويل المشروعات الصغيرة الجديدة والقائمة بالتعاون مع الصندوق الإجتماعى للتنمية، وتنوع المشروعات القابلة للتمويل ما بين المشروعات الصناعية والتجارية والخدمية والسياحية والمهن الحرة، بالإضافة إلى مشروعات إنتاج وتجهيز وتسويق الدواجن، وكذا المراكز الطبية والعيادات والصيدليات.

وتستهدف برامج التمويل التى يقدمها البنك كل من لديه القدرة على دخول مجا الأعمال وتنقصه الإمكانيات المادية، والراغبون فى توسيع وتطوير أنشطتهم من أصحاب المشروعات الصغيرة والحرفية القائمة (منشأة فردية - شركة أشخاص - شركة أموال). أما مجالات إستخدام القروض فتتنوع ما بين تمويل آلات جديدة أوقطع غيار ورأس ما عامل للمشروعات الجديدة والقائمة، وتمويل الإنشاءات والمباني والتجهيزات، وإمكانى تمويل شراء الآلات والمعدات المستعملة.

ويتبنى البنك تنفيذ برنامج لتمويل المشروعات متناهية الصغر التى تعمل فى القطاع التجارى والصناعى والخدمى وإمدادهم برأس المال العامل وتمويل شراء أدوات الإنتاج ويهدف البرنامج أيضاً إلى تمكين المشروعات المقترضة التى تثبت جدارة إئتمانية من التعامل مع القطاع المصرفى، وكذلك تحويل المنشآت المقترضة من القطاع غيرالرسمى إلى القطاع الرسمى وتتراوح قيمة القروض وفقاً لهذا البرنامج من ١٠٠٠ جنيه وحتى ١٥٠٠٠ جنيه ويندحه خلال فترة تتراوح ما بين ٤ شهور إلى ١٨ شهراً^(١).

- بنك القاهرة

بدأ البنك تعاونه مع الصندوق الإجتماعى للتنمية فى عام ١٩٩٣ حيث تم توقيع عقد لتوفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة، وقام البنك بتوجيه قروضه لتمويل المشروعات فى الأنشطة الحيوانية والصناعية والخدمية والتجارية^(٢).

كما قام البنك فى عام ٢٠١٠ بتوقيع إتفاق مع الصندوق الإجتماعى لتوفير تمويل للبنات

(١) موقع بنك مصر على شبكة الإنترنت www.banquemisr.com

(٢) يتبنى بنك القاهرة فى الوقت الحالى خطة عمل من أجل أن يتحول إلى بنك متخصص فى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقوم هذه الخطة فى الأساس على اعتبار أن تمويل نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم القطاعات الإستراتيجية داخل البنك.

نيمة ١٠٠ مليون جنيه لإتاحة التمويل والإئتمان المناسب للتوسع فى إقامة مشروعات صغيرة، ويستهدف الإتفاق توفير نحو ١١ ألف فرصة عمل من خلال تمويل ٢٢٠٠ مشروع^(١).

وتتضمن مجالات إستخدام القروض تمويل شراء الآلات الجديدة وقطع الغيار ودعم رأس مال العامل للمشروع وتمويل الإنشاءات والمباني وتمويل مشروعات الثروة الحيوانية والمراكز طبية والعيادات والصيديات وغيرها.

ومن المقرر أن يبدأ البنك فى ممارسة نشاطه الجديد لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل تدريجى، وسيتم البدء بالمناطق الصناعية والدلتا.

البنك التجارى الدولى (CIB)

يقدم البنك مجموعة متنوعة ومتكاملة من الخدمات المالية والاستشارية للمساهمة فى موقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يعمل البنك فى تمويل المشروعات الصغيرة منذ عام ٢٠٠٤.

ويضع البنك تعريفاً محدداً للمشروعات الصغيرة بأنها التى تحقق مبيعات سنوية تتراوح ما بين مليون إلى ١٢ مليون جنيه، والمشروعات المتوسطة هى التى تتراوح مبيعاتها السنوية ما بين ١٢ مليون إلى ٨٠ مليون جنيه^(٢).

ويقدم البنك خدمات الإستشارة المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الخدمات والمنتجات المتنوعة، وقد وضع البنك فى عام ٢٠١٠ خطة لمضاعفة محفظة قروضه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتصل إلى ٤ مليار جنيه بنهاية ٢٠١١^(٣).

- بنك الإسكندرية

قام البنك بتخصيص جزء من محفظة قروضه لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم إنشاء إدارة بالبنك مختصة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة فى المجالات الصناعية والتجارية والزراعية.

(١) موقع كنانة أون لاين على شبكة الإنترنت www.kenanaonline.com بتاريخ ٧ سبتمبر ٢٠١٠

(٢) موقع البنك التجارى الدولى - مصر على شبكة الإنترنت www.cibeg.com

(٣) بوابة الأهرام الإلكترونية بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠١٠

وتتنوع أنظمة التمويل والتسهيلات الائتمانية المقدمة من البنك لتلك المشروعات ، بين قروض قصيرة الآجل لتمويل الأنشطة التجارية، وقروض متوسطة الآجل (أقل من ٣ سنوات) وقروض طويلة الآجل (من ٣ إلى ٥ سنوات)^(١).

ويتيح البنك تقديم تمويل لأصحاب المشروعات متناهية الصغر يبدأ من ١٠٠٠ جنيه ويص إلى ٢٥ ألف جنيه، وقد قامت مؤسسة التمويل الدولية IFC عضو مجموعة البنك الدولي في عام ٢٠٠٩ بشراء حصة نسبتها ٩,٧٥٪ من أسهم البنك بغرض دعم أنشطة بنك الإسكندرية في السوق المصرية في مجالات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل العقاري^(٢).

- بنك التنمية الصناعية والعمال المصرى

يركز البنك على تمويل المشروعات الصناعية متوسطة وصغيرة الحجم كأداة لزيادة الإنتاجية بهدف توجيهها للتصدير، حيث يقدم خط تمويل للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بالتعاون مع شركة مجموعة الخدمات التنموية والاستشارات المالية DFS Group التي تقوم بالخدمات التسويقية للقروض بحد أدنى ١٠ آلاف جنيه وحد أقصى ١٠٠ ألف جنيه^(٣) كما يقوم البنك بتمويل المشروعات الصغيرة للشباب بالإتفاق مع الصندوق الإجتماعي للتنمية لتمويل الآلات وقطع الغيار ورأس المال المستثمر والإنشاءات والتجهيزات للمشروعات والمراكز الطبية والعيادات والصيديات.

وبناء على ما تقدم وضع البنك من ضمن أهدافه الأهداف التالية: ^(٤)

- تنمية الأنشطة الصناعية، والأنشطة المرتبطة بها في مصر عن طريق المساعدات المالية والتمويل اللازم لإنشاء مشروعات جديدة، أو تطوير وتحسين الوحدات القائمة لكافة القطاعات الصناعية وخاصة القطاع الخاص لا سيما الصناعات الحرفية والصغيرة والقطاع التعاوني. تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة والحرفية بمدها بما تحتاج إليه من آلات وأدوات وذلك بشروط ميسرة.

(١) موقع بنك الإسكندرية على شبكة الإنترنت: www.alexbank.com

(٢) البنك الأهلي المصرى، قطاع البحوث، دور البنوك في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يونيو ٢٠٠٩.

(٣) موقع بنك التنمية الصناعية والعمال المصرى على شبكة الإنترنت: www.idbe-egypt.com

(٤) د.هالة محمد هالة لبيب عنه، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

- مصر الجديدة - القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢٣٥، ص ٢٣٦

- تشجيع الخريجين على تملك وإدارة المشروعات ، ومساعدة الحرفيين وأصحاب الورش الصغيرة على تنمية وتطوير أنشطتهم .
- عقد الندوات والمؤتمرات التى تساعد على إقتراح الحلول لمشكلات تمويل المشروعات الصغيرة وتبنى خطة الإنتشار الجغرافى من خلال إنشاء فروع جديدة فى مناطق مختلفة كجنوب الوادى وغيرها.

- البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى

يقدم البنك خطوط إئتمانية لإقراض أنشطة ومشروعات صغار المنتجين وشباب الخريجين والمرأة الريفية وذلك إما من خلال التمويل الذاتى أو من خلال وزارة المالية أو بالتعاون مع الصندوق الإجتماعى للتنمية. وينحصر دور البنك فى تنمية المشروعات التى لها صفة النشاط الزراعى مثل الإستزراع والتصنيع الزراعى وتسويق الحاصلات الزراعية وتربية الأبقار والأغنام. كما يقوم البنك بتوفير القروض المخفضة للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والإستفادة من التعاون المشترك مع الصندوق الإجتماعى للتنمية والتى كان آخرها توقيع إتفاقية بمبلغ ١٠٠ مليون جنيه لتمويل تلك المشروعات.

- البنك الوطنى للتنمية^(١)

بدأ البنك نشاطه فى مجال التمويل المتناهى الصغر فى عام ١٩٨٧ من خلال برامج تمويل بالتعاون مع عدد من مؤسسات التمويل الدولية مثل وكالة المعونة الأمريكية ومنظمة اليونيسيف وهيئة المعونة الكندية. وكان ذلك بهدف دعم النمو الإقتصادى من خلال تمويل القطاع غير الرسمى لتقليل البطالة وتوفير فرص عمل جديدة فى إطار خطة التنمية الإقتصادية للدولة.

ويتيح البرنامج قروضاً صغيرة تتراوح من ١٠٠٠ جنيه وحتى ٥٠ ألف جنيه. كما يقدم البرنامج للمشروعات متناهية الصغر عدداً من الخدمات مثل التمويل والإدخار والتأمين وكذا منتجات تمويلية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

(١) موقع البنك الوطنى للتنمية على شبكة الإنترنت:

www.ndbegypt.com/microfinance/microfinance-program

شركة ضمان مخاطر الائتمان^(١)

تم تأسيس هذه الشركة لمساعدة الراغبين فى إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة أو التوسع فيها و ينقصهم التمويل اللازم للتنفيذ حيث لا يحصلون على تمويلات من البنوك لعدم توافر الضمانات الكافية.

وعلى الرغم من أن الشركة لا تقدم تمويلاً مباشراً، إلا أنها تقوم بضمان نسبة من القروض المقدمة من البنوك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بدون تقديم أى ضمانات، مما يشجع البنوك على تقديم القروض المطلوبة وهو ما يعمل على زيادة عدد هذه المشروعات ومن ثم زيادة معدلات التنمية وتخفيض البطالة والشركة تساهم فى مجالات مختلفة منها نقل التكنولوجيا والرقابة على الجودة من خلال توجيه هذه المشروعات إلى المؤسسات الدولية التى تقدم خدمات فنية تطوعية للمشروعات الصغيرة العاملة فى كافة المجالات الإقتصادية. وتوفر الشركة التدريب اللازم لأصحاب هذه المشروعات فى كافة المجالات كما تحدد لهم مجالات وفرص الإستثمار. يضاف إلى ذلك أن الشركة توجه هذه المشروعات للمستشارين المعتمدين لديهما لإعداد دراسات الجدوى بأتعاب رمزية^(٢).

ومن أهم البرامج التى تقدمها الشركة برنامج تنمية المشروعات الصغيرة والناشئة بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية، حيث قامت الشركة بإنشاء وتشغيل ٣٠ وحدة إقراض على مستوى الجمهورية تنفذ من خلال التعاون مع البنوك والجمعيات الأهلية عن طريق كفالة الشركة للحدود الائتمانية الممنوحة للوحدات مع توفير الدعم الفنى وكذا تكاليف التأسيس والتشغيل لتلك الوحدات. وتقوم الشركة بضمان ١٠٠٪ من الائتمان الممنوح لهذه المشروعات.

بالإضافة إلى ما سبق يوجد عدد آخر من البنوك التى تقدم خدماتها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على إختلاف نوعية تلك الخدمات^(٣).

(١) يشكل المساهمون الرئيسيون للشركة كل من : البنك الأهلى المصرى بنسبة ٢٧,٢٨٪ وكل من بنك القاهرة، وبنك التنمية الصناعية والعمال المصرى، وبنك مصر إيران للتنمية، وبنك الإستثمار العربى، وبنك قناة السويس، وبنك الشركة المصرفية العربية الدولية، وبنك كريدى أجريكول مصر، وشركة مصر للتأمين بنسبة ٩,٠٩٪ لكل منهم.

(٢) موقع شركة ضمان مخاطر الائتمان CGC على شبكة الإنترنت : www.cgcegypt.com

(٣) من أهمها بنك HSBC، وبنك الإتحاد الوطنى - مصر، وبنك الشرق، وسيتى بنك.

ويعكس العرض السابق مدى الإهتمام المتزايد الذى توليه البنوك العاملة فى مصر للتوجه نحو تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أو المتناهية الصغر سواء بإعتبارها أحد أهم محركات الإقتصاد القومى ، أو لخلق قنوات توظيف جيدة تساهم فى دفع حركة الإقتصاد من جهة وتنوع المحفظة الإستثمارية والتمويلية لتلك البنوك من جهة أخرى.

٦-٣ المساعدات المقدمة فى مجال التسويق^(١)

٦-٣-١ يشترك بنك التنمية الصناعية بجناح خاص فى المعارض و الأسواق الدولية المحلية والخارجية لعرض عينات من منتجات المصانع الصغيرة التى يقرضها البنك لتسويقها وفتح أسواق خارجية لها، مع إتاحة الفرصة لبعض أصحاب هذه المصانع لحضور هذه المعارض لتبادل الخبرات والمعلومات والإحاطة بأحدث ما يقدمه العلم من تكنولوجيا. هذا بالإضافة لما يوفره مركز تنمية التصميمات الهندسية والصناعات من معلومات عن التصدير ومجالاته لأصحاب المصانع الصغيرة لتشجيعهم على تصدير منتجاتهم.

٦-٣-٢ يقوم الصندوق الإجتماعى للتنمية بتسويق منتجات الحاصلين على قروض من الصندوق محلياً ودولياً عن طريق المعارض الدائمة وغير الدائمة ، وتقديم العون للمصدرين الجدد بالنسبة للإجراءات المطلوبة ، وتعريفهم بالقواعد الثابتة ، والتدريب على أساليب العرض والبيع والتصدير.

٦-٣-٣ تلعب الإسرة المنتجة دوراً هاماً فى تسويق منتجات المصانع الصغيرة من خلال المعارض التى تقيمها بشكل مستمر طوال العام سواء فى الداخل أو الخارج.

٦-٣-٤ أما شركة ضمان مخاطر الإئتمان المصرفى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فتقدم بعض الخدمات المجانية ، منها تزويد المنتجين بالفرص التصديرية بالدول الأجنبية.

٦-٤ المساعدات المقدمة فى مجال العمالة^(٢)

تقوم مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهنى منذ عام ١٩٩١ فى إعداد برامج للدارسين لتنمية المهارات المقدمة لهم، وفق تخصصات متعددة مثل: تشغيل وتشكيل المعادن / صيانة السيارات / الطباعة / الكهرباء... وغيرها.

(١) د. هالة محمد لبيب عنه، مرجع سابق ص ٢٤١

(٢) المرجع السابق ص ٢٤٢ ، ٢٤٣

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى حددت وحدة الإرشاد الصناعى بمركز تنمية التصميمات الهندسية والصناعية الإحتياجات الفعلية للتدريب للصناعات الصغيرة والتي ترجمت إلى ثلاثة أنواع من البرامج التدريبية هي :

- برامج تعقد فى مناطق تواجد الصناعات الصغيرة فى الفترة المسائية، وأيام العطلات الأسبوعية .

- برامج تعقد بمقر المركز لمجموعة من الصناعات لمقابلة إحتياجات فنية معينة تتوافر إمكانيات التدريب عليها بأقسام المركز المختلفة.

- برامج سنوية يلتحق بها من تسمح إمكانياتهم بالإنضمام بها من العاملين بقطاع الصناعات الصغيرة والحرفية.

كما يساهم الصندوق الإجتماعى للتنمية فى رفع مهارات التخطيط لأصحاب المشروعات الصغيرة، والعمل على رفع القدرات التنظيمية لهم من خلال التدريب وتقديم المشورة فى هذا المجال. ويتولى الصندوق تدريب وتأهيل وإعداد الكوادر البشرية فى ثلاثة محاور هي :

- أصحاب المشروعات الصغيرة والعاملون فيها والمروجون.

- المشرفون والمنظمون والمسئولون عن المشروعات الصغيرة حيث يتعامل الصندوق مع أكثر من ١٢٠ وكالة منفذه وجهة وسيطة لتنفيذ مشروعاته.

- الخبرات الفنية المسئولة عن دعم المشروعات الصغيرة فى المؤسسات العامة والخاصة والأهلية الداعمة للمشروعات الصغيرة وذلك من خلال برنامج خاص مواز لدعم وبناء قدرات هذه المؤسسات.

ولا تقتصر المساعدات فى مجال العمالة فى مصر على التدريب فقط، وإنما تقدم أيضاً مساعدات فى مجال التأمين الإجتماعى والذى يغطى حالياً الأحجام المختلفة للمشروعات فى جميع المحافظات مع تنوع أنواع التأمينات المقدمة لها.

٧- معوقات التمويل المصرفى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

على الرغم من الجهود التى تبذل من قبل العديد من البنوك لتوفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن الواقع العملى يشير إلى ضرورة إعطاء قوة دفع إضافية لهذا النوع من التمويل، حيث تشير العديد من الدراسات إلى أن ما تحقق من نمو فى قطاع المشروعات الصغيرة و المتوسطة فى مصر كان أقل من التوقعات بسبب وجود

بعض المعوقات التي تتعلق بعملية التمويل أو الإنتاج أو التسويق مما يحد من فرص النجاح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومن ثم يضعف مساهماتها في الإقتصاد القومي والتي يمكن إيجازها فيما يلي: ^(١)

- ١- معوقات تنظيمية: حيث تعمل تلك المعوقات على تقليل ربحية الخدمات المصرفية المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يتسبب بدوره في التأثير على قدرة تلك المشروعات على الإقتراض من البنوك، خاصة وأن عمليات تمويل تلك المشروعات تعد مكلفة بشكل كبير لذا يجب دراستها جيداً حتى يتم منح الإئتمان بتكلفة أقل.
- ٢- ضعف الأطر القانونية والتشريعية: حيث يكون من الصعب إلزام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتزامات تعاقدية، وهو ما يؤدي إلى وجو صعوبات فيما يتعلق بضمان حقوق البنوك فيما يتعلق بأصول تلك المشروعات.
- ٣- عوامل إقتصادية: حيث قد تؤثر بعض العوامل الخاصة بالبيئة الإقتصادية التي تعمل فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مدى قدرة البنوك على إقراض تلك المشروعات، خاصة وأن طبيعة تلك المشروعات تجعلها دوماً عرضة بشكل كبير للأزمات الإقتصادية.
- ٤- غياب قاعدة بيانات الإئتمان: حيث يوجد دائماً نقص في المعلومات والبيانات المتوفرة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل مكاتب الإستعلام الإئتماني وجهات جمع المعلومات، وهو ما يجعل تلك المشروعات غير قادرة على إثبات جدارتها الإئتمانية. هذا بالإضافة إلى بعض السلبيات التي تعوق وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر إلى المؤسسات المالية والحصول على التمويل لعل من أهمها: ^(٢)
 - وجود ثغرات في المعلومات، حيث أن البنوك لديها نقص في المعلومات عن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ولا يوجد تعريف واضح ومحدد لماهية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، حيث يعتمد كل بنك على سياساته الإئتمانية في هذا المجال.

(١) مصدر سبق ذكره، Samira Khalil

(٢) دراسة بتكليف من هيئة التعاون الدولي اليابانية (جايجا)، نشرت على موقع الأهرام الرقمي. digital.ahram.org

eg، بتاريخ ٦ يونيه ٢٠١١.

- عدم ملائمة الإجراءات البنكية، حيث يواجه عملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من العقبات عند الحصول على التمويل من البنوك أهمها ارتفاع تكلفة القروض (الرسوم ومصاريف الخدمة وأسعار الفائدة)، وصعوبة الشروط المطلوبة، والضمانات المفرطة، وطول الإجراءات وتعقيدها.

- نقص المعلومات الكافية أو الاتصالات اللازمة بين البنوك وقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر حتى أن بعض هذه المشروعات لا تعرف أن هناك برامج للتمويل متناهي الصغر في البنوك، وهي مسئولية تقع بالدرجة الأولى على عاتق جهات ومسئولى تسويق القروض الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة في البنوك خاصة وأنها الجهة المانحة والعارضة للتمويل.

- طبيعة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، حيث يرى العديد من الخبراء أن هذا القطاع ليس مؤهلاً للإقراض لعدة أسباب أهمها:

- إفتقار المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التخطيط الإستراتيجى والعمق الإدارى والتنظيمى مما يجعلها تنطوى على مخاطر عالية.
- تنوع أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يجعل الجهود البنكية المطلوبة لتحصيل المدفوعات أعلى من العائد الفعلى الذى يتحقق للبنك.
- صغر حجم قروض تلك المشروعات يجعلها أكثر تكلفة من وجهة نظر البنوك لأن هذه المؤسسات تتطلب ممارسات تسويقية أقوى إنتشاراً ومتابعة أكثر مما يتطلبه العملاء الكبار.

وقد أدت تلك العوامل إلى وجود فجوة بين العرض والطلب على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر فى مصر، حيث لا يزال يساور البنوك شكوك كبيرة فى التعامل مع هذه المشروعات لأن البنوك ترى أن هذا القطاع لا يمكن الإعتماد عليه نظراً لغياب الضمانات وسوء التوثيق وعدم وجود أنظمة حوكمة مناسبة بجانب ضعف عملية التسويق، كما أن هناك قضايا تتعلق بتحقيق متطلبات البنوك فيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة منها الضمانات والتراخيص ودراسات الجدوى والميزانيات المدققة والتاريخ الإئتمانى والضمانات المالية.

وهو ما حدا البنوك إلى تقديم مزيد من التسهيلات لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم منتجات إئتمانية تتناسب ومتطلبات تلك المشروعات بما فى ذلك القروض الموسمية، وكذا مد فترات السماح، بجانب الإستمرار فى عملية التطوير وإنشاء كيانات

مستقلة وإدارات متخصصة تستخدم موظفين مؤهلين للتعامل مع هذا القطاع ، بالإضافة إلى إنشاء وحدات مصرفية في محافظات مصر المختلفة لتقديم العون لهذه المشروعات ، بما يساهم بصورة كبيرة فى القضاء على تلك المعوقات.

٨- إدارة المشروعات الصغيرة فى مصر^(١)

توجد صعوبة فى تعريف موحد للمشروع الصغير ويرجع ذلك إلى إختلاف المقصود بكلمة صغير من بلد لآخر ، ومن وقت لآخر داخل نفس البلد. إلا أنه ظهرت بعض التعريفات للمشروع الصغير على المستوى الدولى ، ركز بعضها على الجانب الوصفى للمشروع الصغير ، بينما إعتد البعض الآخر على معايير كمية مختلفة فى قياس كلمة صغير. وقد عرفت لجنة التنمية الإقتصادية الأمريكية المشروع الصغير بأنه ذلك المشروع الذى يجب أن يستوفى شرطين أو خاصيتين على الأقل مما يلى :

- إستقلال الإدارة: المديرون هم أنفسهم ملاك المشروع بصفة عامة.
- رأس المال: توفيره بواسطة المالك الفرد أو مجموعة صغيرة من الملاك.
- العمل فى منطقة محلية: يعيش العاملون والملاك فى مجتمع واحد ، ولا يشترط أن تكون الأسواق محلية.

• حجم المشروع : صغير نسبياً بالنسبة للصناعة التى ينتمى إليها المشروع. فالمشروع الصغير بصفة عامة : منشأة شخصية مستقلة فى الملكية والإدارة ، تعمل فى ظل سوق المنافسة الكاملة فى بيئة محلية غالباً ، وبمعايير إنتاج محصلة إستخدامها محدودة مقارنة بمثيلاتها فى الصناعة.

وقد عرف قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ المنشآت الصغيرة بأنها « كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً إقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً لا يقل رأسمالها المدفوع عن ٥٠ ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها عن خمسين عاملاً. كما عرف المنشآت متناهية الصغر بأنها « كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً إقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً ويقل رأسمالها المدفوع عن ٥٠ ألف جنيه».

(١) د. فريد النجار ، الصناعات والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم ، الدار الجامعية - ٨٤ شارع زكريا غنيم -

الإبراهيمية ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ، ص ٢٨٩-٢٩٠.

١-٨ المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم فى مصر:

تميزت مصر عن عديد من الدول العربية وغيرها بوجود صناعات صغيرة ذات جودة ومهارة مثل صناعات خان الخليلي والفخار والغزل والنسيج . ولكن أدى التحول فى الإقتصاد القومى فى الفترة ما بين أوائل الستينيات إلى أوائل السبعينيات من نظام مختلط لنظام حكومى عام إلى قتل الروح والحافز وتضييق النطاق على القطاع الخاص مما أدى إلى نقص عدد المشروعات الصغيرة المصرية . هذا ولو أن المؤسسة المصرية العامة للصناعات الصغيرة والتعاون الإنتاجى خلال تلك الفترة لعبت دوراً فعالاً فى مساعدة هذه المشروعات وتنشيطها لما أدى ذلك إلى نزوح المهارات المصرية من السوق المصرى إلى السوق العربى الأمر الذى ترتب عليه نقص فرص نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم المصرية خلال الربع القرن الماضى.

ولوحظ أيضاً إنخفاض عدد المشروعات الصغيرة التجارية فى مصر خلال نفس الفترة بسبب ضيق السوق وإتساع قاعدة القطاع العام وعدم تشجيع الحكومة للقطاع الخاص وعمليات التأمين والتصدير، وتحديد الملكية الزراعية والإتجاهات الإستراتيجية. ولقد بدأت الصورة تتغير نسبياً بعد حرب ١٩٧٣ حيث بدأ القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة تأخذ دورها الهام مرة أخرى ولكن فى المجالات الإستهلاكية ولأولية المشروعات غير مصرية وفروع الفرانشايز للشركات العالمية.

ويلعب الصندوق الإجتماعى للتنمية الآن دوراً أساسياً فى تنمية المشروعات الصغيرة. ولكن لازالت المشروعات الصغيرة فى مصر فى حاجة لبرامج تدريب وتوعية حتى تلعب دورها الرئيسى فى النمو الإقتصادى والإجتماعى.

٢-٨ من مظاهر إدارة بعض المشروعات الصغيرة و المتوسطة الحجم فى مصر:

١-٢-٨ ضياع المظهر العام - نجد بعض المهن الحرة ذات مكاتب غير منتظمة وغير مرتبة بالمقارنة بغيرها مثال مكاتب المحامين والمحاسبين والهندسة والإستشارات إلا القليل منها. ولكن لازالت الورش والمصانع الصغيرة والمتوسطة الحجم أقل نظافة، كما أن الفرانشايز ملتزم بالعقود المبرمة.

٢-٢-٨ عدم وضع جداول زمنية للأعمال ومن ثم عدم إحترام المواعيد والإلتزام بها. وهذا مانجد له أعذاراً دائماً مثال المواصلات والنسيان والخجل من المعارف والأصدقاء والضغط من الغير ذوى المراكز الإجتماعية والوظائف العامة الهامة.

٨-٢-٣ عدم مسك دفاتر محاسبية منظمة وبالتالي صعوبة تسجيل المصروفات والإيرادات والنقدية وبالأجل وحصر الحقوق والإستحقاقات.

٨-٢-٤ عدم دراسة أو معرفة السوق بدقة والإعتماد على الإتكالية والحظ والتخمين مما يؤدي إما لضياع بعض الصفقات أو زيادة حجم المخزون عند الشراء بكميات تفوق الطلب. ونجد هذه الصورة المتكررة في المصانع الصغيرة والمهن والخدمات.

٨-٢-٥ عدم الوفاء بالإلتزام بمواعيد الطلبات المتفق عليها بغرض عدم تضييع صفقة أو طلبية أخرى. فقد تعطى أحد المشروعات الصغيرة المهنية طلبية معينة مثال طبع كتاب بأحد ورش الطباعة وتتفق على مواعيد تسليم معينة ويعرف مدير الطبعة أنه سوف يصعب عليه الإلتفاق والإلتزام بهذه المواعيد ولكن يرغب في ضمان إستمرار الحصول على طلبات خوفاً من إنخفاض مفاجئ للطلب.

٨-٢-٦ عدم الإقتناع بالتأمين ضد المخاطر والحريق والعاملين والحوادث. فعدد المشروعات المؤمنة محدود بالنسبة لإجمالي المشروعات الصغيرة الموجودة.

٨-٢-٧ يختلف رجال الأعمال والمشروعات الصغيرة من حيث درجة تحمل المخاطرة في إدارة أعمالهم.

٨-٢-٨ يعتمد المشروع الصغير إلى الإحتكار في إنجاز أعماله والإستمرارية فيها.

٨-٣ الدروس المستفادة والنظرة إلى المستقبل:^(١)

تحتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الإقتصاد إلى تخطيط إستراتيجي يوفر عدد أكبر من رواد الأعمال المديرين ويحقق مايلي:

- تشجيع العقود من الباطن بين الشركات الكبرى والصغرى.
- توفير حضانات أعمال ودراسات جدوى واقعية وجاهزة ومجانية رواد الأعمال. (دراسة الجدوى تأتي بعد تحديد الفكرة التي تولدت لدى صاحب المشروع الصغير كفرصة للإستثمار بحيث تمر بمراحل معينة والتي أهمها : دراسة السوق - الدراسة الفنية - الدراسة المالية - الدراسة التجارية - الدراسة الإدارية - الدراسة القانونية - الدراسة البيئية).
- إستخدام نظم المعلومات الجغرافية لبناء شبكة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الدولة الواحدة.

(١) د. فريد النجار، مرجع سابق، ص ٣٠١:٣٠٤

- التحكم فى التراخيص لتحديد العلاقة بين جانبى الطلب على والعرض من المنتجات والخدمات ، ولتجنب الحروب التسويقية والمنافسة غير الشريفة .
- الإهتمام ببراءات الإختراع وعلامات الجودة والعلامات التجارية والمواصفات الدولية والمحلية.
- قصر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على المصريين فقط دون الأجانب.
- وتحتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى تطبيق الآليات الإدارية التالية بغرض تحسين مراكزها التنافسية :
- تطبيق أسلوب Just in time.
- تشجيع المشروعات المشتركة.
- تشجيع الفرانشايز.
- تخفيض تكلفة الوكالة.
- تجنب المخزون الراكد.
- مراجعة موقف الإنتاج أفضل أم الشراء.
- تشجيع المبادرات مع التسهيلات فى مراحل المشروع الأولى.
- منح الأراضى على سبيل حق الإنتفاع وليس البيع كما هو الحال فى بعض الدول لأوروبية.
- تنظيم التراخيص لضبط إيقاع المنافسة.
- تجنب المعونات الأجنبية وآثارها السلبية.
- وهناك مناطق جديدة لمشروعات جديدة فى مصر مثال : شرق التفريعة - مشروع توشكى - الوادى الجديد - الطاقة الشمسية والمتجددة - ميناء مرسى مطروح وجذب المشروعات الجديدة - المدن الجديدة.
- ولكن تظل مشكلة المواصلات من أعقد الأمور أمام حركة تدفق السلع بين الأسواق.
- فالنقل البحرى محدود والجوى مكلف والسكك الحديدية نادرة والطرق المرصوفة محدودة.
- إقتصاد قوى متوازن**

- فائض فى الميزان التجارى - وظائف جديدة - جذب الإستثمارات.
- غياب البطالة - فائض فى الموازنة العامة للدولة - بيئة نظيفة.



المنافسة التعاونية

يجب تحويل المنافسة الشرسة بين الشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة إلى منافسة تعاونية وذلك عن طريق التعاقدات من الباطن والتحالفات الإستراتيجية والتسويق بالعلاقات كما يجب المشاركة فى:

- مقترحات التصدير- البحوث والتطوير.
 - الترويج المشترك - المشاركة فى التأمين وتخفيض المخاطر.
 - المشاركة والتعاون فى إدارة الأزمات - التدريب المشترك.
 - الصفقات المتكافئة بين المشروعات الصغيرة.
- وفيما يلى الإطار المقترح لتحسين مستقبل الرواد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والذى يحقق ما يلى:

- زيادة عدد رواد الأعمال.
 - تشجيع صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
 - تشجيع الصناعات المغذية وشبكات الأعمال.
 - علاج الأمية والبطالة بالمشروعات الصغيرة.
- ويتطلب كل ذلك مراجعة القوانين الإقتصادية والسياسات النقدية والسياسات المالية والحفاظ على قيمة العملة الوطنية وترشيد التجارة الدولية وتقديم حافز الإستثمار فى المشروعات الصغيرة والمتوسط الحجم. والأهم من ذلك هو بناء كوادرواد الأعمال صناعات المستقبل المشرق.

٤-٨ حالة عملية لبناء مصنع صغير ومتوسط الحجم:^(١)

مصنع شبكات البعوض

يعانى السكان فى الريف وبعض المدن من إنتشار البعوض الذى يسبب الأمراض العديدة . لذلك يحتاج السكان إلى إستخدام شبكات الصيد والقضاء على البعوض. ويمكن إنتاج مصنع لإنتاج شبكات صيد البعوض والذباب وهى مادة غير ضارة بالحيوانات ذات الدم الدافئ وكذلك غير ضارة للإنسان.

(١) د. فريد النجار، مرجع سابق، ص ٣١١، ٣١٢، ٣١٥، ٣١٦

العملية الإنتاجية:

- يتم خلط المواد المستخدمة بالماء الساخن (البيريثرين) أو البيريثوم ومسحوق الخشب ومسحوق ورق الشجر والنشا ومواد الصباغة ومبيد الفطريات.
- توضع المادة المعجونة في ماكينة التكسير إلى كتل صغيرة.
- توضع الكتل الصغيرة من المادة المعجونة في ماكينة البثق في شكل سير يتم قطعه بعد ذلك في ماكينة تقطيع.
- يوضع القالب في ماكينة إستخراج الشكل على هيئة سير حلزوني.
- إجراء عملية التجفيف.

الماكينات:

- ماكينة تصنيع مصيدة البعوض (١٠٠٠٠ ملف / ٨ ساعة).
 - ماكينة عجن وخلط.
 - ماكينة بثق.
 - ماكينة تقطيع.
 - ماكينة التحكم في الأشكال.
 - ناقلة بالسير.
- العمالة: للخلط واحد - للبثق ٢ - إستخراج الشكل واحد، عملية التجفيف واحد[فى الدورية الواحدة].

نماذج أخرى للمصانع الصغيرة والمتوسطة الحجم المقترحة:

- مصانع إنتاج ذراير من البوليستر.
- مصنع الإنتاج شبك الناموس.
- مصنع صابون التواليت.
- مصنع إنتاج ثقاب الكبريت.
- مصنع وسائط الربط المستخدمة فى صناعة الخشب المضغوط.
- مصنع الأسفلت.
- مصنع البولى إيثيلين الرغوى.
- مصنع صنادل البلاج المطاطية.
- مصنع إنتاج الإطارات الخارجية والداخلية للسيارات والدراجات.

- مصنع أكياس البولى إيثيلين .
- مصنع الصناديق البلاستيكية.
- مصنع الأوعية البلاستيكية.
- مصنع البلاط الإسبستوس والفينيل.
- مصنع عوازل البورسلان.
- مصنع الأدوات الصحية.
- مصنع إنتاج الزجاجات.
- مصنع إنتاج القيشانى.
- مصنع إنتاج الظلط.
- المسابك.
- مصنع الأدوات الزراعية.
- مصنع المسامير الكلية.
- مصنع تصنيع ألواح البلاستيك المضلع للتعبئة.
- مصنع أدوات المائدة الخزفية.
- مصنع إنتاج الطوب الأحمر.
- مصنع خلط الخرسانة.
- مصنع إنتاج الأعمدة الخرسانية.
- مصنع إنتاج الصلب بإستخدام الكهرباء.
- مصنع إبر الحياكة.
- مصنع الثلج.

النتائج والتوصيات

يتضح من المحاور التى شملتها الدراسة أن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر يمثل قاطرة نمو حقيقية لأى إقتصاد نظراً لما يوفره من فرص عمل جديدة وابتكارات فى الإنتاج وسهولة الوصول إلى المناطق الجغرافية المختلفة داخل الدولة و لأكبر عدد من العملاء والمستهلكين.

ولذلك فإنه يعول على هذا القطاع كثيراً لإحداث التنمية الإقتصادية الشاملة وكذلك للمساعدة فى الخروج من حالة الركود الإقتصادى التى تعيشها الأسواق العالمية وبالأخص فى الدول النامية ومن بينها مصر. وقد قامت الدولة بمجهودات ملموسة لدعم قطاع

المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث قامت هيئة الإستثمار بطرح صندوق بقيمة مليار جنيه لدعم تلك المشروعات، وتم إنشاء بورصة النيل فى عام ٢٠٠٧ لتكون وسيلة فعالة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر.

أهم التوصيات لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر:

بناءً على ما سبق فإن هناك عدد من التوصيات والمقترحات لعلاج مشاكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر، يتمثل أهمها فيما يلى:

فيما يتعلق بعلاقة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتنمية الإقتصادية:

- يجب أن تحظى قضية تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر بالإهتمام الأكبر من قبل أعلى المستويات فى الدولة ويجب أن تدرجها الدولة فى خططها التنموية، مع وضع وتنفيذ سياسة إستراتيجية واضحة وحقيقية لتنمية تلك المشروعات.
- يجب وضع تعريف محدد وموحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، حيث أن عدم وجود مفهوم واضح ومحدد لتلك المشروعات يساهم فى حدوث قصور فى أدائها لدورها التنموى وكذلك فى مدى إمكانية حصولها على التمويل اللازم.
- تحتاج عملية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر إلى وجود خريطة إستثمارية (وهو مايقوم به البنك المركزى المصرى فى الوقت الحالى للإنتهاء من إعداد حصر شامل لكافة تلك المشروعات فى مصر).
- يجب وضع سياسة تسويقية على المستوى القومى تأخذ فى الإعتبار الإحتياجات المحلية والدولية حتى تكون المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى مصر قادرة على المنافسة داخليا وخارجيا.
- العمل على إعادة النظر فى التوزيع الجغرافى للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر داخل مصر وتحقيق إنتشار أفضل لتلك المشروعات، حيث نلاحظ تركيز تلك المشروعات بشكل كبير فى المحافظات الكبرى (القاهرة والجيزة والإسكندرية).
- ويتطلب الأمر البحث عن أسواق محلية جديدة على مستوى كافة محافظا الجمهورية لإستيعاب عدد أكبر من المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وكذلك لتصريف منتجاتها لأكبر عدد ممكن من العملاء.
- تشجيع المشروعات الصغيرة التى تعمل بشكل غير رسمى للدخول إلى القطاع الرسمى

وذلك من خلال عدة إجراءات مثل إلغاء رسوم التسجيل لبعض المشروعات فى بعض الأنشطة والقطاعات ، والإعفاء من الضرائب فى بداية فترات تشغيل المشروع ، وما إلى ذلك من تيسيرات.

- التوسع فى إنشاء التجمعات الصناعية العضوية وحاضنات المشروعات الصغيرة ومراكز التكنولوجيا المتخصصة.

- تطوير النظم التعليمية والتدريبية بحيث يتم ربطها بالإحتياجات الفعلية لمتطلبات سوق العمل.

فيما يتعلق بتمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة:

- إنشاء و تشغيل صناديق القروض المتناهية الصغر فى القرى والأحياء لإقراض الأسر لتنفيذ مشروعات إنتاجية بسيطة.

- يجب العمل على تطوير البيئة التنظيمية الخاصة بتلك المشروعات لدعم التمويل المصرفى الموجه له ، وتفعيل دور البنوك كؤسـسات تمويلية تساهم فى تقديم قروض بشروط ميسرة.

- ضرورة تخصيص عدد من البنوك فى تقديم إقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (يُذكر أنه تجرى حالياً دراسة جادة ليكون بنك القاهرة بنكاً متخصصاً فى القروض الصغيرة والمتوسطة).

- العمل على تطوير وإبتكار أدوات تمويلية جديدة تناسب طبيعىة المشروعات الصغيرة مثل نظام التأجير التمولي Leasing (تجربة اليابان) ، ونظام حق الإمتياز Franchising ، والمساهمة فى حصص تلك المشروعات Equity.

- العمل على مساعدة تلك المشروعات والشركات فى زيادة رؤوس أموالها عن طريق إصدار الأسهم ، وكذلك تفعيل سوق السندات لتوفير التمويل طويل الاجل لها.

- دعم برامج خاصة للتأمين من أجل منع وقوع حالات الإفلاس التى قد تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

فيما يتعلق بتنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة

- ضرورة العمل على إنشاء مراكز خاصة تعمل على تنمية صادرات تلك المشروعات ومساعدتها فى الوصول إلى الأسواق الخارجية.

- تفعيل دور مكاتب التمثيل التجارى بالخارج.

- إنشاء شركات أو بيوت خبرة متخصصة توفر المعلومات اللازمة لتلك المشروعات.

بالإضافة إلى ماتقدم وفي ظل التضخم وظروف الكساد التي يمر بها الاقتصاد العالمى أصبح من المحتم تبنى استراتيجية ملائمة للعمل من اجل إيجاد جهة تنسيقية (هيئة) تضم عدد من الجهات صاحبة العلاقة والشأن والاهتمام بهذا القطاع، تضم جهات رسمية (وزارات)، وشبه رسمية (مؤسسات اقراض)، ومؤسسات القطاع الخاص كالبنوك، ومنظمات أهلية (الغرف التجارية - الصناعية، المراكز التنموية، الاتحادات) بحيث تتحمل هذه الهيئة (هيئة دعم المشاريع الصغيرة) مسئولية وضع استراتيجية خاصة بهذا القطاع، وكيفية النهوض به، وبالتالي رسم سياسة تنموية بناء على احتياجات الفعلية لقطاع المشروعات الصغيرة تتسم بالشمولية والتكامل، حيث ان القطاع الإنتاجى الصغير جزء لا يتجزأ ومكملا للقطاعات الأخرى.

أهم المصادر

أولاً : باللغة العربية:

- أحمد عبد الجواد ، «تيسير حصول المشروعات الصغيرة و المتوسطة على التمويل المصرفي» دراسة تطبيقية على الحالة المصرية، المعهد المصرفي المصري، البنك المركزي المصري، القاهرة، ٢٠١٠.
- د. أيمن على عمر «إدارة المشروعات الصغيرة»، الدار الجامعية الإبراهيمية ٢٠٠٧.
- حسين عبد المطلب الأسرج ، «مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر»، كتاب الأهرام الإقتصادي، العدد ٢٩٩، مطابع مؤسسة الأهرام القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٦.
- شوقي جباري - أ.بوديار زهية، تعزيز القدرة التنافسية للوحدات الصغيرة والمتوسطة من خلال إستراتيجية العناقيد الصناعية- قراءات في التجربة الإيطالية، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية.
- د.فريد النجار، «الصناعات والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم»، الدار الجامعية الإبراهيمية ٢٠٠٦-٢٠٠٠
- د.هالة محمد لبيب عنبه ، «إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي»، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر الجديدة - القاهرة ٢٠٠٢
- مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، «المشروعات الصغيرة في مصر»: المشاكل ومقترحات الحل، ٢٠٠٢.
- الهيئة العامة للرقابة المالية، «تقرير عن صناعة التمويل الأصغر في مصر»، أبريل ٢٠١٠.
- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٢٠٠٩ / ٢٠١٠.
- البنك الأهلي المصري، إدارة البحوث ، «دور البنوك في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة»، يونيو ٢٠٠٩.
- البنك الأهلي المصري، إدارة البحوث، «المنشآت الصغيرة المتناهية الصغر في ظل القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤»، النشرة الإقتصادية، المجلد ٥٧، العدد الرابع ٢٠٠٤.

- بنك التنمية الصناعية والعمال المصرى ، «المشروعات الصغيرة و المتوسطة بارقة أمل للإقتصاد المصرى» ، مارس ٢٠٠٩ .
- سنابل ، شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية ، «التقرير العربى للتمويل الأصغر» : إستعراض آخر مستجدات القطاع ، ديسمبر ٢٠١٠ .

ثانيا: باللغة الإنجليزية

- Samira Khalil. SME Financing : An integrated vision for the next era- Narrowing the gap: SMEs and Banks, Access to finance. Egyptian Banking Institute. October 2010.
- Industrial bank. Financial services for SMEs : the role of the banking Sector, Access to finance Egyptian Banking institute. October 2010.
- Chartered Banker. Egyptian Banking Institute. Central bank of Egypt. October 2010.

ثالثا: المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت:

- موقع وزارة التجارة والصناعة : www.mfti.gov.eg
- موقع الهيئة العامة للتنمية الصناعية (IDA) : www.ida.gov.eg
- موقع الصندوق الإجتماعى للتنمية : www.sfdegypt.org
- موقع بورصة النيل www.nilex.com.eg
- موقع بنك مصر : www.baquemisr.com
- موقع بنك الإسكندرية : www.alexbank.com
- موقع البنك الوطنى للتنمية : www.nbdegypt.com
- موقع البنك التجارى الدولى - مصر (CIB) : www.cibeg.com
- موقع بنك التنمية الصناعية والعمال المصرى : www.idbe-egypt.com
- موقع شركة ضمان مخاطر الإئتمان CGC : www.cgcegypt.com
- موقع الأهرام الرقمى : digital.ahram.org.eg
- موقع بوابة التمويل الأصغر : Arabic-microfinancegateway.org
- موقع بوابة كنانة (كنانة أون لاين) : www.kenanaonline.com

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع

إعداد

أ.د. ماجدة شلبى

أستاذ الاقتصاد - كلية الحقوق - جامعة بنها

و عضو هيئة التدريس بالقسم الفرنسى

بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

محتويات العرض

أولاً: مقدمة.

ثانياً: التحديات والعقبات التى تواجه عملية النمو الاقتصادى والتنمية.

ثالثاً: المقومات والفرص المتاحة فى الاقتصاد المصرى والقطاعات الواعدة وقاطرات النمو.

رابعاً: صياغة رؤية اقتصادية ومنظومة إصلاحية من أجل التطلعات المتزايدة نحو

مستقبل أفضل.

مقدمة

- كيف يمكن وضع مصر على طريق التعافى الاقتصادى ووقف نزيف الخسائر التى شهدتها الاقتصاد المصرى خلال المرحلة الانتقالية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.
- أن نحقق نمو اقتصادى مرتفع وشامل ومستدام.
- خلق البيئة المؤسسية لمحاربة الفساد.
- تطبيق سياسات اقتصاد كلى تساند الفقراء وتعمل على تحسين المستويات المعيشية.
- معالجة المخاوف الاجتماعية المتعلقة بارتفاع معدلات البطالة وتدهور جودة خدمات التعليم والصحة وتوزيع الثروة بصورة أكثر عدالة.
- تطبيق سياسات اقتصاد كلى تحقق استقرار أوضاع المالية العامة وبلورة سياسات نقدية جديرة بالثقة.

• عمل إصلاحات هيكلية من شأنها زيادة القدرة التنافسية للقطاعات الإنتاجية والخدمية وخلق فرص للتشغيل والنمو.

• التحول نحو "الاقتصاد الأخضر" وتحقيق التنمية المستدامة التي تلبي احتياجات الحاضر دون التضحية بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

التحديات والعقبات التي تواجه عملية النمو الاقتصادي والتنمية

• تراجع معدل النمو الاقتصادي نتيجة تراجع معدل النمو في القطاعات الرئيسية في الاقتصاد القومي.

• استئراء وتفشى ظاهرة الفساد Corruption وما يترتب على ذلك من تفشى الظلم الاجتماعي وزيادة حدة الفقر وتثبيط الاستثمارات المحلية والأجنبية ويعوق النمو الاقتصادي والتنمية.

• تفشى ظاهرة الفقر وتدهور مؤشرات الرفاه الاجتماعي وتعمق فجوة الدخل (مؤشر جيني لتوزيع الدخل).

• تزايد معدلات البطالة واختلالات سوق العمل والهبة الديموجرافية المتوقعة.

• الاستثمار وضعف مناخ الأعمال وانتشار الشعور بعدم اليقين وارتفاع تكلفة إنفاذ العقود. وبذلك جاء ترتيب مصر متأخراً (١١٠) في مؤشر سهولة ممارسة نشاط الأعمال الصادر عن البنك الدولي.

• الاختلالات المالية الهيكلية وتفاقم حدة عجز الموازنة العامة وما ترتب على ذلك من تراكم للدين العام المحلي.

• تدهور وعدم كفاءة وتشوه الهيكل الصناعي الذي يفتقد إلى الحلقة الوسطى، مع مساهمة ضعيفة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما أدى إلى عدم مرونة الصناعات الكبرى وعدم مساهمتها في خلق فرص عمل.

• يشكل ضعف القدرات المؤسسية أهم العقبات التي تعوق تحقيق تنمية سريعة وذات توجه اجتماعي والذي يؤدي إلى تدنى الأداء المؤسسي.



١- تراجع معدل النمو الاقتصادي نتيجة تراجع معدل النمو في القطاعات الرئيسية في الاقتصاد القومي في ظل تردى الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية في المرحلة الراهنة.

معدل النمو %	٢٠٠٩-٢٠١٠	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١١-٢٠١٢
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (بتكلفة عوامل الإنتاج)	٥.١	١.٩	٢.٢
السياحة	١٢.٠	٥.٩	٢.٣
الاتصالات	١٣.٣	٦.٧	٥.٢
التشييد والبناء	١٣.٢	٣.٧	٣.٣
الصناعات التحويلية	٥.١	٠.٩	٠.٧
الزراعة والغابات والصيد	٣.٥	٢.٧	٢.٩
تجارة الجملة والتجزئة	٦.١	١.٦	٢.٠

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، ٢٠١٢.

٢ - استشرَاء وتفشى ظاهرة الفساد Corruption وما يترتب على ذلك من تفشى الظلم الاجتماعي وزيادة حدة الفقر وتشبيط الاستثمارات المحلية والأجنبية ويعوق النمو الاقتصادي والتنمية.

مؤشر مدى التحكم في الفساد في مصر: يقيس مدى سيطرة النخبة وذوي المصالح الخاصة على الدولة		
السنوات	قيمة المؤشر (٢.٥ إلى ٢.٥)	الترتيب (١٠٠-٠)
٢٠٠٩	٠.٦٥	٢٨
٢٠١٠	٠.٥٦	٣٣.٥
٢٠١١	٠.٤٣	٤٠.٢

Source: World Bank, 2012. Worldwide Governance Indicators.

٣ - تفشى ظاهرة الفقر وتدهور مؤشرات الرفاه الاجتماعى وتعمق فجوة الدخل
(مؤشر جينى لتوزيع الدخل).

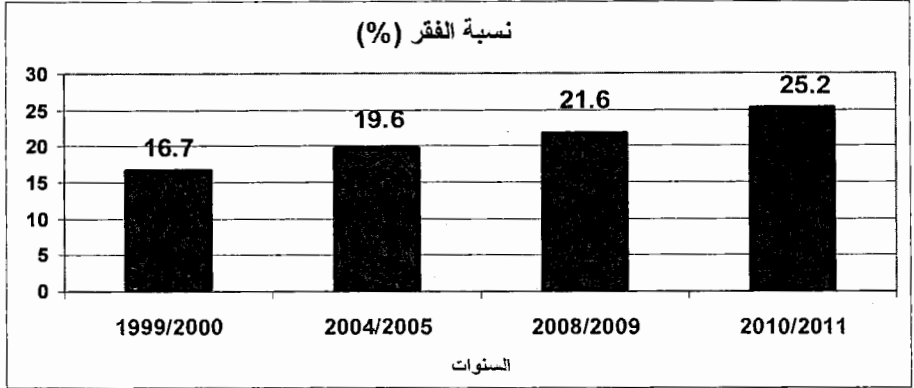
ويتسم مؤشر جينى (٠,٣١) لمصر بأنه منخفض وفقاً لأى معايير فهو أدنى من نظيره فى معظم الدول وهذا الرقم يعكس عدم العدالة فى الدخل مما أدى إلى تزايد عدد المواطنين الذين يعانون من شظف العيش.
معامل جينى

	٢٠٠٥-٢٠٠٤	٢٠٠٩-٢٠٠٨	٢٠١١-٢٠١٠
ريف	٠,٢٣	٠,٢٢	٠,٢٤
حضر	٠,٣٤	٠,٣٤	٠,٣٤
جملة	٠,٣٢	٠,٣١	٠,٣١

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء؛ مؤشرات الفقر طبقاً لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك (٢٠١٠ / ٢٠١١).

٤ - تحدى مواجهة الفقر خاصة وأن النمو الاقتصادى الذى وصل إلى ٧٪ عام ٢٠٠٧ لم تصل ثماره إلى الفقراء بل تلقفته الطبقة العليا للمجتمع التى تمثل ٤٪ من إجمالى الأسر المصرية، وسقطت الطبقة المتوسطة إلى دائرة الفقر.

وخط الفقر القومى بلغ ٣٠٧٦ جنيهاً للفرد عام ٢٠١١/٢٠١٠ أى ٢٥٦ جنيهاً للفرد فى الشهر وهو ما يترتب عليه أن تصل نسبة الفقراء إلى إجمالى السكان إلى ٢٥,٢٪، وتصل نسبة الفقراء إلى أعلى معدلاتها فى محافظتى أسيوط وسوهاج لتصل إلى ٦٩٪ و ٦١٪ على التوالى، وتحتاج الأسرة المكونة من ٥ أفراد إلى ١٢٧٠ جنيهاً شهرياً.

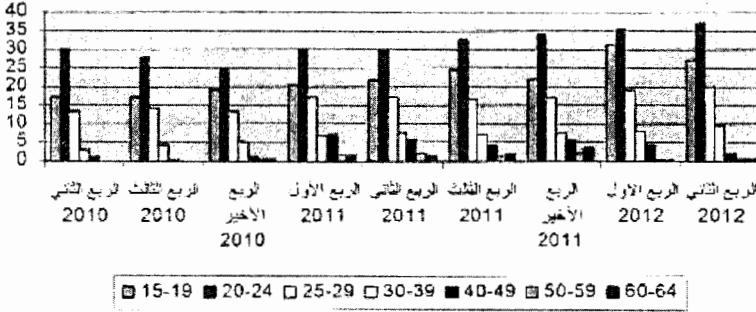


المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء؛ مؤشرات الفقر طبقاً لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك (٢٠١١/٢٠١٠).

٥- تزايد معدلات البطالة واختلالات سوق العمل والهبة الديموجرافية.

قضية وتحدى البطالة في مصر هو من أهم القضايا المحورية ذات الآثار الاقتصادية والاجتماعية وهي من مولدات الصراعات وذات تأثيرات سياسية واقتصادية واجتماعية. ويلاحظ أن أكبر نسبة من معدلات البطالة في مصر تتركز بين الشباب وحديثي التخرج وتصل إلى 37% من إجمالي المتعطلين.

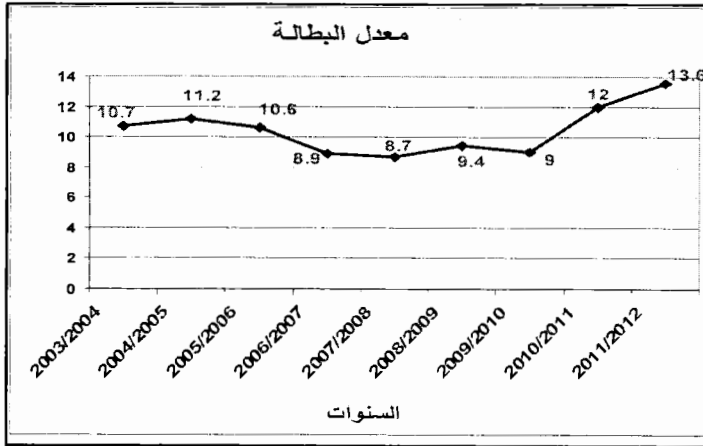
معدلات البطالة وفقاً لفئات السن



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث العمالة بالعينة.

وبالنسبة للمتطلين وسبق لهم العمل من قبل فقد بلغت النسبة 26% خلال عام

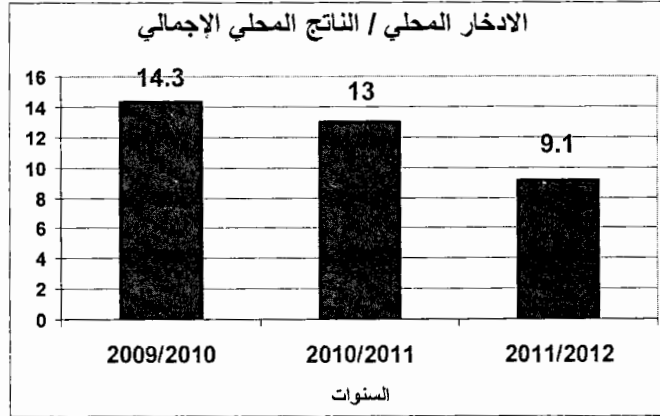
٢٠١٢/٢٠١١.



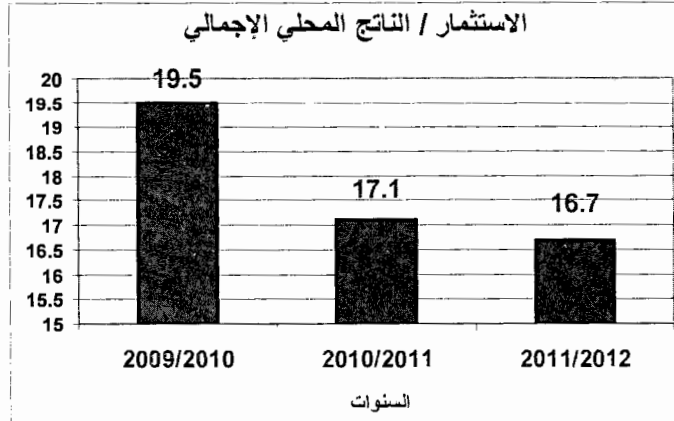
المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، 2012.

٦ - الاستثمار وضعف مناخ الأعمال وانتشار الشعور بعدم اليقين وارتفاع تكلفة إنفاذ العقود. وبذلك جاء ترتيب مصر متأخراً (١١٠) في مؤشر سهولة ممارسة نشاط الأعمال الصادر عن البنك الدولي.

• وتكتسب قضية تشجيع فرص الاستثمار المحلي والأجنبي أهمية خاصة في ظل التحديات التي تفرضها الأوضاع الراهنة في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وفي ظل فجوة (الادخار - الاستثمار).



المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، ٢٠١٢.



المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، ٢٠١٢.

● تواجه بيئة الاستثمار في مصر الكثير من القصور في ظل القيود والتحديات التي تواجه المستثمر في إصدار تراخيص الأراضي وتعقيد الإجراءات والقصور في تنفيذ العقود ومركزية اتخاذ القرار.

ترتيب مصر وفقاً لعدد من المؤشرات الخاصة بمناخ الاستثمار بالمقارنة بعدد من الدول عام ٢٠١٠

الدولة	إنفاذ العقود	مؤشر الشفافية	مؤشر الديمقراطية	مؤشر الفساد
مصر	١٤٨	١٠٦	١٣٨	٩٨
المغرب	١٠٨	٧٥	١١٦	٨٥
تونس	٧٧	٧٨	١٤٤	٥٩
الأرجنتين	٤٦	٦١	٥١	١٠٥
البرازيل	١٠٠	٣٥	٤٧	٦٩
تركيا	٢٧	١٥	٨٩	٥٦
إسرائيل	٩٩	١٦	٣٧	٣٠

المصدر:

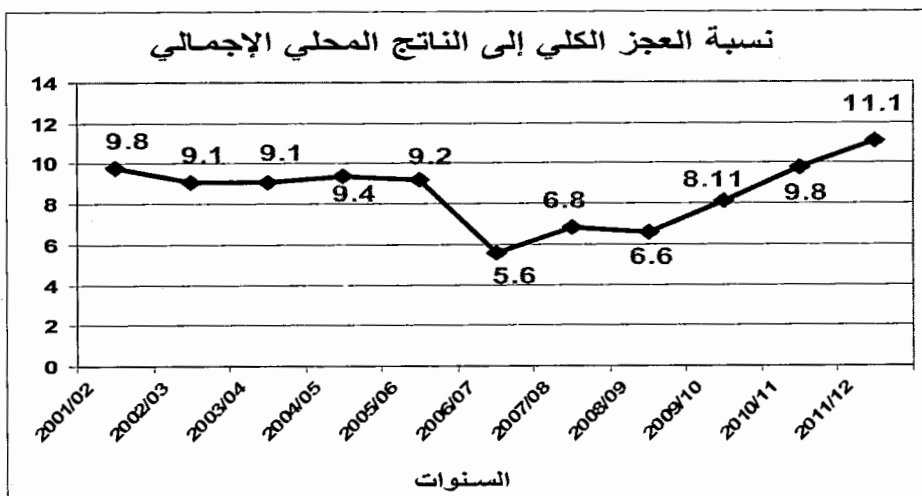
World Economic Forum, World Competitiveness report –

(٢٠٠٩ – إجمالي ١٣٣ دولة) (٢٠١٠ – إجمالي ١٣٢ دولة)

– تقارير منظمة الشفافية الدولية (٢٠٠٩)، (٢٠١٠) – إجمالي ١٨٠ دولة.

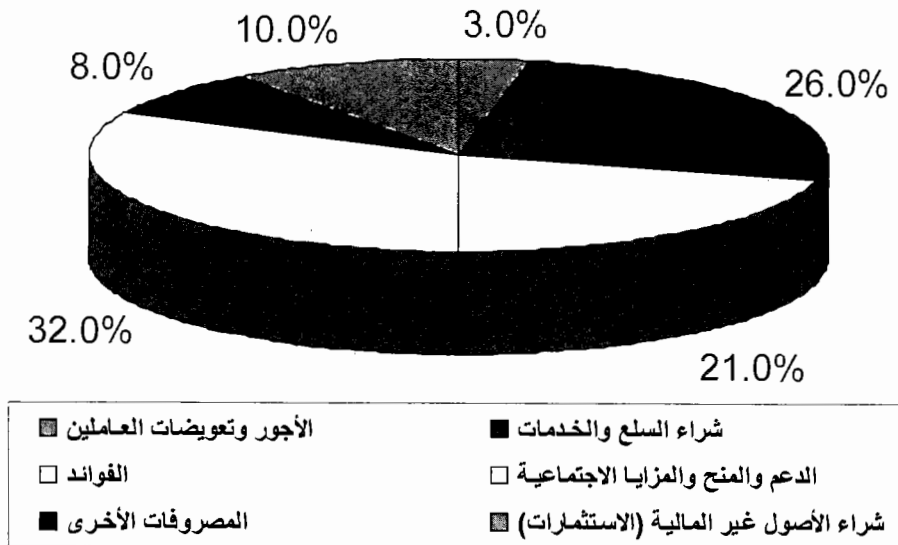
٧ - الاختلالات المالية الهيكلية وتفاقم حدة عجز الموازنة العامة للدولة وما ترتب على ذلك من تراكم الدين العام المحلى.

• ارتفاع نسبة العجز فى الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلى الإجمالى إلى ١١,١ ٪ عام ٢٠١٢/٢٠١١ بواقع ١٧٠ مليار جنيهه مقابل ١٣٤ مليار جنيهه عام ٢٠١١/٢٠١٠. كما يتضح من الشكل التالى:



المصدر: بيانات وزارة المالية.

• يتسم هيكل الإنفاق العام بالجمود وسيطرة بعض المكونات مثل الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية التي بلغت نسبتها ٣٢٪ من إجمالي الإنفاق العام خلال عام ٢٠١٢/٢٠١١ مقابل ٢٦٪ للأجور والتعويضات للعاملين و ٢١٪ لفوائد الدين و ١٠٪ للاستثمارات.



المصدر: محسوب من وزارة المالية، ٢٠١٢. التقرير المالي الشهري، مجلد ٧، العدد ٣.

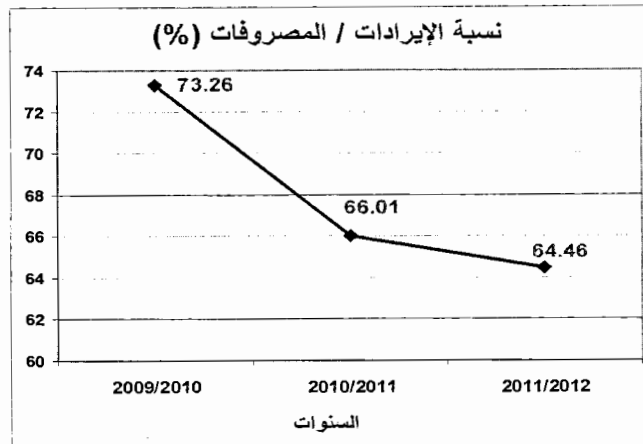
• تزايد اعتماد هيكل الضرائب على دخول الأفراد من التوظيف والذي بلغ معدل نموه ٢١,٢٪ خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧ - ٢٠١٢/٢٠١١ مقابل ١٧,٥٪ للضرائب على أرباح الشركات و ١٣,٩٪ للضرائب على دخول الأفراد.

• بلغ رصيد المتأخرات المستحقة للحكومة نحو ٦٨ مليار جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٠ مقابل ٩٩,٥ عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

• نسبة إيرادات الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي في مصر بلغت ١٣٪ عام ٢٠١٢/٢٠١١ وهي تعتبر نسبة منخفضة مقارنة بكل من تركيا ١٧٪ والبرازيل ١٧٪.

• بلغت نسبة الضرائب لإجمالي الإيرادات ٦٨٪ عام ٢٠١٢/٢٠١١ مقابل ٧٢٪ عام ٢٠١١/٢٠١٠ نتيجة لتراجع حركة السياحة في ظل غياب الأمن وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في المرحلة الراهنة.

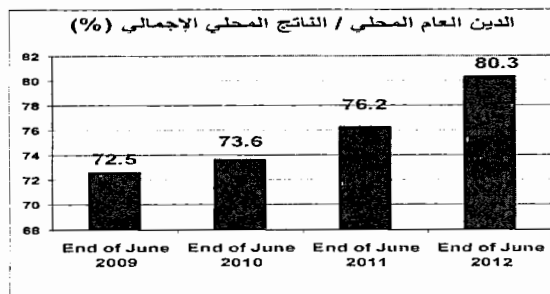
- اتجاه نسبة الإيرادات إلى المصروفات إلى الانخفاض من ٧٣,٢٦٪ عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ٦٤,٤٪ عام ٢٠١٢/٢٠١١ كما يتضح من الشكل التالى:



المصدر: محسوب من وزارة المالية، ٢٠١٢. التقرير المالى الشهرى، مجلد ٧، العدد ٣.

الدين العام المحلى:

- أدى تزايد عجز الموازنة العامة إلى تزايد حجم الدين العام المحلى وتراكم المديونية والتأثير سلباً على الاستدامة المالية للدولة حيث ارتفعت نسبة الدين العام المحلى / الناتج المحلى الإجمالى من ٧٢,٥٪ عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ إلى ٨٠,٣٪ عام ٢٠١٢/٢٠١١ كما يتضح من الشكل التالى. وما ترتب على ذلك من "أثر المزاخمة" مزاحمة الاستثمار الخاص والأثر التوزيعى بتحميل الأجيال المستقبلية بأعباء هذه الديون.



المصدر: البنك المركزى المصرى، النشرة الإحصائية الشهرية، ٢٠١٢.

- ٨ - تدهور وعدم كفاءة وتشوه الهيكل الصناعى الذى يفتقر إلى الحلقة الوسطى، مع مساهمة ضعيفة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما أدى إلى عدم مرونة الصناعات الكبرى وعدم مساهمتها فى خلق فرص العمل ويرجع ذلك إلى:
- تدنى إنتاجية العمل لعدم توافر مراكز التدريب والتأهيل ومراكز البحث والتطوير R&D.
 - عدم كفاءة قطاع الأعمال العام الصناعى وتدهور مستوى الأداء.
 - ضعف دور الاستثمار الأجنبى المباشر فى تحقيق التنمية الصناعية.
 - تركيز هيكل الصناعة فى الصناعات الاستهلاكية والوسيلة وانخفاض قدرتها التنافسية.
 - تركز الصادرات الصناعية فى الصناعات المعتمدة على المواد الخام ومنخفضة المكون التكنولوجى.
 - تفشى البيروقراطية وتعقد إجراءات استخراج السجل الصناعى والرخص الصناعية.
 - ضعف مؤشرات الصناعة فى فترة ما بعد الثورة مقارنة بالأعوام السابقة على النحو الموضح فى الجدول التالى.
 - تفتت المسؤولية عن الصناعة بين الجهات المختلفة، وتعدد المشاكل البيروقراطية وخاصة فيما يتعلق بالتراخيص وتخصيص الأراضى.

تطور مؤشرات قطاع الصناعة التحويلية
خلال الفترة (٢٠٠٦/٢٠٠٥ - ٢٠١٢/٢٠١١)

٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٥	
٠.٧	١	٥.٣	٤.٢	٨	٧.٣	٥.٨	معدل النمو السنوي (%)
١٦.٢	١٦.٥	١٦.٨	١٦.٦	١٦.٣	١٦.١	١٧	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)
٢٢.٥	٢٣.٨	٢٥.٥	٢٩.٧	٤٢.٣	٤٢	١٤.٥	الاستثمارات (بالأسعار الجارية) وبالمليارات (جنيه)
٩.١	١٠.٣	١١.٤	١٥.١	٢١.٢	٢٧	١٢.٥	النسبة من إجمالي الاستثمارات (%)

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة الخارجية، وزارة المالية.

٨ - تحدى ضعف القدرات المؤسسية والتنسيق والاتصال:

- يعد ضعف القدرات أصعب الاختناقات والتحديات التي تعوق جهود مصر إلى التعجيل بتحقيق تنمية ذات توجه اجتماعي.
- أدى تدنى القدرات المؤسسية، والقصور في نظم تقييم الأداء ومنح الحوافز إلى التأثير سلباً على الأداء الجيد وعلى الأموال العامة.
- يؤدي انتهاك القوانين وقواعد السلوك إلى صعوبة تنمية القدرات الفنية والإدارية وتحسين الأداء.
- يؤدي ضعف التنسيق والاتصال بين القطاعات والأجهزة (أى التنسيق على المستوى الأفقى)، والتنسيق على المستوى الرأسى بين الإدارات المركزية والمحلية مشكلة مزمنة فى عملية صنع واتخاذ القرارات والسياسات.

- عدم وجود خطط واضحة للمعلومات والاتصالات والمساءلة فى الوزارات والهيئات المعنية.
- غياب حلقات الاتصال الفعالة من أجل التحديث المستمر للتخطيط طويل الأجل.
- عدم إشراك وزارة المالية فى وضع السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالتنمية الاجتماعية والذى يمكن أن ينعكس على الأولويات التى يتم تحديدها فى الموازنة العامة للدولة.
- لا تحقق الممارسات المبتكرة النجاح فى ظل النظم البيروقراطية العتيقة.
- لا يوجد تخطيط مالى وتعبئة للموارد بشكل كاف.
- غياب الشفافية وضعف إمكانية الوصول إلى البيانات الموثوق بها فى كل القطاعات.
- وعدم وجود القدرة على جمع البيانات ومقارنتها بين مختلف المؤسسات والأجهزة.
- عدم وجود نظام سليم لتبادل المعلومات وتنسيق عملية توزيع الأدوار والمسئوليات.

المقومات والفرص المتاحة فى الاقتصاد المصرى والقطاعات الواعدة وقاطرات النمو

- ١ - كيفية الاستفادة من الموقع الجغرافى الفريد والمتميز بين ثلاث قارات بإنشاء مراكز لوجستية بمحور قناة السويس لخدمة التجارة العالمية.
- ٢ - الشباب فى مصر يشكلون أكثر من نصف عدد السكان الذى يزيد عن ٩٠ مليون نسمة أغلبهم من الشباب المتعلم وكيفية الاستفادة من هذه الهبة الديموجرافية المتوقعة.
- ٣ - كيفية الاستفادة من تحدى استدامة وتنويع المنتج السياحى المصرى وتحقيق الاستقرار الأمنى والاقتصادى للحفاظ على مكاسب صناعة السياحة التى تعد قاطرة النمو الاقتصادى مما يستوجب إصلاح وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار.
- ٤ - التعرف على المصادر المتاحة للطاقة المتجددة واستغلال الطاقة الشمسية حيث يتراوح معدل السطوع الشمسى فيها ما بين ٩ - ١١ ساعة يومياً، وتوافر مزارع الرياح. وهناك دراسة لمخطط شامل للطاقة المتجددة فى مصر بالتعاون مع المفوضية الأوروبية وبنك التعمير الألمانى.

صياغة رؤية اقتصادية ومنظومة إصلاحية من أجل التطلعات المتزايدة نحو مستقبل أفضل

١ - أن يتمثل الهدف الأساسي لاستراتيجية الحكومة المصرية أن تصبح مصر دولة متقدمة بحلول عام ٢٠٣٠ بغية خلق مجتمع حديث ومتطور من خلال:

- إجراء مزيد من الإصلاحات فى مناخ وبيئة الأعمال وتخفيض تكلفة المعاملات ومحاربة الفساد ودور الدولة فى حماية حقوق الملكية وحماية التعاقدات.
- تشجيع النمو الكثيف العمالة وتطوير وتنمية الموارد البشرية وزيادة الإنتاجية من خلال التدريب ودعم المهارات المواءمة لاحتياجات سوق العمل وتقليص الفقر وإقامة مجتمع المعرفة.
- تدعيم وتنمية القدرة التنافسية للصادرات المصرية من خلال الاهتمام بعمليات الابتكار والإبداع والبحث والتطوير (R&D) وتقديم الحوافز اللازمة للالتزام بمعايير الجودة العالمية.
- النهوض بالقدرة التنافسية للدولة فى السوق المحلى والأسواق الدولية ودعم قطرات النمو المتمثلة فى التنمية الصناعية والزراعية والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقطاع الإنشاءات والعقارات.
- الارتقاء بمستويات المشاركة السياسية وتحقيق مستويات عالية من الكفاءة الإدارية والحوكمة والإصلاح التشريعى واللامركزية.
- الاهتمام بالبعد الاجتماعى للتنمية بتحسين الخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة) وتحقيق تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية.

2 - رؤية حول مسار النمو الاقتصادى المستقبلى بالاعتماد على "النمو الاحتوائى":

- يركز النمو الاحتوائى على توظيف قدر كبير من العمالة لتمكين الفقراء والمهمشين باعتبار العمل مصدر أمان اقتصادى واجتماعى.
- تمتد مصادر النمو الاحتوائى لتشمل عدد كبير من القطاعات الاقتصادية مع الاستثمار فى البنية الأساسية ورأس المال البشرى.

- تعد استدامة النمو والاستقرار جزءاً أساسياً من النمو الاحتوائى فهو عملية ونتيجة فى نفس الوقت.
- يعتمد النمو الاحتوائى على المشاركة المجتمعية والعدالة الاجتماعية واستفادة كافة شرائح المجتمع من ثمار النمو مع التأكيد على دور المجتمع المدنى فى هذا الشأن.
- يعتمد النمو الاحتوائى على الاستفادة من كافة المقومات والفرص المتاحة داخل الاقتصاد.
- الحكومة لها دور محدد فى النمو الاحتوائى فهي تساعد وتنسق بين الأنشطة ولكن فى قطاعات بعينها وتلتزم بتحديد حد أدنى للأجور.
- يؤكد النمو الاحتوائى على أهمية إصلاح المالية العامة فى مصر ووضع أولويات للإنفاق العام وتحسين نمط الإنفاق على التعليم والصحة.

٣- الاستراتيجيات والسياسات المقترحة لمواجهة الفساد وتشجيع الاستثمار:

- لابد أن تحظى أية استراتيجية لمكافحة الفساد بدعم وتأييد جماهيرى. وفى ظل نظام للحوافز وفى إطار استراتيجية كلية للإصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى، تقوم على إنشاء إطار مؤسسى جديد.
- أهمية وضع منظومة تنموية شاملة ومخطط استراتيجى قومى تتحدد فى إطاره استخدامات أراضى الدولة بما يحقق ويحفز الأنشطة التنموية المختلفة.
- التأكيد على أهمية "حق الانتفاع" كأسلوب أمثل لتخصيص أراضى الدولة، خاصة وأن هذه الأراضى تمثل رأس مال الدولة الدائم Sustainable وهى ليست حكراً لجيل واحد وبشروط عادلة ومتوازنة أو فى ظل نظام BOT.
- التأكيد على أهمية عمل إصلاحات مؤسسية شاملة ووضع نظام مؤسسى محكم ومتكامل لإدارة أراضى الدولة يتسم بالكفاءة والفاعلية مع توحيد الجهود لتحقيق التخصيص والاستغلال الأمثل لأراضى الدولة.
- أهمية تطوير البيئة المؤسسية التى تحدث فيها التنمية من خلال تفعيل قيم الشفافية والمساءلة وتطبيق وسيادة القانون وتعميق مفهوم المشاركة بين مختلف الفاعلين من أجل محاربة الفساد وتحقيق الإدارة الرشيدة لمنظومة التنمية.
- تعزيز الديمقراطية ومواجهة الفساد من خلال الإصلاح السياسى ووجود أحزاب سياسية فاعلة ومجتمع مدنى قوى يراقب الموازنة العامة ويضع قيوداً على الفساد ويسائل السلطة التنفيذية.

- أهمية تخليص النظام من كافة أشكال الفساد Corruption من أجل ترسيخ مبادئ الشفافية والنزاهة والانضباط في الجهاز الإداري للدولة وفي تقديم الخدمات العامة.
- التأكيد على استقلال القضاء عن السياسة بحيث يلعب دوراً فاعلاً في التحقيق في قضايا الفساد ووضع ترتيبات مؤسسية لفض المنازعات.
- إن تحقق التنمية الشاملة والمستدامة يتطلب توافر عناصر الحكم الرشيد أو الحوكمة Governance وشفافية عمل الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الاقتصادية ومساءلة من يصنعون القرارات العامة.
- الحكم الرشيد أو الحوكمة Governance يتطلب إصلاح تشريعي يبدأ من إصلاح دستور يحترم المبادئ العليا المتعارف عليها دولياً وأن يكفل هذا الدستور ضمانات دستورية للسلطة التشريعية.
- التأكيد على أهمية إرساء منظومة راقية للقيم في المجتمع تركز على القيم الأخلاقية والدينية والتعليمية وتحقق العدالة الاجتماعية والاستقرار السياسي والمواطنة والمشاركة المجتمعية والوفاق المجتمعي.
- تطبيق مبادئ الاقتصاد المؤسسي الجديد الذي يؤمن بضرورة تفعيل دور المؤسسات التي تمثل المحدد الأساسي للأداء الاقتصادي الجيد وتحفيز النمو.
- محاربة أنشطة البحث عن الريع والمتاجرة في أراضي الدولة من خلال تطبيق إصلاحات ومبادئ الحوكمة وتوفير الحماية لحقوق الملكية وإنفاذ العقود وتحفيز روح المبادرة وتعزيز المساءلة والمحاسبة.
- حرية تداول المعلومات وتبسيط القوانين والقواعد المعمول بها في الدولة.
- إصلاح نظم الحوافز وزيادة معدلات الأجور لموظفي الأجهزة الحكومية.
- تقوية آليات الرقابة والعقاب في مواجهة ممارسات الفساد وتغليظ العقوبات.
- توسيع الوعاء الضريبي وتفعيل دور أجهزة مكافحة التهرب الضريبي ودعم وإعادة هيكلة الإدارات والأجهزة الضريبية.
- تطبيق سياسة التدوير الوظيفي للحد من بقاء الموظفين في مواقعهم لفترات طويلة وإنشاء وحدات رقابية داخل المؤسسات الحكومية.
- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني (مثل الأحزاب السياسية) في الحد من الفساد والرقابة على الحكومة.

٤ - استراتيجية مواجهة الفقر والتهميش والنهوض بالعشوائيات:

- إقامة هياكل وعلاقات مساندة للفقراء فى المجال الاقتصادى من خلال خلق الإمكانيات والفرص ومجالات العمل التى تساعد الفقراء على مواجهة أعبائهم المادية وذلك بتوفير الحد الأدنى للحقوق الاجتماعية والمزايا التى تحقق الحماية الاجتماعية.
- توسيع شبكة الضمان الاجتماعى لتشمل كافة المواطنين لضمان الحقوق الاجتماعية الأساسية للجميع. والقضاء على الاستبعاد الاجتماعى للفقراء والتقليل من التفاوت فى توزيع الدخول لتشجيع المواطنة.
- اتباع استراتيجية للقضاء على الهشاشة والمخاطر التى تواجه الأسر الفقيرة فى الحصول على احتياجاتها الأساسية.
- تبنى استراتيجية فعالة لإدارة المخاطر التى يواجهها الفقراء من خلال:
- الاستراتيجيات الوقائية Preventive التى تهدف إلى تخفيض احتمال حدوث المخاطر وتشمل سياسات ماكرو اقتصادية ملائمة وسياسات تحمى الصحة والبيئة ومحاربة عمالة الطفل.
- الاستراتيجيات الحمائية Protective التى ترمى إلى الحماية من المخاطر من خلال التحويلات النقدية والمساعدات الغذائية لتفادى الخسائر فى رأس المال البشرى.
- استراتيجيات الترويج Promotion من خلال إتاحة فرص أفضل للعمل من خلال برامج التحويلات النقدية المشروطة التى تحفز على الاستثمار فى رأس المال البشرى من خلال ربطها بالتعليم والتدريب والصحة.

٥ - استراتيجية النهوض والارتقاء بالعشوائيات:

- الاستفادة من التجارب الدولية فى النهوض بالعشوائيات من خلال التنمية بالمشاركة ومساهمات المجتمع المحلى وإيمان شركاء التنمية بأهمية هذه المشاركة بتوفير الدعم المالى.
- التركيز على السياسات الحكومية والتخطيط العمرانى من أجل الارتقاء بالعشوائيات والتحكم فى انتشارها وتوسعها.
- التوجه نحو اللامركزية فى تخصيص موازنات المحافظات سواء لمشروعات البنية الأساسية والأشغال العامة والخدمات الاجتماعية ووضع أسلوب للمشاركة بين المستويات الإدارية المختلفة للأحياء والمجتمع المدنى والقطاع الخاص.

- إجراء تحسينات مادية واجتماعية واقتصادية وبيئية من خلال تعاون وثيق بين المواطنين والتجمعات الأهلية والسلطة المحلية لتحسين الخدمات الأساسية ومنح الحوافز للمجتمع لإدارة وصيانة تلك الخدمات والحد من المخاطر البيئية وتنظيم ملكية العقارات.
- التخطيط بالمشاركة في المجتمعات المحلية من خلال تضافر جهود كل من الهيئات الحكومية المحلية والهيئات الحكومية المركزية والقطاع الخاص والمجتمع المدني التي لها دور إيجابي في عملية التخطيط والتنفيذ.

٦- استراتيجية التعليم وتشغيل الشباب وخلق فرص عمل:

- وضع استراتيجية شاملة لإصلاح نظام التعليم وفعالية علاج الاختلالات الشديدة بين العرض والطلب في سوق العمل بما يكفل اتساق ومواءمة مهارات خريجي الجامعات مع نوعية المهارات الفنية والإدارية اللازمة لشركات القطاع الخاص والقطاعات الإنتاجية.
- تشجيع ريادة الأعمال وخاصة للشباب من خلال التوسع في تقديم الخدمات المرتبطة بها من خلال الحصول على المعارف والمهارات لبدء عمل ناجح وتنمية وتحسين الظروف الإطارية الخاصة بريادة الأعمال ومزاولة النشاط بسهولة.
- التوسع في تطبيق برامج الأشغال العامة على المستوى المحلي.
- مشاركة الشباب من خلال إنشاء مجلس قومي للشباب يكفل مشاركة الشباب في التخطيط وفي صنع القرار.
- إصلاح الاختلالات الهيكلية في سوق العمل لسد الفجوة بين العرض والطلب من خلال زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب والمواءمة بين المؤهلات والوظائف المتاحة.
- العمل على زيادة المرونة في سوق العمل وتحفيز خلق الوظائف في القطاع الخاص الرسمي.
- تقديم حوافز مالية للتوسع في برامج تدعيم خبرة الأعمال.
- إتاحة برامج قطاعية لتحسين فرص الوصول إلى التعليم ذي الجودة العالية والتدريب المهني والصحة والصرف الصحي والإسكان.
- توفير بيئة داعمة لأصحاب المشروعات الصغيرة مع تحسين فرص الحصول على الأراضي والقروض والخدمات الإرشادية.

- تشجيع المشروعات التطوعية التي يقودها الشباب والتي تقوم على أساس مجتمعى والتي تعتمد على مهارات الإدارة ودور الحكومة فى تقديم الخدمات ومراقبة تطبيق الحوكمة الرشيدة.

٧ - التركيز على استراتيجية التنافسية لتحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمار فى مصر وقاطرات النمو من خلال:

- الاستثمار فى الموارد البشرية وإعداد الشباب للمنافسة فى المجتمع الاقتصادى العالمى والاستفادة من التحول الديموجرافى الحالى وتغير الهيكل العمرى وهو ما يتطلب نظاماً تعليمياً أكثر ملائمة مع تحسين التدريب المهنى.
- التحول إلى الاقتصاد الأخضر والذى ينطوى على التحول إلى الطاقة المتجددة فى القرن الحادى والعشرين وحوكمة دعم الطاقة وترشيد استخدام المياه والحفاظ على البيئة.
- خلق اقتصاد معرفى يعتمد على الابتكار والإبداع والبحث العلمى ودعم البحث والتطوير R&D.
- استراتيجية إصلاح اقتصادى تؤدى إلى جذب الاستثمارات وتحسين الحوكمة والالتزام بالشفافية وسيادة القانون ومكافحة البيروقراطية والفساد وزيادة ثقة المستثمرين.
- تحقيق نمو اقتصادى يتسم بالاستمرارية والعدالة بهدف زيادة رفاهية الأعداد المتزايدة من السكان.
- إصلاح المؤسسات وتحسين بيئة الأعمال وإصلاح نظام التعليم بهدف تحقيق نمو شامل يخلق فرص العمل ويزيد من العدالة الاجتماعية وزيادة ثقة المستثمرين فى الاقتصاد المصرى.

٨ - السياسات المقترحة لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر:

- سهولة وسرعة الإجراءات وإمكانية إتمامها من خلال جهة إدارية واحدة One Stop Shop.
- ضرورة اهتمام الحكومة برفع كفاءة البنية الأساسية وحماية حقوق الملكية الفكرية ومراقبة تصرفات الشركات.
- العمل على تطوير قاعدة بيانات فعلية تشمل توزيع الاستثمار الأجنبى بين القطاعات الاقتصادية.

- تطوير الإطار المؤسسى والتشريعى وتفعيل مفاهيم الحوكمة Governance.
- فتح باب الاستثمار الخاص والأجنبى للاستثمار فى البنية الأساسية لأول مرة (وفقاً لنظماً، BOT) فى مجالات توليد الكهرباء وإنشاء الطرق السريعة.
- رغم أن الحوافز الضريبية لم تثبت فاعليتها فى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر إلا أن المنافسة مع الدول العربية تتطلب تطوير النظام الضريبى المصرى.
- إنشاء محاكم متخصصة للفصل فى قضايا حقوق الملكية الفكرية.
- وضع استراتيجية لتطوير وتنمية المهارات البشرية.
- تدعيم ممارسة مفاهيم الحوكمة Governance على نحو يتيح مزيد من الشفافية عن أداء الاقتصاد المصرى محلياً وعالمياً.
- التأكيد على تأثير مؤشرات الجودة المؤسسية على بيئة الأعمال:
- المؤشرات العالمية للحوكمة (WG1) - مؤشر نوعية الأطر التنظيمية - أى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح تشجع على الاستثمار.
- مؤشر التنافسية العالمية (GC1) - الركيزة المؤسسية وهو إطار العمل القانونى والإدارى الذى يتعامل الأفراد والشركات والحكومة طبقاً له لتنمية الأموال.
- مؤشر سهولة ممارسة نشاط الأعمال - مؤشر قوة حماية المستثمرين - أى مدى قدرة حماية حاملى الأسهم الأقلية ضد إساءة الاستغلال لأصول الشركة من قبل المديرين.
- مؤشر مدركات الفساد (CP1) - مؤشر مدركات الفساد - ويقوم هذا المؤشر بترتيب الدول من حيث درجة إدراك الفساد بها بين المسؤولين العموميين والسياسيين.
- ٩- سياسات دعم وتطوير القطاع الصناعى والصناعات التحويلية لى تصبح مصر الدولة رائدة صناعياً فى منطقة MENA الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:
- تستهدف استراتيجية التنمية الصناعية لعام ٢٠٢٥ تحقيق معدل نمو حقيقى للناتج الصناعى ٩٪ وأن يصل نصيب التنمية الصناعية من الناتج المحلى الإجمالى ٢٢,٦٪ وأن يصل نصيب، الصناعة من الاستثمار القومى ٣٣,٨٪.
- وتعتمد هذه الاستراتيجية بشكل أساسى على أسلوب المشاركة بين القطاعين العام والخاص (PPPs) فى تنفيذ المشروعات الصناعية المختلفة.

- الانتقال التدريجى فى سلاسل القيمة للصناعات التقليدية القائمة إلى أنشطة مرتفعة القيمة المضافة والعمل على بناء مزايا تنافسية جديدة فى الصناعات متوسطة ومرتفعة المكون التكنولوجي.
 - الوصول بالقطاع العام الصناعى إلى الكفاءة الاقتصادية بتطبيق الشفافية وفصل الملكية عن الإدارة وتصحيح مفهوم الخصخصة وعدم تكرار الفساد فى صفقات الخصخصة من خلال تفعيل مفاهيم الحوكمة Governance.
 - إصلاح منظومة البحث والتطوير (R&D) وحفز الابتكار والإبداع من أجل دعم الإنتاجية فى القطاع الصناعى.
 - التركيز على حل مشاكل الصناعات التحويلية للوصول بها إلى كامل طاقتها وتحسين الأداء الاقتصادى ودعم قدرتها التنافسية وزيادة المحتوى التكنولوجى والقيمة المضافة.
 - وضع حوافز للصناعات المستهدفة فى الأجل المتوسط والطويل مثل الطاقة المتجددة والصناعات الإبداعية والإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الحيوية.
 - ضرورة الحسم الفورى لمشاكل القطاع العام الصناعى لتحقيق الاستقرار فى بيئة الأعمال وتحسين مناخ الاستثمار.
 - إدارة وتنفيذ السياسة الصناعية فى إطار منظومة معلوماتية دقيقة ومن خلال آليات دائمة لضمان الاستدامة وبشكل غير مركزى لضمان تحقيق التنمية الإقليمية من خلال التنمية الصناعية.
- ١٠ - سياسات إصلاح المالية العامة كمحور رئيسى لاستراتيجية الإصلاح الاقتصادى فى مصر:
- أصبحت الحاجة ملحة لضبط أوضاع المالية العامة فى المرحلة القادمة وجعلها فى مقدمة أولويات الإصلاح الاقتصادى.
 - الحد من زيادة الائتمان للإقراض السيادى من أجل تمويل عجز الموازنة العامة بدلاً من تمويل النشاط الخاص وخاصة المشروعات الصغيرة والذى يؤدى إلى مزاحمة الاستثمار الخاص.

- الإصلاح التدريجى لأنظمة الدعم وحوكمة دعم الطاقة بما يسمح بترشيد وكفاءة الإنفاق العام من أجل تحقيق كفاءة استخدام وتخصيص الموارد.
- فى ظل رؤى الإصلاح المالى والمؤسسى وتفعيل حوكمة الموازنة العامة للدولة فى مصر يجب العمل على تطوير قانون الموازنة بالشكل الذى يلزم وزارة المالية بإعداد الموازنة شاملة قطاع الحكومة بشكل عام مع الإفصاح عن الأنشطة خارج الموازنة.
- تفعيل مفاهيم الإفصاح والشفافية من أجل التحول نحو موازنة البرامج وتقييم الأداء ورفع كفاءة برامج الإنفاق بالشكل الذى يمكن البرلمان من الرقابة الفعالة على هذه البرامج.
- الإسراع باتخاذ خطوات فاعلة نحو تطبيق اللامركزية من أجل تفعيل مفاهيم المساءلة والمشاركة المجتمعية.
- تفعيل دور منظمات المجتمع المدنى ONG فى المراحل المختلفة لدورة عمل الموازنة.
- الإسراع باتخاذ خطوات فاعلة نحو إنشاء المجلس الأعلى للضرائب من أجل تفعيل دور المجتمع المدنى فى الرقابة على أداء السلطات الضريبية، بما يكفل الشفافية والإفصاح والمساءلة بين أطراف المنظومة الضريبية.
- الاستمرار فى تطبيق سياسات الإصلاح الضريبى ومكافحة التهرب وتوسيع القاعدة الضريبية حيث تعد الضرائب من المتغيرات الحاكمة فى حد الاستدامة.
- وتتمثل الإصلاحات الضريبية الحديثة فى تبنى نظام الضريبة على القيمة المضافة (TVA) La taxe à la valeur ajoutée. فهى أداة لتوليد الأموال والمزايا الإدارية وهى تتميز بقدرتها على القضاء على التهرب الضريبى.
- تطوير المنظومة القائمة على إدارة النظام الضريبى فى مصر من خلال الحصر السليم للمجتمع الضريبى ورفع كفاءة المصالح الإيرادية.
- تبنى ضريبة عقارية تتسم بعدالة أكثر لزيادة الإيرادات فى الموازنة.
- يجب أن تسعى الحكومة إلى خفض العجز الكلى من ١١٪ من الناتج المحلى الإجمالى إلى ٣٪ بحلول عام ٢٠١٤ / ٢٠١٥ لدعم النمو بقيادة القطاع الخاص والحد من الضعف الاقتصادى.
- وسيؤدى ذلك إلى تراجع نسبة الدين العام المحلى من أكثر من ٨٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى إلى ٦٠٪ وفقاً لاتفاق ماستريخت.

• هذا التعديل مهم للحفاظ على ثقة المستثمرين والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلى وخلق حيز لسياسة مالية معاكسة للدورة الاقتصادية. ويتم ذلك من خلال إصلاح نظام دعم الوقود.

١- الحاجة إلى استراتيجية واضحة لتنمية وبناء القدرات والمساءلة المتبادلة بإجراءات فعلية وأهمية تنفيذ عقد اجتماعى جديد:

- ولا يكفى فى مجال تنمية القدرات التركيز على المؤسسات وحدها، فهذه المؤسسات تعمل فى مناخ سياسى واجتماعى وقانونى يشكل أداءها.
- ولا تتحقق البيئة الداعمة لتنمية القدرات المؤسسية فى ظل انتهاك القوانين وقواعد السلوك.
- وتطوير القدرات الفنية والإدارية وتحسين الأداء يتطلب وضع ترتيبات لشركاء التنمية لمساندة جهود تنمية القدرات فى مصر فى ظل الالتزام ببرنامج جسر للإصلاح.
- أهمية التأكيد على الحاجة العاجلة لإزالة القيود القانونية والأمنية المفروضة على المجتمع المدنى لكى يمكن تعبئة طاقاته لمساعدة الحكومة فى تحقيق التنمية.
- وقد أثبتت التجارب الدولية أن التدريب وحده لا يكفى لبناء القدرات اللازمة لتحسين الأداء ولكنه أحد مكونات خطة تنمية متكاملة ومدروسة بعناية لخلق بيئة تساعد على التغيير وذلك من خلال أسلوب الإدارة بالنتائج.
- ويتطلب التصدى لتحديات التنمية تنفيذ عقد اجتماعى جديد وتحديد أدوار جديدة لكل الأطراف أصحاب المصلحة ولكل اللاعبين.
- أهمية مراجعة كافة التحديات التى تواجهها مصر، خاصة لمناخ الفقر وتداعياته إلى وقوف كافة اللاعبين فى المجتمع وراءه.
- أهمية المشاركة بين القطاعين العام والخاص (PPP) فى تنفيذ برامج المياه والصرف الصحى والتعليم والصحة وأن تتحمل الحكومة مسئولية التوسع فى شبكة الأمان الاجتماعى ومشاركة منظمات المجتمع المدنى مع الحكومة المحلية فى كافة البرامج التى تدعم الخدمات الاجتماعية وتقليل الفقر.
- أهمية تفعيل فكرة المسئولية الاجتماعية للشركات أو لرأس المال وهى مبادرة استراتيجية لقطاعات الأعمال التى تلتزم بمواءمة عملياتها فى مجالات حقوق الإنسان ومعايير العمالة والبيئة ومكافحة الفساد.

● أهمية دعم وتقوية الإطار المؤسسى لعملية المتابعة والتقييم والإبلاغ عن مدى التقدم في مبادرات التنمية.

● أهمية ترجمة الأهداف والأولويات إلى استراتيجيات وسياسات ومؤشرات موحدة تقس بالتنسيق الجيد بما يمكن العاملون بالأجهزة والوزارات من التعرف عليها ومتابعتها.

١٢ - التحول نحو "الاقتصاد الأخضر" لمواجهة الفقر وتحقيق استدامة النمو بالتركيز على الإطار المؤسسى للتنمية المستدامة:

● فى ظل "الاقتصاد الأخضر" أصبحت الحاجة ملحة لتخضير القطاعات الاقتصادية لتحريك التنمية.

● وإطلاق استثمارات رؤوس الأموال فى مسار منخفض الكربون وأكثر كفاءة فى تخصيص الموارد وتقليل مخاطر الأزمات والصدمات.

● يؤكد "الاقتصاد الأخضر" على أهمية وجود نظام اقتصادى جديد فى مواجهة تداعيات الأزمات الاقتصادية وانهيار الأسواق، لا يكون الثراء المادى فيه على حساب المخاطر البيئية والأيكولوجية والمفارقات الاجتماعية.

● يركز "الاقتصاد الأخضر" على إعادة تشكيل وتصويب الأنشطة الاقتصادية لتكون أكثر مساندة للبيئة.

● "الاقتصاد الأخضر" يدعم الركائز الأساسية للتنمية المستدامة التى تؤكد على العلاقة بين الفقر والبيئة وتحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال تغيير أساليب الإنتاج والاستهلاك وتحقيق التجارة العادلة.

● يركز "الاقتصاد الأخضر" على "أمن الطاقة" والبحث عن مصادر بديلة ومتجددة للطاقة ودعم الإبداع والابتكار والبحث والتطوير (R&D) وتشجيع ريادة الأعمال والتعليم وإعادة التدريب.

نحو حماية للمشروعات الصغيرة من خلال التجمع المؤقت

الباحث

د/ طاهر شوقي مؤمن

دكتوراه فى القانون التجارى

عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى

مقدمة

- ١ - تلعب المشروعات دوراً حيوياً وهاماً فى اقتصاد أى دولة متقدمة كانت أم نامية، فتعمل على تنمية، l'entreprise الاقتصاد بشكل عام وتقضى على مشكلة البطالة بصفة خاصة، والمشروعات مفردتها مشروع وهى فى علم الاقتصاد: تنظيم مستقل يربط بين مجموعة من العناصر البشرية والطبيعية والمالية والعمل من أجل تقديم أموال أو خدمات، أما فى إطار القانون فلا زال ظاهرة غير واضحة المعالم، فأحياناً ينظر إليه. على أنه محل للحقوق «المشروع الفردى» وأحياناً يعد شخص من أشخاص القانون «المشروع الجماعى»^(١).
- ٢ - وقد اختلف الفقه القانونى فى تحديد مفهوم المشروع، حيث جاء أن التعريف الاقتصادى يمكن أن يؤخذ به فى إطار القانون وبالتالى يكون وحدة اقتصادية وقانونية تجتمع فيها العناصر البشرية والمادية للنشاط الاقتصادى^(٢)، كما جاء أنه تنظيم يهدف إلى إنتاج سلعة أو تقديم خدمة للسوق^(٣)، ويرى آخر أنه وحدة إنتاج اقتصادية تتميز بالتنظيم بين عناصره المادية والبشرية، وهو تنظيم اقتصادى وبشرى غرضه الإنتاج والتمويل وتجارة الأموال والخدمات^(٤)، وقد جاء بقانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة

(١) د. محمد شوقي أحمد شاهين: الشركات المشتركة طبيعتها وأحكامها فى القانون المصرى المقارن، رسالة دكتوراه، كلية. حقوق القاهرة، بدون سنة، ص ٤٢.

(٢) د. محمود سمير الشراوى: القانون التجارى - الجزء الأول، طبعة ١٩٨٢، ص ٣١ وما بعدها.

(٣) د. على سيد قاسم: قانون الأعمال - الجزء الثانى، دار النهضة العربية، بدون سنة، ص ٢٢.

(٤) د. أحمد محمد محرز: الوسيط فى الشركات التجارية، منشأة المعارف بالإسكندرية، الطبعة الثانية، سنة ٢٠٠٤، ص ٨٣، ٩١.

٢٠٠٥ بأن المشروع هو الكيان الاقتصادي الذي يزاول النشاط الأصلي في مصر أو المنشأ الدائمة في مصر التابعة. لكيان اقتصادي في الخارج^(١).

٣ - وقد تناول الفقه الفرنسي تعريف المشروع فجاء أنه كل كيان يمارس نشاطاً اقتصادياً^(٢). وهو تعريف أيدته محكمة النقض^(٣)، وذكر آخر أنه مركز مستقل لممارسة نشاط ذات طبيعة اقتصادية^(٤)، كما جاء أنه تنظيم اقتصادي إنساني مثل الشركة غير أنه ليست في إطار قانوني^(٥)، ويعد المشروع في القانون الفرنسي وحدة اقتصادية تمارس نشاطها بغض النظر عن كون هذا النشاط يندرج في إطار القطاع العام أو الخاص. بشكل عام^(٦)، وقد جاء في مرسوم le droit des affaires كما يعد مركز اهتمام قانون الأعمال ٢٠٠٨ في ١٨ ديسمبر ٢٠٠٨ والمتعلق بتحديد نوع المشروع لحاجات التحليل الإحصائي/١٣٥٤. والاقتصادي أن المشروع كيان منظم مستقل القرار لإنتاج السلع والخدمات^(٧). وعليه يتضح إجمالاً أن المشروع يعد كيان يمارس نشاط اقتصادي يتمثل في تقديم سلع أو خدمات^(٨).

٤ - وتتعدد المشروعات فتأخذ صوراً مختلفة يمكن تقسيمها على النحو التالي:
التي يقوم بها فرد واحد أو مشروعات individuelle

(١) المادة الأولى من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

(2) Idot (L.), la nation d'entreprise, Rev. sociétés (2), 2001, P. 195 "l'entreprise est avant tout une entité qui exerce une activité économique" & Mansérié, Bon (M-H), la qualification d'entreprise ayant une activité économique pour les SCI, RTD. Com (3), 2002, P. 498.

(3) Cass. Civ. 12 Mars 2002, D. 2002, J., 1200, Obs. A. Lien hard.

(4) La Marche (T), la nation d'entreprise, RTD. Com. (4), 2006, P. 709 "l'entreprise est un centre autonome de décision exerçant une activité de nature économique".

(5) Pailluesseau (J.), les pondements du droit moderne des sociétés, JCP, 1984, éd. G., n 21,3148.

(٦) د. عبدالنعم حسون عنوز: المفهوم القانوني الحديث للمشروع وسلطات الإدارة، بحث في ١٥ مايو ٢٠٠٩

بالموقع: <http://mantada-echoroukonline.com>.

(7) Art. I de décret n2008 - 1354 du 18 décembre relative aux critères per mettant de déterminer la catégorie d'appurtenance d'une entreprise pour les besoins de l'analyse statistique et économique, www.legifrance.gouv.fr.

(٨) La Marche (T.), op. cit., P. 725.

(أ) بحسب الشكل القانوني: يوجد مشروعات فردية individuelle التي يشارك في رأسمالها أكثر من شخص^(١) sociale جماعية

مملوكة بال كامل للأفراد ، ومشروعات عامة Privée

(ب) بحسب الملكية: يوجد مشروعات خاصة

بين القطاعين Mixte مملوكة بالكامل للدولة أو أحد أجهزتها، ومشروعات مشتركة أو مختلطة Publique العام والخاص.

(ج) بحسب نطاق النشاط: يوجد مشروعات محلية وأخرى دولية.

(د) بحسب نوع النشاط: يوجد مشروعات زراعية وأخرى صناعية وأخرى تجارية

سواء لتقديم سلع أو خدمات.

(هـ) - بحسب عدد العمال ورأس المال: وهو أكثر التقسيمات اختلافاً بين الدول، ربما

لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية بينها، ففي مصر لا يوجد تقسيم واضح باستثناء ما جاء بقانون تنمية المنشآت^(٢)، واستخدم تعبير المنشآت للدلالة على المشروعات، وقسمها إلى منشآت (الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ صغيرة وأخرى متناهية الصغر ولم يرد تحديد للمنشآت المتوسطة والكبيرة، وقد جاء تعريف المنشأة

الصغيرة بأنها كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً لا يقل رأسمالها، المدفوع عن خم سين ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عاملاً^(٣).

بينما المنشأة المتناهية الصغر هي التي يقل رأسمالها عن خمسين ألف جنيه دون تحديد

لعدد العمال^(٤).

٥ - وفي فرنسا جاء المشرع بتحديد واضح للمشروعات في المادة ٥١ من قانون الاقتصاد

(١) د. عاشور عبد الجواد: مشروعات المشاركة الإسلامية الدولية، رسالة دكتوراه، كلية حقوق القاهرة، سنة ١٩٨٨.

ص ٣٤ ، د. على سيد قاسم: مرجع سابق، ص ١

(٢) صدر القانون ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ في ٨ يونيو ٢٠٠٤ ونشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٤ تابع أ في ١٠ يونيو ٢٠٠٤.

(٣) المادة الأولى من القانون ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ ، وقد ورد ذات التعريف بقرار وزير المالية رقم ٤١٤ لسنة ٢٠٠٩

بشأن المحاسبة الضريبية للمنشآت الصغيرة.

(٤) المادة الثانية من القانون ١٤١ لسنة ٢٠٠٤.

المعاصر رقم ٢٠٠٨، وأيضاً المادة الثالثة من المرسوم رقم ٢٠٠٨ / ١٣٥٤ والصادر في ٤ أغسطس ٢٠٠٨ ^(١) / ٧٧٦ والمتعلق بتحديد نوع المشروع لحاجات التحليل الإحصائي والاقتصادى، حيث تم تقسيم المشروعات إلى أربعة وهى:

(أ) المشروعات المتناهية الصغر Micro enterprises

التي تستخدم عدد عمال أقل من عشرة أشخاص ورقم أعمالها chiffre d'affaires لا يتجاوز ٢ مليون يورو.

(ب) المشروعات الصغيرة والمتوسطة PME ^(٢):

التي تستخدم عمال أقل من ٢٥٠ شخص ورقم أعمالها لا يتجاوز ٥٠ مليون يورو أو ميزانيتها الكلية لا تتجاوز ٤٣ مليون يورو.

(ج) المشروعات المتوسطة الحجم ETI ^(٣):

التي تستخدم عمال أقل من ٥٠٠٠ شخص ورقم أعمالها السنوى لا يتجاوز ١٥٠ مليون يورو أو ميزانيتها الكلية لا تتجاوز ٢٠٠ مليون يورو.

(د) المشروعات الكبيرة GE ^(٤):

كل المشروعات التي لا تدخل تحت أى نوع من الأنواع السابقة.
٧ - وتهتم كافة دول العالم بزي ادة المشروعات أياً كانت صورتها سواء صغيرة أو كبيرة، إلا أن الاهتمام الأكثر يكون للمشروعات الصغيرة باعتبارها العمود الفقرى للإنتاج وطوق النجاة للخروج من الأزمات الاقتصادية ومواجهة البطالة ^(٥)، ولما لا وهى تمثل مع المشروعات المتوسطة أكثر من ٩٠ ٪ من جملة المشروعات فى بلدان العالم المتقدم والنامى وتستخدم ما بين ٤٠ ٪ إلى ٨٠ ٪ من حجم العمالة وتمثل ٦٠ ٪ من الناتج

(١) loi n 2008776- du 4 août 2008 de modernation de l' economic, sur le site, www.legifrance.gouv.fr..

(٢) اختصاراً لـ les petites et les moyennes entreprises

(٣) اختصاراً لـ les entreprises de taille inter médiaire

(٤) اختصاراً لـ les grandes entreprises

(٥) د. أشرف محمد دوابه: المشروعات الصغيرة، فى ١٩ أغسطس ٢٠٠٨ بالموقع www.drdawaba.com



المحلى الإجمالى للولايات المتحدة و ٥٩ ٪ للصين^(١)

١ - ولقد غزت الصين دول العالم بالصناعات الصغيرة ووصل اقتصادها إلى المرتبة الثانية عالمياً فى تسلسل أكبر الاقتصاديات بعد الولايات المتحدة، بل إن تجارب معظم دول العالم المتقدم تثبت أن اقتصادها قائم على المشروعات الصغيرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا والهند^(٢)، ونتمنى أن تسير مصر على هذا الدرب فتهتم بالمشروعات الصغيرة، إلا أن الواقع العملى يثبت أن المشروعات الصغيرة تعاني من جملة مشاكل تتمثل فى تعدد الإجراءات الحكومية من تراخيص وكثرة الرسوم والغرامات والضرائب بالإضافة إلى سوء إدارة وتوزيع المشروعات على المناطق الجغرافية، وهو الأمر الذى كشف عنه تقرير الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية بوجود أحكام إفلاس بلغت ١٧٧,٦٠٠ فى عام ٢٠٠٤ وبلغت ١٢٥,٣٠٠ فى عام ٢٠٠٥^(٣).

٤ - وتتمثل الحماية القانونية للمشروعات فى فكرة تجميعها فى إطار قانونى يحكمها وينظم شئونها ويساعدها على النمو، وعملية تجميع المشروعات تعد أحد مظاهر ظاهرة التركيز الاقتصادى la concentration économique وهذا التركيز غير محظور فى ذاته وإنما يخضع لقيود منعاً للتأثير على حرية المنافسة، وذلك تطبيقاً للمادة الأولى من قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ والتي نصت على «تكون ممارسة النشاط الاقتصادى على النحو الذى لا يؤدي إلى منع حرية المنافسة أو تقييدها أو الإضرار بها وذلك كله وفق أحكام القانون».

ويعد تجميع المشروعات أحد الأدوات القانونية التى نراها لحل بعض المشاكل التى تواجه المشروعات والتى قد تؤدي بها إلى الإفلاس والخروج من السوق وهو ما يمثل خسارة كبيرة للاقتصاد القومى بخروج وحدة إنتاجية وزيادة معدل البطالة. وتجمع المشروعات يأخذ صورتين إما تجمع دائم مثل مجموعة الشركات أو شركة

(١) د. أحمد فاروق غنيم: المشروعات الصغيرة والمتوسطة كمتلكين وكمستخدمين لحقوق المؤلف بالموقع) د. ماجد عثمان: فى ورشة عمل نظمها المجلس المصرى للتنافسية، الأهرام الاقتصادى، العدد ٢١٥١ فى، ٢٩ مارس ٢٠١٠ بالموقع: [arabia.com](http://ik.ahram.org.eg/arabia.com)

(٢) د. محمد فتحى صقر: واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية، بحث مقدم لندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الوطن العربى، القاهرة من ١٨ : ٢٢ يناير ٢٠٠٤ بالموقع

(٣) جريدة الاقتصادية الالكترونية: العدد ٤٦٧٠ فى ٢٥ يوليو ٢٠٠٦ بالموقع: www.aleqt.com

قابضة وهذه يترتب عليها انقضاء الشخصية المعنوية للمشروع والتحاقها بشركة أكبر وهو أمر يؤدي إلى زيادة التركيز الاقتصادي الذي قد يترتب عليه وجود احتكار للسلع أو الخدمات، وهو ما لا نريده، والصورة الثانية لتجمع المشروعات هو التجمع المؤقت، والذي من خلاله يسمح ببقاء الشخصية المعنوية للمشروع في السوق مع قيامه بتنفيذ عمليات مشتركة مع مشروعات أخرى لمدة محددة بهدف إنقاذها من عثراتها ١٠ - وعليه نرى ضرورة حماية المشروعات من الإفلاس وذلك من خلال التجمع المؤقت للمشروعات، وهو ما نعرض له من خلال هذا البحث، وقد رأينا تقسيمه إلى أربعة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: التعريف بالتجمع المؤقت.

المبحث الثاني: أهمية التجمع المؤقت للمشروعات.

المبحث الثالث: الطبيعة القانونية للتجمع المؤقت للمشروعات.

المبحث الرابع: أهم الأحكام القانونية للتجمع المؤقت للمشروعات.

المبحث الأول

التعريف بالتجمع المؤقت للمشروعات

١- أولاً: مفهوم التجمع المؤقت للمشروعات:

مصطلح التجمع المؤقت للمشروعات هو الترجمة العربية للمصطلح الفرنسي le groupement momentane d'entreprises^(١) ويطلق عليه اختصاراً GME وقد عرفه البعض بأنه اتحاد على الأقل ، لشخصين من الأشخاص الطبيعية أو المعنوية فى نماذج مختلفة بهدف تنفيذ مشروع مشترك باستخدام معرفتهم التكنولوجية ويتقاسموا المخاطر والأرباح^(٢). كما جاء أنه تجمع لشخصين على الأقل سواء أشخاص طبيعية أو أشخاص معنوية للاشتراك وتوزيع العمل بينهم لمشروع ما ويتحملوا المخاطر. والأرباح^(٣)، وأيضاً هو اتحاد فى شكل تعاقدى بين المشروعات لأجل عقد عام أو خاص^(٤) وقد جاء فى المادة الأولى من مشروع القانون الفرنسى للتجمع المؤقت بأنه عقد بين اثنين أو أكثر من أشخاص طبيعية أو معنوية لتنفيذ عملية مشتركة محددة^(٥)، وجاء أنه اتفاق بين اثنين أو أكثر للمشروعات لنيل وتنفيذ على سبيل الاتحاد أو التضامن لعقد أو جزء منه لتقديم سلع أو خدمات^(٦). ويعد أحد الأدوات ويعرف التجمع المؤقت للمشروعات فى إطار القانون العام تحت اسم

(١) ويستخدم كمترادف لها:

Co-entreprises, le groupement temporaire d'entreprises, Joint ventures, consortium, Cotraitance

راجع د . هانى صلاح سرى الدين : اتفاقات الكونسرتيوم وغيرها من اتفاقيات التعاون فى صناعة الإنشاءات الدولية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٩ ، ص ١١ بالهامش.

- Mercadal (B.), op. cit., n 2923 & Huoy (T.), le droit applicable aux joint ventures, sur le sit: www.memoireonline.com & Chartier (Y.), op. cit., n 311.

(2) www.thesaurus.gouv.qc.ca

(3) www.umoncton.ca

(4) www.geses.fr/publicserllet

(5) Dubisson (M.), les groupement , op. cit., P. 209.

(6) Mercadal (B.), droit des affaires, éd. Francis le Pebvre, 4éd., 1995, n2923.



Co-Traitance. المستخدمة فى التعاقد على تنفيذ العقود العامة، ويقصد به: كل تجمع للوسائل الإنسانية والمادية لعدة مشروعات بهدف تنفيذ عقد عام^(١)، كما جاء أنه اتحاد مؤقت بين المشروعات لتنفيذ مباشر لعقد عام، وليس من الباطن، ولا يكتسب الشخصيا المعنوية^(٢).

ويمكننا تعريفه بأنه اتحاد بين شخصين أو أكثر لأشخاص طبيعية أو معنوية بقصد تنفيذ عقد محدد سواء كان عقد عام أو خاص وتحمل تبعاته واقتسام ما قد ينشأ عنه من أرباح.

١٢ - ثانياً: أنواع التجمع المؤقت للمشروعات:

وفقاً للمادة ٥١ من قانون العقود العامة الفرنسى يتخذ تجمع GME أحد شكلين هما^(٣):

١ - تجمع مشاركة le groupement conjoint

وفيه يلتزم كل عضو بتنفيذ الجزء المحدد له فى الاتفاق، وهو جزء من العقد الذى يلتزم التجمع بتنفيذه، وكل عضو يتحمل مسؤولية عدم تنفيذ هذا الجزء أمام صاحب العمل attribuée

٢ - تجمع متضامن le groupement solidaire

وفيه يلتزم كل أعضاء التجمع بتنفيذ كل العقد، وإذا عجز أحد الأعضاء عن الوفاء بالتزامه، وجب على كل الأعضاء القيام بتنفيذ العقد، لأن كل الأعضاء مسئولين بالتضامن عند عجز أحدهم.

١٣ - خصائص التجمع المؤقت للمشروعات:

١ - عقد من عقود التعاون Contrats de coopération، وهو من العقود غير المسماة

(1) Baranger (Y.), Sous-Traitance etco-traitance dans les Marchés publics, Janvier 2008, sur le site, www.havre.cci.fr

(٢) www.paris.fr/portail , a la 1 Juin 2010, le guide a chats de la collectivité parisienne "GME".

(3) Mercadal (B.), op. cit., n 2930. & Lupiac (T.), les mantages contractuels idéaux pour les prestataires de services intellectuels, sur le site, www.expert-erp.com & Elloma (A.), groupement momentané d'entreprises, Fév 2007, sur le sit, www.auxiliaire.fr

innomés^(١) حيث لم يرد له أى تنظيم تشريعى بالرغم من وجوده عملياً، وليست له لائحة خاصة أو نموذج محدد، وإنما ينظم: فى إطار حرية التعاقد la liberté contractuelle solidaire (ويجب أن يشمل الاتفاق^(٢)):

(أ) تحديد الطبيعة القانونية لـ GME عما إذا كان تجمع مشاركة conjoint أو تجمع متضامن solidaire.

(ب) إذا كان التجمع متضامن فمدة هذا التضامن وكذلك مدة تنفيذ الاتفاق سواء كان التجمع مشاركة أو متضامن.

(ج) تعيين وكيل mandataire لإدارة التجمع مالياً وإدارياً مع تحديد أتعابه والتي عادة ما تكون نسبة من العقد تتراوح ما بين ١,٥ ٪ إلى ٢ ٪.

(د) تحديد الضمانات المالية.

[١٤] ٢ - أنه اتفاق محدد المدة، وهى المدة اللازمة لتنفيذ العقد الذى من أجله تم إنشاء التجمع، فالتجمع مؤقت بتحقيق هدفه وينتهى بانتهاء تحقيقه مع عدم الإخلال بالمسؤولية حتى انتهاء فترة الضمان.

٣- أن الاتفاق يتم كتابة بين جميع أعضاء التجمع، إلا أن الكتابة ليست إلزامية طبقاً لحرية التعاقد.

٤- أن الأشخاص المشتركين فى التجمع قد يكونوا أشخاص طبيعية أو أشخاص معنوية. [١٥] ٥- اتفاق لا ينشأ عنه شخصية معنوية la personnalité morale وبالتالي ليس له اسم أو موطن أو جنسية أو ذمة مالية أو رأس مال ولا يمكن إعلان إفلاسها^(٣).

وفى هذا يختلف GME التى تكتسب الشخصية المعنوية «عدا شركة المحاصة» بمجرد تكوينها طبقاً للمادة ٥٠٦ من القانون المدنى المصرى^(٤)، والمادة ٥٢٩ من الكود المدنى

(1) Dubisson (M.), les groupement, op. cit., PP. 44 , 53.

- د. هانى صلاح سرى الدين: اتفاقات الكونسرتيوم, مرجع سابق، ص ٥

(2) Mercadal (B.), op. cit., n 2930. & Lupiac (T.), op. cit.

(3) Al Fandari (E.), droit des affaires, éd., hitec, 1993, n 326. & Dubisson (M.), les groupement, op. cit., P. 44.

(٤) د. على سيد قاسم : قانون الأعمال "الجزء الثانى"، المرجع السابق، ص ١٢١، د. رضا عبيد: الشركات التجارية فى القانون المصرى، النسر الذهبى للطباعة، الطبعة الرابعة، سنة ١٩٩٦، ص ٨٥، د. محمد فهمى الجوهري: القانون التجارى، الجزء الثانى "الشركات التجارية"، بدون، ص ١١٤

الفرنسي^(١)، كما يختلف أيضاً عن التجمع ذوو الغاية الاقتصادية GIE^(٢) والمنظم في فرنسا بالأمر رقم ٨٢١ في ٢٣ سبتمبر ١٩٦٧ والذي اعتبرها مثل الشركة والجمعية من أشخاص القانون الخاص وتتمتع بالشخصية الاعتبارية مع ما يترتب على ذلك من آثار^(٣)

(1) Pailiusseau (Jean), op. cit., 3148.

(٢) اختصاراً لـ le groupement d'intérêt économique وهو اتفاق بين شخصين أو أكثر بقصد استغلال لأجل معين، الوسائل التي من شأنها أن تيسر أو تنمي النشاط الاقتصادي للأطراف أو زيادة عائد هذا النشاط. راجع: د. علي سيد قاسم : التجمع ذو الغاية الاقتصادية، مجلة القانون والاقتصاد، العدد. ٥١، سنة ١٩٨١، ص ٢.

(٣) د. علي س يد قاسم : التجمع ذو الغاية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٢٩٧، د. محمد شوقي احمد شاهين : الشركات المشتركة. مرجع سابق، ص ١٤٤.

– Guyon (Y.), droit des affaires, T. 1, 10éd, Economica, 1998, n 536.

– Merle (PH.), Fauchon (A.), droit commercial, Dalloz, 8éd, 2001, n 619 et n 625. & Ripert (G.), Roblot (R.), Traité de droit commercial, T.1, 16éd., LGDJ, 1996, n 679. & Baccouche (T.), op. cit., P. 134



المبحث الثاني

أهمية التجمع المؤقت للمشروعات

[١٦] سبق الذكر أن الم المشروعات تنقسم إلى مشروعات صغيرة ومتوسطة وكبيرة، وتحظى المشروعات الكبيرة باهتمام العديد من الدول فتحصل على القروض الكبيرة بسهولة ويتمتع أصحابها بنفوذ كبير لدى أصحاب القرار إن لم يكونوا أنفسهم أصحاب القرار وهو الأمر الذى يؤدى إلى إصدار القرارات والقوانين لحساب أصحاب النفوذ ودون اعتبار للمصالح العامة، لذلك كان لزاما على المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أن تتكاتف أمامها وهو ما يمكن تحقيقه من خلال عدة وسائل منها التجمع المؤقت للمشروعات، وعليه فإن أهمية التجمع تتمثل فى الآتى:

[١٧] ١- أنها وسيلة للارتباط والتحالف بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى تستطيع الصمود أمام المشروعات الكبيرة والبقاء فى السوق وإلا قد يؤدى بها الحال إلى انهيارها وإعلان إفلاسها.

[١٨] ٢- أنها وسيلة للارتباط بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع المشروعات الكبيرة سواء من خلال علاقة تشابك أمامية مثل مد المشروع الكبير بالمواد الخام أو الأجزاء الصغيرة لمنتج كبير، أو من خلال علاقة تشابك خلفية مثل تسويق وتوزيع منتجات المشروعات الكبيرة، وهو الأمر الذى أكد عليه الخبراء من ضرورة وجود علاقة تشابك أمامية وخلفية بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين المشروعات، (الكبيرة)^(١)، كما أن المشروعات الصغيرة لن تشهد نمواً ما دامت تسير بمعزل عن المشروعات الكبرى^(٢) كما تسير عليه العديد من الدول المتقدمة مثل الحكومة الكندية التى تعطى

(١) رأى د. لىلى الخواجة فى ورشة العمل التى نظمها المجلس المصرى للتنافسية، تابع ورشة العمل أ. نعمان الزياتى تحت عنوان "المشروعات الصغيرة فى انتظار ملائكة الاستثمار"، الأهرام الاقتصادى، العدد ٢١٥١، فى ٢٩ مارس ٢٠١٠.

(٢) رأى د. مصطفى السعيد فى ورشة العمل السابقة بالأهرام الاقتصادى بالعدد ٢١٥١ فى ٢٩ مارس ٢٠١٠.

حواجز ضريبية للشركات الكبرى إذا تعاقدت من الباطن مع المؤسسات الصغيرة، وتعرف الى ابان أنماطاً أخرى للمنشآت الصغيرة مثل المجمعات والتي تضم الشركات التي تركز على تطوير فنونها الإنتاجية والتحالف فيما بينها لتقوية مركزها التنافسي تجاه الشركات الكبيرة، كما يوجد أيضاً الأخوة الصغار وهي شركات تعمل في قطاع الصناعة وترتبط مع شركات أكبر من خلال عقود من الباطن لتوريد مستلزمات الإنتاج ويتم تقوية العلاقات التعاقدية من خلال قيام الشركات الكبيرة بتوفير التقنيات الحديثة والمعلومات للشركات الصغيرة وإمدادها بالقروض التي تحصل عليها وعلى مسئوليتها الخاصة من البنوك التجارية وكذلك من خلال نظام مشتريات طويلة الأجل يضمن تشغيل الوحدات الصغيرة لفترات طويلة^(١)

[١٩] ٣- وسيلة لاشتراك المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنفيذ العقود العامة وهو الأمر الذي نص عليه منشور رئيس مجلس الوزراء الفرنسي الصادر في ٢١ يونيو ١٩٧٧ والذي يقضى بتسهيل دخول المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العقود العامة عن طريق التجمع المؤقت للمشروعات^(٢)، ولا يقتصر الأمر على العقود العامة فيمكن من خلال هذا التجمع الاشتراك في تنفيذ العقود الخاصة أيضاً.

٥ - مساعدة المشروعات الصغيرة للنهوض من عثراتها والعمل على نهضتها من خلال ارتباطها بالمشروعات الكبيرة والاستفادة منها سواء إدارياً أو فنياً عن طريق نقل التكنولوجيا الحديثة في الإدارة والإنتاج وتقديم الخدمات.

[٢٠] ويجب ألا يفهم من تجمع المشروعات أنه يسعى لاحتكار إنتاج سلعة ما أو تقديم خدمة، وإنما يجب أن يكون التجمع في إطار حرية المنافسة والتي تعني تعدد القائمين أو الممارسين للنشاط الاقتصادي، لذا يحظر التجمع بين المشروعات المتنافسة في نفس النشاط لما له من أثر على حرية المنافسة وذلك طبقاً للمادة الأولى من القانون ٣ لسنة ٢٠٠٥ والذي جاء بها: تكون ممارسة النشاط الاقتصادي على النحو الذي لا يؤدي إلى^(٣) والتي حظرت منع حرية المنافسة أو تقبيدها أو الإضرار بها، وأيضاً المادة ٦ من القانون ٣ لسنة ٢٠٠٥ الاتفاق أو التعاقد بين أشخاص متنافسة في أية

(١) د. محمد فتحي صقر: المرجع السابق، ص ٤١، ص ٤

(٢) تم نشر المنشور في الجريدة الرسمية في ٢٣ يونيو ١٩٧٧ . Journal Official راجع : Rev. Soc, N3, 1982, P. 626

(٣) معدلة بالقانون ١٩٠ لسنة ٢٠٠٨، منشور بالجريدة الرسمية، العدد ٢٥ مكرر أ، في ٢٢ يونيو ٢٠٠٠



سوق معينة، وجاء بالمادة الثانية من ذات القانون أن الأشخاص هي الأشخاص الطبيعيون والأشخاص الاعتبارية والكيانات الاقتصادية والاتحادات والروابط والتجمعات المالية وتجمعات الأشخاص على اختلاف طرق تأسيسها.

المبحث الثالث

الطبيعة القانونية للتجمع المؤقت للمشروعات

٢١ - نظراً لعدم التنظيم التشريعي للتجمع المؤقت للمشروعات، لذا فقد اختلف الفقه في تحديد طبيعته القانونية وذلك حتى يتسنى إخضاعه للقواعد المناسبة، وهناك أربعة آراء نعرضها.

[٢٢] ١- الرأي الأول: شركة فعلية:

ذهب رأى فى الفقه الفرنسى إلى أن التجمع المؤقت للمشروعات يعد شركة فعلية استناداً إلى توافر العناصر الموضوعية للشركة من وجود حصص مشاركة والاشتراك فى الأرباح والخسائر^(١)، ووفقاً للمادة ١٨٧٣ من ا لكود المدنى الفرنسى تخضع الشركة الفعلية لنفس النصوص المتعلقة بشركة المحاصة متى كانت الشركة مدنية، أما إذا كانت ذات طبيعة تجارية Caractère Commercial فتطبق بشأنها النصوص المتعلقة بشركة التضامن. Société en nom collectif^(٢).

ويؤيد هذا الرأي، صدور العديد من أحكام القضاء تبنت فيه نظرية الشركة الفعلية لتجمعات المشروعات منها ما أصدرته محكمة استئناف Poitiers فى ٢٩ مايو ١٩٥٧^(٣)، وهو الحكم الذى رفضته محكمة النقض وذكرت أنه لتوافر عقد الشركة فيجب توافر العناصر الموضوعية من نية المشاركة والحصص والاشتراك فى الأرباح^(٤). كما قضت محكمة استئناف Riom فى ٢٤ أكتوبر ١٩٦٢ باعتبار اتفاق شركة مقاوله من الباطن Société sous-Traitante مشروع مع مشروع آخر بمثابة اتفاق تجمع ينشأ عنه فى الواقع شركة فعلية^(٥).

(1) Dubisson (M.), les groupement op. cit., P. 36.

(2) Dubisson (M.), les groupement op. cit., P. 37.

(3) CA. Poitiers, 29 Mai 1957, Rev. Soc., 1960, P. 195.

(4) Dubisson (M.), les groupement op. cit., P. 39.

(5) CA. Rion, 24 Oct 1962, D. 1962, P. 767.

[٢٣] ٢- الرأى الثانى: شركة من خلق الواقع:

وتسمى أيضاً شركة الواقع وتنشأ نتيجة اشتراك عدة أشخاص لتحقيق غرض اقتصادى معين، ويتحقق لهذا الاتفاق كافة الأركان الموضوعية للشركة مثل رأس المال والمشاركة فى الأرباح والخسائر ونية المشاركة مع توافر المظاهر الخارجية للشركة مثل وجود عنوان واسم للشركة وفتح حساب بنكى باسم المشروع دون أن تتجه إرادتهم إلى إتباع شكل محدد من أشكال الشركات.

وقد ذهب رأى فى الفقه الفرنسى إلى أن التجمع المؤقت للمشروعات يعد شركة واقع «من خلق الواقع» حيث إرادة الأعضاء تتجه نحو تنفيذ مشروع معين بذاته دون قصد الدخول فى مشروعات أخرى ودون رغبة فى استمرار التجمع، ويشترك الأعضاء فى رأس المال ويتم الاتفاق على المشاركة فى الأرباح والخسائر، وليس لهذا التجمع أى شخصية معنوية وهى نفس الأحكام المتعلقة بشركة الواقع^(١)، وقد جاء فى أحد أحكام محكمة استئناف باريس بأن التجمع المؤقت للمشروعات المتضامن بين شركة من خلق الواقع^(٢).

[٢٤] ٣- الرأى الثالث: شركة محاصة:

المحاصة شركة تنعقد بين شخصين أو أكثر للقيام بعمل واحد أو سلسلة من الأعمال يؤديها أحد الشركاء باسمه على أن يقتسم الربح أو الخسارة مع باقى الشركاء، ودون أن تتجه إرادتهم إلى إنشاء شخص معنوى أهم صفات الشركة وبالتالي ليس لها وجود ظاهر occulte مستقل عن أشخاص الشركاء^(٣)، ويعد الاستتار أمام الغير ولا عنوان شركة ولا رأس مال ولا تخضع للتصفية.

وقد ذهب رأى حديث فى الفقه الفرنسى إلى أن التجمع المؤقت للمشروعات يعد شركة محاصة نظراً للتشابه بينهما فى عدم اكتساب الشخصية المعنوية، كما أن كلاهما أداة للتعاون بين المشروعات، كما أنهما يتصفا بالطابع المؤقت للعمليات التى يتم تنفيذها من خلالها.

(١) د. أحمد محمد محرز: مرجع سابق، ٢٠٧.

(2) CA. Paris, 5 Déc. 2000, N 200011303/, sur le site, <http://droit-finances.commentcamarche.net/jurisprudence/cour-d-appel> & et sur le site, legifrance.gouv.fr

(٣) د. محسن شفيق: الوسيط.....، مرجع سابق، ص ٦٤٦، د. على سيد قاسم: قانون الأعمال، مرجع

سابق، ص ٢٥٨.

وهذا الرأي أيده القضاء الحديث حيث قضت محكمة النقض في ٢٠ نوفمبر ٢٠٠١ أن عقد المقاولة من الباطن بين شركة GCL وبين شركات Trafitel وTCS هو تجمع مؤقت للمشروعات ويعد شركة محاصة ما لم يوجد شرط مخالف Sauf stipulation contraire^(١)، كما جاء في حكم لمحكمة استئناف فرساي أن عقد المقاولة من الباطن Sous-traitance في ١٤ يناير ١٩٩٣ بين شركة SACAFF وشركة ADVANCE يعد اتفاق لتجمع مؤقت للمشروعات لتنفيذ عقد المقاولة والعلاقات التي تنشأ بين المشروعات مثل الكونسرتيوم Consortium Commune وقد استظهرت المحكمة وجود العناصر الموضوعية للشركة وأهمها نية المشاركة وبالتالي يكون الاشتراك Collaboration منشي لشركة محاصة^(٢)، كما وصفت محكمة النقض الفرنسية في حكمها بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠٠٨ أن تجمع ثلاث شركات BEC , Eiffage , Fougerolle يعد شركة محاصة^(٣).

[٢٥] ٤- الرأي الرابع: اتفاق تعاقدى:

يرى البعض أن التجمع المؤقت للمشروعات مجرد اتفاق تعاقدى محض وليست به أى خاصية من خصائص الشركات، وهو ما جاء في مشروع قانون التجمع المؤقت للمشروعات الفرنسى فى ٢٨ يونيو ١٩٧٦، وقد اعترف المشروع باعتباره عقد مسمى nommé كما جاء بمشروع اللجنة الدائمة للاتحاد الأوروبي.

للإنشاءات الدولية أن التجمع اتفاق تعاقدى خالص^(٤)، كما أكد القانون الإيطالى رقم ٨٤ فى ٨ أغسطس ١٩٧٧ المسمى بالمشاركة المؤقتة بين المشروعات Temporary Association

(1) Cass. Com., 20 Nov., 2001, Rev. Soc. n 2, 2002, P. 316, note J-J. Doigre, le même sentence sur le RJDA 32002/, n 269, et sur le site,

www.glose.org , Vidal (D.), op. cit., n 820..

(2) CA. de versailles, 4 Mars 1999, n 19965546-, sur le site,

http://droit-finances.commentcomarche.net/jurisprudence

(3) Cass. Com. 20 Mai 2008, n 0713.202-, sur le site, http://lexinter.net

(٤) د. هانى صلاح سري الدين: اتفاقات الكونسرتيوم، مرجع سابق، ص ١٦ : ١٧.

Dubisson (M.), les groupement, op. cit., P. 209 & Huoy (T.), la droit, op. cit , Fleuriet (M.), op. cit

of Enterprises على الطبيعة التعاقدية الخالصة له^(١) ويعترف لها بالشخصية المعنوية فتكتسب اسم وعنوان وجنسية ويتم قيدها في سجل المشروعات. ووفقاً للرأى الغالب فى الفقه المصرى والفرنسى يعد اتفاق التجمع المؤقت للمشروعات من الاتفاقات التعاقدية التى تنشأ بإرادة الأطراف دون قصد إنشاء شركة، أياً كانت صورة الاتفاق سواء كان كونسرتيوم أو مشروع مشترك، وهذا الاتفاق يتشابه مع شركة المحاصة وشركة من خلق الواقع فى عدم التمتع بالشخصية المعنوية^(٢).

(١) د. هانى صلاح سرى الدين: اتفاقات الكونسرتيوم، مرجع سابق، ص ١٥.

(٢) د. هانى صلاح سرى الدين: اتفاقات الكونسرتيوم، مرجع سابق، ص ٢٣، د. هانى صلاح سرى الدين: التنظيم القانوني، مرجع سابق، ص ٣٣٧، د. محمد شوقي شاهين: المشروع المشترك التعاقدى، مرجع سابق، ص ١٦٤، ويقترّب من هذا الرأى د. محسن شفيق حيث لم يتناول صراحة التجمع المؤقت وإنما ذكر المشروع المشترك واعتبره صورة للتعاون والتضافر بين الشركاء وهو تعاون إيجابى ملموس للوصول بالمشروع المشترك إلى الفلاح واعتبر أن المميز بين عقد الشركة وغيره من جملة عقود أخرى يتفق فيها المتعاقدون على توزيع الأرباح هو مدى توافر نية المشاركة واعتبر عدم توافرها نافياً لوجود الشركة ولكن تدخل فى عقود اتفاقية أخرى، راجع د. محسن شفيق: الوسيط.....، مرجع سابق، ٣٨٤: ص ٣٨.

- Mercadal (B.), op. cit., n 2926 & Lupiac (T.), op. cit & Dubisson (M.), les groupement, op. cit., PP. 31, 33

المبحث الرابع

أهم الأحكام القانونية للتجمع المؤقت للمشروعات

٢٦ - أولاً: تكوين التجمع المؤقت للمشروعات:

يتم تكوين عقد اتفاق بين الشركاء يسمى الاتفاق الأساسي ، accord de bas^(١) وهو عقد يتفق فيه الأطراف على تحريره بغرض تحقيق هدف مشترك ، وهذا العقد تتحدد بنوده وفقاً لمبدأ حرية التعاقد ، ويخضع للأحكام العامة في القانون المدني باعتبار ه الشريعة العامة في الالتزامات ، لذا يتطلب العقد توافر أمرين هما :
اتجاه إرادة شخصين على الأقل لإحداث آثار قانونية ، وأن يتحقق التوافق بين إرادة الأطراف لإحداث هذه الآثار.^(٢)

وعلى ذلك يشترط في عقد التجمع نفس شروط صحة العقود عموماً والتي تتمثل في توافر الرضا والمحل والسبب ، وهو ما نوضحه ثم نعبه ببيان محتويات العقد.

[٢٧] ١- شروط صحة عقد التجمع المؤقت للمشروعات :

(أ) الرضا :

ويتحقق الرضا بمجرد أن يتبادل طرفان التعبير عن إرادتين متطابقتين^(٣) ، ويعبر عنه بتلاقى الإيجاب والقبول . والرضا في عقد التجمع المؤقت يتحقق متى اتفق ت الأطراف المشتركة فيه على كافة الشروط ، ويشترط في الرضا أن يكون موجوداً وصحيحاً من ذى أهلية ، سواء كان الأطراف أشخاص طبيعية أو معنوية .

(ب) المحل :

يقصد به النشاط المراد ممارسته والذي من أجله تم إنشاء التجمع والذي يختلف من

(1) Baptista (L.), Barthaz (P.D.-), op. cit., PP. 57 , 101..

د. محمد شوقي شاهين : المشروع المشترك التعاقدى ، مرجع سابق ، ص ١٩٧ -

(٢) د. جميل الشراوى : النظرية العامة للالتزام ، الكتاب الأول ، مصادر الالتزام ، دار النهضة العربية ، سنة

١٩٩١ ، ص ٥٢ : ٥٤

(٣) المادة ٨٩ من القانون المدني المصرى .

جمع لأخر، فقد يكون لأجل تنفيذ عقد من عقود الأشغال العامة أو عقد خاص أو مجرد نديم عطاء للمشروعات الحكومية في أى دولة بهدف تنفيذ مشروع ما متى تم إرساء العطاء لى التجمع، أو عقد لنقل التكنولوجيا أو المعرفة الفنية، ويشترط فى المحل أن يكون وجوداً عند نشوء المشروع أو ممكن الوجود بعد تأسيس التجمع، وعادة ما يتم إنشاء تجمع أولاً ثم تتحدد الأعمال بعد ذلك، وفى هذه الحالة يكون محل التجمع قد تحدد إن كان تنفيذه معلق على شرط التعاقد مع الغير، ويكفى لصحة عقد التجمع أن تتحدد غراضه تحديداً عاماً ولكن يجب أن يكون التحديد نافياً للجهالة.

ج) السبب:

يقصد به الباعث الدافع cause impulsivo إلى التعاقد، ويقوم الباعث على أساس كرة التعاون المشترك بين الشركاء بهدف تنفيذ نشاط معين، ويشترط فى السبب أن يكون شروعا، والسبب المشروع هو الذى لا يحرمه القانون أو يخالف النظام العام والآداب^(١)، ذلك يجب فى التجمع ألا يؤدي إلى منع حرية المنافسة أو تقييدها أو الإضرار بها طبقاً للمادة الأولى من قانون حماية المنافسة رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥، كما يحظر الاتفاق أو التعاقد بين أشخاص متنافسة فى أية سوق إذا كان من شأنه إحداث رفع أو خفض أو تثبيت أسعار لبيع أو الشراء للمنتجات محل التعامل، أو اقتسام الأسواق، أو التنسيق فيما يتعلق بالتقدم أو الامتناع عن الدخول فى المناقصات والمزايدات والممارسات وسائر عروض التوريد، وتقييد عمليات التصنيع أو الإنتاج أو التوزيع أو التسويق للسلع أو الخدمات^(٢).

[٢٨] ٢ - محتويات عقد التجمع:

يعد عقد التجمع بمثابة الشكل النهائى لإرادة أطرافه طبقاً لما انتهت إليه المفاوضات، وهو يفصح عن نواياهم والشكل القانونى للعقد وعما إذا كانت رغبتهم فى إنشاء شركة أو مجرد اتفاق تعاقدى، وعادة ما يتضمن العقد على البنود التالية:

١ - عنوان أو تسمية التجمع : يجوز للأطراف اختيار اسم أو عنوان للتجمع طبقاً لحرية

(١) د. محمد شوقي شاهين: المرجع السابق، ص ٢٠٠ : ٢٠١

(٢) المادة ٦ من القانون ٣ لسنة ٢٠٠٥ والمعدلة بالقانون ١٩٠ لسنة ٢٠٠٨ - راجع الجريدة الرسمية، العدد ٢٥

مكرر أ. فى ٢٢ يونيو ٢٠٠٨.

التعاقد وقد جاء فى مشروع قانون التجمع المؤقت للمشروعات الفرنسى فى الماد الثانية اختيار اسم أو عنوان للتجمع.

٢ - مقدمة الاتفاق Preamble: وهى عبارة عن شرح وتوضيح للغرض من العقد والتي على أساسها تفسر نصوص العقد، ويستخلص منها النية المشتركة للأطراف وتحديد الشكل القانونى للاتفاق والقانون الواجب التطبيق فى حالة وجود أشخاص مختلفي الجنسية، كما تشرح المقدمة كافة المراحل قبل التعاقد من مشاورات ومفاوضات والوثائق المتبادلة وما انتهت إليه، وعادة ما تعد جزءاً مكملاً لشروط العقد^(١).

٣- تعريف للمصطلحات : قد يتعلق التجمع بمشروعات فنية تستخدم مصطلحات ذات دلالات مختلفة، لذا يلزم تحديد المفهوم المشترك لهذه المصطلحات وتحدد الإرادة المشتركة للأعضاء مثل هذا المفهوم، ويؤدى التعريف إلى إيجاد لغة موحدة للتعاقد وتوحيد مفهوم المصطلحات القانونية المستخدمة فى العقد وتحديد مضمونها القانونى فى التشريعات المختلفة التى قد تتنازع حكم العلاقة العقدية ووسيلة لتكييف العقد. وهذا التعريف للمصطلحات من البنود اللازمة فى العقد للقضاء على أسباب الاختلاف مستقبلاً^(٢).

٤ - الشروط المنظمة للاتفاق : وتشمل تحديد أسماء الأطراف وصفاتهم وعناوينهم وإذا كان شخص معنوى فيتم تحديد ممثله القانونى، وكذلك تحديد حصة كل شريك، والقانون الواجب التطبيق عند وجود طرف أجنبى أو اختلاف مكان تأسيس التجمع عن مكان تنفيذ المشروعات، وتحديد مدة الاتفاق والتى عادة ما تكون مدة تنفيذ المشروع الذى من أجله تم إنشاء التجمع، وتوزيع العمل أثناء تنفيذ المشروعات وتحديد مسئولية كل عضو عن الجزء الذى يخصه، مع ضرورة النص على المسئولية التضامنية لكل الأعضاء تجاه رب العمل، وبيان حقوق والتزامات الأعضاء تجاه رب العمل، وبيان حقوق والتزامات الأعضاء أثناء تنفيذ المشروع وبيان الاستحقاقات المالية وكافة المدفوعات والضمانات اللازمة لتسيير المشروع، ومدى إمكانية الاستعانة بالمقاولين من الباطن

(١) د. محمد شوقي شاهين : المشروع المشترك التعاقدى، مرجع سابق، ص ٢٠٧،
د. هانى صلاح سري الدين : اتفاقات الكونسرتيوم وغيرها، مرجع سابق، ص ١٢.
(٢) د. محمد شوقي شاهين : المشروع المشترك التعاقدى، مرجع سابق، ص ٢٠٨.

وتنظيم عملهم والمسئولية عنها عند إهمالهم أو عدم تنفيذ مهامهم و عند عجز أحدهم،
وتحديد ما إذا كان التجمع مشاركة أو متضامن^(١).

٢٩ - ثانياً: آثار التجمع المؤقت للمشروعات:

١ - التزامات أعضاء التجمع:

(أ) الالتزام بالتعاون:

يعد التعاون صفة من صفات اتفاق التجمع وفي نفس الوقت واجب le devoir على الأعضاء، ومقتضاه أن ينفذ كل عضو المهام المكلف بها طبقاً لما تم الاتفاق عليه، على أن يبذل كل منهم قصارى جهده لإنجاز

أعماله ونجاح المشروع ومع عدم الإضرار بمصالح الآخرين، ويتطلب التعاون أن يقوم كل عضو بتنفيذ تعهداته بحسن نية la bonne foi وتيسير الأعمال للآخرين والإفصاح عن أية معلومات تهم الأعضاء المشاركين من خلال تبادل المعلومات information réciproque^(٢).

(ب) الالتزام بالسرية:

يجب على الأعضاء المحافظة على أسرار الاتفاق وعدم إفشائها للغير خاصة المعلومات الفنية، وعادة ما يتعلق الأمر بالمحافظة على الخطط والمستندات والرسومات والمعلومات الأخرى بالعقد^(٣)، ويتجلى هذا الالتزام إذا كان الاتفاق يستهدف نقل التكنولوجيا أو نقل المعرفة الفنية، وهو الأمر الذي أكدته قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ في المادة ٨٣ والتي ألزمت المستورد بالمحافظة على سرية التكنولوجيا التي يحصل عليها وعلى سرية التحسينات التي تدخل عليها ويسأل عن تعويض الضرر الذي ينشأ عن إفشاء هذه السرية سواء وقع في مرحلة التفاوض على إبرام العقد أو بعد ذلك.

(١) د. محمد شوقي شاهين : المشروع المشترك التعاقدى، مرجع سابق، ص ٢٠٩ ، د. هانى صلاح سرى الدين

: اتفاقات الكونسرتيوم وغيرها، مرجع سابق، ص ١٢

Mercadal (B.), op. cit., n 2926 , 2927. & Lupiac (T.), op. cit., sur le site. & Alfandari (E.), op. cit., n 326 , Ellama (A.), op. cit. & Baptista (L.), Barthez (P.D.), op. cit., P. 96.

(2) Baptista (L.), Barthez (P.D.), op. cit., P. 101. & Lupiac (T.), op. cit. & Mercadal (B.), op. cit., n 2947.

(3) Baptista (L.), Barthez (P.D.), op. cit., P. 98 , Mercadal (B.), op. cit., n 2946.

(ج) الالتزام بعدم المنافسة: non-concurrence

وهو التزام يسرى على جميع الأنشطة الاقتصادية ومنها العلاقات بين التجار وفي حالات المشاركة ومنها اتفاق التجمع المؤقت، ومقتضى هذا الالتزام عدم قيام أى عضو بالاتفاق بمنافسة المشروع المراد تنفيذه فى أى جزء من أجزاء العقد، كما لا يجوز لأى عضو القيام بأعمال المقابلة من الباطن لأجزاء أخرى إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة le consentement préalable من سائر الأعضاء، والالتزام بعدم المنافسة يشمل كافة الأعمال التى يقوم بها التجمع سواء المباشرة منها أو غير المباشرة^(١)، ويسرى الالتزام أثناء العقد أو بعد إنهائه شرط أن يكون محدد المدة^(٢)، وفى هذا جاء بالمادة ٢٨ من القانون ٦٧ لسنة ٢٠١٠ إذا تقدم للعطاء تحالف مكون من أكثر من مستثمر مؤهل، فلا يجوز لأى من المستثمرين الأعضاء حق تقديم عطاء آخر أو من خلال إحدى الشركات التى يملك أغلبية رأسمالها أو تكون له السيطرة على إدارتها أو تكون ملكيته أو إدارته خاضعة لسيطرة إحدى هذه الشركات.

(د) الالتزام بتنفيذ أعمال المشاركة بنفسه:

يتميز اتفاق التجمع بالطابع الشخصى حيث تعد السمعة التجارية لكل عضو وقدرته المالية والفنية من العناصر المهمة فى قبول باقى الأعضاء له، خاصة وأن نجاح اتفاق التجمع فى تنفيذ مشروعه مرتبط بقدرات الأعضاء سواء المالية أو الفنية، لذلك يترتب على اتفاق التجمع قيام كل عضو بتنفيذ أعماله بنفسه وبالتالى لا يجوز له حواله الأعمال بما فيها من التزامات وحقوق إلى الغير إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة للأعضاء، كما لا يجوز لأى عضو أن يسند أعماله إلى الغير عن طريق الباطن إلا إذا وافق سائر الأعضاء على ذلك.

٢ - حقوق أعضاء التجمع:

(أ) حق المشاركة فى إدارة التجمع:

يوجد نوعين من الإدارة للتجمع هما الإدارة الجماعية والإدارة الفردية، والإدارة

(1) Mercadal (B.), op. cit., n 2945, Baptista (L.), Barthez (P.D.), op. cit., P. 98.

(2) CA. Paris. 10 Mai. 2007, RJC, 2007, N6, P. 424. & Cass. Civ, 28 Mars. 2008, n 07-12. 454, D. 2009, N 21, P. 1442.

لجماعية تتمثل في لجنة التجمع والتي تتكون من ممثلين لكل عضو بالتجمع حسب لاتفاق، وتختص اللجنة باتخاذ القرارات التي تؤثر على كل مصالح الأعضاء ومنها اختيار قائد للتجمع والذي يقوم بالإدارة الفردية، وكقاعدة عامة لا يجوز للقائد أن يبرم أى عقد وأن يدخل فى علاقة قانونية بالنيابة عن أعضاء التجمع دون الحصول على موافقتهم مسبقة والصريحة على ذلك^(١)، ولكل عضو حق المشاركة فى اجتماعات لجنة التجمع إبداء الرأى فيما يعرض على اللجنة من أمور.

(ب) حق المشاركة فى التعويضات:

لكل الأعضاء حق المطالبة بالتعويضات من أى عضو يعجز عن تنفيذ التزاماته أو تنفيذها بطريقة غير سليمة، وهو الأمر الذى يؤدى إلى وقوع أضرار على باقى الأعضاء نظراً لسؤليتهم التضامنية والتي تفترض تحملهم تنفيذ كل أعمال المشروع بغض النظر عن تقصير أى عضو.

٣٠]-٣- أثر التجمع على حرية المنافسة:

يعد التجمع المؤقت للمشروعات أحد مظاهر عمليات التركيز الاقتصادى la concentration économique وهي عمليات إن تركت بلا قيد أو شرط كان لها أثر سلبي على حرية المنافسة وقد تؤدى إلى ظاهرة الاحتكار le monopole وهي من أخطر لآفات الاقتصادية على أى مجتمع لما ترتبه من أضرار.

لذلك يجب عند إنشاء التجمع المؤقت أخذ موافقة جهاز حماية المنافسة على الاتفاق لإقراره من عدمه إن كان له أثر سلبي على حرية المنافسة^(٢)، خاصة إذا كان أعضاء التجمع من الأشخاص المتنافسة فى أى سوق^(٣)، وهو ما أكد عليه قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ بأن تكون ممارسة النشاط الاقتصادى على نحو لا يؤدى إلى منع حرية المنافسة أو تقييدها أو الإضرار بها^(٤).

(١) د. هانى صلاح سرى الدين: اتفاقات الكونستريوم وغيرها، مرجع سابق، ص ٤٦.

(٢) المادة ١١ من القانون ٣ لسنة ٢٠٠٥.

(٣) د. حسين فتحي: المرجع السابق، ص ١.

(٤) المادة ١ من القانون ٣ لسنة ٢٠٠٥.

كما منع القانون كل اتفاق أو تعاقد بين أشخاص متنافسة في أية سوق معينة إذا كان من شأنه إحداث رفع أو خفض أو تثبيت لأسعار البيع أو الشراء للمنتجات محل التعامل، أو اقتسام الأسواق أو تخصيصها، أو التنسيق في دخول المناقصات أو الامتناع عنها وكذلك المزايدات والممارسات وسائر عروض التوريد، أو تقييد عمليات التصنيع أو التوزيع أو التسويق أو الحد من توزيع الخدمات أو نوعها أو حجمها أو وضع شروط أو قيود على توفيرها^(١). وبناء عليه إذا كان أعضاء التجمع المؤقت من الأشخاص المتنافسة وأدى اتفاقهم إلى التأثير على السوق طبقاً لأحكام المادة ٦ من القانون ٣ لسنة ٢٠٠٥ ، كان الاتفاق محرم بنص القانون أما إذا كان أعضاء التجمع المؤقت من أشخاص غير متنافسة كان اتفاقهم مشروعاً.

كما يكون اتفاق التجمع المؤقت مشروعاً طالما وجد نص قانوني يسمح به مثل ما جاء بلائحة قانون المناقصات والمزايدات رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ بجوار تقديم عطاء من منشأة تجارية لأكثر من شخص واحد على أن يرفق بالعطاء صورة رسمية من عقد المشاركة^(٢). كما جاء بالقانون ٦٧ لسنة ٢٠١٠ بشأن مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة ، بجواز أن يتقدم بالعطاء تحالف مكون من أكثر من مستثمر مؤهل^(٣).

وفي فرنسا جاء بقانون التجارة حظر التدخل مباشرة أو بطريق غير مباشر بأفعال تشاورية les actions concertées أو عقود أو اتفاقات صريحة expresses أو ضمنية tacites أو تحالفات coalitions تؤدي إلى الحد من دخول السوق أو حرية ممارسة المنافسة من المشروعات الأخرى أو عمل إعاقة obstacle لرفع الأسعار أو التلاعب بالسوق أو الحد من الإنتاج أو تقسيم الأسواق ، كما يكون الاستثمار ممنوع بواسطة مشروع واحد أو مجموعة مشروعات ذات مركز مسيطر position dominante على السوق الداخلي أو جزء جوهري منه.

وتتحقق عملية التركيز الاقتصادي عندما يندمج اثنين أو عدة مشروعات ، وعندما يخضع شخص أو عدة أشخاص لرقابة مشروع واحد على الأقل أو ع ندما تحصل عدة مشروعات

(١) المادة ٦ من القانون ٣ لسنة ٢٠٠٥ معدلة بالقانون ١٩٠ لسنة ٢٠٠٨.

(٢) المادة ٦٢ من لائحة القانون ٨٩ لسنة ١٩٩٨.

(٣) المادة ٢٨ من القانون ٦٧ لسنة ٢٠١٠ ، وجاء في تفسير المستثمر: القطاع الخاص وهو الشخص الاعتباري المصري أو الأجنبي ، وأيضاً التحالف بين اثنين أو أكثر من الأشخاص الاعتبارية المصرية أو الأجنبية والذي تقل نسبة مساهمة المال العام عن ٢٠ ٪ ، راجع المادة الأولى من القانون ٦٧ لسنة ٢٠١٠.

باشرة أو بطريقة غير مباشرة على حصة مشاركة في رأس مال أو شراء عناصر أنشطة بعقد
بكل وسيلة أخرى، على إدارة كلية أو جزئية لواحد أو عدة مشروعات أخرى.
ووفقاً لقانون التجارة الفرنسي يكون التركيز الاقتصادي مسموح طالما استند إلى نص في
انون أو لائحة، وفي هذا قضت محكمة استئناف باريس في ١٨ فبراير ٢٠٠٣ بأن تأسيس
تجمعات لتقديم عروض جماعية يكون مشروع ولا يؤثر على المنافسة طبقاً للمادة 1-L420
ن كود التجارة^(١)، كما يسمح بأنواع الاتفاقات التي محلها إصلاح améliorer إدارة
مشروعات المتوسطة والصغيرة بشرط أن تحصل على موافقة هيئة المنافسة l'Autorité de
la concurrence^(٢).

(1) CA. Paris, 18 Feb. 2003, N de RG: 2002/13076, sur le site, legifrance.gouv.fr.

(2) Art. L420-4 du code de commerce, modifié par ord. n 2008-1161 du 13 Nov. 2008.

الخاتمة

- ٣١ - تناولنا في هذا البحث كيفية حماية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من خلال فكرة التجمع المؤقت للمشروعات.
- وقد تناولناه في أربعة مباحث قمنا فيها بتعريف التجمع المؤقت وخصائصه وأنواعه وبيننا الأهمية العملية له وأهم الأحكام القانونية ببيان تكوينه والآثار المترتبة عليه.
- وفي النهاية نرى بحث التوصيات التالية:
- ١ - العمل على إصدار قانون لحماية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.
 - ٢ - إنشاء جهاز لحماية المشروعات له صلاحيات وسلطات تمكنه من أداء وظيفته.
 - ٣ - حاجة الدولة إلى تطبيق القانون بحزم مع المشروعات التي خارج السوق الرسمي أو التي تعمل في السوق الموازية.
 - ٤ - العمل على إلزام البنوك بتوفير القروض للمشروعات التي لا يزيد رأسمالها على عشرة ألف جنيه وذلك بالتعاون مع جهاز حماية المشروعات.
 - ٥ - العمل على مساعدة المشروعات المعرضة للإفلاس بالمساعدة المالية والإدارية من خلال جهاز حماية المشروعات.
 - ٦ - تعديل نظام عمل الصندوق الاجتماعي للتنمية بحيث يساعد المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وليكن في حدود مبلغ معين بسعر فائدة منخفض فإذا كانت أسعار فائدة الصندوق حالياً في حدود ٩٪ من قيمة القرض فإننا نرى العمل أن سعر الفائدة يجب أن يكون متدرج بطريقة تصاعدية حسب قيمة القرض فإذا كان القرض فـ حدود مبلغ عشرة آلاف جنيه ومدة سداد سنة واحدة فيكون سعر الفائدة ٤٪، وإذا كان القرض أكثر من عشرة آلاف جنيه وأقل من عشرين ألف جنيه فيكون سعر الفائدة ٥٪ مع فترة سداد تصل لعامين.
 - ٧ - إلزام البنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، ويتم ذلك خلال جهاز حماية المشروعات التي تتفق مع البنوك على التمويل وفق شروط محدودة وذلك لضمان قيام البنوك بالتمويل الفعلي وليس من خلال الإعلانات فقط، خاص

أن الواقع العملى يقول بصعوبة حصول أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر على القروض من البنوك.

٨ - يجب على الدولة أن تعمل على مساعدة المشروعات لكى تنمو سواء بإعفاء وارداتها من الجمارك أو العمل على خلق أسواق جديدة لها سواء بالداخل أو بالخارج لتسويق منتجاتها وخدماتها، ويجب أن تعلم أجهزة الدولة أن تلك المساعدات سوف تعود عليها بطريق غير مباشر يظهر أثره الإيجابى فى ارتفاع الناتج القومى لها وانخفاض نسبة البطالة، وهو الأمر الذى يساعد فى جذب مزيد من الاستثمارات.

٩ - إعفاء المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من الضرائب خلال فترات التعثر، على أن يتم ذلك وفق قواعد محددة يحددها جهاز حماية المشروعات ومن خلاله يتم إصدار شهادة بتعثر المشروع بعد تحقق الجهاز من ذلك ويتم الأخذ بهذه الشهادة أمام مصلحة الضرائب.

١٠ - تعديل نظام عمل الصندوق الاجتماعى للتنمية بحيث يقتصر التمويل على المشروعات القائمة الفعلية، أما المشروعات الجديدة فيختص بها جهاز حماية المشروعات، وذلك لأن الواقع العملى أثبت بوجود تمويل لمشروعات وهمية على الورق فقط.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- ١ - أحمد فاروق غنيم: المشروعات الصغيرة والمتوسطة كممتلكين وكمستخدمين لحقوق المؤلف بالموقع www.cipe-arabia.com د. ماجد عثمان: في ورشة عمل نظمها المجلس المصري،: للتنافسية، الأهرام الاقتصادي، العدد ٢١٥١ في ٢٩ مارس ٢٠١٠ بالموقع: <http://ik.ahram.org.eg>
- ٢ - أحمد محمد محرز: الوسيط في الشركات التجارية، منشأة المعارف بالإسكندرية، الطبعة ال ثانية، سنة ٢٠٠٤
- ٣ - أشرف محمد دوابه: المشروعات الصغيرة، في ١٩ أغسطس ٢٠٠٨ بالموقع: www.drdawaba.com
- ٤ - جميل الشرقاوي: النظرية العامة للالتزام، الكتاب الأول، مصادر الالتزام، دار النهضة العربية، سنة ١٩٩١
- ٥ - رضا عبيد: الشركات التجارية في القانون المصري، النسر الذهبي ل طباعة، الطبعة الرابعة، سنة ١٩٩٦
- ٦ - عاشور عبدالجواد: مشروعات المشاركة الإسلامية الدولية، رسالة دكتوراه، كلية حقوق القاهرة، . سنة ١٩٨٨
- ٧ - عبدالمنعم حسون عنوز: المفهوم القانوني الحديث للمشروع وسلطات الإدارة، بحث في ١٥ مايو ٢٠٠٩ بالموقع: <http://mantada-echoroukonline.com>
- ٨ - على سيد قاسم: قانون الأعمال - الجزء الثاني، دار النهضة العربية، بدون سنة.
- ٩ - محمد شوقي أحمد شاهين: الشركات المشتركة طبيعتها وأحكامها في القانون المصري المقارن، رسالة دكتوراه، كلية حقوق القاهرة، بدون سنة.
- ١٠ - محمد فتحى صقر: واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية، بحث مقدم لندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، القاهرة من ١٨: ٢٢ يناير ٢٠٠٤ بالموقع: www.ssic2008.com

- ١١ - محمد فهمى الجوهري: القانون التجارى، الجزء الثانى «الشركات التجارية»، بدون.
- ١٢ - محمود سمير الشرقاوي: القانون التجارى - الجزء الأول، طبعة ١٩٨٢.
- ١٣ - هانى صلاح سرى الدين: اتفاقات الكونسرتيوم وغيرها من اتفاقيات التعاون فى صناعة الإنشاءات. الدولية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٠.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1- Al Fandari (E.), droit des affaires, éd., hitec, 1993, n 326.
- 2- Baranger (Y.), Sous-Traitance etco-traitance dans les Marchés publics, Janvier2008, sur le site, www.havre.cci.fr
- 3- Elloma (A.), groupement momentané d'entreprises, Fév 2007, sur le sit,www.auxiliaire.fr
- 4- Guyon (Y.), droit des affaires, T. 1, 10éd, Economica, 1998, n 536.
- 5- Huoy (T.), le droit applicable aux joint ventures, sur le sit: www.memoireanline.com
- 6- Idot (L.), la nation d'entreprise, Rev. sociétés (2), 2001.
- 7- La Marche (T). la nation d'entreprise, RTD. Com. (4), 2006.
- 8- Lupiac (T.), les mantages contractuels idéaux pour les prestataires de servicesintellectuels, sur le site, www.expert-erp.com
- 9- Mansérié, Bon (M-H), la qualification d'entreprise ayant une activité économique pour les SCI, RTD. Com (3), 2002.
- 10- Mercadal (B.), droit des affaires, éd. Francis le Pebvre, 4éd., 1995, n2923.
- 11- Merle (PH.), Fauchon (A.), droit commercial, Dalloz, 8éd, 2001, n 619 et n 625.
- & Ripert (G.), Roblot (R.), Traité de droit commercial, T.1, 16éd., LGDJ, 1996, n 679.
- 12- Pailluesseau (J.), les pondements du droit moderne des sociétés, JCP, 1984, éd. G., n 21, 3148.



ضمانات الاستثمار الأجنبي فى الاتفاقيات الدولية الثنائية

دكتور

ماهر محمد حامد

استاذ القانون التجارى والبحرى والتحكيم

جامعة الجزيرة - دى

تمهيد وتقسيم :

تهتم معاهدات الاستثمار، بشكل خاص، فى العصر الحديث - بتنظيم العديد من المسائل التى أثارَت العديد من المشكلات فى العلاقات الدولية.

ولما كانت معظم دول العالم تسعى إلى جذب الاستثمارات الدولية على أنه العلاج الناجح لمشكلاتها الاقتصادية، ونظراً لانتفاء الاتفاق الدولى على مبادئ ملزمة لمعاملة الاستثمار الأجنبى الخاص، كان لابد لاتفاقيات الاستثمار الثنائية أن تحرص على تحديد نطاقه القانونى، منذ بداية تأسيسه حتى تصفيته.

ولا ريب أن أهمية الاتفاقيات الثنائية فى مجال الاستثمار تتجلى فى أن مبدأ سلطان الإرادة يلعب الدور الأبرز فى هذا الموضوع، فإرادة الأطراف هى التى تحدد موضوع معاملة الاستثمارات الأجنبية وقواعد حمايتها من المخاطر التى تتعرض لها، وشروط تطبيقها والأشخاص المستفيدين منها.

وتحديد قواعد معاملة المستثمرين الأجانب يعد موضوعاً بالغ الأهمية بالنسبة لاتفاقيات الاستثمار الثنائية إذ ظهر الواقع العملى قصور قاعدة الحد الأدنى لمعاملة الأجانب التى أقرها العرف الدولى - عن حمايتهم، لذلك تكفل الاتفاقيات الثنائية قيام الدول المستقبلة للاستثمارات بمنح المستثمر الأجنبى المعاملة العادلة والمنصفة أو المساوية لتلك التى تمنح لرعاياها أو تمنحه معاملة تفضيلية بالنسبة لمستثمرى الدول الأخرى.

ولا تشير المخاطر التجارية التى يتعرض لها المستثمر الأجنبى (كالعجز عن الوفاء أو الإفلاس..) مشكلات قانونية فى العلاقة بين ذلك المستثمر والدولة المضيفة له. فى حين

تثير المخاطر غير التجارية Nom commercial Ricks التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي العديد من المشكلات من حيث أنها خارجة عن إرادته ومفروضة عليه قسراً وليس له استعداد للتعامل معها.

ولما كان الغرض الأساسي لاتفاقيات الاستثمار الثنائية^(١) يتمحور في حماية وتشجيع الاستثمار الأجنبي، فقد اهتمت تلك الاتفاقيات بتوفير العديد من الضمانات ضد هذه المخاطر المتمثلة في إجراءات الاستيلاء على أموال الأجانب عن طريق التأميم أو نزع الملكية أو المصادرة أو الإجراءات التي تفرضها الدولة على الصرف الأجنبي بما يترتب عليها من تقييد حرية المستثمر في تحويل أصل استثماره وأرباحه إلى الخارج، يضاف إلى ذلك الأضرار التي تلحق المستثمر نتيجة أعمال عسكرية مسلحة والاضطرابات والثورات وغير ذلك من أعمال العنف.

وتهدف هذه الضمانات إلى منع المساس بالاستثمارات الأجنبية أو التعرض لها بإجراءات حكومية يترتب عليها حرمان المستثمر من حقوقه المالية وسيطرته على استثماراته، كذلك ضمان تحويل رؤوس أمواله في حالة التصفية الكلية أو الجزئية للمشروع وتحويل الأرباح إلى الخارج.

إن الاتفاقيات الدولية الكتابية حال وضعها قواعد ضمانات الاستثمار قد تأثرت بالقواعد المعمول بها في نطاق القانون الدولي العرفي.

تعد معاهدات الاستثمار الثنائية ضماناً قوية لأموال المستثمرين الأجانب لسببين: من حيث أنها تقضى على الجدل والخلاف الدائر بين الدول المتقدمة والنامية حول بعض القواعد الدولية المتعلقة بالاستثمار.

(١) على سبيل المثال فقد جاء في ديباجة اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات الأجنبية بين حكومتى جمهورية مصر العربية ومنغوليا بتاريخ ٢٧/٤/٢٠٠١... ثانياً: تتمثل أهم الأحكام التي وردت في الاتفاقية فيما يلي: ٢ - تهدف الاتفاقية إلى تشجيع الاستثمار من خلال المعاملة العادلة والمنصفة والتمتع بالحماية والأمان. ٣ - يلقي مستثمرو أحد الطرفين معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي منحها الطرف المتعاقد لمستثمرى أى دولة ثانية للتعويض عن الخسائر وتكون المدفوعات مناسبة وقابلة للتحويل دون قيود. ٤ - الحماية من التأميم ونزع الملكية إلا إذا تم لأغراض المنفعة العامة ووفقاً لأجراء قانونى على أن يكون مصحوباً بسداد تعويض فوري ومناسب وفعال.

قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٧٨ لسنة ٢٠٠٤ بشأن الموافقة على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين حكومتى مصر ومنغوليا والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٧/٤/٢٠٠٤، تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية، مجلس الشورى، دور الانعقاد العادى الخامس والعشرين ٢٠٠٤، ص ٣.

ثانيهما: أن جميع المعاهدات بلا استثناء تنطلق من مبدأ أساسى ، هو حصانة أموال المستثمرين الأجانب ضد إجراءات نزع الملكية والتأميم وغيرها من الإجراءات الحكومية ذات الطبيعة المماثلة. على أن هذا المبدأ قد يرد عليه استثناء تضعه المعاهدات لإيجاد نوع من التوازن بين المستثمر الأجنبى والدولة المضيفة، والذي يسمح للدولة المضيفة أن تتخذ إجراءات التأميم أو نزع الملكية إذا توافرت شروط معينة.

لأجل ذلك كان علينا أن نهتم ببحث ضمانات الاستثمار الأجنبى فى الاتفاقيات الثنائية من خلال أربعة مباحث على النحو التالى:

المبحث الأول: التعهد بتسهيل الأنشطة الاستثمارية.

المبحث الثانى: مبدأ حصانة أموال المستثمرين والاستثناءات التى ترد عليه.

المبحث الثالث: الضمانات الاتفاقية ضد خطر الحروب والنزاعات المسلحة.

المبحث الرابع: الضمانات الاتفاقية ضد مخاطر الرقابة على النقد وتحويل الأموال.

المبحث الأول

التعهد بتسهيل الأنشطة الاستثمارية

تقوم الاتفاقيات الثنائية لحماية الاستثمارات - عادة - على تعهد طرفيها بقبول وتشجيع الاستثمارات والأنشطة المرتبطة بها، بما في ذلك تسهيل عملية استصدار التراخيص والموافقات والإجازات الضرورية وفقاً للأسس والشروط المحددة بقوانين ونظم كل منها.

ويشمل مجال تسهيل الأنشطة الاستثمارية تهيئة مناخ الاستثمار والظروف التي تكفل تحقيق عوائد الاستثمار، وعدم فرض إجراءات تمييزية على مستثمرى الطرف المتعاقد الآخر فيما يتعلق بإدارة استثماراته أو استخدامها أو التصرف فيها. وإزالة العوائق الغير التجارية على ان تأخذ تلك الاتفاقات في التطبيق العملى عدة مراحل مثل إلغاء - وبشكل تدريجى - الرسوم الجمركية والقيود الكمية على السلع بين الدولتين المعنيتين مع احتفاظ كل دولة بقيودها الجمركية إزاء الدول الأخرى^(١).

وعند التوقيع على الاتفاقية الثنائية بتشجيع وحماية الاستثمارات بين دولتين يتم التوقيع عادة على بروتوكول يتضمن بعض الأحكام مثل^(٢):

- منح كل الأنشطة المتعلقة بشراء وبيع ونقل المواد الأولية والثانوية والطاقة ووسائل الإنتاج والعمليات بكافة أنواعها ، معاملة لا تقل رعاية عن تلك التى تمنح لأنشطة مرتبطة باستثمارات يقوم بها مواطنو الدولة المضيغة أو مستثمرون من دولة ثالثة ، أيهما تكون

(١) على سبيل المثال الاتفاقية الثنائية في المجال التجاري والاقتصادي والجمركي بين المغرب ومصر، والتي بمقتضاها تم إلغاء رسوم الاستيراد والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل، التي تخضع لها عادة السلع المستوردة في إطار البرنامج العام للاستيراد، والذي كان العمل جارياً به في البلدين منذ ١ / ٧ / ٩٧ على السلع ذات المنشأ والمصدر المغربى والمصرى المتبادلة بين البلدين لفترة ١٢ سنة كحد أقصى كما أن من مزايا هذه الاتفاقية أنها تميز بين السلع، التي تخضع منذ الانطلاقة للإعفاء الكلى من الرسوم الجمركية الخاصة بالاستيراد والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل على السلع ذات المنشأ والمصدر المغربى والمصرى..

(٢) على سبيل المثال البروتوكول الملحق بالاتفاقية الثنائية بين الكويت وإيطاليا وسياى شرحها فى موضع لاحق من هذا الفصل

أكثر رعاية، ولن تكون هناك أى عوائق أمام الممارسة المعتادة لمثل هذه الأنشطة شريطة ان تتم وفقا لقوانين ولوائح الدولة المضيفة ومع التقيد بأحكام هذه الاتفاقية.

• منح المواطنين المصرح لهم بالعمل فى الإقليم والمناطق البحرية التابعة لإحدى الدولتين المتعاقبتين، الدعم المناسب لممارسة انشطتهم المهنية.

• تسهيل من قبل الدولتين المتعاقبتين وفقا لقوانينهما المحلية إصدار تأشيرات الدخول والتصاريح المتعلقة بالإقامة المؤقتة والعمل والسفر لمواطنى إحدى الدولتين المتعاقبتين لغرض الاستثمار فى الإقليم والمناطق البحرية التابعة للدولة المتعاقدة الأخرى.

• تفسير بعض العبارات الواردة فى الاتفاقية مثل عبارة «بدون تأخير لا مبرر له» فى نطاق ما تعنيه بعض مواد الاتفاقية تعتبر قد تحققت إذا تمت إعادة التوطين خلال تلك الفترة التي يتطلبها عادة العرف المالى الدولى التي يجب إلا تزيد على آيه حال، عن ثلاثة شهور.

• النص على ان تتمتع العائدات المستثمرة بنفس التسهيلات والحماية كالاستثمار الأصلي. وتقضى الاتفاقيات الثنائية - عادة - بأن تمنح الدولة المضيفة فى إقليمها، فيما يتعلق بإنشاء الاستثمارات أو الحصول عليها أو التوسع فيها أو إدارتها أو تشغيلها أو بيعها و التصرف فيها بأى شكل آخر، معاملة لا تقل أفضلية عن المعاملة التي تمنحها فى حالات مماثلة لاستثمارات أى من مؤسسات تمويل التنمية متعددة الأطراف العاملة فى لدولة المضيفة، كما تكفل الدولة المضيفة النشر الفورى أو الإتاحة العامة للقوانين والأنظمة أساليب الممارسة الإدارية والأنظمة الإجرائية ذات الطبيعة العامة، والأحكام القضائية المتعلقة بالاستثمارات أو ما يؤثر فيها إضافة الى توفير الدولة المضيفة الوسائل الفعالة لتقديم لطلبات وإعمال ممارسة الحقوق المتعلقة بالاستثمارات، والالتزام بعدم إعاقة إدارة هذه لاستثمارات أو تشغيلها أو بيعها أو التصرف فيها من خلال إجراءات تمييزية أو غير معقولة وذلك من خلال معاملة الاستثمارات المقامة فى إقليمها معاملة عادلة ونزيهة ومنحها لحماية الكاملة والأمان، على ألا تقل هذه المعاملة أفضلية عن تلك التي يتطلبها القانون لدولى^(١).

(١) على سبيل المثال اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين حكومة مملكة البحرين وصندوق الأوبك للتنمية الدولية

وقعة فى ٢٢ / ٧ / ٢٠٠٤.

وعلى ذلك جاء نص المادة الثانية من الاتفاقية المبرمة بين مصر ومنغوليا (سابق الإشارة إليها) تحت عنوان: «تشجيع وحماية الاستثمارات» على النحو التالي:

١ - يشجع كل طرف من الطرفين المتعاقدين ويهيئ ظروفًا أفضل لمستثمرى الطرف المتعاقد الآخر للاستثمار فى أراضيهِ، كما يتيح له هذه الاستثمارات وفقاً لقوانينهِ ولوائحه.

٢ - تلقى استثمارات مستثمرى كل من الطرفين المتعاقدين - فى جميع الأوقات - معاملة عادلة ومنصفة وتتمتع بالحماية والأمان الكاملين فى إقليم الطرف المتعاقد الآخر.

ويجب على أى طرف متعاقد أن لا يفرض - بأى طريقة - إجراءات تمييزية أو غير معقولة على مستثمرى الطرف المتعاقد الآخر فيما يتعلق ب: الإدارة، الصيانة، الاستخدام التمتع أو التصرف فى الاستثمارات المقامة فى إقليمهِ.

ونصت المادة الثالثة من الاتفاقية على أن: «تلقى استثمارات مستثمرى أى طرف متعاقد وكذلك العوائد الناشئة عنها معاملة عادلة ومنصفة فى أراضي الطرف المتعاقد الآخر ولا تقل أفضلية عن تلك التى تمنح لاستثمارات مستثمريهِ أو مستثمرى أى دولة ثالثة». وتطبيقاً لذلك - أيضاً - تم توقيع الاتفاقية بين دولة الكويت وجمهورية إيطاليا فى روما فى ١٧ من ديسمبر ١٩٨٧ لتشجيع وحماية الاستثمارات وتضمنت المادة الثانية منها إلزام كل من الدولتين بتوفير الضمانات اللازمة لإدارة وصيانة والانتفاع والتصرف فى الاستثمارات وفقاً للقوانين السارية فى الدولتين على ألا تقل فى رعايتها عن تلك التى تمنحها للمستثمرين التابعين لها أو المستثمرين التابعين لدولة ثالثة^(١).

وألزمت الاتفاقية المبرمة بين الكويت وكازخستان سنة ١٠٠٠ (سابق الإشارة إليها) الدولة المضيفة بمنح استثمارات الدولة الأخرى معاملة الدولة الأكثر رعاية أو المعاملة الوطنية، أيهما أفضل للمستثمرين، وعلى هذا النحو أيضاً نصت المادة الثالثة من الاتفاقية المبرمة بين دولة الكويت وماليزيا سنة ١٩٨٧ (سابق الإشارة إليها).

(١) انظر أيضاً: المادة الثالثة من الاتفاقية بين الكويت ومملكة السويد بشأن حماية وتشجيع الاستثمارات، الكويت اليوم، ملحق العدد ٥٥٢، السنة ١٨، فى ٢٠٠٢/٢/١٢، الجزء الثانى.

المبحث الأول التعهد بتسهيل الأنشطة الاستثمارية

المبحث الثاني مبدأ حصانة أموال المستثمرين والاستثناءات التي ترد عليه

مهيّد وتقسيم :

تعد حماية أموال المستثمر الأجنبي من أى إجراء قد تتخذه الدولة المضيفة ركناً أساسياً لى أى اتفاقية استثمار ثنائية، وإذا كانت هذه الحماية قد اتخذت فى الأصل شكل منع تحريم المساس بحق المستثمر فى الملكية، فإن تلك الاتفاقيات قد سمحت فى بعض لأحوال - مراعاة للصالح العام للدولة المضيفة أن يتم وفقاً للإجراءات القانونية الصحيحة. لذلك علينا أن نبحث المبدأ والاستثناء الوارد عليه من خلال مطلبين على النحو التالى:

المطلب الأول: مبدأ حصانة أموال المستثمرين الأجانب.

المطلب الثانى: الضمانات الاتفاقية ضد الإجراءات الماسة بالملكية.

المطلب الثالث: القيود الواردة على حق الدولة فى اتخاذ الإجراءات الماسة بالملكية.

المطلب الأول

حصانة أموال المستثمرين الأجانب

ترى الدول المصدرة لرأس المال أن الاعتراد على الملكية يهدد أموالها المصدرة وهو من ناحية أخرى ليس الأسلوب الأمثل لضمان الاستقلال الاقتصادي وتحقيق التنمية، بل على العكس فإن هذا الأسلوب يفسد مناخ الاستثمار ويفوت على الدول النامية فرصة مساهم الدول المتقدمة في تنميتها الاقتصادية.

لذلك تتضمن الاتفاقيات الثنائية مبدأ حماية وضمان أموال المستثمرين في أراضي كل طرف متعاقد.

ومن قبيل ذلك ما نصت عليه المادة الخامسة من المعاهدة المبرمة بين مصر واليابان سنة ١٩٧٧: «وسوف تتمتع استثمارات وعوائد مواطني وشركات كل من الطرفين المتعاقدين بالحماية والأمن الدائمين في أراضي الطرف الآخر المتعاقد».

وما نصت عليه المادة (٢/٢) من اتفاقية تشجيع حماية الاستثمارات الأجنبية بين مصر ومنغوليا سنة ٢٠٠٤ السابق الإشارة إليها من أن: «تلقى استثمارات مستثمرى كل من الطرفين المتعاقدين - فى جميع الأوقات - معاملة عادلة ومنصفة وتتمتع بالحماية والأمان الكاملين فى إقليم الطرف الآخر».

وعلى هذا النحو تتمتع الاستثمارات من قبل مستثمرين من أى من الدولتين المتعاقدين بالحماية والأمان الكاملين فى إقليم الدولة المتعاقدة الأخرى على نحو يتوافق مع مبادئ القانون الدولى المعترف بها وأحكام الاتفاقيات الثنائية، وعلى ذلك فلن تقوم أى من الدولتين المتعاقدين - بأى شكل - باتخاذ إجراءات تعسفية أو تمييزية تؤدى إلى الإضرار بهذه الاستثمارات، بحيث تقوم كل من الدولتين المتعاقدين بالإعلان عن كافة القوانين والنظم واللوائح التى تتعلق أو تؤثر مباشرة على الاستثمارات أو الأنشطة المترتبة فى إقليمهم للمستثمرين التابعين للدولة المتعاقدة الأخرى.

ونصت المادة الثانية من الاتفاقية المبرمة بين الكويت وماليزيا عام ١٩٨٨ على تعزيز حماية الاستثمارات بين البلدين وألزمت كل من الدولتين بتوفير الضمانات اللازمة لإدار



واستقلال الاستثمارات والتصرف فيها وفقاً للقوانين السارية بين الدولتين^(١).
وضمناً لإعمال مبدأ الحماية وحصانة أموال المستثمرين الأجانب تقوم الاتفاقيات الثنائية
وتشجيع الاستثمار بتحديد الإجراءات الحكومية التي من شأنها المساس بالاستثمارات التي
تشمّلها الحماية الاتفاقية والتي يمتنع على الدولة المضيفة اتخاذها.
وتبدو أهمية النص في المعاهدات على منع الإجراءات التي تمس الملكية بشكل غير
مباشر، في أنها تمنع إفلات الدولة من المسؤولية عن طريق الادعاء أن هذه الإجراءات
لا تدخل ضمن الإجراءات المباشرة المتفق على منعها في المعاهدة.
على أن حق الدولة في التأميم ونزع الملكية هو من حقوق السيادة الإقليمية التي لا تقبل
التنازل وإن قبلت التقييد. إذ تستطيع الدولة المتعاقدة أن تمارس حقها في التأميم ونزع
الملكية رغم وجود الحظر والمنع. ومع ذلك لا يمكن تجريد هذا النص من كل قيمة عملية،
إذ تنحصر قيمته في تأكيد عدم مشروعية الإجراء الذي اتخذته الدولة بالمخالفة لأحكام
المعاهدة، مما يترتب عليه دفع تعويض كامل وليس جزئياً.

(١) راجع: اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة بين حكومة دولة الكويت وجمهورية مصر العربية،
لكويت اليوم، ملحق العدد ٥٥٢، السنة ٤٨، الثلاثاء ٢٠٠٢/٢/١٢م، الجزء الثاني، ص ٢٧٣.
انظر أيضاً: المادة الثالثة من الاتفاقية بين دولة الكويت ومملكة السويد لتشجيع وحماية الاستثمارات، الكويت
ليوم، ملحق العدد، ٥٥٢، السنة ٤٨، في ٢٠٠٢/٢/١٢، الجزء الثاني.

المطلب الثانى

الضمانات الاتفاقية ضد الإجراءات الماسة بالملكية

ذكرنا من قبل أن أخوف ما يخاف منه المستثمر الأجنبى هو الإجراءات أحادية الجانب التى تقوم فيها الدولة بالمساس بملكية المستثمر الأجنبى لاستثماراته كالمصادرة والتأميم ونزع الملكية.

وقد تبين لنا من الباب السابق أن الدول العربية - محل البحث - قد ضمنت تشريعاتها العديد من الضمانات التى تكفل حماية المستثمرين الأجانب من هذه الإجراءات. غير أنه لما كان هؤلاء المستثمرون لا يطمئنون إلى التعامل مع تشريعات الدول المتعاقدة على الاستثمار، فقد سعى هؤلاء مع الدول التى تحميهم إلى إبرام اتفاقيات ثنائية مع الدول المستقبلية للاستثمارات لضمان حماية استثماراتهم.

وتتمثل أهم الضمانات التى نصت عليها الاتفاقيات الثنائية فى تحصين الاستثمارات الأجنبية ضد الإجراءات الماسة بالملكية كنزع الملكية والتأميم والمصادرة.

وقد سبق لنا بحث هذه الصور والتمييز بينها وتحديد أساس حق الدولة فيها، عند بحث الضمانات فى التشريعات الداخلية فى الباب السابق، لذلك لن نعود إلى ذلك مرة أخرى. إنما الذى يهمنا هنا هو بحث القيود التى أوردتها الاتفاقيات الثنائية على حق الدولة فى اتخاذ الإجراءات الماسة بالملكية، والشروط التى استلزمت توافرها عند اتخاذ مثل هذه الإجراءات.

وتكاد تكون الضمانات القانونية التى تواجه إجراءات نزع الملكية - وما شابهها: كالمصادرة أو التأميم أو الاستيلاء - من أهم ما يسعى المستثمر الأجنبى إلى توحيه حال توجهه إلى الاستثمار فى إحدى الدول.

ولما كانت الدول المختلفة تكفل حماية مواطنيها ومن بينهم هؤلاء المستثمرين، فإن من أهم الوسائل التى تضمنها تلك الدول الاتفاقيات الثنائية لحماية وضمان الاستثمار هو ضمان عدم نزع الملكية للمشروعات المستثمرة أما ما يطلق عليه التأمين وغيره من صور الإجراءات



من أجل ذلك يتم النص في الاتفاقيات الثنائية على أن^(٢):

(أ) لا تخضع الاستثمارات التابعة لأي من الدولتين المتعاقدين أو لأي من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين التابعين لهما، إلى أى إجراءات تحد من حق الملكية أو الحياة أو السيطرة أو الانتفاع بتلك الاستثمارات، سواء كانت دائمة أو مؤقتة، إلا وفقاً لنصوص محددة فى القوانين السارية وحكم صادر عن محكمة مختص.

(ب) لا يجوز تأميم أو نزع الملكية أو إخضاع الاستثمارات التابعة لأي من الدولتين لمتعاقدين أو لأي أشخاص طبيعيين أو اعتباريين تابعين لهما لإجراءات ذات أثر يعادل لتأميم أو نزع الملكية سواء عن طريق مباشر أو غير مباشر فى الإقليم والمناطق البحرية التابعة للدولة المتعاقدة الأخرى إلا لغرض عام وفى سبيل المصلحة الوطنية لتلك الدولة فى مقابل تعويض فوري وكاف وعادل، وشريطه أن تكون مثل هذه الإجراءات قد اتخذت على أساس غير تمييزي ووفقاً للإجراءات القانونية^(٣).

(ج) يحسب مثل هذا التعويض على أساس القيمة السوقية العادلة للاستثمار مباشرة قبل اللحظة التي يعلن فيها عن قرار التأميم أو نزع الملكية، أو يصبح معروفاً بصورة علنية، يحدد التعويض وفقاً لمبادئ التمثين المعترف بها كالقيمة السوقية، فإذا تعذر معرفة القيمة لسوقية يؤخذ فى الاعتبار من ضمن أمور أخرى: رأس المال المستثمر، والاستهلاك، ورأس المال الذى أعيد توطينه فعلاً، وقيمة الإحلال، والشهرة التجارية، والعوامل الأخرى المرتبطة. ويشمل التعويض فائدة بالسعر السائد للفائدة على القروض فى مصارف لندن لمدة ستة أشهر من تاريخ التأميم أو نزع الملكية حتى تاريخ الدفع. فى حالة عدم التواصل الى

(١) راجع فى ذلك (بصفة عامة) الدكتور إبراهيم شحاته: النظام القانوني لتشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة الرقابة عليها، المجلة المصرية للقانون الدولى، المجلد الرابع والعشرين، ١٩٦٨.

(٢) الاتفاقية الثنائية بين دولة الكويت وجمهورية كازخستان الموقعة فى يناير ٢٠٠٥.

(٣) وعلى ذلك نصت المادة الخامسة من الاتفاقية بين مصر ومنغوليا (سابق الإشارة إليها): «١ - لا تؤم استثمارات مستثمرى أى من الطرفين المتعاقدين أو تنزع ملكيتها أو تخضع لأى إجراءات مماثلة يكون لها أثر يعادل التأميم أو نزع ملكية (المشار إليه فيما بعد «بنزع الملكية») فى إقليم الطرف المتعاقد الآخر إلا إذا تم ذلك لأغراض المنفعة العامة ووفقاً جراء قانونى - على أسس غير تمييزية - بشرط أن يكون مصحوباً بسداد تعويض فوري ومناسب وفعال.

راجع أيضاً المادة الخامسة من الاتفاقية المبرمة بين دولة الكويت وإيطاليا (سابق الإشارة إليه).

اتفاق بين المستثمرين والدولة المضيفة حول تحديد التعويض يحسم النزاع وفقاً لإجراءات التسوية طبقاً للمادة (٨) من هذه الاتفاقية، ويدفع التعويض الذى يتحدد نهائياً بصورة فورية ويسمح بإعادة توطينه^(١).

(د) فى حالة قيام دولة متعاقدة بتأميم أو نزع ملكية استثمار شخص اعتبارى تم إنشاؤه أو الترخيص به بموجب القانون السارى فى إقليمها ومناطقها البحرية، والذى تملك فيه الدولة المتعاقدة الأخرى أو أى من أشخاصها الطبيعيين أو الاعتباريين حصصاً أو أسهماً أو سندات أو حقوقاً أو مصالح أخرى فإن الدولة المتعاقدة تضمن دفع تعويض فوري وكاف وعادل وتسمح بإعادة توطينه ويتم تحديد مثل هذا التعويض على أساس مبادئ التمييز المعترف بها مثل القيمة السوقية للاسهم مباشرة قبل اللحظة التى يعلن فيها قرار التأميم أو نزع الملكية، أو يصبح معروفاً بصورة علنية. ويشمل التعويض فائدة بالسعر السائد للفائدة على القروض فى مصارف لندن خلال ستة أشهر من تاريخ التأميم أو نزع الملكية حتى تاريخ الدفع^(٢).

وتطبيقاً لذلك نصت المادة السادسة من الاتفاقية الثنائية بين الكويت وماليزيا^(٣) على أنه:
١ - (أ) لا تخضع الاستثمارات التابعة لأى من الدولتين المتعاقدين أو لأشخاصها الطبيعيين أو الاعتباريين للحراسة القضائية أو المصادرة أو أية إجراءات مشابهة إلا بأمر من محكمة مختصة يصدر بناءً على القوانين السارية.

(ب) لا يجوز تأميم أو نزع الملكية أو إخضاع الاستثمارات التابعة لأى من الدولتين المتعاقدين أو لأى أشخاص طبيعيين أو اعتباريين تابعيين لها لإجراءات ذات أثر يعادل التأميم أو نزع الملكية سواء عن طريق مباشر أو غير مباشر فى الدولة المتعاقدة الأخرى إلا لغرض عام وفى سبيل المصلحة الوطنية لتلك الدولة فى مقابل تعويض فوري وكاف وفعال شريطة أن تكون مثل هذه الإجراءات قد اتخذت على أساس غير تمييزى ووفقاً للإجراءات القانونية.

(١) المادة الخامسة من الاتفاقية الثنائية بين دولة الكويت وكازاخستان (سابق الإشارة إليها) ..

(٢) المادة الخامسة من الاتفاقية الثنائية بين دولة الكويت وإيطاليا (سابق الإشارة إليها). راجع أيضاً: الاتفاقية بين مصر واليابان سنة ١٩٧٢ (سابق الإشارة إليها) ..

(٣) راجع المرسوم بقانون رقم ٤٤ سنة ١٩٨٨ بشأن الموافقة على الاتفاقية المبرمة بين حكومة دولة الكويت وحكومة ماليزيا فى سنة ١٩٨٧ (سابق الإشارة إليها).

(ج) - يحسب مثل هذا التعويض على أساس القيمة السوقية العادلة للاستثمار مباشرة بل اللحظة التي يعلن فيها عن قرار التأمين أو نزع الملكية أو يصبح معروفا بصورة علنية يحدد التعويض وفقا لمبادئ التثمين المعترف بها كالقيمة السوقية بناء على مبادئ منصفة أخذ في الاعتبار - من ضمن أمور أخرى - رأس المال المستثمر -، والاستهلاك ورأس المال الذي أعيد توطينه فعلا وقيمة الإحلال والشهرة التجارية والعوامل الأخرى المرتبطة، وفي حالة تأخير دفع التعويض، يتم دفع مثل هذا التعويض بمبلغ يضع المستثمر في مركز لا يقل أفضلية عن المركز الذي يمكن ان يكون فيه إذا حدث ان تم دفع التعويض فورا في تاريخ نزع الملكية أو التأمين. ولتحقيق هذا الهدف، يجب أن يتضمن التعويض فائدة مناسبة سعر تجارى معقول حسب الاتفاق بين كل من الدولتين أو بسعر يحدده القانون وذلك للعملة التي يتم بها الاستثمار اعتبارا من تاريخ التأمين أو نزع الملكية ولغاية تاريخ الدفع.

(د) فى حالة قيام دولة متعاقدة بتأمين أو نزع ملكية استثمار شخص اعتبارى تم تاسيسه أو الترخيص به بموجب القانون السارى فى إقليمها أو تملك الدولة المتعاقدة لأخرى وأى من المستثمرين التابعين لها فى هذا الشخص الاعتبارى حصصا أو اسهما أو سندات أو حقوق أو مصالح أخرى، فان الدولة المتعاقدة تضمن دفع فوري وكاف وفعال مع السماح بإعادة تحويل التعويض.

٢ - تطبق ايضا احكام الفقرة (١) من هذه المادة كذلك على عائدات الاستثمار الجارية بالاضافة إلى العوائد الناتجة عن التصفية، وذلك فى حالة إجراء تصفية.

المطلب الثالث

القيود الواردة على حق الدولة فى اتخاذ الإجراءات الماسة بالملكية

القاعدة العامة أن الدولة تملك اختصاصاً عاماً بوضع القيود على تملك الأجانب للأمم واستثمارها داخل إقليمها، وكذلك تعديل نظم الملكية بما يتفق مع مصلحتها العامة و ترتب على ذلك تقييد أو تأميم أو نزع ملكية الوطنيين والأجانب، فلكل دولة ذات سياد الحق فى اتخاذ إجراءات نزع الملكية أو تأميم المشروعات الأجنبية القادمة إليها، متى كا فى ذلك حماية لمصالحها الوطنية، بوصفه حقاً ثابتاً لها فى القانون الدولى وأجمع عليه أغلب الفقهاء^(١).

على أنه إذا كان العرف الدولى قد استقر على تخويل الدولة الحق فى نزع ملكية المستثمر الأجنبى الكائنة فى إقليمها إعمالاً لما لها من حق السيادة، فإن ذلك لا يعنى أر حق الدولة - فى ذلك - طليقاً من كل قيد، حيث جرى العمل الدولى على أن هذا الحق يخضع لبعض القيود لعل من أهمها:

- أن يكون الإجراء قد اتخذ لتحقيق مصلحة عامة.

- مراعاة مبدأ المساواة وعدم التمييز.

- الالتزام بأداء التعويض.

هذه القيود التى سنعرض لها تباعاً فيما يلى:

(١) الدكتور محمد حافظ غانم: مذكرات فى القانون الدولى العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٣٧١. حيث رأى سيادته أن للدولة السيادة الدائمة على مواردها الاقتصادية وهى تملك نزع ملكية الأصول المملوكة للأجانب للمنفعة العامة، وأن تقوم بتأميمها للمصالح القومى. وقد أكدت محكمة التحكيم فى قضية Aminail سنة ١٩٨٢ أن إجراء الحكومة الكويتية النازع للملكية كان ممارسة شرعية لسيادتها.

Arbitration tribunef A ward in the matten of an arbitration between Kuwait and the American indepenent oit company caminail 1982 - 1 - L - M. Vol. 21 - 1982. P. 1016 et.S.

أولاً : اتخاذ الإجراء لتحقيق مصلحة عامة :

يكاد يجمع الفقه الدولي الغالب على أن إجراء أخذ الملكية، لكي يكون مشروعاً دولياً يجب أن يكون الباعث على اتخاذه تحقيق مصلحة عامة^(١).

على أنه لا يوجد اتفاق فقهي حول مضمون محدد لهذا القيد، وهو ما عبرت عنه محكمة المطالبات الأمريكية الإيرانية في قضية Amoco سنة ١٩٨٧ بقولها: «أن التعريف الدقيق لشرط المصلحة العامة - الذي يعد من خلاله إجراء التأميم مشروعاً - غير متفق عليه في القانون الدولي»^(٢).

بيد أنه من المنطقي أن هذا الشرط يتوافر إذا كان الإجراء يستهدف منفعة عامة غير شخصية، ذات فائدة للمجتمع، فليس من المنطق أن يجرّد الفرد من ملكيته لتحقيق منافع شخصية لأشخاص آخرين، وإنما يجب أن يكون ذلك الشخص مستعداً للتنازل عن ملكيته فقط - عندما تتطلب ذلك مصلحة المجتمع التي تفضل - دائماً - على المصلحة الخاصة، وتعد المصلحة العامة متوفرة في الإجراء إذا كان الهدف منه الحفاظ على الصحة العامة، أو النظام العام أو الأمن العام، أو الأخلاق العامة، أما إذا كان الباعث على اتخاذ هذا الإجراء تحقيق منافع خاصة لأفراد معينين أو لأسباب انتقامية، فإنه يعد غير مشروع دولياً لانتفاء المصلحة العامة^(٣).

وقد استقر العمل الدولي على ترك مسألة تقدير المصلحة العامة إلى الدولة المعنية باعتبار أن مبدأ السيادة الإقليمية يسمح للدولة المؤممة أن تكون هي الحكم الوحيد على تصرفاتها، لذلك فإن هذا القيد يختلف من دولة إلى أخرى، ومن نظام قانوني إلى آخر، على أن تحدد

(1) AMERASINGHE (C.F.), state responsibility for injuries to aliens Clarendon Press, Oxford, 1967. P. 135.

Stand ard: Sourices of law. R.H.D.L. 95 eme année 1992, P. 17.

(2) Iran 0 Us claim tribunal case concerning Amoco International Finance CO V. Iran. Award No. 4101987. 3-54-. I.L.M. Vol. 23, 1988, P. 1351.

(٣) اعترضت الحكومة البريطانية على إجراءات التأميم الليبية عام ١٩٧١ بعد قيام الحكومة الليبية بتأميم الشركة البريطانية للتنقيب عن البترول بقولها: «إن إجراءات التأميم كان الدافع لها اعتبارات ذات صفة سياسية غير مرتبطة بالمصلحة العامة للدولة النازعة للملكية.. راجع ذلك في:

I. L. M. Vol 13, 1977, P. 769.

كل دولة في نظامها القانوني ما يعد من قبيل المصلحة العامة^(١). وإذا كان من الصعب التثبت من أن تصرف دولة ما يصب في مصلحتها العامة، فلا مناص من افتراض توافرها في تصرف الدولة إلى أن يثبت العكس. وهذا ما قضت به محكمة المطالبات الأمريكية الإيرانية في قضية AIG سنة ١٩٨٣ بقولها: «إن إجراء الحكومة الإيرانية كان هدفه الأساسي تحقيق المصلحة العامة، ما لم يثبت عكس ذلك بدليل واضح»^(٢).

ثانياً: مراعاة المساواة وعدم التمييز:

ويقصد بهذا القيد في مجال نزع الملكية أو التأمين أن لا ينطوى الإجراء على تمييز مجحف بين الأجانب والوطنيين أو فيما بين الأجانب أنفسهم. فيعد الإجراء غير مشروع دولياً إذا انصب على ممتلكات الأجانب دون الوطنيين على نحو يجعل من الصفة الأجنبية وحدها السبرر الوحيد لاتخاذ هذه الإجراءات، أو إذ انصبت على ممتلكات عدد من الأجانب من جنسية أو جنسيات معينة دون أن يطبق على الأجانب من جنسيات أخرى. وعلى سبيل المثال فقد قضت محكمة المطالبات الأمريكية الإيرانية في أحكام عديدة أن إجراءات التأمين أو نزع الملكية التي لا تتضمن تمييزاً تعد مشروعة، فلم تجد المحكمة على سبيل المثال في قضية AIG سنة ١٩٨٢ إجراءات التأمين الإيرانية غير مشروعة دولياً، لأنه لم يثبت لها دليل على عدم توافر المصلحة العامة أو انطواء الإجراء على تمييز مجحف^(٣). ويكون التمييز بين المستثمر الوطني والأجنبي غير مشروع في القانون الدولي إذا كان يقوم على أسس تحكمية، بمعنى آخر إذا لم يستند إلى أسس معقولة تبرره، كأن تتخذ إجراءات نزع الملكية سلاحاً لاضطهاد مستثمرين معينين بسبب جنسيتهم أو دينهم، مما يرتب مسؤولية الدولة المسؤولة عنها. بينما لا نكون بصدد تمييز غير مشروع إذا كان الإجراء واقعاً على مشاريع مملوكة لرعايا الدولة التي كانت تستعمر الدولة المؤممة أو النازعة للملكية،

(1) VERWEY (W.D.) ant SCHRIVER (N.J.). The taking of foreign property under international law: A new legal perspective. N. Y. I. L. Vol. 15, 1984. P. 22.

(2) Iran - US claims tribunal: Case concerning the American International Group, INC/ American Life Insurance CO V. Iran etal. AIG case, award No. 93. 203. 1983. I.L.M. Vol. 23. 1984. P. 8.

(3) AIG Case. Op. Cit., P. 8.



لأن مفهوم المساواة في المعاملة يتحدد على أساس معاملة المتساوين معاملة واحدة، أما غير المتساوين فيجوز معاملتهم معاملة متغايرة^(١).

ثالثاً: الالتزام بأداء التعويض:

حق الملكية من أهم الحقوق الطبيعية للإنسان، ولا تستقيم حياة الناس بدونه، ومن الطبيعي أنه إذا تم تجريد الإنسان من ملكه أن يحصل على تعويض، لأن عدم حصول على التعويض يشكل اعتداء على هذا الحق، ويؤدي إلى إثراء طرف على حساب طرف آخر، مما يؤدي بالفرد إلى أن يفقد ثقته في النظام القانوني القائم^(٢).
ويجمع الفقه^(٣) عموماً - على ضرورة دفع التعويض عن نزع الملكية أو تأميم المشروعات الأجنبية.

وهكذا صار دفع عن نزع الملكية مبدأً ثابتاً في أحكام القضاء الدولي^(٤) ومحاكم التحكيم الدولية. وعلى سبيل المثال أوضحت محكمة المطالبات الأمريكية الإيرانية في العديد من أحكامها أن إجراء نزع الملكية لا بد أن يصاحبه دفع تعويض مؤكد. ففي حكمها في قضية AIG سنة ١٩٨٣، ذهبت إلى القول: «إن من المبادئ الثابتة في القانون الدولي أنه حتى في حالة التأميم المشروع يستحق المالك السابق للملكية المؤممة التعويض»^(٥). كما ألزمت المحكمة إيران في قضية Sedco سنة ١٩٨٦ بدفع تعويض عن كامل قيمة الممتلكات المؤممة

(١) الدكتور إبراهيم شحاته: معاملة الاستثمارات الأجنبية في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٣،

ص ١١٣.

(٢) الدكتور محمد طلعت الغنيمي: مقابل التأميم في القانون الدولي العام، مجلة الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، العددان ٣، ٤، ١٩٦٠ - ١٩٦١، ص ١، ويرى سيادته أن لفظ التعويض الذي جرى استعماله في بعض التشريعات وعلى لسان بعض الفقهاء يجب استبعاده في هذا المجال، لأن التعويض يكون عادة جزاء الإخلال بالالتزام، وبهذا لا يتفق مع التكييف الصحيح للتأميم الذي هو ممارسة الحق، لذلك من الأفضل استعمال لفظ مقابل للتعبير عما تدفعه الدولة عن الممتلكات المؤممة.

(٣) الدكتور هشام صادق: الحماية الدولية للمال الأجنبي الدار الجامعية - الاسكندرية، بدون تاريخ، ص ٧٥ وما بعدها؛ الدكتور عصام بسيم: النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول الآخذة في النمو، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٢٤٨.

(٤) راجع على سبيل المثال:

- I.C.J. Anglo - Iranian Oil. CO case, Report, 1952.

(5) Norweginn ahpowners' claims (NOR V. U. S.) I. U. N. R. I. A. A. 1922.

الأمريكية على أساس المعاهدة المعقودة بين الولايات المتحدة وإيران، وعلى أساس مبادئ
العرف الدولي^(١).

نخلص مما تقدم إلى أن العرف الدولي قد استقر على ضرورة تقييد الدولة عند اتخاذها
لأى إجراء يؤثر على ملكية المستثمر الأجنبي بثلاثة قيود، هي: أن يكون الباعث على
اتخاذ الإجراء تحقيق منفعة عامة، ويجب أن تحقق الدولة المساواة، قدر الإمكان، بين
الأجانب والوطنيين عند اتخاذها، وأن يحصل صاحب الملكية المنزوعة على تعويض.

هنا لابد أن يثار التساؤل عن الجزاء المترتب على عدم مراعاة الدولة للقيود التي يفرضها
العرف الدولي؟

لا شك أن الإجراءات في مثل هذه الحالات سوف تتسم بعدم المشروعية لمخالفتها
لأحكام القانون الدولي العرفي. ولقد ذهب الفقه الدولي التقليدي إلى اعتبار هذه الإجراءات
باطلة، ومن ثم استحالة ترتيب أى أثر قانونى عليها، بما فى ذلك عدم قدرة هذه
الإجراءات على نقل الملكية داخل حدود الدولة التي اتخذتها^(٢).

بينما يذهب الاتجاه الغالب فى الفقه الدولي^(٣) إلى أن عدم المشروعية أو البطلان لا يمكن
أن يلحق قرار التأميم ذاته، باعتبار أن إجراءات التأميم تعد استعمالاً لحق مشروع لصيق
بسيادة الدولة، ولا تعد باطلة فى ذاتها ولو خالفت المبادئ الدولية الخاصة بحماية المال
الأجنبي والمقررة فى القانون الدولي، فالتأميم ينتج آثاره الكاملة داخل حدود الدولة أو فى
مواجهة الدول الأخرى، ولا يقع على عاتق الدولة النازعة للملكية سوى الالتزام بالتعويض.
وقد أيد القضاء الدولي هذا الاتجاه ومن مثل ذلك قضية شركة Amin Oil الأمريكية
ضد الحكومة الكويتية سنة ١٩٧٩، وتتضمن وقائع هذه القضية فى أن أمير دولة الكويت
قد عقد أو بالأحرى أبرم عقد مع الشركة المذكورة يمنحها بموجبه عقد امتياز البحث عن
البتترول لمدة ستون عاماً، وقد تضمن العقد شرط عدم المساس بالعقد خلال مدة الستون عاماً

(١) AIG Case. Op. Cit., PP. 89-.

- Iran - US claims tribunal: Interlocutory award in case concerning Sedeo, INC and
Iran. Award. No. IIL 59 - 129 - 3, 1986. I - L - M. Vol. 25, 1986, P. 635.

(٢) راجع فى ذلك: الدكتور عصام بسيم: النظام القانونى للاستثمارات الأجنبية الخاصة فى الدول الآخذة فى
النمو، ص ١٢٦.

(٣) راجع فى ذلك: الدكتور هشام صادق: الحماية الدولية للمال الأجنبي، مرجع سابق، ص ٩٠.

Cillian white: Nationalization of foreign property. London ١٩٦٨, P. ٥٣. Op. Cit.

مدة العقد ولكن نتيجة للتغيرات التي حدثت فى سياسة الدول المنتجة للبترول عام ١٩٧٣ وبسبب حرب أكتوبر ١٩٧٣، رفضت شركة Amin Oil التنازل عن جزء من حصص الإنتاج أو تعديل الأسعار حسب قرارات منظمة الأوبك، مما دفع الحكومة الكويتية إلى تأمين ممتلكات الشركة مقابل تعويض عادل، إلا أن شركة Amin Oil لجأت إلى التحكيم الدولى طبقاً لشروط التحكيم الواردة بالعقد.

وفى حكمها، أكدت المحكمة أن التأمين طالما كان بغرض تحقيق المصلحة العامة، فهو قرار مشروع، ولا يخالف أحكام القانون الدولى، ولا يقيد شرط الثبات من حق الدولة فى التأمين ولا يقع على عاتق الدولة سوى تعويض المتعاقد معها تعويضاً مناسباً، كما أوضحت المحكمة كذلك أن شرط الثبات يجب ألا يتعارض مع الحقوق السيادية للدولة المتعاقدة مع حقها فى التأمين^(١).

وعلى هذا الأساس فإن رأى الغالب يرفض تقرير بطلان إجراءات التأمين، التى تتخذ بالمخالفة لأحكام القانون الدولى، ومما يدل على صحة هذا رأى أنه لم يحدث حالة واحدة طالبت فيها دولة من الدول بإعادة المشروع الاستثمارى المؤم إلى ملاكه السابقين، وهى النتيجة الطبيعية المترتبة على بطلان إجراءات التأمين^(٢).

(١) راجع فى ذلك: وقائع النزاع بين شركة Amin Oil وحكومة الكويت والحكم الصادر فيها، الدكتور عصام الدين بسيم: النظام القانونى للاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص ٣١٢.

(٢) راجع فى هذا الموضوع تفصيلاً الدكتور على حسين ملحم: دور المعاهدات الدولية فى حماية الاستثمارات الأجنبية الخاصة فى الدول النامية، (رسالة دكتوراه)، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٤٢ وما بعدها.

المبحث الثالث

الضمانات الاتفاقية

ضد أخطار الحروب والصراعات المسلحة

لا شك أن الحروب والنزاعات المسلحة (الداخلية والخارجية) تؤثر على الاستثمار الأجنبي نظراً لما يتخوف منه المستثمر الأجنبي من ضياع ماله في هذه الظروف، وقد وسعت اتفاقيات الاستثمار الثنائية من نطاق الضمانات التي توفرها للمستثمرين الأجانب حتى تزيد من فعاليتها في تحقيق المزيد من الثقة والحماية لهم، حيث غطت الأضرار التي تصيب المستثمرين الأجانب في حالة الحرب بين الدولة المضيضة ودول أخرى وحالة الاشتباكات المسلحة والثورات وانقلابات، أو غير ذلك من الأعمال المشابهة التي يقوم بها الأفراد وتقع في أرض الطرف المتعاقد الآخر.

أولاً : الحماية ضد الخسائر الناتجة عن الحرب :

قد تقوم حرب بين الدولة المضيضة للمستثمر الأجنبي ودولة أخرى، خلاف دولته^(١)، ينتج عنها أضرار فادحة بالمشايخ الاستثمارية الأجنبية، كأن تقوم القوات المسلحة التابعة للدولة المضيضة بالاستيلاء على ممتلكات المستثمر الأجنبي لاستخدامها في المجهود الحربي أو أن تقوم بتدميرها. فإذا كانت هذه الأضرار ناتجة عن أعمال قامت بها القوات العسكرية النظامية، أو السلطات المعنية في البلد المضيف، ولم تتطلب حالة الضرورة اتخاذها، أو لم يقع من المستثمر الأجنبي أي اعتداء يستوجب اتخاذ هذه الإجراءات ضده، تضمن عندئذ اتفاقيات الاستثمار الثنائية للمستثمر الأجنبي حقاً في الحصول على التعويض الكامل، مع السماح له بتحويل المدفوعات الناتجة عن ذلك إلى الخارج بحرية. فعلى سبيل المثال نصت المادة (٢/٤) من المعاهدة المبرمة بين مصر وبريطانيا لعام ١٩٧٥ (السابق الإشارة إليها) على ما يلي: «إن مواطني وشركات أي من الطرفين الذين تعرضوا لخسارة في أراضي الطرف المتعاقد الآخر وفي أي من الأحوال المشار إليها في هذه الفقرة والناتجة عن:

(١) لأنه في حالة الحرب الدائرة بين الدولة المضيضة والدولة الوطنية للمستثمر الأجنبي تنقضى أو يوقف تطبيق «كقاعدة عامة» معاهدة الاستثمار المبرمة بين الطرفين، وبالتالي لن يستفيد المستثمر في هذه الحالة من الحماية الاتفاقية.

(أ) الاستيلاء على ممتلكاتهم بواسطة القوات المسلحة والسلطات الأخرى.
(ب) تدمير ممتلكاتهم بالقوة العسكرية أو من قبل السلطات الأخرى، دون أن يكون التدمير ناتجاً عن اعتداء أو إذا لم تكن هذه الممتلكات مطلوبة لحاجة الضرورة، فإنه يجب أن يعوضوا تعويضاً كافياً عن هذه الخسارة في أثناء فترة الاستيلاء أو فترة تدمير الممتلكات، وتكون للمدفوعات الناتجة عن ذلك حرية التحويل^(١).

وقد جاءت هذه الاتفاقيات متفقة تماماً مع القواعد العرفية الدولية التي تقضى بمسؤولية الدولة المضيغة عن الأضرار التي تصيب الأجانب بسبب أعمال القوات المسلحة التي تتخذها خارج نطاق القتال، كما لو استولت على أموال الأجانب (كوسائل النقل أو بعض الأبنية) للمجهود الحربي أو لاستخدامها في العمليات العسكرية، أو دمرت ممتلكاتهم بدون أن تكون هناك ضرورة حربية لذلك، ففي هذه الفروض يجب على الدولة أن تدفع لأصحاب هذه الممتلكات التعويض المناسب^(٢)، باعتبار أن ذلك يمثل خروجاً عن المبدأ القاضى باحترام حقوق الأفراد^(٣).

ثانياً : الضمانات ضد الخسائر الناتجة عن أعمال مسلحة يرتكبها أفراد عاديون :

إذا كانت الخسائر والأضرار التي أصابت المستثمر الأجنبي ناتجة عن أعمال عنف أو نزاعات مسلحة أو حرب أهلية أو اضطرابات أو فتن داخلية قام بها أفراد عاديون في الدولة المضيغة، فإن اتفاقيات الاستثمار الثنائية لم تضمن للمستثمرين الأجانب المشمولين بالحماية الاتفاقية أى حق بالتعويض، لكنها كفلت لهم قواعد معاملة معينة فيما يتعلق بإعادة الملكية إلى مالكيها الشرعي أو التأمين ضد هذه المخاطر أو الحصول على تعويضات أو أى إجراءات أخرى قد تتخذها الدولة المضيغة من أجل جبر الأضرار التي أصابت رعاياها، والناتجة عن هذه الأعمال غير المشروعة.

(١) راجع أيضاً المادة (٢/٦) من المعاهدة المبرمة بين بريطانيا والهند لعام ١٩٩٤، السابق الإشارة إليها، ص ٩٤٢؛
والمادة (٤/٢) من المعاهدة المبرمة بين بريطانيا وسيريلانكا لعام ١٩٨٠، I-L-M- Vol 1913 - 198 - P. 886،
والمادة (٢/٨) من المعاهدة النموذجية للدول الأفرو آسيوية، النموذجين أ، ب، I-L-M- Vol. 27 - 1988 - P. 613.
(٢) أشارت محكمة النقض المصرية إلى أن الاستيلاء الذي تتضمنه قواعد القانون الدولي إنما هو الذي تلجأ إليه الدولة المحاربة عند قيام ضرورة ملجئة لتسد حاجتها عند توفر هذه الضرورة، ويتوجب عليها تعويض صاحب الشئ الذي استولت عليه، طعن ١٨٨٦، لسنة ٢٧، ق في ١٩٥٩/٢/٩، س ١٠، ص ١٦٩.

(٣) الدكتور أحمد أبو الوفا: الوسيط في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٦٨٩.

وقد نصت بعض المعاهدات على أن شرط الدولة الأكثر رعاية واجب التطبيق في هذه الحالة^(١). بينما أخذت معاهدات أخرى بمبدأ المعاملة الوطنية^(٢). وجمعت طائفة ثالثة من المعاهدات بين القاعدتين السابقتين. فعلى سبيل المثال نصت المادة (٤) من المعاهدة المبرمة بين ألمانيا الاتحادية وسان لويس لعام ١٩٨٥ (السابق الإشارة إليها) على ما يلي: «سوف يمنح مواطنوا أو شركات أى طرف متعاقد الذين تعرضوا لخسائر فى إقليم الطرف الآخر بسبب الحرب، أو نزاعات مسلحة أخرى، أو ثورة، أو حالة الطوارئ، أو أعمال الشغب، معاملة ليست أقل إيجابية من المعاملة التى تمنحها الدولة لمواطنيها أو شركاتها أو لمواطني أو شركات دولة ثالثة، وذلك فيما يتصل بالتأمين ضد الخسارة أو التعويض أو تضمينات أخرى»^(٣).

ولا شك أن ما اشتملت عليه المعاهدات من ضمانات فى هذه الحالة يتفق مع قواعد القانون الدولى العرفى. فالأصل أن لا تتحمل الدولة المسؤولية عن الأعمال والتصرفات التى يقوم بها الأفراد العاديون (وطنيون أو أجانب) والتى تعد غير مشروعة وفقاً للقانون الدولى، لأن هذه التصرفات لم تصدر عن هؤلاء الأفراد بحكم وظائفهم أو فى إطارها أو فى أثناء ممارستها لهم، ولكن نظراً لأن الدولة ملزمة بحفظ الأمن على إقليمها انطلاقاً من سيادتها الإقليمية، تنشأ مسؤوليتها المباشرة عن إخلالها بالتزاماتها الأساسية فى بذل العناية الواجبة Due diligence للحيلولة دون انتهاك قواعد القانون الدولى على إقليمها ومعاقبة كل من يقوم بهذا الانتهاك من مواطنيها أو من الأجانب المقيمين فيها^(٤).

فالقاعدة أن الدولة لا تسأل عن الأعمال التى تصدر عن الأفراد العاديين الذين لا يعملون باسمها ولحسابها إلا إذا ثبت أنها لم تقم ببذل العناية اللازمة، أى ثبت خطأ وتقصير من جانبها فى اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع وقوع مثل هذه الأعمال. وهذا ما درجت عليه أحكام المحاكم الوطنية والدولية وهيئات التحكيم الدولية من اشتراط حدوث خطأ أو تقصير

(١) راجع على سبيل المثال المادة (٤) من المعاهدة المبرمة بين الاتحاد السوفيتى وبريطانيا لعام ١٩٨٩.

(٢) راجع على سبيل المثال المادة (٣/٤) من المعاهدة المبرمة بين فرنسا والأردن لعام ١٩٧٩ فى:

Journal officiel de la Republique Francaise 7 November. 1979. P. 2759.

(٣) راجع أيضاً المادة (١/٦) من المعاهدة المبرمة بين بريطانيا والهند لعام ١٩٩٤ (سابق الإشارة إليها) ص ٩٤١؛

والمادة (٤) من المعاهدة المبرمة بين مصر وإيطاليا لعام ١٩٨٩، مجموعة المعاهدات لسنة ١٩٩٠، إصدار وزارة الخارجية المصرية، دار الشؤون القانونية والمعاهدات، ص ١٩٩.

(٤) الدكتور نبيل بشر: المسؤولية الدولية فى عالم متغير، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٤، ص ١٦٥.

من جانب سلطات الدولة لتقرير مسؤوليتها عن أعمال العنف التى ترتكب من الأفراد العاديين فى الحرب الأهلية والنزاعات المسلحة والاضطرابات والفتن الداخلية أو المظاهرات السياسية ضد الأجانب^(١).

وقد جاء فى قرار مجمع القانون الدولى فى اجتماع لوزان سنة ١٩٣٧؛ أنه لا تسأل الدولة عن الأعمال الضارة التى تقع من الأفراد إلا إذا كان الضرر ناشئاً عن تقصيرها فى اتخاذ الوسائل المناسبة التى يلجأ إليها عادة فى الظروف المماثلة لمنع مثل هذه الأفعال أو للعقاب عليها.

وعلى هذا النحو أيضاً جاء نص المادة الرابعة من الاتفاقية بين مصر ومنغوليا (سابق الإشارة إليها) تحت عنوان: التعويض عن الخسائر:

١ - يلقي مستثمرو أحد الطرفين المتعاقدين الذين تعرضت استثماراتهم فى إقليم الطرف المتعاقد الآخر لخسائر ناتجة عن حرب أو نزاع مسلح، ثورة، حالة طوارئ قومية، تمرد، فتنة، شغب أو أحداث مفاجئة أخرى. فى إقليم الطرف المتعاقد الآخر معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التى يمنحها الطرف المتعاقد الأخير لمستثمرين أو لمستثمرة أى دولة ثالثة من قبل الطرف المتعاقد الأخير بالنسبة لرد المستحقات والتأمين والتعويض أو أية تسويات أخرى، وتكون أية مدفوعات وفقاً لتلك المادة فورية ومناسبة وفعالة وقابلة للتحويل دون قيود.

٢ - بدون الإخلال بالفقرة (١) من هذه المادة فإن مستثمرى أحد الطرفين المتعاقدين الذين يعانون فى أى من المواقف المشار إليها فى هذه الفقرة ضرراً أو خسارة فى إقليم الطرف المتعاقد الآخر ناتجة عن:

(أ) مصادرة لممتلكاتهم بواسطة قواتها أو سلطاتها أو
(ب) تدمير لممتلكاتهم بواسطة قواتها أو سلطاتها والذى لم يكن نتيجة لعمل عسكري

(١) ففى قضية عام ١٩٢٠ بين الولايات المتحدة وبريطانيا قررت محكمة التحكيم أن هناك مبدأً ثابتاً فى القانون الدولى مقتضاه، أن الحكومة لا يمكن أن تكون مسؤولة عن عمل الجهات المتردة الذى يرتكب بالمخالفة لسلطاتها، حينما تكون هى نفسها غير متهمة بالخروج على حسن النية أو بالإهمال فى القضاء على التمرد. بينما تسأل الدولة عن كل استخدام للقوة زائد عما تقتضيه الضرورة الحربية، أو للتقاعس عن اتخاذ الخطوات المناسبة للقضاء على التمرد.

أشار إليها أيضاً الدكتور أحمد أبو الوفا: الوسيط فى القانون الدولى العام، مرجع سابق، ص ٦٩٠، هامش ٦٦٦.

أو لم يكن مطلوباً لضرورات الموقف - يتلقون تعويضاً عادلاً ومناسباً عن الضرر أو الخسارة خلال فترة المصادرة أو نتيجة تدمير الممتلكات وتكون المدفوعات الناتجة عن ذلك قابلة للتحويل بدون أية قيود وبدون تأخير لا مبرر له).

يلاحظ على نصوص المعاهدات في هذا الصدد أنها قد استبعدت من نطاق مخاطر الحرب والثورات والاضطرابات الداخلية أعمال العنف التي ليس لها طابع عام، مثل الحوادث الفردية أو الاضطرابات الداخلية التي يثيرها العاملون في المشروع. ومن جهة أخرى فإنها لم تنص للتنظيم المباشر للحماية بتحديد شروط التعويض وبيان مقداره وأوصاله، كما فعلت بالنسبة للمخاطر الأخرى، وإنما اكتفت بإلزام الدولة المتعاهدة المضيئة للاستثمارات التي لحقها الضرر بدفع التعويضات المناسبة في حدود المعاملة التي تتلقاها شركاتها أو مواطنوها ممن قد يصيبهم أضرار مماثلة أو في حدود المعاملة التي يتلقاها شركات أو مواطنو دولة ثالثة.

ولعل الدافع إلى ذلك يرجع إلى الفارق الجوهرى بين المخاطر التي تحقق بفعل حكومة الدولة المضيئة للاستثمار (مثل التأمين أو نزع الملكية أو مخاطر التحويل) ومخاطر الحروب والاضطرابات الداخلية والتي لا يرتبط تحققها بإرادة السلطة العامة، على الأقل بطريقة مباشرة، مما يقتضى أن تكون حماية الاستثمار من مثل هذه المخاطر الأخيرة أقل من الحماية المتطلبية في الحالة الأولى.

المبحث الرابع

الضمانات الاتفاقية ضد مخاطر الرقابة على النقد وقيود تحويل الأموال

بعد انهيار قاعدة الذهب فى أوائل الثلاثينات من القرن العشرين، لجأت العديد من الدول إلى التدخل المباشر فى سوق الصرف الأجنبى بغية التحكم فى الكميات المطلوبة والمعروضة منه عند سعر معين، وهو ما يعرف بنظام الرقابة على النقد، وطبقاً لهذا النظام فإن حرية تحويل العملة إلى العملات الأخرى تصبح غير مكفولة بصفة مطلقة، وكذلك حرية دخول وخروج النقد الأجنبى.

لذلك كان علينا بحث مفهوم هذا النظام والضمانات الناتجة عن تطبيق هذا النظام والتي من أهمها قيود تحويل العملة.

أولاً: مفهوم نظام الرقابة على النقد وقواعده:

يقصد بنظام الرقابة على النقد الأجنبى: التدخل الحكومى بأى شكل يؤثر فى مستوى أسعار الصرف بين العملات الوطنية والعملات الأجنبية^(١).

وتتلخص القواعد التى يقوم عليها هذا النظام^(٢) فيما يلى:

١ - عدم السماح بتحويل العملة الوطنية إلى العملات الأخرى، إلا فى ظل قواعد محددة تضعها وتشرف عليها الدولة.

٢ - إخضاع حركة دخول وخروج الصرف الأجنبى لقواعد معينة.

٣ - تحديد سعر واحد للصرف الأجنبى (سعر رسمى).

ويطبق هذا النظام عن طريق قوانين ولوائح الرقابة على النقد الأجنبى التى تهدف إلى الحد من الطلب على النقد الأجنبى بما لا يرهق ميزان المدفوعات الوطنية، والعمل على زيادة احتياطيات البلد من النقد الأجنبى التى توضع تحت تصرف الدولة.

(١) يعرف سعر الصرف بأنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية التى تدفع للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية. راجع الدكتور/ حسين نجم الدين: تطور الاقتصاد الدولى والتنمية فى ظل سيطرة الرأسمالية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٤، ص ١٣٤ وما بعدها.

(٢) الدكتور/ سامى عفيفى حاتم: دراسات فى الاقتصاد الدولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٦٧.

والأصل أن القانون الدولي لا يمنع الدولة من فرض رقابتها على النقد الأجنبي، فلكل دولة الحق في تنظيم شئونها النقدية، باعتباره من حقوق السيادة الداخلية المعترف بها^(١). ومع ذلك فقد وضع القانون الدولي قيوداً على سلطة الدولة في تنظيم شئونها النقدية، هو ألا تخل بالتزاماتها التعاقدية، وألا تتعسف في استعمال حقها، وذلك الامتناع عن اتخاذ إجراءات تتسم بالتمييز ضد المستثمرين الأجانب أو طائفة منهم، إذ يعد ذلك خطأ دولياً تسأل عنه خارج حيز الالتزامات النقدية^(٢).

ثانياً : قواعد تحويل الأرباح ورأس مال المستثمر فى المعاهدات الثنائية^(٣) :

لما كانت قواعد القانون الدولي العرفي لا تقدم للمستثمر الأجنبي أية حماية فى مجال الرقابة على الصرف الأجنبي ومنع تحويل المال، ولما كان المستثمر الأجنبي لا يطمئن إلى القانون الداخلى لتنظيم هذه المسألة، لذلك فقد اعتمدت الدول المصدرة لرأس المال على القانون الدولي الاتفاقي لحماية رعاياها من مخاطر التحويل والتغلب على معوقات الرقابة على النقد الأجنبي فى الدول المضيفة لهم، من ذلك ما نصت عليه المادة السادسة من المعاهدة المبرمة بين إيطاليا ومصر لعام ١٩٨٩ السابق الإشارة إليها: «تضمن كل من الدولتين المتعاقدين تحويل البنود التالية بأية عملة قابلة للتحويل بدون تأخير لا مبرر له بعد الوفاء بكافة الالتزامات المالية».

ونصت المادة السادسة من الاتفاقية المبرمة بين مصر ومنغوليا سنة ٢٠٠٤ على أن: «فيما يتعلق بالاستثمارات التى تمت على إقليمه فإن كل طرف متعاقد سوف يمنح لمستثمرى الطرف المتعاقد الآخر الحق فى حرية تحويل المدفوعات المتعلقة باستثماراتهم وعوائدها وتشمل تلك التحويلات على الأخص (وليس على سبيل الحصر) ما يلى:

(أ) عوائد الاستثمارات.

(ب) التعويض والتعويضات الأخرى وفقاً للمادتين (٤)، (٥).

(1) Multilateral investment insurance. Astaff Report. IBRD. 1962, P. 9.

(2) Collins (L.A.) and Erra, Apolicy Politcs international law and the united states investment guaranty program colj T.L. Vol; 4, 1966, P. 265.

(٣) تشتمل مخاطر التحويل على نوعين من الأخطار: خطر عدم قدرة المستثمر الأجنبي على تحويل رأس ماله وأرباحه ومرتبات وأجور العاملين الأجانب فى المشروع إلى أية عملة أخرى قابلة للتحويل، وخطر عدم قدرة المستثمر الأجنبي على تحويل رأس ماله وأرباحه ومرتبات العاملين الأجانب فى المشروع إلى خارج الدولة المضيفة بحرية.

(ج) العوائد الناتجة عن بيع أو تصفية لكل أو جزء من الاستثمارات.
(د) أموال سداد القروض المرتبطة بالاستثمارات.
(هـ) المبالغ الإضافية اللازمة لصيانة أو تنمية استثمار قائم.
(د) المبالغ المنفقة في إدارة استثمار في إقليم الطرف المتعاقد الآخر.
(ز) المكاسب التي يحصل عليها مواطنوا الطرف المتعاقد الآخر المسموح لهم بالعمل فيما يتعلق بالاستثمار في إقليمه.

٢ - تتم التحويلات بعملة حرة قابلة للتحويل بدون تأخير لا مبرر له بسعر الصرف السارى بالنسبة للمعاملات الجارية أو وفقاً للسعر الرسمي السارى للصرف في تاريخ التحويلات.

كما نصت الاتفاقية الثنائية بين الكويت وإيطاليا على أن تتعهد الدولتان المتعاقدتان بمنح التحويلات المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة معاملة تتساوى في الرعاية مع التي تمنحها للتحويلات التي تنشأ عن استثمارات يقوم بها مستثمرون من أى دولة ثالثة. ولأغراض هذه الاتفاقية، تحدد أسعار الصرف وفقاً للأسعار الرسمية المتفق عليها من صندوق النقد الدولي، وفي حالة عدم وجود مثل هذه الأسعار تحدد أسعار صرف وفقاً لأسعار الصرف الرسمية لحقوق السحب الخاصة أو لدولار الولايات المتحدة أو أية عملة أخرى قابلة للتحويل تتفق عليها الدولتان المتعاقدتان. ومع ذلك، تخضع مثل هذه التحويلات المشار إليها آنفاً لبعض الإجراءات التنظيمية المعقولة التي تكون سارية من وقت لآخر في الدولة المضيفة، كما تخضع أيضاً لحق حكومتها في فرض قيود معقولة لفترات مؤقتة لمواجهة أوضاع اختلال ميزان اقتصادي جوهري^(١).

ونصت المادة السابعة من الاتفاقية الثنائية بين الكويت وماليزيا على أنه:
١ - على كل دولة متعاقدة أن تضمن بدون تأخير لا مبرر له التحويل إلى خارج إقليمها بآية عملة حرة الاستخدام لما يلي:

(أ) صافي الأرباح وحصص الأرباح والاتاوات واتعاب المعاونة والخدمة الفنية والفوائد والعائدات الأخرى المستحقة عن أى استثمار يقوم به مستثمر من الدولة المتعاقدة الأخرى.

(١) مرسوم بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٨ بشأن الموافقة على الاتفاقية المبرمة بين دولة الكويت وجمهورية إيطاليا لتشجيع وحماية الاستثمارات، منشور في الكويت اليوم العدد ١٧٨٥، السنة الرابعة والثلاثون، الأحد ٢١ أغسطس ١٩٨٨، ص ٢.

(ب) العائدات المستحقة من البيع أو التصفية الكلية أو الجزئية لأى استثمار يقوم به مستثمر من الدولة المتعاقدة الأخرى.

(ج) الاموال المدفوعة مقابل سداد القروض.

(د) دخل مواطنى الدولة المتعاقدة الأخرى المسموح لهم بالعمل فى مجال مرتبط باستثمار فى اقليمها.

(هـ) المبالغ المصروفة على ادارة الاستثمار فى اقليم الدولة المتعاقدة أو دولة ثالثة.

(ز) الاموال الاضافية اللازمة لصيانة الاستثمار.

٢ - بدون تقييد عمومية المادة (٣) من هذه الاتفاقية تتعهد الدولتان المتعاقدتان بمنح التحويلات المشار اليها فى الفقرة (١) من هذه المادة معاملة تتساوى فى الرعاية مع تلك التي منحها للتحويلات التي تنشأ عن استثمارات يقوم بها المستثمرون من أى دولة ثالثة.

٣ - تكون اسعار صرف العملة المطبقة على التحويلات المذكورة فى الفقرة (١) من هذه المادة هى نفس اسعار صرف العملة السائدة فى وقت التحويل .

٤ - ومع ذلك تخضع مثل هذه التحويلات المشار اليه اعلاه للاجراءات التنظيمية المعقولة التي تكون سارية من وقت إلى آخر فى الدولة المضيفة ، كما تخضع ايضا لحق حكومة الدولة المضيفة فى فرض قيود معقولة لفترات مؤقتة لا تتعدى ثلاثة شهور لمواجهة اوضاع اختلال توازن اقتصادى جوهري شريطة أن يسمح باعادة تحويل (٥٠٪) على الاقل من مثل هذه التحويلات خلال مثل هذه الفترات.

الخاتمة

تبين لنا من الصفحات السابقة أن جذب الاستثمارات الأجنبية قد صار هدفاً تسعى إليه الدول الآخذة في النمو، ليس فقط بسبب نقص التمويل لديها، وإنما لما توفره تلك الاستثمارات من نقل للتكنولوجيا المتطورة والمعرفة الإدارية المتقدمة في تنفيذ المشروعات الاستثمارية التي تعود بالنفع على الدولة وشعبها لذلك فقد تعين على الدولة أن توفر مناخاً جذاباً لتلك الاستثمارات.

وتوفير مناخ الاستثمار يتم عن طريق إطار قانوني محكم يشجع الاستثمار الخاص، ويكفل تحصيل عوائد، ولقد تبلور هذا الإطار في شكل تشريعات تنظم مسائل الاستثمار وتكفل الضمانات اللازمة له.

ومن ناحية أخرى فإن المستثمر الأجنبي يسعى من استثمارات في البلد المضيف للاستثمار إلى تحقيق عوائد من وراء هذه الاستثمارات مع الاطمئنان إلى أن تلك الاستثمارات مضمونة ضد المخاطر التجارية وغير التجارية أثناء عملية الاستثمار.

وقد بدا أن التشريعات الوطنية وما تكفله دساتير الدول المختلفة من نصوص على المحافظة على الملكية العامة والخاصة غير كاف لبث الطمأنينة في نفوس المستثمرين الأجانب، فعلى الرغم من سعي كثير من الدول النامية إلى إصدار تشريعات تضع فيها قواعد تحوى ضمانات لحماية الاستثمارات الأجنبية، بهدف بث الثقة والأمن في نفوس أولئك المستثمرين وضمان الاعتراف بحقوق ملكيتهم، إلا أن ذات المشرع الذي يضع مثل تلك القواعد الضامنة لحقوق المستثمر، قد يقرر ما يتضمنه المساس بحقوق المستثمر، مثل: مصادرة الاستثمارات أو تأميمها أو نزع ملكيتها للمنفعة العامة، إذا طرأت ظروف معينة ورأى أن مثل تلك الإجراءات تصب في مصلحة الدولة.

ومن أكثر الضمانات القانونية فاعلية، لحماية الاستثمارات الأجنبية الخاصة، تلك الاتفاقيات التي تبرم عادة بين الدول المصدرة لتلك الاستثمارات والدول المستوردة لها. وإلى جانب الاتفاقيات الجماعية بشأن حماية الاستثمارات الأجنبية، سعت معظم الدول إلى عقد اتفاقيات ثنائية بحيث تقوم كل دولة متعاقدة بتشجيع وإيجاد الظروف المواتية

للمستثمرين التابعين للدولة المتعاقدة الأخرى للقيام بالاستثمارات فى إقليمها على أن تتمتع الاستثمارات عقب تأسيس تلك الاتفاقيات الثنائية بالحماية والأمان الكاملين وفقاً للقانون الدولى، ويتعين على كل دولة متعاقدة أن تضمن فى جميع الأوقات معاملة منصفة وعادلة للاستثمارات العائدة لمستثمرين من الدولة المتعاقدة الأخرى، ويجب على كل دولة متعاقدة أن تكفل أن إدارة وصيانة والانتفاع والتمتع وحيازة والتصرف فى استثمارات أو حقوق تتعلق بالاستثمار والأنشطة المرتبطة به العائدة لمستثمرين من الدولة المتعاقدة الأخرى لا تتعرض بأى حال أو تنتقص من جراء أية إجراءات اعتبارية أو غير معقولة أو تمييزية. كما يتعين على كل دولة متعاقدة فى الاتفاقيات الثنائية السعى للقيام بالإجراءات وسن التشريعات الضرورية لمنح التسهيلات والحوافز وأشكال التشجيع الأخرى الملائمة للاستثمارات التى يقوم بها مستثمرون من الدولة المتعاقدة الأخرى، فيحق للمستثمرين التابعين لأى من الدولتين المتعاقدين أن يتقدموا إلى الجهات المختصة فى الدولة المضيفة بطلب التسهيلات والحوافز وأشكال التشجيع الأخرى الملائمة، ويتعين على الدولة المضيفة أن تمنحهم جميع المساعدات والموافقات والقبول والتراخيص والتصاريح إلى المدى المسموح به وفقاً للشروط والأوضاع التى تقررها من وقت لآخر قوانين ولوائح الدولة المضيفة. كما تسعى كل دولة متعاقدة، فيما يتعلق بسياساتها الضريبية إلى منح معاملة عادلة ومنصفة للاستثمارات العائدة لمستثمرين تابعين للدولة المتعاقدة الأخرى.

إن الاستثمار صورة حديثة من صور تمويل المشروعات حيث يقوم القطاع الخاص بإنشاء المشروع المتعاقد عليه وتمويله، لذلك يتعين على الدولة أن تتعاقد مع القطاع الخاص بشأن هذا الإنشاء والتمويل، طبقاً لآليات اقتصاد السوق، التى تقتضى التعامل مع القطاع الخاص على قدم المساواة، وعدم استخدام أساليب وامتيازات السلطة العامة. ذلك أن متطلبات التجارة الدولية تفرض على الدولة أن تتعاقد مع الطرف الأجنبى فى ظل نظام الاستثمار بأسلوب القانون الخاص، فلا تستطيع الدولة أو إحدى الهيئات التابعة لها أن تضمنها شروطاً استثنائية، ذلك أنه إذا كانت الدولة تستطيع أن تضمن عقودها فى الداخل أساليب وامتيازات السلطة العامة التى تقوم على تمييز جهة الإدارة فى مواجهة المتعاقد معها، فإن ذلك لا يمكن تطبيقه على العقود التى تحتوى على طرف أجنبى لأن سيادة الدولة محددة داخل إقليمها الجغرافى، ومن ثم عليها أن تقف على قدم المساواة مع المتعاقد معها إذا كان أجنبياً.



الرعاة والمقررون والكلمات الافتتاحية

رقم الصفحة

الموضوع

- كلمة الناشر..... ٢
- أ.د. هشام قنديل..... ٣
- أ.د. فياض عبد المنعم..... ٥
- الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع..... ٤
- أ.د. مصطفى السعيد..... ٧
- أ.د. رابح رتيب بسطا..... ٩
- أ.د. محمد عبد الظاهر..... ١٤
- أ.د. علاء رزق..... ١٤
- أ.د. كمال محبوب..... ١٤
-  مؤسسة دار المعارف (راعى المؤتمر) وناشر كتاب الابحاث.....
-  جامعة النهضة (راعى المؤتمر) أ.د. صديق عفيفى.....
-  مؤسسة كايرو كان للعدالة والتنمية (راعى المؤتمر) أ.د. سمير البحيرى.....
-  شركة أمير الباز للثلاث (راعى المؤتمر) أ. أمير الباز.....
- الإستراتيجية المقترحة لتنمية وتعبئة واستخدام قدرات مصر لتحقيق الاهداف
- القومية من منظور اقتصادى - د. علاء رزق ١٥
- تحديث وتطوير الاقتصاد المصرى بين الاقتصادات العالمية والتوجهات الإستراتيجية
- بعيدة المدى - د. أبو هنطش عبد المجيد أحمد..... ٤١
- إقتصاد العدالة الإجتماعية - د. عبد الناصر حسبو السيد..... ٨٢

- دور الدولة فى ضوء الافكار الاقتصادية والتغيرات المعاصرة بالإشارة للتجربة
المصرية- د. عبدالفتاح محمد عبدالفتاح..... ١٢٤
- تحليل كمى للعوامل المؤثرة التى تعوق تنمية أقاليم مصر إقتصاديا مع
وضع تصور مقترح لتقسيم الاقاليم وإعادة توزيع السكان- د. هالة سمير الغاوى..... ١٥٤
- دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى التنمية الصناعية لمصر -
حسين عبد المطلب الأسرج..... ١٩١
- دور المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى النهضة الصناعية لمصر -
د. ناصر جلال حسنين..... ٢٢٢
- تنافسية الاقتصاد المصرى فى اقتصاد المعرفة رؤية جديدة نحو تحديث العنصر البشرى -
د. جابر محمد عبدالجواد..... ٢٧٧
- دور العناقيد الصناعية فى إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة
خبرة دولية- مع إمكانية الاستفادة منها فى مصر- د. مصطفى محمود عبدالسلام..... ٣١٥
- التنمية الزراعية (الاستخلاص من التاريخ ودروس الآخرين وآفاق المستقبل) -
د. أشرف كمال عباس..... ٣٤٩
- ورقة بحثية تحت عنوان: دور رأس المال البشرى فى دعم التنمية الإقتصادية -
د. مروة منصور نصر، د. عبير فاروق محمود..... ٣٦٤
- إستغلال الطاقة المتجددة كإستراتيجية لحل مشكلة الطاقة فى مصر -
محمود أحمد فواز (باحث دكتوراه)..... ٤١٣
- المجلس الأعلى للضرائب وحتمية التغير والتفعيل - حمادة خير محمود
(باحث دكتوراه)..... ٤٣٥
- تقييم نظام التأمين الإجتماعى فى مصر ومقترحات إصلاحه -
د. أحمد محمد عادل عبدالعزيز..... ٤٥٩



١. الاتفاقات الثنائية وأثرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر -
 مدرس مساعد/ هند مرسى محمد البربرى..... ٥٢٦
 بحث مختصر بأهم التشريعات والقوانين التى يتعين تعديلها أو إصدارها لتحديث
 مصر- المستشار محمود محمد فهمى..... ٥٥٦
 دور المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى النهضة الصناعية لمصر -
 أ. شعبان عبده أبو العز المحلاوى..... ٥٦٢
 الاستراتيجية المقترحة لتنمية وتعبئة واستخدام قدرات مصر لتحقيق الأهداف
 القومية من منظور إقتصادى- د. علاء رزق..... ٥٨٣
 تجربة التنمية الاقتصادية فى الصين، وكيف تستفيد منها مصر- د. نادية حلمى..... ٦١٠
 انتقال اتفاق التحكيم لغير أطرافه- د. سيد بحيرى..... ٦١٩
 دور المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى التنمية الاقتصادية فى مصر -
 د. عصام الدين أحمد عباس أباطه..... ٦٢٧
 الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع- أ. د. ماجدة شلبى..... ٦٦٩
 نحو حماية للمشروعات الصغيرة من خلال التجمع المؤقت- د. طاهر شوقى مؤمن..... ٦٩٥
 ضمانات الاستثمار الأجنبى فى الاتفاقيات الدولية الثنائية- د. ماهر محمد حامد..... ٧٢٥
 الرعاية والمقررون والكلمات الافتتاحية..... ٧٥٥



<http://gate.dar.elmarf.com>

طبع بمطابع دار المعارف